







المجلد الثالث

✓✓

فهرست الجزء الثالث من حاشية الطحاوي على الدر المختار

صفحة	كتاب البيوع	صفحة
٢٠٢	فصل فيما يدخل في البيع وما لا يدخل	٢٩٠
٢٨	باب خيار الشرط	٣٠٣
٤٠	باب خيار الرؤية	٣٠٧
٤٥	باب خيار العيب	٣١٠
٦٢	باب البيع الفاسد	٣٢٠
٨٥	فصل في الفضولي	٣٢٦
٨٩	باب الاقالة	٣٣٥
٩٣	باب المراجعة والتولية	٣٣٩
٩٩	فصل في التصرف في المبيع الخ	٣٤٥
١٠٤	فصل في القرض	٣٤٩
١٠٦	باب الربا	٣٥٧
١١٢	باب الحقوق	٣٥٩
١١٤	باب الاحتياق	٣٦١
١١٩	باب السلم	٣٦٧
١٢٦	باب المتفرقات	٣٧١
١٣٧	باب الصرف	٣٧٥
١٥٤	كتاب الكفالة	٣٨٤
١٦٥	باب كفالة الرجلين	٣٩٢
١٦٦	كتاب الحوالة	٤٠١
١٧٢	بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء	٤٠٧
١٨٥	فصل في الجبس	
٢٠٦	باب التحكيم	
٢٠٩	باب كتاب القاضى الى القاضى وغيره	
٢١٤	مسائل شتى	
٢٢٦	كتاب الشهادات	
٢٤٩	باب القبول وعدمه	
٢٥٥	باب الاختلاف في الشهادة	
٢٥٨	باب الشهادة على الشهادة	
٢٦٠	باب الرجوع عن الشهادة	
٢٦٤	كتاب الوكالة	
٢٦٩	باب الوكالة بالبيع والشراء	
٢٧٥	فصل لابه قد وكيل البيع والشراء	
٢٨١	باب الوكالة بالخصوص	
٢٨٦	باب عزل الوكيل	

اعظم رجال و علمیه در اوقات و قافله انظار و تسمیه
 میجو و مفتخر اولاد عظمی و شریفی علی بن ابی طالب حضرت
 اشرف جلد طحا و نام کتابش بنو کوه شایسته
 حضرت کتب استبرک و وضع اید و طلب علم و احاطه
 و راجعت ذوالخاند مطالعین و خارج محله
 جیفه الما و طبرستان حسنه و قفنه موفوق و لمشرد
 کتابت مذکور مطالعین اخوان و اقف مشعل الیوم
 خیر الیوم کار و مهتر مستر جاده



۱۳۶۶
 عزم

۷۷

کتابخانه
 مجلس شورای اسلامی
 اصفهان



قوله لما فرغ من حقوق الله تعالى الخ قال في الجهر المشروعات اربعة حقوق الله تعالى خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتماعيه وغلب حق الله وما اجتماعيه وغلب حق العبد وقدم الاول لانه المقصود من خلق الثقلين ثم شرع في المعاملات فبدأ بالنكاح وما يتبعه لما فيه معنى العباد وذكرا العتاق لمناسبة الطلاق في الاسقاط ثم الايمان لمناسبتها للكلمة ثم الحدود لمناسبتها لليمين من جهة الكفارة فانها آخرة بين العباد والمقربة والحدود عقوبات ثم ذكر السر بعد ذلك للاشتراك في المقصود وهو اخلاء العالم عن الفساد وقدم الاول لانه معاملة مع المسلمين والثاني مع الكفار ثم اللقيط للاشتراك في كون النصوص عرضة للفوات ثم القطة للاشتراك في كون الاموال كذلك وكذا في الاباق والمفقود ثم ذكر الشركة لان المال لما كان فيها امانة في يد الشريك كان بعرضية التوى ثم الوقف بعده للاشتراك في استبقاء الاصل مع الانتفاع بالزيادة ثم البيوع لان الوقف ازالة الملك لا الى مالك وفي البيوع اليه فكان الوقف بمنزلة البسيط والبيع كالتركيب انتهى وهذا يقتضي ان اول المعاملات النكاح وكلام الشارح يفيد ان اول البسيط والاول اظهر (قوله لكن لا الى مالك) اي الازالة في الوقف لا تقتضي الى مالك فهو في حكم ملك الله تعالى وهذا قولهما وقال الامام هو يس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة (قوله فكانا كبسيط ومركب) انما لم يكن البيع مركبا حقيقة لان الازالة امر اعتباري لا يتحقق منها تركيب (قوله وجمع الخ) قال في حاشية الشلبي ثم البيع مصدر قد يراد به المفعول فيجمع باعتباره كما يجمع المبيع وقد يراد به المعنى وهو الاصل فجمعه باعتبار انواعه والحاصل ان بيع انما يجمع لوجهين اما لكونه بمعنى مبيع حيث تكون صفات افراد مختلفة والجمع ظاهر الا ان فيه مجازا وهو اطلاق المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح كما في هذا خلق الله والعلاقة التعلق الكائن بين المصدر واسم المفعول اذ لا بد للعد من محل وامانرا لانواعه فحقيقته واحدة لا تعدد فيها ولا تجوز فيه وعلى جمعه على هذا الوجه قياسي وهو ما عليه المبرد والماضي وجماعة ارسماي وهو ما عليه سيبويه والجمهور وهو الصحيح كما قاله ابو حنيفة انتهى ابو السعود بتصرف (قوله باعتبار كل من البيع والمبيع الخ) هذا يقتضي انه يجمع باعتبار هذين النظيرين مع الثالث وفيه انه ان نظر الى البيع باعتبار حقيقة فالجمع باعتبار الانواع والحقيقة متحدة وان نظر الى المبيع فالجمع باعتبار اختلاف افراد فان صفات المبيعات متعددة ويتحقق المجاز في الثاني لا الاول فيلزم على كلامه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازا فتأمل (قوله فائد) هو ما افاد الحكم للمال وفي كلامه لف ونشر مرتب (قوله موقوف) هو ما افاد الحكم

لما فرغ من حقوق الله تعالى الخ
تجمع في حقوق الله العبادات والعقوبات
لوقف ازالة الملك لكن لا الى مالك ومناسبة
فكانا كبسيط ومركب وجمع لكونه
باعتبار كل من البيع والمبيع وانما انواعا
اربعة فائد موقوف

الحكم عند الاجازة (قوله فائد) هو ما افاد الحكم عند القبض وعطف الفائد على الموقوف ظاهر في ان الموقوف ليس من الفائد وانما هو من قسم الصحيح او قسم برأيه وهو ظاهر كلامهم بمر (قوله باطل) هو ما لم يفد الحكم أصلا والمراد بالحكم المذكور هنا الملك (قوله ومقايضة) اي بالعاطف للاشارة الى ان هذه مرتبطة بغير ما ارتبط به الاربعة الاولى وكذا يقال في قوله ومراجحة والمقايضة بيع الدين بالدين وقد نظر الى جانب المبيع ويصدق على كل من السلعتين انه مبيع وعن (قوله صرف) هو بيع الدين بالدين والمراد بالدين هو القدران (قوله سلم) هو بيع الدين بالدين (قوله مطلق) هو بيع له بدين بالدين وعليه اكثر البياعات ولذا اذا اطلق بصرف اليه والمراد بالدين فيه ما يعم النقد والفضة (قوله ومراجحة) هو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة (قوله تولية) هو بيع بمثل الاول لا غير (قوله وضعية) هو بيع بانقص من الثمن الاول (قوله مساومة) هو البيع بالثمن الذي يتفقان عليه هندية وجعل في الجهر انواع الثمن خمسة فزاد الاشتراك على ما هنا وهو ان يشرك غيره فيما اشتراه ولذا الشارح انما حذفه لعدم خروجه عن هذه الاربعة (قوله مالا او لا) قال في تحرير الاسلام البيع في اللغة عبارة عن تسليم المال للمال وفي الشرع هكذا ايضا وكذا الشراء والاشتراك والابتاع وباعتبار حقيقة اللغة تقع هذه الالفاظ على فعل البائع والمشتري على سبيل الاثر ان قال الله تعالى وشروه بيمين اي باعوه الا انه في العرف اختص لفظ البيع بالبائع واقتض الشراء والاشتراك والابتاع بالمشتري انتهى شاي فان قلت يرد على التعريف قوله تعالى وشروه بيمين فانه ليس فيه مبادلة مال بمال اذ الحار ليس بمال اجيب عنه بانه انما يطلق الشراء لادعائهم انه عبدهم فاعتبر الصورة في الاطلاق وقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الاية لاجبة فيه لمن اطلق اذ هو مجاز (قوله وشروه الخ) ضمير الجمع لاجرة يوفى اي باع اخوة يوفى ف يوصف بيمين بيمين ناقص وكان عشرين درهما او اثنين وعشرين درهما وباعه الذي اشتراه العزير بعشرين دينارا ووزوج ثمل وثوب (قوله وهو من الاضداد) كالشراء بيمين (قوله ويستعمل متعديا) اي الى مفعولين (قوله ويمين) اي على المفعول الاول من (قوله للتأكييد) الاول تأخير بعد قوله او باللام (قوله فهو) اي الامم او من قال الضمير لهما على البدلية (قوله وباع عليه) اي به اشارة الى انه يتعدى به الى (قوله اي بالارضاء) اخذه من لفظ على فانها تنفي عدم الاختيار (قوله مبادلة ثمن) مصدر مضاف الى مفعوله الثاني والاصل مبادلة المتبايعين الشيء المرغوب فيه قاله سري الدين في حاشية الزيلعي (قوله مرغوب فيه) اي شانه ان يرغب فيه وان لم يتحقق رغبة من العاقدين ويرد على هذا التعريف بيع المختر من متعاطيه المذموم وقد صرح في المحيط انه ليس بمال وانه لا ينعقد عليه العقد بخلاف ما لو باع شيئا بخمر فانه ينعقد في ذلك الشيء بالقيمة فالاولى ما ذكره حافظ الدين في الكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي وفي الجهر المال ما يميل اليه الطبع ويمكن اخذاه لوقت الحاجة والمالية انما تثبت بتحول الناس كافة او تقوم البعض والتقوم يثبت بها وباباحة الانتفاع به شرعا فلا يكون مباح الانتفاع بدون تحول لا يكون مالا تحب حنطة وما يكون مالا يمين الناس ولا يكون مباح الانتفاع لا يكون متوقفا كالحجر واذا عدم الامران لم يثبت واحد منهما كالم انتهى وقال في التلويح من بحث القضاء والتحقيق ان المنفعة ملك لا مال لان الملك ما من شانه ان يتصرف فيه بوصف الاختصاص والمال ما من شانه ان يدخر للانتفاع وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند الامام والمالك عند الشافعي ذكره سري الدين (قوله ومثله) اي في الرغبة لا في القدر والوصف او في القدر ايضا اذ قبوله ينفذه كما في بدل الصرف المتحدى الجنس ويرد على التعريف ايضا الاجارة والنكاح فان فيها مبادلة مرغوب فيه بمرغوب فيه ولا يخرج ان بقوله على وجه مخصوص لان المراد به الايجاب والقبول والتعاطي (قوله بايجاب) اي وقبول ولو كان المراد الايجاب فقط لدخول التبرع من الجانبين لوجوده فيه (قوله فخرج التبرع من الجانبين ظاهره انه داخل في المبادلة وانما خرج بقوله على وجه مخصوص وليس كذلك بل هو مبدء من كل جانب وان فزع على المبادلة فلا اشكال وقوله والهبة بشرط العوض خرجت بالوجه مخصوص وان دخلت في المبادلة (قوله والهبة بشرط العوض) رد يجمع المبادلة فيها ابتداء وهي بالنظر لا انتهاء بيع (قوله فلا يصح بيع درهم بدرهم) والظاهر ان كل مثلي بمثله كذلك لعدم الفارق وحرره (قوله استويا ووزنا) اما اذا لم يتوفا فيه فالبيع فائد لربا الفضل لا لعدم الفائدة وقوله وصفه خرج ما اختلفا فيها مع اتحاد الوزن كدروهم اسود درهم ايض والظاهر فيه المواز لوجود الفائدة

فائد باطل ومقايضة صرف لم يجمع
ومراجحة تولية وضعية مساومة (قوله فائد)
مقايضة ثمن بشئ مالا او لا بدليل ونسوة
ثمن بيمين وهو من الاضداد ويستعمل
متعديا وبين التاكيد او باللام يقال بعثت
الشيء وبه ثمنه ان فهو رائدة فانه ابن القطاع
وباع عليه اقاضي اي بلا رضاء وشرا
(مبادلة ثمن مرغوب فيه بمثل) خرج غير
مرغوب (تخصيص) اي بالايجاب او تعاط
مقيد بالتبرع من الجانبين والهبة بشرط
العرض ونخرج بيمين مالا ينفذ فلا يصح
بيع درهم بدرهم استويا ووزنا رصفة

(قوله ولا مقايضة أحد الشريرين) وقد استوى نصيبهما سواء كانا مفرزين أو لا (قوله ولا اجارة السكك
بالسكنى) لان المنفعة معدومة فيكون بيع الجنس بالجنس نسيئة وهو لا يجوز بالسكك في حاشية الاشياء
(قوله ويكون قول وفعل الخ) قال في البصر اعلم ان البيع وان كان مبنيا على البدلين لكن الاصل فيه المبيع
دون الثمن ولذا اشترط القدرة على المبيع دون الثمن وينفسخ به لانه المبيع دون الثمن واماركنه في البدائع
وسكنه المبادلة المذكورة وهو معنى ما في فتح القدير من ان ركنه الايجاب والقبول الدالان على التبادل
او ما يقوم مقامهما من التعاطي فركنه الفعل الدال على الرضى يتبادل الملكين من قول او فعل انتهى (قوله
وشروط اهلية المتعاقدين) قل في شرح المتن ثم الكلام فيه في مواضع كثيرة منها شروط صحته وانعقاده
ولزمه ونفاذه فشروطه في العاقد الولاية ولو بوكالة او وصية والتيميز فيصع عقدا ما يزموه فاعلى اجازة وليه
او وصيه او نفسه بعد البلوغ والتعدد فلا ينعقد بالوكيل من الجانبين الا في الاب والقاضي والوصى وعبد يشترى
نفسه من مولاه بائنا من موعا كل منهما كلام الاخر فلا بد من احدى مع عدمه مع جماع اهل المجلس لم يصدق
حيث لا تفرقه وشروطه في العقد موافقة الايجاب والقبول وكونهما في مجلس حقيقة او حكا بلفظ الماضي
حقيقة او حكا كما يأتي وشروطه في صحة الايجاب ان لا يقرن بما يطله فلو ربه الثمن قبل القبول بطل وشروط
في صحة القبول حياة الموجب وكونه قبل رجوع الموجب وقبل تغير المبيع وقبل رد الخاطب الايجاب
وفي الحاشية القبض يقوم مقام القبول وشروطه في المبيع كونه ما لا يتقادم شرعا مقدورا تسليم في الحال او في ثانی
الحال كما بطله في الجوز ان يكون مملوكا في نفسه موجودا ليخرج بيع الكلا ولو في ارضه والماء
في بئر وسبع المبيع المعدوم وبقاء المرام يأتي في انشاء الكلام انتهى بقيل زيادة واصل صاحب البحر الشروط الستة
وسبعين شرطاً وبسطها فيه فراجعه ان شئت (قوله ومحل المال) قد تقدم ما ثبت به المالية فلا يكون في مباح
وشروط المبيع كونه مملوكا كاحالة المبيع واصحاب المال ثلاثة مثبت للملك وهو الاستيلاء ونقل للملك وهو البيع
ونحوه وخلافة وهو الميراث والوصية (قوله وحكمه ثبوت الملك) اي في البدلين لكل منهما في بطله وهذا الحكم
اصلي له والحكم التابع له وجوب تسليم المبيع والثمن وجوب استبراء الجارية على المشتري ومثل الاستمتاع
بالجارية وثبوت الشفعة لو كان عقاراً وعق المبيع لو كان محرماً من البائع بجور والاولى من المشتري وفي الهندية
واما حكمه ثبوت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع بائنا وان كان موقوفاً ثبوت الملك
فيهما عند الاجازة انتهى (قوله وحكمته نظام بقاء المعاش) اي نظام بقاءه ولو قال بقاء نظام المعاش لكان
اول وهو كذلك في نفع فان الله خلق المعاش منتظماً وبقائه ذلك الانتظام باثباته منها البيع وفي البحر وحكمته
اطلاق الاجتماع انتهى وهو لا يأتي ما ذكر المؤلف لان اطلاق الانتفاع هو مقتضى بقاء نظام المعاش
(قوله والعالم) ولو غير ما قل فان البائنا يبيع معاشها منتظماً هيها كما اذا كانت عند من لا يرعاها لغفلته عنها
اراعاه فاذا باعها انتظم بقاءها وكذا يبيع علقها لما لكها (قوله وصفته مباح) كما ذكر ما يقع بين المبين من البيع
(قوله مكروه) هو البيع عند اذان الجمعة (قوله حرام) كالبيع الفاسد وجب فسخه طق الشرع (قوله واجب)
كبيع مال اليتيم اذا خشي على اليتيم الهلاك لعدم النفقة او خشي تلف نفس المال (قوله وثبوت بالكتاب)
قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقال تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم (قوله والسنة)
هي ما روى انه صلى الله عليه وسلم بلغ قد حط وحط الخلس للبيعه كـ امر فتي يكون تحت البردة انتهى
سرى الدين عن الصحاح وكذا في بيان فخرهم في بيع (قوله والاجماع) فاجعت الامة على جوازها وانه احد
اسباب الملك زبني (قوله والقياس) عبارة البحر والمعقول انتهى حلي وهي الاولى لانه ليس هنا مقبس
ومقبس عليه وذلك لانه من الامور الضرورية التي لا يستغنى عنها احد في معاشه فالعقل لا يمنع (قوله)
فالايجاب هو ما ذكر اولاً قال النكاح الايجاب لاثبات لغة لا شيء كان والمراد هنا اثبات الفعل الخاص
الدال على الرضى الواقع اولاً وسواء وقع من البائع كبيع او من المشتري كان يتبدى المشتري فيقول اشترى
منك هذا بالقبول والفعل الثاني والا فكل من مالم الايجاب اي اثبات فسمى الاثبات الثاني بالقبول فتميزه
عن الاثبات الاول ولا يقع قبولاً ورضى بفعل الاول انتهى شي (قوله فالقبول ما ذكر ثانياً الخ) فترجع على
أمر رب الايجاب ولذا قال المصنف ولما ذكر ان الايجاب ما ذكر اولاً علم ان القبول هو ما ذكر ثانياً من كلام احدهما

ولا مقايضة أحد الشريرين حصته
وان جصة الإصر صيرت ولا اجارة السكك
بالسكنى اشياء (ويكون قول وفعل اما
القبول فلا ايجاب والقبول) وهما ركنه
وشروط اهلية المتعاقدين ومحل المال
وسكنه ثبوت الملك وحكمته
نظام بقاء المعاش والعالم وصفته مباح
مكروه حرام واجب وثبوت بالكتاب
والسنة والاجماع والقياس (فالايجاب) هو
(ما يجر اولاً من كلام أحد العاقلين)
فالقبول ما يذكر ثانياً من الآخر

وفي نصح بالواو (قوله سواء كان بيعت او اشترت) هذا الاطلاق يرجع الى التعريفين (قوله الدال على التراضي)
الاول ان يقول الرضى وهو الذي في البحر ولذا قال الحلبي فيه ان التراضي من الجانبين لا يدل عليه الايجاب وحده
بل مع القبول وعبارته لا تنفيده فاني اكثر من قوله هو مبادلة المال بالمال بالتراضي احسن اه (قوله اقتداء بالاية)
هي قوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم انتهى حلي (قوله وبائنا لا بيع الشرعي) قال في النسخ الذي
يظهر ان التراضي لا بد منه لغة ايضاً فانه لا يهيم من باعه وباع زيد عبده لغة الا انه قد بدل به بالتراضي انتهى
(قوله ولذا لم يلزم بيع المكروه وان انعقد) هذا يقتضي انه صحيح موقوف كبيع المفضول وليس كذلك بل هو فاسد
موقوف صريح به في البحر انتهى حلي وفي البحر حيث عد الشروط قال ومنها الرضى ففسد بيع المكروه وشراؤه
لانه بل هو فاسد موقوف اي على الرضى وفي المناور شرحه في ذكر بيع المكروه قال الا انه يفسد اي انعقد فاسداً
لعدم الرضى الذي هو شرط النفاذ ولو اجاز به زوال الاكراه صير محالاً لانه لا يصح اتمام رضاه والفساد كان لغنى
وقد زال انتهى (قوله ولم يتقدم مع الهزل) الهزل في اللغة اللعب وفي الاصطلاح هو ان يراد بالشئ ما لم يوضع له
ولا يصلح له اللفظ استعارة والهزل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوت الحكم
ولا يرضاه ولا اختياره هو القصد الى الشئ وراذله والرضى هو ايثاره واستحسانه فالمكروه على الشئ يختاره
ولا يرضاه ومن هنا قالوا ان المعاصي والقبائح بارادة الله تعالى لا يرضاه ان الله لا يرضى له اياه الكفر كذا
في التلويح وشروطه اي شرط تحقق الهزل واعتباره في التصرفات ان يكون صريحاً باللسان مثل ان يقول
اني اسبع هازلاً ولا يكتفي بدلالة الحال الا انه لا يشترط ذكره في العقد فيكتفي ان تكون المواضعة سابقة على العقد
فان توافقاً على الهزل باصل البيع اي توافقاً على اتمامه كونه ان يلفظ البيع عند الناس ولا يريد انه وانفقاً على
البناء اي على اتمامه برفع الهزل ولم يرجع عنه فالبيع منعقد لصدوره من اهله في محله لكنه يقصد البيع لعدم
الرضى بالحكم فصار كالبيع بشرط الخيار ابد الكنه لا يملك بالقبض لعدم الرضى بالحكم حتى لو اعقده المشتري
لا ينفذ عقده كذا ذكره او ينبغي ان يكون البيع باطلاً لوجود حكمه وهو انه لا يملك بالقبض واما الفاسد حكمه
ان يملك بالقبض حيث كان مختاراً راضياً بحكمه اما عند عدم الرضى به فلا انتهى مناو وشرحه لصاحب البحر
فقول الشارح لم ينعقد مع الهزل الذي هو من مدخول العلة غير صحيح لما فاته ما تقدم من انه منعقد لصدوره
من اهله في محله لكنه يفسد البيع لعدم الرضى بالحكم الا ان يحمل على نفي الانعقاد الصحيح او يثبت على البحث
الذي ذكره بقوله وبقي الخ (تمت) التلبيح كالهزل الا انه اهم منها لما في المقرب التلبيح ان يأتي امر باطنه خلاف
ظاهره فهي انما تكون عن اضطرار ولا يكون مقارناً للهزل قد يكون مضطراً اليه وقد لا يكون وقد يكون سابقاً
ومقارناً قال في التلويح والظاهر انها سواء وفي المبسوط ضرورة ان يقول الحق لليلك داري ومعناه جعلت
ظهراً لا فتن بجهلك من ميانة ملكي يقال التجا فلان الى فلان واجلأ ظهره الى كذا المراد هذا المعنى كذا
في المناور وشرحه المذكور (قوله ويرد على التعريفين) اي نعم في الايجاب والقبول قاله الحلبي اي حيث قيد
الايجاب بكونه اولاً والقبول بكونه ثانياً والقبول بفتح القاف وضمة لغة كما في البحر (قوله لكن في الفهستان الخ)
عبارته بعد قول التلبيح بالقبول ويقول ويضي ان يكون الواو بمعنى الفاء فانها لو كانت معاً لم ينعقد كما قالوا
في السلام انتهى قوله كما قالوا في السلام يعني لو سلم فرد عليه في زمن واحد لا بد من اعادة الرد وكان مأخوذاً من
الفاء في قوله تعالى خيرا انتهى حلي ومثل ما في التلويح في الهندية فانه قال فيها ولو قال البائع بعت وقال
المشتري اشترى بعت وخرج الكلامان معا ينعقد البيع فكذا كان يقول والذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية
انتهى (قوله وعلى الاول) اي ويرد على التعريف الاول قاله الحلبي اي حيث قيد به بالاولية فان الايجاب المتعبر
في التكرار هو الثاني ويمكن الجواب بان المراد بالاول ما تقدم القبول ولو كان ثانياً بالنسبة الى غيره بيان الاول
لما بطل صراحة لعدم واد الثاني كانه الاول حقيقة (قوله ما في الاشياء تكرر الايجاب مبطل للاول الا في عتق
وطلاق على مال) لم يذكر فيه الطلاق وانما ذكره الوالحي وهو قول محمد فليما وقال ابو يوسف انهما كالبيع وصورة
في البيع قال لغيره بعتك هذا بثلثم درهم ثم قال بعتك عاتق دينار فقال المشتري قبلت انصرف قوله الى الايجاب
الثاني ويكون بيعاً عاتق دينار بخلاف ما لو قال لعبدك انت حر على الف درهم انت حر على ما قد يثار فقال العبد
قبلت لزمه المالا والفرق ان الايجاب الثاني يرجع عن الايجاب الاول ورجوع البائع اي قبل قبول المشتري

سواء كان بيعت او اشترت (اقوال على
التراضي) وبه اقتداء بالاية والمكروه
الشرعي ولذا لم يلزم بيع المكروه
ولم ينعقد مع الهزل لعدم الرضى بحكمه
هذا ويرد على التعريفين ما في الفهستان
لأنه جامعاً صحيح البيع لكن في الفهستان
لو كان معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى
الاول ما في عتق وطلاق على مال

يعمل واذا عمل وجوهه بطل الايجاب الاول وانصرف القبول الى الايجاب الثاني اما رجوع المولى عن ايجاب
العتق ليس بمعامل الا ترى انه لو لم رجعت عن ذلك لا يعمل رجوعه لان ايجاب العتق بالمال تعليق بالقبول
والرجوع في التعديلات لا يعمل في ايجاب الاول والثاني فانصرف القبول اليهما ذكره البيرى قلاعن
الذخيرة (قوله وسيجي في الصلح) قال الشارح هنا الاول اصل ان كل عقد اعيد فالثاني باطل الا في الكفالة والشرأ
والاجارة انتهى وفيه ان هذا وما في النظم من تكرار العقد والكلام في تكرار الايجاب كالايجبي انتهى حلي رحمه
الله تعالى (قوله وكل عقد بعد عقد جديد الخ) قال في البحر واذا تعدد الايجاب والقبول انه قد الثاني وانفسخ
الاول ان كان الثاني بازيده من الاول او انقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول واختلفوا فيما اذا كان الثاني قاصدا
هل ينضم فصح الاول والصلح بعد الصلح الثاني باطل والاول صحيح وكذا الصلح بعد الشرأ الصلح باطل ولو كان
الشرأ بعد الصلح فالشرأ صحيح والصلح باطل كذا في جامع الفصولين وفي فروع الكرايمى الكفالة بعد الكفالة
صحيحة والحوالة بعد الحوالة باطلة والنكاح بعد النكاح الثاني باطل فلا يلزم المهر المسعى فيه الا اذا جده
للمزادة في المهر كما في القنية انتهى (قوله لانه سدى) اي همل اي مهمل لا فائدة فيه (قوله فالصلح بعد الصلح اشعي
باطلا) يعني اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلح على عوض آخر فالثاني
هو الجازم ينفسخ الاول كالباع ابو السعود (قوله كذا النكاح) اي بعد النكاح فانه باطل لا يلزمه الا المهر الاول
ولا ينفسخ العقد الاول اذا النكاح لا يحتمل النكاح والمثله ذات خلاف قال في جامع الفصولين تزوج امرأة
بالتف ثم تزوجها بالفين فالمهر الثاني وقيل التف كذا في النية وذكر خلافا في العلماء ثم قال عن النية تزوج على
مهر معلوم ثم تزوج على التف آخر ثبت التمسك في الاصح حوى في حاشية الاشياء والظاهر خلاف انما هو
في لزوم ما بعد التسمية الاولى وعدمه اذا النكاح بعد صحته لا ينفسخ (قوله منها الشرأ بعد الشرأ صحيحا)
اذا كان يمثل الثمن الاول اما اذا كان بازيده من الاول او انقص فانه ينفسخ الاول (قوله كذا كفالة) قال في الحاشية
الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفلا بنفسه فثبت الاصيل يرى الكفيلان وكذا الوصيات الكفيل الاول
يرى الكفيل الثاني كذا ذكره بعض الافاضل قال وشار بجواز تعددها الى ان المكفول له لو اخذ من الاصيل
كفلا آخر بعد الاول لم يبرأ الاول ابو السعود في حاشية الاشياء عن الحاشية وقام الكلام على هذا المقام في الاشياء
وحواشي (قوله في المحقق منها) اي في العقد الصحيح الصادر اولا وقوله اذن اي اذا اعيد وقوله زيادة التوثق
مراده ان التكفيل ثانيا من الكفيل او من الاصيل والبيع يمثل الثمن المذكور في البيع الاول المقصود منها زيادة
التحفظ وثبت العقد (قوله وهما عبارة الخ) قال في التبيين وينتقد بكل لفظ ينهى عن التحقيق كعبت
واشترت اورضت او اعطيتك او خذ بكذا انتهى اوكل هذا الطعام ب درهم في عليك فاكل فان البيع يتم واكله
حلل ولو قال وهبت لك هذه الدار او هذا العبد بشريك فهذا بيع بالاجماع برهان اذا اذيت ثمنه فبمكة
منك فاقا في المجلس صح استحصانا قال هو لك ان وافقتك او اعجبني اوردت وقال واقضى واعجبني اوردت جاز
كذا في حاشية سرى الدين فالبيع لا يختص بلفظ وانما يثبت الحكم اذا وجد معنى التملك والتملك بخلاف الطلاق
والعتاق فانه لا يعتبر المعنى فيما وانما تعتبر الالفاظ الموضوع له ماصريحا وكاية ولا يشترط ان يشتمل القبول
على الخطاب بعد ما صدر الايجاب بالخطاب فلو قال بعد قوله بمكة بكذا اشترت ولم يقل منك صح بحر عن النسخ
(قوله بيشان عن معنى التملك والتملك) اي يدلان عليه كلفظ الهبة واشركتك فيه وادخلتك فيه فانه ايجاب
ولو قال يعني هذا بكذا فقال طابت نفسي لا ينفع بغير (قوله او احدهما ماض والاخر حال) اي معية الايجاب
للصالح (قوله ولكن لا يحتاج الاول) وهو الصادر بلفظين ماضيين مع (قوله بخلاف الثاني) فانه يحتاج
اليما وان كان حقيقة للصالح عندنا على الاصح اقلية استعماله في الاستقبال حقيقة او جازا بدائع (قوله صح
على الاصح) مقابله ما في المحيط وشرح القدرى والتحرير بانه لا يصح بالحال (قوله والا لا) صادق بما اذا نوى
الاستقبال اولا نوبيا (قوله الحال) اي ولا يستعملونه للوعد والاستقبال (قوله فكلما مضى) فلا يحتاج الى
النية بحر (قوله وكما عند الان) عطف على المستثنى فانه الحلي وهذا أولى بالحكم لانه علمت نية الحال فالنسخ صحيح
به اولى (قوله واما التحصن للاستقبال) كالمقرون بالسيف وموف (قوله فكلما مضى) قال في الشر بلائبة
ولا ينقد بلفظ الامر بان قال المشتري يعني هذا النوب بكذا فبول بعت او يقول البائع اشترى هذا

وسيجي في الصلح وفي المنظومة العربية
وكى عقد بعد عقد جديدا
فابطل الثاني لانه سدا
فالصلح بعد الصلح اشعي باطلا
كذا النكاح باطلا
منها الشرأ بعد الشرأ صحيحا
كذا كفالة على ما سرحوا
اذا المراد صاح في المحقق
منها اذن زيادة التوثق
رهما عبارة عن كل لفظين يثبتان عن
سوى التملك والتملك ماضيين خبرت
واشترت (او اعطيت) كضار عين لم يقرنا
يسوف والسيف كما يعك فتقول اشترى
او احدهما ماضى والاخر حال (او) لكن
لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني
فان نوى به الايجاب للصالح صح (على
اصح) والا لا اذا استعملوا الحال
فكل خوارزم فكلما مضى وكما يعك
الان لتحصنه للصالح واما التحصن
لاستقبال فكلما مضى لا يصح اصلا

العبد بكذا افيد قول اشترت وكذا لا ينقد بلفظ الامر لا ينقد بلفظ الاستقبال فخوان يقول البائع سابعك هذا
العبد فقول المشتري اشترت (قوله على الحال) قال في البحر ان دل الامر على المعنى المذكور انعقد به كخذه
بكذا فقال اخذته فانه كالمضى يستدعي سابقة البيع الا ان استدعا الماضي سبق البيع بحسب اوضاعه واستدعاء
خذه بطريق الاقضاء انتهى والتقدير بعينه كخذه انتهى حلي (قوله الى عضو) اي من اعضاء المملوك هندية
(قوله وكل ما دل الخ) مكررم قول المصنف وهما عبارة عن كل لفظين الخ وفي الاشياء وينتقد البيع بقوله خذ
هذا بكذا فقال اخذت وينتقد بلفظ الهبة مع ذكر البذل ولفظ الاعطاء والاشارة والادخار والرد والاقالة
على قول (قوله نحو قد فعت الخ) قال في الهندية قال لغيره اشترت عبدك بالثمن درهم فقال البائع قد فعت
او قال هات ان من صح البيع فبما هو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى ولو قال اشترى بكذا فقال البائع هات
او عبدك او قد آلت لم البيع كذا في جواهر الكردى (قوله لانه ليس بتحقيق) قال الا ترى اذا قال لامرأته اشترى
نفسك فقالت قد فعت كان هذا اختيارا ولو قالت نعم لا يكون اختيارا (قوله كهل بعت منى بكذا) او قل
اشترت منى بكذا بحر (قوله ان نقدا من) يفهم من هذا انه اذا قبل المشتري نعم ونقد الثمن ينتقد بل هو اولى
لعدم الاستفهام فيه (قوله ولا يتوقف) اي بل يبطل (قوله شرط العقد) المراد به الايجاب الصادر اولا لانه هو
الذي يوصف بكونه يتوقف اولا لا القبول لوقوعه متمم للعقد (قوله فيه) اي البيع قال في البحر فاما الخلع والعتق
على مال فانه يتوقف شرط العقد من الزوج والمولى على قبول الاخر واما المجلس بالاجماع بخلاف البيع والشرأ
فانه لا يتوقف فان من قال بعت عبدى هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح لان شرط العقد
لا يتوقف فيه بالاجماع فاما في النكاح فلا يتوقف شرطه عندهما خلافا لابي يوسف (قوله الا اذا كان بكتابة
اوراه) قال في الهندية والكتابة كالخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة كذا
في الهداية قال تاج الشريعة وصورة الكتابة ان يكتب الى رجل اما بعد قد بعت عبدى فلا نامنك بكذا فلا
يلغى الكتاب وقراءه وقسم ما فيه وفي في المجلس صح البيع كذا في البنائة والرسالة ان يقول اذهب الى فلان
وقل له ان فلانا باع عبده فلا نامنك بكذا فجاء واخبره فاجاب في مجلسه ذلك با قبول انتهى واقاد الشارح كغيره
انه لا يشترط كون الخطاب بالرسالة هو المباح بل اذا بلغه غيره كان الحكم كذلك (قوله فيعتبر مجلس بلوغها) هذا
هو الموافق لما تقدم عن الهداية وتاج الشريعة وقال في غاية البيان الخطاب والكتاب سواء الا في فصل واحد
وهو انه لو كان حاضرا بخطابها بالنكاح فلم تجب في مجلس الخطاب ثم اجابته في مجلس آخر فان النكاح لا يصح
وفي الكتاب اذا بلغه او قرأت الكتاب ولم تزوج نفسها منه في هذا المجلس ثم زوجت نفسها منه في مجلس آخر
عند الشهود وقد سمعوا كلامه او ما في الكتاب صح لان الغائب انما صار مخاطبا بالكتاب وهو باق في المجلس
اشاقى انتهى وهذا التعليق يثبت في الاستثناء الذي هو قوله الا اذا كان بكتابة او رسالة فانه يقتضي ان الايجاب
صدر في مجلس آخر غير مجلس اقبول والتعليق يفيد خلافه فلا استثناء حينئذ فتأمل (قوله فله الرجوع) ليس
المراد ان الموجب له الرجوع في هذه الصورة فان الايجاب اذا سكن باطلا فلا معنى للرجوع عنه بل المراد
ان للموجب الرجوع قبل قبول الخاضع قال في المنع ثم في كل موضع لا يتوقف شرط العقد فانه يجوز من العاقد
الرجوع عنه ولا يجوز تعليقه بالشرط فانه عقد معاوضة وفي كل موضع يتوقف كخلع والعتق على مال لا يصح
الرجوع ويصح التعليق بالشرط لكونه يمينان جانب الزوج والمولى معاوضة من جانب الزوجة والعبد انتهى
حلي (قوله في خمسين وثميس) النقيض ما كثر ثمنه كالعبد والخمسين ما قل ثمنه كالخيز ومنهم من خذ النقيض
يضاف السرقة فاحسن والخمسين بمادونه والاطلاق هو العتق بحر (قوله خلافا للكرخي) فقال لا ينفع
الا في الخمسين فاستثنى (قوله ولو التعاطى من احدا الجانبين) عليه نص محمد فانه ذكر ان بيع التعاطى يثبت
بقض احد الجانبين وهذا ينظم المبيع والتمن وصورته من احدهما ان يتقفا على الثمن ثم يأخذ المشتري المتاع
ويذهب برضى صاحبه من غير دفع الثمن او يدفع المشتري الثمن للبائع ثم يذهب من غير تسليم المبيع فان البيع
لازم على الصحيح حتى لو امتنع احدهما بعد اجراء القاضى وهذا اخبر عنه غير معلوم اما الخبر والعم فلا يحتاج فيه
الى بيان الثمن ذكر في البحر والمراد في صورة دفع الثمن فقط ان المبيع موجود معلوم لكن المشتري دفع ثمنه
ولم يقبضه (قوله والبائع يقول لا اعطيتها) مثله ما لو حلف بحر عن القنية بان قال لا والله وفي الهندية عنها

الا الا من اذا دل على الحال كخذه بكذا
قيل اخذت اورضت مع بطريق
الاقضاء بلفظ (ويعبر) اضافته الى عضو
بمعنى اضافته الى (ايه) ككوجه
وفرج (والالا) كظهره وبين وكل ما دل
على مع في بعت واشترت نحو (قد فعت
ونم وهات الثمن) وهو ان اوعيدك او قد آلت
او خذ (قبول) لكن في الاول الجبة ان بدأ
البائع قبل المشتري بانه لا يصح في كذا بيع
باعتق وباعتق صح لانه جواب في كذا بيع
نعم بعد الاستفهام كهل بعت منى بكذا
ان نقد الثمن لان النقد دليل القنية
ولو قال بعت فلان فلان بعتك غير جاز
فلحفظ (ولا يتوقف شرط العقد فيه) اي
البيع (على قبول غائب) فلو قال بعت
فلانا بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس
الا اذا كان لا يتوقف (في النكاح على
بلوغها كما لا يتوقف في الرجوع على مال
الاخرى بخلاف الخلع والعتق على مال
معاوضة بخلاف التعاطى) وهو تناول
حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع عنه
نهاية واما الفعل فالتعاطى (من احدا الجانبين
فادرس (في خمسين وثميس) خلا
للكرخي (ولو) فباعتق فيض (اذ لم يصح
على الاصح) فباعتق فيض (اذ لم يصح
مع) مع التعاطى (بعدم الرضى) فلو دفع
الدرهم واخذ البطاخي والبائع يقول
لا اعطيتها بالقبض

دفع اليه دراهم ليشتري منه البطاطخ المينة فاخذها وقل لا اعطها لها واخذ المشتري البطاطخ فلم يشتد بها
ويعلم من عادة السوق ان البائع اذا لم يرض بدينه او يسترد المتاع والا يكون راضيا ويصبح خلقه لا اعطيا تطبيقا
لقاب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع انتهى (قوله كالموكل بعد عقد فاسد) قال الحموي في شرحه ولا بد ايضا
ان لا يكون بعد عقد فاسد او باطل فان كان لم ينفذه قبل المتاركة لانه بناء على السابق انتهى وعزاه الى الخلاصة
(قوله فقيس التعلابي بالاولى) اي فقيس التعلابي بعد الفاسد قبل المتاركة بالاولى لان بعض
المجتهدين يمنع بيع التعاطي ونحوه على ان من شهد بيع التعاطي لا يصدقه ان يشهد به باع بل يشهد على التعاطي
(قوله وعليه) اي على ما في الجرح من التقييد بكونه قبل المتاركة (قوله ما في الخلاصة) من ان التعاطي لا بد
ان لا يكون بعد عقد فاسد (قوله على ذلك) اي على كونه قبل المتاركة قلت هو صريح للخلاصة كما نقله الحموي
عنه (قوله اذا بطل المتضمن بالفساد بطل) المتضمن بالفتح فانه لما بطل البيع الاول بطل ما تضمنه من القبض اذا
كان قبل المتاركة حاله الخلق وهو يدل من القواعد بل بعض من كل (قوله وقيل لا بد من الاعطاء من الجانبين)
لانه من المعاطاة وهي مفاعلة فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والخاصة (قوله فصررت ثلاثة
اقوال) الاول دفع احدهما اليك كان كافيا الثاني لا بد من التعاطي من الجانبين الثالث الفصل وهذا الاختلاف
نشأ من كلام الامام محمد فانه ذكر بيع التعاطي في مراضة قصوره في موضع بالا عطاء من الجانبين ففهم
البعض انه شرط وصوره في موضع بالا عطاء من احدهما ففهم البعض انه يكفي به وصوره في موضع تسليم
البيع ففهم البعض ان تسليم التمن لا يكفي بغيره من النخبة (قوله وقد علمت الحق به) وهو انه يكفي
الاعطاء من احد الجانبين لانه هو الذي به مطلقا (قوله وحررنا في شرح الملتقى الخ) عبارة عن البرازية الا انه
تعدى للتعاطي ايضا من احد الجانبين على الصحيح انتهى وكذا الاجابة كما في العمادية وكذا الضرف كما في التمر
مستدلا عليه بما في التنازع ان المشتري عند الف درهم على ان المشتري بالخيار فاعطاه مائة دينار ففهم البيع
فعلى قول الامام الضرف جاز وبدر الدرهم وعلى قول ابو يوسف الضرف باطل وهو فائدة حسنة لم ار من قبله
عليها انتهى وفي الجرح ومنع بيع التعاطي حكاه ابي المودع بامه غير المودعة وقال هذه ملكك والمالك يعلم انها
ليست بالملك فحلف فاخذها حل الوطى للمودع وكان بيعا بالتعاطي وعن ابي يوسف لو قال الخياط ليست هذه
بطاتي فحلف فحلف انها هي ومعه اخذها وبيع فقيده بما اذا كانت العين ملكا للدفع لما اذا لم تكن له فلا
ومنه قول الدلال للبراز هذا الثوب بدينهم فقال ضعفه وكذا بكم بيع فغير الخطة فقال بدينهم فقال اعزله فعزله
فهم وبيع وكذا لو قال القصاب مثله ومنه لو ردها بغير عيب والبائع يضمن انها ليست له فاخذها ورضى فهو بيع
بالتعاطي كذا في فتح القدر وعلى هذا لا بد من الرضى في جارية الوديعة وبطانة الخياط انتهى (قوله فروع ما يستجيزه
الانسان الخ) قال في الجرح بعد ما ذكر ان من شرائط المقنونة عليه ان يكون موجودا اما لا متقوما هلكا في نفسه
فلم ينفذ بيع للمعدوم وما له خطر لعدم مانعه ومما استحوذ به من هذه القاعدة ما في القنية الاشياء
التي تخرج من البيع على وجه الخرج كاهو للمعدة من غير بيع كالعدس والمخ والاذيت ونحوها ثم استرها بعد
ما انعدمت مع انتهى فيجوز بيع المعدوم هنا انتهى وقال بعض الفضلاء ليس هذا بيع معدوم انما هو من باب
بعض المتعطلات بانها مالها عرفا فليس له من ردها كالمعدوم انتهى وفيه ان الضمان بالاذن
عالم يعرف في كلام الفقهاء ما هو السعور في حاشية الاشياء وفيه ايضا ان ضمان المتعلقات بالمثل لا بالقية واقعيات
بالقنية لا بالتمن (قوله بيع البراءات) جمع برائة وهي الاراق التي يكتبها كتاب الديوان على المسلمين على البلاد
بخط كعطاء او على الاكل من قدر ما عليهم وتسمى برائة لانه يبرأ به ما فيها (قوله بخلاف بيع خطوط الامة)
بالجاء المهملة والفتحة المشالة جمع خط بمعنى النصيب المرتب له من الوقف اي فانه يجوز بيعه وهذا بخلاف
ما في الصيرفة فان مرقها مثل عن بيع الخط فاجاب لا يجوز الى آخر ما ذكره الشيخ صالح الفري معقلا
ابو السعود (قوله من الشرف) يتعلق بقبض والمراد بالشرف المباشر الذي يسلم ذلك الخبز (قوله وتعبه في التمر
حيث قال) يقول الظاهر ان ما في القنية ضعيف لانفاق كلهم على ان بيع المعدوم لا يصح وكذا غير المعدوم
وما المانع ان يكون المأخوذ من المعدوم ونحوه مبيعاً بالتعاطي ولا يحتاج في مثله الى بيان التمن لانه معلوم
كأنه في حط الامام لا يثبت قبل القبض فاني بيعه وكن على ذكر مما قاله ابن وهبان في كتاب الشرب

ما كان بعد عقد فاسد خلاصة ويزانية
وصرح في الجرح ان الاجاب والتعبير بعد
عقد فاسد لا ينعقد مبيع البيع قبل متاركة
ما في الخلاصة وغيرها على ذلك وفيه
في الاشياء من التعلابي بالاولى وعليه في
المتضمن والمبني على الفاسد فاسد (وقيل لا بد
في التعاطي) من الاعطاء من الجانبين وعليه
الاكثر) قاله الطبرسي واختاره الزاري
وافق به الحلواني واكتفى الكرماني بتسليم
المبيع مع بيان التمن فصررت ثلاثة اقوال وقد
علمت الحق به وحررنا في شرح الملتقى حصة
الاعطاء من احد الجانبين بالتعاطي اذا
علمت الحق به وحررنا في شرح الملتقى حصة
الاقالة والابارة والصرف بالبيع اذا
فروع ما يستجيزه الانسان من البيع اذا
حاسبه على امانها بعد استلامها على
استحسانا ببيع البراءات التي يكتبها الامة
العمال لا يصح بخلاف بيع خطوط الامة
لان مال الوقف قائم فله ولا كذلك هذه الاشياء
وقية ومفاده ان يجوز للمشتري بيع خبزه
قبل قبضه من الشرف بخلاف الخندي
يجوز تعقبه في التمر

ما في القنية اذا كان محتالاً لا ينفذ ولا يثبت اليه ما لم يصدقه نقل من غيره انتهى حلي قال الحموي في كون
المأخوذ من المعدوم ونحوه مبيعاً بالتعاطي وانه لا يحتاج في مثله الى بيان التمن نظراً لان اتمان هذه تختلف فيقتضي
الى المنازعة انتهى (قوله يطلان بيع الحمامية بانواعها) اذا بيعت بدينها من نحو المباشرين لانه فيها اذا بيعت
بانفس من قدرها دخلها الربا ايضا وهذا اذا باع استغلا لها في سنة فلو باعها اصاله ولا يكون غالباً الا بالزيادة من
قدرها فانها امر الجواز بناء على اعتبار العرف الخاص وفي افتاء المتأخرين ما يدل عليه (قوله ما في الاشياء) قال فيها
وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او وهبه بدينه انتهى بقى ما اذا باعها من ملزم عليه ميري للديوان وقد وجه
عليه والظاهر ان هذا بمنزلة الحوالة فان حاصله ان الامام او نائبه وجهه بماله على هذا الشخص فاذا اخذ منه
بدينه لا يقال انه بيع (قوله لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة الخ) اي المجردة عن الملك قال في البدائع
الحقوق المجردة لا تحتل التملك ولا يجوز الصلح عليها وكذا لا تضمن بالاتلاف قال في شرح الزيارات
للسرخسي وان اذ الجرح لا يوجب الضمان لان الاعتياض عن الحق لجرح باطل الا اذا قوتت حقاً موقفاً فانه
يلحق بثبوت حقيقة الملك في حق الضمان حتى المرتين وكذا لا يضمن بالاتلاف شيء من القنية او وطني جارية منها
قبل الارز لان الثالث مجرّد الحق وانه غير مضمون وبعد الارز ابدالاً بالسلام ولو قبل التسعة بغض لتقويت
حقيقة الملك ويجب عليه القية في تملكه عبداً من القنية بعد الارز في ثلاث مسنين ابو السعود عن البيهقي
(قوله كحق الشفعة) قال في الاشياء الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال
بطلت ويرجع به ولو صالح الخيرة بمال فاختاره بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتزول فبطلت لم يزل
ولا شيء لها وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف في الادواق وتخرج عنها حق الفضائل ومثل الشكك
وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كاذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بانفس اذا صالح المكفول له بمال
لا يصح ولا يجب وفي بطلان اربابان وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب لا يثبت
(قوله وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالارواق) من امامة وخطابة واذان وقراشة ورواية ولو على
وجه المبيع لان بيع الحق لا يجوز كما في شرح الادب وغيره ذكره البيهقي وذكر ان الحق في الوظيفة مثل الحق في
الشفعة وان الحكم واحد ابو السعود (قوله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص) والمذهب في بناء الاحكام العرف
العام ونقل العلامة البيهقي عن المصنف ان العبرة للتعامل العام اي الشائع المقتضى قال والعرف المشترك
لا يصح الرجوع اليه مع التردد وذكر في جعل آخراته لا يصح مقبداً لانه لما كان مستتر كادارته معارض انتهى
ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وعليه في جواز التزول عن الوظائف) وقد تعارف ذلك الفقهاء معروفاً قد عا
رضه العلماء والحكام قال العلامة العيني في فتاواه اذ ليس للتزول في الاصل شيء يعتد به وكن العلماء والحكام
متواذلت لا ضرورة لان الشخص الذي يده الوظيفة لم يملك رقبة ما يتناولها من ربهها فكيف يصح تزول ولذتهم
متواذلت واشترطوا امضاء الناظر اثنائي في فيه نزاع انتهى واعلم ان هذا لا يعارض ما تقدم فريده نقلاً عن
الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الحقوق المجردة فانه مبني على عدم اعتبار العرف الخاص وما هنا تفرع على
ما افق به كثير من المشايخ من اعتبار افاده ابو السعود ونقل عن الحموي عن بعض الفضلاء ينبغي في التزول
البراءة بعد اتمامه كذا في منع الرجوع انتهى والحاصل ان في حصة التزول نظراً لاعتبار قواعد المذهب تقتضي
عدم صحته وقد افق الشيخ فامم يجوز له كما حكاه عنه المصنف في رسالته وذكر البديع والعيني في شرح نظم درر
البصائر ان التزول عن الوظائف صحيح قياساً على ترك المرأة قسمها لصاحبها لان كلاهما مجرّد اعتباط انتهى
واستدل بعضهم على جوازه بما وقع من امير المؤمنين الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما من تزول عن الخلافة
بما يكفي عامه وبانها تكون له بعد اي معاوية وهي من اعظم الوظائف قال ابو السعود والمصريح به عندنا
ان المفروغ له لا يثبت حقه الا اذا قرره القاضي لان له ان يقرر غيره وما ذكره الشيخ صالح محامية تقتضي خلاف ذلك
مردود انتهى فاذا لم يقرر مولى التقرر ولا يرجع بالعوض على الفارغ افي به العلامة عبد الله المذنب الصدوق
كما هو مسطور في اجوبة اسئلة متعددة من فتاواه لالحاق هذا الحق بالاموال وكذا اذا فرغ له عن استحقاق
نائبه دراهم ولم يقبض المفروغ له ما فرغ له فانه لا يرجع بما دفع للفارغ من الدراهم لان الفارغ فعل ما في دفعه
وقد رتبته من الانقطاع وكذا جرح الشفعة في آخر كتاب الشفعة في مسئلة هبة المرأة بخلاف غيرها ما ان بذل

وافق المصنف بطلان بيع الحمامية
ما في الاشياء مع الدين لا يجوز من الربون
وفيما في الاشياء لا يجوز الاعتياض
عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا
لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالارواق
وقيل في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة
المذهب عدم اعتبار العرف الخاص لكن
افق كسر الوظائف بمال
التزول عن الوظائف بمال

ولأنه الخيار يسمى هذا الخيار خيار الكمية لا خيار الرقبة لأن خيار الرقبة لا يثبت في القود انتهى (تقيمه)
 اعلم ان الاعراض في المبيع اما دراهم او دنانير او عين قيمة او مثلية فالاول والثاني عن موافقته بغيره
 او بغيره او اثبات مبيعة ايدافلا يجوز البيع فيها الا عينها لا يجوز فيه السلم كالتياب وكما ثبت مبيعا في الذمة
 سلمت ثبت دينا موجبلا في الذمة على انهما سلم وحينئذ يشترط الاجل لانها لم يل لكونها ملحقة بالسلم
 لكونها دينا في الذمة ولذا قلنا اذا باع عبد اشوب وصوف في الذمة الى اجل جاز ويكون بيعا في حق العبد
 حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف مالوا لم الدراهم في الثوب وانما ظهرت احكام المسلم فيه في الثوب حتى
 شرط فيه الاجل وامتنع به قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه والرابع كيلي اوزون او عددى متقارب كالبيض
 فان قوبلت بالنقد فهي مبيعات او بائنا لها من المثليات فما كان موصوفا في الذمة فهو عن وما كان مبيعا
 فبيع فان كان كل منهما مبيعا فاصبه حرف الباء او على كان ثمنه والاخر مبيعا كذا في فتح القدير وغيره والفلوس
 كالكدين كفي المعراج ودخل المصوغ من الذهب والفضة كالتيه تحت التقييات فتدبر بالعين للصحة
 واما المثلي اذا قوبل بقيم فلم يدخل في ذكراه وقوله خرا زادته عن ومن حكم القود انما لا يثبت ولو عينت
 في عقود الماوضات وفوضوها في حق الاستحقاقات فلا يصدق عليها فلهذا اشترى امسا كها ودفع منها اندرا
 ووصفها وتعيينان في الغصوب والامانات والوكالات على تفصيل فيها وكذا في كل عقد ليس معاوضة ولا تعيين
 في المهر قبل الطلاق وبعده قبل الدخول وفي تعيينها في المعاوضات الفاسدة روايان ولا تعيين في الكتانية وتعيين
 في العتيق المملق بالاداء يحرر في القنية اذ في القيمة التي تشتربط لجواز البيع فليس ولو كانت كسر خبر لا يجوز انتهى
 اي اذا كانت لا تسارى فلهذا (قوله وصح بن حنبل) بتشديد اللام قال في المصباح حل الدين بحل بالكسر
 ح لولا انتهى (قوله وهو الاصل) معناه ان الحلول مقتضى العقد وموجبه والاجل لا يثبت الا بشرط (قوله)
 وموجب (يقال اجل الشئ اجلا من باب تعيب واجل اجولا من باب قه واجاته تأجيلا جعلت له اجلا واجل
 الشئ مدته ووقته الذي يحل فيه (قوله لتلا في معنى الى النزاع) هذا لتل لمل لموم من المقام تقديره ولا يصح بموجب
 الى مجهول ووجه النزاع ان البائع يطالبه في مدة قريبة والمشتري بأبها فيفسد (قوله صرف لشهر) كانه لانه
 المعهود في الشرع في السلم واليمين ان فيه اذا حلف ليعض دينه تأجيلا يحرر (قوله به يفتي) وقيل يكون ثلاثة ايام
 (قوله فانقول لنا فيه) وهو البائع لان الاصل عدمه (قوله الا في السلم) فان القول لم يثبت لان فيه يدعي فساد
 به قد شرط صحته وهو التأجيل ومدعيه يدعي صحته بوجوده والقول لم يدعي الصحة (قوله فلدعي الاقل)
 لانكاره الزيادة حلي (قوله والبينة فيهما للمشتري) لانه يثبت خلاف الفأهر والبيانات للائبات انتهى حلي
 (قوله ولو في مضيه) فالبائع يقول مضى الاجل والمشتري يقول انه باق (قوله فاقول والبينة للمشتري) اما
 الاول فلان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان واما الثاني فقال في الجهر لان البينة مقدمة على الدعوى انتهى
 حلي وفيه انه بيانة اقيمت على التقي معني فان معناه ان الاجل لم يرض وقد يقال ان هذا الذي يحيط به علم
 الشاهد لعلمه الايام بعددها (قوله ويطل الاجل بموت المدبون) لان فائدة التأجيل ان يجبر فيؤدي الثمن
 من ثمنه المال فاذ مات من له الاجل تعين المثل لفضاء الدين فلا يفيد التأجيل انتهى حلي عن الجهر (قوله)
 او مجهولا) هذا على قولهما وعنده يفسد في الجهر وفي الخاتمة لو باع ثم اجل اثنان الى الحصاد فسد عند الامام
 خلافا لهما انتهى وعبارة الخاتمة وجب باع شيئا معا جازا واخر اثنان الى الحصاد او الدباس قال يفسد البيع
 في قول الامام وعن محمد انه لا يفسد البيع ويصح التأجيل ان التأخير بعد البيع تبرع فقبل التأجيل الى الوقت
 المجهول كالموكل بجال الى الحصاد او الدباس وقال القاضي ابو علي النسفي رحمه الله تعالى هذا يثبت بانه اذا
 اقترض رجلا وشرط في اقترض ان يكون موجبلا لا يصح التأجيل ولو اقترض ثم اخر لا يصح ايضا فان كان الصحيح
 من الجواب ما قلناه الشيخ الامام انه يفسد البيع اجلا في هذه الاوقات في البيع اوبعه (تقيمه) الاجال على
 شري بين معلومة ومجهولة والمجهولة ضرمان متقاربة ومتفاوتة والمعلومة السنون والشهور والايام والمجهولة
 المتقاربة الحصاد والدباس والذيروز والمهرجان وقدم الحاج وخروجه والجذاذ والقطاف وصوم النصارى
 وفطرهم والمتفاوتة كهيوب اربع والى ان تقام السماء والى قدوم فلان والى الميسرة فتأجيل اثنان الدين لمجهول
 بنوعه لا يجوز ولو عيناه بالاجل ولو لموما واذا اجل لدين اجلا مجعولا ولا يجهالة متقاربة ثم اطل

وسمى خيار الكمية لا خيار الرقبة
 لعدم ثبوته في القود (قوله وصح بن حنبل)
 وهو الاصل (قوله وجب) وجب الى معلوم
 يعني الى النزاع ولو باع موصوفا في الذمة
 لشهر به يفتي ولو اختلف في الاجل فاقول
 لتأديه ولو السلم والمشتري ولو في مضيه
 والبينة فيهما للمشتري ويطل الاجل
 في قول وابينة للمشتري (قوله باع بجال ثم اجله)
 بموت المدبور (قوله) باع بجال ثم اجله

المشتري قبل محله وقبل فسخه لفساد انقلب جازا وان مضت المدة قبل ابطاله تأ كره فساد وان كانت
 جهالة متفاوتة فان ابطاله المشتري قبل التفرق انقلب جازا انتهى حلي والذي ذكره المؤلف في البيع
 الفاسد انه اذا كان التأجيل فيه جهالة فاحشة كهيوب اربع ويحسب طر لا يقلب وان ابطل الاجل وقته
 عن العين (قوله كيزور وحصاد) مثالان للمجهول وقد علمت مما قدمناه ان جهالتهما متقاربة انتهى حلي
 (قوله ان اخل ببيع الخ) حال من فاعله جهله بتقدير القول اي جعله ربه نجوما فاقلا ان اخل الخ انتهى حلي
 (قوله بضرب جديدة) اي قطع جديدة (قوله تجب قيمتها من الذهب لا غير) هذا بخلاف لما في الجهر حيث قال
 ولو كسدت في يد الدلال فلا مطالبة على المشتري حيث باع باذن المالك انتهى واجاب ابو السعود بان ما هنا
 محمول على ما اذا كسدت قبل ان يقبضها البائع او الدلال انتهى (قوله لمنع الساطن منها) ولانه لا فائدة فيه
 اذ هي لا تعين (قوله لجيد هارديشاسوا) قد يقال حيث استوى الجيد والردى يومئذ المشتري يدفع قطع
 جديدة بوزن الكسادة وقد يجب بان الكسادة ان كانت من الجياد يضرر البائع بدفع ما غلب غشه من
 الجديدة والمشتري في عكسه الا ان هذا الجواب لا يظهر فيما اذا كانتا جميعا من الجياد ومن غالب الفس (قوله)
 كما يجب في فصل القرض) هو مذكور في باب الصرف لاني فصل القرض وعبارته مع المصنف في باب
 الصرف اشترى شيئا به اي بفراغ النفس وهو نافع او بفلوس نافذة فكذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع
 كما لو انقطع عن ايدي اثناس فانه كالكساد وكذا حكم الدراهم لو كسدت وانقطعت بطل وصحها
 بقيمة المبيع وبه يفتي رقباء الناس بجر وحقائق وحد الك اذا نترك المعاملة بها في جميع البلدان فلو راجت
 في بعضها لم يطل بل يتخير البائع اتعيبا انتهى واما الذي ذكره في فصل القرض فهو غير مقيد بغالب الفس فانه
 قال مع مصنفه استقرض من الفلوس الرأبحة والعدا في فكسدت فعليه مثله ككسادة ولا يقرم قيمته او كذا
 ما ياكل ويوزن لما مر انه مضمون بمثله فلا عبرة بقلائه ورخصه ذكره في البسوط من غير ذكر خلاف وجعله
 في التاريز وغيره انقول الامام وعندنا شافى عليه فيهما يوم اقبض وعندنا ثالث قيمتها في آخر يوم وراجها وعليه
 الا توى انتهى (قوله وهذا) اي صحة البيع فمن مؤجل (قوله بن دين) اي تقديره بقرينة مقابلته بالعين (قوله)
 ولو يدين فسد فتح (قد يقال ان هذا ينافي ما ذكره في شرح قول صاحب الهداية والا ثمان المطلقة وعبارته
 وكما ثبت اثبات مبيعا في الذمة بطريق السلم ثبت دينا موجبلا في الذمة على انها عن وحينئذ يشترط الاجل
 لانها عن بل نصير ملحقة بالسلم في كونه باق في الذمة فلهذا قلنا اذا باع عبد اشوب وصوف في الذمة الى اجل
 جاز ويكون بيعا في حق العبد حتى لا يشترط قبضه في المجلس بخلاف مالوا لم الدراهم في الثوب وانما ظهرت
 احكام المسلم فيه في الثوب حتى شرط فيه الاجل وامتنع به قبل قبضه لاحاقه بالسلم فيه فتدبر وقد يجب
 بحمل كلامه المذكور في المؤوف على العين اي لا يصح السلم فيه او قد سلف ما يفيد ذلك (قوله او بخلاف
 نفسه) الاول الواو وهي في نسخ لان كلاهما شرط وايس الشرط احدهما قوله او بخلاف نفسه ولم
 يجمعهما قدر (اي كيل اوزون كثوب يدراهم فان كان من جنسه وجمعهما قدر كاردب قمع بمثله او كان
 التأجيل لما فيها من النسا قول الشارح لما فيه من ربا النسا لتعيل لمقوم المتن وهو عدم صحة التأجيل
 في الصور الثلاث انتهى حلي بابضاح (قوله اجل سنة ثانية) هذا قول الامام ووجهه ما ياتي وعندهما
 لاجل له بعد سنة لان اجله سنة وقد مضت انتهى (قوله تحصيل افضالة التأجيل) وذلك لان التأجيل
 للتصرف في المبيع وايضا ان بواطته منح (قوله فلو معينة) مثلهما كل معين فلو قال ان رجبا وحيدة
 اليه قايس لمن الاجل غيره لانه علم على رجبا فانصرف الى اول رجبا ياتي عقب العقد بانفاق ابو السعود
 عن الدرر وشربلايه (قوله ولا يمنع البائع الخ) قال في الهندية وشمل الاختلاف فيما اذا امتنع البائع من
 التسليم اما اذا لم يمنع فاقدمه من وقت العقد اجما انتهى اذا علمت ذلك تعلم ان ما في شرح الجمع من قوله
 والمراد بعه عدم قبض المشتري المبيع مجازا لكون منعه سببا له ونقله في الجهر عنه لا وجه له فتدبر (قوله لان
 لتقصير منه) بعدم القبض وهو علة فلا خيرة اما المعينة قايس له التأجيل ولو امتنع البائع من التسليم (قوله)
 المسمى قدره) اي ونوعه يحرر (قوله مجمع القناوى) قال فيه مذهبنا الى يورخ الخزانة باع عينا من رجل باصفهان

كيزور وحصاد سارم فجل مضيه فن
 من عن مبيع قال اعطى كل شهر مائة درهم
 تأجيل بارة عليه الف من حمله به
 نجوما ان اخل ببيع الخ حلي فلو سلم
 شرط ما لم يشرى فمضى راجحة كسدت
 بكسر ب جديدة يجب قيمتها يوم اقبض
 بفسد جديدة يجب قيمتها من التسليم
 لمع السلطان ثم لا يبيع فيها من القصة
 الجديدة لانها مالم يعلب غدا
 ورد بها موافقا حلي في فصل القرض
 قعية الخلاف كما يجب في فصل القرض
 فتمه وبه الجواب سعدى فندى في خلاف
 بن دين (قوله) الاجل (قوله) النسا
 جنس واجمعها قدر (قوله) النسا
 كما يجب في باب (قوله) النسا
 وقت النسا (قوله) النسا
 عنده طية (قوله) النسا
 الى سنة متكررة (قوله) النسا
 منع البائع (قوله) النسا
 الاجل (قوله) النسا
 ولو معينة (قوله) النسا
 لا سيما (قوله) النسا
 قدره لا وصفه (قوله) النسا
 قد ابلد (قوله) النسا

وتفتح وبالكسر الهلكته كعنب انتهى مكي (قوله وثوب الخ) اطلق في الثوب تبعا لكسر واوفاية وغيرها
 وقدره العتاي في الجامع الصغير ثوب بضم الباء في الكبراس فينبغي ان يجوز عده في ذراع واحد
 في الطعام كذا في غاية البيان مخ وانما فسد هذا في الكل دون الصبرة لان الافراد امتداده بخلاف الصبرة مكي
 (قوله وان علم عدد النغم في المجلس) اي بعد العقد فلا يثنى قوله به ولو سمي عدد النغم والذرع او جله الثمن صح
 انما انما انتهى فانه مفروض قبل العقد افاده ابو السعود ارفى صلبه (قوله ولو رضيا لانه قد باعه طاع) ياذيه
 ما ذكره في التعاطي انه لا بد ان لا يكون بعدد فاسد او باطل فان كان لم يصدق به قبل المتاركة لانه بناء على
 السابق صرح به في الخلاصة ان لا يعمل على ان ذلك بعد المتاركة (قوله ونظيره البيع بالرقم) اي في بيعه
 بالتعاطي اذا تراضيا وهذا عندهما فانه ذكر في الفتح ان البيع بالرقم فاسد لان الجاهل لا يمكنه في صلب العقد
 وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصار بمنزلة القمار والظن الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزوا فيما اذا علم
 في المجلس بعد آخر هو التعاطي كما قاله الخواص انتهى (قوله ولو سمي عدد النغم والذرع) اي في صلب العقد
 اما بعد فلا يصح الا اذا تراضيا فيسقط بيعا بالتعاطي على ما يذا (قوله واذا باع كل) اي بعد تصريحهم
 بانها لا تستغرق افراد مادخلته في المنكر واخراته في المعرف حاي عن البحر (قوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت
 كما اذا قال كل زوجة في طالق وله اربع زوجات مثلا فان كانا تستغفره انتهى حاي (قوله فان لم تود الجاهلة)
 الاولى الجهالة للمنازعة الا انه اطلق السبب واراد المبيع وبعبارة البحر فان لم تغض الجاهلة الى المنازعة (قوله
 كمين وتعليق) الاولى كسر وتعليق فان التعليق بين مثال التعليق كل امرأة تزوجها وكذا قال كلما اشترت
 ثوبا فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة اوداية وفي الخاتمة كلما كانت الحية اي فعلى درهم فعليه بكل اقامة
 درهم ومثال الامر ادفع عني كل شهر كذا فدفع المأمور اكثر من شهر لم امر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)
 اي وان اخضت الجهالة الى المنازعة فان لم تعلم الى آخره (قوله كاجارة) صورته اجرة دار كل شهر بكذا لزمه
 شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن لها نفقتها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحد
 عند الامام خلافا لابي يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا دل على كل درهم ولو زاد من الدرهم قياس قول
 الامام عشرة وثلاثا لانه (قوله والا فان تفاوت الخ) اي بان علمت نهايتها الخ وفيه ان النعم اذا علمت نهايتها بعد
 للعقد فكما قال وان علمت في صلب العقد فالحكم العدة فانه قال ولو سمي عدد النغم الخ وفي الصبرة ان علمت
 نهايتها بعد العقد في المجلس صح وله الخيار سواء علمت بالكيل او التسمية واذا علمت بالتسمية عند العقد فلا خيار
 كانه قد قلنا مل (قوله كالتغم) ادخلت الكاف كل عدد متفاوت (قوله وصحها فيهما في الكل) اي وصح
 صاحبين العقد في الثالثة والصبرة في كل النغم وكل الاقترعة انتهى حاي (قوله) لو قال كل غريم لي فهو حل
 قال ابن مقبل لا يبرأ غريمه لان البراءة انقطاع حق عن الغريم وبراءة الحقوق لا يجوز الا بقوم باعيناها
 واما اذا وقعت كل في الامة كقوله كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناوله
 ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظر الى الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن ابن سلمة جعله ابراء
 عما تناوله والبراءة للمجهول باطل والفقوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان باع ميرة على انها مائة فبخر الخ)
 يعني مكي بجملة المبيع وجملة الثمن وهذا قابل قوله وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا (قوله اخذ المشتري
 الاقل بمحضته الخ) هذا التغيير قيد بما اذا لم يبيع المبيع او قبض البعض فان قبض الكل لا يتغير وقد اشار
 الشارح الى هذا القيد بقوله الا اذا قبضه وانت خير بان الموجب للتغير انما هو وتفرق الصفقة وهذا القيد ثابت
 فيما اذا قبضه بعد القبض فافصلا لان قال انه بالقبض يكون راضيا بذلك فتدبر فهو فيه انه انما يظهر اذا علم
 نقصه عند قبضه وانما كان له اخذ الاقل بمحضته لا انما يكيل ذواجره والتميز ينقسم على اجزاء المبيع (قوله ليس
 في بيعه ضرر) خرج هذا القيد وما في النهاية لوباع اوله على انها تزن مثقالا فوجد ما اكثر من المشتري لان
 الزن في بيعه الضرر التبعيض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب انتهى واه ان القول للمشتري في نقصان وان وزنه له
 البائع ما لم يفر انه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد البائع) قيد الزيادة بما لا يدخل تحت الكيلين
 او الوزن اما ما يدخل فلا يجب رده وان تلف في مقداره فقبل نصف درهم في مائة وقيل داني في مائة لا حكم له
 (قوله على قدره من) ما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون البائع (قوله وان باع المذروع) سواء كان ثوبا او ارضا

(قوله وثوب الخ) اطلق في الثوب تبعا لكسر واوفاية وغيرها
 وقدره العتاي في الجامع الصغير ثوب بضم الباء في الكبراس فينبغي ان يجوز عده في ذراع واحد
 في الطعام كذا في غاية البيان مخ وانما فسد هذا في الكل دون الصبرة لان الافراد امتداده بخلاف الصبرة مكي
 (قوله وان علم عدد النغم في المجلس) اي بعد العقد فلا يثنى قوله به ولو سمي عدد النغم والذرع او جله الثمن صح
 انما انما انتهى فانه مفروض قبل العقد افاده ابو السعود ارفى صلبه (قوله ولو رضيا لانه قد باعه طاع) ياذيه
 ما ذكره في التعاطي انه لا بد ان لا يكون بعدد فاسد او باطل فان كان لم يصدق به قبل المتاركة لانه بناء على
 السابق صرح به في الخلاصة ان لا يعمل على ان ذلك بعد المتاركة (قوله ونظيره البيع بالرقم) اي في بيعه
 بالتعاطي اذا تراضيا وهذا عندهما فانه ذكر في الفتح ان البيع بالرقم فاسد لان الجاهل لا يمكنه في صلب العقد
 وهو جهالة الثمن بسبب الرقم وصار بمنزلة القمار والظن الذي فيه انه سيظهر كذا وكذا وجوزوا فيما اذا علم
 في المجلس بعد آخر هو التعاطي كما قاله الخواص انتهى (قوله ولو سمي عدد النغم والذرع) اي في صلب العقد
 اما بعد فلا يصح الا اذا تراضيا فيسقط بيعا بالتعاطي على ما يذا (قوله واذا باع كل) اي بعد تصريحهم
 بانها لا تستغرق افراد مادخلته في المنكر واخراته في المعرف حاي عن البحر (قوله ان لم تعلم نهايتها) اما ان علمت
 كما اذا قال كل زوجة في طالق وله اربع زوجات مثلا فان كانا تستغفره انتهى حاي (قوله فان لم تود الجاهلة)
 الاولى الجهالة للمنازعة الا انه اطلق السبب واراد المبيع وبعبارة البحر فان لم تغض الجاهلة الى المنازعة (قوله
 كمين وتعليق) الاولى كسر وتعليق فان التعليق بين مثال التعليق كل امرأة تزوجها وكذا قال كلما اشترت
 ثوبا فهو صدقة او كلما ركبت هذه الدابة اوداية وفي الخاتمة كلما كانت الحية اي فعلى درهم فعليه بكل اقامة
 درهم ومثال الامر ادفع عني كل شهر كذا فدفع المأمور اكثر من شهر لم امر انتهى (قوله والا فان لم تعلم)
 اي وان اخضت الجهالة الى المنازعة فان لم تعلم الى آخره (قوله كاجارة) صورته اجرة دار كل شهر بكذا لزمه
 شهر واحد وكل شهر سكن اوله لزمه (قوله وكفالة) صورته اذا ضمن لها نفقتها كل شهر او كل يوم لزمه نفقة واحد
 عند الامام خلافا لابي يوسف بحر (قوله واقرار) صورته اذا دل على كل درهم ولو زاد من الدرهم قياس قول
 الامام عشرة وثلاثا لانه (قوله والا فان تفاوت الخ) اي بان علمت نهايتها الخ وفيه ان النعم اذا علمت نهايتها بعد
 للعقد فكما قال وان علمت في صلب العقد فالحكم العدة فانه قال ولو سمي عدد النغم الخ وفي الصبرة ان علمت
 نهايتها بعد العقد في المجلس صح وله الخيار سواء علمت بالكيل او التسمية واذا علمت بالتسمية عند العقد فلا خيار
 كانه قد قلنا مل (قوله كالتغم) ادخلت الكاف كل عدد متفاوت (قوله وصحها فيهما في الكل) اي وصح
 صاحبين العقد في الثالثة والصبرة في كل النغم وكل الاقترعة انتهى حاي (قوله) لو قال كل غريم لي فهو حل
 قال ابن مقبل لا يبرأ غريمه لان البراءة انقطاع حق عن الغريم وبراءة الحقوق لا يجوز الا بقوم باعيناها
 واما اذا وقعت كل في الامة كقوله كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة لا يجوز ومن تناوله
 ضمن وقال ابو نصر محمد بن سلام هو جائز نظر الى الاباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن ابن سلمة جعله ابراء
 عما تناوله والبراءة للمجهول باطل والفقوى على قول ابن سلام انتهى (قوله وان باع ميرة على انها مائة فبخر الخ)
 يعني مكي بجملة المبيع وجملة الثمن وهذا قابل قوله وفي صاع في بيع صبرة كل صاع بكذا (قوله اخذ المشتري
 الاقل بمحضته الخ) هذا التغيير قيد بما اذا لم يبيع المبيع او قبض البعض فان قبض الكل لا يتغير وقد اشار
 الشارح الى هذا القيد بقوله الا اذا قبضه وانت خير بان الموجب للتغير انما هو وتفرق الصفقة وهذا القيد ثابت
 فيما اذا قبضه بعد القبض فافصلا لان قال انه بالقبض يكون راضيا بذلك فتدبر فهو فيه انه انما يظهر اذا علم
 نقصه عند قبضه وانما كان له اخذ الاقل بمحضته لا انما يكيل ذواجره والتميز ينقسم على اجزاء المبيع (قوله ليس
 في بيعه ضرر) خرج هذا القيد وما في النهاية لوباع اوله على انها تزن مثقالا فوجد ما اكثر من المشتري لان
 الزن في بيعه الضرر التبعيض وصف بمنزلة الذرعان في الثوب انتهى واه ان القول للمشتري في نقصان وان وزنه له
 البائع ما لم يفر انه قبض منه المقدار انتهى (قوله وما زاد البائع) قيد الزيادة بما لا يدخل تحت الكيلين
 او الوزن اما ما يدخل فلا يجب رده وان تلف في مقداره فقبل نصف درهم في مائة وقيل داني في مائة لا حكم له
 (قوله على قدره من) ما زاد عليه لا يدخل في العقد فيكون البائع (قوله وان باع المذروع) سواء كان ثوبا او ارضا

كذا في شرح الملتقى (قوله على انه مائة ذراع) الاولى ان يقول بمائة درهم لتتم المعاملة (قوله او شاهده) قال
 في التهر وكذا المشتري فيصا على انه يتخذ من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة يبارز البيع ولا خيار
 للمشتري وعلوه في نظيره هذا القرع بانه لا غرر فيما يعرف بالعيان وفيه ان هذا لا يعرف بالعيان وانما يعرف بالذرع
 الا ان هذا لا يظهر الا في المذروع قبل خياطته (قوله واخذ الاكثر بلا خيار البائع) وطابت له الزيادة قضاء
 وكذا ديانة في قول ابي حفص الكبير وابي الليث والمذكور في فتاوى النسفي واما في قاضي خن انها لا تسلم له
 ديانة تهر (قوله لان الذرع وصف لتعبيه بالبيض) هذا اشارة الى رد قول من جعل الوصف الطول والعرض
 وهما من الاعراض لا الذرع ووجه الرد انه كما يجوز ان يقول طويل وعريض يقال قليل وكثير والحق انه ليس
 المراد بالوصف هنا كونه صفة عرضية بل هو في الاصطلاح ما يكون ثابته للنسب غير متفضل عنه اذا حصل فيه
 برئيه حسنا وان كان في نفسه بغيره كذا ذراع من ثوب افاده صاحب النهر قال في الدرية وما يظهر اثر الوصفية
 فيه انه يجوز بيعه قبل ذرعه سواء اشتراه بجازفة او بشرط الذرع وان يبيع الواحد منه باثنين منه جائز انتهى
 (قوله والوصف لا يقابله شيء من الثمن) لان التواضع شأنها كذلك كاطراف الحيوان حتى ان من اشترى جارية
 فاغورت في يد البائع قبل ان تسلم لا يقص له شيء من الثمن ولو اوعزت عند المشتري جازله ان يبيع على ثمنها
 بلا بيان ونما يتغير لنوات الوصف المرغوب فيه كالأشياء اعلى انها بكرة فوجد هائليا وكان الرأبلة كالأول
 باعه اعلى انها ثيب فوجد هائليا بكرة انتهى تهر (قوله الا اذا كان مقصودا بالتناول) اي تناول المبيع له كانه
 جعل كل ذراع مبيعا (قوله اخذ الاقل الخ) الحاصل انه له الخيار في الوجهين اما في النقصان فلتفرق الصفقة
 واما في الزيادة فلتدفع ضرر التزام الزائد من الثمن وهو قول الامام وهو الاصح وقيل الخيار في جازفة فاورت
 كالمقبض والدمار بل واما فيما لا يتفاوت كالكراس فلا يأخذ الرأبلة لانه في معنى الكيل كذا في شرح الملتقى
 (قوله من مائة ذراع) لا حاجة اليه فان البيع فاسد عنده بين جلة الذرعان والا وانما ذكره ليصح قوله لا اسم فانه
 لو لم يبين فيه جلة السهام كان فاسدا اتفاقا وحيفه يكون الفساد فيما اذا لم يبين جلة الذرعان عنده فهو ما اولوا
 انتهى حاي وجه انقضاء الذراع حقيقة في الالة التي يذرع بها وارادتها بامته ذرة قصير مجازا لما يتخله
 بطريق ذكر الحاصل وارادة الحمل وما يحمله لا يكون الامعاء مستحصه لان الذرع به فعل حمي يقتضي محلا حسيا
 والعشرة الاذرع غيره معلومة هذا اذا لم يعلم ان العشرة من اي جانب من الدارين يكون مجعولا جهالة تغضي
 الى المنازعة بخلاف السهم فانه امر عقلي لا يقتضي محلا حسيا فيجوز ان يكون في الشائع فالجهالة لا تغضي
 الى المنازعة فان صاحب عشرة اسم يكون شريكا لصاحب اثنين سهما في جميع الدارين قدر نصيبه منها
 وليس لصاحب الكثير ان يدفع صاحب القليل من جميع الدارين قدر نصيبه من اي موضع كان (قوله او خام)
 قال في المنع لا فرق في ذلك بين ان يكون مما يتقسم او مما لا يتقسم فانه فاسد عند الامام رضي الله تعالى عنه
 وعندهما هو جائز انتهى (قوله وصحها الخ) قال في البحر وقاله وجاز كالوباع عشرة اسم من دار ومبنى الخلاف
 في مؤدى التركيب فعندهما شائع كانه عشرة مائة وبيع الشائع جائز اتفاقا وعنده مؤداه قدره عين والجواب
 شتلة الجوده فتقع المنازعة في تعيين مكان العشرة فسد البيع فلو اتفقوا على مؤداه لم يحتفلوا انتهى (قوله
 وان لم يسم جلتها على الصحيح) الحاصل انه لا خلاف للمشايخ في جواز البيع عندهما اذا وجد جملته ذرعان الدار
 واذا لم يوجد ذلك اختلفوا فمنهم من قال لا يجوز للجهالة ومنهم من قال يجوز لان هذه الجهالة يمكن رفعها بالذرع
 وهذا هو الصحيح ابو السعود ومقتضى ما سبق عن البحر الصحة مطلقا لانه من بيع المشاع لا لما ذكره هنا (قوله انتهى
 عداس من قبي الخ) الاولى اشترى قبيعا على انه كذا فان كذا عبارة عن العدد (قوله للجهالة) اي جهالة الثمن
 في نقصان لانه لا يتقسم اجزأه على اجزاء المبيع القبي والنياب منه فلا يعلم للثوب الناقص حصة معلومة
 من الثمن المعنى لنقص ذلك المقدار منه فكان الناقص من الثمن قد راجع ولا فيصير الثمن مجعولا ولا جهالة المبيع
 في فعل الزيادة لانه يحتاج الى رد الزائدة نازعان في المردود حوي (قوله فسد) اي للجهالة في الثمن كجهالة
 الناقص في المسئلة السابقة (قوله كالوباع عدلا) قال في المصباح عدل الشيء بالكسر مثله من جنسه او مقدار
 انتهى وفي البحر عدل الشيء مثله من جنسه وفي المقدار ايضا مثله عدلا لجل وعدله بالقبح مثله من خلاف جنسه
 انتهى (قوله فسد) لجماعة قال البائع يريد دفع الادنى والمشتري يريد دفع الادنى واما اذا عين رتفع ذلك الجهالة

على انه مائة ذراع مثلا (اخذ المشتري
 الاول بكل عين اذرك) الا ان قبض
 المبيع او شاهده ولا خيار البائع لان
 تهر (اخذ الاكثر بلا خيار البائع) لان
 الذرع وصف لتعبيه بالبيض حاي عن البحر
 والوصف لا يقابله شيء من الثمن (ان قال)
 مقصودا بالتناول كالفائدة بقوله (ان قال)
 في بيع المذروع (كل ذراع درهم
 الاقل بمحضته) اصبرونه اصلا بغيره
 ذكر ان من اذرك لتعريف الصفقة (ان قال)
 اخذ الاكثر بلا خيار البائع (ان قال)
 ضرر التزام الزائد (وقد يبيع عشرة اذرع
 من مائة ذراع من دار) او خام وصحها وان
 لم يسم جلتها على الصحيح لان الزيادة
 لا يغني عن السهم (ان قال)
 اتفاقا لا يوجب في مكان لم يبع فيه
 على تعيين الذرع في مكان لم يبع فيه
 انقلاب صحها في المجلس ولو بعد بيع
 بالتعاطي تهر (ان قال)
 ثوبا او غنما جوهرا (على انه كذا اشترى ارضا
 او رادفد) للجهالة ولو اشترى ارضا
 على ان فيها كذا ذراع عدلا (ان قال)
 لا يتفرق بغير كذا ذراع عدلا (ان قال)
 (ارغف او اشدى) كالأوباع عدلا (ان قال)
 (ولو يسمه جاز) البيع خاتمة (ولو يسمه)
 كل من قبي (ان قال) البيع خاتمة (ولو يسمه)
 (وقص اوب) (صح) البيع (بقدره) (ان قال)
 الجهالة (رحم) لتفرق الصفقة (ان قال)
 ثوبا (فسد)

لها وان سكت عن طابه وهو راعا فهو بمنزلة انتهى ولو باع عبد الله مال اربطه في البيع فله ماله
 الذي باعه وان باع العبد مع ماله فقال بهتم مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وعقابه في البحر والهندية
 (قوله ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجره يدخل تحت بيع الارض من
 غير ذكر وما لا يكن هذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر ولانه بمنزلة الثمرة انتهى هندية (قوله
 قيد في المشتريين) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر (قوله ثمرة كانت) قال في الفتح لم يفصل محمد بين
 شجرة الثمرة وغير الثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لما قال ابن عمر الثمرة لا تدخل
 ما لا يدرى لانها لا تغرس لتقارب بل لقطع اذا كبر خشبها فصارت كل رعة انتهى وفي الهندية ان كان غر
 موجودا وقت العقد وشروطه للمشتري فله حصته من الثمن بحسب ما به فلو كانت باعة بماوية او باكل البائع قبل
 القبض طرح بحسبه وخبر المشتري في اخذ الارض والحصل وتعتبر قيمة الثمار حين اكلت وان لم تكن الثمرة
 موجودة وقت العقد وموت بعده قبل القبض فهي للمشتري وعقابه فيها (قوله لانها على شرف القطع)
 هي كالحطب الموضوع بجر (قوله كالباء) اشار بذلك الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء
 وهي انهما موضوعا للقرار وايضا لبناء دخل لكونه متناولا لفظ المبيع (قوله وعقابه في شرح الوهبانية) قال
 علامة عبد البر في شرحه ان قبض الفارسى يدخل لانه ليس من ريع الارض حتى لا يجب فيه عشر وقبض
 كروا لانه كالرعي والورد والاس لا يدخل بلاد كروا لانه كالثمار واصولها تدخل لانه لانه نهاية قطعها
 رايان ونحوه على هذا وانظن والعصر بمنزلة الثمار لا يدخل بلاد كروا في اصولها اقوالا وفي رواية
 قضى من الصحيح ان اصول اقلن لا تدخل وقال السرخسي قوائم البادجبار لا تدخل ولطوب وكرات
 وشبهه وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل والحزر والبصل والسلم المدر للبايع والمغيب والساكن منه
 سواء وغير المدر للمشتري ولا يدخل الزعفران بلا ذكره وفي اصوله عن محمد روايتان والحبوب والكتان
 والذرة كنزوع انتهى ملخصا قوله دخل الوانيل المدفونة في الارض) لو ثل بالتحريك الجبل من الليف والونيل
 ثبت كذا في جامع اللغة انتهى حلى وهو المنقول عن لقنية وفي نسخة الوانيل وهو جمع وتيرة وهو
 ما يوزن لا يوزن من الليف كاترة محركة كذا في انقاسوس ثم قال وزنها بغيرها علقا على ما انتهى فلهذا ما يعلق
 عليه الكرم والذي وقع فيما رأيت من نسخ لم يخترى كرمه يدخل الوانيل المدفونة على الاثر المدفونة
 في الارض انتهى (قوله وكذا الاعمدة المدفونة في الارض) فقيد بالمدفونة بقيد المدفونة على الارض
 لا تدخل لانها لا للحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة افتوى فيقضى بالدخول في المبيع
 كانت مدفونة وهي المسئلة في ديارنا برباير الكرم منع (قوله وفي انهر الخ) قال فيه ولذا في لقنية
 اشترى دار ذهب باؤها لم يسقط شيء من الثمن وان اشترى اخذ المشتري الدار بالصفة ومنهم من روى بينهما
 انتهى وخوذه في ثياب اخارية كالمف (قوله ولا يدخل الرعي في بيع الارض بلا نسبة) لانه متصل بهانفصل
 اي لفصل الادى للاقتناع فصار كالمشاع الذي فيه اطلاقه به ما دام لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالعراب
 وما دافع واختار فعلى ونسعه في الدخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الاثر المدفون
 في اشترى وفي الهندية يد راضه وباعها قبل ان يثبت لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير بها ولو ثبت
 ولم يصير قيمة ذكر فقهاء ابو ثابت رحمه الله تعالى انه لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير بها ولو ثبت
 دار ثبت وقية له قال في الدر والمخاض ان المصحح عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة لاذ كان قبل الستات
 والارباب دخول مدققة له فاحتمل لترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له وقيل بهكم
 ثمرات السهل فان كان من الارض والزرع والتمر يدخل تبعا والا فلا كذا في المحتج وتعرف لقية بان تقوم
 لاربعين ربيع وربع فان رافا رافا فقيمة فله السهل (قوله ولا يغري بيع الشجر) سواء كان له قيمة ولا قيمة
 لا خلاف وزاع من ان يبيع في دخول زرعه وثمره واطباق الشجر مثل المؤبر وغيره المؤبر وانما يبيع الشجر
 وهو لا يبيعه من اثم ويذره من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر
 ببيعها الا ان يبيعه من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر
 من فروعها من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر

(ويدخل الشجر الخ) قال في المحيط كل ماله ساق ولا يقطع اصله كان شجره يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر وما لا يكن هذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر ولانه بمنزلة الثمرة انتهى هندية (قوله قيد في المشتريين) الاولى البناء وما عطف عليه والثانية الشجر (قوله ثمرة كانت) قال في الفتح لم يفصل محمد بين شجرة الثمرة وغير الثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة فكان الحق دخول الكل خلافا لما قال ابن عمر الثمرة لا تدخل ما لا يدرى لانها لا تغرس لتقارب بل لقطع اذا كبر خشبها فصارت كل رعة انتهى وفي الهندية ان كان غر موجودا وقت العقد وشروطه للمشتري فله حصته من الثمن بحسب ما به فلو كانت باعة بماوية او باكل البائع قبل القبض طرح بحسبه وخبر المشتري في اخذ الارض والحصل وتعتبر قيمة الثمار حين اكلت وان لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وموت بعده قبل القبض فهي للمشتري وعقابه فيها (قوله لانها على شرف القطع) هي كالحطب الموضوع بجر (قوله كالباء) اشار بذلك الى ان العلة في دخول الشجر هي العلة في دخول البناء وهي انهما موضوعا للقرار وايضا لبناء دخل لكونه متناولا لفظ المبيع (قوله وعقابه في شرح الوهبانية) قال علامة عبد البر في شرحه ان قبض الفارسى يدخل لانه ليس من ريع الارض حتى لا يجب فيه عشر وقبض كروا لانه كالرعي والورد والاس لا يدخل بلاد كروا لانه كالثمار واصولها تدخل لانه لانه نهاية قطعها رايان ونحوه على هذا وانظن والعصر بمنزلة الثمار لا يدخل بلاد كروا في اصولها اقوالا وفي رواية قضى من الصحيح ان اصول اقلن لا تدخل وقال السرخسي قوائم البادجبار لا تدخل ولطوب وكرات وشبهه وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل والحزر والبصل والسلم المدر للبايع والمغيب والساكن منه سواء وغير المدر للمشتري ولا يدخل الزعفران بلا ذكره وفي اصوله عن محمد روايتان والحبوب والكتان والذرة كنزوع انتهى ملخصا قوله دخل الوانيل المدفونة في الارض) لو ثل بالتحريك الجبل من الليف والونيل ثبت كذا في جامع اللغة انتهى حلى وهو المنقول عن لقنية وفي نسخة الوانيل وهو جمع وتيرة وهو ما يوزن لا يوزن من الليف كاترة محركة كذا في انقاسوس ثم قال وزنها بغيرها علقا على ما انتهى فلهذا ما يعلق عليه الكرم والذي وقع فيما رأيت من نسخ لم يخترى كرمه يدخل الوانيل المدفونة على الاثر المدفونة في الارض انتهى (قوله وكذا الاعمدة المدفونة في الارض) فقيد بالمدفونة بقيد المدفونة على الارض لا تدخل لانها لا للحطب الموضوع في الكرم وصارت المسئلة واقعة افتوى فيقضى بالدخول في المبيع كانت مدفونة وهي المسئلة في ديارنا برباير الكرم منع (قوله وفي انهر الخ) قال فيه ولذا في لقنية اشترى دار ذهب باؤها لم يسقط شيء من الثمن وان اشترى اخذ المشتري الدار بالصفة ومنهم من روى بينهما انتهى وخوذه في ثياب اخارية كالمف (قوله ولا يدخل الرعي في بيع الارض بلا نسبة) لانه متصل بهانفصل اي لفصل الادى للاقتناع فصار كالمشاع الذي فيه اطلاقه به ما دام لم يثبت لانه حينئذ يمكن اخذه بالعراب وما دافع واختار فعلى ونسعه في الدخيرة انه حينئذ يكون للمشتري لانه لا يجوز بيعه على الاثر المدفون في اشترى وفي الهندية يد راضه وباعها قبل ان يثبت لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير بها ولو ثبت ولم يصير قيمة ذكر فقهاء ابو ثابت رحمه الله تعالى انه لا يدخل في البيع لانه ما لم يثبت لا يصير بها ولو ثبت دار ثبت وقية له قال في الدر والمخاض ان المصحح عدم الدخول ولو لم يكن له قيمة لاذ كان قبل الستات والارباب دخول مدققة له فاحتمل لترجيح فيما لا قيمة له وعلى هذا الخلاف الثمر الذي لا قيمة له وقيل بهكم ثمرات السهل فان كان من الارض والزرع والتمر يدخل تبعا والا فلا كذا في المحتج وتعرف لقية بان تقوم لاربعين ربيع وربع فان رافا رافا فقيمة فله السهل (قوله ولا يغري بيع الشجر) سواء كان له قيمة ولا قيمة لا خلاف وزاع من ان يبيع في دخول زرعه وثمره واطباق الشجر مثل المؤبر وغيره المؤبر وانما يبيع الشجر وهو لا يبيعه من اثم ويذره من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر ببيعها الا ان يبيعه من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر من فروعها من طلع اصله فانه يبيع ثمراته اكل لما رواه محمد بن اشترى ارضه من الخلف فامر

نحوه

نحوه انه فلا يحتاج الى شيء بعده ومحمد اما مجتهد او ناقل ادلة الامام الاعظم فاستدل به فصحيح والاصح انه لا يجوز
 حل المطلق على المقيد عندنا لافي حادثة ولا في حادثة حتى يجوز اوجه في جميع احوال الارض عملا
 بقوله صلى الله عليه وسلم (جعلت لي الارض مسجدا وطهورا) ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم (لم التراب طهورا) والمسلم وعقابه في البحر (قوله عرنا باشرط الخ) قال في البحر ذكر في الرعي
 التسمية وذكر في الثمر الشرط فهل للمعاينة تكتة قلت لا فرق بينهما من جهة الحكم وانما غير بينهما في المقيد
 لا فرق بين ان يسمى الرعي والتمر بان يقول بعتك الارض وزرعها اوسع زرعها او بزرعها او بالشجر وغيره
 او معه اربعة او بخرجه يخرج الشرط فيقول بعتك الارض على ان يكون زرعها لك وبعتك الشجر على ان يكون
 الثمر لك انتهى (قوله وخصه) اي ذكر اشرط بانخر وكان يمكنه ان يذكر التسمية في انخر والشرط في الرعي وهذا
 جواب عن سؤال حاصله لم يعكس التسمية وحاصل الجواب انه انما ادعى الى ذلك اتساع لفظ الثمرة حيث ذكر
 لاشرط في انخر بقوله لان بشرط المتاع (قوله ويؤمر البائع بقطعها) لم يشك على ما اذا اشترى الشجر
 هل يؤمر بقلعه ام لا وقال في الهندية اعلم ان شراء الشجر لا يحل من ثلاثة اوجه اما ان يشترها لقطع بدون
 الارض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله ان يقلعها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها
 يحفر الارض الى ما تاتى اليه العروق لكن بقلعها على ما عليه العرف والعادة الا ان الشرط البائع القطع
 على وجه الارض او يكون في لقطع منصرفا عن ان يكون بقرب من الحائط او امثله فيشترط
 المشتري ان يقلعها على وجه الارض فان قلعه او قطعها ثم يتركها من امثله او يتركها او يبيعها او يتركها
 قطع من اعلى الشجرة فما ثبت يكون للمشتري واما اذا اشترى مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر بالمشتري
 بقلعها ولوقوعها في ان يتركها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها
 الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى الى تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض قال
 الصدر الشهيد والفتوى على ان الارض تدخل كذا في المحيط وهو المختار كذا في البحر واجهوا انه لو اشترى
 بقطع لا يدخل ما تحتها من الارض نهروا اشترى ارضه لا يدخل في البحر وفي اي موضع دخل ما تحت الشجر
 من الارض فانه لا يدخل بقدر غنط الشجرة وقت مباشر ذلك انصرف حتى لو رادت الشجرة غنطها بعد البيع
 كان اصاحب الارض ان يثبت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهي اليه العروق والاغصان وعليه الفتوى كذا
 في المحيط انتهى (قوله لا يؤمر به) لعدم وجوب التسمية (قوله لان ملك المشتري الخ) قال في البحر بقيد المبيع
 لان المراد اذا انتقضت في الاثر وفي الارض زرع فان المشتري لا يؤمر بقطع زرعه وانما يبيعه باجر المثل الى انتهائه
 لان المثل انتفاع وذلك بان يترك دون انتفاع بخلاف الشراء لانه الملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع انتهى
 (قوله وما في القصولين) اي جمع مع القصولين لابن قاضي بماوية جمع فيه بين فصولي العمادي والاشترشي
 (قوله ومن باع غرة الخ) قال في لمصباح الثمرة هو الحمل الذي يخرج من الشجرة وسواء اكل ام لا فيقال غرة الارز وغرة
 العوج وغرة الدوم وهو القمل كما قال في الخمر العنب قال في الزهرى وثمر الشجر اطلع غرة اول ما يخرج منه فهو
 غرة انتهى مكي (قوله اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا) وما يبيعها قبل بدو صلاح بشرط القطع في المنتفع به
 صحيح اتفاقا وقبل بدو صلاح بعد الظهور بشرط ان يترك غير صحيح اتفاقا وبعد بدو صلاح صحيح اتفاقا وبعد
 ما تاهت صحيح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط ان يترك فيه اختلاق سيأتي فصار يحمل الخلاف المبيع بهد الظهور
 قبل بدو صلاح مطلقا اي لا بشرط ان يترك في غرة الاثمة الثلاثة لا يجوز وعندنا لا يجوز بغيره
 بين السهل لدلائل مع التحديق في فتح القدير (قوله طهر صلاحها ولا) طهر صلاحها ان تصلى لتناول بني آدم
 وعاف الدواب وعدها ان لا تصلى لذلك سكي عن المعدن وفي حاشية السليبي بدو صلاحها عندنا ان تأمن العاهة
 وانقاساد وعند الشافعي رضي الله عنه هو طهر والنضج وبدو صلاحها انتهى وهكذا في البحر (قوله في الاصح) قال
 في البحر اخشعوا في اذا اكل غير منتفع به الان اصلا كلا وعقل للدواب قبل بدو صلاحها ونسبه قاضي خان
 لعامة مشايخنا والشيخ الحوازمي (قوله وصححه السرخسي) اي صحيح ظاهر المذهب افاد المصنف (قوله
 لو الخارج اكثر اتسع فيه الفهستان والذى في البحر وكن الحوازمي يفتي بجواز في السهل وزعم انه مروي
 عن اصحابنا وكذا سكي عن الامام افق في وكان يقول الموجود وقت العقد اصل وما يحدث تسع ثلثه خمس

عربا باشرط وغيره بالتسمية في جميع احوال الارض عملا بقوله صلى الله عليه وسلم (جعلت لي الارض مسجدا وطهورا) ولم يحمل هذا المطلق على المقيد وهو قوله صلى الله عليه وسلم (لم التراب طهورا) والمسلم وعقابه في البحر (قوله عرنا باشرط الخ) قال في البحر ذكر في الرعي التسمية وذكر في الثمر الشرط فهل للمعاينة تكتة قلت لا فرق بينهما من جهة الحكم وانما غير بينهما في المقيد لا فرق بين ان يسمى الرعي والتمر بان يقول بعتك الارض وزرعها اوسع زرعها او بزرعها او بالشجر وغيره او معه اربعة او بخرجه يخرج الشرط فيقول بعتك الارض على ان يكون زرعها لك وبعتك الشجر على ان يكون الثمر لك انتهى (قوله وخصه) اي ذكر اشرط بانخر وكان يمكنه ان يذكر التسمية في انخر والشرط في الرعي وهذا جواب عن سؤال حاصله لم يعكس التسمية وحاصل الجواب انه انما ادعى الى ذلك اتساع لفظ الثمرة حيث ذكر لاشرط في انخر بقوله لان بشرط المتاع (قوله ويؤمر البائع بقطعها) لم يشك على ما اذا اشترى الشجر هل يؤمر بقلعه ام لا وقال في الهندية اعلم ان شراء الشجر لا يحل من ثلاثة اوجه اما ان يشترها لقطع بدون الارض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقلعها وله ان يقلعها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها يحفر الارض الى ما تاتى اليه العروق لكن بقلعها على ما عليه العرف والعادة الا ان الشرط البائع القطع على وجه الارض او يكون في لقطع منصرفا عن ان يكون بقرب من الحائط او امثله فيشترط المشتري ان يقلعها على وجه الارض فان قلعه او قطعها ثم يتركها من امثله او يتركها او يبيعها او يتركها قطع من اعلى الشجرة فما ثبت يكون للمشتري واما اذا اشترى مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر بالمشتري بقلعها ولوقوعها في ان يتركها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها او يبيعها او يتركها الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رحمه الله تعالى الى تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض قال الصدر الشهيد والفتوى على ان الارض تدخل كذا في المحيط وهو المختار كذا في البحر واجهوا انه لو اشترى بقطع لا يدخل ما تحتها من الارض نهروا اشترى ارضه لا يدخل في البحر وفي اي موضع دخل ما تحت الشجر من الارض فانه لا يدخل بقدر غنط الشجرة وقت مباشر ذلك انصرف حتى لو رادت الشجرة غنطها بعد البيع كان اصاحب الارض ان يثبت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهي اليه العروق والاغصان وعليه الفتوى كذا في المحيط انتهى (قوله لا يؤمر به) لعدم وجوب التسمية (قوله لان ملك المشتري الخ) قال في البحر بقيد المبيع لان المراد اذا انتقضت في الاثر وفي الارض زرع فان المشتري لا يؤمر بقطع زرعه وانما يبيعه باجر المثل الى انتهائه لان المثل انتفاع وذلك بان يترك دون انتفاع بخلاف الشراء لانه الملك الرقبة فلا يراعى فيه امكان الانتفاع انتهى (قوله وما في القصولين) اي جمع مع القصولين لابن قاضي بماوية جمع فيه بين فصولي العمادي والاشترشي (قوله ومن باع غرة الخ) قال في لمصباح الثمرة هو الحمل الذي يخرج من الشجرة وسواء اكل ام لا فيقال غرة الارز وغرة العوج وغرة الدوم وهو القمل كما قال في الخمر العنب قال في الزهرى وثمر الشجر اطلع غرة اول ما يخرج منه فهو غرة انتهى مكي (قوله اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا) وما يبيعها قبل بدو صلاح بشرط القطع في المنتفع به صحيح اتفاقا وقبل بدو صلاح بعد الظهور بشرط ان يترك غير صحيح اتفاقا وبعد بدو صلاح صحيح اتفاقا وبعد ما تاهت صحيح اتفاقا اذا اطلق واما بشرط ان يترك فيه اختلاق سيأتي فصار يحمل الخلاف المبيع بهد الظهور قبل بدو صلاح مطلقا اي لا بشرط ان يترك في غرة الاثمة الثلاثة لا يجوز وعندنا لا يجوز بغيره بين السهل لدلائل مع التحديق في فتح القدير (قوله طهر صلاحها ولا) طهر صلاحها ان تصلى لتناول بني آدم وعاف الدواب وعدها ان لا تصلى لذلك سكي عن المعدن وفي حاشية السليبي بدو صلاحها عندنا ان تأمن العاهة وانقاساد وعند الشافعي رضي الله عنه هو طهر والنضج وبدو صلاحها انتهى وهكذا في البحر (قوله في الاصح) قال في البحر اخشعوا في اذا اكل غير منتفع به الان اصلا كلا وعقل للدواب قبل بدو صلاحها ونسبه قاضي خان لعامة مشايخنا والشيخ الحوازمي (قوله وصححه السرخسي) اي صحيح ظاهر المذهب افاد المصنف (قوله لو الخارج اكثر اتسع فيه الفهستان والذى في البحر وكن الحوازمي يفتي بجواز في السهل وزعم انه مروي عن اصحابنا وكذا سكي عن الامام افق في وكان يقول الموجود وقت العقد اصل وما يحدث تسع ثلثه خمس

اكثر باي

الائمة عنه ولم يقدره يكون الموجود وقت العقد انما بل قال عنه اجل الموجود اصلا في العقد وما يحدث بعد ذلك تعاونا قال احسن فيه لتعامل الناس فانهم تعاملوا بغير علم هذه الصفة ولهم في ذلك عادة ظاهرة وفي نزاع الناس عن عادتهم خرج انتهى (قوله ويقطعهم المشتري في الحال) تفريغ المالك البائع واجرة القطع على المشتري ولو الحية وسلم الثمرة بالخليفة بدائع (قوله فسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد عيني والمناسب هنا زيادة مطلقا اي سواء تهاهت ام لا وفيه ما به تفصيل محمد (قوله فانه لم يرد) فانه يقول احسن ان لا يفسد بشرط الترك للمادة بخلاف ما اذا لم يتناه لانه شرط في الجزء المعدوم وهو ما يرداد بمعنى في الارض والشجر يجر (قوله عن المضمرات) قال صاحب النقاية والقهستاني في شرحها وشرط تركهما على الشجر والرضي به يفسد البيع عندهما وعليه انه قوي كافي انهاء ولا يفسد عند محمد ان يداصلاح بعض وقرب ملاح الباقى وعلية الفتوى مضمرات (قوله فتنه) اشار به الى ان كلا من التواين مفتي به فالحق بخبر (قوله قيد بشرط الترك) اي قيد انفساده (قوله مطلقا) اي من غير شرط اقطع والترك (قوله بما زاد في ذاتها) وتعرف الزيادة بالنقص يوم البيع في سقوط يوم زاد في الزيادة تفاوت ما بينهما عيني وانما يتصدق به لحصوله بجهة محظورة اي من اصل مملوك تغيره كذا في حاشية الشلبي (قوله لم يتصدق بشئ) لان التغيير في حال الثمرة لا في ذاتها فان الشمس تنضجها وتأخذ الثمن من القمر والظم من الكواكب بتدبير الله تعالى عيني (قوله بطلت الاجارة) اي وان عين مدة لعدم العرف والحاجة انتهى حلبي عن الدر المنثور وذا لان الحاجة تدفع باجارة الارض مدة معلومة وبالأذن بالترك ولا تعامل في اجارة الاشجار المجردة (قوله ولم تطب الزيادة) والزيادة ما زاد على الثمن وعلى ما غرم من اجرة المثل لان الاجارة فائدة للجهة لا فاورثت حينما انتهى عيني (قوله كحجره في شره) ونصه فساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن بوجوب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيا فكانت مباشرة عبارة عن الاذن انتهى حلبي وقال في حاشية الشلبي من الاتفاقى واخرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة الفاسدة ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا في فساد المتضمن فساد لان القاسم فاقب اوصاف دون الاصل فلم يكن معدوما باطلا فيصح ان يكون متضمنا في فساد المتضمن فساد المتضمن انتهى (قوله والحيلة) اي في بيع الثمار مع بقائها على الاشجار وهي الخلصة من الفساد والحرمه (قوله ان ياخذ) اي مشتري الثمر (قوله معاملة) اي بمساواة انتهى حلبي وهي دفع الشجر ليصلحه بجزء من الثمر كما ياتي ان شاء الله تعالى (قوله على ان له) اي للبائع قال في شرح المتن وينبغي ان يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان لك جزا من الفيزه وفي الفيزه الاجزاء اي من الثمر ذكره الشئ وفيه ان المشتري قد اخذ الثمر شرعا فكيف يأخذ معاملة الا ان يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة (قوله وان يشتري اصول الرتبة) اي مع اذن صاحب الارض يقاتلها او اعتبارها منه مدة معلومة كما لا يخفى انتهى حلبي اي لتحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاموال بعد قضاء حاجته من البائع ان شاء عيني (قوله وفي الانجبار) الذي في البحر وفي غار الانجبار الخ (قوله ويحل له البائع) بنهم الياء اي يبيع له البائع الاتماع بما يوجد انتهى حلبي اي ثم يأذن له في الترك (قوله تكون مأذونا في الترك) باذن جديد (قوله نقل في البحر عن الخاتبة رجل اشترى الثمار على رؤس الانجبار فرأى من كل شجرة بعضها انبثت له خيار الرتبة حتى ورشى بعده يلزمه وان باع ما هو مضيق في الارض كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم والسليم والبقيل ان باع بعد ما اتى في الارض قبل النبات او ثبت لانه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما ثبت ثبانا معلوما يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مستترا شيا لم يره عنداني حقيقته ثم لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به وعلى قول صاحبيه لا يخوف خيار الرتبة على رتبة الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال او يوزن به اقلع كالجزر والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيا من ذلك اقلع المشتري باذن البائع نظرا ان كان المخلوع يدحل تحت الكيل او يوزن بيت خيار الرتبة حتى لو رقبه يلزمه الكل وان رضى بطل البيع وان كان المشتري قلبه بغير اذن البائع فان المخلوع شيا له قيمة لزمه الكل لانه قبل اقلع كان بغيره وبعد اقلع لا يخو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرتبة وان كان المخلوع شيا لا قيمة له لا يعتبر الفاع وعدمه وان

(قوله فتنه) اشار به الى ان كلا من التواين مفتي به فالحق بخبر (قوله قيد بشرط الترك) اي قيد انفساده (قوله مطلقا) اي من غير شرط اقطع والترك (قوله بما زاد في ذاتها) وتعرف الزيادة بالنقص يوم البيع في سقوط يوم زاد في الزيادة تفاوت ما بينهما عيني وانما يتصدق به لحصوله بجهة محظورة اي من اصل مملوك تغيره كذا في حاشية الشلبي (قوله لم يتصدق بشئ) لان التغيير في حال الثمرة لا في ذاتها فان الشمس تنضجها وتأخذ الثمن من القمر والظم من الكواكب بتدبير الله تعالى عيني (قوله كحجره في شره) ونصه فساد الاذن بفساد الاجارة وفساد المتضمن بوجوب فساد المتضمن بخلاف الباطل فانه معدوم شرعا اصلا ووصفا فلا يتضمن شيا فكانت مباشرة عبارة عن الاذن انتهى حلبي وقال في حاشية الشلبي من الاتفاقى واخرق بين الاذن الثابت في ضمن الاجارة الباطلة وبينه في ضمن الاجارة الفاسدة ان الاذن في الاجارة الباطلة صار اصلا مقصودا بنفسه لان الباطل لا وجود له والمعدوم لا يصلح ان يكون متضمنا في فساد المتضمن فساد لان القاسم فاقب اوصاف دون الاصل فلم يكن معدوما باطلا فيصح ان يكون متضمنا في فساد المتضمن فساد المتضمن انتهى (قوله والحيلة) اي في بيع الثمار مع بقائها على الاشجار وهي الخلصة من الفساد والحرمه (قوله ان ياخذ) اي مشتري الثمر (قوله معاملة) اي بمساواة انتهى حلبي وهي دفع الشجر ليصلحه بجزء من الثمر كما ياتي ان شاء الله تعالى (قوله على ان له) اي للبائع قال في شرح المتن وينبغي ان يقول المشتري للبائع بعد ما دفع الثمن اخذت منك هذا الشجر معاملة على ان لك جزا من الفيزه وفي الفيزه الاجزاء اي من الثمر ذكره الشئ وفيه ان المشتري قد اخذ الثمر شرعا فكيف يأخذ معاملة الا ان يقال انه دفع له الثمن على وجه التبرع ويكون الاعتبار على عقد المعاملة (قوله وان يشتري اصول الرتبة) اي مع اذن صاحب الارض يقاتلها او اعتبارها منه مدة معلومة كما لا يخفى انتهى حلبي اي لتحصل الزيادة على ملكه ثم يبيع الاموال بعد قضاء حاجته من البائع ان شاء عيني (قوله وفي الانجبار) الذي في البحر وفي غار الانجبار الخ (قوله ويحل له البائع) بنهم الياء اي يبيع له البائع الاتماع بما يوجد انتهى حلبي اي ثم يأذن له في الترك (قوله تكون مأذونا في الترك) باذن جديد (قوله نقل في البحر عن الخاتبة رجل اشترى الثمار على رؤس الانجبار فرأى من كل شجرة بعضها انبثت له خيار الرتبة حتى ورشى بعده يلزمه وان باع ما هو مضيق في الارض كالجزر والبصل وبصل الزعفران والثوم والسليم والبقيل ان باع بعد ما اتى في الارض قبل النبات او ثبت لانه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع بعد ما ثبت ثبانا معلوما يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مستترا شيا لم يره عنداني حقيقته ثم لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به وعلى قول صاحبيه لا يخوف خيار الرتبة على رتبة الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال او يوزن به اقلع كالجزر والثوم والبصل فاذا قلع البائع شيا من ذلك اقلع المشتري باذن البائع نظرا ان كان المخلوع يدحل تحت الكيل او يوزن بيت خيار الرتبة حتى لو رقبه يلزمه الكل وان رضى بطل البيع وان كان المشتري قلبه بغير اذن البائع فان المخلوع شيا له قيمة لزمه الكل لانه قبل اقلع كان بغيره وبعد اقلع لا يخو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرتبة وان كان المخلوع شيا لا قيمة له لا يعتبر الفاع وعدمه وان

كان المقيب يباع بعد اقلع عدد اكا لتجمل وقلم البائع بعضه او قلع المشتري باذن البائع لا يلزمه ما لم ير الكل لانه من العدييات المتفاوتة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك وان قلع المشتري بغير اذن البائع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شيا يسيرا وان اختصم البائع والمشتري قبل اقلع فقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي فيلزمي وقال البائع ان قلعت لا ترضي به وترد فان تضررت ذلك يتطوع اذ ان بالقلع والابفسخ القاضي بينهما انتهى (قوله بانقراده) اي حال كونه منفردا (قوله صح استثناءه منه) وادخل في المبيع تبعا كالبنا والنجار ولا يجوز كالارطال المملومة والضمير في منه للمبيع المعلوم من المقام وما لا يصح ايراد العدة عليه لا يصح استثناءه فلا يصح استثناء الحمل من الجارية الحامل او النشاة والطراف الحيوان كما اذا باع هذه النشاة الا اليها وهذا العبد الايدي (قوله الا الوصية بالخدمة) قال ابو السعود في حاشية الاشياء نقل عن بعض الافاضل اذا اوصى بجارية لخدمتها والاغنام لا يصح لان الارث لا يجري في الخدمة بانفرادها وكذا الغلة حتى لو اوصى بخدمة الجارية او غلها فلان مات فلان بعد صحة الوصية لا يرث ورثته خدمتها ولا غلها بل تعود الى ورثة الموصى والوصية اخت الميراث بخلاف ما لو اوصى بحمل جاريته لا يرثه ويصح ويكون حلاله واورد على الامل السابق ان لخدمة يصح افرادها بالوصية فيجب ان يصح استثناءه واجيب بان الكلام في العقد والوصية ليست بعقد حتى يصح قبول الموصى له بعد موت الموصى والعقد بعد الموت لا يصح فلا يرتد قضاء كذا في فتح القدير والتهامية (قوله يصح افرادها) بان يوصى بها وحدها بدون الرقبة انتهى حلبي ويصح ايضا ان يجعل مهرها اذا كان الزوج عبدا جعل سيده مهر زوجته خدمته (قوله دون استثناءها) بان يوصى له به دون خدمته انتهى حلبي (قوله فصح استثناءه) فقير من صبرة الخ) روى الحسن عن الامام انه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء محمول واجب بان هذه الجهة لا تقضى الى المنازعة لان المبيع معلوم بالاشارة وجهالة القدر لا تمنع جواز البيع في المنابر اليه الا ترى ان يبعه مجازفة جائز وان كان مجهول القدر وهذا هو بعينه لانه يراف فيما ياتي بعد المنة زيلعي ملخصا (قوله وشاة معينة من قطع) قيد بالمعينة لانه لو استثنى شاة من قطع بغير عينا او ثوبا من عدل بغير عينة لا يجوز ان يجر (قوله وارطال معلومة الخ) يجري فيها الخلاف السابق وحمل الاختلاف ما اذا استثنى معينة فان استثنى جزا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كذا في البدائع والذات في الكتاب ارطال معلومة وقيد بالارطال لانه من يبيع عمر نخلة اي على رأسها لانه لو كان مجردا او استثنى منه ارطال معلومة جاز اتفاقا وقيد بالارطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بغير عن النباية (قوله على الظاهر) مقابله ما رواه الحسن عن الامام من عدم الجواز وهو من شرط بما به دلولا بالمعطوف عليه المعلوم من المقام لانه لا خلاف في صحته كاسلف (قوله كعكة يبيع برقي) قيد بالبرقي لانه لو باع ثوب الخنطة في سبيلها سادون الخنطة لم يتعد لانه لا يصير تبعا بالعلاج فلم يكن تبعا قبله فكان يبيع المعدوم فلا يتعد بجزء الدرر والتذرية على البائع ويجوز بيع الشعر والذرة في سبيله بالاتفاق كذا في حاشية الشلبي (قوله بغير منديل البر) متعلق ببيع قاله الحلبي (قوله لا احتمال الربا) اي وشية الربا ملحقة بجمه يقته (قوله وبالة) قال في المصباح بالاقلا وزان فاعلا يشد فيقتصر ويختص فيحد الواحدة بالاقلا في الوجهين كذا في حاشية المكي والنسبة على الاول باقلى وعلى الثاني باقلا في افاده الجوى (قوله في قشرها الاول) قيد به تصبعا على وضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في بيع السبيل قولان منع (قوله وعلى البائع اخراجه) قال في التمهيد واشترى خنطة في سبيلها فعلى البائع تحصيلها بالدرس والتذرية ودها الى المشتري هو المختار واثنين البائع ولو اشترى ثيابا في جراب ففتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري انتهى (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارة في الدر المنثور الا اذا بيعت بما هي فيه انتهى وهي اوضح يعني اذا باع الخنطة بالثوب والارز بجميته فانه لا يلزم البائع تحصيله (قوله الوجه نعم) لانه لم يره فتح (قوله وانما بطل يبيع ما في عمر) قال السكال واررد المطالبة بالفرق بينه اذا باع حب طعن في قطن بعينه او ثوب في ثوب بعينه اي باع ما في هذا القطن من الحب اوما في هذا الثوب من الثوب فانه لا يجوز مع انه ايضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بان الثوب هنا لمعتبر بما مال كافي العرف فانه يقال هذا قطن وقطن ولا يقال هذا ثوب ولا يذهب اليه وهم حلبي ثم قال هذه خنطة في سبيلها وهذا لوز وقطن في قشره ولا يقال هذه قشور لوز ولا يذهب اليه وهم حلبي ثم قال

(ما جاز ايراد العقد عليه بانقراده صح استثناءه منه) الا ان وصية بخدمته يبيع افرادها دون استثناءه بقوله (فصح استثناءه) فقير من صبرة الخ) روى الحسن عن الامام انه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء محمول واجب بان هذه الجهة لا تقضى الى المنازعة لان المبيع معلوم بالاشارة وجهالة القدر لا تمنع جواز البيع في المنابر اليه الا ترى ان يبعه مجازفة جائز وان كان مجهول القدر وهذا هو بعينه لانه يراف فيما ياتي بعد المنة زيلعي ملخصا (قوله وشاة معينة من قطع) قيد بالمعينة لانه لو استثنى شاة من قطع بغير عينا او ثوبا من عدل بغير عينة لا يجوز ان يجر (قوله وارطال معلومة الخ) يجري فيها الخلاف السابق وحمل الاختلاف ما اذا استثنى معينة فان استثنى جزا كربع وثلاث فانه صحيح اتفاقا كذا في البدائع والذات في الكتاب ارطال معلومة وقيد بالارطال لانه من يبيع عمر نخلة اي على رأسها لانه لو كان مجردا او استثنى منه ارطال معلومة جاز اتفاقا وقيد بالارطال لانه لو استثنى رطلا واحدا جاز اتفاقا لانه استثنى القليل من الكثير بخلاف الارطال لجواز ان لا يكون الا ذلك القدر فيكون استثناء الكل من الكل بغير عن النباية (قوله على الظاهر) مقابله ما رواه الحسن عن الامام من عدم الجواز وهو من شرط بما به دلولا بالمعطوف عليه المعلوم من المقام لانه لا خلاف في صحته كاسلف (قوله كعكة يبيع برقي) قيد بالبرقي لانه لو باع ثوب الخنطة في سبيلها سادون الخنطة لم يتعد لانه لا يصير تبعا بالعلاج فلم يكن تبعا قبله فكان يبيع المعدوم فلا يتعد بجزء الدرر والتذرية على البائع ويجوز بيع الشعر والذرة في سبيله بالاتفاق كذا في حاشية الشلبي (قوله بغير منديل البر) متعلق ببيع قاله الحلبي (قوله لا احتمال الربا) اي وشية الربا ملحقة بجمه يقته (قوله وبالة) قال في المصباح بالاقلا وزان فاعلا يشد فيقتصر ويختص فيحد الواحدة بالاقلا في الوجهين كذا في حاشية المكي والنسبة على الاول باقلى وعلى الثاني باقلا في افاده الجوى (قوله في قشرها الاول) قيد به تصبعا على وضع الخلاف فان الشافعي لا يجوز ذلك كله وله في بيع السبيل قولان منع (قوله وعلى البائع اخراجه) قال في التمهيد واشترى خنطة في سبيلها فعلى البائع تحصيلها بالدرس والتذرية ودها الى المشتري هو المختار واثنين البائع ولو اشترى ثيابا في جراب ففتح الجراب على البائع واخراج الثياب على المشتري انتهى (قوله الا اذا باع بما فيه) عبارة في الدر المنثور الا اذا بيعت بما هي فيه انتهى وهي اوضح يعني اذا باع الخنطة بالثوب والارز بجميته فانه لا يلزم البائع تحصيله (قوله الوجه نعم) لانه لم يره فتح (قوله وانما بطل يبيع ما في عمر) قال السكال واررد المطالبة بالفرق بينه اذا باع حب طعن في قطن بعينه او ثوب في ثوب بعينه اي باع ما في هذا القطن من الحب اوما في هذا الثوب من الثوب فانه لا يجوز مع انه ايضا في غلافه اشار ابو يوسف الى الفرق بان الثوب هنا لمعتبر بما مال كافي العرف فانه يقال هذا قطن وقطن ولا يقال هذا ثوب ولا يذهب اليه وهم حلبي ثم قال هذه خنطة في سبيلها وهذا لوز وقطن في قشره ولا يقال هذه قشور لوز ولا يذهب اليه وهم حلبي ثم قال

بما اذا دفع الثمن وكان من ثمنه فان حق حبه لا يمتنع وان اذ اضاع ضاع عليه بدنه فبذلك لا يمتنع
 حتى حبه في المبيع (قوله ولا يرد ولا يسترد) لان قضاء الدين - صل بقبض جنس حقه وبعد العلم حقه
 في فسخ ذلك القضاء وهو ممتنع بهلا لما به حصل القضاء درو (قوله كالمبيع بذلك) اي بان اذ يوفى عند قبض
 فانه يسقط حقه في الرد (قوله وقال ابو يوسف الخ) وجهه ان الرجوع بالنقصان بالمل لا يستلزمه الربا ولا وجه
 لا يبطال حقه في الجوده لعدم رضاه فكان النظر فيما انتهى دورا قول ذكر في الحقائق عن العيون ان ما قاله
 ابو يوسف احسن وادفع لضرر ذلك الخبرناه للفتوى انتهى ذكر العلامة نوح (قوله كالمبيع لو كانت رضاء الورثة)
 فانهم اذ انقادوا انتهى دور وظاهر اطلاقه انها ترد ولو علم بها وقت القبض لانها ليست من جنس الاثم ان (قوله
 قال بائع اموة الفرمه) اي يساوهم في قسمته ولا يختص به (قوله اذ اقامت المشتري مفسدا) الظاهر قرأته
 بالتحقيق لا المراد به انه معسر لانه محكوم عليه من القاضي بالتفليس (قوله وبعبك لا) كان وجهه ان
 نصف الاربع مستحق البقاء بعقد المزارعة ونصفه المبيع مستحق القطع ولا يتميز بينهما فلذا منع اما اذا كان
 انبذ منه بغير كانه مستأجر للارض فيكون مستحق الوضع فيصع وفي البحر عن الخانية ارض فيها زرع فباع
 الارض بدون الزرع او ازرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع ثم ذكر ما في الشرح
 والاكار الذي يزرع الارض ولا يملكها (قوله وحيفه في الشجر) ولا يجوز استيعار الشجر من المشتري لترك
 امره عليه بحر وقد سلف ان البائع يؤمر بقطع الثمر ويملك المبيع فارغا الا ان يحمل ما سلف على ما اذا ادرك
 الثمر ويحذر (قوله ولا فرق بين المشتري والبائع) اي قلته مشتري الخيار المذكور كما هو البائع اصله احب
 البصر فانه قال وينبغي على قياس هذا انه لو باع ثمر بدون الشجرة ولم يدرك ولم يرض البائع باعادة الشجر ان يغير
 المشتري ان شاء بطل البيع وقطعه لان في القطع اضرار المال لكنه قدم قريبا ان المشتري يجبر على القطع
 واطلق والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

باب خيار الشرط

الاضافة من قبيل اضافة الحكم الى سببه لان الشرط سبب الخيار ومعناه الاختيار وقيل التحيير بين الامضاء
 والفسخ ذكر العلامة نوح (قوله وجهه تقدمه مع بيان نفسه ميبين في الدرر) حيث قال اعلم ان البيع تارة يكون
 لازما واخرى غير لازم فاللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرائطه وغير اللازم ما فيه اختيار ولكن اللازم
 اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختارين قبول اصل العقد ورده واراد
 بالثاني ان يشتري احد الشئتين او الثلاثة على ان يعين ما شاء وقدمه على باقي الخيارات لانها بمنعان
 اشتد الحكم ثم ذكر خيار الرقبة لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط
 انواع فاما انما قال اذا اقال اشترى على اني بالخيار او على اني بالخيار اياها او على اني بالخيار ابدا وفي البحر
 عن الكمال لو قال انت بالخيار فله خيار المجلس فقط وفي حاشية المكي اذا اطلق في غير المجلس افسد ولو فيه ثبت له
 خيار المجلس كما في التهر بعل الفتح والبرازية وهذا هو التوفيق بين العبارتين وجاز فاما ان يقول على اني بالخيار
 ثلاثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار شهرا او شهرا فانه فاسد عند الامام وزفر والامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنهم جاز عندنا في يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى مزيدا وذكر العلامة نوح ان الخيار
 ثابت بالنص على خلاف القياس لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع بشرط الا ان النص ورد به وهو ما اخرج
 الحاكم في المستدرک عن ابن عمر قال كان حبان يفتح الماء والاباء الموحدة ابن منقذ وكان حبان ممن شهد احدا
 وكان رجلا ضابطا ففع في رأسه مأمومة اي ضرب في رأسه شجة بلغت ادماعه فجعل له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الخيار في اشترا ثلثة ايام وكان قد نزل اسنانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بع وقل
 لا خلاية اي لا اخذاع فكان يشتري النبي ويحیی به الى اهله فيقولون ان هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قد خبرني في بيع انتهى زيادة من حاشية مري الدين وذكر العلامة نوح رحمه الله تعالى ان اهل الاصول
 ذهبوا الى ان الموانع خمسة اقسام مانع منع انعقاد العلة وهو مربة المبيع فلا ينعقد البيع في الحر لانه لا ينعقد
 الا في محله وعمله المال والحر ليس بمال فلا وجود فيه للبيع اصلا ومانع منع تمام العلة وهو البيع المضاف الى الغير
 ومانع منع انعقاد العلة لانه انعقاد العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج المبيع عن ملكه

(قوله انما قال اذا اقال اشترى على اني بالخيار اياها او على اني بالخيار ابدا وفي البحر عن الكمال لو قال انت بالخيار فله خيار المجلس فقط وفي حاشية المكي اذا اطلق في غير المجلس افسد ولو فيه ثبت له خيار المجلس كما في التهر بعل الفتح والبرازية وهذا هو التوفيق بين العبارتين وجاز فاما ان يقول على اني بالخيار ثلاثة ايام فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار شهرا او شهرا فانه فاسد عند الامام وزفر والامام الشافعي رضي الله تعالى عنهم جاز عندنا في يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى انتهى مزيدا وذكر العلامة نوح ان الخيار ثابت بالنص على خلاف القياس لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه عن بيع بشرط الا ان النص ورد به وهو ما اخرج الحاكم في المستدرک عن ابن عمر قال كان حبان يفتح الماء والاباء الموحدة ابن منقذ وكان حبان ممن شهد احدا وكان رجلا ضابطا ففع في رأسه مأمومة اي ضرب في رأسه شجة بلغت ادماعه فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار في اشترا ثلثة ايام وكان قد نزل اسنانه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بع وقل لا خلاية اي لا اخذاع فكان يشتري النبي ويحیی به الى اهله فيقولون ان هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خبرني في بيع انتهى زيادة من حاشية مري الدين وذكر العلامة نوح رحمه الله تعالى ان اهل الاصول ذهبوا الى ان الموانع خمسة اقسام مانع منع انعقاد العلة وهو مربة المبيع فلا ينعقد البيع في الحر لانه لا ينعقد الا في محله وعمله المال والحر ليس بمال فلا وجود فيه للبيع اصلا ومانع منع تمام العلة وهو البيع المضاف الى الغير ومانع منع انعقاد العلة لانه انعقاد العلة وهو خيار الشرط يمنع ثبوت حكمه وهو خروج المبيع عن ملكه)

وامانع يمنع تمام الحكم بعد ثبوت كسب الرقبة للمشتري ومانع يمنع لزومه كسب العيب وقال بعض الفضلاء تقسيم
 الموانع مبنی على قول ضعيف وهو جواز تخصيص العطل واماعلى الصحيح من انه لا يجوز تخصيصها فلا مانع لها
 اصلا في كل موضع عدم الحكم فانما هو لعدم العلة فتختلف المالك مع شرط الخيار وانما هو لعدم العلة لانها لا تباع
 بلا خيار وقولهم فيما فيه خياره اما ومعنى لا حكم جاز على الصحيح لان الموجد خطر العلة لا كلها لانها
 لا تتم الا بالاصناف الثلاثة ان تكون موضوعا وان تكون موقوفة وان يوجد الحكم بعدها لا تراخ فادام الخيار
 باقيا لم تتم العلة فاذا سقطت انتهى وفي التهر من التلويح اعتبارنا في العلة ثلاثة لمورضاة الحكم بها وانما فيها
 فيه وحصولها مع في الزمان وصحوا باعتبار الاول العلة اما والثاني العلة معني والثالث العلة معني وحكم
 انتهى (قوله الثلاثة الموقوفة) خيار الشرط وخيار الرقبة وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو المذکور
 في قول المصنف باع عبد بن علي انه بالخيار في احدهما ان فصل عن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار
 والا لا (قوله وغبن) هو ما قاله المصنف في المربحة ولا رد يغبن فاحش في ظاهر الرواية يغبن بالردان غره اي غر
 البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والا لا انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله وقد) هو ما قاله المصنف
 في هذا الباب قريبا بقوله فان اشترى على اني لم يتقدمه الى ثلثة ايام فلا بيع صح (قوله وكية) صورته انما
 اشترى بما في هذه المانية ثم رأى الدرهم التي فيها كان له الخيار وان كانت تعد البلد والمراد بالخيار الكمية
 لا خيار الرقبة لانه لا يثبت في القود انتهى نهر (قوله ولستحقاق) هو ما قاله المصنف في باب خيار العيب لستحق
 بعض المبيع فان كان احدهما قبل القبض للكل خبير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خبير في الشئ لا في غيره
 لان تبعض الشئ عيب لا يثبت في زيادة من شرح المؤلف (قوله وتفرق الصفقة) كالنصرية على احدى
 الروايتين كذا في البحر والمصرة هي ما كانت قليلة الدين وشملها باع خسرهما ليجتمع ليهما فيظن المشتري انها
 غزيرة الدين هذا هو الذي في الجمع ان الروايتين في رجوع المشتري بالنقصان اما عدم الرد غرواية واحدة فليجوز
 انتهى حلي (قوله وكشف حال) هو فاما اذا اشترى بوزن هذا الجرد بها ونسبه في جمع التفاريق الى محمد وينبغي
 ثبوته ايضا فيما لو اشترى بوزن ما لا يعرف قدره نهر وادخل في خيار الكشف خيار الكشف وهو ما اذا باع صبرة
 كل صاع بدرهم مع البيع في صاع مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة دون البائع (قوله وخيانة مراهجة
 ودولية) ذكره المصنف في المراهجة حيث قال فان ظم خيانتة في مراهجة باقراره او بدهان على ذلك او ينكوله
 عن العين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لقوات الرضى وله الحط قدر الخيانة في التولية تحقق التولية انتهى مع
 شرحه قال الحلبي وينبغي ان تكون الواقعة كذلك اي الخيانة في نقصان الثمن كما اذا حال له ان ثمنه عشرة
 دراهم ولكن اضغ عنك منه درهمين فظهرت خيانتة في الثمن (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو الذي
 ذكره المصنف بقوله اشترى عبدا بشرط خبز ما وكتبه مظهر بخلافه لانه بكل الثمن لو تركه انتهى (قوله وتفرق
 صفقة بجلالة بعض مبيع) ولا يفسد ذلك الا قبل القبض (قوله واجازة عقد للفضولي) فان المالك يخر
 في اجزائه وابطاله (قوله وطهور المبيع مستأجرا او موهونا) قال المصنف مع شرحه في فصل الفضولي
 عا طافا على الموقوف وبيع المردون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجرة من ومنه مستأجر ومن ارع
 انتهى فان اجاز المستأجر او المربح فلا خيار له لمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ (قوله
 ويفسخ باقالة) وهي ان يتراضيا على فسخ العقد (قوله وتحالف) بان اختلفا في قدر ثمن او مبيع او فيه او عجزا
 عن البيعة ولم يرض واحد منهما بدعوى الاخر فحالفا وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما قال الحلبي عن الاشياء
 وكما هي بشرط العاقد ان لا تحالف فانه لا يفسخ به واذا يفسخه القاضي وكما يحتاج الى المفسخ ولا يفسخ
 شئ بنفسه انتهى (قوله للتبايعين) قال في الخلية اذا شرط الخيار لهما لا يثبت حكم العقد اصلا ولو قال من له
 الخيار ان لم اقل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم
 ارد اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره وقامه في البحر (قوله ولو وصيا) قال في البحر اطلق
 في التبايعين قبل الاصل والنائب فصع للوكيل والوصى ولو امر مبيع مطلق ففقد خياره والا لم يلاجنه
 صحه ولو امر مبيع بخيار لا امر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امر بشرط بخيار لا امر فشرطه لغيره لا يجوز
 الشرع عليه دون الاخر. للمخافة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع بالناحية يبطل البيع اصلا انتهى

الثلاثة الموقوفة (قوله الثلاثة الموقوفة) خيار الشرط وخيار الرقبة وخيار العيب (قوله وخيار تعيين) هو المذکور في قول المصنف باع عبد بن علي انه بالخيار في احدهما ان فصل عن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار والا لا (قوله وغبن) هو ما قاله المصنف في المربحة ولا رد يغبن فاحش في ظاهر الرواية يغبن بالردان غره اي غر البائع المشتري او بالعكس او غره الدلال والا لا انتهى بزيادة من شرح المؤلف (قوله وقد) هو ما قاله المصنف في هذا الباب قريبا بقوله فان اشترى على اني لم يتقدمه الى ثلثة ايام فلا بيع صح (قوله وكية) صورته انما اشترى بما في هذه المانية ثم رأى الدرهم التي فيها كان له الخيار وان كانت تعد البلد والمراد بالخيار الكمية لا خيار الرقبة لانه لا يثبت في القود انتهى نهر (قوله ولستحقاق) هو ما قاله المصنف في باب خيار العيب لستحق بعض المبيع فان كان احدهما قبل القبض للكل خبير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خبير في الشئ لا في غيره لان تبعض الشئ عيب لا يثبت في زيادة من شرح المؤلف (قوله وتفرق الصفقة) كالنصرية على احدى الروايتين كذا في البحر والمصرة هي ما كانت قليلة الدين وشملها باع خسرهما ليجتمع ليهما فيظن المشتري انها غزيرة الدين هذا هو الذي في الجمع ان الروايتين في رجوع المشتري بالنقصان اما عدم الرد غرواية واحدة فليجوز انتهى حلي (قوله وكشف حال) هو فاما اذا اشترى بوزن هذا الجرد بها ونسبه في جمع التفاريق الى محمد وينبغي ثبوته ايضا فيما لو اشترى بوزن ما لا يعرف قدره نهر وادخل في خيار الكشف خيار الكشف وهو ما اذا باع صبرة كل صاع بدرهم مع البيع في صاع مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة دون البائع (قوله وخيانة مراهجة ودولية) ذكره المصنف في المراهجة حيث قال فان ظم خيانتة في مراهجة باقراره او بدهان على ذلك او ينكوله عن العين اخذه المشتري بكل ثمنه او رده لقوات الرضى وله الحط قدر الخيانة في التولية تحقق التولية انتهى مع شرحه قال الحلبي وينبغي ان تكون الواقعة كذلك اي الخيانة في نقصان الثمن كما اذا حال له ان ثمنه عشرة دراهم ولكن اضغ عنك منه درهمين فظهرت خيانتة في الثمن (قوله وفوات وصف مرغوب فيه) هو الذي ذكره المصنف بقوله اشترى عبدا بشرط خبز ما وكتبه مظهر بخلافه لانه بكل الثمن لو تركه انتهى (قوله وتفرق صفقة بجلالة بعض مبيع) ولا يفسد ذلك الا قبل القبض (قوله واجازة عقد للفضولي) فان المالك يخر في اجزائه وابطاله (قوله وطهور المبيع مستأجرا او موهونا) قال المصنف مع شرحه في فصل الفضولي عا طافا على الموقوف وبيع المردون والمستأجر والارض في مزارعة الغير على اجرة من ومنه مستأجر ومن ارع انتهى فان اجاز المستأجر او المربح فلا خيار له لمشتري وان لم يجز فالخيار للمشتري في الانتظار والفسخ (قوله ويفسخ باقالة) وهي ان يتراضيا على فسخ العقد (قوله وتحالف) بان اختلفا في قدر ثمن او مبيع او فيه او عجزا عن البيعة ولم يرض واحد منهما بدعوى الاخر فحالفا وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما قال الحلبي عن الاشياء وكما هي بشرط العاقد ان لا تحالف فانه لا يفسخ به واذا يفسخه القاضي وكما يحتاج الى المفسخ ولا يفسخ شئ بنفسه انتهى (قوله للتبايعين) قال في الخلية اذا شرط الخيار لهما لا يثبت حكم العقد اصلا ولو قال من له الخيار ان لم اقل كذا اليوم فقد ابطلت خيارى كان باطلا ولا يبطل خياره وكذا لو قال في خيار العيب ان لم ارد اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يرد اليوم لا يبطل خياره وقامه في البحر (قوله ولو وصيا) قال في البحر اطلق في التبايعين قبل الاصل والنائب فصع للوكيل والوصى ولو امر مبيع مطلق ففقد خياره والا لم يلاجنه صحه ولو امر مبيع بخيار لا امر فشرطه لنفسه لا يجوز ولو امر بشرط بخيار لا امر فشرطه لغيره لا يجوز الشرع عليه دون الاخر. للمخافة بخلاف ما اذا امره ببيع بخيار فباع بالناحية يبطل البيع اصلا انتهى

وقول ابي يوسف الاول مثل قول الامام وقوله الثاني مثل قول محمد غياة (قوله فان نقد في الثلاثة جازا فاما)
الخلاف لسابق في الوشرط الخيارا كتر من ثلاثة ثابتة اربعة عند غيره ويرفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث
على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب اليه الخراسانيون ذخيرة (قوله فلينزل التفريع) اي في قوله
اول المسئلة فان اشترى على الخ وهو تفريع على قوله ملحق لان الاطلاق يقتضي المعبرة والتفريع يقتضي انه
من صورته وعبرة الفران اشترى على انه ان لم يقدا تم الى ثلاثة ايام فلا يصح حال في الدور ليدكره بلفظ
كذلك في اوجاهة الاشارة الى ان ليس من صورته خيار الشرط حقيقة انشراح عليه بل اوردته عقبيه لانه في حكمه
معنى انتهى (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك المانع الخ) لان تمام هذا العقد بالرضا ولا يتحقق مع الخيار وان كان
لا يخرج عن ملكه فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع وفي الحاجة ان الاولاد
ولا كتاب في اذ كان الخيار للبائع تدور مع الاصل فان ابيع كانت للمشتري وان كان فسخ كانت للبائع
وان كان الخيار للمشتري فحدث عند البائع هكذا الجواب وان حدثت عن المشتري كانت له ثم ليس لو انشراح
فيل هذا قوله ما اعل على قوله فهو دائر مع الاصل انتهى ولو لم المبيع الى المشتري فلو حله على وجه التام
بطل خياره لا لئلا يسهل على وجه الاختيار ولولم يبيع بخيار فوجب عنه للمشتري في المدة ابراه عن غيره وشيئا
من المشتري مع قصره ومع عدم خروجه عن ملكه في خياره يملك مطالبة لمشتري بان من بخلاف ما اذا كان
مشتري وبنت الملك للمشتري بالاجازة من عند المدة الى وقت العقد ونظامه في الارث فيما اذا اشترى ابنه بخيار
لبائع ثم مات اشترى فاجر للبائع عتق الابن ولا يرث ابا ولا للعقد لا يصلح ان يكون سببا لارث بغيره
(قوله مع خياره فقط) لا وجه لتضييقه فان الحكم كذلك فيما اذا كان الخيار لهما او جعل الخيار لاجنبي
او جعل كل الخيار لاجنبي غير ما جعله لآخر افاده الحلبي (قوله في ملك) كسر اللام (قوله على المشتري بقبضه)
لان البيع يفسخ بالهلال لانه كان موقوفا ولا ينفذ دون الحل فيقبضه موقوفا على يوم الشراء وفيه اقية
كذا في الهداية (قوله اذ قبضه باذن البائع) ولو قبضه بغيره كان الحكم كذلك بالاولى (قوله يوم قبضه)
طرف لقوله بقبضه ونما اعتبر يوم القبض لان ملكه بالقبض ثبت مستندا اليه (قوله فانه بعد بيان ان
معهن) اي على المشتري به وقيل مضمون مطلقا ذكر العقبة او بالثبوت في يوم العيون اذا قال اذهب بهذا
ثوب فان رضى به اشترى فذهب به فملك لا يضمن وان قال ان رضى به اشترى فذهب به فملك فذلك ضمن
قبضه وعليه الفتوى انتهى ولا فرق في بيان ان من كونه من المشتري او من البائع وحده على ما حقه في البحر
والضمان بالقبض سواء امتلكه المشتري او ملكه عند (قوله بالقبض بلفظ) رد على الطرف مسمى حيث قال وينبغي
ان لا يتراد على المسمى انتهى الحلبي (قوله ولو شرط المشتري عدم ضمانه) لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض
على التسليم باطل انتهى بغير واطلاق المشتري على المصادم مجاز (قوله ولو قيد الوكيل بقبضه الخ) قال في البحر
واما مقبوض الوكيل باليوم فقال في الثانية الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب على يوم الشراء فافاء الموكل
فلم يرض به ورده عليه فملك عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن افضل ضمن الوكيل قبضه ولا يرجع
بها على الموكل الا ان يأمره بالاخذ على يوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل انتهى (قوله وما
على يوم النظر) بان يقول هاته حتى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضى به اخذته اي بكذا الحلبي عن
الهر واما قال ولا يقول الخ فيبقى بين يوم الشراء والنظر وان كان يوم الشراء متعديا في الحكم مع يوم النظر
عند عدم تسمية الثمن (قوله مطلقا) سواء ذكر الثمن او لا الحلبي من التهر (قوله وعلى يوم الرهن) صورته كان
عليه من فوض شيئا ليرهنه عنده فقبضه على يوم الرهن فملك عند المرتهن فانه يملك مضجعا على الاقل
من قبضه ومن الدين فهو كالمقبوض على حقيقة الرهن (قوله وعلى يوم القرض) صورته طلب بخر من عشرة
دراهم ودفع له شيئا ليرهنه بها فملك عند من يريد الدفع فانه يملك بالعشرة دراها قال في البحر وما قبض على يوم
القرض مضمون بما لا يرد كقبض على حقيقته بمنزلة مقبوض على يوم البيع الا انه في البيع يضمن القيمة
وهما هنا يملك الرهن بما سواه من القرض انتهى والفرق بين هذه ومسئلة الرهن من وجهين الاول ان للدين
ثابت في ذمة الزاين ولو كانت في ذمة المقتضى الثاني ان الرهن مضمون بالاقول وهما مضمون بالقرض
لما اوجبه (قوله وعلى يوم) كساح لانه شئها) يعني لو قبضت منه غيره ليرجوها اياها ولا يملك

(قوله فان نقد في الثلاثة جازا فاما)
الخلاف لسابق في الوشرط الخيارا كتر من ثلاثة ثابتة اربعة عند غيره ويرفع بالنقد قبل مضي اليوم الثالث
على ما ذهب اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب اليه الخراسانيون ذخيرة (قوله فلينزل التفريع) اي في قوله
اول المسئلة فان اشترى على الخ وهو تفريع على قوله ملحق لان الاطلاق يقتضي المعبرة والتفريع يقتضي انه
من صورته وعبرة الفران اشترى على انه ان لم يقدا تم الى ثلاثة ايام فلا يصح حال في الدور ليدكره بلفظ
كذلك في اوجاهة الاشارة الى ان ليس من صورته خيار الشرط حقيقة انشراح عليه بل اوردته عقبيه لانه في حكمه
معنى انتهى (قوله ولا يخرج مبيع عن ملك المانع الخ) لان تمام هذا العقد بالرضا ولا يتحقق مع الخيار وان كان
لا يخرج عن ملكه فينفذ عتق البائع ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع وفي الحاجة ان الاولاد
ولا كتاب في اذ كان الخيار للبائع تدور مع الاصل فان ابيع كانت للمشتري وان كان فسخ كانت للبائع
وان كان الخيار للمشتري فحدث عند البائع هكذا الجواب وان حدثت عن المشتري كانت له ثم ليس لو انشراح
فيل هذا قوله ما اعل على قوله فهو دائر مع الاصل انتهى ولو لم المبيع الى المشتري فلو حله على وجه التام
بطل خياره لا لئلا يسهل على وجه الاختيار ولولم يبيع بخيار فوجب عنه للمشتري في المدة ابراه عن غيره وشيئا
من المشتري مع قصره ومع عدم خروجه عن ملكه في خياره يملك مطالبة لمشتري بان من بخلاف ما اذا كان
مشتري وبنت الملك للمشتري بالاجازة من عند المدة الى وقت العقد ونظامه في الارث فيما اذا اشترى ابنه بخيار
لبائع ثم مات اشترى فاجر للبائع عتق الابن ولا يرث ابا ولا للعقد لا يصلح ان يكون سببا لارث بغيره
(قوله مع خياره فقط) لا وجه لتضييقه فان الحكم كذلك فيما اذا كان الخيار لهما او جعل الخيار لاجنبي
او جعل كل الخيار لاجنبي غير ما جعله لآخر افاده الحلبي (قوله في ملك) كسر اللام (قوله على المشتري بقبضه)
لان البيع يفسخ بالهلال لانه كان موقوفا ولا ينفذ دون الحل فيقبضه موقوفا على يوم الشراء وفيه اقية
كذا في الهداية (قوله اذ قبضه باذن البائع) ولو قبضه بغيره كان الحكم كذلك بالاولى (قوله يوم قبضه)
طرف لقوله بقبضه ونما اعتبر يوم القبض لان ملكه بالقبض ثبت مستندا اليه (قوله فانه بعد بيان ان
معهن) اي على المشتري به وقيل مضمون مطلقا ذكر العقبة او بالثبوت في يوم العيون اذا قال اذهب بهذا
ثوب فان رضى به اشترى فذهب به فملك لا يضمن وان قال ان رضى به اشترى فذهب به فملك فذلك ضمن
قبضه وعليه الفتوى انتهى ولا فرق في بيان ان من كونه من المشتري او من البائع وحده على ما حقه في البحر
والضمان بالقبض سواء امتلكه المشتري او ملكه عند (قوله بالقبض بلفظ) رد على الطرف مسمى حيث قال وينبغي
ان لا يتراد على المسمى انتهى الحلبي (قوله ولو شرط المشتري عدم ضمانه) لان اشتراط عدم الضمان في المقبوض
على التسليم باطل انتهى بغير واطلاق المشتري على المصادم مجاز (قوله ولو قيد الوكيل بقبضه الخ) قال في البحر
واما مقبوض الوكيل باليوم فقال في الثانية الوكيل بالشراء اذا اخذ الثوب على يوم الشراء فافاء الموكل
فلم يرض به ورده عليه فملك عند الوكيل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن افضل ضمن الوكيل قبضه ولا يرجع
بها على الموكل الا ان يأمره بالاخذ على يوم الشراء فحينئذ اذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل انتهى (قوله وما
على يوم النظر) بان يقول هاته حتى انظر اليه او حتى اريه غيري ولا يقول فان رضى به اخذته اي بكذا الحلبي عن
الهر واما قال ولا يقول الخ فيبقى بين يوم الشراء والنظر وان كان يوم الشراء متعديا في الحكم مع يوم النظر
عند عدم تسمية الثمن (قوله مطلقا) سواء ذكر الثمن او لا الحلبي من التهر (قوله وعلى يوم الرهن) صورته كان
عليه من فوض شيئا ليرهنه عنده فقبضه على يوم الرهن فملك عند المرتهن فانه يملك مضجعا على الاقل
من قبضه ومن الدين فهو كالمقبوض على حقيقة الرهن (قوله وعلى يوم القرض) صورته طلب بخر من عشرة
دراهم ودفع له شيئا ليرهنه بها فملك عند من يريد الدفع فانه يملك بالعشرة دراها قال في البحر وما قبض على يوم
القرض مضمون بما لا يرد كقبض على حقيقته بمنزلة مقبوض على يوم البيع الا انه في البيع يضمن القيمة
وهما هنا يملك الرهن بما سواه من القرض انتهى والفرق بين هذه ومسئلة الرهن من وجهين الاول ان للدين
ثابت في ذمة الزاين ولو كانت في ذمة المقتضى الثاني ان الرهن مضمون بالاقول وهما مضمون بالقرض
لما اوجبه (قوله وعلى يوم) كساح لانه شئها) يعني لو قبضت منه غيره ليرجوها اياها ولا يملك

في يده

في يده ضمن قبضتها والمهر قبل تسليمه مضمون انتهى (تتمه) في البحر عن البرازية غلط وسلم غير المبيع وهاتين
القبضة لانه قبضه على جهة البيع بعث رسولا الى البراز ان ابعت الى ثوب كذا فبعت اليه البراز معه او مع غيره
فضاع الثوب قبل الوصول الى الامر وتصادقوا عليه لاضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فاضمان
على الامر وان كان رسول البراز فاضمان على احد لكن اذا وصل الى الامر ضمن الامر وكذا لو ارسل الى آخر
وقال ارسل الى عشرة دراهم قرضا فارسل معه فالامر ضمن اذا اقره رسول له فانه مع غيره رسول لاضمان
على الامر قبل ان يصل وكذا الدائن اذا بعث رسولا لقبض دينه فبعت معه وضاع يكون من مال الدائن وان مع
الامر لا حتى يصل اليه انتهى (قوله ولا يخرج عن ملكه اي البائع الخ) فلو اعنته البائع لم يصح عتقه بغير (قوله مع
خيار المشتري فقط) ومثله ما اذا جعل المشتري الخيار لاجنبي انتهى الحلبي (قوله في ملكه اي يده بالثمن) لان الهلال
لا يخلو عن مقدمة عيب ووجود العيب يمنع الرد حال قيامه كاشا ما كان فاذ انصل به الهلال لم يوجد حالة يجوز
لرد فيه لثوب وقد انبرم العقد وانبرم العقد يوجب الثمن لا اقية انتهى (قوله كنعينه) تشبيه بالهلال في صورتين
اعني في صورة ما اذا كان الخيار للبائع او للمشتري فان التمهيد المذكور كالهلال يوجب القيمة في الاولى والثمن
في الثانية مخ والفرق بين الثمن والقيمة ان الثمن ما تراضى عليه المتعاقدان سواء زاد على القيمة او نقص والقيمة ما فوض
به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان والاستمالة كالهلال انتهى وسواء عيبه المشتري او اجنبي او باقة
عناية او بغيره المبيع او البائع عندهما وقال محمد لا يسقط بتعيب البائع فان اجاز البيع ضمن البائع النقصان
انتهى في لوزاد عند المشتري وحاصل ما ذكرنا في الزيادة انها اما ان تكون متصلة او منفصلة سواء كانت متصلة
من الاصل كالولد والعين والبر من المرض وذهب اليها من العين او لا كالصبيغ والقر والكس
والبناء ورش الارض وفي جميعها يتبع الفسخ الا في المنفصلة الغير المتولدة فانها لا تتبع تارخا (قوله لا للمثلي)
اي اذا باع مثليا وجعل الخيار له فتعيب عند المشتري مع بقاء ذاته فان البائع لا يرجع بنقصان المثلي لاحتمال اربا
(قوله ولا يملك المشتري) لكن النقص عليه انما هو بالعود عن السراج (قوله خلافا لهما) فقالا انه يدخل
في ملكه اذا خرج عن ملك البائع ولم يدخل في ملك المشتري لصار سارية فقوله لئلا يصير له لما يفاد من قوله
خلافا لهما (قوله والثاني موجود هنا) وهو عاقبة الملك اي للبائع اذ قد برد عليه فيعود اليه حقيقة ملكه
ولامشتري ايضا اذ قد سقط خياره فيكون له (قوله ويلزم اجتماع البدين) يعني لو قلنا ان المبيع يدخل في ملكه
والثمن لم يخرج عن ملكه لاجتماع البدلان في ملك رجل واحد حكم المعوضة ولا اصل له في الشرع لان المعوضة
تقتضي المساواة ولان الخيار شرع للمشتري ليرى فيقف على المصلحة فلو ثبت الملك وكان المبيع رقيقا دارحم
محرم منه لعلق عليه من غير اختياره فيقف النظر ونما في البحر وهذا معنى قول الشارح والعود على
موضوعه بالنقص فتأمل (قوله ولا يخرج عن ملكه الخ) فان تصرف البائع في المبيع جاز وكان فسخا وكذا
ان تصرف المشتري في الثمن (قوله عن ملكه) لاجابة اليه (قوله واجما فسخ في المدة الخ) وان لم يوجد منها
اجازة ولا فسخ حتى مضت المدة لم يفسخ ولو اجاز احدهما وفسخ الاخر بطل البيع بينهما سواء سبق الفسخ
الاجازة او فسكا تامعا ولا عبرة للاجازه بكل حال مخ (قوله وهذا الخلاف) اي بين الامام القائل بعدم الملك
والصاحبين القائلين بالملك فيما اذا كان الخيار للمشتري (قوله في النكاح) لانها لم تدخل في ملك الزوج عنده
واذا سقط الخيار بطل النكاح للتأني وعندهما انفسخ لدخولها في ملك الزوج فاذا فسخ المشتري البيع رجعت
الى مولاهما بلا نكاح عليها عندهما وعند زوجة بغير الفسخ (قوله لا يعتبر استبراء) عنده وعندهما يجتزئ ذلك
الحقيقة ولو ردت بحكم الخيار الى البائع لا يجب الاستبراء عنده وعندهما يجب اذ اردت بعد القبض بغير (قوله
ولا يعتق محرمة) وخياره باق عنده خلافا لهما مخ (قوله فله ردها) لان الوطئ يحكم ملك النكاح لبقائه لا يحكم
ملك البين لعدمه وعندهما ليس له ان يردّها اطلقه وهو مقيد بما اذا لم تكن بكرة اذ لو كانت بكرة انفسخ الوطئ
امتنع الرد ولو نسيان لوردها الى سيدتها فهو منكوحة عنده وعندهما بلا نكاح وقد ينكحونه لانه لو اشترى غير
زوجته بخياره فوطئها امتنع الرد مطلقا وان لم ينكحها وسقط الخيار وليس له الوطئ في هذه الصورة كما انه ليس
للبيع ولو كان الخيار للبائع فبني حله لا للمشتري كذا في البحر بخلاف هذه وفي المنع الذي فيها وادعى الوطئ
كالوطئ اذا اشترى غير زوجته بالخيار فبها بشموة او اسها كذلك انظر الى مرجعها كذلك سقط خياره

(ويخرج عن ملكه اي البائع مع خيار)
المشتري (نقطة) فبني حله لا للمشتري كذا في البحر بخلاف هذه وفي المنع الذي فيها وادعى الوطئ
كالوطئ اذا اشترى غير زوجته بالخيار فبها بشموة او اسها كذلك انظر الى مرجعها كذلك سقط خياره

ت ط ٩

وحده انفسار الله او رادته وقيل بالقلب وان لم تتشروا ان كان غير شتم ولم يستطع في الكل انتهى وبقي العمل
 باقيل الثاني في العنين كما في التهر والمجبوب كما في الحوى وليست مسئلة القران مكررة مع مسئلة الزوجة التي
 هي اول المائل لان الاول من حيث الملك وعدمه المترتب عليه فساد الكاح وعدمه والثانية من حيث سقوط
 خيار وعدمه بوطى (قوله من الزوجة عدمه) يعني ان قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم اودعه
 عند البائع فذلك في يده في اذلة ذلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرداعدم الملك ولو كان الخيار للبائع فلم
 المبيع الى المشتري فاودعه اليه فذلك عند البائع عند الكل ولو كان المبيع باقيا قبض المشتري المبيع
 بغير اذلة البائع اي بانه ثم اودعه البائع فذلك كان على المشتري انفسا لجهة الادباج بغير عن اختياره (قوله
 لم تصرف ام ولد) اي عنده لانها لم تدخل في ملكه وصارت ام ولد عندهما اي اذا ادعاء ذكره السكك (قوله اذا ولدت
 بطل خياره) محمول على ما اذا ولدت في يد المشتري فيوافق ما قبله (قوله لا يبطل خياره) لعدم التعيب (قوله
 فهو للبائع) بعد التسخ عنه وعندهما للمشتري واما اذا لم يتسحق فالأثر يتبع المبيع كما سلف (قوله فلا اعتبار
 على البائع) لعدم دخوله في ملك المشتري وعندهما ما يجب اذا ردت بعد القبض كما تقدم من البحر (قوله لكن
 عبارة ابن السكك اسم المشتري) هو الذي يفعل الاحد في عبارة الهيئ والمصنف على المعين قاله الحاي في البحر
 ونها اذا اشترى ذي من ذي خرا على انه بالخيار ثم لم يطل الخيار عندهما لانه ملكه اذ لم يملك ردها وهو لم
 وعنده يبطل المبيع لانه لم يملكه فلا يملكه باقيا الخيار بعده وهو لم يملك ولو كان الخيار للبائع فلم
 سبق المبيع ولو لم يملكه المشتري لا خيار للبائع على حاله فان ابرصا من اخير للمشتري حكما والمسلم اهل لان يملكها
 حكما انتهى (قوله لو ابرأه البائع عن الثمن) اي في المدة بغير (قوله وبقي خياره) وعندهما بطل خياره لانه ملكه
 كان الرضاه عليه كباقي عوض وهو ليس من اهل (قوله كان ملكه فهو سر) بخلاف ما اذا قال ان اشتريت لانه
 يصير للمشتري للعق بعد الشراء فسطح الخيار اي انفسا انتهى (قوله لم يمتنع) عنده لعدم الملك ويعتق عندهما
 وجوده (قوله واستدانة السكك الخ) صورتها شري دارا على انه بالخيار وهو ما كتبها بجزء اربعة مائة م
 حكاهما قال خوارزمي زاد استدامتها اختيار الملك اليه عندهما وعنده ليس باختيار انتهى ولو ابداه بطل خياره
 كما في جامع الترمذي (قوله فاسم) اي رد في يده (قوله بطل المبيع) ويرد الى البائع وعندهما يلزم المشتري
 ولو كان الخيار للبائع بقبض بالايجاع بغير (قوله للبائع) عنده لانها لم تحدث على مالان المشتري وعندهما
 لم يشتري لانها حدثت على ملكه انتهى مخ وفي الحلبي ان الزوائد تم المصلحة والمنفعة له فيستحق بها من السكك
 المتأخر بها الى السكك (قوله فسد) اي المبيع عنده لجزء عن غلظه (قوله خلافا لهما) فيتم لجزء عن رده مخ
 (قوله ويضم الرض الى الرض) فيصير المعنى اسحق عزله اي الحق بتراضعك وعظم الله في قلبك فامثل امره
 ونفيه وعظم الناس بازالهم من انهم تصرفوا اي قدما ومقر باعته الله وعند الناس (قوله ولم اراه احد) اي
 لم يراهم في تصرفهم ولا في السائل في المنع والبحر (قوله مع) لانها اسقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه بها كالطلاق
 والعناق مخ (قوله فان فتح يفتق لا يصح) فان فتح فيها ولم يعلم صاحبه فهو وقوف عند الطرفين فهو ساقى
 فلو اجاز البائع بعد فتحه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فتحه كذا ذكر الامميجياني وعدم صحة التسخ قولها
 وقال ابو يوسف يصح وهو قول الامم الثلاثة واهما انه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرى عن منفعة لانه قد
 يعتمد تمام المبيع السابق فيه تصرف فيه فلهذا اقيمة بالملاك فيما اذا كان الخيار للبائع ولا يطلب لسلعته
 اشترا في اذلة كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فيوقف على العلم بخلاف الاجازة ولو اختار الرد او القبول
 بقلبه فهو باطل لانه لم يملكه المشتري (قوله والحيلة ان يستوفى بكفيل) الذي في البحر وغيره ان يأخذ منه وكيفا
 حتى اذا ابداه الفسخ رده عليه انتهى حلي (قوله ارفع الامر العام) قال بعضهم ان الحاكم لو نصب من يختصم
 مع الرذات انتهى وفي لعمادة وهذا احد قولين وقيل لا نصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم اخذ الوكيل فلا ينظر
 القاضي اليه وتام في التهر (قوله لا يملكه باطل) بل التسخ بانتهى ان يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
 للمالك كذا اعتق المبيع اياه او كان جارية فوطئها وقبها يعني اذا كان الخيار للبائع وفعل شيئا من هذه
 المذكرات كان فسخا حكما لا لاه دليل الاستيفاء بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري وفعلها فانه يتم المبيع

من الزوجة عدمه (قوله من الزوجة عدمه) يعني ان قبض المشتري بالخيار المبيع باذن البائع ثم اودعه
 عند البائع فذلك في يده في اذلة ذلك من مال البائع لا ارتفاع القبض بالرداعدم الملك ولو كان الخيار للبائع فلم
 المبيع الى المشتري فاودعه اليه فذلك عند البائع عند الكل ولو كان المبيع باقيا قبض المشتري المبيع
 بغير اذلة البائع اي بانه ثم اودعه البائع فذلك كان على المشتري انفسا لجهة الادباج بغير عن اختياره (قوله
 لم تصرف ام ولد) اي عنده لانها لم تدخل في ملكه وصارت ام ولد عندهما اي اذا ادعاء ذكره السكك (قوله اذا ولدت
 بطل خياره) محمول على ما اذا ولدت في يد المشتري فيوافق ما قبله (قوله لا يبطل خياره) لعدم التعيب (قوله
 فهو للبائع) بعد التسخ عنه وعندهما للمشتري واما اذا لم يتسحق فالأثر يتبع المبيع كما سلف (قوله فلا اعتبار
 على البائع) لعدم دخوله في ملك المشتري وعندهما ما يجب اذا ردت بعد القبض كما تقدم من البحر (قوله لكن
 عبارة ابن السكك اسم المشتري) هو الذي يفعل الاحد في عبارة الهيئ والمصنف على المعين قاله الحاي في البحر
 ونها اذا اشترى ذي من ذي خرا على انه بالخيار ثم لم يطل الخيار عندهما لانه ملكه اذ لم يملك ردها وهو لم
 وعنده يبطل المبيع لانه لم يملكه فلا يملكه باقيا الخيار بعده وهو لم يملك ولو كان الخيار للبائع فلم
 سبق المبيع ولو لم يملكه المشتري لا خيار للبائع على حاله فان ابرصا من اخير للمشتري حكما والمسلم اهل لان يملكها
 حكما انتهى (قوله لو ابرأه البائع عن الثمن) اي في المدة بغير (قوله وبقي خياره) وعندهما بطل خياره لانه ملكه
 كان الرضاه عليه كباقي عوض وهو ليس من اهل (قوله كان ملكه فهو سر) بخلاف ما اذا قال ان اشتريت لانه
 يصير للمشتري للعق بعد الشراء فسطح الخيار اي انفسا انتهى (قوله لم يمتنع) عنده لعدم الملك ويعتق عندهما
 وجوده (قوله واستدانة السكك الخ) صورتها شري دارا على انه بالخيار وهو ما كتبها بجزء اربعة مائة م
 حكاهما قال خوارزمي زاد استدامتها اختيار الملك اليه عندهما وعنده ليس باختيار انتهى ولو ابداه بطل خياره
 كما في جامع الترمذي (قوله فاسم) اي رد في يده (قوله بطل المبيع) ويرد الى البائع وعندهما يلزم المشتري
 ولو كان الخيار للبائع بقبض بالايجاع بغير (قوله للبائع) عنده لانها لم تحدث على مالان المشتري وعندهما
 لم يشتري لانها حدثت على ملكه انتهى مخ وفي الحلبي ان الزوائد تم المصلحة والمنفعة له فيستحق بها من السكك
 المتأخر بها الى السكك (قوله فسد) اي المبيع عنده لجزء عن غلظه (قوله خلافا لهما) فيتم لجزء عن رده مخ
 (قوله ويضم الرض الى الرض) فيصير المعنى اسحق عزله اي الحق بتراضعك وعظم الله في قلبك فامثل امره
 ونفيه وعظم الناس بازالهم من انهم تصرفوا اي قدما ومقر باعته الله وعند الناس (قوله ولم اراه احد) اي
 لم يراهم في تصرفهم ولا في السائل في المنع والبحر (قوله مع) لانها اسقاط حق فلا يعتبر علم صاحبه بها كالطلاق
 والعناق مخ (قوله فان فتح يفتق لا يصح) فان فتح فيها ولم يعلم صاحبه فهو وقوف عند الطرفين فهو ساقى
 فلو اجاز البائع بعد فتحه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فتحه كذا ذكر الامميجياني وعدم صحة التسخ قولها
 وقال ابو يوسف يصح وهو قول الامم الثلاثة واهما انه تصرف في حق الغير بالرفع ولا يعرى عن منفعة لانه قد
 يعتمد تمام المبيع السابق فيه تصرف فيه فلهذا اقيمة بالملاك فيما اذا كان الخيار للبائع ولا يطلب لسلعته
 اشترا في اذلة كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضرر فيوقف على العلم بخلاف الاجازة ولو اختار الرد او القبول
 بقلبه فهو باطل لانه لم يملكه المشتري (قوله والحيلة ان يستوفى بكفيل) الذي في البحر وغيره ان يأخذ منه وكيفا
 حتى اذا ابداه الفسخ رده عليه انتهى حلي (قوله ارفع الامر العام) قال بعضهم ان الحاكم لو نصب من يختصم
 مع الرذات انتهى وفي لعمادة وهذا احد قولين وقيل لا نصب لانه ترك النظر لنفسه بعدم اخذ الوكيل فلا ينظر
 القاضي اليه وتام في التهر (قوله لا يملكه باطل) بل التسخ بانتهى ان يتصرف البائع في مدة الخيار تصرف
 للمالك كذا اعتق المبيع اياه او كان جارية فوطئها وقبها يعني اذا كان الخيار للبائع وفعل شيئا من هذه
 المذكرات كان فسخا حكما لا لاه دليل الاستيفاء بخلاف ما اذا كان الخيار للمشتري وفعلها فانه يتم المبيع

ولو كان الثمن عينا فتصرف فيه المشتري تصرف المالك وكان الخيار له بفسخ العقد به صرح به الاكل في العناية
 وغيره من المشايخ مخ بزائدة من ابي السعود (قوله كما افاده بقوله) هذا خلط لان ما في المتن تمام العقد بالموت
 وما عطف عليه لا انفساخه قاله الحلبي (قوله وتم العقد) ان الذي شرط فيه الخيار لم يكن بموته اي بموت من له
 الخيار بانهما كان او مشتريا ولو حكما كما في التهر فان كان البائع دخل الثمن في ملك ورثته وان كان المشتري دخل
 المبيع في ملك ورثته، وللبائع الثمن في التركة ان لم يكن قبضه وان مات من لا خيار له فلا ترعى خياره بالايجاع
 فان امضى البيع مضي وان فسخه انفسخ كذا في حاشية المحكي عن البرهان وفي جامع الفصولين وكيل المبيع
 او الوصي باع بخيار او المالك بنفسه باع بخيار لغيره فان الوكيل او الوصي او الموكل او الوصي او من باع بنفسه
 او من شرط له الخيار قال محرم بيم اي في كل ذلك لان لكل منهم حقا في الخيار والجنون كالموت بغير (قوله
 ولا يملكه الوارث) يعني ان العقد بفسخ الوارث كما كان بفسخ بفسخ المورث حال حياته قوله الانقاضي
 وذلك لانه ليس الا بشفقة وارادة اي ارادة انفسخ او اذلة بجزء ارادته قد انقطعت بموته كذا ترصرفه والحاصل
 ان الارث انما يكون في شيء يتصور انتقاله لا في ما يتصور انتقاله لان سائر تصرفات المورث من القدرة والعلم ونحو
 ذلك لا تورث كذا في حاشية السليبي (قوله وتغير) قال المصنف في شرحه بعد ان ذكر دليله على عدم ارث خيار
 الشرط مانعه اذا علمت هذا نظهر ان خيار التغير يرد وهو ما اذا اراد البائع المشتري او بالعكس ودفع البيع بينهما
 بغير قاض لا يورث لانه مجرد حق ثبت للبائع او المشتري كما في خيار الشرط فتأمل ان تنهى والمتبادر انه يورث
 منه ويدل عليه قول شيخ في البحر ولم ينكحوا خيارا ثبت على غير الاربعة من الخيارات خيار الشرط والرؤية
 والعيب والتعيين هل يورث او لا خيار فوات الوصف المرغوب فيه انتهى موضعا فالواجب على المؤلف ان
 يبين انه يورث (قوله ونقد) هو بحث له صاحب التهر قال فيه ولم ارفي كلامهم حكم خيار التغير وينبغي ان يكون
 كالشرط انتهى (قوله لان الاوصاف لا تورث) قال العلامة نوح لان وصف شخص لا يمكن فيه ذلك والارث
 فيما يمكن فيه الانتقال وهو الاعيان لا فيما لا يمكن فيه الانتقال وهو الاوصاف انتهى (قوله واما خيار العيب الخ)
 جوابه عما اورد على قوله لان الاوصاف لا تورث من ان خيار العيب ونحوه يثبت للوارث وحاصل الجواب
 ما افاده المرحوم نوح ان خيار العيب يثبت للوارث ابتداء لان المورث اسحق المبيع سالما فكذا وارثه لقيامه
 مقامه في التحقق الموروث هو العين بصفة السلامة من العيوب وكذا خيار التعيين فانه ايضا يثبت للورثة
 ابتداء في ضمن اختلافه بلك البائع خيارا ثابتا فيما للوارث غير الخيار الذي كان للمورث فان خيار
 المورث كان موقتا والخيار الثابت للوارث غير موقت (قوله فيضله الوارث فيها) اي لانه ينتقل من جهة المورث
 قال العلامة نوح هذا والله ما مر من كلام صاحب الهداية وصاحب الكافي واختاره المصنف وصرح صاحب
 الوقاية بان خيار العيب والتعيين يورثان وتبعه صاحب النقاية والظاهر ان المشايخ اقرروا ان يورث (قوله
 ومضى المدة) للبائع اوله اشترى اذا ثبت الخيار الا فيما لا يقا له بعده بالبحر (قوله وانما الخ) فان افاق في المدة
 فالاصح انه على خياره ولو اردت فهو على خياره اجماعا نهر (قوله والاعتناق) تخيرا او تعليقا اذا وجد الشرط
 في المدة نهر (قوله وتوابعه) هي التدبير والكتابة مخ قال في البحر والشار بالاعتناق الى كل تصرف لا يفعل
 الا في الملك كما اذا باعه او وهبه ولم اورد من وافاده الشارح بقوله وكذا كل تصرف الخ (قوله كاجارة الخ) لف
 ونشر مرتب ويطلب بطلب المشتري الاجر من الساكن ويحجم العبد وبقية دواء وحلق رأيه وسقي سرث
 الارض وحصد وعرض المبيع للبيع او سكن الدار ولو بلا ابرار من شيا او بنى او حصص او طين او هدم منه
 شيئا ولو طين في الرض يعرف قدر طينه ان طين اكثر من يوم وليلة بطل خياره لا في اذله والاستخدام ثانيا
 اجازة الا اذا كان في نوع آخر وقد اختلف كلام صاحب الصغير فيما اتفق في موضع الاستخدام مما لا يكون
 اجازة وفي موضع آخر الثانية تبطل الخيار كذا في الفسخ واقول يمكن حل الاول على ما اذا كان الثاني في نوع آخر
 والثاني على ما اذا اتفق النوع ثم ولو شري امة فامرها بارضاع ولده لم يكن رضى لانه استخدام ولو ركب دابة لسقيها
 او ليردها على البائع بطل خياره قياسا لاحتسابا ولو حلب البقرة بطل خياره عند الامام لاحد الثاني الا اذا
 شرب ابلانته ولو ابرأ من الثمن او اشترى منه شيئا او ساومه به فهو اجازة وفي جامع الفصولين المشتري بالخيار اذا
 قال اجزت شرأه او شئت اخذه او رضيت اخذه بطل خياره ولو قال هو يت اخذه او اجبت او اردت او اعجبتني

كما اذا باعه بقوله (قوله العقد بفسخ)
 ولا يملكه الوارث كذا في البحر (قوله العقد بفسخ)
 لان الاوصاف لا تورث والاصح المرغوب فيه
 والتعيين يورث فيها لانه يورث خيارا فيه
 بطله الوارث في المدة وان لم يعلم الرض
 في المدة (قوله وتوابعه) هي التدبير والكتابة
 وكذا كل تصرف لا يتعد الا في الملك
 الا في الملك كاجارة الخ

اورا فتنى لا يطل انتهى بجر (تمة) بقى مما يته به البيع اذا زاد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة من
 الاصل كالسمن والنجلاء يياض العين خلافا لمحمد ولا خلاف في امتناع الفسخ في المتصلة غير المتولدة منه كالصنع
 ونحوه وكذا في المتصلة المتولدة كالولد والثر والمتصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا تنضمه اتفاقا (قوله ونظر
 الى خرج داخل) مقتضى الضابط ان النظر الى لا ما يحل الا تحليل اذا قلنا من له الخيار يتم به العقد ويفسخ به
 (قوله والقول المنسكرو الشهوة) لانه ينكر سقوط خياره ثم (قوله ومفاده) لى هذا الضابط قال في النهر لان هذا
 الفعل وان احتج اليه للاختار الا انه لا يحل في غير الملك انتهى (قوله ولم يلبث) اما اذا ثبت كان رضى (قوله
 فله الدية العيب) اى وان سقط خيار الشرط بالوطى (قوله وسيجى في باب) اى خيار العيب فان المصنف
 قال هناك اشترى جارية فوطئها وقبلها الوسمها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو ثبنا ورجع بالانقصان
 لا امتناع الرد في المنظومة المحمية لو شرط بكارها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باريعين ودرهما نقصان هذا العيب
 وفي الحاروى والمثلث الشبهة ليست بعيب الا اذا شرط البكارة فغرد العدم المشروط انتهى ولعل ما في الحاروى
 والمثلث محمول على ما اذا شرط البكارة ووجدها ثيبا بغير الوطى فلا يخالف ما قبله وحرره نقلا (قوله ولو فعل
 الساتع ذلك) اى التصرف الذى لا يتقذ ولا يحل الا فى الملك وكان الخيار له (قوله وطلب الشفعة) صورته
 ان يشتري دارا بشرط الخيار ثم يبعث دار بجوارها فطلب الشفعة فيها (قوله اذا كان الخيار له) وانظر ما لو كان
 الخيار للبايع وطلب الشفعة هل يكون فسخا للعقد لانه دليل الاستبقاء بجر (قوله بخلاف خيار روية وعيب)
 قال في الدرر بخلاف خيار الرؤية فانه لو اشترى دارا ولم يردا فبعت دار بجوارها فطلب الشفعة فله ان يرد الدار
 الاولى بخيار الرؤية انتهى (قوله لانه دليل الاجازة) لان طلب الشفعة دليل اختياره الملك فيها لان ثبوته لدفع
 ضرر الدخيل وهو بالاستدامة فيتضمن سقوط الخيار ابتعا عليه فثبت الملك من وقت الشراء بالاستناد
 فحين ان الجواز كان ناشئا انتهى دور (قوله والبايع الخ) قال في القضاة التقييد بالمشتري اتفاقا فانه قد نص
 في المبسوط وغيره انه لو شرط احد المتعاقدين الخيار لغيره منع جوى فالتقييد بالمشتري لانه المحتاج الى رأى
 لغيره غالبا كذا في شرح الملتقى (قوله عاقدا كان وغيره) الاولى قصره على الاجنبى لانه اذا جعل الخيار لاحد
 المتعاقدين ذكر اول الباب في قوله اول احدهما ومع ذلك يكون الخيار فيما لم يجعل له فقط فلا يناسب حكم المسئلة
 والاذن في الجمر ولو ذل المصنف ولو شرط احد المتعاقدين الخيار لاجنبى صح ان كان اولى لينحل ما اذا كان
 الشارط البايع او المشتري ويخرج اشتراط احدهما لاخر فان قوله لغيره صادق بالبايع وليس بما اذا انتهى حاجي
 ويمكن تصويره فيما اذا تعدد البايع او المشتري على وجه الاشتراك واشترطه احد المتبايعين لاخر منهم او احد الباعة
 كذلك (قوله صح استحسانا) وقال زفر لا يجوز لانه من احكام العقد فيختص بالعائد ولنا ان تصرفات العاقد
 نصان عن الاقووم ما لم يكن فاشترطه لغيره اذ اشتراط للعائد فيجعل كانه شرط الخيار لنفسه وجعل الاجنبى
 نا بايعا نفسا فتضاء تعميمها تصرفه فلا يكون نا بايعا بكونه احد منهم ما لم يرد (قوله اعدم المراجع)
 لانه وجد في زمان لا يرجع فيه غيره والثاني لغو جوى (قوله ولو كان معا) اوله يعلم التاريخ انتهى مكي عن
 علامة مسكين (قوله اذ في الاصح) عبارة شهروها المعنى كون المصنف اولى رواية كتاب المذون وهى الاصح
 وفي رواية كتاب البيوع عند المذون اول قبل لاول قول ابى يوسف واثناي قول محمد اخذ الما لوباع الوكيل من
 رسل واول كل من غيره عند ابى يوسف يخراب فيكون بين المشتريين وقال محمد يملكه المشتري من المالك انتهى
 مكي (قوله بل مع اشد) يقول المصنف واعادة العقد اما ان يجعل على ذكر اليجاب والقبول ثانيا فيكون بينها
 بالصيغة او على دفع المبيع بالتمن من غير لفظ منهم ما فيكون بيعا بالتعاطى (قوله باع عبد بن الخ) اراد بالعبد بن
 التقيين احترام اذن قبضى واحدا من اثنين اذ في القمى الواحد ان شرط الخيار في نصفه يصح مطلقا وفي المتولين
 كذلك لعدم التفاوت بجر عن الشارح (قوله ان فصل عن كل واحد منهم ما عني الخ) صورته ان يقول البايع مثلا
 بعثك كل واحد من هذين العبدن بنصف مائة درهم على انى بالخيار في هذا (قوله والاثنين ولا يتصل)
 كان يقول بعث هذين بالبيع على انى بالخيار في احدهما (قوله لانه لا يبيع والتمن) وذلك لان الذى فيه الخيار
 لا ينفذ البيع فيه في حق الحكم فكانه خارج عن البيع والبيع اتمامه في الاخر وهو محمول لجهالة ما فيه
 الخيار ثم المبيع مجزول لان التمن في مثله لا ينقسم على المبيع بالو به ذكره العلامة فوح (قوله واحدهما)

[illegible]

فقط هو انهم فيما اذا عين فقط لان المبيع وان كان معلوماً يتعين مافيه الخيار الا ان غنه مجعول لما قلنا
من ان الثمن في حقه لا ينقسم على المبيع بالسوية او المبيع ان فصل فقط وذلك لجهة التبع مافيه الخيار
(قوله انواع الاربعة) اي الصور (قوله لم يجز) لانه امر مبيع لا يرزى الملك يدون رضا. وقد خالف (قوله وصح
- بار الثمين) اي اذا علم من المأخوذ (قوله ولو للبائع في الاصح) صورته ان يقول المشتري اشتريت منك احد
هذين الثمين علي ان تعطيني احدهما او صورة المشتري ان يقول بعثك احد العبدين او اثلاثة علي ان تأخذ
واحداً منهما او منهم حوى ووجه الاصح انه بيع يجوز مع خيار المشتري فيجوز مع خيار البائع ورده في القبح
بانه انما يجوز الحاجة الى دفع الثمن فيختار لارفق والوافق والبائع لاجابة الى ذلك لان المبيع كان معه قبل
البيع وهو ادري بما يلائمه منه وبوجه ما ذكره الشارح (قوله فيبيعه بهذا الشرط) ليبقى لنفسه ما هو الارفق
والارفق عند المعايير قال السيد المحوى هذه الصورة تادرة الاحكام لاساط بالاندر (قوله لاندفاع الحاجة
الخ) اي مع كون الجملة لا تنفي الى المازعة في الثلاث لتعين من له الخيار وكذا في الارباع لان الحاجة اليها
غير متحققة والرخصة نبوتها بالحاجة وبكون الجملة غير مضمية الى المنازعة فلا تثبت باحدهما (قوله
ومنه كخيار شرط) اي ثلاثة ايام عند الامام فان عين فيها فيها وان مضت الثلاثة ولم يعين اجبر على التعيين وان
شرط معه الخيار لتسبب وجوبه ولم يقل كان في مده خيراين ان يفسخ البيع من اماله وبين ان يجيز واذا اجاز
ثبت له خيار التعيين الى ثلاثة ايام من وقت الاجازة حلبي عن الثمر وذكر الشارح انه اذا لم يذكر خيار الشرط
فلا وجه لتأقيت خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فان التوقيت فيه يبيد لزوم العقد عند مضي المدة وفي خيار
التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يزم في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بغير الوقت بدون تعيينه فلا فائدة
لشرط ذلك والذي يغلب على الظن انه لا فوقيت فيه بحر (قوله ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح) وذكر
قاضي خان ان الاشتراط قول المبيع قال في البيع واذا كان خيار التعيين للمشتري وقد مضى فذلك
احدهما والتعيب لم ينعى فيه بانه لا يمنع الرد بالعيب وتعين الاخر للامانة لان الداخل تحت العقد احدهما
والذي لم يدخل تحت العقد قبضه باذن مالكة لا على - وم الشراء ولا بطريق الوثنية فكان امانة في يده هذا
اذا ملك احدهما قبل الاخر وان ملكا معا بزمانه نصف عن كل واحد منهما للشروع في البيع والامانة فيهما
لعدم الارضية يجعل احدهما مبيعا او امانة ولا فرق بين ان يكون الثمن متقفا او مختلفا انتهى (قوله فرضي
احدهما لا يرد الاخر) ذكر الرضى اتفاقا اذ لو رده احدهما لا يجيز الاخر ولم اره صريحا ولكن قوله لو رده
لردعه يبديل عليه ويدل عليه قول الشارح في المسئلة التامة فليكن لاحدهما الانفراد اجازة وردا (قوله
ودلالة) بان فعل به فعلا لا يحل ولا يستد في الملك (قوله لا يرد) لان رد احدهما دون الاخر يوجب عيبا
في المبيع لم يكن عند البائع اعني عيب الشركة منع واورد ان البائع رضي بالتبعض بالبيع لهما واجيب بانه
رضي به في ملكهما لافي ملكه حوى وروى عن الامام انه يؤمر الاخر بالرد لان الذي امتنع منه اراد ابطال
حق الاخر في الفسخ فليس له ذلك لان المقصود من الخيار الرد لا الاجازة انهي تتم بالعقد وقد شرط ذلك
المقصود لهما فيؤمر الاخر بالرد لا يلزم ابطال الرد فاداه في حاشية المشلي (قوله خلافا لهما) ويقولهما قالت
الائمة الثلاثة رضي الله تعالى عن الجميع واغما ذكره هنا وفيما بعد لانه لو اقتصر على الثاني لارهم اختصاصه
بطلب ثلثة الثانية لفصلها عما قبلها بقوله وكذا (قوله بعد روية الاخر) اي ورضاء لان مجرد الرؤية لا يوجب
تمام البيع (قوله لتضرر البائع) علة لعدم الرد في الثلاث ووجه كون الشركة عيبا انه لا يمكن من الاستعاضة به
الابطريق في المهايأة مكي عن الرضلي (قوله حقيقة واحدة) قيده اذ لو كان العقد مضمين فلكل الرد والاجازة
مخالفا للاخر لرضي المشتري بعيب الشركة كما لا يخفى (قوله فرضي احدهما) اي او لا فلو رده احدهما او لا
ليس للاخر الاجازة انتهى حلبي (قوله فليس لاحدهما الانفراد اجازة) اي بعد ما ارد الاخر وقوله اورد اي ليس
لاحدهما الانفراد رد بعد ما اجازة الاخر انتهى حلبي (قوله اي حرقه كذلك) اي اشتراءه على ان حرقه ذلك
فلو فعل هذا الفعل احببنا لا يوجد هذا الوصف لان كل واحد في المادة لا يجز عن ان يكتب على وجهه نسقين
حرقه وان يحرقه بقدر ما يدفع به الهلاك عن نفسه وبذلك لا يسمى خيارا ولا كتابا بحر لمخصا (قوله بان لم يوجد
مع الخ) بان كان يكتب شيئا ناقصا في الرسم او يخبر قدر ما يدفع عنه الهلاك باكثره حوى (قوله اخذه بكل الثمن

(وَكُنَّا الْوَكَاةَ الْخَبِيرَ الْمُسْتَعْرِ) شَأْنِي أَيْ
 الْأَنْوَاعَ لِأَرْبَعَةِ (مَرْغُ) كَيْفَ يَدْبِغُ سِرْطُ
 الْحَبِيرِ آدَمَ الْخَالَةِ فَهَذَا عَلَى الْوَكِيلِ وَهَذَا
 مَا نَسِيَ آدَمَ فِي سِرْطِهِ عَلَى الْأَمْرِ يَنْقُضُ
 أَنْ الشَّرَّ آدَمَ فِي سِرْطِهِ عَلَى الْأَمْرِ يَنْقُضُ
 الْمَأْمُورَ بِجَلَا فِي السَّبِيحِ (وَصَحَّ خَبِيرًا تَعْنِي فِي
 وَلَوْ كَانَتْ وَلِخَفِطُ) (وَصَحَّ خَبِيرًا تَعْنِي فِي
 التَّحْقِيقَاتِ لَا فِي التَّلْبِطَاتِ أَدَمَ قَائِمًا وَفِي الْأَمْرِ
 فِي الْأَصَحِّ سَكَنِي لَا تَقْدِرُونَ تَعْنِي وَفِي الْأَمْرِ
 وَكَرْبِهِ وَلَا يَدْرِي قَدِ مَعَهُ بِرَ الشَّرِّ لَقَدْ
 الْحَاجَةُ إِلَيْهِ نَهْرٌ (وَيَا بَدُونَ الْأَرْبَعَةَ)
 لَا تَدْفَعُ الْحَاجَةَ إِلَى التَّلْبِطَاتِ لَوْ جَوَّدَ جَبْدُ يَدْرِ
 وَوَسَطَ وَدَنَّهُ كَعَبِيرٍ شَرِّطُ وَلَا يَشْرُطُ
 مَعَهُ خَبِيرًا شَرِّطُ فِي الْأَصَحِّ فَتَعْرِ (وَأَوْتَسَرًا) خَلِيلُ
 عَلَى أَنْهَامَا (أَلْخَبِيرُ فَرَضِي أَحَدُهُمَا) بِأَجْمَعِ
 صِرَ مَحَالًا وَلَا تَعْرِ (وَكُنَّا) الْخَالِفُ فِي
 خَبِيرِهِ خَلَا فَا لِهَسَامَا (وَكُنَّا) الْخَالِفُ فِي
 (خَبِيرًا أَوْ تَعْرِ) فَلَيْسَ بِالْحَبِيرِ خَلَا فَا
 بِهِ دَرَوِيَّةَ الْأَمْرِ أَوْ رَضَاهُ مَا لَيْسَ بِحَبِيرٍ
 أَيْ مَا لَيْسَ بِالْحَبِيرِ (وَعَبِيرُ الشَّرِّ) كَمَا يَدْرِي
 الْأَجْمَعُ (وَأَوْتَسَرًا) (عَلَى أَنْ الْخَبِيرَ أَوْ هَسَامَا)
 مَعَهُ (وَاحِدَةً) أَحَدُهُمَا دُونَ الْأَمْرِ
 لِلْبَابِ عَيْنًا (فَرَضِي) أَحَدُهُمَا دُونَ الْأَمْرِ
 فَلَيْسَ بِالْحَبِيرِ (وَأَوْتَسَرًا) عَيْنًا شَرِّطُ حَبِيرُهُ
 خَلَا فَا لِهَسَامَا جَمْعُ (وَكُنَّا) عَيْنًا شَرِّطُ حَبِيرُهُ
 (أَوْ كَرْبِهِ) أَيْ مَرْغُةً كَمَا يَدْرِي مَا يَنْظُرُهُ عَيْنًا شَرِّطُ
 بَانَ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ فِي (أَحَدُهُمَا) بَكَتِلَ الْأَمْرِ) أَنْ شَاءَ
 الرِّكَابَةُ وَالْغَيْبُ (أَحَدُهُمَا) بَكَتِلَ الْأَمْرِ) أَنْ شَاءَ

(قوله وفيه الرضى بعد الرؤية) كقبضه وعرضه على البيع والاخذ بالشفعة اذا وجدت هذه بعد هذا (قوله فله الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها (قوله ويشترط لقبضه علم البائع) عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف كما هو خلافهم في الفسخ في خيار الشرط انتهى مكي (قوله خوف الغرر) اي غرر البائع بسبب اعتماده على شرائه فلا يطلب لسلطته مشترطاً آخر (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره) لانه ملق بالشرأء فلا يثبت دونه ومما رده البيع فمن قد كاذب وورث عينا ولم يرها فباعها فلا خيار له اذا رآها بعد بيعه اما اذا باع سلعة بسلعة ولم يركل منها العوض ثبت لكل الخيار (قوله في الاصح) هو القول الذي رجح اليه الامام وما رجع عنه الجمهور صار عملة المنسوخ لا يعتبر اصلا ولا يعمل به وتعبيره بقيد ان مقابل ما ذكره صحيح وقد علمته (قوله وكفى رؤية ما يؤذن بالافقود) اي يعلم به وذلك لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعذر ما يكتفي برؤية ما ذكره (قوله كوجه صبره) مراده بها المكيلات والموزونات فيكون برؤية بعضها الا اذا كان الباقي ارادى مما رأى فحينئذ يكون له الخيار اي خيار العيب قال في الفسخ والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان اختلاف الباقي يوصل الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصل الى اسم العيب بل الدون انتهى قال الاتقي الموقود عليه اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يخلو اما ان لا تتفاوت آحاده كالمكيل والموزون والعدي المتقارب فاذا رأى البعض ورضى به يكون ذلك رضى بالبعض الذي لم يره اذا كان مثل ما رأى فعلى هذا يكون النظر الى وجه الصبرة مطلقا للخيار اذا كان الباقي مثل ذلك لان رؤية البعض تعرف حال الباقي لان الخطة والشعر تعرف بالنمذج ولكن هذا فيما اذا كان المكيل في وعاء واحد اما اذا كان في وعاءين فقال مشايخ العراق رؤية احدهما كروية الكل وقال مشايخ بلج لا يكون رؤية احدهما كروية الكل لانهما متى كانا في وعاءين كانا شيئين والا وهو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح كذا في الصفة لان تعريف الباقي فيما اذا كان الكل في وعاء واحد باعتبار المائنة لا باعتبار اتحاد الوعاء وقد وجدت عند اختلافه وان كانت تتفاوت آحاده كالتياب في صندوق والبطيخ في شريحة والمان والسفرجل في قفة فان رؤية البعض لا تعتبر رؤية في الباقي ويكون على خياره ما لم يركل الكل لان رؤية البعض لا تعرف الباقي للتفاوت اما اذا كان الموقود عليه شيئا واحدا كالعبد والخارية فرأى الوجه دون مائر الاعضاء بسقط خياره انتهى (قوله ورفيق) اي وجهه ورفيق وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كروية جميعه ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء غير الوجه فبغيره باق شربلاية عن الجوهر واطلق في الرقيق فمثل ذلك كروا لا في ولا تشتط رؤية الكئين والدار والاستان والشعر عندنا انتهى بجر (قوله تركب) اخرج به الشاة وسأقي الكلام عليها واخرج به البقر فينظر حكمها فانه الشربلاية وفي الخ عن الجوهر قوله اشترى بقره حلوا يفرأى كاهها ولم ير ضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود وسأقي للمؤات (قوله وكفها بالانما في الاصح) انما ذكر الكفل في الدابة لانه اذا رآى وجهها فقط لا يقطع خياره لان المؤخر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان الوجه فيكتفي برؤيته كما عهده من (قوله ورؤية ظاهره) وهو قول ابي يوسف (لان الذي يعرف ما في الطي فلو شرط قصه لتضرر البائع بكسره وتقصان قيمته وبذلك ينقص عنه عليه ان يكون له وجهان فلا بد من رؤية كليهما او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم او تكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا ونحوه انتهى بجر (قوله لا بد من شراؤه) لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في التياب (قوله وهذا اختلاف زمان الخ) هذا باق ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه الفتوى فان في النهر والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفازة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة او قديمة فاما في ديارنا فهي متفازة فان الشارح لان بيوت الشعوب البغية والمالوية والسفلية ومراةها ومطابخها او طوعها تختلف فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفسخ وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف ان ما ظنه بعضهم من ان ما في الكتاب قول زفر غير واقع انتهى (قوله ومثله الكرم والبستان) اما البستان فخرم فاضى شان بانه لا يكتفي برؤية ظاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غيبه من كل نوع في الزمان لا بد من رؤية الحاض والحلو حوى (قوله وكفى جس شاة طام) اي لمسا باليد لانه هو الذي يعرف به كثر العلم وقلته فان رأى ذلك من بعيد ولم يجسه فله الخيار ذلك لان العين لا يظن من الصوف فلا بد من الجس افاده لثاني (قوله ذاتية) يقال

ومعنى الرضى بعد الرؤية لا قبلها ما رده قوله
الاخذ بالشفعة الخ تفريع على قوله لا قبلها
لا يوجب كراهة وخلافهم في الفسخ في خيار الشرط انتهى مكي
اعتماده على شرائه فلا يطلب لسلطته مشترطاً آخر
دونه ومما رده البيع فمن قد كاذب وورث عينا ولم يرها فباعها فلا خيار له اذا رآها بعد بيعه
اما اذا باع سلعة بسلعة ولم يركل منها العوض ثبت لكل الخيار
هو القول الذي رجح اليه الامام وما رجع عنه الجمهور صار عملة المنسوخ لا يعتبر اصلا ولا يعمل به
وتعبيره بقيد ان مقابل ما ذكره صحيح وقد علمته
قوله وكفى رؤية ما يؤذن بالافقود اي يعلم به وذلك لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة
لتعذر ما يكتفي برؤية ما ذكره قوله كوجه صبره مراده بها المكيلات والموزونات فيكون برؤية بعضها
الا اذا كان الباقي ارادى مما رأى فحينئذ يكون له الخيار اي خيار العيب قال في الفسخ والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان
اختلاف الباقي يوصل الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصل الى اسم العيب بل الدون انتهى
قال الاتقي الموقود عليه اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يخلو اما ان لا تتفاوت آحاده
كالمكيل والموزون والعدي المتقارب فاذا رأى البعض ورضى به يكون ذلك رضى بالبعض الذي لم يره اذا كان
مثل ما رأى فعلى هذا يكون النظر الى وجه الصبرة مطلقا للخيار اذا كان الباقي مثل ذلك لان رؤية البعض تعرف حال الباقي لان الخطة والشعر تعرف بالنمذج
ولكن هذا فيما اذا كان المكيل في وعاء واحد اما اذا كان في وعاءين فقال مشايخ العراق رؤية احدهما كروية الكل وقال مشايخ بلج لا يكون رؤية احدهما كروية الكل
لانهما متى كانا في وعاءين كانا شيئين والا وهو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح كذا في الصفة لان تعريف الباقي فيما اذا كان الكل في وعاء واحد
باعتبار المائنة لا باعتبار اتحاد الوعاء وقد وجدت عند اختلافه وان كانت تتفاوت آحاده كالتياب في صندوق والبطيخ في شريحة والمان والسفرجل في قفة
فان رؤية البعض لا تعتبر رؤية في الباقي ويكون على خياره ما لم يركل الكل لان رؤية البعض لا تعرف الباقي للتفاوت اما اذا كان الموقود عليه شيئا واحدا
كالعبد والخارية فرأى الوجه دون مائر الاعضاء بسقط خياره انتهى قوله ورفيق اي وجهه ورفيق وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كروية جميعه
ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء غير الوجه فبغيره باق شربلاية عن الجوهر واطلق في الرقيق فمثل ذلك كروا لا في ولا تشتط رؤية الكئين والدار والاستان والشعر
عندنا انتهى بجر قوله تركب اخرج به الشاة وسأقي الكلام عليها واخرج به البقر فينظر حكمها فانه الشربلاية وفي الخ عن الجوهر قوله اشترى بقره حلوا يفرأى كاهها ولم ير ضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود
وسأقي للمؤات قوله وكفها بالانما في الاصح انما ذكر الكفل في الدابة لانه اذا رآى وجهها فقط لا يقطع خياره لان المؤخر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان الوجه فيكتفي برؤيته
كما عهده من قوله ورؤية ظاهره وهو قول ابي يوسف لان الذي يعرف ما في الطي فلو شرط قصه لتضرر البائع بكسره وتقصان قيمته وبذلك ينقص عنه عليه ان يكون له وجهان فلا بد من رؤية كليهما او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم او تكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا ونحوه انتهى بجر قوله لا بد من شراؤه لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في التياب قوله وهذا اختلاف زمان الخ هذا باق ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه الفتوى فان في النهر والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفازة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة او قديمة فاما في ديارنا فهي متفازة فان الشارح لان بيوت الشعوب البغية والمالوية والسفلية ومراةها ومطابخها او طوعها تختلف فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفسخ وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف ان ما ظنه بعضهم من ان ما في الكتاب قول زفر غير واقع انتهى قوله ومثله الكرم والبستان اما البستان فخرم فاضى شان بانه لا يكتفي برؤية ظاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غيبه من كل نوع في الزمان لا بد من رؤية الحاض والحلو حوى قوله وكفى جس شاة طام اي لمسا باليد لانه هو الذي يعرف به كثر العلم وقلته فان رأى ذلك من بعيد ولم يجسه فله الخيار ذلك لان العين لا يظن من الصوف فلا بد من الجس افاده لثاني قوله ذاتية يقال

اقتدته بمعنى اخذته لتسمى قنية اي اخذته للنيل للتجارة من (قوله وكفى ذوق طعموم) وفي دفعوف المغازي لا بد من سماع صوتها لان العلم بالشيء يقع باستعمال آلة ادراكه ولا يقطع خياره حتى يدركه شربلاية عن التبيين (قوله او رؤية ذهن) كذا لو نظر في المرآة فترأى المبيع قالوا لا يقطع خياره لانه ما رأى عينه بل مثاله كذا في الصفة اي بناء على القول بالنطاق لا بالانه كاس (قوله ويسانه في الدور) حيث قال اعلم ان ههنا وكيل بالشرأء وكيل بالقبض ورسولا صورة التوكيل بالشرأء ان يقول الموكل كن وكيل اعني بشرأء كذا وصورة التوكيل بالقبض ان يقول كن وكيل اعني بقبض ما اشتريته وما رايته وصورة الرسالة ان يقول كن رسولا اعني بقبضه فرؤية لو كمل الاول نسقط الخيار بالاجماع ورؤية الثاني نسقط عند الامام رحمه الله تعالى اذا قبضه ناظر اليه فحينئذ ليس له ولا للموكل ان يرد ما لا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم رآه فاقط الخيار فانه لا يقطع لان لما قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض ناقص فلا يملك ما قبضه قصد الصبرونه استنبيا واراد له ولا يقطع قبضه بعد ما رآه فله المشتري ان يرد ما لا الوكيل بالقبض والرسول سواء في ان قبضه ما بعد الرؤية لا يقطع خيار المشتري انتهى حلي قال الشربلاية وفيه نظر لانه لا خلاف في هذه الحالة وما اختلف في الا في نظر الوكيل بالقبض حالة قبضه في نظره السابق على قبضه ولا المناخر عنه كما في التبيين وفي المراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يفتني عن اضافته الى المرحل (قوله ولولغيره) كان يكون وصية او وكيل (قوله الا في اثني عشرة مسألة مذكورة في الاشياء) قال في الاشياء هو كالصبر الا في مسائل نهالاجهاد عليه ولا جهة ولا جاعة وان وجد فندا ولا يصلح للشهادة مطلقا على المتخذ والقضاء والامانة العقلية ولا دية في عيبه وانما الواجب الحكومة ونكره امامته اي في الصلاة الا ان يكون اعلم القوم ولا يصلح عتقه عن كفارة ولا ارحم ذبيحته وصيده وحضاته ورؤيته لما اشتراه بالوصف وزاد في الصبر على ما ذكر اجتهاده للقبلة ويخفى ان يكره ذبيحته واما حضاته فان امكنه حفظ المحضون كان اهلا والا فلا يصلح ناظر اذ وصيا والناحية في منظومة ابن وهبان والاولى في اوقاف هلال كافي الامهات انتهى حلي (قوله وسقط خياره بجمع مبيع) يعني ان كان لا يحتاج لغبر الجس فان احتج اليه لا بد منه كان اشترى فوب فلا بد من صفة طوله وعرضه ورقته مع الجس وفي الخطة لا بد من الامس والصفة كذا في الشربلاية عن الجوهر وقدره اذا اشار ذلك بقوله فيما يعرف بذلك (قوله فيما يعرف بذلك) اي بالجس والشم والذوق (قوله ووصف عتار) اي بايغ ما يمكن فيسقط خياره اذا قال رضيته فاداه العلامة مسكين فيل في الجبر ولا بد للوصف للاعنى من كون المبيع على ما وصف له ليكون في حقه بمنزلة الرؤية في حق البصر انتهى بدائع (قوله وكذا كل ما لا يعرف بجمع الخ) اي فانه لا بد من وصفه (قوله او نظروكيه) لانه كذا في دور والمرا داييم وكيل الشرأء ووكيل قبض والاولى الواو (قوله فلا خيار له) لانه قد سقط فلا يعود الاسباب جديد ولو اشترى البصير ثم عى انتقل الخيار الى الوصف (قوله كما غلط فيه بعضهم) قال في النهر ومعنى هذه المسائل انه لما رأى وجه الصبرة او الرقيق او ظاهر الثوب مطويا قبل الشرأء ثم اشترى بعد ذلك فلا خيار له لانه بعد الشرأء يقطع خياره بذلك كما هو بعد الطابة فاحتسبته بان الاصح انه غير وقت بل له الفسخ في جميع عمره ما لم يقطع بقول او فعل يدل على الرضى فكيف بسقط بمجرد الرؤية انتهى (قوله او تبعية) فليس له رده لانه لو رده رده معيبا بعبث لم يكن عند بائعه فيضطر (قوله او جلا بعضه) فليس له رده لما يلزم عليه من تفريق الصفة كذا اذا باع احد الثياب اودبهه وسلم (قوله ولو شري ناجة مكن) بفتح افاء كما مر في الطهارة (قوله ولا عيب) ليس هذا في عارده النهر بل اقتصر على قوله ليس له الرد بخيار الرؤية قال السيد الجوى في شرح فلو وجد المسك بعد الاخراج منقطع الرأية هل له الرد للظاهر ان له الرد بخيار العيب ويدل عليه قوله ليس له الرد بخيار الرؤية انتهى والصواب ما قاله الشارح لان محل الرد بالعيب اذا لم يحدث عند المشتري عيب آخر فان حدث عيب آخر كان له الرجوع بالصفة (قوله لتفريق الصفة) وهو منتهى عنه قال في النهاية الصفة المقد الذي تاه في وجبه وفي الصباغ الصفة العترة كانت العرب اذا وجب البيع ضرب يده على يدها حبه بجر (قوله فاصدا لشرأءه عند رؤيته) بلو قصد شرأءه ثم رآه لكنه عند ما لم يقصد الشرأء ثم شرأءه ثبت له الخيار لانه المذكورة (قوله ووجهه) اي هذا القليل (قوله فلو لم يعلم به خير) ورأى جارية ثم اشترى جارية متقبة لا يعلم انها التي كان

(قوله وفيه الرضى بعد الرؤية) كقبضه وعرضه على البيع والاخذ بالشفعة اذا وجدت هذه بعد هذا (قوله فله الاخذ بالشفعة الخ) تفريع على قوله لا قبلها (قوله ويشترط لقبضه علم البائع) عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف كما هو خلافهم في الفسخ في خيار الشرط انتهى مكي (قوله خوف الغرر) اي غرر البائع بسبب اعتماده على شرائه فلا يطلب لسلطته مشترطاً آخر (قوله ولا خيار لبائع ما لم يره) لانه ملق بالشرأء فلا يثبت دونه ومما رده البيع فمن قد كاذب وورث عينا ولم يرها فباعها فلا خيار له اذا رآها بعد بيعه اما اذا باع سلعة بسلعة ولم يركل منها العوض ثبت لكل الخيار (قوله في الاصح) هو القول الذي رجح اليه الامام وما رجع عنه الجمهور صار عملة المنسوخ لا يعتبر اصلا ولا يعمل به وتعبيره بقيد ان مقابل ما ذكره صحيح وقد علمته (قوله وكفى رؤية ما يؤذن بالافقود) اي يعلم به وذلك لان الاصل فيه ان رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعذر ما يكتفي برؤية ما ذكره (قوله كوجه صبره) مراده بها المكيلات والموزونات فيكون برؤية بعضها الا اذا كان الباقي ارادى مما رأى فحينئذ يكون له الخيار اي خيار العيب قال في الفسخ والتحقيق انه في بعض الصور خيار عيب وهو ما اذا كان اختلاف الباقي يوصل الى حد العيب وخيار رؤية اذا كان الاختلاف لا يوصل الى اسم العيب بل الدون انتهى قال الاتقي الموقود عليه اما ان يكون شيئا واحدا او شيئا فان كان شيئا واحدا فلا يخلو اما ان لا تتفاوت آحاده كالمكيل والموزون والعدي المتقارب فاذا رأى البعض ورضى به يكون ذلك رضى بالبعض الذي لم يره اذا كان مثل ما رأى فعلى هذا يكون النظر الى وجه الصبرة مطلقا للخيار اذا كان الباقي مثل ذلك لان رؤية البعض تعرف حال الباقي لان الخطة والشعر تعرف بالنمذج ولكن هذا فيما اذا كان المكيل في وعاء واحد اما اذا كان في وعاءين فقال مشايخ العراق رؤية احدهما كروية الكل وقال مشايخ بلج لا يكون رؤية احدهما كروية الكل لانهما متى كانا في وعاءين كانا شيئين والا وهو المروي عن ابي يوسف وهو الاصح كذا في الصفة لان تعريف الباقي فيما اذا كان الكل في وعاء واحد باعتبار المائنة لا باعتبار اتحاد الوعاء وقد وجدت عند اختلافه وان كانت تتفاوت آحاده كالتياب في صندوق والبطيخ في شريحة والمان والسفرجل في قفة فان رؤية البعض لا تعتبر رؤية في الباقي ويكون على خياره ما لم يركل الكل لان رؤية البعض لا تعرف الباقي للتفاوت اما اذا كان الموقود عليه شيئا واحدا كالعبد والخارية فرأى الوجه دون مائر الاعضاء بسقط خياره انتهى (قوله ورفيق) اي وجهه ورفيق وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كروية جميعه ولو نظر من بني آدم الى جميع الاعضاء غير الوجه فبغيره باق شربلاية عن الجوهر واطلق في الرقيق فمثل ذلك كروا لا في ولا تشتط رؤية الكئين والدار والاستان والشعر عندنا انتهى بجر (قوله تركب) اخرج به الشاة وسأقي الكلام عليها واخرج به البقر فينظر حكمها فانه الشربلاية وفي الخ عن الجوهر قوله اشترى بقره حلوا يفرأى كاهها ولم ير ضرعها فله الخيار لان الضرع هو المقصود وسأقي للمؤات (قوله وكفها بالانما في الاصح) انما ذكر الكفل في الدابة لانه اذا رآى وجهها فقط لا يقطع خياره لان المؤخر موضع مقصود منها بخلاف الرقيق وهو قول ابي يوسف وقال محمد لا خيار له لان الاصل في الحيوان الوجه فيكتفي برؤيته كما عهده من (قوله ورؤية ظاهره) وهو قول ابي يوسف (لان الذي يعرف ما في الطي فلو شرط قصه لتضرر البائع بكسره وتقصان قيمته وبذلك ينقص عنه عليه ان يكون له وجهان فلا بد من رؤية كليهما او يكون في طيه ما يقصد بالرؤية كالعالم او تكون البطانة مقصودة بان كانت سمورا ونحوه انتهى بجر (قوله لا بد من شراؤه) لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر في التياب (قوله وهذا اختلاف زمان الخ) هذا باق ما قبله من قوله وهو الصحيح وعليه الفتوى فان في النهر والاصح ان هذا بناء على عادتهم في الكوفة او بغداد فان دورهم لم تكن متفازة الا في الكبر والصغر وكونها جديدة او قديمة فاما في ديارنا فهي متفازة فان الشارح لان بيوت الشعوب البغية والمالوية والسفلية ومراةها ومطابخها او طوعها تختلف فلا بد من رؤية ذلك كله في الاظهر وفي الفسخ وهذا هو المعتبر في ديار مصر والشام والعراق وهذا عرف ان ما ظنه بعضهم من ان ما في الكتاب قول زفر غير واقع انتهى (قوله ومثله الكرم والبستان) اما البستان فخرم فاضى شان بانه لا يكتفي برؤية ظاهره وقالوا في الكرم لا بد من رؤية غيبه من كل نوع في الزمان لا بد من رؤية الحاض والحلو حوى (قوله وكفى جس شاة طام) اي لمسا باليد لانه هو الذي يعرف به كثر العلم وقلته فان رأى ذلك من بعيد ولم يجسه فله الخيار ذلك لان العين لا يظن من الصوف فلا بد من الجس افاده لثاني (قوله ذاتية) يقال

بما لا يفي به فرب كان لم يكن عيبا بوالسعود (قوله لا مؤجل) كدس لزمه بالمباينة بغير إذن ابو السعود (قوله
 لكن عم الكمال) هو مخالفة قول وقيد الدين في القضية بغير العيب الذي لا يعد نقصا من عيب البحر (قوله وعاله
 بقصا ولا نه وميراثه) لم يظهر له وجه نقصان الولاء الا ان يراد بقصا الولاء نقصان ثمرته وهو ميراث فتأمل
 انتهى حملي وقال ابو السعود نقصان الولاء بالنسبة لما اذا كان الوارث له عصبه المعتق وقوله وميراثه بالنسبة
 الى ما اذا كان الوارث هو المولى ووجه نقصان الولاء والارث ان الغرماء يقدمون على المولى وعصبته انتهى
 وما في الحلبي اولى (قوله والشعر والماء) اعين لانهم ابطعوا من البحر وورثان العبي بحر (قوله وكذا اكل مرض
 فيما) منه العشا وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر ليلا والغرب وهو ورم في الماقي ورياحيسيل منه شيء حتى قال
 محمد انه اذا كان سائلا فضا حبه من اصحاب الاعذار واشترى هو انقلاب في الاجفان والقبل وهو يفتحين اقبال
 السواد على الانف (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه غشاوة كاتم انج العتكبوت وهو قبح جرح انتهى حملي
 عن جامع اللغة (قوله وحوص) بفتحين والماء والصاد هم لسان ضيق في مؤخر العين وبابه ضرب كذا في الحلبي
 (قوله بصر صغير) بنم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحد بالياء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث نظرا
 الى الجمعية فانه اسم جنس وضاعجه استعمله الاعلى المختار (قوله والاصبعان عيبان) اي فلا يبرأ ان كان البراة
 عن عيب واحد حملي عن الهندية (قوله عيب واحد) فاذا اشتراه على انه معيب بعيب واحد فوجده مقطوعا
 مع الكف فليس له الرد كذا نظره (قوله الا ان يعمل بالعين ايضا) قال في البحر الا ان يكون اعسر يسره والاضبط
 الذي يعمل به ما هو زيادة (قوله والشيء) وعد في البحر من العيوب الشط وهو اختلاط البياض بالسواد
 في الشعرفانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر (قوله وشرب خروجه) عبارة البحر وشرب الخروجه
 على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا انتهى (قوله ان عديا) كقمار نرد وشطرنج ونحوهما
 بحر (قوله وعدم ختانهما لو كبيرين) قال في البحر وعدم الختان في الغلام والحجارية المولدين بالسالفين بخلافه
 في الصغيرين وفي الحلبي من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضي خان وهذا عندهم يعني عدم
 الختان في الحجارية المولدة اما عندنا فقدم الخفض في الجوارى لا يكون عيبا انتهى (قوله وعدم حق حمار) لانه يدل
 على داء فيه وانظرا هران كثرته الفاحشة عيب ويحمر (قوله وقلة اكل دواب) واما كثرته فيها فليس بعيب وهي
 في الامة عيب لانها تفسد الفرائس لا في العبد (قوله ونكاح) اي في جارية وغلام فان طلقها رجعي فله الرد
 وان كانت معتدة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج عليها والحرمه عارضة كحرمه الحيض بحر
 وانما كان النكاح عيبا لان فرج الحجارية عليه حرام اذا كان له زوج ولان العبد يلزم نفقة المرافة انتهى
 من حاشية الشلبي (قوله وكذب ونمجة) فيهما بحر لما يترتب عليه ما من الافساد وجعل في البحر كل الذنوب عيبا
 وفيه نظرا لما تقدم قريبا في شرب الخمر (قوله لكن في القضية) ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره فكان المعتمد
 المد كور في غير (قوله لو طهر ران الد) وعبر في البحر بالارض (قوله ونشال عيب الخ) قال في البحر وكذا
 الخال ان كان عيبا متفصلا واطلق فيه (قوله والعيوب كثيرة) منها الصهوية وهي احمرار الشعر قال الحموي
 يعني في انتركية والهندية لا في الرومية والصقالية لان عامة شعور الروم تكون كذلك كما في الخالية ومنها
 الحرن على وجه لا يتقرر ولا يتقار للراكب عند العطف والسير والجمع وهو ان لا يلبس عند اللباس وخلع الرمن
 من العذار وبيل المخلاة وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجه بيل المخلاة اذا جعل على رأسه وفيه علقه والعزل
 وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمنش وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو ان يصك احدى ركبتيه على
 الاخرى والقرن والرتق والعقل والفتق وهو ريج في المثانة ورجعها بهج بالمره فيقتله ولا يكون الا لداء في الباطن
 والدخس وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والحمار والشدق وهو سوسة مقرطة في الفم ولو اشترى زوجه
 الخلف واحدهما اضيق من الاخر فان خرج عن العادة فله الرد وان كان الخلف لا يتسع في اللبس وقد اشتراه
 فهو عيب والتراب في الحنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له ان يبرأ التراب ويرجع بحصته وان وجد
 الحجارية دمية او موداة لا يردوان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرجوع بفضل
 ما عنهما والساعة بكسر السين اسم لرباة تحدث في الجسد كالداء تحرك اذا حركت وتكون من حصة الى بطيخة
 والساعة بالفتح الشجة والعذاري الدواب ان كان كثيرا فاحشا او اكل لعذرة اما لم يكن فليس بعيب كما اذا وجد

قوله لا مؤجل كدس لزمه بالمباينة بغير إذن ابو السعود
 قوله وعاله بقصا ولا نه وميراثه لم يظهر له وجه نقصان الولاء
 قوله وميراثه بالنسبة الى ما اذا كان الوارث هو المولى
 قوله والشعر والماء اعين لانهم ابطعوا من البحر
 قوله كسبل هو داء في العين يشبه غشاوة كاتم انج العتكبوت
 قوله وحوص بفتحين والماء والصاد هم لسان ضيق
 قوله بصر صغير بنم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحد
 قوله والاصبعان عيبان اي فلا يبرأ ان كان البراة
 قوله عيب واحد حملي عن الهندية فاذا اشتراه على انه معيب بعيب واحد
 قوله الا ان يعمل بالعين ايضا قال في البحر الا ان يكون اعسر يسره
 قوله والشيء وعد في البحر من العيوب الشط وهو اختلاط البياض
 قوله في الشعرفانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر
 قوله وشرب خروجه عبارة البحر وشرب الخروجه على سبيل الاعلان
 قوله وعدم ختانهما لو كبيرين قال في البحر وعدم الختان في الغلام
 قوله ونكاح في القضية ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره
 قوله وكذب ونمجة فيهما بحر لما يترتب عليه ما من الافساد
 قوله وعيوب كثيرة منها الصهوية وهي احمرار الشعر
 قوله الخال ان كان عيبا متفصلا واطلق فيه قوله والعيوب كثيرة
 قوله الحرن على وجه لا يتقرر ولا يتقار للراكب عند العطف
 قوله من العذار وبيل المخلاة وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجه
 قوله وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمنش وهو تباعد ما بين
 قوله والدخس وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والحمار
 قوله الخلف واحدهما اضيق من الاخر فان خرج عن العادة فله الرد
 قوله فهو عيب والتراب في الحنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها
 قوله الحجارية دمية او موداة لا يردوان كانت محترقة الوجه
 قوله ما عنهما والساعة بكسر السين اسم لرباة تحدث في الجسد
 قوله والساعة بالفتح الشجة والعذاري الدواب ان كان كثيرا فاحشا

انتم لا يفي به فرب كان لم يكن عيبا بوالسعود (قوله لا مؤجل) كدس لزمه بالمباينة بغير إذن ابو السعود (قوله
 لكن عم الكمال) هو مخالفة قول وقيد الدين في القضية بغير العيب الذي لا يعد نقصا من عيب البحر (قوله وعاله
 بقصا ولا نه وميراثه) لم يظهر له وجه نقصان الولاء الا ان يراد بقصا الولاء نقصان ثمرته وهو ميراث فتأمل
 انتهى حملي وقال ابو السعود نقصان الولاء بالنسبة لما اذا كان الوارث له عصبه المعتق وقوله وميراثه بالنسبة
 الى ما اذا كان الوارث هو المولى ووجه نقصان الولاء والارث ان الغرماء يقدمون على المولى وعصبته انتهى
 وما في الحلبي اولى (قوله والشعر والماء) اعين لانهم ابطعوا من البحر وورثان العبي بحر (قوله وكذا اكل مرض
 فيما) منه العشا وهو ضعف البصر بحيث لا يبصر ليلا والغرب وهو ورم في الماقي ورياحيسيل منه شيء حتى قال
 محمد انه اذا كان سائلا فضا حبه من اصحاب الاعذار واشترى هو انقلاب في الاجفان والقبل وهو يفتحين اقبال
 السواد على الانف (قوله كسبل) هو داء في العين يشبه غشاوة كاتم انج العتكبوت وهو قبح جرح انتهى حملي
 عن جامع اللغة (قوله وحوص) بفتحين والماء والصاد هم لسان ضيق في مؤخر العين وبابه ضرب كذا في الحلبي
 (قوله بصر صغير) بنم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحد بالياء ويذكر كونه اسم جنس ويؤنث نظرا
 الى الجمعية فانه اسم جنس وضاعجه استعمله الاعلى المختار (قوله والاصبعان عيبان) اي فلا يبرأ ان كان البراة
 عن عيب واحد حملي عن الهندية (قوله عيب واحد) فاذا اشتراه على انه معيب بعيب واحد فوجده مقطوعا
 مع الكف فليس له الرد كذا نظره (قوله الا ان يعمل بالعين ايضا) قال في البحر الا ان يكون اعسر يسره والاضبط
 الذي يعمل به ما هو زيادة (قوله والشيء) وعد في البحر من العيوب الشط وهو اختلاط البياض بالسواد
 في الشعرفانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر (قوله وشرب خروجه) عبارة البحر وشرب الخروجه
 على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا انتهى (قوله ان عديا) كقمار نرد وشطرنج ونحوهما
 بحر (قوله وعدم ختانهما لو كبيرين) قال في البحر وعدم الختان في الغلام والحجارية المولدين بالسالفين بخلافه
 في الصغيرين وفي الحلبي من دار الحرب لا يكون عيبا مطلقا وفي فتاوى قاضي خان وهذا عندهم يعني عدم
 الختان في الحجارية المولدة اما عندنا فقدم الخفض في الجوارى لا يكون عيبا انتهى (قوله وعدم حق حمار) لانه يدل
 على داء فيه وانظرا هران كثرته الفاحشة عيب ويحمر (قوله وقلة اكل دواب) واما كثرته فيها فليس بعيب وهي
 في الامة عيب لانها تفسد الفرائس لا في العبد (قوله ونكاح) اي في جارية وغلام فان طلقها رجعي فله الرد
 وان كانت معتدة من طلاق بائن فليس بعيب لانه لا سبيل للزوج عليها والحرمه عارضة كحرمه الحيض بحر
 وانما كان النكاح عيبا لان فرج الحجارية عليه حرام اذا كان له زوج ولان العبد يلزم نفقة المرافة انتهى
 من حاشية الشلبي (قوله وكذب ونمجة) فيهما بحر لما يترتب عليه ما من الافساد وجعل في البحر كل الذنوب عيبا
 وفيه نظرا لما تقدم قريبا في شرب الخمر (قوله لكن في القضية) ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره فكان المعتمد
 المد كور في غير (قوله لو طهر ران الد) وعبر في البحر بالارض (قوله ونشال عيب الخ) قال في البحر وكذا
 الخال ان كان عيبا متفصلا واطلق فيه (قوله والعيوب كثيرة) منها الصهوية وهي احمرار الشعر قال الحموي
 يعني في انتركية والهندية لا في الرومية والصقالية لان عامة شعور الروم تكون كذلك كما في الخالية ومنها
 الحرن على وجه لا يتقرر ولا يتقار للراكب عند العطف والسير والجمع وهو ان لا يلبس عند اللباس وخلع الرمن
 من العذار وبيل المخلاة وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجه بيل المخلاة اذا جعل على رأسه وفيه علقه والعزل
 وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمنش وهو تباعد ما بين القدمين والصكك وهو ان يصك احدى ركبتيه على
 الاخرى والقرن والرتق والعقل والفتق وهو ريج في المثانة ورجعها بهج بالمره فيقتله ولا يكون الا لداء في الباطن
 والدخس وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والحمار والشدق وهو سوسة مقرطة في الفم ولو اشترى زوجه
 الخلف واحدهما اضيق من الاخر فان خرج عن العادة فله الرد وان كان الخلف لا يتسع في اللبس وقد اشتراه
 فهو عيب والتراب في الحنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها وليس له ان يبرأ التراب ويرجع بحصته وان وجد
 الحجارية دمية او موداة لا يردوان كانت محترقة الوجه لا يعرف جمالها وقبحها فله الرد ولو امتنع الرجوع بفضل
 ما عنهما والساعة بكسر السين اسم لرباة تحدث في الجسد كالداء تحرك اذا حركت وتكون من حصة الى بطيخة
 والساعة بالفتح الشجة والعذاري الدواب ان كان كثيرا فاحشا او اكل لعذرة اما لم يكن فليس بعيب كما اذا وجد

قوله لا مؤجل كدس لزمه بالمباينة بغير إذن ابو السعود
 قوله وعاله بقصا ولا نه وميراثه لم يظهر له وجه نقصان الولاء
 قوله وميراثه بالنسبة الى ما اذا كان الوارث هو المولى
 قوله والشعر والماء اعين لانهم ابطعوا من البحر
 قوله كسبل هو داء في العين يشبه غشاوة كاتم انج العتكبوت
 قوله وحوص بفتحين والماء والصاد هم لسان ضيق
 قوله بصر صغير بنم الباء وتسكين المثلثة يفرق بينه وبين واحد
 قوله والاصبعان عيبان اي فلا يبرأ ان كان البراة
 قوله عيب واحد حملي عن الهندية فاذا اشتراه على انه معيب بعيب واحد
 قوله الا ان يعمل بالعين ايضا قال في البحر الا ان يكون اعسر يسره
 قوله والشيء وعد في البحر من العيوب الشط وهو اختلاط البياض
 قوله في الشعرفانه في غير اوانه دليل الداء وفي اوانه دليل الكبر
 قوله وشرب خروجه عبارة البحر وشرب الخروجه على سبيل الاعلان
 قوله وعدم ختانهما لو كبيرين قال في البحر وعدم الختان في الغلام
 قوله ونكاح في القضية ما فيها اذا انفردت به لا يعارض غيره
 قوله وكذب ونمجة فيهما بحر لما يترتب عليه ما من الافساد
 قوله وعيوب كثيرة منها الصهوية وهي احمرار الشعر
 قوله الخال ان كان عيبا متفصلا واطلق فيه قوله والعيوب كثيرة
 قوله الحرن على وجه لا يتقرر ولا يتقار للراكب عند العطف
 قوله من العذار وبيل المخلاة وهو ان يسيل لعاب الفرس على وجه
 قوله وهو ان يعزل ذنبه في احد الجانبين والمنش وهو تباعد ما بين
 قوله والدخس وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والحمار
 قوله الخلف واحدهما اضيق من الاخر فان خرج عن العادة فله الرد
 قوله فهو عيب والتراب في الحنطة الخارج عن العادة عيب فله ردها
 قوله الحجارية دمية او موداة لا يردوان كانت محترقة الوجه
 قوله ما عنهما والساعة بكسر السين اسم لرباة تحدث في الجسد
 قوله والساعة بالفتح الشجة والعذاري الدواب ان كان كثيرا فاحشا

ليس من ان يبيع عن التمر (قوله كالا يرجع لوباع المشتري الثوب كله) سواء باعه بعد رؤية العيب او قبلها
 فان لم يره في اقلية اشترى بحكمه فوجد ما عيبه وغاب البائع ولو انتظر حضوره فمشتواها وباعها
 ليس له ان يرجع بنقصان العيب ولا يبيع له في دفع هذا الضرر والبيع مانع من الرجوع بالنقصان مطلقا
 سواء كان بعد حدوث نقص عند المشتري او قبله الا اذا كان بعد زيادة كما ياتي في بحر (قوله اوبعضه او وجهه)
 قال في المحيط ولو اخرج المبيع عن ملكه بحيث لا يبيح للملكه اربابا باعه او وجهه او اقره لغيره ثم علم بالعيب لا يرجع
 او يوقه فافلته بسن او بغيره في العروة ونحوه ثم علم بالعيب فانه يرجع بالنقصان الا في الكناية انتهى (قوله بطوار
 رده مطلقا لا مخطئا) يعني ان الرد غير متعطل بالقطع برضى البائع فكان موقوفا للرد اي باخراجه عن ملكه
 بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصير حابسه بالبيع لاستناع الرد قبله
 بالخيطة من غير علم بالعيب ويده بعد امتناع الرد لانما انبر له مخ (قوله وخاطه) قال في البحر اعلم ان خيطة
 الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بغيره عند استحقاقه فلو اشترى قميصا وقطعه ثم برهن من خيطة
 ان القميص له رضى لم يرجع المشتري بائنه عن باعه لكونه استحق بغير حادث بخلاف ما اذا قطعه ولم يخطه
 فبرهن ان القميص له رضى لا يرجع بائنه انتهى قال الحلبي واثار الخيطة مع ما عطف عليها الى الزيادة المتصلة غير
 المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة كالمجنون والجلد فلا يمنع اخذه على الظاهر قلت
 في الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالجمل والذئبة وغير متولدة كالكسب والغلة
 متولدة كالولد والتمر والارز قبل انقبض لا تمنع بعده تمنع فيرجع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والغلة
 واهية فلا تمنع في انفسخ المت الزيادة للمشتري مجانا انتهى (قوله باي صبيغ كان) اي ولو اسود وعند الامام
 رضي الله تعالى عنه السواد نقصان فيكون البائع اخذه وهو اختلاف زمان انتهى حلي (قوله اوت الدويق
 بسمن) قال في المصباح ان الرجل السويق لثامن باب قتل بله شي من الماء وهو اخف من البس انتهى (قوله
 او غرس اوبني) اي في الارض المبيعة (قوله ثم اطاع على عيب) اي في السويق او اثوب به هذه الاشياء من
 قال الحلبي وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه
 ايضا كلامه حكين حيث قال ولم يكن عالما وقت الصبيغ وانتهى (قوله لا تمنع الرد بسبب الزيادة)
 لانه لا وجه للنسخ في الاصل دونها لانما لا تمنع عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلا
 وليس للبائع ان يأخذ لان الامتناع لحق الشرع لا لحقه انتهى بحر (قوله لمحصل الراب) الاولى ان يقول لشبهة
 الراب لان حرمة الرابا بقدر الجنس وقد فقداه (قوله اي الممتنع رده) اخاويه الى ان امتناع الرد سابق على البيع
 فلا تأثر لبيع في امتناع الرد فلا يصير حابسه اذ يرجع بالنقصان انتهى حلي (قوله بعد رؤية العيب) فادبه انه
 لو باعه في هذه الصورة قبل رؤية العيب يرجع بالاولى انتهى حلي (قوله اودلالة) ينظر لم يكن البيع بعد رؤية
 العيب رضى به دلالة انتهى حلي والرضى دلالة كانه تعامله ايسا او كويا (قوله او مات العبد) قال في الهداية
 اما الموت فلا ان الملك يفتي به والامتناع حكمي لا يفعله انتهى قال في الفتح اما الموت فلا ان الملك يفتي به والنهي
 بانتهائه بقرره فكان قفا الملك فاعلم ان الرد متعذر وقد اطلع على عيب وذلك موجب للرجوع اذا امتنع الرد انما
 يكون مانعا اذا كان عن فعل المشتري اما اذا ثبت حكما لشي فلا وهنات حكما للموت فلا يمنع الرجوع
 بالنقصان واستدل كل عليه بما اذا صبح الثوب احر واخوانه فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع فله واجيب
 بان امتناع الرد في ذلك انما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع حقا للشرع لزوم شبهة الرابا انتهى وقال
 في التمر ولا فرق في هذا اي موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها انتهى حلي (قوله المراد هلاله
 المبيع عند المشتري) لا فرق بين الادنى وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب به الى باعه لبره بعبه فله
 ان يريق ذلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي اقلية اشترى بدارا ما تلا فله رده حتى سقط فله الرجوع
 بالنقصان كذا في شبيهة الملك (قوله او اعنقه) قال في الهداية واما الاعناق فالتعاقب فيه ان لا يرجع لان
 الاعناق موقوفة على المشتري ولا يرجع بنقصه وفي اقلية اشترى بدارا ما تلا فله رده حتى سقط فله الرجوع
 بالنقصان كذا في شبيهة الملك (قوله او اعنقه) قال في الهداية واما الاعناق فالتعاقب فيه ان لا يرجع لان

لا يرجع بالنقصان الا في الكناية انتهى (قوله بطوار رده مطلقا لا مخطئا) يعني ان الرد غير متعطل بالقطع برضى البائع فكان موقوفا للرد اي باخراجه عن ملكه بخلاف ما اذا خاطه ثم باعه حيث لا يبطل الرجوع بالنقصان لانه لم يصير حابسه بالبيع لاستناع الرد قبله بالخيطة من غير علم بالعيب ويده بعد امتناع الرد لانما انبر له مخ (قوله وخاطه) قال في البحر اعلم ان خيطة الثوب كما تمنع رده بعيب تمنع الرجوع بغيره عند استحقاقه فلو اشترى قميصا وقطعه ثم برهن من خيطة ان القميص له رضى لم يرجع المشتري بائنه عن باعه لكونه استحق بغير حادث بخلاف ما اذا قطعه ولم يخطه فبرهن ان القميص له رضى لا يرجع بائنه انتهى قال الحلبي واثار الخيطة مع ما عطف عليها الى الزيادة المتصلة غير المتولدة قال في الدر المنثور بخلاف الزيادة المتصلة المتولدة كالمجنون والجلد فلا يمنع اخذه على الظاهر قلت في الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالجمل والذئبة وغير متولدة كالكسب والغلة متولدة كالولد والتمر والارز قبل انقبض لا تمنع بعده تمنع فيرجع بالنقصان وغير متولدة منه كالكسب والغلة واهية فلا تمنع في انفسخ المت الزيادة للمشتري مجانا انتهى (قوله باي صبيغ كان) اي ولو اسود وعند الامام رضي الله تعالى عنه السواد نقصان فيكون البائع اخذه وهو اختلاف زمان انتهى حلي (قوله اوت الدويق بسمن) قال في المصباح ان الرجل السويق لثامن باب قتل بله شي من الماء وهو اخف من البس انتهى (قوله او غرس اوبني) اي في الارض المبيعة (قوله ثم اطاع على عيب) اي في السويق او اثوب به هذه الاشياء من قال الحلبي وهو يفيد ان الزيادة لو كانت بعد الاطلاع على العيب لا يرجع بالنقصان ووجهه ظاهر ويدل عليه ايضا كلامه حكين حيث قال ولم يكن عالما وقت الصبيغ وانتهى (قوله لا تمنع الرد بسبب الزيادة) لانه لا وجه للنسخ في الاصل دونها لانما لا تمنع عنه ولا وجه اليه معها لان الزيادة ليست بمبيعة فامتنع اصلا وليس للبائع ان يأخذ لان الامتناع لحق الشرع لا لحقه انتهى بحر (قوله لمحصل الراب) الاولى ان يقول لشبهة الراب لان حرمة الرابا بقدر الجنس وقد فقداه (قوله اي الممتنع رده) اخاويه الى ان امتناع الرد سابق على البيع فلا تأثر لبيع في امتناع الرد فلا يصير حابسه اذ يرجع بالنقصان انتهى حلي (قوله بعد رؤية العيب) فادبه انه لو باعه في هذه الصورة قبل رؤية العيب يرجع بالاولى انتهى حلي (قوله اودلالة) ينظر لم يكن البيع بعد رؤية العيب رضى به دلالة انتهى حلي والرضى دلالة كانه تعامله ايسا او كويا (قوله او مات العبد) قال في الهداية اما الموت فلا ان الملك يفتي به والامتناع حكمي لا يفعله انتهى قال في الفتح اما الموت فلا ان الملك يفتي به والنهي بانتهائه بقرره فكان قفا الملك فاعلم ان الرد متعذر وقد اطلع على عيب وذلك موجب للرجوع اذا امتنع الرد انما يكون مانعا اذا كان عن فعل المشتري اما اذا ثبت حكما لشي فلا وهنات حكما للموت فلا يمنع الرجوع بالنقصان واستدل كل عليه بما اذا صبح الثوب احر واخوانه فانه يرجع بالنقصان مع الامتناع فله واجيب بان امتناع الرد في ذلك انما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع حقا للشرع لزوم شبهة الرابا انتهى وقال في التمر ولا فرق في هذا اي موت العبد بين ان يكون بعد رؤية العيب او قبلها انتهى حلي (قوله المراد هلاله المبيع عند المشتري) لا فرق بين الادنى وغيره ومن ثم قال في الفصول ذهب به الى باعه لبره بعبه فله ان يريق ذلك على المشتري ويرجع بنقصه وفي اقلية اشترى بدارا ما تلا فله رده حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في شبيهة الملك (قوله او اعنقه) قال في الهداية واما الاعناق فالتعاقب فيه ان لا يرجع لان الاعناق موقوفة على المشتري ولا يرجع بنقصه وفي اقلية اشترى بدارا ما تلا فله رده حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في شبيهة الملك (قوله او اعنقه) قال في الهداية واما الاعناق فالتعاقب فيه ان لا يرجع لان

باق والرد متعذر والتدبير والاستيلاء بمنزلة لانه تذر النفل انتهى حلي (قوله او وقف) قال في البحر واثار
 بالاعتناق الى الوقف فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جعلها مسجدا واختلاف واختار
 الرجوع بالنقص كذا في جامع القضاة وعليه الفتوى كافي البرزبة واذ يرجع بالنقصان لم له لان النقصان
 لم يدخل تحت الوقف كذا في البرزبة ايضا انتهى حلي (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده انتهى حلي
 والحاصل ان هلال المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا ملك المبيع يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله
 واما الاعتناق به فله العلم به فانه من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتناقه كاستملاكه فانه اذا استملكه
 فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهما بحر (قوله او كان طعاما ما كاه او بعضه) قال في الهداية واما الاكل
 فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا ايس الثوب حتى تحرق لم ما
 انه صنع بالمبيع ما يصدق بشرائه ويعتاد فله فيه شبه الاعتناق وله انه تعذر الرد بفعله فهو من منه في المبيع
 فاشبهه المبيع والقتل ولاه غير مكنونه مقصودا الا يرى ان البيع مما يقصد بالشراء ثم لا يمنع الرجوع وان اكل
 بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عند الامام رحمه الله تعالى لان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض
 وعنه انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنه انه يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض انتهى (قوله ثم علم بالعيب
 بدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مديرا وام ولده او ليس الثوب حتى تحرق مقيدا قبل العلم بالعيب
 فلو اصر الشارح قوله قبل علمه يعيبه عن قوله او ليس الثوب حتى تحرق ليكون قيدا في المسائل الدشر التي
 اولها واعتقه لكان اولى انتهى حلي (قوله او اطعمه عبده او مديرا وام ولده) انما يرجع في هذه المسائل لان
 ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمدير وام الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا
 فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتناق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه
 مما ساق حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتعليك من هؤلاء فانهم من اهل المالك انتهى حلي (قوله فانه
 يرجع بالنقصان) اي الحاصل في المبيع (قوله استعانا) تبع فيه صاحب البحر والذي في الهداية والعناية
 والفتح والتبيين ان الامتناع عدم الرجوع وهو قول الامام انتهى حلي والذي في المنع عن الاختيار مثل
 ما في البحر (قوله عندهما) وهم ان الخلاف جار في جميع المسائل المقدمة اوفي الاخرة فقط مع انه لم يذكر
 ادنى اكل الطعام كله او بعضه وفي بعض الثوب كما علمته من النقول المقدمة انتهى حلي (قوله وعليه الفتوى)
 اي على الرجوع بالنقصان (قوله وعنه ما يرد ما بقي) لانه لا يضره التبعض (قوله ولو كان في وعامين) قال
 في ايضاح الاصلاح والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعامين فله رد الباقي
 بحصته من الثمن في قواهم كذا في الحقائق والخاتمة انتهى حلي (قوله وحجي) اي في هذا الباب انتهى حلي
 (قوله يترجح القياس) اي الذي هو قوله ما هو الرجوع بالنقصان وقد وافق هنا ما في الهداية والعناية والفتح
 والتبيين ان القياس قواها ما افاده الحلبي (قوله ولو اعنقه على مال) اي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البدل
 كحبس المبدل وعن الامام انه يرجع لانه انما لله ملك وان كان به عوض حلي عن الهداية (قوله او كاتبه) هي يعني
 الاعتناق على مال كما في البحر والكلام فيه مفن عن الكلام فيها انتهى حلي (قوله او اتله) هذا ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف انه يرجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم ديني فصار كالملوك حلفانفه فيكون انما
 ووجه الظاهر ان القتل لا يوجب الامضوءا وانما سقط الضمان هذا باعتبار الملك فيصير كاستيفاده عوضا
 بخلاف الاعتناق لانه لا يوجب الضمان لا بحالة كاعتناق المعسر عبدا مشتركا انتهى حلي (قوله او ايق)
 ظاهره انه لا يرجع بالنقصان مطلقا وقد تقدم لصاحب التمر في ذكر الاياق مانعه ولو اراد المشتري ان يرجع
 بنقصان العيب ليس له ذلك قبل عوده او موته انتهى والجواب ان ذلك في باق يثبت عندهما فانه هو الذي يوجب
 الرجوع او الرد وما هنا مفروض فيما اذا حصل عند المشتري بعد تحقق عيب فيه اثر قديم عند البائع (قوله
 او اطعمه طفله) ليس بقيد بل الكبير كذلك قال في البحر عن المجتبي لو اطعمه ابنه الصغير او الكبير او امرأته
 او مكاتبه او ضيفه لا يرجع بشئ انتهى (قوله او ضيفه) بالضا والمجته والمناه (قوله في الرمل) اي رمز الحقائق شرح
 كثر الدقائق انتهى حلي (قوله في الجميع) اي جميع المسائل التي ايلها قوله ولو اعنقه على مال وقوله قبل الرؤية
 يعني انه فعلها قبل الرؤية (قوله حتى العيني) اي في شرح المجمع اي فناقض كلامه في الرمز قال الحلبي وما في المجمع

او وقف قبل علمه يعيبه (قوله او وقف) قال في البحر واثار بالاعتناق الى الوقف فاذا وقف المشتري الارض ثم علم بالعيب يرجع بالنقص وفي جعلها مسجدا واختلاف واختار الرجوع بالنقص كذا في جامع القضاة وعليه الفتوى كافي البرزبة واذ يرجع بالنقصان لم له لان النقصان لم يدخل تحت الوقف كذا في البرزبة ايضا انتهى حلي (قوله قبل علمه) ظرف لاعتقه وما بعده انتهى حلي (قوله ثم علم بالعيب) والحاصل ان هلال المبيع ليس كاعتاقه فانه اذا ملك المبيع يرجع بنقصان العيب سواء كان بعد العلم به او قبله واما الاعتناق به فله العلم به فانه من الرجوع بنقصانه بخلافه قبله وليس اعتناقه كاستملاكه فانه اذا استملكه فلا رجوع مطلقا الا في الاكل عندهما بحر (قوله او كان طعاما ما كاه او بعضه) قال في الهداية واما الاكل فعلى الخلاف عندهما يرجع وعنده لا يرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا ايس الثوب حتى تحرق لم ما انه صنع بالمبيع ما يصدق بشرائه ويعتاد فله فيه شبه الاعتناق وله انه تعذر الرد بفعله فهو من منه في المبيع فاشبهه المبيع والقتل ولاه غير مكنونه مقصودا الا يرى ان البيع مما يقصد بالشراء ثم لا يمنع الرجوع وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذا الجواب عند الامام رحمه الله تعالى لان الطعام كشي واحد فصار كبيع البعض وعنه انه يرجع بنقصان العيب في الكل وعنه انه يرد ما بقي لانه لا يضره التبعض انتهى (قوله ثم علم بالعيب بدل على ان الرجوع فيما اذا اطعمه عبده او مديرا وام ولده او ليس الثوب حتى تحرق مقيدا قبل العلم بالعيب فلو اصر الشارح قوله قبل علمه يعيبه عن قوله او ليس الثوب حتى تحرق ليكون قيدا في المسائل الدشر التي اولها واعتقه لكان اولى انتهى حلي (قوله او اطعمه عبده او مديرا وام ولده) انما يرجع في هذه المسائل لان ملكه باق كما في البحر يعني ان العبد والمدير وام الولد انما اكلوا الطعام على ملك السيد لانهم لا يملكون وان ملكوا فكان ملكه باقيا في الطعام والرد متعذر كما قررناه في الاعتناق بخلاف ما اذا اطعمه طفله وما عطف عليه مما ساق حيث لا يرجع لان فيه حبس المبيع بالتعليك من هؤلاء فانهم من اهل المالك انتهى حلي (قوله فانه يرجع بالنقصان) اي الحاصل في المبيع (قوله استعانا) تبع فيه صاحب البحر والذي في الهداية والعناية والفتح والتبيين ان الامتناع عدم الرجوع وهو قول الامام انتهى حلي والذي في المنع عن الاختيار مثل ما في البحر (قوله عندهما) وهم ان الخلاف جار في جميع المسائل المقدمة اوفي الاخرة فقط مع انه لم يذكر ادنى اكل الطعام كله او بعضه وفي بعض الثوب كما علمته من النقول المقدمة انتهى حلي (قوله وعليه الفتوى) اي على الرجوع بالنقصان (قوله وعنه ما يرد ما بقي) لانه لا يضره التبعض (قوله ولو كان في وعامين) قال في ايضاح الاصلاح والخلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعامين فله رد الباقي بحصته من الثمن في قواهم كذا في الحقائق والخاتمة انتهى حلي (قوله وحجي) اي في هذا الباب انتهى حلي (قوله يترجح القياس) اي الذي هو قوله ما هو الرجوع بالنقصان وقد وافق هنا ما في الهداية والعناية والفتح والتبيين ان القياس قواها ما افاده الحلبي (قوله ولو اعنقه على مال) اي لا يرجع لانه حبس بدله وحبس البدل كحبس المبدل وعن الامام انه يرجع لانه انما لله ملك وان كان به عوض حلي عن الهداية (قوله او كاتبه) هي يعني الاعتناق على مال كما في البحر والكلام فيه مفن عن الكلام فيها انتهى حلي (قوله او اتله) هذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يرجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق به حكم ديني فصار كالملوك حلفانفه فيكون انما ووجه الظاهر ان القتل لا يوجب الامضوءا وانما سقط الضمان هذا باعتبار الملك فيصير كاستيفاده عوضا بخلاف الاعتناق لانه لا يوجب الضمان لا بحالة كاعتناق المعسر عبدا مشتركا انتهى حلي (قوله او ايق) ظاهره انه لا يرجع بالنقصان مطلقا وقد تقدم لصاحب التمر في ذكر الاياق مانعه ولو اراد المشتري ان يرجع بنقصان العيب ليس له ذلك قبل عوده او موته انتهى والجواب ان ذلك في باق يثبت عندهما فانه هو الذي يوجب الرجوع او الرد وما هنا مفروض فيما اذا حصل عند المشتري بعد تحقق عيب فيه اثر قديم عند البائع (قوله او اطعمه طفله) ليس بقيد بل الكبير كذلك قال في البحر عن المجتبي لو اطعمه ابنه الصغير او الكبير او امرأته او مكاتبه او ضيفه لا يرجع بشئ انتهى (قوله او ضيفه) بالضا والمجته والمناه (قوله في الرمل) اي رمز الحقائق شرح كثر الدقائق انتهى حلي (قوله في الجميع) اي جميع المسائل التي ايلها قوله ولو اعنقه على مال وقوله قبل الرؤية يعني انه فعلها قبل الرؤية (قوله حتى العيني) اي في شرح المجمع اي فناقض كلامه في الرمز قال الحلبي وما في المجمع

(قوله اذا انكر قيامه للصل) انما اعترف بالباطع به فانه - أ ل عن وجوده عنده فان اعترف بردة عليه بالتمام
المشتري وان انكر طوبى المشتري بالبيعة على ان الاباق وجد عند البائع فان اقام هارده والا حلف شربلاية
(قوله فان برهن) اي انه وجد عنده وانكر البائع وجوده عنده (قوله حلف بائعه) اي اذا لم يقم المشتري بيته
على ثبوته عند البائع (قوله بائعه ما بين قفا) المعنى على ما ظن انه باع العبد وحله حال كونه غير حادث الاباق
عند البيع الى وقت التسليم وهذا مما يحفظ فانه قد ظن بعض السامعين اخذوا من كلمة قط انه يحلف انه لم ياتي
في الأزمنة الماضية لافي يده ولا في يدي بائع آخر ولا يجني انه حكم ليس له نظير لانه قريب مما لا يطاق من التكليف
فاده انهم سألوا والاولى ان يحلف على عدمه تحقيقا وعلى نفي العلم عند غيره كذا ظهر لي وقد علمت ان التحليف
يكون على الماضي عنده وليس المراد انه يحلف على تيممه عند المشتري لان البيعة انتمى عليه ومعلوم ان قط من
طروف الماضي (قوله وفي الكبير) عطف على محذوف تقديره هذه الكيفية في اباق الصغير وفي الكبير الخ وذلك
لما فيه من النظر للبائع فانه لا يقدري ان يحلف على عدم الاباق في الكبير مطلقا لاحتمال كونه في الصغير
ثم طرأ به البلوغ وذلك لا يوجب الرد لاختلاف السبب فلما لم يأت الحلف ما بين عنده قط اخر زمانه والزمان
ما لا يلزمه ولو لم يحلف ادلا انكرنا بالمشتري فيحلف كذا كرنا شربلاية قال في الدرر ينبغي ان يكون الحكم
في قول القرائن والسرقة كذلك لا اشتراكهما في العلة واليه اشار في غاية البيان بقوله وذلك لان اتحاد الحالة
شرط في العيوب الثلاثة ابراهيم (قوله كاذب) نحو انه باق ~~كل~~ عيب لا يعرف الا بالتجربة والاختيار
كالسرقة والبول في القرائن والمذون بجر (قوله وعلم حكمه) من انه تارة يشترط تحققه عندهما مع اتحاد
الحالة وتارة لا يشترط وانه يثبت له الخيار في القبول والرد الا اذا حدث به عيب آخر الى آخر ما تقدم (قوله
للتيقن به) اي عند البائع والمشتري بجر (قوله اذا لم يدع الرضى به) قال في البحر الان يدعي البائع رضا او العلم
به عند الشراء والا برأسته فان ادعاه - أ ل المشتري فان اعترف امتنع الرد وان انكر اقام البيعة عليه فان يجوز
تحلف ما علم به وقت البيع او ما رضى به ونحوه فان حلف رده وان سئل امتنع الرد انتهى (قوله ككيد) اي
كوجع كيد وطحال بجر (قوله فيكفي قول عدل) وان انكره عند المشتري به طيبين مسلمين عداين والواحد
يكفي والاثنان احوط فاذا قال به ذلك يخافه في انه كان عنده انتهى ثم قل علم ان القاضي انما يحتاج
الى قول الاطباء عند عدم علمه بالعيب اما ان كان من اولي المعرفة فنظر بنفسه كما في البرازية ونظرا من افاضى
كسره واشترط العدلين منهم انما هو ثبوت بدائع ادله فيكفي قول الواحد (قال في البحر الثالث ان يكرر
عيبا لا يطاع عليه الا النساء كدعوى الرق والقرن والعقل والزيادة وقد اشترى بشرط البكارة فعلى هذا الا اذا
انكر قيامه للصل اويت النساء انتهى ومعنى قوله فعلى هذا انه اذا اعترف به عنده رده وكذا اذا انكره
فاقام المشتري البيعة اي على اقراره بانه كان عنده او حلف البائع فشكل ان اذا ادعى الرضى فيعمل ما ذكرنا
بقوله ثم يحلف البائع عيني) عبارة فيقبل في قيامه للصل قول امرأة واحدة ثقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد
بقولهن بل لا بد من تحليف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند ابى يوسف بردة قواهن من غير عيني
بائع انتهى (قوله حلف البائع) لانه لا ينظر اليه الزمان ولا المصدا بجر اي فان حلف لا يرد عليه وان سئل
ردت عليه فردى اخر ولا يمنع ان يمنع من اقول مع علمه بالعيب حتى يفتى عليه ان عدى الى بائعه ولما قدم
البائع بيته انه حدث عند المشتري واطام المشتري البيعة انه كان معيا في يد البائع تقبل بيته المشتري انتهى
(قوله فان استحقاقه قبل القبض للكل) مثله ما اذا قبض بعض المبيع قال في المنع وكذلك اذا كان الاستحقاق
بعد قبض البعض دون البعض واستحقاق المقبوض اذ غير المقبوض فالجواب على ما ذكرنا انه يجوز لتفريق
الصفة قبل اتمام من (قوله خبري للكل) الاولى ان يقول في الباقي واما البعض المستحق فان البيع باطل فيه
وهنا احكم لا يختلف بين المتلى والقيى فاذا لم يمتصفت قلت مراده بالكل القبي والمثل بقربة ما بعده (قوله
وان بعده خبري القبي لاني غير) قال في المنع ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مء دار المستحق
بأصل ثم ينظر ان كانا - أ ل استحقاق ما استحق به رضى عيني اياك - أ ل ان الموقوف عليه شيئا واحدا حال بيعه
فرضه كالدار والارض والكرم والعبد ونحوه فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء ورضي بمحضته من الثمن وان شاء
رده وكذلك ان كان الموقوف عليه اثنين وفي الحكم كثنى واحد فاستحق احدهما فله الخيار في الباقي وان كان

[illegible]

استحقاق ما استحق لا يورث عيبا في الباقي كما اذا كان المعقود عليه ثوبين او عشرين فاستحق احداهما او صبرة
حذقة او جلة وزنى فاستحق بعضه فانه لا ضرر في بعضها فليزم الباقي المشتري بحصته من الثمن وليس له الخيار
انتهى (قوله في حكمه حكم ما قبل قبضه) بيته بقوله فلو استحق الخ (قوله وما في الحاي) اي من انه اذا ملكه
بعد الاطلاع على العيب مع قدرته على الرد كان ردني انتهى حاشي (قوله فلو خاصم الخ) نقل في الفتح عن انقبة
لوجوده معيبا خاصم بانه فيه ثم تركه المصومة اياها ثم عاد اليها فقال له بانه لم يكت عن المصومة مدة
فقال لا نظرك انه يزول الا فله رده كذا في المجتبى (قوله وفي الخلاصة) قال في المنع وفي خلاصة الفتاوى رجل
اشترى دابة او غلاما او جديبه عيبا ولم يجد البائع ابرده فاطعمه وامسكه ولم يصرف فيه تصرفا يدل على الرد
فانه يرد على البائع لو حضر ولو ذلك يرجع اليه انتهى (قوله والركوب) اي ركوب المشتري المبيع لحاجته
انتهى حاشي (قوله والمداواة وبه عيني) وكذا ذكره المصنف فانه قال والمداواة بالمبيع بعد اطلاعه على العيب
ومداواة المبيع بان كان عبدا فسقاه دواء رضى بالعيب لانه دليل على ثقته وامساكه انتهى (قوله الذي
يدويه فقط) اما اذا ادوى المبيع من عيب وبه عيب آخر فانه لا يمنع رده به (قوله ما لم ينقصه) كما اذا ادوى يده
او وجوهه فثبتت اوعينه من يبايض بها فاعورت فانه يمنع رده بعيب آخر لم يحدث فيه من النقص
عند المشتري (قوله والارض) اي النقصان فليس له ان يرجع بالنقصان اذا تصرف هذه التصرفات بعد الاطلاع
على العيب (قوله ومنه العرض على البيع) ولو باس البائع بان قال البائع له اعرضه على البيع فان لم يشتر
منذ رده على اذنه صاحب البحر وعرضه من الذي يفيد الرضى الاجابة والعرض عليها والمطالبة بالغلة ولو من
والكتابة وارسال ولد البقرة عليه الميراث فاعترضه بها وابتدأ السكنى في الدار لادوا بها ومنه سقي الارض وزرعها
وكسح الكرم والمبيع بعد الاطلاع مانع من الرد والرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطقة برتبة وفيما دفع باقي الثمن
بعد العلم بالعيب رضى وفي اوقاف الهبة رضى وان لم يرد لم العين اني الموهوب له لانها اقوى من العرض انتهى
وفيما العرض نصف الطعام على البيع لزمه المصنف ويرد النصف كالمبيع وجمع غلات الضيعة رضى وكذا
تركها لانه تضيق انتهى (قوله فليس يرضى) لانه انما يرد على البائع لكونها خلاف مقفه اذ حقه في الجهاد
فلم تدخل الزبوف في ملكه بخلاف ما اذا كان المبيع عينا فانه يملكه فاذا عرضه على البيع كان رضى به افاده
صاحب البحر (قوله كعرض ثوب الخ) تشبيهه في عدم الرضى (قوله ولا تنقر برامكه) لفظ لا يمتد او قوله تقر
خبره الضمير في ملكه يرجع الى البائع كانه يقول لا يبيع له لكونه ليس ملكا لي لاني اردته بل هو ملك لك وفي البرازية
ويغني ان يقول اي المشتري يدل قوله نعم لان نعم الخ يريد بذلك ان يبيعه المشتري على لفظه فيمكن به من الرد
وهو لفظ لا يبعد من مانعه وهو نعم (قوله لها) اي خاصة اما لو كان مشتركا بين غيره فافظا ظاهر انه رضى
(قوله لغيره) اي فيه وقوله او موعوبة اي من الدابة (قوله واعتمه المصنف) الذي ذكره المصنف تبعا للبحرانه قيد
للاخيرين حيث قال ولا بد له منه اي لا بد من الركوب في ذلك اي في شراء العلف والسقي وهذا قيد لازم وذلك
اما لصحونها اولجهز او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان له منه فهو رضى كما في الهداية وعليه قول
شيخنا فقيد به من الكفر حيث قال اطعمه وهو كذلك في الرد وما في السقي وشراء العلف فلا بد ان يكون لا بد له
منه لصحونها او لجهز او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان له منه فهو رضى وعزا الى الهداية وانحصر
عليه انتهى هذا في الشرع بلالية عن المواهب الركوب لا لاداء والسقي او شراء العلف لا يكون رضى مطلعا
في الاظهر انتهى (قوله وغيرهم الاول) انه قيد للاخيرين والاولى ان يقول الثاني والحاصل انه اقوال قيل
الركوب في الثلاثة لا يكون رضى مطلعا وقيل بالتفصيل ففيما اذا كان الرد لا يكون رضى مطلعا وفيما اذا كان
السقي وشراء العلف لا يكون رضى اذا كان لا بد له منه (قوله فانقول للمشتري) لان الظاهر يشهد له (قوله
فهو عذر) قال في الشرع بلالية بعد نقله وبجائزه ما في البرازية لو حمل عليه فاطلع على عيب في الطريق ولم يجد
ما يحمل حله ولو انقضى في الطريق يتلف لا يمكن من الرد وقيل يمكن قياسا على ما اذا حمل عليه علفه قالت
الفرق واضح فان علفه مما يقوه اذ لولا لا يبق ولا كذلك العدل فكان من ضرورات الرد انتهى ما في البرازية
وهذا بعيدان ما في الفتح ضعيف (قوله اختلفا بعد انتقاض الخ) صورته اشترى جارية وتسلها ثم وجد بها عيبا
فقال البائع بعثتها واخرى معها وقال المشتري وحدها فانقول للمشتري (قوله ليعوزع) هذا علة لدعوى

(وان) شری شنبی (نصب) احدی و
الآن تر الخبکه حکم ما قبل قصصهما
فلو اتحق اوعیب بعد رؤیة اوعیب عن
ای خیار اوعیب وطاقی الحاروی عربی
انترانی) علی المعبد وطاقی الحاروی
(ولو غاسم ثم تر لثم عاد و خاصم و نه ارد) غاسم
یوجد مطلقه کد ایل اوشی فتح فی الخلاصة
لو لم یجد الباع (والله) اوانه ویر عینی
(واحدین و رکوب) الذي یادیو یقط عالم قصه
رضی باعیب) الذي یادیو یقط عالم
یرجندی و رکوب اکل و الارش و منه المرض
بالعیب غیسع الرذ و الارش انه اوجدها روبا
علی البیع از الدرام مرضی مرضی
و مرضها علی البیع فلیس مرضی و مرضی
نوب علی خیاط اینتر اکیه بام لا و مرضی
علی الذومین ای قوم و لو قال لان تم عرض عاده
قال تم لم و لو قال لان تم عرض عاده
البیع و لانه یرلک بک زبیه (الا) بکون
رضی (رکوب الرذ) علی الباع (اوشی)
العلق) انه (الو) فی و الحسار ان لشری
(لبدله منه) ای الرکوب یبزر او عاده
و علی هو قریب الی آخرین اوله لانه استعمر
البرجندی انه فی و عاده نصف عاده و
و اجبر و اشعی و عیرهم الاول و الدرام
رکب الحاجت و قال المشری بل لا رها
فانه و مشدی بجر فی الباع و حدی
عیانی اشرفه فانه یافه و عاده
و عاده اشرفه فی عاده الباع
و عاده اشرفه فی عاده الباع

البائع فانه قال في المنع فائدة دعوى البائع توزع الثمن على تقدير الرد انتهى واصله لصاحب الدور (قوله اوفى
عدد المقبوض) بان اشترى عشرين قال البائع قبضتها وقال المشتري ما قبضت الا احدهما دور (قوله
والقول للمقبوض) سواء كان امينا او ضعيفا كالغاصب بجر (قوله اوصفة) كما اذا اختلفا في طول المبيع
وعرضه فان القول للمشتري كما في ائمه وشرح الحوى عن الظاهرية خلافا لما ذكره الشارح بقوله
كالو اختلفا في طول ووقع مثله في البحر (قوله اوصفة) كما اذا اختلفا في تعيين الزنق فان القول للمشتري بجر
(قوله قال القول للبائع) قال في المبسوط واذا وجد بالجارية عيبا فاراد رد هاتين البائع ما هذه جاري قال قول
قوله مع عيبه لان العيب لا يمنع تمام القبض والرد بحكمه لا يفرده المشتري من غير قضاء ولا رضى قال المشتري
يدعى ثبوت حق الرد في هذا المحل والبائع منكروا القول قوله مع عيبه بخلاف ما سبق من خيار الشرط والرؤية
انتهى سري الدين (قوله اي شئين) قال في البحر والعبدان ان مثال والمراد عبدان او ثوبان او نحوهما انتهى
(قوله صفقة واحدة) قيد بانحداد الصفقة لانها لو تعددت بان معنى لكل واحد ثمنها كان له رد المبيع مكي
(قوله لم يعلم به الا بعد القبض) هذا لا يناسب الا ما اذا وجد العيب بالمقبوض كما لا يخفى انتهى حلي وقال في المنع
قيد بتراخي ظهور العيب عن القبض لانه لو وجد باحدهما عيبا قبل القبض فان قبض المبيع منهما لزم
اما المبيع فلو جرد الرضى به واما الاخر فلا لانه لا عيب به ولو قبض السلم منهما او كانا معينين وقبض احدهما
له ودهما جميعا لانه لا يمكن الزام البيع في المقبوض دون الاخر لافيه من تفريق الصفقة على البائع ولا يمكن
انقطاع حقه في غير المقبوض كما في الفتح لان فيه تفريق الصفقة قبل التمام لان التمام بان قبض وقبله لا يجوز
تفريقه لانه لا يكون بيعا بالحصة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالحصة بقاء وهو جائز مكي
عن الدور (قوله لجواز التفريق بعد التمام) لانه بان قبض تتم الصفقة في خيار العيب بجر (قوله كالمقبوض كليا
او جزئيا) تشبيه في قوله اخذهما او ردتهما الاول ان يقول كما قال حافظ الدين في الكفر كما لو وجد بعض
الكلي الخ فان هذا الحكم يستوي فيه ما اذا قبضه او لم يقبضه بجر ومخ (قوله او زوجي خف) فلو وجد احدهما
اضيق فان كان خارجا عن العيب خفف الناس في العادة ردتهما والا وان كان لا يسع رده فان كان
اشترهما لا يسر رد والا فلا بجر من المحيط (قوله لانهما كثنى واحد) لان المالية والتقوم في المكيلات
والموزونات بالاجتماع والانضمام اذ الحصة الواحدة ليست بمقومة حتى لا يجوز بيعها فاذا كانت المالية
باعتبار الاجتماع صار لكل في حق البيع كثنى واحد ولهذا يسمى باسم واحد وهو اكثر ونحوه ولذا جعل
رؤية بعض كثرية كاه كاثوب او احدا انتهى مكي وكذا زوج الخف والثور لانهما في المعنى والمنفعة كثنى واحد
والمعتبر هو المعنى قاله الكيل (قوله ولو في عابدين الخ) افاد الكيل ان ذلك فيما اذا كان الجنس واحدا اما
اذا كان مختلفا فلا الرد فانه قال روى الحسن بن زياد في المجرى عن ابى حنيفة ان رجلا لو اشترى اعدالا
من ثمر فوجد بعدل منها عيبا فان كان ثمر كله من جنس واحد ليس له ان رد المبيع خاصة لان الثمر اذا كان
من جنس فهو بمنزلة ثمن واحد وليس له ان رد بعضه دون بعض وذكر الناطقي رواية بشر بن الوليد لو اشترى
زقين من جنس او سلتين من زعفران وقبض الجميع له رد المبيع خاصة الا ان يكون هذا الاخر سواء فاما ان يرد
كله او يتركه كله فقد رآيت كيف جعل الثمر اجناسا مع ان الكل جنس ائمه في هذا التقيد الاطلاق ايضا
في نحو الحنطة فانها تكون صعيدية وجريرية وهما جنسان يتقاربان في الثمن والجنين انتهى (قوله او قبضها
او مسها بشهوة) كذا في النيايح الا انه لم يذكر المس بشهوة ولكن قال في البرازية قال الثمر تائى قول السرخسي
القبيل بشهوة مع الرد محمول على ما بعد العلم بالعيب كذا في الشربلية اقول فينبغي ان يكون المس بشهوة
كذلك ويدل على هذا الحمل انه لما هم ما استوفى ماها وهو جزؤها لان ذلك في الوطني فقط انتهى حلي (قوله
ووفيا) وسواء قبضها الوطني او الا لان كلا منهما عيب حادث مخ (قوله ولانها استوفى ماها) اي فاذا اردتها
صار كاه مسك به فصار رد بقا شربلية (قوله ولو الوطني زوجها) قال في الشربلية ولو كان له زوج
فرد المبيع فلو كان له زوج لا يرجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع
المشتري فان كانت بكر ارجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع

قوله او قبضها الوطني او الا لان كلا منهما عيب حادث مخ (قوله ولو الوطني زوجها) قال في الشربلية ولو كان له زوج
فرد المبيع فلو كان له زوج لا يرجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع
المشتري فان كانت بكر ارجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع

اردام لا يقل يمنع ولا يرجع بالنقصان مع امكان الرد كما في البدائع انتهى حلي (قوله فبانت ثيبا) اي بوطن
المشتري ليوافق ما قبله اي وليت اما اذا لم يثبت فله رد كما ياتي عن الخانية والبرازية واما ما في الحواشي والمثقف
فمحمول على ما اذا علمت الثبوت بغير الوطني اوبه ولم يثبت وفي الشربلية البكارة لا تستحق بالبيع حتى
لو وجدها ثيبا لا يمكن من الرد اذا لم يكن شرط البكارة فعدمها اي عدم وجودها شرطها من باب عدم الوصف
المعرب فيه لان باب وجود العيب كما في الفتح وفي البرازية والخانية اشترها على انها بكر فعلم بالوطني عدم
البكارة فلما علم نزع بلاليت من ماعته رد وان لبت بعد العلم لا (قوله بل يرجع بربعين دورهما نقصان هذا
العيب) فيه ان هذا العيب قد ينقص القيمة اقل من هذا الدور وقد ينقصها اكثر منه فوجه هذا التعميم (قوله
فردتها) اي اذا علم ذلك بغير الوطني او بالوطني بغير لبت كما تقدم (قوله وبعد الرد الخ) محل هذه الجملة عند قول
المصنف ما يقا حدث عيب آخر عند المشتري يرجع نقصانه (قوله لعدم المنوع) اشار به الى ان الرد لم يسقط وانما
منع منه مانع اذ لو كان ناقضا للمعاد (قوله مع نقصان) اي لذى يرجع به المشتري على البائع حين كان الرد
ممنوع (قوله على الرجوع) بناء على انه من زوال لمنع رد لا يرد لان الرد سقط والسايط لا يعود وقبل ان كان
يدل النقصان فقامت له الرد والا (قوله فوضعه) اي القاضي افاده صاحب الدور (قوله هلك على المشتري)
لان الرد على البائع لم يثبت لمكان غيبته انتهى دور (قوله الا اذا قضى بالرد على بائنه) اي قبضه ان جعل
من مال البائع ويسترد المشتري ثمن دور (قوله ينفذ على اظهر) اعلم ان الغطاء على العائب في نفاذه رويان
صحيحا في كتاب المقود رواية النفاذ وفي كتاب القضاء رواية عدمه قال صاحب البحر في كتاب المقود وقوع الاشتباه
بين اهل العصر في الماردا قضاء على الغائب قبل المارديه القضاء من الحنفي وغيره او المارديه القضاء من غير الحنفي
ونفاذه من فهم عبارة اهداية وغيرها هنا حيث قالوا انما افاض القاضي فذهل المراد انه رأى له واعتقلا
فيخرج الحنفي لانه لا يرى القضاء على الغائب او الماردا انما في مصلحة وقال في النهاية الا اذا اراد النافذ
اي جعل ذلك رأيه وحكمه وقال في فتح القدير اي رأى القاضي المصلحة في الحكم على الغائب اولا انتهى وعلى
ما في النهاية جرى الشارحون وصاحب الخلاصة والبرازية وفي شرح الحوى وظاهر كلامهم كما قد علمت ان
الماردا فاضى الختار غير الحنفي من يرى ذلك اما الحنفي فكيف يصح له رأيه ولا رأى له مع اعتنا مذهب امامه
(قوله او قطع) اي بعد قبضه اما اذا قطع عند البائع ثم باعه فبانت عند المشتري به فانه يرجع بالنقصان اتفاقا
وقد يقطع لانه لو اشترى مريضا فمات عند المشتري او عيذا فمات عند البائع فله عند المشتري فانت به رجوع
بالنقصان عند الامام ايضا ونماه في البحر (قوله بسبب عند البائع) اما لو سرق عندهما فقطع بهما عنده
فعندهما يرجع بالنقصان وعنده لا يرد بدون رضى البائع بالعيب الحادث ويرجع بربع ائمه وان قبله البائع
فثلاثة ارباع لان اليد من الادى نصفه وقد تلفت بالخانية وفي احدهما الرجوع في نصف منه (قوله
وامسك) لا يرد تأخير عن قوله واحذثهما بان يقول له ان يسلك المثلوع ويرجع نصف منه (قوله واخذ
نهما) مالم يمتقهما اما لو اعتق ثم قتل او قطع يده فانه لا يرجع عنده بشئ لقوات المالية وعندهما يرجع
بالنقصان انتهى (قوله رجوع ابعد بعضهم على بعض) كذا في الاستحقاق وعندهما يرجع الاخير على بائنه
ولا يرجع هو على بائنه لانه بمنزلة العيب اتهم (قوله لكونه لا يستحقاق) والعلم بالا استحقاق لا يمنع الرجوع بجر
(قوله خلافا لما) فقالا انه يرجع بقيته مارقا الى غير مارق ومثل القطع القتل والرجوع عندهما قيد بعدم
العلم ثم اذا تداولته الايدي انما يرجع الاخير على من قبله فقط خلافا لما في كل المذكور والدلائل مستوفاة
في المذولات والحاصل انه بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب عندهما (قوله رجوع البيع بشرط البراءة الخ)
بذلك بعتك هذا العبد على احب ربي من كل عيب جوى (قوله وان لم يسم) وسواء علمه البائع او لا وقف
عليه المشتري اولا بعتك اشار اليه اولا موجودا كان عند العقد واقتضى بعد العقد قبل القبض عند
الشخصين في رواية منخ (قوله خلافا للشافعي) نقال لا يصح الا ان يعد العيوب كالمخ (قوله لعدم انضائه الى
المنازعة) لان الجهالة في الامقاط لا تقضى اليها وان كان في ضمنه التحليل لعدم الحاجة الى التماس فلا تكون
مفيدة بجر (قوله ويدخل فيما لم يوجد والحادث) لان الغرض الزام العقد باسقاط حقه في صفة السلامة وذلك
بالبراءة من الموجود والحادث (قوله كقوله من كل عيب به) فانه لا يدخل الحادث اجاعا بجر (قوله ضح عند

فبانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع
المشتري فان كانت بكر ارجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع
المشتري فان كانت بكر ارجع بالنقصان لشخص العين بزوال العذر وان كانت ثيبا ليدكر في الاصل انه يمنع

قال رجل اشترى الاسرى من اهل الحرب جازله ان يعطيه الزئوف والمغشوش لان شره لا يكون
 شره حقيقة وان كان الاسرى عبيدا لا يسعه ذلك انتهى بخط خذيل افندي تاييد المحشى انتهى فالاسير مبيع
 لا مشترى فتمل (قوله في الجبايات) بابا الموحدة لا بالنون كما غلط فيه بعضهم وهي جمع جباية ما يجبي من
 الناس ظما ويطلق بالجبايات محصول القاضى في زماننا وفي الولاوية اذا اضطر المرء الى اعطاء رجل الاعوان
 ابراه ان يعطى الزئوف والمستوفة وفي فتح القدير الجبايات الموظفة على الناس ييلاد فارس على الصناعات
 للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم كذا ذكره الميرى والمراد بالاعوان فيما سبق اعوان الظلمة
 ابو السعود والجبايات التي هي محض ظلم كثيرة بمصر (قوله فسخ في حق الكل) اي البائع والمشتري وذلك فيما
 يستقبل لاقى الاحكام الماضية ولذا كانت زوائد المبيع للمشتري ولا يرد ما مع الاصل ابو السعود وعن البحر
 (قوله لواء البائع بغير) صورة المسئلة كفي الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احال غريبا
 على المشتري حواله مقيدة بالتمن فأتى العبد قبل القبض حتى سقط التم اورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط
 او بخيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا ينط الحواله انما هي متعلقة بمثل ما مضى من الحواله
 اليه من الدين فلا تكون معلقة بعين ذلك الدين وقد ذلك بما اذا احال البائع لانه اذا احال المشتري البائع
 فان انفاذ يطل الحواله انتهى باختصار ووجه العلم ان البائع في عبارة المصنف يقر بالرفع على انه فاعل احال
 او باله ووجه في حاشية الاشياء (قوله ثمرة) بالياء المعجول (قوله من غير المشتري) اما لو باعه منه ثانيا جاز لانه
 عنده (قوله وكان منقولا) فيدبه للاسترازة عن القار جواز بيعه قبل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض
 معلل بقرائن فاسخ لانه بداهة لا لولا ذلك العقار قبل القبض نادر فأتى الغرر وعند الشافعي ومحمد وزفر
 رضى الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يقبض من العقار ايضا لطلاق التهي ابو السعود (قوله لانه ضمان العهدة)
 وهو باطل عند الامام لانه لا يقيده فيه كما في ان شاء الله تعالى وهذا لما نحن له عيوبه بمقتضى ان المراد انه يدويه منها
 ويمثل انه يتعين له النقصان ويحتمل ان يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله
 لانه ضمان العيوب) اي وهو عند ضمان الدرك كفي الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله ضمن انتم)
 للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على السائح وجع الضامن جوى وغيره (قوله ان بعد القبض)
 اي ان حصلت غلبة الزمان بعد ان قبض المشتري اكرم ليجزئ (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري
 (قوله وان قبله) اي وان حصلت الغلبة قبل القبض (قوله لتفرق الصفة عليه) بذهاب ما ساوله الزمان او بالجزء
 عن جز ما غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم والله تفرق الله العظيم

(باب البيع الفاسد)

اسر الفاسد عن الصحيح لما انه مخالف للدين ولكونه لا يتقطع به حق كل من البائع والمشتري لثبوت انفسح لهما
 بل يجب عليهما وقدم الصحيح لانه موصل الى تمام المقصود وهو سلامة الدين التي اها شرعت العقود ليندفع
 التغالب والوصول الى الحاجة الدنيوية وكل منهما بالصفة انتهى مكي والناقد لفة من قد كثر وقعد وكرم
 فساد اخذ صلح وانفساد الحيوان اسرع منه الى الجفاد لان الرطوبة في الحيوان اكثر من الرطوبة في النبات
 وحاصل المعنى اللغوي يرجع الى انه ما تغير وصفه وامكن الانتفاع به فانه يقال فسد اللحم اذا انتن مع بقاء الانتفاع
 به وامسلا حاما كان مشروعا بامه دون وصفه ولا يخفى مناسبتة للمعنى اللغوي وصراعه من مشروعية اصله
 كونه مالا متقوما لاجوازه وصحته ان كونه فاسدا يمنع صحته انتهى (قوله الممنوع مجازا عرفيا) هو اولى من
 جعله شتر كابين الاعم الذي يعم الباطل والافصح وهو المشرووع بامه لا بوصفه لان المجاز خبر من الاشتراك
 (قوله عرفيا) اي باعتبار عرف افعها فانهم المفرقون بينهما لم يكن انغوا بالعدم التفرقة عند اهل اللغة (قوله
 فيم الباطل) الباطل لغة من بطل الشيء بطل بطلا وبطولا وبطلانا بضم الاو ائل فسادا وفساد حكمه وامسلا حاما
 ما لا يكون مشروعا بامه لا بوصفه وحكمه عدم افادة الحكم وهو المالك فيه والا وفيه مناسبتة للمعنى اللغوي
 لانه بمعنى ما سقط حكمه (قوله والمكره) اي محرم بما فانه ممنوع عنه قال في البحر والبياعات انتهى عنها ثلاثة
 فاسد وباطل ومكره فخر عارضة ضد المحبوب وامسلا حاما انتهى منه لجواز كاييس عند اذن الجمعة انتهى عنه
 فاسدا وعرف في البناء بما كان مشروعا بامه لا بوصفه لكن انتهى عنه لجواز انتم وفي من المستصحب ان يبيع

لوعن صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم انتهى وغير لازم هو الموقوف وهو من اقسام الصحيح على ما هو
 الحق لان الصحيح ما كان مشروعا بامه لا بوصفه والموقوف كذلك وحكمه ايضا يجري فيه فانه ما افاد المثل
 من غير توقف على القبض والموقوف كذلك ولا يضر وقوفه على الاجازة كتوقف المبيع الذي فيه الخيار على
 اسقاطه ومعنى التوقف فيه انه يتوقف في الجواب انه صحيح في حق الحكم ام لا ولا يقطع انقول به الحال
 ولكن يقطع انقول به صحته عند الاجازة وهذا جائز كاييس بشرط الخيار للمانع او للمشتري قال في التهر وحصر
 في الخلاصة الموقوف في خمسة عشر منها بيع العبد والصبي المحجورين موقوف على اجازة المولى والاب والوصي
 وبيع غير الرشيد موقوف على اجازة القاضى وبيع الرهون والمناجر وما في مزارعة الغير على اجازة المرتن
 والمناجر والمزارع وكذا بيع البائع بعد القبض من غير المشتري يتوقف على اجازته وبيع المرتد عند الامام
 والبيع برقه وبما يباع به فلان والمشتري لا يعلم موقوف على العلم في المجلس وبيع فيه خيار المجلس ومثل ما يبيع
 الناس وبيع المسالك المصنوب موقوف على اقرار الغاصب او البرهان بعد ائتماره وبيع مال الغير وتامه
 في البحر وفيه عن جامع الفصولين وبيع مال الغير بغير اذن وبدون تسليمه ليس بمصيبة (قوله وكل ما اوردت خلا
 ذكر ان بيع الخ) قال في شرح البدع مينا باطل وفساد ان ركن البيع اعنى الا يتلج بالقبول وبوجه اعنى
 المبيع ان لم يملك من الخلل يكون البيع صحيحا وان لم يملك بان وقع الخلل في ادمية المتصرف بسبب كونه صعبا
 غير عجز او مجنون او وقع في المبيع بسبب كونه مينة او دما او حرا او خيرا يكون البيع باطلا لا صحيحا لعدم اجتماع
 اركانه وشرايطه والبيع الفاسد ما لم يركنه ومحلله عن الخلل لكن التمن وقع فيه الخلل بان كان خيرا او خيرا
 او وقع فيه الخلل من جهة كونه غير مقدور التسليم او كان فيه شرط مخاف لتقضى العقد على ما بين في محله
 فيكون البيع بهذه الصفة فاسدا لا باطلا لسلامة ركنه ومحلله عن الخلل فالاولى للشارح كما قاله الحلبي ان يقول
 وكل ما اوردت خلا في ركن البيع او محله فظهر من مقتضى كلامهم ان اصل البيع عبارة عن ركنه ومحلله
 اعنى المال المتقوم اذ البيع يبنى عليهما والاصل ما يبنى عليه غيره وان وصفه عبارة عنما كان خارجا
 عن الركن والمحل كالمشرط المخالف لمقتضى العقد كالتخية فانها مضافة لانه تابعة له فان قيل مدار البيع على
 لبدلين لكونه مبادلة مال بمال فيكون كل منهما ركالة لا تابعا ولهذا لا بد من تسمية البديل اجيب بان الاصل
 فيه هو المبيع دون التمن مكي وذكر بعضهم ضابطا للتمييز الباطل من الفاسد وهو ان احد العوضين اذ لم يكن مالا
 في دين سماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعا او تخافا فبيع المينة والدم والحرب باطل وكذا البيع بها وان كان مالا
 في بعض الاديان دون بعض ان امكن اعتباره تمنا فالبيع فاسد فبيع العبد بالخمر وبيع الخمر بالعبد فاسد
 وان تعين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم والدرهم بالخمر باطل انتهى وفيه بعض مخالفة لما في
 شرح البيدع الا انه يوافق ما باتى من قول المصنف وبيع مال غير متقوم كخمر وخنزير ومينة لم تحت حنف انقها
 بالتمن (قوله ما يميل اليه الطبع) اي موجود وبه عبر في الدرر فخرج المعدوم الذي يميل اليه الطبع كمال تخناه
 الشخص وقوله ويجري فيه البذل اي الاعطاء بخير وبيع وبيع ما لم يملكه عن الغير (قوله فخرج
 القربا ونحوه) وذلك كالعذرة الخالصة اما بيع السرقة والبيع والانتفاع به والوقود فجائز كذا في البحر عن
 السراج والمراد بالقربا الخالص اما اذا اختلط بربيع جاز يبيعه كما باتى (قوله كالدوم) اصله دمي تشبهه دميان
 ودمان وجمعه دما ودمي ودمي كرضي ويقال دميته وادميته بحر (قوله والمينة) بفتح الميم وسكون الياء هي التي
 ماتت حنفا انها لا بسبب المينة بفتح الميم وتشديد الياء المكسورة هي التي لم تحت حنفا انها بل ماتت
 بسبب غير ذلك كالمختف والموقودة والقسم الاول ليس بمال عند المسلمين واهل الذمة اتفاقا والقسم الثاني
 ليس بمال في حق المسلمين اتفاقا وفي حق اهل الذمة روايتان وقال الشيخ كمال الدين انها في حكم المينة شرعا
 وانما تحكم بجوازه اذ اوقعت بينهم لانها مال عندهم كالخمر كذا ذكره المصنف في التنجيس من غير ذكر خلاف
 وفي جامع الكرخي يجوز بينهم عند ابى يوسف خلافا لمحمد انتهى ملخصا من حاشية المرحوم نوح وحاصله كافي
 الجبران فيما لم يمت حنفا انه بل بسبب غير الذكاة روايتين بالنسبة للسكان في رواية الجواز وفي رواية
 الفساد اما البطلان فلا وما في حنفا لكل سواء انتهى (قوله ولا فرق الخ) هذا اذا قوبلت المنة بدمها
 حتى تعين كونها مبيعا اما اذا قوبلت بهين ويمكن اعتبار المنة تمنا كان فاسدا بالنظر الى العوض الاخر

وكل ما اوردت خلا في ركن البيع فهو
 مبطل وما اوردت في غير مقتضى (بطل بيع)
 مالم يمس بمال (المال ما يميل اليه الطبع)
 ويجري فيه البذل (المصنف في ركن البيع)
 التراب ونحوه (المينة) سوى ذلك ومكان
 كد وطحال (المينة) سوى ذلك ومكان
 ولا فرق في حق المسلم بين ما مات حنفا
 اذنه

الاجازة يجوز اعطاء الزئوف والافصح في
 الجبايات (قوله في الجبايات) بابا الموحدة لا بالنون كما غلط فيه بعضهم وهي جمع جباية ما يجبي من
 الناس ظما ويطلق بالجبايات محصول القاضى في زماننا وفي الولاوية اذا اضطر المرء الى اعطاء رجل الاعوان
 ابراه ان يعطى الزئوف والمستوفة وفي فتح القدير الجبايات الموظفة على الناس ييلاد فارس على الصناعات
 للسلطان في كل يوم او شهر او ثلاثة اشهر فانها ظلم كذا ذكره الميرى والمراد بالاعوان فيما سبق اعوان الظلمة
 ابو السعود والجبايات التي هي محض ظلم كثيرة بمصر (قوله فسخ في حق الكل) اي البائع والمشتري وذلك فيما
 يستقبل لاقى الاحكام الماضية ولذا كانت زوائد المبيع للمشتري ولا يرد ما مع الاصل ابو السعود وعن البحر
 (قوله لواء البائع بغير) صورة المسئلة كفي الذخيرة باع عبدا من رجل بالف درهم ثم ان البائع احال غريبا
 على المشتري حواله مقيدة بالتمن فأتى العبد قبل القبض حتى سقط التم اورد العبد بخيار رؤية او بخيار شرط
 او بخيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا ينط الحواله انما هي متعلقة بمثل ما مضى من الحواله
 اليه من الدين فلا تكون معلقة بعين ذلك الدين وقد ذلك بما اذا احال البائع لانه اذا احال المشتري البائع
 فان انفاذ يطل الحواله انتهى باختصار ووجه العلم ان البائع في عبارة المصنف يقر بالرفع على انه فاعل احال
 او باله ووجه في حاشية الاشياء (قوله ثمرة) بالياء المعجول (قوله من غير المشتري) اما لو باعه منه ثانيا جاز لانه
 عنده (قوله وكان منقولا) فيدبه للاسترازة عن القار جواز بيعه قبل القبض لان انتهى عن بيع ما لم يقبض
 معلل بقرائن فاسخ لانه بداهة لا لولا ذلك العقار قبل القبض نادر فأتى الغرر وعند الشافعي ومحمد وزفر
 رضى الله تعالى عنهم لا يجوز بيع ما لم يقبض من العقار ايضا لطلاق التهي ابو السعود (قوله لانه ضمان العهدة)
 وهو باطل عند الامام لانه لا يقيده فيه كما في ان شاء الله تعالى وهذا لما نحن له عيوبه بمقتضى ان المراد انه يدويه منها
 ويمثل انه يتعين له النقصان ويحتمل ان يضمن له الرد على البائع من غير منازعة فلذا كان الضمان فاسدا (قوله
 لانه ضمان العيوب) اي وهو عند ضمان الدرك كفي الهندية فهو كالمسئلة المذكورة بعد (قوله ضمن انتم)
 للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على السائح وجع الضامن جوى وغيره (قوله ان بعد القبض)
 اي ان حصلت غلبة الزمان بعد ان قبض المشتري اكرم ليجزئ (قوله لم يرد) لانه عيب حدث عند المشتري
 (قوله وان قبله) اي وان حصلت الغلبة قبل القبض (قوله لتفرق الصفة عليه) بذهاب ما ساوله الزمان او بالجزء
 عن جز ما غلبت عليه هذا ما ظهر والله تعالى اعلم والله تفرق الله العظيم

كالضرب (قوله كذاهم الخ) ادخلت الكاف الفلوس النافقة وبه صرح في الفهر (قوله بطل في الكل) قال
 المصنف في شرحه وانما بطل يعمها ما ثبت لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
 تنوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والا اصل ليس محللا للملك وكذا الثمن لان ثبوته في الذمة انما هو حكمي
 فملكه بمقابلة تلك مال آخر فاذ لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لا تحاله ثبوت الملك في المعلوم
 وان قويات بعين فسد البيع حتى يملك ما يباها وان لم يملك عين الخبز وانتهى (قوله بقيقته ابن كمال)
 لم يذكر ابن السكيت القصة وان كان مراد قوله وان سمى عن كل هذا عند الامامين ابي حنيفة ومالك رضي
 الله تعالى عنهما وهو رواية عن الامام احمد وقال ابو يوسف ومحمد ان سمى عن كل واحد منهما ما جاز في القن
 والذكية والا فلا وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لانه اذا سمى كل منهما صار كل صفقة على حدة والفساد
 بقدر الفساد فلا ينعدي الى القن والذكية واذا لم يسم عن كل منهما صار المقيد باصله اداءه وهو لا يجوز
 لجهالة القن عند العقد والامام ان الصفقة متحدة والخروج للمنة لا يدخل تحت العقد لانها ليس بالمال فكان
 لقبول في الحر والمثمة شرط للبيع في القن والذكية وهو شرط فاسد فيبطل بيع القن والذكية ذكر العلامة
 نوح (قوله ونحوه) ككتاب وام ولد قهستاني (قوله غير المجد العاصم) فانه كالحراي فيبطل البيع فيما انضم
 اليه (قوله الخراب) على حذف اي التفسير به (قوله فكم دبر) اي فيصح فيما انضم اليه لانه حينئذ يذهب الى ملك
 الباقي اورثه عند محمد كانه دم في الوقف فصار محتجدا فيه كالميرحلي بزيادة من حاشية العلامة نوح (قوله
 خلا لما اتى به للنلا ابو السعود) قال في التمر (تكميل) قد علمت ان الاصح في الجمع بين الوقف والمالك انه يصح
 في الملك وقيد بعض موالى الروم وهو مولانا ابو السعود جامع اشتات العلوم تفهده الله برضوانه بما اذا لم يحكم
 يلزومه فافق بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا انه
 قال في شرحه هشارد عليه ما صرح به قاضي خان من ان الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وامس
 هو كالحرب دليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك فكم كذا في الظهير به وهذا لا يمكن تأويله فوجب
 الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما
 بشرط الاستبدال على المتي به من قول ابي يوسف وابورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك انتهى حلي
 (قوله فيصح بمحضته) نشر مرتب (قوله لم يصح) لانه كالمجمع بين الحر والعبد وقال في المحيط قيل يصح في الملك
 وهو الاصح لان البيع ينعقد على الوقف لانه مال متقوم وقال الشيخ زين في البحر ولا يشك اي على بطلان
 الملك اذا انضم الى مسجد عام مافي المحيط من انه لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 النسخة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة فاداه العلامة نوح وما في البحر اولى لان المعلوم
 بالعرف كالمشروط (قوله لا يعقل) قيد به لان الصبي العاقل اذا باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 على اجازه وليه ان كان نفسه نافذا بلا عهده عليه ان كان لغيره بطريق الوصاية (قوله ومجنون)
 لذي فيما شرح عليه المصنف بالواد (قوله شيا) قدره للاشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة
 المصدر الى فاعله (قوله جاز) اي يسه (قوله كسرتين وبعير) قال في القاموس السرجين والسرجين بكسرهما
 الزبل مقربا من كين بالفتح انتهى والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين (قوله مغلوبا به جاز) فيه ان العذرة وحدها
 والقراب وحدها لا يبايعان فكيف حدثت المالية باجتماعهما قلت ان جواز البيع يتبع حل الانتفاع وبالحل محل
 الانتفاع وبدونه لا (قوله واكتفى في البحر الخ) عبارة البحر ولم ينعقد بيع النخل ودود القن لا يتبع ولا يبيع العذرة
 الخاصة بخلاف السرجين والحلولة برباب من (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادى مكرم شرعا وان كان
 كافرا فايراد الله عليه والتذلل به والحاقه بالجمادات اذلاله انتهى اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه
 وصرح في فتح القدير بطلانه (قوله ويبيع ما ليس في ملكه) اذن شرط المنة ودعا عليه ان يكون مالا موجودا
 متوقفا على ما في نفسه وان يكون هذا البائع فيما يسه لنفسه وان يكون مقدورا لتسليم من وما ليس عنده
 ليس ملكه وليس مقدور التسليم (قوله وماله خمار العدم) كالحمل واللين في الضرع والتمر والزروع قبل الظهور
 والدور في الطين والطين في التمر والتعم في النازلية ونحوه والابنة فمساها كارعها ورأسها والنهر
 في سحره انتهى حلي عن الخ (قوله صرح في الثمن فيه) اما لو سكت عن الثمن فانه ينفذ فاسدا كما بان في

وهو ان يبيع ثمنه (قوله كذاهم الخ) ادخلت الكاف الفلوس النافقة وبه صرح في الفهر (قوله بطل في الكل) قال
 المصنف في شرحه وانما بطل يعمها ما ثبت لانه لا يفيد الحكم في طرف المبيع فان المبيع هو الاصل في البيع
 تنوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والا اصل ليس محللا للملك وكذا الثمن لان ثبوته في الذمة انما هو حكمي
 فملكه بمقابلة تلك مال آخر فاذ لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لا تحاله ثبوت الملك في المعلوم
 وان قويات بعين فسد البيع حتى يملك ما يباها وان لم يملك عين الخبز وانتهى (قوله بقيقته ابن كمال)
 لم يذكر ابن السكيت القصة وان كان مراد قوله وان سمى عن كل هذا عند الامامين ابي حنيفة ومالك رضي
 الله تعالى عنهما وهو رواية عن الامام احمد وقال ابو يوسف ومحمد ان سمى عن كل واحد منهما ما جاز في القن
 والذكية والا فلا وهو قول الشافعي ورواية عن احمد لانه اذا سمى كل منهما صار كل صفقة على حدة والفساد
 بقدر الفساد فلا ينعدي الى القن والذكية واذا لم يسم عن كل منهما صار المقيد باصله اداءه وهو لا يجوز
 لجهالة القن عند العقد والامام ان الصفقة متحدة والخروج للمنة لا يدخل تحت العقد لانها ليس بالمال فكان
 لقبول في الحر والمثمة شرط للبيع في القن والذكية وهو شرط فاسد فيبطل بيع القن والذكية ذكر العلامة
 نوح (قوله ونحوه) ككتاب وام ولد قهستاني (قوله غير المجد العاصم) فانه كالحراي فيبطل البيع فيما انضم
 اليه (قوله الخراب) على حذف اي التفسير به (قوله فكم دبر) اي فيصح فيما انضم اليه لانه حينئذ يذهب الى ملك
 الباقي اورثه عند محمد كانه دم في الوقف فصار محتجدا فيه كالميرحلي بزيادة من حاشية العلامة نوح (قوله
 خلا لما اتى به للنلا ابو السعود) قال في التمر (تكميل) قد علمت ان الاصح في الجمع بين الوقف والمالك انه يصح
 في الملك وقيد بعض موالى الروم وهو مولانا ابو السعود جامع اشتات العلوم تفهده الله برضوانه بما اذا لم يحكم
 يلزومه فافق بفساد البيع في هذه الصورة ووافقه بعض علماء العصر من المصريين ومنهم شيخنا الاخ الا انه
 قال في شرحه هشارد عليه ما صرح به قاضي خان من ان الوقف بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وامس
 هو كالحرب دليل انه لو ضم الى ملك لا يفسد البيع في الملك فكم كذا في الظهير به وهذا لا يمكن تأويله فوجب
 الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوقف لانه بعد القضاء وان صار لازما بالاجماع لكنه يقبل البيع بعد لزومه اما
 بشرط الاستبدال على المتي به من قول ابي يوسف وابورود غصب عليه ولا يمكن انتزاعه ونحو ذلك انتهى حلي
 (قوله فيصح بمحضته) نشر مرتب (قوله لم يصح) لانه كالمجمع بين الحر والعبد وقال في المحيط قيل يصح في الملك
 وهو الاصح لان البيع ينعقد على الوقف لانه مال متقوم وقال الشيخ زين في البحر ولا يشك اي على بطلان
 الملك اذا انضم الى مسجد عام مافي المحيط من انه لو باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 النسخة في الملك لان ما فيها من المساجد والمقابر مستثنى عادة فاداه العلامة نوح وما في البحر اولى لان المعلوم
 بالعرف كالمشروط (قوله لا يعقل) قيد به لان الصبي العاقل اذا باع قرية ولم يستثن ما فيها من المساجد والمقابر فالاصح
 على اجازه وليه ان كان نفسه نافذا بلا عهده عليه ان كان لغيره بطريق الوصاية (قوله ومجنون)
 لذي فيما شرح عليه المصنف بالواد (قوله شيا) قدره للاشارة الى ان الاضافة في بيع صبي من اضافة
 المصدر الى فاعله (قوله جاز) اي يسه (قوله كسرتين وبعير) قال في القاموس السرجين والسرجين بكسرهما
 الزبل مقربا من كين بالفتح انتهى والمراد انه يجوز بيعهما ولو خالصين (قوله مغلوبا به جاز) فيه ان العذرة وحدها
 والقراب وحدها لا يبايعان فكيف حدثت المالية باجتماعهما قلت ان جواز البيع يتبع حل الانتفاع وبالحل محل
 الانتفاع وبدونه لا (قوله واكتفى في البحر الخ) عبارة البحر ولم ينعقد بيع النخل ودود القن لا يتبع ولا يبيع العذرة
 الخاصة بخلاف السرجين والحلولة برباب من (قوله ذكره المصنف) حيث قال والادى مكرم شرعا وان كان
 كافرا فايراد الله عليه والتذلل به والحاقه بالجمادات اذلاله انتهى اي وهو غير جائز وبعضه في حكمه
 وصرح في فتح القدير بطلانه (قوله ويبيع ما ليس في ملكه) اذن شرط المنة ودعا عليه ان يكون مالا موجودا
 متوقفا على ما في نفسه وان يكون هذا البائع فيما يسه لنفسه وان يكون مقدورا لتسليم من وما ليس عنده
 ليس ملكه وليس مقدور التسليم (قوله وماله خمار العدم) كالحمل واللين في الضرع والتمر والزروع قبل الظهور
 والدور في الطين والطين في التمر والتعم في النازلية ونحوه والابنة فمساها كارعها ورأسها والنهر
 في سحره انتهى حلي عن الخ (قوله صرح في الثمن فيه) اما لو سكت عن الثمن فانه ينفذ فاسدا كما بان في

قال في التجريد لوباعه وسكت عن الثمن ثبت الملك اذا اتصل بالقبض في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 ولو قال بعت بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكت عن الثمن كان
 غرضه قيمته فيصير كانه حال بقيته وكذا جميع البياعات الفاسدة تكون مضبوطة بالقيمة بخلاف ما اذا قال بعت
 بغير ثمن لانه لا عبرة للمقتضى مع التصريح بخلافه انتهى من (قوله لانه امانة) وذلك لان العقد اذا بطل
 بقي مجرد القبض باذن المالك وهو لا يوجب الضمان الا بالتعدي من (قوله وصح في القنية الخ) قال السيد الجوى
 في شرحه واختار السرخسي وغيره انه يكون مضبوطة بالمثل في المثل والقيمة في القيمي لانه لا يكون ادنى حالا
 من المقبوض على عموم الشرائع وهو قول الاثني عشرية وفي حاشية مري الدين عن قاضي خان انه الضمير فالحاصل انهما
 قولان معجمان (قوله قيل باطل وقيل فاسد) فائدة الخلاف في كونه يملك بالقبض اولا وكذا يقال فيما بعد
 (قوله بيع المضطر) هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيره فلا يبيعها بالبيع الا بالاكراه من ثمنها
 بكثير وكذا في الشراء منه كذا في المنع انتهى حلي (قوله وفسد الخ) شروعه في الفاسد بعد بيان الباطل (قوله
 وفسد بيع عرض بغيره) لان مشتري العرض انما يقصد تلك العرض بالخروج فيه اعزاز العرض لا الخرج في
 ذكر الخرج متبرا في تلك العرض لا في حق نفس الخرج حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الخرج من
 (قوله وعكسه) اذ يعتبر شراء العرض لا الخرج لكونه مقايضة من (قوله كما صرح) في قوله وان يبتع بعين كعرض
 بطل في الخرج وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته ابن كمال اه (قوله وفسد بيعه) ملك لم يفسد لما خرجه الامام
 احمد عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر ذكره العلامة نوح
 (قوله صدر الشريعة) حيث قال في شرح الوقاية واعلم انه نظم كثيرا من المسائل في سلك واحد وقال لم يجوز
 ولم يبين ان البيع باطل او فاسد وانما يبين ذلك ان شاء الله تعالى في السمك الذي لم يصد يقبض ان يكون البيع
 باطلا اذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقوم بالا حراز
 والاراض مستند ذكره العلامة نوح (قوله الا اذا دخل بنفسه) استثناء منقطع من قوله وان اخذ به ونهاض يعني
 انه لو صيد فالتى في مكان لا يورثه منه الا بحيلة كان فاسدا او اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله يكون
 باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو صده ملكه حلي قال في البحر واذا دخل السمك الحظيرة باحتماله ملكه وكان
 يسه على التفصيل اي اذا سلمه صم والا لا وقيل لا مطلقا لعدم الاراز والخلاف فيما اذا لم يمسها فان هيأها
 ملكه اجماعا فان اجتمع من غير صنعه لم يملكه سواء امكنه اخذه من غير حيلة او لا اه (قوله فلو صده ملكه) لان السد
 فعل اختياري موجب للملك كالواقع في شبكه وفي شرح الوافي لا يجوز بيعه لان السد ليس باحراز فصار
 كطير وقع في بيت انسان فسد الباب والكوة فانه لا يصير محجرا له مال يأخذه ذكره العلامة نوح (قوله ولم يجوز
 اجارة بركة الخ) قال في التهر واعلم ان في مصر بركا صغيرة كبركة القهارة تجتمع فيها الاموال هل يجوز اجارتها
 لصيد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل اولا عن ابي يوسف في كتاب الخراج عن ابي
 الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب في مجرى يجمع فيها السمك بارض العراق او بغيرها فكتب الى ان افعلوا
 وما في الايضاح بالقواعد الفقهية التي انتهى حلي (قوله ويبيع طير) قال في القاموس الطير جمع طائر وقد يقع
 على الواحد والجمع طيور وطيور والطيور محركة حركة ذى الحشاح في الهواء بجناحه ذكره المرحوم نوح
 (قوله في الهواه) هو بالمد الجسم المسخر بين السماء والارض والجمع اهوية وقد قيل انه الذي يقال على الشيء
 الخالي والهوى بالقصر ميل النفس نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهو من اهل الهوى
 كذا ذكره العلامة نوح (قوله فباطل) فيما اذا باعه باحد التقديرات وان كان بعرض فاسد كما في السمك انتهى حلي
 بجنا (قوله صرح) قال في الفتح لان المعلوم عادة كالتوقع وتجويز كونها لانه وداد وعرض عدم عودها لا يمنع
 جواز البيع كتجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم
 المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ انتهى قال في التهر واقول فيه نظر لان من شرط صحة البيع القدرة على
 التسليم عقبه ولذا لم يجوز بيع الابن انتهى اقول جواز بيعها اذا كانت معتادة العود لا بنافي القدرة على التسليم
 فانما اذا كان العود عادتها كانت مقدورة التسليم ودعوى القدرة على التسليم عقب العقد غير لازمة فان فرض

(قوله بيع المضطر) هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او لباس او غيره فلا يبيعها بالبيع الا بالاكراه من ثمنها
 بكثير وكذا في الشراء منه كذا في المنع انتهى حلي (قوله وفسد الخ) شروعه في الفاسد بعد بيان الباطل (قوله
 وفسد بيع عرض بغيره) لان مشتري العرض انما يقصد تلك العرض بالخروج فيه اعزاز العرض لا الخرج في
 ذكر الخرج متبرا في تلك العرض لا في حق نفس الخرج حتى فسدت التسمية ووجبت قيمة العرض لا الخرج من
 (قوله وعكسه) اذ يعتبر شراء العرض لا الخرج لكونه مقايضة من (قوله كما صرح) في قوله وان يبتع بعين كعرض
 بطل في الخرج وفسد في العرض فيملكه بالقبض بقيته ابن كمال اه (قوله وفسد بيعه) ملك لم يفسد لما خرجه الامام
 احمد عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر ذكره العلامة نوح
 (قوله صدر الشريعة) حيث قال في شرح الوقاية واعلم انه نظم كثيرا من المسائل في سلك واحد وقال لم يجوز
 ولم يبين ان البيع باطل او فاسد وانما يبين ذلك ان شاء الله تعالى في السمك الذي لم يصد يقبض ان يكون البيع
 باطلا اذا كان بالدرهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير متقوم لان التقوم بالا حراز
 والاراض مستند ذكره العلامة نوح (قوله الا اذا دخل بنفسه) استثناء منقطع من قوله وان اخذ به ونهاض يعني
 انه لو صيد فالتى في مكان لا يورثه منه الا بحيلة كان فاسدا او اذا دخل بنفسه ولم يصد مدخله يكون
 باطلا لعدم الملك بقرينة قوله فلو صده ملكه حلي قال في البحر واذا دخل السمك الحظيرة باحتماله ملكه وكان
 يسه على التفصيل اي اذا سلمه صم والا لا وقيل لا مطلقا لعدم الاراز والخلاف فيما اذا لم يمسها فان هيأها
 ملكه اجماعا فان اجتمع من غير صنعه لم يملكه سواء امكنه اخذه من غير حيلة او لا اه (قوله فلو صده ملكه) لان السد
 فعل اختياري موجب للملك كالواقع في شبكه وفي شرح الوافي لا يجوز بيعه لان السد ليس باحراز فصار
 كطير وقع في بيت انسان فسد الباب والكوة فانه لا يصير محجرا له مال يأخذه ذكره العلامة نوح (قوله ولم يجوز
 اجارة بركة الخ) قال في التهر واعلم ان في مصر بركا صغيرة كبركة القهارة تجتمع فيها الاموال هل يجوز اجارتها
 لصيد السمك منها نقل في البحر عن الايضاح عدم جوازها ونقل اولا عن ابي يوسف في كتاب الخراج عن ابي
 الزناد قال كتبت الى عمر بن الخطاب في مجرى يجمع فيها السمك بارض العراق او بغيرها فكتب الى ان افعلوا
 وما في الايضاح بالقواعد الفقهية التي انتهى حلي (قوله ويبيع طير) قال في القاموس الطير جمع طائر وقد يقع
 على الواحد والجمع طيور وطيور والطيور محركة حركة ذى الحشاح في الهواء بجناحه ذكره المرحوم نوح
 (قوله في الهواه) هو بالمد الجسم المسخر بين السماء والارض والجمع اهوية وقد قيل انه الذي يقال على الشيء
 الخالي والهوى بالقصر ميل النفس نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم يقال اتبع هواه وهو من اهل الهوى
 كذا ذكره العلامة نوح (قوله فباطل) فيما اذا باعه باحد التقديرات وان كان بعرض فاسد كما في السمك انتهى حلي
 بجنا (قوله صرح) قال في الفتح لان المعلوم عادة كالتوقع وتجويز كونها لانه وداد وعرض عدم عودها لا يمنع
 جواز البيع كتجوز هلاك المبيع قبل القبض ثم اذا عرض الهلاك انفسخ كذا هنا اذا فرض وقوع عدم
 المعتاد من عودها قبل القبض انفسخ انتهى قال في التهر واقول فيه نظر لان من شرط صحة البيع القدرة على
 التسليم عقبه ولذا لم يجوز بيع الابن انتهى اقول جواز بيعها اذا كانت معتادة العود لا بنافي القدرة على التسليم
 فانما اذا كان العود عادتها كانت مقدورة التسليم ودعوى القدرة على التسليم عقب العقد غير لازمة فان فرض

عدم عودها بعد العقد مرة انسخ البيع وقرق ما بين هذا وبين الباقي فان الباقي ليس معتادا للعود عادة
فتأمل حوى وفي الحلبي وما اذعاه من اشتراط القدرة على التسليم عقبة ان اراد به القدرة حقيقة فهو متنوع والا
لا يشترط حضور المبيع بمجلس العقد ولا بقوله به احد وان اراد به القدرة حكما كما ذكره بعد هذا فافهم فيه كذلك
حكم العادة بعوده انتهى (قوله ويرجعه في الثمر) قد علمت رده الا انه في الشرع بلالية قال قوله وانما قال لا يرجع الخ
اقول ما ذكر من التقييد عن الزبلي خلاف ظاهر الرواية لما قال في البرهان ولو كان يعنى الطير يذهب ويحصى
كالجمام لا يجوز ايضا انتهى ومثله في الفتح عن التمر ثاشي وقبحه في العناية والبحر قال الحموي في شرحه
ثم على القول بعدم الجواز هل هو باطل او فاسد قولان واثر الخلاف فيما لو اخذه وسلمه فن قال بالاول قال انه
لا يعود صحيحا وعليه الجنيون ومن قال بالثاني قال انه يعود وعليه الكرخ وطائفة انتهى (قوله ويبيع الحمل)
يفتح الحاء وسكون الميم وانما كان يبيع التناج باطلا ويبيع الحمل فاسدا لان عدم الاول مقطوع به وعدم الثاني
مشكوك فيه منخ عن الدور (قوله ويرمز في الجري بطلانه) قلت حيث لا يكون ما لا يكون يبيعه باطلا لاحتماله
على ان علة عدم جواز بيع الحمل والتناج نهي صلى الله عليه وسلم عن بيعه ما ذكره المرحوم نوح اى فالحكم
فمنه او احد (قوله لفساده بالشرط) قال في المنخ لما قرر ان ما لا يصلح افرادا بالعقد لا يصح استثناءه من العقد
والحمل كذلك لانه بمنزلة اطراف الحيوان ويبيع الاصل يتناوهم افا لا متناهي يكون على خلاف الموجب فلم يصح
فيصير شرط فاسدا او البيع يفسده به انتهى وقال العلامة نوح فعلة الفساد اما عدم القدرة على تسليم الامة
عقب العقد بدون الحمل لا اتصال بها خلقا واما فساد الشرط الكائن على خلاف الموجب انتهى (قوله بخلاف
هبة ووصية) قال في البحر عن السراج ولا يجوز بيع الحمل وحده دون الام ولا الام دونه فلو باع الحمل
وولدت قبل الاقتران وسلم لا يجوز به وكذا لا يجوز به وان سلم الى الموهوب له مع الام ثم قال ويجوز الوصية به اذا
ولدت لا قبل من سنة اشتهر من وقت الوصية انتهى واما هبة الام دون الحمل فصح فانه اذا اعتق الحمل ووهب امه
جاز كما في الاشياء عن الفتح اول البيوع وفي اول كتاب الوصية من هذا المتن وصحت بالامة الاحكام انتهى (قوله
ولبن في ضرع) ذكروا في وجه فساد بيع اللبن في الضرع امور الاول ان فيه غررا لانه لا يدري انه لبن او تنقاخ
وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الفرر والثاني الاختلاف في كيفية الحلب فيؤدي الى النزاع والثالث
يجوز ان يحدث لبن قبل الحلب فيختلط مال البائع بمال المشتري على وجه يجهز عن التخلص والرابع ما رواه
الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان يبيع عن لبن في ضرع الغنم
والصوف على ظهرها قال في المصباح الضرع لذات الطلف كالذي للمرأة والجمع ضرع كفلس وفلس انتهى
(قوله ويرمز البرجدي بطلانه) قال صدر الشريعة ذكروا في فساد بيع اللبن في الضرع عشرين احكاما
انه لا يعلم انه لبن او دم او ريج وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن
يوجد شيئا فشيئا فيختلط بمثل المشتري بمثل البائع انتهى اى وهذه تقتضي الفساد (قوله ولولو في صدق) اللؤلؤ
الدر واحد بها والصدف محركة غشاء الدر والواحدة بها والجمع اصداف منخ عن القاموس (قوله للغرر) لانه
مجهول لا يعلم وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليحه الا بضر وهو كسر الصدف وعن ابي يوسف الجواز لان الصدف
لا ينفع به الا بالكسر ولا يهد ضررا منخ (قوله وصوف على ظهر غنم) لانه من اوصاف الحيوان لانه يقوم به
ولانه غير المقصود من الشافكان كالوصف منها وهو لا يفرد بالبيع ولانه ثبت من اسفل فيختلط بالمبيع بغيره
نهر (قوله ويجوزه الثاني) الذي في الرموز عن ابي يوسف يجوز لانه مقدور التسليم في الحال (قوله وانما صححه وابع
انكرات) فوجوب عماله ورد على قولهم في تعليل فاديع الصوف انه ثبت من اسفل قال الحموي في شرحه
وجاز بيع الكرات وان كان ينفوس من اسفل للتعامل انتهى وفي القاموس الكرات كرمات وكان بقل وكسجباب
شجر كبار وابتهاجبال الطائف انتهى (قوله ونهر المصفاة) اى فانه يجوز بيعه لانه ينفذ من اعلاها
وكل ما يرد منها يرداده على مثل المشتري فلا يختلط بالمبيع بغيره شلى عن الاتفاقى وعليه فلا حاجة للتعليل
بالتعامل وصحح الامام القسلى عدم جواز بيع الخلاف لانه وان كان ينفوس من اعلاه فوضع القطع بجهول
كن اشترى شجرة على ان يقطعها المشتري لا يجوز له ان يقطع القطع قال في الفتح وما ذكره من منع بيع الشجرة
ليس متفقا عليه بل منهم من منعها اذ لا بد للقطع من حفرا الارض ومنهم من اجازها للتعامل وفي الصغرى

ووجه في م ر ذ) سبع (أقول) أي الخطين
وهرم في م ر ط ط خلافة كسراج (واحدة لا
جانب) اسناد بانسراط بخلاف هنة ووصية
(ز و في س س) وهرم (وصوف على طهر
او وز في ص ص) وهرم (وصوف على طهر
غتم) وهرم (وصوف) واما في م ر ط ط
لوسلم صوف وبنين اولا اعداد لم غلب
مختار في م ر ط ط واما في م ر ط ط
وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم
وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم وهرم

القياس في بيع القوائم انه لا يجوز ولكن جاز لاتعمال انتهى ثم والخلاف في وزن كلب شجر الصفصاف الواحدة خلافة قال الصفافي وقد حدد الامام من جن العوام ويحكي عن بعض الملوك انه مر بمحاطة قرأى شجر الخلاف فقال لوزيره ما هذا الشجر فذكره الوزير ان يقول شجر الخلاف لنفورا لنفسه عن لفظه فسماه باسم شجره فقال شجر الوفاق فقطعه الملك لنباهته ولا يكاد يوجد في البادية انتهى بحر (قوله واوراق النوت باغصانها) اي اذا كان موضع الغصع معلوما قال في البغية تخفيض القبة نص في (ط) على جواز بيع الاغصان من موضع معلوم حتى لو اشترى الاوراق باغصانها وكان موضع قطعها معلوما ومضى ونها ليس للمشتري ان يسترد ان (نج) اشترى اوراق النوت ولم يبين موضع القطع كنه معلوم عرفا صحت انتهى (قوله باع اوراق نوت) اي باغصانها وقوله لم يقطع اي اغصانها فغيره يقطع الى الاغصان وان لم تذكر حمله لم ينعض صفة اوراق وقوله جاز وجهه ان موضع اقطع معلوم عرفا وقوله يستثنى اي اذا كانت الاغصان قبل وقت البيع يستثنى والمثلية يحالها لا يجوز البيع لا اختيار محل القطع ومثله اذا باع كذلك ومضى سنة او سنتان فيصح في الاول دون الثاني وهي مسئلة البغية (قوله وجذع معين في صنف) اعلم ان بيع الجذع في الصنف لا يخلو اما ان يكون معين او غير معين فان كان معيناً فعلة عدم جواز لزوم الضرر في التسليم وان كان غير معين فعلة عدم جواز بيعه لزوم الضرر وجهه ان الجذع وكل منه ما علة لفساد البيع فل في الثمر الجذع النضجة من الجذع وغيره فوضع عليها الاختصاص وخصه صاحب القاموس بالخل (قوله اما غير معين) الاولى تأخير هذه الجملة بعد قوله فلو قطع الخ (قوله فلا يقاب صحيحا) ان كل بيع الراهدى في شجرة له دورى ونقل العلامة نوح عن الراهدى في شرحه مختصر الطحطاوى ان البائع اذا تحمل الضرر وسلمه الى المشتري زال المفسد واخفت الجملة (قوله وذراع من نوب) ولوعين الموضع بحر (قوله بضرة النبعيص) كعمامة ونقبص (قوله فلو قطع) الاولى زيادة اوتواع ايضهم حكم الجذع (قوله قبل فسخ المشتري) اما بعد فسخ المشتري البيع لا يعود صحيحا زال المفسد بعد التقرير ذكره العلامة نوح (قوله عاد صحيحا) وهو الصحيح من اقوال اربعة (قوله لا تنفاه المانع) وهو وجود الضرر بالتسليم (قوله وضرة القناص) بان يقول بعثك ما يخرج من القناص هذه الشبكة من بكذا والمعنى فيه انه مجهول وان فيه غررا لانه يجوز ان لا يدخل في الشبكة نبي من الصيد افاده المصنف (قوله الصائد) سواء كان في براويج نوح (قوله والعناصر) هو ان يقول للتاجر اغوص لاني غوصة فاحرحت فهو لك بكذا مضى الوجه فيه ما سبق في ضربة القناص (قوله كما مر) اي في قول المصنف ويبيع ما ليس في ملكه الا في السلم (قوله والمزانية) من الزين وهو الدفع وانما هي هذا البيع بالمزانية لانه يؤدي الى النزاع والدفاع ذكره العلامة نوح ويقال للناقاة اذا كانت تدفع حاليها عند الطلب ويون وفي الحديث لا يقبل الله صلاة الربن اي الذي يدافع الاخبثين فانه سرى الدين (قوله هي يبيع الرطب على الخلل) قال في الصحاح المزانية يبيع الرطب في رؤس الخلل بالتمر ونهى عن ذلك لانه يبيع مجازفة من غير كيل ولا وزن انتهى (قوله مثل كيلة تقدر) اي يكون الرطب على الخلل مثلاً بطريق الظن والنفذ يركل التمر المقطوع لا بطريق العلم والتحقيق افاده الفاضل نوح (قوله ومثله العنب) اي على الكرم بالزبيب المقطوع (قوله وشبهة الربا) لانه باع مكيلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز خرصا لما ذكر من شبهة الربا المحقة بالحقيقة في التحريم افاده المصنف (قوله فلو لم يكن رطباً) اي بان كان يسرا جاز قال المصنف بعد ذكره في الاكمل المزانية بانها يبيع التمر بالشاء المشتهة على رأس الخلل شجر بانها المنة فيجوز ذلك كيلة خرصا بكسر الخاء وقصها كما في شرح مسلم للذوى اي حررا وظنا لا حقيقيا مانعه وفيه كلام لانه فسر المزانية بما عت وهو خلاف التحقيق لان اشهر بالثلثة حمل الشجر رطباً كان أو يسرا او غيره واذا لم يكن رطباً جاز لاختلاف الجنس فالاولى ان يقول يبيع الرطب بقرالخ فعلة واذا لم يكن رطباً جاز اي بان كان نحو يسر وقال الاتفاقى الاول بالثلثة والثاني بالمنة كذا انكرهما عن ابن فرغانة ويحارى وذلك لان ما على الخليل قد يكون رطباً وقد يكون تمرا اذا جفت فيضبط بالثلثة حتى يعممها جميعا والغالب من حال الجوز وان يكون تمرا فيضبط بالمنة ولوروي بالمنة او بالمنة يكون الحكم كذلك لان بيع المزانية لا يجوز كيف ما كان سواء كان الرطب بالرطب او التمر بالتمر واحدهما بالآخر انتهى (قوله والملازمة) قال في المغرب بيع الملازمة واللباس ان يقول لصاحبه اذلمت ثوبك اولست ثوبي فقد وجب البيع وفي المتنق عن الامام هي ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا استك فقد وجب البيع او يقول المشتري

واوراق الذوق باغصانهم الذم والوفى اتقنه
 باع اوراق ذوق لم تقطع قبله يست حاز وبه تنين
 لا اله الا الله (في صنف) موضع قطعه عنهما (ووجدع)
 مهدي (في صنف) اما غير العبد الا يتقاب
 صعبا ابن كمال (ودواع من وب بصر
 انتبه جن) فلو قطع وسلم دلي فصع الحزنى
 عاد صعبا ولو بغير (صنف) بقاف ونون
 لا يتناهى المانع (وضعية اقاص) بقاف
 الصائد (واعاص) بقين صفة والسكر
 وابيع فيها ما بال المصنف وقد نظمته مثلا
 وابن السكيت قول المصنف في المختصر
 نمر وفي سلكنا عاصد قبيته في المختصر
 وجب ان يرد به الباطل لانه مما ليس
 في ملككم (والزانية) هـ يعبر اربط
 على الدل بمرقطوع مثل كيلة نقد يا
 شروح جميع ومثله الغب بالزيب غايه
 انتهى ولشبهه الزا قال المصنف فلو كان
 وطبا جاز لا خلاف الجندس (واللامه)

ان بهض مشارع بل جوزيع الشرب ثم قال وبهذا الحكم بصفة بيعه (قوله لا يصح بيع حق التبريل) بالبيان
 وافى (قوله بله سانه محله) ولانه حق مجرد كما مال به في حق المرور (قوله بن مؤجل) قيد بالتمن لان تأجيل
 المبيع مفد ولو الى اجل معلوم جوى ولا بد ان يكون التمن المؤجل دينا مال العين فيفسد تأجيله فحق وسيأتي
 (قوله في اخوت) الذي في الجوى عن البرجدي الجدي (قوله مبهمة) ذكر الجوى عنه شخه منها المتقدمان
 ومنها النيروز الخوارزمي وهو اول يوم تكون الشمس في نصف نهاره في الدرجة الثامنة من الحمل ونيروز العامة
 وهو اول يوم غروب شمس اتم نيروز الخاصة وهو اليوم السادس منه (قوله والمهرجان) بكسر الميم وهو
 الهاء كما في المفتاح كلمتان معناه ما به التركيب محبة الروح كما في شرح الحلي معرب هه كان وهو متعدد ايضا
 اى فالمانع فيه الجهالة (قريبه) ان نيروز مصر من معلوم عندهم متفرق ليس بمتعدد فيصح التأجيل اليه
 على ما يظهر (قوله وفطرم) اى قبل دخول صومهم فلا ينافى ما ذكره المصنف بعد (قوله فاكفى بذكر
 احدهما) ففيه الاحتمال وقد عده علماء البدع من الحسنات الا انه لا يفتى للمصنفين ارتكابه لما فيه
 من الايام وان عد في الخطايات والمخاويرات محسنا جوى (قوله وهو خسون يوما) كذا في الدرر عن ائمة تاشي
 وفي الجوى خمسة وخسون يوما في اتمه ستا في سبعة وثلاثون يوما وقاله الشارح هو الموافق لما ذكره بعضهم
 من ان رمضان كتب على عيسى بغير فرقة من قومه ذلك لانه كان قد تبع في الحر او البرد الشديد وكان ينش
 عليهم في افقارهم ويضرمهم في معاشهم فاجتمع علماءهم ورؤسائهم على ان يجعلوا صومهم في فصل من السنة
 بين الشتاء والصيف فجعلوه في الربيع وزادوا عليه عشرة ايام كفارة لما صنعوا واصار اربعين يوما ثم ان ملكهم شكا
 من ضايقهم فعمل لله عليه ان حورى من وجعه ان يزيد في صومهم اسبوعا فبرئ فزاد اسبوعا ثم مات ذلك
 الملك ووليم ملك آخر فقال اتعده خمسين يوما وقيل اسبوعا من موت كثير فقارزادوا في صيامهم فزادوا
 عشر اقبل وعشر ابعده واختار هذا القول الخامس (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسر هاء دور (قوله والدباس)
 اصله دواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو اليه لكسرة ما قبلها مخ وهو وطنى المحصول بقوا اتم الدواب في البيدر
 حوى (قوله والقطاف) بكسر القاف وفتحها (قوله لانه اتمه دم وتناثر) اى فتفضى الجهالة فيها الى المنازعة
 والفتير الى الاشياء المذكورة التي او اعاقدوم الحاج (قوله اما تأجيل المبيع الخ) الاولى ذكره في محل ما ذكرناه
 ليكون جاري في جميع المسائل والمراد بالمبيع غير المسلم فيه (قوله ص التاجيل) على الاصح لكونه تأجيلا للدين
 والتأجيل بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى مجهول فالقصد ما كان في صلب العقد افاذه المصنف (قوله
 لا الماحضة) كم وبزج وقدوم الغائب (قوله ارا عاقت المشتري الاجل) وجه الحق ان الفساد كان للتنازع
 وقد ارتفع قبل وقوعه وانما استعمل المشتري باعقاطه لانه خالص حقه (قوله قبل حلوله) قيد به لانه لو اسقط بعد
 حلوله لا يفتق بائنا مخ وفيه انه بعد حلوله مضى ولا يأتى باعقاطه ولا يأتى تدارك انفساد على ان حلوله قبل
 الافتراق بعيد فتأمل (قوله وقبل فسخه) اما بعده فلا يعود العقد لفسخه الا بصيغة العقد (قوله فلا ينقلب
 جائزا) لان هذا ليس باجل بل الاجل ما يكون منتظرا لوجوده ويوجب الرجوع مثلا فدينصل بكلامه ففرقناه
 ليس باجل بل هو شرط فاسد كذا في السراج (قوله او امر المسلم الخ) عطف على كفل من قوله كما لو كفل (قوله
 يعنى مع ذلك) اى التوكيل وبيع او كفل وشراؤه بخر (قوله مع انه كراهة) فيجب عليه ان يخل الخرابية بها
 ويبسب الختير اذا كان التوكيل بالشرا او اما في التوكيل بالبيع فعليه ان يتصدق بينهما افاده الجوى (قوله
 كما يصح مامر) اى من الكفالة السابقة واسقاط الاجل (قوله وانتقال الملك الى الاخر امر حكيمى) فلا يمنع
 بسبب الاسلام بخر (قوله وقال لا يصح) المراد بعدد الصحة البطلان (قوله عطف على النيروز) المعطوف
 عليه هو قوله والبيع من قوله والبيع الى النيروز وانما قصد البيع فيه ثم به عليه السلام عن بيع وشرط
 في الدرر وانما قصد البيع بهذا الشرط لان ما اذا قصدنا المقابلة بين المبيع والتمن فقد خلا الشرط عن
 العوض وقد وجب البيع بالشرط فيه فكان زيادة مستحقة به فقد الماوضة خالية عن العوض فيكون ربا وكل
 عند بشرط الربا يكون فاسدا (قوله الاصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره قال الحلي والجملة في مثل
 نصب يعنى ويقتضى ان يقرأ بالنصب مفعولا يعنى اى بهى المصنف بقوله وبيع بشرط الاصل الجامع
 في فساد الخ (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلاجه) معنى كون الشرط يقتضيه العقد انه يجب بالعقد

ان بهض مشارع بل جوزيع الشرب ثم قال وبهذا الحكم بصفة بيعه (قوله لا يصح بيع حق التبريل) بالبيان
 وافى (قوله بله سانه محله) ولانه حق مجرد كما مال به في حق المرور (قوله بن مؤجل) قيد بالتمن لان تأجيل
 المبيع مفد ولو الى اجل معلوم جوى ولا بد ان يكون التمن المؤجل دينا مال العين فيفسد تأجيله فحق وسيأتي
 (قوله في اخوت) الذي في الجوى عن البرجدي الجدي (قوله مبهمة) ذكر الجوى عنه شخه منها المتقدمان
 ومنها النيروز الخوارزمي وهو اول يوم تكون الشمس في نصف نهاره في الدرجة الثامنة من الحمل ونيروز العامة
 وهو اول يوم غروب شمس اتم نيروز الخاصة وهو اليوم السادس منه (قوله والمهرجان) بكسر الميم وهو
 الهاء كما في المفتاح كلمتان معناه ما به التركيب محبة الروح كما في شرح الحلي معرب هه كان وهو متعدد ايضا
 اى فالمانع فيه الجهالة (قريبه) ان نيروز مصر من معلوم عندهم متفرق ليس بمتعدد فيصح التأجيل اليه
 على ما يظهر (قوله وفطرم) اى قبل دخول صومهم فلا ينافى ما ذكره المصنف بعد (قوله فاكفى بذكر
 احدهما) ففيه الاحتمال وقد عده علماء البدع من الحسنات الا انه لا يفتى للمصنفين ارتكابه لما فيه
 من الايام وان عد في الخطايات والمخاويرات محسنا جوى (قوله وهو خسون يوما) كذا في الدرر عن ائمة تاشي
 وفي الجوى خمسة وخسون يوما في اتمه ستا في سبعة وثلاثون يوما وقاله الشارح هو الموافق لما ذكره بعضهم
 من ان رمضان كتب على عيسى بغير فرقة من قومه ذلك لانه كان قد تبع في الحر او البرد الشديد وكان ينش
 عليهم في افقارهم ويضرمهم في معاشهم فاجتمع علماءهم ورؤسائهم على ان يجعلوا صومهم في فصل من السنة
 بين الشتاء والصيف فجعلوه في الربيع وزادوا عليه عشرة ايام كفارة لما صنعوا واصار اربعين يوما ثم ان ملكهم شكا
 من ضايقهم فعمل لله عليه ان حورى من وجعه ان يزيد في صومهم اسبوعا فبرئ فزاد اسبوعا ثم مات ذلك
 الملك ووليم ملك آخر فقال اتعده خمسين يوما وقيل اسبوعا من موت كثير فقارزادوا في صيامهم فزادوا
 عشر اقبل وعشر ابعده واختار هذا القول الخامس (قوله والحصاد) بفتح الحاء وكسر هاء دور (قوله والدباس)
 اصله دواس بالواو لانه من الدوس قلبت الواو اليه لكسرة ما قبلها مخ وهو وطنى المحصول بقوا اتم الدواب في البيدر
 حوى (قوله والقطاف) بكسر القاف وفتحها (قوله لانه اتمه دم وتناثر) اى فتفضى الجهالة فيها الى المنازعة
 والفتير الى الاشياء المذكورة التي او اعاقدوم الحاج (قوله اما تأجيل المبيع الخ) الاولى ذكره في محل ما ذكرناه
 ليكون جاري في جميع المسائل والمراد بالمبيع غير المسلم فيه (قوله ص التاجيل) على الاصح لكونه تأجيلا للدين
 والتأجيل بعد البيع تبرع فيقبل التأجيل الى مجهول فالقصد ما كان في صلب العقد افاذه المصنف (قوله
 لا الماحضة) كم وبزج وقدوم الغائب (قوله ارا عاقت المشتري الاجل) وجه الحق ان الفساد كان للتنازع
 وقد ارتفع قبل وقوعه وانما استعمل المشتري باعقاطه لانه خالص حقه (قوله قبل حلوله) قيد به لانه لو اسقط بعد
 حلوله لا يفتق بائنا مخ وفيه انه بعد حلوله مضى ولا يأتى باعقاطه ولا يأتى تدارك انفساد على ان حلوله قبل
 الافتراق بعيد فتأمل (قوله وقبل فسخه) اما بعده فلا يعود العقد لفسخه الا بصيغة العقد (قوله فلا ينقلب
 جائزا) لان هذا ليس باجل بل الاجل ما يكون منتظرا لوجوده ويوجب الرجوع مثلا فدينصل بكلامه ففرقناه
 ليس باجل بل هو شرط فاسد كذا في السراج (قوله او امر المسلم الخ) عطف على كفل من قوله كما لو كفل (قوله
 يعنى مع ذلك) اى التوكيل وبيع او كفل وشراؤه بخر (قوله مع انه كراهة) فيجب عليه ان يخل الخرابية بها
 ويبسب الختير اذا كان التوكيل بالشرا او اما في التوكيل بالبيع فعليه ان يتصدق بينهما افاده الجوى (قوله
 كما يصح مامر) اى من الكفالة السابقة واسقاط الاجل (قوله وانتقال الملك الى الاخر امر حكيمى) فلا يمنع
 بسبب الاسلام بخر (قوله وقال لا يصح) المراد بعدد الصحة البطلان (قوله عطف على النيروز) المعطوف
 عليه هو قوله والبيع من قوله والبيع الى النيروز وانما قصد البيع فيه ثم به عليه السلام عن بيع وشرط
 في الدرر وانما قصد البيع بهذا الشرط لان ما اذا قصدنا المقابلة بين المبيع والتمن فقد خلا الشرط عن
 العوض وقد وجب البيع بالشرط فيه فكان زيادة مستحقة به فقد الماوضة خالية عن العوض فيكون ربا وكل
 عند بشرط الربا يكون فاسدا (قوله الاصل الجامع) مبتدأ وقوله بسبب شرط خبره قال الحلي والجملة في مثل
 نصب يعنى ويقتضى ان يقرأ بالنصب مفعولا يعنى اى بهى المصنف بقوله وبيع بشرط الاصل الجامع
 في فساد الخ (قوله لا يقتضيه العقد ولا يلاجه) معنى كون الشرط يقتضيه العقد انه يجب بالعقد

من غير شرط ومنه يعرف معنى ما لا يقتضيه العقد ومعنى كونه ملائمة ان يؤكد موجب العقد وفي السراج
 ان يكون واجعا الى صفة المبيع او التمن كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة بخر زيادة من المنع (قوله وفيه تنوع
 لاحدهما) خرج ما فيه مصرة لاحدهما كببيع ثوب بشرط ان لا يبيعه ولا يبيعه فانه يجوز البيع على
 ذولهما وقال ابو يوسف انه يفسد وخرج ايضا ما لا مضمرة فيه فلا تنفعة كان اشترى طعاما بشرط اكله او نوبا
 بشرط اكله فانه يجوز بخر (قوله هو من اهل الاستصاف) اى من اهل ان يتحقق حقا على الغير كالادى (قوله
 فلو لم يكن الخ) لا حاجة الى هذا المحترز لحيته قريبا وكذا قوله اما لو جرى العرف به مخ (قوله او ورده بالشرع)
 فانه لما ورده بالشرع دل على انه من باب المصلحة دون المقعدة وهذا جواب الاستحسان والقياس ان يفسد
 لكونه شرطا مخالفا لمقتضى العقد وهو ثبوت الملك حالا في العوضين مخ (قوله وفيه نفع له بشرط) منه ما اذا
 باع بستانا بشرط ان يبنى البائع حوائطه ذخيرة او راحة على ان يبنى بها مسجدا او طعما على ان يتصدق به
 فهو فاسد فخر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) منه ما اذا اشترط ان يدفع المشتري الثمن الى غريم البائع اسقوط مونة
 القضاء عنه بخر (قوله لما في الخ) هذا انما يظهر لوقال او يستخذه ازيد من ثلاثة ايام وقوله جازان بشرط
 الاستخدام ظاهره بيع استخدام البائع والمشتري وان كان المقام في الاول (قوله او يعنقه) قال في البحر ولم يفسد
 المواقف رضى الله تعالى عنه بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك الا البيع بشرط العتق فان المشتري اذا
 اعنته صح البيع ووجب عليه الثمن عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وقال ابي قاسدا ونجيب القصة لان
 البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب صحيحا وله ان شرط العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولكن
 من حيث حكمه بلامه لانه منى له لك والشئ بانتهائه يقرر واذا وجد العتق تحققت الملازمة فترجع جانب
 الجواز فكان الحال موقفا فاجتاز ما اذا بره او استولدها فانها لا ينهين الملك لجواز قضاء الذاتى ببيعها ما
 انتهى ملخصا وفي المصنف تشتت الضمائر (قوله والا لا) قال الجوى اجعوا انه اذا اعنته قبل القبض لا يعتق
 (قوله مثال) اى قوله او يعنقه الخ كما افاده المصنف فاما اراد بالمثال الخفس (قوله لم يبيع بسخفه) فان الثمن يجهبه
 ان لا تتداوله الايدى فتوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع مخ (قوله كشرط الملك للمشتري) اى
 في المبيع (قوله فلو بشرط) اى البائع (قوله او بقرضه البائع) هذا بشرط من المشتري للاجني وقوله او للمشتري
 شرط من البائع للاجني (قوله ونظائر البحر ترجع الحق) اى حيث قدم القول به وان كان آخر عبارة بتؤيد
 الفساد فانه قل آخر هاعن المتنق مانصه قال محمد كل شئ بشرط على البائع يفسد البيع فاذا شرطه على
 اجني فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يهبه فلان الاجني كذا انهم وباطل كما اذا شرط على البائع ان يهبه
 وكل شئ بشرطه على البائع لا يفسد البيع فاذا شرطه على اجني فهو باطل (قوله كشرط رهن معلوم) اى
 بالاشارة او التسمية فلو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجز الا اذا تراضيا على تعيينه في الخفس ودفع اليه قبل
 ان يتفرقا وان يجعل الثمن ويطلق الرهن بخر (قوله وكفيل حاضر) قيد بمحضرة الكفيل لانه لو كان الكفيل غائبا
 وقبل قبل التفرق او كان حاضرا فلم يقبل لم يجز بخر (قوله اى صرم) قال في المصباح الصرم بالفتح الجلد وهو
 معرب راصد بالفارسية جرم انتهى (قوله على ان يجذوه) اى يجعل معها مثالا آخر ليمتثل لعل للرجلين مكي وفسره
 في البحر بقطعه (قوله ويشركه) بانتهيد مكي عن السمقندى (قوله وهو السير) الذي على ظهر القدم مكي
 والسير بفتح السين وسكون الياء الذي يقد من الجلد انتهى وافى (قوله ومثله) اى التمر ين (قوله احتسنا)
 والقياس فساد لما فيه من النفع للمشتري مع كون العقد لا يقتضيه (قوله للتعامل) وفي الخروج عنه خرج بين
 بخر (قوله هذا اذا علقه بكامة على) قال في البحر وقيد بعلى لان الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع
 الوجوه الا في اذ قال ان رضى ابي او فلان في ثلاثة ايام والنقصيل السابق انما هو اذا علق بكامة على والظاهر
 من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على لا بمنزلة ان وقيد بعلى بدون واو لانه لو زادها كان قال بعتك هذا بكذا
 وعلى ان تفرضى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا ومحل الفساد في الشرط اذا لم يخرج به مخرج الوعد
 اما اذا أخرجه مخرجه كما اذا قال اشترى حتى ابني لك الحوائط لم يفسد ولكن لو بين البائع لم يخرج به مخرج المشتري
 في الرد اذا كان مقارنا للعقد فلو الحق الشرط الفاسد بالعقد قبل يلحق عند الامام رضى الله تعالى عنه وقيل لا
 فوالصحيح رده فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع

من غير شرط ومنه يعرف معنى ما لا يقتضيه العقد ومعنى كونه ملائمة ان يؤكد موجب العقد وفي السراج
 ان يكون واجعا الى صفة المبيع او التمن كاشتراط الخبز والطبخ والكتابة بخر زيادة من المنع (قوله وفيه تنوع
 لاحدهما) خرج ما فيه مصرة لاحدهما كببيع ثوب بشرط ان لا يبيعه ولا يبيعه فانه يجوز البيع على
 ذولهما وقال ابو يوسف انه يفسد وخرج ايضا ما لا مضمرة فيه فلا تنفعة كان اشترى طعاما بشرط اكله او نوبا
 بشرط اكله فانه يجوز بخر (قوله هو من اهل الاستصاف) اى من اهل ان يتحقق حقا على الغير كالادى (قوله
 فلو لم يكن الخ) لا حاجة الى هذا المحترز لحيته قريبا وكذا قوله اما لو جرى العرف به مخ (قوله او ورده بالشرع)
 فانه لما ورده بالشرع دل على انه من باب المصلحة دون المقعدة وهذا جواب الاستحسان والقياس ان يفسد
 لكونه شرطا مخالفا لمقتضى العقد وهو ثبوت الملك حالا في العوضين مخ (قوله وفيه نفع له بشرط) منه ما اذا
 باع بستانا بشرط ان يبنى البائع حوائطه ذخيرة او راحة على ان يبنى بها مسجدا او طعما على ان يتصدق به
 فهو فاسد فخر (قوله مثال لما فيه نفع للبائع) منه ما اذا اشترط ان يدفع المشتري الثمن الى غريم البائع اسقوط مونة
 القضاء عنه بخر (قوله لما في الخ) هذا انما يظهر لوقال او يستخذه ازيد من ثلاثة ايام وقوله جازان بشرط
 الاستخدام ظاهره بيع استخدام البائع والمشتري وان كان المقام في الاول (قوله او يعنقه) قال في البحر ولم يفسد
 المواقف رضى الله تعالى عنه بين شرط وشرط في الفساد وهو كذلك الا البيع بشرط العتق فان المشتري اذا
 اعنته صح البيع ووجب عليه الثمن عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وقال ابي قاسدا ونجيب القصة لان
 البيع قد وقع فاسدا فلا ينقلب صحيحا وله ان شرط العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولكن
 من حيث حكمه بلامه لانه منى له لك والشئ بانتهائه يقرر واذا وجد العتق تحققت الملازمة فترجع جانب
 الجواز فكان الحال موقفا فاجتاز ما اذا بره او استولدها فانها لا ينهين الملك لجواز قضاء الذاتى ببيعها ما
 انتهى ملخصا وفي المصنف تشتت الضمائر (قوله والا لا) قال الجوى اجعوا انه اذا اعنته قبل القبض لا يعتق
 (قوله مثال) اى قوله او يعنقه الخ كما افاده المصنف فاما اراد بالمثال الخفس (قوله لم يبيع بسخفه) فان الثمن يجهبه
 ان لا تتداوله الايدى فتوجد زيادة خالية عن العوض فيفسد البيع مخ (قوله كشرط الملك للمشتري) اى
 في المبيع (قوله فلو بشرط) اى البائع (قوله او بقرضه البائع) هذا بشرط من المشتري للاجني وقوله او للمشتري
 شرط من البائع للاجني (قوله ونظائر البحر ترجع الحق) اى حيث قدم القول به وان كان آخر عبارة بتؤيد
 الفساد فانه قل آخر هاعن المتنق مانصه قال محمد كل شئ بشرط على البائع يفسد البيع فاذا شرطه على
 اجني فهو باطل كما اذا اشترى دابة على ان يهبه فلان الاجني كذا انهم وباطل كما اذا شرط على البائع ان يهبه
 وكل شئ بشرطه على البائع لا يفسد البيع فاذا شرطه على اجني فهو باطل (قوله كشرط رهن معلوم) اى
 بالاشارة او التسمية فلو لم يكن مسمى ولا مشارا اليه لم يجز الا اذا تراضيا على تعيينه في الخفس ودفع اليه قبل
 ان يتفرقا وان يجعل الثمن ويطلق الرهن بخر (قوله وكفيل حاضر) قيد بمحضرة الكفيل لانه لو كان الكفيل غائبا
 وقبل قبل التفرق او كان حاضرا فلم يقبل لم يجز بخر (قوله اى صرم) قال في المصباح الصرم بالفتح الجلد وهو
 معرب راصد بالفارسية جرم انتهى (قوله على ان يجذوه) اى يجعل معها مثالا آخر ليمتثل لعل للرجلين مكي وفسره
 في البحر بقطعه (قوله ويشركه) بانتهيد مكي عن السمقندى (قوله وهو السير) الذي على ظهر القدم مكي
 والسير بفتح السين وسكون الياء الذي يقد من الجلد انتهى وافى (قوله ومثله) اى التمر ين (قوله احتسنا)
 والقياس فساد لما فيه من النفع للمشتري مع كون العقد لا يقتضيه (قوله للتعامل) وفي الخروج عنه خرج بين
 بخر (قوله هذا اذا علقه بكامة على) قال في البحر وقيد بعلى لان الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع
 الوجوه الا في اذ قال ان رضى ابي او فلان في ثلاثة ايام والنقصيل السابق انما هو اذا علق بكامة على والظاهر
 من كلامهم ان قوله بشرط كذا بمنزلة على لا بمنزلة ان وقيد بعلى بدون واو لانه لو زادها كان قال بعتك هذا بكذا
 وعلى ان تفرضى كذا فالبيع جائز ولا يكون شرطا ومحل الفساد في الشرط اذا لم يخرج به مخرج الوعد
 اما اذا أخرجه مخرجه كما اذا قال اشترى حتى ابني لك الحوائط لم يفسد ولكن لو بين البائع لم يخرج به مخرج المشتري
 في الرد اذا كان مقارنا للعقد فلو الحق الشرط الفاسد بالعقد قبل يلحق عند الامام رضى الله تعالى عنه وقيل لا
 فوالصحيح رده فيه (قوله ووقته) بصيغة الماضي من التوقيت (قوله واذا قبض المشتري المبيع الخ) شروع

فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العبد الثاني وثمة في الاول انما كان لحق الشرع وحق العبد مقدم في الشرع
لحاجته (قوله لم يتبع الفسخ) لان البيع فيه ما ليس بلازم ولا يدخل المبيع في ملك المشتري في صورة الخيار
فالبائع الفسخ وان لم يفسخ العقد الثاني ولو الفسخ في مدة الخيار (قوله كما علمت) من قول المصنف وكل مبيع
فاستلحق فلو باعه بازيد من الثمن الاول لا تلزمه الزيادة (قوله ينتقض كل تصرفات المشتري) ظاهره بعم الاعناق
ونحوه (قوله وسلم) شرط التسليم في الهبة لانها لا تنفذ المالك الا به (قوله واستولدها) ظاهره ان المراد استيلا
حادث فلو كانت زوجته اولاً واستولدها ثم اشتراها فاسدا وقبضها هل يكون كذلك للملكه اياها بمجرد (قوله بعد
قبضه) الاولى وضعه آخر المسائل (قوله بامره) اي المشتري (قوله وكذا الوارءه) بطعن الحنطه الخ) فان المشتري
بالامر يكون قابضا حكما كذا كذلك مع مسئله الاعناق لاتفاقهما في القبض الحكمي (قوله اقتضاء) الاولى ان
يقول حكما لان الاقتضاء لا يظهر هنا (قوله فقد ملك المأمور ما لا يملكه الا امر) قال في البحر اطلاق القبض فمثل
القبض الحكمي كافي الظهيرية ولو اشترى عبد امرا فاسدا ولم يقبضه فامر البائع باعتاقه فاعتقه مع عقده
عن المشتري لانه بمنزلة قبض المشتري ولو اعتقه المشتري بنفسه لا يصح لعدم الملك وهذه بحجية حيث ملك
المأمور ما لم يملك الامر انتهى ولو طعن الحنطه المشتري او ذبح قبل القبض او ترك سكراما ولزمته القيمة
فكما يظهر (قوله وما في الخاتمة الخ) حيث قال اذا اشترى عبد امرا فاسدا فاقام البائع قبل القبض اعتقه عنى
فاعتقه البائع عنه كان العتق عن البائع دون المشتري وكذا لو اشترى حنطة شرا فاسدا فامر البائع بطحنها
كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامر البائع بذببحها كذا في الخ (قوله وقفا صحيحا) التقيد بالصحيح بقيد
ان الوقف لو كان فاسدا بان اشترط فيه بيعه عند الحاجة لا يمنع التسخ (قوله وان رجه عن ملكه) عطف لازم
(قوله وما في جامع الفصولين الخ) حيث قال ولو وقفه او جعله مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين حلي عن
النهر (قوله غير صحيح) حمله في النهر على احدى روايتين وهو اولى من التغليب قاله الحلبي وحله في البحر على
ما اذا لم يقبض به اما اذا قبض به فانه يرتفع الفساد بغير زومه (قوله اور عنه) اي المبيع فاسدا لانه من العقود
اللازمة فيتمتع من الرد مخ (قوله او اوصى به) اي المشتري ثم مات سقط حق الفسخ لان المبيع انتقل من ملكه الى
ملك الموصى له وهو ملك مبتدء فصار كالمبايعه مخ (قوله او تصدق به) الظاهر انه لا ينقطع حق الفسخ بالصدقة
الا بالتسليم كما ذكرنا في الهبة (قوله الا في اربع مذكورة في الاشياء) قال فيما العهد الفاسد اذا تعلق به حق عبد
لزم ارتفع الفساد الا في مسائل اجر فاسدا فاجر المسائر صحيحا فلا لول تقضها المشتري من المكره لرباع صحيحا
فلمكره تقضه المشتري فاسدا اذا اجر فالبائع نفسه وكذا اذا زوج انتهى وانت خبير بان كلام المتن في تصرف
المشتري فاسدا فلا يصح امتناعه الاول منه لعدم دخولها وكذا الثانية لاحتراز المتن عنها بقوله وفساد بغير
الاكراه والاشالة والرابعة ذكرهما الشارح حيث قال غير اجابة ونكاح انتهى حلي (قوله وكذا كل تصرف)
قولي كانه دبير (قوله غير اجابة) لان الاجابة تفسخ بالا عذر ورفض الفساد من الاعذار انتهى بحر (قوله ونكاح)
لانه ليس فيه انراج عن الملك (قوله المختار نعم ولو الجبنة) اعلم ان الكلام موضوع فيما اذا تصرف المشتري
بالنكاح بعد القبض كما هو الموضوع في كل المسائل السابقة وكلام الوالحي مقرون فيما قبل القبض
وعبارته زوج الجارية المبيعة قبل قبضها وانتقض البيع فان النكاح يبطل في قول ابى يوسف وهو مختار لان
البيع متى انتقض قبل القبض ينتقض من الاصل فصار كانه لم يكن فكان النكاح باطلا ولم يثبت على هذا المصنف
ولا يخفى في بصره واما انكساحها بعد القبض فقال في السراج انه لا يفسخ لانه لا يفسخ بالا عذر وقد عده
المشتري وهي على ملكه انتهى قوله وهي على ملكه مخرج في لانه بعد ان قبض اذا ملك في الفاسد قبل تقدير (قوله
ومنى زال المانع) اي من الفسخ (قوله كرجوع هبة) اي كرجوع واهب في هبة وهذا يقتل لما يزل به المانع والواضع
ان يقول بان رجوع في هبته ويكون تصوير الزوال قال في الفتح ولا فرق في الرجوع في الهبة بين انقضاء وغيره
(قوله عا دحق الفسخ) لان هذا المانع لا يفسخ الا بفسخ كل وجه في كل وجه لا يفسخ الا بفسخ
حتى انقضى فاسدا (قوله لا بعده) اي لو زال المانع بعد انقضاء الهبة فلا يعود حق الفسخ لما يلزم عليه من
ابطال انقضاء امراده بفسخ ما يملك المثل (قوله متى رد ثمنه المنتقود) لان المبيع قابل به فيصير محبوسا به كانه
من زاراد انتو المنتقود في مثل غيرا ففسخ (قوله كاجابة ورهن) اي فاسد من قول في التدين ولو اشترى

[illegible]

من مد يته عبد ابن مابق له عليه شرآ فاسدا وقبض العبد باذن البائع قاواا بائع استرداد العبد يحكم
الفساد ايس لامشترى ان يحبس العبد لانه حقيقا ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وكذا لو كانت الاجارة بدين
سابق عليه او قبض المستأجر العبد ثم فسح المؤجر الاجارة يحكم الفساد ان يشتري العبد قبل اقباض الاجارة
وايس للمستأجر الحبس بالاجارة بخلاف الصحيح وكذا الرهن الفاسد لو كان بدين سابق عليه انتهى وقال في حاشية
الشاي قوله بخلاف الصحيح بمعنى لو كان البيع صحيحا والاجارة صحيحة ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان
لامشترى ان يحبس المبيع حتى يستوفي الدين الذي كان له على البائع اه عمادى ونحوه في حاشية سرى الدين
عن قاضي خان اذا علمت ذلك ته لم ان قول الشارح وعقد صحيح غير صواب والاولى ان يقول بخلاف عقد ها الصحيح
وبعد كتابتي هذا المجل وجدت المحشى نبه عليه ونقله في التهر (قوله والفرق في الكافي) نقله عنه صاحب البحر
قال اما البيع اذا اضيف الى الدراهم لا يتعلق الملك في الثمن بمجرد العقد فاذا اوجب للمدين على المشتري مثل
الدين صار الثمن قصاصا لا استواءهم فاذا اوصف بغير البائع مستوفيا عنه بطريق المقاصة فاعتبر بما لو استوفيا
حقيقة وتم لامشترى حق الحبس في المبيع الى ان يستوفي الثمن فكذا هنا وفي الفساد لم يملك الثمن بل يجب قيمة
المبيع عند القبض والقيمة قبل القبض غير مبررة لاحتمالها السقوط كل ساعة بالفسخ ولان القيمة قد تكون
من جنس الدين وقد لا تكون ودين المشتري على البائع مقدور المقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولذا
لا تجب المقاصة بين الحال والمؤجل والجيد والردي واذا لم تقع المقاصة لم يصح البائع مستوفيا الثمن اصلا
فلا يكون لامشترى حق حبس المبيع به فسخ البيع ولو كان الرهن باطلا بان استقرض الفاروهن ام ولده
او مدبره ان يشتري قبل قضاء الدين لعدم الانقضاء حاجي (قوله وزيلعي) عبارته وان مات البائع فالمشتري احق
به حتى يستوفي الثمن لانه يقدم عليه حال حياته فكذا يقدم على تجهيزه بعد وفاته وعلى هذا لو استأجر اجارة
فاصة وتقد الاجرة او ارثين رهنا فاسدا او قرض قرضا فاسدا واخذ به رهنا ان يحبس ما استأجر وما ارثين
حتى يقبض ما تقدا اعتبارا بالعقد الجائز اذا انفاسخا لانها معاوضة فتوجب المساواة من البدين فان مات المؤجر
او ارثين او المستقرض فهو احق بما في يده من المقبوض من مائر القرماء انتهى (قوله والمستقرض) بان اقرضه
قرضا فاسدا واخذ به رهنا فالقرض احق بما في يده من مائر القرماء (قوله فاسدا) يرجع الى جميع ما قبله (قوله
بعد الفسخ) نص على المتوهم فان الحكم كذلك قبل الفسخ بالاولى (قوله ونحوه) وهو الوارث فيما اذا مات المشتري
والمستأجر والمقرض والمرثين (قوله بل قبل تجهيزه) لتعلق حقه بالعين التي بيده والاولى ان يقول بل من تجهيزه
(قوله وانما طاب للبائع ما ربح الخ) جواب سؤال وارده على قوله وهو الاصح حمله اذا كان الاصح تعين الدراهم
في البيع الفاسد وجب ان لا يطيب للبائع ما ربح وحاصل الجواب انه انما طاب له الربح لانه ناشئ من الثمن
باعتبار العقد الثاني والثمن في العقد الثاني غير متعين انتهى حلبي قال الاتصافي وصورة المسئلة في الجامع الصغير
محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى من رجل جارية يبيعها فاسدا بالف درهم وتقاضا وربح كل منهما
فيما قبض قال يصدق الذي قبض الجارية بالربح ويطيب الربح للذي قبض الدراهم انتهى وتعامه فيه ونقل
ابو الوحد عن الزيلعي وصاحب الدرر لتعليل المسئلة بقوله لان العقد يتعلق بما يتعين فيمكن الخبث فيه
ولا يتعلق العقد الثاني بما يتعين بل يجب مثله في الذمة فلا يمكن الخبث فيه فلا يجب التصديق به هذا في الخبث
الذي فساد الملك وان كان الخبث لعدم الملك كالمغصوب والامانات اذا خان فيها المؤتمن فانه يشعل ما يتعين
وما لا يتعين عند ابي حنيفة ومحمد كالمدوع والغاصب اذا تصرف في العرض والنقد وربح تصدق بالربح عندهما
انتهى (قوله لا على الرواية الصحيحة) اى القائلة بعدم تعين الدراهم في العقد الفاسد انتهى حلبي ولو قال وطاب
للبائع ما ربح على الرايين لكان اوضح واخصر ومجمله ما لم يكن يبيع مقايضة ولا فلا يطيب لهما كما انه يطيب
لهما اذا كان عقد صرف (قوله لا يطيب للمشتري ما ربح) اى اول عقد وما اذا اخذ الثمن وانجبر وربح بعد ايضا
يطيب له لعدم التعين في العقد الثاني وتدبر (قوله كاطاب ربح مال) المراد به النقد ان لعدم التعين لا العروض
لتعنيها فلا يطيب وربحها وصورة المسئلة في الجامع الصغير وكذا لو ان رجلا قال لرجل لي عليك ألف درهم
فاقتضاهما فضاها ثم تصادقا لم يكن وقد تصرف فيها وربح قال ربح يطيبله لان الدين ينبت من حيث
التسعة لان المدعي ادعاء فضاء المدعي عليه فكان الربح حاملا في ملكه فاذا تصادقا بعد ذلك على عدم الدين

والقرى في السكاني (فان مان) احداهما
او الموقر او المستقر او الزاين فاسدا
عني وزياي بعد الفسح (فالمستقر) ونحو
احق به) من سائر الغراميل قبل (وبأخر)
حق حبسه حتى يأخذ ماله (وبأخر)
المشتري (درهم) اثنين درهمين او درهم في البيع
لوهالكه (بناء على) تعين الدرهم في البيع
انفاذ وهو الاصح (و) انما (طاب المباع
مارج) في اثنين لا على الاصح ايضا لان اثنين
المقابل للاصح على غير تعين ولا ينسب تعينه
في الاول كما افاده سعدى (لا) بملعب
في الاثنى (مارج) في مبيع تعين
بانه يبي بانه مارج بازيله على العدم عليه
فتمسك الخشب في البيع فيصدق به (كما سأل)
رجع مال ادماء) على اخر فصدقه على
ذلك (وقضى) اي اوفاه اليه (ثم لحظ ردده
بصاها) انه لم يكن عليه شيء

كانت الدراهم المقبوضة بمنزلة بدل المستحق والمستحق هو الدين والبذل الدراهم المقبوضة وبذل المستحق مملوك ملكا فسادا والحيث لفساد الملك لا اثر له فيما لا يتبعين لانه شبهة الشبهة فلهذا طاب له الرجوع ولم يصدر عنه انتهى
وهذا يفيد ان الكلام في الرجوع الحاصل قبل التصديق وانما حصره كما حصل بعده ووقف فيه به ضمير (قوله)
لان بدل المستحق مملوك ملكا فسادا قال في ايضاح الاصلاح لان المال المقضى بدل الدين الذي هو حق
مدعي والمدي باع دينه بما اخذه ذاتا فصادق على عدم الدين صار كانه استحق ملكا البائع وبذل المستحق مملوك
ملكا فسادا فيكون البيع في حق البذل بيعا فسادا فلا يورث الخلف فيما لا يتبعين بالتعيين انتهى حلي (قوله)
فيما يتبعين (قوله) كالعروض لا فيما لا يتبعين كالتقود والاعداد المتقاربة (قوله) فيه عمل فيما (اي فيما يتبعين وما لا يتبعين)
وهذا اعندهما وعند ابى يوسف يطيب لان شرط الطيب عنده الضمان وقد وجد انما في (قوله) لا يملكه اصلا
فان الخلف حينئذ اعدم الملك فلا يطيب له ما ربح مطلقا واما تعيين ام لا عندهما (قوله) وقوله في التبر (تصريحهم
في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له اخذه عن كرمه اما لو اشبه الامر عليه
حل له اخذه عند محمد وخلافه لابي يوسف وجيز لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام هنا على ما اذا طعن ان عليه
دينه بالارث من ابيه ثم تبين ان وكيله اوفاه لايه فصادق على ان لا دين حينئذ يطيب له وهذا افقه حسن فتدبره
انتهى (قوله) الحرام ينقل (اي من ذمة الى ذمة) وبه يعلم حرمة شراء المتعبد وطعام الغصب ولو استهلكه بطيخة الا
ان يؤدى قيمته او ينقضي اربابها (قوله) لكن لا يطيب له (قوله) الخلف الملك بالغدر وبخلاف ما لو دخل بغير امان فانه
لا غنى ومنه فطيب له (قوله) الحرمة تعدد (اي تحقق على اشخاص متعددة) (قوله) وقوله (اي قد يحل للوارث
(قوله) بان لا يملك ارباب الاموال) اما اذا علمهم او ورثتهم وجب عليه الرد وان لم يرد حرم عليه (قوله) ومخفقه
ثم قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في التجني مات وكسبه حرام فالمراد حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه انتهى حلي وهذا يفيد الحرمة متى علمها وان لم يعلم اذ رباب (قوله) بعد
الفرع من القولية) فيه انه ذكر في انتم وهو يكون بالتعاطي وهو فعل ذكر المؤلف الاستيلاء وهو فعل (قوله)
لزمه (اي المشتري قيمته) اي قيمة الدار والارض من غير الاول افراد الضمير لان انعطاف باو وعمله الكرخي
في حصره بان البناء استهلكه عند الامام او مثله الفرس ولان البناء والفرس مما يصد بهما الدوام وقد حصل
تسليط من البائع فيقطع بهما حق الاسترداد كالمبيع (قوله) ورجحه الكمال) حيث قال وقوله ما الوجه وكون
البناء صدق الدوام لا يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب النقص فظهر انه قد راد للبقاء وقد لا انتهى حلي (قوله)
وتعقبه في التبر (قوله) انقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يصد به الدوام بخلاف الاجارة اذ لا تسليط فيها
وبهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد وفيه
ان هذا التعقب انما يظهر ان لو كان الفسخ على البائع فيقال ان حقه سقط بتسليطه وقد علم ان الفسخ على
لشارع فلا فرق اذن (قوله) وكذا كل زيادة متصلة) فانها مع الرد ويجب على المشتري القيمة وحاصل مسائل
الزيادة الا ربع ان الفسخ انما يمنع في الاولى فقط واما مسائل النقصان فلا يمنع الفسخ شيء منها وتأمل (قوله)
وجارية علقته منه) عدها من الزيادة الغير المتولدة نظرا لما للرجل (قوله) فلو متصلة (اي وهي متولدة) (قوله)
او متولدة (اي متصلة) والاولى في التعبير ان يقول فلو متصلة متولدة او متصلة متولدة فله الفسخ وتكون
الاولى مقابلة لقوله وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ويكون قوله ويضربها باحتلالها راجعا الى الثانية فانه
في الجرة قال ولو متصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بد منه ولو هلك المبيع لا المتولدة فلا يباع اخذ الزيادة وقيمة
المبيع (قوله) سوى منفصلة غير متولدة) كالكسب قال في البحر ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع
هذه الزيادة ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو هلكها ضمن عندهما لا عند ابى حنيفة (قوله) مع
لا و (قوله) اذا كان من المشتري رجع عليه وظاهره انه يرجع بالنقص اذا كان بائنا بما يوجب ارجع المبيع (قوله)
صار متولدا) (قوله) ان ذلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع بجر (قوله) خير البائع
ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري بجر (قوله) وكذا
تحريرا) من غير خلاف وهي مساوية لبيع الفاسد في المنع الشرعي افاده المصنف وهذا يفيد ان المراد
بالمكروه الحرام كما هو مذهب محمد ومذهب الامام ان المكروه ولو قتر بما من قسم الجائر كما افاده السعد

في التلويح

لان بدل المستحق مملوك ملكا فسادا والحيث لفساد الملك لا اثر له فيما لا يتبعين لانه شبهة الشبهة فلهذا طاب له الرجوع ولم يصدر عنه انتهى
وهذا يفيد ان الكلام في الرجوع الحاصل قبل التصديق وانما حصره كما حصل بعده ووقف فيه به ضمير (قوله)
لان بدل المستحق مملوك ملكا فسادا قال في ايضاح الاصلاح لان المال المقضى بدل الدين الذي هو حق
مدعي والمدي باع دينه بما اخذه ذاتا فصادق على عدم الدين صار كانه استحق ملكا البائع وبذل المستحق مملوك
ملكا فسادا فيكون البيع في حق البذل بيعا فسادا فلا يورث الخلف فيما لا يتبعين بالتعيين انتهى حلي (قوله)
فيما يتبعين (قوله) كالعروض لا فيما لا يتبعين كالتقود والاعداد المتقاربة (قوله) فيه عمل فيما (اي فيما يتبعين وما لا يتبعين)
وهذا اعندهما وعند ابى يوسف يطيب لان شرط الطيب عنده الضمان وقد وجد انما في (قوله) لا يملكه اصلا
فان الخلف حينئذ اعدم الملك فلا يطيب له ما ربح مطلقا واما تعيين ام لا عندهما (قوله) وقوله في التبر (تصريحهم
في الاقرار بان المقر له اذا كان يعلم ان المقر كاذب في اقراره لا يحل له اخذه عن كرمه اما لو اشبه الامر عليه
حل له اخذه عند محمد وخلافه لابي يوسف وجيز لا يطيب له ربحه ويحمل الكلام هنا على ما اذا طعن ان عليه
دينه بالارث من ابيه ثم تبين ان وكيله اوفاه لايه فصادق على ان لا دين حينئذ يطيب له وهذا افقه حسن فتدبره
انتهى (قوله) الحرام ينقل (اي من ذمة الى ذمة) وبه يعلم حرمة شراء المتعبد وطعام الغصب ولو استهلكه بطيخة الا
ان يؤدى قيمته او ينقضي اربابها (قوله) لكن لا يطيب له (قوله) الخلف الملك بالغدر وبخلاف ما لو دخل بغير امان فانه
لا غنى ومنه فطيب له (قوله) الحرمة تعدد (اي تحقق على اشخاص متعددة) (قوله) وقوله (اي قد يحل للوارث
(قوله) بان لا يملك ارباب الاموال) اما اذا علمهم او ورثتهم وجب عليه الرد وان لم يرد حرم عليه (قوله) ومخفقه
ثم قال هناك بعد ذكره ما هنا لكن في التجني مات وكسبه حرام فالمراد حلال ثم روى وقال لا تأخذ بهذه
الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة فتنبه انتهى حلي وهذا يفيد الحرمة متى علمها وان لم يعلم اذ رباب (قوله) بعد
الفرع من القولية) فيه انه ذكر في انتم وهو يكون بالتعاطي وهو فعل ذكر المؤلف الاستيلاء وهو فعل (قوله)
لزمه (اي المشتري قيمته) اي قيمة الدار والارض من غير الاول افراد الضمير لان انعطاف باو وعمله الكرخي
في حصره بان البناء استهلكه عند الامام او مثله الفرس ولان البناء والفرس مما يصد بهما الدوام وقد حصل
تسليط من البائع فيقطع بهما حق الاسترداد كالمبيع (قوله) ورجحه الكمال) حيث قال وقوله ما الوجه وكون
البناء صدق الدوام لا يمنع للاتفاق في الاجارة على ايجاب النقص فظهر انه قد راد للبقاء وقد لا انتهى حلي (قوله)
وتعقبه في التبر (قوله) انقول البناء الحاصل بتسليط البائع انما يصد به الدوام بخلاف الاجارة اذ لا تسليط فيها
وبهذا عرف ان محط الاستدلال انما هو التسليط من البائع وكل ما هو كذلك ينقطع به حق الاسترداد وفيه
ان هذا التعقب انما يظهر ان لو كان الفسخ على البائع فيقال ان حقه سقط بتسليطه وقد علم ان الفسخ على
لشارع فلا فرق اذن (قوله) وكذا كل زيادة متصلة) فانها مع الرد ويجب على المشتري القيمة وحاصل مسائل
الزيادة الا ربع ان الفسخ انما يمنع في الاولى فقط واما مسائل النقصان فلا يمنع الفسخ شيء منها وتأمل (قوله)
وجارية علقته منه) عدها من الزيادة الغير المتولدة نظرا لما للرجل (قوله) فلو متصلة (اي وهي متولدة) (قوله)
او متولدة (اي متصلة) والاولى في التعبير ان يقول فلو متصلة متولدة او متصلة متولدة فله الفسخ وتكون
الاولى مقابلة لقوله وكذا كل زيادة متصلة غير متولدة ويكون قوله ويضربها باحتلالها راجعا الى الثانية فانه
في الجرة قال ولو متصلة متولدة تضمن بالتعدي لا بد منه ولو هلك المبيع لا المتولدة فلا يباع اخذ الزيادة وقيمة
المبيع (قوله) سوى منفصلة غير متولدة) كالكسب قال في البحر ولو منفصلة غير متولدة فله اخذ المبيع مع
هذه الزيادة ولا تطيب له ولو هلك في يد المشتري لم يضمن ولو هلكها ضمن عندهما لا عند ابى حنيفة (قوله) مع
لا و (قوله) اذا كان من المشتري رجع عليه وظاهره انه يرجع بالنقص اذا كان بائنا بما يوجب ارجع المبيع (قوله)
صار متولدا) (قوله) ان ذلك عند المشتري ولم يوجد منه حبس عن البائع هلك على البائع بجر (قوله) خير البائع
ان شاء اخذه من المشتري وهو يرجع على الجاني وان شاء اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري بجر (قوله) وكذا
تحريرا) من غير خلاف وهي مساوية لبيع الفاسد في المنع الشرعي افاده المصنف وهذا يفيد ان المراد
بالمكروه الحرام كما هو مذهب محمد ومذهب الامام ان المكروه ولو قتر بما من قسم الجائر كما افاده السعد

في التلويح (قوله عند الاذان الاول) هو الواقع بعد الزوال حوى (قوله فلا بأس به) صرح به في النهاية والعناية
والذي في التبيين والبحر من باب الجمعة انه مكروه قال بعضهم وهذا انما يتأق على القول بان النصوص غير
معلقة اما على القول بانها معلقة فلا كراهة فان على التوى الاشتغال عن السعي فاذا لم يوجد بان ساياما شامين
انتفت العلة فينتفى المعلوم (قوله وقد خص منه) اي من كراهة البيع عند الاذان الاول وفيه انه لم يدخل
لعدم العلة فيه حتى يخرج وقد يقال ان من لم يحب عليه الجمعة اذا باعها عند الاذان لا كراهة ولو سعيها بعد
لان السعي تبرع وانظره (قوله من لا جعة عليه) كالنساء والمسافرين والمرضى لعدم وجوب السعي عليهم
وفي المضمرات والذي يبيع ويشترى في المسجد اعظم انما وانقل وزر انتهى من (قوله او يده) تنويع في المعنى
والحكم واحد (قوله ويجرى في التكاح) كان يزيد في مهر امرأه يظهر الرغبة وليس براغب او يدها بما ليس
فيها لزوج وزوجها وانما جرى فيه وفي غيره لقوله عليه السلام لا تساجشوا اي لا تفعلوا ذلك وهو مطلق (قوله)
وغیره) كالاجارة (قوله لا يكره) قال في الجوهره اما اذا اطلبه بائنا بزيادة فلا بأس ان يزيد في ثمنه الى ان يبلغ قيمة
المبيع وان لم يكن له رغبة انتهى والظاهر ان يجري ذلك في التكاح ونحوه وظاهره انه يجوز مدها بما ليس فيه
اذ لم يبلغ القيمة وفيه نظر اذ هو كذب (قوله والسوم الخ) السوم اي الثمن عنه طلب المبيع باكثر من الثمن الذي
دفعه غيره ذكر العلامة نوح (قوله وذكر الاخ في الحديث) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يستام الرجل
على سوم اخيه ولا يخطف على خطبة اخيه من (قوله بل لزيادة التقيير) اي فهي في حق الاخ اشد حرمة كقوله
في الغيبة ذكر كذا الخ لا يكره اذ لا يخاف في منع غيبة الذي تبر (قوله وهذا بعد الاتفاق الخ) صورته كافي العناية
ان يستام الرجلان على السلعة والبائع والمشتري وضابط ذلك ولا يعقد العقد البيع حتى يدخل آخر فزاد على
سومه فانه يجوز لكنه يكره لا يستامه على الايجاش والاضرار وهما قبحان من فكان عن البيع فكان مكروها
اذا جع البائع الى البيع بما يطلب به الاول من اثنين وكذلك في التكاح اما اذا لم يبيع فلا بأس بذلك انتهى من
(قوله او المهر) الاول ان يقول بعد تمام مسئلة السوم ومثله التكاح (قوله وقد باع عليه السلام قد حاشا)
قال في الجملة هرة الخلس كساة يطرح على ظهر البعير والحمار والجمع احلاس وحلوس انتهى غايه وروى الترمذي
من حديث انس رضي الله تعالى عنه قال قال رجل من الانصار ليسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما في بيتك شيء فقال بلى جلس نلبس بعضه ونسبط بعضه وقعب نشرب فيه الماء
فقال اني بهما فانا بهما فاذنهما صلى الله عليه وسلم وقال من يشتري هذين فقال رجل انا اخذتهما بدرهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم فالحامرين او تلاتا فقال رجل انا اخذتهما بدرهمين
فاعطاهما اياه واخذ الدرهمين فاعطاهما الرجل وقال اشتريا حدهما طعاما فاقذه الى اهالك واشتريا لآخر فاسا
فاتني به فاني به فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا يده ثم قال اذهب فاحتطب وبع ولا يرثك خمسة
عشر يوما ففعل ثم جاء وقد اصاب عشرة دراهم فاشترى بعضهما ثوبا وبعضها طعاما فقال صلى الله عليه وسلم
هذا خير لك من ان تجي المسئلة تنكتة في وجهك يوم القيامة ان المسئلة لا تحل الا الذي فقر مدقع او ذي غرم مفقوع
اولدى دم موجه انتهى من حاشية الشلبي (قوله وتلقى الجلب) بفتح اللام بمعنى الجلوب هذا هو المذكور في التبر
ونقله في البحر عن المغرب ولم يرتفع به بالمعنى الثاني وعلى كل فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وصورته كما ذكره
الامام الاسيحي ان واحدا من اهل المصر اخبر بمجي قافلة عظيمة واهل المصر في حط وجذب فتلقى ذلك الواحد
القافلة واشترى منهم جميع ما يتارون ودخل المصر وباعه على ما يريد من الثمن ولوزركهم فادخلوا مدينتهم بانفسهم
وباعوا هاهنا اهل المصر متفرقة فوضع اهل المصر بذلك فاذا كان الامر كما وصفناه فهو مكروه وان كان اهل المصر
لا يضررون بذلك فلا يكره وقال بعضهم صورته ان يتلقاه رجل من اهل المصر فيشترى منهم بارخص من سعر
المصر وهم لا يعلمون سعر المصر فالشرع اجاز في الحكم ولكنه مكروه لانه غرر وسواء استضر به اهل المصر او لم
يستضر به انتهى اتفاقا (قوله اذا كان يضر باهل البلدة) اي وان لم يضر اما اذا كان لا يضر كما اذا خرج يشتري
قوت عياله فلا (قوله فيكره للفرير والفرير) لف ونشر مرتب وبذل له قول صاحب التبر لما في الاول من الاضرار
وانما من الفرير (قوله وهذا في حالة خط وعوز) لما فيه من الاضرار قال في القاموس العوز بالتصريك الحاجة
والفعل كعوز قال عوز الشيء لم يوجد والرجل افتقر كعوز والامر اشتد اما العوز بالسكون حب العنب

مع أمانة (البيع عند الاذان الاول)
الا اذا باعها غيبا فلا بأس به
انتهى بالاخلال بالسعي فاذا انتهى وقت
خص منه من لا جعة عليه ذكر المصنف
(و) كره (العش) بذهب وبكسر ان يبدل
ولا يبدل كسر اماره بذهب بما ليس فيه
ويجوز في التكاح وغيره ثم انتهى بحول
على ما اذا كانت السلعة غالية
او مستاندا ذكر الخ في الحديث ليس قيدا
بل لزيادة التقيير وهذا بعد الاتفاق على
مبلغ الثمن او المهر وعليه الصلاة والسلام
من يزيد قد باع عليه الصلاة والسلام فاسا
وخلصا ببيع من يزيد (وقال في الجلب) بمعنى
الجلوب او بليس السعر على الزاد لا
عام به فكسر الاضرار والفرير (اما اذا اشترى
قلا) بذكر (و) كره (بيع) بالخاء فسادا
وهذا في حالة خط وعوز والا لا تعلد بالضرر

أوحدها انتهى بالمعنى (قوله قيل الحاضر المألف والبدى المنزى) وعلى هذا لا بد من معنى من فإن لا استعمال على باع منه دون انتهى فوح (قوله انهما السمسار والبايع) لقب ونشر مرتب فالحاضر السمسار والبايع البائع وهو المعنى بقول صاحب الاختيار وهو ان يجلب البادى الساعة فيأخذها الحاضر ليبيعه له بعد وقته بسعر اغلى من السعر الموجود وقت الجلب وعلى هذا اللام باقية على ظاهرها انتهى فوح (قوله يرزق الله بعضهم بعضا) الذى فى البحر حاشية الفاضل فوح بزيادة من ووجه الموافقة انه لو كان المراد المعنى الاول لكان آخر الحديث يدل على جواز لا متعه واعلم ان كلا المعنيين مكرره والكلام فى ايه حاصر اذ بالحديث (قوله لما مر) من يبيعه عليه السلام القدح والحلس ولا نه لا ضرر رفيعه ولكونه يبيع الفقراء والحاجة ماحية اليه بجر (قوله مبالغة فى المنع) وجهه انه جعل بمنزلة الحال الذى لا يقع (قوله لفعنه عليه السلام) علة لعدم التفريق الخ اخرج الحاكم عن عمران بن حصين انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ملعون من فرق بين والده وردها قال الحاكم استاده صحيح انتهى فوح (قوله وعن اثنى الخ) قال العلامة فوح فى حواشى الدرر وعن ابى يوسف واثان فى رواية لا يجوز البيع فى قرابة الاولاد نفوتها ويجوز فى قرابة غيرها لضعفها وهو الاصح فى مذهب الشافعى وفى رواية لا يجوز فى اسكن اى قرابة الاولاد وغيرها وهو قول الامام احمد لان الامر براد الوارد فى الحديث لا يكون الا فى الفاسد وقال مالك لا يجوز فى الام ويجوز فى غيرها وما ذكر الشارح بعيد عن هذا مطلقا اى فى قرابة الاولاد وغيرها انتهى (قوله غير باع) انما زاده لدفع توهم ان المراد به من لم يستقل بمصالح نفسه الضرورية وحينئذ فالمرأى صغير وفى حاشية المسكى عن المبسوط قال بعض مشايخنا واذ اراهق الصبيان ورضيا بالتفريق فلا بأس به لانهما من اهل النظر لا نفسهما (قوله وتواضعه) كالتدبير والامتناع والكتابة (قوله ولو على مال) مبالغة على الاعتراف فقط كما لا يخفى فلو قدمه على النواع لكان اولى انتهى حلى وذلك لان المنوع التفريق بالهبة او الوصية او البيع ونحو ذلك (قوله ممن حلف بعقده) انما ملكه (قوله او كان المالك كافرا) قال فى البحر وكذا لا يرد عليه ما اذا كان البائع حرييا مستائما لم فانه لا يمنع المسلم من الشراء دفعا للمفسدة عنه (قوله لعدم مخاطبته بالشرائع) قدسنا ان الاصح انه مخاطب بها اعتقاد اودا قال فى الفتح والوجه انه ان كان فى ملتهم حلالا لا يتعرض لهم والا فلا يجوز حوى (قوله او متعددا) فلو كان احدهما والاخر لغيره فلا بأس ببيع احدهما (قوله فلا بأس به) لا حاجة اليه حلى (قوله غير الاقرب) حال من ما انتهى (قوله والا يوين) عطف على الاقرب انتهى حلى قال فى البحر نصار الاصل انه اذا كان معه عدد احدهم ابعد جازيعة وان كانوا فى درجة فان كانوا من جنس مختلفين كالاب والام والخال والعمة لا يفرق ولكن يباع الكل او يملك الكل وان كانوا من جنس واحد كالاخوين والعيمين والخالين جازان يملك مع الصغير احدهما ويبيع ماء واه ومثل الخالة والعمة الاخ لا بوالاخ لا م كذا فى الفتح (قوله والمحقق بهما) قال فى البحر والجدد كلام فلو كان معه جد وعمة وخالة جازيعة العمة والخالة ولو كان معه عمة وخالة لا يبايعون الاما لاختلاف الجهة مع اتحاد الدرجة (قوله كخروجه) اى كخروج احدهما مستحقا للغير (قوله بالجنابة) اى التى جناها المدفوع (قوله ويبيعه بالدين) بان كان احدهما عيدا ما ذورنا مدونا (قوله لان النظر الخ) يعنى ان منع المالك عن التفريق بين صغير وذى رحم محرم منه لاجل دفع الضرر عن الصغير فلا يكاف بدفع الضرر عنه على وجه يلحق الضرر بنفسه لانه لو منع عن التفريق بينهما مطلقا لحق الضرر بالزامة القد آتولى الجنابة فى المسئلة الاولى والزامة القيمة للقرماء فى المسئلة الثانية والزامة المعيب من غير اختياره فى المسئلة الثالثة ذكره الفاضل فوح (قوله من الغير) وهو الصغير (قوله بالغير) هو المالك (قوله بخلاف الكبير) لانه عليه السلام فرق بين مارية وسيرين بالسبين الماهلة المفتوحة ذكره الفاضل فوح اهداهما له المقوقس ملكا لا سكوندرة ومصر وكانت جارية ايضا جعدة جميلة فوطئها بالملك فولدت له ابراهيم ونوفى وهواب ثمانية عشر شهرا ووهب اختاهم لسان بن ثابت وهى ام ولد لسان بن ثابت ولم يكن بمصر احد من ولا اجل منهم ما وهب من اهل مخم من كورنا فصانها اراما صلى الله عليه وسلم اعيتاه وكانت احدها ما تشبه الاخرى فقال اللهم اختر لنبيك فاختر الله تعالى له مارية وذلك انه قال اهداهما فولا تشبهان لانه الا الله وان مجددا رسول الله فبادرت مارية فشهدت قبل اختها ومكنت اختها ساعة ثم شهدت وقال صلى الله عليه وسلم لوبق ابراهيم ما تركت قطبيا

قبل الخاضع المالك والبار المشرى
 والبيع من غير شرط وهو الماس برفق
 او بقتنه من شرط وهو الماس برفق
 انه مقدم بعضا ولا على الماس ببيع
 (لا يكره) من غير شرط في بيع
 الدار (ولا يكره) على الماس برفق
 له عليه عاهة حلاله ولا حلاله وعنده
 والدار له وحده ولا حلاله ولا حلاله
 على من ياتي به عاهة حلاله ولا حلاله
 وثالثه (لا يكره) على الماس برفق
 محرم من عاهة حلاله ولا حلاله
 والارواح (لا يكره) على الماس برفق
 (لا يكره) على الماس برفق
 وعلى من ياتي به عاهة حلاله ولا حلاله
 انما يكره على الماس برفق
 او متعدد من عاهة حلاله ولا حلاله
 بالارواح (لا يكره) على الماس برفق
 على الماس برفق (لا يكره) على الماس برفق
 (لا يكره) على الماس برفق
 احد من عاهة حلاله ولا حلاله
 فان احد من عاهة حلاله ولا حلاله
 انصرف عن عاهة حلاله ولا حلاله
 انما يكره على الماس برفق

الاولى وضعت عنه الجزية وقد انقطع ادلهها وانما رباها الايتا واحدا مات مائة سنة خمس عشرة وصلى عليه سائر
ودفنت بالبيع انتهى من حاشية الشلبي والتقييد بالكبير بن بقيد انكراة في صورتين الصغيرين والصغير مع
الكبير (قوله فالمستثنى احد عشر) يجب تقديم هذه الجملة على قوله بخلاف الكبيرين والزوجين لان ما غير مستثنى
بعدم دخولهما في المستثنى منه انتهى حلي والا حد عشر اولها الاعتراف الثانية ثوابه الثالثة باعه من حلف
بعتقه الرابعة اذا كان المالك كافرا الخامسة اذا تعدد السادسة اذا تعددت المحازم السابعة اذا ظهر مستحقا
الثامنة دفعه بجنابة التاسعة بيعه بالدين العاشرة بيعه بائلاف مال الغير الحادية عشرة اذ ارده بعيب وزاد
في الجرم اذا كان الصغير اذ قاور وضيت امه يبيعه (قوله وبسبعة في الميراث) ظاهره ولولم يترك المتوفى غيره ما
وله اثنان خص كل واحد منهما واحد من الرقيقين وحيثما قالوا يجب بيعهما الواحد وقسمتهما بينهما وقوله
والفنانم فيجزم على قاسم الغنمة التفريق وعلى الغازي لانه بمنزلة المشتري والكراهة تتحقق في العاقلين الا فيمن
اشترى من حرابي (قوله ايضا) اى كفى البيع الفاسد (قوله مسلم) اى رقيقا مسلما (قوله مع الاجبار على
اخراجهما عن ملكه) (رفع ذل الكافر عن المسلم ولحفظ الكتاب عن الالهة والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم
(فصل في القسولي)

نسبة الى الفضول جمع الفضل اي الزيادة وفتح الفاء خطأ ولم ينب الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار
بالغلبة كالعلم لهذا المعنى فصار كالانصاري والاعرابي انتهى بتايه (قوله مناهية ظاهرة هي توقف افادة كل
من العائد والموقوف انت على بن وهو قبص في الاول والجزء في الثاني انتهى حلي (قوله لانه من صوره)
وجهه ان المستحق يقول عند الدعوى هذا ملكي ومن باعك انما باعك بغيراذني فهو عين بيع الفضولي انتهى
حلي عن العناية وقد يوجه بانه بعد بيع الفضولي اذ لم يحجز بظهر رانه حق الغير (قوله هو من يشتغل الخ) هذا
معناه لغة والاولى ان التصريح به ليقابل قوله بعد واصطلاحاً انتهى حلي (قوله يخشى عليه الكفر) لان الامر
بالمعروف واجب عليه شرعاً ويعتبه وقوله انت فضولي ظاهر في نفي الوجوب والعناية وانما لم يكفر حقيقة لانهم
لا يصدقون نفي الوجوب بهذا النطق ومثل الامر بالمعروف انتهى عن المنكر (قوله بمنزلة الجنس) فيدخل فيه
الوكيل والوصي والولي بالفضولي مخ (قوله خرج به نحو وكيل ووصي) وهو القاضى انتهى حلي (قوله عليك)
اي حقيقة او حكماً كما ان الامقاط بهم امقاطه ما (قوله او امقاطا كطلاق واعتاق) حتى لو طلق الرجل امرأته
غيره واعتق عبده فاجاز طفت ويعتق مخ (قوله وما لا يجزئه حالة العقد) كان طلاق زوجة الصغير واعتق وقيقه
او وهب ماله فانه لا ينفذ على الصغير لانه لا يملك اجازه الولي ولا الصغير (قوله يانه الخ) نحوه في المنع ولا يظهر
لان الصبي في هذه الحالة يقال له فضولي فلو حذف المصنف قوله منه وجعل الكلام في مطلق تصرف لكان
اولى وحيداً فيظهر هذه البيان ويكون اول الكلام على الفضولي (قوله وتوقف بيع مال الغير) وقد يجاب بان الصبي
فضولي هنا لانه تصرف في حق غيره وهو التصرف اذ لا تصرف له في ماله (قوله باع مثلاً) واشترى او تزوج
امرأة او زوج امته او كاتب عبده او عقد عقد ايجوز عليه لوفاه وليه في حال صغره مخ (قوله قبل اجازه وليه)
فان اجاز وليه قبل بلوغه جاز فانه يتوقف على اجازه وليه مادام صغيراً مخ (قوله فاجاز نفسه جاز) ولا يجوز
نفس البلوغ من غير اجازه مخ (قوله بخلاف ما لو طلق مثلاً) اي او طالع او اعتق عبده بمجاناً او بعوض او وهب
ماله او صدق به او زوج عبده امرأه او باع ماله بمجاناً فاحسنه واشترى شيئاً باكثر من قيمته بمالا يتغابن الناس في
مثله مخ (قوله ما لم قل او قلته) قال في المنع الا اذا كانت اجازته بعد البلوغ تصلح لبدء آله لقد فصيح على جهة
الاجابة لا على جهة الاجازة نحو ان قول بعد ائتم الخ او قلته ذلك اطلاق او العتاق فيقع لانه يصلح لبدء آله
نهي وشاشره ان قول احزنه لا يقع لانه لا يصلح لبدء آله (قوله لم ينفذ اصلاً) لانه عقد لا يجزئه اذ هي الياسمين
هل الاجازة او الشرط لم يتوقف على اجازه ولا بها تن حلي والمراد بالخبر ما بيع الاصيل والوكيل كمال (قوله)
وقد ان باعه اسماء اشارة يرجع الى التوقف المأخوذ من قوله وتوقف (قوله او باعه من نفسه) قال في المنع وما اذا
باعه من نفسه فهو شرارة لنفسه وهي معرفة من سر حوايا اراحد لا يتولى الطرف في البيع كباقي (قوله)
فشرط الخيار فيه لماله لان الخيار له بدون الشرط فيكون الشرط مبطل له وفي التعليل نظر وجهه
ان اشبات للمالك الاجازة لا الخيار وفيه ان المالك ان شاء اجاز وان شاء فسخ وهو معنى الخيار وتقييده بالمالك

[illegible]

بما هي التامة (قوله فيكون ملكا فاضولي) فاذا اذاع له لانه يملكه (قوله وغير العرض الخ) قال في البحر واذا اجاز
للمالك البيع وكان الثمن قد اصار مملوكا امانة في يد الفضولي بمنزلة الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة
السابقة انتهى (قوله وكذا بشرط قيام صاحب المتاع ايضا) وهو المالك لان العقد توقف على اجازته فلا ينفذ
بالاجازة غيره بجر (قوله فلا تجوز اجازة وارثه) كالاية ومقام الفضولي والمشتري وارتباطهما ويكون الضمان على
الفضولي اذا سلم الى المشتري لتعديبه (قوله وحكمه ايضا الخ) لا وجه لتغيير المصنف عن ظاهره فانه جعله مبتدأ
والخبر قوله بعد اجازة وليس هذا من احكام بيع الفضولي بل المقصود بيان ما يكون اجازة وما لا يكون على انه قد
ذكر ان اجازة يقوله يكون اجازة (قوله وهل للمشتري الخ) هذه ليست مرتبطة بالمصنف بل هي مسألة مستقلة
(قوله بانه امانة مطمئنا) اي سواء هلك قبل الاجازة او بعد ها هذا ما افاده المصنف وقال الحلبي في بيان
الاطلاق علم انه فضولي ام لا وما في المصنف هو الذي في الزيلعي وحينئذ لا وجه لذلك وهذه العبارة هنا فتأمل
(قوله على المختار) مقابلة ما ذكره قاضي خان ان احدفت او وصفت او رقت لا يكون اجازة وله ان يردّه لانه يذكر
لاستزادة (قوله لو لم يبيع قائما) هذا معلوم مما تقدم قريبا (قوله ثم اجاز باز) لان المستأجر انما يملك الاجازة دون
الفسخ بجر (قوله واقاد كالمسألة الخ) الاولى ذكره قبل قوله وقوله لا يجيز له وقوله والفسخ اخذ به بقوله وقوله
لا يجيز له (قوله وللمشتري الفسخ) اي قبل الاجازة تخرجا عن لزوم العقد وهي جملة مستأنسة ليست من
المقادير (قوله وكذا للفضولي قبلا) اي ان يفسخ فقط حتى لو اجازه المالك بعد فسح الفضولي لا ينفذ لزوال
العقد الموقوف وانما كان ذلك ليُدفع الحقوق عن نفسه فانه بعد الاجازة يكون كالوكيل فترجع حقوق
العقد اليه فيطالب بالتسليم ويخاصم بالعيب وفي ذلك ضرر به فله دفعه عن نفسه قبل ثبوته مخ (قوله
لا النكاح) فانيس له ان يفسخه بانقول ولا بالفعل مخ (قوله لانه معبر محض) فبالاجازة تنتقل العبارة الى
الموكل فصير الحقوق مشروطة به لا بالفضولي مخ (قوله خير المشتري في حصته) لتفرق الصفقة عليه (قوله
فاما اعتبار اجازته) بخلاف ما اذا اوصى رجل بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا لا يعلمون ما اوصى به
فقاروا قد اجرنا ما اوصى به لا تصح اجازتهم لان اجازتهم انما تجوز به موت المورث (قوله لصيرورته بالا اجازة
كالوكيل) اي ولو وكيل ان يبيع بما قل او اكثر عند الامام (قوله مطلقا) علم المالك بالحط او لم يعلم مخ وهذا ينبغي
ان يكون على قول الامام اما عندهما فيتخير البيوع بمثل القيمة وبالنقد فاذا ظهر ان الثمن دون القيمة يعمل
الفسخ (قوله على الاصح) مقابلة انه لا ينفذ باداء لضمان من الغاصب وينفذ باداء المشتري لان ملك المشتري
ثبت مطبقا بسبب مطلق وهو الشراء بخلاف الغاصب لانه سبب ضروري فكان الملك فيه ناقضا ذكره
الشراح (قوله لان الاعناق انما يتقرر الى الملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته) اي بخلاف البيع فانه يحتاج الى
الملک وقت ثبوته قال في التهر واقياس ان لا يجوز وهو قول محمد والخلاف مبني على ان يبيع الفضولي لا يشهد
عند صحه في حق الحكم وهو المالك لانعدام الاولايه فكان الاعناق لا في الملك فيطل وعندهما يوجب المالك
موافقا لان الامر اتصال الحكم بالسبب والتأخير لدفع الضرر عن المالك والضرر في نفاذ الملك لا في وثقه
ولا تسليم الاعناق يحتاج الى الملك وقت ثبوته بل وقت نفاذه والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا يعق لابن آدم
فيما لا يملك العتق النافذ في الحال ونجاة ما يفيد لزوم الملك للمعتق وهو ثابت هنا فانما لم ترقعه قبل الملك انتهى
واما عدم نفوذ البيع فلانه بالا اجازة طرأ ملك للمشتري من الغاصب على ملك موقوف للمشتري الثاني
قابضة انتهى حلبي (قوله لثبوت ملكه به) اي بالضمان لا بالغصب لان الغصب غير موضوع لقاعدة الملك انتهى
حلبي اي قد وقع عتقه في غير ملكه أصلا فلا ينفذ بخلاف ما اذا ادعى المشتري الضمان فان الملك يستند الى عقد
البابعة (قوله ولو قطعت يده) اي يد العبد الذي باعه الفضولي انتهى مخ (قوله مثلا) فالمراد ارش الجراحة بجر
(قوله والرد لعقر) اي فيما اذا زوجها او ولدت (قوله لان الملك تم له من وقت الشراء) اي تبين ان القطع ورد على
ملكه مخ (قوله خلاف الغاصب) محمولة غصب عبدا نقطت يده وشتمته الغاصب لانه لا يملك الارض زمانه
المضمون لان الملك في المصوب ثبت ضرورة على ما عرف وهي تدفع بثبوته من وقت الاداء فلا يملك الارش
العدم ودون ذلك المكافأة في الحق (قوله المالك) اي قوله في رد ما دون ملكه بان يضمن لانه يجب دار
معدول مع مال قوله لعدم... من... في... المالك... من... المكافأة... ودون...

[illegible]

وقت القطع وأرض اليد الواحدة في الحرف نصف الدية وفي العبد نصف القيمة والذي دخل في ضمانه هو ما كان بمقابله الثمن فمما زاد على نصف الثمن شبهة عدم المثل فيصدق به وجوب أتعاف القدير (قوله قيد انفاق) لانه ليس من صورة المسئلة فانه محل المنازعة بين البائع والمشتري (قوله فبرهن المشتري مثلاً) أي أولم يبرهن قال في البحر وأشار المصنف بعدم قبول البينة إلى عدم قبوله لولم يكن له بينة وليس المراد منه ان يبرهان البائع كذلك لانه يصير مكرراً مع قول المصنف كما لو اقام البائع البينة (قوله القضي) لاجابة اليه لانه محل المنازعة بين المتعاقدين (قوله للتناقض) اذا قدمهما على العقد وهما عاقلان اعتراف منهما بصحته وتناذه والبينة لا تبني الا على دعوى صحيحة فاذا بطلت الدعوى لا تقبل واعترض في البينة قولهم انه متناقض فلا تسجع دعواه ولا يثبت بان التوفيق يمكن لجواز ان يكون المشتري اقدم على الشراء ولا يعلم باقرار البائع بعدم الامر ثم ظهر بعد ذلك بان قال عدول معناه قبل البيع اقرب ذلك وشهدوا به وثل ذلك ليس بمانع واجيب بانه وان امكن التوفيق ليقبل لكونه ماعياً في نقض ما تم من جهته وكل من سعى في نقض ما تم من جهته فسخه مردود عليه وقوامه ان امكان التوفيق يدفع التناقض على احد قولين مفيد بما اذالم يكن ماعياً في نقض ما تم من جهته بغير قوله (لا في مسألتي) الاولى اشترى عبداً وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن تقبل الثانية وهب جارية واستولها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولها وبرهن تقبل وبتردها والعقر ويحمل على انه فعل ذلك ثم تاب الى الله تعالى فاقر بالتدبير والاستيلاء دخروا عن المصيبة (قوله لان التناقض) أي من البائع (قوله لا يمنع صحة الاقرار) أي اقراره بعدم الامر فلم يشتري ان يساعده فيه فيستفاد فينتقض في حقهما بغير (قوله لعدم التهمة) أي في الاقرار على نفسه (قوله لا المشتري) لبراءة بالتصادق مخ (قوله خلافاً لنا في) فقال له ان يطالبه فاذا رجع به على البائع نأى على ان ابراء الوكيل المشتري من الثمن صحيح عندنا وبضمن للموكل وعنده لا يصح مخ (قوله بغير امره) لاجابة اليه لانه محل النزاع (قوله نهر) قلعه عن اعيانه ولم يسلك على مفهومه ولعله انما تركه لانه اولى فانه اذا لم يضمن اذا قبضها لا يضمن اذا لم يقبض بالاولى (قوله واما ادخالهما في بناء المشتري) أي كذاكرة حافظ الدين في الكثرة (قوله ثم اعترف البائع) أي بعدم دعوى المالك الغصب (قوله لعدم سراية اقراره على المشتري) هذا لا يصلح عليه لما قبله وانما هو على عدم نزاع الدار من يد المشتري واما على عدم ضمان البائع قيمة الدار مع اقراره بغصبها فهو وعدم صحة غصب العقار وهو قولهما وقال محمد يضمن قيمة الدار وهو قول أبي يوسف ولا لعملة غصبه عنده (قوله ثبت الاقوى) فلولم يكن احدهما اقوى كان تزوجه كل من وجب ان ابعاه فاجيز ما يبطل التزوج ويخبر كل من المشتريين بين اخذ النصف والترك وكل من العتق والكتابة والتدبير احق من غيرها لانه لا زمة بخلاف غيرها والاجارة احق من الرهن لافاضتها من المدقة دونه مخ (قوله عند العقد) أي عقد الفضولي وكذا سكونه بعد العلم لا يكون اجزء بغير والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاقامة)

مناسبتها لافضولي ان عرفة افاضولي برع عند عدم اجازته ولا اقامة رفع (قوله من اقال) وباقى ثلاثيا يقال فالة
قيلا من باب باع الا انه قليل نهر (قوله اجوف) اي عينه حرف علة تخمينه بانه باقى وهو خبر محمدوف اي هو
اجوف وباقى خبر ثان انتهى حلي قال العلامة فوح الاقامة مشتقة من اقبل لامن القول لوجه ثلاثة الاول
انهم قالوا قلته البيع بالكسر ولو كانت مشتقة من القول لقليل قلته بالضم الثاني بمعنى مصدره بالياء دون
الواو قال في مجموع اللغة قال البيع قילה فاضه انتهى والمصدر من الامور التي يستدل بها على اصل الكلمة
الثالث ان اهل اللغة كصاحب الصحاح والقاموس وغيرهما ذكروها في مادة ق ي ل لافى مادة ق و ل
انتهى (قوله فغير بالعد) فانه يعم االة البيع والاجارة وغيرهما بحر وجعل صاحب التمرال في القدر للعمد
وقصره على البيع فاوى ما هنا كانه مخصوص المقام (قوله وهذا ركبتها) الاولى تأخير عن قوله او احدهما
مستقبل كما فعله المصنف (قوله لعدم المساومة فيها) هذا جواب عن سؤال ورد على قوله او احدهما مستقبل
حاصله ان الاقامة عند الثاني بيع من كل وجه وعند الامام بيع من بعض الوجوه والبيع لا ينقد بذلك وحاصل
الجواب انهم لم ينقطع حكمه في ذلك لان المساومة لا تجري فيها الحمل اللفظ على التحقيق بخلاف البيع (قوله وقال

فأرشه (أي القطع له) وكذا سئل ما يحدث من
المبيع (كأن يكتسب أو يولد أو يغير) ولو (فإن)
الاجازة يكون للمشتري لأن المبيع تم له من وقت
الشراء بخلاف الغاصب الماسر (وخصر
بما زاد على نصف الثمن وجوباً لعدم دخوله في
ضمانه ففتح (بأن عبيده بغير امره) قيد اتفاق
(فبين المشتري) مثلاً (على إفراز البائع
القضولى (أو) على إفراز) المشتري (والمبيع
بالمبيع) العبد (وأراد) المشتري (كما هو م)
وقت) بينه ولم يقبل قوله للتناقض (كما هو م)
البائع (البينة أنه باع بلامر أو رهن على إفراز
المشتري بذلك) (وأصله أن من سعى في نقض مائه
من جهته لا يقبل إلا في مستثنين (وأن أقصر
البائع) المذكور ولو عند غير القاضي بغير (بأن)
وبالعبد لم يأمره بالمبيع وواقفه عليه) (على
عدم الأمر) (المشتري انقضى) البيع لأن
التناقض لا يمنع صحة الإفراز لعدم
توافقا بطل (في حقه) إلا في حق المالك لا بد
(أن كذبهما) (وإدعى أنه وكيل لا المشتري خلافاً للتأني
البائع بالثمن لأنه وكيل لا المشتري) (وأقبضه المشتري نهر
(بأن دار غيره بغير امره) (وأقبضه المشتري فبعد اتفاق في دور
وأما دخالها في بناء المشتري (بأن العصب وانكر
(ثم اعترف البائع) (القضولى (بأن العصب وانكر
(ثم اعترف البائع) (القضولى (بأن العصب وانكر
المشتري لم يقض) (البائع (فإن رهن المالك
سرية إفرازه على المشتري (فروع) (بأنه قضوله
أخذها) (لأنه يوردها بها) (فروع) (بأنه قضوله
وأجره آخر أوزجه أورضه فأجره ما عاتبت
الأوى قصير مملوكة لا توجد فتح سكوت المالك
عنده اعتدليس باجازه خطية من آخر فصل الإقاية
(باب الإقاية)
(في) (نقطة) (أربع) (من) (أقال) (أجوف) (بأن) (وشرى) (رفع)
المبيع) (وعم) (في) (الجوهرة) (فبيع) (بالقدر) (وتصح)
بالمعطين ماضين) (وهذا ركها) (واحد) (هما)
مستعمل) (كأقضى) (فقال) (لذلك) (لعدم) (المسارعة)
في أدائها) (كما)

محمد كالمبيع) فلا تعقد الا بضمين او ماض وحال وذكر بعض الامام معه وبعض مع الثاني (قوله وتصح ايضا
 بضمينك) اي البيع وحذفه كالمذي بعد له واما ان يشار بذلك الى انه لا يشترط لفظ الاقالة (قوله وفي المراجعية)
 مقابل الصحيح (قوله لا يذمن التسليم) اي تسليم المبيع والتقبض اي قبض الثمن المدفوع (قوله ويتوقف الخ) ذكره
 وان علم بقوله بالتقنين لقوله ولو فعل (قوله فورقول المشتري اقلتك) مرتبط باحد اللفظين وحذف من الاخر نظيره
 والمراد بالقولية وقوع ذلك في المجلس انتهى حلي عن الهندية (قوله لان من شرائط اتحاد المجلس) مما يفرع
 عليه ما في اقسية جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالا من المطلق فقال البائع لاذفعه بهذا الثمن فاختبره
 المشتري فقال ان لا اريد ايضا لا ينسخ لعدم اتحاد المجلس ولان ما ذكر ليس من الفاظ النسخ انتهى بتصرف
 (قوله ورضي المتعاقدين الخ) الاولى جهله كلاما مستأنفا بان يقول ويشترط رضی المتعاقدين الخ لان العطف
 يفيد انه من جملة العلة لاتحاد المجلس وهي لاتصلح لذلك كالمذي بعد افاده الحلي واما اشتراط رضاهما
 لان الكلام في رفع عقد لازم واما رفع ماليين فلازم فان له الخيار الفسخ بعلم صاحبه لا برضاه افاده المصنف
 وفيه ان هذا محض فسخ لا اقالة (قوله او الورثة او الوصي) اثار بذلك الى انه لا يشترط لعمته ابقاء المتعاقدين من
 (قوله وبما لم يخل) وان كان لا تصلح الاقالة من (قوله القابل للفسخ) محترره قوله فلو زاد الخ (قوله بخيار) متعلق
 بفسخ ان القابل للفسخ بخيار من الخيارات كخيار انشطرا وبغير الرؤية انتهى حلي عن الهندية (قوله
 تنفع النسخ) هي الزيادة المتصلة غير المتولدة من الاصل كالصبي والحياطة والمنفصلة المتولدة كالدابة والتمتير انتهى
 ابو اسعود (قوله وقبض بدل الصنف في اقالته) اما على قول ابو يوسف فظاهر لانها بيع واما على اصلها
 فلا يبيع في حق ثالث وهو الشرع بغير (قوله وان لا يبيع البائع الثمن للمشتري) اي المأذون فلو وهبه لم يصح
 الاقالة بعد ما وقوله قبل قبضه اي قبض البائع ان من المأذون وذلك لانها لو وصفت الاقالة حينئذ لكان
 متبرعا بالمبيع للبائع ولا بد من الرجوع عليه بالثمن لانه لا يصل البائع منه شيء وهو ليس من اهل الشرع
 اما بعد القبض فيرجع المأذون عليه بالثمن لوصوله اليه فلم يكن متبرعا فصححت الاقالة ويرجع على البائع بعدها
 بقدر الموهوب له فيكون اؤامل اليه قدر الثمن مرتين الموهوب وقدره فليست امل وقاس الحلي على المأذون
 وصلى اليهم ومتولى الوفاء نظر اليه غير واقف فبحري فيما حكمه (قوله وان لا يكون البيع باكثر من اربعة
 اشهر وان لا يكون باقل منها في ثمراتهم غير (قوله الاصل ان من ذلك البيع) اي او اشتراة وخرج عليه في الجبر
 صحة قوله لا يملك ما باعه وكيله واهل له لو كبل بالبيع ويضمن اذا كان بعد قبض الثمن اما قبله فيحكم في العيني
 فانه لو كبل بالبيع تسقط الثمن عن المشتري عندهما ولم يبيع الوكيل وعذر اني يوسف لان سقط الثمن عن
 المشتري (قوله الا في خمس) يراد علمها بثلثان ذكرهما المصنف في كتاب الوفاء الاولى اذا كان العاقد غائبا
 عنه شعبة اذا كان الناطق رجل الاجرة سوى (قوله الثلاثة المذكورة) بينها في الاشياء بقوله الا في مسائل
 اشترى الوصي من مدينون الميت دارا بعشرين وفيها اخسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته
 ثلاثة آلاف لم تصح والمتولى على الوقف لو اوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يميز على الوقف انتهى ملخصا (قوله
 والوكيل بالشرأة) اما الوكيل بالبيع فقد سلف حكمه (قوله بالسلم) اي بشرأة السلم فيه فانها لا تجوز اقالته
 عند اني يوسف وتجوز عندهما سوى في حاشية الاشياء (قوله ولا اقالة في نكاح) كانه لان الشارح جعل له
 رافعا محذورا واما الاطلاق اذ لا يصح تجوز ولا اطلاق اذ لا يقع لا يرتفع براجع كالمعنا (قوله وبراء) لان المدين
 بالبراء سقط والساقط لا يعود (قوله للعديت) هو قوله صلى الله عليه وسلم من اقال نادما بيعته اقال الله عزته
 يوم القيامة (قوله وقاسد) فيه نظر لان لكل منهما فسخه بدون رضی الاخر وللغاشي فسخه ايضا بدون رضاها
 والاقالة يشترط لهما الرضى الا هم الا ان يراد بالاقالة مطلق النسخ افاده ابو اسعود (قوله ثم رجعا) اصله لاخيه
 في الجبر ولعل الوجوب فيه بالنسبة الى البائع بمعنى ان المشتري اذا طالب منه الاقالة يجب ان يقبله لرفع معصية
 الغرور ابو اسعود (قوله وحكمه الخ) فيه ان هذا حقيقة انها احكامها وانما اراد المصنف تنويع الحقيقة من حيث
 المتعاقدين والثالث (قوله فسخ في حق المتعاقدين) سواء كانت قبل القبض او بعده ولا تكون بيعا جديدا في حق
 غيرهما الا اذا كانت بعد القبض وهذا قول الامام زحل ابو يوسف في بيع مائة دينار ففسخ مطلقا اي
 في جميعها وفي غيرهما (قوله من موجبات العقد) جمع موجب بالفتح قال في المنع وهو ما يثبت بنفس العقد

ومن محمد كالمبيع قال البرجندى وهو
 اختيار (قوله ايضا) (قوله فسخ) (قوله
 وتذكر في الوفاء) (قوله فسخ) (قوله
 احد الجديدين) (قوله فسخ) (قوله
 وفي المراجعية) (قوله فسخ) (قوله
 من المراجعية) (قوله فسخ) (قوله
 الخمس) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 اربعة) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 ثمن) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 او الورثة او الوصي) (قوله فسخ) (قوله
 بخيار) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 لهما) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 له) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 في بيع) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 اربعة) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 اربعة) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 خمس) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 قبل) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 وعنه) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 اربعة) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 وقاسه) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 بجنازة) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 امرا) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله
 موجبات) (قوله فسخ) (قوله فسخ) (قوله)

من غير شرط انتهى (قوله بشرط زائد) الاولى ان يقول بامر زائد وذلك لحلول الدين فانه لا يفسخ الا لغيره
 الاجل لان حلوله انما كان برضى من هو عليه حيث ارتضاء فمقتضى اقساه فلا يعود بعد (قوله كانه باعه منه)
 اي هذا الثمن وهو يجب حالا (قوله ولورده بخيار فضاء) الذي في التهر عن الصغرى لو رد المبيع بعيب بفضاء عاد
 الاجل كما كان انتهى فالمراد بخيار العيب (قوله لم تعد الكفالة فمعا) اي في الاقالة والرد بعيب بفضاء انتهى
 حلي فتحصل ان الاجل والكفالة في البيع باعليه لا يعودان بعد الاقالة وفي الرد بفضاء في العيب يعود الاجل
 ولا يعود الكفالة (قوله لا قبله مطلقا) اي لا تمنع الزيادة الاقالة قبل القبض سواء كانت الزيادة متصلة او منفصلة
 (قوله وبالسكوت عنه) اي عن الثمن الاول ويجب الثمن الاول بلا خلاف انتهى من (قوله ويرده مثل المشروط الخ)
 قال في المنع وكذا الوقف ارد من الثمن الاول او اجوده منه يجب رد مثل المشروط في البيع الاول كانه باعه
 من البائع بمثل الثمن الاول وقال الفقيه ابو جعفر برده مثل المقيوض لانه لو وجب عليه مثل المشروط للزومه
 زيادة ضرر بسبب تبرعه ولو كان الفسخ بخيار رؤية او شرط او عيب بفضاء يجب رد المقيوض اجماعا لانه فسخ من
 كل وجه انتهى (قوله وقد كسدت) اي الدراهم تهر (قوله لم يميز اقالته) رعاية لجانب الوقف والصغير من (قوله
 وان شرط غير جفده) متعلق بما قبل الاحتشاء فكان ينبغي تقديمه عليه انتهى حلي والوجه في ذلك انها فسخ
 والنسخ لا يكون اذ على مثل الثمن الاول (قوله فيكون فسخا بالاول) لان نقصان الثمن يكون بفضائه الثالث
 بالعيب انتهى من (قوله لا يردوا انفس) ولو كانت زيادة او نقصان هل يرجع بكل الثمن او ينقص بقدر العيب
 ويرجع بما في راجع (قوله قبل الا بقدر ما يتغاب فيه) يرجع الى الزيادة والنقصان افاده المصنف (قوله لا تقصا
 بالشرط انقاسد) لان فساد البيع به لازم الربا ولا ربا في الفسخ من (قوله وان لم يصح تعليقها به) صورته باع
 ثوبا من زيد فقال اشترته رخيصة فقال زيد ان وجدت مشريا بالزيادة فيه منه فوجد فباع بازيد لا يتعقد البيع
 الثاني لانه تعليق الاقالة بالشرط انتهى بغير (قوله كما يجب) اي قبيل الصرف انتهى حلي (قوله لم يطل) اي
 افسد به غير المصنف ووجهه انه باع المقول قبل قبضه (قوله بلا اعادة كيله ووزنه) فاذا باعه البائع بعد القبض
 قبل اعادة الكيل او الوزن يجوز نكحة القبض افاده ابو اسعود (قوله لما ذكر ذلك) وجه عدم الجواز في الاخيرة
 ان البيع ينسخ به بغير المبيع للبائع قبل القبض من (قوله في غير العقار) انما لم يجعله في غير العقار قبل
 قبضه لان يسهل كسبه لا يجوز ما لعقار فيجوز بيعه ولا مانع من جعلها يسهل فيه (قوله لم يجعله في غير العقار)
 اجمالا لموضوعه اللغوي انتهى درر (قوله ولو بلفظ البيع فيبيع) صورته قاله يعني ما شرطت كان يبيعا
 انتهى من (قوله فيبيع اجماعا) اي من اني يوسف ومنهما فيعبر فيها حكم البيع حتى اذا دفع السلعة من غير ان
 كان يبيعا قاسدا (قوله وعمرته) اي مرة كونه يبيعا في حق ثالث (قوله والثاني لا يرد الخ) يعني اذا باع المشتري
 المبيع من آخر ثم تقابله ثم اطاع على عيب كان في يد البائع واراد ان يرد على البائع ليس له ذلك لانه يبيع
 في حقه كانه اشتراه من المشتري منه من (قوله ولورده على المشتري رده عليه ايضا) ولو جعلت فسخا كان للثاني الرد
 على الاول (قوله لانه كالمشتري الخ) واختلاف العقوب كاختلاف الايدي (قوله اذا باع المبيع من آخر قبل نقد
 ان من) اي ثم تقابله المبيع وصورة كفي المنع اشترى شيئا نقضه ولم يتقوا الثمن حتى باعه من آخر ثم تقابله وعاد
 الى المشتري فاشتراه بائنه منه قبل نقد ثمنه باقل من الثمن جاز وكان في حق البائع كالمملوك بشرأة جديد من
 المشتري انشائي انتهى موضعا (قوله عبد الخدمة) قيد العبد بكونه للخدمة لانه لو كان للتجارة لا يكون الشراء
 استملا كما لان استبدال مال التجارة بمال التجارة امس استملا كان انتهى ابو اسعود اي فاذا اردت بعيب بغير فضاء
 وملكك العروض لا تجب زكاته ما عدا ما استملا كمال المبيع (قوله فزده بغير فضاء) اما اذا رده بفضاء يكون
 صدقات حق الجميع فكله لم يرد ربيع وقد هلك العروض فلا تجب الزكاة ولو قبل تقابله المبيع لكان اوضح
 للمقام (قوله اذ الرد بعيب بلا فضاء اقالة) اي والاقالة يبيع جديد في حق الفقير فيكون بالمبيع الاول مستهلكا
 للعروض فتجب الزكاة ولو كانت الاقالة فسخا في حق الفقير لا يرتفع البيع الاول وصار كانه لم يبيع وقد
 هلك العروض فلا تجب الزكاة انتهى حلي (قوله وجوب الاستبراء) صورته اشترى جارية وقبضها
 ثم تقابله المبيع نزل هذا التقابل منزلة البيع في حق ثالث حتى لا يكون البائع الاول وطووا لاي بعد الاستبراء
 (قوله والاقالة) عطف على التقابض قال في التهر وسملت عن الاقالة بعد الرهن فاجبت بانها موقوفة كالمبيع

ما وجب بشرط زائد كانت يعاجل في حقها
 ايضا كان ثمرى بدنيه المؤجل عينا ثم فسخ
 لم يعد الاجل فيصير دينه حالا كانه باعه منه
 ولورده بخيار فضاء عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به
 كفيل لم تعد الكفالة فيهما خاتمة ثم ذكر كونه فيهما
 نروعا فالاول اها (قوله بعد ولادة المبيعة) شعور
 الفسخ بالزيادة المنفصلة بعد القبض حقا فشرع
 لا قبله مطلقا ابن ملك (قوله الثاني) (قوله فسخ) (قوله
 الاول وبالسكوت عنه) ويرد مثل المشروط ولو
 المقيوض اجودا فاردى ولو تقابلا وقد كسدت رة
 الكاسد (الاذا باع المتولى او الوصي لاوقف
 او للصغير شيئا باكثر من قيمته او اشترى شيئا باقل منها)
 للوقف او للصغير لم تجز اقالته ولو جعل الثمن الاول
 وكذا المأذون كامر (وان) وصاية (شرط ربه)
 او اكثر منه او اجله وكذا في (الاقل الامع ومبيد)
 يكون فسخا بالاول لو قد رده العيب لا يزيد ولا ينقص
 قبل الا بقدر ما يتغاب فيه (و) الثالث
 (لا تقصا بالشرط) القاسد (وان لم يصح تعليقها
 به) كما يجب (و) الرابع (جاز للبائع بيع المبيع
 منه) تانيا بعد ها (قبل قبضه) ولو كان يبيعا في حقه
 ليطل كبعبه من غير المشتري عيني (و) خامس
 (جاز قبض المكيل والموزون منه) بعدها (بلا اعادة
 كيله ووزنه) السادس (جاز هبته المبيع منه بعد
 الاقالة قبل القبض) ولو كان يبيعا في حقه ما لم يجر
 كل ذلك (و) انما هي بيع في حق ثالث (لو بعد
 القبض بلفظ الاقالة فلو قبله ففسخ في حق
 الكل في غير العقار ولو بلفظ مقاسحة او متاركة
 او زاد لم يجعل يبيعا نقضا فاولو بلفظ البيع فيبيع
 اجماعا وعمرته في مواضع فالاول (لو كان المبيع
 عقارا فسلم الشفع الشفعة ثم تقابل لا قضى له بها)
 لكونه يبيعا جديدا فكان الشفع ثانيا (و)
 انما في (لا يرد البائع الثاني على الاول بعيب عله
 بعده) لانه يبيع في حقه (و) الثالث (ليس للزوي
 الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من آخر ثم
 تقابلا) لانه كالمشتري من المشتري منه (و) الرابع
 (المشتري اذا باع المبيع من آخر قبل نقد ثمن جاز
 للسائق شرائه منه بالاول) الخامس (اذا اشترى
 بعروض التجارة عبد الخدمة بعد ما حال عليها
 الخوول ووجده عيبا فرده بغير فضاء واشترى العروض
 فملك في يده لم تسقط الزكاة) فاقبض ثانيا ثم رده

أخذ من قولهم انما يسع جدي في حق ثالث وهو هنا المرتن وعلى هذا لو آجره ثم تقابلا انتهى فالاقالة بعد
 الزهن موقوفة على اجازة المرتن ارضاء الراهن دينه وبعد الاجارة موقوفة على اجازة المستاجر ان اجازة نفذت
 والابطلت انتهى ابو السعود (قوله فالمرتن ثالثهما) الاولى زيادة المستاجر (قوله وينع صحتها لئلا يبيع)
 لانما رفع البيع والاصل فيه المبيع انتهى مخ ولو كان الملاك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع كذا في البحر
 (قوله كذا) قال في البرازية تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى (قوله لا
 التمن) لانه ليس بمحل للعقد لكونه يثبت بالعقد فكان حكا وهو يعقبه فلا يكون محلا له انتهى (قوله
 ولو في بدل الصرف) الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف لان كلامه بدله عن قال في البحر وفي بيع المقايضة
 اذا هلك احدهما صححت في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا فليس له الى
 صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما الا رد
 المثل بعدها انتهى (قوله وهلاك بعضه الخ) منه ما لو اشترى ارضاع الزرع وحده المشتري ثم تقابلا صححت
 في الارض بخصتها كما يأتي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا من التمن بخلافه
 (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض
 المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او ديناً وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالكاً لان المسلم
 فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صححت فان كان رأس
 المال عينا ردت وان كانت هالكة رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم
 فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع انتهى (قوله الا في الصرف)
 استثناء منقطع انتهى (قوله تقابلا فابق العبد) اراد به ان الملاك كما يمنع اداء الاقالة يمنع بقاءها انتهى
 (قوله او هلك المبيع) بيان للملاك الحقيقي بعد الحكمي وهذه العبارة ليست فيما شرح عليه المصنف ولا
 هي من البرازية وقد ذكرها في البحر من غير عزو ولم يذكر فيها لتقيدها بقابل قبض وهذا نصه وفي البرازية تقابلا
 فابق فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى واثار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة
 بطلت وعاد البيع انتهى (قوله مشجرة) يضم الميم وكسر الجيم اي كثيرة الشجر انتهى (قوله ولا يتعين
 ان يجوز فتح الميم والجيم اسم مكان ويكون بدلا عما قبل (قوله فقطه) اي المشتري والضمير الى الشجر المعلوم من
 مشجرة (قوله من ارش الشجر) مراده بالارض ما بين البدل ولو قال من ارش اليد وقيمة الشجر لكان اوضح قال
 في البحر ورقم اي صاحب القنية برقم اخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري والبايع اخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت
 البيع بخلاف الارض فانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمانا انتهى (قوله شري ارضاً مزرعة) قد سبق
 ان هذا داخل في هلاك بعض المبيع (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز) قال في البحر بخلاف ما اذا ادركه زرع
 في يده ثم تقابلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على القصيل دون الحنطة انتهى (قوله ردها واخذ منها) لعل
 المراد ان له ذلك وليس واجب عليه وانما ثبت له الرق لا سابق ان الاقالة ثبت فيما يمكن رده بخيار والوفاي مانع
 من ارضاها كان البيع بخيار (قوله مطلنا) سواء كان بمحضرة المبيع او بغيره قال في المنع تقابلا وتفاضلا
 فثبوت الرد على البايع لانه عاد الى ملكه فثبوت رده عليه قال القاضي بدعي الدين سواء تقابلا بمحضرة المبيع
 او بغيره انتهى الا انه لم يوجد في عبارة القنية كما ذكره الحلبي (قوله والساقط لا يعود) اي باقالة الاقالة (قوله
 رأس المال) اي رأس مال السلم (قوله كم وقيلها) اي حكم رأس المال بعد الاقالة كحكمه قبلها وفيه ادخال
 الكاف على ضمير ارفع المنفصل وهو مختص بالضرورة حوى (قوله فلا يتصرف فيه بعدها كقبولها) فلا يتصرف
 فيه المسلم اليه قبل قبضه كالا يتصرف المسلم فيه بعد الاقالة قبل قبضه من المسلم اليه اي بان يأخذه شيئا لقوله
 عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا من أموالكم الا ما كان حالكم حال السلم حال حال انما
 واعله اذا كان السلم صحيحا ما اذا كان فاسدا فرب السلم ان يتصرف في رأس المال قبل قبضه انتهى ابو السعود
 في حاشية الاشياء وقوله كقبولها قال الحوى فيه ان الظروف التي تقع غايات لا تجر الاين انتهى (قوله واختلفا
 فيه فلا تخالف) ويكون انقول فيه قول السلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها فانما يتخيلا فان ابو السعود قال
 الحلبي لان التخالف باعتبار ان اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة انتهى

ويجب ارضاء الراهن في حق ثالث وهو هنا المرتن وعلى هذا لو آجره ثم تقابلا انتهى فالاقالة بعد الزهن موقوفة على اجازة المرتن ارضاء الراهن دينه وبعد الاجارة موقوفة على اجازة المستاجر ان اجازة نفذت والابطلت انتهى ابو السعود (قوله فالمرتن ثالثهما) الاولى زيادة المستاجر (قوله وينع صحتها لئلا يبيع) لانما رفع البيع والاصل فيه المبيع انتهى مخ ولو كان الملاك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع كذا في البحر (قوله كذا) قال في البرازية تقابلا فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى (قوله لا التمن) لانه ليس بمحل للعقد لكونه يثبت بالعقد فكان حكا وهو يعقبه فلا يكون محلا له انتهى (قوله ولو في بدل الصرف) الاولى ان يقول ولو في بدل الصرف لان كلامه بدله عن قال في البحر وفي بيع المقايضة اذا هلك احدهما صححت في الباقي منها وعلى المشتري قيمة الهالك ان كان قيميا ومثله ان كان مثليا فليس له الى صاحبه ويسترد العين الا اذا هلكا بخلاف البدلين في الصرف اذا هلكا لعدم التعيين ولذا لا يلزمهما الا رد المثل بعدها انتهى (قوله وهلاك بعضه الخ) منه ما لو اشترى ارضاع الزرع وحده المشتري ثم تقابلا صححت في الارض بخصتها كما يأتي (قوله وليس منه) اي من هلاك البعض فليس له ان ينقص شيئا من التمن بخلافه (قوله وكذا في السلم) قال في البحر ثم اعلم انه لا يرد على اشتراط قيام المبيع لصحة الاقالة اقالة السلم قبل قبض المسلم فيه فانها صحيحة سواء كان رأس المال عينا او ديناً وسواء كان قائما في يد المسلم اليه او هالكاً لان المسلم فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستبدال به قبل قبضه واذا صححت فان كان رأس المال عينا ردت وان كانت هالكة رد المثل ان كان مثليا والقيمة ان كان قيميا وكذا اقالته بعد قبض المسلم فيه ان كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه متعينا كذا في البدائع انتهى (قوله الا في الصرف) استثناء منقطع انتهى (قوله تقابلا فابق العبد) اراد به ان الملاك كما يمنع اداء الاقالة يمنع بقاءها انتهى (قوله او هلك المبيع) بيان للملاك الحقيقي بعد الحكمي وهذه العبارة ليست فيما شرح عليه المصنف ولا هي من البرازية وقد ذكرها في البحر من غير عزو ولم يذكر فيها لتقيدها بقابل قبض وهذا نصه وفي البرازية تقابلا فابق فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه بطل الاقالة انتهى واثار الى ان المبيع اذا هلك بعد الاقالة بطلت وعاد البيع انتهى (قوله مشجرة) يضم الميم وكسر الجيم اي كثيرة الشجر انتهى (قوله ولا يتعين ان يجوز فتح الميم والجيم اسم مكان ويكون بدلا عما قبل (قوله فقطه) اي المشتري والضمير الى الشجر المعلوم من مشجرة (قوله من ارش الشجر) مراده بالارض ما بين البدل ولو قال من ارش اليد وقيمة الشجر لكان اوضح قال في البحر ورقم اي صاحب القنية برقم اخر ان الاشجار لا تسلم للمشتري والبايع اخذ قيمتها منه لانها موجودة وقت البيع بخلاف الارض فانه لم يدخل في البيع اصلا لا قصدا ولا ضمانا انتهى (قوله شري ارضاً مزرعة) قد سبق ان هذا داخل في هلاك بعض المبيع (قوله ولو تقابلا بعد ادراكه لم يجز) قال في البحر بخلاف ما اذا ادركه زرع في يده ثم تقابلا فانها لا تجوز لان العقد انما ورد على القصيل دون الحنطة انتهى (قوله ردها واخذ منها) لعل المراد ان له ذلك وليس واجب عليه وانما ثبت له الرق لا سابق ان الاقالة ثبت فيما يمكن رده بخيار والوفاي مانع من ارضاها كان البيع بخيار (قوله مطلنا) سواء كان بمحضرة المبيع او بغيره قال في المنع تقابلا وتفاضلا فثبوت الرد على البايع لانه عاد الى ملكه فثبوت رده عليه قال القاضي بدعي الدين سواء تقابلا بمحضرة المبيع او بغيره انتهى الا انه لم يوجد في عبارة القنية كما ذكره الحلبي (قوله والساقط لا يعود) اي باقالة الاقالة (قوله رأس المال) اي رأس مال السلم (قوله كم وقيلها) اي حكم رأس المال بعد الاقالة كحكمه قبلها وفيه ادخال الكاف على ضمير ارفع المنفصل وهو مختص بالضرورة حوى (قوله فلا يتصرف فيه بعدها كقبولها) فلا يتصرف فيه المسلم اليه قبل قبضه كالا يتصرف المسلم فيه بعد الاقالة قبل قبضه من المسلم اليه اي بان يأخذه شيئا لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا من أموالكم الا ما كان حالكم حال السلم حال حال انما واعله اذا كان السلم صحيحا ما اذا كان فاسدا فرب السلم ان يتصرف في رأس المال قبل قبضه انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء وقوله كقبولها قال الحوى فيه ان الظروف التي تقع غايات لا تجر الاين انتهى (قوله واختلفا فيه فلا تخالف) ويكون انقول فيه قول السلم اليه ذخيرة بخلاف ما قبلها فانما يتخيلا فان ابو السعود قال الحلبي لان التخالف باعتبار ان اختلافهما في رأس المال اختلاف في نفس العقد ولا عقد بعد الاقالة انتهى

(قوله ولو تقابل قبضه) اي رأس المال بعد الاقالة يجوز ولو تقابل قبضه قبل الاقالة لا يجوز لان قبض رأس المال انما هو بشرط حال بقاء العقد واما بعد ارتفاعة بطريق الاقالة فليس بشرط في مجلس الاقالة (قوله الا في الصرف) فانه لا يجوز التصرف عن غير قبض بدليه بعد الاقالة كما هو الحكم قبلها لان قبض البدلين فيه ما شرط لعينه وانما شرط للتعين وهو ان يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الاقتراق عن دين بدلين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز ان يقبله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس للتعيين انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف اعقبه بالجزء فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف استثناء منقطع لان اصل الكلام في رأس المال قاله الحلبي (قوله قاله لمدى البطلان) لانه منكر للعقد انتهى ابو السعود (قوله لمدى الصحة) لان مدعى الصحة منكر الفساد ومدعى الفساد ينكر الصحة فلهما معا بيان في ذلك لكن منكر الصحة بدعي حتى الفسخ وخصه بذكر ذلك فهو المنكر في الحقيقة والقول قول المنكر وقيل البعري عن قاضي خان ان كان مدعى الفساد بدعي الفاسد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بدعي الفساد باتفاق الروايات فان كان مدعى الفساد بدعيه لعني في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ووطئ من خبره والاخر ادعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية اقول قول مدعى الصحة ايضا والبيئة بين الاخر كما في اوجه الاول وفي رواية القول قول مدعى الفساد انتهى وفي الوسيط منتخب المحيط اقاما للبيئة على الصحة والفساد فالبيئة بدعيه مدعى الفساد لانها اكثر اثباتا انتهى ولو اختلف في الطوع والكراهة فالقول لمدعى الطوع وان اقاما للبيئة فبيئة مدعى الكراهة الاولى وبه يفتي انتهى يدري وذكر انهما اذا اختلفا في الحد والاهل فالقول لمدعى الهزل وان اعطاه شيئا من التمن لا تسمع دعوى الهزل ابو السعود (قوله اذا ادعى المشتري) وذلك من البيوع الفاسدة كما سبق (قوله قبل النقد) اي قبل نقد المشتري التمن الى البايع وهو مرتبط بقوله يبعه (قوله وادعى البايع الاقالة) وادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير صحه حوى (قوله ولو عكسه) صورته ادعى البايع انه اشتراه من المشتري باقل مما باعه والمشتري يدعى الاقالة (قوله فخالفا) وجه التحالف ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى ان التمن الذي يجب له ما واذا باع بدعواه البيع منه باقل من التمن الاول يدعى ان التمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خسون مثلا فبطل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر التمن الموجب للتحالف بالنص والا فالماذ هي التمن الاول انما رد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير التمن التي هي التمن في البيع الثاني انتهى حوى (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري كما في الهداية انتهى فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين فاقعة مقامها واما اذا استهلكه المشتري في يد البايع نزل قابضا وامتعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يد لفة بشرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان التمن دينيا ما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتحالفان من غير خلاف لان المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك او قيمته والمصير الى التحالف فرع الجزع عن اذبات الزيادة بالبيئة وتماشه في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله نزل) يضم النون والزاى والمرأة ثمرة انتهى (قوله لم يصح) لانه لا يصح الفسخ بخيار من الخيارات بشرطه ان يكون المحل قابلا للفسخ بخيار من الخيارات كما سلف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب المراجعة والتولية)

وجه تقديم الاقالة على ما ان الاقالة بمنزلة المفرد من المركب لان الاقالة انما تكون مع البايع بخلاف التولية والمراجعة فانهما مع من كونه مبيع البايع وغيره (قوله لما بين التمن شرع في التمن) قال في الغاية لما فرغ من بيان اتباع البيوع اللازمة وغير اللازمة كالبيع بشرط الخيار وكانت هي بالنظر الى جانب المبيع شرع في بيان انواعه بالنظر الى جانب التمن كالرابعة والتولية والربا والصرف وتقدم الاول على الثاني لاصالة المبيع دون التمن انتهى (قوله ولم يذكر المراجعة) هي البيوع باي عن اتفاق وهو المعتاد الحلبي (قوله والوضعية) هو غايه

ولو تقابل قبضه اي رأس المال بعد الاقالة يجوز ولو تقابل قبضه قبل الاقالة لا يجوز لان قبض رأس المال انما هو بشرط حال بقاء العقد واما بعد ارتفاعة بطريق الاقالة فليس بشرط في مجلس الاقالة (قوله الا في الصرف) فانه لا يجوز التصرف عن غير قبض بدليه بعد الاقالة كما هو الحكم قبلها لان قبض البدلين فيه ما شرط لعينه وانما شرط للتعين وهو ان يصير البدل معينا بالقبض صيانة عن الاقتراق عن دين بدلين ولا حاجة الى التعيين في مجلس الاقالة في السلم لانه لا يجوز ان يقبله فتعود اليه عينه فلا تقع الحاجة الى التعيين بالقبض فكان الواجب نفس القبض فلا يراعى له المجلس للتعيين انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف اعقبه بالجزء فلا بد من شرط القبض في المجلس للتعيين انتهى ابو السعود في حاشية الاشياء وقوله الا في الصرف استثناء منقطع لان اصل الكلام في رأس المال قاله الحلبي (قوله قاله لمدى البطلان) لانه منكر للعقد انتهى ابو السعود (قوله لمدى الصحة) لان مدعى الصحة منكر الفساد ومدعى الفساد ينكر الصحة فلهما معا بيان في ذلك لكن منكر الصحة بدعي حتى الفسخ وخصه بذكر ذلك فهو المنكر في الحقيقة والقول قول المنكر وقيل البعري عن قاضي خان ان كان مدعى الفساد بدعي الفاسد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بدعي الفساد باتفاق الروايات فان كان مدعى الفساد بدعيه لعني في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ووطئ من خبره والاخر ادعى البيع بالف درهم فيه روايتان عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية اقول قول مدعى الصحة ايضا والبيئة بين الاخر كما في اوجه الاول وفي رواية القول قول مدعى الفساد انتهى وفي الوسيط منتخب المحيط اقاما للبيئة على الصحة والفساد فالبيئة بدعيه مدعى الفساد لانها اكثر اثباتا انتهى ولو اختلف في الطوع والكراهة فالقول لمدعى الطوع وان اقاما للبيئة فبيئة مدعى الكراهة الاولى وبه يفتي انتهى يدري وذكر انهما اذا اختلفا في الحد والاهل فالقول لمدعى الهزل وان اعطاه شيئا من التمن لا تسمع دعوى الهزل ابو السعود (قوله اذا ادعى المشتري) وذلك من البيوع الفاسدة كما سبق (قوله قبل النقد) اي قبل نقد المشتري التمن الى البايع وهو مرتبط بقوله يبعه (قوله وادعى البايع الاقالة) وادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير صحه حوى (قوله ولو عكسه) صورته ادعى البايع انه اشتراه من المشتري باقل مما باعه والمشتري يدعى الاقالة (قوله فخالفا) وجه التحالف ان المشتري بدعواه الاقالة يدعى ان التمن الذي يجب له ما واذا باع بدعواه البيع منه باقل من التمن الاول يدعى ان التمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خسون مثلا فبطل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر التمن الموجب للتحالف بالنص والا فالماذ هي التمن الاول انما رد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير التمن التي هي التمن في البيع الثاني انتهى حوى (قوله بشرط قيام المبيع الخ) هذا شرط التحالف مطلقا قال في الاشياء بشرط قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري كما في الهداية انتهى فانه اذا استهلكه غير المشتري تكون قيمة العين فاقعة مقامها واما اذا استهلكه المشتري في يد البايع نزل قابضا وامتعت الاقالة وكذا اذا استهلكه احد في يد لفة بشرط الصحة وهو بقاء المبيع ومحل عدم التحالف عند هلاك المبيع اذا كان التمن دينيا ما اذا كان عينا بان كان العقد مقايضة وهلك احد العوضين فانهما يتحالفان من غير خلاف لان المبيع في احد الجانبين قائم ويرد مثل الهالك او قيمته والمصير الى التحالف فرع الجزع عن اذبات الزيادة بالبيئة وتماشه في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله نزل) يضم النون والزاى والمرأة ثمرة انتهى (قوله لم يصح) لانه لا يصح الفسخ بخيار من الخيارات بشرطه ان يكون المحل قابلا للفسخ بخيار من الخيارات كما سلف والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

المبيع بمنزلة الثمن مع نقصان منه بغير ان يفي بغيره...
 وقد نقله الشافعي (قوله لظهورهما) قال في المشتري ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب ويعني به بيع الرضعة
 لان ذلك لا يقع الا بالان الغرض في المباحات الا بترابح انتهى (قوله مصدر راجح) اي باع المتاع واشترى
 من راحة اداسي لكل قدر من من الثمن ربحا حوى (قوله من العوض) اخرج ما اذا اشترى دراهم بدنانير فانه
 لا يجوز بيع الدرهم من راحة كداني البحر وفيه شبهة سري الدين على الزيلعي فلا عن البدائع انه يجوز (قوله
 ولو جهة اوارث او وصية) اي فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم ولم اركف بقول وينبغي ان يقول
 قيمته كذا بحر (قوله ارغصب) صورته ضاع المصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله يبعه من راحة
 وتولية على ما ضمن من العقد وان لم يوجد راحة فانه اذا قضى القاضي على الغاصب بالقيمة عاد
 ذلك عقد احق لا يقدر ما لم يزل على رد القيمة واحدة بعد عود من الغاصب افاده صاحب التهر (قوله فانه اذا غنم)
 مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي واخرج الشارح بقوله فانه اذا غنم بعض تعريف المراجعة عن كونه من التعريف
 وقصر الفضل بما يضمن مع ان المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة
 في ذاتها لكن يفي تعريف المراجعة بيع ما لم يمسكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)
 مثله ما اذا رقب عليه ثمن ازيد من الاول وراج عليه اي من غير ان يذكر ان ذلك هو الذي اشترى به من بانه قال
 في البحر وقلنا ان رقبه لا يدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقبه باكثر من الثمن الاول ثم باعه من راحة على رقبه جاز
 ولا يقول قام على يكذبا ولا قيمته كذا ولا اشترى به بكذا فخر زاعن الكذب وانما يقول رقبه كذا فانما راجح على كذا
 نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) اي وان لم تكن المؤونة المضمومة من جنس المبيع (قوله ونحوه) كصباغ
 وطرار (قوله على تلك القيمة) مراده بها ما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بعدها واما المبيع فلا يذوقه
 من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود اصل يرجع اليه حينئذ بخلاف الهبة وما بعدها (قوله يعني
 بقيمته) تفسير الثمن الحكمي فقط لا لقوله بتمه فانه الحلبي وانما زاده ليشتمل بيع الغاصب المصوب الا بيقع
 تعيين القيمة فان للغاصب ان يولي بها (قوله وعبره) اي بالثمن عنها اي عن القيمة الاولى حذف عنها لان المراد
 بالثمن ما يبعه وبم القيمة لا هي بخصوصها (قوله لانه الغالب) اي لان العادة جرت غالبا ان التولية ومثلها
 المراجعة لا يكونان الا عن ثمن في العقد الاول (قوله كون العوض) اد العوض السكاك في العقد الاول فانه الحلبي
 فلا تصح المراجعة ولا التولية في الثمن الاول اذا كان من ذوات القيم لما تقر ان مباحا على الاحتراز عن الحيانة
 وبميتها والمشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالخبر والظن فتتمكن فيه
 شبهة الحيانة من مخلصا واعلم ان المعنى في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه دون ما دفع عوضا عنه حتى لو كان
 بمشرة دراهم فرفع عنها دينار او بواقية عشرة اوقال او اكثر كان رأس المال هو العشرة دون ما دفع فغ
 اوفي الظهيرة اشترى بالجيد اربعة اوقال فراجح بها في قول الامام وقال ابو يوسف بالجيد ورجم به في المحيط من
 غير ذكر خلاف حوى (قوله اوقيا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبيد اشوب ثم باع العبد من بكر
 يذوق اشوب مع ربح او لا والحال ان بكرا كان قد ملك اشوب من زيد قبل شراء العبد واشترى العبد بالاشوب قبل
 ان يملكه من زيد فاجازه به فلا شك ان اشوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري في قوله قول الامام او مملوكا
 للمشتري انتهى الحلبي (قوله حتى لو باعه) تفريع على قوله مملوكا وقوله بربح ده بازده قال في البنابة
 ولفظ ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية وازده بالياء اول الحروف وسكون الزاي اسم احد
 عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يجز) للهالة (قوله اجر القصار) قيد بالبر لانه لو فعل شيئا من ذلك يده لا يبعه
 وكذا ان يطوع متطوع بده بحر وجب (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به ابوالسعود
 عن الدرر والاطهر في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لون كان (قوله والقتل) من فئات الجبل اقله
 اخرجت له طرة وهي ما يبعل باطراف الثياب والمناديل بحر او كان انتهى تهر (قوله وجعل الطعام) اطلقه
 فعل البر والجر من (قوله ووق الغنم) الى منزله والغنم مثال والمراد المواشي تهر (قوله بلا صرف) اخرج به
 ما كان صرفا وازياده فلا يضمن من اي الزيادة انتهى شافعي في الحاشية (قوله وفي الزرع) اي اجرة وكذا يقال
 فيما بعد (قوله وكسها) اي كسها يقال كسحت الارض فثرت عنها التراب والمكسحة المكسحة وكسح

المبيع بمنزلة الثمن مع نقصان منه بغير ان يفي بغيره...
 وقد نقله الشافعي (قوله لظهورهما) قال في المشتري ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب ويعني به بيع الرضعة
 لان ذلك لا يقع الا بالان الغرض في المباحات الا بترابح انتهى (قوله مصدر راجح) اي باع المتاع واشترى
 من راحة اداسي لكل قدر من من الثمن ربحا حوى (قوله من العوض) اخرج ما اذا اشترى دراهم بدنانير فانه
 لا يجوز بيع الدرهم من راحة كداني البحر وفيه شبهة سري الدين على الزيلعي فلا عن البدائع انه يجوز (قوله
 ولو جهة اوارث او وصية) اي فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم ولم اركف بقول وينبغي ان يقول
 قيمته كذا بحر (قوله ارغصب) صورته ضاع المصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله يبعه من راحة
 وتولية على ما ضمن من العقد وان لم يوجد راحة فانه اذا قضى القاضي على الغاصب بالقيمة عاد
 ذلك عقد احق لا يقدر ما لم يزل على رد القيمة واحدة بعد عود من الغاصب افاده صاحب التهر (قوله فانه اذا غنم)
 مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي واخرج الشارح بقوله فانه اذا غنم بعض تعريف المراجعة عن كونه من التعريف
 وقصر الفضل بما يضمن مع ان المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة
 في ذاتها لكن يفي تعريف المراجعة بيع ما لم يمسكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)
 مثله ما اذا رقب عليه ثمن ازيد من الاول وراج عليه اي من غير ان يذكر ان ذلك هو الذي اشترى به من بانه قال
 في البحر وقلنا ان رقبه لا يدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقبه باكثر من الثمن الاول ثم باعه من راحة على رقبه جاز
 ولا يقول قام على يكذبا ولا قيمته كذا ولا اشترى به بكذا فخر زاعن الكذب وانما يقول رقبه كذا فانما راجح على كذا
 نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) اي وان لم تكن المؤونة المضمومة من جنس المبيع (قوله ونحوه) كصباغ
 وطرار (قوله على تلك القيمة) مراده بها ما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بعدها واما المبيع فلا يذوقه
 من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود اصل يرجع اليه حينئذ بخلاف الهبة وما بعدها (قوله يعني
 بقيمته) تفسير الثمن الحكمي فقط لا لقوله بتمه فانه الحلبي وانما زاده ليشتمل بيع الغاصب المصوب الا بيقع
 تعيين القيمة فان للغاصب ان يولي بها (قوله وعبره) اي بالثمن عنها اي عن القيمة الاولى حذف عنها لان المراد
 بالثمن ما يبعه وبم القيمة لا هي بخصوصها (قوله لانه الغالب) اي لان العادة جرت غالبا ان التولية ومثلها
 المراجعة لا يكونان الا عن ثمن في العقد الاول (قوله كون العوض) اد العوض السكاك في العقد الاول فانه الحلبي
 فلا تصح المراجعة ولا التولية في الثمن الاول اذا كان من ذوات القيم لما تقر ان مباحا على الاحتراز عن الحيانة
 وبميتها والمشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالخبر والظن فتتمكن فيه
 شبهة الحيانة من مخلصا واعلم ان المعنى في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه دون ما دفع عوضا عنه حتى لو كان
 بمشرة دراهم فرفع عنها دينار او بواقية عشرة اوقال او اكثر كان رأس المال هو العشرة دون ما دفع فغ
 اوفي الظهيرة اشترى بالجيد اربعة اوقال فراجح بها في قول الامام وقال ابو يوسف بالجيد ورجم به في المحيط من
 غير ذكر خلاف حوى (قوله اوقيا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبيد اشوب ثم باع العبد من بكر
 يذوق اشوب مع ربح او لا والحال ان بكرا كان قد ملك اشوب من زيد قبل شراء العبد واشترى العبد بالاشوب قبل
 ان يملكه من زيد فاجازه به فلا شك ان اشوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري في قوله قول الامام او مملوكا
 للمشتري انتهى الحلبي (قوله حتى لو باعه) تفريع على قوله مملوكا وقوله بربح ده بازده قال في البنابة
 ولفظ ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية وازده بالياء اول الحروف وسكون الزاي اسم احد
 عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يجز) للهالة (قوله اجر القصار) قيد بالبر لانه لو فعل شيئا من ذلك يده لا يبعه
 وكذا ان يطوع متطوع بده بحر وجب (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به ابوالسعود
 عن الدرر والاطهر في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لون كان (قوله والقتل) من فئات الجبل اقله
 اخرجت له طرة وهي ما يبعل باطراف الثياب والمناديل بحر او كان انتهى تهر (قوله وجعل الطعام) اطلقه
 فعل البر والجر من (قوله ووق الغنم) الى منزله والغنم مثال والمراد المواشي تهر (قوله بلا صرف) اخرج به
 ما كان صرفا وازياده فلا يضمن من اي الزيادة انتهى شافعي في الحاشية (قوله وفي الزرع) اي اجرة وكذا يقال
 فيما بعد (قوله وكسها) اي كسها يقال كسحت الارض فثرت عنها التراب والمكسحة المكسحة وكسح

كسح فانوس (قوله هو الدال على مكان السلعة) وصاحبها لا فرق لغة بين السحار والدلال وقد فسرهما
 في اقاموس والمتوسط بين البائع والمشتري وفرق بينهما الفقهاء فالسحار هو ما ذكره المؤلف والدلال
 هو صاحب السلعة غالبا افاده سري الدين عن بعض المتأخرين (قوله المشروط في العقد) الاولى المشروطة
 وفي نسخ واجر السحار المشروط في العقد وقطاعه والمراد ان اشترط في العقد الاول (قوله ورجح في البحر
 الاطلاق) حيث قال بعد ذكره هذا التفصيل عن الشارح مانعه وهو توسع فان اجرة الاول تظم في ظاهر
 الرواية والتفصيل المذكور قوله وفي لعل قيل لا يضمن والمرجع العرف كذا في فتح اقد بر انتهى (تأنيده) قال
 ابن الضيا انفق على الثمن واصاب من امواله او الباتم يضمن ما فضل على الصوف واللبن وكذا الداجاجة اذا باشت
 والاصل ان يضمن منه زيادة المبيع ورجح بفضل النفقة ذكره سري الدين زاد الشافعي مانعه بخلاف ما اذا
 اجر الدابة والعبد والدراخذ اخرته في ربح مع ضم ما انفق عليه لان الغلة ليست متولدة من العين (قوله
 وضابطه) اي ضابط ما يضمن المعلوم من المتاع (قوله كل ما يزيد في المبيع) كاصح واخواته بحر (قوله اوفي قيمته)
 كالحل في القيمة تختلف باختلاف المكان انتهى بحر (قوله وغيره) كالسكال حيث قال والمعنى المتعمد عليه عادة
 التحار حتى يعم المواضع كلها انتهى وقال الشافعي والاصل ان ما جرى عرف التجار على الحاقه برأس المال
 يلحق به وما لا فلا انتهى (قوله وكذا اذا قوم الموروث) قال محمد في الاصل وكذا لو كان له ميراثا او هبة او صدقة
 او وصية تقوم قيمته ثم باعه من راحة على تلك القيمة كان ذلك جائزا انتهى شافعي عن الغاية (قوله او باع برقه)
 فيقول رقبه كذا وكذا او باعه من راحة على ذلك انتهى شافعي وفي الفتح وكذا اذا رقبه على الثوب شيئا وباعه برقه
 فانه يقول رقبه كذا وسواء كان مرققه موافقا لما اشترى به او ازيد حيث كان صادقا في الرقم انتهى وفيه في المحيط
 بما اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير ما كان فاما اذا كان يعلم ان المشتري يعلم ان الرقم وانما يبيعه على
 يكون خيانه وله الخيار ان يبيعه بحر وطاهر كلام الشارح انه يقول قام على يكذبا وليس كذلك وانما يبيعه على
 رقبه ولم يظهر وجه قول السكال اذا كان صادقا في الرقم لانه اذا رقبه باكثر من ثمنه لا يكون صادقا لعل معناه
 انه لا يرقه بعشرة ثم يبيعه بل جاهل بالخط على رقم احد عشر (قوله وفيه ما فيه) العبارة قاصرة فان البحث
 في العلة كما يدل عليه قوله بعد وعلة الخ والعللة المبحوث فيها هي قولهم لان ثبوت الزيادة لمعنى في العبد وهو
 حذاقته فلم يكن ما انتفعه على التعليم موجبا للزيادة في المالبية قال السكال ولا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول
 الزيادة بالتعليم ولا شك انه مسبب عن التعليم عادة رقبه بمساعدة القابلية في المتعلم كقابلية الثوب
 للصبيغ لا يمنع ثبته الى التعليم فهو علة عادية والقابلية شرط وفي المبسوط لو كان في ضم المنفق في التعليم
 عرف ظاهر يلحق برأس المال انتهى (قوله والدلالة) قد تقدم ان المعنى فيها العرف (قوله ولا نفقة نفسه) قال
 الشافعي في الحاشية ولا يضمن ما انفق على نفسه في سفره وطعامه ومركبه ودهنه وغسل ثيابه انتهى
 (قوله وكان للعرف) اصل هذا الكلام لصاحب التهر حيث قال وقد مر ان اجرة الخزن تظم وكان للعرف
 والا فالحزن وبسبب الحفظ سواء في عدم الزيادة في العين انتهى (قوله هذا هو الاصل) اي ولو في نفقة نفسه كما
 يقتضيه العموم (قوله وله الخط قدر الحيانة في التولية) اي لا غير ولو ملك المبيع او امتنع رقبه لانه لا خيار له
 وانما يلزمه الثمن الاول بحر وهذا قول الامام وقال ابو يوسف يحيط فيها ما لا خيار للمشتري اه غايه وكذا قال
 الشافعي واحمد شافعي وقال محمد بخير فيما لا ادلة في المطولات (قوله لتحقق التولية) في نسخة واحدة وفي
 نسخة ثنتين وعلى الاولى يحتمل قرأته فلهذا صار عاوان التولية فاعل وقرأته مصدره ضافا الى التولية وعلى
 كل فهو له نقوله وله الخط قدر الحيانة في التولية قال الحلبي يعني لو لم يحيط في التولية فخرج عن كونها
 تولية لانها تكون باكثر من الثمن الاول بخلاف المراجعة فانه لو لم يحيط فيها بقيمت راحة (قوله ما يجمع منه)
 اي عيب يجمع من الرد والاولى تفسير ما يشي ليشمل الزيادة المانة (قوله لانه يجمع الثمن السمي وسقط خياره)
 لانه مجرد اختيار لا يقبله شيء من الثمن كخيار الرقبة والشرط بخلاف خيار العيب وتماه في المنع (قوله انه
 لو وجد المولى) اسم مفعول من التولية (قوله ليرجع بالنقصان) لانه بالرجوع يعيد الشافعي انقص من الاول
 ونضية التولية ان يكون مثل الاول تهر (قوله وان استغرق الربح الخ) مروي في البحر هذه الصورة والى قبلها
 قد ل وصورة انه اذا اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه بمراجعة بخمسة ويقول قام

المبيع بمنزلة الثمن مع نقصان منه بغير ان يفي بغيره...
 وقد نقله الشافعي (قوله لظهورهما) قال في المشتري ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب ويعني به بيع الرضعة
 لان ذلك لا يقع الا بالان الغرض في المباحات الا بترابح انتهى (قوله مصدر راجح) اي باع المتاع واشترى
 من راحة اداسي لكل قدر من من الثمن ربحا حوى (قوله من العوض) اخرج ما اذا اشترى دراهم بدنانير فانه
 لا يجوز بيع الدرهم من راحة كداني البحر وفيه شبهة سري الدين على الزيلعي فلا عن البدائع انه يجوز (قوله
 ولو جهة اوارث او وصية) اي فله المراجعة على القيمة اذا كان صادقا في التقويم ولم اركف بقول وينبغي ان يقول
 قيمته كذا بحر (قوله ارغصب) صورته ضاع المصوب عند الغاصب وضمن قيمته ثم وجده جازله يبعه من راحة
 وتولية على ما ضمن من العقد وان لم يوجد راحة فانه اذا قضى القاضي على الغاصب بالقيمة عاد
 ذلك عقد احق لا يقدر ما لم يزل على رد القيمة واحدة بعد عود من الغاصب افاده صاحب التهر (قوله فانه اذا غنم)
 مراده ما يبيع القيمة قال الحلبي واخرج الشارح بقوله فانه اذا غنم بعض تعريف المراجعة عن كونه من التعريف
 وقصر الفضل بما يضمن مع ان المراد في كلام المصنف الزيادة على الثمن التي هي الربح وهي عبارة مستقيمة
 في ذاتها لكن يفي تعريف المراجعة بيع ما لم يمسكه فقط وهو تعريف فاسد لكونه غير مانع انتهى (قوله بما قام عليه)
 مثله ما اذا رقب عليه ثمن ازيد من الاول وراج عليه اي من غير ان يذكر ان ذلك هو الذي اشترى به من بانه قال
 في البحر وقلنا ان رقبه لا يدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقبه باكثر من الثمن الاول ثم باعه من راحة على رقبه جاز
 ولا يقول قام على يكذبا ولا قيمته كذا ولا اشترى به بكذا فخر زاعن الكذب وانما يقول رقبه كذا فانما راجح على كذا
 نهاية (قوله وان لم تكن من جنسه) اي وان لم تكن المؤونة المضمومة من جنس المبيع (قوله ونحوه) كصباغ
 وطرار (قوله على تلك القيمة) مراده بها ما يبيع الثمن فان القيمة انما تظهر في الهبة وما بعدها واما المبيع فلا يذوقه
 من رعاية الثمن ولا يصح التقويم مع وجوده لوجود اصل يرجع اليه حينئذ بخلاف الهبة وما بعدها (قوله يعني
 بقيمته) تفسير الثمن الحكمي فقط لا لقوله بتمه فانه الحلبي وانما زاده ليشتمل بيع الغاصب المصوب الا بيقع
 تعيين القيمة فان للغاصب ان يولي بها (قوله وعبره) اي بالثمن عنها اي عن القيمة الاولى حذف عنها لان المراد
 بالثمن ما يبعه وبم القيمة لا هي بخصوصها (قوله لانه الغالب) اي لان العادة جرت غالبا ان التولية ومثلها
 المراجعة لا يكونان الا عن ثمن في العقد الاول (قوله كون العوض) اد العوض السكاك في العقد الاول فانه الحلبي
 فلا تصح المراجعة ولا التولية في الثمن الاول اذا كان من ذوات القيم لما تقر ان مباحا على الاحتراز عن الحيانة
 وبميتها والمشتري لا يشتري المبيع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن وهي مجهولة تعرف بالخبر والظن فتتمكن فيه
 شبهة الحيانة من مخلصا واعلم ان المعنى في المراجعة ما وقع العقد الاول عليه دون ما دفع عوضا عنه حتى لو كان
 بمشرة دراهم فرفع عنها دينار او بواقية عشرة اوقال او اكثر كان رأس المال هو العشرة دون ما دفع فغ
 اوفي الظهيرة اشترى بالجيد اربعة اوقال فراجح بها في قول الامام وقال ابو يوسف بالجيد ورجم به في المحيط من
 غير ذكر خلاف حوى (قوله اوقيا مملوكا للمشتري) صورته اشترى زيد من عمرو عبيد اشوب ثم باع العبد من بكر
 يذوق اشوب مع ربح او لا والحال ان بكرا كان قد ملك اشوب من زيد قبل شراء العبد واشترى العبد بالاشوب قبل
 ان يملكه من زيد فاجازه به فلا شك ان اشوب بعد الاجازة صار مملوكا لبكر المشتري في قوله قول الامام او مملوكا
 للمشتري انتهى الحلبي (قوله حتى لو باعه) تفريع على قوله مملوكا وقوله بربح ده بازده قال في البنابة
 ولفظ ده بفتح الدال وسكون الهاء اسم للعشرة بالفارسية وازده بالياء اول الحروف وسكون الزاي اسم احد
 عشر بالفارسية انتهى (قوله لم يجز) للهالة (قوله اجر القصار) قيد بالبر لانه لو فعل شيئا من ذلك يده لا يبعه
 وكذا ان يطوع متطوع بده بحر وجب (قوله والصبيغ) هو بالفتح مصدر وبالكسر ما يصبغ به ابوالسعود
 عن الدرر والاطهر في المصنف الفتح لقول الشارح بعد باي لون كان (قوله والقتل) من فئات الجبل اقله
 اخرجت له طرة وهي ما يبعل باطراف الثياب والمناديل بحر او كان انتهى تهر (قوله وجعل الطعام) اطلقه
 فعل البر والجر من (قوله ووق الغنم) الى منزله والغنم مثال والمراد المواشي تهر (قوله بلا صرف) اخرج به
 ما كان صرفا وازياده فلا يضمن من اي الزيادة انتهى شافعي في الحاشية (قوله وفي الزرع) اي اجرة وكذا يقال
 فيما بعد (قوله وكسها) اي كسها يقال كسحت الارض فثرت عنها التراب والمكسحة المكسحة وكسح

سواء) فلا يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا من (قوله مال وقف) الحق صاحب البحر بحثا بالبيع (قوله
 وقيم) فلا يجوز للوصي بيع فخر حنطة جيدة بغير رضى من (قوله ومريض) فاذا باع جديا برضى تكون محاباة
 منه وينفذ هذا التصرف من الثلث فيعتبر ما زاد من قيمة الجيد عن قيمة الردي فان خرج من الثلث والا فبمساواة
 (قوله وفي القلب الرهن اذا انكسر) اي عند الممرتين وتقصت قيمته فان الممرتين يضمن قيمته ذهبا اي غير منكسر
 وتكون رهنا عنده بغير رضى او القلب بالضم سواء المرأة ابو السعود (قوله فان قد احدهما جاز) قال في الحارثي
 ولو باع الفلوس بالفلوس ثم اقره فاقبل التقابض بطل البيع ولو قبض احدهما ولم يقبض الآخر او تقاضاهما احتق
 ما في يده احدهما بعد الاقرار فالتقاضي صحيح على حاله هندية ولا بد من التعيين في بيع الفلوس بمثلها لا اتحاد
 الجنس كما مر في بيع الفلوس بالفلوس وهذا بناء على ان التقابض ليس بشرط في بيع الفلوس بمثلها او باحد
 التقديرات واختلف كلام محمد في ذلك وكلام القدروري يدل على ان التقابض ليس بشرط افاده الحلبي (قوله كما مر)
 الذي مر في بيع الفلوس بالفلوس اشتراط التعيين لا القبض افاده الحلبي (قوله كيف ما كان) ولو متفاضلا وعن
 ابي حنيفة ان اللعم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضه ببعض متفاضلا خزانه ولا بأس بلحوم الطير واحد
 بالثمن يدايد قهستاني (قوله اما نسيئة فلا) اما اذا كان من جنسه فظاهر واما اذا كان من خلاف جنسه
 فلا نسيئة ان كانت في الشاة الحية فهو سلم في الحيوان وان كانت في البديل الاخر فهو سلم في اللحم وكلاهما
 لا يجوز انتهى حلي عن العناية (قوله وشرط محمد زيادة المحاسن) مراده به اللحم المفروزل يكون بعض اللحم
 بمقابلته ما في الحيوان من اللحم والباقي بمقابلته السقط والالتحقق الربا تمامه في الحلبي (قوله ولو باع مذبوحة بجمية)
 قال في التهر اما على قولهما قطاهر واما على قول محمد فلا نه لم يلزم بجمية وزيادة اللحم في احدهما مع سقطة
 يازاه السقط انتهى والنظائر ان يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة (قوله وكذا المسلوختين) اي يجوز بيع
 المسلوختين احدهما بالآخرى (قوله واراد الخ) الضمير في اراد الى الطحاوي فالمناصب ذكر كلامه ليرتبط هذا به
 وعبارة البحر وفي شرح الطحاوي لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة فاشترىها بجمية الشاة فالحجاب في قولهم
 جميعا كما قال محمد واراد بغير المسلوخة غير المفصولتين عن السقط انتهى ومنه يعلم ان هذه في بيع المذبوحة غير
 المسلوخة بجمية الشاة لا في المسلوختين (قوله عن السقط) يقتضي ما لا ينطبق عليه اسم اللحم كالجلد والكروش
 والامعاء والطحال من اللحم والجمع كرايس انتهى (قوله كيف ما كان) متساويا او متفاضلا انتهى حلي (قوله
 لا اختلافهما جنسا) لان الثوب ليس بموزون والغزل موزون انتهى مكي عن الكشاف وفيه ان هذا اختلاف
 في القدر وعلته في البحر ان الثوب لا ينقض ليعود غزلا او غنما (قوله في قول محمد) وقال ابو يوسف لا يجوز الا
 متساويا من (قوله في البحر قول محمد اطهر وفي الحارثي وهو الاصح) (قوله يدايد) علته اتحاد الجنس دل عليه قوله
 ولا جنس قال صاحب القنية ولا علم فيه خلافا عن اصحابنا وما تقدم من قوله لا اختلافهما جنسا بقيد جواز
 بيع احدهما بالآخر نسيئة والا قرب ما في القنية ويجوز بيعهما متفاضلا كما في البحر (قوله وكذلك غزل كل جنس)
 فانه يباع متفاضلا يدايد (قوله وكيسع رطب برطب) اي متماثلا وذاجزا اتفاقا وفي الجوهرة يبيع الرطب
 جاززا بالاجاع متماثلا وبعضهم جعل الجواز قول الامام ومنعه افاده المكي (قوله خلافا للعين) حيث قال وزنا
 وصح ان سبق فلم انتهى حلي يدل عليه ما قل بعد عن ابن مفلح من انه وازنه لا يجوز اتفاقا ويمكن تخرجه
 ما في العين على ما اذجرى العرف فيه بالوزن (قوله في الحال) يرجع الى كل من المستثنين (قوله خلافا لهما)
 لانه ينقص في نافي الحال عن المساواة بالجنس وله ان التساوي انما يعتبر حال العقد وعروض النقص لا يمنع مع
 المساواة في الحال اذا كان موجب امر اخلاقا حوى (قوله لم يجز) لان من شرط المساواة فيه الكيل والجهازفة
 والوزن لا يدري بهما المساواة انتهى اي لان احدهما قد يكون انقل في الميزان من الآخر وهو في الكيل انقص
 وفي البحر ولا يجوز تفاضل في بيع البسر بالرطب انتهى حلي (قوله وعن عتب) وذاجزا في قوله هم كالرطب
 بالرطب اتفان عن التقریب (قوله او برطب) عنده لا عندهما (قوله كذلك) اي في الحال لا في المال انتهى حلي
 وانتخير ان اتقيد بالحال ذكره للشرح لا المصنف فلا يصح ارادته من كلامه فلو اخر متماثلا عن كذا
 ليكون تفسيره كقوله المصنف لكان اول (قوله متفرق) الذي في الاتفاق متفرق من انقاع الزبيب في الحامية

الاف ربيع مال وقف وتيمم حرمه وفي القاب
 اورد له اورد انكره ان شاء (بايع فلو ساقطها
 منه وينفذ هذا التصرف من الثلث فيعتبر ما زاد من قيمة الجيد عن قيمة الردي فان خرج من الثلث والا فبمساواة
 (قوله وفي القلب الرهن اذا انكسر) اي عند الممرتين وتقصت قيمته ذهبا اي غير منكسر
 وتكون رهنا عنده بغير رضى او القلب بالضم سواء المرأة ابو السعود (قوله فان قد احدهما جاز) قال في الحارثي
 ولو باع الفلوس بالفلوس ثم اقره فاقبل التقابض بطل البيع ولو قبض احدهما ولم يقبض الآخر او تقاضاهما احتق
 ما في يده احدهما بعد الاقرار فالتقاضي صحيح على حاله هندية ولا بد من التعيين في بيع الفلوس بمثلها لا اتحاد
 الجنس كما مر في بيع الفلوس بالفلوس وهذا بناء على ان التقابض ليس بشرط في بيع الفلوس بمثلها او باحد
 التقديرات واختلف كلام محمد في ذلك وكلام القدروري يدل على ان التقابض ليس بشرط افاده الحلبي (قوله كما مر)
 الذي مر في بيع الفلوس بالفلوس اشتراط التعيين لا القبض افاده الحلبي (قوله كيف ما كان) ولو متفاضلا وعن
 ابي حنيفة ان اللعم اذا طبخ خرج من الوزن حتى جاز بيع بعضه ببعض متفاضلا خزانه ولا بأس بلحوم الطير واحد
 بالثمن يدايد قهستاني (قوله اما نسيئة فلا) اما اذا كان من جنسه فظاهر واما اذا كان من خلاف جنسه
 فلا نسيئة ان كانت في الشاة الحية فهو سلم في الحيوان وان كانت في البديل الاخر فهو سلم في اللحم وكلاهما
 لا يجوز انتهى حلي عن العناية (قوله وشرط محمد زيادة المحاسن) مراده به اللحم المفروزل يكون بعض اللحم
 بمقابلته ما في الحيوان من اللحم والباقي بمقابلته السقط والالتحقق الربا تمامه في الحلبي (قوله ولو باع مذبوحة بجمية)
 قال في التهر اما على قولهما قطاهر واما على قول محمد فلا نه لم يلزم بجمية وزيادة اللحم في احدهما مع سقطة
 يازاه السقط انتهى والنظائر ان يقال ذلك في المذبوحة بالمذبوحة (قوله وكذا المسلوختين) اي يجوز بيع
 المسلوختين احدهما بالآخرى (قوله واراد الخ) الضمير في اراد الى الطحاوي فالمناصب ذكر كلامه ليرتبط هذا به
 وعبارة البحر وفي شرح الطحاوي لو كانت الشاة مذبوحة غير مسلوخة فاشترىها بجمية الشاة فالحجاب في قولهم
 جميعا كما قال محمد واراد بغير المسلوخة غير المفصولتين عن السقط انتهى ومنه يعلم ان هذه في بيع المذبوحة غير
 المسلوخة بجمية الشاة لا في المسلوختين (قوله عن السقط) يقتضي ما لا ينطبق عليه اسم اللحم كالجلد والكروش
 والامعاء والطحال من اللحم والجمع كرايس انتهى (قوله كيف ما كان) متساويا او متفاضلا انتهى حلي (قوله
 لا اختلافهما جنسا) لان الثوب ليس بموزون والغزل موزون انتهى مكي عن الكشاف وفيه ان هذا اختلاف
 في القدر وعلته في البحر ان الثوب لا ينقض ليعود غزلا او غنما (قوله في قول محمد) وقال ابو يوسف لا يجوز الا
 متساويا من (قوله في البحر قول محمد اطهر وفي الحارثي وهو الاصح) (قوله يدايد) علته اتحاد الجنس دل عليه قوله
 ولا جنس قال صاحب القنية ولا علم فيه خلافا عن اصحابنا وما تقدم من قوله لا اختلافهما جنسا بقيد جواز
 بيع احدهما بالآخر نسيئة والا قرب ما في القنية ويجوز بيعهما متفاضلا كما في البحر (قوله وكذلك غزل كل جنس)
 فانه يباع متفاضلا يدايد (قوله وكيسع رطب برطب) اي متماثلا وذاجزا اتفاقا وفي الجوهرة يبيع الرطب
 جاززا بالاجاع متماثلا وبعضهم جعل الجواز قول الامام ومنعه افاده المكي (قوله خلافا للعين) حيث قال وزنا
 وصح ان سبق فلم انتهى حلي يدل عليه ما قل بعد عن ابن مفلح من انه وازنه لا يجوز اتفاقا ويمكن تخرجه
 ما في العين على ما اذجرى العرف فيه بالوزن (قوله في الحال) يرجع الى كل من المستثنين (قوله خلافا لهما)
 لانه ينقص في نافي الحال عن المساواة بالجنس وله ان التساوي انما يعتبر حال العقد وعروض النقص لا يمنع مع
 المساواة في الحال اذا كان موجب امر اخلاقا حوى (قوله لم يجز) لان من شرط المساواة فيه الكيل والجهازفة
 والوزن لا يدري بهما المساواة انتهى اي لان احدهما قد يكون انقل في الميزان من الآخر وهو في الكيل انقص
 وفي البحر ولا يجوز تفاضل في بيع البسر بالرطب انتهى حلي (قوله وعن عتب) وذاجزا في قوله هم كالرطب
 بالرطب اتفان عن التقریب (قوله او برطب) عنده لا عندهما (قوله كذلك) اي في الحال لا في المال انتهى حلي
 وانتخير ان اتقيد بالحال ذكره للشرح لا المصنف فلا يصح ارادته من كلامه فلو اخر متماثلا عن كذا
 ليكون تفسيره كقوله المصنف لكان اول (قوله متفرق) الذي في الاتفاق متفرق من انقاع الزبيب في الحامية

اذا القاه فيها البتل وتخرج منه الخلاوة قال والمشمور عند الفقهاء التشديد وفي القاموس ما منقوع ونافع وتنجع
 فاجع والشف انتع للعطش اي اقطع فبي اسم الفاعل على فاعل واسم المفعول على مفعول (قوله خلافا لمحمد)
 فنع بيع الحنطة اليابسة بالمبلولة ومعه اذا انتفعت اما اذا بليت من ساعتهما يجوز بيعها باليابسة انتهى خلاصة
 (قوله فهو ساقط الاعتبار) فلا يجوز تفاضل (قوله والحنطة المقلية) يقال قلى يقلى وقلا يقلو فالحنطة مقلوة
 فهما لغتان ذكرهما صاحب المجل انتهى مري الدين (قوله يقصد) لان القلى كائن بصنع العباد فيعدم اللطافة
 التي كانت الحنطة به مثلية مكي عن الفتح (قوله وكيسع لحوم مختلفة الخ) لان اصولها اجناس مختلفة واسماؤها
 باعتبار الازالة كذلك وكذا المقاصد وقيد بالمختلفة لان غيرها لا يجوز متفاضلا افاده المصنف (قوله يدايد)
 لا اتحاد القدر ولو اخره بعد جميع ما ذكره ليعقد اشتراطه فيه لكان اولي (قوله ولين بقر وغنم) بخلاف لبن الغنم
 والضأن نه لا تنهما جنس واحد مكي (قوله وخصه باعتبار العادة) اي لانهم اعتادوا اتخاذ الخيل من الدقل
 والا فالحكم في كل تمر كذلك انتهى غاية (قوله بالفتح) اي والتخفيف (قوله اولهم) وان كانت كلها من الضأن
 لانها اجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والصور والمقاصد منع قوله بعد لا اختلاف اجناسها يرجع الى هذا
 ايضا (قوله يبر او دقيق) لان الخبز بالصنعة صار جنسا آخر حتى خرج من ان يكون مكيلا والبر والدقيق مكيلان
 فلم يجمعهما القدر ولا الجنس حتى جاز بيع احدهما بالآخر نسيئة اذا كانت الحنطة هي المتأخرة لا مكان
 ضبطها وان كان الخبز هو المتأخر فالسليم لا يجوز فيه عنده لتفاوته بجمنا وطعنا ونفجا والمقاي به قولهما بالجواز
 انتهى بحر (قوله وزيت مطبوخ بغير مطبوخ) لانه تبديل الصنعة تحتلف المقاصد وهوالعلة فيما بعد ايضا افاده
 الزبلي (قوله او وزنا) سقط من عبارته عددا كما تدل عليه عبارة التهر حيث قال عددا او وزنا كيف اصطلموا
 عليه انتهى (قوله فلو اتحد) كلم البقر مع الجاموس والضأن مع الغنم (قوله لانه لا يوزن عادة) فلم يكن مقدرا فلم
 توجد العلة انتهى زبلي (قوله حتى لو وزن) عادة لم يصح هذا المفهوم الزبلي (قوله وفي الفتح لحم الدجاج والاوز
 وزن) استثناء من لحم الطيور اي فلا يجوز فيه التفاضل (قوله اما في زماننا فلا) فالحكم فيه ما ذكره الزبلي
 (قوله باختلاف الجنس) كلم البقر مع الضأن (قوله او المقصود) كالشحم بالالبية وهما من حيوان واحد (قوله
 او تبديل الصفة) كالزيت المطبوخ بغير المطبوخ (قوله وجاز الاخير) وهو بيع الخبز بالبر والدقيق انتهى دور
 (قوله ولو الخبز) ليس في عبارة الدرر وعبارتها وبالنساء في الاخر فقط والشرح اخذ ذلك من قوله به بقي لانه
 اذا كان المتأخر هو البر جاز اتفاقا لانه اسم وزنا في كيلي والخلاف فيما اذا كان الخبز هو النسيئة فتعاه وجاهزه
 ابو يوسف اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس لكن يجب ان يحتاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي
 سمي للابصار استبداد بالاسم فيه قبل قبضه وقت ذلك والاحوط المنع انتهى فوح افندي (قوله غنما) اي خينة
 لا يشترط فيه شرائط السلم (قوله يجوز السلم في الخبز وزنا) الاولى حذفه لانه عين قوله سابقا ولو انجز نسيئة به
 يبقى الخ (قوله وكذا عددا) لا وجود له في عبارة القهستاني مع ان المحدث من الخبز لا يضبط فكيف يصح السلم
 فيه وفي حاشية ابي السعود عن التهر ويجوز عند ابي يوسف لانه وزني عنده فيجوز بشرط الوزن وان كان الفرق
 فيه العد انتهى (قوله اوسوبق) اي سوبق الحنطة اما بسوبق الشعير فيجوز فتح (قوله هو الجروش) من الشعير
 والحنطة وغيرهما ذكره الكرماني (قوله ولا يسع دقيق بسوبق) اي كلاهما من الحنطة واما دقيق الحنطة
 بسوبق الشعير وعكسه فلا شك في جوازه كمال (قوله ولو متساويا) اما حرمة المقاضلة لانها جنس واحد لان
 احدهما بر والآخر اخر او هو بالجمع بالتفريق لا يصير جنسا آخر فقيمت شبهة المجانسة وثبوت شبهة يكتفي لشبوت
 حرمة الربا واما حرمة التساوي فلان المعيار فيهما الكيل وهو غير مسوي الا ترى ان البراذ الطحين يزيد عليه وذلك
 الزيادة كانت موجودة في الحال وتطهرت بالطحين انتهى (قوله خلافا لهما) هذا الخلاف في بيع الدقيق
 بالسوبق كما هو صريح الزبلي والبحر فاجازاه لانها بنسبتان مختلفتان لا اختلاف الاسم والمقصود ولا يجوز
 ان يبيع احدهما بالآخر نسيئة لان القدر يجمعهما (قوله لانا كانا مكيوسين) وفي الوزن روايتان زبلي (قوله
 فجاز اتفاقا) ولو احدهما اخشن خلاصه (قوله وحنطة مة مة بمقايه) وقيل لا يجوز عليه عول في البسوط
 لان النار قد تأخضن احدهما اكثر من الآخر والاول اقل انتهى كمال (قوله ففاسد) لعدم تسوية الكيل بينهما
 بحر (قوله الشيرج) بفتح الشين كزيب افاده صاحب المصباح (قوله حتى يكون الخ) اي على وجه الجزم فلولم

خلافا لمحمد زبلي وفي العناية كل تفاوت خلقي
 سكار طيب والتمر والجدير والردى فهو ساقط
 الاعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة
 بالدقيق والحنطة المقلية بغيرها يدايد حلي
 (و) كيسع (لحوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا)
 يدايد (واين بقر وغنم وخيل دقل) بفتح
 ردي اقره وخصه باعتبار العادة (بحل عب
 ونجم بطن بالية) بالفتح ما سمي به العوام لانه
 (اولهم وخبر) ولومن بر (بر او دقيق) ولومن
 وزيت مطبوخ بغير مطبوخ منه (متفاضلا) او زنا كيف
 بالنفس بغير الماري منه (متفاضلا) او زنا كيف
 كان لا اختلاف اجناسها ولو اتحد لم يجز متفاضلا
 الا في لحم الطير لانه لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز
 زبلي وفي الفتح لحم الدجاج والاوز وزني في عادة
 مصر وفي التهر لعله في زماننا لا في زماننا ولا في حال
 ان الاختلاف باختلاف الاصل والمقصود او تبديل
 الصفة فاحفظ وجازا لاخير ولو الخبز نسيئة به بقي
 در رأى اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس
 والاحوط المنع اذا قبض من جنس ما سمي وفي
 التهر ساقط من غير التفريق لانه عين قوله سابقا ولو انجز نسيئة به
 مثلان الخبز بقدر ما يريد من الخبز ويجوز السلم
 الموصوف بصفة معلومة فتأخذ بصدور الخبز
 ذمة الخبز وبسالم الحاتم ثم يشتري الحاتم بالبر
 وفيه معز المصنف ان يجوز السلم في الخبز بزيادة
 عددا وعليه القدر وسبقي جواز اشتراطه
 ايضا (و) جاز يسع (الخبز بالخبز) لا يجوز (يسع البر
 المتساوي والاسم حار) هو الجروش ولا يسع دقيق بسوبق
 بدقيق (اوسوبق) هو الجروش ولا يسع دقيق بسوبق
 (مطلقا) ولو متساو بالعدم المسوي فيجوز بشبهة
 الربا خلافا لهما واما يسع الدقيق بالبدقيق
 الربا خلافا لهما كما سبقت في حاشية مقالية
 متساويا كذا اذا كانا مكيوسين (قوله ففاسد) لا
 ابن مفلح كيسع سوبق بسوبق (قوله ففاسد) لا
 بمقالية واما المقالية بغيرها فمتساوية كمال (و) لا
 (الزيتون برين والسهم سمج) بجمية الشيرج

دين وهو لا يعرف الا بالوصف فاذا لم يمكن ضبط وصفه وقدره يكون مجھولاً لجهالة تقضى الى المنازعة فلا يجوز
(قوله لانها اثنان) والمسلم فيه مبيع والنص مقيد به مكي (قوله وعددي متقارب) وهو لا يتفاوت احاده
في القيمة وبضمنه بالمثل انتهى حلي (قوله يجوز) هو ثمر معروف معرب كوز جمعه جوزات قاموس والمراد
الجوز الشاي والفرنجي لعدم التفاوت فيه لا الجوز الهندى بجر (قوله وقلس) بان اسم ديناراً في مائة قلس
الى شهر مرقندى وانما صح السلم فيه لانه عددي يمكن ضبطه انتهى فوح اخذنى (قوله بكسر الباء) ويجوز
تسكينها انتهى فوح (قوله واجر) بضم الجيم وتشديد الراء مع المد اشهر من التخفيف اللين اذا طبع مخ (قوله بملين)
بكسر الميم وفتح الباء الموحدة قارب اللين والمحب صحاح والمراد الاول قال في البناء وهذا نصريح بانه اسم
آلة ويحتمل انه اسم لما يضرب منه اللين وهو الموضع الذى يعمل منه وهو شرط ايضا لاختلاف الارض صلابه
ورخاوة وقربا وبعدا (قوله كقطن) فيه ان هذا جنس والصفة كاصفر (قوله او زيد او عمرو) فيه ان هذا عامل
معين وقد يعذر عمله لموته او غيره فلما ذالم يجعل كبرغلة معينة (قوله وصركب منما) كاللحم مخ (قوله كعمل
لشام الخ) اشار به الى ان بيان البلد التى يصنع فيها كاف وان تفاوتت الصنعة فيها (قوله ورقته او غاطظه)
اظهار ان ذلك مما يرجع فيه الى العرف (قوله ووزنه) اى كمية وزنه قال في المنع معللا لاشتراط ما ذكر لانه
بغير معلوما يذكر هذه الاشياء فلا يودى الى النزاع انتهى (قوله فان الديباج الخ) اى فيحصل التنازع بحسب
هذه الجهالة فلا بد من ازالته اى بيان مقدار الوزن ان اسم فى ديباج او حرير (قوله هو ما تفاوت ماليته) اى
باختلاف احاده فى القيمة واتفق جنسه (قوله ودر) قال فى القاموس الدرّة بالضم اللؤلؤة العظيمة جمعه درودر
ردرات انتهى مكي (قوله بلاميز) قال الاتفاقى ميزاً للتمييز به ما ذكر ان السلم لا يصح فى متفاوت العدد وعدمه
الجلد والادم والخشب والجذوع مانصة الا اذا بين من جنس الجلود والادم والخشب والجذوع شيئاً معلوماً
وطولاً معلوماً واتى بجميع شرائط السلم والتحق بالمتقارب يجوز ان انتهى وفى المنع بعد ذكر افراد مما لا يصح السلم
فيها الا اذا ذكر ضابطا غير مجرد العدد كطول وغلط وغير ذلك انتهى (قوله وما جاز عدد الخ) وما جاز كيلا جاز
وزناً وبعبارة على المعتمد ولو سلم فى اللبن كيلا او وزناً جاز لانه ليس بمكيل ولا موزون نصاف يجوز كيف ما كان
انتهى بجر (قوله وبصح فى سلك الملب) فى المغرب سلك الملب وملوح وهو القديد الذى فيه الملح انتهى اى الذى شق
بطنه وجعل فيه الملح مخ (قوله وما لينة رديئة) قد وقع التعبير فى كلام الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه
وهو عربى يحتاج بكلامه وانشد بعضهم على ذلك قول الشاعر

ولم تفت في البحر والبر ما لم يلاصها البحر من ربة ما عذبا

انتهى حوى (قوله حين يوجد) غير مفيد بوقت من الاوقات حتى لو كان في بلد لا يقطع بجوز مطلقا انتهى مخ
وظاهره انه تنقيح للطري لا للمالح لانه يذخر ويبيع في الاسواق فلا يقطع حتى لو كان يقطع في بعض الاحيان
لا يجوز فيه (قوله وضربا) كجوزى وقبحاج ويباح على حسب ما يتعارف في بلد العاقدين وانما اشترط الوزن
والضرب للحصول التامين هما (قوله جازوزنا وكيل) اى بعد بيان الضرب لقطع المنازعة (قوله وفى الكبار)
اى وزنا ولا يجوز كيلا رواية واحدة فاذا بدو السعود (قوله روايان) اى عن الامام والمتون على الجواز ووجه
الرواية بعدم الجواز كالمسلم في الحيوان لاختلاف الناس في زرع عظمه او اختلاف رغباتهم في مواضعها
(قوله لافى حيوان تما) اى آدميا وغيره لما صح انه اعياه الصلاة والسلام على عن اللف في الحيوان ولانه
لا يمكن ضبط باطنه وان امكن ضبط ظاهره وشمل العصار لان النص لم يفصل بجر (قوله واطرافه) افش
التفاوت (قوله والا كارع) جمع كراع مادون الركبة في الدواب قاله في الفتح (قوله وجازوزنا في رواية) قال
في الفتح وعندى لا بأس باللم في الرؤس والا كارع وزنا بعد ذكر النوع وباقى الشروط فانها حينئذ لا تتفاوت
تفاوتا فاحشا (قوله بالحزم) بنسب الماء وفتح الزاى جمع حزمة انتهى حاشي وقوله ورطوبة في فصاح الرطوبة
الخضب خاصة مادام رطبا والجمع وطيبت انتهى مكي وفي العناية الرطبة هي التي تسمى اهل مصر برسما
(قوله يالجزز) كالجزم جمع جزرة قال في المصباح الجزرة القبيضة من القث ونحوها الحزمة والجمع جزر مثل غرفة
وغرف وارص برز بنحني قد انقطع الماء عنها فهو يابسة انتهى مكي (قوله الا اذا ضبط بالملا يؤدى الى نزاع)
بان بين الحمل الذى يشبه الحطب والرطبة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدى الى النزاع ثم (قوله ووجوه

(ورز) انماوت آحاده منع والحرز بالتعويك الذي ينظم وخرزات الملك جواهر تاجه يقال كان الملك اذا ملك عامازيدت في تاجه خرزة ليعلم عدد سنين ملكه فاموس وظاهره انه لا يجوز فيه ماورزا وهو الذي يدل عليه قول الانصافى انك ترى بين الاوثنين تفاوتا فاحشا في المالية وان كان بينهما اتفاق في العدد والوزن انتهى (قوله الاصغار اللؤلؤ) وكذا اصغار الجواهر انتهى مكي (قوله لا يوجد في الاسواق) ولا عبرة بوجوده في البيوت بجر (قوله من وقت العقد الخ) نظاهره ان المضرا تمر انقطاعه دائما فلواتقطع فيما بينهما لا يضر وليس كذلك لما يأتيه وعبارة الجرفوات شرطه وهو ان يكون موجودا من حين العقد الى حين المحل بكسر الحاء مصدر يعي من الحلول حتى لو كان معدوما عند العقد موجودا عند المحل او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك لم يجز لانه غير مقدور التسليم لتوهم موت المسلم اليه فيجل الاجل وهو منقطع فينقصر رب السلم انتهى (قوله لم يجز في المنقطع) اي المنقطع فيه لانه لا يمكن احضاره الا بشقة عظيمة فيجزع عن التسليم بجر (قوله بعد الاستحقاق) قبل ان يوفى المسلم فيه بجر (قوله ولم) لانه يختلف باختلاف السمن والهزال لقلة الكلال وكثرة على اختلاف الاوقات فيفضي الى الجملة المفضية الى المنازعة فلا يصح السلم وهذه العلة تظهر فيه ولو مزوع العظم (قوله اذا بين وصفه) قال الاتفاقى عندهما يجوز السلم في اللحم اذا بين الجنس بان قال لحم شاة الراس بان قال نبي والبرج بان قال ذكر واصف بان قال عين والموضع بان قال من الخبز واقدربان قال عشرة امنان انتهى (قوله لكن في القسماتى) الاولى حذف الاستدراكين (قوله وفي العيني الخ) وفي الظهيرية اللحم مضروب بالقيمة في ضمان العدوان اذا كان مطبوخا بالاجماع وان كان نيئا كذلك هو الصحيح انتهى (قوله ولا يكميل وذراع) اي معين لانه يحتمل هلاك ما قدره فيتعذر الايقاء انتهى حلي (قوله قيد فيه ما) وقيد به لانها مالوكا معلوم المقدار جاز وبشرط ان يكون المكميل بما لا يقبض ولا ينيب كالتصايع واما الحراب والزئيل فلا يجوز اكيله ما انتهى بجر (قوله وجوز الشافى في الماء قريبا) بان يشتري من السقاء كذا وكذا قربة من ماء النيل مثلا بهذه القرية وعينها جاز البيع وفي القنية السلم في الماء يختلف فيه فان كان موضع جرت العلة فيه بالسلم وذكر الشرائط صح انتهى بجر (قوله وقربة بعينها) لاحتمال ان يعتريها افة فلا يدر على التسليم فكان فيه غير الاتفاخ فلا يصح وايضا فانه معدوم في الحال وقيد بالقرية احتراما عن الانليم فانه يصح فان احتمل ان لا يثبت في الاقليم يرسته ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة (قوله وغير تحلة معينة) وتعيين البستان كعين الخلة بجر (قوله لثرة) لم يذكره اولا (قوله فاما المانع والمقتضى العرف) فان تعورف كون النسبة لبيان الصفة فقط جاز ولا فلا (قوله لانه لا يدري الخ) الاولى التسهيل بعدم وجوده حال العقد كما علق به اولا (قوله قلت الخ) هو صاحب الجور (قوله وشرطه اي شروط صحته) اشار بهذا الى ان شرط مفرد مضاف فيعم فاضافته للاختراق (قوله التي تذكر في العقد) اشار به الى ان هناك شروطا فيه لا يحتاج الى ذكرها بل يكفي وجودها كقبض رأس المال وتده وعدم الخيار وعدم شمول البدلين احدى على الزبا (قوله لسبعة) اي اجمالا وبالتفصيل تزيد على ذلك لان الاربعة وهي بيان الجنس والنوع والصفة والقدر تذكر في كل من السلم فيه ورأس المال وانما يشترط بيان النوع في رأس المال اذا كان في البدن وقد تختلفت والا فلا يشترط وبيان النوع فيما لا نوع له لا يشترط ذكره ابو السغود وغيره (قوله بيان الجنس) في بعض كتب الاصول الجنس عند الفقهاء كل مقول على افراد مختلفة من حيث المقاصد والاحكام والنوع كل مقول على افراد متفقة من حيث المقاصد والاحكام (قوله كسقي) ويقال سقية بضم السين وتشديد الياء وهي ما تسقى بالسج اي الماء الجاري الظاهر على وجه الارض انتهى نوح (قوله وبعلي) هو ما سقته السماء فاموس ويقال لها سحابة سميت بذلك لانها سحابة الحظ اي منقوصة التصيب من الماء بالنسبة الى السج غالبا ذكره الفاضل نوح (قوله بجيد ووردي) ومشعروسا لم من الشعر جوى (قوله به يقى) وقيل ثلاثة ايام وقيل ما تراضيا عليه وقيل اكثر من نصف يوم وقيل المرجع العرف انتهى وفي الجوهره فان اسماها لانها دخلت الاجل قبل الافتراق وقبل استهلاك رأس المال جاز انتهى (قوله ولذا) اي لتكون السلم فيه يؤخذ من التركة (قوله على تسليمه) اي المسلم فيه ولو من الوارث (قوله بموته) لو قال ولو بعد موته لكان اوضح (قوله ان تعلق العقد بقدره) بان ينقسم اجزا المسلم فيه على اجزائه (قوله كافي) كميل الخ) الكفاف للاستقصاء (قوله واكتفيا

تعلق بهما ولو نادى احدهما صاحبه من وراء آجده او ناداه من بعيد لم يميز لانهما متفرقان وتفرع على اشتراط القبض انه لا يجوز الا برأى عن بدل الصرف ولا هبة ولا تصدق به فلو فعل لم يصح بدون قبول الآخر فان قبل ان ينقض الصرف والالم يصح ولم ينقض لانه في معنى القسح فلا يصح الابتراض بهما (قوله وهو شرط بقاءه صحيحا) فلو اجل احدهما عليه فان ابطل صاحب الاجل الاجل قبل التفرق ونفذ ما عليه ثم افترقا عن قبض من الجانبين انقلب جائزا وبعد التفرق لا (قوله قول المنصف وان اختلفا جوده وصياغة) سواء كانا مائة بين بالتعيين كالمصوغ والتبر اولاً يتعيان كالمضروب اوتبين احدهما دون الآخر والجوده ضد الرأفة والصياغة حرقه الهائغ ولو تساوى البدلان من كل وجه قال بعضهم لا يجوز واليه اشار محمد في الكتاب وبه كان يفتي الامام ابو احمد انتهى (تبيينه) انما سقط الصنعة في الايمان فلو باع انا غناس بانا غناس احدهما انقل من الآخر وزنا فانه يجوز وذلك لان صفة الوزن في التقدير منصوص عليها فلا تتغير بالصنعة ولا يخرج عن كونه موزونا بتعارف جعله عدداً بخلاف غيره فان الوزن فيه بالتعامل فيخرج عن كونه موزونا بتعارف عدديته اذا صيغ ووضع اي العرف كذا في فتح القدير (قوله ان اتحد جنسا) بالافراد اي كل من البدلين وفي نسخة اتحد بضمير التنبيه وهو المناسب لما بعد (قوله لا يميز في الربا) ان جيد اموال الربا ووردها سواء (قوله شرط التقابض) اي فقط وانقاد بشرطه في صرف التدين انه لو باع فضة بفلوس او ذهب بفلوس انه بشرط قبض احد البدلين قبل الافتراق لا قبضهما (تبيينه) لو اشترى المودع الوديعة الدراهم بالدينارين وقبض الدينارين وافترقا قبل ان يجدد المودع قبضا في الوديعة بطل الصرف بخلاف ما اذا كانت مغبوبة لان قبض الغصب ينوب عن قبض الشراء بخلاف الوديعة ولو نصب قلب فضة او ذهب ثم اهلكه فعليه قيمته مصوغا من خلاف جنسه فان تفرقا قبل القبض للقيمة جاز عندنا خلافا لغيره (قوله فلو باع الذندين الخ) تفرع على قوله شرط التقابض واما لو تساوى ذهبا بذهب او فضة بفضة مجازفة لم يميز فان علم التساوي في المجلس وتفرع عن قبض صح وكذا واقسم الجنس مجازفة لم يميز الا اذا علم التساوي في المجلس لان الصنعة كالبيع انتهى سراج (قوله حتى لو افترقا الخ) وكذا اذا استحق كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه مخ (قوله ويقصد انصرف بخيار الشرط) اذ يمنع به استحقاق القبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبني على الملك والخيار يمنعه (قوله والاجل) لانه يمنع القبض الواجب وهذا المذكور هو معنى قوله لا خلافا لما بالقبض (قوله ويصح مع اسقاطهما) اي وقد شهد في المجلس وظاهره انه لا بد من الاسقاط وانه اذا قبض البدلان في المجلس من غير اسقاط لا يصح والظاهر خلافه فليحذر (قوله في مصوغ) من الحلي والاواني ابو السعود (قوله لا نقد) اي لا يصح خيار رقية في النقد لان العقد يتقصد على مناهما لا عينهما وظاهره انه لا يأتى فيه خيار العيب وليس كذلك فانه يدخله فان رده في المجلس لم يفسخ فاذا رده لم يبي الصرف وان رده بعد الافتراق بطل انتهى والجواب عنه بان المراد انهما لا يدخلانه معا بل احدهما وهو العيب بعيد (قوله الشرط انقاد الخ) قال في الجوز ولو صار قاضيا يجنس مثلاً بمثل وتقاضا وتفرقا ثم زاد احدهما صاحبه شيئا أو حط عنه شيئا وقبل الآخر فسد البيع عنه الى حنيفة وعند ابى يوسف هما باطلان والصرف صحيح وعند محمد الزيادة باطلة والحط جائز بمنزلة الهبة المستتلة واختلافهم في هذا فرع اختلافهم في ان الشرط انقاد المتأخر عن العقد الذكر اذا الحق به هل يلتحق اولاً فمن اصل ابى حنيفة انقادهم وفسد العقد ومن اصلهما عدم انقادهم فطرده ابو يوسف هاتوا محمد فرق بين الزيادة والحط انتهى (قوله ظهر بعض الثمن زيوتا) الى في الثمن للجنس (قوله ينقض فيه فقط) لارتفاع القبض فيه فقط مخ ويصيران شر يكتفي في البدل الاخران لم يوجد دينار على قدر المردود من الزيوت (قوله والصرف على حاله) بقبض بدله ممن عقد معه (قوله قيمته الف) ككون قيمتها مع مقدار الطوق متساوية ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع قدس غير نقد من جنسه لا بد ان يزيد الثمن عن النقد المضمون اليه (قوله ليفيد انقسام الثمن على الثمن) فما ظهر هذا في المال كما جفتين مختلفتين والافالعة عند الاتحاد للوزن ولا يظلمه هذا الاتحاد مع قوله طوق فضة وقوله بالثمن فان المراد الثمن من الدراهم فالجنس واحد وحينئذ فلا حاجة الى بيان أهمية ثم ان اعتبار أهمية هنا اختلاف الجنس مشكل فان المذوق يعتبر بدلا عن الآخر مطلقا عند اختلاف لاعتبار أهمية وانما بشرط القبض كما تقدم في بيع احد التقديرين بالآخر وكما يأتي في غير الاصل الذي ذكره

[illegible]

وفي المنع ولو بيع المصوغ من الذهب أو المزر كمن منه بالدرهم فلا يحتاج إلى معرفة قدره وهل هو اقل
أو أكثر بل يشترط القبض في المجلس فلو باعه بالذهب يحتاج فيه إلى ما قدمناه من الوجوه الأربعة في وجه
واحد يجوز وقد ذكرنا الأوجه الأربعة في حلية السيف الفضة إذا بيعت بفضة وهي أن كان يعلم أن فضة الحلية
أكثر وهو قاسد وكذلك أن كانت الحلية مثل النقدة في الوزن لأن الجفن والمائل فضل خال عن العوض فإن
مقابله الفضة بالفضة في البيع تكون بالأجزاء وأن كان يعلم أن الفضة في الحلية أقل جاز العقد على أن يجوز
المثل بالمثل والباقى بالمجلس والمائل عندنا أن كان لا يدري أيهما أقل فالببيع قاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة
عند العقد ويؤم الفضل خلافاً لفرقة من مثله المزر كمن مثله الحلية والسيف وهي كالامة مع الطوق فتأمل
(قوله وإنه غير حقه) هذا الجواب عن ما قبله وقد علمت ما فيه (قوله والفدية) قيد بتأجيل البعض لأنه
لأجل الكل فسد البيع في الكل عند الامام وقال لا يقصد في الطوق دون الجارية (قوله ويخلص بلا ضرر)
وبالاولى إذا كان التخلص بضرر فيما ينظره وبعد رقبته رابت أبا السعود قال ذكره يومه أن ذلك شرط فيما إذا قد
التمين وليس كذلك انتهى (قوله ونقد تخمين) أي والتخمين الباقية دين حال أو دينة (قوله سواء سكت) لأن
أمرهما يعمل على الصلاح فيجعل المجلل لما يشترط فيه التجليل شرهما (قوله أو قال خذهما من ثمنها) لأن
التنقية قد يراد بها الواحد منهما قال تعالى نسيها حوتهما والناسي أحدهما وقال يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان والمراد أحدهما وفي الحديث فإذا نواقيها والمراد أحدهما فيعمل عليه لظاهر حالهما بالإسلام
وهما أن العتسان إذاهما قول الشرح بخبر الجواز (قوله لأنه اسم للمعاملة أيضاً) فهو ما نسي واحد فيعمل المنقود
للحلية لحصول مراده (قوله له خوله في بيعه ثمنها) الأولى خذه لأن ما دخل ثمنها لا يقابل ثمن من ثمن كما قدم
وهنا قد قابل الحلية ثمن من الثمن وقد تبع الشرح السراج انتهى أبو السادة ومزيداً (قوله فسد البيع) الذي
في التمين عن المحيط لو قال هذا من غير النصل خاصة يتقرر أن يمكن التمين بالإضرار ويكون المنقود عن الصرف
ويصحان جميعاً لأنه قصد صحة البيع ولا صحة له إلا بصرف المنقود إلى الصرف لحكمنا بجوازه تعميماً للبيع
وإن أمكن تمييزاً من غير ضرر بطل الصرف لأنه صرح بفناء الصرف وقصد جواز البيع وبجواز البيع بدون
جواز الصرف انتهى (قوله لآلته الاحتمال) بالتصريح أي فلا يمكن حمله على الصحة ومفاده أنه لو قال هذا المجلل
حصه الأمة فسد البيع وإن لم يقل خاصة لأن الطوق ليس من مسمى الأمة بخلاف الحلية أفاده أبو السعود
(قوله إن يخلص بلا ضرر) لقدرة على التسليم من غير ضرر (قوله بطل أصلاً) أي فيهما لأن حصه الصرف يجب
قبضها قبل الاتفاق فإذا لم يقبضها حتى اقترافاً بطل فيه لفقده شرطه وكذا في السيف لتعذر تسليمه بدون الضرر
(قوله كفضض) ما وضع عليه الفضة كالسراج من خشب وضع عليه لوح فضة (قوله شرط زيادة الثمن) أي بقينا
فيجعل المثل بالمثل والباقى في مقابله الخشب الذي عليه الفضة مثلاً (قوله فلو مثله) وجه الفداء أن الحلق
والمائل فضل خال عن العوض (قوله وأوجهل) وجه انقضاء عدم العلم بالمساواة ويؤم الفضل وشبهة الربا
لها حقيقة الربا (قوله شرط التقابض فقط) وظاهره أنه لا نظر إلى القيمة حيث ذولف ما فيه (قوله ونقد بعض
ثمنه) أي وقبض الأناة (قوله لأنه صرف) علة لا مفهوم من قوله فيما قبض انتهى مكي (قوله وإن استحق بعضه)
أي نقد كل الثمن لكنه استحق بعضه بعده (قوله أخذ المشتري الخ) مواءمة كان قبل القبض أو بعده (قوله
لتعبيه بغير منعه) لأن العيب الذي هو الشر كونه وجوده عند البائع مقارن للقد (قوله ومفاده) أي التمثيل
(قوله تخصيص استحقاقه بالينة) أي تخصيص الخيار للمشتري فيما إذا ثبت الاستحقاق في الأناة بينة أقامها
المستحق أي أو يتكول البائع بالأقرار من المشتري فانه حيث لا يتخير لأن العيب يصنعه ولا يرجع بغير ما أقربه
على البائع لأن الراجحة فاسدة وإلى بعض ذلك أشار أبو السعود (قوله إذا لم يقترباً بعد الاجازة) فالمعتبر
التفرق في نصب المستحق بعد الاجازة وهذا إذا لم يكن قابضاً له سابقاً لاقاله قد صحح والاجازة لا حقة كالوكلة
الباينة وهو قول المؤلف بعد حتى يبطل العقد بمنازعة العاقد (قوله ولو باع قطعة نقرة) النقرة هي القطعة
المذابة من فضة أو من الذهب وعلى كل فاضاة قطعة اليها من إضافة الخس إلى النوع وفي البيان
(قوله لأن التبعض لا يضرها) لا مكان قطع حصته أي من غير ضرر بخلاف الأناة (قوله بتفرق الصقعة) أي
قبيل تمامها من قبله بخلاف ما إذا استحق بعد القبض لأن الصقعة تثبت به انتهى زيلعي ويقال فيما إذا أجاز

اوانه غير جنس الطوق والا فاعبره بوزن الطوق
 لانه شبهه فقدره مقابل به وباقي الجارية (بما بين)
 متعلق باع وتقدم من انش اذا اوباء ما بين
 الف نقد والقب نسبه اوباع جميعا عليه فاقدر
 ويجلس بلا ضرر فباعه بانه زنته حسن فاقدر
 فهو (عن الفضة سواء سكت او قال المجهل
 من عنهما) تحري بالجوهر كذا لو قال هذا المجهل
 حصه السيف لانه اسم للعادة ايضا الدخول
 حصه سيفا ولو زاد خاصة فسد البيع لازمه
 في بيعه سيفا ولو زاد خاص غير قبض يطل في الخلية
 الاحتمال فان اقترا من غير قبض بلا ضرر
 الاصل (او صح في السيف ان يتخلص الا بضرر) يطل
 فقط (او صح في الجارية ان لم يتخلص
 كطوق الجارية) متى بيع فسد مع غيره كقبض
 اصلا والاصل انه متى بيع فسد طرا وان كان يطل
 ومن ركش بقدر من حصه سيفا لم يضر جبهه سيفا
 مثله او اقل او جمل يطل (ومن باع ما يفسد بفضة او بذهب
 المتباين فقط) في المجلس (ثم اقر فاصح فيما
 وقد بعض منه في الآمان) لانه صرف ولا خيار
 قبض واشترى في قبضه من قبله بعدم نقده بخلاف
 لا مشترى) لتعيبه من قبل القبض) فبضرر عدم
 هلاك احد العبد من قبضه) اي الا انه (اخذ
 ضعه وان استحق بعضه) او منه بعد ضعه
 المشتري ما بقي بفسطه او من استحقه قبل فسخ
 قلت ومفاده فخصه بقبض استحقا منه بالبيعة
 لا بالادارة فليجبر (فان اجاز المشتري قبل فسخ
 الحاكم بعد نجاز العقد) اخذناه من رواية
 البيهقي اذا اطهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه
 لا يفسخ مالم يقسم وهو الاصح (فم) وكان الثمن
 له با حله البايع من المشتري وبما له اذ لم يقسم
 بعد الاجازة ويصير العاد وكذا لا يفسخ فمتعلق
 احكام البعده دون الجيز) حتى يطل العقد
 بخلاف العادة دون المشتري جوهره

المستحق قبل فسخ الحاكم للعقد ما قبل في مسئلة اذ انما لما يفتقده الشريك في (قوله وكذا الدينار والدرهم)
لان الشريك في ذلك لا يتعدى ما يحسن عن الجوهره لا مكان صرفه واستيفاء كل حقه من بدله (قوله وكذا ما يبيع احد
عشر درهما الخ) اورد في هذه المسئلة وان علت مما قبله البيان ان صرف الجنس الى خلاف جنسه لا فرق فيه
بين ان يوجد الجنس في كل من البديلين واحدهما نهر (قوله وهو ما يرد به المال) لا الزايفه بل لانها دراهم
مقطعة مكسرة تكون القطعة منها ربعا ونحوها اقل وبيت المال لا يأخذ الا الى برهان انتهى مكي (فائدة)
قال في الجوهره لا بأس بالاحتمال في الضرر عن الدخول في الحرام انتهى (قوله وصح بيع الخ) لو قال وصح
بيع مديون بعشر دراهم من دنانير اربابها كان اوضح واخصر (قوله فصح بيعه منه) تحويل بعينه منه
قوله ونفع المشايعة بنفس العقد (ن) ونهتحتاج الى مقاصد بخلاف المسئلة لانية ووجه احوار في ذكره
به جعل غم دراهم لا يجب قبضه اورد بعينه ما يقبض وذلك من اجراء الاربعين لا استمرار عن اربابا ان رب
مستبنة ولا ربا في دين سقط انما اربا يقع في دين يقع الخطر في عينه ولا يضر انصار قدر غم دينه بل انما يديننا
مع اقوات الخطر (قوله ان دفع اسلم الدينار) فيه في صورتين انتهى مكي (قوله ونقصا العشرة الخ) قال
في اجماع تقصير اقوم ذات كل واحد منهم ما صاحبه في حساب اربعة انتهى واشترط انقصا انما هو
في الصورة ثمانية ولو انقصا نفع المتعاقبة بينهما اجماعا كما في العناية ولا فرق بين ان يكون الدين موجودا
قبل عتاقه او حصل بعده على الاصح فان في ائتمار الحاصل ان الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان
يقرب اربعه دفعات انقصا وان لم يتقاصا وان حدث بشرا ثمان باع مشتري الدينار من باع الدينار ثوبا
عشرة لربيه لا يتقاصا الا يصير تقصا با اتفاق الروايات وان جعله تقصا فيه رويان كما في المتخيرة
نتهى (قوله ضا) يعني انه بشرط التقاس كاي بشرط دفع الدينار في المجلس (قوله استحسانا) وجهه انها
لما انقصا النسخ الاول وانقصا صرف آخر مضافا الى الدين فثبت الاضافة اقتضاء وقار السكك ونحن نقول
موجب العقد عشرة مطلقه تصير معينة بالقبض وبالاضافة بعد العقد الى العشرة الذين صارت كذلك غيراته
قبض سابق ولا يزال به حصول التصرف من اثنين باق من الما او انزعى هذا لاحاجة الى اعتبار صبح العقد
لاول بالاضافة في اشارة من بعد العقد على الاطلاق وانما يذكر الاخصا ان انقياس عدم لجوز وهو
قول زفر يكون سند لا يدل على صرف (تنبيه) فاما قبله بالخاصة فكذلك ودبعة للمودع على صاحبها دين
من جسمه انما تصرفا ما يدين قبل الاتفاق عليه وان استعاضه لاصير اربعة تقصا ما لم يرجع الى امر
في حد ما وان كانت بدفع حتم على جعله تقصا لا يحتاج الى غير ذلك وحكم المصوب كما ودبعة
والدين ان اذا كانا من جنسين لا تقع المقاصصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان احدهما حلالا والاخر مؤجلا
او غله والاخر صحيحا ودين النقة للزوجة لا يقع تقصا ما يدين للزوج عليها الا بالتراضي بخلاف سائر الديون فانه
لا يبيح الى رضى في تقصا لان دين النقة دق فلا يؤخذ لاعتى فيه الا بالرضى (قوله وما علب فضته الخ)
اي حكم ما علب فضته وذهب حكم فضته والذهب المتالصين يقول الشرح حكما يميز بمحول عن المتصا
والجهد وذلك لان النقص لا يتحول عن قليل غش لا انطباع وقد يكون خفيا كما في الردى فيه تفر القليل بالردى
فيكون كالمسبوك (قوله وكذا لا يبيع الا متراض بها) الاوضح استقراضه وعارة العلامة فوج وكذا لا يبيع
استقراضه اي استقراض بعض الغالب من كل منهما الا ورضا انتهى (قوله في حكم العروض) مقتضى ذلك
انه لا يشترط قبض ولا يشترط ان يكون المتالص اكثر الا ان يحاط بان المراد بذلك انه ليس في حكم الصرف
حاصل قوله يبيع به ما يبيع به من احد من عرض قبله من اربعة شوش ان من لذهب او فضة المعشوش
(قوله بخلافه) اي الى خلاف جنسه (قوله بشرط التقاض قبل الاقتران) لانه صرف في البعض لوجود
انقصة او لذهب من الجانبين ويشترط في الفسخ ايضا لانه لا يميز الا بفرض (قوله في صورتين) هما يبيع
بالمال وبه بجنسه متفاضلا (قوله اضربا اثنين) قد علمت ان هذا قوله لا يشترط قبض ما من الفسخ
واما اشتراط قبض الذهب والفضة فلا يشترط من الجانبين (قوله اي مثل المعشوش) اي مثل الذهب والفضة
المعشوش (قوله با في الاولين) انما في الاولين مع بعض الذهب اربعة في الثانية قوله
ولا يبيع في الثالث ولا يبيع في الاولين

[illegible]

صارت اثماً فادام ذلك الاصطلاح موجوداً لا يبطل الغنية اقيام مقتضى بجز ولا يعطى للعقد به لا كما قبل القبض (قوله تعين به) لانها في الاصل سلعة واثماً صارت اثماً بالاصطلاح فاذا تركوا الماملة بها رجعت الى اصلها فيبطل انعقد به لا كما قبل القبض هذا اذا كان باعاً حاله او يعلم كل من المتعاقدين ان الاخر يعلم فان كانا لا يعلمان اولاً يعلم احدهما او يعلمان ولا يعلم كل الاخر يعلم فان البيع يتعلق بالدرهم الرأبعية في ذلك الا في المشار اليه من هذه الدراهم التي لا تروج نهر (قوله ان قبلها البعض) قال في انهر وان كانت قبلها البعض ويردها البعض فهي في حكم الزوف والتبرجة فيتملى العقد بجنسها كما هو في الرأبعية لكن بشرط ان يعلم الساع خاصة ذلك من امرها لانه رضى بذلك وادرج نفسه في البعض الذي قبلها وان كان البايع لا يعلم يتعلق العقد على الارجح فان استوفى في الراجح جرى التخصيل الذي املفنا في كتاب البيع كذا في الغنى والتفصيل هو انه اذا اختلفت مائة بفسد العقد الاذا يبر في المجلس (روال الجهة) (قوله وذهب) في نسخة او هي اولى (قوله فلم يجز الا بالوزن) لان الفضة والذهب فيه موجودان حقيقة ولم يصير مغلوبين فيجب الاعتبار بالوزن شرعاً فاداه المصنف فلا ينتقض العقد به لا كما قيل التسليم ولا تعين بالتعيين حوى (قوله كغالب النسخة) الاولى ان يقول كغالب ائمة القدرين (قوله ان اذا اشار اليها كذا في الخاصة) قال الحموي في شرحه الاداد اشار اليها في المبيعة فيكون بياناً قدرها ووصفها كما لو اشار الى الحباد ولا ينتقض البيع به لا كما قيل التسليم لانها ممن فلم تعين وبعطيه مثلها انتهى وظاهره ان حكم الاشارة بخلاف غيرها وهو كذلك من حيث انه لا يشترط في المشار اليها الوزن وان كان العقد لا ينتقض به لا كما قيل القبض فاداه الشرع لا في علم عماد ذكر ان الاستثناء راجع الى التبايع والمراد به ما عدا الصرف لذكر حكمه بعد (قوله فيصح بالاعتبار انما) فان بيع بجنسه خاصاً لا بد ان يكون اخصاً اكثر ولا لان بيع بجنسه جازم متفاضلاً ويخلاف جنسه جازم مع القبض في الصورتين (قوله وهو نافع) يقال نفقت الدراهم من باب تعيب نفقت يتعدى بالهمز فيقال انفقها مصباح والنفق كسحاب الزواج والكساد عذمة انتهى فوج (قوله فكسد) يقال كسد الشيء يكسده من باب قتل لم ينق قلته الرغبات فيه انتهى مصباح (قوله ذلك) جواب عما يقال ان الاولى كسد بالتثنية وحاصله انه افر دباعين المذكور وفيه ان العطف بأو والاولى فيه الافراد (قوله قيل التسليم للبائع) قد رده لان البايع لو قبضها ثم كسدت فلا شيء له بجز وان نقد بعض الثمن دون بعض فسد في الباقي حوى (قوله بطل البيع) عند الامام لان الثمن ذلك بالكساد لان الغنية بالاصطلاح ولم يبق لانه صار لمة بالكساد والبيع لا تثبت في الذمة الا لما لم يصد ذلك ففيه عابلاً ممن (قوله بطل) تصرع مع ما علم من التثنية (قوله وصحها بقيمة المبيع) صوابه بقيمة الكساد قال العلامة فوج واذا بقي العقد تجب قيمة الكساد يوم البيع عند ابي يوسف ويوم الكساد عند محمد وهو آخر ما يتعامل الناس به لا في يومه فان الثمن صار ضمنوا بالبيع فعتبر قيمته يوم البيع ولحمدا ان الانتقال من العين الى القيمة بالكساد فتعتبر قيمته يوم الكساد قال صاحب التحيز والخلاصة والعيني في شرح البكر المتوفى على قول ابي يوسف وقال صاحب المحيط راحة والمحقق يقول بجز بغير رضاء بالناس انتهى وبذلك تعلم لاجال الذي في كلامه (قوله بل بغير البائع) اي ان لم يرج في يده ان شاء اخذه وان شاء اخذ قيمته بجز وظاهره ان التخير انما يثبت للمشتري اذا كسدت في يده اما اذا راجت فعساو كسدت في غيرها فلا خيار لان الهبة يلد العقد (قوله بالعطف) اي بالزوف في قوله في البيوت (قوله خلافاً لما في نسخ المصنف) من حذف الواو (قوله وقد عزاه للهداية) الذي عزاه شيخه للهداية بالواو وهذه العبارة لم تذكر في الهداية في شرح هذه المسئلة ولعله ذكرها في غير هذا المحل (قوله لوراجت) اي نانيا (قوله عاد جازاً) لو قال بقي على الهبة لكان اولى لانه لا يفسخ الا بالفسخ (قوله وعليه) اي على التعليل بقوله لعدم انفساخ العقد بلافسخ (قوله ولو نفقت قيمته الخ) واذا علم الحكم في غالب الغش اذا قصت قيمته او غلت يعلم الحكم بذلك فيما غلب نقده بالاولى فاداه ابو السعود (قوله وعكسه) لاحاجة اليه لانه يتقدره يستغنى عن الفاء بعد (قوله وازدادت) عطف تفسير (قوله وبطالب) بالبناء للمجهول (قوله لميسار) المراد به المقدار المذكور وقت العقد ولا نظر الى زيادة قيمته بعد (قوله لانه لو باع دلال) وكذا لو وكل بجز لا يشتري له فلو ساد درهم فاشترى احو قبضها ثم كسدت قبل تسليمها الى الموكل فهي للموكل وان كسدت

(والا) برج (نهي) كذا في قوله فاض
فكروني فيه في العقد فيسره ما لم
البايع بجماله والا فحينئذ جيله (و) مع
(المبايعه والاستقراض بما يروج منه) عرش
لا يعرف وبما انص فيه فان راج (وزنا فيه
(او عذرا) فيه (وقه ما) فكل منهما وانما ادى
(ككساب البائع)
عشه ونفسته وزهه (استقراض) فلو جاز الا
والذهب (في بايع واستقراض) (و) ما
بالوزن الا اذا انار اليها اسمي الماخذ (و) ما
بالوزن (فكلها باعش) فصح بان عجار
(في الصرف فكلها باعش) فصح بان عجار
المار (اشترى شيابه) ذالك (قبل التسليم)
(او قبلا من نافقة فكذا) ذالك (قبل التسليم)
البائع (بطل) البيع (كلوا فطعت) عن ايدي
انسان فانه كالكسار وكذا حكمه الدرهم
لو كسدت او انقطعت بطل ويجوز ان يبيع
وبه بقي رقبها بالناس بجور وحاشا في جميع ابلاد
الكسار ان تترك له امله به في جميع ابلاد
فلموارج (و) حذر الآفة اعظم وجوز
البائع كعظيم (و) حذر الآفة اعظم وجوز
في السوق وان وجد في يد البائع فانه
لذا ذكره العيني راجع الملاء بالعطف حذرا
لذا ذكره المصنف وقد عزا للمذاهب ولم يرا
لما في نسخ المصنف وقد عزا للمذاهب ولم يرا
والله اعلم وفي الدارية لو راجت قبل فسخ البائع
البيع عاد جزا لعدم انقضاء العقد بلا فسخ
عابه فقرر المصنف بطل البيع اي ثبت له ان
ولا يصدقه والموافق (و) قيد بالكسار
لانه لو رخصت فيه او اقل انص فليس على
حالة (جاء) وقد يغير اسماع (و) عكسه
(لو غلب) فثبت واردات فثبت البيع على
حاله ولا يغير المشتري وبما كساب فقد رتب اجار
لدى كان وقع (وقت) بيعه فصح وقيد بتسوية
بطل البيع لانه لا يباع (لال)

فأما لو قال ودعى ميت فليس لاستتم الامتلاء ويكون مثالا لا ساقط بالموت (قوله فما ليس دينا اولي) لو قال
 ولا ضعيفا كبذل كناية فليس دينا كنفقة زوجة قبل الحكم بها والرضى لكان اولي والى ذلك يرشد ما في النهر
 (قوله بما هو على الاصيل نفسا او مالا) لاوى زيادة او عينا وتسلما الى ثوب مطالبة الكفيل بما على الاصيل
 فان كان عليه دين طويل بملكه الكفيل ان كان واحدا وان كانا اثنين طويل كل واحد نصفه وفي الكفالة
 بالنفس يطالب باحضاره ان امكن كما سياتي والكفيل بالعين مطالب بتسليمه حال قيامها او بدلا حال هلاكها
 وبالتسليم يطالب بها او بالفعل جميعا انتهى بجر وافاد بقوله بما هو على الاصيل ان الاصيل والكفيل في كفالة
 النفس يطالب كل منهما بالنفس اذا المطالب بالمال عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه قالة مسكين وقيل
 المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل النفس (قوله واهلهما من هو اهل للتبرع) بان يكون عاقلا بالغاهما
 شرطان للانعقاد مراو هو شرط التقاض وبثا خذها العبد بعد العتق وبقي من شروط الاصيل ان يكون معلوما
 فلو كفل بما على واحد لم يصح ولا يشترط فيه ان يكون حرا عاقلا بالغاهما وشرط المكفول له ان يكون معلوما ووجوده
 في المجلس وهو شرط انعقاد وان يكون عاقلا لاجرا افاده الشيخ زين (قوله الا اذا استدان له وليه) او وصيه نهر اى
 في نفقته (قوله وامره ان يكفل المال) قيد بالمال لانه لو امره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قد لزمه
 من غير شرط فالشرط لا يزيد الا كيدا فلم يكن متبرعا واما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب والوصى
 فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز بجر (قوله ومفاده) اى مفاد قوله فيصح (قوله ولولاها الطولب الولى) فيه
 ان الولى لا تسقط عنه المطالبة بكفالة الصبي وعسارة النهر ولولاها لكان الطلب انما هو على الولى وهى سالمة
 (قوله ولا من مريض الا بالثالث) لانها تبرع انتهى (قوله ويطلب بعد العتق) ولا يطلب الصبي بعد البلوغ
 بجر (قوله الا اذا اذن له المولى) وكان غير مدين وباع فيها الا ان يقديه وان كان مديونا لم تجز ذكره الشيخ زين (قوله
 ولا من مكاتب) اى لا تنفذ فيطالب بها بعد العتق كافي البحر والمراد انه كفل عن اجنبى اما اذا كفل عن مولا
 صحت (قوله والمضى الخ) لو قال بده والد ان لكان اولي لانها لا تنزلها الدعوى (قوله مكفول عنه) هذا في كفالة
 المال وكذا في كفالة النفس فيقال مكفول عنه اى بنفسه (قوله الزعيم غارم) هو الكفيل وميد انقوم
 ورئيسهم او المتكلم عنهم قاموس (قوله وتركها احوط الخ) ذكر مساويها وغفل محاسنها قال الحموى ومحاسنها
 بملية تفرج كرب الخائف الطالب والمطلوب الخائف على نفسه حيث كفايا مؤنة ما همم ما انتهى ولذا كانت
 من الافعال العالية حتى امتن تعالى بها حيث قال وكلفها زكرا في قراءة التشديد فانه يتضمن الامتنان على
 مريم اذ جعل لها من يقوم بها احبا ويقوم بها وصي نبي يذى الكفل لما كفل جماعة من الانبياء لما اراد
 قتلهم انتهى شلي وفيه ان التكفل في الاية المرادية القيام بمصالحها والا لضمان كما يدل عليه التعليق (قوله
 الزعامة) تطلق على الكفالة وهو المراد وعلى الشرف والرياسة والصلاح والزرع والبقرة وحظ السيد من المغنم
 وافضل المال واكثره من ميراث ويحويه قاموس (قوله او اولا الامة) اى من الناس لامن نفسه والا لا تحدد
 مع الاوسط الا (قوله واوسطها) المراد به ما بعد ثبوته افانه يتفكر فيما يلزمه من الدين او احضار النفس وانه قد
 لا يمكنه الوفاء فتطلق النفس فتقدم (قوله وآخرها غرامة) اى للمال ولعل هذا باعتبار بعض احوالها وهو المال
 او المراد باغرامة لزوم الضرر وهو عام (قوله ويجوز الخ) اى من المكفول عنه فلو اضاف الكفيل الجزاء اليه
 بان قال الكفيل كفلت لنصق اوثاى لا يجوز سراج عن الكرخى (قوله وتعمد بضمنته) قال الشلي قد
 راجعت نقولا كثيرة من انتون والشروح والفتاوى فبعضهم صرح بان ضمنت من الفاظ الكفالة بالنفس
 لا الكفالة بالمال ولم اجد احدا من مشايخنا ذكرها في الفاظ الكفالة بالمال لكن قال الشيخ ابو نصر الا قطع عند
 قول القدورى في الكفالة بالنفس وكذلك ان قال ضمنته او هو على اولى او انا زعيم به او قيل به فاذا ثبت
 ان هذه الالة اى بضم الفاء ان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمن المال انتهى وينبغي ان يقال هذه الفاظ اذا
 اطاعت فتعمل على الكفالة بالنفس واذا كان هنالك قرينة على الكفالة بالمال فتستحق حينئذ للكفالة به انتهى
 (قوله او على) لان كلمة على للوجوب فهى صيغة التزام (قوله والى) بان قال دعما الى تارخانية او عندي بان
 قال ان عندي هذا الرجل تارخانية وهى وان كانت لطاق اودية لكنه بقرينة الدين تكون للكفالة مخ
 (قوله او قيل به) القبيل الكفيل مخ فمما القابل للضمان سوى يقال قبل قبالة بالغنى في الماضي والضم

فانما لو قال ودعى ميت فليس لاستتم الامتلاء ويكون مثالا لا ساقط بالموت (قوله فما ليس دينا اولي) لو قال
 ولا ضعيفا كبذل كناية فليس دينا كنفقة زوجة قبل الحكم بها والرضى لكان اولي والى ذلك يرشد ما في النهر
 (قوله بما هو على الاصيل نفسا او مالا) لاوى زيادة او عينا وتسلما الى ثوب مطالبة الكفيل بما على الاصيل
 فان كان عليه دين طويل بملكه الكفيل ان كان واحدا وان كانا اثنين طويل كل واحد نصفه وفي الكفالة
 بالنفس يطالب باحضاره ان امكن كما سياتي والكفيل بالعين مطالب بتسليمه حال قيامها او بدلا حال هلاكها
 وبالتسليم يطالب بها او بالفعل جميعا انتهى بجر وافاد بقوله بما هو على الاصيل ان الاصيل والكفيل في كفالة
 النفس يطالب كل منهما بالنفس اذا المطالب بالمال عليه تسليم نفسه والكفيل قد التزمه قالة مسكين وقيل
 المطلوب من الاصيل المال ومن الكفيل النفس (قوله واهلهما من هو اهل للتبرع) بان يكون عاقلا بالغاهما
 شرطان للانعقاد مراو هو شرط التقاض وبثا خذها العبد بعد العتق وبقي من شروط الاصيل ان يكون معلوما
 فلو كفل بما على واحد لم يصح ولا يشترط فيه ان يكون حرا عاقلا بالغاهما وشرط المكفول له ان يكون معلوما ووجوده
 في المجلس وهو شرط انعقاد وان يكون عاقلا لاجرا افاده الشيخ زين (قوله الا اذا استدان له وليه) او وصيه نهر اى
 في نفقته (قوله وامره ان يكفل المال) قيد بالمال لانه لو امره بكفالة نفسه عنه لم يجز لان ضمان الدين قد لزمه
 من غير شرط فالشرط لا يزيد الا كيدا فلم يكن متبرعا واما ضمان النفس وهو تسليم نفس الاب والوصى
 فلم يكن عليه فكان متبرعا به فلم يجز بجر (قوله ومفاده) اى مفاد قوله فيصح (قوله ولولاها الطولب الولى) فيه
 ان الولى لا تسقط عنه المطالبة بكفالة الصبي وعسارة النهر ولولاها لكان الطلب انما هو على الولى وهى سالمة
 (قوله ولا من مريض الا بالثالث) لانها تبرع انتهى (قوله ويطلب بعد العتق) ولا يطلب الصبي بعد البلوغ
 بجر (قوله الا اذا اذن له المولى) وكان غير مدين وباع فيها الا ان يقديه وان كان مديونا لم تجز ذكره الشيخ زين (قوله
 ولا من مكاتب) اى لا تنفذ فيطالب بها بعد العتق كافي البحر والمراد انه كفل عن اجنبى اما اذا كفل عن مولا
 صحت (قوله والمضى الخ) لو قال بده والد ان لكان اولي لانها لا تنزلها الدعوى (قوله مكفول عنه) هذا في كفالة
 المال وكذا في كفالة النفس فيقال مكفول عنه اى بنفسه (قوله الزعيم غارم) هو الكفيل وميد انقوم
 ورئيسهم او المتكلم عنهم قاموس (قوله وتركها احوط الخ) ذكر مساويها وغفل محاسنها قال الحموى ومحاسنها
 بملية تفرج كرب الخائف الطالب والمطلوب الخائف على نفسه حيث كفايا مؤنة ما همم ما انتهى ولذا كانت
 من الافعال العالية حتى امتن تعالى بها حيث قال وكلفها زكرا في قراءة التشديد فانه يتضمن الامتنان على
 مريم اذ جعل لها من يقوم بها احبا ويقوم بها وصي نبي يذى الكفل لما كفل جماعة من الانبياء لما اراد
 قتلهم انتهى شلي وفيه ان التكفل في الاية المرادية القيام بمصالحها والا لضمان كما يدل عليه التعليق (قوله
 الزعامة) تطلق على الكفالة وهو المراد وعلى الشرف والرياسة والصلاح والزرع والبقرة وحظ السيد من المغنم
 وافضل المال واكثره من ميراث ويحويه قاموس (قوله او اولا الامة) اى من الناس لامن نفسه والا لا تحدد
 مع الاوسط الا (قوله واوسطها) المراد به ما بعد ثبوته افانه يتفكر فيما يلزمه من الدين او احضار النفس وانه قد
 لا يمكنه الوفاء فتطلق النفس فتقدم (قوله وآخرها غرامة) اى للمال ولعل هذا باعتبار بعض احوالها وهو المال
 او المراد باغرامة لزوم الضرر وهو عام (قوله ويجوز الخ) اى من المكفول عنه فلو اضاف الكفيل الجزاء اليه
 بان قال الكفيل كفلت لنصق اوثاى لا يجوز سراج عن الكرخى (قوله وتعمد بضمنته) قال الشلي قد
 راجعت نقولا كثيرة من انتون والشروح والفتاوى فبعضهم صرح بان ضمنت من الفاظ الكفالة بالنفس
 لا الكفالة بالمال ولم اجد احدا من مشايخنا ذكرها في الفاظ الكفالة بالمال لكن قال الشيخ ابو نصر الا قطع عند
 قول القدورى في الكفالة بالنفس وكذلك ان قال ضمنته او هو على اولى او انا زعيم به او قيل به فاذا ثبت
 ان هذه الالة اى بضم الفاء ان بها فلا فرق بين ضمان النفس وضمن المال انتهى وينبغي ان يقال هذه الفاظ اذا
 اطاعت فتعمل على الكفالة بالنفس واذا كان هنالك قرينة على الكفالة بالمال فتستحق حينئذ للكفالة به انتهى
 (قوله او على) لان كلمة على للوجوب فهى صيغة التزام (قوله والى) بان قال دعما الى تارخانية او عندي بان
 قال ان عندي هذا الرجل تارخانية وهى وان كانت لطاق اودية لكنه بقرينة الدين تكون للكفالة مخ
 (قوله او قيل به) القبيل الكفيل مخ فمما القابل للضمان سوى يقال قبل قبالة بالغنى في الماضي والضم

والكسر في المضارع انتهى شلي (قوله او غريم) لا يقال لا غرم في الكفالة بالنفس لانما يقول الغرم لزوم ضرر
 عليه ومنه قوله تعالى ان عذابها كان غراما (قوله بهى في محول) الاظهر ان يكون بهى فاعل لانه جامل
 لكفالاته (قوله ويكون كفيلة الى الغاية تارخانية) الذى فيها هو على حتى يجتمعا فهو كفيل الى الغاية
 التى ذكرها انتهى وعلته في السراج بانه ضمان مضاف الى العين وجعل الالتقاء غاية انتهى وهذا لا يظهر
 في قوله اما ضمان لانه لا يضاف الى العين بخلاف هو على وقد ذكر ذلك في المنع وذكر عسارة الحانية وهى عبارة
 لتارخانية ياما لم في منته وليس على ما ينفى والظاهر ان حكم مسألة المصنف كذلك (قوله عن اشافى)
 فهو رواية عنه لا مذهبه (قوله لا يصح) لانها لم ينفى على احد الامرين فلم يعلم المتضمن به هو نفس ام مال انتهى
 لمي وهذا الاستنباط لا ينافى الضعف فعلى المعتمد هو من كفالة النفس (قوله وينبى الخ) مرتبط بالضعف
 ايضا (قوله في قوله اما ضمان لمعرفته) ومثله اما ضمان بمعرفته او اما ضمان ان اوقفه عليه او على ان ارك
 عليه او على منزله شلي (ففيه) الفاظ الكفالة صريح وكفاية فالصريح كلفت وضمنت وزعيم وقيل وسيل
 وعلى والى ذلك عندي هذا الرجل ذلك على ان اوافيك به وعلى ان افسدك له اودعه الى راحة كفاية نحو قوله الذى
 لم على دلان اما دفعه لك او افسدك اوافيك به فانه لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام وفى الخلاصة
 هذا اذا اذ له مخيرا ولو لمعا فليكون كفالة نحو ان يقول ان لم يؤد كذا فبأنه من السكك (قوله خلافا للشافى)
 وجه قوله العرف (قوله او على تعرفه) بيا المتكلم (قوله والوجه الزوم) لانه مصدر متعد الى اثنين فتد التزم
 ان يعرفه الغريم بخلاف معرفته فانه لا يقتضى الامعرفة الكفيل المطلوب سوى وفيه ان المقصود هو
 ما ذكره في تعريفه وايضا لا يلزم من تعديه الى معرفة الكفالة فاما ما لم يقل يلزمه الدلالة عليه فان قلت
 ان المكفول له يجزى لانه لم يقل تعرفه اياه قلت ان المقام بعينه لان هذا الكلام صدر بجنس المكفول له
 فهو المعنى به (قوله يلزمه ان يدل عليه) قياسه انه يلزمه ذلك فى مسألة المصنف وامر من انه صار كالترامه
 الدلالة عليه يؤيده سوى (قوله ولا يلزم) اى من لزوم دلالة عليه سوى (قوله كان كفيلة بعد الثلاثة)
 كما لو قال لمرأته انت طالق الى ثلاثة ايام فان الطلاق يقع بعدها او باع عبدك ايام الى ثلاثة ايام يصير مطالبها
 عددا وهذا على خلاف ما يظنه العوام قالة الحلوى انتهى اثار بحذف المبدأ الى انه لو قال انا كفيل بنفسه
 من اليوم الى عشرة يصير كفيلة في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلة في قولهم شر ليلية (قوله ايضا)
 اى كما انه كفيل فيها وهذا قول الفقيه وهو رواية عن ابي يوسف (قوله لما في الملتقط) تعليل لما فهم من قوله
 بضامن انه يكون كفيلة في الثلاثة حلى (قوله لتأخير المطالبة) اى لا تأخير المطالبة (قوله لم يصير كفيلة
 اصلا) لان العبرة لاخر كلامه وقد يرى باخرا فاول كلامه افاده ان يطالب بعدها بالماء ان المدة لتأخير
 المطالبة وقد ذكر انه يرى بعدها فلا مطالبة فلا كفالة وقوله اصلا اى مطالبا لا فيها ولا بعدها (قوله وتقله
 في لسان الحكماء عن ابي الليث) قد قلته صاحب البحر عنه ثم نقل عن الواقعة وكذا نقله صاحب البحر ونقل
 عنها اب القنوى على انه يصير كفيلة قد تمارض الافتاء وعنده ارضه يرجع الى ظاهر الرواية (قوله في ظاهر
 الرواية وبه يفتى) ولا يلزم من كفالاته في الثلاثة مطالبته فيها لان ذكرها تأخير المطالبة فيها لا لتأخير الكفالة
 وهو كفيل فيها قرينة صحة تسليمه فيها فالتمرة وجوب القبول على المكفول له اذا سلمه فيها (قوله كفايا طلب)
 اى الدين او الكفيل فهو بالبيان لا افعلا او بالفعل (قوله اهل شهر) اى للكفيل (قوله بحت) وبطل التعليق
 لانه يؤدى الى ابطاله ابعيد المطالبة اصلا (قوله مذ طلبة) اى الطلب الاول (قوله وان شرط تسليمه) ينبغي قراءة
 شرط بالياء للمفعول ليشل ما اذا كان الشرط في لفظ الكفيل او المكفول له (قوله احضره) اى وجوبه لانه التزمه
 بالشرط فيجب عليه الوفاء به ان طلبه (قوله حتى يظهر مطة) الاولى اذا ظهر مطة قال في البحر ولا يجسه حتى
 يظهر مطة لانه جزاء الظلم وهو ليس بظالم قبل المثل انتهى وفي بعض النسخ حين بالنون وهى ظاهرة وهذا اذا
 افروا اذا جدها فاقبت عليه البيعة على عيصة خانية وبراوية (قوله لا يجسه) رضى ملازمة الطالب الكفيل
 عند عجزه عن احضار الاصيل اختلاف ذكر السرخسى انه يلزمه ذكر شرج الاسلام انه لا يلزمه مخ (قوله فان
 غاب اسم له) وانما يله اذا اراد السفر له والابرد السفر حبه من غير اسم له براوية الا اذا كان بالطريق عذر
 تارخانية (قوله واما به) بكسر الهمزة اى رجوعه صحاح (قوله ولولا الحرب) اى وقد لحق بهما تداولا

منه في فتاويه انه لو قال غاب غاب ضمنت مال
 وقال الضامن انما ضمنت نفسه لا يصح مخ
 وينبغي انه ان اعترف انه ضمن بالنفس ان يذ
 باقراره فراجع (كما) لا يصدق (في) قوله
 ضامن او كفيل (له معرفته) على انه عيب
 للشافى لانه لم يقر المطالبة بل المعرفة وانضاف
 في اما ضمان لتعريفه او على تعريفه واوجه
 في اما ضمان كذا ضمان لوجه لانه يعبر به عن
 الزوم فتح كذا ضمان في معرفة دلان على لزمه ان يدل
 الجملة سراج ولا بد ان يكون كفيلة نهر (وارا
 عليه خانية ولا بد ان يكون كفيلة نهر (وارا
 كفل الى ثلاثة ايام) مثلا (كان كفيلة نهر
 الثلاثة ايضا اياها حتى يسلمه لما في الملتقط ونسخ
 الجمع لوجه الحال يرى بعد ذلك لم يصير كفيلة
 وتوارد الرواية وهى الحلية في لسان الحكماء عن ابي
 في ظاهر الرواية وتقله في لسان الحكماء عن ابي
 درر وشاهة قلت والقنوى ثم نقل عن او انقاعات ان
 الليث وان عليه القنوى ثم نقل عن او انقاعات ان
 القنوى انه يصير كفيلة ولا يطالب (بما كفل
 بانه ظاهر المذهب فتنبه (ولا يطالب) بانه
 به (في الحال) في ظاهر الرواية (وبه يفتى) او كفا
 في السراجية وفي البرازية كفل على اهل شهر مطة
 طلب فله اجل شهر فطالبه لزم التسليم ولا اجل له فاما
 فاذا تم الشهر فطالبه لزم التسليم ولا اجل له فاما
 ثم قال كفل على انه يملكه عشرة ايام او اكثر
 بخلاف البيع لان ميناها على التوسع (وان
 شرط تسليمه في وقت بعينه احضره) فيها
 شرط تسليمه في وقت بعينه احضره (فان احضره)
 طلبة (كربن مؤجل حل حتى يظهر مطة ولو ظهر
 والا حله الحاكم) حتى يظهر مطة ولو ظهر
 مجزؤه ابتداء لا يجسه عيني (فان غاب) امهله
 مجزؤه ابتداء لا يجسه عيني (فان غاب) امهله
 مدد حاه واما به ولو ابطا به (لانه عاجز ان
 (وا) اخر (لم يملكه مطة) (لانه عاجز ان
 مدت ذلك مطة في المالك) (لانه عاجز ان
 او بنية اياها ككفيل) مستند لاجل في اتمية

تبتل بالساق يد الحرب وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان يتناول بينهم موادة انهم
 يردون اليها المرد والالا يؤخذ به انتهى فان مضت المدة ولم يحضره حبه الى ان يظهر له قاضي تعذرا حاضره
 بشهو او بدلالة الحال فيطلقه كالمديون المفلس وينظره الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فيلازمه
 ولا يمنع من اشغاله فتح وهو احد قولين سبقا وان اضرت له لازمه استوفى منه بكفيل تاريخية (قوله
 ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر بالذهاب والا صار
 بجور (قوله او يئنه اقامها الكفيل) فيه ان هذه يئنه على نفي لا يحيط به علم الشاهد (قوله فان برهن على ذلك) اي
 على ان خصمه غاب غيبة لا تدري (قوله ولو اختلفا) فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه (قوله
 فان كان له خرجة للتجارة معروفة) اي في كل وقت من المراتب المعروفة المكان والا تعذر الذهاب اليه
 (قوله والا حلف الخ) قال في البحر والا فالقول لا يكفيل تسكه بالا مل وهو الجهول انتهى (قوله بموت
 المكفول به) اي بموت النفس المطلوبة لا امتناع التسليم من ولا يخلفه وارثه فيها وقيد بما ذكر لا لشارة الى انها
 لا تبطل بابرأ الاصيل فله مطالبته باحضاره بعد ابراءه الا اذا قال لاحق في قبل المكفول به لا من جهته
 ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بولاية فانه يبرأ الكفيل (قوله ولو عيدا) اي عليه دين كفل بنفسه
 شخص (قوله ما لو كفل برقبته) بان ادعى شخص رقبته وكفل بها شخص فانه لا يبرأ بموته ويضمن قيمته (قوله
 وموت الكفيل) اي في كفاية النفس كماله والموضوع ذالك الكفيل بالمال اذ مات لا تبطل لان حكمه باعد
 موته ممكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بامرهم وكان لدين حال فان كان موجلا
 لا رجوع اليهم حتى يجل الاجل ولا فلا انتهى بجور (قوله بل وارثه الخ) فان سلمه الكفيل الى بعض الورثة
 برئ منه خاصة وللباقي مطالبته باحضاره بتابع قال في التهر وشكل عليه قولهم احد الورثة ينصب خصما
 سميت فيماله وفيما عليه (قوله اذ وصيه) اي ان كان له وصي فان سلمه الى احد الوصيين برئ في حقه وللاخر
 في برية وفي سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على محاسبته في ذلك المكان وهو ظاهر ما اذا سلم المدبور الدين
 للطالب حين خرج للصوم فانه لا يبرأ ولو سلمه الكفيل لسل في مكان لا يمكنه العصمة وفروته فان كان
 التسليم بطلبه خرج عن العهدة وسواء كان للتسليم وقت فسلمه قبله او لا لان الاجل حتى الكفيل فله اسقاطه
 كالدين المؤجل اذ اقتضاء المديون قبل الحلول والتسليم بالتخلية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا
 خصمك فخذ ان ثبت (قوله به بقي في زمانا) وهو قول زفر (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه
 عند القاضي (قوله فسلمه عند قاض آخر) اي غير قاضي الراسين كما اجاب به العلامة الناجري والبدري والظاهر
 واتخص جوابي في القنية لان اغاب قضاء الراسين طلبة قلت ولا خصوص للرسانين ولا حول ولا قوة
 الابالله العلي العظيم بل عند الصالحين انه لا يبرأ بالتسليم عند قاض مصر آخر لا احتمال ان يكون ثموده
 في مصر عينة قال الكل وقوله ما ارجه (قوله جاز) لان حجة في يده فيخل سبيله حتى يجب خصمه ثم يعيده
 الى السجن انتهى ابن ملاق في شرح الجمع وقيل لا يبرأ كما في البرازية ومحل الخلاف لوضعه وهو مطلق ولو ضمن
 وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه ان الحبس الثاني من اذ والتجارة ونحوها ص
 لدفع وان في امور الازمان رخصوا لا انتهى بجور عن البرازية (قوله بتسليم المطلوب نفسه) اذا كانت الكفالة
 بامر المطلوب اما اذا كانت بغير امره لا يبرأ او حجة لا لمطالبة الكفيل عليه الا ان يجده فيسلمه فيبرأ ولا يام
 المطلوب بعدم تمكينه فله الهرب بخلاف ما اذا كان بامر (قوله بتسليم وكيل الكفيل) استرعا اذا سلم
 المطلوب ابي وقال سلمت اليك عن الكفيل فانه ان سلمه الطالب برئ الكفيل وان مكث لا (قوله ورسوله اليه)
 رسول الكفيل الى الطالب بالتسليم (قوله لان رسوله اليه) كالا جنبي (قوله قال لشخص خذ هذا سلمه
 فلان سلمه لخاصة فخذ رسول سلمه اليه) فانه يكون كالتسليم الاجنبي وقد سبق (قوله
 بشرط الخ) هو معنى قول المصنف من كذا فله فلاحا اليه لانه يؤهم انه غيره ابن كمال ذكره المصنف وغيره
 (قوله من كذا) راجع الى التلخيص وهو صريح الخ (قوله فموضوعا لماعليه) وكذا لو قال فعندى هذا المال
 اولى هذا المال وشار بقوله لماعليه لا بشرط تعيين اقدار المكفول به فلو قال بفاعليه وثبت عليه بابينة

تبتل بالساق يد الحرب وقيد في الذخيرة بما اذا كان الكفيل قادرا على رده بان كان يتناول بينهم موادة انهم
 يردون اليها المرد والالا يؤخذ به انتهى فان مضت المدة ولم يحضره حبه الى ان يظهر له قاضي تعذرا حاضره
 بشهو او بدلالة الحال فيطلقه كالمديون المفلس وينظره الى وقت قدومه ولا يحول بينه وبين الطالب فيلازمه
 ولا يمنع من اشغاله فتح وهو احد قولين سبقا وان اضرت له لازمه استوفى منه بكفيل تاريخية (قوله
 ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به) مقيد بما اذا لم يبرهن الطالب على انه بموضع كذا فان برهن امر بالذهاب والا صار
 بجور (قوله او يئنه اقامها الكفيل) فيه ان هذه يئنه على نفي لا يحيط به علم الشاهد (قوله فان برهن على ذلك) اي
 على ان خصمه غاب غيبة لا تدري (قوله ولو اختلفا) فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه (قوله
 فان كان له خرجة للتجارة معروفة) اي في كل وقت من المراتب المعروفة المكان والا تعذر الذهاب اليه
 (قوله والا حلف الخ) قال في البحر والا فالقول لا يكفيل تسكه بالا مل وهو الجهول انتهى (قوله بموت
 المكفول به) اي بموت النفس المطلوبة لا امتناع التسليم من ولا يخلفه وارثه فيها وقيد بما ذكر لا لشارة الى انها
 لا تبطل بابرأ الاصيل فله مطالبته باحضاره بعد ابراءه الا اذا قال لاحق في قبل المكفول به لا من جهته
 ولا من جهة غيره لا بوكالة ولا بولاية فانه يبرأ الكفيل (قوله ولو عيدا) اي عليه دين كفل بنفسه
 شخص (قوله ما لو كفل برقبته) بان ادعى شخص رقبته وكفل بها شخص فانه لا يبرأ بموته ويضمن قيمته (قوله
 وموت الكفيل) اي في كفاية النفس كماله والموضوع ذالك الكفيل بالمال اذ مات لا تبطل لان حكمه باعد
 موته ممكن فيوفى من ماله ثم ترجع الورثة على المكفول عنه ان كانت بامرهم وكان لدين حال فان كان موجلا
 لا رجوع اليهم حتى يجل الاجل ولا فلا انتهى بجور (قوله بل وارثه الخ) فان سلمه الكفيل الى بعض الورثة
 برئ منه خاصة وللباقي مطالبته باحضاره بتابع قال في التهر وشكل عليه قولهم احد الورثة ينصب خصما
 سميت فيماله وفيما عليه (قوله اذ وصيه) اي ان كان له وصي فان سلمه الى احد الوصيين برئ في حقه وللاخر
 في برية وفي سواد فانه لا يبرأ لعدم قدرته على محاسبته في ذلك المكان وهو ظاهر ما اذا سلم المدبور الدين
 للطالب حين خرج للصوم فانه لا يبرأ ولو سلمه الكفيل لسل في مكان لا يمكنه العصمة وفروته فان كان
 التسليم بطلبه خرج عن العهدة وسواء كان للتسليم وقت فسلمه قبله او لا لان الاجل حتى الكفيل فله اسقاطه
 كالدين المؤجل اذ اقتضاء المديون قبل الحلول والتسليم بالتخلية بينه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول هذا
 خصمك فخذ ان ثبت (قوله به بقي في زمانا) وهو قول زفر (قوله ولو سلمه عند الامير) اي وقد شرط تسليمه
 عند القاضي (قوله فسلمه عند قاض آخر) اي غير قاضي الراسين كما اجاب به العلامة الناجري والبدري والظاهر
 واتخص جوابي في القنية لان اغاب قضاء الراسين طلبة قلت ولا خصوص للرسانين ولا حول ولا قوة
 الابالله العلي العظيم بل عند الصالحين انه لا يبرأ بالتسليم عند قاض مصر آخر لا احتمال ان يكون ثموده
 في مصر عينة قال الكل وقوله ما ارجه (قوله جاز) لان حجة في يده فيخل سبيله حتى يجب خصمه ثم يعيده
 الى السجن انتهى ابن ملاق في شرح الجمع وقيل لا يبرأ كما في البرازية ومحل الخلاف لوضعه وهو مطلق ولو ضمن
 وهو محبوس فسلمه فيه يبرأ ولو اطلق ثم حبس ثانيا فدفعه اليه ان الحبس الثاني من اذ والتجارة ونحوها ص
 لدفع وان في امور الازمان رخصوا لا انتهى بجور عن البرازية (قوله بتسليم المطلوب نفسه) اذا كانت الكفالة
 بامر المطلوب اما اذا كانت بغير امره لا يبرأ او حجة لا لمطالبة الكفيل عليه الا ان يجده فيسلمه فيبرأ ولا يام
 المطلوب بعدم تمكينه فله الهرب بخلاف ما اذا كان بامر (قوله بتسليم وكيل الكفيل) استرعا اذا سلم
 المطلوب ابي وقال سلمت اليك عن الكفيل فانه ان سلمه الطالب برئ الكفيل وان مكث لا (قوله ورسوله اليه)
 رسول الكفيل الى الطالب بالتسليم (قوله لان رسوله اليه) كالا جنبي (قوله قال لشخص خذ هذا سلمه
 فلان سلمه لخاصة فخذ رسول سلمه اليه) فانه يكون كالتسليم الاجنبي وقد سبق (قوله
 بشرط الخ) هو معنى قول المصنف من كذا فله فلاحا اليه لانه يؤهم انه غيره ابن كمال ذكره المصنف وغيره
 (قوله من كذا) راجع الى التلخيص وهو صريح الخ (قوله فموضوعا لماعليه) وكذا لو قال فعندى هذا المال
 اولى هذا المال وشار بقوله لماعليه لا بشرط تعيين اقدار المكفول به فلو قال بفاعليه وثبت عليه بابينة

اوتال على ما اقربه واقرشي لزمه (قوله فلو عجز لحبس او من عن) فلو عجز له غيب الطالب عن المكان المعين بينهما
 لزمه المال ونظيره اذا اقرى البائع فلم يجده المشتري بالخيار حتى مضى الوقت وكذا لو عجز ليقضين دينه اليوم
 فتغيب الدائن وكذا الوجه في امرها يد هان لم يعطها مائة فقها اليوم فتغيب قال في الخلاصة اذا اقرى الطالب
 والبائع نصب القاضي وكلا عن الغائب وجعل قاضي خان في فتاواه المسائل كلها على الخلاف وان القاضي
 نصب وكلا عن الغائب على قول المتأخرين وهو قول ابي يوسف (قوله او مات المطلوب) وموت المطلوب وان
 ابطال الكفالة فانما هو في حق تسليمه الى الطالب لا في حق المال (قوله ولا يبرأ عن كفالة النفس) فله ان يما اليه
 بالنفس والمال جميعا كما اذا كفل بهما جلة (قوله لعدم التنافي) اي وهي كانت ثابتة قبل (قوله اذ قد شرط)
 ان قلت ما الفرق بين هذه وبين ما اذا مات المطلوب فان للشرط قد فيما اجب عنه بان الا برأ وضع لفسخ
 الكفالة فتفسخ من كل وجه واما الانقاص بالموت فانما هو اضرة الضرورة العجز عن التسليم المقيد فيقتصر اذ
 لا ضرورة الى تعديده الى الكفالة بالمال افاده في التهر عن الفسخ (قوله لانه منكرها) قال في البحر لان سبب وجوب
 المال التزام المال بالكفالة الا ان الموافاة بشرط للبرائة فلا تثبت بقول الكفيل وافاده عن الفقيه انه لا يمين على
 واحد منهما (قوله نصب عنه القاضي وكلا) قد سبق ما فيه وانظر ما اذا فعل هذا الوكيل هل يلازم المكفول به
 حتى يسلمه الى الطالب بجور (قوله ولا يصدق) من ثمة من المصنف فالاولى ذكره قبل قوله ولو اخفى
 (قوله ادعى على آخر حقا) اي فقال رجل دعه فاما كفيل بنفسه الخ وافاده بذلك انه لا يشترط بيان المدعي (قوله
 او مائة دينار الخ) اي انه عين القدر ولم يبين الصفة (قوله فاليه المائة) عنده ما وقال محمد لا يلزمه لانه لم يالم
 بينهما وقت الدعوى لم تصح الدعوى فلا يجب حضوره مجلس القاضي فلا تصح الكفالة بالنفس فلا تصح
 الكفالة بالمال (قوله اما بالينة او باقرار المدعي عليه) ليس في عبارتهم ما يدل على ذلك بل يكفي بيان المدعي
 ولذا قال في المنع عن العناية ان القول قوله في هذا البيان لانه يدعي صحة الكفالة وعلى ما ذكره يرجع هذا
 الى كلام صاحب السراج لانه افاد اشتراط اقرار المدعي عليه والاثبات بالينة في حكمه وحينئذ فلا تناقض بينهما
 وقوله انه يدعي الصحة فيقيدان المدعي بين والمدعي عليه تزلزلا البيان فلو بين اقل مما بين المدعي فانه قد صحح اي
 على قول كل ولكن ينبغي ان لا يثبت الا كثر الالينة او باقرار المدعي عليه فينبغي التفصيل فان بين المدعي
 وتزلزلا الاخر البيان اصلا فالقول للمدعي وان بين كل فالقول للمدعي الاقل ولا يثبت الا كثر الالينة عليه او على
 اقرار المدعي عليه به (قوله لانه اذا بين الخ) قال في البحر وله ما انه يمكن تصحيحها لان العادة جرت بالايجاب
 في الدعاوى في غير مجلس القاضي ثم يمينونها عنده دفعا للعيول فثبت الدعوى والملازمة على احتمال البيان
 فاذا بين بعده انصرف الى البيان او لا فظهر به صحة الكفالة بالنفس فثبت بالمال حلا على ان الكفيل كان
 يعلم خصوص المال المدعي تصحيا لكلام العاقل ما لم يكن انتهى (قوله والقول له) اي للكفيل في البيان
 انصواب ما في المنع والقول له اي قول المكفول له وقد تبين ان اقرار صاحب الدرع في ارجاع الفهم الى الكفيل
 واعترضه العلامة الوافي بانه قصر في الاداء ويدل لهذا التصويب التعليل بانه يدعي الصحة فان الفهم يراى
 المكفول له قطع (قوله فليجور) الذي ينبغي التعويل عليه ما وقع في الهداية والكنز والاملاح والجمع والدور
 وغيرهما من عدم اشتراطه واكتفوا بالبيان من المدعي والله اعلم بالصواب (قوله مطلقا) راجع الى الحدود
 ومقابلة ما ذكره بعد من التفصيل (قوله كثر زفر) قال في المحيط وكل شيء يجب فيه التعزير بغيره على اعطاء
 الكفيل لان التعزير حتى العبد يسقط بعفوه ويستخلف فيه ويثبت مع الشبهان حتى يثبت بالنفس مع الرجال
 فصار كالاموال انتهى سرى الدين (قوله والمراد بالحجر) اي على قولهما (قوله الملازمة) ليس المراد بالملازمة
 المنع من الذهاب لانه حبس بل المراد ان الطالب يذهب مع المطلوب فيدور معه انما دار وكلا لا يغيب انتهى
 شلي اي حتى يأتى بكفيل وتأمل (قوله في حققة تعالى لا يجوز) كذا الزنا وشرب الخمر فلا يجوز الكفالة
 ولو طابت به نفسه (قوله فظاهر كلامهم) فترجع على التقييد بحد القذف والسرقة فانه يفيد انه لا تصح تبرعا
 في الحدود الخاصة لله تعالى (قوله انما لا تصح بنفس حد وقودا جاعا) اذ لا يمكن امتيازهما من الكفيل
 انتهى حموي (قوله فليكن الترويق) اي بين من اجاز الكفالة تبرعا بالحدود الخاصة لله كالمصنف فان كلامه
 مطلق وبين ظاهر كلام غيره المنع من الجواز (قوله او واحد عدل) قيده لان الحبس لا يثبت بخبر مستور واحد

(قوله يوافيه مع قدرته عليه) وهو عجز عن
 او مرض لم يلزمه انما الاذ عجز عن
 او جونه كما افاده بقوله (او مات المطلوب) في
 الصور والمالك كونه (شأن المال) في الصور
 لانه على الكفالة بالمال بشرط متعارف ولو ابرأه
 ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التنافي ولو ابرأه
 عنها فلم يواف به لم يجب المال اقتضه شرطه فبطل
 بموت المطلوب لانه لو مات المطلوب لم يبرأه وارثه
 ولو مات الكفيل لم يبرأه وارثه وارثه وارثه
 الوارث لا طالب برئ وان لم يدفعه حتى مضى الوقت
 كان المال على الوارث يعني من تركه الميت
 عني (ولو اختلفا في الوفاة) وعدم اقرار
 للطالب لانه منكرها (و) حينئذ فالقول للمدعي
 على الكفيل) خاتمة وفيها لو اخفى الطالب فلم
 يجده الكفيل نصب عنه القاضي الا بجمعة
 ولا يصدق الكفيل على الوفاة او (ما تدينه بآراءكم
 ادعى على آخر) حقا عني او (ما تدينه بآراءكم
 بينها) اجيدة ام رديئة ام اشترية تصح
 الدعوى (قوله) رجل للمدعي دعه فاما كفيل
 بنفسه (وان لم يواف به غدا على المانة وليراف)
 الرجل (به غدا عليه المانة) اي التي فيها المدعي
 اما بالينة او باقرار المدعي عليه وتصح الكفالة
 لانه اذا بين التحق البيان باصل الدعوى قدين
 صحة الكفالة بالنفس فتزب على الثانية (واذ لم
 له) اي الكفيل (في البيان) لانه يدعي صحة
 الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط اقرار المدعي
 عليه بالمال فليجور (لا يجبر) المدعي عليه (على
 اعطاء الكفيل بالنفس في) دعوى (حد
 وقود) مطلقا وقال بجور في قود وحد قذف
 وسرقة كتعزير لانه حتى ادعى والمراد بالحجر
 الملازمة لا الحبس (ولو ادعى) برأه ككفيل
 في قود وقذف وسرقة (جاء) انفا فابن كفل
 فظاهر كلامهم انها في حققة تعالى لا يجوز زفر

قال ابو حنيفة لو قال ما يابى فلانا فاعلى قبايعه مرة بعد اخرى يلزمه الضمان اول سر ولا يلزمه ما بعده انتهى
(قوله وقيل يلزم) اى فى ما ككلاما (قوله وعليه التمسك) والشرب لا يلى) نقل الاخير عن البسوط مانصه وكلمة
ما فى ما يابى فلانا عامة لان حرف ما يوجب العموم فاذا لم يوقت فذلك على جميع العمر وما يابى مرة بعد اخرى
فذلك على الكفيل ويستوى فى ذلك ان يبيعه بالنقد وغيره بخلاف ما اذا قال اذا اومتى او ان اذلا يلزمه الا الاول
انتهى قال سرى الدين فى حاشية الزيلعى وجعل فى الحجة ما لا يقتضى التكرار عند الامام وجعل ما فى البسوط
رواية عن ابي يوسف وكذا فى غيره انتهى وفى المحيط ~~مكانا~~ فى سفينة فانتبه الى مكان قليل الماء فقال احدهما
نصاحه التى متاعك فى الماء على ان متاعى بشك وبى فهو فاسد لان تعليق الملك بالشرط لا يصح فبقى ضمانه
نصف قيمة متاعه انتهى (قوله ولورجع عنه الكفيل قبل المباشرة صبح) الضمير الى الضمان ولم يشترط نهي عن
المباشرة وهو الذى فى الرواجعية والذى فى البرازية تعال للبسوط اشتراطه وهو الذى قدمه فى البحر والتقدير
مقبول والاطلاق لا ينافيه لا مكان حله عليه (قوله بخلاف الكفالة بالذوب) حيث لا يصح الرجوع عنه اذ
انتهى ابو السعود لان الكفالة به فى دين متأخر طوره بخلاف ما يابى فانه وعد محص فى الاستيفاء (قوله
اربابك) اى من الناس واحد من الناس ومثله اوقتلك وهذه الامثلة فيها جهالة المكفول عنه ولا يرد فى
المفتاح اسلم هذا الطريق فان احد اخذ مالك فاناض من فان الضمان فيه صحيح مع جهالة المكفول عنه لان
ضمان فيه من حيث انمور فانهم نصوا على ان الغرور بالشرط موجب للضمان (قوله ومن غصبك الخ) فى هذه
الامثلة جهالة المكفول له (قوله كقوله ما غصبك اهل هذه الدار) بخلاف ما لو قال لجماعة حاضرين ما يابى فانه
فعلى فانه يصح قايم بابعه فعلى الكفيل نهر (قوله واعاقبت بشرط صريح ملائم) عطف على كان فى قوله آتقا
اذا كان دينا صحيحا وانما قال صريح للاشارة الى ان ما تقدم وان كان من الشرط نحو ما يابى فلانا فعلى من
الشرط غير الصريحة وفيه نظر بل انما ذكره للتقيد وقوله ملائم من الملازمة وقد تقابله مزيا وهى الموافقة
(قوله باحد امور) متعلق بما وقع وبالله المسببة (قوله يكونه شرط الخ) يدل من احدا ويريد من مفصل من يحمل
وقوله لزوم اى الزوم الحق على الاصيل (قوله للزوم الحق) هو ان يكون الشرط سببا للوجوب (قوله او بحدك
المودع) بفتح الدال ومثله ان اتقها بجر (قوله او غصبك) سبق فى قوله وما غصبك فلان فعلى (قوله اوقتلك الخ)
فرضه فى البحر تبع الخلاصة فى اقلل الخطا لان موجب العدم عند التقيد ولا يقضى ثم ان هذا فى الحقيقة كفاية
عن العاقلة وانما سمحت وان جهل المكفول عنه نظر للمقتول لانه معين حالا وان كان القاتل لاعاقلة له فالدية
عليه (قوله او صد بقت) وفى نسخة او صيدك وهى انسب ويكون المراد بالدية ما يبيع القيمة (قوله ورشى به المكفول
اى له واكتفى به عن رشى ورشته لان الحق له ابداء (قوله فعلى الدية) الاولى حذف الدية ليصلح جوابا للمصنف
ولجود الوديعة وللغصب (قوله بخلاف ان اكلت سبع) لان السبع لا يصلح ان يكون مكفولا عنه ولان فعله هدر
انتهى ابو السعود (قوله او شرط لا مكان الاستيفاء) اى اغنية الكفيل من الاصيل (قوله او مضارب) الضمير
فيه وفيما بعده يرجع الى المكفول عنه انتهى حلى ولم يتكلم على التعليق بقدرم الاجنبى وذكر فى البحر سمته به
وايده بظاهر التنية وبما فى البدائع ورده فى النهر وقوى الجوى ما فى البحر (قوله او مودعه او غاصبه) فيه انه
لا يستوفى من المودع ومن ذكر معة اذ لا يسوغ له ولا دفع من غير اذن الا ان يقال انه يستوفى منهم بالاذن فصم
كونه شرط لا مكان الاستيفاء (قوله انتم له لا داء) اى بالاخذ من ذكره والرفع للطالب واللام بمعنى الى وقد عبر
بما فى النهر (قوله اى الاستيفاء) اى استيفاء الطالب من الاصيل (قوله وامثلته كثيرة) نحو ان قوى مالك على
فلان او مات او حل ما له عليه ولم يوافقه او ان غاب ولم يوافقه او ان لم يوفد فلان مالك عليه الى ستة اشهر
او ان لم يعط المدين دينه فاناض من لكن فى الاخرة انما يتحقق الشرط اذا انقضاء وايعطه ذلك (قوله لانه
تعليق بالخطر) الاولى لانه غير ملائم والا فانه قدم فيه تعليق بالخطر (قوله وما فى الهداية مهور) حيث قال
فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله اذا هبت الريح اوجاء المطر وكذا جعل كل منهما ابلا الا انه تعص
الكفاية ويجب المال حالا لان الكفاية التامع تعاقبها بالشرط لا يسطر بالشرط الفاعلة كالطلاق والاشاق
انتهى حلى واجاب عنه فى البحر بان قوله الا انه تعص الكفاية انما يعود الى الاجل بقا وان هبت الريح
لا الى التعليق بالشرط وقوله لما صم تعلية لما صم ناجيا باجل - تعارف مجازا جاز عدم الثبوت

[illegible]

في احد في كل منهما قال في انفتح واحاصل ان الشر اعبر الملائكة تصح معه الاسئلة اصلا ومع الاجل غير
الملائكة تصح حاله وتبطل الاجل وفي المقام كلام طويل لا تحمة الا هذا الحاصل (قوله نعم لوجهه اجلا) بان يقول
كفيل به او بمالك عليه الى ان تمب الريح او الى ان يجي المطر انتهى حلي (قوله في تعليق) نحو ان غصبتك انسان
شيئا فانا كفيل انتهى حلي (قوله واصله) نحو ما ذاب لك على الناس فعلى انتهى حلي ولا وجه لجعل هذا امثالا
للإضافة والذي يجعله مثالا للتعليل جملة في الفصول العمادية مثالا للإضافة كما نقله المصنف وعبارة
وفي الفصول العمادية جملة المكفول عنه في الكفالة المضافة كما في قوله ان غصبتك انسان شيئا فانا كفيل مائة
جواز الكفالة انتهى وفيه ان هذا ليس إضافة فكما انه اراد بالاضافة اضافتها الى الزمن المستقبل فلوقال في تعليق
وتخير لكان اوضح لان مثال المصنف من التخيير (قوله لا تخيير ككفالت الخ) جعله في البحر من الجملة البسيرة
(قوله وبه) اي ولا يصح بجملة المكفول به والمراد هنا النفس لا المال لما تقدم من ان جملة المال غير مائة من
صحة الكفالة والقرينة على ذلك الامتناد انتهى حلي (قوله مطلقا) اي واء كانت في تعليق اضافة (قوله
جاز) لان الجملة في الاقرار لا تمنع صحته انتهى بحر (قوله لم يضمن) لما تقدم في السبع (قوله اي مائت) قال
في المنصورية الذوب والازم براديم ما للتضام فالم يقض بالمكفول به بعد الكفالة على المكفول عنه لا يلزم الكفيل
وهذا في غير عرف اهل الكوفة واما في عرف اهل الذوب والازم عبارة عن الوجوب فيجب المال وان لم يقض به انتهى
(قوله لان انية لا يتجرى الخ) ولان شرطها كون المكفول به مقدورا لتسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك مخ
(قوله ولا يحمل دابة) بان استأجرها شخص للحمل عليها كفيل انسان بذلك حوى وذلك لان الدابة اذا كانت
معينة فالاوجب على المورج تسليم الدابة دون الحمل فاذا اكتمل بالحمل فقد تكفل بما لا يجب على المكفول عنه
فلا يصح وليس كذلك اذا كانت الدابة غير معينة لان الذي يلزم المؤجر الحمل وهو ما يمكن استيفاءه من الكفيل
فصحت الكفالة به قاله الشيخ ابو نصر الاقطع (قوله وخدمة عبد) تصويره كما هو (قوله لانه يلزم تغيير المعقود
عليه) قال في البحر لانها اذا كانت معينة كان الكفيل عاجزا عن تسليمها لانه لا ولاية له في الحمل على دابة الغير
لانه لو اعطى دابة من عنده لا يستحق الاجرة لانه في تغيير المعقود عليه وهذا التعليل غير ما سبق لاي التصر
(قوله لو حوب مطابق الفعل) وهو الحمل اي وهو قادر عليه لانه يمكنه ان يحمل على دابة نفسه (قوله لا التسليم)
يشير الى تعليل الشيخ ابي النضر (قوله ولا يبيع قبل قبضه) اعلم ان الاعيان اما مضمونة بنفسها وهي ما يجب
فيها عند المالك او بغيرها وهي ما لا يجب فيها او امانة والاو تصح الكفالة به ولا تصح بالثاني والثالث افقد
شرطها وهو ان يكون مضمونا على الاصيل لا يخرج عنه الا بدفع عينه او بدله والمبيع مضمون بالثمن والمرهون
بالدين والثالث ظاهرا مضمون ومرة الكفالة بالمبيع ان يقول المشتري ان هلك المبيع فعلى تبده او قيمته فراد
المشتري الكفالة بمائة المبيع وذلك لان ما يئمه غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك بنفسه البيع ويجب رد
الثمن حوى (قوله ومرهون) اي في يد المرتهن لو قال الكفيل اذا هلك فلي تبده لا يصح لانه اذا هلك لا يجب على
المرتهن شيء سواء ضمن الرهن للرهن او لا مرتهن انتهى (قوله ومانة) كوديعة ومال مضاربة ومشاركة وعارية
ومستأجر (قوله لم يسلحوا ص) لان تسليم العين واجب على الاصيل فامكن التزامه (قوله في الكل) قدم
عن الزياحي ان الامانات لا تكفل مطلقا لا ببيعها ولا بتسليمها ولعله احد قولين (قوله الا ان يكون) اي المشتري
(قوله لا الاصيل) فان اغن ليس بمضمون على الصبي المخبور عليه انتهى (قوله وكذا لو كان مضمونا)
لانه مضمونة بنفسه حتى اذا هلك يجب عليه الضمان اذا بقيت تقوم مقامه فامكن ايجابه على الكفيل (قوله على
يوم الشراء) اي طلبه (قوله ومبيعا فاحدا) لان المقبوض في البيع الفاسد مضمون بنفسه حتى اذا هلك يجب
عليه قيمته انتهى (قوله او بدله صلح عن دم) لا لو كان البدل عبد افكفيل به انسان صحت فان ذلك قبل قبض
فعليه قيمته انتهى بحر وتقييده بالدم بعيد ان الكفالة تبدل الصلح في المال لا يصح لانه اذا هلك انقضى كونه كالبيع
(قوله وخلع) اي وبدل خلع (قوله ومهر) الاوى ومهر قال في البحر لان هذه الاشياء لا تبطل به لان العين انتهى
(قوله بلا قبول الطالب) فان رضى اي الاصيل قبل قبول الطالب يرجع عليه وان بعده فلا رجوع عليه مراج
(قوله وانابته) كوكيل (قوله ولو فضولا) فاذا قبل الفضولي فانه يصح ويوقف على اجازته ولا كفيل ان يخرج
نفسه عنها قبل اجازته كذا في شرح الجمع والحقات (قوله لكن نقل المصنف عن الطرسوسي) بفتح الراء نسبة

نعم لوجه له 'جلاصحت' ولم انزل محال
 ولجعله (ولا تصح) ايضا (بجهاة المذنبين)
 عنه في تعليق راحة لا تخير كملت بما
 على فلان او فلان فتصح (ولا) (بجهاة المذنبين)
 لانه صاحب الحق (ولا) لا (بجهاة المذنبين)
 وبه مطلقا نعم لو قال كفأت رجلا عرفه بوجهه
 لا با- همه جاز ولا في السر اجبة قال انصفه
 هو بري بزازية وعلى دانه من الذنب ان اسلم
 وهو بخلاف على ما ثبت في مسلكه الذنب ان اسلم
 الذنب جاز لا فاعا من فاسكه الذنب ان اسلم
 (نحو ما داب) اي ما ثبت في مسلكه الذنب ان اسلم
 على (احدهم) يعني في مسلكه الذنب ان اسلم
 ما بايت احدا من الناس اولا منهم على
 (او ما داب) على ان الناس (ولا) تصح (بشخص)
 فعلى (مسلكه) لا يخبر في العقوبة
 (وخاص) لان الزبانية مستمرة ولا يذنب
 (ولا يجعل دابة معينة) أي القديمة لانه يلزم
 عليه معين من تأخرها (أو) لا (بجميع) قبل
 تغيير العقود عليه بخلاف غيرهما (أو) لا (بجميع)
 مطلقا (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)
 فقبضه ومعه دون راحة السبل فلو كان
 صحيح في الكل رد وجهه ككفيل النفس
 المستأجر مثلا لا شيء عليه (فمنها) لكفيل
 (وتصح) (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)
 دينا جميعا على المذنب (أو) لا (بجميع)
 محجور راعية فلا يلزم الكفيل بها الاصل
 خاتمة (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)
 الشراء) ان معنى انهم والافهم وامانة
 (ومعها فاسدا) او بدل صلح عن دم وخلع ومهر
 خاتمة (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)
 بنفسها الا بغيرها (أو) لا (بجميع)
 الكفالة (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)
 (أو) لا (بجميع) (أو) لا (بجميع)

الى طر سوس وهي كافي القاموس كحزبن بلد اسلامي مختص كان للارمن ثم اعيد للاسلام في عصرنا انتهى
(قوله المريض الخ) المراد به ان يكون عنده قدر المكفول به (قوله لانه اوصية) تعميل الثانية وترك تعميل الاولى
لظهوره فان الاخبار عن العقد اخبار عن ركنه الايجاب والقبول انتهى حاشي واغاجازت كقالة الوارث
لان المريض قائم مقام الطالب لحاجته تغريفا لذمته وفيه نفع للطالب فصار كما اذا حضر بنفسه (قوله وفي
فتح الصحة اوجه) لما في مناسن ان المريض قائم الخ (قوله وحقق انها كفاية) بحث فيه في الجرح بانه لا فائدة في
هذه الكفاية لان الوارث مطالب بقضاء دين الميت من مال الميت سواء قال له المريض تكفل عني اولاد او اذ ان يمكن
له تركه لا مطالبة عليه سواء قال له ذلك ولا انتهى قال في النهران الفائدة قد تظهر في تغريغ ذمته انتهى (قوله
لكن يرد عليه وقفة على المال) اي ولو كانت كفاية لصحت مطلقا بجر (قوله ويضفي الخ) البحث لصاحب النهر
واغاد في الجرح انها ليست كفاية من كل وجه لانه لا تنصح الا اذا كان له ريبض مال فلو كانت كفاية مطلقا
لصحت مطلقا وليست وصية من كل وجه لانه لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح انتهى (قوله لا يصح)
والمعتمد (قوله ولو ضمنه بعدموته) يعني لو ضمن الوارث الميت (قوله ولعله قول الثاني لما مر) من انه لا يشترط
القبول عنده (قوله فالتول للمعبر) اي لما دعي الاخبار وهو الطالب مخ لان الاصل الصحة وصحة العقد هنا
يحول الكلام اخبارا (قوله الا اذا كان به كفيل) استثناء من قوله ساقط فلو حذف ساقط الاول انم عليه بقوله
لانه بسطة بموته ثم استثنى منه لكان اوضح يعني ان الدين يسقط عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال
حياته او من به شئ كذلك قال في الجرح قيد بالكفاية بعدموته لانه لو كفيل في حياته ثم مات مفسلا لم تبطل
الكفاية وكذا لو كان به رهن ثم مات مفسلا لا يبطل الرهن لان سقوط الدين عنه في احكام الدنيا في حقه
للضرورة فتقدر به درهما فابقينا في حق الكفيل والرهن لعدم الضرورة كذا في المعراج ولا يلزم مما ذكر صحة
الكفاية به حيث لا يستغناء عنها بالكفيل وببيع الرهن (قوله او ظهر له مال) قال في القنية كفيل عن ميت
مفلس ثم ظهر له مال صحت الكفاية بقدره انتهى (قوله والحقة دين بعدموته) فان ذمة المتوفى تقوى به فتصح به
الكفاية اي ولو مات مفسلا لا يستغناء الى حال الحياة (قوله على الطريق) مر اده انه في غير ملكه (قوله لثبوت الدين)
الواضح لثبوت الضمان (قوله وهذا عنده) راجع الى المصنف (قوله وصحها ما مطلقا) ظهر له مال او لا كما يعلم
مما فيه (قوله ولو تبرع احد صح اجماعا) لان التبرع لا يفتقر قيام الدين (قوله ولا تنصح كقالة الوكيل) قيد
بالوكيل لان الرسول يصح ضمانه حموي (قوله فيما وكل بيعه) اخبر به ما اذا وكل رجلا بقبض الثمن من الوكيل
فكفيل به الوكيل صح حموي (قوله لان حق القبض له بالاصالة) ولهذا لا يبطل بوث الموكل وعزله وجزا ان يكون
الموكل وكبلا عن الوكيل في القبض والوكيل عزله ولو حلف المشتري ان لا يثني عليه للموكل لا يحنث ويحنث
لو لم يثني في جانب الوكيل افاده المصنف ولو ادى الوكيل بغير ضمان جاز ولا يرجع كافي الجرح في شرح قوله
ولشر بن الخ (قوله ومفاده) اي التعليل وقال في التهر وكلامهم هنا يفيدان الوصي وما في ما هنا وفي الجرح
وظاهر كلامهم ان الوصي والمتولي الخ ما هنا (قوله لو ابراه) بغير التثنية (قوله لما مر) اي في الوكيل (قوله امانة
عندهما) اي عند الوكيل والمضارب هذا التعليل لا يظهر الا اذا قبضوا والحكم بعدم صحة كمالهما اعم (قوله
هذا لا يجوز) اي كل من الضمان لنفسه ومن قسمة الدين قبل قبضه (قوله ثم لو تبرع) اي احد انشر يمكن بالدفع
عن مدونهما (قوله كما لو كانا صفتين) بان فصل الثمن على قوله ما او كرر لفظ بعت على قوله اي فانه يصح ضمان
احدهما نصيب الاخر لا امتياز نصيب كل منهما فلا شركة بدليل ان له قبول نصيب احدهما دون الاخر ولو قبل
الكل وقد حصص احدهما كان اتفاق قبض نصيبه بجر (قوله ولا بالعهد) بان يشتري عبدا فيضمن رجل
العهد المشتري ويسكتان على ذلك ولم يبيناه اما هي (قوله لا شتبا المراد بها) اي انما لا يجوز لا شتبا المراد بها
فاما مشتركة بين الضمان القديم الى الوثيقة التي تنهه بالانع بالمال وهي ملكه فاذا ضمن تسليمها للمشتري لم يصح
لانه ضمن ما لا يقدر عليه والعقد موقوف على الدرك وخيار الشرط فلم تصح الكفاية للجهالة فتقدر العمل
بها قبل البيان فيبطل الضمان حموي (قوله ولا بالخلاص) اي عند الامام بناء على ان المراد به ما ذكره الشرح
وخلا يصح بناء على ان المراد به ضمان الدرك فالخلاف موقوف على التفسير افاده المصنف (قوله ثم الخ) افاده
ان الخلاف لفظي فانه لم يصرح بورد (قوله مق ادى بكفالة فائدة) بسبب جهالة المكفول عنه او كانت ضمان

عهد او خلاص (قوله ورجع) اي اذا كانت الكفالة بالامر فانه لا يرجع الا فيها (قوله اذا حسب) اي ظن الدافع والظاهر ان هذا شرط في الرجوع في الفاسدة مطلقا فلا وادى وهو يعلم انه لا يلزمه لا يرجع (قوله على ذلك) اي الاداة ولو ادى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه انتهى مع قال ابو الهود وهذه مستثناة من قوائم لا عبرة بالظن البين خطاه (قوله ولو كفل بامر) اطلق في الامر فتعمل الحقيقي والحكمي كما اذا كفل الاب عن ابنه الصغير مبرما انه ثم مات فاخذ من تركته فان لورثته الرجوع في نصيب الابن لانه كفالة بامر الصبي حكمنا لدنوت الولاية بخلاف ما اذا ادى الاب من غير ضمان الا اذا شهد على الرجوع افاده صاحب البحر (قوله بشرط قوله عني) كان يقول اكفل عني واضمن عني اقلان وبعد هذا اقرارا بالمال لقلان خاتية ولو قل اضمن الالف التي اقلان على لم يرجع عليه عند الاداة لجواز ان يكون التصديق رجوعا واطلب التبرع فتح وهذا بخلاف ما لو امر الاسير شخص ان يثريه فاشتره فانه يرجع عليه استصفا وان لم يقل على ان يرجع على وكذا لو امره ان يقضي دينه ولم يقل على ان يرجع ولا على ابي ضامن فانه يرجع على كل حال ولا يرجع في الامر بالهبة او التعتوبض عنها او الاقرار والعنق عن كفارته ولو قال عني او على الا اذا قال على ابي ضامن ثم (قوله وهو غير صبي) افاد به وبما بعده ان الامر انما يصح من غير امره قاله صبي اذا امر شخص ان يكفله فكفله وادى لا رجوع عليه مطلقا ولو تكفل الكفيل باذن وليه بسوط (قوله وبعد) فانه لا يرجع عليه حالا وانما يرجع عليه بعد عتقه بجر (قوله محجورين) اما المأذنين فيصح امرهما وان لم يكونا اهلا لم يجرأى للكفالة لكونهما تبرعا واليهود (قوله يرجع عليه بما ادى) اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل ولو كفل عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا رجوع له برأيه (قوله والا فبما ضمنه) اي ان ادى خلافا بان كان المكفول به جديرا فاذا ردا وبالعكس فان رجوعه بما ضمن لا بما ادى لما ذكره الشرح وهذا بخلاف المأمور بقضاء الدين فانه يرجع بما ادى اذا ادى اجود او خلاف الجنس فانه لا يرجع الا بالدين (قوله ولكل لوما كسبه او اثار) بان مات الطالب والكفيل وارثه او وحيه له حال حياته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوزا فيمن عليه الدين لانه ينقل الدين اليه بمقتضى الهبة ضرورة (قوله لا يرجع لتبرعه) ولو اجازها بعد المجلس لان الكفالة لازمة ونفذت عليه بغير امر غيره وجبة للرجوع فلا تغلب وجبة له عمادية (قوله الا اذا ابار في المجلس) اي مجلس الكفالة كذا يفاد من البحر (قوله وحيلة الرجوع الخ) عبارة الوالوية رجل كفل بنفس رجل ولم يقدر على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكفول عنه حتى تبرأ من الكفالة فاراد ان يؤديه على وجه يكون له حق الرجوع على المطلوب فالحيلة في ذلك ان يدفع الى الطالب الدين ويحب الطالب ماله على المطلوب ويؤكده بقبضه فيكون له حق المطالبة فاذا قبضه يكون له حق الرجوع ولودفع المال بغير هذه الحيلة يكون متطوعا انتهى بتصرف وشار الشرح الى ان هذا التصو ير غير لازم فان هذا الحكم يجري في كفالة المال ابتداء وقد يقال انه لا يظهر الا اذا دفع قدر الدين من غير تعرض لكونه دين الاصيل واما اذا دفعه على انه دين الاصيل فقد برئ الاصيل من دينه ولا تصح هذه الحيلة (قوله ولا يطالب كفيل الخ) قيد بالكفيل لان الواكيل بالشرأ له الرجوع على الموكل قبل الاداة لانه من الموكل بمنزلة البائع من المشتري انتهى عني (قوله لان تملك بالاداة) اي غنات الكفيل الدين باداءه قال في البحر لانه انما انتم المطالبة وانما غنات الدين بالاداة فلا رجوع قبل التملك انتهى (قوله خاتية) عبارتها كفل عن رجل بمال ثمن المكفول عنه اعطى الكفيل له ثما ذكر في الاصل انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنه بذلك جاز انتهى وهذه العبارة لا تفيد وجوب دفع الرهن على الاصيل بخلاف ما يستفاد من كلامه ونحو ما لمه ولف في البحر (قوله واذا حبسه له حبسه) قيده في الشربلية بما اذا لم يكن المكفول عنه من اصول الدائن فاذا كان المدين اصلا لا يحبس كقوله ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو ممتنع انتهى ونظريه ابو السعود بان الذي في عبارة القه - تاني عن قضاة الخلاصة ان الكفيل اذا حبس لا يحبس اصل الطالب الذي هو مكفول عنه انتهى وفيه انه كيف يحبس الكفيل بسبب دين الاصيل ولا يحبس الاصيل فيه وايضا ما مانع من الملازمة على فرض تسليم عدم الحبس فالوجه ما في الشربلية (قوله هذا اذا كفل بامر) اسم الاشارة يرجع الى الملازمة والحبس للاصيل ومحل ايضا اذا كان المال حالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمة بجر (قوله يوجب برأيهما) اي برأفة

(رب المال) أي بائنه للمال ولأنه بائنه
عندهما فالضمان قد يترك مع الشرع (و)
لا تصح (الضمان) مع الشركة بصرف ما
لأنه لو صح في حصة صاحبه يتردى إلى حصة
أنفقه ولو صح في حصة صاحبه يتردى إلى حصة
الذين قبل قبضه (و) لا تصح الكفالة (بالهبة)
كأنما صفتين (و) لا (بالخلاص) أي تخلص
لاستبداء المراد بها (و) لا (بالخلاص) أي تخلص
مبيع يستحق لعجزه عنه نعم لو ضمن تخلصه ولو
بشرط أن قدر والا فلهما أن كان كالدرلة عيني
فأئدة) متى أدى بكفالة فأسد رجوع بدل
جاءع التمس وإن ثم قال ونظيره لو كفل بدل
الكفالة لم يصح فيرجع بما أدى إذا حسب أنه جدير
على ذلك لأنه السابق وأقره المصنف بشرط قوله
(ولو كفل بأمره) أي بأمر المطلوب بشرط قوله
عنى أو على أنه على وهو غير صفي وعبد مجبورين
إن طلب (رجوع عليه بما أدى) إن أدى بأمره
والأف بائنه وإن أدى بأمره الملكة التي بالاداء
فكان كالمطالب وكما لو ملكه هبة أو ثلث عيني
(و) أو بغيره (و) يرجع لتدبره إذا أجاز في المجلس
المطالب الدين ويوجب كماله بقبضه ولو أجاز في
(ولا يطالب كغيب) أصلا (بما لا) قبل أن يتردى
الغيب (عنه) لأن ملكه بالاداء نعم لا كغيب
أخذه من (الأصل) أي لا رزم ولا أصل
لوزم (الغيب) (لزمه) (و) إذا حبسه حصة
أيضا حتى يتخلصه (و) لم يكن على (الغيب)
هذا إذا كفل بأمره والأفلاء لازمة ولا حبس
للمطلوب دين. وله الإفلاء لازمة ولا حبس
يراجع في الاستبداء آفة قبل يوجب برأتها

وبرأه الاسقاط (قوله واجمعوا انه لو كتبه) اي لفظ البراءة بان كتب في الصلح وبرئ الكفيل من الدراهم
 التي كفل بها فهو وراجع الى مسئلة الخلاف (قوله عملا بالعرف) فان العرف انه انما يكتب عليه ذلك اذا وجد
 الا بقاءه في الكتاب اقرارا بغيره (قوله وهذا) اي ما تقدم من التفصيل في المسائل الثلاث (قوله يرجع
 اليه) وظاهره حتى في برئته الى الاحتمال ان المعنى برئت الى تاني ابرأته (قوله لمراه) اي انه قبض اول قبض
 والمجروح مستحق بالبيان (قوله اتفاقا) حكاه في الخبر عن النهاية وانفتح بقيل حيث قل وتبيل في جميع ما ذكرنا
 ذاك الطالب حاضرا يرجع في البيان اليه الخ (قوله ومثل الكفالة الحوالة) فان قال المحال للمعتال عليه
 برئت الى وجع المحتال عليه على الخيل وان قال ابرأته لا واختلف فيما اذا قال برئت فقط (قوله وبطل
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط) كسائر البراءات من غير مبيع او مهر افاده في المتن ونسجه (قوله والمعراج)
 عبارته كما في المنع قيل المراد بالشرط المحض الذي لا منفعة للطالب فيه اصلا كدخول الدار ومجيئ
 الغد لانه غير متعارف اما اذا كان متعارفا فانه يجوز كافي تعليق الكفالة لما في الايضاح لو كفل بالمال والنفس
 وقال ان وافيتك غدا فان ابرأته من المال فوافاه غدا يبرأ من المال فقد جوزته تعليق البراءة عن الكفالة بالمال
 وكذا اذا علق البراءة باستيفاء البعض يجوز اعلق البراءة عن البعض بتجديد البعض يجوز ذكره في سقوط
 شيخ الاسلام فله ان المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف واختلاف الروايتين في صحة التعليق محمول على هذا
 فرواية عدم الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفا انتهى (قوله ترجع الاطلاق)
 اي اطلاق عدم صحة تعليق البراءة ولو بشرط ملائم لان فيما عكس المطالبة والتحكيمات لا تقبل التعليق
 بالشرط وتعليق المطالبة كتمليك الدين لانها وسيلة اليه وتمليك لا يقبل التعليق بالشرط فكذا هي وفي المتن
 واختارنا صحة اي صحة التعليق قال المؤلف في شرحه ويمكن حمله على ما اختاره في الفتح فجعل على ما اذا كان
 التعليق بشرط ملائم متعارف (قوله قيد بكفالة المال) اي باعتبار ان الكلام فيه والافضل بدكر القيد في
 متن انتهى حلي (قوله لان في كفالة النفس تفصيلا مذكورا في الحاشية) قال فيها اذا علق برأته الكفيل بالنفس
 بشرط فهو على وجوه في وجه تجوز البراءة وبطل الشرط نحو ان يكفل رجل بنفس رجل فابراه الطالب عن
 الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على
 مال ليريه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجامع واحدى
 روايتي الحوالة والكفالة وفي رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل
 كفل بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل ان يدفع المال الى الطالب ويبره من
 الكفالة بالنفس جازت الكفالة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل خاصة
 بشرط الطالب على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلا انتهى مع (قوله
 لا يسترد اصل الخ) مقيد بما اذا لم يؤخره الطالب عن الاصيل او الكفيل فان اخره ان يسترده حوى عن
 المفتاح (قوله بامره) متعلق بالكفيل وقيد به لانه لو كفه بغير امره يسترده لانه لا ملك له ولا تعلق فيه انتهى حلي
 عن التهر (قوله ليدفعه الى الطالب) متعلق باذى واعلم ان الاداء لا يكفل تامل للاداء على وجه الاقتضاء
 بان قال لا امن ان ياخذ منك الطالب حقه فخذ قبل ادائك ولا اداء على وجه الرأية بان قال خذ هذا المال
 وادفعه الى الطالب وهذا الشمول وان كان صحيحا بالنظر الى عدم الاسترداد لكنه لا يلائم قوله وان رجع
 طاب له ونوب رده فيما يتعين بالتعين الخ فان هذا الحكم خاص بما اذا كان الاداء على وجه الاقتضاء اذا عرفت
 هذا فالشرح ابقى المتن على عمومته فان قوله ليدفعه الى الطالب صادق بالامر من وقيد ما سابقا بقوله حيث
 قبضه على وجه الاقتضاء منى حينية تقيد لا حينية تعليل ولا يخفى حسنه انتهى حلي ملخصا ولو اطلق عند
 الدفع فلم يبين انه على وجه اقتضاء او الرأية يقع عن القضاء شرعية لانه عن القنية وفرع عليه ان الرجوع يكون
 للكفيل عند الاطلاق اوالامرود انتهى وقوله وان كان صحيحا بالنظر الى عدم الاسترداد اي حتى في الرسول مثله
 في العنايه ومعراج الدراية والكافي وفي غاية البيان له ولاية الاسترداد ومثله في شرح الوقاية لصدر الشريعة
 والكفاية قال المحقق يعقوب باشا وهو الظاهر لانه امانة محضة ويد الرسول يد المرسل وكانه لم يقبضه فلا يعتبر
 حتى الطالب وهو المتأخر من عبارته انه لا يملكه منى حينية (قوله وان لم يعطه طالبه) ان وصليته وطالبه

واجمعوا انه لو كتبه في الصلح وان كان
 راجع الى عملا بالعرف (وهذا) كونه (مع عينة
 انساب ومع حصره يرجع اليه في ابرأته)
 لمراه فافادته المحمل من ادعاء الحوالة
 (وبطل تعليق ابرأته من ادعاء الحوالة
 اعني الملائم على ما استشار في الفتح في التهر
 وانه المصنف فنافرقت الفرقان فكان في التهر
 ظاهر ابرأته وعينه ترجع الى ما استشار في الفتح في التهر
 انما لان في كفالة النفس مادي الى الكفيل
 باسمه ليدفعه الى الطالب (وان لم يعطه طالبه)
 ولا يعمل بغيره عن لاداء لو كتبه بلا بامره

مفعول يعطى الثاني افاده الحلي (قوله تلك الامه ترداد بحري) قال المحوى في شرحه قال في الجور سئل هل يعمل
 نهيته عن ادائه فاجبت بانه ان كان كفيلا بالامر لم يعمل نهيته لانه لا يملك استرداده والا على المكفله وبهذا ظهر
 ان الكفالة توجب دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه لكن دين الطالب حال ودين الكفيل
 مؤجل الى وقت الاداء ولذا الواجب الكفيل من الاصيل وهما ابرأه او وحب منه الدين صح فلا يرجع باده
 كذا في النهاية ولا ينافيه ما مر من ان الراجح ان الكفالة تضم ذمة الى ذمة في المطالبة لان الضم فيها فاهو بالنسبة
 الى الطالب وهذا لا ينافي ان يكون لكفيل دين على المكفول عنه كما لا يخفى انتهى (قوله واقره المصنف) وصاحب
 التهر والمجروح فلا عبرة بما يخالفه (قوله طاب له) هو اقضى الدين هو اقضاء الاصيل بحري (قوله خلافا لشافعي)
 لان الخارج بالضممان وعلى هذا الخلاف لو تصرف المودع في لوديه ورجع عاياه وذكره الوافي واما الغاصب
 اذ ارجع وجب رده على المالك ويجوز على الدفع له لانه لاحق للعاصب في الرجوع بخلاف ما اذا اجر الموصوب ثم رده
 فان الاجرة ان تصدق به او برده الى المعصوب منه ومالك الاجر بالعهدة مخ ملخصا (قوله ونوب رده) فلا جبر
 كافي الهداية اي لا جبر من القاضي عليه وهو لا يتلزم عدم الوجوب ديانة بل وجوب الرد او التصديق ظاهر
 عبارة شيخ الاسلام غير انه ترجح الرد افاده السكال (قوله اذا قضى الدين بنفسه درر) صورة المسئلة في الجامع
 الصغير محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في رجل كفل عن رجل بالف درهم بامره قضاء ما لالف
 قبل ان يعطيه ما احبها له ان ياخذ منه قال لا وان رجع فيها رجعا فهو له ولا تصدق به وان كانت الكفالة بغير
 حنطة فقهه الذي عليه الاصيل فباعه فربح فيه الكفيل فان رجع له الا انه احب الى ان يدفعه الى الذي قضاه
 وبرده عليه ولا يجبره على ذلك في القضاء وقال ابو يوسف ومحمد هو له ولا يبرده على الذي قضاه الكفيل فانت
 ترى عدم التقيد بقضاء الاصيل وقد اعترض العلامة الوافي الدرر بان عبارته موهمة لما هو ليس بمقصود
 وهو كون الرجوع الغير الطيب مخصوصا بصورة قضاء الاصيل الدين بنفسه وليس كذلك انتهى وقد علمت ان نوب
 الرد قول الامام فقط وظاهر عبارة الجامع عن الامام حيث قال الا انه احب الى الخ لانه لا يجبر عليه ديانة
 وهو الذي مال اليه صاحب التهر وتبعه المحوى (قوله كنفود) بان اخذ الكفيل من المطلوب الف الفاشترى به عبدا
 فباعه بالف ومات (قوله الاشبه نم) الاولى ان يقول ولو غلبه على الاشبه لانه اذا كان فقيرا اخلاف في الحكم
 وان كان غنيا ضيقه روايتان والاشبه ان يطيب له قاله نحر الاسلام لانه اتمارده عليه لانه حقه انتهى افاده الشيخ
 زين (قوله يبيع العينة) هي بكسر العين المهملة المثلث معني به لان فيه ميلا من الدين الى بيع العينة انتهى
 واني وفي مسكن انها مشتقة من العين وهو بناء على القول بجواز الاشتقاق من اسماء الاعيان قاله المحوى (قوله
 اي يبيع العينة بالبيع نسيئة) بان يبيع ثوبا بواو عشرة بخمسة عشر نسيئة رغبة في نيل الزيادة فيه به عشرة
 ويؤجل خمسة وقيل صورته ان يشتريه باكثر من قيمته ليعيه باقل من ذلك الثمن لغير البائع ثم يشتريه البائع من
 ذلك الغير باقل الذي اشتراه به ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري المدينون تحرزا عن شراء
 ما باع باقل مما باع قبل فدا الثمن وثمة صور اخر (قوله المستقرض) وهو الكفيل (قوله يقضى دونه) اي مثلا
 (قوله وهو مكروه) قال محمد هذا البيع في قلبي كاشال الجبال ذمير اخترعه اكره الربا وقد ذمهم الشارع عليه
 فقال اذا باعته بالعينة واجعت اذئاب الابل ذلتهم وظهر عليكم عدوكم اي اذا اشتغلتم بالحرف عن الجهاد الخ
 وقال ابو يوسف هذا البيع غير مكروه لانه فله كثير من العنايه وحده واعليه قال السكال والذي يقع في قلبي
 ان ما يخرج الدافع ان فعل صورة يعود دفع اليه هو اربعة عشر كعود الثوب اليه في الصورة المتقدمة وكذا اذا قرضه
 خمسة عشر ثم يبيع ثوبا بواو عشرة بخمسة عشر وباخذ الخمسة عشر القرض التي دفعها له فلم يخرج منه
 الا عشرة فقد عاد اليه بعض ما خرج منه يكون مكروها يعني تحريرا وما لم يرجع اليه العين فلا كراهة فيه
 الاختلاف الاولى قال ابو الوالد ما ذكره في الفتح يصلح ان يكون نسيئة بان يقال قول محمد بالكراهة يحمل على
 ما اذا عاد اليه كل ابعض ما خرج منه وقول ابي يوسف بعدمها يحمل على ما اذا لم يعد اليه شيء منه وكذا
 الحديث يحمل على ما حل عليه قول محمد فسقط ما عساه كيف قال ابو يوسف بعدم الكراهة مع ورود الحديث
 المقضي للذم (قوله عن مبرة الاقراض) الاضافة للبيان فان الاقراض كالحل للبر والمجرة بمعنى البر والاضافة
 على معنى من اي الاحسان الناشئ منه (قوله وزيادة الرجوع) اي الذي رجعه التاجر (قوله لانه اما ضمان الحسران)

والاعمل لانه حينئذ يملك الاسترداد بحري
 المصنف (ان رجع) الكفيل (طاب له) لانه فاهو بالنسبة
 حيث قبضه على وجه الاقتضاء ولو على وجه
 الرسالة فلا يضره اما ان يبيع الدين بنفسه درر
 رده على الاصيل اذا قضى الدين بنفسه درر
 يبيع بالنعين (كأنه لا يبيع الا بامره)
 فلا يندب ولو رده هل يطيب (الاصيل) كقوله يبيع
 نعم ولو فاعله بالبيع العينة
 العينة اي يبيع العينة بالبيع
 المستقرض باقل ليقضى دينه اخترعه من الاعراض عن
 وهو مكروه (فعل) الكفيل ذلك (فالمبيع
 مبرة الاقراض) زيادة (الرجوع عليه) لانه العاقد
 للكفيل (ولا) نسي على (الامه) لانه بان ضمان الحسران

اي نظر الى قوله على كانه امره بالشراء اي لنفسه وما خسر فعليه وشمان الخسران باطل لان الضمان لا يكون الا بغيره وان خسران غيره فهو على احد حتى لو قال بائع في السوق على ان كل خسران يلحقك فعلي اوفال لمشتري العدد ان بقى بعد ذلك في لم يبيع (قوله ادركه كبل بجهول) ومعنى قوله على يتصرف الى الثمن فاذا كان انمن عليه بكون المبيع له فاعني من قوله الى اي عن قوله اشترى اكنه فاسد لعدم تعيين مقداره ونحوه ولا يصح الوصفا كماله كماله قال اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها انتهى مخ فالحاصل ان هذه الصورة اما ان ترجع الى الكفالة انفاضة او الوكالة انفاضة (نقطة) اشد من بيع العينة البياعات الكفالة الان كبيع العدل والزيث ونحوه بالطرف ثم امقاط مقدار معين بدل الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك انه في حكم الغصب المحرم فابن دهم من بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته هذا ما قاله محمد بن سلمة ليجار بلج (قوله كفل من رجل) لو قال كفل رجل لي رجل بما ذاب له على فلان لكان اوضح وصورة المسئلة في الجامع محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تكفل عن رجل بما ذاب له عليه من حق او بما قضى له عليه من حق فغاب المكفول عنه فجاء المدعي بالكفيل فاقام عليه البينة ان على المكفول عنه الف درهم قال لا تسع بينة على الكفيل حتى يحضر المكفول به انتهى ووجه ذلك ان الكفيل التزام ما لا يقضي به في المستقبل فالقضاء به لا يجب شيء على الكفيل لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء على الاصيل ولم يوجد الشرط وهذا ظاهر فيما اذا كفل بما قضى له عليه اما اذا كفل بما ذاب له عليه فكذلك لان معنى ذاب وجب مستعار من ذوب الشحم كذا ذكره المطرزي واللفظ وان كان ماضيا برأيه المستقبل كقولهم اطال الله بقاءك وادام عزك فلما كان كذلك قلنا الكفيل كفل بما ذاب يجب على الغائب بعد عقد الكفالة لا قبل ودعوى المدعي على الكفيل مطلقة عن ذلك حيث لم يتعرض لوجوب المال بعد عقد الكفالة بل يحتمل انه كان واجبا قبل الكفالة وذلك لا يدخل تحت الكفالة فقصدت الدعوى فلم تسع البينة انتهى شلي عن الاتفاق رحمة الله تعالى (قوله عبارة الدور لازم بلا ضمير) النسخة التي يدي فيها ضمير وعلى النسخة الاخرى لا بد فيها من تقدير الضمير (قوله حتى يحضر الغائب الخ) وما ذكره في البحر رده في المخ ورده المكى وما ذكره في التهر تبعا ليعقوب باشا وسعدى افندي رده الوافي فارجع الى مؤلفاتهم ان شئت (قوله وان قضى بالمال على الكفيل) انما قبلت البينة هنا ولم تقبل في المسئلة المتقدمة لان ثمة المكفول به مال مقبوض وهو ما على الكفيل بعد عقد الكفالة ودعوى المدعي وقعت مطلقة لم يتعرض لذلك فقصدت الدعوى فلم تقبل وهما المكفول به مال مطلق ودعوى المال مطلقة ايضا فقصدت الدعوى فقبلت البينة لانها اياه على صحة الدعوى انتهى اتفاقنا وقال الجوى وهذا وان كان فيه قضاء على الغائب الا انه معنى وكمن شئ ثبتت ضمنا ولا يثبت قصدا كما اذا ادعى عبد ان الحاضر اشترأه من مولا الغائب ثم اعتقه فانما يثبت الحاضر الشراء او الاعتاق كان الحاضر خصما عن مولا حتى اذا ثبت العبد الشراء والعق فذهب على الغائب حتى اذا حضر امس له ان بدعيه (قوله قضى عليه) فانه انه لو حضر المكفول عنه لا يحتاج الى اقامة البينة عليه انتهى شلي عن الغاية (قوله لان المكفول به الخ) قد علمت بيانه ما تقدم (قوله وهذه) اي المسئلة الثانية (قوله ولو خاف الطالب) اي الدائن (قوله موت الشاهد) اي جنته الصادق بالشاهد من اي موت من يشهد له بالمال على الغائب (قوله يتواضع) اي يتواضع (قوله مع رجل) ليقره بانه كفيل من فلان قال الكمال وهذا كله استحصان استحصنه علماءنا صيانة للفقهاء (قوله وكذا الحوالة) قال الجوى في شرحه في الجامع الكبير جعل المسئلة مربعة اذ الكفالة اما مطلقة مثل كفلت بمالك على فلان او مقيدة بالقدرهم وكل اما بالامر او بدونه وقد علمت ان المقيدة ان كانت بالامر او لا كان انشاء بها عليهما والا فلي كفل فقط واما المطلقة فان انشاء بها عليهما سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل الى ثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل انتهى ثم قال وكذا الحوالة على هذه الوجوه ونحوه في البحر (قوله كفايته) اي الشخص اي شخص كان والدرك انبئة به ليجر ويسكن والمراد به هنا ضمان الثمن عند تصاق المبيع (قوله تسليم منه المبيع) اي تصديق منه واقراء بان المبيع ملك البائع وانه لاحق له فيه حتى لو ادعى بعد ذلك ان الدار ملك لا تسع دعواه لان اقدامه على الكفالة اقراء بان البائع مالك لها وقت ابيع فلا تسع دعواه بعد ذلك (قوله كفايته) اي ان كفايته

اي نظر الى قوله على كانه امره بالشراء اي لنفسه وما خسر فعليه وشمان الخسران باطل لان الضمان لا يكون الا بغيره وان خسران غيره فهو على احد حتى لو قال بائع في السوق على ان كل خسران يلحقك فعلي اوفال لمشتري العدد ان بقى بعد ذلك في لم يبيع (قوله ادركه كبل بجهول) ومعنى قوله على يتصرف الى الثمن فاذا كان انمن عليه بكون المبيع له فاعني من قوله الى اي عن قوله اشترى اكنه فاسد لعدم تعيين مقداره ونحوه ولا يصح الوصفا كماله كماله قال اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها انتهى مخ فالحاصل ان هذه الصورة اما ان ترجع الى الكفالة انفاضة او الوكالة انفاضة (نقطة) اشد من بيع العينة البياعات الكفالة الان كبيع العدل والزيث ونحوه بالطرف ثم امقاط مقدار معين بدل الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك انه في حكم الغصب المحرم فابن دهم من بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته هذا ما قاله محمد بن سلمة ليجار بلج (قوله كفل من رجل) لو قال كفل رجل لي رجل بما ذاب له على فلان لكان اوضح وصورة المسئلة في الجامع محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تكفل عن رجل بما ذاب له عليه من حق او بما قضى له عليه من حق فغاب المكفول عنه فجاء المدعي بالكفيل فاقام عليه البينة ان على المكفول عنه الف درهم قال لا تسع بينة على الكفيل حتى يحضر المكفول به انتهى ووجه ذلك ان الكفيل التزام ما لا يقضي به في المستقبل فالقضاء به لا يجب شيء على الكفيل لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء على الاصيل ولم يوجد الشرط وهذا ظاهر فيما اذا كفل بما قضى له عليه اما اذا كفل بما ذاب له عليه فكذلك لان معنى ذاب وجب مستعار من ذوب الشحم كذا ذكره المطرزي واللفظ وان كان ماضيا برأيه المستقبل كقولهم اطال الله بقاءك وادام عزك فلما كان كذلك قلنا الكفيل كفل بما ذاب يجب على الغائب بعد عقد الكفالة لا قبل ودعوى المدعي على الكفيل مطلقة عن ذلك حيث لم يتعرض لوجوب المال بعد عقد الكفالة بل يحتمل انه كان واجبا قبل الكفالة وذلك لا يدخل تحت الكفالة فقصدت الدعوى فلم تسع البينة انتهى شلي عن الاتفاق رحمة الله تعالى (قوله عبارة الدور لازم بلا ضمير) النسخة التي يدي فيها ضمير وعلى النسخة الاخرى لا بد فيها من تقدير الضمير (قوله حتى يحضر الغائب الخ) وما ذكره في البحر رده في المخ ورده المكى وما ذكره في التهر تبعا ليعقوب باشا وسعدى افندي رده الوافي فارجع الى مؤلفاتهم ان شئت (قوله وان قضى بالمال على الكفيل) انما قبلت البينة هنا ولم تقبل في المسئلة المتقدمة لان ثمة المكفول به مال مقبوض وهو ما على الكفيل بعد عقد الكفالة ودعوى المدعي وقعت مطلقة لم يتعرض لذلك فقصدت الدعوى فلم تقبل وهما المكفول به مال مطلق ودعوى المال مطلقة ايضا فقصدت الدعوى فقبلت البينة لانها اياه على صحة الدعوى انتهى اتفاقنا وقال الجوى وهذا وان كان فيه قضاء على الغائب الا انه معنى وكمن شئ ثبتت ضمنا ولا يثبت قصدا كما اذا ادعى عبد ان الحاضر اشترأه من مولا الغائب ثم اعتقه فانما يثبت الحاضر الشراء او الاعتاق كان الحاضر خصما عن مولا حتى اذا ثبت العبد الشراء والعق فذهب على الغائب حتى اذا حضر امس له ان بدعيه (قوله قضى عليه) فانه انه لو حضر المكفول عنه لا يحتاج الى اقامة البينة عليه انتهى شلي عن الغاية (قوله لان المكفول به الخ) قد علمت بيانه ما تقدم (قوله وهذه) اي المسئلة الثانية (قوله ولو خاف الطالب) اي الدائن (قوله موت الشاهد) اي جنته الصادق بالشاهد من اي موت من يشهد له بالمال على الغائب (قوله يتواضع) اي يتواضع (قوله مع رجل) ليقره بانه كفيل من فلان قال الكمال وهذا كله استحصان استحصنه علماءنا صيانة للفقهاء (قوله وكذا الحوالة) قال الجوى في شرحه في الجامع الكبير جعل المسئلة مربعة اذ الكفالة اما مطلقة مثل كفلت بمالك على فلان او مقيدة بالقدرهم وكل اما بالامر او بدونه وقد علمت ان المقيدة ان كانت بالامر او لا كان انشاء بها عليهما والا فلي كفل فقط واما المطلقة فان انشاء بها عليهما سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل الى ثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل انتهى ثم قال وكذا الحوالة على هذه الوجوه ونحوه في البحر (قوله كفايته) اي الشخص اي شخص كان والدرك انبئة به ليجر ويسكن والمراد به هنا ضمان الثمن عند تصاق المبيع (قوله تسليم منه المبيع) اي تصديق منه واقراء بان المبيع ملك البائع وانه لاحق له فيه حتى لو ادعى بعد ذلك ان الدار ملك لا تسع دعواه لان اقدامه على الكفالة اقراء بان البائع مالك لها وقت ابيع فلا تسع دعواه بعد ذلك (قوله كفايته) اي ان كفايته

الشفعة وكذا الاتساع دعوى اجارتها (قوله كملوشه بالبيع عند المالك) لان الشهادة به على انسان اقراء منه بفاذا البيع باتفاق الروايات دعوى عن الشارح (قوله ببيع مطلق) اي عن قيد الملكية وكونه نافذا بانفاقه لا يكون تسليما بل تسعة بعده دعوى الملكية اذا ليس فيه ما يدل على اقراره بالمال للبائع لان البيع قد يصدر من غير المالك وله كسب شهادته ايجد في الواقعة انتهى مخ اي ليس بعد ذلك في نيت البينة انتهى فتح او ينظر حتى لو رأى فيه مصلحة اجازة ابو السعود (قوله عن ما ذكر) اي عما يفيد الاعتراف بملك البائع كماله كور ما قبان كتب في الصد باع فلان من فلان ببيع الدار او جرى البيع بين فلان وفلان فكتب شهادته بذلك جوى (قوله) لانه مجرد اخبار فلا يتعلق به حكم فلا يكون تسليما ولو اخبر ان فلان باع شيئا كان له ان يدعيه دور قال في البحر قوامه ختان الشهادة لا تكون اقراء بالمال بل بالاولى على ان السكوت زمانا لا يمنع الدعوى لكن في فتاوى الشافعي ان حضوره مجلس البيع وسكوته بلا عذر ما ذم له من الدعوى بعد ذلك حجة على باب التزوير ابو السعود ملخص (قوله وليذكر الخ) كذا ذكره حافظ الدين في الكنز حيث قال وشهادته وختمه لا يلاي لا يكون تسليما (قوله) انفاقا باعتبار عاداتهم (الاولى الاقراء على قوله باعتبار عاداتهم) حيث كان ذلك لا يكون انفاضا بحيث يكون لا مستند لذكره وفي المخ وذكر الختم في كلام بعضهم لبيان ان مجرد الكتابة بلا ختم لا يكون تسليما بالاولى وانما ذكره بناء على عاداتهم فانهم كانوا يجتمعون بعد كتابة اسمائهم على الصد خوفا من التغيير والتزوير والحكم لا يختلف انتهى (قوله ضمنه لاشي شمر) اي بعد شمر (قوله هو حال) اي المال (قوله فاقول للاضامن) اي مع عينه في ظاهر الرواية انتهى شلي (قوله لانه ينكر المطالبة) اي حالا (قوله وعكسه الخ) فيكون انقول للعالماب وهذا هو الاصح وجعل ابو يوفى الكفاية كالدائن (قوله لاشي شمر) اي مؤبده الى شمر وقوله لاشي من كل اصيل معين (قوله لان انقوله ينكر الاجل) قال في المخ والفرق ان الكفيل لم يقرب بالدين فلا دين عليه في العجز بل اقرب مجرد المطالبة بعد الشمر والمطالب يدعي عليه المطالبة في الحق اي حالا وهو ينكر فاقول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه هو تأخير المطالبة الى شمر فلا يقبل قوله بلاينة انتهى واعترض بانه في الكفاية اقرب بان المطالب حق المطالبة ثم ادعى حقا لنفسه وهو تأخير المطالبة واجيب بان الكفاية لو كان حالة ومؤبده فقد اقر بنوع معين ونقض بان الدين ايضا حال ومؤبده فاقول انتهى وافي وقال الكمال وجه المذهب ان المقر بالدين اقر بما هو بسبب المطالبة في الحال اذا اثاره ان الدين كذلك لانه انما يثبت بدلا عن قرض او تلف او بيع ونحوه وانما اثاره ان الدين لا يرضى بخروج مستحقه في الحال الا بدلا في الحال فكان الحلول الاصل والاجل عارضا فكان الدين المؤجل هو رضاه ارض لاوعا ثم ادعى لنفسه حقا وهو تأخيرها والاخر ينكره وفي الكفاية ما اقر بالدين على ما هو الاصح بل بحق المطالبة بعد شمر والمكفول يدعيها في الحال والكفيل ينكر ذلك فاقول له وهذا لان التزام المالبة يتنوع الى التزامه في الحال والمستقبل كالكفالة بما ذاب وبالدرك فاما قريبا فمتنوع منها فلا يلزم بالذوع الاخر انتهى (قوله وخاف الخ كذب) اي ان نكر (قوله او حوله) اي المؤاخذة بحوله بسبب اقراره به موجلا (قوله ان يقول) اي لادعي هو المثل الذي تدعيه الخ (قوله انكره) لان القول له بيمينه والادعي الحلول لم يمينه (قوله ولا حرج عليه) اي في انكار الحلول لانه صادق فيه وقيل اذا قال ليس قبلي حتى فلا بأس به اذ لم يرد به اولا الحق ذكره الشرح في الجوى ولم يذكر حلفه اذا حلفه والظاهر ان ذلك اذ يجرد انكاره مما لا اثر له انتهى ولا يظهر معنى التلويل ولو قيل انه يختلف ويوجه اليين على انه ماله عليه دين حال لان اليين على نية الخلاف ان كان مظلوما لكان اوضح (قوله اذا عصى المبيع) قيد بالاقتناع لان البيع لو انفسخ بيمينه بما سواه وصار الثمن مضمونا على البائع لم يؤخذ الكفيل به كما اذا انفسخ بخيار رؤية او شرط او عيب انتهى بحر والمناصب كره هذه المسئلة عقب قوله كفايته بالدرك تسليم (قوله قبل القضاء على البائع بالثمن) اشار بقوله قبل القضاء على البائع الى ان القضاء على البائع قضاء على الكفيل والله شترى ان يأخذ الثمن من اخيه ماشاء واقادانه لا يخصص الكفيل اولا وهو ظاهر الرواية واشار بقوله بالثمن الى ان المشتري لو في الارض ثم تحققت فانه لا يرجع على الكفيل بقيمة الدار وانما يرجع على البائع فقط اذا لم ينقض اليه وهو ظاهر الرواية وكذا لو كان المبيع جارية فاستولدها المشتري راسخة هارجل واخذ منه قيمة الجارية والولد والعرقان المشتري يأخذ الثمن من اخيه ماشاء ولا يأخذ قيمة الولد لان البائع خاصة بالكفيل كبيع البائع لا رجوع عليه الا بالثمن انتهى سراج

اي نظر الى قوله على كانه امره بالشراء اي لنفسه وما خسر فعليه وشمان الخسران باطل لان الضمان لا يكون الا بغيره وان خسران غيره فهو على احد حتى لو قال بائع في السوق على ان كل خسران يلحقك فعلي اوفال لمشتري العدد ان بقى بعد ذلك في لم يبيع (قوله ادركه كبل بجهول) ومعنى قوله على يتصرف الى الثمن فاذا كان انمن عليه بكون المبيع له فاعني من قوله الى اي عن قوله اشترى اكنه فاسد لعدم تعيين مقداره ونحوه ولا يصح الوصفا كماله كماله قال اشترى حنطة ولم يبين مقدارها ولا ثمنها انتهى مخ فالحاصل ان هذه الصورة اما ان ترجع الى الكفالة انفاضة او الوكالة انفاضة (نقطة) اشد من بيع العينة البياعات الكفالة الان كبيع العدل والزيث ونحوه بالطرف ثم امقاط مقدار معين بدل الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا شك انه في حكم الغصب المحرم فابن دهم من بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته هذا ما قاله محمد بن سلمة ليجار بلج (قوله كفل من رجل) لو قال كفل رجل لي رجل بما ذاب له على فلان لكان اوضح وصورة المسئلة في الجامع محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل تكفل عن رجل بما ذاب له عليه من حق او بما قضى له عليه من حق فغاب المكفول عنه فجاء المدعي بالكفيل فاقام عليه البينة ان على المكفول عنه الف درهم قال لا تسع بينة على الكفيل حتى يحضر المكفول به انتهى ووجه ذلك ان الكفيل التزام ما لا يقضي به في المستقبل فالقضاء به لا يجب شيء على الكفيل لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء على الاصيل ولم يوجد الشرط وهذا ظاهر فيما اذا كفل بما قضى له عليه اما اذا كفل بما ذاب له عليه فكذلك لان معنى ذاب وجب مستعار من ذوب الشحم كذا ذكره المطرزي واللفظ وان كان ماضيا برأيه المستقبل كقولهم اطال الله بقاءك وادام عزك فلما كان كذلك قلنا الكفيل كفل بما ذاب يجب على الغائب بعد عقد الكفالة لا قبل ودعوى المدعي على الكفيل مطلقة عن ذلك حيث لم يتعرض لوجوب المال بعد عقد الكفالة بل يحتمل انه كان واجبا قبل الكفالة وذلك لا يدخل تحت الكفالة فقصدت الدعوى فلم تسع البينة انتهى شلي عن الاتفاق رحمة الله تعالى (قوله عبارة الدور لازم بلا ضمير) النسخة التي يدي فيها ضمير وعلى النسخة الاخرى لا بد فيها من تقدير الضمير (قوله حتى يحضر الغائب الخ) وما ذكره في البحر رده في المخ ورده المكى وما ذكره في التهر تبعا ليعقوب باشا وسعدى افندي رده الوافي فارجع الى مؤلفاتهم ان شئت (قوله وان قضى بالمال على الكفيل) انما قبلت البينة هنا ولم تقبل في المسئلة المتقدمة لان ثمة المكفول به مال مقبوض وهو ما على الكفيل بعد عقد الكفالة ودعوى المدعي وقعت مطلقة لم يتعرض لذلك فقصدت الدعوى فلم تقبل وهما المكفول به مال مطلق ودعوى المال مطلقة ايضا فقصدت الدعوى فقبلت البينة لانها اياه على صحة الدعوى انتهى اتفاقنا وقال الجوى وهذا وان كان فيه قضاء على الغائب الا انه معنى وكمن شئ ثبتت ضمنا ولا يثبت قصدا كما اذا ادعى عبد ان الحاضر اشترأه من مولا الغائب ثم اعتقه فانما يثبت الحاضر الشراء او الاعتاق كان الحاضر خصما عن مولا حتى اذا ثبت العبد الشراء والعق فذهب على الغائب حتى اذا حضر امس له ان بدعيه (قوله قضى عليه) فانه انه لو حضر المكفول عنه لا يحتاج الى اقامة البينة عليه انتهى شلي عن الغاية (قوله لان المكفول به الخ) قد علمت بيانه ما تقدم (قوله وهذه) اي المسئلة الثانية (قوله ولو خاف الطالب) اي الدائن (قوله موت الشاهد) اي جنته الصادق بالشاهد من اي موت من يشهد له بالمال على الغائب (قوله يتواضع) اي يتواضع (قوله مع رجل) ليقره بانه كفيل من فلان قال الكمال وهذا كله استحصان استحصنه علماءنا صيانة للفقهاء (قوله وكذا الحوالة) قال الجوى في شرحه في الجامع الكبير جعل المسئلة مربعة اذ الكفالة اما مطلقة مثل كفلت بمالك على فلان او مقيدة بالقدرهم وكل اما بالامر او بدونه وقد علمت ان المقيدة ان كانت بالامر او لا كان انشاء بها عليهما والا فلي كفل فقط واما المطلقة فان انشاء بها عليهما سواء كانت بالامر او لا لان الطالب لا يتوصل الى ثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على الاصيل انتهى ثم قال وكذا الحوالة على هذه الوجوه ونحوه في البحر (قوله كفايته) اي الشخص اي شخص كان والدرك انبئة به ليجر ويسكن والمراد به هنا ضمان الثمن عند تصاق المبيع (قوله تسليم منه المبيع) اي تصديق منه واقراء بان المبيع ملك البائع وانه لاحق له فيه حتى لو ادعى بعد ذلك ان الدار ملك لا تسع دعواه لان اقدامه على الكفالة اقراء بان البائع مالك لها وقت ابيع فلا تسع دعواه بعد ذلك (قوله كفايته) اي ان كفايته

بالرضى الاكراه فلا تصح مع اكراه المحيل او المحتمل او المحتال عليه قال في المنع امارضى الاول فلان ذوى المروءات قد يأنفون بقول غيرهم ما اعلمهم من الدين فلا يد من الرضى واما رضى الثاني وهو المحتمل فلان فيه انتقال حقه الى ذمة اخرى والذمة متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضى الثالث وهو المحتال عليه فلانه الزام الدين ولا ارام بلا التزم انتهى (قوله فلا يشترط على المختار) لان التزام الدين من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه نفعه لان المحتال عليه لا يرجع اذ لم يكن بامرء دور (قوله بل قال ابن الكمال) بعد ما نقل عن محمد في الزيادات انه لا حاجة الى رضى المحيل وقد افاد ذلك في التبيين والمقصود من هذه العبارة الجمع بين التقاين وكذلك هو المقصود ببارء الاكل وهي لاتفاق جمع ابن الكمال (قوله لا يرجع عليه) قال في الجرائم ان كانت بغير رضى المحيل وكان له دين على المحتال عليه فله مطالبته به وان لم يكن له دين عليه فلا رجوع للمعامل عليه لانه قضى دينه بغير امره كذا في السراج الوهاج (قوله فلا اختلاف في الرواية) فيقول قول من اشترط الرضى على ان المحتال عليه لا يرجع على المحيل الا اذا كانت الحوالة برضا وقول من لا يشترطه على صحته في ذاتها (قوله لكن استظهر الاكل) في العناية حيث قال والظاهر ان يقال الحوالة قد يكون اذ آفها من المحيل وقد يكون من المحتال عليه والاول احوال وهي فعل اختيارى ولا تصور بدون الارادة والرضى وهو محمل وجه رواية لقدرى والشاق احتيال يتم بدون ارادة المحيل بارادة المحتال عليه ورضاه وهو وجه رواية الزيادات انتهى وحاصله ان الحوالة في كلام القدرى بمعنى الاحالة وفي كلام الزيادات بمعنى الاحتيال انتهى حموى قلت ويحتمل ان من شرط الرضى ارادته ان لا تصح مع الاكراه فلا ينافى صحته بغير رضى واكراه كما اذا لم يعلم المحيل واحتمال الطالب على رجل برضا (قوله وارايد بالرضى اقبول) اى لا عدم اترد من غير قبول (قوله فان قبولها) اى المحتال والمحتال عليه وفي نسخة قبولها اى الحوالة (قوله شرط الانعقاد) اى في قولها مخالفا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبله الخبر فاجاز لم ينفذ عندهما خلافا له والصحيح قولهما انتهى بغير مثله يقال في المحتال عليه (قوله لكن في الدرر وغيرها) كالتأنيف والبرازية واذا جاز ما في هذه الكتب على قول ابي يوسف زال التنافى وقد سبق ان الصحيح قولهما (قوله اوتابيه) كفضولى قبل عنه الحوالة في المجلس دور (قوله ورضى الباقي) الذى في النسخة يامواحدة فاراد بالجمع ما فوق الواحد ولو جاء على قياس قوله لاحضورهما قال الباقيين يامين (قوله لاحضورهما) قال في الدرر ما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان بقول رجل للدائن لك على فلان ابن فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بجعل الدائن على رجل غائب ثم علم غائب فقبل تحت الحوالة كذا في انما انتهى (قوله وقره المصنف) مستشهدا بما في البرازية والخاتبة وكلامهما صريح في انه لا بد من قبول المحتال عليه عنده (فرع) في البرازية لو احواله على انه متى شاء يرجع على المحيل يجوز ويرجع على احواله انتهى قال في التبر لان هذه كفالة معنى انتهى (قوله وتصح في الدين) ولا بد ان يكون الدين للمحتال على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا احواله على رجل وليس للمحتال له على المحيل دين فلهذه وكالة وليست بحوالة انتهى واما الدين على المحتال عليه فليس بشرط احواله (قوله المعلوم) فيه لان الحوالة بالمجهول لا تصح قال البرازي احتال ما لا مجهول ولا على نفسه بان قال احتل بما يدوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال انتهى وانما خصت بالدين لانها انقل شرعى والدين وصف شرعى يظهر اثره في المداينة فانقل الشرعى جازان يؤتى الوصف الشرعى فان قلت الدين وصف ثابت في الذمة وهو عرض فكيف يثبت النقل قلت الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر لان الشرع حكم بيقاها بعد المباشرة (قوله لا في النعين) لان النعين لا يثبت في الذمة فلا يثبت في نقلها من ذمة الى ذمة فلا تصح فيها وهذا في الحوالة المطلقة اما اقية فتصح الحوالة بها في الكفاي الاصل ان الحوالة نوعان مفيدة دين على المحتال عليه اربعين في يده بغير او ذمة او غير ذلك ومطلقة وهو ان لا يقيد بها بكل ما ذكر كان يحمله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين اه (قوله ولا في الحقوق) كان يحمله بحق النفعة الثابت له على المشتري وقد اشار الشرح الى تمثيل الحقوق بحق انفازي وحق المستحق في الوقف (قوله وبه) اى بما في الجوهرية (قوله من غيبة محروقة) قيدها بالاراز لان المتوهم حتى لو مات احد الغائبين بعده يورث نصيبه بخلاف ما قبل الاراز فلا يورث فلا تصح به الحوالة

فلا يشترط على المختار شرطا لانه لو اصاب
ابن قال ابن الكمال انما شرطه القدرى الرجوع
عليه ولا اختلاف في الرواية لكن استظهر
الاكل ان شرطه اقبول فان قبوله في
الاولى وارايد بالرضى اقبول فان قبوله في
المجلس والدرر وغيره لاحضورهما ما راق
لكن في الدرر وغيره لاحضورهما ما راق
اوتابيه ورضى الباقيين (قوله وارايد بالرضى اقبول) اى لا عدم اترد من غير قبول (قوله فان قبولها) اى المحتال والمحتال عليه وفي نسخة قبولها اى الحوالة (قوله شرط الانعقاد) اى في قولها مخالفا لابي يوسف فانه شرط النفاذ عنده فلو كان المحتال غائبا عن المجلس قبله الخبر فاجاز لم ينفذ عندهما خلافا له والصحيح قولهما انتهى بغير مثله يقال في المحتال عليه (قوله لكن في الدرر وغيرها) كالتأنيف والبرازية واذا جاز ما في هذه الكتب على قول ابي يوسف زال التنافى وقد سبق ان الصحيح قولهما (قوله اوتابيه) كفضولى قبل عنه الحوالة في المجلس دور (قوله ورضى الباقي) الذى في النسخة يامواحدة فاراد بالجمع ما فوق الواحد ولو جاء على قياس قوله لاحضورهما قال الباقيين يامين (قوله لاحضورهما) قال في الدرر ما عدم اشتراط حضور الاول وهو المحيل فبان بقول رجل للدائن لك على فلان ابن فلان الف درهم فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بجعل الدائن على رجل غائب ثم علم غائب فقبل تحت الحوالة كذا في انما انتهى (قوله وقره المصنف) مستشهدا بما في البرازية والخاتبة وكلامهما صريح في انه لا بد من قبول المحتال عليه عنده (فرع) في البرازية لو احواله على انه متى شاء يرجع على المحيل يجوز ويرجع على احواله انتهى قال في التبر لان هذه كفالة معنى انتهى (قوله وتصح في الدين) ولا بد ان يكون الدين للمحتال على المحيل ولذا قال في الخلاصة رب الدين اذا احواله على رجل وليس للمحتال له على المحيل دين فلهذه وكالة وليست بحوالة انتهى واما الدين على المحتال عليه فليس بشرط احواله (قوله المعلوم) فيه لان الحوالة بالمجهول لا تصح قال البرازي احتال ما لا مجهول ولا على نفسه بان قال احتل بما يدوب لك على فلان لا تصح الحوالة مع جهالة المال انتهى وانما خصت بالدين لانها انقل شرعى والدين وصف شرعى يظهر اثره في المداينة فانقل الشرعى جازان يؤتى الوصف الشرعى فان قلت الدين وصف ثابت في الذمة وهو عرض فكيف يثبت النقل قلت الاحكام الشرعية لها حكم الجواهر لان الشرع حكم بيقاها بعد المباشرة (قوله لا في النعين) لان النعين لا يثبت في الذمة فلا يثبت في نقلها من ذمة الى ذمة فلا تصح فيها وهذا في الحوالة المطلقة اما اقية فتصح الحوالة بها في الكفاي الاصل ان الحوالة نوعان مفيدة دين على المحتال عليه اربعين في يده بغير او ذمة او غير ذلك ومطلقة وهو ان لا يقيد بها بكل ما ذكر كان يحمله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده عين اه (قوله ولا في الحقوق) كان يحمله بحق النفعة الثابت له على المشتري وقد اشار الشرح الى تمثيل الحقوق بحق انفازي وحق المستحق في الوقف (قوله وبه) اى بما في الجوهرية (قوله من غيبة محروقة) قيدها بالاراز لان المتوهم حتى لو مات احد الغائبين بعده يورث نصيبه بخلاف ما قبل الاراز فلا يورث فلا تصح به الحوالة

بالاولى (قوله وكذا حوالة المستحق) من اضافة المصد الى فاعله (قوله وهذا) اى عدم صحة الحوالة به لومه في الوقف (قوله ظاهر) لانه مرجعهم باختصاصه بالدينون لا يقتضى على النقل نهر (قوله واما المقيمة) بان يقول له املتكت بعلوى على الناظر وقبل المحتال في المجلس ورضى الناظر (قوله كالا حلة على المودع) بجماع ان كل منهما امين ولا دين عليه (قوله والا لا) اى ان لا يكون مال الوقف في يد الناظر فلا تصح الحوالة (قوله لانها مضافة الى) الذى في النهر لانها لثبوت المداينة انتهى اى ولا مطالبة على الناظر اذ لم يصل اليه مال الوقف فاذا لا يفيد عقدها فائدة والقود انما شرع ليرتب عليها فائدة (قوله وقضاءه) اى قفنى بحيث صاحب البحر في مال الوقف المسلم للناظر وهو اى آخره باره من كلام صاحب النهر فالادنى ان يؤخر انتهى (قوله بحق الغيبة) اى المحرزة لان الامام امين ولا دين عليه (قوله وعندى فيه تردد) كذا نقله الحموى وقره ويؤيد العصمة ما ذكره في المغنم انه يورث عنه لتأ كدملكه فيه وقد وجدنا مع لقياس فيها وفي الوديعه (قوله من الدين) على المعتمد برأة مؤقتة اى بعدم التوى وقاعدة برأة المحيل انه لو مات لا يأخذ المحتال الدين من تركته ولكنه يأخذ كفيلا من ورثته ومن الغرماء بخلافه ان يتوى حقه كذا في شرح الجمع وفي الوالدية ولو هو به المحتال الدين لم يميز لانه يرى منه بالحوالة خالصة لم ينافى في تصح فبقية الحوالة على حالها ولا يشترط قبض المحتال به في المجلس لبرأة الا اذا تضمنت الحوالة صرفا ولو كان له دين على آخر جسيما اذ هو با عليه زيف او ورق فاحال عنهم ما يدينه لياخذ من غريمه جازان حصل تقدي في مجلس المحيل والمحال كافي لتخصيص الجامع (قوله من المحتال) اى والمحتال عليه على مافى البحر وغيره ويكتفى برضى المحتال عليه وان لم يكن حاضرا في المجلس على ما سلف (قوله فلا يرجع المحتال على المحيل) اى اذا كانت الحوالة باقية اما اذا انقضت الحوالة فان للمعتال الرجوع بدينه على المحيل ويملك كل من المحيل والمحتال نقض الحوالة بالنقض ببراءة المحتال عليه كذا في البرازية ولو نهدت الحوالة كان الاخير ناقضا لما قبله بغيره (قوله الا بالثوى) وزان وصى والفعل منه توى بكسر الواو وبعدى بالهمزة انتهى (قوله هلاك المال) هو المعنى اللغوى واما الاصطلاح فاذا ذكره المصنف (قوله لان برأته) اى المحيل من الدين (قوله مفيدة بسلامة حقه) اى المحتال اذ هو المقصود ببراءة المحيل برأة نقل واستيفاء لبراءة امقاط فلما تعذر الاستيفاء وجب الرجوع وقد تأيد ذلك بما جاء عن عثمان رضى الله عنه موقوفا ومرغوعا في المحتال عليه اذ مات مفقدا قال يعقود الدين الذمة المحيل ثم يعود الدين الى ذمته بقبض المحتال وعليه هل يحتاج الى التراجع الى القاضى لانصر فيه وقيل ينسخ كالمبيع اذا هلك قبل القبض (قوله وقيد في البحر) حيث قال وهو مفيد بان لا يكون المحيل هو المحتال عليه ثانيا مافى الذخيرة رجل احواله على رجله عليه دين على رجل ثم ان المحتال عليه احواله على الذى عليه الاصل يرى المحتال عليه الاول فان توى على الذى عليه الاصل لا يعود الى المحتال عليه الاول انتهى (قوله ولا يثبت له) اى لكل واحد عما ذكرناه عليه ظاهر لانه لا يقدر على مطالبته به بعد العين مع عدم اليقظة (قوله مقاسا) بالتخفيف يقال اقلس الرجل اذا اراد اقلس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير فاستعمل مكان افتقر كذا في طلبية الطلبة للعلامة عمر النسقى وانما كان ناياعليه لانه يحجز عن الوصول الى حقه لانه ليس هنالك ذمة يتعلق بها حقه ولا تركه واذا لم يبق للدين محل بقيت فيه سقط فكان توى (قوله بغير عين) الاوضح ان يقول بان لم يترك عين الخ اى ثنى بالمحال به وكذا يقال في الدين ولا ينفذ الكفيل ان يكون كفيلا بجميعه فلو كفل البعض فقد توى الباقي غير المكفول به كالا ينجى (قوله وكفيل) هذا هو المعتمد وسواء كفل بامرء او بغير امرء او كانت حالة او مؤجلة او كفل حالتم احواله المكفول له اقاده في البحر (قوله وبان فلسه الحياكم) يقال فلسه القاضى اذا قضى بافلاسه حين ظهر له حاله كذا في طلبية وعنده لا يتحقق الافلاس بالقضاء لانه يتوهم ارتفاعه بحدوث حاله فلا يعود بتقليس القاضى على المحيل ولان المال غادر راجع فقد يصح الانسان فقيرا وعسى غنيا وبالعكس بهان وقال المصنف في كتاب الحجر والموقف في شرحه وعندهما الجبر على الحر بالسقة والغفلة به اى بقوله ما يفتى صيانة لماله فيكون في تصرفات تقبل الفسخ وتبطل بالهزل كصغير واما لا يمتحله ولا يبطله الهزل كمنسكاح وطلاق واستيفاء لا بد ويوجب زكاة وفطرة وجع وعبادات وزوال ولاية يديه وجده عنه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة وصاياه اقرب فهو في هذه كالمعنى بتصرف (قوله اى في موته من ماله) بان قال المحتال مات المحتال عليه بلا تركه وقال

وكذا حوالة المستحق بعلوه في الوقف على
الناظر من قبل بعد وقوفه في الحوالة
المطلقة ظاهر واما المقيمة في لغير المال
في يد الناظر فبأنها مقالة انتهى ومقتضاها
المودع والا لا لأنها مقالة في يده لم يميز
صحتها بحق الغيبة وتضمنت قبض المحتال به
المحيل من الدين (قوله فلا يرجع المحتال على المحيل)
من المحتال الحوالة (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
الا بالثوى (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
مفيدة بسلامة حقه وقيد به في البحر بان
لا يكون المحيل هو المحتال عليه (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
واحد امين (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
وبخلاف ولا يثبت له (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
المحال عليه (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)
وقال بها وبان فلسه الحياكم (قوله لا يرجع المحتال على المحيل)

(قوله ولو ان المستقرض الخ) اختصر لعبارة وهي لا بأس بقول هدية التبريم واجابة دعوتيه بلا شرط وكذا
 لو قضى جوده فقبض بحمل لا بشرط وكذا الرقعة دون وراي في لزوم ان كثر لم يجز وان قل جاز ولا يدخل
 في تعاقب التورين ولو جازي يبرأ كذا في لا بأس بل برده والهدية في مائة برده بالاتفاق واخذوا في نصفه
 قيل كثير وقيل قليل ونزول المستقرض وهو من رآه لم يجز لانه منافع يستعمل القسمة انتهى وانصر ما لو
 مستقرض نصفه بارة وفي دار او وحب رآه منه من المشاع الذي لا يستعمل القسمة ثم رأيت في تبين المحارم
 به عارف من ان المستقرض قد نزل عن قضي خاص من مائة عن البرزبة قال وفيما لا يستعمل القسمة يجوز ذكره
 في باب اربع (قوله على الخ) وعلى عن قتال وفي نسخة كذا (قوله بقض دين الحوالة) اي من الختال
 عليه (قوله لا يصح) كون الخيل يعمل لنفسه لا ينفذ الا برأه الموردين بشرط في شرح قول المصنف هي نقل لدين
 قوله لا الحوالة بشرط عدم رده الخيل كذا (قوله كماله بشرط برأه الاصيل حوالة انتهى) هندية (قوله
 ان المستقرض عليه غيب) غير هذا ما في الهندية عن ابي حنيفة ما اذا كان الخيل غيبا فاراد الخيل ان يقبض ماله
 من الخيل عليه وقول احلته لو كان له على دين قول ابو يوسف رحمه الله تعالى لا اصدقوه ولو اقبل بينته
 له فصداه على عاقب وقول محمد رحمه الله يقول قول الخيل انه لا يصح كذا انتهى (قوله ولا يثبت) اي وحاشا
 حاشا انتهى (قوله وجعل محدودا) هي مسندة بنو الدين السابق في المصنف وقد سبق ارجوع اليها هو
 في برائة الخيل مشروطة بسلامة حق الخيل (قوله لا) ان تصرفه ما مفيد بشرط انظر وان كان الخيل
 سلا لا يجوز ان فيه ضيق على المالك البتة على بعض الوجوه وفي عبارة لان الوصي ينصرف للقيم على وجه
 لا احتياط وما لا احتياط فيه لا يجوز انتهى (قوله فأت) بحث للمصنف واصله له لعل عبد البر يراجع النظم
 الوهابي (خاتمة) لو ظم للتميت مال كان له كدين له على مليه او دعيه عند رجل او ديون ولم يعلم به افاض
 يوم موته حتى قضى يطلان الحوالة ويعود الدين على الخيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك ان لم يكن الختال
 اخذ شيئا من الخيل يرجع يدينه في الذي ظهر للختال عليه وان كان قد اخذ شيئا من الخيل رده عليه ما اخذ
 ولو كان القاضى يعلم ان لم يثبت دين على من ليس فلي قول الامام رحمه الله تعالى لا يقضى يطلان الحوالة بحيث
 رجل اجل وجلا يدين له عليه فتاب الختال عليه عن الباء بحيث لا يدري ابنه ولعمرته ويجزه فاراد الختال
 ان يرجع بمقتضى على الخيل لم يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته انتهى جواهر رجل اجل على رجل
 بقدر من الغلة ثم باع الختال من الختال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه يبيع جواهر الفتاوى الكل من
 الهندية والله سبحانه وتعالى اعلم وانه تغفر الله العظيم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب القضاء)

اصله قضاي لانه من قضيت الا ان اليه لما جات بعد الف همزت والجمع الا قضية صحاح (قوله تقع في الديون)
 اي التي تقع الكفالة والحوالة فيها (قوله والبياعات) اي وما يتبعها من الحقوق والالتزامات (قوله اعقبها
 بما يقبضها) اي اعقب الديون والبياعات بما يقبضها اي يقطع المنازعات فيها وكان ينبغي ذكره عقب الدعوى
 والتمادة قال في الترمذي يمكن ان يقال ارادوا بيان من يصلح للقضاء اي الحكم لتصح الدعوى فاذا ذكر قبلها (قوله
 ويقصر) ذكر القصر صاحب الجور نقل عن انعام وس (قوله لغة الحكم) قال في الجرائد يستعمل لغة بمعنى
 الحكم وانقراغ والهلاك والاداء والانعام والمضي والانع والتمتع والتقدير (قوله فصل الخصومات) اي الفصل الواقع
 فيها بيان الحق لصاحبه ومنع المبطل والارامه فالقصر يرجع الى معنى القطع فيكون العطف في التعريف لا في التفسير
 والاولى ان يريد على وجه مخصوص ليجز (قوله فصل الخصومات من الامر والحكم) (قوله وقيل غير ذلك) منه
 ما في البدائع انه الحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم الحاديات اما قطعا بان كان عليه
 دليل قطعي وهو النص المضمون من الكتاب والسنة المتواترة او المشهورة والاجماع واما ظاهرا بان اقام عليه دليلا
 ظاهرا يوجب غالب الراي واكثر الظن وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك في المسائل
 الاجتهادية التي اختلف فيها الفقهاء والى لاروايه للسلف فيها فلو قضى بما قام الدليل القطعي على خلافه لم يجز
 لانه باطل قطعا وكذا الوقضى في موضع الاختلاف بما هو خارج عن احوال الفهم لم يجز لان الحق لا يبدلهم
 الى آخر ما في الجروهن في القاضى الجتهاد ما التلذذ فيجب عليه القضاء بجمعة المذهب كما هو مقرر في مشهوره

قوله ولو ان المستقرض الخ
 لا بأس بقول هدية التبريم
 واجابة دعوتيه بلا شرط
 وكذا لو قضى جوده فقبض
 بحمل لا بشرط وكذا الرقعة
 دون وراي في لزوم ان كثر
 لم يجز وان قل جاز ولا يدخل
 في تعاقب التورين ولو جازي
 يبرأ كذا في لا بأس بل برده
 والهدية في مائة برده بالاتفاق
 واخذوا في نصفه قيل كثير
 وقيل قليل ونزول المستقرض
 وهو من رآه لم يجز لانه منافع
 يستعمل القسمة انتهى وانصر ما
 لو مستقرض نصفه بارة وفي دار
 او وحب رآه منه من المشاع الذي
 لا يستعمل القسمة ثم رأيت في تبين
 المحارم به عارف من ان المستقرض
 قد نزل عن قضي خاص من مائة عن
 البرزبة قال وفيما لا يستعمل القسمة
 يجوز ذكره في باب اربع (قوله على
 الخ) وعلى عن قتال وفي نسخة كذا
 (قوله بقض دين الحوالة) اي من الختال
 عليه (قوله لا يصح) كون الخيل يعمل
 لنفسه لا ينفذ الا برأه الموردين
 بشرط في شرح قول المصنف هي نقل
 لدين قوله لا الحوالة بشرط عدم
 رده الخيل كذا (قوله كماله بشرط
 برأه الاصيل حوالة انتهى) هندية
 (قوله ان المستقرض عليه غيب) غير
 هذا ما في الهندية عن ابي حنيفة
 ما اذا كان الخيل غيبا فاراد الخيل
 ان يقبض ماله من الخيل عليه وقول
 احلته لو كان له على دين قول ابو
 يوسف رحمه الله تعالى لا اصدقوه
 ولو اقبل بينته له فصداه على
 عاقب وقول محمد رحمه الله يقول
 قول الخيل انه لا يصح كذا انتهى
 (قوله ولا يثبت) اي وحاشا حاشا
 انتهى (قوله وجعل محدودا) هي
 مسندة بنو الدين السابق في المصنف
 وقد سبق ارجوع اليها هو في برائة
 الخيل مشروطة بسلامة حق الخيل
 (قوله لا) ان تصرفه ما مفيد بشرط
 انظر وان كان الخيل سلا لا يجوز
 ان فيه ضيق على المالك البتة على
 بعض الوجوه وفي عبارة لان الوصي
 ينصرف للقيم على وجه لا احتياط
 وما لا احتياط فيه لا يجوز انتهى
 (قوله فأت) بحث للمصنف واصله
 له لعل عبد البر يراجع النظم الوهابي
 (خاتمة) لو ظم للتميت مال كان له
 كدين له على مليه او دعيه عند رجل
 او ديون ولم يعلم به افاض يوم موته
 حتى قضى يطلان الحوالة ويعود الدين
 على الخيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك
 ان لم يكن الختال اخذ شيئا من الخيل
 يرجع يدينه في الذي ظهر للختال عليه
 وان كان قد اخذ شيئا من الخيل رده
 عليه ما اخذ ولو كان القاضى يعلم
 ان لم يثبت دين على من ليس فلي قول
 الامام رحمه الله تعالى لا يقضى يطلان
 الحوالة بحيث رجل اجل وجلا يدين له
 عليه فتاب الختال عليه عن الباء بحيث
 لا يدري ابنه ولعمرته ويجزه فاراد
 الختال ان يرجع بمقتضى على الخيل لم
 يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم
 يثبت موته انتهى جواهر رجل اجل
 على رجل بقدر من الغلة ثم باع الختال
 من الختال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن
 لم يصح لانه يبيع جواهر الفتاوى
 الكل من الهندية والله سبحانه
 وتعالى اعلم وانه تغفر الله العظيم

فهو مقرر بالنسبة الى خلافه قال في الجرو لو قضى بمذهب غيره وهو يعلم بذلك لم يذنب له - وقد كان فاسيا وله
 ان يبطله وب بعض الروايات صح قضاؤه عنده خلافا لهما انتهى (فروع) الغضا انما يكون في حادثة ي من حدم
 على خصم يدعى صحيحة خرج ما ليس بحادثة وما كان من العادات وبه علم ان لاصالات والتاميد الواقعة
 في زمانها مجرد عن المدعى ليست حكم وانما فاندتها سايام الثاني للاول قضاءه قول الخوى في شرحه وابطاله
 ليس في التنفيذ حكم ولا في الاثبات بل هو راجع الى الحكم الاول الا ان يقول الثاني حكمته بما حكم به الاول
 وارثت بموجبيه ومقتضاه واذا عرف هذا علم ان التنفيذ الواقع في ديارنا ليس من الحكم في بني اذغايه احاطة
 القاضى الثاني بحكم الاول على وجه التسليم له ومعنى ما ياتي من قول المصنف واذا رفع اليه حكم فاض امضاء
 الى الزم الحكم به يعني اذا حصلت فيه خصومة من مدعى على خصم انتهى وركنه قول وعمل فانقول كالمات
 وحكمته وقضيت وانفذت عليك القضاء واقته واطلب المذهب منه او طهر اودع عندي واعلمت او ارى بفقه
 اهم من لا يثبتها لانه بمعنى الظن والفعل ان لم يكن موضعا للحكم فليس بحكم كذا لانه مكلف بترتيب نفسه
 فروجها وان كان موضعا له فظاهر كلامهم انه حكم كالوابع مال اليتيم من نفسه او باع ماله من اليتيم لم يجز
 البيع لان بيع القاضى قضاء منه وانه لا يصلح قاضيا له وفي بيع الخاتمة وشرح به محمد في الاصل اذا حضر
 الورثة الى القاضى فطالبوا القسمة بينهم وارث غيب او غير والتركة عاقل او حفيظة لا اقسم بينهم باقرارهم
 حتى يقبوا بينة على الموت والموارث ولا اقضى على امانت واصعب قولهم لان قسمة القاضى قضاء منه
 وقال ابو يوسف ومحمد اقسام ذلك باقرارهم ولا يشترط ان يكون المتدعيان من بلد القاضى اذا كانت
 الدعوى في المدلول والدين واما اذا كانت في عقار لاني ولا يثبت في الخوار كفي البرازية والخلاصة والبالا
 ان تفهم خلاف ذلك فانه غلط قاله في البحر وشروطه المحكوم عليه وله اذن بوقوم مقامه كوكيل ووصي ومتول
 على وقف واحد الورثة او يكون ما يدعى على القائب ميبا ما يدعى على الحاضر فالقضاء بلا خصم حاضر غير
 صحيح وقد صرح بعدم صحة الشارحون عند قولهم لا يقضى على غائب كما ينبغي ان شاء الله تعالى وصرح
 في البدائع هنا انه من شرط القضاء وبهذا يظهر ان قواهم القضاء على الغائب يقضى في اظهر الروايتين عن
 اصحابنا وعليه الفتوى كفي الخلاصة وغيرها يجوز على ما اذا كان القاضى شافعا بالافضل وما وقع في بعض
 الكتب كالتقية من انه في حق الحنفى ايضا ضعيف واذا قضى القاضى في مجتهديه قضاء مستوفيا شرآ لفظ
 الشرعية فليس لاحد نقضه وهل يصح رجوعه في الخلاصة والبرازية لقاضى ان يرجع عن قضاؤه ان كان
 خطأ وان كان مختلفا فيه امضاء وقضى فيما باقى بما هو عنده فان ظهر له نص بخلاف قضاؤه نقضه ثم ان كان
 في حقوق العباد كالطلاق والعقاق والقصاص وظهر ان الشهود عبيد او محدودون في ذنوب ان قال القاضى
 تعددت فالضمان في ماله ويعزى للجنسية وان اخطأ يضمن الدية وفي الطلاق والعقاق رد المرأة والعبد الى
 الزوج والمولى وفي حقوق الله تعالى اذا ادعى بان اليهود عبيد او قال تعددت الحكم يضمن من ماله الدية
 وفي الخطأ يضمن من بيت المال هذا اذا ظهر الخطأ بالينة او باقرار المقتضى له اما اذا اقر القاضى بذلك لا يثبت
 الخطأ كالمراجع الشاهد عن الشهادة لا يبطل القضاء انتهى وفي الفسخ القضاء فرض كفاية فلو امتنع الكل اغوا
 والسلطان ان يكره من يعلم قدرته عليه انتهى وفي شرح الملتقى فان لم يصلح له الا واحد تعين ولو غيره اصلح
 او خاف العجز والخيف كره ولو غير اهل او علم بجزئه حرم قطعا انتهى (قوله على ما نظمه) اي من بحر الكامل
 ونصف البيت الثاني الحاء من محكوم (قوله ابن الفرس) بالفتن المبهة صاحب الفتاوى كالبدرية (قوله اطراف)
 اي اركان (قوله كل قضية) اي حادثة (قوله حكمية) منسوبة الى الحكم من نسبة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق
 بكسرها (قوله بعدها) بتشديد الدال ويلاحظ معنى يظهر (قوله حكم) تقدم انه يتقسم الى قول وفعل (قوله
 ومحكوم به) وشروطه ان يكون معلوما (قوله وله) وهو المدعى ويشترط ان تكون دعواه صحيحة وان يكون ممن
 تقبل شهادة القاضى له واما طلبة الحكم من القاضى في حقوق العباد بعد وجود الشرأ تطليق بشرط (قوله
 ومحكوم عليه) وهو المدعى عليه وقد تقدم قريبا ما يتعلق بالقضاء على الغائب وسبأ في (قوله وما حكم) وشروطه
 العقل والبلوغ والاسلام والحرية والسمع والبصر والنطق والسلامة عن حد القذف وان يكون مولى الحكم دون
 ما عدا الدعوى فقط لا الذكورة والاجتهاد وقد نظم الخوى شروطه فقال من الماويل

قوله ولو ان المستقرض الخ
 لا بأس بقول هدية التبريم
 واجابة دعوتيه بلا شرط
 وكذا لو قضى جوده فقبض
 بحمل لا بشرط وكذا الرقعة
 دون وراي في لزوم ان كثر
 لم يجز وان قل جاز ولا يدخل
 في تعاقب التورين ولو جازي
 يبرأ كذا في لا بأس بل برده
 والهدية في مائة برده بالاتفاق
 واخذوا في نصفه قيل كثير
 وقيل قليل ونزول المستقرض
 وهو من رآه لم يجز لانه منافع
 يستعمل القسمة انتهى وانصر ما
 لو مستقرض نصفه بارة وفي دار
 او وحب رآه منه من المشاع الذي
 لا يستعمل القسمة ثم رأيت في تبين
 المحارم به عارف من ان المستقرض
 قد نزل عن قضي خاص من مائة عن
 البرزبة قال وفيما لا يستعمل القسمة
 يجوز ذكره في باب اربع (قوله على
 الخ) وعلى عن قتال وفي نسخة كذا
 (قوله بقض دين الحوالة) اي من الختال
 عليه (قوله لا يصح) كون الخيل يعمل
 لنفسه لا ينفذ الا برأه الموردين
 بشرط في شرح قول المصنف هي نقل
 لدين قوله لا الحوالة بشرط عدم
 رده الخيل كذا (قوله كماله بشرط
 برأه الاصيل حوالة انتهى) هندية
 (قوله ان المستقرض عليه غيب) غير
 هذا ما في الهندية عن ابي حنيفة
 ما اذا كان الخيل غيبا فاراد الخيل
 ان يقبض ماله من الخيل عليه وقول
 احلته لو كان له على دين قول ابو
 يوسف رحمه الله تعالى لا اصدقوه
 ولو اقبل بينته له فصداه على
 عاقب وقول محمد رحمه الله يقول
 قول الخيل انه لا يصح كذا انتهى
 (قوله ولا يثبت) اي وحاشا حاشا
 انتهى (قوله وجعل محدودا) هي
 مسندة بنو الدين السابق في المصنف
 وقد سبق ارجوع اليها هو في برائة
 الخيل مشروطة بسلامة حق الخيل
 (قوله لا) ان تصرفه ما مفيد بشرط
 انظر وان كان الخيل سلا لا يجوز
 ان فيه ضيق على المالك البتة على
 بعض الوجوه وفي عبارة لان الوصي
 ينصرف للقيم على وجه لا احتياط
 وما لا احتياط فيه لا يجوز انتهى
 (قوله فأت) بحث للمصنف واصله
 له لعل عبد البر يراجع النظم الوهابي
 (خاتمة) لو ظم للتميت مال كان له
 كدين له على مليه او دعيه عند رجل
 او ديون ولم يعلم به افاض يوم موته
 حتى قضى يطلان الحوالة ويعود الدين
 على الخيل رد القاضى قضاء ثم بعد ذلك
 ان لم يكن الختال اخذ شيئا من الخيل
 يرجع يدينه في الذي ظهر للختال عليه
 وان كان قد اخذ شيئا من الخيل رده
 عليه ما اخذ ولو كان القاضى يعلم
 ان لم يثبت دين على من ليس فلي قول
 الامام رحمه الله تعالى لا يقضى يطلان
 الحوالة بحيث رجل اجل وجلا يدين له
 عليه فتاب الختال عليه عن الباء بحيث
 لا يدري ابنه ولعمرته ويجزه فاراد
 الختال ان يرجع بمقتضى على الخيل لم
 يكن له ان يرجع بالدين عليه ما لم
 يثبت موته انتهى جواهر رجل اجل
 على رجل بقدر من الغلة ثم باع الختال
 من الختال عليه الغلة ان لم يقبض الثمن
 لم يصح لانه يبيع جواهر الفتاوى
 الكل من الهندية والله سبحانه
 وتعالى اعلم وانه تغفر الله العظيم

شروط القضا نسع عليك بحسبها * لتعور سبق في طلبك له في
بلوغ اسلام وعقل ومنطق * يصح به فصل المصومة قد حلا
توليته حكم دون جمع له عود * وحريه سمع والابصار قد تلا
وقد ان حد القضا قد شرطوا له كذا قول ابن الدبر في البحر محلا

قوله وطريق) هو البينة او الاقرار او النكول انتهى حاشي (قوله واهل) اي اهل حجة ادولايته والمراد ان كلا
من اقسام الشهادة يرجعان الى شي واحد وهو ان يكون حراسما بالعلم فلا عدل ولا يكون غير اعني
ولا يجوز ان يقر في نفسه ولا اسم والاخر ان حكمه مبني على حكمها ولما كانت اوصاف الشهادة انما عرفت
وصافه باوصافها وانما شرط انظر سوسي في انفع الوسائل من هذه القاعدة ان الحكم ليس بمانع لان الاصل له
شهادة معتبرة شرع فيجوز تفكيده انقضاه واما لا يطروث وهو الذي يسمع القوي من الاوصاف فلا يصح جواز
توليته انتهى (قوله اي ادنى) اي لا يخلو له ان يسمع لتعمل حال الرق وانكفرا الا اذا لم يرد عليه (البراد
صاحب اثر وهو غير وارد لان قواهم اهل الشهادة اي على ان يفتي عليه والكافر يفتي عليه فيقضي
عليه في تنقيح بالمسار في حق من يفتي عليه فيكون تفرقا فاشخاص خاص وما لم يأت بالشاهد على المسار
يشهر على الذي يفتي عليه (قوله بشرط اهليتها) تكرار مع قوله واهل اهل الشهادة انتهى حاشي قلت انما
ذكره ليرتب عليه قوله بعد فاسق الخ (قوله والشهادة اقوى) فيه اشارة الى رد ما ذكرناه قريبا عن صاحب
لنحرف في شرح قوله اهل الشهادة حيث قال وليس المراد ان نقضه متى على الشهادة ليلزم منه بناء القوي
على ضعفه ونما المراد انهما يرجعان الى شي واحد وهو ان يكون حراسما بالعلم فلا عدل لان حكمه
مبني على حكمها لكن اوصاف شهادة اشر عند الناس تعرف اوصافه باوصافها انتهى (قوله فلذا) علة للعلة
قوله يستقي) اي يترتب عليه (قوله والفاسق اهلها) الفاسق اهل الخروج عن الانقياد كذا في المغرب
وشهره تركاب كبيرة والاسرار على صفة كذا في الحزاة والعدالة اجتنابا كبيرا ولا صرار على صفة
راجح انما يخل بالمرءة قد ارتكب ما يحبه خارج عن كونه عدلا لان لا يصح فاسقا (تنبيه) قال في البحر
صحت عن تولية ساذج باقاهرة فاسيا نعمكم في حدته خاصة مع وجود فاسيا المولى من اللفظان فاجبت
بعدم العلة لانه لم يفرض اليه تقليد القضا ولذا الحكم بنفسه لم يصح انتهى (قوله لكنه لا يناد) لان القضا
من باب الامانة والفاسق لا يؤمن في امر الدين لقوله مبالاة (قوله كقابل شهادة) مما يدل على انه يأنه قبول
شهادته قولهم بوجوب السؤال عن الشاهد سرا وعلاية طعن الخصم اولا في سائر الحقوق على قواهما
المفتي به فانه يقتضي ان يأنه يترك لانه لا تعرف عن حاله حتى لا يقبل الفاسق بجر (قوله به يفتي) مقابله ما ذكره
معه من ان الاول ان لا تفصل شهادته وان قبلها جار وما ذكره بعضهم انه لا يصح قضا الفاسق لانه
لا يؤمن عليه نفسه وهو قول الملاية واختاره الفخام في العيني ويفتي ان يفتي به خصوصا في هذا
زمان قال في البحر لو اعتبر هذا لاسد باب انشاء خصوصا في زمانه لكان مابرى عليه المصنف هو
لا يصح كذا في خلاصة واج لا قبل كذا في انه ادية (قوله وقدره) اي قيد قبول شهادة الفاسق المفهوم من قابل
نهي حاشي (قوله على طعم) اي انما يفتي صدقا عامق في شهادته فان لم يعلب على طعم صدقه بان علب كذبه
عنده ان سار به فلا يقبلها اي لا يصح قبولها اصلا هذا ما عطف به المقام (قوله واستثنى الثاني) اي ابو يوسف
من حاشي الذي يأنه فاشي بقول شهادته (قوله انه ان يفرق بينهما) العمل بمبني لفاعل ونهيه الى الثاني
ويدل له ما في حاشي قول لان يكون ابو يوسف فارق بينهما انتهى (قوله وفي معروقات المفتي الى الوجود)
ان الناس ان عرفت على سلسل زمانه فاسر بها باوامر (قوله في وجوده) هذا كان في زمانه وقد وجد
مسار في عرفت على سلسل زمانه فاسر بها باوامر (قوله في وجوده) هذا كان في زمانه وقد وجد
لا لا يؤمن من نقول عليه بخلاف لدية لانها من الدين انتهى وجب في تمامه في باب قبول وعدمه (قوله
ول) بعد يرجع الى شرح امير الدين لان هذه العبارة لا توجد للمصنف في شرحه (قوله وجعل العدو)
هذا فاشي ان في حاشي عدو فاشي الكتاب هذا ما طهره وليس المراد وثيقة الموقفي فانه
لا يفتي عليه (قوله لعل) ان المصنف في شرحه (قوله عن شرح الوهابية) ملاحظة عدله (قوله

(قوله واهل اهل امة) اي اهل امة على السبب
كذلك في الموصى امة وورد عليه ان يكون
يجوز توليته نقض او حكم من اهل امة
اربابي في الحكم (قوله بشرط اهليتها) اي
فان كان من اهل امة او لا يفتي عليه
لانه شرط على امة في القضا انتهى من حكم
الخصم قد قبل حكمه الفاسق قد قبل
انما كان سارا فاسقا فاسقا قد قبل
ركابه لا يفتي عليه (قوله وقدره) اي
شهادته به يفتي وقدره في قضاة
على صفة كذا في البحر محلا
انه قد ورد في قوله في حاشي
نعم انه قد ورد في قوله في حاشي
توليته قضاة حيث كان يفتي به
في معروقات المفتي في حاشي
الاسارى في نقض درماني وجوده في حاشي
ورد في حاشي في حاشي
واعادة ارجعه ولا قبل في حاشي
اراسيت ديوية ولا يفتي قضاة
لا يفتي كذا في حاشي
عليه) كذا في حاشي
المصنف في حاشي
الدين في حاشي
لا يقبل على عدو يفتي عن امره في حاشي

انه لم يفتيها) اي نقل من ثمة قضا الفاسق على عدو (قوله ويفتي النفاذ لاقاضي عدلا) سواء كان به له
اويينة وهذا بحث للامامة عبد البر (قوله ان يفتي) اي قضي القاضى العدو على عدو به له (قوله واعتمده) اي
بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكر اعتماده بل ظاهره اعتماده مقدمه ولا يقال يدل على اعتماده قوله واخبر به
العلم لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتماده (قوله ان كان عدلا صريح) اي مطلقا سواء كان به له اويينة
وهو الذي بحثه المصنف (قوله واخبر به بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) اصله للمصنف
حيث قال وقد غفل الشيخان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر ارجحه عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم
المعتمدة من ان اهل اهل الشهادة من صلح له اصل له ومن لا فلا والعدول لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين
فلا يصلح للقضا انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في
منه حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه افتي شقيق الشافعية الرملي) الذي نقله شارح الوهابية عن
الرافعي عن الماوردي جواز القضا على العدو ولا الشهادة عليه فارة بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة
ظاهر في المذهب قواين (قوله ومن خطه ثقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا
لنقلت (قوله وفي شرح الوهابية لشرى لالي) اصله لناطها ونقل العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم
بعض المتفهمة من الشهود ان من خاصم شخصا في حق اودى عليه يصير عدوه فتنهم دون بينهم بالعداوة
وايس كذلك بل انما ثبت بخوالج (قوله ووصي) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال
الشركة (قوله والفاسق لا يصلح مضمنا) اي لا تصلح تولية الامام الفاسق مضمنا (قوله وفي شرحه عبارات
بليغة) قال فيه ان اول ما يشر به فيض الرحمة فلهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل
والتمسك بحمل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله وعلماكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهبه في استخراج دقائق
الفقه وكثوره وهو في المعاصي حقيق بالزال الخذلان عليه قد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا
فما له من نور انتهى (قوله وبه جزم في النكاح) لوقال وقدمه في النكاح لكان اولي لانه ذكر اثنين وقدم هذا
(قوله لانه يثبت دال) هذا التعديل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا ليعرض فاسد
وربما عارض بالنص فيدعي فساد النص قال في الهندي ويبنى ان يكون متزها عن خوارم المروءة
فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يبحث
عن يصلح الفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شرأ تط الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل
الى الاغنياء واعوان السطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غيا كان او فقيرا حتى يكون ابعد عن الميل
ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب
ومن شرطه ان لا يربى بالكاذب كاعتماده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى ونهظيم اسمه تعالى واجب واذا
اجاب المفتي يبنى ان يكتب عقب جوابه والله اعلم وغوذلك ويجب ان يكون المفتي حليما رزينا ليقول
هذه الوجة سراجيه ولا يفتي له ان يفتي لفتوى اذالم يسأل عنه واد اخطأ رجوع ولا يستخف ولا يأنف
ويشترط ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل
في الفتوى واتباع الخيل ان فسدت الاعراض ولا يفتي في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح
ومداومة الاخشين فان افتي معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن درة الصواب بحث فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع
بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ جارة ممن يستفتي فان جعل له اهل المدة وزقا
جازوا استنجر جازوا والاولى كونه ساجرا مثل كسبه مع كرامة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفتي كفاية
ولكل اهل بدر اصطلاح في النقل فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بجاية ما في لفظ من لا يعرف اصطلاحهم والله في
والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استفتي
في مسألة فاسق او ارتدى ونعم ثم افتي تعطيا الامر الا فتاها (قوله حذار نسبة الخطأ) الاول ان يقول حذر
واما حذار فغشاء احذر قال في القاسموس وحذار حذر وقدره في الثاني ان يحذر انتهى (قوله ولا خلاف في
اشتراط اسلامه) قال في البحر فشرط المفتي اسلامه وعد الله ولزم منه الاشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق
والكافر وغير المكاف لا يقبل خبرهم ونشرط اهلية اجتماعه ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط

انه لم يفتيها) اي نقل من ثمة قضا الفاسق على عدو (قوله ويفتي النفاذ لاقاضي عدلا) سواء كان به له
اويينة وهذا بحث للامامة عبد البر (قوله ان يفتي) اي قضي القاضى العدو على عدو به له (قوله واعتمده) اي
بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكر اعتماده بل ظاهره اعتماده مقدمه ولا يقال يدل على اعتماده قوله واخبر به
العلم لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتماده (قوله ان كان عدلا صريح) اي مطلقا سواء كان به له اويينة
وهو الذي بحثه المصنف (قوله واخبر به بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) اصله للمصنف
حيث قال وقد غفل الشيخان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر ارجحه عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم
المعتمدة من ان اهل اهل الشهادة من صلح له اصل له ومن لا فلا والعدول لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين
فلا يصلح للقضا انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في
منه حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه افتي شقيق الشافعية الرملي) الذي نقله شارح الوهابية عن
الرافعي عن الماوردي جواز القضا على العدو ولا الشهادة عليه فارة بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة
ظاهر في المذهب قواين (قوله ومن خطه ثقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا
لنقلت (قوله وفي شرح الوهابية لشرى لالي) اصله لناطها ونقل العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم
بعض المتفهمة من الشهود ان من خاصم شخصا في حق اودى عليه يصير عدوه فتنهم دون بينهم بالعداوة
وايس كذلك بل انما ثبت بخوالج (قوله ووصي) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال
الشركة (قوله والفاسق لا يصلح مضمنا) اي لا تصلح تولية الامام الفاسق مضمنا (قوله وفي شرحه عبارات
بليغة) قال فيه ان اول ما يشر به فيض الرحمة فلهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل
والتمسك بحمل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله وعلماكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهبه في استخراج دقائق
الفقه وكثوره وهو في المعاصي حقيق بالزال الخذلان عليه قد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا
فما له من نور انتهى (قوله وبه جزم في النكاح) لوقال وقدمه في النكاح لكان اولي لانه ذكر اثنين وقدم هذا
(قوله لانه يثبت دال) هذا التعديل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا ليعرض فاسد
وربما عارض بالنص فيدعي فساد النص قال في الهندي ويبنى ان يكون متزها عن خوارم المروءة
فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يبحث
عن يصلح الفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شرأ تط الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل
الى الاغنياء واعوان السطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غيا كان او فقيرا حتى يكون ابعد عن الميل
ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب
ومن شرطه ان لا يربى بالكاذب كاعتماده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى ونهظيم اسمه تعالى واجب واذا
اجاب المفتي يبنى ان يكتب عقب جوابه والله اعلم وغوذلك ويجب ان يكون المفتي حليما رزينا ليقول
هذه الوجة سراجيه ولا يفتي له ان يفتي لفتوى اذالم يسأل عنه واد اخطأ رجوع ولا يستخف ولا يأنف
ويشترط ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل
في الفتوى واتباع الخيل ان فسدت الاعراض ولا يفتي في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح
ومداومة الاخشين فان افتي معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن درة الصواب بحث فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع
بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ جارة ممن يستفتي فان جعل له اهل المدة وزقا
جازوا استنجر جازوا والاولى كونه ساجرا مثل كسبه مع كرامة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفتي كفاية
ولكل اهل بدر اصطلاح في النقل فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بجاية ما في لفظ من لا يعرف اصطلاحهم والله في
والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استفتي
في مسألة فاسق او ارتدى ونعم ثم افتي تعطيا الامر الا فتاها (قوله حذار نسبة الخطأ) الاول ان يقول حذر
واما حذار فغشاء احذر قال في القاسموس وحذار حذر وقدره في الثاني ان يحذر انتهى (قوله ولا خلاف في
اشتراط اسلامه) قال في البحر فشرط المفتي اسلامه وعد الله ولزم منه الاشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق
والكافر وغير المكاف لا يقبل خبرهم ونشرط اهلية اجتماعه ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط

انه لم يفتيها) اي نقل من ثمة قضا الفاسق على عدو (قوله ويفتي النفاذ لاقاضي عدلا) سواء كان به له
اويينة وهذا بحث للامامة عبد البر (قوله ان يفتي) اي قضي القاضى العدو على عدو به له (قوله واعتمده) اي
بحث ابن وهبان وفيه انه لم يذكر اعتماده بل ظاهره اعتماده مقدمه ولا يقال يدل على اعتماده قوله واخبر به
العلم لان مثل هذه العبارة لا تدل على اعتماده (قوله ان كان عدلا صريح) اي مطلقا سواء كان به له اويينة
وهو الذي بحثه المصنف (قوله واخبر به بعض العلماء) هو ابن وهبان (قوله قلت لكن نقل الخ) اصله للمصنف
حيث قال وقد غفل الشيخان اي العلامة ابن وهبان وعبد البر ارجحه عما انفقت كلمتهم عليه في كتبهم
المعتمدة من ان اهل اهل الشهادة من صلح له اصل له ومن لا فلا والعدول لا يصلح للشهادة على ما عليه عامة المتأخرين
فلا يصلح للقضا انتهى (قوله لا يعتمد على كتابه) هو المعبر عنه فيما سبق بالسجل (قوله فيما اعتمده المصنف) اي في
منه حيث قال فلا يصح قضاؤه عليه (قوله وبه افتي شقيق الشافعية الرملي) الذي نقله شارح الوهابية عن
الرافعي عن الماوردي جواز القضا على العدو ولا الشهادة عليه فارة بظهور اسباب الحكم وخفاء اسباب الشهادة
ظاهر في المذهب قواين (قوله ومن خطه ثقات) خبر مقدم وقوله انه الخ مبتدأ مؤخر ويصح ان يكون مفعولا
لنقلت (قوله وفي شرح الوهابية لشرى لالي) اصله لناطها ونقل العلامة عبد البر عنه ونصه قال وقد يتوهم
بعض المتفهمة من الشهود ان من خاصم شخصا في حق اودى عليه يصير عدوه فتنهم دون بينهم بالعداوة
وايس كذلك بل انما ثبت بخوالج (قوله ووصي) اي فيما اوصى عليه (قوله وشريك) اي فيما هو من مال
الشركة (قوله والفاسق لا يصلح مضمنا) اي لا تصلح تولية الامام الفاسق مضمنا (قوله وفي شرحه عبارات
بليغة) قال فيه ان اول ما يشر به فيض الرحمة فلهية في تحقيق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل
والتمسك بحمل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله وعلماكم الله ومن اعتمد على رأيه وذهبه في استخراج دقائق
الفقه وكثوره وهو في المعاصي حقيق بالزال الخذلان عليه قد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يجعل الله له نورا
فما له من نور انتهى (قوله وبه جزم في النكاح) لوقال وقدمه في النكاح لكان اولي لانه ذكر اثنين وقدم هذا
(قوله لانه يثبت دال) هذا التعديل لا يظهر في زماننا لانه قد يعرض عن النص الضروري قصدا ليعرض فاسد
وربما عارض بالنص فيدعي فساد النص قال في الهندي ويبنى ان يكون متزها عن خوارم المروءة
فقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يبحث
عن يصلح الفتوى ويمنع من لا يصلح ومن شرأ تط الفتوى ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل
الى الاغنياء واعوان السطان والامراء بل يكتب جواب من سبق غيا كان او فقيرا حتى يكون ابعد عن الميل
ومن آدابه ان يأخذ الكتاب بالحزمة ويقرأ المسئلة بالصيرة مرة بعد اخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب
ومن شرطه ان لا يربى بالكاذب كاعتماده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى ونهظيم اسمه تعالى واجب واذا
اجاب المفتي يبنى ان يكتب عقب جوابه والله اعلم وغوذلك ويجب ان يكون المفتي حليما رزينا ليقول
هذه الوجة سراجيه ولا يفتي له ان يفتي لفتوى اذالم يسأل عنه واد اخطأ رجوع ولا يستخف ولا يأنف
ويشترط ان يحفظ مسائل امامه ويعرف قواعده واساليبه ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل
في الفتوى واتباع الخيل ان فسدت الاعراض ولا يفتي في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاعتدال ولو يفرح
ومداومة الاخشين فان افتي معتقدا ان ذلك لم يمنعه عن درة الصواب بحث فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع
بالفتوى وان اخذ رزقا من بيت المال جازوله كفايته ولا يأخذ جارة ممن يستفتي فان جعل له اهل المدة وزقا
جازوا استنجر جازوا والاولى كونه ساجرا مثل كسبه مع كرامة وعلى الامام ان يفرض لمدرس ومفتي كفاية
ولكل اهل بدر اصطلاح في النقل فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بجاية ما في لفظ من لا يعرف اصطلاحهم والله في
والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين وعن ابى يوسف رحمه الله انه اذا استفتي
في مسألة فاسق او ارتدى ونعم ثم افتي تعطيا الامر الا فتاها (قوله حذار نسبة الخطأ) الاول ان يقول حذر
واما حذار فغشاء احذر قال في القاسموس وحذار حذر وقدره في الثاني ان يحذر انتهى (قوله ولا خلاف في
اشتراط اسلامه) قال في البحر فشرط المفتي اسلامه وعد الله ولزم منه الاشتراط بلوغه وعقله وقد فتوى الفاسق
والكافر وغير المكاف لا يقبل خبرهم ونشرط اهلية اجتماعه ولا حاجة الى اشتراط التيقظ وقوة الضبط

كما في الروض للاحتراز من غلب عليه الغفلة والسهو لان اشتراط الاجتهاد بقى عنهما ولم منه ان شرط
التفطن انما هو في المفتي المجتهد وفي الهندية اجمع الفقهاء على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد
ظهيرية وذكر في المنتقى اذا كان صوابه اكثر من خطاه حل له ان يفتي وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له
ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكى ما يسمع من اقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية انتهى وفي الهندية قال
القاضي الامام ابو جعفر رحمه الله وهو صاحب كتاب الاضية بعد ما بين اهل القضاء ولا يفتي لاحد ان يفتي
الامن كان هكذا ويريد ان المفتي ينبغي ان يكون عدلا عالما بكتاب والسنة واجتهد الرأي الان يفتي بشئ
قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاكم بما سمع من غيره فانه بمنزلة الراوي في باب
الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من العقل والاضط والتعدله وانهم يحيط به وشرط العدالة بناء على
ان افاضت لا يصح منسبا (قوله فيصحب انما الامام) حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له يجوز هذا
فخر له اياه اي نعم جاز ان يعمل بما اذنه هندية والى ذلك يشير عموم المصنف في قوله ويكتفي بالاشارة منه وفي المخ
عن الفتاوى الزينية الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها في الافاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر
كذا في التنقيح ويزاد عليه الامان كما في انفع الوسائل والاعلام بسرفلان ومكانه والاحتخدام فلو حلف
لا يستخدم فلا نافي انما اشار اليه بشئ من الخدمة تحت في عيونه خدمه فلان لم يخدمه كذا في العمادية في بحث
احكام السكوت انتهى (قوله بعد دعوى صحيحة) قال في البحر شرآطه ان يكون بعدتة دم دعوى صحيحة
من خصم على خصم فان فقد هذا الشرط لم يكن حكا وانما هو افتاء صرح به الامام السرخسي قال وهذا شرط
لتفاد القضاء في المجتهدات ذكره العماد في فصوله والبرازي في فتاواه ونقل الشيخ قاسم في فتاواه الاجماع
عليه وفي فتاوى القاضي خان انما ينفذ القضاء عند شرآط القضاء من الخصومة وغيرها فاذا لم يوجد لم ينفذ
انتهى فذا حكم شافعي بموجب عقال لا يكون حكما بان لا شفعة للعار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به
وهكذا في نظائره كذا في العلامة قاسم في فتاواه والموجب بفتح الجيم هو الحكم انتهى (قوله ولو في مجلس القضاء)
وسواء كان في المعاملات او الدعايات انتهى مخ (قوله على الاطلاق) سواء اجتمعوا ام لا وقيل اذا كان الامام
في جانب وصاحبه في جانب خير المفتي وفي جامع الفصولين ولو اختلفت فيه اصحابنا فلو لمع ابي حنيفة احد
صاحبه يأخذ بقواهم الظهور والصواب فيما ولو اختلفت باحنيفة صاحباه فلو كان اختلافهم بحسب الزمان
كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبه لتغير احوال الناس وفي المزارعة والماملة يختار قوله ما
لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما عدا ذلك قيل يجزى المجتهد ويعمل بما ادى اليه اجتهاده وقيل يأخذ
بقول ابي حنيفة انتهى (قوله وبارة النهر) وكذا نقله المحوى وصاحب الهندية عنه فربة الحسن بعد مرتبة
زفر قال المحوى واذا كان في المسئلة قولان معصمان يفتي بما مشايعني وليس له ان يفتي بهما في حادثة
واحدة كما وقع لبعض مفتي زماننا انتهى (قوله وصح في الحاروي) مقابل الاطلاق الذي في المصنف (قوله
قوة المدرك) المدرك مصدر بمعنى الادراك اي الادراك القوي من المختلفين وقوته ترجع الى قوة الدليل او المراد
بمحل الادراك وهو الدليل (قوله والادل اضبط) لا طراد في الخاص والعام وهو من لا يدرك قوة المدرك على انه
قد يظفر قوة له بحسب ادراكه ويكون الواقع بخلافه او بحسب دليل ويكون لصاحب المذهب دليل آخر لم يطلع
عليه ثم هذا اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب قال في البحر وصح في الحاروي القدي ان الامام
اذا كان في جانب وهما في جانب ان الاعتبار لقوة المدرك فان قلت كيف جاز للمشايع الافتاء بغير قول الامام
مع انهم مقلدون له قلت قد اشكل على ذلك مدة طويلة ولم ارعه جوابا الا ما فهمته الان من كلامهم
وهو انهم نقلوا عن اصحابنا انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعلم من اين نقلنا ونقل في السراجية ان هذا
سبب مخالفة عصام للامام وكان يفتي بخلاف قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل آخر ففتي به
فاقول ان هذا الشرط كان في زمانهم اما في زماننا فمكتفي بالحفظ كما في الفقيه وغيرها فيجعل الافتاء بقول
الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال وعلى هذا فاصححه في الحاروي مبني على هذا الشرط وقد صحوا
ان الافتاء بقول الامام فينتج من هذا انه يجب علينا الافتاء بقول الامام وان اختلف المتابع بخلافه لانهم
الافتاء بخلافه عند الشرط في عدم وهو الوقوف على دليله وانما نحن فلنا الافتاء وان لم تقف على دليله انتهى

وشرط بعضهم من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)
وشرطه من شرطه لاحترازه (ويكتفي)

(قوله اذ لم يكن مجتهدا) اصح ما قيل في حد المجتهد ان يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة
بطريقها وفوقها ووجوه معانيه ان يكون صيبا في القياس عالما بعرف الناس هندية (قوله وغيره) بالرفع
عطف على المصنف (قوله وقد مناه اول الكتاب) في رسم المفتي قيل كتاب الطهارة (قوله اعلم الخ) معلوم عما
قبله لان المقلد يتبع عليه اتباع معتد المذهب (قوله وانما ينفذ القضاء الخ) محل هذا في القاضي المجتهد اما المقلد
فعليه العمل بمقتضى مذهبه علم فيه خلافا ولا (قوله والا فلا) لاحتمال ان يكون قد اجمع عليه العصاية او من
يعدم وقد بين ذلك صاحب الهندية في فصل ترتيب الدلائل للعلم بها (قوله واذا اشكل الخ) قال في الهندية
وان لم يقع اجتهاده على شئ فوقيت الحادثة مختلفة ومشكاة كتب الى فقهاء غير المصر الذي هو فيه فالتاورة
بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية فان اتفق الذين كتب اليهم القاضي على شئ ورأى القاضي يوافق
رايهم وهو من اهل الرأي والاجتهاد امضى ذلك برأيه وان اختلفوا ايضا فمما بينهم نظر الى اقرب الاقوال عنده
من الحق اذا كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف
بين اهل الفقه اخذ بقول من هو اقرب من اهل الرأي او من اهل الاجتهاد (قوله وقضى بما راه) هذا فيمن له اجتهاد ورأى (قوله
فيجوز ترك رأيه برأيه) الذي في الهندية عن المحيط وان شاور القاضي رجلا واحدا سكنتي ولكن مشاورة
الفقهاء احوط وان اشار ذلك الرجل الى شئ ورأى القاضي بخلاف رأيه وذلك الرجل افضل واقفه عنده
لم تذكر هذه المسئلة هنا وقال في كتاب الحدود لو قضى برأى ذلك الرجل ارجح ان يكون في سعة من ذلك
وان لم يتم القاضي رأيه لا ينبغي ان يترك رأيه نفسه ويقضى برأى غيره انتهى (قوله واتباع رأيهم) جميعا او المقتد
منه عند الاختلاف (قوله المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية) فلا يصير مقلدا في القرى وان كتب
في فتاواه ذلك انتهى هندية (قوله وفي رواية النوادر لا) وهو المختار انتهى هندية (قوله اخذ القضاء برشوة)
سواء دفعها القاضي او غيره ليواليه السلطان برازية (قوله بعلمه ثمر ليلية) وان بغير علمه ينفذ قضاؤه وعلى
المرتضى رد ما قبض بجر (قوله لا ينفذ قضاؤه) فلا تصح عقوده وفسوخه وقد علم من عليه الصلاة والسلام الرأى
والمرتضى والرأى ايضا وهو من يفتي بينهما وتؤخذ الرشوة على يده وينبغي ان يشر قضاة هذا الزمان بهذا
الوعيد ولا سيما قضاة مصر ومنهم من يتولى بالرشوة فاذا عوتب عليه يدعى انه اغايله صيانة للمنصب عن
وقوعه في ابدى الجهال والفاسق والله لا يخفى عليه شئ انتهى محوى وفي السراج الوهاج من زالى النيباع قال
ابو حنيفة لو قضى القاضي زمانا بين الناس ثم علم انه مرتضى ينبغي للقاضي الذي يخدمه ان يسل كل
قضاياه انتهى (قوله لا ينفذ) استدرالك على حاكم نقله عن جامع الفصولين انتهى حلي (تتمة) الرشوة
بالتثليث الجعل وارثنى اخذها وارثنى طلبها ورشاه حايه وصانعه ورشاه لايته واعطاء الرشوة واصحابها من
رشا القرخ اذا مدرسه الى امه لتزقه والبرطيل بالكسر الرشوة وفي المثل البراطيل تصير الا باطيل كناية مأخوذة
من البرطيل الذي هو المعول لانه يخرج به ما استروقه الباعى لفقد فضيل بالفتح وفي الخاتمة الرشوة منها ما هو
حرام من الجاسين وذلك في موضعين احدهما اذا انتقل القضاء بالرشوة حرم على المعطى والاخذ الثاني اذا دفع
الرشوة الى القاضي ليقضي له حرم من الجاسين سواء كان القضاء بحق او بغير حق ومنما هو حرام على الاخذ
دون الدافع وهو ما اذا دفع الرشوة خوفا على نفسه او ماله فهذا حرام على الاخذ غير حرام على الدافع وكذا
اذا طمع في ماله فرشاه ببعض المال ومنها اذا دفع الرشوة ليسوى امره عند السلطان حل له الدافع ولا يحل للاخذ
ان يأخذ فان اراد ان يحل للاخذ يستأجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه تصح هذه الاجارة ثم
المستأجر ان شاء استعمل في هذا العمل وان شاء استعمل في غيره هذا اذا اعطى او ليسوى امره عند السلطان
وان طلب منه ان يسوى امره ولم يذكر له الرشوة واعطاء بعد ما سوى اختلافه فانه لا يحل له ان يأخذ
وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لانه بروجازاة الاحسان بجر وقال في الهندية ونوع منها ان يهدى الرجل الى
رجل ما ليسوى امره فيما بينه وبين السلطان ويبيته في حاجته وهو على وجهين الوجه الاول ان تكون حاجته
حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدى الاعطاء ولا للمهدى اليه الاخذ الوجه الثاني ان تكون حاجته مباحا
وانه على وجهين ايضا الاول ان يشترط انه انما يهدى اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل للاخذ
الاخذ ولا يحل للمعطى الاعطاء تكا موافقه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الاخذ

(ولا يجزى ان لم يكن مجتهدا) بل المقلد متى خالفه
معتد مذهبه لا ينفذ حكمه ويتبع
هو المختار للقوى كما بسطه المصنف في فتاويه
وغيره وقد مناه في اول الكتاب وسبغ
وفي القضاة في غير ما علم ان كل موضع فاق
الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة ونما ينفذ القضاء
في المجتهد وفيه اذا علم انه مجتهد فله (اخذ بقوله)
اختلافه مقيان في جواب ما ذكرنا من اجابة
اقسمه ما بعد ان يكون عليه امر ولا رأى
وفي المنتقى واذا اشكل ونظر احسن ان يكون
له فيه شاور العلماء ولا يغيره الا ان يكون
وقضى بما راه في الفقه ووجوه الاجتهاد فله
غير اقوى برأيه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فله
تقليدهم واسع رأيهم فاذا قضى بخلافه
لا ينفذ حكمه (المصر شرط لنفاذ القضاء)
في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا ينفذ
خلاصة (وبه يفتي) برازية اخذ القضاء برشوة
للسلطان او لقومه وهو عالم بما اوجبه (وارثنى)
جامع المعصيات وفتاوى ابن نجيم (لا ينفذ)
هو اراعه به علمه من ليلية وحكم (لا ينفذ)
حكمه (وبه يفتي) من يفتي به فله
في كل شهر يأخذ منه ويغرض اليه قضاء
ناحية فتاوى المصنف كذا في الفتح

والاعطاء عند الكل ان يستأجره صاحب الحاجة يوم الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد دفعه اليه فتصح
 الابارة وتصح الاجرة الا بغيره المستأجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر
 قالوا هذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي استأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط كتبليغ
 الرسالة ونحوه وان لم يكن المدة لا يجوز كذا في فتاوى الخلاصة وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة
 فكلموا فيه قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح هذا اذا اعطاء قبل ان يسوي امره اما اذا اعطاء بعد ان سوي
 امره ونجاء من ظلمه يحل للمعطي الاعطاء ويحل للاخذ الاخذ وهو الاصح كذا في المحيط الوجه الثاني
 اذا لم يشترط ذلك صريحاً ولكن اتفاهد لي عينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى
 وعامتهم على انه لا يكره هذا اذا لم يكن بينهما مهادنة قبل ذلك بسبب من الاسباب واما اذا كان بينهما مهادنة
 قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة فاهدى اليه كاي دي قبل ذلك ثم ان المهدي اليه قام لاصلاح امره فهذا امر
 حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان والكرم بالكرم انتهى وفي حاشية المسكن عن الفتوح اما اذا كان الاهداء
 بلا شرط ولكن لم يقبله انما عاهد اليه ليعينه عند السلطان فشاخنا على انه لا بأس به ولو قضى حاجته
 بلا شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فهو حلال لا بأس به وما نقل عن ابن مسعود من كراهيته فروع انتهى
 وفي التقنية ما دفعه المتعاشقان رشوة فيجب ردّه ولا تملك ولو ابرأه من الدين ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ
 وهو رشوة ولو ابرأه الاضطجاع عند امرائه فقال ابرئني من المهر فاضطجع معك فابرأه قيل يبرأ لان البراءة للتودد
 الداعي الى الجماع وقال عليه الصلاة والسلام تهادوا وتحابوا بخلاف البراءة في الاول لانه مقصود على اصلاح
 المهم واصلاح المهم مستحق عليه ديانة وفي صلح المعراج تجوز المصانعة للاوصياء في اموال البنائي وبه يفتي
 ومن الرشوة المحرمة على الاخذ دون الدافع ما يأخذه الشاعر وفي البرازية وقع بين الزوجين مشاقة فقالت
 لا اصلاح حتى يعطيني كذا اجاز ولو ابرأه الاخذ من المهر فاضطجع معك فابرأه قيل يبرأ لان البراءة للتودد
 اوها لك لانه رشوة محرمة وفي الخلاصة الهدية ثلاثة حلال من الجانبين للتودد وحرام منهما وهو الاخذ للاعانة
 على الظلم وحرام على الاخذ وهو الاهداء للكف عن الظلم وحيلته الاستخبار المتقدم انتهى تصرف وما سئى
 عليه المصنف من عدم نفاذ قضاءه اذا ارتضى احد احوال اثار اليه في الجبرقة والحق في فصول العمادى فيه
 اختلافاً فاقيل لا يتخذ فيما ارتضى فيه ويتخذ فيما سواه وهو اختيار شمس الامة وقيل لا يتخذ فيما وقيل يتخذ فيما
 وهو ما ذكره البردوي ووجهه في فتح القدير قوله وهو حسن لان حاصل امر الرشوة فيما ارتضى بحق ايجاباً وانفاً
 وقد فرض ان الفسق لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فلم لا يتخذ وخصوص هذا الفسق غير مؤثر
 وغاية توجيهه انه اذا ارتضى يكون عاملاً لنفسه او لوجهه يعني والقضاء عمل لله تعالى انتهى قلت ليس هذا امر ادهم
 وانما امر ادهم انه قضى لنفسه يعني والقضاء له باطل وهذا القول احسن وظاهر ان خصوص هذا الفسق
 مؤثر في عدم النفاذ انتهى وفيه ان معنى بطلان القضاء لنفسه ان يقضى في حادثة لنفسه وليس المراد ان يقضى
 لغيره بحق وقد اخذ رشوة فتأمل (قوله ففسق باخذها) قبل القضاء او بعده لافرق بين رشوته ورشوة ولده
 ومن لا تقبل شهادته له اذا اعلم بذلك وفي المفتاح العدل من يأمر بالشرع وينهى بواهيه والفسق هو الخروج
 عن امر الله تعالى بارتكاب الكبيرة كاستماع الفتناء والرقص واخذ الرشوة وغير ذلك انتهى حوى (قوله لانها
 المعظم) اي معظم ما يفسق به القاضي (قوله وجوباً) اي يجب على السلطان عزله برأية وقيل انه يحسن عزله
 (قوله وقيل ينزل) وظاهر المذهب انه لا ينزل (قوله وفي الخلاصة الخ) هو احد اقوال تقدمت في قضاء الفاسق
 وهو انه لا ينزل (قوله ثم صلح) اي بالطاعة والاسلام (قوله في نفسه) اي بالرشوة (قوله ونحوه) كفنى آخر (قوله
 واعتمد في البصر) قال فيه نقل عن السراج قال ابو حنيفة لو قضى الفاسق زمانين الناس ثم علم انه مرتشئ ينبغي
 تقاضى الذي يختصمون اليه ان يبطل كل قضاياه انتهى وقال قبله فصار الحاصل انه اذا فسق لا ينزل وتخذ
 قضاياه الا في مسألة هي ما اذا فسق باخذ الرشوة فانه لا يتخذ في الحادثة التي اخذ بسببها وذكر الطرسوسي ان من
 قال بانفساقه العزل قال بعض الحكماء ممن قال بعزله قال يبطلها انتهى (قوله انفقوا في الامارة والسلطنة
 الخ) قال في فتاوى قاضي خان من الردة والسلطان يصير سلطاناً يامر بالمدابحة معه يعتبر في مبادعته مبادعة
 اشراكم واعيانهم الثاني ان يتخذ حكمه على عينه خوفاً من قهره وجبروته فان بايع الناس ولم يتخذ حكمه

من قال لا بأس بالرشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 في البرازية زائدة وان لم يحل للطلاب بالرشوة
 (قوله) من قال لا بأس بالرشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 وخصه بالرشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 وقيل لا بأس بالرشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 في الرشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 وفي رشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 في رشوة كمن قال لا بأس بالرشوة
 في رشوة كمن قال لا بأس بالرشوة

اهزم عن قهرهم لا يصير سلطاناً فاذا صار سلطاناً بالمدابحة بخار ان كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير
 سلطاناً بالقهر والغلبة فلا يفيد ان لم يكن له قهر وغلبة ينزل انتهى (قوله الوالى كالقاضي) اي الوالى اذا فسق
 فهو بمنزلة القاضي يستحق العزل ولا ينزل كذا في البحر عن اول دعوى الخانية فالاستدراك على ذكر الاتفاق
 في عدم عزل الوالى (قوله وينبغي ان يكون موثقاً به) من وثقت به ائق بالكرم فيه مائة وثوقاً انتهت وظاهر
 كلام البحر ان الاتيغاة للاستحباب فانه قال لان القضاء من اهم امور المسلمين فكل من كان اعرف واقدر واجه
 واهيب واصبر على ما يصيبه من الناس كان اولى انتهى (قوله في عفاقه) هو كفاي شرح الكرماني للبخاري الكف
 عن المحارم وخوارم المروءة (قوله وعقله) هو على ما قاله الاكثر قوة بها ادراك الكليات كافي التحرير والمراد بكونه
 موثقاً به في عقله ان يكون كامله فلا يولى الاحق وهو ناقص العقل وفي المستطرف الخفة غريزة لا تنفع فيها
 الحيلة وهي داء دواء الموت وفي الحديث الاحق ابيض الخلق الى الله تعالى اذا حرمه اعز الاشياء عليه وهو
 العقل ويستدل على صفته من حيث الصورة بطول اللحية لان محرجها من الدماغ فمن افترط طول لحيته قل
 دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو احمق وصفته من حيث الافعال ترك نظره في العواقب وثقته
 بمن لم يعرفه والحب وكثرة الكلام وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والجهل والخفة والسفة والظلم
 والغلظة والسهم والخيلاء ان استغنى بطر واد افتقر فقط وان قال خش وان مثل بخل وان سأل الخ وان قال
 لم يحسن وان قيل له لم يفقه وان خجلت قمته وان بكى صرخ وان اعتبرنا هذه الخصال وجدناها في كثير من الناس
 فلا يكاد يعرف العاقل من الاحق قال عيسى عليه الصلاة والسلام عاجلت الاكمة والابرص فابرأتهما وعاجلت
 الاحق فلم يبرأ انتهى بحر وفي المحوى ومن علامته اي الاحق ايضا صفر الرأس وطول العنق قال الشاعر
 صفر الرأس وطول العنق * شاهد اعدل بفرط الحق
 (قوله وصلاحه) قال الخصاص اهل الصلاح من كان مستورا ليس بمتهول ولا صاحب رية مستقيم الطريقة
 سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس بمعاقر للثبذ وليس بسباب للرجال ولا يقذف للمعصنات
 ولا معروف بالكذب انتهى حوى (قوله وفهمه) قيل الفهم قوة من شأنها ان تعد النفس لاصكتساب الآراء
 والمطالب والذكاء جوده تلك القوة حوى (قوله وعلمه بالسنة) هي اقواله عليه الصلاة والسلام واقواله وتقريره
 وهو سكوته عند امر يعاينه من مسلم حوى (قوله والاثر) التي وردت عن الصحابة والتابعين وقال ملا علي
 في شرح النخبة ومصطلح اهل الاثر اي اهل الحديث والخبر قال الصحابي الاثر لغة البقية واصطلاحاً الاحاديث
 مرفوعة او موقوفة على العمدة وان قصره بعض الفقهاء على الموقوف ويمكن ان يراد بالاثرون من يتبع اثر النبي
 صلى الله عليه وسلم علماً وعلاً وقالوا لا حال انتهى مكي (قوله ووجه الفقه) اي الطرق التي يستنبط الفقه منها
 والاصول التي ينبغي عليها (قوله والاجتهاد) هو لغة يذل الجهو داي الطائفة في تحصيل ذي كفاة وعرفا هو ذلك
 من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني قال في التلويح ومعنى يذل الطاقة ان يحسن من نفسه الهزم عن المزيد
 عليه بشرط الاجتهاد الاسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس اي شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية
 وكونه حاكماً الكتاب الله تعالى مما يتعلق بالاحكام وعالم بالحدوث متناوئداً وناضداً ومنسوخاً وبالقياس وهذه
 الشرائط انما هي في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الاحكام واما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة
 ما يتعلق بذلك الحكم مثلاً الاجتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالسكاح
 والمراد هنا الاجتهاد بالمعنى الاول انتهى حوى (قوله لتعذره) اي لتعذره وجوده في كل حين حوى اي والقضاء
 محتاج اليه في جميع الاحيان فلا يسلط به والتعليل يفيد انه لا يكون اولي لان المتعذر لا يتأق حصوله (قوله
 فيصح ولاية العاقل) لان المقصود من القضاء وهو ايبصال الحق الى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره بحر وقال
 ابن الفرس ليس مرادهم بالجاهل العاقل المحض بل لا بد من تأهل العلم والقلم وانه ان يحسن بعض الحوادث
 والمسائل الدقيقة وان يعرف طريق تحصيل الاحكام الشرعية من كتب المذهب وصدر المشايخ وكيفية
 الاراد والامداد في الوقائع والدعوى والجمع انتهى حوى (قوله لكن في ايمان البرازية) قد يقال في جوابه
 ان المراد بالافتاء ما يعمل به القاضي بان يرفع السؤال الى المفتي بصورة اذ رفعت حادثة كذا الى القاضي فهاذا
 يحكم على ان مخالفة الديانة للقضاء في نادر من المسائل (قوله بالظاهر) اي من اللفظ وبما دلت عليه القرأ في

لكن في اول دعوى الخانية الاولى
 فاجتنب (قوله) وينبغي ان يكون موثقاً به
 وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثر
 ووجه الفقه والاجتهاد شرط الاولية
 ثم فيصير ولاية العاقل ابن كمال ويحكم
 بقوى غير كمال في ايمان البرازية انتهى
 بقوى بالديانة واغاضي بقوى بالظاهر

(قوله دل على ان الجاهل الخ) هذا من كلام البرازي سابقه منفصلا عما ذكر بكلام وقال في البحر الى ان قال
 دل على ان الجاهل (قوله لا يمكنه القضاء بالفتوى) اي في كل حادثة بل هو ان تكون الفتوى بالديانة (قوله فلا بد)
 هذا متفرع على محذوف يدل عليه الكلام تقديره خصوصه في الفروج والدماء وخصهما لمزيد الضرر فيهما
 من سفل الدماء واختلاط الانساب (قوله عالميا) اي لا عاميا (قوله دينا) اي لا فاسقا ليجنط في شأن ما ذكر
 (قوله كالكبريت الاحمر) اي وذلك كالكبريت الاحمر وفي القاموس الكبريت من الجارة الموقد بها
 والياقوت الاحمر والذهب وجوه معدنه خلف اليه بوادي الخلى انتهى (قوله وابن العلم) عبارة البرازي وابن
 الدين والعلم وهي انب (قوله فيما ذكر) اي من كونه موثوقا به في علمه وامانه الخ (قوله كاسبطه ابن الهمام)
 حيث قال وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ قول المجتهد فليس يفتي
 والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد ككأبي حنيفة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا
 من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي وطريق نقله لذلك احد امرين اما ان يكون له فيه
 سند اليه او يأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النصائيف المشهورة
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكره الرازي انتهى قال ابن بادشا في شرح التحرير والمختار ان
 الرازي عن الائمة اذا كان عدلا فهم كلام الامام ثم حكى للمقلد قوله فانه يكتبني به وقيل الصواب انه اذا وجد
 عالما لا يحل الاستفتاء من غيره وان لم يكن في بلدنا اذنا حجة الامن لم يبلغ درجة اهل العلم فلا ريب ان رجوعه
 اليه اولى من الاقدام على العمل بلا علم او البقاء في الخيرة والعلمى والجهالة انتهى (قوله ولا يطلب القضاء الخ) لقوله
 عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه رشده ذكره الشهيد
 ولان من طلبه اعتمد على نفسه فيجزم ومن اجبر عليه وكل على ربه فيلهم وقال في السراج في علته لان في طلب
 القضاء اذلالا وامانة بالعلم لان كل متعرض مهان انتهى قال في البحر وهو بقيد منع العالم عن السؤال مطلقا
 الحاجة والتمنى في قوله لا يطلب التحريم اي لا يحل كافي فتح القدير (قوله بقلبه) اراد بهذا ان يفرق بين الطلب
 والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان وفي الباب اسع الطلب ان يقول للامام ولني والسؤال ان يقول للناس
 لولا في الامام قضاء بداره كذا لاجبته الى ذلك وهو بطعم ان يبلغ ذلك الى الامام انتهى (قوله طالب الولاية
 لا يولي) فن طلب القضاء والنظر او الوصاية لا يولي وعلمه بان الطالب موكول الى نفسه وهو عاجز فيكون سببا
 لتضييع الحقوق وفي وصايا البرازية قال ابو مطيع البطي ائني من ذيف وعشرين سنة فمأرب في مال
 ابن اخيه قط انتهى فلا ينبغي ان يتقدم الوصاية احد وقد قيل اتقوا الولاوات الوكالة والوصاية والولاية انتهى بحر
 (قوله الا اذا تعين) استثنى من المصنف فان تعين بان لم يكن احد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة
 لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين انتهى بحر (قوله او كانت التولية مشروطة له) فانه اذا طلبها في هذه الحالة
 فانما يطلب تنفيذ الشرط وهذا ما جئنا صاحب التمر بمخالف البحث اخيه في البحر حيث قال وظاهر كلامهم انه
 لا يطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الوقف له لا تطلقهم انتهى (قوله او ادعى الخ) فان له طلب العود من
 القاضي الجديد وحينئذ يقول له القاضي استأذنك اهل للولاية ثم يولي نص عليه الخصاص حموي (قوله فاما
 الذكر) هو بانحاء المعجزة غير المشهورة انتهى حموي (قوله ويختار المقلد) بصيغة الفاعل ويصح ضبطه بصيغة اسم
 المفعول ويكره فيه مجاز الاول (قوله الا قدر) اي لا تم قدره على تنفيذه والاولى من غيره ممن هو اكثر الما وفهما
 وحكما وغير ذلك اي عند انصاف شخصين مثلا بصفت القضاء يختاره منهما ما ذكره في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من قلده غيره عملا في رعيته من هو اولى منه قد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور
 الدين واعمال المسلمين انتهى مخ في معروضات المفتي اي السعد لمواقع التساوي في قضاء زماننا في وجود العدالة
 ظاهر لورد الامر الشرع بفتح ديم الا فضل في العلم والديانة والعدالة انتهى درمشتي (قوله قلنا) اي سي الخلق
 قوله غلبنا اي تاسى القلب وقيل ان يغلب حتى يهاب في غير موضعه وغلب الرجل اشتد فهو غلب اي غلب
 (قوله جبارا) اي متكبرا اقبلا بغضب وقيل هو الجاهل غيره على التي قهرا وغلبة (قوله غلبا) اي معابدا
 لغيره والجانب للمعادى لانه وقيل من يعرف الحق في آياه قال البدر العيني لان المقصود من القضاء
 رفع نفسه وهذه الاشياء بعينها صاد (قوله لانه جامعة رسول الله) اي القضاء لانه جامعة الشريعة (قوله

قوله دل على ان الجاهل الخ هذا من كلام البرازي سابقه منفصلا عما ذكر بكلام وقال في البحر الى ان قال
 دل على ان الجاهل (قوله لا يمكنه القضاء بالفتوى) اي في كل حادثة بل هو ان تكون الفتوى بالديانة (قوله فلا بد)
 هذا متفرع على محذوف يدل عليه الكلام تقديره خصوصه في الفروج والدماء وخصهما لمزيد الضرر فيهما
 من سفل الدماء واختلاط الانساب (قوله عالميا) اي لا عاميا (قوله دينا) اي لا فاسقا ليجنط في شأن ما ذكر
 (قوله كالكبريت الاحمر) اي وذلك كالكبريت الاحمر وفي القاموس الكبريت من الجارة الموقد بها
 والياقوت الاحمر والذهب وجوه معدنه خلف اليه بوادي الخلى انتهى (قوله وابن العلم) عبارة البرازي وابن
 الدين والعلم وهي انب (قوله فيما ذكر) اي من كونه موثوقا به في علمه وامانه الخ (قوله كاسبطه ابن الهمام)
 حيث قال وقد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ قول المجتهد فليس يفتي
 والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد ككأبي حنيفة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا
 من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي وطريق نقله لذلك احد امرين اما ان يكون له فيه
 سند اليه او يأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النصائيف المشهورة
 للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور وهكذا ذكره الرازي انتهى قال ابن بادشا في شرح التحرير والمختار ان
 الرازي عن الائمة اذا كان عدلا فهم كلام الامام ثم حكى للمقلد قوله فانه يكتبني به وقيل الصواب انه اذا وجد
 عالما لا يحل الاستفتاء من غيره وان لم يكن في بلدنا اذنا حجة الامن لم يبلغ درجة اهل العلم فلا ريب ان رجوعه
 اليه اولى من الاقدام على العمل بلا علم او البقاء في الخيرة والعلمى والجهالة انتهى (قوله ولا يطلب القضاء الخ) لقوله
 عليه السلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده اي يلهمه رشده ذكره الشهيد
 ولان من طلبه اعتمد على نفسه فيجزم ومن اجبر عليه وكل على ربه فيلهم وقال في السراج في علته لان في طلب
 القضاء اذلالا وامانة بالعلم لان كل متعرض مهان انتهى قال في البحر وهو بقيد منع العالم عن السؤال مطلقا
 الحاجة والتمنى في قوله لا يطلب التحريم اي لا يحل كافي فتح القدير (قوله بقلبه) اراد بهذا ان يفرق بين الطلب
 والسؤال فالاول للقلب والثاني للسان وفي الباب اسع الطلب ان يقول للامام ولني والسؤال ان يقول للناس
 لولا في الامام قضاء بداره كذا لاجبته الى ذلك وهو بطعم ان يبلغ ذلك الى الامام انتهى (قوله طالب الولاية
 لا يولي) فن طلب القضاء والنظر او الوصاية لا يولي وعلمه بان الطالب موكول الى نفسه وهو عاجز فيكون سببا
 لتضييع الحقوق وفي وصايا البرازية قال ابو مطيع البطي ائني من ذيف وعشرين سنة فمأرب في مال
 ابن اخيه قط انتهى فلا ينبغي ان يتقدم الوصاية احد وقد قيل اتقوا الولاوات الوكالة والوصاية والولاية انتهى بحر
 (قوله الا اذا تعين) استثنى من المصنف فان تعين بان لم يكن احد غيره يصلح للقضاء وجب عليه الطلب صيانة
 لحقوق المسلمين ودفع الظلم الظالمين انتهى بحر (قوله او كانت التولية مشروطة له) فانه اذا طلبها في هذه الحالة
 فانما يطلب تنفيذ الشرط وهذا ما جئنا صاحب التمر بمخالف البحث اخيه في البحر حيث قال وظاهر كلامهم انه
 لا يطلب التولية على الوقف ولو كانت بشرط الوقف له لا تطلقهم انتهى (قوله او ادعى الخ) فان له طلب العود من
 القاضي الجديد وحينئذ يقول له القاضي استأذنك اهل للولاية ثم يولي نص عليه الخصاص حموي (قوله فاما
 الذكر) هو بانحاء المعجزة غير المشهورة انتهى حموي (قوله ويختار المقلد) بصيغة الفاعل ويصح ضبطه بصيغة اسم
 المفعول ويكره فيه مجاز الاول (قوله الا قدر) اي لا تم قدره على تنفيذه والاولى من غيره ممن هو اكثر الما وفهما
 وحكما وغير ذلك اي عند انصاف شخصين مثلا بصفت القضاء يختاره منهما ما ذكره في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من قلده غيره عملا في رعيته من هو اولى منه قد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وعمل القضاء من اهم امور
 الدين واعمال المسلمين انتهى مخ في معروضات المفتي اي السعد لمواقع التساوي في قضاء زماننا في وجود العدالة
 ظاهر لورد الامر الشرع بفتح ديم الا فضل في العلم والديانة والعدالة انتهى درمشتي (قوله قلنا) اي سي الخلق
 قوله غلبنا اي تاسى القلب وقيل ان يغلب حتى يهاب في غير موضعه وغلب الرجل اشتد فهو غلب اي غلب
 (قوله جبارا) اي متكبرا اقبلا بغضب وقيل هو الجاهل غيره على التي قهرا وغلبة (قوله غلبا) اي معابدا
 لغيره والجانب للمعادى لانه وقيل من يعرف الحق في آياه قال البدر العيني لان المقصود من القضاء
 رفع نفسه وهذه الاشياء بعينها صاد (قوله لانه جامعة رسول الله) اي القضاء لانه جامعة الشريعة (قوله

وفي اخلاق اسم خليفة الله الاضافة للبيان (قوله خلاف) من اجاز له على المعنى المتقدم ومن مع كنه والله
 تعالى اعلم لانه بهل بما يخص الانبياء كما دم وداد (قوله التقليد اي اخذ القضاء) الذي في نسخ المثل الذي شرح
 عليه المصنف التقادير بدون ياء وقصره بقبول تقليد القضاء من السلطان قال وهذه العبارة اولى مما وقع في بعض
 نسخ السكز من التقليد اي النصب من السلطان انتهى فالواقع من الشرح انما سبب التقليد بدون ياء ومعنى
 الاخذ القبول (قوله الحيف) ويراد به الحيف بالجيم والنون (قوله يكنى احدهما في الكراهة) لان الغالب هو
 الوقوع في محظوره حينئذ انتهى (قوله وان تعين عليه) اي مع خوف الحيف قال في الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم
 يتعين عليه فان انحصر ما فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات
 وينتزع لذلك انتهى ومع هذا النص لا وجه لبحث صاحب البحرية قوله ولم ارجح ما اذا خاف الجور مع التعين
 ومقتضى كلامهم في النكاح ان لا يجوز له القول بتقديم المحرم على المبيع وان كان فرض انتهى على ان في كلامه
 تنافيا من تأله (قوله ثم ان انحصر الخ) قال في الاختيار ومثله المختار ومن تعين له يفرض عليه الولاية ولو لم تنع
 لا يجبر عليه انتهى (قوله والتقليد) الاول والتقليد (قوله والترغيز عمة هند العامة) لان الغالب خطأ من ظن
 من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافة قال في البرازية وتولك الدخول ابلغ بنا ودينا انتهى ومقابل قول العامة
 عكس ما في المصنف قال في الهداية الصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل قال عليه الصلاة
 والسلام عدل ساعة خير من عبادته وعن مسروق انه قال لان اقضي يوما واحدا بالحق والعدل احب الي
 من سنة اغزوها في ميل الله والترغيز عمة ظهله يحظى ظنه فلا يوافق ولا يعينه عليه غيره انتهى (قوله ويحرم
 على غير اهل الدخول فيه) كالصالحى على ما اختاره ابن القرم قال ولا ينبغي ان ينسب الى مجتهد من السلف
 فضلا عن امام الائمة تجوز ولاية القضاء التي هي اشرف مناصب الامام بعد منصب الامامة الى بعض السوقة
 الذين لا يعقلون الامور الماشية فضلا عن كبرها قال في المختار الارلى ان يكون القاضي مجتهدا فان لم يوجد
 فيجب ان يكون من اهل الشهادة موثوقا به في دينه واماته وعقله وفهمه عالما بالغة والسنة وكذلك المفتي
 لجزاء الله عن ائمتنا خيرا انتهى قلت وهذا نادر في زماننا فيفضي الى سد باب القضاء كقول من قال ان اخذ
 القضاء برشوة او اوتشى لا يفقه قضاءه (قوله فيه الاحكام الخمسة) اولها قوله ذكره تحريرا الخ (قوله ويجوز
 تقلد القضاء من السلطان العادل والجار) لان العصاية تقلد ومن ماوية والحق كان يدعى رضى الله تعالى
 عنه في نوبته والتابعين تقلدوه من الجباة وكان جارا افسق اهل زمانه والعدل هو الواضع كل شئ موضعه
 وقيل المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط سواء كان في العقائد او في الاعمال او في الاخلاق وقيل غير ذلك
 وسئل الصديق رضى الله تعالى عنه عن العدل وهو على المنبر فاجاب على البدئية
 العدل ان تأتى الى اخيك كما جاء مثله في الناس ان رضيك

(قوله فيجزم) ولا يصح لان المقصود لا يحصل به بحر (قوله ولو قلد الخ) قال في جامع الفصولين وكل مصر
 فيه وال مسلم من جهة الكفار يجوز منه اقامة الجمع والاعباد واخذ الخراج وتقليد القضاء وتزويج الايام
 لا قبلا المسلم عليهم واما طاعة الكفار فهي مودة ومحادة واما في بلاد عليها ولاية ككفار فيجوز للمسلمين
 اقامة الجمع والاعباد وبصير القاضي قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب وال مسلم انتهى وبحر بالحوار
 واراد العجة فلا ينافى وجوب اقامة الجمع والاعباد (قوله صبح العزل) في الفصول بحر داسيلا الباغي لا تنزل
 قضاء اهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو ائتمزم الباغي به لا يفقه قضاياهم بعده ما لم يقلدهم سلطان
 العدل ثانيا اذ الباغي صار سلطانا بالقهر والقبلة انتهى (قوله نفذه) حيث كان موافقا او مخالفا فيه كافي سائر
 النضاه وهو صرح به في فصول العمادى ويدل على ان القاضي لو كان من البغاة فان قضااه بقدر كسائر
 الفاسق من اهل العدل لان القاضي يصلح قاضيا في الاصح وهذا هو المتقدم اقوال ثلاثة بحر (قوله وبه جزم
 الناصحى) قد علمت المعتمد (قوله فاذا تقلد القضاء الخ) اشار به الى ان المولى بمجرد توقيفه لا يتأخر عن النظر فيما
 فوضه فان تأخر لغير عذر عزله الامام بحر (قوله طلب ديوان قاض قبله) فيبعت المولى اثنين او واحدا
 ما مونا لبقضاها من المعزول او امينه وبسألان منه شيا فنيا ويعلن كل نوع في خريطة ليكون امهل
 للتناول ثم اذا قبضه ختم عليه خوفا من التفسير ذلك لان القاضي يكتب نسختين احدهما في يده لا ختم

وفي اخلاق اسم خليفة الله الاضافة للبيان (قوله خلاف) من اجاز له على المعنى المتقدم ومن مع كنه والله
 تعالى اعلم لانه بهل بما يخص الانبياء كما دم وداد (قوله التقليد اي اخذ القضاء) الذي في نسخ المثل الذي شرح
 عليه المصنف التقادير بدون ياء وقصره بقبول تقليد القضاء من السلطان قال وهذه العبارة اولى مما وقع في بعض
 نسخ السكز من التقليد اي النصب من السلطان انتهى فالواقع من الشرح انما سبب التقليد بدون ياء ومعنى
 الاخذ القبول (قوله الحيف) ويراد به الحيف بالجيم والنون (قوله يكنى احدهما في الكراهة) لان الغالب هو
 الوقوع في محظوره حينئذ انتهى (قوله وان تعين عليه) اي مع خوف الحيف قال في الفتح ومحل الكراهة ما اذا لم
 يتعين عليه فان انحصر ما فرض عين عليه وعليه ضبط نفسه الا ان كان السلطان يمكن ان يفصل الخصومات
 وينتزع لذلك انتهى ومع هذا النص لا وجه لبحث صاحب البحرية قوله ولم ارجح ما اذا خاف الجور مع التعين
 ومقتضى كلامهم في النكاح ان لا يجوز له القول بتقديم المحرم على المبيع وان كان فرض انتهى على ان في كلامه
 تنافيا من تأله (قوله ثم ان انحصر الخ) قال في الاختيار ومثله المختار ومن تعين له يفرض عليه الولاية ولو لم تنع
 لا يجبر عليه انتهى (قوله والتقليد) الاول والتقليد (قوله والترغيز عمة هند العامة) لان الغالب خطأ من ظن
 من نفسه الاعتدال فيظهر منه خلافة قال في البرازية وتولك الدخول ابلغ بنا ودينا انتهى ومقابل قول العامة
 عكس ما في المصنف قال في الهداية الصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل قال عليه الصلاة
 والسلام عدل ساعة خير من عبادته وعن مسروق انه قال لان اقضي يوما واحدا بالحق والعدل احب الي
 من سنة اغزوها في ميل الله والترغيز عمة ظهله يحظى ظنه فلا يوافق ولا يعينه عليه غيره انتهى (قوله ويحرم
 على غير اهل الدخول فيه) كالصالحى على ما اختاره ابن القرم قال ولا ينبغي ان ينسب الى مجتهد من السلف
 فضلا عن امام الائمة تجوز ولاية القضاء التي هي اشرف مناصب الامام بعد منصب الامامة الى بعض السوقة
 الذين لا يعقلون الامور الماشية فضلا عن كبرها قال في المختار الارلى ان يكون القاضي مجتهدا فان لم يوجد
 فيجب ان يكون من اهل الشهادة موثوقا به في دينه واماته وعقله وفهمه عالما بالغة والسنة وكذلك المفتي
 لجزاء الله عن ائمتنا خيرا انتهى قلت وهذا نادر في زماننا فيفضي الى سد باب القضاء كقول من قال ان اخذ
 القضاء برشوة او اوتشى لا يفقه قضاءه (قوله فيه الاحكام الخمسة) اولها قوله ذكره تحريرا الخ (قوله ويجوز
 تقلد القضاء من السلطان العادل والجار) لان العصاية تقلد ومن ماوية والحق كان يدعى رضى الله تعالى
 عنه في نوبته والتابعين تقلدوه من الجباة وكان جارا افسق اهل زمانه والعدل هو الواضع كل شئ موضعه
 وقيل المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط سواء كان في العقائد او في الاعمال او في الاخلاق وقيل غير ذلك
 وسئل الصديق رضى الله تعالى عنه عن العدل وهو على المنبر فاجاب على البدئية
 العدل ان تأتى الى اخيك كما جاء مثله في الناس ان رضيك

كشفاً والافاق ومباشر بها انتهى حوى قلت وعنى بحث صاحب الترنص ابن ملك فى شرح المجمع قال فى الهندية ولا ينبغي له ان يستقرض الامن صديق او خليط له كان قبل ان يستقضى ولا يحاصم اليه ولا يهتمه ان يعين خصماً وكذلك الامتارة انتهى (قوله ويرد اجابة دعوة خاصة) هى بفتح الدال الضيافة عند جمهور العرب وتيم الرباب بكسر دالها وذكرا فطرب بالضم وغلطوه انتهى حوى (قوله وهى الترخ) وقيل العامة دعوة العرس والختان وما سواه خاصة وقيل ان كانت الخمسة الى عشرة فخاصة وان جاوزت العشرة ف عامة وما فى المصنف اصح ما قيل فى تفسيرهما سراج وهو المعتمد بجر (قوله ولو من محرم) هذا قولهم ما و قال محمد بن يحيى انها من صلة الرحم وذكر انصاف انه يجيبها بالاخلاق واختاره المؤلف فى الكافى قال فى البحر قال احسن ان يقال ولا يقبل هدية ودعوى خاصة الامن محرم او عن اعتاده انتهى وهو الذى افاده المؤلف بقوله وقيل هى كالمردية فهو قول صحيح (قوله ومعتاد) ولو كان من عادته الدعوة له كل شهر مرة فدهاء كل اسبوع بعد القضاء لا يجيبه ولو اتخذته طعاما اكثر من الاول لا يجيبه الا ان يكون له مال قد زاد تناوخانية (قوله وفى السراج) قال فى المنع وقيد فى السراج الوهاج جواز - صور القاضى الدعوة العامة بما اذا كان صاحبها ممن يعتاد اتخاذها له قبل الفداء اما اذا لم يكن كذلك لا يحضرها لما فى ذلك من التهمة (قوله وشرح المجمع) قال فى شرحه لابن ملك نقل عن الكفاية لو كان المضيف خصماً لا يجيب دعوته وان كانت عامة انتهى والحاصل ان الخاصة لا يجيبها مطلقاً العامة يجيب المعتاد من غير خصوصية (قوله وبشم والجناساة الخ) لما رواه البخارى فى كتاب الادب من حديث ابي ايوب الانصارى رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا مسلم على اخيه مات خصال ان ترك شيئاً منها فقد ترك حقاً واجبا عليه لا خيه بل عليه اذا لقيه ويجيبه اذا دعاه ويشتمه اذا عطس ويعوده اذا مرض ويحضره اذا مات وينصحه اذا استنصحه بهنى وحق المسلم لا يقط بالقضاء لكن لا يطيل مكثه فى ذلك الزمان والوجوب فى الحديث بمعنى الشوث لا الوجوب المصطلح عليه عند الفقهاء حوى (قوله ويسوى وجوباً بين الخصمين الخ) لان فى عدم التسوية مكسرة لقاب الاخر فيجلبهما بين يديه ولا يجلس واحد اعن يمينه والاخر عن يساره لان لليمين فضلاً ولذا كان عليه السلام يخص به الاثنين واطلق فى التسوية بينهما قسبل الشريف والوضيع والاب والابن والصغير والكبير والمر والعبد والسيطار وغيره والمسلم والذمى بل المستحب بانفاق اهل العلم ان يجلسهما بين يديه كالتعلم بين يديه وعلمه ويكون بعدهما عنه قدر ذراعين او نحوهما ولا يمتنهما من التربع والاقعاء والاحتباء ويكون اعوانه قياماً بين يديه واما قيام الخصام بين يديه فليس معروفاً وانما حدث لمسا فيه من الحاجة اليه والناس يختلفوا الاحوال والادب وقد حدث فى هذا الزمان امور رسفها فعمل القاضى بمنتهى الحال كذا فى الفخر يعنى قتم من لا يستحق الجلوس بين يديه ومنهم من يستحقه دون الاخر فيعطى كل انسان ما يستحقه حوى ولا يجب عليه التسوية باقرب وان كان افضل بجر (قوله واقتبالا) المراد به تسوية النظر من الجانبين مكى عن البيهقي فى النباية فينتف يكون قوله ونظرا مستدركاً (قوله ويمنع عن مسامحة أحدهما) اى الكلام معه خفية فى الولوجية ولا ينبغي للذى يقوم بين يدي القاضى ان يسار احد الخصمين فى مجلس الحكم لانه نائب القاضى انتهى وهو الجواز الذى يمنع الناس من التقدم اليه بل يقيم بين يديه على البعد ومعه صوب والشهود يتقربون مكى عن التهر (قوله والاشارة اليه) مستدركاً بما قبله (قوله ورفع يديه عليه) اى اكثر من الاخر ولا ينبغي له رفع صوته لذهاب بهانه به ولانه ينبغي الحلم ورفع الصوت بنافيه غالباً (قوله والاعتكاف وجهه) لانه اغراء على خصمه درر (قوله نعم لو فعل ذلك معهم ما جاز) اى انه لو سارهما معاً وانار اليه ما ما جاز (قوله فى مجلس الحكم) ولا يكثر فى غيره لانه يذهب المهابة انتهى ابو السعود وفى الصباح مزح مزحاً من باب نفع وزاحة بالفتح والاسم المزاح بالضم وهو الدعابة وما زحت مزحاً من باب فائل انتهى وفى الدعاح الدعابة بالضم المزاح من دعب لعباء فعلى هذا المزاح اللعب انتهى وتحصل ان المزاح بالضم اسم مصدر من مزح وبالكسر مصدر مزاح (قوله ولا يلقنه جهته) لان فيه تهمة وكسر قلبه الاخر واعادة احد الخصمين انتهى مكى (قوله عبق) عبانته وعن الثانى فى رواية والشافى فى وجهه لا بأس بتلقين الحجة انتهى وفى الفخر يكره تلقين المدعى وان عرفه عدلاً امناً كذا فى المختار انتهى (قوله فيما لا يستغفر به زيادة) بان يقول اعلم فيقول له اشهد اما اذا استفاد به زيادة لم كان ادى بالف وخسامة وشهدا

[illegible]

بالف والمدي عليه شكر خمسائة فيقول القاضي يمكن ان المدي ابراهم فيذكر ان ذلك توفيقا كما ذكره القاضي
افاده ابو السعود عن العناية وورد به على الشربلاني ان هذا مثال لما يستحسن فيه التلقين وان جاز وفي الجوى
عن البرهان مثل ما للشربلاني الا ان الوجه ما قاله ابو السعود لان فيه زيادة علم ثم رأيت السجل نص في المسئلة
على عدم القبول انما فاقم الكلام وانقطعت الاوهام (قوله برازيه) مثله في القنية وهو اعلى (قوله - كي الخ)
وحكى ان خادما هو اكبر خدام الخليفة بجامع خصمه للدعوى وترافع على خصمه فامر ابو يوسف بالاساوة فلم
يمثل فقال يا غلام اتنى بعمر والخاس يبيع هذا الخادم وارسل عنه الى اسير المؤمنين فأتى وتوى وانقضت الدعوى
فذهب الخادم الى الخليفة وقص عليه ما جرى وبكى بكاء شديدا فقال له لو باعك لاجرت بيعه ولم اردك الى ما بكى
انتهى (قوله لزيادة تجربته) عن محمد اى فاته وان تولى قاضيا بالرى لكن لم يصل الى تجربة شيخه (قوله - حتى بالقاب)
المراد الميل الى القضاة واسمى حبل لايمان ابنه وانسب فلا يمنع بل القضاء عليه مما تم اجرا ويحتمل ان المراد
باليل الجوى بقرينة الاستثناء (قوله بلسان لا يعرفه الخصم) لانه كالساررة (قوله - حتى اذا كان في التقليد خلل)
بان دفع على تقلده القضاء شدة (قوله قضى بحق الخ) اما اذا علم انه يبطل او شك في دمه باستنفاه لاقامة الحق
او تحققه (قوله بالاستئناف) باقاة الدعوى بين الخصامين وجماع البيضة ونحوه (قوله له يلزمه) وعبارة البحر
عن العربية لا يعرف ذلك على القاضي واذا كان استنفاه جاز (قوله له العجلة) اى القصة التى نقلت من
الحجل بصورة الحادثة التى بين الخصوم والحكم (قوله الزمه القاضي) الضمير الى المقضى له وذلك لان فى ذلك قضاء
الحكم ودفع التهمة عن القاضى بخلاف استئناف الحكم (قوله بلا يرافعه دور) امه او غار قابت الواو اقال
فى الصحاح الوعره شدة وقد الحرو منه قيل فى صدره وغرب الله كى اى ضمن وعداوة وتوقد من الغيظ انتهى
ابو الوعد وفى البسيط ما حاله انه ينبغي لقاضى ان يعتذر للمقضى عليه ويبيّن له وجه قضائه وانه فهم حجة
ولكن الحكم فى الشرع كذا فلم يمكن غيره ليكون ذلك ادفع لشكاية له لانس وتبينه اياه جاره عليه ومن يسمع بحل
فر بما تنفس العامة عرضه وهو يرى (قوله وهل يقبل قصص الخصوم) اى عماله امام بالدعوى كقبوله اى ما قرئ
بمال المضاربة ومكثتم انهم اربعة يملكون كذا واشترى به عروضا اخرى ونحو ذلك وليس المراد القصاص
الخارجة عن متعلقات الدعوى (قوله لا) لان المجلس لسماع الدعوى والبيانات والاقرار والحكم بان يقول ادعى
عليه انى عنده مال مضاربة ما اقر بها وقرط فيه فضاء واريد تضمينه فيصيب المدي عليه يتم او ينكره (قوله
والا اخذها) لانها بمنزلة الحكم المباح الذى يسمعه (قوله ولا يأخذ) عبارة انهم ولا يؤخذ اى انقاضى بما فى
قصته (قوله الا اذا اقر بانفسه صريحا) بان يقول المضارب وانى تركت مال المضاربة بساحل البحر بلا حافظ
لاجى بمن يحمله فحقت وقد ضاع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في الخدس)

هو من احكام القضاء الا انه لما اختلفت باحكام كثيرة افردت بفصل على حدة وهو لغة المنع مصدر حبس كضرب
ثم اطلق على الموضع حوى (قوله هو مشروع بقوله تعالى اوتقوا الخ) اراد انه مشروع بالكتاب وقوله بعد
وحبس عليه السلام الخ اثاره الى مشروعته بالسنة وهو ثابت بالاجماع ايضا فان الصحابة رضى الله تعالى
عنهم ومن بعدهم اجمعوا عليه كما للزبائى (قوله اوتقوا من الارض) لان المراد بالنقى الحبس كما تقدم في قطاع
الطريق انتهى حلى وليس المراد النقى عن جميع الارض لعدم تأنيبه (قوله واخذت الخ) وكان في زمنه
عابه الصلاة والسلام وفي زمن الصديق وعمر وعثمان في المسجد اواله هليز وباريط وقيل ان عمر رضى الله تعالى
عنه اشترى دارا بمكة باربعة الاف درهم واتخذها محبسا (قوله من نصب) اي فارسي (قوله تقيه الموص)
اي ونسب الناس منه كذا في الفتح انتهى حلى (قوله من مدر) المدر محركة قطع الطين اليابس او العلك الذي
لا رمل فيه واحدته بهاء والجارة ومدرك فرح قاموس (قوله وهما مخينا) هو بالنسبة لقوله موضع
التخييس (قوله بفتح الباء) من اطلاق اسم الحال على الفعل وعلى الحذف والابصال اي تخييسا فيه (قوله وتكسر)
فهو اسم فاعل من التخييس والنسبة اليه مجازية (قوله الاترائي) من رأى العلية (قوله كينا) قال في الفتح
الكين حسن التأني في الامور والكيس المنسوب اليه الكيس انتهى وفي القاموس الكين ضد الحق
والجامع والطبيب والجود والعقل والغلبة بالكياسة والكيس بكيد الظرف انتهى (قوله مكينا) بالبناء للفاعل

٧
 بزازية وفي الولاء الحية حكى ان ابا يوسف وقت
 وفاته قال اللهم انك تعلم اني لا امل الى احد
 الخصة بيني وبينك بالقلب الا في خصوصه نصراني
 مع ارشيد لم اسو بينه ما وضعت على ارشيد
 ثم بكى انتهى قلت ونفاده ان القاضى يقضى
 على من ولاه وفي المذنب ويصح لمن جله ادب
 وحيي انه لا يملك احد الخصة بينه وبين
 القاضى الا في حق الحاكم بينكم حتى لا يفتق
 لا يعرفه الا في حق الحاكم بينكم حتى لا يفتق
 يقول الخصة بين الحاكم بينكم حتى لا يفتق
 في التقاضي داخل يصير حكمه بينكم حتى لا يفتق
 ثم امره السلطان الامتساق على نسخة
 الهاء لم يزل في بزازية طالب القاضى عليه نسخة
 السجل من المذنب له يعرفه على العااهاو
 صحيح ام لا فانتقم الزم القاضى فبالجواهر
 القضاء وفي الفتح متى امكن إقامة الخصوم
 ايفار صدور كان اولي وهل يقبل قصص الخصوم
 ان جاس للتضاه لا ولا اخذها ولا اخذ
 ان جاس اقربا فظنه ضربا
 بما فيها لا اذا اقر بالحبس
 (فصل في الجاس)
 هو مشروع بقوله تعالى وتعالى او يتعاون
 وحسن بحاي الصلاة والسلام على رضى الله عنه
 في المسجد واحد مما اذا فاقه فيه المصوم فبني
 وبناه من نصب مما اذا فاقه فيه المصوم فبني
 غيره من مدر ومناه محبب افتح الباب وتكسر
 موضع الخبيث وهو التذليل وفيه يقول علي
 رضى الله عنه
 الا ترى كيف اسكبها فبني بعد ما فتح محببا
 حصنا حصنا راينا اكربا

مع الكفيل بما التزمه والاصيل بما لازمه بدل عن مال والكفيل بالامر حبس الاصيل اذا حبس كذا في المحيط
وفي البرازية يمكن المكفول له من حبس الكفيل والاصيل وكفيل الكفيل وان كثر وانتهى (قوله وهذا)
اي الحبس في الاربعة المذكورة في المصنف ولا يصدق في دعوى الفقر (قوله خلافا لقوى قاضي خان) حيث
رجح الاقتصار على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع وانقرض انتهى حبس فلا يصدق في دعوى الاعسار فيما جعل
المهر وما لازمه بكفالة من انقسم الثاني الذي لا يحبس فيه اذا ادعى الفقر وقيل القول للمدعي في الكل وقيل
يحكم الزى الا في الفقهاء والعلوية والعباسية لانهم يشكفون في لباسهم مع فقرهم وحاجتهم والى بالكنس
المسنة والجمع ازياء وصحبه الكرايسي في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية انتهى وجه الحبس في هذه الاشياء
وان ادعى الفقهاء ان ثبت المال في يده ثبت غناؤه والمراد بالغنى اليسار والا فالدين قد يكون دون النصاب
ويحبس به يعني اذا دخل المال في يده ثبت قدرته على اتيائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه عن عقد التزمه كالمهر
والكفالة ثبت ايضا لان اقدمه على مباشرة ما يلزم ذلك المال دليل القدره عليه فيحبسه ولا يصح قوله اني فقير
لانه كالمناقض لوجود دليل اليسار ولا يحبس فيما عدا هذا اقله الكمال وقد اعتبر في هذه المسألة المال الغالب
والا فله فعل ما ذكر مع الاحتياج والاجرام تباط بالغالب ولا يني على التاخير حكم (قوله نعم عده في الاختيار
لدل انخلع هنا) اي فيما يحبس به وان ادعى الفقر (قوله وزاد الفلاسني) اي في تهذيبه وقد ذكرنا عبارته (قوله
كالمعصية) وهما الامانة اذا امتنع الامين من دفعه او غير مدع له لانه فانه يحبس عليها ما ارتفعت مصوبة
انتهى بجر (قوله ومغصوب) تقدم عن التهذيب حبسه فيه وفي المنع عن انفع الوراثة جعل ذلك في الاقرار
بالغصب اي لا في المثلث بانه ان رخصه في انفع الوسائل قوله وبديل المغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه
فقير وقال المغصوب منه موصرا كذا ذكره العتباتي وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير فبان نقلنا عنهم انتهى (قوله
ومتلف) اي وبديل متلف وكذا يقدر في المعطوفين بعده (قوله ولو بعد طلاق) اي وقد اجل اليه وحل به (قوله
بالاخبار هنا) اي في النقضات فان سأل فاحبه عدلان يساره ثبت اليسار بجر (قوله بخلاف سائر الدون) اي
باقى الدون غير دين النفقة حيث لا يثبت اليسار بالاخبار ولا يقال الكمال فان شهد شاهدان عنده انه قادر على
قضاء الدين اذ حبسه وان قالوا انه ضيق الحال اطلقه وهذا فيما يقبل فيه دعوى الفقر اما ما يقبل فيه دعواه
ملازمة حبس اذ ثبت يساره (قوله ما لم يثبت غناه) اي فيما يثبت ثبوت والمبادر ان يكون بالشهادة ويمكن ان يقال
ان الثبوت في دين النفقة يكون بالاخبار وفي غيره بالشهادة فبانه غير معينة (قوله فالقول للمدعيون)
فلا يحبس ان ادعى الفقر الا ان يثبت غناه (قوله في دين مؤجل) ظاهره والاصل العسرة في حق كل احد لانه خافي عديم
المال فتح والمدي يدعى امر عارضا وهو الغنى فلم يقبل منه الا بينة بجر (قوله اي قدرته على الوفاء) اشار به الى
انه ليس المراد بالغنى غنى الركاز (قوله ولو باقتراض) اي لو وجد المدعيون من يقرضه فلم يقبل فهو ظالم فيحبس
لان الحبس جزاء انظار وقد ثبت ظلمه بوجوده من يقرضه حوى (قوله او بتقاضى غريمه) اي اذا علم القاضي عسرته
لكن له مال على آخر فانه يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموصلا لغيره انتهى برأيه وقيل ما رآه لم يتقاض
الدين من غريمه حبسه وان علم عسرته لغيره على الوفاء وهذا لانه اذا كان بالقدره على الاقتراض يكون
موسرا فعلى وقادريته من غريمه اولى احوى (قوله حينئذ) اي حين اقام البرهان في القسم الثاني وفي الاول
ولو مع ادعاء الفقر هذا ما يعطيه كلام المؤلف وفيه انه باقامة البرهان ثبت يساره وثابت اليسار بجر حبسه
فصعله في القسم الثاني ما اذا لم يتم الطالب برهانه او لم يدع المطلوب فقره فيحبسه (قوله بما رأى) فان
غلب على ظنه انه لو كان له مال فرج عن نفسه مال عنه واطافه حوى لانه للفقير والتسارع الى قضاء الدين
واحوال الناس فيه متفاوتة بجر (قوله هو الصحيح) وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن
باربعة وفي رواية الطحاوي نصف حوى انتهى (قوله لم احبسه) عبارة بالامام لا احبسه انتهى اي لا احكم بحبسه
وتأخره ولو في الاشياء الاربعة (قوله ولو فقره ظاهر) اي انه غير متكمل اما المشكل فلا تقبل بينة الاعذار
بعد الحبس الا بعد مضي المدة المفروضة الى رايه اقامه الحوى عن الخالية (قوله وفي البرازية الخ) انما ينظر في القسم
الاول اما الثاني فيصدق في دعواه الفقر ولا يحبس فلا حاجة الى التعليل (قوله وان نكل خلاه) ولو قبل

وقال في المحرر في قوله في دعوى قاضي خان
اي حبس في الاربعة المذكورة في المصنف ولا يصدق في دعوى الفقر (قوله خلافا لقوى قاضي خان)
رجح الاقتصار على انه لا يحبس الا في ثمن المبيع وانقرض انتهى حبس فلا يصدق في دعوى الاعسار فيما جعل
المهر وما لازمه بكفالة من انقسم الثاني الذي لا يحبس فيه اذا ادعى الفقر وقيل القول للمدعي في الكل وقيل
يحكم الزى الا في الفقهاء والعلوية والعباسية لانهم يشكفون في لباسهم مع فقرهم وحاجتهم والى بالكنس
المسنة والجمع ازياء وصحبه الكرايسي في الفروق وفي المحيط وهو ظاهر الرواية انتهى وجه الحبس في هذه الاشياء
وان ادعى الفقهاء ان ثبت المال في يده ثبت غناؤه والمراد بالغنى اليسار والا فالدين قد يكون دون النصاب
ويحبس به يعني اذا دخل المال في يده ثبت قدرته على اتيائه وما لم يكن بدل مال لكنه لزمه عن عقد التزمه كالمهر
والكفالة ثبت ايضا لان اقدمه على مباشرة ما يلزم ذلك المال دليل القدره عليه فيحبسه ولا يصح قوله اني فقير
لانه كالمناقض لوجود دليل اليسار ولا يحبس فيما عدا هذا اقله الكمال وقد اعتبر في هذه المسألة المال الغالب
والا فله فعل ما ذكر مع الاحتياج والاجرام تباط بالغالب ولا يني على التاخير حكم (قوله نعم عده في الاختيار
لدل انخلع هنا) اي فيما يحبس به وان ادعى الفقر (قوله وزاد الفلاسني) اي في تهذيبه وقد ذكرنا عبارته (قوله
كالمعصية) وهما الامانة اذا امتنع الامين من دفعه او غير مدع له لانه فانه يحبس عليها ما ارتفعت مصوبة
انتهى بجر (قوله ومغصوب) تقدم عن التهذيب حبسه فيه وفي المنع عن انفع الوراثة جعل ذلك في الاقرار
بالغصب اي لا في المثلث بانه ان رخصه في انفع الوسائل قوله وبديل المغصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه
فقير وقال المغصوب منه موصرا كذا ذكره العتباتي وتاج الشريعة وحيد الدين الضرير فبان نقلنا عنهم انتهى (قوله
ومتلف) اي وبديل متلف وكذا يقدر في المعطوفين بعده (قوله ولو بعد طلاق) اي وقد اجل اليه وحل به (قوله
بالاخبار هنا) اي في النقضات فان سأل فاحبه عدلان يساره ثبت اليسار بجر (قوله بخلاف سائر الدون) اي
باقى الدون غير دين النفقة حيث لا يثبت اليسار بالاخبار ولا يقال الكمال فان شهد شاهدان عنده انه قادر على
قضاء الدين اذ حبسه وان قالوا انه ضيق الحال اطلقه وهذا فيما يقبل فيه دعوى الفقر اما ما يقبل فيه دعواه
ملازمة حبس اذ ثبت يساره (قوله ما لم يثبت غناه) اي فيما يثبت ثبوت والمبادر ان يكون بالشهادة ويمكن ان يقال
ان الثبوت في دين النفقة يكون بالاخبار وفي غيره بالشهادة فبانه غير معينة (قوله فالقول للمدعيون)
فلا يحبس ان ادعى الفقر الا ان يثبت غناه (قوله في دين مؤجل) ظاهره والاصل العسرة في حق كل احد لانه خافي عديم
المال فتح والمدي يدعى امر عارضا وهو الغنى فلم يقبل منه الا بينة بجر (قوله اي قدرته على الوفاء) اشار به الى
انه ليس المراد بالغنى غنى الركاز (قوله ولو باقتراض) اي لو وجد المدعيون من يقرضه فلم يقبل فهو ظالم فيحبس
لان الحبس جزاء انظار وقد ثبت ظلمه بوجوده من يقرضه حوى (قوله او بتقاضى غريمه) اي اذا علم القاضي عسرته
لكن له مال على آخر فانه يتقاضى غريمه فان حبس غريمه الموصلا لغيره انتهى برأيه وقيل ما رآه لم يتقاض
الدين من غريمه حبسه وان علم عسرته لغيره على الوفاء وهذا لانه اذا كان بالقدره على الاقتراض يكون
موسرا فعلى وقادريته من غريمه اولى احوى (قوله حينئذ) اي حين اقام البرهان في القسم الثاني وفي الاول
ولو مع ادعاء الفقر هذا ما يعطيه كلام المؤلف وفيه انه باقامة البرهان ثبت يساره وثابت اليسار بجر حبسه
فصعله في القسم الثاني ما اذا لم يتم الطالب برهانه او لم يدع المطلوب فقره فيحبسه (قوله بما رأى) فان
غلب على ظنه انه لو كان له مال فرج عن نفسه مال عنه واطافه حوى لانه للفقير والتسارع الى قضاء الدين
واحوال الناس فيه متفاوتة بجر (قوله هو الصحيح) وقدره في كتاب الكفالة بشهرين او ثلاثة وفي رواية الحسن
باربعة وفي رواية الطحاوي نصف حوى انتهى (قوله لم احبسه) عبارة بالامام لا احبسه انتهى اي لا احكم بحبسه
وتأخره ولو في الاشياء الاربعة (قوله ولو فقره ظاهر) اي انه غير متكمل اما المشكل فلا تقبل بينة الاعذار
بعد الحبس الا بعد مضي المدة المفروضة الى رايه اقامه الحوى عن الخالية (قوله وفي البرازية الخ) انما ينظر في القسم
الاول اما الثاني فيصدق في دعواه الفقر ولا يحبس فلا حاجة الى التعليل (قوله وان نكل خلاه) ولو قبل

الحبس فتح (قوله قلت الخ) مرتبط بقوله بما رأى (قوله ان رأى لمن له ملكة الاجتهاد) تسع المؤلف فيه
القسم الثاني اقول مثل هذا لا يتوقف على كون القاضي مجتهدا ا حاي (قوله والا على ما ظهر) قدم عن الخالية
ان قوله ان كان ظاهره اسأل عنه عاجلا وقيل حبسه على افعاله وحتى يديه (قوله لا وجوبا) فيعده مضي المدة
التي يغلب ظن القاضي فيها انه لو كان معه مال دفعه وجب اطلاقه ان لم يقم المدعي بينة يساره من غير حاجة
الى السؤال فتح (قوله من جبرانه) اي او اصدقاه واهل محامته حوى (قوله ويكفي عدل) لان ما يديه الاخبار
يكفي فيه بقول الواحد كالاخبار بان توكل والزل حوى عن الخالية والا لكان احوط كذا في الشارح (قوله
بغية دأ من) فلا يشترط لهما معا حضور رب الدين وكيفية ان يقول الخبر ان حاله حال المعسرين في فقرته
وكونه وحالة ضيقة وقد اخترنا في السر والعلانية انتهى بجر وفي انفع الوسائل ان الافراج لمضي المدة مع
اخبار واحد بحال الحبس لا يكون من باب انشوب حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندي انه معسر انتهى
منع (قوله واما المدة تور الخ) واما القاصي فلا يقبل خبره بجر (قوله بحثنا) احسنه الحوى ومالك التهر (قوله
ولا يشترط حضور الخصم) يعني عنه قوله سابقا بغية دأ من (قوله الا اذا تنازع في اليسار والاعذار) اي فشرط
لنقض الشهادة فالاستثناء راجع الى قوله ولا لفظ الشهادة كما هو صريح القصة الثاني وكذا يقول خبر الواحد
اعمال يقبل عند عدم التنازع والا فلا بد من البينة كما في الجرح عن السراج والظاهر انه يشترط حضور الخصم
عند التنازع ايضا لتقام البينة في وجه الخصم (قوله فانت لكم الخ) لوجه للاعتدال ولو جله له وذكره
بعد قوله لا وجوب بالكان اظهر وقد فعل كذلك صاحب انفع الوسائل (قوله وهي ليست بحجة) في الجرح عن انفع
الوسائل ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعذار بعد اليسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالثبوت
نه عليه السنتا في انتهى وفي لوائيه ان الشهود يقولون انه ضيق الحال كثير العيال وهذا ليس بشي (قوله
خلاه) اي اطلقه من الحبس لان عسرته ثبت عنده فاصح النظر الى اليسرة لانه لا بد من حبه بعده يكون ظاهرا
(قوله مال قيم) يعني ولو كان الوصي حاضر انما راولي مكي (قوله ووقف) قامه صاحب الجرح على مال اليتيم
وتبعه من بعده عليه (قوله قبل تفليسه) اسقط جله بعد هذه ولا بد من ذكرها وهي واني المحبوس ان يخرج
حتى يقضى بافعاله كما في الجرح وغيره (قوله يريد تطويل حبسه) اتفاقا كما يدل عليه تعميم الاشياء التي بعد
(قوله وقدره) يؤخذ منه معرفة ثبوت الدين وقال في الجرح فان كان اتقاضى يعلم بالدين ومقداره وما حبه الخ
(قوله او كفيلا) اي ثمة بالمال والنفس بجر عن الخالية (قوله الا اذا ثبت اعساره) ولو بجر واحد او بظهور حاله
عنده كما سبق (قوله في غيبة خصمه) اي وقدره علم الدين وقدره اي وان لم يرد التطويل على المحبوس بغيبته
وفائدة ذكر هذه العبارة افادة هذا التعميم كما اثرنا اليه (قوله لان الثلاثة الخ) هذا يفيد انه لا يحبس قبل
الثلاثة فلا فائدة في ذكر اليومين (قوله ضربت) اي عيبت وجعلت (قوله لا بلاه الاعذار) اي لا اختبار ذوي
الاعذار اي لا اختبار حال من ادعى الاعذار ويحمل ان الهمزة للسلب والابلاء بمعنى الاقناء اي لازالة الاعذار
به في انه لا عدله بعد ما فالثلاثة تبلى الاعذار وتنفيا (قوله وسيجي تمامه في الجرح) قال المصنف والشرح
هناك والقاضي يحبس الحر المدين لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا
لو كانا دنانير وباع دنانيره بدراهم دينه وبالعكس اختصاصا لا تعادلهما في التهمة لا يبيع القاضى عرضه
ولا عقاره لادين خلافا لما هو عليه اي بقوله ما يبيعها ما لادين بقى اختيار وصححه في تعميم القدوري ويصح
كل ما لا يحتاجه للعالم انتهى وفي القصة الثاني وان كان له ثياب بلبسها ويمكن ان يعيش بأقل منها يبيعها
وبوذي حوى حوى قوته وقوت عياله كما في المعنى وغيره انتهى (قوله ولم يمنع غرامه عنه) مرتبط بقول المصنف
سابقا وان لم يظهر له مال خلاه (قوله على الظاهر) اي من الرواية وهو قول الامام وقال بالمنع عنها لكونه
منظرا بانظار الله تعالى وهو اقوى من انتظار العبد بالتأجيل ومعه ملازمة ولا امام انه منظر الى قدرته على
الاقفاء وهو يمكن كل حين فيلازمه كليا يحفظه والدين حال بخلاف الاجل فانه لا مطالبة له قبل مضيه
ولو كان المدين قادرا فظاهر الفرق وبطل التماس (قوله فيلازمونه) احسن الاقاويل في الملازمة ما روى عن
محمد انه قال يلزمه في قيامه وقعوده ولا يمنعه من الدخول على اهله ولا من الغداء ولا من العشاء ولا من الوضوء

قلت قد سألنا الى ان لم يملكه الاجتهاد فتدبر
(ثم) بعد حبسه بما يراه لوجه مشكوك عند
القاضي والا على ما يظهر بجر واعده المصنف
(سأل عنه) احتياطا لا وجوب من جبرانه وبما
عدل بنية دأ من واما المدة وتور فان وقته
رأى القاضي عمل به والا لا انفع الوسائل
ولا يشترط حضور الخصم ولا لفظ الشهادة الا
اذا تنازع في اليسار ولا عارضة في ذلك
لكنها بالاعذار التي وهي ليست بحجة (فان لم يثبت
بحسب السؤال انفع الوسائل وتنبه فان لم يثبت
مال حلاه) بلا كنفيل الا في ثلاث مال قيم
ووقف اذا كان الدأ من غائب لا يحبس به نائبا
ولا اول ولا غيره حتى يثبت غريمه فاراد
وفي القصة برهن المحبوس على اقامته
الدأ من اطلاقه قبل تفليسه فعلى اقامته
اقضاه حتى لا يعيده الدأ من نائبا (فخرج
احضر المحبوس الدين وان كان به يريد تطويل
حبسه وفي الاشياء لا يجوز اطلاق المحبوس
خفية في غيبته لانه ثبت اعذاره وخلاه
الابري في غيبة خصمه (وقال) من راد
الدين لقاضي في غيبة خصمه واقضى دينه اجبه
حبسه (ابيع عسري) فلو لم يملكه الاجتهاد
انما هي) بوجوب اد (فلازمة الام لا يجامسه) لان
الثلاثة مدة شمرت لا بلاه الاعذار (قوله عاين
بجبهه) اي (ايديته) وبقي قامة في الحبس
(ولو لم يملك) بزازية وبقي قامة في الحبس
(ولو لم يملك) بزازية وبقي قامة في الحبس

والطلاق وله ان يلزمه بنفسه واخوانه وولده ومن احب والصحيح ان الرأي فيه لصاحب الدين ان شاء لازمه
 بنفسه وان شاء غيره ولا عبرة برأي المدين (قوله لا ليل) لان الدليل ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الكسب
 في يده ليلًا فاللزمة لا تنفذ ولا يمنع من دخول بيته لغائط وغداً الا اذا اعطاه الدائن الغداً واعده مكاناً
 للغائط وان كان على المدين السعي ولا يمنع الزوم من ذلك لازمه الا اذا اعطاه نفقته ونفقة عياله فله منعه
 من السعي وليس له ان يجبره في النكاح او في مكان يتضرر به (قوله وبشأن جارية امرأة) اراد بيان
 ملازمة المرأة والاستحجار ليس بل لازم بل المدار على ملازمة المرأة لها قال في البحر وملازمة المرأة ان يلزمها
 امرأة فان لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب والمرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس
 له غير ذلك ثم نقل عن الواقعات له عليها حق له ان يلزمها ويجلس معها يقبض على ثيابها لان هذا ليس
 بحرمان فان هربت الى ثرية ان كان يأمن على نفسه يدخل عليها ويحبسها في بيتها يحفظ نفسه لان له
 ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فيمن هرب بمتاع انسان ودخل داره لم يدخل عقبه لئلا يخذله انتهى (قوله
 الا ليل) اي بين بان لا يمكنه من دخول داره فحينئذ يحبسها دفعا للضرورة بحر (قوله وكفها في البرازية الخ)
 عبارتها ان كان في ملازمته ذهاب قوته كافه ان يقيم كفيلا بنفسه ثم يحل نفسه (قوله لقيامه على النفي)
 فلا تقبل ما لم تأبذ بمؤد وهو الحبس وبعد معنى المدة تأبذت اذا ظاهرا انه لو كان له مال لم يقبل ضيق السجن
 ومراوته (قوله وصححه عزى زاده) وما احب النهاية وهو ما اختاره عامة المشايخ كافي الهداية (قوله وصححه
 غيره قبولها) وبه افق محمد بن الفضل واصحابه بن جاد ابن ابي حنيفة ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد
 واعاد الصغير مؤثرا على البرهان باعتبار انه بينه (قوله والمقول عليه رايه) قال في الخاتمة وينبغي ان يكون مفوضا
 الى رأي القاضى ان علم انه وقع لا يقبل بينه قبل الحبس وان علم انه لم يقبل بينه ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد
 بالاغلاط على المدعى في القول والذين بالتلف فيه (قوله فان علم الخ) بى ما اذا لم يعلم من حاله شيئا والظاهر
 انه لا يقبلها جوى (قوله لان اليسار عارض) فينته مع زيادة علم (قوله فتقدم) الاولى حذف الفاء (قوله فتح
 بحسب) عبارته اللهم الان يدعى المدعى انه موثر وهو يقول اعصرت واقام بينه بذلك تقدم لان معها العلم بالامر
 حادث وهو حدوث ذهاب المال وقال في التهر وينبغي ان يكون معنى المدة انه بين سبب الاعسار وشهدا به
 انتهى (قوله واعتمده في التهر) ورد على اخيه رده على الكمال بانه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار
 بعد الاعسار (قوله ان لم يثبتوا) اي شهد اليسار عند التعارض (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الحبس
 عليه وفي الخاتمة فان شهدوا انه موثر قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يترتب تعيين المال انتهى وفي
 البرازية ولا يشترط بيان ما به اليسار انتهى (قوله والا) بان ينو مقادرا ما يملك (قوله لانها قامت للحبوس)
 باثبات ملكه لهذا القدر وفيه انهم علوا قبول بينه اليسار بان الشهود شهدوا على قدرته على قضاء الدين
 والقدرة عليه انما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك لكون قدر الدين معلوما في نفسه
 فاذا قبلت لاجل هذا التضمن فكيف لا تقبل اذا صرح حوايه وقد يقال انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر
 في التصدي (قوله وابد جس الموسر) اي في القسمين (قوله انه يباع ماله) ولو عروضا وعقارا (قوله فلا يتأبد
 حبه) بل يباع عليه ما يوفى به دينه (قوله ولا يحبس الخ) مراده ان النفقة الواجبة الجمعة داخله تحت قوله
 لاني غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر لان ثبت المرأة يساره مخ (قوله ان ادعى الفقر) والقول قوله مع عبته
 منع (قوله بل يحبس الخ) اضراب اتفاق ولا يحبس عند الاباء الا اذا كان موسرا (قوله اذا برهنت على يساره
 بطلبها) مكرهه قوله حتى لو برهنت على يساره ثم هذه العبارة ذكرها المصنف بعد قوله لاصل في دين فرعه
 فقدمها المؤلف ووضعها في النكاح لئلا يفتقد الكمال ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض
 الحاجة الوقت وهو بالمتع قصده لانه لا فيحبس لدفع الهلاك عنه الا يرى ان له ان يدفعه الاب بالقتل اذا انهر
 السيف عليه ولم يمكنه دفعه الا به جوى قال الكمال ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض
 النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالدائن اذا رأى القاضى ذلك فاما مجرد فرضه الوطيت حبه لم يجبه
 لان العقوبة تسحق بالنظم وهو بالمتع بعد الوجوب ولم يتحقق اه (قوله وعلى اصول) ذكرها وانما اوردنا علوا بحر
 (قوله وفروعه) وان سفلوا بحر (قوله وظاهر تقييدهم) اي بالزوجة والاصول والفروع (قوله الا في ثلاث)

ولا يلزم الا بالحبس فيه وبشأن جارية المرأة
 امرأة لازمة لا عبرة برأي المدين (قوله لا ليل) لان الدليل ليس بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع الكسب
 في يده ليلًا فاللزمة لا تنفذ ولا يمنع من دخول بيته لغائط وغداً الا اذا اعطاه الدائن الغداً واعده مكاناً
 للغائط وان كان على المدين السعي ولا يمنع الزوم من ذلك لازمه الا اذا اعطاه نفقته ونفقة عياله فله منعه
 من السعي وليس له ان يجبره في النكاح او في مكان يتضرر به (قوله وبشأن جارية امرأة) اراد بيان
 ملازمة المرأة والاستحجار ليس بل لازم بل المدار على ملازمة المرأة لها قال في البحر وملازمة المرأة ان يلزمها
 امرأة فان لم يوجد حبسها في بيت مع امرأة وجلس هو على الباب والمرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس
 له غير ذلك ثم نقل عن الواقعات له عليها حق له ان يلزمها ويجلس معها يقبض على ثيابها لان هذا ليس
 بحرمان فان هربت الى ثرية ان كان يأمن على نفسه يدخل عليها ويحبسها في بيتها يحفظ نفسه لان له
 ضرورة في هذه الخلوة كما قالوا فيمن هرب بمتاع انسان ودخل داره لم يدخل عقبه لئلا يخذله انتهى (قوله
 الا ليل) اي بين بان لا يمكنه من دخول داره فحينئذ يحبسها دفعا للضرورة بحر (قوله وكفها في البرازية الخ)
 عبارتها ان كان في ملازمته ذهاب قوته كافه ان يقيم كفيلا بنفسه ثم يحل نفسه (قوله لقيامه على النفي)
 فلا تقبل ما لم تأبذ بمؤد وهو الحبس وبعد معنى المدة تأبذت اذا ظاهرا انه لو كان له مال لم يقبل ضيق السجن
 ومراوته (قوله وصححه عزى زاده) وما احب النهاية وهو ما اختاره عامة المشايخ كافي الهداية (قوله وصححه
 غيره قبولها) وبه افق محمد بن الفضل واصحابه بن جاد ابن ابي حنيفة ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد
 واعاد الصغير مؤثرا على البرهان باعتبار انه بينه (قوله والمقول عليه رايه) قال في الخاتمة وينبغي ان يكون مفوضا
 الى رأي القاضى ان علم انه وقع لا يقبل بينه قبل الحبس وان علم انه لم يقبل بينه ونصير بن يحيى وهو قول الشافعي واحد
 بالاغلاط على المدعى في القول والذين بالتلف فيه (قوله فان علم الخ) بى ما اذا لم يعلم من حاله شيئا والظاهر
 انه لا يقبلها جوى (قوله لان اليسار عارض) فينته مع زيادة علم (قوله فتقدم) الاولى حذف الفاء (قوله فتح
 بحسب) عبارته اللهم الان يدعى المدعى انه موثر وهو يقول اعصرت واقام بينه بذلك تقدم لان معها العلم بالامر
 حادث وهو حدوث ذهاب المال وقال في التهر وينبغي ان يكون معنى المدة انه بين سبب الاعسار وشهدا به
 انتهى (قوله واعتمده في التهر) ورد على اخيه رده على الكمال بانه بحث منه وليس بصحيح لجواز حدوث اليسار
 بعد الاعسار (قوله ان لم يثبتوا) اي شهد اليسار عند التعارض (قوله قبلت) لان المقصود منها دوام الحبس
 عليه وفي الخاتمة فان شهدوا انه موثر قادر على قضاء الدين جاز وكفى ولا يترتب تعيين المال انتهى وفي
 البرازية ولا يشترط بيان ما به اليسار انتهى (قوله والا) بان ينو مقادرا ما يملك (قوله لانها قامت للحبوس)
 باثبات ملكه لهذا القدر وفيه انهم علوا قبول بينه اليسار بان الشهود شهدوا على قدرته على قضاء الدين
 والقدرة عليه انما تكون بملك مقدار الدين فيثبت بهذه الشهادة قدر الملك لكون قدر الدين معلوما في نفسه
 فاذا قبلت لاجل هذا التضمن فكيف لا تقبل اذا صرح حوايه وقد يقال انه يغتفر في الضمى ما لا يغتفر
 في التصدي (قوله وابد جس الموسر) اي في القسمين (قوله انه يباع ماله) ولو عروضا وعقارا (قوله فلا يتأبد
 حبه) بل يباع عليه ما يوفى به دينه (قوله ولا يحبس الخ) مراده ان النفقة الواجبة الجمعة داخله تحت قوله
 لاني غيره فلا يحبس عليها ان ادعى الفقر لان ثبت المرأة يساره مخ (قوله ان ادعى الفقر) والقول قوله مع عبته
 منع (قوله بل يحبس الخ) اضراب اتفاق ولا يحبس عند الاباء الا اذا كان موسرا (قوله اذا برهنت على يساره
 بطلبها) مكرهه قوله حتى لو برهنت على يساره ثم هذه العبارة ذكرها المصنف بعد قوله لاصل في دين فرعه
 فقدمها المؤلف ووضعها في النكاح لئلا يفتقد الكمال ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض
 الحاجة الوقت وهو بالمتع قصده لانه لا فيحبس لدفع الهلاك عنه الا يرى ان له ان يدفعه الاب بالقتل اذا انهر
 السيف عليه ولم يمكنه دفعه الا به جوى قال الكمال ويتحقق الامتناع بان تقدمه في اليوم الثاني من يوم فرض
 النفقة وان كان مقدار النفقة قليلا كالدائن اذا رأى القاضى ذلك فاما مجرد فرضه الوطيت حبه لم يجبه
 لان العقوبة تسحق بالنظم وهو بالمتع بعد الوجوب ولم يتحقق اه (قوله وعلى اصول) ذكرها وانما اوردنا علوا بحر
 (قوله وفروعه) وان سفلوا بحر (قوله وظاهر تقييدهم) اي بالزوجة والاصول والفروع (قوله الا في ثلاث)

وعدمتها اذا امتنع عن الاتفاق على قرينه اه اي والقريب غير الاصول والفروع لانها لا بدخلان في الاقارب
 ولا تفر من لاحد من الاقارب الا الذي الرحم المحرم (قوله فتأمل عند الفتوى) اتول لا يدخل عن الصريح الى
 التقييد المأخوذ من ذكر العدد (قوله بدني الصغير) اي بسبب امتناعه عن قضاء الدين المترتب بذمة الصغير افاده
 في المنع عن السراج وفي البحر لا يحبس الصبي على دين الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذا لم يكن له اب
 ولا وصي والراى الى القاضي فياذن في بيع بعض ماله لا يباع وان كان له اب او وصي فانه يحبس ان امتنع من
 قضاء دينه من ماله ولا يحبس الصبي الا بطريق التأديب حق لا يتجاسر على مثله اذا باشر ميبا من اسباب
 التعدي قصدا اما اذا كان خطأ فلا كذا في المبسوط (قوله لا يحبس اصل الخ) لانه عقوبة ولا يستحق الوالد عقوبة
 لاجل الولد لان التأنيف لما كان حراما حرم الحبس لانه فوقه كمال والمراد بالاصل ما يبيع الجذاب الام وفي المحيط
 ولا يحبس الابوان والجدان والجدتان الا في النفقة لولدهما انتهى وقيد بالاصل لان الولد يحبس بدني اصله
 ويحبس القريب بدني قرينه كافي الخاتمة (قوله بل يقضى القاضي الخ) قال في البحر وظاهر اطلاقهم انه لا فرق
 بين المومر والمعسر ولكن ينبغي ان يقبض لثي وهو انه اذا كان مومرا وامتنع من قضاء دين ولده وقلنا لا يحبس
 فالقاضي يقضى دينه من ماله ان كان من جفده والا يباعه القاضي كجفده مال المحبوس الممتنع عن قضاء دينه
 والصحيح عنده ما يبيع عقاره كقوله انتهى (قوله من عين ماله) اي ان كان الموجود من جنس حق الدائن (قوله
 اوقيته) اي ان لم يكن من جنس حقه (قوله ولا يستخلف قاض) ولوله مذكر عناية بخلاف الوصي حيث يملك الايضا
 الى غيره ويملك التوكيل والعزل في حياته لرضي الموصي بذلك دلالة اجزاه وبخلاف المستعبر فان له الاعارة
 بشرطها لانه لما ملك المنفعة ملك تملكها وقيد المصنف باختلافه فاصحابه يخرج التوكيل والا يباع
 فان لفاضي ذلك بلاذن السلطان بخلاف اختلاف القاضي لان المستخلف يفعل ما لا يفعله الوكيل والوصي
 فيكون توقع الفساد في قضاء اكثر (قوله الا اذا فوض اليه) لا فرق في الخليفة بين كونه موافقا لمذهب اولاه
 واذا امر القاضي الخليفة ان يسمع القضية والشهادة ولا يكتب الاقرار ولا يقطع الحكم يفعل ما امره القاضي
 وليس له ان يحكم وفي الخلاصة الخليفة اذا اذن للقاضي في الاستخلاف فاستخلف رجلا واذن له في الاستخلاف
 يارزه الاستخلاف ثم وثقه وفي البرازية والتائب يقضى بما شهد واعند الاصل وكذا القاضي يقضى بما شهد واعند
 التائب انتهى (قوله لان في الصريح) اسم ان صغير الشأن محذوقا (قوله فان قاضى القضاء) علة لقوله عليكهما
 (قوله نقلا داود عزلا) بيان للاطلاق (قوله فانه يستخلف بلا تفويض) بشرط ان يكون المستخلف مع الخطبة
 اما اذا لم يكن معهما فلا لان من شرائط اقتتاح الجمعة بخلاف من سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة
 حيث يجوز لان المأمور بهما بان وليس بمفتق والخطبة شرط الاقتتاح وقد وجد في حق الاصل انتهى فتح (قوله
 للاذن دلالة) لانه لتوقفه لوعرض في وقته ما يمنعه بقوة الى خلف ومعلوم ان الانسان غرض الاعراض
 فكان المولى له اذنه في الاستخلاف دلالة فتح ولا يمكن انتظار الامام الاعظم لانها لا تشمل التأخير عن الوقت
 بخلاف تأخير جماع المصومة الى وجود الاذن من الامام الاعظم فانه يمكن بحر قال ونظاها جوارا الاستخلاف
 وان لم يكن لسبق حدث كما اذا مرض الخطيب وحصل له مانع فاستتاب خطيبا مكانه انتهى (قوله وما ذكره
 ملاخسرو) من ان الخطيب ليس له الاستخلاف ابتداء الا باذن انتهى اي من غير سبق حدث اما اذا سبقه حدث
 فيجوز لجواز الاستخلاف في الصلاة للضرورة كما ذكره في شرحه (قوله وقد مر في الجمعة) قال في البحر وقد صرح
 العلامة بحسب الدين ابن جرير شيخنا في الجمعة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان باقامة الخطبة شرط اول
 مرة للباقي فيكون الاذن منسجا لتولية النظارة الخطباء واقامة الخطيب نائباً ولا يشترط الاذن لكل خطيب
 انتهى (قوله بغير تفويض منه) اي من السلطان مخ (قوله كوكيل وكل) اي باذن فانه لا ينزل بموته وينزل لان
 يموت الموكل بحر (قوله ولا يموت السلطان) قال في الخلاصة الخليفة اذا مات وله عمال وامر آفهم على حالهم
 انتهى (قوله بل يعزله) اي يعزل السلطان له (قوله واعتمده في الدور) اي في متنها حيث قال ولا ينزل اي نائب
 القاضي يخرج وجه اي القاضي عن القضاء وقال في المنتقى فتابه لا ينزل يعزله ولا يموت بل هو نائب السلطان
 الاصيل انتهى فالصحيح راجع الى عدم عزل النائب بموت القاضي او عزله (قوله ونعامة في الاشياء) قال في البحر
 من ذلك اختلاف المشايخ في انزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا ينزل بعزل

فتأمل عند الفتوى وصححه حبس الاول بدني
 الصغير (لا يحبس اصل) وان عدا (قوله في دين)
 اوقيته والعصم عنده ما يبيع عقاره كقوله
 بصر فلنحفظ (ولا يستخلف قاض) بانها لا تارة
 فوض اليه (صحيحا كقول من ثبت اختلاف
 كعملك قاضى القضاء والدلالة هنا اقوى لان
 في الصريح المذكور على كونه ول من
 لا الغزل وفي الدلالة لا يثبت فان قاضى
 شئت واستبدل واستخلف من شئت فان قاضى
 القضاء هو الذي تصرف فيهم مطلقا بقايرا
 يستخلف ولا يفرق بين الاذن بالجمعة والجمعة فانه
 وغيره وما ذكره ملاخسرو وقال في البحر لاصل
 له واعتمده فهم فوجه من بعض العبارات
 وقد مر في الجمعة (قوله لا يعزل) بانها لا تارة
 الاستنابة (قوله لا يعزل) لانها لا تارة
 وهو السلطان وحيد منه (قوله ايضا) اعزل
 القاضي بغير تفويض منه (قوله ايضا) اعزل
 وكل (قوله لا يعزل) اي يعزل السلطان له
 ولا يموت السلطان بل يعزله ولا يموت بل هو نائب
 ملك وغيره في الاصل واعتمده في الدور والماتى
 وفي البرازية وعليه الفتوى ونعامة في الاشياء

القاضي يدل على ان الفتوى انه لا ينزل بموته بالاولى ثم نقل عن التواريخ القاضي رسول عن السلطان
 في نصب النواب انتهى (قوله لا ماذكره ابن القوس) اي في القواكه البدوية من ان نائب القاضي في زماننا ينزل
 بعزله وبموته فانه نائب عنه من كل وجه انتهى مخ (قوله لو اهل) اي لو كان النائب اهلا للقضاء فان كان رفيقا
 او محددا في قذف او كافرا لم يجز (قوله بل لو فني فضولي) ولو من غير اختلاف اصلا كما في البحر (قوله في غير
 نوبته) اي نوبة القضاء اي في غير الايام التي عينها الامام لقضاءه فيها (قوله وواجزه) اي في الايام الممينة له (قوله
 قال وبه علم الخ) لا تفرقة لهذه العبارة بعد التصريح بمضمونها قبل وصاحب البحر لم يذكر الفضولي ولا كما ذكره
 المؤلف وانما اخذ حكمه من صحة اجازة حكم المستخاف من قاضي غير مأذون فانه حينئذ بمنزلة الفضولي (قوله
 في الاشياء) قال فيما من احكام العبيد ولا يلى اي العبد امر اعاما لا يابى عنه عن الامام الاعظم فله نصب القاضي
 يابى عنه عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو اذن السلطان لعبد بالقضاء بقضيه بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن
 انتهى (قوله بخلافه) اي بلغ (قال في احكام الصبيان عن البرازية السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج
 الى تقليد جديد انتهى ولم يذكر كونه قاضيا لانه يدخل في عموم الوالي (قوله خرج المحكم) فانه اذا رفع حكمه
 الى قاض امضاء ان وافق مذهبه والا بطل لا حكمه لا يرفع الخلاف كما ياتي في التعظيم انتهى حلي (قوله
 ودخل الميت الخ) ودخل قاضي اهل البيت فان قاضي اهل العدل يتقدم من قضاها ما كان عدلا كذا في كتاب
 الخراج من سير الاصل انتهى مجتبى (قوله لانه نكرة) اي قاض (قوله قبل ذلك كذلك) اي قبل الرفع امضاء
 بعد ارفع اليه (قوله فنفذه) اي جعله بحكمه نافذا لازما وهما واجب فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث
 امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المفتي وغيره فمستأنى (قوله والعمل بمقتضاها) عطف لازم (قوله لو لم يجز
 فيه) اي لو كان الحكم الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه فانه يعضيه
 بالاولى بل عما اذا كان الحكم لا دليل عليه او خالف كتابا او سنة او اجما او حينئذ يتقضى عن هذا القيد بما ياتي
 اي من قوله لا ما خالف كتابا الخ انتهى حلي مزيدا (تق) ماذكر اذا كان الاختلاف في المقضى به اما اذا كان
 في نفس القضاء فيه واثبات الصحيح انه لا يتقدم لان محل الخلاف لا يتوجه قبل القضاء فان قضى وجد محل
 الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجح احدهما وذلك مثل القضاء على الغائب ولله نائب وقضاء الحدود
 في قذف وشهادة بعد التوبة بجر من الزيل وفيه عن الفخ اذا رأى المصلحة في القضاء على الغائب اوله حكم
 يتقدم ولا يشترط امضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا (قوله عالما باختلاف العلماء فيه) هذا
 في القاضي المجتهد وفي القضية القاضي المقاد اذا قضى بخلاف مذهبه لا يتقدم وفي الفخ الفتوى على قوله ما
 انه لا يتقدم قضاؤه في المجتهد فيه بخلاف رايه فاسيا او عامدا لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل
 لا تصدجيل واما الثاني فلان المقلد ما قلده الا لمذهبه لا لمذهب غيره وهذا كله في المجتهد واما القاضي المقلد
 فانما ولا يصحك بمذهب في حقيقته ولا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وادى في البحر
 ان المقاد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما قلده ما في البرازية ان يمكن
 القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه عن محمد وقال الثاني ليس له
 ان ينقضه انتهى وما في الشيخ يجب ان يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنها ان قصارى
 الامر ان هذا منزل منزلة الناس لمذهبه وقدمه عنهما في المجتهد انه لا يتقدم قضاؤه اولى انتهى ثم تصرف واقره
 الحوى قال الشربلاي وتقل هذا في البرهان عن السكال ثم قال وهذا صريح الحق الذي يعض عليه بالتواجد
 انتهى وقوله باختلاف الفقهاء قال العلامة على القدسي انفقها جمع فقيه وهو في لسان المجتهد حوى (قوله
 فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه) ويرجع غير احدا له ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بخلاف في المسئلة لم يعلم
 اقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف لا سيما في زماننا فان قضاؤه زمانا لا معرفة لهم بمذاهبهم فضلا عن علمهم
 بمذاهب بقية المجتهدين انتهى ابن القوس في القواكه ثم نقل عبارة الخلاصة الاتية وقد سلف ان هذا في المجتهد
 (قوله وكأنه تيسرا) وجهه ماذكره ابن القوس من قوله فان قضاؤه زمانا الخ وخبر كان محذوف تقديره ان في به
 (قوله بعد دعوى صحيحة) ظرف لقوله الزم اي الزم القاضي الحكم بعد دعوى صحيحة صادرة بين يديه انتهى
 حلي الاول يرجع الى قوله القاضي يعني انما ينفذه اذا وقع حكمه بعد دعوى الخ ولا يشترط احضار

وقد تبارى المصنف وهذا هو المذهب في القواكه
 لم يذكره ابن القوس في القواكه البدوية من ان نائب القاضي في زماننا ينزل
 بعزله وبموته فانه نائب عنه من كل وجه انتهى مخ (قوله لو اهل) اي لو كان النائب اهلا للقضاء فان كان رفيقا
 او محددا في قذف او كافرا لم يجز (قوله بل لو فني فضولي) ولو من غير اختلاف اصلا كما في البحر (قوله في غير
 نوبته) اي نوبة القضاء اي في غير الايام التي عينها الامام لقضاءه فيها (قوله وواجزه) اي في الايام الممينة له (قوله
 قال وبه علم الخ) لا تفرقة لهذه العبارة بعد التصريح بمضمونها قبل وصاحب البحر لم يذكر الفضولي ولا كما ذكره
 المؤلف وانما اخذ حكمه من صحة اجازة حكم المستخاف من قاضي غير مأذون فانه حينئذ بمنزلة الفضولي (قوله
 في الاشياء) قال فيما من احكام العبيد ولا يلى اي العبد امر اعاما لا يابى عنه عن الامام الاعظم فله نصب القاضي
 يابى عنه عن السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح ولو اذن السلطان لعبد بالقضاء بقضيه بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن
 انتهى (قوله بخلافه) اي بلغ (قال في احكام الصبيان عن البرازية السلطان او الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ يحتاج
 الى تقليد جديد انتهى ولم يذكر كونه قاضيا لانه يدخل في عموم الوالي (قوله خرج المحكم) فانه اذا رفع حكمه
 الى قاض امضاء ان وافق مذهبه والا بطل لا حكمه لا يرفع الخلاف كما ياتي في التعظيم انتهى حلي (قوله
 ودخل الميت الخ) ودخل قاضي اهل البيت فان قاضي اهل العدل يتقدم من قضاها ما كان عدلا كذا في كتاب
 الخراج من سير الاصل انتهى مجتبى (قوله لانه نكرة) اي قاض (قوله قبل ذلك كذلك) اي قبل الرفع امضاء
 بعد ارفع اليه (قوله فنفذه) اي جعله بحكمه نافذا لازما وهما واجب فليس له ان يرد فلو رد فرفع الى ثالث
 امضى قضاء الاول ورد الثاني كما في المفتي وغيره فمستأنى (قوله والعمل بمقتضاها) عطف لازم (قوله لو لم يجز
 فيه) اي لو كان الحكم الحكم مختلفا فيه وكان كل قول مستندا الى دليل وليس هذا احترازا عن الجمع عليه فانه يعضيه
 بالاولى بل عما اذا كان الحكم لا دليل عليه او خالف كتابا او سنة او اجما او حينئذ يتقضى عن هذا القيد بما ياتي
 اي من قوله لا ما خالف كتابا الخ انتهى حلي مزيدا (تق) ماذكر اذا كان الاختلاف في المقضى به اما اذا كان
 في نفس القضاء فيه واثبات الصحيح انه لا يتقدم لان محل الخلاف لا يتوجه قبل القضاء فان قضى وجد محل
 الخلاف والاجتهاد فلا بد من قضاء آخر يرجح احدهما وذلك مثل القضاء على الغائب ولله نائب وقضاء الحدود
 في قذف وشهادة بعد التوبة بجر من الزيل وفيه عن الفخ اذا رأى المصلحة في القضاء على الغائب اوله حكم
 يتقدم ولا يشترط امضاء قاض آخر وفي الخلاصة الفتوى على هذا (قوله عالما باختلاف العلماء فيه) هذا
 في القاضي المجتهد وفي القضية القاضي المقاد اذا قضى بخلاف مذهبه لا يتقدم وفي الفخ الفتوى على قوله ما
 انه لا يتقدم قضاؤه في المجتهد فيه بخلاف رايه فاسيا او عامدا لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل
 لا تصدجيل واما الثاني فلان المقلد ما قلده الا لمذهبه لا لمذهب غيره وهذا كله في المجتهد واما القاضي المقلد
 فانما ولا يصحك بمذهب في حقيقته ولا يملك مخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى وادى في البحر
 ان المقاد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ واقوى ما قلده ما في البرازية ان يمكن
 القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه عن محمد وقال الثاني ليس له
 ان ينقضه انتهى وما في الشيخ يجب ان يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على رواية عنها ان قصارى
 الامر ان هذا منزل منزلة الناس لمذهبه وقدمه عنهما في المجتهد انه لا يتقدم قضاؤه اولى انتهى ثم تصرف واقره
 الحوى قال الشربلاي وتقل هذا في البرهان عن السكال ثم قال وهذا صريح الحق الذي يعض عليه بالتواجد
 انتهى وقوله باختلاف الفقهاء قال العلامة على القدسي انفقها جمع فقيه وهو في لسان المجتهد حوى (قوله
 فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه) ويرجع غير احدا له ليس بشرط فينفذ على المخالف علم القاضي بخلاف في المسئلة لم يعلم
 اقول ينبغي عدم اشتراط العلم بالخلاف لا سيما في زماننا فان قضاؤه زمانا لا معرفة لهم بمذاهبهم فضلا عن علمهم
 بمذاهب بقية المجتهدين انتهى ابن القوس في القواكه ثم نقل عبارة الخلاصة الاتية وقد سلف ان هذا في المجتهد
 (قوله وكأنه تيسرا) وجهه ماذكره ابن القوس من قوله فان قضاؤه زمانا الخ وخبر كان محذوف تقديره ان في به
 (قوله بعد دعوى صحيحة) ظرف لقوله الزم اي الزم القاضي الحكم بعد دعوى صحيحة صادرة بين يديه انتهى
 حلي الاول يرجع الى قوله القاضي يعني انما ينفذه اذا وقع حكمه بعد دعوى الخ ولا يشترط احضار

شهود الاصل بل يكفي اثبات قضاء القاضي قال في البرازية قاضي بلدته حكم على رجل بال وسجل ثم مات
 القاضي واحضر المدعي خصمه المحكوم عليه عند قاض آخر وبرهن على قضا الاول اجبره الثاني على اداء
 المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولا بد من تسمية القاضي ونسبه وكذا في كل فعل لا بد من تسمية الفاعل
 ونسبه بجر بتصرف (قوله فيحكم بمذهبه) اراد بالحكم الافتاء بقرينة قوله كان افتاءه لانه لاحكم من غير دعوى
 انتهى حلي والاولى ان يكون قوله كان افتاءه واجبا الى حكم الاول الذي صدر من غير دعوى صحيحة (قوله
 ومجيب آخر الكتاب) اي في مسائل شتى قبيل الفرائض ونذكر عبارة مع المصنف ازيد ايضاح فيها وهي شرط
 نقاد قضاء في المجتهدات من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة بان يقدمه دعوى صحيحة من خصم على
 خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن على آخر عند قاض فقطى به بدهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية
 وتداع بينهما لم يتقدم قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية وكان افتاءه فيحكم بمذهبه فلو رفع اليه
 اي الى الحنفى قضاء مالكي بلا دعوى لم يلزم اليه وعلى الحنفى بمقتضى مذهبه لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك
 الخروج قضاء المالكي مخزج الفتوى لعدم تقدم المصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضاء في حقوق
 العباد انتهى (قوله وانه اذا ارتاب الخ) عطف على الضمير المستتر في مجيب فان هذا الحكم مذكور هناك ايضا
 انتهى حلي وقيد بالارتباب لانه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له انتهى ذكره المؤلف هناك قال صاحب التمر بعد ان
 نقل عن الجرائد اذا ارتاب الخ ولم اجده لغيره ونسبه الحوى (قوله قال) اي صاحب البحر انتهى حلي (قوله لانه
 ماذكر) اي من الدعوى والحادثة وانما يقيم صاحب الواقعة بينة يشهدون على حكم القاضي فلان يكتب له
 القاضي الثاني انه اتصل به حكم الاول ونفذه انتهى بجر قلت وقد يكتب على وثيقة القاضي الاول من غير اقامة
 بينة على حكم الاول وفي المنع فيكون معناها كذا ذكره بعض المتأخرين احاطة القاضي الثاني علما بما واقع
 القاضي الاول وانه غير ممرض له والله تعالى اعلم انتهى (قوله قد تدارقوا القضاء بالموجب) قال ابن القوس
 في القواكه البدوية ذكر الموجب في القضاء لا يعرف للسلف وانما كانت صراحة فيقال مثلا قضي له بالدار
 او بالقرى او بان يسلمه الدين المبيعة او بان يقضه الدين الى غير ذلك من الامور التي يتوجه بها القضاء شرعا
 وهذا هو الاصل في هذا الباب يعني التصريح بعين المحكوم به ثم تدارق القضاء بالموجب توسعا وتترا
 ثم هزلت الى ان آل الامر ان يقول قضيت بالموجب من لا يعرف مدلوله في الاصل فضلا عن مدلوله في تلك
 القضية الشخصية انتهى (قوله وهو عبارة الخ) الموجب معناه لغة ما اوجبه الشيء وانقضاه واصطلاحا عبارة
 عن المعنى المتعلق بما اي بعده اضيف ذلك العقد اليه اي الى الموجب في ظن القاضي فهو عالم به حاكم وقوله
 شرعا مرتبط باضيف اليه وقوله من حيث انه اي القاضي يقضي به اي بذلك المعنى وهو مرتبط بالمتعلق
 مثاله اذ باع يمينه بيمينه وقضى القاضي بموجبه فوجب ذلك البيع في هذه الصورة فتضاء وهو خروج العين
 المبيعة عن ملك البائع ودخولها في ملك المشتري واحتقاق التسليم والتسلم في كل من الثمن والثمن الى غير ذلك
 من مقتضيات البيع ولوازمه فذلك المعنى المحكوم به المضاف الى البيع المتعلق به في ظن القاضي شرعا
 هو الموجب هنا وهو الذي اقتضاه عقد البيع (قوله من حيث انه يقضي به) خرج بذلك ما اذا قضى ثانيا بجمعة
 بيع عقار وموجبه فانه لا يكون حكما منه بانه لا شفعة للجار لعدم حداثتها وكذا اذا قضى حنفى لا يكون حكم
 بان الشفعة للجار وان كانت الشفعة من واجبه لان حداثتها لم توجد وقت الحكم ولا دعوى للقاضي بها انتهى
 افاده في البحر فلم يكن هذا الموجب متعلما بالحكم من حيث انه قضى به فتأمل (قوله فان حكم حنفى بموجب
 بيع المدبر الخ) اي لو باع مدبره ثم حصل في ذلك البيع التنازع والتداعي عند القاضي الحنفى فامتنع في حكمه
 بموجب ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا ومعناه الحكم بطلان هذا البيع فالموجب فيه هو المعنى
 الذي اضيف الى ذلك البيع المحكوم به في ظن القاضي شرعا وهو كون ذلك البيع باطلا (قوله ولو قال الموقوف
 اي او القاضي) (قوله وحكم بمقتضاها) اي بمقتضى بيع المدبر (قوله لا يصح) لانه لا مقتضى لهذا البيع عند الحنفى
 فهو وحكم باطل لا معنى له وكان للقاضي الشافعي ان يحكم بجمعة ذلك البيع ولا يمنعه من ذلك ما فعله القاضي
 الحنفى لان بيع المدبر باطل عنده فلم يتوجه الحكم بمقتضاها الا مقتضى له اذ البيع لا يقتضي بطلان نفسه
 انتهى من القواكه (قوله وبه علم الخ) الذي ظهر من عبارته المختصرة ان يتبنا ما التباين وانما يعلم العدوم من

والا كان افتاءه فيحكم بمذهبه لا غير دعوى
 آخر كتاب وانه اذا ارتاب الخ
 طالب شهود الاصل قال وبه عرف ان ما قبله
 زمانا لا يقتدر ان يذكروا زمانا
 القضاء بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
 بما اضيف اليه في ظن القاضي شرفا من حيث
 انه يقضي به فاذا حكم بطلان البيع لا يقتضي
 كان معناه الحكم لا يصح لان الشيء لا يقتضي
 وحكم بمقتضاها لا يصح لان الشيء لا يقتضي

عبارة ابن الغرس فانه قال في القواكه انه يلزم ان الموجب في بيان الحكم اعم من المقضي فيصدق الموجب بدون المقضي في بعض صور القضاء كفي صورة بيع المذبر السابقة انتهى ويجمع المقضي والموجب في صورة القضاء بموجب البيع الصحيح وقد تقدمت قال في القواكه والحاصل ان الموجب ههنا يصدق بالمقضي وبدونه وصورة الصدق اكثر واغلب استعماله لانه لا يتبادر ان الموجب دائما هو المقضي وانما حدثت نسبة العموم والخصوص بينهما لم يجعلهما على حد سواء فيصدق المقضي على كل ما يصدق بالموجب لانه قد وجد داعي التفسير عن الدعي الاصل في لفظ الموجب دون المقضي والاصل في الالفاظ البقاء على المدلولات الاصلية ولا يصار الى التغيير الا بدليل وداع وذلك الداعي هو ان اصطلاح الموثقين والمشرعين في التعبير بالموجب دون المقضي في كل حادثة وراينا الموجب تارة يكون محضة الشيء وتارة بطلانه كما سبق فاقضى الحال تغير الموجب عن مدلوله الاصل وهو ما اوجبه الشيء الذي هو معنى المقضي الى معنى اصطلاحى علم من اصطلاح الموثقين والمشرعين وهو ما عرفه به المؤلف من انه المعنى المتعلق الخ ولا شك انه اعم (قوله الاما عرى عن دليل يجمع) ذكره بعد ذكر الكتاب والسنة والاجماع والمراد به كما رأيت بهامشه نحو القضاء بسقوط الدين عند تركه مطالبة الله اثر سنين (قوله او ما خالف كتابا) اى غير قطعي الدلالة كآية متروكة التسمية اما مخالفة القاطن منه ففكر مخالفة انقطعي من السنة المتواترة والمنهمورة افاده السعد في التلويح (قوله لم يختلف في تأويله السلف) مراده بالسلف من سلف الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وعن سائر الائمة (قوله كتركوا التسمية) اى كالتقضاء بلزوم عن تركوا التسمية عدا اعلم ان الشافعي رضى الله تعالى عنه جعل متروكة التسمية عدا احلالا كله صحيحا يبعه لقوله تعالى اوفى اهل لغير الله به في بيان المحرمات فجعل المحرم ما اهل عليه بفرض ذكر الله لا المسكوت عليه عدا وجعل عليه قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه افسق على جعل الواو للحال اى حال كونه فسقا ولا يكون فسقا الا بالاملال بفرض ذكر الله تعالى وعندنا متروكة التسمية عدا لا يحل اكله ولا يبعه اخذنا بهذه الآية وقوله تعالى وانه واره للعطف والتضريح الى الاكل المأخوذ من لاتأكلوا الى الموصول الذي هو ما وجعل الواو حالية كما اوجبه الشافعي رضى الله تعالى عنه فيكون قيد الانهى عالم يذكر اسم الله عليه فيختص بهذا التقيد بالنية وما ذكر عليه غير اسم الله مردود بان التاكيد بان واللام ببقية ولو لم يكن الحالية فلا يجعل قيد الانهى بل اشارة الى المعنى الموجب له كالتشرب الخمر وهو حرام وهذا اى بقوله وعندنا المنقيد لانفاق الاصحاب ظهر ضعف ما ذكره بعضهم ان القضاء بما ذكر جائز عندهما لا عند ابي يوسف (قوله او سنة مشهورة) او متواترة دلالتهم اغيرة قطعية كما سلف واحترز بالمشهورة عن الغريب زبلى (قوله كتحليل) اى كالحكم بحل المطلقة ثلاثا بمجرد دعوى الحمل فلا يقول سعيد بن جبر (قوله كل المتعة) اى كالتقضاء بصحة نكاح المتعة (قوله وكيسع ام الولد) اى كالتقضاء بصحة يسع ام الولد من قاض قلد داود الظاهري فانه يقول بصحة يسعها (قوله على الاظهر) وعليه لغوى وهو قول محمد بناء على ان الاجماع المتأخر برفع الخلاف المتقدم (قوله وقيل بنفذ) وهو قولهما بناء على عدم الرفع لما يلزم عليه من تضليل بعض الصحابة وفي النسخ انه متوقف على قضاء قاض آخر امضاء او ابطا لا وقد سلف في الاستيلاء وفي الهندية عن البداية تقع فينظر ان كان القاضي الثاني يرى انه يحتمل فيه بنفذ فاضاه ولا يرد وان كان يرى انه قد خرج عن حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينزده بل يرد (قوله ومن ذلك ما لو قضى بشاهد وعين) ذكرني كتاب الاحتكام ان انه ينفذ على قول الامام لا على قول الثاني وفي افضية الجامع انه يتوقف على امضاء قاض آخر هندية (قوله بتعيين الولي واحدا من اهل المحلة) يعنى انه القاتل وحلف الولي كما ذكره الشرح قال بعض العلماء وهو قول مالان وقول الشافعي في القديم اذا كان بين المدعى عليه وبين التقتيل عداوة طاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه وبين دخوله في المحلة ووجوده قليلا مدة قريبة فان القاضي يحلف ولي التقتيل على دعوته فاذا حلف قضى عليه بالفصاح وعندها فيه الدية والقسامة هكذا في المحيط فاذا قضى بالقود ثم رفع الى قاض آخر يقضه لان هذا القضاء يخالف للاجماع هندية (قوله او بصحة نكاح المتعة) قال في الهندية اذا تزوج امرأ عشرة ايام فاجازه قاض من القضاة جاز لانه عند زفر اذا تزوج امرأه الشهر بضع وبطل ذكر الوقت فلو قضى بجواز هذا النكاح بنفذ بخلاف متعة النساء وصورة اذا قال اتعت بك مدة هكذا انتهى وفي الهندية وغيرها ان صورة المتعة ان يقول لامرأه متعتني نفسك بكذا من الدراهم

(از نام) عربی عن دلیل مجمع او (نصف کتاب)
 لم یجئ فی او ایضا الف کقول السیوطی (اوسه)
 تنهون) کتابل لاوطی لم یجئ حدیث
 انعم به الخافیه علی سائر کتب (و) کل انعمه
 لا باع الخافیه علی الاصح (و) من دانما
 الاطعمه و فیله علی الخافیه حدیث
 (و قدی) نه احدی من اشی و این علی من
 انهم و راجعه علی من اشی و این علی من
 اکبر (و قدی) تنهون علی واحد من اول
 الشرح و بعض کجاح لعمه زمان وقت

ذكر مدة الاول او صورة الموقت صورة المتعة الا انه لا يكون الا باقتراض الزوج والتمسكاح مع التوقيت (قوله او بصحة
بيع معتق البعض) في الهندية عن الظهيرية وجعل اعتق نصف عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما
وهو معتق وقضى القاضي للآخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاص
ان القاضي يبطل البيع والقضاء وحكي خمس الائمة الخلواني عن المشايخ ان ما ذكره الخصاص ليس فيه شيء
عن اصحابنا ولو لا قول الخصاص لقلنا انه لا ينفذ قضاءه لانه قضاء في فصل بمجته فيه انتهى (قوله او بسقوط الدين
بعضى سنين) قال في الهندية لو قضى بابطال المهر من غير مينة ولا اقرار اخذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح
يوجب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما بالامتناع او بالبراءة فهذا القضاء باطل انتهى (قوله او بصحة
طلاق الدور) كما اذا قال ان طاعتك فانت ما القى قبله ثلاثا فان القبلية تلفت وتطلق ثلاثا لان صحة تعليق الثلاث
تؤدي الى ابطاله فلو قضى قاض بصحة التبعات وبطلان الطلاق وبقاء النكاح لا ينفذ (قوله في بابه) هو باب
التعليق من كتاب الطلاق (قوله وقضاء عبد) استشكل بان العبد يصلح شاهدا عند مالان وشرع في صلح قاضيا
فاذا اتصل به امضاء قاض آخر ينبغي ان ينفذ كما في المحرود في القذف انتهى هندية (قوله مطلقا) سواء قضيا
على حر او عبد بالغ او صبي مسلم او كافرا انتهى حلي (قوله ابدا) ليس فيه كبير فائدة (قوله وعد منها في الاشياء)
اذا دانه في الاشياء لم يستوفها وهو كذلك قال الجوزي والكلام على المسائل التي ينقض فيها قضاء القاضي
مستوفى في الشرح والبرازية وجاء في القصولين والخاتمة والصيرفية والفخ فمن اراد ذلك فليراجع هذه الكتب
المدكورة انتهى (قوله ينفذ او بعين) اي بما ذكره المصنف والشرح قد كرر زيادة عليه قضى بطلان الدعوى
بعضى سنين او فرق بين زوجين لجزء من النفقة حال غيبته او حكم بصحة نكاح مرنية ايه او ابنة او بصحة نكاح
ام مرنية او بنتها او بعدم تأجيل العنين او بعدم صحة الرجعة بلارضاها او بعدم وقوع الثلاث على الحامل
او بعدم وقوعها على غير المدخول بها او بعدم وقوع طلاق الحائض او بعدم وقوع الزنا تد على الواحدة او بعدم
وقوع الثلاث بكلمة او بعدم وقوع الطلاق في طهر جامعها فيه او نصف الحامل ان طلق امرأته قبل الدخول
بها بعد قبض المهر والتجهيز او بالشهادة على خطا ايه او في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين
او بما في ديوانه وقد نسي او بشهادة شاهد على صك لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطه وختمه او بشهادة من شهد
على قضية مختومة من غير ان تقرأ عليه او قضى لولده بشهادة الاجانب او حكم بالجرع على مفسد مستحق له
او بطلان عقوبة المرأة عن القود بناء على قول البعض انه لاحق لمن فيه او بصحة ضمان الخلاص والمنة تسليم
الدور عند الاستحقاق او بالزيادة في معلوم الامام من اوقاف المسجد او بعدم تملك الكفار مال المسلم المحرر زيد راهم
او بجواز بيع درهم بدينارين اخذ بقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما او بصحة صلاة المحدث او باقسامه على
اهل المحلة بثلث المال قياسا على النفس او بمحذوف بالتعريض او بقرعة في رقيق اعتق الميت منهم واحدا
او بعدم جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها بمجرد عن قوائمه القهية وذكر في الهندية في القرعة نقاذ
القضاء لان مالها كالشافي ورحمهم الله تعالى بقولان بالقرعة كذا في العمادية (قوله وذكر في الدور لما ينفذ
سبع صور) حيث قال فان امتضى قضاء من حد في قذف وناب او قضاء الاعمي او قضاء امرأة بمحذوف وقود او قضاء
قاضي لامرأته او قاضي بشهادة المحرود النائب وبشهادة الاعمي وقاضي لامرأة بشهادة زوجها وقاضي بمحذوف وقود
بشهادة تهما نفذ حتى لو ابطله فان نفذه نالت انتهى حلي وفي هذه الاخيرة نظرها انه تقدم في المسائل المذكورة آتفا
انه اذا قضى في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين لا ينفذ قضاءه بشهادة امرأة واحدة يكون اولى بعدم
النفاذ (قوله منها ما لو قضت بمحذوف وقود) كذا في الخاتمة وذكر الشيخ الامام غير الدين على البردوي في مقدمة قضاء
الجامع انه لا ينفذ هندية (قوله وسيجي مستنا) اي في باب كتاب القاضي الى القاضي (قوله خلافا لما ذكره المصنف
شرحا) اي هنا وقد علمت انهما قولان (قوله والفرق الخ) هذه تفرقة عريفة والافتقار الى تعالى وما اختلف فيه
الا الذين اوتوه وما اختلف الذين اوتوا الكتاب الامن بعد ما جاعتهم البيضة ولا دليل لهم والمراد انه خلاف
لا دليل له بالنظر للخصاف والافاقتل اعتمد دليلا ثم مسائل الخلاف التي لا ينفذها هي ما تقدمت من قوله
الاما خلف كتاب الخ (قوله الاصح نم) وقيل انما يعتبر الخلاف في الصدر الاول قال في الفتح وعندي ان هذا
لا يعمل عليه فان صرح ان مالها كالباقية والشافي بمجته ود فلا شك في كون المحل اتمادها والا فلا ولا شك

اوربحة مع عبد معقو المعض اوسقوط الدين
بجنى سينا اوسبعة ملاق (الدور بقاء
السلخ) كس في باب (قضاء عبد وصى
مقداد) قضاء (قضاء) في الرجعية ثم اذ لم يصح (لا ينفذ)
سكن ينفذ في الرجعية ثم اذ لم يصح (لا ينفذ)
في الكل وعدمها في الامسياه بقاء واربعين
وزد في الدرر لما يتبع مع دورهم
ما توفقت المزايج وودو وسجى منا خلافا
لما ذكره الصنف شرحا والاصل ان قضاء
بعض في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق
ان الاول دال على التالى وهل الاختلاف التالى
معتبر الاصح نعم صدر التشرية

النسب انه ابنه وابنته ويقيم شاهدي زور في قضية القاضي بالنسب محيط (قوله وكما كانت المرأة الخ) الاولى
جهلها مثله مستقلة مفهومها للشرطين السابقين فانه فيجاء كره لا يتخذ القضاء اصلا بخلاف الارث فانه لا يتخذ
باطنا فقط (قوله كالقضاء باليمين الكاذبة) ظاهره انه لا يتخذ في هذه اصلا والظاهر والنفاذ ظاهر الان القاضي
ملجئ الى القضاء حينئذ ولا تفرقة الا النفاذ ولو ظاهر اقال في الجرم قيد بالشهادة لان القضاء باليمين الكاذبة لا يتخذ
قالوا لو ادعت ان زوجها ابنته امثال فانكر خلفه القاضي لخلف والمرأة تعلم ان الامر كما قالت لا يسعها
الاقامة معه ولان تأخذ من ميراثه شيئا وهذا لا يشك اذا كان ثلاثا لبطان المحلية للذناء قيل زوج آخر
وفيما دون الثلاث مشكل لانه قبل الانشاء واجب بانه انما يثبت اذا قضى القاضي بالسكاح وهذا لم يقض به
لا اعتراض عليه وانما ادعت الفرقة ذكره الشارح وفي الخلاصة ولا يحمل وطوره اجماعا انتهى وتمام التصاريح
في المطولات (قوله اي مذهبه) كالحنفى اذا حكم بمذهب السافى ونحوه وبالعكس واما اذا حكم الحنفى
بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد او نحوهما من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه انتهى دور وهذا اذا لم يقع
التقيد من الامام بان يقضى بصح المذهب والا فهو معزول كالا يحنفى (قوله وقيل بالنفاذ بقى) نقله في الصغرى
عن الكافى (قوله لا يتخذ اتفاقا) هو قوله سما رواية واحدة وهو رواية عن الامام وقيل يتخذ عنده في رواية
ووجهه صاحب الدرر بانه ليس بخطأ ييقين وقال السكال اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى
بقوله لان التسار لمذهبه عند الايقاع الهوى باطل للتصديق واما الزامى فلان المقلد ما قلده الا لحكم
بمذهبه لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فاما ولا يلحكم بمذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى
فلا يملك المحالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى ونقل هذا في البرهان عن السكال ثم قال وهذا
صريح الحق الذى بعض عليه بالنواب اذا انتهى شربلاية (قوله وقد غيرت بيت الوهبانية) وهو
ولو حكم القاضي بحكم مخالف * مقداره ما صرح ان كان يذكر

وبعضهم ان كان هو اجازته * عن الصدر لا عن صاحبيه يصدّر
انتهى وقد افادت عبارة الوهبانية الخلاف ولم يقده المؤلف فيما غيره (قوله لمذهبه ما صح اصلا) اي مطلقا عامدا
او ناميا يذكرة في شرح المتن بلفظ لم يعمد ما صح اصلا يحرم وهو اولي التقييده بالمعتمد (قوله واما ما امر الامير) قال
في التوازل السلطان اذا حكم بين اثنين لا يستند في ادب القاضي النصف يستند وهو الاصح انتهى (قوله ولا يقضى
على غائب) اطلق في عدم انقضاء عليه وهو مقيد بما اذا ثبت الحق بينه - واء كان غائبا وقت الشهادة او غاب
بعدها وبعد التزكية - وواء كان غائبا عن المجلس حاضر في البلاد او غائبا عن البلد واما اذا اقر عند القاضي
فغاب قبل ان يقضى عليه فبني عليه وهو غائب لان له ان يطن في البيعة دون الاقرار ولان انقضاء بالاقرار
قضاء اعانة واذا انعقد القاضي اقراره - ولم الى المدعى - فنه عينا كان او دينا وعارا الا انه في الدين يسل اليه جنس
حقه اذا وجد في يده من يكون مقرابانه مال الغائب المقر ولا يبيع في ذلك الدروض والعقار لان البيع قضاء
على الغائب فلا يجوز يحرم من شرح الزيارات العتباتي وانما لم يصح القضاء بالبيعة على الغائب لقوله صلى الله
عليه وسلم لعلي رضي الله تعالى عنه ولا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام
الاخر عرفت كيف تنقضي لان القضاء قطع المارعة ولا مبارعة والعدم انه نكار ولا يصح كذا ذكره الشارح
(قوله اي لا يصح) قال في الجواهر اشتهبه على كثير ان قوله ان القنوى على التنازع من كون القناضي شاه يابراه
او حنفيا لا يراه والظاهر انه في حق من يراه لا يجتمع الحنفية انه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد
في شرح ادب القاضي ولو كان اعم لازم مذهب اصحابنا وانهم انما قالوا بان القنوى على التنازع فيما اذا قضى
لله فمقد لا في مطلق الغائب انتهى بتصرف (قوله على غائب) مراده ما يعم الميت (قوله بل ولا يقض) هذا
الاخراب لا يمت لانه اذا كان لا يصح لا يقض قال في الجواهر والذي ظاهري من كلامهم ان المذهب عن اصحابنا
عدم صحة القضاء على الغائب وان القاضي الذي يراه اذا قضى عليه فانه يتوقف على الامضاء لان الاختلاف
في نفس القضاء وما عدا هذا من الاقوال من تصرفات المشايخ انتهى (قوله كوكيله) - وواء كان وكيله
بالخصومة والدعوى او وكيله لا قضاء كالرافعات عليه البيعة فكل يقضى عليه كذا في التقنية وفيما حاطت البيعة

[illegible]

على وكيل فغاب وحضر موكله او بالعكس او على مورث فأت وحضر وارثه او قامت على وارث فغاب وحضر وارث آخر يقضى على الذى حضر تلك البيئة انتهى حوى ملخصا (قوله ووصيه) اى وكان الوصى من طرف الميت والا كان منصوب القاضى فهو باباية الشرع كما سيجي وفى النقاية وشرحها لافقه ستافى الابهضرة ناتبه حقيقة باباية الغائب ولو واسطة كوكيله وايه ووصيه واى الاب ووصيه ووصى وصيه على الترتيب انتهى (قوله ومتولى الوقت) فانه يقضى عليه وان لم يكن اصيلا وظاهرا انه يقضى عليه فيما يتعلق بوقته سواء كان يصرف الى نفس الوقت كعوارثه او الى مستحق ربه مع غيبتهم (قوله ينتصب خصما عن الباقي) فيما لاهيت وعليه لكن ان كان فى عين فلايد من كونه فى يده فلو ادعى عينا من التركة على وارث ليست فى يده لم تسمع وفى دعوى الدين ينتصب احدهم خصما وان لم يكن فى يده شئ بجر (قوله وكذا احضر بكى الدين) اى ينتصب خصما عن الاخر فى الارث وفاقا وفى غيره عندهما وهو الاصحان بجر (قوله واجنبى) اى لم يكن وصيا ولا وارثا على خلاف فيه (قوله وبعض الموقوف عليهم) قال فى القنية وقف بين اخوين مات احدهما وبقي الوقف فى يد الحى واولاد الميت فاقام الحى بيته على واحد من اولاد الاخر ان الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد تقبل ويتصب خصما عن الباقي ثم قال وقف بين جماعة تصح الدعوى من واحد منهم او وكيله على واحد منهم او على وكيله اذا كان الواقف واحدا انتهى (قوله تخرج المسخر) تفسير المسخر ان ينصب القاضى وكيله عن الغائب لسمع الخصومة عليه بجر (قوله كما سيجي) اى قريبا (قوله بان يكون مايدعى على الغائب) وهو الشرأ منه (قوله مبيا لمايدعى على الحاضر) وهو الملكية وانما قبلت لان السبب اصل بالنسبة الى السبب فيكون الحاضر نائباً عن صاحب السبب وهو الغائب كالوكيل حوى (قوله فلو شترى امه الخ) تفرع على التمسيد بقوله لا لمحالة (قوله ثم ادعى) اى على البايع (قوله لاحتمال انه طلقها) اى فلا يكون مايدعى على الغائب وهو انه تزوجها مديا لاحتمال لمايدعى على الحاضر وهو المولى من الرد (قوله مثاله كما اذا ادعى) الاولى حذف قوله مثاله لاغنى كاف المصنف عنه (قوله كما اذا ادعى دارا) اى انه ملكه وانكر ذواييد (قوله تسعا وعشرين) قال فى الخ وذكر فى المجتبى بعد ان علم بعلامته شط كل من ادعى حقا لا يثبت عليه الا بالقضاء على الغائب فالقضاء على الحاضر قضاء على الغائب ونظير فائده فى مسائل منها اقام بيته ان له على فلان الغائب كذا وان هذا كفيل عنه بامر يقضى على الغائب والحاضر ولو لم يقل بامر لا يقضى على الغائب ومنم الواقف بيته انه كفيل له بكل ماله على فلان وان له عليه الفاقحة قبل الكفالة يقضى على الحاضر والغائب ولا يحتاج الى دعوى الكفالة بالامر لان الكفالة المطلوبة لا توجب المال على الكفيل ما لم توجه به على الاصيل فصاركاه عاق الكفالة توجب المال على الاصيل فانتصب الحاضر عن الغائب خصما ومنها ان القاذف اذا قال انا عبد فلان فلا احد على فاقام المقدوف بيته فلان اعنته حد وكان قضاء على الغائب بالتمنى ومنها قال له ابن الرانية فقال انا ذاف امه امه فلان فاقام المقدوف بيته انها بنت فلان القرشية يحكم بالنصب على الاب الغائب وبالحد على القاذف ومنها لو اقام بيته ان ابوى الميت كانا مملوكين له اعنتهما ثم ولد لهما هذا الولد وماتت وانه مولود وارثه قضى بولاه الميت له على الحاضر وكان قضاء بالولاء على الابوين وسر به المولودين بعد عتقهما ومنها ما لو قال له ان العبد المأذون ضمنته بذل عليه ان اعنته مولاه فاقام رب الدين بيته على الكفيل ان مولاه اعنته بعد الضمان والعبد والمولى غائبان يقضى بالضمان وكان قضاء بالعق على الغائب والغائب ومنها ما لو قال المشهود عليه الشاهد عبد فاقام المدعى ان الشاهد بيته ان مولاه اعنته قبل الشهادة قضى على المولى بالعق وعلى المدعى عليه بالحق ومنها ما لو ادعى شيأ فى يد رجل انه اشتراه من فلان واقام بيته يقضى بالملك والشرأ وهذه مسائل المصنف ومنها ما لو قذف عبدا فاقام المقدوف بيته ان مولاه كان اعنته وادعى كمال الحد قضى بالتمنى على السيد وبالحد على القاذف ومنها ما لو اقام العبد المشتري بيته ان الباشع كان اعنته فانه يقضى بالعق على البايع ويطلق شرأ المشتري منه وكذا لو ادعى ان مديا انما هو فلان وقد اعنتى واقام بيته ومنها ما لو قال لرجل ما بايت فلانا فلى فاقام المدعى بيته ان باع فلانا عبدا يكذب قضى بالتمنى على المشتري وبلازمه على الكفيل ومنها ما لو اقام بيته على رجل انك اشتريت هذه الدار من فلان واناشيعها فانكر واقام بيته عليه بالشرأ من فلان قضى على الغائب بالشرأ منه وعلى الحاضر بلزوم الشفعة ومنها

ووصيه ومتولى الوثب) فأوردوا الاستئذان
أقاضي أما بالحكم على العاب وأن لا على
الوكيل والرعي فيكتب في أصل أنه حكم على
الديت وعلى العاب بجفزة وكرهه وبجفزة
وصيه بأجمع الفصاين وأفاد بأن سلف عدم
الحصر فإن الباقي وكذا الحد شرب بكي الدين
خصها عن الباقي وكذا الموقوف الموقوف على غير
واجبي بده مال قيم بعض الوقوف بغير
أى أو الوقف نائباً كم مصر في بابه (أو) نائبه كم مصر
كوصى (وصيه) (القاضي) تخرج المصدر كم مصر
(أو) حكم بأن يكون ما يدعى على العاب بها
لا إحالة فلو شئ أما العاب وأورد قوله بجيب
زوجها من فلان العاب أنه طلقها زول العيب
الزواج لم يقبل على الحاضر بناله (كم إذا
ابن كمال (اليدعى على وجيل و) (برون) المدعى
أدعى دار في يد وجيل الدار (من فلان
على ذى اليد أنه أشترى الدار الدار الحاضر
العاب بها بها (حكم على العاب أضاحق أو فضر
كان ذلك لأن الشئ آه من المالك مبيع
وأشكر لم يعتد وله صور بغير ذكر شئ
الملكية لأحالة وعشر من (ولو كان ما يدعى
في الجيب تسعا وغير من اليدعى على الحاضر
على العاب بها (أو بغير من اليدعى على الحاضر

لواحر زاتني (قوله بخلاف القاضي) اشارة الى الجواب عما وجهت به الرواية الاخرى من ان الاب له ان يقرض
لان ولايته اعم من ولاية القاضي لانها في النفس والمال كولاية القاضي ويريد عليه بزيادة الشفقة المانعة
من ترك النظر فالظاهر انه انما يقرض ممن يأمن بجوده وحاصل الجواب ان الاعتبار في جواز القرض وعدمه
ايس لقرب القرابة ولا زيادة الولاية بل تمام القدرة على الاسترجاع بعد وجود اصل الولاية ولا قدرة للاب عليه
بخلاف القاضي فانه لو لم يجد الشهود لموت او غيبة قضى بعلمه واستخرج افاده الكمال (قوله ومتى جاز للمصلحة) (قوله)
هذا في مقام الاستدوان على قوله ولا الملتقط اى فائز انما هو عند عدم جواز التصديق به بان يظن ان صاحبه
طلبه فان عرفه حتى غلب على الظن عدم طلبه فله ان يقرضه كما له ان يصدق به مع الضمان عند الطالب (قوله)
ولو قضى بالجور الخ) قال في الهندية تم قضاء القاضي اذا وقع بخلاف الحق لا يخلو عن وجهين خطأ وعمد فان خطأ
فهو وجهان الاول ان يكون في حق الله تعالى الثاني ان يكون في حق العباد في الثاني ان امكن التدارك والرد
بان قضى بما لا اصدقه او طلاق او عتاق ثم طهر خطاه بان طهر ان الشهود عبيد او كذرا او محذودون في القذف
يبطل القضاء ويرد العبد رقيقا والمرأة الى زوجها والمال الى من اخذ منه وان اخطأ فنيما لا يمكن رده بان كان قضى
بالقصاص واستوفى لا يقتل المقتضى له بالقصاص وان تيقن انه قتل بغير حق ويصير صورة القضاء شبهة مانعة من
وجوب القصاص ولكن يجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ القاضي بالبينه او باقرار من المقتضى
له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى له حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقتضى له وان اخطأ
وكان ذلك في حق الله تعالى بان قضى بحر الزنا او بحر السرقة او بحر شرب الخمر واداة وفي القطع والرحم والحد
ثم طهر ان الشهود عبيد او كفار او محذودون في القذف فضمان ذلك في بيت المال وان كان القاضي أهله الجور
فيما قضى واقر به فالضمان في ماله في هذه الوجوه كام بالجنابة والاذلاف وبمعر القاضي على ذلك لارتكابه الجريمة
العظيمة قال ويوزل عن القضاء انتهى شوع تصرف (قوله انه زل) وفي المحيط انه لا يغزل ولكن يستحق العزل
هندية (قوله وفيه الخ) ليس في عبارة الخ (قوله اذا غلب جوره ورشوته) الاظهر ان الواو يعني او (قوله ردت
قضاياه) هذا صريح في عزله (قوله وشهادته) اى اذا كان شاهدا وهذا ضعيف وقد قدم صاحب الجرعته مانعه
قال ابو حنيفة لو قضى امضى زمانين الناس ثم علم انه مرتشئ ينبغي للقاضي الذي يختصمون اليه ان يبطل كل
قضاياه انتهى على ان الشاهد قد رشده بفسقه من غير تكرر فليست امل وليراجع (قوله القضاء منظر لا مثبت) اى
منظر لحق الخصم لانه ثابت عند الله قبل الحكم لا مثبت اى لحكم لم يكن قبله وهذا لا يظهر الا اذا كان القضاء
صادق الواقع فاما اذا خالفه كافتاء بشهادة الزور المتقدمة فربما ختم مثبت تأمل (قوله ويختص زمان الخ)
اى يختص من الامم قال في مختصر النظر به اذا قلد الامام رجلا القضاء يوما او نجاسا جاز ويوقف بالزمان
والمكان وفي الخلاصة اذا كان اذا اذام قضاء رجلا وامتنع خصومة او رجلا معينا صح الامتناع ولا يصير
قاضي في تلك الخصومة ولو قال لا تسمع حوادث فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز لقاضي ان يسمع ولو قضى
لا يقد انتهى يرى (قوله خمسة) انت العدد ثلثا وثلثا وثلثا بالعام والحوال (قوله فلا تسمع الان بعدها) اى انتهى
السلطان عن سماعها بعدها وهذا الحكم باق بعد موت السلطان الذي انتهى لانه من عاداتهم انه اذا تولى سلطان
عرض عليه قانون من قبله فيقبله ذكره صاحب البحر في الحوى اخبرني استاذي يحيى المنقاري ان السلاطين
الان يأمر من قضاهم في جميع ولايتهم ان لا يسمعوا دعوى بعد خمس عشرة سنة سوى الوقت والارث انتهى
وذلك لقطع الخيل والتزوير وما في الخلاصة المدعى والمدعى عليه اذا كانا في موضع ولا مانع وادعى بعد ثلاثين سنة
وفي المبدوط بعد ثلاث وثلاثين وفي فتاوى العتاي بعد ست وثلاثين لا تسمع الا ان يكون المدعى غائبا او مجنونا
وليس له ولي او المدعى عليه واليا جارا يخاف منه وذلك فيما عدا الارث والوقت كفى سره الفتاوى فذلك قبل
صدور انتهى عن سماعها وقد تظاهرت نصوص المتأخرين على عدم السماع بعدها الا في المستثنى ولما يقدروا
دعوى الارث واقرت بفسقه فيما رأيت الا ان قال في معين المفتي ان القاضي لا يسمعها من حيث كونه
قاضي اما لو حكمه الخصمان في ثلاث نقضية التي مضى عليها المدة المذكورة فانه ان يسمعها انتهى والطاهر
ان هذا شمله عند التباحث اما عند انفراد المدعى عليه بما ادعى به المدعى فلا مزية في امر القاضي بالدفع مثلا
ويدل على هذا التعديل بقطع الحل والتزوير (قمة) لا تسمع الدعوى عن رأى رجلا تصرف في أرض زمانا

[illegible]

ولم يدع الرأي حال حياة المتصرف وفي منية الفقهاء اى غيره يبيع ارضاً فقبضه المشتري وهو ساكت كان ذلك اقراراً بالملك للبايع فهذا يدل على ان البيع يكون عن المعارضة اذ ارأى غيره يتصرف في شيء يتزل منزلة اقراره بأنه لاحق له وفي الكثر باع عقاراً وبعض اقراره حاضر به لم يبيع ثم ادعى لاستيع انتهى قال السبكي فالعقود والوقف كذلك انتهى فلو اعتق شخص امته بحضور اخيه وهو ساكت ثم ادعى الاخ بعد موت المعتق انه له حصه في الامه المقتقة لاستيع دعواه ابو السعود قال ففي هذا متى ثبت ان الخصم عين ذا اليد يتصرف في المتنازع فيه تصرف الملاك وهو ساكت عن المعارضة من غير مانع كان ذلك مانعاً من الدعوى فلا يقبل بيته ولا يتقيد حينئذ ترك المعارضة بما اذا مضى عليها خمس عشرة سنة ويحمل قولهم ان الدعوى بعدها لا تستيع الا في المستثنى على عدم معاينة المتصرف انتهى (قوله الا بامر) اى من امام (قوله الا في الوقف والارث ووجود عذر شرعى) اى كسبي وجنون وغيبه وفي فتاوى سيدى خير الدين مثل فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبه المدعى عليه ثم وجد بعد خمس عشرة سنة دل تستيع الدعوى بعدها ام لا اجاب نعم تستيع لان السلطان نصره الله فيما اشترعنه استثنى من المنع ثلاث مسائل مال اليتيم والوقف والغائب ومن المعلوم ان الترك لا يتأتى من الغائب له او عليه لعدم تأتى الجواب منه مع الغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى مع الغيبة الدعوى عليه ولا فرق بين غيبة المدعى والمدعى عليه انتهى وعلم من اطلاقهم مانع الدعوى في هذه المسائل لعدم تقييدها بمدة ولم يذكر الشرح مال اليتيم لانه ان مضى بعد بلوغه هذا المقدار وهو ساكت عالم لا يقضى وان لم يرض لا يمنع من معاملا ادم تحقيق هذا المقدار قالوا لا نفي الدليل ذكر العذر الشرعى عوض مال اليتيم (قوله والا فلا) اى ان خالف الشرع لا يتخذ كالأمر بمعصية وذكر صاحب الجهر ناقلاً عن ائمتنا ان طاعة الامام في غير المعصية واجبة فلو امر بصوم يوم وجب حوى ولا يتخذ تصرفه لعامة المسلمين الا اذا كان فيه منفعة لهم فلو فيه مضرة فلا ترى انه لو اذن باسمه لانه مال رجل او باهتلاكه لشيء من بيت المال لا يصح اذنه ولو فعل لا يبيح كون ضامناً انتهى يبرى (قوله يلزم منه حفظك) اى ان عسول او حفظ الخالق اذ ان اطاعوا انتهى حلي عن الاشياء وفي حفظ ضم المصلحة مع مكرن الخاء المعجمة وتقمهما ونقل عن الصيرفية جواز التحايف وهو عقيد بما اذراه القاضى جازاً بان كان ذار اى اما اذ لم يكن له رأى فلا ابو السعود (قوله قضاء البائس الخ) واما التقرير في الوظائف فيجوز مع وجود قاضيهما كما انفى بذلك الشمس الفزى وقيد المسئلة بالامير لان في قضاء الساطان خلافاً والذي في ادب الخصاص انه يتخذ وهو الاصح وبه بقى (قوله وكما به الى القاضي) الظاهر انه يشترط في كتابه الى القاضي ما يشترط في كتاب القاضي الى القاضي (قوله من السلطان الذى لا والى من الخلق فوقه ابو السعود مزيداً) (قوله الا في اربعة عشر مسألة) الذى في الجرائم اسبع عشرة مسألة وهى المحكم اذا قضى في فصل مجتهد فيه ثم رفع الى قاضٍ او محكم آخر امضاه ان وافق رآه والا نقضه وانه لا بد من راضيهما عليه وانه لا يجوز تعليقه ولا اضافته عند اى يوسف وانه لا يجوز التحكيم في حد وقود ودية على الصحيح لان تحكيمهما بمنزلة صلحهما وهما لا يمكن ان دمهما ولم هذا لا يباح بالا يباح وكذا لا ولاية له على العاقلة ولا يتخذ حكمه عليها ولا على القاتل بالدية وانه لا يفتى بجوازه في دفع المئين المضافة والصحيح انه يتخذ لانه فيما بين ما بمنزلة القاضي المولى لكن هذا يعلم ولا يفتى به ومعنى قولهم لا يفتى به ان المفتى لا يجيب بالحل كتابة او اسانيل يسكت كفى الصغرى بحر وظاهر الهداية ان المفتى يجيب بعدم الحل ابو السعود وانه لا يتعدى حكمه الى الغائب لو كان ما يدعى عليه ميباً لما يدعى على الحاضر الا في مسألة لو حكم احد الشرى بدين وغريمه رجلاً فحكم بينهما والزم الشرى بدين شيئاً من المال المشترك بعد حكمه على الشرى بدين تعدى الى الشرى بدين الغائب لان حكمه بمنزلة الصلح في حق الشرى بدين الغائب والصلح من صنيع التجار فكان كل واحد من الشرى بدين راضياً بالصلح وما فى معناه حوى وانه لا يجوز كتابه الى القاضي كما لا يجوز كتاب القاضي اليه وانه لا يتحكم بكتاب قاض الا اذ ارضى الخصمان وانه اذا ارتد انه زل فاذا سلم فلا بد من تحكيم جديد وانه لو ردت ثم ادعت بهمة فللقاضى ان يحكم اخر قبولها وانه لا يتعدى حكمه من وارث الى الباقي وانه لا يتعدى حكمه بالعيب الى بايع البائع الا اذ ارضى بالتحكيم وانه لا يتعدى حكمه على وكيل بعيب المبيع الى موكله وانه لا يصح حكمه على وصى صغرى بفاقيه ضرر على الصغير وانه لا يتقيد بيلد التحكيم بل له الحكم في البلاد كلها

الايام في الوقت والارث ورجوعه
 ثمرى وبادى انه في ايدى السعد قد حفظه
 سلطان اما بمقدار اوقى اشبع الاقارب
 من القاعة الخاصة وفواشى العلم
 قضاء بجايب السمود وجب على الامام
 نصه ووقوله لا يكف قضاءه الى قضاء
 يدبر منه حفظان او حفظ الحاق به الى قضاء
 الباء انك الى القاضى بان ان كان فاض
 مولى من السلطان والحكم كما كانى ادى
 اربعة عشر مسألة ذكرناه فى ثمرى الفصلين
 الجعري الفصل الاول من جامع الفصولين
 اقامى بنا حيدر الحكيم ياشم ويغزل ويغزل

وانه لو اختلف في الحكم لاختلاف الشهادة شهد شاهداه وكل في الخصومة الى فلان الفقيه وشهد الاخر
 انه وكله بخصومة الى فقيه آخر لا يجوز حكم احدهما لان حكم المحكم توسط والمتوسطون في ذلك يختلفون
 لاختلاف الدكاوة فالرأي باحدهما لا يكون رضى بالآخر فكان التقيد بمقتضى اختلاف ما اذا اختلفا في تعيين
 القاضي فان الشهادة جائزة وتعين احدهما لان القاضي انما يقضى بحكم الشرع البيعة على المدعى واليمين
 على من اسكر وهذا لا يختلف ولا يفيد استبعاد في بعض وان حكمه لا يرفع الخلاف بخلاف القاضي في جميعها
 قال الحلبي ومحل هذه المسائل باب التكميم انتهى وهي تزيد على سبع عشرة خصوصا اذا نظر الى تفصيل الحار
 والقود والدية ومن جمل ما يخالف فيها ما نرى انه لا يحكم بان بين اروجين كافي البرجدي (قوله لا يجوز
 القاضي) ان يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البيعة مثلا على دليل انور فلان انزل
 مرض ويكره ان يره راجدا كما قد يذهب الى ذلك في شرح المجموع وفي شرح الكبر للربيعي ان قضاء واجب عليه بعد
 عداوتهما حتى لا يمنع بانهم يستحق العمل ويبرأ انتهى (قوله لريبة) اي عند القاضي في اشهر كذا انهم
 ثلاثة عنده في حادثة ثم قل واحد منهم قل ان يقضى القاضي بشهادتهم استعفاء كذبت في شهادة
 فسمع القاضي مقالته من غير تعيين شخصه فسالهم عن ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا فان القاضي لا يقضى
 بشهادتهم افاده البيهقي (قوله ولرجا صلح اقارب) قال في لسان الحكام اذا اختصم الى القاضي الاخوة
 ائتمروا بالايمان ينبغي ان يدافعهم قليلا ولا يجل بالقضاء بينهم لعلمهم بصطلحون لان القضاء وان وقع بحق ربا يكون
 سببا للعداوة بينهم قال العلامة الشيخ صالح وهذا لا يختص بالا قارب بل يفعل بين الاجانب لان القضاء يورث
 الضغينة فيحترق عنه مهما امكن انتهى وفي البيهقي ما يفيد وهذا لا ينافي وجوب القضاء فوراً لانه محمول على
 ما اذا بطمع القاضي في حصول الحق ويؤيده ما في الاختيار وخرابة الاكمل انه اذا طمع انسان في ارضاء
 احدهم لا يأس بردهما ولا ينفذ الحكم بينهما بلهما بصطلحان ولا يرددهما اكثر من مرتين واراد بطمع انفذ
 القضاء انتهى والطمع بظهوره في رتبة يستدل بها على رجاء الحق او اسعود للحقا (قوله واداهما على اي)
 مراده ما يعم المدعى عليه اذ ادعى دفعاً في بيهقي انه اذا ادعى زيدا على بكر حقا صاع القاضي دعوى ريد وطالب
 منه اربعة فاستعمل زيدا فانه يهلك وكذا اذا ادعى البينة فادى بكر ما به تدفع دعوى زيد فغلب القاضي منه
 بينة لدفع فاستعمل فانه يهلك ايضا وهذا اذا ادعى دعوا صحيحا فان كان فاسدا لا يملك ولا يملك اليه انتهى
 وبني احرار يؤمنون بالقضاء المزمع على قنوى اهل مصر وقد استقرى الى مصر آخر لا يأتى تأخير قضاء
 وهي في الخلاصة قوله لا يصح رجوعه عن قضائه قبل رجوعه لا يراجع كرا قضاء وقال الشهرستاني
 كان يقول قوله على المفتي به ذكره ابن الغرس (قوله لو يعلمه) اي وقد بين له ان علمه كان وهما كما اذا اعترف عنده
 شخص لشخص بمبلغ وغاب عنه ثم شخصان تداعيا عنده فحكم على احدهما طائفة انه ذلك المعترف ثم بين له
 انه غيره له نقضه بل يجب عليه نقضه افاده ابن وهبان في شرح منظومته (تبيينه) شرط القضاء بالمعتمد عند الامام
 رضى الله تعالى عنه ان يعلم حال قضائه في المصر الذي هو قاضيه بحق غير خالص لله تعالى كبيع وقرض
 او طلاق زوج او قتل عمد او حد قذف ولو علم قبل القضاء في حق العباد ثم ولى فرقت اليه تلك المادئة او علمها
 في حال قضائه في غير مصره ثم دخل فرقت اليه لا يقضى عنده وقال يقضى هذا حاصل ما في الفتح جوى (قوله
 او ظهر خطأ) من حيث الحكم الشرعي كمن في قضية بجهة المذاع الذي يحتمل القسعة ثم ظهر له انه اخطأ
 انتهى جوى (قوله وبخلاف مذهبه) وهو لا يعلم لا ينفذ لانه قضى بما هو باطل في اعتقاده فلا ينفذ ولو نرى
 مذهبه وقضى على انه مذهب نفسه ثم بين له انه مذهب خصمه مع عدم الامام لا عندهما كما في ادب القاضي
 وهذا اذا لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد فان كان مع قضاء ولا يكون لغيره ان يبطله انتهى بتوابع الاذهان
 وقد سبق ما في ذلك من ان المظالم ليس له ان يخالف معتز مذهب (قوله فدل القاضي حكم) اختلف فيه فقتل
 صاحب التبيين والتمتة والذخيرة اهـ حكم وشرح به في يوع المحيط والامام السرخسي وصرح به في
 في الاصل قال اذا حضرت الورثة للقاضي وطلبوا القسعة ونعم وارث غائب او صغير والتركة عتار قال ابو حنيفة
 لا قسم بينهم باقرارهم حتى يقيموا بيعة على الموت وانهم ورثته وقال ابو يوسف ومحمد تقسم بينهم باقرارهم
 فابو حنيفة قال لا قسم بينهم بقولهم ولا اقضى على الغائب والصغير بقولهم لان قسمة القاضي قضاء منه انتهى

وقد اشار الى هذا في كتابه في تبيينه
 او روى في كتابه في تبيينه
 عن قول ابن ابي شيبة في كتابه في تبيينه
 او يضاف مدعى به دول اداى حكم

والذى اعتمد ابن الغرس وقال انه الصواب والتحقيق ان الفعل لا يكون حكما به جزم السكال ونص الامام فاطم
 للشبه فانه نص محمد في المبسوط عنه انه يكون حكما كرايت والذي يظهر ان من قال انه ليس بحكم بناء على
 قول صاحبين فانهم ما قالوا بقسمة التركة في المسئلة السابقة وما ذاك الا لكونه ليس حكما او الظاهر كما قال بعض
 ان مرادنا ما يتجلى بالفعل هنا ما صدر من القاضي بغير افظ حكمت وقضيت وانفذت القضاء وغير ذلك من الصيغ
 المختصة به (قوله فلوزوج البيعة من نفسه او ابنة لم يجز) لانه حينئذ يكون حكما فانه اي اولاديه والقاضي
 لا يقضى بذلك اجماعا ويرد على ذلك ان القاضي له ان يعز واحد الخصمين اذا اراء الادب بين يديه بان قال قضيت
 على بالجور او ارتدبت او ما شبه ذلك اذ هو في ذلك حاكم لنفسه وهي ايضا ما يغلب فيه حق العبد ولم يحصل
 فيها دعوى فهذه المسئلة تنافي الاصل من هذين الوجهين واجيب بان المشايخ استحسنوا ذلك صيانة لمحاسن
 القضاء وحسما لمادة الفساد (قوله الا في مسئلتين) استثناء من قوله فدل القاضي حكم لا بما يملكه (قوله كان وكيلاً)
 ولا يكون قوله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه اشياء عن القاسمية (قوله كان له اعطاء غيره) مقيد
 بما اذا لم يجعله القاضي رتبة له او كان من فقر اقرباء وحكم له به في منقح المحيط الرضوى للعلامة العيني
 مانعه قال ارضى هذه صدقة موقوفة على الفقراء يدخل قرابة واولاده ايضا وصرف الغلة اليهم اولى
 من صرفها الى جانب ثم الصرف الى ولد الواقف اولى لانه اقرب الى الواقف كذا ذكره هلال بن يحيى مطلقا
 نازع الاقرباء غيرهم من الفقراء او الاولاد اعطى القاضي بعض القرابة ولم يقض لهم بذلك ولم يجعله رتبة في الوقف
 كان لقاض آخر ان يقض ذلك لان قوله كفضل الواقف انتهى وقدم المؤلف في القسعة الخامسة ان تقرير
 القاضي في المرتبات غير لازم الا اذا حكم بعدم تقريره غيره فيلزم حينئذ وهي في اوقاف الخصاص انتهى بيهقي
 مختصرا وفي الظهيرية ولو حكم بان لا يصرف الا اليه نفذ حكمه انتهى (قوله امر القاضي حكم) كقوله بعد اقامة
 البرهان على المدعى عليه سلم الدار اليه وكلاهما يدفع الدين ويجبس الذي عليه الحق كما في الاشياء وقوله حكم
 هو احد قولين وجرم في العمادية وجامع الفصولين بانه لا يكون حكما (قوله الا في مسئلة الوقف المذكورة) قال
 في العمادية والبرازية وقف على القرابة فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي بان يصرف ثمن من الوقف
 اليه كان بمنزلة القنوى حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير آخر صرح اشياء (قوله القاضي يحلف غرم الميت الخ) ولو قالت
 الورثة لا نريد بين الطالب ولا نستخافه لا يلتفت القاضي الى ذلك ولا يدفع اليه شيئا حتى يستخلفه لان اليمين
 ليس للورثة بل للميت لانه قد يكون له غريم آخر انتهى شرح ادب القاضي اي فلا يكون للورثة حتى فيما
 ولا يلتفت الى قولهم قال في البحر ولا خصوصية للدين بل في كل موضع يدعى حقا في التركة وابنته بالبيعة
 وعزاه الى الولو الجية وهل التحليف واجب او مندوب قال المقدسي لم اراه وقيد بالقاضي لان الوصي له ان يدفع دين
 الميت اذا اقر به عنده قال في الملتقط وصى علم بدفن الميت باقراره او بالمعينة يؤذى وان كان بالشهادة لا يؤذى
 قبل القضاء فان خاف ان يعجز وتقدم بالدين بالاقرار لا يؤذى كذا عن خلف وشداد وفي الخاتمة وجل مات
 وعليه دين محيط بجميع ماله او اكثره فادى رجل على الميت دينا وعجز عن اقامة البيعة قال ابو يوسف ليس له
 ان يستحلف اصحاب الدين ولا الورثة وان كان له بيعة بقرينة على الوصي وان لم يكن له وصى اقام عنه القاضي
 وصيا وان كان في مال الميت فضل عن الدين كان له ان يستحلف الورثة انتهى اي على نفي العلم (قوله انه حلف
 الجذرة) قال البيهقي هي من لا تكون برزت بكر كانت او ثيبا ولا يراها غير المحارم من الرجال اما التي جلست
 على المنصة فراه رجال اجانب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة جوى قلت وصح ذلك من زفت
 في التامضية على عادة مصر وسياق ذلك مزيد في محله ان شاء الله تعالى (قوله الابشاهدين) هي عبارة الاشياء
 وطاهره انه لا بد من شاهدين غير الامين وقدم عن الصغير انه يقبل قول شاهد معه قال الشيخ صالح ولعل ذلك
 لاختلاف الروايتين (قوله من اعتمد على امر القاضي الذي ليس بشرعي) كما اذا اوصى رجل لرجل وامره
 ان يتصدق على فقير ببلدة كذا بانه يبار وكان الوصي بعيدا عن تلك البلدة ولا موصى تلك البلدة مدون له
 عليه الف درهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي الغريم بصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء
 فالدين عليه باقي وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة عليه انتهى (قوله ان للسلطان مخالفة شرط
 الواقف) فيجوز له احدث وظيفة او منصب اذا كان المقرر في الوظيفة والمربى من مصارف بيت المال (قوله)

فلوزوج البيعة من نفسه او ابنة لم يجز لاني
 مسئلتين ان اذن الولي لقاضي بتزويجها
 وكيلها اذا اعطى فقيرا من وقف القنوى
 كان له اعطاء غيره مما في الوقف كذا
 الوقف المذكور غير الميت ولو صرف لغيره
 من القاضي يحلف غرم الميت الخ الذي
 لا ية بل قول ابن القاضى حكم لا بما يملكه
 الابشاهدين لم يخرج عن العبد انتهى وقدمنا
 في الوقف عن المنظومة الجدية مع الايجوب
 ان السلطان مخالفة شرط الواقف

لوعاليه قري وسراخ (افني علامة الوجود المفقى ابو السعود مفتي السلطنة السلجانية بان اوقاف الملوك والامراء لا يراعى شروطها لانها من بيت المال او ترجع اليه بان كان الاوقف رقيق بيت المال في عتقه نظر انتهى وهذا ليس على اطلاقه بل بالنسبة لما اذا لم يثبت لهم الملك فيه وتفصيل المقام في ان الاوقف لارض من الاراضي لا يخلو اما ان يكون مالكا لها من الاصل بان كان من اصلها حين من الامام على اهلها او تلقى الملك من مالها بوجه من الوجوه وعبرها فان كان الاول دلاخا في صحة وقفها الوجود ملكه وان كان الوقف غيره فلا يخلو اما ان تكون وصلت اليه باقطاع السلطان اياها له او بشرآ من بيت المال من غير ان تكون ملكه فان كان الاول فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها وان كانت من حق بيت المال لا يصح وان وصلت الارض الى الاوقف بالشراء من بيت المال بوجه موع فان وقفه صحيح لانه مالها او يراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا او اميرا او غيره وما ذكره السيوطي من انه لا يراعى فيها الشرايط فمعمول على ما اذا وصلت الى الاوقف باقطاع السلطان له من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه انتهى ملخصا من التحفة المرضية (قوله وانه يعمل بامر) اي السلطان (قوله وار غاير الشرط) فدل على ما فيه (قوله بانه) الضمير الى الشان (قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين المهملة (قوله ولم يقصر) اي الذي احدث له السلطان وظيفة في الوقف (قوله لا يمنع) اي لا يحرم عليه تناولها وان خالف السلطان في ذلك شرط الاوقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الاوقف بالطريق المتقدم اذ انما الجواب بذلك اعتمادا على ان سعة الوقف غالباً تبدل على ان اصله من بيت المال (قوله يحبس الولي) سواء كان وصيا او ابا فان لم يكن له اب ولا وصي بامر القاضي رجلا لبيع ماله في الدين خلاصة وسواء كان الدين ديناً استمكك اولاً كما اطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم مآرحها) اي العلامة عبد البر (قوله فليست له نفسه) الذي يظهر في التوفيق ان كلام الخاتبة في صبي مأذونه وكلام الخلاصة في محجور عليه وهو صريح بعبارة حيث قال العصبى المحجور عليه لا يحبس بدين الاستملاك ولكن يحبس الوصي او ابوه الخ (قوله قاله الشرنبلالي) وافاده ايضا الطرسوسى اخذ من عبارة الخلاصة (قوله كانه نظم الشارح) اي العلامة عبد البر (قوله وينقض بيع) اي ينقض القاضي (قوله ولو لمصلحة) اي ولو كان كل من الاب والوصي مصلحا حيث كان الاصل التفضير (قوله والاصل النقص) الاول للجمال انتهى حلي (قوله بشرط) جله استثنائية افادت ان هذا الحكم مسطر في كتب المذهب والمشارع بمعنى المأذى (قوله والدردى) اي لا العصبى وقوله ولما تدب بعض بصور يعنى ان بعض مشايخ المذهب صور حبس العصبى لقصد التاديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين لا يحبس اب) المراد به ما بين الوالدين والاجداد والجدات وقيد بالدين لانه يحبس في النفقة تعزيراً ذكره عبد البر (قوله ومكان) بفتح التاء اي فلا يحبس مولاه في دين الكتابة ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يحبس في غير مال الكتابة وسيأتى والصحيح هو الاول (قوله وعبد مولاه) ولو كان مأذوناً لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً (قوله كعكس) اي لا يحبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين وان كان مدوناً حبس فيه لان اكسابه حتى الغرماء فيحبس ليصلوا الى ديونهم بما عليه ويجوز حبس المولى بحق الاجانب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يحبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا يحبس الخ) الا بعد في العبارة ان يقول وكذا يحبس بدين مكانه غير مال الكتابة (قوله يحبس وفي غير جنس الحق) اما لو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله ميذا) مفهول مقدم انتهى ومكانه فاعل مؤخر (قوله والمبدفيا غير) اي وله فسخه ابغرض المولى ذكره الشرح ايضا (قوله ذالك كيب) باسكان التاء (قوله المحرر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذواى الذي حررها قال العلامة عبد البر مثله البيت من القنية رقم لفتاوى عبد الجبار وادى حامد ثم قال قنيه لغة دين وله كتب علق بعضها عن ائذاه واصل بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى يلقه الحبس وان كان فقيراً الى حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر ما ع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب التحكيم)

فيما من عروخ فضا وعروخ في حاكمه اخطا وانه من افسا في قارا ثانياً بقضى واما لا بقضى المحكم لا فصار حكمه من رضى بعباده وعروخ ولا يابا فاضى وشروعبه بالسنة فقد روى عن ابن شريح انه قال

لوعاليه قري وسراخ وانه يعمل بامر وان غاير الشرط فليست له نفسه في الوقف سعة ولا يقصر في اداءه متى كان في الوقف سعة ولا يمنع من بيت المال بوجه موع فان وقفه صحيح لانه مالها او يراعى فيها شروطه سواء كان سلطانا او اميرا او غيره وما ذكره السيوطي من انه لا يراعى فيها الشرايط فمعمول على ما اذا وصلت الى الاوقف باقطاع السلطان له من بيت المال او بناء على اصل في مذهبه انتهى ملخصا من التحفة المرضية (قوله وانه يعمل بامر) اي السلطان (قوله وار غاير الشرط) فدل على ما فيه (قوله بانه) الضمير الى الشان (قوله متى كان في الوقف سعة) بفتح السين المهملة (قوله ولم يقصر) اي الذي احدث له السلطان وظيفة في الوقف (قوله لا يمنع) اي لا يحرم عليه تناولها وان خالف السلطان في ذلك شرط الاوقف وهذا محمول على ما اذا لم تكن ملك الاوقف بالطريق المتقدم اذ انما الجواب بذلك اعتمادا على ان سعة الوقف غالباً تبدل على ان اصله من بيت المال (قوله يحبس الولي) سواء كان وصيا او ابا فان لم يكن له اب ولا وصي بامر القاضي رجلا لبيع ماله في الدين خلاصة وسواء كان الدين ديناً استمكك اولاً كما اطلقه في المحيط انتهى (قوله لكن قدم مآرحها) اي العلامة عبد البر (قوله فليست له نفسه) الذي يظهر في التوفيق ان كلام الخاتبة في صبي مأذونه وكلام الخلاصة في محجور عليه وهو صريح بعبارة حيث قال العصبى المحجور عليه لا يحبس بدين الاستملاك ولكن يحبس الوصي او ابوه الخ (قوله قاله الشرنبلالي) وافاده ايضا الطرسوسى اخذ من عبارة الخلاصة (قوله كانه نظم الشارح) اي العلامة عبد البر (قوله وينقض بيع) اي ينقض القاضي (قوله ولو لمصلحة) اي ولو كان كل من الاب والوصي مصلحا حيث كان الاصل التفضير (قوله والاصل النقص) الاول للجمال انتهى حلي (قوله بشرط) جله استثنائية افادت ان هذا الحكم مسطر في كتب المذهب والمشارع بمعنى المأذى (قوله والدردى) اي لا العصبى وقوله ولما تدب بعض بصور يعنى ان بعض مشايخ المذهب صور حبس العصبى لقصد التاديب حتى لا يتجاسر على مثله (قوله وفي الدين لا يحبس اب) المراد به ما بين الوالدين والاجداد والجدات وقيد بالدين لانه يحبس في النفقة تعزيراً ذكره عبد البر (قوله ومكان) بفتح التاء اي فلا يحبس مولاه في دين الكتابة ولا غيرها وفي رواية ابن جماعة يحبس في غير مال الكتابة وسيأتى والصحيح هو الاول (قوله وعبد مولاه) ولو كان مأذوناً لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً (قوله كعكس) اي لا يحبس المولى لدين العبد لان كسبه ملك المولى وهو مقيد بما اذا لم يكن على العبد دين وان كان مدوناً حبس فيه لان اكسابه حتى الغرماء فيحبس ليصلوا الى ديونهم بما عليه ويجوز حبس المولى بحق الاجانب كما ذكره بعد (قوله ومعسر) فلا يحبس كمن عليه دين مؤجل ذكره العلامة عبد البر (قوله وكذا يحبس الخ) الا بعد في العبارة ان يقول وكذا يحبس بدين مكانه غير مال الكتابة (قوله يحبس وفي غير جنس الحق) اما لو كان من جنسه وقعت المقاصة ذكره عبد البر (قوله ميذا) مفهول مقدم انتهى ومكانه فاعل مؤخر (قوله والمبدفيا غير) اي وله فسخه ابغرض المولى ذكره الشرح ايضا (قوله ذالك كيب) باسكان التاء (قوله المحرر) بصيغة اسم الفاعل صفة ذواى الذي حررها قال العلامة عبد البر مثله البيت من القنية رقم لفتاوى عبد الجبار وادى حامد ثم قال قنيه لغة دين وله كتب علق بعضها عن ائذاه واصل بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى يلقه الحبس وان كان فقيراً الى حق الصدقة وجوب الزكاة ولو كان له قوت شهر ما ع عليه وهو موسر ولا يباع عليه قوت يومه انتهى والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

بارسول الله ان قوى اذا اختلفوا في شئ اتوا في حكمته بينهم فرضى عنى افر يقان مقال عليه الصلاة والسلام ما احسن هذا وعامه في الفتح (قوله جعل الحكم في مالك لتغيرك) الاولى ما في الجوى حيث قال هولعة مصدر حكمت الرجل بالشديد فوضت اليه الحكم وتحكم في كذا فعل ما ارادته ويطلق لغة على المنع ايضا يقال حكمت الرجل تحكيميا اذا منعه مما اراد (قوله هو ولاية الخصمين) اي جزمهما ليشل ما اذا تعدد الخصوم وقوله حاكم المراد به ما بين الواحد والمتعدد (تنبيه) قال بهض علمائنا كثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحهم لانهم تقادوا القضاء بالشوة ويجوز ان يجعل حاكما بترافع القضية اليه واعتراض بعضهم ذلك بان الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده فاض ماضى الحكم وحضور المدعى عليه قد يكون بالاختصاص والخبر فلا يكون حكا الا ترى ان البيع قد ينقد ابتداء بالتعاطى لكن اذا تقدمه بيع باطل او فاسد وترتب عليه التعاطى لا ينقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف القاضي الناذح حكمه اعز من الكبريت الاجراء وبعض اهل العلم من الشافعية يعبر عنه بانه قاضى ضرورة اذ لا يوجد قاض فبما علمنا في بلادنا الا وهو راس ومروش (قوله لفظه) اي التحكيم ويحتمل ان الضمير راجع الى الخصم الصادق بالخصمين بان يقول له حكمك مثالي ومثله لوقال احكم حينما قبلا (قوله مع قبول الاخر) وهو المحكم ان ابتدأ الخصمان والخصمان ان ابتدأ المحكم فتأمل قال في المحيط فلو حكا رجلا فلم يقبل لا يجوز حكمه الا بتجديد التحكيم (قوله لا الحرية) فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصح تحكيم ذى ذميا) قال في الهندية ثم المراد من عدم جواز تحكيم الذى انه لو كان الذى حكا بين المسلمين لا يجوز اموالاً كان الذى حكا فيما بين الذميين فانه يجوز ود كفى المبسوط وان حكم الذى بين اهل الذمة جاز لانه اهل للتم اذ بين اهل الذمة دون المسلمين ويصكون تراضيما عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذى يحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين المسلمين باطل فكذلك التحكيم كذا في النهاية انتهى (قوله صلاحية لفقضاء) انما قالوا ذلك ولم يقرروا صلاحية للشهادة لان الشاهد لا يترتب اهلته وقت القبل وانما تشرط وقت الاداء فقط واما القاضي والمحكم فيشترط اهلتهما وقت التقليد والتحكيم وزيد في الحكم اشتراطها فيما بينهما انتهى بجر تصرف (قوله كاسم) اي في قوله والمحكم كانه قاضى (قوله وتشرط الاهلية المذكورة) تصريح بما علم (قوله وقته) فلو حكا عبدا او صبيا او ذميا في حق المسلمين او محدودي قذف لم يصح بجر زيدا والفاق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا هندية (قوله بخلاف الشهادة) فانما تشرط الاهلية فيها عند الاداء فقط (قوله وقد مالخ) قصده حكاية قول مقابل لقول المصنف كاه والحكم في مقلد والنظار رصفه (قوله ورضيا بحكمه) اي بموجبه كاه وقضية العطف على قوله تحكيم بينهم ما وطاهر انه اذا لم يرضيا به لا يصح وهو مناف لقول المصنف بعد فان حكم زمهما ولا يبطال حكمه بهما ما انتهى وفي الهندية ولكل من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه او اذا حكم زمهما اا ولو قال بتحكيمه بدل قوله يحكمه ليخرج ما اذا حكمه مكرهين او كان احدهما مكرها فانه لا يعضى حكمه لكان اولى وفي الهندية اذا حكم بين رجلين ولم يكونا حكا فالا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزاه فهو جائز واذا اصطلح رجلان على ان يبعث كل واحد حكا من اهل ذمهم جازوا اذا قضى احدهما على احد الخصمين ورضى الاخر على خصمه لا يجوز (قوله في غير حدود) قال في الهندية ويصح التحكيم فيما يملكه كان فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح في غيره وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنكاح وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف انتهى ملخصا وفي القهستاني والغير شامل للطلاق والعناق والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثير من مشايخ المتأخرين لا يفتوا به كى لا يتجاسر العوام وفي الخزانة لوانتفى قضا فاضى سلطان الدين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه الجاهل تحكيم المولى انتهى ملخصا (قوله وقود) صححه في الفتح وذكر في الاصل صحته قياسا على غيره من الحقوق وصححه في شرح ادب القاضي (قوله ودية على عاقلة) لان العاقلة لم تر ضرر بحكمه وحكم المحكم انما ينقد على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز الا ان يكون انا انا افر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه هندية (قوله بعد وقوعه) اي التحكيم قبل الحكم به بان عمله قبل الحكم صح فلو حكم عليه بعد ذلك لا ينقد حكمه عليه كافي الهندية (قوله كما ينقد واحد

باب التحكيم
(قوله) امة جعل الحكم في مالك لتغيرك وعروخ في حاكمه اخطا وانه من افسا في قارا ثانياً بقضى واما لا بقضى المحكم لا فصار حكمه من رضى بعباده وعروخ ولا يابا فاضى وشروعبه بالسنة فقد روى عن ابن شريح انه قال
بارسول الله ان قوى اذا اختلفوا في شئ اتوا في حكمته بينهم فرضى عنى افر يقان مقال عليه الصلاة والسلام ما احسن هذا وعامه في الفتح (قوله جعل الحكم في مالك لتغيرك) الاولى ما في الجوى حيث قال هولعة مصدر حكمت الرجل بالشديد فوضت اليه الحكم وتحكم في كذا فعل ما ارادته ويطلق لغة على المنع ايضا يقال حكمت الرجل تحكيميا اذا منعه مما اراد (قوله هو ولاية الخصمين) اي جزمهما ليشل ما اذا تعدد الخصوم وقوله حاكم المراد به ما بين الواحد والمتعدد (تنبيه) قال بهض علمائنا كثر قضاة عهدنا في بلادنا مصالحهم لانهم تقادوا القضاء بالشوة ويجوز ان يجعل حاكما بترافع القضية اليه واعتراض بعضهم ذلك بان الرفع ليس على وجه التحكيم بل على اعتقاده فاض ماضى الحكم وحضور المدعى عليه قد يكون بالاختصاص والخبر فلا يكون حكا الا ترى ان البيع قد ينقد ابتداء بالتعاطى لكن اذا تقدمه بيع باطل او فاسد وترتب عليه التعاطى لا ينقد البيع لكونه ترتب على سبب آخر فكذا هنا ولهذا قال السلف القاضي الناذح حكمه اعز من الكبريت الاجراء وبعض اهل العلم من الشافعية يعبر عنه بانه قاضى ضرورة اذ لا يوجد قاض فبما علمنا في بلادنا الا وهو راس ومروش (قوله لفظه) اي التحكيم ويحتمل ان الضمير راجع الى الخصم الصادق بالخصمين بان يقول له حكمك مثالي ومثله لوقال احكم حينما قبلا (قوله مع قبول الاخر) وهو المحكم ان ابتدأ الخصمان والخصمان ان ابتدأ المحكم فتأمل قال في المحيط فلو حكا رجلا فلم يقبل لا يجوز حكمه الا بتجديد التحكيم (قوله لا الحرية) فتحكيم المكاتب والعبد المأذون صحيح بجر (قوله فصح تحكيم ذى ذميا) قال في الهندية ثم المراد من عدم جواز تحكيم الذى انه لو كان الذى حكا بين المسلمين لا يجوز اموالاً كان الذى حكا فيما بين الذميين فانه يجوز ود كفى المبسوط وان حكم الذى بين اهل الذمة جاز لانه اهل للتم اذ بين اهل الذمة دون المسلمين ويصكون تراضيما عليه في حقهما كتقليد السلطان اياه وتقليد الذى يحكم بين اهل الذمة صحيح وتقليده بان يحكم بين المسلمين باطل فكذلك التحكيم كذا في النهاية انتهى (قوله صلاحية لفقضاء) انما قالوا ذلك ولم يقرروا صلاحية للشهادة لان الشاهد لا يترتب اهلته وقت القبل وانما تشرط وقت الاداء فقط واما القاضي والمحكم فيشترط اهلتهما وقت التقليد والتحكيم وزيد في الحكم اشتراطها فيما بينهما انتهى بجر تصرف (قوله كاسم) اي في قوله والمحكم كانه قاضى (قوله وتشرط الاهلية المذكورة) تصريح بما علم (قوله وقته) فلو حكا عبدا او صبيا او ذميا في حق المسلمين او محدودي قذف لم يصح بجر زيدا والفاق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا هندية (قوله بخلاف الشهادة) فانما تشرط الاهلية فيها عند الاداء فقط (قوله وقد مالخ) قصده حكاية قول مقابل لقول المصنف كاه والحكم في مقلد والنظار رصفه (قوله ورضيا بحكمه) اي بموجبه كاه وقضية العطف على قوله تحكيم بينهم ما وطاهر انه اذا لم يرضيا به لا يصح وهو مناف لقول المصنف بعد فان حكم زمهما ولا يبطال حكمه بهما ما انتهى وفي الهندية ولكل من المحكمين ان يرجع ما لم يحكم عليه او اذا حكم زمهما اا ولو قال بتحكيمه بدل قوله يحكمه ليخرج ما اذا حكمه مكرهين او كان احدهما مكرها فانه لا يعضى حكمه لكان اولى وفي الهندية اذا حكم بين رجلين ولم يكونا حكا فالا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزاه فهو جائز واذا اصطلح رجلان على ان يبعث كل واحد حكا من اهل ذمهم جازوا اذا قضى احدهما على احد الخصمين ورضى الاخر على خصمه لا يجوز (قوله في غير حدود) قال في الهندية ويصح التحكيم فيما يملكه كان فعل ذلك بانفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح في غيره وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعناق والنكاح وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف انتهى ملخصا وفي القهستاني والغير شامل للطلاق والعناق والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق المضاف وهو الصحيح من المذهب الا ان كثير من مشايخ المتأخرين لا يفتوا به كى لا يتجاسر العوام وفي الخزانة لوانتفى قضا فاضى سلطان الدين وسعه ان ياخذ بفتواه فان فتوى الفقيه الجاهل تحكيم المولى انتهى ملخصا (قوله وقود) صححه في الفتح وذكر في الاصل صحته قياسا على غيره من الحقوق وصححه في شرح ادب القاضي (قوله ودية على عاقلة) لان العاقلة لم تر ضرر بحكمه وحكم المحكم انما ينقد على من رضى بحكمه وان قضى بالدية على القاتل لا يجوز الا ان يكون انا انا افر بالقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه هندية (قوله بعد وقوعه) اي التحكيم قبل الحكم به بان عمله قبل الحكم صح فلو حكم عليه بعد ذلك لا ينقد حكمه عليه كافي الهندية (قوله كما ينقد واحد

ايقاعيتين) اى مختصرتين ليس فيما يتعلق بقربة القاب فحوائط طالق وهذا حران شاء الله له حلي (قوله وبعد
 طلاقين معلقين) فحوائط دخلت الدارقانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله او طلاق معلق وعق معلق)
 فحوائط دخلت الدارقانت طالق وعبدى حران شاء الله واشارته الى انه لا فرق بين الشيتين من جنس واحد
 او من جنسين والخلاف هذا فى النطق واما فى الصك فهى المسئلة المتقدمة واقاد ان اتفقا معهما مع انما هو
 فى الايقاعيتين واما فى المعلقين فمحمد معه وخالف ابو يوسف (قوله ولو بلا عطف) مفهوم قوله عطف
 اى اذ وقع الشرط بعد جل غير متعاطفة او متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما فى اللفظ او فرجة فى الخط (قوله
 فلا خير اتفاقا) مراده بالاخير ما بعد السكوت (قوله وعطفه بعد سكوت لغو) اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما
 اذا قال ان دخلت الدارقانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدارقانت قصد ان لا يقع الطلاق الا بدخولهما (قوله
 الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدارقانت طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت المرأه
 الثانية فى الميم كالقوله هذه طالق وسكت ثم قال وهذه طلقت الثانية بجر (قوله فقال عرسه) الاولى التانيث
 كهم اهو فى نسخة (قوله اسلمت بعد موته) اى وقدمات وهى على دية طه الميراث (قوله فحكى الحال) اى
 استصحب باله فان سبب الحرمان ثابت فى الحال فيثبت فيما مضى وفى التحرير لا يقتضى الحكم بقاء امر محقق
 لم يزل عنده (قوله كما يحكم الخ) هذه العبارة لم تكن فى اصل المصنف وانما الذى فيه قوله بعد كما فى مسلم ويحمل
 المصنف وجه الشبه فيما كون القول لا ورثة فيه (قوله فى مسئلة جريان ما لا طاحونة) اى المستأجرة اذا
 قال المستأجر لم اتمكن من الانتفاع بها لعدم جريان ما ثم اوقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال
 ويحكم به فيما مضى (قوله للدفع) اى لدفع دعوى المدعى كفى فى المسئلة السابقة (قوله كما فى مسلم مات الخ) ظاهره
 انه مثال للاحتجاق بتحكيم الحال وصنيع الشرح هذا ليس على ما يفتى به فلو اتى المصنف من غير زيادة مسئلة
 اطا حونة لكان اولى (قوله فارثه) بصيغة المضارع (قوله لان الحادث الخ) اى وهو الاسلام ولو كان القول
 قوله المكان لتحكيم الحال موجبا للاحتماقها الارث (قوله لا قرب اوقاته) واقربها ما بعده موت الزوج (قوله
 وقع الاختلاف الخ) بان مات رجل له ابوان ذميان وولد مسلم فقال مات اخنا كافرا وقال ولده المسلم مات مسلما
 فالمرأه للولد دون الابوين وكذا وقالت امرأة مسلمة مات زوجها مسلما وقال اولاده الكفار كافرا وصدق
 المرأه انما خواليت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأه والاخ دون الاولاد قال صاحب البحر ولا يحتاج الى تصديق
 الاخ بل تكفى دعوة المرأه انه مات مسلما وسعه المقدسى (قوله هذا ابن مودعى) مراده بالابن من يرث بكل حال
 فالبيت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا اخوه شقيقه ولا ورث له غيره وهو يدعيه فالقاضي
 يتأني فى ذلك والفرق ان احتجاق الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وكل من يرث
 فى حال دون حال فهو كالاخ (قوله لا وارث له غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري امات ام لا لا يدفع
 اليه شئ لا قبل التلوم ولا بعده حتى يقيم المدعى بينة تقول لا نعلم له وارثا غيره ومثل اقرار المودع بمذاكر ما لاقتران
 الميت اقربان هذا ابنه او ابوه او مولاه اعتقه بخلاف ما لو اخبر عنه بانها زوجته او ابوه مولى المولاة او الموصى له
 بالكل او بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذلك لا ينافى نسب يقتضى (قوله دفعها اليه وجوبا) لاقراره ان ما فيه
 من الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المقتضية كالدوية انتهى (قوله قيد بالوارث) اى الذى هو الابن
 ونحوه (قوله لا يدفعها) لانه اقرب بقيام حق المودع وملكه فيها الان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك
 بعد موته لربها ملكه فانه اقرب له ملكه لما فيه من غير ثبوت ملك ماله معين فيه للحال وفى فصل الشراء
 وان اقرب زوال ملك المودع لكن لا يتقدم حقه لانه لا يملك ابدال ملكه باقراره فمذاكر اقراره بالوكالة بقبض
 الوديعه (قوله فان اقربا نيا) سواء كان متصلا بالاول بان حال هذا لانه وهذا الاخر ايضا او منفصلا بان اقرب للثانى
 فى مجلس آخر جوى (قوله اذا كذبا لابن الاول) حكم مفهومه ظاهر (قوله لانه اقراره على الغير) لصحة الاقرار
 الاول لعدم من يكذب (قوله ان دفع للاول بلا قضاء) فانه والصواب فتح ومقابلته ما فى غاية البيان ان المودع
 لا يفرم لابن الثانى شيئا باقراره لان احتجاقه لم يثبت فلم يتحقق التلف (تنبيه) لو اقرب بالوديعه لرجل ثم قال لا بل
 وديعه فلان او قال نصبت هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقتضى بها الاول ويضمن للثانى
 ويضمه وكذا فى الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصاف الاول فانه لانه كان جائزا وكذا

[illegible]

لو قال هذه الحنطة والسمير لقلان الاكرام من هذه الحنطة فانه لقلان اذا كانت الحنطة اكثر من الكر كذا في الاصل لولا اننا محمد من الدعوى انتهى بجرم خلاصا (قوله بين الورثة) واما كان الوارث من يوجب اولا (قوله كذا بفسخ المتن والشرح) اي باسقاط لاوله فيما وقع له ولذي يدي قيهاذ كرا ولا كلام المصنف في الشرح مثله (قوله لم يكملوا) مبنى للجهول مضعف العين والوال للورثة والغرماء اي لا يأخذ القاضي منهم كفيلا واقتصر على نفق التكفيل لان القاضي بعد يتولم كاذره للشرح بعد ولا يدفع اليه حتى يقبل على طنه انه لا وارث له غيره ولا عريم له اتفاقا لانه من باب الاحتياط لنفسه بزيادة علم بانتفاء الشر بذلك المستحق معه بقدر الاسكان وقدر مدته مفوض الى رأى القاضي وقدره الطمعاوي بحول والمراد بالتأني تأخير انقضاء الى المدة المذكورة كما في غاية البيان لاننا خير الدفع بعد انقضاء واطاق في نفق التكفيل نعم الكفيل بالنفس والمال (قوله خلافا لهما) فضلا لا يؤخذ منهم كفيل بالنفس ابو السعود عن تاج الشريعة لا احتمال ان يكون له وارث او عريم آخر (قوله لجهالة المكفول له) ولان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يؤخر لاجل الموهوم كذا قالوا وفيه ان القاضي يتولم (قوله ولو ثبت) اي ما ذكر من الورثة او الغرماء (قوله ولو قال الشهود ذلك) اي لا نفعل له وارثا او عريما غيره وما ذكره المصنف والشرح فيه نوع اجمال والتفصيل ما قاله الصدر الشهيد اما المدي لو برهن على انه مات مورثه وتركها ميراثا الورثة ولم يذكر اعداد الورثة ولا قالوا لانفعل له وارثا غيره فانه لا يقضى له وان جنوا اعددهم وقالوا لانفعل له وارثا غير ما ذكر فان كان ممن لا يجب فانه يقضى ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بحال تأتي ثم تقضى وان شهدوا انه ابنه او وارثه وان مات وتركها ميراثا لم يقولوا لانفعل له وارثا غيره تولم القاضي زمانا ثم تقضى ولا ياخذ منه كفيلا عنده خلافا لهما ما يدفع لاحد الزوجين او فرز التبيين عند ابي يوسف وعند محمد اقلهما انتهى وروى عن الامام انه قال في اخذ الكفيل هذا شي احتاط بعض القضاة وهو ظم وعنى بالبعض ابن ابي ليلى قاضي الكوفة واورثه بجهاد المجتهد ما جور وان اخطأ فلا وجه لتسبته الى الظلم وقد قال الامام كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحداى مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان اخطأ الحق في الواقع والجواب ما قاله في التلويح المخطئ في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون مذكورا واهوا اذ ليس عليه الا بذل الوسع وقد فعل فلم يزل نفعنا دليله الا ان يكون الدليل الموصول الى الصواب ينفا خطأ المجتهد لتقصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما فعل من طعن الساق بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى اي ومنه طعن الامام على ابن ابي ليلى (قوله ارثا) احتزر عن دعوى نحو الشرا فان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب (قوله بجحد والبدعواه اول مجتهد) هذا التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد اجعوا انه لا يؤخذ الكفيل في صورة الاقرار والصواب ان ينزل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيمثل الثبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفاقا وبالبينة وفيه الخلاف وينفقط قوله بجحد دعواه اول مجتهد انتهى حلي مزيدا (قوله خلافا لهما) اي في صورة الجحد فضلا لا يترك في يده خيائنه بمجوده فلا نظري تركه في يده فهو راجع الى قوله وتتركه بانيه في يده اليد لا نقوله بلا كفيل فانه لا خلاف فيه وله ان الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الامتياز وائيس للقاضي التعرض بلا خصم كذا ارأى شيئا في يد انسان يعلم انه لغيره لا يستزعه منه بلا خصم وقد ارتفع مجوده بقضاء القاضي بالكل (قوله خصما للميت) الاوضح عن الميت (قوله حق تقضى منه ديونه) وتقدمتها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) اي عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشرط تسعة) الاولى ان يقول ثلاثة كورد العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق الغائب اتهامه عن الميت كفى في الجوى (قوله مبسوطه في الجهر) ايس جميع المذكور في الجهر شروطا بل وبعضه شروط وبعضه احكام وهي ثمانية لاسعة وهذا منه تنبيهات الاول انما ينتصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر امواله فلا ينتصب الحاضر خصما عنه ذكره الفتاوى عن متايحنا الثاني انما لا تسمع دعوى الغائب اي به القضاء على الحاضر بشرط ان يصدق ان العين بينه وبين الحاضر اموال وانكر الارث وادعى انه اشترها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على الحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بيته فالحاصل انه انما ينتصب الحاضر خصما عن الباقي بشرط

(ترجمة) تحت من الورقة او اعرفاه بشهود
 او بغيرها لا يعلم (الدور) ما او غير عالم (يقولوا)
 خلافا لما لحظناه اليكم له وبتقدم اقلان
 مدة ثم قضى ووفيت بالذوق (الذي) على
 قال الشهود ذلك لاننا (وغيره) عليه
 دارا سنة ولا حية اعاب (الشيء) المسمى
 على ما ادعاه (احد) المسمى (نصفه) بل
 مناعا (وقرنا) في بعض (الاشياء) خلاف ما ادعاه
 والبيد (دعوا) ولم يجد (خلاف ما ادعاه) اذا
 استحسن نهاية لا تعاد اليه في الاصل
 حضر العايب في الاصل لا تعاد احد الورثة
 خصها بالميت حتى تنقضي مهلة ثم فلا يكون
 خصها بشروط سنة مسبولة في الحر

الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا يابى الشهاده اذ امدعوا انه عام في القبل والاداء لكن في القبل على
 المتأخرين الحضور اليهما للاشهاد ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهما في الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي
 لان القاضي ياتي اليهما ليؤدبا ثم قال ان الشهاده فرض كفايه اذ اقامها البعض سقط عن الباقيين ويتعين
 لو لم يكن الاشهادان للقبل والاداء والاشهاد على المبايعات والمدانيات مندوب الا ان قدر اليسير كالتحيز والماء
 والبقول وفي الكاكي ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي
 واحمد انتهى وفي البرازية لا يابى للرجل ان يتحرز عن تحمل الشهاده طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على
 عقدا وطلب منه الاداء ان كان يجره غيره فله الامتناع والا لا انتهى وانما وجب اي مرض نفيه تعالى
 ولا تكتموا الشهاده ومن يكتمها فانه آثم قلبه فهو ونهى عن الكتمان فيكون امره بصدقه وفسر الامام الرازي
 الكتمان بعدم التنبه على ترك الاداء بل بالانكار وسر البغوى آثم بغير ان الله يحسمه بالآثام وليس في القرآن
 وعيد اشده ولذا استدل الامام الى رئيس الاعضاء وهو الالة التي يقع بها كتمانها الماعرف ان استناد الفعل الى محل
 اقوى من الاستناد الى الجمله فقولك ابصرته بمعنى آكد من قولك ابصرته (قوله بالطلب) اي طلب المدعي
 (قوله ولو حكم كما مر) في شهاده رجل لا يعلم بها الحق وخاف فوته يجب عليه الشهاده وان لم يطلب نقلة الشيخ
 زين عن الكمال ونظريه المقدسي بان الواجب في هذا اعلام المدعي بايشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد
 والا لا اذ يحتمل انه ترك حقه (قوله بشروط سبعة) ذكر منها خمسة منها ان يتعين عليه الاداء وهو المشار
 به بقوله ان لم يوجد بدله فان لم يتعين بان كوا اجاعة فادى غيره من تقبل شهادته فثبت ليايم بخلاف ما اذا
 اتى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد عن يقبل بآثم امتناعه السادس ان لا يخبره عدلان يسلطان المشهود به فلو
 شهد عند الشاهد عدلان ان المدعي قبض دينه او ان الزوج طلقه اثلاثا وان المشتري اعتق العبد او ان الولد
 عفا عن القاتل لا يسمع ان يشهد بالدين والنكاح والبيع والقتل وان لم يكن المخبر عدولا فاختار للشهود
 ان شافوا شهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضي بخبر المخبرين وان شافوا امتنعوا عن الشهاده وان كان المخبر عدلا
 واحد لا يسمع ترك الشهاده وكذا لو عاينا واحدا تصرف في شيء تصرف الملائكة ثم رعد لان عندهما ان هذا
 الشيء لفلان آخر لا يشهدان انه لم تصرف بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهاده بالتسامع اذ شهد
 عندك عدلان بخلاف ما سمعته ممن وقع في قلبك صدقه لم يسمعك الشهاده الا اذا علمت يقيناً انهما كاذبان وان
 شهد عندك عدلان ان تشهد ما سمعته الا ان يقع في قلبك صدقه وينبغي ذلك جميعه في كل شهاده انتهى
 بالمعنى السابع ان لا يقف الشاهد على ان المقر اخو فاقان علم بذلك لا يشهد فان قال المقر اقررت خوفا وكان
 المقر سلطانا وكان المقر في يد عون من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه فهد عند القاضي واخبره انه كان
 في يد عون من اعوان السلطان انتهى (قوله منها عدل القاض) فانه ان يتبع مع الاداء عند غيره بدل لانه رعا
 لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله لشهرته مثلا ينبغي ان يتعين عليه الاداء ١٥ بجر (قوله وقرب مكانه)
 فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يفدوا الى القاضي لاداء الشهاده ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يابى
 لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فان علم انه لا يقبله الا يلزمه
 قال الجوى فلو شك ينظر حكمه (قوله اولكونه اسرع قبولا) فان كان اسرع وجب الاداء وان كان هناك
 من تقبل شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكان له عدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق
 جوى (قوله اي بدل الشاهد) اللفظ فيصدق بالواحد والمتعدد ولولزم الشاهد الاداء بالشروط المذكورة فلم
 يؤخذ بل عذر ظاهر ثم ادى قال شيخ الاسلام لا تقبل اتمكن الشهية فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحباب الاجرة
 قال الكمال والوجه القبول ويحمل على العذر من غيبان ثم ذكر او غيره انتهى قال العلامة عبد البر وعندى
 ان الوجه ما قال شيخ الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان (قوله لكن له اخذ الاجرة) في المجتبى عن الفضلي فحمل
 الشهاده فرض على الكفاية كادائها والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة
 على الكذابة دون الشهاده فيمن تعينت عليه باع الفقهاء وكذا من لم يتعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي
 قول يجوز لعدم تعينه عليه انتهى شلي (قوله ولا تقبل) بان كان خطا لا يقدر على المشي ولا يجود ما يستأجره
 فاية وهذا التفصيل لصاحب النوازل (قوله حديث اكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرجهم من الحق

(بالكتاب) ولو حكم كما مر وكان حذره بشروط
 سبعة مندوبه في النكاح وغيره منها عدا
 فليس في شرط المدعي (قوله حق) لان
 لو وجد عدل لا يقبل (قوله حق) لان
 كتابه يتعين لو لم يكن (قوله حق) لان
 وكذا الكتاب اذا تعين ان لا يشهد
 لا يشاهد حق لو اركبه بلا عذر لم يقبل به
 تقبل الحديث كرموا الشهود

ويُدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس وفي القنية الشهود في الرضاك واحتج الى اداء
 شهادتهم يلزمهم كراه الدابة قال لاروايه فيه ولكن سمعت من المشايخ انه يلزمهم انتهى (قوله مطلقا) سواء
 كان مسلما قبل مجيئهم او صنعه لاحلهم ومحمد منعه مطلقا وبعض المشايخ فصل (قوله وبه يفتي بجر) نقله عن ابن
 وهبان في شرحه لمنظومته (قوله ويجب الاداء) اي يفترض اما كفاية او عيناً (قوله لو اتم ادة في حق الله
 تعالى) وجهه يقول الشهاده بلا طلب فيما ذكرناه حق الله تعالى وحق الله تعالى الى يجب على كل احد القيام باثباته
 والشاهد من حله من عليه ذلك فكان فاما بالخصوصه من جهة الوجوب وشاهدان من جهة تحمل ذلك فلم يحتج
 الى ختم آخر انتهى وبعضهم جعل الثام بالخصوصه القاضي (قوله عدمه في الاشياء اربعة عشر) ذكر منها
 طلاق المرأة وعق لامة وتبديرها وموتها الوقت قال قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل اذا كان
 الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقرة او على المسجد
 لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عنده ما يدعون به اذ في احوال الفضل الكرماني وهو المختار عادية ومنه لاهلال
 رمضان قال قاضي خان الذي ينبغي انه لا يشترط الدعوى فيه كالاترط في عتق الامة وطلاق الحرة وفي
 العمادية عن فتاوى رشيد الدين الشهاده به لال عبد القدر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحي اختلاف
 المشايخ فانه به ضمهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال القدر ومنها الحدود وغيره القذف والسرقة
 ومنها الغيب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى لانه يتحقق حرمان كاه الله تعالى
 حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقيل لا تقبل من غير خصم ومنها الخلع فان الشهاده عليه بدون دعوى
 المرأة مقبولة اتفاقا ويسقط المهر عن ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهاده تسع ومنها الابلاء والظهار
 والمهاجرة ويشترط ان يكون المشهود عليه حاضرا ومنها الحرية الاصليه عندهما وانما اشترط الدعوى
 في ذلك عند الامام كافي العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كالطلاق لان حل الفرج والحرمة
 حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان العتق عندهما فيه حق الله تعالى لان الحرية تتعلق بها حقوق
 الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرها كالعبد والنجس والحدود ولا يجوز استرقاق العبد برضاه لمخافه
 من ابطال حق الله سبحانه وتعالى وقال الامام لا بد في عتقه من دعوى وغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية
 عائدا اليه من مالكه وخلاصه من كونه مبيذلا كالمال وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عدمه الخ يقيد
 ان هناك مسائل اخرى وكذا وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكرها اداة الحسية بعد فدهد
 الزنا ووجد الشرب مسالتين وزاد الشهاده على دعوى مولى العبد بنسبه (قوله بلا عذر فحق قدر) نصوا عليه
 في الحدود وطلاق الزوجه وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهو في الظهيرية واليتيمية انتهى لشباب
 وفي البحر عن القنية اجاب بعض المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة الغليظة بعد ما ائروا شهادتهم خسة امام
 من غير عذر وانها لا تقبل ان كانوا عاقلين بانهم يسيان عيش الا زواج مات عن امرأته ثورثة قسم الشهود انه اقر
 بجرمها حال الصحة ولم يشهد وابتدأ حال حيائه لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا
 انتهى وقد امن الشهود في حق العبد اذا ائروا شهادتهم بعد توفر الشروط فيهم لا تقبل (قوله كطلاق امرأه)
 حرة او امة وقد اقبل في النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد البر وكذا
 يشترط حضور المولى في صورة الامة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة على المشهور وتقبل وان انكر
 الزوجان (قوله اي باثباتا) هذا لقيد لم يذكره صاحب الاشياء في الموضوعين ولا يحسبوه اخبارايت غير ان التقييده
 ظاهرا لانه اذا اطلقها رجلا لا ينكر بعد معيشته عيش الا زواج لانه بعد صراحه الما (قوله وعق امة)
 لانها شهاده بجرمة الفرج وهي حق الله تعالى ودل بخلف حصة في عتق الامة وطلاق المرأة خلاف (قوله)
 وتبديرها جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عتقهما فتقبل في الامة عند الكل
 وفي العبد يجزى الخلاف لان التبدير فيها يتحقق حرمة فرجها على الورثة بعد موت السيد (قوله وتبديره)
 قد علمت انه على الخلاف كما ذكره ابن وهبان (قوله وهل يقبل جرح الشاهد حصة) جرح شتم الجيم بمعنى
 تجريح ثم قوله حصة يحتمل انه حال من جرح يعني ان الجرح يفعل ذلك حصة ويحتمل انه حال من الشاهد
 ذكره بعضهم (قوله فبلغت ثمانية عشر) اي بزيادة عتق العبد وتبديره والرضاع والجرح والمطلاق والمرأة وعق

وجوز الشافعي الاكل مطلقا وبه يفتي بجرم
 المصنف (و) يجب الاداء بالطلب (قوله اداء)
 في الاشياء اربعة عشر قال قاضي خان
 الحسية منها بل عذر فحق قدر (قوله حق)
 امرأه اي ائروا (قوله اداء) ولا يشترط
 عتق العبد برضاه من جرح الشاهد حصة
 الظاهر نعم كقوله خالفنا في اشارة وبلغت
 ثمانية عشر

الامة وتدبرها في الاربعة عشر انتهى حلي وفيه ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر (قوله وليس لنا مدعي
حسبة) (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسع عند البعض
والفتوى انها لا تسع المدعي الا من المتولي فاذا كان الموقوف عليه لا تسع دعواه فلا يجزي بالاولى انما
(قوله ومترها في الحدود) اي كتمانها قال في الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في السر والظاهر لانه بين
حسبتين اقامة الحد والتوقي عن الهتك والستر افضل انتهى قال الكاكي والحسبة ما ينتظره الاجر في الاخرة
وفي الصحاح احسب بكذا البر اعذته تعالى والاسم الحسبة بالكسر والجمع الحسب انتهى (قوله اير) فالشهادة
بأثرة لما فيها من ازالة الفساد وتقليد فكان حسنا وليس فيها اثم فاحسن لان قصود الشاهد ارتقاءها
لا شاعتم (قوله من متر) الذي في الفتح من متر على مسلم متره الله تعالى واذا انه في الصحيحين (قوله الا ثم نك)
قال في البحر اما اذا وصل الحال الى اناعته وانتهت به فيجب كون الشهادة اولى لان مطلوب الشارع اخلاء
الارض من المعاصي والفواحش واغماط السبل لا احتمال خلل الارض من ذلك بالتوبة والدم وهذا انما يكون
في غير المتهتك واما فيه فلا يمين الا خلاصا نظرا اليه لا قامة الحد عليه قال وذكر في غير مجاز القاضي بمنزلة
القيمة يحرم منه ما يحرم منها ويحل منه ما يحل منها تنویر بالمعنى (قوله والاولى الخ) هذا كالا ستدرك على قوله
اير لانه وما يفيد دم التعرض بالشهادة في سرقة اصلا ويلزم منه ضياع حق الغير فانه في السرقة وانتهت بها
حكيما صا وهو ان ياتي بلفظ يفيده الضمان من غير قطع (قوله اخذ) لا اخذاع من كونه غصبا ادعى ادعاء ملكه
مودع عند الماخوذ منه وغير ذلك فلا يلزم تلمز الشهادة بالاخذاع فاقبوت الحد بها كمال لكن قد يقال مع هذا
وحيث ان له احياا لم يبق فيه (اضيفة) سكر العذر روي في التفسير ان روي في التفسير مع جماعة فلهذا روي
ابو يوسف قاضي رجل على آخره ان اخذاه من يده فاقرب بالاختفاء فاقبوت قطع يده فقال ابو يوسف
لا لاه لم يقرب بالسرقة واما اقرب بالاختفاء فادعى انه سرق فاقربها فاقبوت بالقطع وخالفه ابو يوسف في احواله
لم قال لانه لما اقرب بالاختفاء ثبت الضمان عليه ووقف القطع فلا قبل اقراره بعده بما يقطع الضمان عنه فقبوا
انتهى (قوله ونصاها لثلاثة اربعة) وذلك يشير الى نكاح السرقة لانه في الشهادة اربعة بصفته الموجبة والدليل قوله
تعالى فاستشهدوا عشرين اربعة منكم وقوله ثم يا ابا باربعة شهداء فلا يجوز بالاقل ونحن وان لم نقل بالاثني يوم
فالايجاع عليه وقدم الاستدلال بالاثني على قوله تعالى واستشهدوا عشرين من رجالكم لان الاول مانع واثاني
مسيح والمانع مقدم والدليل وان كان في الله استنبط في حق الرجال للساواة (قوله ليس منهم ابن زوجتها) هذا
مفيد بما اذا كان الاب مدعيا وام الابن حية اما اذا فقد اخيوز قال في البحر وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
ان الرجل اذا كان له امر اثنان واحداهما خمسة تين شهادة منهم على اخيه انه في بامر ابيه قبل الا اذا
كان الاب مدعيا او كانت امهم حية (قوله بالزنا) اي زنا نفس المولى (قوله ولا حد) اي على المولى ويختلف
اذا انكر المتهتك واختلفوا في الشهادة على الواوطة فعند الامام بقبل فيا رجلان عدلان لان موجبها التعزير
عنده وعندهما لا يدينه من اربعة كالزنا واما اثبات البهجة فالاسع انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل
فيه شهادة النساء انتهى ابو السعود (قوله فاعتقه قاضي) اي حكم به بقتله وكذا قوله ورجعه (قوله نحن الاولان
قيمتهم لولا) لانه لا فرق بين المملوك على السيد (قوله ديت له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمته لانه وقيمت اودية
الاحرار الحكم القاضي عليه بالحرية ويدل لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رة بالسكات الدية لاسيد ولابد (قوله
وانقود) اما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء ابو السعود (قوله لما آلهما القتل) اي ان اصر على كفره
انتهى حاجي عن الماخ (قوله بخلاف الاثني) اي تقبل في الشهادة على اسلامها شهادة النساء لانها لا تنزل الى
القتل اذا اصرت على انكفر (قوله ومثله ردة مسلم) اي حكما وتقيده اوعله (قوله وجلان) انما تقبل شهادة
النساء لحديث ازهرى هفت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخالفين بعده ان لا شهادة لهن
في الحدود والقصاص وفي خزانة الاكل لوقفتي بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو براه اولابراه
ثم رفع الى آخره انتهى (قوله اللعان فيقع) اي اذا كان به من اليهود فبوة ولا يحد صورته رجل قال
ان شرب الخمر مملوك حر فشهد رجل وامرأتان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا يحد لها
في الحدود ولولا ان اسرفت من فلان ثيابا يفتي ان يضمن المال ولا يقطع وهو قول ابو يوسف والفتوى عليه

في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين

(قوله كاهن) الذي صرف الزنا اذ انهم به رجلان (قوله وللولاة) اي في حق ثبوت النسب دون الميراث ذكره
قاضي خان (قوله للصلاة) متعلق بالاخيرة فاده الجوى (قوله وللارث) اي تقبل شهادة القابلة باسم لال الصبي
للارث عندهما (قوله والبكارة) اي الشهادة عليها فان شهدت انها بكر يوجب العنين سنة فاذا مضت فقال
وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان لمن هي بكر تخبر فان اختلعت الفرقة فرق للعالم وكذا في رد البيع اذا
اشترها بشرط البكارة ان كان انها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله الى قوله ان قال عيب بنيت بقوله ان تسامع
المدعى وللخليف اذ لا لا تشهدت لم يحلف البائع وكان اقول قوله بلا يمين لتسك بالاصل وهو البكارة (قوله
وعيوب النساء) كالا ماء المبيعة من بخور رق وقرن (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زباني وداله قوله
على الله عليه ولم تشهد النساء بآثرة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام براديه
لجنس يقتضون الاقل وهو الواحد انتهى (قوله واثنان) وكذا الثلاث احوط لما فيه من معنى الا لزام انتهى
(قوله ولا يصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة وقال قاجا أنها فاتفق نظري عليها وكان عدلا اما اذا قال
نعمت النظر فلا فاده في البحر (فرع) لو شهد عند منوة ودول انه امرأة فلان وابنته ومعهته الشهادة وقيل
تعديل المرأة ولا تقبل بترجتها خزانة الاكل (قوله وفي البرجندى عن الملتقط الخ) ذكر الجوى في شرحه عن
الحاوي القدسي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحمام في حكم الدية لثلاثه در الدم ومثله في خزانة
الفتاوى وفي خير مطلوب خلافة قال شهادة اهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة
الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات والصبيان عن الملاعب والامتناع عما
في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقا هو منعهن من الحمامات والصبيان عن الملاعب والامتناع عما
يستحق به الحبس كان التقصير مضاعفا اليهم لالى الشرع انتهى وقد تقدم ان الملتقط جواز دخوان الحمام اذالم
يشغل على مفردة ومعلوم انه قد يمين من لا معصية منه كفسر ومعلوم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه
خطاب المنع عليهم فاعل به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاخرى ان من في حانة الخمر
تجربى له وعاه الاحكام فالظاهر ما في الحاوي وخزانة المفتين لمسيس الحاجة قال الجوى في الملتقط من كتاب
الموارث اذا ادعت امرأة الميث انها حبلى تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان لم يوقف على شيء من
علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء من علامات الحمل يوقف نصيب اثنين ونحوه عن ابو يوسف وعمر
(قوله ووصية) اي الايصاء اذ الكلام فيما ليس بمال قال في الشربلية واهل الحال لا يفتقر في الحكم بين
الشهادة بالوصية والايصاء انتهى (قوله واستلص صبي) هذا قوله وعندهما يثبت بشهادة القابلة وهو الاربع
كالمخلف (قوله لافي حوادث صبيان المكتب) الذي في الملتقط عدم التقييد بصبيان المكتب فيم صبيان
الحرفة فالظاهر ان التقييد بصبيان المكتب هنا اتفاق ابو السعود (قوله اورجل وامرأتان) لقوله تعالى
فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا حال كونهما رجلين فليشهد رجل
وامرأتان ولولا هذا لتأويل لما اعتبر شهادتهن مع وجود الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عند الاختلاط
بالرجال حتى اذا شهد رجال ونسوة بشئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع
انتهى (قوله فتذكر احدهما الاخرى) ولا تذكر الامع الاجتماع (قوله لتلايكثر خروجهن) اي ولعدم ورود
الشرع به (قوله وخصمن) اي خص قبول شهادتهن (قوله وتوابها) كالا جل وشروط الخيار مضغ والدليل
لكل مذكور في المطولات (قوله من المراتب الاربع) وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط
آخر لجهه وهو انفسه حتى لو قال شهد على هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتي خلاصة (قوله رؤية هلال)
العامة وقيده الا ورجندي بما اذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتي خلاصة (قوله رؤية هلال)
اي هلال رمضان (قوله لو جوبه) اي لوجوب القبول (قوله العدل الخ) قال العلامة عبد البر احسن ما قيل
فيه انه المحتجب للكبير رغب المصر على الصغار صلاحه وصوابه اكبر من فساده وخطاه مستعملا للصدق
بجانب الكذب ديانة ومروية وهو مروي عن ابي يوسف انتهى (قوله ومثله) اي بما يطمع به فيه (قوله الكذب) ذكر
بضمهم ان الكذب من الصغار لم يترتب عليه ما يصير كبريا ككل مال مسلم او قذفه ونحو ذلك (قوله لما امر انه
ينأفت) قياس مادته بوقت بالوارد (قوله وقول معتد) ظاهره انه اذا اطلق او امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به

في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين
في حد الزنا اربعة رجال وامرأتين
في حد السرقة اربعة رجال وامرأتين
في حد القتل اربعة رجال وامرأتين

وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا لانه ان في خاصة نفسه اذا كان له رأى وبه ضم من
 العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز ويحتمل انه راجع الى النضاء في ذاته
 وان لم يقيد بذلك الامام (قوله ذي المروة) هي ادا ب نفسانية تجعل على محاسن الاخلاق وجعل العبادات
 والمهزة وتشد يد الواو فيه لفتان والمراد القاسق ذو المروة ككاس (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى
 واشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى من ترزون من الشهاد (قوله على حاضر) اي خصم حاضر والمراد الجنس
 منهم ليسهل المتداعين (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه في المصغرة) لم يشترط هذا في جامع
 افصولين شرعية (قوله فالمتداعين يعرف لانتكسار الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المتداعين
 هو حصول المعرفة وارتفاع الالتباس باى وجه كان وقال في انشاء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه
 ما نصه كالأول ان الرجل معروفا مشهورا باسمه او بقبلة لا يابيه وجده يكتفى به كما يشتهر به وجهه الا يابيه وجده
 لا تنظر ان يعرف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به انتهى (قوله وعنده ما يسأل في الكل) وبوجه
 قيا ثم يتركه ولا يطل الحكم انتهى جوى وفي الملتقط صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني به
 ليؤخرا بما يقع في ثوب اهل محله ومسجده انه صالح او غيره انتهى (قوله ان جهل بمحالمهم) قال في الملتقط
 القاضى اذا عرف الشهود بجرح او علة لا يسأل عنهم انتهى (قوله سرا) بان يثبت الرقة ويقال لها المستورة
 لسترها عن عين الناس وفيها اسماء الشهود الى المزكى ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد ووليته ومسجده
 الذي يصلى فيه ثم يكتب المزكى الذي بعث القاضى اليه عدلته بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه
 بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بنسب لم يصح به بل يسكت فخرنا عن هك الستر ويكتب الله تعالى اعلم به
 الا اذا علة غيره وخاف ان لم يصح به يقضى بشيا نه يصح به كذا في البناء وفائدة السران المزكى اذا جرح
 الشاهد بقول القاضى له مدعى ذات شهاد آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة عن هك حرمة السلم
 وصيانة حال المزكى ولتعارض الجرح والتعديل فيقول واحد كالأول كان في كل جانب انسان وعند محمد توقف
 الشهادة حتى يجرح واحد او يعدل فيثبت الجرح او التعديل فان جرحه واحد وعدل انسان فالتعديل اول
 بالاجماع ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في اخرى ان بعدت المدة اعيد التعديل والا لا وفي الظهيرة
 اقضى اذا عرف احد هما بالعدالة فماله عن ملحقه فعدله قال نصير لا يقبل ولا ينسأ قولان وفي البرازية
 من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فتشهد لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر على المذم
 والا على اذا شهد وان ردت فزال المانع فتشهد وايقبل وقد جعلها العلامة المقدسة في قوله
 ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة
 في غير ما اربعة في العدد * اعنى وكافر صبي عبد
 وفي الجرح يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال الشبهة خلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا
 اليه اشار في التوازل وذلك كاجبر الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاية قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله
 وعلمنا) ففتح اللام مصدر عن الامر ظاهر واتشرو في الصباح على الامر علونا من باب قد ظهر واتشروهم وعلمنا
 وعلمنا عاتنا من باب ثبت لغة فهو علمنا وعلمنا ولا سم العلامة بان يجمع بين المزكى والشاهد الذي ركاه ويقول
 للمزكى هذا هو الذي ركاه جوى قال في الجرح لو ركا من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما
 كذا في البرازية ولو قال المردود لثمة لانه لا بد من تغيير تركية السر على العلامة لكان اول ما في الملتقط
 عن ابي يوسف لا يقبل تركية معينة حتى يركى السر انتهى بشر (قوله لانها كانت في انشور الرابع) بعد تغير
 حوال الناس فظهرت الحياطة والكذب وبوجه حقيقة كان في اقرن الثالث وهم ناس شهد لهم على الله عليه وسلم
 بالخير والصالح يقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسو
 الكذب حتى يهلك الرجل قبل ان يستكشف ويشهد قبل ان يستشهد انتهى زيلعي وهذا بناء على ان القرن
 خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم انتهى حلي وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة
 من الزمان واختلفوا في تحديد ما من عشرة ايام الى مائة وعشرين لكن لم ارجع صرح بالسيعة ولا بجماعة

وان كان في قوله لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا لانه ان في خاصة نفسه اذا كان له رأى وبه ضم من العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز ويحتمل انه راجع الى النضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام (قوله ذي المروة) هي ادا ب نفسانية تجعل على محاسن الاخلاق وجعل العبادات والمهزة وتشد يد الواو فيه لفتان والمراد القاسق ذو المروة ككاس (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى من ترزون من الشهاد (قوله على حاضر) اي خصم حاضر والمراد الجنس منهم ليسهل المتداعين (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه في المصغرة) لم يشترط هذا في جامع افصولين شرعية (قوله فالمتداعين يعرف لانتكسار الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المتداعين هو حصول المعرفة وارتفاع الالتباس باى وجه كان وقال في انشاء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه كالأول ان الرجل معروفا مشهورا باسمه او بقبلة لا يابيه وجده يكتفى به كما يشتهر به وجهه الا يابيه وجده لا تنظر ان يعرف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به انتهى (قوله وعنده ما يسأل في الكل) وبوجه قيا ثم يتركه ولا يطل الحكم انتهى جوى وفي الملتقط صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني به ليؤخرا بما يقع في ثوب اهل محله ومسجده انه صالح او غيره انتهى (قوله ان جهل بمحالمهم) قال في الملتقط القاضى اذا عرف الشهود بجرح او علة لا يسأل عنهم انتهى (قوله سرا) بان يثبت الرقة ويقال لها المستورة لسترها عن عين الناس وفيها اسماء الشهود الى المزكى ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد ووليته ومسجده الذي يصلى فيه ثم يكتب المزكى الذي بعث القاضى اليه عدلته بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بنسب لم يصح به بل يسكت فخرنا عن هك الستر ويكتب الله تعالى اعلم به الا اذا علة غيره وخاف ان لم يصح به يقضى بشيا نه يصح به كذا في البناء وفائدة السران المزكى اذا جرح الشاهد بقول القاضى له مدعى ذات شهاد آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة عن هك حرمة السلم وصيانة حال المزكى ولتعارض الجرح والتعديل فيقول واحد كالأول كان في كل جانب انسان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرح واحد او يعدل فيثبت الجرح او التعديل فان جرحه واحد وعدل انسان فالتعديل اول بالاجماع ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في اخرى ان بعدت المدة اعيد التعديل والا لا وفي الظهيرة اقضى اذا عرف احد هما بالعدالة فماله عن ملحقه فعدله قال نصير لا يقبل ولا ينسأ قولان وفي البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فتشهد لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر على المذم والا على اذا شهد وان ردت فزال المانع فتشهد وايقبل وقد جعلها العلامة المقدسة في قوله ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة في غير ما اربعة في العدد * اعنى وكافر صبي عبد وفي الجرح يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال الشبهة خلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه اشار في التوازل وذلك كاجبر الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاية قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلمنا) ففتح اللام مصدر عن الامر ظاهر واتشرو في الصباح على الامر علونا من باب قد ظهر واتشروهم وعلمنا وعلمنا عاتنا من باب ثبت لغة فهو علمنا وعلمنا ولا سم العلامة بان يجمع بين المزكى والشاهد الذي ركاه ويقول للمزكى هذا هو الذي ركاه جوى قال في الجرح لو ركا من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما كذا في البرازية ولو قال المردود لثمة لانه لا بد من تغيير تركية السر على العلامة لكان اول ما في الملتقط عن ابي يوسف لا يقبل تركية معينة حتى يركى السر انتهى بشر (قوله لانها كانت في انشور الرابع) بعد تغير حوال الناس فظهرت الحياطة والكذب وبوجه حقيقة كان في اقرن الثالث وهم ناس شهد لهم على الله عليه وسلم بالخير والصالح يقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسو الكذب حتى يهلك الرجل قبل ان يستكشف ويشهد قبل ان يستشهد انتهى زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم انتهى حلي وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديد ما من عشرة ايام الى مائة وعشرين لكن لم ارجع صرح بالسيعة ولا بجماعة

وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به قائل انتهى وذكرنا ان الامام مات سنة مائة وخمسين وارب مائة سنة مائة
 واثنتين وثمانين ومحمد ستة مائة وسبع وثمانين كذا في الحلبي عن طبقات عبد القادر (قوله سراجية) عبارتها
 كافي الجرح والفتوى على انه يسأل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا كيلا يجند المزكى او يخوف
 انتهى وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تركية لعلانية بلا وقتة انتهى (قوله
 شهود الحرية بالذاردور) ونحوه في الهداية وفيه ان هذا من الظاهر وهو لا يصلح حجة مثبتة وانما هو الدفع
 والشبهة لا دلالت وفي البرازية ينبغي ان يعدل قضا ولا يقول هم عندى عول لاخبار الثقات به ولو قال
 لا اعلم منهم الاخيراته وتعديل في الاصح (قوله فهو) اى لقط عدل بعبارة ما يخطو وقع فيه انه لا يكون كذلك
 الا اذا كانت الحرية تنهم منطوقا من العدل ولا يطلق على العبد عدل مع انه ليس كذلك (قوله وبذلته)
 هو الحكم الذي يساوى المنطوق لكن لم يسق النص اليه وهو يقيده ان الحدود في القذف لا يكون عدلا وليس
 كذلك ولذا اختلار السر حتى انه لا يكتفى بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
 وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جائز الشهادة كذا في الظهيرة قال في الجرح ينبغي ترجيحته انتهى هذا
 وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله فهو وبما يورث يرجع الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فانه
 بمنطوقه جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على قول المزكى هو عدل فقط وبذلته الذي هو يوم الموافقة
 جواب على النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المزكى المسابقة وانما دلل بمفهوم الموافقة عليه
 لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف ايضا وهو مساوى انتهى والتركية شروط ثمانية الاول
 ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافى ان يعرفه ويختبره بشركة او ماله او ماله او ماله الثالث ان يعرف
 انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا بجهة المعاملة في الديار والادهم الخامس ان يكون مؤدبا للامانة
 السادس ان يكون صدوق الدان السابع اجتناب الكبار الثامن ان تعلم منه اجتناب اصرار على الصغار
 وما يحل بالمروءة والكل في شرح ادب القاضى للنفاس (قوله والتعديل من الخضم) اى المدعى عليه وعدم حجة
 التعديل من المدعى يفهم بالاولى كتهديل الشاهد نفسه قوله لم يصح (لان في زعم المدعى وشهوده ان الخضم
 كاذب في انكاره وبطل في اسرار فلا يصلح معدلا جوى اما اذا كان مرجعها مع تعديده وبطل قوله ككتمهم
 اخطوا وانفسوا قوله لتعدن التركية) اى بغلبة الفسق (قوله ولا تنس ما مر عن الاشياء) اى قبيل التحكيم من
 ان الامام زامر قضائه بتجليف الشهود وجب على العلم ان يتحسوه ويقولوا لا تكلف قضائك الى امر لازم
 منه حفظك ان خالفوا او ضبط الخلق اذا وافقوا انتهى حلي وقال العلامة المقدسة بعد ما ذكر ما في التهذيب
 لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعتمدة كاخلاصة والبرازية انه لا عين عن الشاهد ولا يقال يجب العمل به لان
 الشاهد مجهول كالمزكى غالبا والمجهول لا يعرف المجهول لا نأقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لوانتفى
 مثل ذلك اتفاق الامر ولا يوجد من يعرفه عيب كما قيل
 ومن ذا الذي ترضى حياياه كاهيا * كفى المرئيلان تعدد معاليه
 رجبه) قال الامام عيل بن حماد حفيد ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وهو من جملة الائمة لشد عن ابي يوسف
 وزاحجه في العلم ولو عرف لفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه مات شابا رجا الله اربعة من الشهود لا يسأل عنهم شهود
 غريب وهو ان يجمع الخصوم باب القاضى ومنهم شخص يدعى القرية والعزم على الفقر وفوت الرقاب بالتأخر
 وطلب تقديده لذلك اى بلا قرعة كافي الجرح فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيتهما التحقق الفوات
 بطول المدة بالتركبة الثانية للعدوى وهي ما لو سمى شخصائيه بين المصرا ككتم من يوم وله دعوى لا يبر
 القاضى خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط تعديلهما الثالثة شاهد الطينة وهو ما وادعى على
 شخص ليس بجاحش معه حتى يذكره استمع من الحضور معه اعطاهم القاضى طينة او نائما وقال اراه اياه وادعه
 الى واهم عليه فان اراه ذلك وشهد عند القاضى بذلك مستورا لا يسأل عنها وقال الصدر الحميد ان عدم
 التعديل انظر للناس وبنا خلفه خوف اختلافه الخضم مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالى في احضاره الرابعة
 شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركيته ظاهرا بعد سؤال القاضى عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر
 عن يثيق به من امتانه ولا بد من المغالبة بين شهود السر والعلانية انتهى ذكره للعلامة عبد البر وذكر في الجرح

وان كان في قوله لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا لانه ان في خاصة نفسه اذا كان له رأى وبه ضم من العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويجوز ويحتمل انه راجع الى النضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام (قوله ذي المروة) هي ادا ب نفسانية تجعل على محاسن الاخلاق وجعل العبادات والمهزة وتشد يد الواو فيه لفتان والمراد القاسق ذو المروة ككاس (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى من ترزون من الشهاد (قوله على حاضر) اي خصم حاضر والمراد الجنس منهم ليسهل المتداعين (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه في المصغرة) لم يشترط هذا في جامع افصولين شرعية (قوله فالمتداعين يعرف لانتكسار الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المتداعين هو حصول المعرفة وارتفاع الالتباس باى وجه كان وقال في انشاء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه كالأول ان الرجل معروفا مشهورا باسمه او بقبلة لا يابيه وجده يكتفى به كما يشتهر به وجهه الا يابيه وجده لا تنظر ان يعرف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به انتهى (قوله وعنده ما يسأل في الكل) وبوجه قيا ثم يتركه ولا يطل الحكم انتهى جوى وفي الملتقط صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد ان يتأني به ليؤخرا بما يقع في ثوب اهل محله ومسجده انه صالح او غيره انتهى (قوله ان جهل بمحالمهم) قال في الملتقط القاضى اذا عرف الشهود بجرح او علة لا يسأل عنهم انتهى (قوله سرا) بان يثبت الرقة ويقال لها المستورة لسترها عن عين الناس وفيها اسماء الشهود الى المزكى ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد ووليته ومسجده الذي يصلى فيه ثم يكتب المزكى الذي بعث القاضى اليه عدلته بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بنسب لم يصح به بل يسكت فخرنا عن هك الستر ويكتب الله تعالى اعلم به الا اذا علة غيره وخاف ان لم يصح به يقضى بشيا نه يصح به كذا في البناء وفائدة السران المزكى اذا جرح الشاهد بقول القاضى له مدعى ذات شهاد آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة عن هك حرمة السلم وصيانة حال المزكى ولتعارض الجرح والتعديل فيقول واحد كالأول كان في كل جانب انسان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرح واحد او يعدل فيثبت الجرح او التعديل فان جرحه واحد وعدل انسان فالتعديل اول بالاجماع ولو عدل شاهد في قضية وقضى به ثم شهد في اخرى ان بعدت المدة اعيد التعديل والا لا وفي الظهيرة اقضى اذا عرف احد هما بالعدالة فماله عن ملحقه فعدله قال نصير لا يقبل ولا ينسأ قولان وفي البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فتشهد لم تقبل الا في اربعة الصبي والعبد والكافر على المذم والا على اذا شهد وان ردت فزال المانع فتشهد وايقبل وقد جعلها العلامة المقدسة في قوله ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة في غير ما اربعة في العدد * اعنى وكافر صبي عبد وفي الجرح يفرق بين المردود لثمة وبين المردود لشبهة فالثاني يقبل عند زوال الشبهة خلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه اشار في التوازل وذلك كاجبر الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاية قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلمنا) ففتح اللام مصدر عن الامر ظاهر واتشرو في الصباح على الامر علونا من باب قد ظهر واتشروهم وعلمنا وعلمنا عاتنا من باب ثبت لغة فهو علمنا وعلمنا ولا سم العلامة بان يجمع بين المزكى والشاهد الذي ركاه ويقول للمزكى هذا هو الذي ركاه جوى قال في الجرح لو ركا من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما كذا في البرازية ولو قال المردود لثمة لانه لا بد من تغيير تركية السر على العلامة لكان اول ما في الملتقط عن ابي يوسف لا يقبل تركية معينة حتى يركى السر انتهى بشر (قوله لانها كانت في انشور الرابع) بعد تغير حوال الناس فظهرت الحياطة والكذب وبوجه حقيقة كان في اقرن الثالث وهم ناس شهد لهم على الله عليه وسلم بالخير والصالح يقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي انا فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسو الكذب حتى يهلك الرجل قبل ان يستكشف ويشهد قبل ان يستشهد انتهى زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم انتهى حلي وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديد ما من عشرة ايام الى مائة وعشرين لكن لم ارجع صرح بالسيعة ولا بجماعة

ارادته في شهادة اعلانية بحول على ان تركبها معروف العدالة لنقل الاجماع على ان تركبها العلية
 كشهادة وهو محمول على ما اذا تقدمت اذ تركبها سرا وتكون ما ذكره اعلامة بعد البرهان امام اعيان
 مرادهم ووضعه لنقل الاجماع المقدم اه (قوله بجمع) ان كان من المسموعات وقوله او اى اى ان كان
 من المربيات وقد يكون شئ مسموعا ومرتبيا اعتبارا من (قوله في مثل النسيج) فان عقدها باليمين وقبول
 كان من المسموعات وان شاعط كان من المربيات وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء والشهاد بالبيع بجازية
 ولا بد من بيان التين في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بين مجهول لا يصح ويشهد بالملك بالشراء
 لا بالملك المطلق لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث انتهى (قوله والقرار) هو باللسان
 من المسموعات (قوله ولو بالكتابة) اعلم انه اذا كتب اقراره بين يدي شهود ولم يقبل شيئا لا يكون اقرارا ولا تحلى
 الشهادة بانه اقرار ولو كانت مصدر امر سوامان كتب للشايب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا لان الكتابة
 قد تكون تخبرية وهذا ما عليه عامتهم وان كتب وقرا عند الشهود ولم يشهدوا به وان لم يقبل اشدوا على وكذا
 لو قرأه غيره وقال الكاتب لشهدوا على به ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علما بما فيه كان اقرارا
 والا فلا والكتابة في حق الاخرى لا بد ان تكون مصدرة معشونة وان لم تكن لغائب (قوله وحكم الحاكم) يكون
 من المسموعات ان كان يقبل ويجوز ان يكون من المربيات ان كان فعلا (قوله والعصب واقبل) من المربيات (قوله
 وان لم يشهد عليه) لو قد بدله وان قد لا تشهد عن اكل اورد في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت
 تسعه اشهد انى فعلت حكم ما ذاك ببالاوى وان ذاك ببالاوى يشهد بما علم ولا يقول اشهد في لانه كذب بجر
 (قوله ولو تخلف يارى وجه المقر) وان لم يردده وسجوا كلامه لا يحل اوم الشهادة الا اذا دخل بيتا فرأى رجلا
 يخرج وجلس على بابها وليس له مسك غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه حل له ان يشهد بما
 اقر ذكره لخصاف وافاد ذلك المصنف بعد (قوله لكن لو فسر لا تقبل) كذا في من ضرورة جواز الشهادة القبول
 عندا تخبر فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الحوادث لكن اذا صرح لا تقبل (قوله اوردى شخصه) مع
 شهادة اثنين (الح) ولو شهد عند مع عدم رؤية الشخص لم يجز له ان يشهد كمن ابن مقاتل وقيد برؤية الشخص
 لانه لا يشترط رؤية الوجه لعمدة الشهادة على المتقبة كمال به بعض مشايخنا عند التعريف شر بلالية والى
 هذا مال خواهر زاده وبعضهم قال لا يصح الغفل عليها بدور رؤية وجهها ذكره مزي الدين واطلق في شهادة
 ف اثنين فقل نعم بفسد لانه لا يشهد بها كالباب والزوج وبه شرح في جامع الفتاوى (قوله وكفى هذا
 فاشهد) ان يشهد اخرج على شهادة ثمانية باخبارهما كذا في مجمع الصواب وفيه فان عروها بالاسم او سبها على ان يدعى
 ابن محمد بن الحسن على ابي سليمان فسأله عن الشهادة على المرأة فقال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى
 يشهد عنده جماعة انما افلافة وهو الخنازير الفتوى وعليه الاعتماد لانه ابصر على الناس بجرع الفقيه لا يشترط
 ذكر اسم الاب والجد (قوله لان عند الاداء) كذا وقع في المنع وفيه حذف اسم ان (قوله فيضره) لانه يفض
 بغير حق فمن يجب شرطا (قوله على انهما كتب كاتب واحد) متعلق بمحذوف تقديره تدل والاولى حذف
 الكاف من كتب كما هو في المنع وهو كذا في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يريد على ان يقول
 هذا شئ وانما امره كنهه ليس على هذا المال رقة لا يجب فكذا هنا (قوله لكن في شرح الرهبة) الح
 هذه قوله اخافى السني وعامة على خلافة كفى في البحر وصد قول اقصاني ان كذب مصدر امر موصوف
 وانما شاهد حل له ان يشهد على اقراره لا يقره وان لم يقبل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب له عاب
 على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من العاصب كالخلاف من الخاضر ويكور
 شحما وعامة على خلافة لان اصابه فتكون خبرية تنهى (قوله ولا يشهد على نها ذرية) ولو سمع منه
 غيره فانه لا يشهد ان يشهد لانه حل غيره حوى (قوله فلو فيه جاز) لانها حيث تملزمة والاعمال فييدان
 قاضي قضى بها حوى (قوله وبما تقرر من صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل آء الشهادة عند القاضي
 لا يصح له ان يشهد على شهادته انتهى حلى فان حل ذلك على انه قبل القضاة اذ تفتت المناقاة (قوله
 فسمع عنك على تصور برهني حلى (قوله فانه لا يحل) مصدر فعل المذهب في الموضع الثلاثة انتهى

(قوله شاهد) ان يشهد بجمع اوردى في مثل
 النسيج) وانما شاهد على ما ذكره اعلامة بعد البرهان امام اعيان
 مرادهم ووضعه لنقل الاجماع المقدم اه (قوله بجمع) ان كان من المسموعات وقوله او اى اى ان كان
 من المربيات وقد يكون شئ مسموعا ومرتبيا اعتبارا من (قوله في مثل النسيج) فان عقدها باليمين وقبول
 كان من المسموعات وان شاعط كان من المربيات وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء والشهاد بالبيع بجازية
 ولا بد من بيان التين في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بين مجهول لا يصح ويشهد بالملك بالشراء
 لا بالملك المطلق لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث انتهى (قوله والقرار) هو باللسان
 من المسموعات (قوله ولو بالكتابة) اعلم انه اذا كتب اقراره بين يدي شهود ولم يقبل شيئا لا يكون اقرارا ولا تحلى
 الشهادة بانه اقرار ولو كانت مصدر امر سوامان كتب للشايب على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا لان الكتابة
 قد تكون تخبرية وهذا ما عليه عامتهم وان كتب وقرا عند الشهود ولم يشهدوا به وان لم يقبل اشدوا على وكذا
 لو قرأه غيره وقال الكاتب لشهدوا على به ولو كتب عندهم وقال اشهدوا على بما فيه ان علما بما فيه كان اقرارا
 والا فلا والكتابة في حق الاخرى لا بد ان تكون مصدرة معشونة وان لم تكن لغائب (قوله وحكم الحاكم) يكون
 من المسموعات ان كان يقبل ويجوز ان يكون من المربيات ان كان فعلا (قوله والعصب واقبل) من المربيات (قوله
 وان لم يشهد عليه) لو قد بدله وان قد لا تشهد عن اكل اورد في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت
 تسعه اشهد انى فعلت حكم ما ذاك ببالاوى وان ذاك ببالاوى يشهد بما علم ولا يقول اشهد في لانه كذب بجر
 (قوله ولو تخلف يارى وجه المقر) وان لم يردده وسجوا كلامه لا يحل اوم الشهادة الا اذا دخل بيتا فرأى رجلا
 يخرج وجلس على بابها وليس له مسك غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه حل له ان يشهد بما
 اقر ذكره لخصاف وافاد ذلك المصنف بعد (قوله لكن لو فسر لا تقبل) كذا في من ضرورة جواز الشهادة القبول
 عندا تخبر فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الحوادث لكن اذا صرح لا تقبل (قوله اوردى شخصه) مع
 شهادة اثنين (الح) ولو شهد عند مع عدم رؤية الشخص لم يجز له ان يشهد كمن ابن مقاتل وقيد برؤية الشخص
 لانه لا يشترط رؤية الوجه لعمدة الشهادة على المتقبة كمال به بعض مشايخنا عند التعريف شر بلالية والى
 هذا مال خواهر زاده وبعضهم قال لا يصح الغفل عليها بدور رؤية وجهها ذكره مزي الدين واطلق في شهادة
 ف اثنين فقل نعم بفسد لانه لا يشهد بها كالباب والزوج وبه شرح في جامع الفتاوى (قوله وكفى هذا
 فاشهد) ان يشهد اخرج على شهادة ثمانية باخبارهما كذا في مجمع الصواب وفيه فان عروها بالاسم او سبها على ان يدعى
 ابن محمد بن الحسن على ابي سليمان فسأله عن الشهادة على المرأة فقال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى
 يشهد عنده جماعة انما افلافة وهو الخنازير الفتوى وعليه الاعتماد لانه ابصر على الناس بجرع الفقيه لا يشترط
 ذكر اسم الاب والجد (قوله لان عند الاداء) كذا وقع في المنع وفيه حذف اسم ان (قوله فيضره) لانه يفض
 بغير حق فمن يجب شرطا (قوله على انهما كتب كاتب واحد) متعلق بمحذوف تقديره تدل والاولى حذف
 الكاف من كتب كما هو في المنع وهو كذا في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يريد على ان يقول
 هذا شئ وانما امره كنهه ليس على هذا المال رقة لا يجب فكذا هنا (قوله لكن في شرح الرهبة) الح
 هذه قوله اخافى السني وعامة على خلافة كفى في البحر وصد قول اقصاني ان كذب مصدر امر موصوف
 وانما شاهد حل له ان يشهد على اقراره لا يقره وان لم يقبل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب له عاب
 على وجه الرسالة اما بعد ذلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من العاصب كالخلاف من الخاضر ويكور
 شحما وعامة على خلافة لان اصابه فتكون خبرية تنهى (قوله ولا يشهد على نها ذرية) ولو سمع منه
 غيره فانه لا يشهد ان يشهد لانه حل غيره حوى (قوله فلو فيه جاز) لانها حيث تملزمة والاعمال فييدان
 قاضي قضى بها حوى (قوله وبما تقرر من صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل آء الشهادة عند القاضي
 لا يصح له ان يشهد على شهادته انتهى حلى فان حل ذلك على انه قبل القضاة اذ تفتت المناقاة (قوله
 فسمع عنك على تصور برهني حلى (قوله فانه لا يحل) مصدر فعل المذهب في الموضع الثلاثة انتهى

حلي (قوله وقبول التحيل) ولو شهد عليه افعال لا قبل فانه لا يصح شهادته حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل انتهى
 فية في الحروف في ان يكون مدعى قول محمد من انه توكيل والوكيل ان لا يقبل اعلما على قولهما
 انه تحصيل فلا يطل بالرد (قوله على اذ ظهر) وهو قول العامة وقال بعض لا يصح وجهه مخالفة ان الاوابين
 لا يوجد لان الشاهد عدالة حتى لا يحمل السامع والسامع لا يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة الشهادة بالحكم نفسه
 لكونها به القضاة بها كذا كرنا عن الحوى ويقال في الثاني ايضا ان الشراطة قول محمد لا قوله ما فليسلم (قوله
 وقيد ابو يوسف الح) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضائه اذا كان معياله فلو كان هذا
 الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضائه لكان نظيره في حاشية الشلي عن الكاكي لو منع قاضيا يشهد
 قوما على قضائه كان لا سامع ان يشهد على قضائه بغير امره لان قضاء القاضي حجة ملزمة ومن عارض حجة حل له
 الشهادة بها كالمعارض الاقرار والبيع انتهى لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة القضاء واجازته فيما يصح
 فتدبر (قوله كفى عدل واحد) قيد بالعدل لان خير المستوز لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الدانات
 كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة وقيل خبر العدل والمستوزين في عزل الوكيل وجر المأذون
 واخبار البكر بانكاح ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي ايجاز (قوله في ثلثي عشر مسئلة) منها الاحد
 عشر الائمة في النظم قول فيم اوردت اخرى يقبل قول امين اقصاني اذا اخبره بشهادة شهود على عينه فذكر
 حضورها كفى دعوى اقية (قوله منها حيار اقصاني) الاولى حذفه للاستغناء عنه بما قل من الاظم ومناه
 ان القاضي اذا جلس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه مسمو فانه لا يصح له وبه مدد براه
 فاذا اخبره عدل بعد هذه المدة فافلاسه فانه يقبل خبره ويطلقه (قوله اى تركبها المس) عندهما ووجب محمد
 تركبته على مراتب التهمة اذ اوسع المتقدمة فالمر كفى في كل مرتبة مثل الشاهد ثلث لائمة مختصرا والخلاف
 ان المرض الخصم بقرصية الواحد فان رضى جاز اجماعا حوى (قوله فتشهاد اجماعا) فيشترط فيها ما يشترط
 فيها الاقطة الشهادة وتظهر ان المراد عدل او عدل وعدلتان (تنبيه) ينبغي للقاضي ان يختار في تركي الشهود
 من هو اخبر احوال الناس واكثرهم اختلاطا بالناس مع عدالته عارفا بما يكون حرا وما لا يكون غير طامع
 ولا تفرق كذا لا يخدع بالمال فان لم يكن في جيرانه ولا اهل - وقه من يتق به اعتبروا في الاخبار بجر (قوله وترجمة
 الشاهد) بشرط ان لا يكون المترجم اعنى عند الامام وهذا اذا لم يعرف القاضي لقته فان كان عارفا بلسان
 الشاهد والخصم لا يجوز ترجمة الواحد والى ان يقول لا يحتاج اقصاني الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى
 كون الثاني عارفا به بقرصية وانما اذا المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء سلمان النبي صلى الله عليه
 وسلم ترجم يهودى كلامه خات فيه قد ل جبريل عليه السلام يحدث طويل واسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبدن ثابت ان يلم العبرانية فكان يترجمها وفي المصباح ترجم كلامه اذ بينه وارضه وترجم كلام غيره
 اذا غرقت بلغته غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان ففتح الله وشم اليم في التاميم وقد ضم التاء تبع الليم
 وقد فتح الجيم تبع الليم والجمع تراجم انتهى (قوله والخصم) هو اعم من المدعى والمدعى عليه (قوله من اقصاني)
 وكذا من الموكى الى اقصاني كافي افتح (قوله وبارز كية عبد) اى لولاه (قوله وولد) ولده وعكسه واحد
 الزوجين للآخر (قوله في تقوم) اى تقوم صيد وتنطبق كسر شخص الشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا
 فانكر المدعى عليه ان يكون ذلك القدر كفى في ثبات قيمته قول العدل الواحد وذكر في البرازية من خيار
 العيب لا يحتاج الى تقوم عدلين لمعرفة حصار فيخرج الى اخرق بين اتقويين ويسقنى من كلامه تقوم
 نصيب السرقة ولا بد فيه من اثنين كفى العناية (قوله وارثر بقدر) اى في غير الشجاج (قوله والسلم) يسكون
 الام للضرورة بمعنى الم - به انتهى حلى اى اذا اختلفا فيه بعدا ضاره بجر (قوله واطلاسه) اى اذا اخبر
 اقصاني عدل بافلاس المحبوس بعد مضي المدة اطلانه مكتوبه بذكره عبد البر (قوله والعيب) اى اذا اختلف
 البائع والمشتري في ثبات العيب يكتفى في اثباته بقول عدل ويظهر من الاطهار ضريحه الى العدل والعيب
 مفعول مدم (قوله وصوم على ماس) اى من رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة (قوله
 او عند علة) من غير اعيان وضخوه على ظاهر المذهب (قوله اذا الشاهد من يجر) اى العدل الواحد فيصعها
 ان يشهد على موته ذكره عبد البر (قوله وتركبها المسمى الح) يدل بكى فيه تركبها الشكاير الواحد بجر حوى

وقيل التحيل وعدم التحيل بعد التحيل على الاطهار
 نعم اشهدا بقضاة اقصاني حجة وان لم يشهدا
 اقصاني عليه وقيد ابو يوسف عيسى
 وهو الاحوط ذكره في الخلاصة (قوى) عدل
 اقصاني في اى غير مستطاع المحبوس بقرصية
 منها اخبار اقصاني بافلاس المحبوس بقرصية
 وشهادة اجماعا (ترجمة الشاهد) والخصم
 (وارامة) من اقصاني الى اى كفى و لا شأن
 احوط وما يتر كية عبد رضى والى وقد تقدم
 ابن زهيران منها احد عشر قال
 وقيل عدل واحد في تقوم
 وترجمة والسلم هو جبريل
 والافلاسه اى ازال العيب بجر
 وصوم على ماس او عند علة
 وموت اذ لا شاهدين بجر
 (وان تركبها مسمى)

(قوله بالامانة في دينه) بان يكون محافظا على ما به تقدم شرعة على ما هو الظاهر (قوله واسانه) بان لم يهد عليه كذب (قوله وبه) له في المراد بها المعاملة او ان لا يكون مارقا (قوله وانه صاحب بقة) اي ليس بفعل ولا معنوه (قوله ساوا عنه عدول المسلمين) قال ابو السعود من هذا يعلم ان العدالة لا تنزل من الاسلام انتهى اي في حق الكافر والاولى ان يقول سأل ان القاضي وفي البحر يسأل القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل فيكون بذلك فاسقا في دينهم (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) في خلاصة ما ابا حنيفة صنف في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سماعه فانه قد سمع من ابي وماني رجلا عرانه يشترط الحلف وقت السماع وفي وقت الرواية فلا بد عنده لاشهاد من تذكر الحادثة والتاريخ وما وقع المال وصفته حتى اذا لم يذكر كرامته وثبته انه خطه وخاتمه لا يفي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور مع ولا يشهد في تذكره نفس الشهادته (قوله وجوز ان يكون) نسبة الى ابي محمد قال الشافعي في حاشيته عن خلاصة ما كان يشترط ان يكون الصلح متودعا لم تذكره الايدي وليكن في يد صاحبه من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خطه فيه فان لم يكن كذلك لا بد من يشهد ان شهد في البحر حوزة ابو يوسف لقناني والراوي دون شاهد وجوز مجرده على الاعتماد على الكتاب اذا ثبت ان خطه وان لم يشهد كقوله في ثلثين ثلثين انما شاهد اذا اعتمد على خطه على القول المأني به وشهد بقرينة قوله وبالقاضي ان يراه هل يشهد عن علم او عن خطه ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا انتهى لمخاض ظاهر كلام المؤلف كسكين ان صاحبهين متفقان وقد علمت ما في البحر ونحوه في العيني والراي قال ابو السعود ويمكن دفع الثاني بان عن الثاني روايتين (قوله بالامانة) ان لم يقطع به من جهة المانة باليمين او بالسماح انتهى كمال وسأل الثاني العقود (قوله ان في عشرة) كمالا منكره في السائر شره آخرها قول المتن ومرفى في يد من في الحاشية على قلت بل انما شره قوله وشراطة (قوله منه المتن) ذكره في الاثنية المرحي ان الشهادته بالسماح في المتن لا تقبل بالاجماع وذكره في حاشيته الطحاوي ان الخلاف ثبت فيه فمن ابي يوسف الحواشي المتمد عدم التدول فيه كذا في بعدد وفي البحر شرط الحصاد بقوله في متن عن ابي يوسف ان يكون منهم ورثا ولم يعق ابو ابراهيم في الاملا ولا يشترطه محمد في الموطأ وفي شرح العلامة عبد الله بن جماعة اشهاد في المتن قالوا لا يحل عندما خلافا لما في متن من حواشي ما تقدم (قوله والملا) عن الثاني اي في القول الاخيرة وقول الاول له الامام انها لا تحل ما لم يعان اعتناق الاولى قول محمد بن طرب والظاهر ان المتن قول الامام لعدم تعدد قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهب والدليل للامام كافي في الزاوي ان العتق يفتي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة كذا ما يفتي عليه (قوله والمهر على الاصح) ان من روايتين عن محمد بن المهر تبيع للسكاح ذكره عبد البر وفي البحر عن الظهيرية والبرازية والخزائفة ونحوه في الخلاصة كافي في التبريلالية ان فيه روايتين والاصح الجواز فان حمل ما في هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد بن جماعة (قوله والنسب) سواء جاز بينهما السكاح ولا يجوز خلافه ان يشهد ابن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما قهستاني اي وان لم يعان الولادة على قرائنه والقنوي على قوله ما ذكره عبد البر قال في البحر والشهود اذا شهدوا في نسب فان القاضي لا يشهد ولا يحكم به الا بعدد عوى المال الا في الاب والابن انتهى واراد به عوى المال النفقة او الارث ابو السعود (قوله) النسب في الاصل مصدر ونسب من باب طلب ثم استعمل في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهم نسب اي قرابة وفي البحر في دعوى العمومة لا بد ان يبين انه عمه لا يعمه اولاه او اعمه ويشترط ايضا ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا اذا برهن على انه اخ الميت لا يعمه ولا يعم له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات ومعه ان يشهد على ذلك ان يراه الميت ولا بد ان يعمل بالسماح قول في الزاوي قال رجل لامرأة سمعت ان رجلا مات لها فتزوجت ان كان قد مات انتهى ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياتة فالمراد تأخذ بقول من قال عدلا منهم ما سواه فان عدل احدهما بالحياتة او الموت ولو كان كلاهما عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت والقول دعوى يقترب عليه احدهما فانه عليه عناية فلا مجال للشك في ان الشهادتين لا ينافيان في حجة تربية انما هو

قوله بالامانة في دينه بان يكون محافظا على ما به تقدم شرعة على ما هو الظاهر (قوله واسانه) بان لم يهد عليه كذب (قوله وبه) له في المراد بها المعاملة او ان لا يكون مارقا (قوله وانه صاحب بقة) اي ليس بفعل ولا معنوه (قوله ساوا عنه عدول المسلمين) قال ابو السعود من هذا يعلم ان العدالة لا تنزل من الاسلام انتهى اي في حق الكافر والاولى ان يقول سأل ان القاضي وفي البحر يسأل القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل فيكون بذلك فاسقا في دينهم (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) في خلاصة ما ابا حنيفة صنف في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كثرة سماعه فانه قد سمع من ابي وماني رجلا عرانه يشترط الحلف وقت السماع وفي وقت الرواية فلا بد عنده لاشهاد من تذكر الحادثة والتاريخ وما وقع المال وصفته حتى اذا لم يذكر كرامته وثبته انه خطه وخاتمه لا يفي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور مع ولا يشهد في تذكره نفس الشهادته (قوله وجوز ان يكون) نسبة الى ابي محمد قال الشافعي في حاشيته عن خلاصة ما كان يشترط ان يكون الصلح متودعا لم تذكره الايدي وليكن في يد صاحبه من الوقت الذي كتب اسمه ووضع خطه فيه فان لم يكن كذلك لا بد من يشهد ان شهد في البحر حوزة ابو يوسف لقناني والراوي دون شاهد وجوز مجرده على الاعتماد على الكتاب اذا ثبت ان خطه وان لم يشهد كقوله في ثلثين ثلثين انما شاهد اذا اعتمد على خطه على القول المأني به وشهد بقرينة قوله وبالقاضي ان يراه هل يشهد عن علم او عن خطه ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا انتهى لمخاض ظاهر كلام المؤلف كسكين ان صاحبهين متفقان وقد علمت ما في البحر ونحوه في العيني والراي قال ابو السعود ويمكن دفع الثاني بان عن الثاني روايتين (قوله بالامانة) ان لم يقطع به من جهة المانة باليمين او بالسماح انتهى كمال وسأل الثاني العقود (قوله ان في عشرة) كمالا منكره في السائر شره آخرها قول المتن ومرفى في يد من في الحاشية على قلت بل انما شره قوله وشراطة (قوله منه المتن) ذكره في الاثنية المرحي ان الشهادته بالسماح في المتن لا تقبل بالاجماع وذكره في حاشيته الطحاوي ان الخلاف ثبت فيه فمن ابي يوسف الحواشي المتمد عدم التدول فيه كذا في بعدد وفي البحر شرط الحصاد بقوله في متن عن ابي يوسف ان يكون منهم ورثا ولم يعق ابو ابراهيم في الاملا ولا يشترطه محمد في الموطأ وفي شرح العلامة عبد الله بن جماعة اشهاد في المتن قالوا لا يحل عندما خلافا لما في متن من حواشي ما تقدم (قوله والملا) عن الثاني اي في القول الاخيرة وقول الاول له الامام انها لا تحل ما لم يعان اعتناق الاولى قول محمد بن طرب والظاهر ان المتن قول الامام لعدم تعدد قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهب والدليل للامام كافي في الزاوي ان العتق يفتي على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة كذا ما يفتي عليه (قوله والمهر على الاصح) ان من روايتين عن محمد بن المهر تبيع للسكاح ذكره عبد البر وفي البحر عن الظهيرية والبرازية والخزائفة ونحوه في الخلاصة كافي في التبريلالية ان فيه روايتين والاصح الجواز فان حمل ما في هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد بن جماعة (قوله والنسب) سواء جاز بينهما السكاح ولا يجوز خلافه ان يشهد ابن فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما قهستاني اي وان لم يعان الولادة على قرائنه والقنوي على قوله ما ذكره عبد البر قال في البحر والشهود اذا شهدوا في نسب فان القاضي لا يشهد ولا يحكم به الا بعدد عوى المال الا في الاب والابن انتهى واراد به عوى المال النفقة او الارث ابو السعود (قوله) النسب في الاصل مصدر ونسب من باب طلب ثم استعمل في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهم نسب اي قرابة وفي البحر في دعوى العمومة لا بد ان يبين انه عمه لا يعمه اولاه او اعمه ويشترط ايضا ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا اذا برهن على انه اخ الميت لا يعمه ولا يعم له وارثا غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات ومعه ان يشهد على ذلك ان يراه الميت ولا بد ان يعمل بالسماح قول في الزاوي قال رجل لامرأة سمعت ان رجلا مات لها فتزوجت ان كان قد مات انتهى ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياتة فالمراد تأخذ بقول من قال عدلا منهم ما سواه فان عدل احدهما بالحياتة او الموت ولو كان كلاهما عدلين تأخذ بقول من يخبر بالموت والقول دعوى يقترب عليه احدهما فانه عليه عناية فلا مجال للشك في ان الشهادتين لا ينافيان في حجة تربية انما هو

وفي المحيط لوجاه خيم موت انسان فصدعوا له ما يصنع على الميت ليسعه ان يخبر بموته حتى يخبره ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خما أو غلطا أو حيلة تقسمه المال انتهى ولو قال الخبر مادقناه وشهدنا جنازته تقبل لانها تكون شهادة على الموت وفي البحر وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الميت بين ان يكون مشهورا ولا وقيد في المعراج معزى الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما او من العمال اما اذا كان زاهرا او مثله فانها لا تجوز الا بالمعاينة انتهى قال العلامة عبد البر ولا تقضي هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه انتهى فكانه لم يزل هذا قيد اعدم اعتماده الى نص (قوله والنسكاح) فلان سمع به من جمع عنده وعدلين عنده ان يشهد به قهستاني وفي اقية نسكاح حضره رجلان ثم اخبر احدهما جماعة ان فلانا زوج فلانة بادن وبنوا لان يجوز هذا الشاهد يجوز السامع ان يشهد واعي ذلك وفي العمادة وكذا تجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في النسكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسمعه ان يشهد انما زوجته وان لا يعان عقد النسكاح انتهى وبشهادته من رأى رجلا وامرأة بينهما نكاح الا زواج انما عرسته انتهى دور (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماح ويترتب على قبولها احكام كالعدة والمهر والنسب افاده العلامة عبد البر (قوله وولاية القاضي) اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به قهستاني وان لا يعان تقليد الامام انتهى عبد البر وفي البحر عن المعراج ان الاميركا القاضي فيراد الامرة كذا في خزانة الامتين (قوله واصل لوقف) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المهر شرط في السكاح عن المرغيناني ثم وفي الخزانة لا يشترط على المختار ان كان وقفا قائما ينصرف الى القنوة وذكر الشيخ طهري الدين المرغيناني ان اذ لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر واقعه انتهى شافعي (قوله قبل وشراطة) على المختار ولا وجه له كقول قائل فانهم اقولان صحيحان قال في البحر وفي الفصول العمادية من الماشر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهرة على شرائط الواقف انتهى وفي المجتبى المختار ان تقبل على شرائط اوقف انتهى واعتمده في المعراج وقواه في فتح القدير بقوله وانما اذا عرفت قوله في الاوقاف التي انقطع نبوتها ولا يعرف لها مصارف وشراطة انه يملك بها ما كانت في دواوين القضاة لم تتوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو معنى اثبوت باتسامع انتهى قال في البحر انما عمل فيها بذلك عند الضرورة والمداي اعم قلت هو لا يعمل دليلا وانما هو امتثال للتقوية وظاهر ما نقله عبد البر ان الاتفاق على هذا التفصيل فانه قال في الشهادة بالتسامع بعضهم قال يحل على اصد دون شرائطه واليه مال السرخسي وهو الاصح لان اصله يشتر في شرائطه وفي التجسس والمزيد انه المأخوذ به وفي الذميرة انه المختار انتهى بقوله وهو المأخوذ به من علامات الاتفاق التي تقدم على غيرها ثم ايت في الهندية عن السراجية ان عليه القنوي (قوله في يابه) اي باب الوقف (تنبيه) ليس معنى الشروط ان يبين الموقوف عليه بل ان يقول يدا من غلتهما بكذا واليباق كذا وكذا انتهى وسئلة الوقف اصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وقد استلقت في المسالك بعضهم قال يحل وبهضوم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشافعي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في اصل الوقف قول محمد بن عبد الله القتيبي وهو المختار انتهى (قوله فكل ما يتعلق به صحة) كان يكون معتبرا محل المجعولا آخره لمجة لا تقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحة (قوله والا) اي الاستوقف عليه صحة كذا الجملة من امام ومؤذن او نائب فانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلم الاتفاق (قوله بذلك) اي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعاينة اذا اخبر بها من يثق به اعتمادا دفعا للخرج وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها الا الخواص فالسكاح لا يحضره كل احد والدخول لا يقف عليه احد وكذا الموت لا يعان به كل احد ونسب الولادة لا يحضرها الا القابلة وبسب القضاء التقليد ولا يعان ذلك الا الوزير ونحوه من الخواص وكذا الوقف يتعلق به وكذا عامر احكام تنق على مر الدهور فلزم قبل فيها التسامع اذى الى المخرج وتعطيل الاحكام وتعامه في الجوى (قوله من يثق به) كذا في من خبر جماعة الخ) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق الشهادة الحقيقية او الحكمية فالقضية ان يشهد وسمع من قوم كثيرين لا يتصوروا طعيم على الكذب ولا يشترط في هذا العدالة بل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان

(ونسكاح والدخول بزوجه) وانما اذا عرفت قوله في يابه (قوله في يابه) اي باب الوقف (تنبيه) ليس معنى الشروط ان يبين الموقوف عليه بل ان يقول يدا من غلتهما بكذا واليباق كذا وكذا انتهى وسئلة الوقف اصلا وشروطا لم تذكر في ظاهر الرواية وقد استلقت في المسالك بعضهم قال يحل وبهضوم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشافعي عن شرح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في اصل الوقف قول محمد بن عبد الله القتيبي وهو المختار انتهى (قوله فكل ما يتعلق به صحة) كان يكون معتبرا محل المجعولا آخره لمجة لا تقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحة (قوله والا) اي الاستوقف عليه صحة كذا الجملة من امام ومؤذن او نائب فانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلم الاتفاق (قوله بذلك) اي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعاينة اذا اخبر بها من يثق به اعتمادا دفعا للخرج وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها الا الخواص فالسكاح لا يحضره كل احد والدخول لا يقف عليه احد وكذا الموت لا يعان به كل احد ونسب الولادة لا يحضرها الا القابلة وبسب القضاء التقليد ولا يعان ذلك الا الوزير ونحوه من الخواص وكذا الوقف يتعلق به وكذا عامر احكام تنق على مر الدهور فلزم قبل فيها التسامع اذى الى المخرج وتعطيل الاحكام وتعامه في الجوى (قوله من يثق به) كذا في من خبر جماعة الخ) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق الشهادة الحقيقية او الحكمية فالقضية ان يشهد وسمع من قوم كثيرين لا يتصوروا طعيم على الكذب ولا يشترط في هذا العدالة بل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان

بلفظ الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعني النسب والنكاح والقضاء لا ثبت الا بخبر جماعة لا يوجد
 وتايطم على الكذب او خبر عدلين بلفظ الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة
 كذا في باب النسب من شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر شرعية
 وفي الزبلي ولا يترط في الموت افظ الشهادة لانه لا يترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة وفي شهادة الواحد
 بخبر الموت قولان صحان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا
 انه لا يسمع الشهادة الا بعدد لضعفت الحقوق (قوله او شهادة العدلين) يعني ان الشهادة لها طريقان حقيقي
 وهو بالتواتر وسكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكره في الامور الدينية ان الاشهاد بشهادة عدلين او رجل
 وامرأتين بلفظ الشهادة بدون اشهاد رقيق في قلبه ان الامر كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله فيكفي العدل)
 اي بالنسبة للشهادة واما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقواهم اذ لم يعان الموت الا واحد قالوا بخبر بذلك
 عدلا مثله واذا سمع منه حل له ان يشهد على مائة فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقض بشهادتهما انتهى افاده
 ابو السعود ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد مائة او جزائه ودفعه حتى يشهد الاخر معه شاي عن الكمال (قوله
 ولو اتى) في شرح العلامة عبد البر عن ثاوي رشيد الدين انه يجوز اذا سمع من محدود في قذف او القذف وان
 او العبد اذا كان الصدوق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان ميمرا كلامه معتبرا انتهى (قوله وقيد شارح
 الوحيانية) عبد البر نقل عن السير الكبير (قوله ومن في يده شيء) نقدا كان او عرضا او عقارا حوى (قوله
 سوى رقيق) يم العبد والامة (قوله علم ربه) لا وجه هذه الجملة والذي وقع في ذكره عبارة الشرح بلالية
 وتصما قوله سوى الرقيق المبرع اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به معانة اليد وفي غير المعبر يشهد برقة
 انتهى اي معانة اليد ومراعاة ان الذي يعبر عن نفسه لا يشهد برقة معانة اليد الا اذا علمت رقة له وهذا المعنى
 لم يقده المؤلف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه ولم يعلم رقة ثم باق في يده ومعه لاصاب الخبز (قوله يعبر عن نفسه)
 هذا تفسير للسكبر الواقع في عبارتهم سواء كان ذكرا او انثى كما في النهاية والوجه فيه ان له ايدا على انفسهما
 تدفع يد الغير عما فاقدهم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاملية يكون القول قولهما واما الصغير الذي لا يعبر
 فهو كالمشاع لا يذله فله ان يشهد بالملك في اليد (قوله فله ان تشهد به) اخرج المصنف عن مراده وان كان
 الحكم ظاهرا وانما يثبت الشهادة بالثبوت لو اضع اليد لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع
 بالدلالة في الاسباب كلها فيكتفى بها ومورته رجل رأى عينا في يد انسان ثم رأى تلك العين في يد آخر والاول
 يدعي الملك يسه ان يشهد انها لامدعى حوى (قوله ان وقع في قلبك ذلك) اي اذا شهد بذلك فليكن صدقه
 واستند هذا القيد في الظهيرية الى صاحبين قالوا يعني الشيخ بخبر ان يكون هذا نقدا لا لاطلاق محرم
 في الرواية قال الصدر الشهيد بخبر ان يكون قوله قول الكل وبه نأخذ قال الرازي هذا قولهم جميعا اذ اصل
 في حل الشهادة اليقين فعند تعذر بصار الى ما يشهد به القلب لان كون اليد مرسوما بسبب اقامتها ظن الملك
 قد يقع في غيب ذلك لاطل فلم يشهد به باليد وانما اذا رأى انسان درة ثمينة في يد انسان او كتاب في يد
 ليس في آياته من هو اهل له لا بد منه ان يشهد بالملك له ففرض ان مجرد اليد لا يكفي شرعية لاية ويترط ان لا يخبره
 عدلان بانها لغيره فلو اخبره لم تجز له الشهادة بالملك خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادته الواحد
 لا تزيل ما كان في قلبه انه لا اول فلا يدل ان تمنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق
 فحينئذ لا يحل ان تشهد به الاول الا ان يثبت في الحاشية عن الحاشية وكما جاز له ان يشهد انه ملك بوضع اليد
 يمازله شرأذ ان لم يكن رأيه في يد غيره فان كان واخبره بانتقال الملك اليه او بالوكالة منه حل الشراء والا
 كما اذا رأى جارية في يد انسان ثم راها في يد اخرى وقالت انما ارضي الاصل لا يحل لعان ينكحها انتهى وافاد المصنف
 وبعبارة انه عان اليد وواضع اليد فلو لم يعانها وانما سمع ان فلان كذا فلا تجوز له الشهادة لانه مجازفة كالمواضع
 المالك لا الملك لانه لم يحصل له العلم بالحدود (تنبيه) نقل الصدر حسام الدين في شرح ادب القاضي انه ان عان
 المالك دون المالك بان عان محدودا حسب الى فلان ابن فلان القلاقي وهو لم يعان به وجه ولا يعرفه بنفسه القياس
 ان لا فعل وفي الاختصاص فحل لان النسب مما ثبت بالنسب والشهرة فيصير المالك معروفا بالنسب والملك
 معروف بترفع الجهالة وكذا اذا ادرك الملك ولم يعان المالك والمالك امرأة لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان

ان اراد احد اعدائ الاول الموت فيكفي العدل
 ورأي وقد اختلفوا في ذلك وفي رواية
 رواية بان لا يكون الله في شهادته
 ورأي في يده شيء ولا يجوز
 عبد البر عن رشيد الدين انه لا يجوز
 ان يشهد به العبد والامة
 لا يشهد به العبد والامة
 لا يشهد به العبد والامة

ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائز يريد به اذا عين الملك ووقع في قلبه ان الامر كما اشهر
 وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولم يسمع مثل هذا الضاعت حقوق الناس لان فهم المحبوب ولا يبرز
 اصلا ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات الملك بالنسب والتما واثبات النسب بالنسب وفي ضمنه
 اثبات الملك به وهو لا يمنع وانما يمنع اثباته تصداعني بعلالز يلي وعزاء في البحر الى النهاية وهذا هو النص
 وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه لتلك الضيعة لولا
 ان الشهادة به وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيعة انتهى وفي البرازية شهدا ان فلان ابن فلان
 مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يذكر المالك فشهدا انها باطلة لانهما لم يدعيا ملكا لم يعان به ولا يراه في يد المدعي
 ولو شهد دابة تتبع دابة وترضع منها ان يشهد بالملك والتناج انتهى (قوله اي اذا دعا المالك) سبع فيه صاحب
 البحر وقد ذكره يجيبا عن التناج الواقع بين قول من قال انه يقضي بما بينه وبين يد كافي الخلاصة والبرازية
 وبين قول النارج ان القاضي لا يجوز ان يحكم بسماع نفسه ولو نازعه ولا يرويه نفسه في يد انسان
 فحل صاحب البحر كلام الاولين على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورد
 المقدسي وحل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكم بمرما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه
 فلا يناق انه يقضي قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح
 اول كلامه واما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع اصلا فلا يترجم ارادته
 قال السيد ابو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة تختلف فيها بين المتقدمين الذين يجوزون لقاضي
 القضاء بعله وبين المتأخرين الذين لا يجوزونه فساد في البرازية والخلاصة على مذهب المتقدمين وما في الشارح
 على مذهب المتأخرين (قوله وان فسر الشاهد الخ) اي فيما يشهد به بالتسامع وقالوا ينبغي للشاهد ان يطلق
 لشهادته ولا يفسرها انتهى حوى (قوله الا في الوقف) وذلك لان الشاهد بما يكون منه عشرين سنة وتاريخ
 الوقف مائة سنة فيقتضيان القاضي انه يشهد بالتسامع فالافصاح كالكسوت اليه اشار في الحديث (قوله
 بل في العزيمة) اي حاشية عزى زاده على الدرر وتله المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) اي
 الذي ترويه الشهادة في غير الوقف والموت (قوله ولا كنهه اشهر عندنا) افاد العلامة بوح في كتاب الوقف
 ن الشهرة لشيء بكونه مشهورا معروفا انتهى وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس او جلهم واما السماع من
 الناس الذي وقع في العبارة الاولى لا يفيد ذلك لانه كقول الشاهد انما يشهد بالسماع (تنبيه) في البحر عن المحيط
 اذا شهدوا انه مات على هذه الدابة فهي ميراث ولو شهدوا ان لب هذا المدعي مات وهذه الدار كانت له او شمر
 وسنة مات فهو جائز انتهى ان بخلاف ما اذا كان الاب والابن او ولد او ولد له على حاربوا لا يشهد الله لا احتمال
 انه وكبه بالعارية ولو رآه على حاربته بين يومين او اكثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد به لانه لا الظاهر
 ان الانسان لا يركب دابة مدق كثيرة الا بالملك انتهى (قوله وصححه شارح الوحيانية) لم اره فيه قال الجوى
 في شرحه من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعرضية ان يتصحب خصما ولم يتصحب تقبل
 وتجوز شهادته الدائن لم يذونه ولو مقلعا بما هو من جنس دينه ولو شهد اميونه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق
 بالمديون حال حياته ويتعلق به بعد وفاته وتقبل شهادة المديون له آتته وشهادة اجير الواحد لاستاذ لا تجوز
 في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان اجير مياومة ومشاورة او مساهمة احتسابا ولو مضت الاجارة واعاد
 شهادته تقبل بخلاف الاجير المشرك حيث تقبل شهادته لانه غير مملوك لارقية ولا منفعة انتهى والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب قبول وعده)

القبول لقول لفة منه على الصدوق كافي المصباح (قوله لصفة الفاسق) اي لصفة القضاء بشهادته اي وقد ذكره
 مما لا يقبل وكما يصح القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعي والمحدود في القذف اذا ناب وبشهادة أحد
 الزوجين مع آخر صاحبه وشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز في ابطاله وان رأى بطلانه انتهى خزائن
 المفتين والظاهر ان هذا محمول على قاض يراه لا الحنفى (قوله كما حقه المصنف) بما يعقوب باشا) افاد عنه
 ان كل شهادة يكون سبب رد الفاسق اذا قبلها يصح كالحنفى والناجحة والمفتى ومن يلعب بالطيور والظهور

اذا ادعى المالك والا (وان فسر) اشهد
 (قاضي) ان شهادته باقيا مع او بغيره
 رقت على اجمع الا في اوقاف والموت اذا
 فسر (قوله) خلاصة بل في الاثرية عن القاضي
 معنى التفسير ان يقول لا يشهد بالسماع
 الناس اما في الاثرية عن القاضي
 عند ما يثبت في الكل ويصح شارح حاشية
 وغيره والظاهر
 (باب قبول وعده)
 اي من يجب على القاضي قبول وعده
 لم يجب لا من يصح قبوله او لا يصح بغيره
 التناقض في كنهه المصنف بما يعقوب

او يفتي للناس ومن يفتي سب السلف ومن ار كذب ما يحمله ويصح قبول شهادة الاعمى لقول مالك بقولها
 مطلقا كالبصير اما المولى لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه وكذا السيد لعبد
 ومكاتبه والاجير لما ذكر وكذا من يبذل على الطريق اوبا كل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجتد رايه
 ولم يصرحوا بكونه فسحا حتى يدخل في حكمه انتهى (قوله تقبل من اهل الاهواء) قال في المغرب اهل الاهواء
 من زاع عن طريفة اهل السنة والجماعة وكان من اهل القبلة وانما قات لان فسقهم من حيث الاعتقاد
 وما وقع فيه الاتية فصاروا كمن يشرب الخمر او يأكل من ثمرات النخيل او يمشي في ثياب النجاسة بخلاف الفسق
 من حيث التعاطي انتهى والاهواء جمع هوى مصدر هو يتهم من باب تعبد اذا احبه واشتهاه ثم يسمى به المهوى
 والمنتهى مجرورا كان او مذموم او مباح غلب في المذموم والهوى معدودا هو المسخر بين السماء والارض والجمع اهوية
 واهل الاهواء له وابطا طائفة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله بكبر) اهل طائفة
 نافون لقدرة العبد وادى في حذف الكاف ويقول المهوى الجبر الخ ويكون يانا لاهل الاهواء في ذاتهم لانهم
 تقبل شهادتهم منهم (قوله وقدور) هم النافون للقضاء والقدرة تعالي والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله
 ورفض) هم الملعونون الا لعنوا الصهرين وغيرهما من الاشياء وكذا في القهستاني فهم من اهل الاهواء
 وان لم تقبل شهادتهم (قوله وخروج) هم المكفرون للعتين وطلمة والزيبر ومعاوية (قوله وتشبيه) ذكر بدلهم
 اتهم ستافى المرجحة وهم النافون ضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالجمجمة والخوارج وغلاة
 الروافض واخالفين بخلق القرءان لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا في المشارع انتهى فعد هؤلاء الفرق لبيان
 اهل الاهواء في ذاتهم لان تقبل شهادتهم وبدل عليه ما في البحر عن النهاية ان اصول الهوى ستة وذكر
 ما ذكره المؤلف (قوله وتعتيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا لثنتين وسبعين) فرقة كاهم
 في اسرار فرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي من كانت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 واصحابه في الحديث وسننهم اتي على ثلاث وسبعين فرقة كاهم في النار الا ما كان على ما اتا عليه واصحابي
 انتهى (قوله الانطوائية) نسبة الى الخطاب محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي الاجدع
 خرج ابو الخطاب بالكوفة وحارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر والدعوة الى جعفر
 فبترأته جعفر ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله وصابه عيسى بالكناسة لانه ادعى ان عليا الاله الاكبر
 وجعفر الاله الاصغر قال في مجرم البلدان الكناسة بالضم محلة بالكوفة وما وقع في بعض العبارات بالكنايس
 فبخر (قوله يرون الشئ اذ لم يسموه) اي واجبة فهم ستافى (قوله ولكل من حلف انه محق) وقولون المسلم
 لا يحلف كاذبا انتهى ولو عبر بأوبدل الزاوة تكون الحكاية الخلاف لكان اولي لانهم ما قولان كافي البحر وغيره
 (قوله لا لبدهم) لانها غير مكفرة اذ لم يمتدوا اعتقاد رئيسهم (قوله قيد صاحب السراج قبول شهادة
 صاحب الهوى بان لا يكون صاحبه ماجنا ويكون عدلا في تعاطيه انتهى قال في البحر وهذا القيد ليس في ظاهر
 رواية انتهى قلت الذي يظهر ان هذا القيد يشترط في وجوب قبول السني فكيف بصاحب الهوى (قوله
 ولم يبق لدهم ذكر) فقامهم (قوله ومن الذي على مثله) لانه عليه الصلاة والسلام اجاز شهادة النصارى بعضهم
 على بعض ولانه من اهل الزاوية على نفسه واولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه والفسق من
 حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجنب عما يعتقد محرمة دينه والكذب محظور في الاديان كاهم حوى (قوله
 لو كان عدلا في دينهم) قال في الوالوية تركية الذي ان يركى بالامانة في دينه ولسانه وبده وانه صاحب بقطعة
 ويركبه المسلمون ان وجدوا ولا فيقال من عدول الكفار وذا سكر الذي لا تقبل شهادته انتهى بجر (قوله
 الا في خمس مسائل) الاولى فيما اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد اسلم وهو يجهل بجهل شهادتهما وكذا لو شهد
 عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية انه اسلمت جاز واجبرها
 على الاسلام ولا تقتل وهذا قول الامام انتهى قال العلامة المقدسي ينبغي ان يكون الكافر الذكر كذلك يجبر
 ولا يقتل كالمسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الوالوية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام النصراني رجل
 وامرأتان من المسلمين وهو يجهل اجبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من اهل دينه وهو يجهل
 فشهادتهما باطلة لان في زعمهم انه رند ولا يملك ادلة الدلالة على المرتد اهناية فيما اذا شهد على نصراني

تقبل من اهل الاهواء اي اصحاب بدع لا يكره
 كمن يورد وروى عن خروج وشبهه وتعتيل
 او احصاه (قوله حلف من الروافض) حلف من حلف اله مخفى
 انما لا يسمونه لثنتين وسبعين
 فزعموا انهم من اهل طائفة
 لم يرد ذكرهم في الروافض
 في دينهم جوارح من (قوله في خمس مسائل)

ميت وهو مدون مسلم اي والتركه لاني الثالثة فيما اذا شهد عليه بين اشترها من مسلم والمسلم يشكر البيع
 الرابعة فيما اذا شهد اربعة على نصراني انه زنى بمسلة الا اذا قال استكرهها فانه يحذر الرجل وحده الخامسة
 فيما اذا ادعى مسلم عبد ابي يد كافر فشهد كافر ان انه عبده وقضى به فلان القاضي المسلم انتهى (قوله وتعتيل)
 اي شهادة الذي على مثله باسلامه اي المشهود عليه قبل القضاء لانه لو قضى عليه لقضى على مسلم بشهادة الكافر
 (قوله وكذا عبده) لو بقوية بجر قال فيه عن الوالوية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد اوقصاص ثم اسلم
 المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الدية ذكر الخصاص
 انها يجب الدية فقبل انه قول الكل وقيل عنده ينفذ القضاء في ابدون النفس وبقتل بالدية في النفس وعندهما
 يقضى بالدية فيهما اه شربلاية (قوله وان اختلنا له) لان الذكر كاهم واحدة (قوله والذي على المستامن)
 لان الذي اعلى حاله لكونه من اهل دارنا ولذا يقتل المسلم بالذي ولا يقتل بالمستامن مع (قوله لا عكسه)
 لقصور ولايته عليه لكونه ادى حاله مع (قوله على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد (قوله مع اتحاد
 الدار) ككونه ما في دار الاسلام فانها دار احكام فاختلاف المنفعة لا يختلف الدار بخلاف دار الحرب كذا افاده
 الجوى (قوله لان اختلاف دارهما) قال في البحر ويستثنى من الحرفى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفتين
 كالافريق والحبر لا لقطاع الزاوية بينهما وللهذا الابتواران والدار يختلف باختلاف المنفعة والمالك انتهى والذي
 في المنع ونحوه في القهستاني التعدير بما اذا كانا من دارين فيفيد انهما لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل
 شهادتهما على الاثر لان الارث يمتنع في هذه الصورة لوجود الاختلاف الحكمي وهذا هو الظاهر خلافا لما
 افاده الجوى فانهما اذا كانا في دار واحدة لا وجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام فليست (قوله
 وعدو) العدو من يفرح لحزنك ويهزق لفرحك وقيل يعرف بالعرف انتهى خزانة (قوله لانها من الندين) فيدل
 على كمال دينه وعدائه وهذا لان الماداة قد تكون واجبة بان راي فيه منكرا شرعا ولم يثبت به وقيلوا
 شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية حوى (قوله بخلاف الديونية) كشهادة المقدوف على
 القاذف والمقطوع عليه الطريق على انقطاع والمقتول عليه على القاتل والمجرع على الجراح والزوج على
 امرأته بالزنا اذا كان قد ذفها او لا فالعداوة ليس كما توهمه بعض المتقدمة او الشهود ان كل من خاصم شخص
 في حق وادعى عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بخوماذ كزنا وفي القنية ان العداوة
 بسبب الدنيا لا تمتنع به ما لم يفسق بسببها او يوجب منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد
 انتهى ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دينية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في حق جميع الناس
 فان اتى لا يجرأ حتى يكون قاسفا في حق شخص لا في حق غيره ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا
 منه بفسق نفسه ولو شهد الشاهد على آخر فخاصم المشهود عليه الشاهد قبل القضاء لا يمتنع القضاء بشهادته
 الا اذا ادعى انه دفع اليه كذا الثلاثين عليه وطلب الرد وابت دعواه يمينه او اقراره انكول قبطل شهادته
 وهو مرجح مقبول وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم اقف عليه في كتب
 اصحابنا او يفتي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان نضاره عليه به لا لا يفتد وان كان بشهادة من العدول
 وبحضرة من الناس في مجلس الحكم بطلب خصم شرعي يتقذ كره الجوى وسياق كلام البرجندی يفيد
 ان شهادة المدعى وقدره مقبولة لعدم ائتمه وهذا بناء على ان العلة التهمة لما اذا كانت العلة الفسق فلا فرق
 وقد اختلف نعليل المشايخ في ذلك قال ابو السعود ولعل في المسئلة قولين منهم من عطل بالاول ومنهم من عطل
 بالثاني انتهى (قوله بلا اسرار) فان اسر عليها او فرح بها او اسقط او كان عالما بقدرته به فهي كبيرة كما ذكره
 بعضهم (قوله على صفاته) الاولى ان يقول على خطاه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكالك احسن ما نقل
 فيما عن ابي يوسف ان لا يأتى بكبير ولا يصغر على صغيرة ويكون مائة اكثر من هتكه وصوابه اكثر من خطاه
 ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروءة انتهى قال القهستاني من اجنب الكبار
 وفعل مائة حسنة وتب او تسعين صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرة ليس يعدل انتهى (قوله كل فعل
 يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) عبارتها بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حد ينص الكتاب قال واصحابنا
 لم يأخذوا بذلك وانما بنوا على ثلاثة معان احدها ما كان شقيا بين المسلمين وفيه هتك حرمة والثاني ان يكون

على ما في الاشياء وتطل ما يلازمة قبل القضاء
 وكذا عبده لو بقوية كونه ودعوى (قوله وان احصاه)
 كالبصير والاصارى (قوله الذي على المستامن)
 ولا يمتنع على مثله في الادب
 مستامن (قوله مع اتحاد
 الدار) لان اختلاف دارهما ما يقطع الزاوية
 بين التوارث (قوله تقبل من الروافض)
 لانها من الندين بخلاف الديونية فانه لا يأتى
 من القول عليه كما سمي (قوله وما المدينين
 لصديقه تقبل الا اذا كانت الصدقة متناهية
 بحيث يجرى كل في مال الاخر فتادى المصنف
 مع المدينين (قوله من مستكبر صغير)
 بلا اسرار (قوله من مستكبر صغير)
 صوابه على معارضة دروغها قال وهو في
 العدالة وفي الخلاصة سئل فل يرفض المروءة
 والكرم كبيرة واقرب من الكمال

الى قوله او غير محمل ذلك فيما يظهر على من شهر بذلك (قوله اولي قوله) طاهره ولو في بناء مع ان الائمة يقولون
 بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيد هو وما بعده بالصعراء (قوله وثنام للداية) محمول على الاعتقاد افاده
 في الهندية (قوله وفي بلادنا يستعملون باع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتقاد وعدمه (قوله يستقصي)
 بالصاد المهملة اي يبالغ (قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية
 لعبد البر والتبريلي يقرض بالياء المنان تحت والقاف انتهى حلي (قوله ولا يشهد الاشراف من اهل العراق
 لتعصبهم) فاذا ثبت احداهما ثابته في سيرة قومه فيشبهه ولا يرفع فلا يؤمن ان يشهد بارزواتي عبد البر (قوله
 ولا من انتقل الى) لانه لا يكون اهلا للشهادة فلا يعتمد عليه من طاهره وان يقال ولا من انتقل من مذهب
 الى مذهب لانه ممنوع منه كاتقدم والغالب من احوال المتقلبين عدم الثقة بهم في احوالهم ثم بعد كافي هذا
 رأيت المصنف آخر الباب نقل عن الجوهر مانعه ان انتقل اليه لقلة ميلاته في الاعتقاد والجرأة على
 الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتقوله ويميل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته انتهى (قوله
 وكذا بائع الزكمان والخنوط) قال شمس الائمة انما لا تقبل اذا اشكر لذلك العمل وترصد اما اذا كان يبيع
 الثياب ويشتري منه الاكفان تجوز شهادته هندية عن الذخيرة وتعليل المؤلف بديل على هذا (قوله وكذا الدلال)
 قال في الهندية عن النخاع ان اول الصنائع الدينية كالزبال والمائل والجبان الاصح انها تقبل لانها قد تولاها
 قوم صالحون فالحال يعلم القاصح لا يقي على ظاهر الصناعة وكذا النخاسون والدالون انتهى ويحتمل ان المراد
 الدلال ان يشهد على البيع فانه قال في الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا في الاثن معا هذا الشيء
 من فلان لا تقبل شهادتهما انتهى (قوله والوكيل) اي بالنسكاح (قوله لو بائيات النكاح) اي لا تقبل بائيات
 نسكاح لانها شهادة على فعله (قوله تقبل) لانه شبه بقيام النكاح لا بمقدمه (قوله بالنسكاح) اي باثباته ولا يذكر
 او كاهن اي انه كان وكيل فيه كذا ظهر في فهم هذا المقام (قوله ومصلحة) اي ما ذكره المصنف في كتاب الاجارة
 من كتاب المسح بالمعين (قوله والصكاكين) الصحيح انها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الهندية عن
 الذخيرة والنفائية والفتح (قوله والمخضرن والوكلاء المتعلين على ابوابهم) اي القضاة وهو متعلق بالثاني وحذف
 من الاول نظيره قال في الدين لما مثل عن شهادة اهل الحاكم والوكلاء على ابواب القضاة قال لا تسمع شهادتهم
 فانهم ساعون في ابطال حق المستحقين فهو نفس فلا تسمع (قوله اخرج من الوصاية) نفس على المتوهم لانه اذا لم
 يخرج قضاة له للميت يدين او غيره باطلا سواء كانت الورثة كبارا ازمصارا ولوشهد على الميت يدين قبلت
 على كل حال هندية (قوله بعد قبولها) اما اذا لم يقبل بعد موت الموصي ولم يرد فشهد وقال القاضي يقول له تقبل
 الوصاية فان قبل ابطالها وان ردتها اهلها وان لم يخرج بشئ فوقف القاضي ملتقط (قوله للميت) ولا للقيم هندية
 قوله ايذا اي وان لم يخاصم هندية (قوله وكذا الوكيل) اي شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) اي لا تقبل
 عند اي يوقف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول الثاني لما قيل ان الفتوى
 واقضاء على قوله في الوقف والقضاء (قوله لان بقطرة منها) فيه حذف اسم ان (قوله بقره شهادته) اي من غير ادمان
 هذا بخلاف ما في اسكافي حيث قرر وانما شرط ادمان يكون ذلك طاهره فانه من شرب الخمر سراً ولا يظهر
 منه ذلك لا يخرج من ان يكون عدلاً وان شربها كثيراً وانما سقط عدلته اذا كان ذلك يظهر منه او يخرج
 كمران قتل ببه الصبيان فانه لا مروءة مثله ولا يحتج عن الكذب عادة وفي فتاوى قاضي خان لا تقبل شهادة
 مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كبرية وفي الذخيرة لا تجوز شهادة مدمن الخمر يلعن وعبي في النهاية ادمان
 شرط في الخمر ايضا حتى مقطوع العدالة انتهى فهذه نقول سرية في عدم الفرق في اشتراط ادمان بين الخمر
 وغيره فاذا ذكره الشرح بعد صاحب البحر لا يقول عليه ابوابه وقد تقدم انه يشترط الاشهاد في كل من افي
 بابا من ابواب الكبار (قوله وما ذكره ابن السكال) من ان شرب الخمر ليس بكبرية فلا يسقط العدالة الا بالاصرار
 عليه (قوله كما حرره في البحر) حيث قال فيه وهو غلط لما قدمه عن المشايخ من التصريح بان شربها كبرية
 ونحوه لفتة الحديث المشهور في الكبار انما يصح وذكروا شرب الخمر انتهى بل انما شرط ادمان على الملا شهادته
 لانها مغيرة (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انها يشترط فيها ايضا (قوله بشرط ادمان) اعلم انه اختلف
 في ادمان هل هو بالفعل او بالنية على قولين عكسين فيه وفي الاصرار كما في البحر قال ابن كمال ولا يذهب

اولي قوله او غير محمل ذلك فيما يظهر على من شهر بذلك (قوله اولي قوله) طاهره ولو في بناء مع ان الائمة يقولون
 بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقيد هو وما بعده بالصعراء (قوله وثنام للداية) محمول على الاعتقاد افاده
 في الهندية (قوله وفي بلادنا يستعملون باع الدابة) فيجوز فيه التفصيل في الاعتقاد وعدمه (قوله يستقصي)
 بالصاد المهملة اي يبالغ (قوله فيما يقرض) وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية
 لعبد البر والتبريلي يقرض بالياء المنان تحت والقاف انتهى حلي (قوله ولا يشهد الاشراف من اهل العراق
 لتعصبهم) فاذا ثبت احداهما ثابته في سيرة قومه فيشبهه ولا يرفع فلا يؤمن ان يشهد بارزواتي عبد البر (قوله
 ولا من انتقل الى) لانه لا يكون اهلا للشهادة فلا يعتمد عليه من طاهره وان يقال ولا من انتقل من مذهب
 الى مذهب لانه ممنوع منه كاتقدم والغالب من احوال المتقلبين عدم الثقة بهم في احوالهم ثم بعد كافي هذا
 رأيت المصنف آخر الباب نقل عن الجوهر مانعه ان انتقل اليه لقلة ميلاته في الاعتقاد والجرأة على
 الانتقال من مذهب الى مذهب كما يتقوله ويميل طبعه اليه لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته انتهى (قوله
 وكذا بائع الزكمان والخنوط) قال شمس الائمة انما لا تقبل اذا اشكر لذلك العمل وترصد اما اذا كان يبيع
 الثياب ويشتري منه الاكفان تجوز شهادته هندية عن الذخيرة وتعليل المؤلف بديل على هذا (قوله وكذا الدلال)
 قال في الهندية عن النخاع ان اول الصنائع الدينية كالزبال والمائل والجبان الاصح انها تقبل لانها قد تولاها
 قوم صالحون فالحال يعلم القاصح لا يقي على ظاهر الصناعة وكذا النخاسون والدالون انتهى ويحتمل ان المراد
 الدلال ان يشهد على البيع فانه قال في الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا في الاثن معا هذا الشيء
 من فلان لا تقبل شهادتهما انتهى (قوله والوكيل) اي بالنسكاح (قوله لو بائيات النكاح) اي لا تقبل بائيات
 نسكاح لانها شهادة على فعله (قوله تقبل) لانه شبه بقيام النكاح لا بمقدمه (قوله بالنسكاح) اي باثباته ولا يذكر
 او كاهن اي انه كان وكيل فيه كذا ظهر في فهم هذا المقام (قوله ومصلحة) اي ما ذكره المصنف في كتاب الاجارة
 من كتاب المسح بالمعين (قوله والصكاكين) الصحيح انها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الهندية عن
 الذخيرة والنفائية والفتح (قوله والمخضرن والوكلاء المتعلين على ابوابهم) اي القضاة وهو متعلق بالثاني وحذف
 من الاول نظيره قال في الدين لما مثل عن شهادة اهل الحاكم والوكلاء على ابواب القضاة قال لا تسمع شهادتهم
 فانهم ساعون في ابطال حق المستحقين فهو نفس فلا تسمع (قوله اخرج من الوصاية) نفس على المتوهم لانه اذا لم
 يخرج قضاة له للميت يدين او غيره باطلا سواء كانت الورثة كبارا ازمصارا ولوشهد على الميت يدين قبلت
 على كل حال هندية (قوله بعد قبولها) اما اذا لم يقبل بعد موت الموصي ولم يرد فشهد وقال القاضي يقول له تقبل
 الوصاية فان قبل ابطالها وان ردتها اهلها وان لم يخرج بشئ فوقف القاضي ملتقط (قوله للميت) ولا للقيم هندية
 قوله ايذا اي وان لم يخاصم هندية (قوله وكذا الوكيل) اي شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) اي لا تقبل
 عند اي يوقف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول الثاني لما قيل ان الفتوى
 واقضاء على قوله في الوقف والقضاء (قوله لان بقطرة منها) فيه حذف اسم ان (قوله بقره شهادته) اي من غير ادمان
 هذا بخلاف ما في اسكافي حيث قرر وانما شرط ادمان يكون ذلك طاهره فانه من شرب الخمر سراً ولا يظهر
 منه ذلك لا يخرج من ان يكون عدلاً وان شربها كثيراً وانما سقط عدلته اذا كان ذلك يظهر منه او يخرج
 كمران قتل ببه الصبيان فانه لا مروءة مثله ولا يحتج عن الكذب عادة وفي فتاوى قاضي خان لا تقبل شهادة
 مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كبرية وفي الذخيرة لا تجوز شهادة مدمن الخمر يلعن وعبي في النهاية ادمان
 شرط في الخمر ايضا حتى مقطوع العدالة انتهى فهذه نقول سرية في عدم الفرق في اشتراط ادمان بين الخمر
 وغيره فاذا ذكره الشرح بعد صاحب البحر لا يقول عليه ابوابه وقد تقدم انه يشترط الاشهاد في كل من افي
 بابا من ابواب الكبار (قوله وما ذكره ابن السكال) من ان شرب الخمر ليس بكبرية فلا يسقط العدالة الا بالاصرار
 عليه (قوله كما حرره في البحر) حيث قال فيه وهو غلط لما قدمه عن المشايخ من التصريح بان شربها كبرية
 ونحوه لفتة الحديث المشهور في الكبار انما يصح وذكروا شرب الخمر انتهى بل انما شرط ادمان على الملا شهادته
 لانها مغيرة (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انها يشترط فيها ايضا (قوله بشرط ادمان) اعلم انه اختلف
 في ادمان هل هو بالفعل او بالنية على قولين عكسين فيه وفي الاصرار كما في البحر قال ابن كمال ولا يذهب

عليك ان ادمان بالعزم امر حتى لا يصلح ان يكون مدبراً لقدم قبول الشهادة جوى ومحصله ان ابن السكال
 عيل الى ترجيح اشتراط ادمان بالفعل لا بالنية ابو السعود (قوله على اللهو) اي لاجل اللهو وهو معروف
 واصله ترويح النفس بما لا تقتضيه الحكمة انتهى والمراد به ان لا يكون للتداوى فدخل في اللهو الشرب
 للاعتقاد (قوله لشبهة الاختلاف) والاصح الحرمة ثم لو شرب لفظة شئ في حلقه ونحوه مما ينفسه لا محالة
 كان صياحه متاني (قوله ومن يلعب بالصبيان) حكى عن ابي الحسن ان شيخاً لوصارح الاحداث في الجامع
 لم تقبل شهادته انتهى غاية البيان والمراد بالصبيان الاحداث المستهين لا الاطفال الصغار لتسليمهم عن السكاه
 اولهم ويدل عليه التعليل بعدم المروءة ويحتمل ان المراد بهم غايهم ماذكر ويحمل على الكثرة وحروه (قوله
 ومن يلعب بالطيور) جمع طير وهو جمع طائر واللعب بالكسر فعل قصده مقصد صحيح فانه الراغب قهستاني
 وانما ردت شهادته لانه يورث غلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء لصعوده سطحه ليطير طيره
 انتهى يجوز (قوله للاعتقاد) او لعل الكتب كما في ديار مصر والشام بحراى ما بقا (قوله الا ان تجرحهم غيره)
 اي المملوك فتفرخ في وكرها فنيا كل ويبيع انتهى بحروا لم يصعد السطوح (قوله لا كله الحرام) اللام زائدة
 قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الربا المشهور بذلك المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من اشتغل
 باكل الحرام بجهرة (قوله والطيبور) بالضم قهستاني (قوله وكل لهوشنيغ) من هطف العام في المحيط
 الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشفعة
 بين الناس كالزماير والطباير لم تجز شهادته وان لم يكن شديداً لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان يرفضوا به
 فيدخل في خد المعاصي والكسائر فتسقط به العدالة انتهى (قوله نحو الحداء) اي للابل ولم يذ كر الشعر
 وفي الهندية الشاعر اذا كان يهجو لا تقبل شهادته وان كان يمدح وكان اغلب مدحه الصدق قبلت والذي يعلم
 شعر العرب ان كان تعلم لاجل العريسة لا يطل عدلته وان كان فيه غش انتهى (قوله وضرب القصب) الذي
 في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد وهو الزم في الغالب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدل له
 ما في المعراج حيث قال الملاهي نوعان محرم وهي الاالات المطربة من غير غناء ككالمزمار وآء كان من عود
 او قصب كالشبابه او طنبور وحديث ابى لامة ان الله بعثني رجلاً لعالمين وامرني بحقوق المعارف والمزاير ولانه
 مطرب مصدع في ذكر الله تعالى والنوع الثاني مباح وهو الدف في النسكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور
 ويكره في غيره وهو مكروه للرجال على كل حال للتشبه بالنساء وقوله في الفتح ولم يتعقبه بحر والشبابية بحيث به
 لما فيها من الشباب بالنسكاح وهو النشاط ورفع اليدين (قوله ومن يغني للناس) ورد الشهادة لاعلان الفتى
 لا لاغنى قهستاني وفي ضياء المحلوم الغناء على وزن فعال صوت الغنى والغنى كثره المال فالاول معدود والثاني
 مقصور اه (قوله وكلام سعدى) لا يظهر بل كلامهم مطلق (قوله واما المغني لنفسه لدفع وحشته) كهم هو على
 قول غير شيخ الاسلام فانه هم المنع ومثل ابن نجاش عن الذي يترنم في نفسه قال لا يقدر في شهادته (قوله ولو فيه
 وعظ وحكمة) كالمغني بقصائده ابن الفارض ونحوها (قوله ومنهم من اجاره الخ) محله ما لم يكن على الالة فقد نقل
 البرازي في المناقب الاجماع على حرمة الغناء اذا كان على آلة كالعود وفي الشبابة والعناية الغنى للهو مصيبة
 في جميع الاديان انتهى وفي الفتح الغنى المحرم هو ما كان بما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحية ووصف
 الخمر المتهيج له او الحانات والمجسمات اذى اذا اراد المتكلم هجاءه لا اذا اراد انشاد شعر لا متشهاد به او تعلم
 فصاحته وبلاغته (قوله في العرس) والولية ومنهم من جوزه ليستفيد به نظم القوافي وفصاحة الاسان والخلاف
 المذكور في غير الالة وانما هو كاسبق (قوله والمذهب حرمة مطلقا) كذا نقله في شرح المتن عن البحر وعبارة
 البحر ولم يصرح الشارحون بالمذهب وفي الشبابة والعناية الغنى للهو مصيبة في جميع الاديان قال في الزيادات
 اذا اوصى بما هو مصيبة عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمعتق والمغنيات خصوصاً اذا كان من
 المرأة انتهى قد ثبت نص المذهب على حرمة فائق قطع الاختلاف انتهى وانت خبير بان ماذكره من النصوص
 لا يؤيد الاطلاق فعبارة الشبابة والعناية مقيدة بالهم وعبارة الزيادات تفيد التقيد بالشبهة وانما يكون بها
 اذا كان للناس لان الوصية تصرف الى المتعارف ولا يقال مغنية ومن عرفه قال الامن عرف به وقد تبع المؤلف
 في ذكر الاطلاق المصنف في شرحه والجميع ما في الهندية عن خزنة المقتن لا تقبل شهادة من يغني للناس

وانما قال (على اللهو) لاجل اللهو وهو معروف
 فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر
 الشرع وان كان (ومن يلعب بالصبيان)
 لعدم موقفه وكذا غالباً كافي (والطيبور)
 الا اذا امسكها للاعتقاد فيباح الان تجز
 حرام غير فلا لا كله الحرام عبي وعناية
 (والطيبور) كافي (قوله وضرب القصب)
 والمراد بهما واحد وهو الزم في الغالب
 القصب فلا اذا انشأ شئاً من الناس كالطباير
 لدخوله في حد الكبار يجوز (ومن يغني للناس)
 لانه يجمعهم على كبرية تشبهه بالاجرة فامل
 سعدى اغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به
 واما المغني عن غيره فجاز انما فاق ومنهم
 عند العامة عناية وحكمة فجاز انما فاق ومنهم
 قال ولو فيه وعظ وحكمة فجاز انما فاق ومنهم
 من اجاره في العرس ككبار شرب الدف فيه
 ومنهم من اجاره مطلقاً ومنهم من كرهه مطلقاً
 انتهى وفي البحر والمذهب حرمة مطلقاً فائق قطع
 الاختلاف وان المذهب

وسمعهامالوكان لسمع نفسه حتى يربل الوحشة عن نفسه من غير ان يسمع غيره فلا بأس به ولا ينقط
عدالتة في الصحيح انتهى (تمه) الفرامة بالالمان اباها قوم وحظها آخرون والخزائن ان كانت لا تخرج
الحروف عن نظمها وقدرها حاجة والا فلا (قوله او يجلس مجلس الغناء) اي وان اشغل عنه بذلك ونحوه
او يسمع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء يجر عن المنقط وقوله ولا من يسمع الغناء اي وان لم يجلس مجلسه
ليغير ما قبله وينبغي ان يقيد بالشبهة كما سبق في نظائره (قوله ويجلس الفجور) كمجالس الجاهة والانسكات فانها
محرمه بل تؤدى الى الكفر كما قد شهد مرارا وليس عند قائلها شيء من الدين كما يفيد بعض الآثار (قوله
ومادونه من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها فهو متاقي عن النظم وكذا نقله في الشريعة لانه عن الفتح فيجعل
قوله من يأتي بابا من الكبائر على الايمان به شهرة ولذا قال بعضهم او يرتكب ما يحبه ما شأنه ان يحبه
ولا يكون ذلك الا بشارة واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحبه بالفعل انتهى من شرح المتن
وبه علم ان قيد الشهرة يأتي في كل ما ذكره قال الزاوي الوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة ما ذكره المتكلمون
ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالاضافة فكل ذنب اذا نسب الى مادونه
فهو كبيرة واذا نسب اليه ما فوقه فهو صغيرة انتهى وقيل اصح ما نقل فيه عن الخواص ما كان شنيعا عين المسلمين
وفيه حثك حرمة الله والدين فهو كبيرة انتهى (قوله او يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة فسق وقبيح
في الذخيرة بما اذا لم يعلم وجوعه عنه انتهى ذو متقى (قوله او طاب مطلقا) قال في الفتح ولعب الطاب
في بلادنا مثله اي الفرد لانه يرمى وي طرح بلا حساب واعمال فكل ما كان كذلك مما احده الشيطان وعمله
اهل العقلة فهو حرام مطلقا انتهى (قوله اما الشطرنج) هو كسره وله ولا يقع والسين فيه لغة قاموس وجعل
الجوى الكسرية مختارا (قوله فلهذه الاختلاف) علمه مقدمة على معلولها قال مالك والشافعي باباحه
وهو مروى عن الثاني واختاره ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار ابو زيد الحكيم حله انتهى بجر
(قوله شرط) اي لسقوط العدالة به (قوله او يقام) في القاموس قاهره مقامرة وقار قضمه كنصره واهنه فغلبه
وهو التقام انتهى (قوله حتى يموت وقتها) اي فليس المراد بالترك عدم الفعل اصلا (قوله او يخلف عليه كثيرا)
قيد الزاوي كالاتفاق بالكذب وهو يفيد ان كثرة الخلف بدون الكذب او الكذب فيه بدون كثرة لا ترتبه
شهادته لانه انما يشهر به اذا كثر منه ابو السعود بنصرف (قوله او يذكر عليه فسقا) اي ما يكون به فاسقا كالشتم
والقذف والفساد (قوله او يدوم عليه) لان الدوام على دليل التلويح به بوزنه تعالى الاخلال ببعض المطلوب
(قوله او باكل الربا) اي يأخذ القدر الزائد على ما يستحق (قوله تيدوه بالشبهة) لان الانسان كلما يخون
العقود الفاسدة وكل ذلك كالربا فلا يطلق عدم القبول عن قيد الشهرة للزم المخرج (قوله ولا يخفى ان الفسق)
اي ولو باكل مال اليتيم (قوله يمتنعها) اي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) اي الفسق المانع (قوله لا بعد ظهروا له)
انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشبهة حينئذ ان يشهر عنده ما حله (قوله فالكل
سواء) اي من اكل مال اليتيم والربا خلافا لمن فرق فقال يأكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهرة في الربا
(قوله او باكل على الطريق) اي في الطريق على حدود داخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكونا مجرى عن
الناس وانما منعنا له لانه على ترك المروءة ولذا كان الشاهد لا يستحي عن مثل ذلك لا يمنع من الكذب فيتم
واشترط حكمه لا بعدا كذا عرف كتعاظم شرب ومصر قصب ونحوه (قوله وكذا كل ما ينحل بالمروءة) عدوانه
مد الرجل عند اس وكشف رأسه في وضع يده فله خفة ومروءة وسرقة فله الاغراط في المزح المتفق
الى الاختلاف وحسبه اذا رد ولا تحصى بالناس وليس مقتضاها قياما بل هذا الاخير كان من مخلات المروءة
في الزمن السابق واما الان فلا ويشترطوا في مثل المروءة الايمان وينبغي اشتراطه بالاولى ولا تقبل شهادة
من يعتاد الصياح في الاسواق والمروءة الدين والصلاح وقيل سمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب الخف
والجور والارتفاع من كل خلق ذي انتمى والسحت رقة العذل (قوله ليسني من البركة) بخلاف كنهها
لجور والغناط اذا لم يجد ما يستتر به فانه لا يصدق به انتهى ابو السعود (قوله او يظهر سب السلف) السب
هو التسمك في عرض الانسان بما يبعبه والسلف في الاصل مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل آباؤه والجمع
اسلاف انتهى فهو متاقي (قوله لسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر

قال ابن الاثير في التمهيد السبب الستم يقال سبه وسبوا باقيل هذا محمول على من سبه او فاته بغير تأويل
وقيل انما قال ذلك على جهة التغليب لانه يخرج به الى الكفر والفسق اقول هذا خلاف الظاهر انتهى (قوله
منهم ابو حنيفة) كذا ذكره الكردي في مناقبه وبعده صاحب العناية (قوله عن ابي يوسف) الظاهر ان حكم
هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول شهادة اهل الاهواء وانما نسب لابي يوسف لانه يخرج به (قوله
من سب الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا اولى قهستاني وفي المنح لانه لا يأتي به
الاخصيف العقل والسخيف لا تقبل شهادته انتهى بالمعنى (قوله ممن يبرأ منهم) كالخوارج فانهم من اهل الاهواء
غير المسكرة (قوله شهدا ان اباهما) مثل الاثنين كل من لا تقبل شهادته للموكل واما حكم الاجنبين اذا شهدا
بذلك بعد الدعوى فانها تقبل فيما واستحسانا والقياس فيما ذكره ان لا تقبل للتممة بعود النفع (قوله ادعاء)
اي الايضا المفهوم من اوصى (قوله استحسانا) ويكون وصى القاضي لارضى الميت كما حرره المقدسي
ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل الا في مسئلة غريمي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا
لانها يقران على انفسهما ببوت ولاية القبض للمشهود له فانفتحت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما
في حقهما (قوله كشهادة اثنى الميت) اي لرجل بانه وصى وكذا فيما بعد (قوله ووصيه) انما ملك القاضي نصب
الثالث لا قرارهما بالعجز عن القيام بامور الميت انتهى وفيه تأمل (قوله لثالث على الايضا) مرتبط بالاخيرة
(قوله الغائب) اما لو كان حاضرا لاسمع هذه الدعوى اذا لاسمع الدعوى بالتوكيل لانه من العقود الجائزة
(قوله او نكر) صورته ان يدعى صاحب ودعة عليه تسليم ودعته الموكل في دفعها فيجحد ويشهد به ويقبض
دبونه بجراى فلا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما واما في صورة الانكار
فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصى وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية (قوله الوصى) اي وصى
القاضي (قوله او وصى الميت) في نسخة اي (قوله بحق للميت) والليقيم واحترق بذلك عن شهادته بدين عليه
فانما تقبل كما في الهندية (قوله بعد ما عزله القاضي) وليس له عزله بالبحجة ومفهوم هذا القيد كالذي بعده
معلوم بالاولى (قوله في ماله او غيره) اي في ماله الذي تحت يده او غيره (قوله لحلول الوصى محل الميت) هذا
لا يظهر الا اذا ثبت وصايته اما اذا عزل عنها فلا يظهر الا باعتبار ما كان (قوله فكان كالميت نفسه) اي فكانه
شهد لنفسه (قوله ولو شهد الوكيل الخ) عبارة بجملة وتفصيلها في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل
بعد العزل ان خاص لا تقبل وان لم يخصص تقبل وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الذخيرة
ولو واكله بكل حق قبل فلان بحضرة القاضي بخلافه في الف فعمل فان شهد بذلك الف ردت وان شهد بجال
آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته وانيتها بالبينة ثم عزله وشهدت شهادته للموكل في كل
حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فيثبت تقبل كذا في الكافي (قوله انما قال
للتهمة) اي تممة تصديق نفسه فيما خاص فيه (قوله والا قبلت لعدمها) لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه
دون الوكيل والوكيل ان يخرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما امر به الموكل فاذا عزل قبل
الخصوصية لم يلحقه تهمة فيما شهد به فثبت شهادته انتهى من (قوله لجهله كالوصى) فلا تقبل شهادته مطلقا (قوله
وقامه فيه) قال فيه من جنس الاول الوكيل بالخصوصية اذا خاص عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفع
اذا طلب الشفعة اي عند القاضي وخاصم المشتري ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني
الوكيل اذا لم يخصص والشفع اذا لم يطلب وشهد تقبل شهادتهما انتهى (قوله متفق عليهما) فيه ان ابا يوسف
جعل الوكيل كالوصى وان لم يخصص مع انه يعرضه ان يخصص (قوله ثم عزله) اي الموكل قبل الخصوصية عند
القاضي (قوله عندهما) وعند ابي يوسف هو كالوصى (قوله او عليه) اي الموكل (قوله عند القاضي) متعلق بقوله
وكاه (قوله بالف درهم) متعلق بخاصص (قوله تقبل) لانه مال آخر لان المائدة تار مال آخر غير الذي خاصص فيه
اولا (قوله وخاصص) اي قائم الا تقبل مطلقا وذلك بان انكر المدعى عليه وكالته فانيتها بالبينة ثم عزل وشهدت
شهادته للموكل في حق كل قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فيثبت تقبل وقد نقلناه
عن الكافي (قوله فلم تقع الشركة له) اي للشاهد في ذلك اي فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض
بعد القبض ووجه قول ابي يوسف بعدم القبول ان احدا الفريقين اذا قبض شيئا من التركة يدينه شواكه

الفرق الآخر فصار كل شاهد لنفسه انتهى (قوله بخلاف الوصية بغير عين) كالوحد لكل فريق للاخربان الميت
اوصى له بالثلث فانما لا تقبل اتفاقا لان حكمهم في التركة وهو الثلث وهو مقسوم بينهم فهي شهادة في مشترك
بينهم بخلاف شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين لهذين الشخصين ثم شهد المشهود له بالثلث اهدن بعين
آخر فانه لا شركة في ذلك (قوله فانما مقبولة في ظاهر الرواية) لعدم التهمة (قوله بالغ) احترزه عن الصبي
فان شهادته لا تقبل للتهمة (قوله ولو شهد في ماله) بان شهد للكبير بشئ على الميت (قوله ولو للصغير) او لصغير
وكبير جميعا على اجنبى كما في الهندية (قوله اى فسق) قال في المصباح جرحه بلسانه عابه ونقصه ومنه جرح
الشاهد اذا اظهرت فيه ما رتبته شهادته وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد انتهى بجرائمه المعنى الذى ذكر
لم يوافق واحد منهما الا ان يكون بتقدير مضاف اى اظمار (قوله بمجرد عن اثبات حق لله الخ) في القهستانى
المجرد ما لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة عن المشهود وعليه عن اثبات حق لله تعالى كالحل
فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط
بها ويدل عليه انهم مثلوا للمجرد باكل الربا مع انه يوجب التعزير وبقاقرارهم بالزوم مع انه يوجب التعزير
فتعين ارادة الحد وانتهى بجرح (قوله فان تضمنته) اى ما ذكر من حق الله تعالى او العبد كما بانى في المركب (قوله
والا لا تقبل) لاحاجته اليه لانه نفس المقتضى انتهى - لى (قوله بعد التعديل الخ) هذا التفصيل فيما اذا ادعاه
الخصم وبرهن عليه جهرا اما اذا اخبر بالقاضى به سرا وبرهن عليه ودت شهادته افاده صاحب الكافي
وفي الخاتمة يمكن دفع الضرورة اى عن المدعى عليه من غير ذلك الستين يقول شاهد الجرح ذلك للمدعى
سرا او يقول للقاضى في غير مجلس الحكم ولا يباح اظهار الفاحشة من غير ضرورة اى فانما شهد عليه جهرا
قد اشاع الفاحشة مع امكان كتمانها انتهى وفي القهستانى وانما تقبل لان الشاهد صار فاسقا باذاعة
الفاحشة المحرم بمقتضى النص بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تدفع باخبار القاضى سرا انتهى ومحل عدم قبول
المجرد ايضا ما لم يكن ضرره متعديا فيجب ان يثبت فسق اى مجرد فى رجل عند القاضى اذا كان ضرره عاما كرجل
يؤذى المسلمين بيده ولامنه فيمنعه من ذلك ويخرجه عن البلد ولا بأس باعلام السلطان به ليجزأ افاده في الجرح
(قوله ولو قبل قبلت) اى من حيث كونها طعنا في العدالة حتى يمنع القاضى عن قبول شهادتهم والحكم بها
حتى يعدلوا فاذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد ان هذا الطعن اثبت امرهم بقطعهم
عن حيز القبول ولعودوا وهذا ما قاله ابن السكال وهو لا ينافى ما ذكره صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل
على الجرح المجرد فانه وان قال بذلك يقول انهم لو عدلوا بعده تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره
الوافى مجيبا به عن ابن السكال حاصل ان مراد ان الشهادة بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت
قبل التعديل او بعده بل هو اخبار محض بدليل قبول خبر الواحد اى قبل التعديل فاذا لم تكن شهادة لا يكون
مأخوذا فيه لان الباب معقود لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الاعم يقول ابن السكال لا تعتبر اى لا تعد
شهادته ولو قبل التعديل انتهى اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة المطعون فيها لاعتدوا وان ترى ان هذا راجع
الى ما ذكرناه اول (قوله وذكر وجهه) حيث قاله جوابا عن سؤال حاصله لما قبل خبر الواحد قبل التعديل
وان كان مجرد ولم يقبل بعد التعديل الانصاب شهادة ولا بد ان يكون غير مجرد مانعه اقول تحقيقه ان جرح
الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل
رفع الشهادة بعد ثبوتها حتى وجب على القاضى العمل بها لاذ لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة
ان الدفع سهل من الرفع وهو السرى كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعده
بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع او العبد انتهى وهذا لا ينافى قبول شهادة المطعون فيه بالجرح
المجرد اذا عدلوا لان هذا الطعن ليس شهادة عليهم اخرجه عن حيز القبول وهو ما اراده ابن السكال (قوله
ردها) اى رد شهادة الطاعن بالفسق المجرد ولو قبل التعديل اى فلم يعتبرها اى على ان الشهادة مخرجة عن المطعون
فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على ان هذا امراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فان قلت ليس الخبر
عن فسق الشاهد قبل اقامة البينة على امراته منع القاضى عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك
الطعن فى عدالتهم لا لثبوت امرهم بقطعهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعده لم تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة

[illegible]

على فسقهم مقبولة اسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل انتهى (قوله وذكر وجهه) حيث قال
انما لا تقبل البيعة على الجرح المجرد لانه لا يدخل تحت الحكم والبيعة انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم
وفي وضع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدالة وكونه بعدها (قوله وفيه) اي كلام
القبالة حيث جعل عدم قبول التفسير المجرد في الشاهد المعدل وهو يفيد انه يقبل في غير المعدل (قوله
لم يثبت) الاولى لا يثبت اي لا يعتبرها على انها شهادة مسقطه لثبوت الشهادة ودولود لاول ثبوتها عن الحكم
اي ان يعدلوا فاذا عدلوا قبل شهادتهم فالآل الى الكلام السابق (قوله ولكن يركب الخ) ولو كانت شهادة مقبولة
لما طلب التزكية بعدها (قوله وجعله) اي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا قواها الخ قد علمت انه لا حاجة
الى ذلك وان الخلاف لفظي (قوله على الجرح المجرد) الاولى الاتيان بالباء وفي نسخة المقرد ولا حاجة اليه
بل زيادة محضة (قوله بانهم فسقة الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وضع
القاضي الزامه والتسليم مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وضع القاضي الزامه لانه يدفع بالتوبة ولان الشاهد
صار بهذه الشهادة فانه قال ان فيها اشاعة الفاحشة بلا ضرر وهي حرام بالنص والمشهدوبة لا يثبت بشهادة
المفاسق انتهى يجوز في القضية من الحدود لوقاله لا يوافق ثم اراد ان يثبت فسقه لا تقبل انتهى (قوله اوزنة)
بمخالفة ما اذا شهدوا انهم زنوا او شربوا او سرقوا يقبل وهو في الاول محمول على ما اذا كان السبب متقادما
وفي الثاني على غير المتقادم والتقديم في الشرب بزوال الريح وفي غيره بنهر قال العلامة المقدسي ويمكن ان يفرق
بما هو اظهر ومن ذلك بان قولهم شرية اوزنة او اكثرها اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الالة تقبل فلا يقطع
بوصفهم بما ذكر بخلاف المباحثي من قولهم شربوا اوزنوا او نحوه انتهى بتصريف وفي الكلام الاتي ما يفيد
انهم قالوا زنوا ووصفوه او سرقوا منى كذا وفيه او شربوا خرو لم يتقادم العهد انتهى فيعمل ما هنا على انهم
لم يقولوا ذلك (قوله او على اقرارهم انهم شهدوا زور) اعترض بانهم شهادة باقرارهم الداخر تحت الحكم
واجيب بان فيه هتالة التروية يثبت التسليم والمشهدوبة لا يثبت بشهادة الفاسق وفيه ان الشهادة على اقرار
الشهود يكون حكاية للهنك عن قولهم فهو كالشهادة على اقرار المدي بفسقهم افاده الزاوي (قوله اوزانهم
اجرا في هذه الشهادة) انما لم تقبل لانها شهادة على جرح مجرد والاشهاد وان كان امرا اذا ادعى على الجرح
ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة انتهى (قوله فلا تقبل الخ) هذا تكرار محض مع ما تقدم (قوله
على الجرح المركب) انما كان مركبا بالنظر بالترتيب عليه من رد شهادتهم فكانه هو وما يترتب عليه شيان
(قوله كافر المدي بفسقهم الخ) انما قبلت لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما حكموا باظهارها عن غيرهم
فلا يصرون فسقة بذلك والاقراء بما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الازامه لانه لا يرتفع بالتوبة
وفي خزانة الاكل لو برهن على اقرار المدي بفسقهم او بما يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا مجرح وانما هو من باب
اقرار الانسان على نفسه انتهى (قوله او انهم عبيد) اي اذا اقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله تعالى فاستأني
ولا يوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما واثباته لا ينحصر في الشهادة بل اذا اخبر القاضي برقمهما اسقط
شهادتهما والاحسن ان يكون بالشهادة وانما هما القاضي فالا اعتقنا سيدنا ورهنا ثبت عتق السيد
في غيبته فاذا حضر لا يثبت الى انكاره كفي خزانة الاكل (قوله او محذورون في قذف) انما قبلت لانها ليس
فيها اشاعة فاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا باظهار الفاحشة عن الغير (قوله او اتان المدي)
او علموا كذا او احد الزوجين (قوله او قذف الخ) قال القسستاني انما قبلت لانها توجب حقه الله وهو الحد (قوله
او انهم زنوا او وصفوه) فيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عاينها ولا توجب حقه الله تعالى ولا لعبد
لان يقرض ان الشهود اربعة (قوله كما مر في باب) اي باب حد الشرب من ان التقديم فيه يذهب الريح
وفي غيره بنهر (قوله او قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقه الله تعالى ولا لعبد لعدم تعيين
ولي الدم ولا احتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المتقول ولي القاتل (قوله او شربا المدي والمدي مالي)
يشتركون فيه وروى ليس المراد انه اقام شاهدين على انهم اشربا في المدي به والا كان اقرارا بالمدي لهما
بل هي قائمة على اقراره بمجرد يد (قوله واعطاهم ذلك عاينها) ان لي عنده انما قبلت لانه خصم في ذلك
ثبت الجرح بناء عليه انتهى (قوله له عوا الخ) على الرقعي عدم القبول اذا ادعى انه اعطاهم من ماله بقوله

وذكر وجهه وظاهر كلام الرافعي وعرفوا به
 المبل اليه وكذا اقامته في حديث قول ربه
 ان القاضى لم يات بهذا الشهادة وكان يركى
 الشهود من راعه او عنده فان عدلوا قبلها وعراه
 للشهود وجعله الرجلى على قواه ما لا يؤفه
 قلبه (مثل ان يشهدوا على شهود المدعى) على
 الجرح بجرده (بانهم فسقة اوراء او كره ربا
 او شرية الجرح او على اقرارهم انهم شهدوا بزرور
 او انهم اجروا في هذه الشهادة او ان المدعى مجمل
 في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى
 عليه في هذه الحادثة) فلا تقبل بعد التعديل
 بل قبله درو واقعه المصنف (وقبل لو شهدوا
 بل قبله المركب) (اقرار المدعى بفسقه
 او اقرار بشهادتهم بزرور او بانه استأجرهم على
 هذه الشهادة) ارعى اقرارهم انهم لم يجزوا
 المجلس الذى كان فيه الحق عيني (او انهم عيده
 او متحد ودون في قذف) او بانه ابن المدعى او بانه
 غنايه او فادف والمندوف بدعيه (او انهم زوا
 ووصفوه او سرقوا منى كذا) وبينه (او شهدوا
 الجرح ولم يقدّم العهد) كما سرق في يده او قبلها
 النفس عدا عيني (او شر كذا المدعى) والمدعى مال
 (او انه استأجرهم بكذا) (الشهادة) (واعادهم
 ذلك مما كان في عيده) من المال ولو لم يقبله
 لم تقبل لدعواه الاستجار بغيره ولا ولاية عليه
 اوفى صالحهم على كذا ودفعته اليهم) اى رشوة
 والا فلا صلح بالعمى الشرعى ولو قال ولم ادفعه لم
 يقبل (على ان لا يشهدوا على زورا او قد شهدوا
 زورا) (او ما طلب ما عطيهم وانما قبلت في هذه
 الصور لا شرع عدل ولم يدرج) عن مجلس
 لا حياتهم ولم يطل المجلس ولم يكنه الشهود له
 اتقانى ولم يطل المجلس (بعض ترائفى
 حتى قال او هم) (انها ان جميع ما شهد به
 ولا منافاة قبلت) (بما انه جميع ما شهد به

الاذا اذى الالف فاذا اذى خمسة والمستهة بحاله لا تقبل (قوله ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به) قال في التبيين يعنى يجب عليه ان لا يشهد بالالف كلها اذا علم انه قضاء منها خمسة حتى يقر المدعى انه قبض خمسة كيلا يصير حينا على الظلم انتهى حلي (قوله شهد اسرفه بقرة) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في ما هدين شهر راجيه ما على انه سرق بقرة واختار في لونها قال اجيز الشهادة واقطعه وقال ابو يوسف ومحمد لا تجيز الشهادة ولا تقطعه انتهى لان التحل في السرقة يكون ليل غالبا واللون انما يشاهد ان لا يتبينان فيكون السوار من جانب وهذا يصير والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد واطبق في اللون فمن جميع الألوان وهو صحيح ولهما ان السوار غير البياض فلم يتم على كل نصاب شهادة وصار كعصب لان امر احدهم كذا كونه والا فلو نزل على هذا الخلاف لو ادعى سرقه نوب مطبقا فقال احدهما هروى والاخر مروى انتهى شلي وتكلم الشرح على القطع ولم يشكك على الضمان والظاهر وجوبه وحرره هلا (قوله وهذا ما يذكر المدعى لونها) اي فلا يقول انما قال انه كذب احدا شاهده (قوله من نبوته بمجرد بيان سبه) فواء المقدسى وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر المستمكن فيه تحليف خصمه مع وجود شبهة وان هذا الاحتياط وهو يوقر مال الميت لو ارثه ترك الاحتياط آخر في وفاة دينه الذي يحجب عنه اجبة وتضييع حقوق اناس كثيرين لا يجردون من شهادتهم على هذا الوجه (قوله والاحتياط لا يجنى) قد علمت ان الاحتياط في عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف (قوله كالشهادة بالماتى ايضا) لان اسناد المدعى الى ملكه للماتى يدل على ان في الملك في الحال اذا قانده للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسندوا لشكك الى الماتى لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاء الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزى عما ثبت باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المالك اذ كما يعلم ثبوت ملكه بقياسه لم يبقا يقينا كذا في جامع الفصولين والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب شهادة على الشهادة)

انما انزلها لافراغ عن شهادة الاصل ولا يثبت على المركب من المفرد والقياس بأبي جوارها لانها عبادة بدنية وهي لا تقبل النيابة وجوزت اختصاصا لما له قد يعرض على الاصل عوارض يتعداها ولو لم تقبل شهادة الفروع لضاقت الحقوق وهي بدل من شهادة الاصول قال الزبلي ولا يقال لو كان الفرع بدلا لما جاز ان يشهد رابع احد الاثنين اذ لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل لاننا نقول لم يجمع بينهما لان الفرعين ليسا بدل عن الذي يشهد بهما بل من الذي لم يحضر (قوله وان كثرت) اي تعددت وبشرط الشروط المذكورة في كل فرع مع اصله (قوله في كل حق) منه الوقت والتعزير وقضاء القاضى وكما به والتسبب ذكر ذلك في البحر (قوله الا في حد وفود) وجوزها الامام ما ثبت في الحدود (قوله وجاز لا يشهد مطلقا) اي وان لم يكن بالاصل عذر قال في خزائن المفتين والشهادة على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم العذر من مرض او سفر او موت شهد الفروع انتهى (قوله وما نقله انه ساقى عن قضاء النهاية) حيث قال لكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الاصل انتهى حلي (قوله فانه نقله عن الخاتمة عن الاول) ان يقول فانه نقله عنها عن الثانية كالتدل عليه عبارة في شرح الملتقى فانه قال فيه لكن في قضاء النهاية عن قاضى خان الاصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الاصل كذا ذكره القهستاني قال الحلبي وانت رأيت عبارة القهستاني وانه ليس في نقل النهاية عن قاضى خان (قوله وهو خطأ) اي ما ذكره قاضى خان في القضاء خطأ والصواب ما ذكره هنا اي في باب الشهادة على الشهادة قال في الدر المنثور بعد ذكر عبارة القهستاني السابقة وتعبه بعضهم بانه اخطأ وان قاضى خان وغيره ذكره هنا كغيره فاصاب وخالف ثمة فافهم انه انتهى ثم قال لكن نقل البرجندى عن الخلاصة والقهستاني عن الخزائن وكذا في البحر والشيخ والسراج وغيرهما انه اذا خرج الاصل عن اداة الشهادة بان عرض او فسق او عوى او جبن او ارتد بطلت الاشهاد انتهى اي وبالموت شرح الاصل عن الادوية وفيه انهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصا فهي مستثناة (قوله او مرض) اي مرض لا يستطيع معه حضوره وليس لما لم انتهى مع (قوله او مرض) ظاهر البقرة وغيره من المتن ان سفر الاصل يتحقق بان يجاوز بيوت مصره فاصد ثلاثة ايام وان لا يسافر ثلثا وظهر كلام

الشيخ انه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة ايام ولياها كما انصح به في الخاتمة من (قوله واكتفى الثاني بغيته الخ) وعن محمد بن جبر الشهادة كيف ما كان - حتى روى عنه انه اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع في زاوية اخرى تقبل والا قطع صرح به عنهما فقال وقال ابو يوسف ومحمد تقبل وان كانا في المصر انتهى (قوله واستحسنه غير واحد) قال الكمال كثير من المشايخ اخذوا بهذه الرواية وبه اخذ الققيه ابو الليث وذكره محمد في السير الكبير انتهى (قوله لا تختلط الرجال) هو تعريف المحدثه كفى القضية (قوله ولا يجوز للاشهاد لسلطان وامير) اي على شهادتهما اذا كانا في البلد الا على قول محمد علي ما تلف (قوله ذكره المصنف في الوكالة) نقله المصنف هنا عن السرخي عن القاضي بنجرجه من جهة حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان في سجن الوالي ولا يصح كنه الخروج للشهادة بجوارته انتهى وذكر في البحر ان صاحب التهذيب جوزها مجلس الاصل ويمكن حله على ما ذكر من التفصيل انتهى (قوله عند الشهادة) اي اذا شهد عند القاضي متعلق به مذكر وما عطف عليه (قوله كالمرو) في قوله وجاز لا يشهد مطلقا (قوله وما في الحارثي) من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله لا تغاير فرعي هذا اذ قال لا تغاير فرعيهما لكان اولي وانما لم يشترط تغاير كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه لانهما كرجلين ثم راجع في شهادتهما (قوله ولو ائنه) مستدرك بما ساقى متنا (قوله اشهد على شهادتي الخ) لانه لا بد من التحيل والتوكيل وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي لينة له الى مجلس القاضي وهو الشايع انما قال الحارثي وغيره فقيه بقوله اشهد لانه لا يسعه ان يشهد على شهادته وان سعه ما منه بل لا بد من التحيل وقيد بقوله على لانه لو قال بشهادتي لم يجوز لاحتمال ان يكون امرا بان يشهد مثل شهادته بالكذب وقيد بقوله شهادتي لانه لو قال اشهد على بكذا لم تجز الشهادة لانه لفظ محتمل لاحتمال ان يكون الاشهاد على نفس المشهود به فيكون امرا بالكذب انتهى (قوله ولو رده ارتد) حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل (قوله ولا ينبغي) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب ثم رأيت في البحر عن الخزائن الفرع اذا اذيع في الاصل بعدالة ولا غيرها فهو موقوف في الشهادة على شهادته بترك الاحتياط انتهى وقالوا الاسماء الخش من الكراهة اه (قوله هذا اوسط العبارات) قال صاحب الهداية وخبر الامور واساطيرها وهو الذي عليه القدوري وذكره ابو نصر شارحه انه اولي واحوط (قوله والا قصر منه) والاطول ثمان ومث والقصر اربع وثلاث (قوله وغيره) كالققيه واستاذ ابي جعفر وروى ان ابا جعفر كان يخافه في ذلك علما عصره فاخرج الرواية من السير فاقصد والله انتهى (قوله وبكى تعدل الفرع لاصله) في طاهر الرواية وهو الصحيح لان الفرع ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي وبالتقل بنقته حكم النيابة فيه راجعيا فيصح تعدل انتهى صغرى (قوله لان العدل لا يتم بمثله) اي تعدل بمثله ولو اتم بمثله لا يتم في شهادته على نفس الحق بانه انما يشهد ليصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة انتهى حلي (قوله لان العدل لا يتم بمثله) لا يظهر معنى هذه العبارة (قوله نظر القاضى في حاله) كما اذا حضر بنفسه (قوله لا اعرف حاله) مثله ما اذا قال لا تخبرك لانه يحتمل ان يكون جرحا وان يكون توقيفا فلا يثبت الجرح بالشك صغرى (قوله تنبيه) قال في الدر المنثور في البحر وغيره اذا قال الفرع للقاضى انما اتهمه في الشهادة فان القاضي لا يقبله وهذا لا ينافي ما ذكره المؤلف لان نص الفرع العدالة عن الاصل لا ينافي وثوقه في هذه الشهادة اقاده ابو السعود قال وماذا كرام اسماء الاصول واسماء آبائهم واجدادهم فواجب والا كان مجازفة برجندى فلو قال لا نعرفهما اولان جميعا لا تقبل انتهى (قوله يشهد عن الشهادة) ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله كفسق) ادخلت الكاف الجنون والارثاد (قوله وعوى) الظاهر ان يجري الخلاف في شهادة الاعاى هنا (قوله وبانكار اصله الشهادة) بخلاف انكار الرواية فتقبل ولو انكر المروى عنه كما وقع لمحمد بن ابي يوسف في بعض مسائل الجامع الصغير وقد عمل المشايخ برواية محمد في الخلاصة لو نهي عن الرواية وسه الرواية انتهى (قوله اول من شهدهم) ان ثم ماتوا او غابوا منهم الفروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التحيل وفي الفتح لانه وقع في التحيل تعارض خبره ما بوقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا ثبوت مع التعارض (قوله او اشهدناهم وغلبنا) فيه ان الشاهد لو قال او همت بعض شهادتي تقبل بالشرط المتقدمة فلان لم يجعل هذا مثله (قوله قبل خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالكافي (قوله فلان) هو فلان من غير ان يعبر به

عند التقاضي قبل السكوت لا يطلاق جواز لاشهاد
لا لاداء كالمرو (و) بشرط (شهادة عدد) نصاب
ولو جازلا وامر اثنين وما في الحارثي غلط
عن كل احد (و) او امره (لا تغاير فرعي هذا
و) خلافا لشافعي (و) كقضيته ان (شهر
الاصلي بمحاطة الفرع ولو ائنه جبر (شهر
على شهادتي اني اشهد بكذا) وبكى في سجن
الفرع ولو رده ارتد فغلبه حارثي (و) يقول
على شهادة من ادين بعدل عنده حارثي (و) يقول
افرع اشهد على شهادتي (و) يقول
وقال في شهادتي (و) يقول
العبارت وفي شهادتي بكذا او يقول الفرع خشي
يقول اشهد بكذا وعليه فتوى السرخي
على شهادته بكذا وهو الاصح (قوله افرع لاصله
وغيره) ان كل واحد تعدل بالعدل (و) يقول
عن الراشد (و) يقول
ان عرف افرع بالعدلين صاحبه
(كفايته تعدل احد الشاهدين وان سكت)
(كفايته تعدل لاني لا يتم بمثله) وكذا
في الاصح (قوله) نقاضى (في حاله) وكذا
اقرع (عنه نظر) نقاضى (في حاله) وكذا
لوقال لا عرف حاله على الصحيح (و) يقول
ونصح الجمع (و) يقول
على ما في القهستاني من المحيط قنينة (و) يقول
شهادة افرع) بامورهم عن ان ياتوا على
شهادة خلاصة (و) يقول
الاطهر اصله عن اهلها كفسق (و) يقول
ويخرج اصله عن اهلها كفسق (و) يقول
وعوى (و) يقول
شهادة اول من شهدهم او اشهدناهم وغلبنا
شهادة اثنين على ثلاثة ثبت فلان نقاضى

الاذا اذى الالف فاذا اذى خمسة والمستهة بحاله لا تقبل (قوله ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به) قال في التبيين يعنى يجب عليه ان لا يشهد بالالف كلها اذا علم انه قضاء منها خمسة حتى يقر المدعى انه قبض خمسة كيلا يصير حينا على الظلم انتهى حلي (قوله شهد اسرفه بقرة) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في ما هدين شهر راجيه ما على انه سرق بقرة واختار في لونها قال اجيز الشهادة واقطعه وقال ابو يوسف ومحمد لا تجيز الشهادة ولا تقطعه انتهى لان التحل في السرقة يكون ليل غالبا واللون انما يشاهد ان لا يتبينان فيكون السوار من جانب وهذا يصير والبياض من جانب آخر وهذا يشاهد واطبق في اللون فمن جميع الألوان وهو صحيح ولهما ان السوار غير البياض فلم يتم على كل نصاب شهادة وصار كعصب لان امر احدهم كذا كونه والا فلو نزل على هذا الخلاف لو ادعى سرقه نوب مطبقا فقال احدهما هروى والاخر مروى انتهى شلي وتكلم الشرح على القطع ولم يشكك على الضمان والظاهر وجوبه وحرره هلا (قوله وهذا ما يذكر المدعى لونها) اي فلا يقول انما قال انه كذب احدا شاهده (قوله من نبوته بمجرد بيان سبه) فواء المقدسى وقال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر المستمكن فيه تحليف خصمه مع وجود شبهة وان هذا الاحتياط وهو يوقر مال الميت لو ارثه ترك الاحتياط آخر في وفاة دينه الذي يحجب عنه اجبة وتضييع حقوق اناس كثيرين لا يجردون من شهادتهم على هذا الوجه (قوله والاحتياط لا يجنى) قد علمت ان الاحتياط في عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف (قوله كالشهادة بالماتى ايضا) لان اسناد المدعى الى ملكه للماتى يدل على ان في الملك في الحال اذا قانده للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسندوا لشكك الى الماتى لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاء الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزى عما ثبت باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المالك اذ كما يعلم ثبوت ملكه بقياسه لم يبقا يقينا كذا في جامع الفصولين والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

عن بني آدم وبهماعن البهائم افاده في الصباح (قوله القلانية) اي المصرية مثلاً (قوله قيل له هات شاهدين)
اي فلا يشترط ان يعرف القوم المشهود عليه بعينه (قوله ولومرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد
تحقق والمدي يدعي الحق على الحاضرة قلعه اغيره فلا بد من تعريقها بتلك النسبة بجر (قوله لانه كالتشهادة
على الشهادة) اذ القاضى ليكال ديانته ووفور ولايته ينقد بالنقل (قوله ويلزم مدعي الاشتراك البيان
كأبسطه قاضى خان) قال فيما القاضى اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الكمال فقال
المدعى عليه لست انا فلان ابن فلان القلاقي والقاضى المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى اتم البيعة انه فلان
ابن فلان فان قال المدعى عليه انا فلان ابن فلان ابن فلان وفي هذا الحى اوفى هذا الملتخذ اوفى هذه الحارة
اوفى هذه البلاد ورجل غيري بهذا الاسم يقول له القاضى انبت ذلك فان ثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما لو علم
اقاضى بمشاركته في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما انتهى ملخصا وفي البحر عن البرازية اقر
ان عليه فلان ابن فلان القلاقي كذا الخافه رجل بهذا الاسم وادعاء وقال اردت به رجلا آخر سمعي بذلك صدق
قضاء ولا يقضى عليه بالمال انتهى وقد يقال ان كلام قاضى خان في المدعى عليه وهذا مدع (قوله حتى يسيهاها
الى نخذه) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وبشوائم لا يحصرون والتخذ بكسر الخاء وسكونها تحقيقا
فسره في الهداية بتأويله الخاصة والشارح بالجد الاعلى وذكر ان مختصري ان العرب ست طبقات شعب بفتح
السين وقبيلة وعامرة وبنون وغذ وفصيلة فخر وشعب وكذا ربيعة وجبر ومذج سميت به لان القبائل تشعب
منها وكان قبيلة وقريش عمارة وقصى بنون وهشم غنذ والعباس فصيلة قال في البحر عن الخلاصة والحاصل
ان الاعتبار ما هو حاصل المعرفة والارتفاع الاشتراك في الارتفاع وفي الجمع ذكر الصناعة بمنزلة التخذ لانهم ضيعوا
انسابهم اه (قوله لم تقبل) لعل وجه عدم القبول اي فيه المافيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم شرعية
(قوله من ظهر انه شهد برؤى) ذكر اوائقي والزور والكذب والشرك والقوة وهذه وفاق بين العرب والفرس والراى
والعاقل والباطل ونهر يصب في دجلة وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عمدا (قوله بان اقر الخ) او شهد بقتل رجل
او موته فجاء حيا او شهد برؤية الهلال قضى ثلثون يوما وليس بالسماحة ولم ير الهلال ونحو ذلك انتهى دور (قوله
ولم يدع سورا لا غلط) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلط او ظننت ذلك قيل هما معنى ككثرت لا قراره
بالشهادة بغير علم وجعلهما في الشرح ككثرت ولا تزيروا الظاهر (قوله لانه من باب النقي) لانها تقوم
على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك شلي (قوله عزربا تشهير) فيعنه القاضى الى سوقه ان كان سوقيا الى
قومه ان كان غير سوقى بعد له صرى في جمع ما كانوا يقولوا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس
منه (قوله وزادا) اي العاصيان شربه وجبسه ورجحه في النقي وقال انه الحق انتهى (قوله ان يسخم وجهه)
بقال يسخم وجهه اذا سوده من الضمام وهو سواد القدر وقد جاء بالحاء المهملة من الاحم وهو الاسود
وفي المعنى ولا يسخم وجهه بالخاء والماء كمال (قوله ان رجح مصر) مثل ان يقول شهدت في هذه بالزور ولا رجح
عن مثل ذلك فتح (قوله ضرب اجماعا) اي وشم (قوله وان تاب الخ) اي وان لم يعرف حاله فهو على الخلاف
المذكور قبل (قوله لاي القاضى) لان القبول وازدائه فيكون تعريف حاله في التوبة اليه وتقبل بغير دعاء
وقيل بصفه لانه يفتى الزمان بغير الحال شرعية (قوله لافاسما) الاولى ان يقول وتقبل شهادته بغير دونه
لوقاسما (قوله لا تقبل شهادته) اذ لا تعرف توبته (قوله وعن الثاني تقبل) لانها قد يظهر بالتدريج والتأسف
على ما وقع والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)

متابعة لما قبله من شهادة الزور وظاهرة فان الرجوع يقتضى سبق وجودها وهو ما يعلم به ككونها زورا
وهو وان كان رفعا لشهادة لكنه داخل تحتها كدخول النواقض في الطهارة فلهذا رجع به صاحب الهداية
زوجه بكتاب نظرا الى انه مبين لها وما بين الشيء قسم برأيه غير مندرج تحته فالرجوع مصدر رجوع من سفره
وعن الامر رجوع رجوعا ورجوعا ورجوعا ومرجعا قال ابن السكيت هو تيسر الذهاب وهو في الاصطلاح نفي
ما ثبتته (قوله ونحوه) كشهدت زور فبانتم تبه او كذبت في شهادتي (قوله شرطه مجلس اثنائي) فلا يصح
عند غير الثاني ولو شرط ما مع في المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند اثنائي ولم يدع القضاء بالرجوع والضممان

لا نسع منه البيعة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير وجبا ضمانا اتصال القضاء به كالتشهادة
انتهى الى ذلك اشار صاحب الهداية وبصرح في القضاوى للصغرى قال السكيت استبعد به بعض المحققين توقف
حجة الرجوع على القضاء بالرجوع او بالضممان وتركه بعض المتأخرين من مضمنى القضاوى تعويلا على هذا
الاكتفاء انتهى وفي الدر المنثور واذا ثبت بعينه توقف حجة الرجوع على القضاء به او بالضممان وزد على
من استبعد وان = ان بعض المتأخرين قلده (قوله لانه نسخ) اي لشهادة فمختص بما يختص به لشهادة
من مجلس القاضى من (قوله او توبة) في المنع ولان الرجوع توبة وهى على حسب الخاتبة فجعل الرجوع نسخا
وتوبة وفي الشرح باروه وظاهره لانه قد يرجع لا لتوبة بل قد يكون قصد خلاف الحق او لكون المشهود عليه
غير عال بعد القضاء قد يظن بجعله انه اتلف على المشهود له مع انه اتلف لماله بالغرامة افاده في البحر (قوله
وا هلاية باعلاية) قول السكيت ان تعلم ان العلانية لا تنوزف على الاعلان بعمل الذنب بخصوصه مع ان ذلك
لا يمكن بل في مثله مخافة علانية وهو انه اذا اظهر لناما الرجوع واشهدهم عليه وباع ذلك اثنائي بالبيعة عليه
كيف لا يكون معلنا انتهى (قوله او اراد يمينها) عند البحر عن البرهان دور (قوله وتضمنه اياهما) اي وادعى
ان ذلك القاضى الذي وقع رجوعهما عنده فمعهما الى حكم عليهما بالضممان انتهى حاشي (قوله وجعل انشاء
للعمال) كما لو اقر عند اثنائي انه رجع عند غير الثاني فانه صحيح وان اقر برجوع باطل لانه يجهل انشاء الاعمال
ذكره في المنع (قوله سقطت) اي عن الاعتبار فلا يفتى للقاضى بها (قوله ولا ضمان) لانها لم تنافيا على احد
(قوله وعزير) اي الشاهد اي جنبه الصادق بالواحدة والمتعدد (قوله ولو عن بعضها) كما لو شهدا بدار وبناتها
او بانان وولدها ثم رجعا في البناء والولد بقبض بالاصل من (قوله لانه يفتى نفسه) وشهادة القاضى لا تقبل من
(قوله لم يسخم الحكم) لان آخر كلامهم يناقض قوله فلا يقض الحكم بالنقض ولانه في الدلالة على الصدق
مثل الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به من (قوله لترجعه) اي انظر الاول من الشاهد والا ففتح التصريح
به اذ ظاهره ان الضمير راجع الى الحكم وقية تهاقت (قوله مطلقا) سواء كان حال الشاهد في العدالة
عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة او ادنى او اعلى وقيل ان كان اعلى نقض القضاء انتهى حاشي (قوله ورد)
اي المقضى له انتهى (قوله وتزوم الدية) اي ولي القتل (قوله ان الحاكم اذا اخطأ الخ) وهذا قد اخطأ بعدم
التفحص عن حال الشهود (قوله بما ان قبض المال) قال في المنع بعد نقله وقد علمت المعول عليه في المذهب
وهو ما في منته (قوله فكلا لاول) لان الضمان مقيد بالمائلة في العين زال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء
الا ترى ان المقضى عليه لا يجوز له ان يتصرف فيها وجاز للمقضى له ذلك وفي الدين لا يرول ملكه عنه حتى يقضه
فلورجع عليه قبله لم تحقق المائلة اذ لا تماثلة بين اخذ العين وايجاب الدين وفي العين تحقق انتهى حاشي (قوله
وختمنا انقضاء للمشهد عليه) مثل العقار فيضفيه الشاهد برجوعه اثباتا لانه ضمان اتلاف وان كان الغصب
لا يتحقق فيه عند محمد وبسقط الضمان عنهما في مسائل فمعهما نصف المهر ثم اقر به برده اليهما فمعهما
قيمة العبد ثم اقر بالعاقبة فمعهما قيمة العين ثم رجعها المشهود له للمشهد عليه ردها اليها رجع الواهب في هيته
بقضاء بعد ما ضمن الشاهد رد الضمان ورث الشخص المشهود عليه الشيء الذي وقع الرجوع عن الشهادة به
بعد ما ضمن الشهود رد الضمان بخلاف ما لو اشترى ما من الغريم فليس بعد ما شهدا انه ابراء من الدين ثم رجعا
لم يضمنوا للطالب لانه توى عليه بالا فلاس السكيت من العناية وقوله انقضاء اشارة الى انه لو لم يقض التالف اليهما
لا يضمنان كالوهدا غصب قبل الموت فثبت المشهود عليه ورث المشهود له المال من المشهود عليه ثم رجعا
لم يضمنوا لانه ورث بالموت وذلك لان استحقاق الوارث المال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرهما
وجودا فيضاف الى الموت ذكره الزيلعي (قوله مع تعدد تضمن المباشري) وهو القاضى (قوله لانه كالمجلس الى القضاء)
اي من جهتهما فان القضاء واجب عليه عند ظهور عدلتهما حتى لو امتنع بأنم ويستحق العزل ويوزر
وفي تضمنه صرف الناس عن تقلده ونعذرا فيقلوه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر التسبب (قوله لم يضمن)
ليقام من يبنى به كل الحق (قوله ضمنا النصف) لانه لما رجع الاخر ظاهرا الرجوع الاول اذ لم يبق الا من يقوم به
النصف وانما لم يجب على الراجح الاول لما مع وهو يقام من يبنى بشهادته كل الحق فلما زال المانع برجوع آخر تعين
ان يكون التالف مضافا اليهما فوجب غرامته عليهما (قوله من التسع) العلة فيه ما تقدم (قوله فان رجعا)

لانه فسخ اربعة وهى حسب الخاتبة
عليه الصلاة والسلام المشهود عليه (رجوعهما
بالعلانية) بل وادى اواراد يمينها (رجوعهما
عند غيره ورجوعهما) اواراد يمينها (رجوعهما
انما بالالدعوى جلا في ما لا يفتى في قوله
قاضي وتضمنه اياهما لالتقى او برهن اتمه اقول
فان رجعا قبل الحكم بهما
برجوعهما عند غير الثاني
للعال ان ملك (ان رجعا قبل الحكم بهما
سقطت ولا ضمان) وعزير ولو عن بعضها
فتن نفسه جامع القضاوى (وهو لم يفتى
الحكم مطلقا) ان رجعا قبل الحكم بهما
الشاهد عبد او حذو او في قذف (ان القضاء
بيطال ويرد ما اخذت من الحاكم او انقضت العزم
يفسخ الشهود لا من حكمه (وهو ما لا يفتى
على المقضى له ثم رجعا مع تعدد
للمشهد عليه) لانه كالمجلس الى القضاء (فقد
تضمن المباشري) لانه كالمجلس الى القضاء (فقد
المدعى المال لا يفتى) بغيره وارجو ان لا يفتى
وخزانة المقضى وتبدي في الوفاة والكنز والدر
واللتي عاذا قبض المال اعدم الاول وادى
وقيل ان المال عاذا قبض المال اعدم الاول وادى
فكلا لاني واقره القهستاني (والعبد قيمته
في الشهود) لان رجوع احد ثلثة لم يضمن
شمن النصف وان رجع احد ثلثة لم يضمن
وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن وان رجع
من رجل واحد اربعة ثلثة لم يضمن
فالنصف وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن
نصفه وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن
(رأيه) لانه لا يفتى في رجوعه

ان رجعا قبل الحكم بهما
للعال ان ملك (ان رجعا قبل الحكم بهما
سقطت ولا ضمان) وعزير ولو عن بعضها
فتن نفسه جامع القضاوى (وهو لم يفتى
الحكم مطلقا) ان رجعا قبل الحكم بهما
الشاهد عبد او حذو او في قذف (ان القضاء
بيطال ويرد ما اخذت من الحاكم او انقضت العزم
يفسخ الشهود لا من حكمه (وهو ما لا يفتى
على المقضى له ثم رجعا مع تعدد
للمشهد عليه) لانه كالمجلس الى القضاء (فقد
تضمن المباشري) لانه كالمجلس الى القضاء (فقد
المدعى المال لا يفتى) بغيره وارجو ان لا يفتى
وخزانة المقضى وتبدي في الوفاة والكنز والدر
واللتي عاذا قبض المال اعدم الاول وادى
وقيل ان المال عاذا قبض المال اعدم الاول وادى
فكلا لاني واقره القهستاني (والعبد قيمته
في الشهود) لان رجوع احد ثلثة لم يضمن
شمن النصف وان رجع احد ثلثة لم يضمن
وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن وان رجع
من رجل واحد اربعة ثلثة لم يضمن
فالنصف وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن
نصفه وان رجع اربعة ثلثة لم يضمن
(رأيه) لانه لا يفتى في رجوعه

اي فيلزم التوكيل من غير رضى الخصم (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغير رضى الخصم) سواء كان مدعي او مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر رايه او انسان فان ازداد مدعى به ذلك لم يكره فان لم يردد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المرض الذي لا يمنعه المرض من الحضور فهو كالصحيح انتهى فالمفهوم فيه تفصيل (قوله او غايه مده) ويغني ان يكون هذا اذا لم يصبر ولذا قال في المحيط ان كان الموكل مريضا او مسافرا فالتوكيل منهما لا يلزم بدون رضى الخصم بل يقال للمدعى ان شئت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع العذر وان لم يصبر فسيهلك الرضى بالتوكيل فاذا رضى (لزمه مرضه في ظاهر الرواية انتهى) وقيد مدة السفر لان الغائب مادونها كالحاضر (قوله ويكفي قوله الخ) محمول على ما اذا صدقه مثلا قال في البحر عن الشارح واردة السفر امر باطني فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها او القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني اريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عده فانه لا يخفى عده من يسافر انتهى وفي البرازيه وان قال اخرج بانقضاء الفلانية سألهم عنه وفي خزانة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان او مطلوبا لكن يكفل المطلوب ليعتد الطالب من استيفاء مدينه وان كذب الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر انتهى (قوله او محذوره) من الحذر بفتح الحاء الزام البت الحذر بكسر الخاء وهو متردد للجارية في ناحية البيت انتهى (قوله لم تخالط الرجال) اي لغیر حاجة لان الخروج للحاجة التي لا تخرج عن التحذير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج للحاجة لا يقدح في تحذيرهما لم يكثر بان يخرج اغیر حاجة برأيه وليس له حاجة مع زوجها ولكن لا يمنعه الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته او معها كذا في خزانة المفتين (قوله كالمهر) اي في باب الشهادة على الشهادة من انها التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحاجتها انتهى وحلي وانما كان ذلك عذرا على ما تضمنه المتأخرون لانها لو حضرت لا يمكنها ان تطبق بحكم الحياتها فيلزم توكيلها انتهى (قوله اذا لم يرض الخصم بالتأخير) واما اذا رضى به فلا يكون عذرا انتهى بجر (قوله فلو منته فليس بعذر) لانه يخرج به فوجب عن الدعوى ثم يرد ولو مدعى يدعي ان لم يوترد عوازم ثم يرد انتهى بجر (قوله او لا يحسن الدعوى) بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة بنفسه (تق) يلزم التوكيل اذا كان الموكل حاضرا بالجلاس مع الوكيل وطريق اثبات الوكالة بالخصومة ان ينهم دوايم على غير الموكل سواء كان مشكرا للوكالة او مقرا بها ليعتدى الى غيره خزانة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصومة بينة على وكراته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في المختلف انتهى ومن احكام الوكيل بالخصومة ان الحق اذا ثبت على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيله عاما لانها تنظم الامر بالاداء ولا الضمان انتهى خزانة (قوله وله الرجوع عن الرضى) ولو بعد مدة والتقييد باليوم في القنية اتفاقا كتابه عليه صاحب البحر (قوله فالفول لها مصلح) لانه الظاهر من حاله امخ (قوله اختلفوا مع شاهدين) وشهد الاخران على حاكمه او تكولها (قوله عملا باقناهم) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفي فيدخل اغنياء الدنيا فانهم يفتاهن مصونات عن الخروج وان لم تكن من ثبات العلماء ولا آل البيت الظاهر نعم (قوله وصح باقناهم) اي بايقاف جميع الحقوق كان بوكاه بقضاء دينه فلو وكله به وزعم قضاءه وصدقه موكله في القضاء يؤمر الموكل بالخروج عن حق وكيله ولا يلتفت الى قول المدينون اخاف ان يحضر الدائن وشكر قضاءه وكيلي وبأخذ مني ثانيا فلو حضر واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه (قوله وكذا باقناهم) قال في المخ المراء بالابقاف هنا دفع ما عليه وبالاقتفاء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله ومن الوكيل باستيفاء الوكيل بقبض الدين قبل قوله في قضاة وضياحه ودفعه الى الموكل وبراء الغريم ولو كان من لا تقبل شهادته للوكيل ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المناصه وكان الوكيل مدين الموكل ولا يملك الوكيل بقضاء الدين الا براء والهبة واخذ الزهر والتأجيل ولا اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء ولا رضى الخصم ولا ينزل موت المطلوب وينزل موت الطالب ولا وكيلا باقبض قبض بعضه الا اذا نصح على ان لا يقبض الا للكل (قوله الا في حدوده) اي قصاص في نفس او ماله او ماله اعدم صحة التوكيل بالابقاف فلا يفاء فلانه اما تسليم ظهره او نفسه وليس ذلك الامن الجاني واما عدم صحة الاقتفاء في غيبة الموكل فلا نهاندرى بالاشهاد

لو كان مدعي الخصم (قوله لا يمكنه حضور مجلس الحكم بغير رضى الخصم) سواء كان مدعي او مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر رايه او انسان فان ازداد مدعى به ذلك لم يكره فان لم يردد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المرض الذي لا يمنعه المرض من الحضور فهو كالصحيح انتهى فالمفهوم فيه تفصيل (قوله او غايه مده) ويغني ان يكون هذا اذا لم يصبر ولذا قال في المحيط ان كان الموكل مريضا او مسافرا فالتوكيل منهما لا يلزم بدون رضى الخصم بل يقال للمدعى ان شئت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع العذر وان لم يصبر فسيهلك الرضى بالتوكيل فاذا رضى (لزمه مرضه في ظاهر الرواية انتهى) وقيد مدة السفر لان الغائب مادونها كالحاضر (قوله ويكفي قوله الخ) محمول على ما اذا صدقه مثلا قال في البحر عن الشارح واردة السفر امر باطني فلا بد من دليلها وهو ما تصديق الخصم بها او القرينة الظاهرة ولا يقبل قوله اني اريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عده فانه لا يخفى عده من يسافر انتهى وفي البرازيه وان قال اخرج بانقضاء الفلانية سألهم عنه وفي خزانة المفتين لو قال اني اريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان او مطلوبا لكن يكفل المطلوب ليعتد الطالب من استيفاء مدينه وان كذب الخصم في ارادته السفر يحلفه القاضي بالله انك تريد السفر انتهى (قوله او محذوره) من الحذر بفتح الحاء الزام البت الحذر بكسر الخاء وهو متردد للجارية في ناحية البيت انتهى (قوله لم تخالط الرجال) اي لغیر حاجة لان الخروج للحاجة التي لا تخرج عن التحذير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج للحاجة لا يقدح في تحذيرهما لم يكثر بان يخرج اغیر حاجة برأيه وليس له حاجة مع زوجها ولكن لا يمنعه الزوج من الخصومة مع وكيل امرأته او معها كذا في خزانة المفتين (قوله كالمهر) اي في باب الشهادة على الشهادة من انها التي لا تخالط الرجال وان خرجت لحاجة وحاجتها انتهى وحلي وانما كان ذلك عذرا على ما تضمنه المتأخرون لانها لو حضرت لا يمكنها ان تطبق بحكم الحياتها فيلزم توكيلها انتهى (قوله اذا لم يرض الخصم بالتأخير) واما اذا رضى به فلا يكون عذرا انتهى بجر (قوله فلو منته فليس بعذر) لانه يخرج به فوجب عن الدعوى ثم يرد ولو مدعى يدعي ان لم يوترد عوازم ثم يرد انتهى بجر (قوله او لا يحسن الدعوى) بان علم القاضي ان الموكل عاجز عن بيان الخصومة بنفسه (تق) يلزم التوكيل اذا كان الموكل حاضرا بالجلاس مع الوكيل وطريق اثبات الوكالة بالخصومة ان ينهم دوايم على غير الموكل سواء كان مشكرا للوكالة او مقرا بها ليعتدى الى غيره خزانة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفي القنية لا تقبل من الوكيل بالخصومة بينة على وكراته من غير خصم حاضر ولو قضى بها صح لانه قضاء في المختلف انتهى ومن احكام الوكيل بالخصومة ان الحق اذا ثبت على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيله عاما لانها تنظم الامر بالاداء ولا الضمان انتهى خزانة (قوله وله الرجوع عن الرضى) ولو بعد مدة والتقييد باليوم في القنية اتفاقا كتابه عليه صاحب البحر (قوله فالفول لها مصلح) لانه الظاهر من حاله امخ (قوله اختلفوا مع شاهدين) وشهد الاخران على حاكمه او تكولها (قوله عملا باقناهم) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفي فيدخل اغنياء الدنيا فانهم يفتاهن مصونات عن الخروج وان لم تكن من ثبات العلماء ولا آل البيت الظاهر نعم (قوله وصح باقناهم) اي بايقاف جميع الحقوق كان بوكاه بقضاء دينه فلو وكله به وزعم قضاءه وصدقه موكله في القضاء يؤمر الموكل بالخروج عن حق وكيله ولا يلتفت الى قول المدينون اخاف ان يحضر الدائن وشكر قضاءه وكيلي وبأخذ مني ثانيا فلو حضر واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه (قوله وكذا باقناهم) قال في المخ المراء بالابقاف هنا دفع ما عليه وبالاقتفاء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله ومن الوكيل باستيفاء الوكيل بقبض الدين قبل قوله في قضاة وضياحه ودفعه الى الموكل وبراء الغريم ولو كان من لا تقبل شهادته للوكيل ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لمدين موكله وقعت المناصه وكان الوكيل مدين الموكل ولا يملك الوكيل بقضاء الدين الا براء والهبة واخذ الزهر والتأجيل ولا اخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء ولا رضى الخصم ولا ينزل موت المطلوب وينزل موت الطالب ولا وكيلا باقبض قبض بعضه الا اذا نصح على ان لا يقبض الا للكل (قوله الا في حدوده) اي قصاص في نفس او ماله او ماله اعدم صحة التوكيل بالابقاف فلا يفاء فلانه اما تسليم ظهره او نفسه وليس ذلك الامن الجاني واما عدم صحة الاقتفاء في غيبة الموكل فلا نهاندرى بالاشهاد

وشبهه العفو المندوب اليه ثابتة في غيبته بل هو الظاهر للتدب الشرعي قال تعالى وان تغفروا اقرب للتقوى ولم يذكر المصنف التوكيل بانها ماله خو لهما تحت قوله فصح بخصومة لان التوكيل بانها ماله هو التوكيل بالخصومة فيما هو التوكيل بانها ماله والشرب باطل اتفاقا اذا لاحق لاحذيه بل تقام البيئة حسبة ويجوز التوكيل باستيفاء التهمز بر مطلقا لانه حق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله بغيره موكله عن المجلس) اما اذا كان حاضرا فيصح وهذا في الاستيفاء فقط فان المستحق قد لا يحسن الاستيفاء فلوا منع التوكيل بطل الحق اما الايقاف فلا يصح مطلقا لانه (قوله وحقوق عقد) مبتدأ خبره قوله تتعلق به وجله قوله لا بد من اضافته في محل جرمه قوله عقد والمراد بالاضافة المعنى اللغوي وهو الاستناد بان يقول بعث آجرت صالحت (قوله واجارة) وللوكيل بها الخاصة في اثباتها وقبض الاجر وجسب المستأجر به فان وهب الاجر للمستأجر او ابراءه جازان لم يكن بعينه وبضمنه وان يمينه لا كذا في كافى اما كم (قوله لا بد من اضافته الى الوكيل) اي من استاده في الصيغة بان يقول بعث هذه الدار وبعت دار فلان واما اذا استند الى الموكل بان اخرج الكلام مخرج الرسالة يكون فضوليا (قوله مادام حيا) اما اذا مات الوكيل قال القاضي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصى يرجع الى الحاكم بنصب وصيا عند القبض وهو المقول وقيل ينقل الى موكله ولا ية قبضه فيحتاج عند الفتوى بحيط (قوله ان لم يكن محجورا) شامل للحر الذي لم يحجر عليه بمعه والعبد المأذون والصبي المأذون فان كان محجورا تتعلق الحقوق بالموكل كالرسول والقاضي وامينه ولوقبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان اصيلا فيه ثم اذا عتق العبد تلزمه العهدة والصبي اذا باع لانزله وظاهر كلام المصنف ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة ان يكون وكيلها بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بثمن حال او مؤجل وبين الوكيل بالشرأف ان كان بغير مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة اي وهو لا يملكها وان كان بغير حال فهو على الوكيل لكونه ضمن غن وتمامه في البحر (قوله كسليم مبيع) اطلقه فتشمل ما اذا قبض الوكيل الثمن اولا وما اذا اخل لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما خلافا لما في لسان ولونهاء عن المبيع حتى يقبض الثمن لم يجزيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثتك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في البرازيه (قوله وقبض غن) اي من المشتري ويطلب به وكيله وان لم يقبضه منه ومن احكام وكيل المبيع انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشرأف ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار فانها يعملان بالاجر ويقال له وكيل احل الموكل على المشتري (قوله ورجوع به عند تحققه) شامل لما اذا كان الوكيل بائنا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلم الى الموكل وهو يرجع على موكله وما اذا كان مشتريا فتحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع الوكيل دون موكله (قوله بين حضور موكله وغيبته) اي وقت عقد الوكيل (قوله لانه العادة حقيقة) لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكم) فان احكام العقد ترجع اليه وهو محط العلة (قوله في اصح الاقاول) وقال القاضي الامام ابو المعالي ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمشتري نفسه فعليه العهدة (قوله تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا) هذا متافى ما في الخلاصة والبرازيه وكيل شراء العبد جاء الى مالكة فقال بعث هذا العبد من لوكلي وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه العهدة وقد رجعت وقال ابو اسام الصغار واهجج ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف ائنه قد على اجازة الموكل انتهى وفي الرمز انه اذا اضاف العقد الى الموكل صار كرسول انتهى ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة للائحة كالوكالة السابقة تردد فيه المتقدمي (قوله فتقوله) اي المصنف (قوله لا بد) اي من اضافته الى الوكيل (قوله فيه ما فيه) قد علمت انه لا يكون وكيل الا اذا اضافته الى نفسه واذا اضافته الى الموكل ففيه اختلاف السابق وفي المتع وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسل لما في البرازيه والرسول في البيع والطلاق والعشاق والتكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طاقنتك وبعتك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تتضمن الوكالة لانها فوقها وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسل يقول بعث منك انتهى (قوله بشرط الموكل عدم تعلق

بغيره موكله عن المجلس (قوله وحقوق عقد) اي ذلك العقد (قوله الى الوكيل) لا بد من اضافته (قوله مادام حيا) اما اذا مات الوكيل قال القاضي تنقل الحقوق الى وصيه لا الموكل وان لم يكن وصى يرجع الى الحاكم بنصب وصيا عند القبض وهو المقول وقيل ينقل الى موكله ولا ية قبضه فيحتاج عند الفتوى بحيط (قوله ان لم يكن محجورا) شامل للحر الذي لم يحجر عليه بمعه والعبد المأذون والصبي المأذون فان كان محجورا تتعلق الحقوق بالموكل كالرسول والقاضي وامينه ولوقبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان اصيلا فيه ثم اذا عتق العبد تلزمه العهدة والصبي اذا باع لانزله وظاهر كلام المصنف ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة ان يكون وكيلها بالبيع فالعهدة عليه سواء باع بثمن حال او مؤجل وبين الوكيل بالشرأف ان كان بغير مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة اي وهو لا يملكها وان كان بغير حال فهو على الوكيل لكونه ضمن غن وتمامه في البحر (قوله كسليم مبيع) اطلقه فتشمل ما اذا قبض الوكيل الثمن اولا وما اذا اخل لا تدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن فدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما خلافا لما في لسان ولونهاء عن المبيع حتى يقبض الثمن لم يجزيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثتك بهذه الدراهم التي قبضت منك كذا في البرازيه (قوله وقبض غن) اي من المشتري ويطلب به وكيله وان لم يقبضه منه ومن احكام وكيل المبيع انه لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشرأف ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار فانها يعملان بالاجر ويقال له وكيل احل الموكل على المشتري (قوله ورجوع به عند تحققه) شامل لما اذا كان الوكيل بائنا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلم الى الموكل وهو يرجع على موكله وما اذا كان مشتريا فتحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع الوكيل دون موكله (قوله بين حضور موكله وغيبته) اي وقت عقد الوكيل (قوله لانه العادة حقيقة) لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكم) فان احكام العقد ترجع اليه وهو محط العلة (قوله في اصح الاقاول) وقال القاضي الامام ابو المعالي ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمشتري نفسه فعليه العهدة (قوله تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا) هذا متافى ما في الخلاصة والبرازيه وكيل شراء العبد جاء الى مالكة فقال بعث هذا العبد من لوكلي وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه العهدة وقد رجعت وقال ابو اسام الصغار واهجج ان الوكيل يصير فضوليا ويتوقف ائنه قد على اجازة الموكل انتهى وفي الرمز انه اذا اضاف العقد الى الموكل صار كرسول انتهى ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة للائحة كالوكالة السابقة تردد فيه المتقدمي (قوله فتقوله) اي المصنف (قوله لا بد) اي من اضافته الى الوكيل (قوله فيه ما فيه) قد علمت انه لا يكون وكيل الا اذا اضافته الى نفسه واذا اضافته الى الموكل ففيه اختلاف السابق وفي المتع وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسل لما في البرازيه والرسول في البيع والطلاق والعشاق والتكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه بان قال طاقنتك وبعتك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تتضمن الوكالة لانها فوقها وان اخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسل يقول بعث منك انتهى (قوله بشرط الموكل عدم تعلق

الحقوق به لغو) كالأهواء عن تسليم المبيع حتى يقرض من وكلاءه بالبيع بشرط ان لا يقبض المثل فان لم يات
باطل ولو كتب الصلح باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض المثل لان الاقرار بالبيع يقبضه ولو مات الموكل او جن
بعد البيع بقي للوكيل حتى قبض المثل (قوله في الاصل) هو قول ابي طاهر وقال الكرخي ثبت للوكيل ثم ينقل
الى الموكل انتهى ولو اعقب الموكل قبل قبض الوكيل فانه ينفذ عاقبته لكونه اعتق ملك نفسه قال في الجهر والجملة
لهذا الخلاف لان ما فهم على تلك الاحكام (قوله لان الموجب للعقب والفساد الملك المستقر) هذا التعليل
يناسب قول الكرخي ولا حاجة اليه على قول ابي طاهر انتهى حاشي (قوله حتى لو اضافه الى نفسه لم يصح)
هذا بان في ما في البرازية حيث ذكر فيها الوكيل بالطلاق والعناق اذا خرج الكلام مخرج الرملة بان قال فلان
امر في رطلان رعتي بنفذ على الموكل لان عمرتها على الموكل على كل حال ولو اخرج الوكيل اسكلام
في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بان اضافه الى نفسه فصح الا في النكاح والفرق بين وكيل النكاح والطلاق
انه في الطلاق اضافه الى الموكل معنى لانه بناء على ملك الرقة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح
فتمتع الوكيل قابله له مهر انتهى وقوله بان اضافه الى نفسه بان قال طلقت هذه المرأة اذا قال طلقت امرأتي
طلقت امرأته وكذا اعتقت عبدي وهبت مالي والحاصل ان الاضافة الى الموكل ان يقول ان فلانا طلق امرأته
ونحوه او طلقت امرأته فلان او هذه المرأة طالق فان الاضافة معنى موجودة والاضافة الى نفسه بان يقول طلقت
امرأتي ونحوه يقع عليه وفي المجتبى وكذا ان يرتن عبد فلان بدنه او يستعيره او يستقرض له امما فانه يضيف
العقد الى موكله دون نفسه فيقول ان زيدا استقرض منك كذا او استقرض منك عبدك او استعير منك ولو قال هب لي
او اعرفي او اقرضي او تصدق على فهو للوكيل اه (قوله او انكار) اعترض بانه لا فرق في الاضافة بين ان يكون
الصلح عن اقرار او انكار فان زيدا اذا اقرض على عمرو فوكل عمرو وكيله على ان يصلح عن مائة فاذا قال زيد
صالح عن دعوى الدار على عمرو بمائة وقبل الوكيل هذا الصلح ثم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انه
اذا كان عن انكاره وفداً عين في حق المدعي عليه فالوكيل صغير محض فلا يرجع الحقوق اليه واذا كان عن
عن اقراره يكون كالبيع فترجع الحقوق الى الوكيل او بالسود عن الحموي (قوله حتى لو اضافه لنفسه وقع
النكاح له) هذا بان في قوله ما يباح حتى لو اضافه الى نفسه لم يصح على ان التفرع خاص بالنكاح كما علمت (قوله
بمهر) اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسلم) اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كما ان الوكيل بالخلع لا يلى قبض
البذل ويصح ضمانه مهرها ونحوها فغير المأثنتين مطالبته بالزوج فاذا اخذت من الوكيل لا يرجع على الزوج
ولو ضمن وكيل الخلع البذل صح وان تأمر المرأة بالضمان ولما يرجع قبل الاداء انتهى بجر (قوله والمشتري)
اي من الوكيل (قوله الا باع من دفع الثمن للموكل) الا شوكل من الوكيل للموكل خيئت لا يقدر على المنع افاده
عزى زاده ولودفع الموكل بالشرء الثمن الى الوكيل فاستهلكه وهو معسر كان البائع حبس المبيع ولا مطالبة
به على الموكل فان لم ينقد الموكل الثمن الى البائع باع انقضاه الحاربه بالثمن اذا وضيا والا فلا انتهى خزانة المفتين
(قوله صح) لان الثمن المنبوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله ثم تقع
المقاصة بين الوكيل لو وحده) اي لو كان وكيل البيع وحده مدبونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه
من الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل واما اذا كان الموكل فقط مدبون المشتري او كل
من الموكل والوكيل مدبونه فتقع المقاصة للموكل فعما هو مثل المقاصة في جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه
من دأته دينه فانه يصح ويرى ضمن الوكيل للموكل كما في الذخيرة (قوله بخلاف وكيل يقيم) متعلق بقوله
وان دفع له صح وعبارة العيني وصي يقيم وصورته اذا باع الوصي مال اليتيم ودفع المشتري لليتيم لا يخرج عن العهدة
انتهى حاشي بل يجب عليه الدفع للوصي ثانيا لان اليتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضييعا انتهى
ابو السعود (قوله وسرف) اي وكيل صرف يعني ان الوكيل في الصرف اذا صار في قبض الموكل بدل الصرف
يظل الصرف لا فرق احداً من القادين من غير قبض انتهى حاشي (قوله مع مولاة) متعلق بقوله ما ذون (قوله
فلا يملك قبض دينه) لانه على منزلة من الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله ما لم يكن عليه دين)
لا فائدة في التعبير اما اذا كان عليه دين الخ ويكون مختار قول المصنف لادين عليه (قوله لانه للفرما) اي لان
الحق فيما بينه والاولى انصرحه (قوله انشوكل بالاحتمار باطل) وعليه الفتوى فاستأنى عن الخزانة حتى

[illegible]

لو وكل به فاستقرض كان له لاله وكل لان البدل فيه لا يجب دينا في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والا مر
بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور
في الذخيرة ونحوه في الحاشية ان المأمور بالاستقرض ان تصرف في عبارة نفسه بان قال للمقرض اقرضني
عشرة دراهم كان الاستقرض لنفسه لا لآمره ان يمنع العشرة منه فان تصرف في عبارة الآخر بان قال
مثلا ان فلانا استقرض منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للآخر لكن المأمور في هذه الصورة
رسول لا وكيل والباطل الوكالة في الاستقرض دون الرمالة (قوله والتوكيل بقبض القرض صحيح) بان يقول
رجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه انتهى وفي هذه الصورة منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض
لا يصح لانه ملك الغير والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

أفردهما يساب على حدة وقد مهما على سائر الأبواب لكثرة أحكامهما وكثرة الاستنباح اليمين انتهى (قوله
الاصل) أي في باب الوكالة بالشرأة (قوله إنما ان عت) كان يقول أشع ما رأيت يصح لأنه فوض الأمر إلى رآه
فأى شيء يشترطه يكون عملاً لا دور (قوله أو عت) بأن علم الموكل فيه للوكيل والموكل (قوله وهي جهالة النوع
المحض) قال السيد الحموي والجنس والنوع والصف المطلق غير مراد هنا بل المراد بالجنس ما يشتمل أصنافاً على
عرف أولئك والنوع والصف من وكل بشرأة معين فلا حاجة له إلى شيء أو غير معين فلا بد من تسمية جنسه
ونوعه كعبد حبشي أو هندي أو جنسه ونوعه كعبد بنحو معين ليصير الموكل به معلوماً يمكنه الاتجار انتهى واحترز
بقوله المحض عما زود بين الجنس والنوع كالعبد والدة أو فقيه التفصيل الآتي (قوله كدابة بطلت) فإن الدابة اسم
لما يذب على وجه الأرض وعرفاً للخيول والبغال والحمير وقد جمع أجناساً وكذا الثوب لأنه يتناول الملبوس من
الاطلس إلى الكساء ولهذا لا يصح تسميته مهر أو إذا اشترى الوكيل وقع الشرأة له انتهى مخ (قوله وإن منوطة
الخ) قال الاتفاقى نقلاً عن قاضي خان في شرحه والثابت ما يكون بين الجنس والنوع كالأوكاه بشرأة عبد
أو جارية إن بين الثمن والصفة بأن قال تركياً أو هندياً أو رومياً صحت الوكالة وإن لم يبين الثمن أو الصفة لا يصح لأن
اختلاف العبيد والحواري أكثر من اختلاف سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فكانت بين الجنس
والنوع وصكاً الدار لحقة بالجنس من كل وجه لأنها تختلف بقوله المرافق وكثرتها فإن بين الثمن الحق
بجهالة النوع وإن لم يبين الحق بجهالة الجنس والمتأخرون قالوا في دارنا لا يجوز بدون بيان المحلة لأنها تختلف
باختلاف المحلة وبما هي من الثمن وكذا الوفاة لا يصح حال يبين عدد الفقزان أو الثمن لأن المحلطة
تتناول القليل والكثير فقام بين المقدار أو الثمن لا يصح انتهى شلبي في الحاشية (قوله هروى) منسوب إلى هرة
مدينة بخراسان فحقت زمن عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتفاقى فإن قال اشترى بواحد رومياً ولم يسم الثمن فهو
باطل إذا اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتفان الناس في مثله وكذلك كل منسما من الثياب فإن
معي له ثمناً فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الأمر وإن نقص من ذلك الثمن لم يلزم الأمر فإن وصف له صفة وهي له ثمناً
فاشترى له تلك الصفة باقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الأمر انتهى (قوله أو فرس أو بقل) قيداً بفرس والبقل
للاختلاف في الشاة فمن جعله من هذا القبيل وفي التعريف جعله من المتوسط وبزعمه في الجوهرة فقال
الوكالة باطله وما اشتراه الوكيل فهو لنفسه وأما الجارية في البرازية وفي الجمار تصير الصفة معاومة بجمال الموكل
وكذا البقر ولو كان الموكل قال بربا فاشترى جارية صرباً أو كان واحداً من العوام فاشترى له فرساً تابع بالملوك
يلزم المأمور انتهى مخ (قوله بما يتعمه الأمر) وذلك كما قلنا في الفرس وقال النقي في جعل جميع النوع عقراً
لأن التفاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الامتثال لكن تصرف الوكالة إلى ما يليق بجمال الموكل انتهى
(قوله فراجع) عبارة بأن الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل بأن يتصرف في حاله انتهى شلبي (قوله لأنه من
القسم الأول) أي من أقسام الجهالة وهي اليسيرة (قوله وبشرأة دار) هذه الجهالة المتوسطة وجعل صاحب
الهداية الدار من الجهالة الفاحشة لأنها تختلف اختلافاً شاملاً باختلاف الأغراض والخيرون والمراق
والمحار والبلدان فتعذر الامتثال وتبع المصنف كصاحب الكثر قاضي خان ووفق صاحب البحر فعمل ما في
الهداية على ما إذا كانت تختلف في تلك الدار اختلافاً شاملاً وكلام غيره على ما إذا كانت لاتفاضح انتهى

لا الرسالة درو والتكيل يقبض القبض
 جميع قديم (باب الوكالة بالبيع والشراء)
 الاصل انه ان عمت او علت او جهلت جهة
 بغير وجهى جهة الا مع الشخص كدابة بطلت
 فان فاخته وهى جهة الخدم كدابة بطلت
 وان متوسطه كعبد فان بين اثنين او اصفى
 كذكرى عمت والا (وكما يشير آخرون) يرى
 او قوس او عيل (صح) بان يجعله مال الآسرى
 فراجع (وان لم يسم غنا) لأنه من انفس الاول
 (ويشير آخرون) بدار او بداران (هى) المولى (غنا)

(قوله يخص نوع اول) مقابلة ما في الجوهره عن بعض المشايخ ان محل الصحة بتعيين التمن ان لم يوجد هذا التمن
من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز (قوله زادي البرازية الخ) قال في المنع وبيان المقدار كبيان التمن كما في البرازية
وفيما اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا فغيره او يعين البلد الذي فيه انتهى (قوله والايسم ذلك)
اي ما ذكر من التمن والنوع والقدر (قوله للجهالة الفاحشة) هذا هو القسم الثالث منها قال السيد الخواري
الحاصل انه اذا بين جنس الموكل به ونوعه وصفته تصح الوكيلة قطعاً وان ترك الكل بان ذكر فقط يدل على
اجناس مختلفة لم تصح اصلاً تمام الجهل وان ذكر فقط يدل على انواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع او التمن
صح والا فلا وكذا ان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة انتهى (قوله وبين قدره او دفع ثمنه) فلو قال اشترى
طعاماً اي من غير دفع ثمن ولا بيان مقدار لم يجز على الاصح افاده صاحب الجهر (قوله وقع في عرفنا) هذه عبارة
لبرازي وفي عرف الكوفة الى البرود فيقته وفي عرف القاهرة على الطبع بالمرق والجم انتهى بغير (قوله وبه قالت
الثلاثة) عبارة العيني والقياس ان يتناول كل معلوم لانه اسم له وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى قاله الصدر
الشعبد انتهى (قوله كافي الجوين) اي فانه يعتبر فيه العرف وقد علمت ان العرف يختلف (قوله ولودوا الخ) هذا
اخذ ذكر البرازي في الايمان لاني الوصية قال في الجهر ومن ايمانها اي البرازية لا يأكل طعاماً ما فكل دواء ليس
بطعام ولا غذاء كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكرين يحنث انتهى ولعل الشرح قصد بذلك التفتيه
على ان الوصية في حكم المين والسككين بالنون وباللام خل وعسل (قوله والوكيل الرد بالعيب) ولورضى به
لزمه والموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو كان ذلك من مال الموكل برازية (قوله وكذا
الوكيل بالبيع) اي فانه يرد عليه ما دام الوكيل خياصاً فلا من اهل لزوم العهدة فان كان يحجور ايرد على الموكل
والموكل اجنبي في الخصومة بالعيب فلو اقر الموكل بالعيب وانكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيئ
لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيما اقر الوكيل بالبيع بالبيع يوجب رده عليه
ولو انكره الموكل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لاني حق الموكل لاتمائه وكالته بالتسليم فلا يكون قوله لزمنا
على الموكل الا ان يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حدوث مثله
في المدة لا يرد على الموكل الا يبره ان على كونه عنده وكاه ولا يحلفه فان شكل رده والا لزم الوكيل بغير
عن البرازية (قوله وهذا اذا ايسر له) لاجابة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده انتهى حلي (قوله بالتسليم)
اي الى الموكل (قوله فلا افسح مطلقاً) ولو سلم ببيع الى المشتري ولو دفع التمن الى الموكل فله ان يفسح بغير اذن
الموكل ويسترد التمن منه بغير رضاء (قوله والوكيل) اي بالشرأه (قوله بغير رضاء من ماله) وان لم يكن ادفع بامر
به صريحاً فليس يمتنع لان الحقوق لما كانت واجبة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله (قوله
بالاولى) من تلق قوله اولاً ووجه الاول انه مع الدفع بما يتوهم انه متبرع بدفع التمن فلا يجزىه انتهى حلي
عن الجهر (قوله لانه كالبائع) هذه تقوله والوكيل جنس المبيع (قوله ولو اشترى الموكل ينقد) اي بغير حال
ولو يجوز ان يجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حال الجهر (قوله وهي الحيلة) اي في تأجيله
على الوكيل وحلله على الموكل (قوله ولو ربه كل التمن) اي جله واحدة اما لو ربه له نصفه ثم ربه له النصف
لاخر لا يرجع الوكيل على الاثر الا بالخصومة الاخرى لان الاول حط واثاني جبه (قوله ولو ربه له) ولو اكره
كسبه مائة من الف (قوله) الوكيل بالشرأه اذا اشترى ما امر به ثم ابقى الدرهم بعد ما سلم الى الاثر ثم نقد البائع
غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غير هامة تعدد ثانياً الموكل بالشرأه للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي خلاصة
ويطالب وكيل الشرأه بالتمن ولومن مال نفسه لا وكيل المبيع لو لم يقبض التمن حتى اتي الموكل فقال بعث
توبك من فلان فانا انفيك عنه عنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا انفيك عنه على ان يكون
المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله ما دفع يساع عنده بضائع الناس امره ببيعه ما
فباهاه التمن مسمى فقبل التمن من ماله الى اصحابها على ان ائتم الله اذ افضه فافانس المشترون فلا بد ان يترد
مادفع الى اصحاب البضائع انتهى اذ نقد الوصية من مال نفسه ان يرجع في تركه الميت على كل حال
موا كان وارثاً وكانت الوصية للعبد او لم تكن وعليه الفتوى انتهى (قوله هلك المبيع من يده قبل حبسه)
ولو هلك التمن في يده قبل ان يشرأه وان اشترى ثم تده الموكل فله ان يرد له ثمنه الى البائع عند الوكيل

قوله يخص نوع اول مقابلة ما في الجوهره عن بعض المشايخ ان محل الصحة بتعيين التمن ان لم يوجد هذا التمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز قوله زادي البرازية الخ قال في المنع وبيان المقدار كبيان التمن كما في البرازية وفيما اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين القدر فيقول كذا فغيره او يعين البلد الذي فيه انتهى قوله والايسم ذلك اي ما ذكر من التمن والنوع والقدر قوله للجهالة الفاحشة هذا هو القسم الثالث منها قال السيد الخواري الحاصل انه اذا بين جنس الموكل به ونوعه وصفته تصح الوكيلة قطعاً وان ترك الكل بان ذكر فقط يدل على اجناس مختلفة لم تصح اصلاً تمام الجهل وان ذكر فقط يدل على انواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع او التمن صح والا فلا وكذا ان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة انتهى قوله وبين قدره او دفع ثمنه فلو قال اشترى طعاماً اي من غير دفع ثمن ولا بيان مقدار لم يجز على الاصح افاده صاحب الجهر قوله وقع في عرفنا هذه عبارة لبرازي وفي عرف الكوفة الى البرود فيقته وفي عرف القاهرة على الطبع بالمرق والجم انتهى بغير قوله وبه قالت الثلاثة عبارة العيني والقياس ان يتناول كل معلوم لانه اسم له وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى قاله الصدر الشعبد انتهى قوله كافي الجوين اي فانه يعتبر فيه العرف وقد علمت ان العرف يختلف قوله ولودوا الخ هذا اخذ ذكر البرازي في الايمان لاني الوصية قال في الجهر ومن ايمانها اي البرازية لا يأكل طعاماً ما فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء كالسقمونيا لا يحنث ولو به حلاوة كالسكرين يحنث انتهى ولعل الشرح قصد بذلك التفتيه على ان الوصية في حكم المين والسككين بالنون وباللام خل وعسل قوله والوكيل الرد بالعيب ولورضى به لزمه والموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو كان ذلك من مال الموكل برازية قوله وكذا الوكيل بالبيع اي فانه يرد عليه ما دام الوكيل خياصاً فلا من اهل لزوم العهدة فان كان يحجور ايرد على الموكل والموكل اجنبي في الخصومة بالعيب فلو اقر الموكل بالعيب وانكره الوكيل فانه لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيئ لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيما اقر الوكيل بالبيع بالبيع يوجب رده عليه ولو انكره الموكل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لاني حق الموكل لاتمائه وكالته بالتسليم فلا يكون قوله لزمنا على الموكل الا ان يكون عيباً لا يحدث مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان امكن حدوث مثله في المدة لا يرد على الموكل الا يبره ان على كونه عنده وكاه ولا يحلفه فان شكل رده والا لزم الوكيل بغير عن البرازية قوله وهذا اذا ايسر له لاجابة اليه مع قول المتن مادام المبيع في يده انتهى حلي قوله بالتسليم اي الى الموكل قوله فلا افسح مطلقاً ولو سلم ببيع الى المشتري ولو دفع التمن الى الموكل فله ان يفسح بغير اذن الموكل ويسترد التمن منه بغير رضاء قوله والوكيل اي بالشرأه قوله بغير رضاء من ماله وان لم يكن ادفع بامر به صريحاً فليس يمتنع لان الحقوق لما كانت واجبة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله قوله بالاولى من تلق قوله اولاً ووجه الاول انه مع الدفع بما يتوهم انه متبرع بدفع التمن فلا يجزىه انتهى حلي عن الجهر قوله لانه كالبائع هذه تقوله والوكيل جنس المبيع قوله ولو اشترى الموكل ينقد اي بغير حال ولو يجوز ان يجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حال الجهر قوله وهي الحيلة اي في تأجيله على الوكيل وحلله على الموكل قوله ولو ربه كل التمن اي جله واحدة اما لو ربه له نصفه ثم ربه له النصف لاخر لا يرجع الوكيل على الاثر الا بالخصومة الاخرى لان الاول حط واثاني جبه قوله ولو ربه له ولو اكره كسبه مائة من الف قوله الوكيل بالشرأه اذا اشترى ما امر به ثم ابقى الدرهم بعد ما سلم الى الاثر ثم نقد البائع غيرها جاز ولو اشترى بدنانير غير هامة تعدد ثانياً الموكل بالشرأه للوكيل وضمن للموكل دنانيره للتعدي خلاصة ويطالب وكيل الشرأه بالتمن ولومن مال نفسه لا وكيل المبيع لو لم يقبض التمن حتى اتي الموكل فقال بعث توبك من فلان فانا انفيك عنه عنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال انا انفيك عنه على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجز ورجع الوكيل على موكله ما دفع يساع عنده بضائع الناس امره ببيعه ما فباهاه التمن مسمى فقبل التمن من ماله الى اصحابها على ان ائتم الله اذ افضه فافانس المشترون فلا بد ان يترد مادفع الى اصحاب البضائع انتهى اذ نقد الوصية من مال نفسه ان يرجع في تركه الميت على كل حال موا كان وارثاً وكانت الوصية للعبد او لم تكن وعليه الفتوى انتهى قوله هلك المبيع من يده قبل حبسه ولو هلك التمن في يده قبل ان يشرأه وان اشترى ثم تده الموكل فله ان يرد له ثمنه الى البائع عند الوكيل

جاء من مال الوكيل وفي اخذ الوكيل دفع الف درهم وامره ان يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل
الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبداً بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم
الى البائع فاذا الدراهم قد سرقت وذلك العبد في منزله فباعه البائع وطالب منه التمن وجاء الموكل يطلب منه العبد
كيف يفعل فلو اخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم حلكا على الامانة
في يده قال الفقيه ابو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وذلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله
فانه يصدق في ذني الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولو هلك بعد حبسه) قيد بانه لانه لو ذهب غيبه عنده
بعد حبسه لم يقطع شيء من التمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن يخبر الموكل ان شاء اخذت بجميع
التمن وان شاء تركه انتهى (قوله فكم وكبيع) ذلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع لاستيفاء التمن يسقط
بملاكه فكذا هذا ولا رجوع للوكيل موا تساوت قيمته مع ثمنه او تساوت ولو كان وكيلاً بالاستخبار وقبض
لوكيل الدار ايسر له ان يفسدها عن الموكل بالاجرة ولو شرط تعجيلها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل
الاجر على الوكيل ورجع على الموكل وقبل يسقط عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) لانه مضمون بالمجلس
لاستيفاء بعد ان لم يكن وهو اذن بعينه فذلك بالادق من قيمته ومن التمن حتى لو كان التمن اكثر من قيمته
رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته انتهى (قوله خلافاً للعيني) حيث قال
ان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب وتعبه الشر من الجوى بان الوكيل نائب في اصل العقد
اصل في الحقوق وحقيقة فلا اعتبار بحضرة الموكل (قوله ولو لم يشر) اشار الى انه لا فرق في الوكيل بين كونه
محجوراً عليه كالعبد والصبي او لا وان كانت الحقوق لا تتعلق به نظراً الى كونه عاقراً (قوله يسقط العقد بمسارقة
صاحبه) اي لاي الوكيل والذي فيما شرح عليه المصنف فيسقط العقد بمسارقتة صاحبه ويجعل الصغير للوكيل
والمآل واحد (قوله والمراد بالسلم الاسلام) بان يوكل رب السلم شخصاً يدفع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله
لا قبول السلم) بان يوكل المسلم اليه من قبض له رأس مال السلم لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقى السلم فيه
في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون التمن
لغيره واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقداً لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا امله
الى الاثر على وجه ان يملك منه كان فرضاً انتهى نعم يجوز توكيل المسلم المبيع السلم فيه (قوله لان الرسالة
في العقد) ويقتل كلاًه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح ويترتب على ذلك حرمة العقد
بين الرسول والاخر تخلوه عن القبض فالخلص ان يوكله في الصرف ولو بالامر (قوله وامتددة رجحة التوكيل بهما)
الاولى تقدمها قبل مسئلة الرسول (قوله فاشترى ضعفه) قيد به ليفيد ان الزيادة كثيرة فلو كانت قليلة كعشرة
ارطال ونصف (قوله) التمن لا تلتزمه الاخرين فلا يتحقق حصول الزيادة انتهى غاية البيان (قوله
خلافاً لهما) فالزمام العشرين لانه زاده خيراً (قوله ولو اشترى ما لا يساوي ذلك) بان اشترى ما يساوي العشرين
منه درهمين وربعاً للوكيل لانه خلاف الى شركه شرأه منه زولا لان الامر يتناول العشرين وهذا هو
فلم يحصل مقصود الامر (قوله كغير موزون) بان وكاه بشرأه ثوب هروي بعشرة فاشترى له ثوبين هرويين
بعشرة يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالميزن بخلاف
الجم لانه موزون مقدور فيقسم التمن على لجزأه (قوله ولو وكاه بشرأه شيء بعينه) مثله التوكيل بالاستخبار
الا ان لم يرد صريحاً وهي حادثة اغتوى حوى وفي كافي الحاكم واذا وكل رجل رجلاً بشرأه جارية بعينها فقال
لوكيل نعم فاشترىها لنفسه ورهطها لحيات منه فانه يدبر أعين الحد وتكون الامه ولولاها لا امر ولا يثبت
النسب ولو اشترى نصف المعلن فالشرأه موقوف ان اشترى بياقه قبل الخصومة لزم الموكل عند ايجابنا الثلاثة
ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى
الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالايجاب وكذا كل ما في تعريضه ضرر وفي تنقيصه عيب كالعبد والامة والدابة
والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه او جزءاً منه معلوماً فانه يجوز عند الامام سواء باع
الباقي منه او لا وان وكاه في شرأه ثوبين في تعريضه ضرر ولا في تنقيصه عيب فاشترى نصفه يلزم الموكل
ولا يشترط لزمه على شرأه الباقي (قوله بالنسكاح) اي بنسكاح مغينة والنسب وضعها بعد قول المصنف

وعند الثاني كرهن (قوله وعند الثاني كرهن) لانه مضمون بالمجلس لاستيفاء بعد ان لم يكن وهو اذن بعينه فذلك بالادق من قيمته ومن التمن حتى لو كان التمن اكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته انتهى (قوله خلافاً للعيني) حيث قال ان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب وتعبه الشر من الجوى بان الوكيل نائب في اصل العقد اصل في الحقوق وحقيقة فلا اعتبار بحضرة الموكل (قوله ولو لم يشر) اشار الى انه لا فرق في الوكيل بين كونه محجوراً عليه كالعبد والصبي او لا وان كانت الحقوق لا تتعلق به نظراً الى كونه عاقراً (قوله يسقط العقد بمسارقة صاحبه) اي لاي الوكيل والذي فيما شرح عليه المصنف فيسقط العقد بمسارقتة صاحبه ويجعل الصغير للوكيل والمآل واحد (قوله والمراد بالسلم الاسلام) بان يوكل رب السلم شخصاً يدفع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله لا قبول السلم) بان يوكل المسلم اليه من قبض له رأس مال السلم لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقى السلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله بشرط ان يكون التمن لغيره واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقداً لنفسه فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا امله الى الاثر على وجه ان يملك منه كان فرضاً انتهى نعم يجوز توكيل المسلم المبيع السلم فيه (قوله لان الرسالة في العقد) ويقتل كلاًه الى المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فلم يصح ويترتب على ذلك حرمة العقد بين الرسول والاخر تخلوه عن القبض فالخلص ان يوكله في الصرف ولو بالامر (قوله وامتددة رجحة التوكيل بهما) الاولى تقدمها قبل مسئلة الرسول (قوله فاشترى ضعفه) قيد به ليفيد ان الزيادة كثيرة فلو كانت قليلة كعشرة ارطال ونصف (قوله) التمن لا تلتزمه الاخرين فلا يتحقق حصول الزيادة انتهى غاية البيان (قوله خلافاً لهما) فالزمام العشرين لانه زاده خيراً (قوله ولو اشترى ما لا يساوي ذلك) بان اشترى ما يساوي العشرين منه درهمين وربعاً للوكيل لانه خلاف الى شركه شرأه منه زولا لان الامر يتناول العشرين وهذا هو فلم يحصل مقصود الامر (قوله كغير موزون) بان وكاه بشرأه ثوب هروي بعشرة فاشترى له ثوبين هرويين بعشرة يساوي كل واحد منهما عشرة لم يلزم الموكل لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالميزن بخلاف الجم لانه موزون مقدور فيقسم التمن على لجزأه (قوله ولو وكاه بشرأه شيء بعينه) مثله التوكيل بالاستخبار الا ان لم يرد صريحاً وهي حادثة اغتوى حوى وفي كافي الحاكم واذا وكل رجل رجلاً بشرأه جارية بعينها فقال لوكيل نعم فاشترىها لنفسه ورهطها لحيات منه فانه يدبر أعين الحد وتكون الامه ولولاها لا امر ولا يثبت النسب ولو اشترى نصف المعلن فالشرأه موقوف ان اشترى بياقه قبل الخصومة لزم الموكل عند ايجابنا الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالايجاب وكذا كل ما في تعريضه ضرر وفي تنقيصه عيب كالعبد والامة والدابة والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عبده فباع نصفه او جزءاً منه معلوماً فانه يجوز عند الامام سواء باع الباقي منه او لا وان وكاه في شرأه ثوبين في تعريضه ضرر ولا في تنقيصه عيب فاشترى نصفه يلزم الموكل ولا يشترط لزمه على شرأه الباقي (قوله بالنسكاح) اي بنسكاح مغينة والنسب وضعها بعد قول المصنف

عن عهد الامانة والا مريد على عليه ضمان خصالته وهو ينكر (قوله فالقول للامان) لانه خلاف حيث شئى
 جارية اى مثلا تساوى خصالته بالف وهو غير فاحش فيقع له فيضمن خصالته (قوله فى المثل) اى
 فى صورتي الدفع وعدمه اذا كانت القيمة ما نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالى بانه تحريف) وهو غير مستند
 فيجاء له الى نص صريح بل قال انشاء كلامه مؤكدا لجسه لا يقال اذا كان الفين فاحشا لا يلزم العبد على الامان
 سواء حلف او يحلف فلا يكون للفين فائدة ويكون قول الشيخ بلايين فى موضعه لانه لا يقول فائدة ان المأمور
 قد يتضرر ببقاء العبد فلا يتحقق الا من يحتمل ان يقر بان ثبوتها باكثر من خصالته بما يتغلب فيه الناس
 ويتصادق عليه فلا بد فى تصديقه من بين ثلثا بقوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق حتى وهو
 كون مقدار الفين اليسير موضوعا عن الكلا انتهى وادعاء التعريف من الافاضل من غير ثقل من مدعيه سوء
 ظن بهم ومخطئة لهم فى غير محلها (قوله فالقول للامان) لكون المأمور بخلافه بغير ثبوتها بالفين الفاحش (قوله
 لكن فى الاشياء الخ) اى وهذه المسئلة الاولى التى جعل القول فيها الله آمورا وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن
 قوله صدق لانه امن لا يقدريه الفين عنه ولا يصح ان يكون استدراكا على ما قبله لانه فى الماوكل وهذا فى الوكيل
 فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من ضمان القول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البينة (قوله الا فى اربع) الاولى الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه فى حياته ودفعه
 فانه لا يقبل قوله الا بينة كفى الوكيلية وقيل على صاحب الاشياء ايسر ايجاز الاستدراك بل هو مخالف
 لما سر حوايه وقد اعتبر بعض الفقهاء بظاهر عبارة الاشياء ونفى براسكلام بما يدفع الالهام ان الوكيل اما ان يكون
 وكلا لا يقبض دين ثابت لموكله فى ذمة غيره اودين استقرضه الموكل بنفسه وركه فى قبضه واذا ادعى الوكيل
 اتصال ما قبضه لموكله اما ان تكون دعواه فى حياة موكله او بعد موته وفى كل متخاية بل قول الوكيل بعينه
 امرأة ذمته بكل حال ولما سار به قوله على موكله امير اغريمه فبهر صرح بما اذا ادعى الوكيل حل حياته وموكله
 بالقبض واسا بعد موته فلا تثبت به برأة الغريم الا بينة بغير التصدق الورثة على قبض الوكيل ولولا كروا
 اتصال لموكله واما الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على
 المفتي به كبعده موته فلا بد من البرهان اى جرى - من ثم اعلى ما ذكره بعبارة الوكيلية الثانية اذا ادعى الوكيل
 بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا لان تقدم مال الامان دليل على انه اشترى لادى من بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لادى الشراء مأمورا ان والوارث يدعيه
 فى زمن سابق والوكيل ينكر فلا تقبل الدعوى الا بينة الثالثة اذا قال بعد موته بعينه اسس وكذبه الموكل موثقة
 وكاه بالبيع ثم قال فى غدا نرجعك عن الوكالة فقال قد بعته اسس لم يصدق لانه حكمى امر الامانك نشاء
 حل وكذا الوكيل بالاعتق ولولا ان الوكيل بعته واما وكيل فقال لا مرعوش لم يصدق الموكل الرابعة
 اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعته من فلان بالقدر درهم وقبضها وهلك وكذبه الورثة فى البيع فانه
 لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذبه الورثة فى البيع لا يصدق الا ان يتم
 منه انه باع فى حياته الا مرفان لم يتم البينة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا فى كافى الحاكم هذا اذا
 كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكه من ظاهره فيه ويريد بيعه اخباره
 ما لو كان فاسدا فوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل يذكر وجوب الضمان باساسة البيع الى الموكل
 حل الحبق فوورثة يدعون ضمانا بالبيع بعد الموت فيكون القول للمكرهين بغير (قوله بخلافان) فان
 للموكل والوكيل زلازمة البائع والمشتري وقد اختلفوا وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذى جرى بينهم محكما
 فيلزم المبيع المأمور به (قوله وكذا) اى يتحالفان (قوله على الاظهر) وهو قول ابي منصور وعليه الماعظم لان
 الشائع بعد تضيئه الثمن اخذ من اولى ايجاز عن الموكل انه لم يجرى بينهما مائة فلا يصدق عليه منى الخلاف
 يتحالفان وقيل لا يتحالف لانه ارفع الخلاف بتصديق البائع وصحة فاقضى شانهما للفقهاء اى به مرفا فالتعجم
 قد اختلف (قوله وان اختلفا فى مقداره) اى فى نسبة مقداره كادل عليه التصدير (قوله فالقول للامان) بعينه
 لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بخلافه (قوله لانها اكثر اياتها) انث الغدير
 باعتبار كون البرهان بينه (قوله بشر آخيه) المراد به قريب ذروهم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

قوله فى المثل اى صورتي الدفع وعدمه اذا كانت القيمة ما نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالى بانه تحريف) وهو غير مستند
 فيجاء له الى نص صريح بل قال انشاء كلامه مؤكدا لجسه لا يقال اذا كان الفين فاحشا لا يلزم العبد على الامان
 سواء حلف او يحلف فلا يكون للفين فائدة ويكون قول الشيخ بلايين فى موضعه لانه لا يقول فائدة ان المأمور
 قد يتضرر ببقاء العبد فلا يتحقق الا من يحتمل ان يقر بان ثبوتها باكثر من خصالته بما يتغلب فيه الناس
 ويتصادق عليه فلا بد فى تصديقه من بين ثلثا بقوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق حتى وهو
 كون مقدار الفين اليسير موضوعا عن الكلا انتهى وادعاء التعريف من الافاضل من غير ثقل من مدعيه سوء
 ظن بهم ومخطئة لهم فى غير محلها (قوله فالقول للامان) لكون المأمور بخلافه بغير ثبوتها بالفين الفاحش (قوله
 لكن فى الاشياء الخ) اى وهذه المسئلة الاولى التى جعل القول فيها الله آمورا وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن
 قوله صدق لانه امن لا يقدريه الفين عنه ولا يصح ان يكون استدراكا على ما قبله لانه فى الماوكل وهذا فى الوكيل
 فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من ضمان القول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البينة (قوله الا فى اربع) الاولى الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه فى حياته ودفعه
 فانه لا يقبل قوله الا بينة كفى الوكيلية وقيل على صاحب الاشياء ايسر ايجاز الاستدراك بل هو مخالف
 لما سر حوايه وقد اعتبر بعض الفقهاء بظاهر عبارة الاشياء ونفى براسكلام بما يدفع الالهام ان الوكيل اما ان يكون
 وكلا لا يقبض دين ثابت لموكله فى ذمة غيره اودين استقرضه الموكل بنفسه وركه فى قبضه واذا ادعى الوكيل
 اتصال ما قبضه لموكله اما ان تكون دعواه فى حياة موكله او بعد موته وفى كل متخاية بل قول الوكيل بعينه
 امرأة ذمته بكل حال ولما سار به قوله على موكله امير اغريمه فبهر صرح بما اذا ادعى الوكيل حل حياته وموكله
 بالقبض واسا بعد موته فلا تثبت به برأة الغريم الا بينة بغير التصدق الورثة على قبض الوكيل ولولا كروا
 اتصال لموكله واما الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على
 المفتي به كبعده موته فلا بد من البرهان اى جرى - من ثم اعلى ما ذكره بعبارة الوكيلية الثانية اذا ادعى الوكيل
 بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا لان تقدم مال الامان دليل على انه اشترى لادى من بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لادى الشراء مأمورا ان والوارث يدعيه
 فى زمن سابق والوكيل ينكر فلا تقبل الدعوى الا بينة الثالثة اذا قال بعد موته بعينه اسس وكذبه الموكل موثقة
 وكاه بالبيع ثم قال فى غدا نرجعك عن الوكالة فقال قد بعته اسس لم يصدق لانه حكمى امر الامانك نشاء
 حل وكذا الوكيل بالاعتق ولولا ان الوكيل بعته واما وكيل فقال لا مرعوش لم يصدق الموكل الرابعة
 اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعته من فلان بالقدر درهم وقبضها وهلك وكذبه الورثة فى البيع فانه
 لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذبه الورثة فى البيع لا يصدق الا ان يتم
 منه انه باع فى حياته الا مرفان لم يتم البينة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا فى كافى الحاكم هذا اذا
 كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكه من ظاهره فيه ويريد بيعه اخباره
 ما لو كان فاسدا فوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل يذكر وجوب الضمان باساسة البيع الى الموكل
 حل الحبق فوورثة يدعون ضمانا بالبيع بعد الموت فيكون القول للمكرهين بغير (قوله بخلافان) فان
 للموكل والوكيل زلازمة البائع والمشتري وقد اختلفوا وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذى جرى بينهم محكما
 فيلزم المبيع المأمور به (قوله وكذا) اى يتحالفان (قوله على الاظهر) وهو قول ابي منصور وعليه الماعظم لان
 الشائع بعد تضيئه الثمن اخذ من اولى ايجاز عن الموكل انه لم يجرى بينهما مائة فلا يصدق عليه منى الخلاف
 يتحالفان وقيل لا يتحالف لانه ارفع الخلاف بتصديق البائع وصحة فاقضى شانهما للفقهاء اى به مرفا فالتعجم
 قد اختلف (قوله وان اختلفا فى مقداره) اى فى نسبة مقداره كادل عليه التصدير (قوله فالقول للامان) بعينه
 لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بخلافه (قوله لانها اكثر اياتها) انث الغدير
 باعتبار كون البرهان بينه (قوله بشر آخيه) المراد به قريب ذروهم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

يفيدان الولا للوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يطل ويبيع على ملك الموكل (قوله ولو امره عبد) الاولى حذفه
 لانه اوجب ركنا كالتقليد فان المقصود ان العبد امر رجلا ان يشتريه من میده (قوله ودفع المبلغ) فاذا لم يدفعه
 عتق على الف وهى واحدة (قوله عتق على المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق
 يدل فصار كانه اشترى نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل مقبرا) فلا ترجع الحقوق اليه فالمضاربة بالالف الاخرى
 على العبد لا على الوكيل وهو الصحيح (قوله فيما) اى فى صورتي ما اذا قال لنفسه اول (قوله فلا يصح ليدلا) لبطالان
 الاداء فمما لان المؤدى يملوك للسيد قبل الشراء وقبل العتق (قوله صبح الشراء) ولو كان شراء حقيقة لكان
 فاسدا لجهالة الاجل وكذا قال فى البحر ولا يطل بالشروط الفاسد فلا يدخل خيار الشرط (قوله ومعه رجل
 آخر) صفقة واحدة (قوله فانه يصح فيها) اى فى الصفقتين وعتقت حصة الاب ولا ضمن عند الامام لشربكه
 لانعدام التعدي علم الشراء بملكه الا انتهى دور من الاعتاق (قوله لان الشرع جعله اعتاقا) لان ما وقع من
 العبد لم يكن حقيقة نفيد الشراء فلم تعد اعتقاد البيع فى حق العبد (قوله لا زوم الجمع) جواب سؤال فانه اذا
 لم يجعل اعتقا فى حق العبد وفيد الملك فى حق صاحبه وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم
 لانه يلزم منه استعصال اللقطة الواحدة وهى الصيغة الصادقة فى معناه المجازى وهو الاعتاق ومعناه الحقيقي
 وهو ثبوت الملك لهما (قوله ففعل) اشار به الى انه يتم بقول المولى بعث ولا يحتاج الى قول العبد قبلت وهو
 الذى فى المراج معزيا الى الظهيرية (قوله فمولا) لان العبد يجوز تركه فى شراء نفسه لان الشراء يقع
 على ماله وهو ايجازى عن نفسه من حيث المالية وايسر للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد فى يد نفسه
 والمبيع اذا كان فى يد الوكيل بالشراء محضرا فى مجلس العقد لا يكون للبائع حق حبسه لانه بالعقد يصير محاييا
 بينه وبين المشتري فصار ايضا بالشراء حوى (قوله فالقول للعبد) لان الوكيل اصيل فى الحقوق والرد مناه قوله
 وان لم يقبل اقلان) بان قال يعنى نفسى او اطلاق بان قال يعنى نفسى اما الاول فلانه قبول للعتق لان بيعه من نفسه
 اعتاق معنى وان كان يبعها لفضا فلم يقع امتثالا واما الثانى فلان الماوكل يصلح لاداء اقل يقع امتثالا بالشك فى
 لنفسه لا بعقد البيع والشراء انتهى (قوله وعليه اتم فيما) اما الاولى فانه يكونه وكلا ويرجع بمادفع
 على الامر واما فى الثانية فليكونه اصيلا (قوله لزال تجره) جواب سؤال فانه ان الوكيل هنا عبيد ور عليه
 فلا ترجع الحقوق اليه وهو اعم ان يظهر فى المسئلة الاولى (قوله ومائة) اى من الدراهم (قوله ولو بائة دينار) قال
 الشارح فى باب ما يجوز من الاجارة ان الوكيل بالبيع باث درهم لو باعه بالف دينار لا ينفذ بيعه (قوله
 خلاصة ودور) نقله فى الدرر عن الخلاصة فالاولى الاقتصار على الخلاصة والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم
 (فصل لا يعقد وكيل البيع واشترائه)
 (قوله وكيل البيع الخ) مثل المضارب الا اذا كان يمثل القيمة فانه يجوز ان ينفذ لانه مقتصر فى نفسه من وجه
 وقيد بالوكيل لان الوصى لو باع منهم يمثل القيمة فانه يجوز ان ينفذ لانه مقتصر فى نفسه من وجه
 وفى جامع الفصولين لو باع اقيم مال الوقف او اجر من لا تقبل شهادته لا يجوز عند الامام فاذا ابردار الوقف
 من ابنه البالغ او ابيه لم يجوز عنده الا باكثر من ابر المثل كبيع الوصى ولو اجر من نفسه يجوز لو خيرا والا لا انتهى
 وقيد بوكيل العقد احتراز عن وكيل القبض كما لو وكل شخصا بقبض دين على ابيه او ولده او مكاتب ولده او عبده
 فقال الوكيل قبضت الدين وهلك وكذبه الطالب فالقول قول الوكيل انتهى (قوله ونحوها) كالتزويج فلو وكاه
 يتزوج فزوجته بنته ولو كبره او من لا تقبل شهادته ام لا يجوز برازية (قوله مع من ترد شهادته) ولو يمثل القيمة
 فى احدى روايتين عن الامام وقيد به لانه لا ينعقد على من ترد شهادته للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبده
 المديون جاز كذا الوكيل العبد اذا باع من مولا ويبيع حكم عدم بيعه لنفسه بالاولى بجر (قوله لاتهمة) وهذا
 موضع ابدل عدم قبول الشهادة ولان المنازع بينهم متصلة فصار يبعها من نفسه من وجه انتهى (قوله
 لامن عبده ومكاتبه) وابنه الصغير وشريكه مفارضة اما شريكه عانا فيجوز عقده معه اذا لم يكن ذلك
 من تجارتهم ما وقع فى الميسوط العبد بغير المديون اما لو كان مديونا فانه يجوز معراج (قوله كبيع عن شئت)
 استدركه المقدس بان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء عنوع فان واصل التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع
 اطلافا ورده الحوى بان كون الوكيل يبيع عن شاء عنوع فان واصل التهمة مستثناة عن الوكالة والبيع

قوله فى المثل اى صورتي الدفع وعدمه اذا كانت القيمة ما نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالى بانه تحريف) وهو غير مستند
 فيجاء له الى نص صريح بل قال انشاء كلامه مؤكدا لجسه لا يقال اذا كان الفين فاحشا لا يلزم العبد على الامان
 سواء حلف او يحلف فلا يكون للفين فائدة ويكون قول الشيخ بلايين فى موضعه لانه لا يقول فائدة ان المأمور
 قد يتضرر ببقاء العبد فلا يتحقق الا من يحتمل ان يقر بان ثبوتها باكثر من خصالته بما يتغلب فيه الناس
 ويتصادق عليه فلا بد فى تصديقه من بين ثلثا بقوت عليه مثل هذا الغرض مع ما فيه من رعاية حق حتى وهو
 كون مقدار الفين اليسير موضوعا عن الكلا انتهى وادعاء التعريف من الافاضل من غير ثقل من مدعيه سوء
 ظن بهم ومخطئة لهم فى غير محلها (قوله فالقول للامان) لكون المأمور بخلافه بغير ثبوتها بالفين الفاحش (قوله
 لكن فى الاشياء الخ) اى وهذه المسئلة الاولى التى جعل القول فيها الله آمورا وهو الوكيل ليست من المستثنى لكن
 قوله صدق لانه امن لا يقدريه الفين عنه ولا يصح ان يكون استدراكا على ما قبله لانه فى الماوكل وهذا فى الوكيل
 فلا حاجة الى هذه العبارة وقالوا ان الوكيل اذا اراد الخروج من ضمان القول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من
 البينة (قوله الا فى اربع) الاولى الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه فى حياته ودفعه
 فانه لا يقبل قوله الا بينة كفى الوكيلية وقيل على صاحب الاشياء ايسر ايجاز الاستدراك بل هو مخالف
 لما سر حوايه وقد اعتبر بعض الفقهاء بظاهر عبارة الاشياء ونفى براسكلام بما يدفع الالهام ان الوكيل اما ان يكون
 وكلا لا يقبض دين ثابت لموكله فى ذمة غيره اودين استقرضه الموكل بنفسه وركه فى قبضه واذا ادعى الوكيل
 اتصال ما قبضه لموكله اما ان تكون دعواه فى حياة موكله او بعد موته وفى كل متخاية بل قول الوكيل بعينه
 امرأة ذمته بكل حال ولما سار به قوله على موكله امير اغريمه فبهر صرح بما اذا ادعى الوكيل حل حياته وموكله
 بالقبض واسا بعد موته فلا تثبت به برأة الغريم الا بينة بغير التصدق الورثة على قبض الوكيل ولولا كروا
 اتصال لموكله واما الوكيل يقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على
 المفتي به كبعده موته فلا بد من البرهان اى جرى - من ثم اعلى ما ذكره بعبارة الوكيلية الثانية اذا ادعى الوكيل
 بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا لان تقدم مال الامان دليل على انه اشترى لادى من بخلاف
 ما اذا لم يكن الثمن منقودا حيث يكون القول للوكيل انه اشترى لنفسه لادى الشراء مأمورا ان والوارث يدعيه
 فى زمن سابق والوكيل ينكر فلا تقبل الدعوى الا بينة الثالثة اذا قال بعد موته بعينه اسس وكذبه الموكل موثقة
 وكاه بالبيع ثم قال فى غدا نرجعك عن الوكالة فقال قد بعته اسس لم يصدق لانه حكمى امر الامانك نشاء
 حل وكذا الوكيل بالاعتق ولولا ان الوكيل بعته واما وكيل فقال لا مرعوش لم يصدق الموكل الرابعة
 اذا قال الوكيل بعد موت الموكل بعته من فلان بالقدر درهم وقبضها وهلك وكذبه الورثة فى البيع فانه
 لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا فاذا كذبه الورثة فى البيع لا يصدق الا ان يتم
 منه انه باع فى حياته الا مرفان لم يتم البينة رد البيع وضمن الوكيل الثمن للمشتري كذا فى كافى الحاكم هذا اذا
 كان المبيع قائما لان ملك الورثة ظاهر فيه فالوكيل بهذا الاخبار يريد ازالة ملكه من ظاهره فيه ويريد بيعه اخباره
 ما لو كان فاسدا فوكيل بهذا الاخبار لا يريد ازالة ملك الورثة بل يذكر وجوب الضمان باساسة البيع الى الموكل
 حل الحبق فوورثة يدعون ضمانا بالبيع بعد الموت فيكون القول للمكرهين بغير (قوله بخلافان) فان
 للموكل والوكيل زلازمة البائع والمشتري وقد اختلفوا وموجبه التحالف ثم يفسخ العقد الذى جرى بينهم محكما
 فيلزم المبيع المأمور به (قوله وكذا) اى يتحالفان (قوله على الاظهر) وهو قول ابي منصور وعليه الماعظم لان
 الشائع بعد تضيئه الثمن اخذ من اولى ايجاز عن الموكل انه لم يجرى بينهما مائة فلا يصدق عليه منى الخلاف
 يتحالفان وقيل لا يتحالف لانه ارفع الخلاف بتصديق البائع وصحة فاقضى شانهما للفقهاء اى به مرفا فالتعجم
 قد اختلف (قوله وان اختلفا فى مقداره) اى فى نسبة مقداره كادل عليه التصدير (قوله فالقول للامان) بعينه
 لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد المأمور بخلافه (قوله لانها اكثر اياتها) انث الغدير
 باعتبار كون البرهان بينه (قوله بشر آخيه) المراد به قريب ذروهم محرم منه (قوله ويكون الوكيل مشتريا) هذا

من ذكر موضع ثمرة (قوله) كما يجوز عنده معهم ما كثر من اقية) اي عند عدم الاطلاق (قوله اي يسهه) اشار به
الى ان المصنف اطلق في محل التقييد (قوله لا شرآؤه باكثر منها) اي عن ترددهما ادنه له والحكم كذلك اذا تعدد
شرأعه مع لانه شهدته له كما بان (قوله كلوا بياغ باقل منها) اي عن تردها مع غيره عنده (قوله)
وكذا يسير عنده) اي لا يجوز عنده (قوله الامن نفسه) اي وقد امره بالبيع ممن لا تقبل شهادته قال في السراج
لو امره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجراء الايمان ببعضه من نفسه او ولده الصغیرا وعبد وولدين عليه فلا يجوز
قطعا وان صرح به الموكل انتهى وهذا الاينافي مافی البرازية انه يجوز لنفسه فان محله اذا صرح له بالعقد من نفسه
قوله بما قل او كثر) ولو بين فاحش عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد عيى الانسان من الشيء
فيجب اوزه فيه يعني (قوله وخصاه الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتتبع بموافقتها والمتعارف البيع مثل
التمن وبالفرد ولهذا يتقيد بالتوكيل بشرأء الفهم والجد والاخمية برمانها ففي الفهم بايام لستاء والجد بايام
الصيف والاخمية برمانها قال النقيه ابو جعفر في زماننا الاجارة تكون على الخلاف ايضا لان المتعارف
الاجارة بالدراهم والدانثروني الخلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم
التقييد من الآخر فان عين شيئا عين انتهى (قوله كدينا رب درهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو بين بسير الربا
(قوله شرأء من وجه) اي ولا يجوز ان يشتري بالغين الفاحش (قوله كما افاده المصنف) حيث قال ويضيق ان
يكون الحكم كذلك في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة وقد اقتبت بذلك في حندی عينه السلطان الصغير
مع جماعة لمقاتلة بعض الاعداء والمكان المعين اليد بعيد يحتاج الى مصرف كثير فوكل رجلا ببيع غلاله
فباعها نسيئة فكنت في رقعة الفتوى لا يجوز ذلك لوجود الدلالة الظاهرة على ارادة خلافه اه وفي ابی السعود
ومقتضا ان البيع بالنسيئة اذا لم يكن متعارفا كبیع الامین الغلال يولو ق لم يكن له ذلك على ما عليه الفتوى
وبعض وهو حادثة افتوى انتهى (قوله الا في بيعه بالنسيئة بائ الخ) واما لو قال بعه الى اجل من غير تعيين الثمن
فسباع بالتقدم قال امام السرخرسی الاصح انه لا يجوز بالا جماع انتهى (قوله وانم انتقید) بكسر الهمة عطفا على
وقدمنا عدم تقدم هذه المسئلة في كتاب اخر كالة انتهى حلي (قوله لكن في البرازية) امتدوا له على تقييدها برمان
والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله ومن عين الامر الى آخره امتنعنا عنهم بما في الزواهر (قوله وبعد ها
في الاصح) ويجعل التقييد بالزمان على ارادة التسهل على الوكيل ولله وكل عزله متى شاء فلا ضرر وعليه في ثبوت
وكالتة بعد ها قال في الثانية دفع الوصى المال الى رجل ليجع عن الميت في هذه السنة فاخذ واكرم بالحرج من قابل
بإزاء عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاحتجال دون التقييد كما لو وكل رجلا بان يعتق
عبدا او يبيعه غدا فعاقب ارباب بعد الفداء جزا انتهى اي ويكفر ونذكر الفداء لاحتمال الالتزيم قول واحد
ولو قال بع واشتر او اعتق اليوم فقبل ذلك غرافيه روايان والعصح انه الانتي بعد اليوم وقال بعضهم تنق
ازيدل الدليل على خلافه (قوله وكذا الكفيل) اي بالنفس كما تقدم هناك انتهى حلي (قوله لكنه لا يطالب
الا بعد الاجل) فان قلت ما الفائدة كونه كفيل قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل يرى كفايته ثم هنالك
انتهى حلي فلو قال كفلتك الى ثلاثة ايام كان كفيلة بعد الثلاثة كما لو قال لامرأته انت طالق الى ثلاثة ايام
يقع الطلاق بعدها وباع عبد ابنة الى ثلاثة ايام يصير مطايا بعد ها قال الحلواني وهذا على خلاف ما ينظفه
الناس وهذا اذا يذكر للغاية الاولى لمؤدة اما اكفيل من هذا اليوم الى عشرة ايام كان كافلا حالا الى انتهائه
وانتهت الكفالة في قولهم (قوله بخلاف لا يسع الا بدعوه الخ) قال في الهداية ان شرط في العقد شرطا لا يفيد
اصلا بل يضره لا يجب على الزوج ان يراه كذا انتهى (قوله لا يشترط ان يراه) نعم بانتهائه اولى لانه
لا يشترط ان يراه من قبله وعلى الاقران ان يشترط شرطاً من وجده ولو يشهد من وجهه اراك منه في
حب ما له ولو لم يره في الحب ما له كذا قال بعده في سون كذا وباعه في سون شرطاً لا يشترط
في حب ما له ولو لم يره في الحب ما له لا يشترط ان يراه من قبله ولو لم يره في الحب ما له لا يشترط
نحو ما يظهر من تصوصهم معين ما عينه حيث قلنا (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية اقنيط منها
حكم الرقة وليس كذا في حب ما له ولو لم يره في الحب ما له لا يشترط ان يراه من قبله ولو لم يره في الحب ما له لا يشترط

[illegible]

(قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً لى وقد اشترى بغيره من فاحش ولا عيب والا فلا يضمن على الموكل (قوله بخلاف لا لاشترى الا بعرفة فلان) فانه يضمن بانفراده لان فلان قد يبيعك ون اعرف بالطيب من الزيف والردى وبالا سعاره وهو مفيد من وجه (قوله وصح اخذه) اى الوكيل وهو من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وهما وكفلا) انما جازله ذلك لانه اميل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيقه والارتمان وثيقة بجانب الامتياز فليكهما فلا ضمان عليه ان ضاع الزهر اى للموكل (قوله ادنى المال على الكفيل) وصورة التوى ان يرفع الحادثة الى قاض يرى برأء الاصيل بالكفالة ثم مات الكفيل مفلساً ومن هنا قيل المراد بالكفالة الحوالة وقيل بل الكفالة على حقيقة فان التوى يتحقق فيما بان مات الكفيل والمكفول عنه مفلساً كذا في شرح الهداية انتهى واتى وقامه فيه (قوله وتقدر شراؤه بمثل القيمة) قيد بالشرا لان الوكيل بالشكاح اذا زوجه باكثر من مهر مثله فانه يجوز له دم التهمة ولا وكيل ان يشتري بالسيئة ويكون التأجيل الواقع في العقد لا بعده فاما لا وكيل والموكل اما الواقع بعده فهو حق الوكيل خاصة كما سبق والمراد انه يشتري بنقد مثل القيمة فلا يقذف بالتقديس كسكيل وموزون دين في الدمة كما في الحوى (قوله وغبن يسير) الواو هي اوقال في القاسوس غبنه في البيع يغبنه غبنا ويحرك خدعه والغبن ان يغبن بعضهم بعضاً انتهى فالمراد بالنتغاب الخداع فقوله لا يتغاب الناس فيه اى لا يخدع بعضهم بعضاً لغشه وظهوره وقوله يغبن الناس فيه اى يخدع بعضهم لقلته انتهى بحرف تصرف (قوله وهو ما يقوم به مقوم) هو الاصح وقال نصر بن يحيى ما يتغاب الناس فيه في العروض نصف العشر وفي الحيوان العشر وفي العقار الخمس وما يخرج عنهم فهو لا يتغاب الناس فيه ووجه ان التصرف يكثر وجوده في العروض وينقل في العقار وبسوط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته لا تصرف انتهى ولا يملك الشراء بالغبن ولو كان وكيلاً بشراً معيناً وان كان لا يملك الشراء لنفسه وفي الهداية انه يقذف على الامر وهو قول العامة ولا نص فيه عن الالف (تمة) قال في البحر حاصل مسائل الغبن ان منها ما يعنى فيه عن يسير الغبن دون فاحشه وهو تصرف الاب والجد والوصى والمتولى والمضارب ووكيل شراً متى بغير عينه وما يعنى فيه يسيره وفاحشه اى على قول الامام في تصرف الوكيل بالبيع وشراً متى بعينه والمأذون له صلباً او عبداً والمكاتب وشربك العنان والمفاوض وما لا يعنى فيه يسيره وفاحشه في تصرف الوكيل بالبيع من لا يقبل شراؤه له وفي بيع رب المال مال المضاربة وفي الفاسد اذا ضمن القيمة مع عينه ثم ظهرت العين وفيها اكثر وفيما اذا اوصى بثلث ماله ونصرف في مرض موته يغبن فانه يكون من الثلث ولو يسيراً وفي تصرف المريض المستغرق الدين في بيع المريض من وارثه وقامه في جامع الفصولين (قوله لا يقذف) لانه لما كان معلوماً بين الناس صار بمنزلة المعين منه فلا يقبل الزيادة (قوله لا لطلاق التوكيل) اى عن الاجتماع والافتراق فصار كالوكله ببيع مكيل ونحوه افاده الحوى (قوله والا لا) لضرر الشركة وهي عيب تنقص القيمة فلا يراد بالمطلق (قوله وقولهما استحسان) قال الاتفاقى واصل ذلك ان اباحة بيعه يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع واما في التوكيل بالشراء فيعتبر المتعارف الذى لا ضرر فيه ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء انتهى (قوله والمفتى به خلافة) الذى في البحر وقد علمت ان المفتى به خلاف قوله انتهى وفي الحوى عن الرمزي وقياس قولهما انه لا ينفذ اصلاً وكذا قول الامام (قوله وقيد ابن السكال الخلاف فيما عيب) حيث قال وبما قررناه تبين وجه اختصاص الخلاف بما عيب بالشركة انتهى قال في البحر والمراد من العيب ما في بيعه سرراحتار عملاً لا ضرر في بيعه كالخسفة وشعر في جورانف فاكذا في المراج انتهى ومنه المضاف قيد معنى جعله فقدها بنى (قوله انشاقاً) اى من الامام وحاشيه والفرق له ان في الشراء تمة فله شراء لنفسه فاذا ابرأه الحق بغيره اما التوكيل بالبيع فيصاف لمكة فيعتبر فيه اطلاقه والامر بالشراء يصادف ذلك الغير فلا يعتبر فيه الاطلاق والتقييد (قوله بعيب) قيده لانه لو رد عليه بخيار شرط او ردية فهو على الامر ولو من غير قضاء كرده عليه بعيب بغير قضاء قبل القبض فانه جائز على الامر (قوله بالبيع) قيده لان الوكيل بالاجارة اذا امر ولم ثم طعن المستأجر فيه بعيب قبل الوكيل بغير قضاء فانه يلزم الموكل ولم يعتبر اجارة جديدة بغير (قوله بيعة) انما رده عليه بها لان البيعة حجة مطلقة متعمدة (قوله رده الوكيل على الامر) سواء كان قبل قبضه من الزهر او بعده واخصوه مع تركه بل لا بدعوى المشتري على الموكل فلو اقر الموكل بعيب

دفع له ما لا وقال اشترى زينا بغيره ولا ان قد ذهب
 واشترى بلا معرفته قولك اريدت لم فذهبن
 بخلاف لا تشتر الا بغيره فلان طاعة (ر)
 صح (أخذوه فذاكرا فبلا بانهم يريدان عليه
 ان رضاع) الرهن (في بلاءه اوردى) المال (على
 الكيفية) لان الجواز اشترى ثانيا فانهان
 (وتعبد مشرأوه وهذا) (مأروفا) بذا اس
 ما به يوم به مقوم وهذا (لا يشترى على اترك
 معروفا ان كان) معرو وزوجين (لا يشترى على اترك
 (كعبد لم لم) ولو فلبا واحدا صح (صح
 وان قلنا اريدته) ولو فلبا واحد صح (صح
 وينسب له) (ركبة ببيع عبد فلبا باع اساقى قبل
 لا طلاق اشترى قبل ولا وهو اشترى اساقى
 الموصونه جاز ولا وهو اشترى اساقى
 وهما به وظاهره فجميع قوله ما والمفتى به
 خلافة بخلافه ابن السكيت اخلاف بانه عيب
 بالشر كذا ولا اجل انما قال بجمع (وقى الشر
 يوقف على شر آفاقه قبل الموصونه) انما قال
 (اورد مبيع بعيب على وكيله) بالبيع
 (بمنته اذ كان له او افراده الا بجدن) مثله
 في هذه المدة (رء) او كبل (على الآسية)

فيه وانكره الوكيل لا يلزم أو وكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيه ولو اقر
الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزيادة وبعد الرد يرجع
المشتري بالتمسك على الوكيل ان كان قدّمه وعلى الموكل ان كان قدّمه ولو اعطى الوكيل التمسك للموكل ثم وجد
المشتري العيب فالتمسك به ارادته على الوكيل (قوله لا يردّه) الا انه ان كان الرّد بقضاء الوكيل ان يخصم الوكيل
فلا يلزم بيئته او نكول له لان الرّد بالقضاء فصيح وعموم ولاية القاضي غير ان الاقرار بحجة قاصرة فمن حيث النصح
كان له ان يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الاجبحة ولو كان الرّد بغية قضاء لا يكون له ان يخصم باعتبه
لانه يسع جديدي في حق ثالث والبايع ثالثهما (قوله الاصل في الوكالة الخصوص) حتى لاتصح بيان الجنس
بل حتى يبين النوع او ضمن وفي المضاربة العموم فمثل الابداع والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال
المضاربة في نوع والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق مع اذقيها قتل الى الوكالة
المحصنة (قوله فان باع الوكيل نسبية) لو قال المصنف فلواختلفا فيما عساه الموكل قال القول لا امر لكان اولي
ليتم ما ذكر ويحل ما اذا باع الوكيل بنفسه ما فقال الامر ام تركت بالاف او قال امرتك بيد سارا وبخطبة او شعر
او قال بكفيل وقال الوكيل بغيره فالقول لا امر كما اذا انكر اصل الامر (قوله عملا بالاصل) علة للمستلين
(قوله لا يتصرف احد الوكيلين) اشار بالتعيين بالتفاذي ان تصرف احدهما موقوف ان تصرف بمحضرة
صاحبه فان اجاز صاحبها جاز ولا فلا ولو كان غائبا فاجازه لم يجز في قول الامام وقال ابو يوسف يجوز (قوله معا)
ينبغي اسقاطه ليحسن الاقتضاء ما اذا وكلهما على التعاقب حلبي (قوله او امت او جن) اي الاخر فلا يجوز للاسر
التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين مات احدهما لا يتصرف الحي الاباء والقاضي انتهى
يجر (قوله الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد لانه رضي برأي واحد منهما
على الاتفراد وقت وكيله فلا يتغير بعد ذلك (قوله بخلاف الوصيين) فانه اذا اوصى الى كل منهما بكلام على
حدة لم يجز لاحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار اوصيين حله واحدة وفي الوكالة ثابت حكمهما
بنفس التوكيل انتهى (قوله كاسمي في باب) يحكي قريبا ايضا في قوله بخلاف الوصاية انتهى حلبي مزيدا
(قوله في خصوصية) اي فان لاحدهما ان يخصم وحده لانها وان كانت تحتاج الى رأي الا ان اجتماعهم
على الخصومة والتكلم بتقدير لانه يلتبس على القاضي ويصير غبيا (قوله شرط رأى الآخر) حتى لو بانر
احدهما بدون رأى الآخر لا يجوز عندنا ذكر الامام العيني في رمزه انتهى مخ (قوله الا اذا انتهيا الى القبض)
الاولى الا اذا انتهت اي الخصومة (قوله لم يعرض) اي بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى الرأي وتغيير الشيء فيه
كالواحد (قوله بخلاف معوض) نظيره ولو المعوض معنى وغير معين فانه لا يتقرر احدهما به دون الآخر
لانه مما يحتاج الى الرأي (قوله وتعليق بعثتهما) كالذاقال طلقاها ان شئت ومثل ذلك اذا جعل امرها
بيدهما فعليه ان يكون تقويضا يقتصر على المجلس اي الذي هما فيه لكونه تعليقا في التقريض او يكون تعليقا
فيشترط فعلهما او وقوع الطلاق لان التعليق بشئين لا ينزل عند وجود احدهما (قوله قلت ونظيره عطفه
على لم يعرض) اي نظرا الى المعنى كانه قيل لم يقع فيما نعروض ولا تعليق بعثتهما (قوله في العبارة) اي حقها
الرائع والافوى صحيحة على ما سلف (قوله وفي تدبير) اي لعدم لانه كالاتفاق لا يحتاج الى رأي انتهى مخ
فلاحدهما الاسترداد (قوله بخلاف استردادهما) فليس لاحدهما القبض بدون صاحبه لامكان اجتماعهما
وتقصير كل فيه عرض صحيح لان مقتضى اثنين ليس كقصد واحد وفيه ان هذا باقى في القبض (قوله فلو قبض
احدهما) اي وذلك التقويض في يده (قوله لعدم امره يقبض شيء منه) جواب عن سؤال ورد على قوله كانه
حاصلا ينبغي ان يفرض النصف لان كل واحد منهما ما امر بقبض النصف (قوله وفي تسليم هبة) اي لموهوبه
معين فان لاحدهما الاتفراد اتفاقا وان لم يعين الموهوب لا يتقرر احدهما عنه وما يتقرر عند الثاني
(قوله بخلاف قبضها) فليس لاحدهما الاتفراد والعلة ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء
(قوله وبخلاف الوصاية) عطفت على قوله بخلاف اقتضائه (قوله لاثنين) ولو متعاقبا (قوله والمضاربة) اي
اتخذت معها عند الحاجة مائة فليس لاحدهما الاتفراد لان المضاربة مما يحتاج الى رأي (قوله والقضاء)
اي اذا زالا فما قضاهما فلهما واحدة (قوله فان هذه السنة) لعله جعل الوصاية لاثنين صورتين ما اذا وكلهما

[illegible]

معا ومتعاقبا ولا نهى في ظاهر العدم خمس وان اعتد قوله بخلاف اقتضائه منها بر عليه استرداد العين وقبض
الهيئة فانه ذكرهما قائمان بحيث ان يجعلهما غائبة (قوله فليس لاحدهما الانفراد) لان ما ذكر يحتاج الى
الراى وفي الاشياء الشيء الموقوف الى الاثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
والحكيمين والمودعين والمشروط لهمما الاستبدال والادخال والاخراج انتهى ومجمله اذا كان الناصب للناظرين
قاضيا واحدا او واقفا اما لو كان كل منهما منصوب قاضى بلد فينفرد احدهما بالتصرف كما في الوصيين
فانهما على هذا التفصيل (قوله فان للواقف الانفراد دون فلان) لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل
وبما شرطه لغيره فهو مشروط لنفسه يبرى (قوله والوكيل بقضاء الدين الخ) اعم من هذا عبارة الاشياء حيث
قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الالية انتهى وعلمه في المنتقاة
بان فعل ذلك ليس بواجب عليه (قوله او من مال موكله) فيه نظر فقد ذكر في تنوير البصائر انه يجبر على الدفع
اذا كان عنده مال الموكل وميتضم (قوله اذالم يكن للموكل على الوكيل دين) اى وقد امره بقضائه بماله
عليه فانه يجبر كما يفيد مفهومه وقوله قال اى المصنف (قوله لا يجبر عليه) اى على البيع (قوله ولو لمطلبها)
اى ولو كان التوكيل بطاها وقوله على العتد راجع اليه اما اذالم يكن بطاها فلا خلاف في عدم الاجبار (قوله
وعتق) مثله التدبير والكتابة كما في الاشياء (قوله لكونه متبرعا) علمه لقوله لا يجبر (قوله اذ لو كانه يدفع عين)
كما قال ادفع هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيؤمر بالدفع اليه انتهى
خاتمة وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى اهلها او هو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا
بمجرد الدفع للوكيل اولا الا اذا وصلت لاملالك ثم اراه واطاهر الثاني اذا كان وكيلان من جانب المالك
في استردادها فيجوز يبرأ الناصب من ضمانهما بمجرد الدفع له قال في الاشياء والمغضوب والامانة وما ولكن
لا يجبر عليه الجمل ادهوى (قوله شرط فيه اوبهده) قال الفتى رحمه الله تعالى في السكا في هذا اذا كان التسليط
على البيع مشروطا في عقد الرهن فان كان بهد تمام الرهن ذكر خمس الائمة السرخسي انه في ظاهر الرواية
لا يجبر العدل على البيع لان رضى المرتن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مستأنف ليس في ضمن عقد لازم
وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد ويصير كالمشروط فيه قال شيخ
الاسلام خواهر زاده وغير الاسلام البردوى هذه الرواية اصح لان محمد رحمه الله تعالى اطلق الجواب في الجماع
الصغير والاصل ولم يفصل بين ان يكون البيع مشروطا وغيره فظاهر ما اطلق يدل على انه مجبر في الحالتين
انتهى من تنوير البصائر (قوله او يطلب المدعى) متعلق بوكاله المتشدد والمراد المدعى عليه وكل بطاب المدعى
وانما اجبر الوكيل فيه بالملق حق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعى غاية الضرر
مع تعلق حقه بالوكيل انتهى (قوله خلافا لما افتى به قارى الهداية) هذا التركيب ظاهر في ان قارى الهداية
مخالف في هذه الصور وثلاث مع ان مخالفته في مسئله المتن قال في المنع اقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر
هو الذى عولنا عليه في هذا المختصر مخالف لما افتى به شيخ الاسلام سراج الدين قارى الهداية فانه مسئل هل
يجبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يده اى يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه
سواء كان الموكل غائبا او حاضرا فاجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذ ثبت ان الموكل
امر الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا والا لا يجبر انتهى حلى والذى في تنوير البصائر ان عدم الاجبار انما هو
اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارى الهداية فيكون هو العتد (قوله وظاهر الاشياء ان
الوكيل بالاجرة يجبر) هل في الاشياء ولا يجبر الوكيل بغير امر على تقاضى الثمن وانما يحيل الموكل قال في الخاتمة
الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضى لا يجبر على ذلك ولكن يقال وكل اى الموكل باستيفاء
ان فان ذكر الوكيل بالبيع وكيفا بالاجر كبيع رطله او نحوه ما يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع
مال المضاربة وفي المال ربح يجبر على استيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل رب المال
بالاستيفاء وذكر المصنف اى صاحب الاشياء في الفن الثالث فيما اترق فيه الوكيل والوصى انه لو استأجر الموكل
لاوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا انتهى وفي شرح المجموع لابن الضياء واما الذى يبيع بالاجر كالباع
والنصار فيجعل كاجارة بحيث يحكم العادة ويجبر على التقاضى والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب

(كأنه كالة فليس لاحد وما الاخراد) جبر
 الاق مسنة ما بشرط اذ انظر
 او الامة بال مع ولا ن فان اذ انظر
 دون فلا ن اشباه (والوكيل قضاء الدين) من
 ماله او من مال موكله (لا يجبر عليه) اذا لم يكن
 له موكل على التوكيل من ومضى واقعة فتوى كما
 بسطه العبادى واعلمه المصنف قال وسأله
 ان التوكيل ببيع ماله لا يجبر عليه ولا يبيع من
 لوفاء دينه لا يجبر عليه ولا يبيع من شرط فيه
 فلا ن ببيع منه لكونه متبعا لافى مسائل اذا
 موكله يدفع عن شراب او ببيع بطلب المدي
 او بعده فى الاستع او بخصوصه بطلب ماري
 وشباب المدي عليه اشباه خلاف لما افى به فارى
 الهادية قلت وطاهر الاشباه ان التوكيل
 بالاجرة يبيع بقتل ولا نى مسئلة واقعة
 الفتوى وراى مع زوير البشار فله الخصم
 فروق الاشباه ان يكون الموكل حاضرا
 لا يجوز عند الامام ان يكون الموكل (الوكيل
 بنفسه اذ سار او مريضا او مخدرا) (الا
 لا يوكل اذ باذن امه) لوجود الرضى (الا
 اذا موكله (فى دفع ركة) موكل آخر من ذم
 اذا موكله (فى دفع ركة) (الا الوكيل
 قدفع الاخير يجاز ولا يتوقف بخلاف وكيل
 الاضعية انضعية الحاشية (د) (الا الوكيل
 (فى قبض الدين) اذا موكل (من فى عباله) صح
 ابن مالك (د) (الا عند تقدير الدين) من الموكل
 الاول (له) (الى وكيله بغير اذ اجازة لم يحصل
 المقصود درر) (وانه ويض الى راية) كاعل
 برأى (كالاذن) فى التوكيل (الافى مسئلة)
 وعن ان لهما مما يجاب به فلا يقوم غيره

اذا رجع انتهى حوى (قوله واقعة الفتوى) وهي ما اكان وكيلاً بقضاء دين ماعليه اى فانه يجبر اى اقتزاد
 على ما تقدم من مسائل الاجبياء وهي باخس (قوله فله اوفى) قد قدمنا ما فيه وبعبارة ملخصة وظاهر
 اطلاق المؤلف انه لا فرق بين ان يكون امورا بقضاء الدين من مال نفسه ومن مال الامر وليس كذلك
 فانه اذا كان امورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو من مال الامر يجبر قال في الفصول العبادية وكذلك
 لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأموه بقضاء الدين من مال نفسه وفي مستقرقات كسالة الخيرة اذا قبل
 الاتفاق وقضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجبر اذا كان وكيلاً بقضاء الدين وقبل الوكالة انتهى ثم قال قد
 ظهر لك ان الذى ذكره المصنف محله ما اذا كان امورا بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق فى محل التقييد
 وهو غير مناسب وبما ذكرنا ظهرك ان الذى فى خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان امورا بقضائه من مال
 الامر وحده ينتد بتضع الحال انتهى (قوله وفى فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم اول كتاب الوكالة
 انتهى حلى (قوله لا يوكل الا باذن امره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه والناس
 محتشون فى الارأى انتهى والمراد ان لا يوكل فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحق العقد فيما يرجع فيه الحقوق
 الى الوكيل فله التوكيل بلا اذن لكونه اصله لا فيها (قوله لوجود الرضى) تليد لمحذوف تقديره فيصح التوكيل
 (قوله بخلاف شراء الاضحية) اى اذا وكل الوكيل فيها فاشترى فانه يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز
 والا فلا انتهى (قوله فى دفع زكاة) اطلقه فشمئ الدفع لمعين وغير معين (قوله صح) وبرئ المدينون بالدفع اليه
 لا يزيد كيد ذكره الشارح واذا وكل الوكيل بالقبض اى بقبض الدين بلا اذن فدفع له المدينون فان وصل الى
 الوكيل الاول برئ والا فان ركب من فى عياله برئ والا فان هلك المال فى يد الثاني كان للفرع نصيبه والثانى
 الرجوع على الوكيل الاول الخ (قوله لمصوود) لان الرأى يحتاج اليه لتقدير الثمن ظاهرا وقد حصل
 بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد رتب لانه ما فوض اليه مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما فى الزيادة
 اخيار المشتري هداية (قوله والتفويض) فى البحر عن البرازية قيل لا وكيلا اصنع ما شئت له التوكيل
 ولو قال الوكيل ذلك لو كيلة لايك الثاني فوكيل ثالث (قوله تسمية) بمحصل ما فيها ان الاذن فى التوكيل بقوله
 اصنع ما شئت يختص بما يصح التوكيل فيه كالبيع والشراء دون ما لا يصح توكيل الوكيل فيه كالطلاق فانه
 مما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه لا يحلف به فيقوم غيره مقامه انتهى (قوله الا فى طلاق
 وعتاق) الى آخر المعاصيف هذا بالنظر الى التفويض وما اذا اذن له صريحاً فى التوكيل به ما فلا شبهة فى الصحة
 (قوله فاجازه الوكيل الاول صح) وهو المتمد وقيل تصح فى الحضرة من غير توقف على الاجازة ووجه المتمد
 ان توكيل الوكيل لما يصح الحق بالعدم فيكون الثانى فضولاً لا يتم بمجرد حضرة الاول حتى يجيز (قوله صح)
 لان المقصود - ضروره برأيه وقد حضر (قوله وبراءة الدين) كان يفتى ان يصح لانه لا يقبل التعليق بالشروط
 كالبيع انتهى بحر (قوله خلافاً لما فى) راجع الى المحصومة فقط قال فيما وان خاصم او وكيل الثانى والموكل
 حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضراً كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل بالبيع (قوله وان فعل اجتنى فاجازه
 الوكيل الاول جاز) ظاهراً ان الاجتنى وكيل ثان وهو كذلك مالا لان المنضولى بعد اجازة عقد بصير وكيلاً لما
 علم ان الاجازة الا حق كالموكلالة السابقة فاذا لم يجز (قوله فانه - فذ عليه) اى على الاجتنى بحر (قوله فهو
 اى الثانى وكيل الامر) فقد امر اخراجه موآ كان الوكيل الاول حياً او ميتاً انتهى بحر (قوله يموت الاول)
 اى الموكل الاول وكان يفتى التصريح به انتهى حلى (قوله وفى الجراح) كالاستدانة على قوله فلا ينزل
 بعزل موكله (قوله وعزله من منعه) مبتدأ وخبر (قوله بخلاف اعمل برأيك) ليس له العزل لان العزل كف
 عن العمل (قوله واعلم) تكرار مع ما تقدم اول الكتاب انتهى حلى (قوله وتقيد طلاقه بالمجلس) اى ان طلق
 فى المجلس صح والا لا بدور (قوله فلا تقيد به) فان طلق بعده صح انتهى دور (قوله لم يجز تصرفه فى حقه)
 لان حجة ان تصرف مبنية على الولاية لان التفويض تعليق وهو مما يقتصر على المجلس فاذا انتفى انشأته
 انتفى الاولى انتهى دور (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المسار راجع الى الذى بالحرى
 (قوله او شرى واحد منهم) اى بمال الصغيره يده لانه لو شرى له بمال نفسه كان مشترياً بنفسه انتهى بحر ونبه
 الخوى (قوله لهدم الولاية) لان شرطها على الصغير نفسه وماله حرية الرولى مطلقاً واسلامه ان كان صغيراً

(The text in this image is extremely faint and illegible due to extreme blur and low contrast.)

مسما والاولى لرق والكفر بقطعان اولاية الا ترى ان المرفوق لا يملك ان كان نفسه فكيف يملك ان كان غيره
وكذا الكافر لاولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادته عليه (قوله اذا الوصى يملك الايصاء) سواء كان وصي
الميت او وصي القاضى وفى الثاني خلاف منع وظاهر هذا التميل ان الوصى يملك الايصاء ولو تعدد (قوله
ثم الى من نصبه القاضى ثم وصى وصيه) قال فى المنع عن العمادية ووصى الجد اب ووصى وصيه ووصى
القاضى ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا فى حصة وهى ان القاضى اذا جعل وصيا فى نوع كان وصيا فى ذلك
النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا فى نوع كان وصيا فى الانواع كلها انتهى وفيما قال فى الكتاب اذا مات
الرجل وترك وصيا وابا كان الوصى اولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب اولى انتهى (قوله وليس لوصى
الام ووصى الاخ) اى مثلا (قوله فى تركه الام) الانسب زيادة الاخ والمراد بالنصرف ما يملك الحفظ كما يؤخذ مما
بعد (قوله وان لم يكن واحدا مذكرا) اى من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه وفى
التنوير من كتاب المأذون مانعه ووليّه ابوه ثم وصيه ثم جدّه ثم وصيه ثم القاضى او وصيه دون الام او وصيا
انتهى (قوله وله بيع المذقول) لانه من الحفظ (قوله لا للعقار) يفيد ان وصى غير الام يملك بيع العقار مطلقا وليس
كذلك بل لا يملكه الا بوسع كان يكون الثمن ضعف القيمة او يكون فى يده تغلب او اشرف على الخراب او يكون
على الميت دين فملكه بقدر الدين او يكون لنفقة الصغير او وصيه بدراهم مطلقه ليس لها انفاذ الا من ثمن العقار
او تركه مؤتمنه على غلته وفى الواقعات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بمثل القيمة فان كان الاب محمودا عند الناس
يجوز وليس للاب ان يقضه بعد البلوغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك تنضه هو المختار ذكر ابو السعود (قوله
وصى القاضى) سبق ما فيه قريبا (قوله لا ترجع حقوق غيره باشرائه الخ) فلو باع القاضى او امينه عبدان عمرا
واخذ المال فضاع عنده واحقق العبد لم يضمن القاضى او امينه للمشتري وانما يرجع على الغرماء لانهم ما
كالامام وكل منهم لا يضمن كد لا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا امر القاضى الوصى ببيع العبد
والمسئلة بجعلها فان المشتري يرجع على الوصى ثم هو على الغرماء وكذلك لو باع العبد من احدهما قبل التسليم
لا يضمن ولو قال امينه بعت وقبضت الثمن وقبضت الغرم صدق بلا يمين وعمدة الحاقا بالقاضى انتهى (قوله صرح)
لانهم اجنبيان عن الحقوق بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بكل ما يعقده
الوكيل لنفسه) الذى كتب عليه ابو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعقده الموكل بنفسه (قوله الا الوصى
الخ) فيه ان مثله الوصى لم تدخل فى الاصل الذى ذكره حتى يخرج عنه فان اشترأ فيها لم يرجع من وكيل
الوصى وانما يرجع من الوصى بطريق وكالته عن الغير (قوله انه ان يشتري مال اليتيم لنفسه) اى اذا كان النفع
ظاهرا اشياء (قوله لا غيره بوكالة) وذلك لان الحقوق من جانب اليتيم ترجع اليه ومن جانب الاب وكذا ذلك
والاصل ان من ملك تصرفا بالامانة او الولاية العامة يملك عليه اعتبارا بملك الاعيان وشروطه ان لا يورث
ذلك التفويض الى التضاد والتنافى وهو ان يجعل المفوض اليه مثولى طرفى امر يحتاج الى الايجاب والقبول
فانه يؤدى الى ان الواحد يصرف قضيا ومقتضا وسما ومنسما وذن محقق هنا (قوله ويجازى الوكيل
بالتوكيل) فاذا وكله ان يوكل فلان ما اشترأ كذا ففعل واشترى الوكيل رجوعا بالثمن على المأمور وهو على أمره
ولا يرجع الوكيل على الأمرى الا ان انتهى اشياء والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

لما كانت الخصومة مهجورة شرعا لربها حاوى والخصومة هي الدعوى الصحيحة او الجواب الصريح ثم
اولا وقد سبق (قوله والقبض) الاول بمعنى او المحجوزة للجمع وقد زاد في المسائل على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة
والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالاولى
(قوله اى اخذ الدين) هذا بالنظر للوضع ومعناه في العرف الطالبة قال في العناية يقال تقاضيت ديني
واقضيت واقضيت منه حتى اى اخذته الا ان العرف بخلافه لان الناس يقولون من التقاضى الطالبة
لا القبض والعرف قاض على الوضع انتهى حاشي (قوله عند زفر) وعند علمائنا الائمة يلاقب القبض وهو ظاهر
الرواية مبينا كان المتقاضى اوردى حتى لو ملك المال في يده يلاقب على الموكل لان الوكيل بالشيء وكيل بانعامه
وانعام الخصومة والتقاضى يكون بالقبض (قوله واعتمد في العرف) اى نقل اعتماده عن الفتاوى الضعيفة

اذ اوصى عننا ايضا (ثم ان الجدة) اب الابن
 الى وصيه ثم وصى وصيه ثم ابى قابى ثم الى
 من نصبه القاضى الاخ وصى وصيه (ابن لوصى
 الام) وصى الاب (وان لم يكن) الخ (والجدة) اب
 الام مع حضرة الاب (وان لم يكن) الخ (والجدة) اب
 اب الجدة اب لوصى الام ولا يشترى الا لاهلها
 ذكره (لا اقرار) ولا يشترى الا لاهلها
 المتشول لا اقرار من جهة حفظ الاصل غير خاتبة
 واكسوة لانها من جهة حفظ الاصل غير خاتبة
 (فروع) وصى اقاضى كوصى الاب بيم لوزحم
 القاضى نوع تقيديه فى الاب بيم لوزحم
 وفى متفرقات اجبر القاضى اراميه عن
 حقوق عدا بيم اراميه عن
 وصى اب فلان من اقاضى اراميه عن
 ما باعه للقيم بعد بلوغه صح بخلافه
 وفى الاشياء بيم كويل بيم مال القيم
 وفى الاوصى ولا يشترى مال القيم
 لنفسه الا وصى بوكالة وبمزاة وكويل بيم
 لنفسه لا غيره بوكالة وبمزاة وبقيض
 (باب الوكالة بالخصومة) اى اخذ الدين
 (وكويل بالخصومة) عند زفر وبه يعنى لفساد
 (لا يملك اقبص) عند زفر وبه يعنى لفساد
 ارمان واعتمد فى اقبص القاضى على اقبص
 اجبا بيم (ورسل الرسول) اكن رسولا
 لا الخصومة اجبا بيم اقبص بيم بيم
 عنى ارسال وامر بيم بيم بيم بيم
 لزم بيم (ولا يملكها) اى الخصومة وكويل
 (وكويل الملازمة كالا بيم الدين بيم بيم)
 (وكويل بيم) وكويل بيم بيم بيم بيم
 اى الخصومة بخلافها وكويل الدين

لو كحل وضعت الموكل دفاتره لتعدي انتهى (قوله ومال اليتيم غائب) قيد به لانه لو كان حاضر اكان متطوعا
 بالاولى انتهى حلي (قوله جامع القصولين) عبارة كفي الجهرتقد من ماله ثم شئ شراء لولده ونوى الرجوع
 يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو نوبيا او طعما او اشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبه عليه
 حلي ولو قنا او شيا لا يلزمه وجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم
 غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع اه (قوله ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما ساقى
 من قول المصنف اول الباب الا في ولا يصح الحكم بهما قصودا حال فيها تعلقا عن الصغرى الوكيل يقبض اذ
 اذا حضر خصما فاقرب بالوكيل وانكر الذين لا ثبت ان وكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الذين
 لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وركاه بطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيعة على وكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حتى فان التقاضى لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
 جاحدا لذلك او مقربه فيثبت بسمع ويقرب بالوكالة فان احضر بعد ذلك غير ما اى آخر يدعى عليه حقا للموكل
 لم يخرج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يبين بعينه بشرط حضرته ذلك بعينه
 ولو ثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة اخرى انتهى
 (قوله وصح التوكيل بالسم) بان يدفع المراهق لسانا لسانا على رمنلا فم وجاز كالببيع والشراء (قوله
 لا يقبل عقد السلم) فاذا وركاه ان يأخذ المراهق في طعام مسعى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
 على الوكيل وللوكيل على الموكل المراهق قرض لان اصل التوكيل باطل فان المسم اليه امره ببيع الطعام
 من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع اى الوكيل عين ماله على ان يكون الثمن للا من كان باطلا فذلك
 اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته انتهى (قوله ان يسم من ريعه) اى من ريع الوقف كما اذا تحصل عنده دراهم
 او دنانير فالتمسها على زيت لوقود المسجد او على حصر لتفرض فيه (قوله وليس له ان يوكله) اى بعقد السلم
 (قوله امين على القرية) يحفظ ما يخرج منها (قوله فيا امره بعقد السلم) فيما يخرج من جنوب ارض الوقف
 وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لانه يوكيل بقبول عقد السلم (قوله وبسليم) اى يأخذ رأس مال السلم من ذلك
 الامين وهذا زيادة فائدة (قوله على ما قرره) اى على ما جعل له من مال الوقف وصورة ان يكون للوقف قرية
 تحت يد الناظر قرر فيها امين يجعل يأخذ منه ويبيعه به وكالة القرية اى وكالة قبض ما فيها فانه لا يصح لان يبيع
 الوكالة اى وكالة الناظر لهذا الامين يجعل لا يصح فلما علم الناظر بعدم صحة ذلك اخذوا هذا الجعل لجمعول
 على الامين منه على انه رأس مال سلم عنه وعينوا له السلم فيه بقدر ما يجعلونه له من بدل الجعل على البلد فجيلا
 ويأمره بعقد السلم لياخذوا منه ما تحصل من رأس مال السلم فلو فعله الناظر ثبت الغلة في ذمته ولو صرفها
 من غلة الوقف وجع عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه
 صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه (قوله وليس له ان يوكله) الاولى حذف به لان التوكيل انما هو قبض
 ما على القرية (قوله لانه وكيل الواقف) الضمير يرجع الى الناظر وهو توكيل لقوله وليس له ان يوكله من يجعله
 يجعل امينا (قوله لا يصح بيعها) اى قد باعها بالجعل الذي يأخذ من الامين يدفعه الامين لياخذ المقررة
 في القرية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب عزل الوكيل)

انما العزل عن الوكالة انما يقتضى سبق ثبوتها وهو رافعا فقام ذكره آخر انتهى حوى والاضافة
 من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله (قوله فلا بد منها اخبار شرط) لانه انما يحتاج اليه في عقد لازم ليتمكن
 من له الخيار من فضحه اذا اراد منع (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لانها من الحقوق المجردة التي لا تدخل
 تحت الحكم استقلال (قوله ولا يصح الحكم بها مقصودا) لان الحكم بها يلزمها وهي غير لازمة شرعا (قوله
 ويانه في الدرر) تكرار مع ما تقدم له رد سلف بيانه (قوله فلا وكل العزل) انما يوقف بطلان الوكالة على العزل
 انما يثبت الامانة ببلغ نهايته انما يثبت ببلوغها (قوله كوكيل خصوصية) اى عن المطلوب وقوله بطلب
 خصم ان المسمى قال في الحرث بطار على الوكالة للزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الزهرن سواء كانت
 مشروطة في اعتقاد او عدمه على الادع فليز كالمزاد ومنها الوكالة بانحد ومة باناس مال عند غيبة المطلوب

واصره ان يقبض من ماله او انما يملك
 وصار له من ماله او انما يملك
 (قوله جامع القصولين) عبارة كفي الجهرتقد من ماله ثم شئ شراء لولده ونوى الرجوع
 يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو نوبيا او طعما او اشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبه عليه
 حلي ولو قنا او شيا لا يلزمه وجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم
 غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع اه (قوله ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما ساقى
 من قول المصنف اول الباب الا في ولا يصح الحكم بهما قصودا حال فيها تعلقا عن الصغرى الوكيل يقبض اذ
 اذا حضر خصما فاقرب بالوكيل وانكر الذين لا ثبت ان وكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الذين
 لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وركاه بطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيعة على وكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حتى فان التقاضى لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
 جاحدا لذلك او مقربه فيثبت بسمع ويقرب بالوكالة فان احضر بعد ذلك غير ما اى آخر يدعى عليه حقا للموكل
 لم يخرج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يبين بعينه بشرط حضرته ذلك بعينه
 ولو ثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة اخرى انتهى
 (قوله وصح التوكيل بالسم) بان يدفع المراهق لسانا لسانا على رمنلا فم وجاز كالببيع والشراء (قوله
 لا يقبل عقد السلم) فاذا وركاه ان يأخذ المراهق في طعام مسعى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
 على الوكيل وللوكيل على الموكل المراهق قرض لان اصل التوكيل باطل فان المسم اليه امره ببيع الطعام
 من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع اى الوكيل عين ماله على ان يكون الثمن للا من كان باطلا فذلك
 اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته انتهى (قوله ان يسم من ريعه) اى من ريع الوقف كما اذا تحصل عنده دراهم
 او دنانير فالتمسها على زيت لوقود المسجد او على حصر لتفرض فيه (قوله وليس له ان يوكله) اى بعقد السلم
 (قوله امين على القرية) يحفظ ما يخرج منها (قوله فيا امره بعقد السلم) فيما يخرج من جنوب ارض الوقف
 وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لانه يوكيل بقبول عقد السلم (قوله وبسليم) اى يأخذ رأس مال السلم من ذلك
 الامين وهذا زيادة فائدة (قوله على ما قرره) اى على ما جعل له من مال الوقف وصورة ان يكون للوقف قرية
 تحت يد الناظر قرر فيها امين يجعل يأخذ منه ويبيعه به وكالة القرية اى وكالة قبض ما فيها فانه لا يصح لان يبيع
 الوكالة اى وكالة الناظر لهذا الامين يجعل لا يصح فلما علم الناظر بعدم صحة ذلك اخذوا هذا الجعل لجمعول
 على الامين منه على انه رأس مال سلم عنه وعينوا له السلم فيه بقدر ما يجعلونه له من بدل الجعل على البلد فجيلا
 ويأمره بعقد السلم لياخذوا منه ما تحصل من رأس مال السلم فلو فعله الناظر ثبت الغلة في ذمته ولو صرفها
 من غلة الوقف وجع عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه
 صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه (قوله وليس له ان يوكله) الاولى حذف به لان التوكيل انما هو قبض
 ما على القرية (قوله لانه وكيل الواقف) الضمير يرجع الى الناظر وهو توكيل لقوله وليس له ان يوكله من يجعله
 يجعل امينا (قوله لا يصح بيعها) اى قد باعها بالجعل الذي يأخذ من الامين يدفعه الامين لياخذ المقررة
 في القرية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

لانه انما اخلى سبيله اعتمد اعلى انه يمكن من اثبات حقه متى شاء فلو جاز عزله لتضرره الطالب عند اختفاء
 المطلوب بخلاف ما اذا كان المطلوب حاضرا او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او من جهته لتتمكن
 من الخصومة مع المطلوب في الوجه الاول ولعدم تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطلب وفي الوجه
 الثالث العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويباشر الخصومة وله ان يتركها بالوكالة انتهى
 (قوله كما سيجي) اى قريبا (قوله ولو الوكالة دورية) لو قال كوكالة دورية امكن اولى والمعنى انه ليس للموكل
 عزله لكن مقتضى تركيبه ان عزله عدم صحة العزل تعلق حق الغير وليس كذلك بل العلة عدم الامكان هذا
 والوجه لانه بالغة بلوانتهى حلي (قوله في طلاق وعناق) مسألة اخرى ولو ادخله على القرف ايضا فكانه
 قال ولو كانت الوكالة بطلاق او عناق اى فان العزل فيها لا يصح افاده الحلي والممكن قال في الخلاصة المختار
 انه يملك عزله بمحض منه اى في الطلاق والعناق والتوكيل بطلاق الخصم انتهى وفي منية الملقى قال مشايخنا
 يملك عزله في انفصال كاهما انتهى وهذا ان شاء الله هو المقتضى انتهى بحراى في غير التوكيل بسلطان الخصم
 (قوله وسيجي عن العيني خلافا) باقى قريبا لكنه ما في مقام عزل الوكيل نفسه وهناتى عزل الموكل
 وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) اى بالعزل فان لم يبلغه لا ينزل لانه نهى بعد الامر فلا يصح بل بدون العلم
 وقفه انه يلزم الوكيل ضرر وانتهى حوى ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما اذا وركاه ولم يعلم بها فله
 عزله وان لم يعلم به كذا في البرازية (قوله كالرسول) فانه ينزل وان لم يعلم حوى (قوله ولو عزله) بصيغة المصدر
 مباغلة على قوله فلا يملك العزل (قوله به يقى) وقيل لا يصح لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة
 وهو لم يتحقق بعد انتهى حلي (قوله ويكتابه مكتوب) بقوله سيقا له في الفروع عزل وصكت لا ينزل
 مالم يصله الكتاب (قوله بميزنا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذي لا يعز (قوله الموكل ارسلنى الى الجبله) مقول
 القول واحترزه عما اذا اشهد على عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينزل انتهى كذا وقع التعديل بالموكل في البحر
 وشرح الحوى والمخ ولله الاول الوكيل لتظهر فائدة الاحتراز (قوله عددا او عالة) منصوب على الحال
 المبينة او مفعول تخذوف تقديره اعنى او على قيمته بالزهرن في احد شطرى العدالة (قوله كاخواتها المتقدمة
 في المتفرقات) وهي اخبار السيد بجناية عبده والبيع بالبكر والنكاح والمسلم الذي لم يهاجر بالشرايع
 والاخبار ببيع بار يدشر او حرم ما ذور وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف انتهى (قوله قبل) اى خبره
 (قوله وفرغ على عدم لزومها من الجانبين) لم يترك المصنف سابقا الا كونها من العقود الغير اللازمة واما كون
 عدم اللزوم من جانب او من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفريع والا لولا كافتة المصنف ان يكون قوله
 وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبراى وعدم اللزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين فعدم لزومه
 من جانب الموكل قد سبق وهما بين عدمه من جانب الوكيل (قوله فلا ووكيل اى بالخصومة) عزله نفسه اذا علم
 موكله فان علم ان عزل الاذاتعلق به حق الغير كما تقدم فانه لا ينزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم الخصم فكذا
 هذا وانما له (قوله وبشرآ المعين) كما اذا وركاه ان يشتري له عبدا معينا فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه او يوكل
 من يشتريه له فاشترائه هو وللادول لانه لا يملك عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشترآه باكثر مما وركله او بخلاف
 بنفس ما وركله به انتهى برأيه (قوله لا الوكيل بشكاح) فانه يصح عزله نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل
 لعدم ضرره اه حلي والا لولا ان يذكر هذه الجبله بعد قوله بشرط علم موكله (قوله ويبيع ماله) اى مال الموكل
 (قوله وبشرآه شئ بغير عينه) فانه يصح عزله نفسه من غير علم الموكل حتى كان له ان يشتري لنفسه (قوله وامام)
 اى امام جمعة وعيد (قوله كالبطاعة في الجواهر) قال في المخ وفي جواهر الفتاوى قال لما مثل عن قاضى بلدة عزل
 نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه القضاء في بلدة اخرى لم ينزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته اياما
 ويقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج يشغاة الناس وجلس لقضاء حل يتخذ قضاءه ل لا ينزل الا اذا
 علم به السلطان ورضى بعزل نفسه وهذا كولو وكيل بشرآ شئ من ماله في نفسه من تغير الموكل كذلك هذا الامام
 والسلطان لما فرض هنا الامر اليه فقبل فقدا نقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه القيام فكذا
 الامام في باب الصلاة اذا صار اماما حاله القيام به ولم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا صار به مال لا يمكنه المضى فيها
 فحينئذ يثبت العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا تبطل صلاة القوم فكذلك هنا مادام اهلا

كله سيجي وارجو ان يقبض من ماله او انما يملك
 (قوله جامع القصولين) عبارة كفي الجهرتقد من ماله ثم شئ شراء لولده ونوى الرجوع
 يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو نوبيا او طعما او اشهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوبه عليه
 حلي ولو قنا او شيا لا يلزمه وجع وان لم يكن له مال لو اشهد والا لا ولو اتفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم
 غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع اه (قوله ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما ساقى
 من قول المصنف اول الباب الا في ولا يصح الحكم بهما قصودا حال فيها تعلقا عن الصغرى الوكيل يقبض اذ
 اذا حضر خصما فاقرب بالوكيل وانكر الذين لا ثبت ان وكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الذين
 لا يقبل واذا ادعى ان فلانا وركاه بطلب كل حق له بالكوفة ويقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيعة على وكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حتى فان التقاضى لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما
 جاحدا لذلك او مقربه فيثبت بسمع ويقرب بالوكالة فان احضر بعد ذلك غير ما اى آخر يدعى عليه حقا للموكل
 لم يخرج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكله بطلب كل حق له قبل ان يبين بعينه بشرط حضرته ذلك بعينه
 ولو ثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا يقيم البيعة على الوكالة مرة اخرى انتهى
 (قوله وصح التوكيل بالسم) بان يدفع المراهق لسانا لسانا على رمنلا فم وجاز كالببيع والشراء (قوله
 لا يقبل عقد السلم) فاذا وركاه ان يأخذ المراهق في طعام مسعى فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام
 على الوكيل وللوكيل على الموكل المراهق قرض لان اصل التوكيل باطل فان المسم اليه امره ببيع الطعام
 من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع اى الوكيل عين ماله على ان يكون الثمن للا من كان باطلا فذلك
 اذا امره ان يبيع طعاما في ذمته انتهى (قوله ان يسم من ريعه) اى من ريع الوقف كما اذا تحصل عنده دراهم
 او دنانير فالتمسها على زيت لوقود المسجد او على حصر لتفرض فيه (قوله وليس له ان يوكله) اى بعقد السلم
 (قوله امين على القرية) يحفظ ما يخرج منها (قوله فيا امره بعقد السلم) فيما يخرج من جنوب ارض الوقف
 وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لانه يوكيل بقبول عقد السلم (قوله وبسليم) اى يأخذ رأس مال السلم من ذلك
 الامين وهذا زيادة فائدة (قوله على ما قرره) اى على ما جعل له من مال الوقف وصورة ان يكون للوقف قرية
 تحت يد الناظر قرر فيها امين يجعل يأخذ منه ويبيعه به وكالة القرية اى وكالة قبض ما فيها فانه لا يصح لان يبيع
 الوكالة اى وكالة الناظر لهذا الامين يجعل لا يصح فلما علم الناظر بعدم صحة ذلك اخذوا هذا الجعل لجمعول
 على الامين منه على انه رأس مال سلم عنه وعينوا له السلم فيه بقدر ما يجعلونه له من بدل الجعل على البلد فجيلا
 ويأمره بعقد السلم لياخذوا منه ما تحصل من رأس مال السلم فلو فعله الناظر ثبت الغلة في ذمته ولو صرفها
 من غلة الوقف وجع عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه
 صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه (قوله وليس له ان يوكله) الاولى حذف به لان التوكيل انما هو قبض
 ما على القرية (قوله لانه وكيل الواقف) الضمير يرجع الى الناظر وهو توكيل لقوله وليس له ان يوكله من يجعله
 يجعل امينا (قوله لا يصح بيعها) اى قد باعها بالجعل الذي يأخذ من الامين يدفعه الامين لياخذ المقررة
 في القرية والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

[illegible]

لتعلق حق البائع انتهى بحوى والاولى ان يقول لتعلق حق المشتري (قوله بخلاف الوكالة بالخصوصة)
فانها وان كانت لازمة الوكيل فيها بعزل بموت الموكل وجنونه (قوله والطلاق يراzone) فانه جعل فيها ذلك
من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح قوله فله وكل العزل وتقدم لئان العقد انما اغترلازمة فيه (قوله
او حكميا) كالموت (قوله وفيما عداها) فان الوكيل بعزل فيها بالموت والجنون الخ ينافي قول المتن كالوكيل
بالامر باليد والوكيل يبيع الوفاء انتهى حلي فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (قوله فاطلاق الدرر)
حيث قال واما اذا تعلق به حق الغير فلا بعزل فانه يشمل الوكالة بالخصوصة بالتماس الطالب والحكم فيها ليس
كذلك انتهى مخ (قوله وبالعزل باقتراق احد الشرى يمكن ولو توكيل ثالث) وقال وسطل الوكالة باقتراق
الشرى يمكن ولو كانت الوكالة بتوكيل ثالث لكان اوضح قال في المخ اطلقه فشمهل ماذا افتقرها بطلان الشرى
كذلك لا الماين واحد هما قبل الشرى فبطل الوكالة الضمنية وما اذا وكل الشرى كان واحدهما وكيلا للتصرف
في المال فلوا افتقر فانه عزل في حق غير الموكل منهم ما اذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل انتهى (قوله بهجز موكله)
اي عن اداء بدل الكتابة (قوله وحجره) اغايب العزل به لان قيام الوكالة به بمقد قيام الامر وقد بطل بالهجز
والحجر مخ (قوله وهذا) اي العزل بالهجز والحجر (قوله اما اذا كان وكيلا) اي عن المكاتب والمأذون ثم هجز او حجر
عليه (قوله فلا بعزل بهجز وحجر) لانهم اوجبوا الحجر عن انشاء التصرف لاعتناء المالكين واقتضاه فكذا
لا يوجبان عزل وكيلا بهما افتاده في البحر (قوله لم ينزل) لانه كالبحر الخاص بهجز (قوله وبالعزل بتصرفه بنفسه)
لا نقضا الحاجة به كالوكيل باعتناق عبده او بكتابه فاعتقه الموكل او كتابه او بتره او بامرأة او بشرأه شيء ففعل
بنفسه او بطلا في قطيعها فلا تاو واحدة وانقصت عدتها او باطناع فاعلمها بنفسه حوى (قوله ولو اراد الزوج
او الحق) الذي في البحر وغيره ولو اراد الزوج وقع طلاق الوكيل عليها ما دامت العدة ولحقه بمنزلة موته انتهى
الان يحمل المعوق في كلام المؤلف على ما اذا لم يحكم به وفي كلامهم على ما اذا حكم به لانه هو الذي بمنزلة الموت
(قوله ثم رده عليه بما هو فسخ) كان رده عليه ببيع بنفسه لانه لم يقع من الموكل تصرف وان رده بما لا يكون
فسخا لا تعود الوكالة كما لو وكله في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبة لم يكن للوكيل الهبة ولو وكله بالبيع
ثم رده الموكل او اجره فسله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو وكله ان يوزجر داره ثم اجرها الموكل بنفسه
ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته انتهى فتية (قوله بخلاف ما لو تجدد المالك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه
من مشترى فلا يعود التوكيل اهدم عود قديم المالك وانما هو كالتساق ومثله فيما يظهر لو تكلفه ابعده زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا (قوله لا بعزل ما لم يبعه الكتاب) لانه عزل قصدي يشترط فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب
اليه (قوله صح) اي وان لم يعلم (قوله وبعد لا) اي الا اذا علم في العزل القصدي (قوله لا يضمن او وكيل بالدفع)
لانه فعل ما امر به ولم يكن متعديا بالتسيان (قوله ابراءه بما عليه) اي ابراءا لا يمكن في ظنه انه عشرة قسمن انه مائة
(قوله برى من السهل قضاء) اعتمادا على اطلاق البراءة (قوله لا يقدر ما يتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى
ذكر اسم ان (قوله لانه توكيل مجهول) ولو لم يدفع اليه حتى هلك يضمن لجواز ان غير رسوله يأتي بثلث
العلامة يبرى عازيا الى اللقطات ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاحشة تؤدي الى المنازعة
اما اذا كانت بغيره كما اذا قال مالت عيدين باعه احد هذين الرجلين فهو جائز فاعلمها باع كان جائزا انتهى
ابو السعود في حاشية الاشباه (فرع) قال في الوالدية رجل غاب وامر نليذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها الى فلان
فباعها وامسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك يضمن لان استاذة لا يضييق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء
ضامنا اه (قوله وفي الوهبانية الخ) هذا لما لايت لمست ثمنها على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ)
قال العلامة عبد البر روت بت بخط بعض العلماء بطرة القضية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قوله ما
والله اعلم بالصواب اه (قوله وبعه وبيع بالتقيد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له ان يبيع بالنسيئة وقوله اوبع
نظا ليرعى اذا قال له بعه وبعه فلا جاز ان يبيعه من غيره ويجعل على المشورة كما اذا قال لمضارب خذ هذا المال
مضاربة واشتر به البر بعه فله ان يشتري غير البر لان هذا الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالتقيد او قال
بعه من فلان فلا يجوز له ما خلفه وتعامه في شرح الوهبانية (قوله فانه) اي الوكيل (قوله فالوا يجوز) اي للوكيل
التفرى الخ مخالفة (قوله وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال انفس به دعى فقال

لا ينفردان بموت الموكل بخلاف الوصية
بالخصوصة أو بالطلاق بزيادة قلت والحاصل
أن في إيجاز أو كونه يبيع الرهن لا يطل بأجزائه
حقيقيا أو حكميا ولا بالخروج عن الأهلية
يجوزون ورثة الحاكم وبالحجوع عن الأهلية
بالحقيقة بل بالحكمي والدرفية تظار (و) ينفرد
قلت فاطلاق الدرفية ولو تركه كسب ثبات
(باعتداف أحد الشريكتين) ولو تركه كسب ثبات
بالصرف (و) ينفرد (بغير موكل أو موكلتين) (و)
حكمي (و) ينفرد (أو أدوناً كذلك) أي علم أو لا علم
أي موكله حكمي وهذا (أداسان وكيلا في قضاء
عزل حكمي حكمي أما إذا كان وكيلا في قضاء
العقد والخصوصة وقبض وديعة فلا) ينفرد
دين واقضاه وقبض والمولى وكيل عبده المادون
بغير وجه ولو عزل المولى وكيل (بصرف) أي الوكيل
لم ينفرد (و) ينفرد (بصرف) أي الوكيل عن
(بفسه فيما وكل فيه تصرفاً بغير الوكيل عن
الصرف معه والألا كما لو طهرتها واحدة
والعدة باقية) فلا وكيل نطقه بالمرئيه
المحل وأورد الزوج أو الحق وقع طلاق وكيله
ما بقيت العدة (بغير ملكه) كان وكيله يبيع فباع
أي الموكل (بغير ملكه) كان وكيله يبيع فباع
موكله ثم رد عليه جاهو فبيع في على راسه
(أو في أنه) أي أو كونه (فروغ) في المقتطع عزل وكتب
ما وجد المال (فروغ) في الكتاب وكل غائباً ثم عزله
لا ينفرد ما لم يزل له الكسب العدة بخلاف
قبل قبوله صح بعده لا دفع اليه فتمت عليه
إلى أنسان بصلها فمذوعها يرى من
أو كونه يبيع أمه عماله عامه ثم
السكر قضاء واماني لا لغيره فلا الإقرار ما به
أن له عليه وفي الأشباه قال السبويه من جاز
ولا يملكه إلا من أخذت عليه أو قال بكذا
فدفع إليه بعد أن لا يملكه إلا من أخذت عليه أو قال بكذا
بالدفع إليه وفي الرواية

هنا هو وقال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعصيان كان في قتله مؤنة وان قلت ذكروا في الخزانة حضر الحاكم عنده
او بعت اميناً انتهى حلي (قوله انه في يده) ولوقيل الدعوى بسنة اذ ثبتت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجها
من يده فثبت ولا تزول بذلك كره صاحب جامع الفصولين بجناواته في البحر (قوله لانه مثله) الاولى لانها انتهى
حلي وهو علة تقوله وذكر قيمته (قوله والا اكتفى بذلك رافعية) نكرار مع قوله وذكر قيمته ان نه ذرا اه حلي (قوله
وقالوا الذي الخ) قال في الدرر ولو قال غصب متى عين كذا الادري فيهما فالواقع مع قال في السكا في وان يبين
القيمة وقال غصب متى عين كذا الادري اهو هالك اوقام ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
تسمع دعواه لان الانسان وبما لا يه لم قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة لتضرره اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه
الجمالة الفاحشة توجه العين على النقص اذا انكر والجبر على البسان اذا اقر او شكل عن العين فان كلام
السكا في لا يكون كافياً لهذا التحقيق انتهى حلي (قوله ولهذا) اي لسمع الدعوى في الغصب وان لم يذكر قيمته
(قوله مختلفة الجنس) اشباب ودواب فان تحت انواعه (قوله وتقبل يذته) اي على القيمة (قوله او يخلف) اي عند
عدم البرهان (قوله لانه لما صح) علة لالمية (قوله عمادية) قال الشيخ عمر مؤلف الترمذي في ان يكون المعنى انه اذا
كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمته الا في دعوى السرقة جوى والتقويم يكون من اهل الخبرة فيما ينظر
لا يقول المدي (قوله وهذا كاه الخ) اي الاكتفاء بذكر القيمة اذا ادعى العين (قوله لا الدين) اي قيمة المسئلة
قوله اشترط بيان جنسه ووجهه) فيه انه عند دعواه العين لا يكفي ادعاءه عين مجمل بل لابد من بيان جنسها
ووجهها ثم يذكر القيمة فالقيمة انما اغنت عن الحضور فحينئذ لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل فليست امل ولذا قالوا
في التعليل لذكر القيمة لان الاعيان متفاوت والنشرط ان يكون في مهلوم وقد تعدر مشاهدته لانها خلف عنه
وفي الذخيرة ان كان العين غيباً وادى انه في يد المدي عليه فانكر ان بين المدي قيمته وصفته تسمع دعواه
وتقبل بيته انتهى (قوله وقد اختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) اي المسئلة اما القائمة فهي حاضرة
بالجنس شارحها واذا كان هذا في الدابة ففي الرقيق اولى (قوله فشرطه اوالث ايضا) اي كما شرط بيان القيمة
(قوله بيان المدي ايضا) اي كما بشرط بيان القيمة والذكورة والانوثة (قوله وفي دعوى الايداع) اي انه يشترط
في صحة دعوى الايداع بيان مكانه لانه لا يلزمه التخفية الا في مكانه ولا نظر لقيمة اذ مطلوبه عين الوديعة (قوله
وفي النصب الخ) قال المصنف في النصب ويجب رد عين المصوب في مكان غصبه قال المؤلف تفاوت القيم
باختلاف الاماكن انتهى مقتضاه ان يجب بيان المكان مطلقاً لان هذا في الهالك وكلام المصنف في القسام
(قوله والا سئل) الموافق لقواعد الابلكن له حل (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة الفعل والمصدر وظاهره
بريان خلاف وسيأتي في النصب ما نصه ويجب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعاً انتهى (قوله ويشترط التعديد)
لانه تعدر اتعذر بف بالاشارة لتعدر النقل فيصار الى التعديد بان يقول فتمى الى كذا اوبلاصق اولين كذا
اما اذا قال احد حذره كذا صح ولا يدخل الحد عند الامام واخذه ابو يوسف لان الحد ورد تدخل فلا حياط
فيما ذكر اولاً والمطربق والنهر والسور والخندق تصلح حداً على ظاهر المذهب (قوله في دعوى العاقب) بورز
سلام لغة كل ما ثبت له اصل كالدار والخل وربما اطلق على المتاع والجمع عقارات انتهى وصرح مشايخنا
بان البناء والخل من المتقولات وانه لا شفعة فيما اذا يسا بلا عصة فان يسا بها وجبت شفعة انتهى بجرده
بحول على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فثبت فيه الشفعة لانه لما له من حق القرار الحق بالقرار انتهى
ابو السعود وبأن يمانه في الشفعة ان شاء الله تعالى (قوله كما يشترط في الشهادة) لانه بها يصير له ما عند القاضى
انتهى زلمي (قوله الا اذا عرف الشهود الخ) فيه ان المصود اعلام القاضى وبمعرفة ذلك لا يحصل ذلك (قوله كمالو
ادى عن انعقاد الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي جامع الفصولين لو ادعى عن مبيع لم يقبض لانه من احضار
المبيع مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضى بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره
لانه دعوى الدين حقيقة انتهى ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حذره مقرر مقام احضاره (قوله ثم السكة)
الذي في شرح ائيب القاضى يجب على المدي وعلى الشهود الاعلام بالقضى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المدة
التي فيها الدار تلك البلدة ثم يبين حدود الدار لان القضى ما يمكن في اشرف هذا اه والشرح شمع ما في جامع
الفصولين وذكر الحاكم القصة الوضعية في رطله والذي يظهر الاول (قوله كفي النسب) اي اذا دعى على رجل

[illegible]

اسمه جعفر مثلاً فان عرف والا ترقى الى الاخص فيقول ابن محمد فان عرف والا ترقى الى الحد انتهى (قوله وبكتفي
يدك ثلاثة) لان الملا أكثر حكم الكل اه زبلي وفي الجوى وقال زفر لا بد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف
لا يتم الا بها ولذا الوفا غلط في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وعليه الفتوى وهذه احدى المسائل التي بقيت
فمعها بقول زفر كما اشترت الى ذلك في منظومتي المسماة به قدود الدرد فيما بقيت به من اقوال زفر بقولي
دعوى العقارب الاربعة * من الحدود وهذان بين وجلي
انتهى (فرع) لو اصاب في بيان الحدود واخطأ في المقدار قبلت هذه الشهادة بغير (قوله وغلط فيه لا) هو المفتي به
قوله باقرار الشاهد) كذا في الجوى والفاظ انما ثبت باقرار المدعي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط
ثبت بهما اما لو ادعى المدعي عليه الغلط لاتسع هذه الدعوى ولو اقام بينة لاتقبل وبيانه في البحر وغيره
ولو غلطوا في حد واحد من ثم تداركوا في المجلس او غير المجلس عند التوفيق يسمع والتوفيق ان يقال
انه كان لزيد دار فلان فتبين ان فلان بايع داره او اسمه كان فلاناً ثم صار فلاناً انتهى جوى (قوله واهما انسابهم)
جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر عن البرزنية المقصود الاعلام انتهى وعن الملتقط ربما لا يحد الا بذكر
الحد واذ لم يعرف حده لا يتميز عن غيره الا بذكر ماله او ذكر حرفته او وطنه او مكانه او حليته فانما التمييز
هو المقصود فيحصل بما قل او اكثر انتهى ولذكر العبد مولا واباه وولاه يكتفي على المفتي به (قوله انه اى العقار)
تخصيصه لان الكلام فيه والا فالمقول كذلك كما تقدم ولذا جعل صاحب البحر الضمير واجعا الى
المدعي الشامل للمقول والعقار قال ولم اخصه بالعقار كما فعل الشارع لكونه شرطاً فيهما انتهى وفي كلامه
اشارة الى ان ذلك في الدعوى اما اذا شهد وانقول انه ملك المدعي تقبل وان لم يشهد وانتهى في يد المدعي عليه بغير
حق لانهم لما شهدوا بالملك له وملك الانسان لا يكون في يد غيره الا بعرض والينة تكون على مدعي العارض
ولا تكون على صاحب الاصل انتهى (قوله ويريد عليه بغير حق الخ) تكرر مع ما تقدم انتهى حلي (قوله للماهر)
من احتمال كونه مراهوناً في يده او محبوساً بالتمتع في يده (قوله بل لا بد من بينة) اى اخصه القضاء بالملك ولا يشترط
ذلك لصحة الدعوى افاده صاحب البحر (قوله لاحتمال تزويرهما) لان المالك قد يبعد عن العقار عادة فامكن ان
يتواضع اثنان ويقرا احدهما ما لا يدويره من الاخر عليه بالملك ويسامح في الشهود اى لا يطلب شهود على وضع اليد
ثم يدفع المالك مع الملاحم الحاكم (قوله لما يشتهيه) قال العلامة المتقدم هذا التعليل لا يشتمل ما لا يمكن
حضوره الى مجلس الحكم كصبرة برورج كبيرة ونحو ذلك فيبني ان يلحق باله قمار انسابها انتهى جوى (قوله
ثم هذا) اى اشتراط البينة على اليد او على القاضي (قوله اذا ادعى العقار ملكاً مطلقاً) ظاهره انه يصح دعوى
العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر لما ذكرناه واطلاق اصحاب المتن انه يصح في دعوى الملك المطلق
في العقار بلا بيان سبب الملك ثم قل عن البرزنية عن مشايخ فرغانة ان الشرط في بلادهم تناوذاً بيان السبب
ولا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه بينها فيه وبيانه اعماد الاول (قوله لان دعوى الفعل) اشارته الى
الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا
فانه يدعى عليه التملك والتملك وهو كما يتحقق من ذى اليد يتحقق من غيره ايضا فقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة
الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى ترك التعرض بازالة اليد وطلب ازالتها لا يتصور الا من صاحب اليد
وباتراؤه لا يثبت كونه ذائب لاحتمال المواضعة افاده في البحر (قوله لتوقفه على طلبه) اى لتوقف حقه
اى انتقاضه على طلبه زاد الشئ اول دفع التأجيل اى في نحو الدين (قوله ولا احتمال رهنه الخ) اى والممازول
ما ذكر بالمطالبة (قوله وبه) اى بالطلب (قوله فاضمه) اشارته الى ان ذكر كونه بغير حق غير لازم في العقار
والمقول لان المطالبة تنفى عنه (قوله ديناً) اى في الذمة (قوله نقدا او غيره) نعم في الموزون (قوله ذكر وصفه)
انه جيد او ردى لانه لا يعرف الابيه وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان في البلد نفود مختلفة اما اذا كان
في البلد نفد واحد فلا يحوى عن شرح باكثر انتهى ولواستغنى عن ذكر الدين وادخله في جملة المثليات
التي ذكر حكمها بعد لكان اخصر (قوله وفي نحو قرض) اى وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر
انه اقترضه كذا من مال نفسه باوازن يكون وكيلاً بالاقرض والوكيل في الاقرض سفير ومعبّر
لا يطلب بالاداء ويذكر ايضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه لتضييق ذلك في شاعليه اجمالاً لان القرض

[illegible]

عند أبي يوسف لا يصير دينا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه انتهى فلو كان باقيا عند المستقرض
لا يصير دينا عنده انتهى ونحو القرض من المبيع فانه ينعين مكان العقد للايقان (قوله ونحوه) اي من النصب
والاستحالة فيتعين مكانها التسليم انتهى والظاهر ان محل ذلك فيما له سبل وموتة ولذا والله اعلم مثل ذلك
في الجبر بالخطبة (قوله ويسأل القاضي) اي بطلب المدعي وقيل ان كان المدعي جاهلا يسأل القاضي المدعي
عليه بدون طلبه انتهى مراعية (قوله لعدم وجوب جوابه) الاولى ان يعقل بعدم الباعث على السؤال فتأمل
(قوله فيها) انما قدره فراوان استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقته ومجازه لان الافتراضية
ملزومة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالخروج عما لم يزل بالقرار
كما صرح به في التبيين انتهى حلي بخلاف البيئة فان الشهاده خبر محتمل وبالقضاء تصير حجة وسقط احتمال
الكذب انتهى وفي البرازية وبمعه ثلاثة ايام ان قال المطلوب لي دفع وانما يجعل هذه المدة لانهم كانوا يجلسون
في كل ثلاثة ايام اوجده فان كان يجلس كل يوم ومع هذا امهله ثلاثة ايام جزافا مضت المدة ولم يأت بالدفع
حكم انتهى بجر (قوله بطلب المدعي) والله لانه المدعي عليه انه يريد انقضائه عليه ادب غير لازم انتهى (قوله
والاحلفه الحاكم) وتخليف الاخر من ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيتم بجر وانما يظهر
فكان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال الصبي والاولى في مال اليتيم
ولا المتولي في مال الوفا (قوله بعد طلبه) لان اليمين حقه انتهى بجر وهو اولى في التعليل (قوله الا عند الثاني
في اربع) قال في الجبر ثم اعلم انه لا تخليف الا بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستخلف
بلا طلب في اربعة مواضع في الرد بالعيب بخلاف المشتري بالله ما رضى بالعيب والشفع بالله ما اطلت شفعتك
والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب بخلاف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والاربع
بخلاف الشفوع بالله ما بعثت حلي والاولى ان يخلف باقضا ما خرج عن ملكك لانه اعم وانظر للمدعي عليه
او الوجود زيدا ولا يجوز للمدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقوم
المشتري البيئة عليه فيتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين شر بلالية عن الاشياء (قوله قال)
ان البرازي (قوله واجمعوا الخ) الانسب ان يقول والاني دعوى الدين على الميت اتفاقا وصورة التخليف هنا
ان يقول له القاضي بالله ما استوفيت اى حقتك من المدينين ولا من احد اداء اليك عنه ولا قبضه لك قابض
بامر له ولا ابرأته منه ولا شيئا منه ولا حلت بشئ من ذلك احد اولا عند له ولا بشئ منه ومن انتهى حلي
عن الجبر (قوله بل يحبس) هذا قول الامام وقال يستخلف (قوله وكذا لزوم السكوت) اي فانه يحبس (قوله
عند الثاني) وعندهما اذا لم السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يسأل بخبراته حتى ان يكون به آفة في لسانه او سمعه
فان اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزله منكر انتهى اي فيصاف من غير حبس
(قوله ثم نقل عن البدائع الخ) المتبادر انه راجع الى مسئلة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال
في الجبر وفي الجمع ولو قال لا تقروا لانكر القاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي حنيفة حتى يقر
او ينكر وقال يستخلف وفي البدائع الاشبه انه انكار انتهى وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فان الاشبه من الفاظ
لتصحيح كافي البرازية انتهى حلي (قوله لان اليمين حق القاضي) الاولى كافي الجبر عن التقنية لان التخليف حق
القاضي اه حق لو ابرأه الخصم منه لا يصح رازية (قوله فلو برهن عليه يقبل) لا يصلح نفريما على ما قبله فانه
لو خلف عند قاض ثم برهن المدعي يقبل كما ساقى اه حلي (قوله الا اذا كان خلفه الاول عنده) اي عند قاض
فيكنى اي لا يحتاج الى التخليف ثانيا هذا ولا موقع للاعتناء كما لا يخفى انتهى حلي (قوله ونقل المصنف عن
تقنية) هذه المسئلة تنافي المقدمة في المتن فان تلك فيما اذا خلف عند غير قاض وهذه فيما اذا خلف عند القاضي
باستخلاف المدعي لا القاضي قال في الجبر قيد بتخليف القاضي لان المدعي عليه لو خلف بطلب المدعي يمينه بين
يدي القاضي من غير اختلافه فهذا ليس بتخليف لان التخليف حق القاضي كذا في التقنية ولكن ينبغي ذكرها
عند قول المصنف لانه بطلبه انتهى حلي بتصرف (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط رجع بما ادى
لان هذا الشرط باطل انتهى (قوله لحديث البيئة على المدعي) نعمته واليمين على من انكر والدليل منه
من وجهين الاول انه عليه الصلاة والسلام قسم بينهما والقسمه تما في الشركة الثاني ان اليمين للاستغراق

وقوله بجر فلينقل (ويسأل القاضي المدعي عليه) عن الدعوى (قوله فلو كان باقيا عند المستقرض لا يصير دينا عنده انتهى ونحو القرض من المبيع فانه ينعين مكان العقد للايقان) (قوله ونحوه) اي من النصب والاستحالة فيتعين مكانها التسليم انتهى والظاهر ان محل ذلك فيما له سبل وموتة ولذا والله اعلم مثل ذلك في الجبر بالخطبة (قوله ويسأل القاضي) اي بطلب المدعي وقيل ان كان المدعي جاهلا يسأل القاضي المدعي عليه بدون طلبه انتهى مراعية (قوله لعدم وجوب جوابه) الاولى ان يعقل بعدم الباعث على السؤال فتأمل (قوله فيها) انما قدره فراوان استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقته ومجازه لان الافتراضية ملزومة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالخروج عما لم يزل بالقرار كما صرح به في التبيين انتهى حلي بخلاف البيئة فان الشهاده خبر محتمل وبالقضاء تصير حجة وسقط احتمال الكذب انتهى وفي البرازية وبمعه ثلاثة ايام ان قال المطلوب لي دفع وانما يجعل هذه المدة لانهم كانوا يجلسون في كل ثلاثة ايام اوجده فان كان يجلس كل يوم ومع هذا امهله ثلاثة ايام جزافا مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم انتهى بجر (قوله بطلب المدعي) والله لانه المدعي عليه انه يريد انقضائه عليه ادب غير لازم انتهى (قوله والاحلفه الحاكم) وتخليف الاخر من ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيتم بجر وانما يظهر فكان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف الاب في مال الصبي والاولى في مال اليتيم ولا المتولي في مال الوفا (قوله بعد طلبه) لان اليمين حقه انتهى بجر وهو اولى في التعليل (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في الجبر ثم اعلم انه لا تخليف الا بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف يستخلف بلا طلب في اربعة مواضع في الرد بالعيب بخلاف المشتري بالله ما رضى بالعيب والشفع بالله ما اطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب بخلاف بالله ما خلف لك زوجك شيئا ولا اعطاك النفقة والاربع بخلاف الشفوع بالله ما بعثت حلي والاولى ان يخلف باقضا ما خرج عن ملكك لانه اعم وانظر للمدعي عليه او الوجود زيدا ولا يجوز للمدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقوم المشتري البيئة عليه فيتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين شر بلالية عن الاشياء (قوله قال) ان البرازي (قوله واجمعوا الخ) الانسب ان يقول والاني دعوى الدين على الميت اتفاقا وصورة التخليف هنا ان يقول له القاضي بالله ما استوفيت اى حقتك من المدينين ولا من احد اداء اليك عنه ولا قبضه لك قابض بامر له ولا ابرأته منه ولا شيئا منه ولا حلت بشئ من ذلك احد اولا عند له ولا بشئ منه ومن انتهى حلي عن الجبر (قوله بل يحبس) هذا قول الامام وقال يستخلف (قوله وكذا لزوم السكوت) اي فانه يحبس (قوله عند الثاني) وعندهما اذا لم السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يسأل بخبراته حتى ان يكون به آفة في لسانه او سمعه فان اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزله منكر انتهى اي فيصاف من غير حبس (قوله ثم نقل عن البدائع الخ) المتبادر انه راجع الى مسئلة السكوت وليس كذلك بل هو راجع الى المتن قال في الجبر وفي الجمع ولو قال لا تقروا لانكر القاضي لا يستخلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي حنيفة حتى يقر او ينكر وقال يستخلف وفي البدائع الاشبه انه انكار انتهى وهو تصحيح لقوله كما لا يخفى فان الاشبه من الفاظ لتصحيح كافي البرازية انتهى حلي (قوله لان اليمين حق القاضي) الاولى كافي الجبر عن التقنية لان التخليف حق القاضي اه حق لو ابرأه الخصم منه لا يصح رازية (قوله فلو برهن عليه يقبل) لا يصلح نفريما على ما قبله فانه لو خلف عند قاض ثم برهن المدعي يقبل كما ساقى اه حلي (قوله الا اذا كان خلفه الاول عنده) اي عند قاض فيكنى اي لا يحتاج الى التخليف ثانيا هذا ولا موقع للاعتناء كما لا يخفى انتهى حلي (قوله ونقل المصنف عن تقنية) هذه المسئلة تنافي المقدمة في المتن فان تلك فيما اذا خلف عند غير قاض وهذه فيما اذا خلف عند القاضي باستخلاف المدعي لا القاضي قال في الجبر قيد بتخليف القاضي لان المدعي عليه لو خلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير اختلافه فهذا ليس بتخليف لان التخليف حق القاضي كذا في التقنية ولكن ينبغي ذكرها عند قول المصنف لانه بطلبه انتهى حلي بتصرف (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط رجع بما ادى لان هذا الشرط باطل انتهى (قوله لحديث البيئة على المدعي) نعمته واليمين على من انكر والدليل منه من وجهين الاول انه عليه الصلاة والسلام قسم بينهما والقسمه تما في الشركة الثاني ان اليمين للاستغراق

لان لام التعريف يحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لا يمكن هذا المعهود فيكون المعنى
ان جميع الايمان على المنكرين فلو رد اليمين على المدعي (زم المخالفة لهذا التصريح) قوله وحديث الشاهد واليمين
هو ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى بشاهد ويمين حلي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولانه يرويه ربيعة
عن سهل ابن ابى صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعدما انكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضاً لصحاح
المشاهير انتهى (تبيينه) قال القسطلاني في شرح البخاري من كتاب الرهن الحكمة في كون البيئة على المدعي
واليمين على المدعي عليه ان جانب المدعي ضعيف لان دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي
البيئة لانها لا تجلب لنفسها نفعاً ولا تدفع عنها ضرراً فيتعين على اليمين لان الخالف يجب لنفسه ان يقع ويدفع عنها الضرر
الاصل فراغ ذمته فاكنت فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يجب لنفسه ان يقع ويدفع عنها الضرر
فيكون ذلك في غاية الحكمة انتهى وقد اشار الى ان ضعف اليمين من حيث ما ذكره والا فاليمين اذا كانت غموساً
مهلكة لصاحبها فتأمل (قوله ان يخلف المدعي) المناسب ان الشهود وبأني يصيرهم به بدل الامم الظاهر
(قوله او على ان الشهود) اي او بطلب المدعي عليه من القاضي ان يلف الشهود على انهم صادقون كما يدل عليه
الصاق انتهى حلي (قوله لا ييمينه القاضي) كما لا يجب اذا اطلب منه اختلاف للمدعي ما لم يفي بيمين
بنا هذه الدارقية (قوله الى طلبه) بكسر اللام ما طلبه والطالبة بالضم السخرة البعيدة والطلاب اسم مصدر
طالب كالطالبة بالكسر انتهى افاده الجرد في القاموس (قوله لان لفظ الشهد عندنا عيني) وان لم يقبل بالله فاذا
طلب منه الشهادة في مجلس القضاء وقال اشهد فقد حلف ذكره الخوارزمي (قوله لاننا امرنا باكرام الشهود) اي
وفي التخليف تعميل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) اي الاداء حينئذ (قوله وبينه الخراج) اي الذي ليس ذليلاً
حوي (قوله وهو الذي لم يذكره سبب) السبب كسراً وارث فالملوك ما يتعرض للذلت دون الصلوات لا يني
ولا اثبات انتهى حلي (قوله احق من يمينه ذي اليد) اي اولى بالقبول منها لان الخارج اكثر اثباتاً واعظم سار
لان ملائمة ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيئة يعني لو ادى ذي اليد وقضى للخارج اما اذا كان تاريخ ذي اليد سابق
برهنه لم يؤرخا او تاريخا واحداً لا تقبل يمينه ذي اليد وقضى للخارج اما اذا كان تاريخ ذي اليد سابق
يقضى لذى اليد وفي الظهيرة وان ادعى الخارج الملك مؤرخاً وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخاً
وصورته دارق يد رجل ادعى رجل انما دارق ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد يمينه انه اشترها من فلان منذ
سنتين وهو على كفايتها قضى بها للمدعي الخارج انتهى سري الدين ثم يستوي الجواب بين ان يكون
الخارج مسلماً او ذليلاً او مستأثراً او عدا او امرأه او رجلاً انتهى حلي عن الاقناني وبقوله في هذه
المألة قال الامام احمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر يمينه ذي اليد (قوله لانه المدعي) اي وذو اليد
مدعي عليه لانها لا تعريف للمدعي والمدعي عليه عليهما (قوله كتاب) صورته اقام كل منهما يمينه على انهما
ولدت عنده فذو اليد اولى لان يمينه قد دلت على ما دلت عليه يمينه الخارج اي على نظيره ومعه ترجيح اليد فكان
اولى انتهى عيني (قوله ونسكاخ) صورته اقام كل منهما يمينه انه نكحها فذو اليد اولى فالمراد بالملك ما يملك المحكمي
(قوله كما سيجي) اي فيما يدعيه الرجلان والاولى ذكر هذه المسئلة في مقامها (قوله وقضى القاضي الخ) ذكر
الشرح ان النكول لا يوجب شيئاً الا اذا اتصل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئاً وهو يدل على مذهب الامام
واقرار على مذهب صاحبه وحيث لم يقدم على اليمين دل على انه بذل الحق او اقر واذا لم يزل او اقر وجب على
القاضي الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) راجع الى النكول (قوله كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام
اصلاً (قوله وطرس) يقال طرس طرس طرساً من باب علم اي صار طرساً وهو الاصم (قوله في الصحيح) وقيل
اذا مكنت بحبسه حتى يجيب كذا في شرح الاقطع واما اذا كان به آفة الخرس فتقدم صورة تخليفه قريباً وبأني
حكم تخليف الاطرش (قوله احوط) اي على وجه التنبه قال في الكافي ينبغي لقاضي ان يقول لاني اعرض
عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى وهذا الاذلال اعلامه بالحكم اذ هو يجتهد فيه
فكانه مظنة الخفاء اه وعن أبي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
انه ينفذ انتهى (قوله وهل يشترط القضاء) الاولى وهل يفترض تكايدل عليه كلامه بعد (قوله على فورا النكول)
قال السبداوى لى بين الفور وماذا يكون انتهى قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه من غير ارجاء قبل تكراره

وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن
معه بل كره الراوى عيني (روى المدعي
على دعواه وطلب من القاضي ان يحلف المدعي
انه حلف في الدعوى او على ان الشهود صدقوا
او يحقون في الشهادة لا يجيبه) اقناني
الى طائفة لان الخصم لا يجلف منين فكيف
الشاهد لان لفظ اشهد عندنا عيني ولا يكبر راين
لانا امرنا باكرام الشهود ولذا (علم الاستماع
ان القاضي يحلفه) ويعمل بالمسوخ (قوله ويمينه
عن اداء الشهاده) وهو الذي لم يذكره
الشارح في المالك الملقاق (قوله لانه المدعي
سبب) احق من يمينه ذي اليد
والبيئة له الحديث بخلاف التصدير بسبب سبب
ونسكاخ فالبيئة لذى الداء اجاباً كما سيجي
(قوله في مجلس القاضي) حقيقة (قوله لا يمينه
او) حكمه كان (صحت) وعلم انه (من غير ان
كخرس وطرس في الصحيح سراج وعرض التبيين
ولا ما ثم انقضاه احوط) وهل يشترط القضاء
على فورا النكول قلت قدما انه يفترض
ترجيها له المصنف قلت قدما انه يفترض
القضاء فورا

آخر انتهى وان كان المصمم امرأة لازمه واجلس معه وقبض على ثيابها فان هربت ودخلت بحرية لياس
يدخله عليا انما كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيدا عنها يحفظه ابعينه لان في هذه الخلوة ضرورة انتهى
(قوله مقدار مدة التكفيل) فان لم يأت بيته امرءان يحل عليه ولا يقبل دعوته الا باحضار البيعة كما لا يخفى
(قوله اي ما افرا) اشار به الى ان حكم النقيم مرد المهر كالغريب قال في النخ والمرد من الغريب المسافر (قوله
دفعنا لغيره) باحضار الكفيل وبالملازمة ازيد من ذلك (قوله او يستخير فقامه) بان يعث اليهم امينا فان قالوا اعد
لغيره معناه يكفل الى وقت الخروج انتهى بجملة (قوله قال لا يسهل الخ) هذه المسئلة من تحمة قوله وتقبل البيعة
لوفاء ما بعد عين كما اشار اليه الشرح هنالقه وان قال قبل العين لا يسهل في مكان المناسبات ان يذكر هاهنا
انتهى حلي (قوله قبل ذلك البرهان) لان العين القابضة احق بالرد من البيعة العادلة كما مر (قوله فهي ضرر
زور) لان الشهادة تتعلق بالشهود ويجب عليهم ادائه ولو اياهم كافتها وهذا القول منه لا يثبت زور العدل لانه قبل
الشهادة ولانه في غير معلوم ولانه جرح مجرد (قوله او قال) اي المدعي وحلف بناء الخطاب (قوله في الختم)
المراد به والله اعلم المتفق فانه قال في القاموس ان الختم كثيرا لا يتقدم فراجعوا المقصود احضار الحق (قوله
لم يدب من كان حالها) صدره كما في الحوى لا تخلفوا باياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حالها الخ (قوله انه لو حلفه
بغيره) اي بغير هذا التفتة المخصوص انتهى حلي (قوله لم يكن مينا ولم ار مصر يحيا) قال العلامة المقمى ذكرها
في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن الرحيم والقادر كل ذلك عين وصرح في روضة انقضاء بيان الرحمن الرحيم وسائر
اجمالة تعالى تكون عينها انتهى ونصوا هنا في تخليف الاخر من ان يقال له عهد الله عليكم بل صرح بهذا في غيره
انتهى حموى لمخصا (قوله لا يطلق وغنائى) فهو هذا المخرج غاية قال العلامة السبكي في حاشية الزيلعي وذكرنا
من مسائل ذكرها المصنف في آخر كتاب الحيل ان قال كل امرئ طالق ونوى كل امرأه اترؤجهما باليمين
او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان له نيته ولا يحث وان ابتداء اليمين بمحتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى
لا يفهم المختلف فان قال المصنف انما السلف بما يريد وقل انت ثم ويريد ان يستحلف بالله والطلاق والعناق
والمنى وصدقة ما يفتي يقول نعم ونوى نعمان الانعام وكذا لو قيل له نازك طالق ونوى نساء العور
او العميان او انة ترجان او المالك او الورديات فيكون له نيته وان اراد ان يحلف انه لم يفعل كذا وحضر المملوك
يحلف بعبته قال يضع يده على رأس المملوك واظهره ويقول هذا امر يعنى ظهره ان كان فعل فلا يعنى المملوك
وان حلف يعنى المملوك انه لم يفعل كذا ونوى بكمه او في المسجد الحرام او في بلد من البلدان لا يحث ان كان
فعله في غير ذلك الموضع وان حلف بطلاق امرأته يقول امرأتى طالق ثلاثا ونوى عملا من الاعمال كالنظر
وانفصل او طالق من وثاق ونوى بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او اشهر او سبع فلا حث ولو بلغ مطلقا عن رجل كلام
فاراد السلطان ان يحلفه عليه فالوجه ان يقول ما الذي بلغك عنى فاذا قال بلغني عنك كذا وكذا فان شاء
حلف به بالعناق والطلاق انه ما قال هذا الكلام الذي حكاه هذا ولا مع به الا هذه الساعة فلا تأثم عليه
وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرع به وان شاء نوى انه لم يشكهم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد
الذي تكلم فيه به او الموضع او نوى عدم التكلم ليلان تكلمه ثم اراد عكسه او نوى زمنا غير الذي تكلم فيه
انتهى لمخصا (قوله وان الخ الختم) اي دوام طلب اليمين بهما حموى (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر)
اقول هو صريح المتن لا ظاهره كما لا يخفى انتهى حلي (قوله والا فلا فائدة) قال العلامة المقدسى قد تكون
فائدة المصنفان خاطر المدعي اذا حلف فربما كان منتهيا عليه الامر ان يسيان ونحوه فاذا حلف بهما صدقة
انتهى وفي شرح المتن عن السبكي انما الفائدة الاقرار بما دعي اذا احذر عنه (قوله واعتده المصنف) حيث قال
وهنا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التليف انما يقصد لتسببه واذا لم يقضى بالنكول عنه
فلا ينبغي الاشتغال به وكلام العقلاء فضلا عن العلماء العظام يضان عن الفوف والبقاع بالصواب انتهى (قوله
لان السبب لا يستلزم قيام الدين) لاحتمال وفاته او ابراءه او دية منه وهذا التفصيل هو المتيقن به كما في شرح
عبد البر (قوله وقد تقدم) فانما ذكرهنا تنجيا بقاعدة بذكر الخلاف (قوله ويقلط بذكر اوصافه تعالى)
اي يشدد كان قول والله الذي لا اله الا هو عا لثب والاشهاد باليمين واليمين من السبب

وَمَا يَكُنْ فِي رُؤْيَاكَ مِنْ خَلْقٍ مُشَبَّهٍ
وَهُوَ فِي كَفِّكَ بِرَأْيِهِ مُبْتَلَىٰ
أَلَمْ يُخَلِّصْكَ مِنْ غَمٍّ مُجِزٍ
فَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا
فَأُولَٰئِكَ يَكُونُ لَكَ يَوْمَئِذٍ حَقِيقًا
وَمَا يَكُنْ فِي رُؤْيَاكَ مِنْ خَلْقٍ مُّشَبَّهٍ
وَهُوَ فِي كَفِّكَ بِرَأْيِهِ مُبْتَلَىٰ
أَلَمْ يُخَلِّصْكَ مِنْ غَمٍّ مُّجِزٍ
فَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا
فَأُولَٰئِكَ يَكُونُ لَكَ يَوْمَئِذٍ حَقِيقًا

فلا يفظ على معروف بالصلاح ولا حقير المال (قوله ولا اختيار فيه) أي في الإيمان بأن يقول له قل والله أو بالله أو الرحمن أو قادر على ما سلف (قوله وفي صفته) أي التغليظ (قوله كيلا تسكر رأيين) أي وهو غير مستحق إذ المستحق عين واحدة قوله لا يستحب (وقيل لا يجب) وقيل لا يسرع قال في الكافي لأن في التغليظ بالزمان تأخير حق المدعى في العين إلى ذلك الزمن انتهى قال العلامة المقدسي ~~وكذا في المكان~~ لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المفظ به فلا يسرع كذا في التبيين جوى قلت وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مطلوبه ولعل بمخالفة المشروع لكان أولى (قوله بالله الذي أنزل هذه التوراة) أي موسى قال في البدائع ولا يحذف على الإشارة إلى محقق معين أي من التوراة بأن يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذا الإنجيل لأنه ثبت تخريف بعضها فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى الحرف المحرف فيكون التحليف تعظيماً للماليس كلام الله انتهى شربلية ومن حيث أن المجموع ليس كلام الله (قوله واليهودي) نسبة إلى يهودا بن عيسى وقيل نسبة إلى يهود بن يعقوب عليهما السلام (قوله والنصراني) نسبة إلى قرية اسمها نصره ولذا قيل في الواحد نصرى على التقيل (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن وبه تحلف اليهودي الخ ولو اقتصر في الكل على قوله بالله فهو كاف لأن الزيادة للتأكيد كما قلنا في المسلم وأما يفظ ليكون أعظم في قلوبهم فلا يجاسرون على العين الكاذبة (قوله والرؤي) قال في المصباح الوزن الصم من خشب أو حجر أو غيره والجمع وزن كاسد واد وادنان ويقسب إليه من يتدين بعبادته انتهى (قوله بان الدهرية) أي الذين يسكرون الصانع ويقولون أن هي الارحام تدفع وارض تلعب وما جعلها الا لله وقال في انما موس الدهر قد بعد في الاسماء الحسنى والزمن الطويل والامد الممدود واف حنة والدهري ويضم الفاعل يفاء الدهر (فرع) قال في شرح الاقطع اما الصابية فان كانوا يؤمنون بادر يس عليه السلام استحلوا وبالذي أنزل العجوة على ادريس عليه السلام وان كانوا يعبدون المسكوك استحلوا بالذي خلق المسكوك انتهى اتفاق (قوله فيما ياحلفون) لانهم لا يعتقدون وجود الاله فضلا عن تعظيمه (قوله ان يقول له القاضي عليك عهد الله) ولا يقول له تحلف بالله مالهذا عليك حتى فانه لا يكون مينا ولو اشار ينم لانه يصير كأنه قال احلف وذلك لا يكون مينا فاقاد الاتفاق (قوله فاذا اوى برأيه أي نعم صار حاله) وان اشار بالا انكار كان ~~نكلا~~ ولا يقضى عليه قية (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله والاقتباسنة) وبعامد المراد بوضيه ما يشعل وصي الجد اقاده العلامة عبد البر (قوله اومن نصبه القاضي) الصواب ان يقول ثم من نصبه القاضي لانه انما نصب عنه ذافعة من سبق ذكره اقاده عبد البر وهل يحلفون على العلم لكونه مما يتعلق بالغير وعلى البت يجر ثم ان هذا يخاف ل تقدم ان النيابة تجرى في الاستخلاف لا في الحلف (قوله لكرهه دخولها) لقاضي وغيره من حيث انه يجمع الشياطين لان حيث انه ليس له حق الدخول والظاهر انه محترمة لانها المرادة عند اطلاقهم وقد اقيمت تنزيهه مسلم لازم الكنيسة مع اليهود انتهى بجر (قوله في دعوى جب يرتفع) أي جب لث ولو حكميا وبسبب ضمان (قوله يرتفع) أي برائع كالأقالة والطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) هذا عنه الا مطلقا اما معناه اللغوي فالجاءل من كل شيء ما بقي وثبت وفيه ما سواه كما في القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يحلف على الثابت والمستقر الا ان ويكرر قوله أي على صورة الختف بر مراد وانما كان على صورته لا المنكر يقول لم يكن بيننا بيع ولا طلاق ولا غصب (قوله أي بالله ما بينكم نكاح قائم) هذا التحليف في النكاح على قوله محمول على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال اما اذا تجرد عنها فان الامام لا يرى الخلاف فيه والمذهب قوله ماؤه والتحليف قال المقدسي (قوله وما يجب عليك ربه) الصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك ربه ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك انتهى وإلى بعض ذلك اشار المؤلف بقوله اوبده (قوله وما هي بائن منك) هذا في البائن الواحد واما اذا كان بالثلاث يحلف بالله ما طلقها ثلاثا في النكاح لذي ينكر وفي الرجعي يحلف بالله تعالى ما هي طالق في النكاح الذي ينسبها وهو معنى قوله الا ان (قوله وما بينت) أي او ما غصب او ما طلق لا يحتمل انه رده او جرد النكاح بعد الاثابة (قوله خلافا للثاني) فقال العين تستوفي لحق المدعي فيجب مطابقتها لدعواه والمدعي هو السبب الا اذا عرض المدعي عليه بمادة كرنا بان يقول المطلوب عند طلب يمينه قديس الشخص شيئا ثم يقابل فيصنف حينئذ على الجاهل

[illegible]

(قوله والعين قاعة) فهو موهبة انما لا تدفع لو كان المدعي هالكاً وسائقاً وبه صرح في العناية اخذ من خزنة
الاكل فقال عبد الله في يد رجل اقام رجل البينة انه عبده واقام الذي مات في يده انه اودعه فلان او غصبه
او آجره لم يقبل وهو خصم فانه يدعي القيمة عليه وايداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع
والاجارة والرهن وجع عليه بما بين للمدعي اما لو كان غصباً لم يرجع وكذا في الساوية والابق مثل الهلال
ما هنا فان عاد العبد وما يكون عبد الممن استقر عليه الضمان انتهى (قوله وقال الشهود تعرفه باسمه ونسبه) قال
في البحر لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة فلو ادعى من مجهول وشهدا به من او عكسه لم تدفع انتهى
(قوله ذكره الزيلعي) عبارة وهذا كله فيما اذا ادعى الشهود تعرف صاحب المال وهو المودع او المعير باسمه ونسبه
ووجهه لان المدعي يمكنه ان يتبعه وان قالوا لا تعرفه بشئ من ذلك لا يقبل افاقني شهادتهم ولا تدفع الخصومة
عن ذي اليد بالاجماع لانهم ما حالوا المدعي على رجل معروف تمكن شخصته ولعل المدعي هو ذلك الرجل
ولو اندفعت لبطل حقه ولانه لو كان المدعي هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل فلا يبطل بالشك والاحتمال
دفعاً لتضرعته الا اذا احواله على معروف يمكن الوصول اليه كيلا يتضرر المدعي والمعرفة بوجهه فقط
لا تكون معرفة الا ترى قوله صلى الله عليه وسلم لم رجل اعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا
فقال اذن لا تعرفه وكذا لو ادعى ليعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يثبت انتهى (قوله دفعت خصومة
المدعي) اي حكم القاضي بدفعه ما فلو ادعى المدعي الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعي عليه الى اعادة
الدفع بل يثبت حكم القاضي الاول انتهى بوجه واطلق في اندفاعهم فاشمل ما اذا صدقه وللدعي دعوى الملك
ثم دفعه بما ذكر فانه لا تدفع كافي البرازية ولم يشترط احد من ائمتنا لقبول الدفع اقامة المدعي البينة فقول
صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعي غير مسلم لانه لا يستدفعه الى نقل ابو السعود (قوله لا ملك
مطلق) اي من غير بدنة عليه واحترزه عما اذا ادعى عبده ملكه واعتقه فدفعه المدعي عليه بما ذكره
لا تدفع الخصومة انتهى ويقضي بالعق على ذي اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن انه عبده او انه اعتقه
بقضيه اه بحر (قوله ان عرف ذي اليد بالحيث) بان يأخذ مال انسان غصباً ثم يدفعه مرالى مراد سقر وودعه
بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذي اليد بينته على ان فلانا اودعه فيبطل حقه
انتهى حلي عن الدرر قال في التبيين فيجب على القاضي ان ينظر في احوال الناس ويعمل بمقتضى حالهم يرجع
ابو يوسف الى هذا القول بعد ما روى اخذوا بالي باسور السلس وليس الخير كالعيان انتهى (قوله لان في الما قول
خمس علماء) الاول ما في الكتاب الثاني قول ابو يوسف ان كان المدعي عليه صاحب المال كما قال الامام وان كان
معه فابا لم يثبت له تدفع عنه الثالث قول محمد انه لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمه
انه لا يدفع عنه محسباً لانه تدر بان لا يدفع عنه لعدم الخضم عنه ودفع الخصومة بناء عليه اجلس
قول ابن ابي ليلى تدفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد ان الخلاف في ثوراد على
مورد واحد وشبهه بنسب الشين الملة ومكون الباء الموحدة وضم اراء مواجعه عبدالله بن مويه بنح الصاد
وتشبهه الباء الموحدة بن الحليل احد قضاة الكوفة (قوله اولان صورها خمس) هي اند كور في المذهب
(قوله عيني) لا يقتصر على هذا الوجه وانما ذكر الاحتمالين (قوله او اسكنني زيد الغائب الخ) هي وما قبلها
لحقها في البحر بالامانة انتهى اي الوديعة او العارية (قوله او سرقته منه) هي والى بعدها الحقها في البحر
بالغصب (قوله او انتزعت منه) عبر في الصبر بدله بقوله او اخذته منه والحكم بالسد (قوله او قل مني فوجدته)
انفقه في البحر بال ضمان ان لم يشهد ولا فبالامانة (قوله او هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه
ليست في البحر مع انها والى بعد ما فيه انتهى حلي (قوله بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان
مستأجرها (قوله او الوديعة) من حيث عدم الضمان له صيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعد (قوله قال
ملايراد على الحسن) فيه انه على كلامه لم يبين اي في البرازية انما الحاق المزارعة قال العلامة القاسمي انه قال
فيها وقس على ذلك اي الحق الشبهة بالامانة بالوديعة والشبهة بالغصب به انتهى (قوله وقد حرمته في شرح
المحقق) فيه انه لم يحرمه الا ان الصور المازية ملحقه بالذكور في المصنف وما ذكره هنا اوضح مما هنا (قوله
وان كان هالكاً) يحرق قوله والعين قاعة وقد سبق بيانه (قوله او قال الشهود اودعه من لا تعرفه) لانهم

والعين قاعة لا هالكاً وقال الشهود اودعه من لا تعرفه
فوجهه ونسبه او بوجهه وشروطه ولا يراه
ولا يعرفه الا بوجهه لا يثبت ذلك الا بالامانة المدعي
وقد اورد في بعض النسخ ان لا يثبت ذلك الا بالامانة المدعي
من البرازية (قوله او لا يعرفه الا بوجهه) لا يثبت ذلك الا بالامانة المدعي
انتهى حلي عن الدرر قال في التبيين فيجب على القاضي ان ينظر في احوال الناس ويعمل بمقتضى حالهم يرجع
ابو يوسف الى هذا القول بعد ما روى اخذوا بالي باسور السلس وليس الخير كالعيان انتهى (قوله لان في الما قول
خمس علماء) الاول ما في الكتاب الثاني قول ابو يوسف ان كان المدعي عليه صاحب المال كما قال الامام وان كان
معه فابا لم يثبت له تدفع عنه الثالث قول محمد انه لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمه
انه لا يدفع عنه محسباً لانه تدر بان لا يدفع عنه لعدم الخضم عنه ودفع الخصومة بناء عليه اجلس
قول ابن ابي ليلى تدفع بدون بينة لاقراره بالملك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد ان الخلاف في ثوراد على
مورد واحد وشبهه بنسب الشين الملة ومكون الباء الموحدة وضم اراء مواجعه عبدالله بن مويه بنح الصاد
وتشبهه الباء الموحدة بن الحليل احد قضاة الكوفة (قوله اولان صورها خمس) هي اند كور في المذهب
(قوله عيني) لا يقتصر على هذا الوجه وانما ذكر الاحتمالين (قوله او اسكنني زيد الغائب الخ) هي وما قبلها
لحقها في البحر بالامانة انتهى اي الوديعة او العارية (قوله او سرقته منه) هي والى بعدها الحقها في البحر
بالغصب (قوله او انتزعت منه) عبر في الصبر بدله بقوله او اخذته منه والحكم بالسد (قوله او قل مني فوجدته)
انفقه في البحر بال ضمان ان لم يشهد ولا فبالامانة (قوله او هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه
ليست في البحر مع انها والى بعد ما فيه انتهى حلي (قوله بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان
مستأجرها (قوله او الوديعة) من حيث عدم الضمان له صيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعد (قوله قال
ملايراد على الحسن) فيه انه على كلامه لم يبين اي في البرازية انما الحاق المزارعة قال العلامة القاسمي انه قال
فيها وقس على ذلك اي الحق الشبهة بالامانة بالوديعة والشبهة بالغصب به انتهى (قوله وقد حرمته في شرح
المحقق) فيه انه لم يحرمه الا ان الصور المازية ملحقه بالذكور في المصنف وما ذكره هنا اوضح مما هنا (قوله
وان كان هالكاً) يحرق قوله والعين قاعة وقد سبق بيانه (قوله او قال الشهود اودعه من لا تعرفه) لانهم

ما حالوا المدعي على رجل تمكن شخصته ولعل المدعي هو ذلك الرجل ولو اندفعت لبطل حقه كما مر
(قوله بيد الخصومة) كيد الملك فان القاضي يقضي ببرهان المدعي لان ذا اليد لما زعم ان يده يده ملك اعترف
بكونه خصماً (قوله كان قال ذواليد اشترته) اطلق في الشراء فم القاسم كافي ادب القاضي للخصاف (قوله
او انتبهت) اي وقضته ومثلها الصدقة كافي البحر وهذا كما ترى ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير ان يدعي
ذواليد ان للمدعي باعها من الغائب فلو ادعى ذلك اي وبرهن نقبل وتدفع الخصومة وكذلك اذا ادعى
ذواليد ذلك وان لم يدع باقي الملك من الغائب (قوله او لم يدع الملك المطلق) الضمير في يدع يرجع الى المدعي
لا الى ذي اليد والاوضح اظهاره لدفع التقيت وقد سبق بيانه (قوله وانه المفعول) نص على المتوهم وموضع
الخلاف فان محمداً يجعلها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو عمل اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله بخلاف
غصب مني) اي بالبناء المفعول فان الخصومة تدفع فيه لاحتمال ان الغائب غير ذي اليد (قوله او غصبه
من فلان) قال في البحر ويدعي دعوى الفعل على ذي اليد لا احتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذواليد واحد
ذكرناه وبرهن فانه لا تدفع كدعوى الملك المطلق كافي البرازية اه (قوله وهل تدفع) اي خصومة المدعي اذا ادعى
انه ملكي وهو في يده غصب فدفعه ذواليد باحد الوجوه المذكورة قبل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والخصم
انما لا تدفع بل توجه الخصومة عليه (قوله لما قلنا) اي ذكره تليلاً للمساكين وقد ذكرنا فعلة المسئلة الاولى
وهي يد الخصومة واما اله الشانية وهي دعوى الفعل عليه فهو انما صار خصماً بدعوى الفعل عليه لا يده
بخلاف الملك المطلق لانه خدم فيه باعتباره حتى لا تدفع دعواه على غيره ويدفع دعوى فعل (قوله
قال) اي ذواليد (قوله ولو برهن المدعي) تطويل من غير ضرورة والاخصر الا اوضح ان قول الا اذا برهن المدعي
عن ذلك الاقرار ومحمداً ان ادعى المدعي اقراره في غير مجلس الحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله منع الدفع)
اي دفع ذي اليد بانه عاوية مثلاً من فلان (قوله ذلك) اي الذي تدعي الشراء منه وقيد به للاحتراز عما لو ادعى
الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر منه لا تدفع ذكره في البحر (قوله لم تدفع
الخصومة) لانه لم يثبت باقي اليد عن اشترى هومته لانكاره اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري انتهى
بحر (قوله وان لم يبرهن) اي ذكره يمين ذي اليد وفي البينة ولو طلب المدعي يمينه على الايداع يخلف على البينات
انتهى (قوله لتواقة ما) ان اصل الملك للغائب فيكون وصولها اليه من جهة فلم تكن يده يد خصومة (قوله
الا اذا قال) اي المدعي (قوله وكافي بقضيه) اي ملك اعني واضح اليد في اخذ لكونه احق بالحفظ عيني (قوله
ياقاره) اي باقرار ذي اليد والاقرار حجة قاصرة لا تسري على المالك (قوله وهي عجيبة) لا يجب اضلا لظهور
الوجه فهو كالاو ادعى الشراء بالبرهان ولا يدع التوكيل باقبض ثم بعد رقي هذا رأيت العلامة اقبال هود
نقل عن المجي انه لا يجب لان اقراره على الغير غير مقبول (قوله ولو كان مكان دعوى الغصب مرفقة لا تدفع)
اي دعوى سرقه الغائب وفيه انما ما لو اتقان اليد لذلك الرجل قال صاحب البحر وقد سئل بعد تأليف هذا
الحل يوم عن رجل اخذ متاع اخيه من بيتها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالبرهن
فاجبت ان ادعت المرأة غصب اخيها وبرهن ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى اعلم
(قوله لم يكن الثاني خصماً الاول) حتى يحضر المالك بمنزلة المستعير لانه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصماً
للاول انتهى محمد البر وهو الهه فيما بعد (قوله اما المشتري فخصم للكل) وكذلك الموهوب له اي من يدعي الشراء
او الهبة مع القبض اذا برهن يكون خصماً للمشتري فخصم للكل (قوله يميل الى المجلس الثاني)
اي مجلس القاضي وظاهر اطلاقه بيم ما طال فصل وقصر (قوله للمدعي تخليف مدع الايداع على البينات) اي
عند عدم برهان من المدعي اي لا على اله لانه وان كان فعل الغير لكن غامبه وهو التبول وفي الذخيرة لا يخلف
ذواليد على الايداع لانه مدع الايداع ولا خلاف على المدعي ان يميل على وقوع خلاف (قوله وله) اي
لامدعي عليه اذا ادعى الدفع بالايداع ويحرمه ويجز عن اثبات ولم يصدق المدعي في الدفع وطلب عين المدعي فعلى
العلم اي بالله ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به انتهى بحر (قوله ابن ملك) ذكر ذلك في جواب
سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور الخمسة المتقدمة ونصه فان قيل ذواليد خصم ظاهر اودع الخصومة
عن نفسه تابع لثبوت الملك للغائب وهذه البينة لم تنسبه فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه

او اقر ذواليد بيد الخصومة كان (قوله ذواليد
اشترته) او انتبهت (من عاتب او لم يدع
الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان لم يدع
المدعي عصبته مني) او (قوله او سرق مني
وناه المفعول لا سرقه مني ولا ان الغائب
يجزى غصب مني او غصبه مني ولا ان
سجني حيث تدفع وهل تدفع بالمدعي او غصبه
لا برزاية (قوله ذواليد) في الدفع (او غصبه
ملايراد برهن عليه لا تدفع في شكل ما قلنا
قوله في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم دل
في مجلسه انه يدعي مدعي) او برهن (من لان
تدفع مع البرهان على مدرك ولو برهن المدعي
على مقابلة الاو لا يجعله خصماً ويحكم عليه)
لسبق قرار منع الدفع برزاية (وان قال المدعي
اشترته من فلان) الغائب (قوله ذواليد
اودعه فلان ذلك) اي بنفسه فلو برهن
لم تدفع لانه (دفع الغائب الا اذا قال
لتواقة ما ان اصل الملك للغائب ولو صدقه
اشترته وكافي بقضيه وبرهن ولو صدقه
في الشراء لم يبرهن بالتسليم الا لا يكون قضاء على
الغائب باقراره وهي عجيبة ثم اقتصر ادر
ان الغائب هل يدعي الشراء قيداً في قلنا
وغيرها هل يدعي غصبه منه فلان الغائب
قال (ولو ادعى انه غصبه منه فلان الغائب
وبرهن عليه ودفع ذواليد ان هذا الغائب
اودعه عنده لم تدفع) لتواقة ما ان الغائب
الرجل (ولو كان مكان دعوى الغصب
سرقه) لا تدفع بزم ذي اليد ايداع ذلك الغائب
استحساناً برزاية وفي شرح الوهابية للشرنبللي
لو انقضى على الملك ربه وكل يدعي الا جازة منه
لم يكن الثاني خصماً الاول على الصحيح ولا مدعي
ومن اشره اما المشتري فخصم للكل

اليمنية تقضي امرين احدهما الملك للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شئ في ملك غيره
بلا رضاه وثانيهما دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة كن وكل وكذا لا ينقل امته فقامت
اليمنية انه اعتقها تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تنبل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

(باب دعوى الرجلين)

اي على ثالث ادعوى احدهما على الاخر ومناسبة تأخر هذا الباب عن دعوى الواحد غنية عن البيان
اذ الواحد قبل المتعد انتهى ابو المودود (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يكن ذايد والخارج المدعي
لانه خارج عن يده فاستدل المدعي بغير اوائف قدمت بينه الخارج هو المدعي والبينة بينه المدعي
بالحديث وفيه خلاف الشافعي وانما كان الخارج مدعي الصداق تعريفه عليه (قوله وان وقت احدهما فقط)
اي سواء لا يوثق او وثقا وثقا مستويا اذ وقت احدهما فقط اما لو وثقا واحدهما سبق فيقدم انتهى حلي (قوله)
وعنه اي غيرة الخلاف المعلوم من المقام (قوله تاريخ غيبة) اي غيبة العبد عن يده (قوله فلم يوجد التاريخ)
اي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من طرف ذي اليد والتاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام
فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج فيقضي بينه الخارج (قوله ولو حالة الانفراد)
الذي في المتعقلا عن جامع افتناوي اقول يقضي للمورخ عند بي وصف لانه يترجح المورخ حالة الانفراد انتهى
فيبقى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه بخلاف انه يقضي للمورخ حال صدور التاريخ منهما
وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمورخ فيما اذا ارخا لتحقيقه منهما بل القضاء للسابق (قوله وفيه ان يقضي
بقوله) الذي في المتعقلا ان يقضي (قوله ولو برهن خارجا على شئ) اي على ملك شئ في يد ثالث ملكا مطلقا
ومنه ما لو اقاما بينة على عيني يد رجل احدهما بنصب والاخر ببيعة فهو بينهما الوقت وغلته من قبيل
المطلق قال في التقيّة دارق يد رجل اقام عليه رجل بينة انها وقف عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد
فان ارخا فقي للسابق منهما وان لم يورخا فقي بينهما فان انتهى وفي الاسعاف لو شهدا ثانيا على اقرار رجل
بان ارضه وقف على زيد وله شهد آخران على اقراره بانها وقف على عمرو ونسبه يكون وفقا على الاخير وقتا
ان علم وان لم يعلم اذ كروا وقتا واحدا تكون الفل بين الفريقين انصافا ومن مات من ولد زيد فقصيه لمن بقي منهم
وكذلك حكم اولاد عمر وواذا انقضت احدا فترقبين انصافا ومن مات من ولد زيد فقصيه لمن بقي منهم
بالبرهان منهما اذ لو برهن احدهما فقط فانه يقضي له بالكل فلو برهن الخارج الاخر يقضي له بالكل لان
المقضي له صار ذليلا باقتضائه وان لم تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج الاخر ولو لم يبرهنه
صاحب اليد فان حلفه ما تزل في يده قضاء تزل الا قضاء تحققت لولافا ما بينة بعد ذلك يقضي به اوان
شكل لهما جميعا يقضي به بينهما نصفين ثم بعده اذا اقام صاحب اليد بينة انه لم يكن له تقبل بغير (قوله)
قضي به لهما (لما روي عن ابي موسى ان رجلا ادعى عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث
كل واحد منهما شاهدين قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه ابو داود ولان البيئات
من حج الشرح فيجب العمل بها اما امسكن وقد امسكن هنا لان الايدي قد تتوالى في عين واحدة في اوقات مختلفة
فيه عند كل فريق ما شاهد من البين المطلق للشهادة وهو اليد فيحكم بالتنصيف بينهما او تمامه في كل بلي (قوله)
فان برهنا في نكاح اي معا لما ياتي ولا وجه للتفرع فالاولى الايمان بالا الا تشايبه (قوله قطعا) وفرق
القاضي بينهما حيث لا مرجح واذا كان ذلك قبل الدخول فلا شئ على واحد منهما ما بجر (قوله لتعذر الجمع)
لان الحمل لا يقبل الاشارة وتيديبرها منهما معا لانه لو برهن مدعي نكاحها وقضي له به ثم برهن الاخر
على نكاحها لا يقبل كافي الشراء اذا ادعاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراؤه من فلان ايضا
لا يقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقا (قوله قضى به) اي بالنكاح بينهما وقاعدة القضاء تظهر فيما يترتب
عليه ولا يلزم جمع على وطن (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول لان الموت متم للمهر (قوله)
ولو ماتت اي ثم ماتت (قوله وتما في الخلاصة) قال فيها ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل
وهما برهان من الابن ميراث اب واحد كافي البصر (قوله وهي ان صدقته) قال في التبيين حاصلا انها اذا اتازما

(مروغ) قال المدي على دفع على الراجح
المدعي في دعوى المدعي فحليف مدعي المدعي
على ابيات درروله تحليف المدعي على المدعي
وقايد في الدعوى لا يثبت كل بليته وبه ثباته
اعقوب قبل الدفع لا يثبت ما لم يحضر الغائب
ابن ملا وان مال اعلم
(باب دعوى الرجلين)
تقدم حجة خارج في ملكه مدعي المدعي
سابق كصاحب حصة دي اليد وان وقت
احدهما فقط (قوله ولو برهن خارجا على شئ)
وعنه اي غيرة الخلاف المعلوم من المقام
فان ارخا فقي للسابق منهما وان لم يورخا فقي
بينهما فان انتهى وفي الاسعاف لو شهدا ثانيا
على اقرار رجل بان ارضه وقف على زيد وله
شهد آخران على اقراره بانها وقف على عمرو
ونسبه يكون وفقا على الاخير وقتا ان علم
وان لم يعلم اذ كروا وقتا واحدا تكون الفل
بين الفريقين انصافا ومن مات من ولد زيد
فقصيه لمن بقي منهم وكذلك حكم اولاد عمر
وواذا انقضت احدا فترقبين انصافا ومن مات
من ولد زيد فقصيه لمن بقي منهم بالبرهان
منهما اذ لو برهن احدهما فقط فانه يقضي له
بالكل فلو برهن الخارج الاخر يقضي له بالكل
لان المقضي له صار ذليلا باقتضائه وان لم
تكن العين في يده حقيقة فتقدم بينة الخارج
الاخر ولو لم يبرهنه صاحب اليد فان حلفه
ما تزل في يده قضاء تزل الا قضاء تحققت
لولافا ما بينة بعد ذلك يقضي به اوان شكل
لهما جميعا يقضي به بينهما نصفين ثم بعده
اذا اقام صاحب اليد بينة انه لم يكن له تقبل
بغير (قوله) قضى به لهما (لما روي عن ابي
موسى ان رجلا ادعى عليه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين
قسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما
نصفين رواه ابو داود ولان البيئات من حج
الشرح فيجب العمل بها اما امسكن وقد امسكن
هنا لان الايدي قد تتوالى في عين واحدة في
اوقات مختلفة فيه عند كل فريق ما شاهد من
البين المطلق للشهادة وهو اليد فيحكم
بالتنصيف بينهما او تمامه في كل بلي (قوله)
فان برهنا في نكاح اي معا لما ياتي ولا وجه
للتفرع فالاولى الايمان بالا الا تشايبه (قوله
قطعا) وفرق القاضي بينهما حيث لا مرجح
واذا كان ذلك قبل الدخول فلا شئ على واحد
منهما ما بجر (قوله لتعذر الجمع) لان الحمل
لا يقبل الاشارة وتيديبرها منهما معا لانه
لو برهن مدعي نكاحها وقضي له به ثم برهن
الاخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء اذا
ادعاه من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم
ادعى آخر شراؤه من فلان ايضا لا يقبل
ويجعل الشراء المحكوم به سابقا (قوله قضى
به) اي بالنكاح بينهما وقاعدة القضاء تظهر
فيما يترتب عليه ولا يلزم جمع على وطن (قوله
وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت قبل الدخول
لان الموت متم للمهر (قوله) ولو ماتت اي
ثم ماتت (قوله وتما في الخلاصة) قال فيها
ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما
برهان من الابن ميراث اب واحد كافي البصر
(قوله وهي ان صدقته) قال في التبيين حاصلا
انها اذا اتازما

في امره واقاما اليمنية فان ارخا وكان تاريخ احدهما اقدم كان اولي وان لم يورخا واستوى تاريخهما فان كان
مع احدهما قبض كالدخول به او نقلها الى منزله كان اولي وان لم يوجد شئ من ذلك يرجع الى تصديق المرأة
وفي البصر والحاصل ان سبق التاريخ ارجح من الكل ثم اليد ثم الدخول ثم الاقرار ثم التاريخ انتهى (قوله)
اذا لم تكن في يد من كذبه الخ) فلو وجد احدهما لا يعتبر قواها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل
على سبق عقده وفي الظهيرة لو دخل بها احدهما وهي في بيت الاخر فصاحب البيت اولي انتهى (قوله)
هذا اذا لم يورخا) مثل عدم التاريخ بينهما اذا ارخا تاريخا مستويا او ارخا احدهما فاده في البحر (قوله فالسابق
احق بهما) ولا يعتبر مع السابق وضع يد ولا دخول لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة (قوله فهي لمن صدقته)
ان لم يكن لاحدهما يد اي او دخول وقوله ولذي اليد اي ان كانت يد ولا يعتبر تصديق معه (قوله ولم اومن
تبعه عليه) ذكره في البحر حديث قال فاما اصل كافي البرزاية انه لا يترجح احدهما الا بسبق التاريخ او باليد
او باقرارها يد دخول احدهما انتهى وكان يقضي ان يترجح او تاريخ من احدهما فقط كما علمته انتهى (قوله)
وان برهن الاخر اي بعد الحكم الاول بموجب الاقرار (قوله قضى له) لانه لو ردها والبرهان اقوى من
النصا دق مع (قوله الا اذا ثبت سبقه) بان ارخ الاول تاريخا مع البرهان وارخ الثاني تاريخا سابقا واقام
البرهان (قوله لان البرهان مع التاريخ الخ) قد علمت ان كلا مورخ لان السابق لا يتحقق الا عند التاريخ
منهما لكن لما كان الثاني سابقا فكان الاول لم يورخ املا او قوله مع التاريخ اي السابق (قوله)
ظهر نكاحه) اي ثبت نكاحه فمع احدهما برهان ووضع يد (قوله الا اذا ثبت سبقه) اي سبق التاريخ
بالتاريخ فانه يقدم على ما علمنا من الحاصلين عن التبيين والبحر وقد تبين المصنف صاحب الدرر في ذكر
هذه العبارة قال الشربلاني وهي موجودة في النسخ بصورة المتن وله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم
انتهى (قوله برهنا على شراي) مثله ما اذا برهن الخارجيان على ذي يدان كلا او دعه الذي في يده فانه يقضي به
بينهما نصفين وكذا الارث فلو ادعى كل من خارجين الميراث عن ابيه وبرهن قضي به بينهما او افاذا المصنف
باقتصار كل على دعوى الشراء بمجرد انه لو ادعى احدهما شرا وعقدا والاخر شرا فقط يكون مدعي العتق
اولي فان العتق بمنزلة القبض ذكر في خزائن الكل (قوله فكل نصفه) لانه وانما في البين لكنه يخبر كاذره
بعد فصار كقضولين باع كل منهما من رجل واجاز المالك البيعة ان كلاهما بخبر لانه تغير عليه شرط عقده
خلع رغبته في غلظ الكل انتهى (قوله بنصف اثنين) اطلاق فيه فشمع المتقود وغيره لكن ان كان احدهما برهن
على الشراء والنقد استرد نصف مادفعه والمراد اثنين الذي عينه احدهما وان كان خلاف ما عينه الاخر كان
ادعى احدهما انه اشترا بمائة والاخر بمائتين اخذ الاول نصفه بضمين والاخر نصفه بمائة انتهى (قوله وان تزل
احدهما بعد ما قضى لهما) افادانه بالقضاء بالنصف لا يجبر على اخذه لما فيه من الضرر (قوله لا نقساخه)
اي لا نقساخ البيع في النصف بالقضاء لانه صار قضا عليه بالنصف لصاحبه (قوله فلو تزل فله) لانه يدعي
الكل ولم يقسح بدينه والعود الى النصف للمزاغة ولم يوجد نظيره تسليم احد الشفعين قبل القضاء ونظير
الاول تسليمه بعد القضاء اه بجر (قوله للسابق تاريخا ان ارخا) لانه ثبت الشراء في زمن لا ينازعه فيه احد
فاندفع الاخر به وهذا كما علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم يترجح اسبقهما تاريخا ولا
المورخ فقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له (قوله وهو الذي يد الخ) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه
ولانما استويا في الاثبات اي وزاد احدهما باليد فلا تقض اليد اثباتا بالشك قال في البحر والحق انها مسئلة
اخرى غير دعوى خارجين على ذي يد وحاصلها ان تاريخا او تاريخا ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا قدم ذواليد
في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد فكان ينبغي افرادها واجاب المقدسي بان قوله وهو الذي يدان لم يورخا
يرجع الى مطلق مدعين لا بقيد كونهما خارجين (قوله وهو الذي وقت الخ) الاول تقديما على قوله وهو الذي
يدان لانهما من ثمة الاولى وانما كان المدعي الذي الوقت لسبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر ان يكون قبله
او بعده فلا يقضي له بالشك وظاهره ان ذلك باتفاق في الملك بسبب تقدمه في المطلق ان هذا قول الثاني (قوله)
وان لم يورخا الخ) لا حاجة اليه (قوله والشراء احق من هبة) اطلق في الشراء فتم الفساد فيكون اولي منها لكونه
مداومة كذا بحجته صاحب البحر ورده المقدسي بان الاول تقديم الهبة لكونه مشروعة وانما كالمشراء اولي

(اذا لم تكن في يد من كذبه) وفيه دليل على ان
من كذبه (بها) هذا اذا لم يورخا (فان ارخا
فالسابق احق بهما) بخلاف ما اذا لم يورخا
صدقه اولي اليد تاريخا مع البرهان اقوى من
الثاني يعني اعتبار تاريخ اليد تاريخا مع
تبعه عليه قضى له برهن الاخر قضى له ولو برهن
احدهما وقضى له برهن الاخر مع التاريخ
الا اذا ثبت سبقه (قوله الا اذا ثبت سبقه)
اقوى منه يدونه (قوله الا اذا ثبت سبقه)
على ذي يد يظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه
اي ان نكاحه اسبق (وان) ذكره المالك
بان (برهنا على شراي) من ذي اليد فكل
نصفه نصف اثنين (وان تزل احدهما بعد ما
قضى لهما) افادانه بالقضاء بالنصف لا يجبر
على اخذه لما فيه من الضرر (قوله لا نقساخه)
اي لا نقساخ البيع في النصف بالقضاء لانه
صار قضا عليه بالنصف لصاحبه (قوله فلو تزل
فله) لانه يدعي الكل ولم يقسح بدينه والعود
الى النصف للمزاغة ولم يوجد نظيره تسليم
احد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه
بعد القضاء اه بجر (قوله للسابق تاريخا ان
ارخا) لانه ثبت الشراء في زمن لا ينازعه فيه
احد فاندفع الاخر به وهذا كما علمت فيما اذا
ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بائعهما لم
يترجح اسبقهما تاريخا ولا المورخ فقط لان
ملك بائعهما لا تاريخ له (قوله وهو الذي يد
الخ) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه
ولانما استويا في الاثبات اي وزاد احدهما
باليد فلا تقض اليد اثباتا بالشك قال في
البحر والحق انها مسئلة اخرى غير دعوى
خارجين على ذي يد وحاصلها ان تاريخا او
تاريخا ادعى كل الشراء من ثالث وبرهنا
قدم ذواليد في الوجوه الثلاثة والخارج في
وجه واحد فكان ينبغي افرادها واجاب
المقدسي بان قوله وهو الذي يدان لم يورخا
يرجع الى مطلق مدعين لا بقيد كونهما
خارجين (قوله وهو الذي وقت الخ) الاول
تقديما على قوله وهو الذي يدان لانهما من
ثمة الاولى وانما كان المدعي الذي الوقت
لسبوت ملكه في ذلك الوقت واحتمل الاخر
ان يكون قبله او بعده فلا يقضي له بالشك
وظاهره ان ذلك باتفاق في الملك بسبب
تقدمه في المطلق ان هذا قول الثاني
(قوله) وان لم يورخا الخ) لا حاجة اليه
(قوله والشراء احق من هبة) اطلق في
الشراء فتم الفساد فيكون اولي منها
لكونه مداومة كذا بحجته صاحب البحر
ورده المقدسي بان الاول تقديم الهبة
لكونه مشروعة وانما كالمشراء اولي

منها لكونه معاوضة من الجانبين ولانه ثبت للملك نفسه والمالك في الهبة يتوقف على القبض والمراد بالهبة الهبة غير المعاوضة اذ لو كانت بعوض كانت بيعا كما في المحيط قال في البحر ومقتضاه استواء الشراء والهبة بعوض واطاق في الهبة والمراد به المسئلة اذ دعوى غير المسئلة لا تقيد والمسئلة موضوعة في تاريخين ادعى فلو كانت في يد احدهما والمسئلة بحالها فانه يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان اרכת احدهما فقط فلا ترجح لهما المحيط وان كان المدعى في ايدهما يقضى به بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له (قوله وصدقة) قال في البحر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك. وآلتبرع فبهما ولا ترجح لصدقة بالزوم لان الزوم يظهر في مافي الحال وهو عدم تمكن من الرجوع في المستقبل والترجح يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بان كانت محرم والصدقة قد لا تلزم بان كانت ائني (قوله ورهن ولوم قبض) انما قدم الشراء عليه لانه يفيد الملك بعوض الحال والرهن لا يفيد الملك للحال فكان الشراء اقوى وقد علمت ان الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه كذا يقض من البحر وقوله ولوم قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة او الصدقة غير المقبوضة لا تنفع (قوله واتحد المملك) اما اذا كان المملك محتلفا فلا يعتبر فيه سبق التاريخ ابو السعود بل يستويان كما ياتي له (قوله استويا) لان كلاهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه موافقان بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يدم الاقوى بحر (قوله وهذا) اي الاستواء اعلم ان صاحب البحر والهندية جعل ذلك فيما اذا كانت الهبة في ايدهما او عبارة البحر بعد ان صرح بان مدعى الشراء والهبة مع القبض خارجا ادعى على ثالث نصها وقيد بكونه ما خارجا لا احتراز عما اذا كانت في يد احدهما والمسئلة بحالها فانه يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان اרכת احدهما فلا ترجح لهما كما في المحيط وان كانت في ايدهما فيقضى بينهما الا في اسبق التاريخ ففيه له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعى عمالا يقسم كالعبد والداية واما فيما يقسم كالدائر فانه يقضى لمدى الشراء لان مدعى الهبة اثبت بالبيينة الهبة في الكل ثم استحق الاخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مناع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع فلا تقبل بيينة مدعى الهبة فكان مدعى الشراء منفردا باقامة البيينة انتهى ونقلنا هاجن المحيط وكلام المؤلف يفيد ان ذلك فيما اذا اختلف المملك واستويا او الحكم واحد لان الاشاعة تصح في حال اختلافه ايضا (قوله لان الاستحقاق) اي استحقاق مدعى الشراء النصف (قوله من قبيل الشيوع المقارن) اي وهو يبطل الهبة بالاجماع فينفرد مدعى الشراء باقامة البيينة فيكون اولى (قوله لا الطاري) رتبة على العصادي في جعله ما يقبل القسمة وما لا يقبلها سواء وجعل المسئلة من الشيوع الطاري اي وهو لا يفيد الهبة والصدقة (قوله والشراء والمهر سواء) يعني اذا ادعى احدهما الشراء من ذي اليد وادعت امرأة انه تزوجها عليه فهما سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة ثبت الملك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشراء اولى قوله وترجع هي نصف القيمة (قوله وهو نصف الثمن) اي ان كان تقده (قوله لما مر) اي من تفرقا صدقة عليه (قوله والمراد من النكاح) اي المحكوم عليه بانه اق من الهبة والصدقة والرهن فالائق الشيء واراد انه المترتب عليه (قوله مطلقا للجامع) اي بين الفصولين وهو ان قاضي مماويه حيث قال انقول لواجتمع نكاح وهبة يمكن ان يعمل بالبينتين لو استويا بان تكون منكوبة لذات هبة للاخبار بان حب امته المنكوبة فينبغي ان لا تبطل بيينة الهبة - فذا من تكذيب المؤمن وحلله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن معه ووجه غلطه انه فهم انها تازما في امة ادعى احدهما انها ملكة بالهبة والاخر انه تزوجها واپس ذلك مراد الهميل المراد بالنكاح المهر كما يدل عليه لواحق كلام المحيط والعملي (قوله لو تازعا في الامة) اي وبرها (قوله ولا مرجح) كتب التاريخ (قوله فتكون ملكا له الخ) اعدم المناقاة وهذا بحث لصاحب الجامع قال في البحر ولم يصرح بها (قوله اختصاصا) لان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اولى والقياس ان الهبة اولى لانها ثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله ولو ائني معهما استويا) ولو كانت في يد احدهما فانه اولى الا ان يورخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى له انتهى (قوله وان برهن خارجا على ملك مؤرخ الخ) انما قدم السابق لانه اثبت انه اول المالكين فلا ياتي الملك الا من جهته ولم يلق الاخر منه (قوله او شرآه مؤرخ) اشار بذكره بعد ذكر الملك الى انه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب

[illegible]

قال البدر والعيني واما الصورة الثانية اى صورة الشراء فلا تلزم الما ادعى الشراء من شخص واحد فقد انقضا
ان الملك له من اثبت منه ما التلق من جهته في زمان لا يراجه فيه احد كان اولى انتهى (قوله غير ذى يد) انما يقيد به
تبعاً للهداية لان دعوى الخارجين الشراء من ذى يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجان على شئ قضى به
اياهم فلا فائدة في التعميم بجر (قوله فالسابق احق) هذا قولهما وقال محمد لا تقبل بين ذى اليد في الملك المطلق
اصلاً (قوله واختلف عيني) تسع فيه اى يلغى وهو تابع لصاحب الكفاي قال في البحر وهو سهو بل يقدم
الاسبق ايضا هنا وفي خزائن الاكمل وذكر في الكتاب لو وقتا وقتين فصاحب الوقت الاول اولى قال في البحر والجيب
من الشارح انه جعله من قبيل دعوى الملك المطلق ونسب ما قاله قريبا من قوله ولو برهن الخارجان على الملك
والنار يخ فالاسبق احق قال العلامة المقدسي كلام الزيلعي يحول على ما اذا اشترى الخارجان من شخصين
وان تقدم شراء احد هما من احدهما لا يقتضى سبقه الاخر وقد علواهم هذا انما لا يشترى من متعدد ولم يعتبر واسبق
التاريخ (قوله من رجل آخر) اى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه انتهى عيني (قوله استويا) لان توقيت
احدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم فقطضى به بينهما نصين ثم يخرج كل واحد منهما ما ان شاء
احد نصف العبد ونصف الثمن وان شاء تركه انتهى بجر (قوله فذو الوقت احق) لانهم انفسا على ان الملك لا يتلق
الامن جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا يحكم به حتى يبين انه تقدمه شراء غيره بجر (قوله ثم لا بد من ذكر
المردى وشهوده الخ) العبارة للبرازية اختصرها رنصها كما في البحر ان كان المبيع في يد البائع يقبل من غيره ذكر
ملك البائع وان كان في يد غيره والمردى يدعيه لنفسه ان ذكر المردى وشهوده ان البائع يملكها وقالوا سلمها اليه
وقال سلمها الى اوقاف قبضت وقالوا قبض اوقاف ملكى اشترى منها وهى تقبل فان شهدوا على الشراء
والنفذ ولم يدكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا
باليد للبائع دون الملك اختلفوا انتهى (قوله ان لم يكن المبيع في يد البائع) اى وهو يدعى الشراء منه وبرهن
فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بملك البائع لمعينة وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) اى يد البائع دون الملك
اى والمبيع ليس في يده (قوله وذو اليد على الشراء منه) انما كان ذو اليد في هذه اولى لان الاول وان كان يدعى
اولية الملك فهذا اتلقى منه ولا تافى كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه انتهى (قوله كالشئاح) هو ولادة
الحيوان ووضعه عنده من تحت عنده بالبناء للمفعول ولدت ووضعت مغرب وصورته اقام كل من الخارج
وذى اليد بينة على الشئاح فصاحب اليد اولى لان البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد وترجح بينة ذى اليد
باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح والفضاء بينة الخارج هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر الشئاح وهو ما روى جابر
ابن عبد الله ان رجلا ادعى ناقة في بدرجل واقام البينة انها ناقته تجب عنده واقام الذى هو في يده بينة
انها ناقته تجبها فقطى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى هو في يده وهذا حديث مشهور فصار مسألة
الشئاح مخصوصة كما في المحيط والمراد تناجحه في ملكه او ملك بائعه او ملك مورثه قال في جامع الفصولين برهن
كل من الخارج وذى اليد على تناجح في ملك بائعه حكم لذى اليد اكل منه ما خصم عن بائعه فكان بائعهما
حضر او ادعى ملكا يتناجح فانه يحكم لذى اليد ولو برهن انه ولد في ملكه وبرهن ذو اليد انه له ولد في ملك بائعه
يحكم به لذى اليد فلا يرج تناجح في ملكه على تناجح في ملك بائعه انتهى وفي الفقيه كما تقدم بينة ذى اليد اذا ادعى
اولية لملك بائعناج عنده فكذلك الدالة عند مورثه انه ومحل تفرقة بينة ذى اليد في الشئاح ذال ابداع الخارج تناجا
وعتقا والا كان الخارج اولى لان بينة الشئاح مع العتق اكثر اثباتا لانما ان ثبت اولية الملك على وجه لا يستحق
عليه اصلا وبينة ذى اليد اثبتت الملك على وجه يصور استحقا ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق
مع مطلق الملك وذو اليد ادعى الشئاح بينة ذى اليد اولى والوجه في البحر وفي جامع التصواين برهن الخارج
ان هذه امته وولدت هذا القرن في ملكي وبرهن ذو اليد على مثله يحكم به المردى لانهم ما ادعى في الامة ملكا
مطلقا فيقضى به المردى ثم يستحق القرن تبعاً انتهى وبهذا اظهر ان ذال اليد انما يقدم في دعوى الشئاح اذ لم يتنازعا
في الام اما لو تنازعا فيها في ملك مطلق وشهدوا به وشئاح ولد هافانه لا يقدم بجر والضيق في قوله او برهن على سبب
ملك لا يتكرد كالشئاح للخارج وذى اليد فلو كانا خارجين ادعى كل دابة في يد آخر وبرهن على الشئاح فانه ما
يستويان فيقضى به بينهما كما في الحاكم (قوله وما في معناه) مما لا يتكرر (قوله كنعج لا يعاد) كاشياب انقطعي

(ار) برهن (خارج علی) لثامورخ زدود علی
 ملان مورخ آدم و لثامی ابقی احق وال برضا
 علی شرا، متقی تاریخها (من) رجل (امر) اورد
 وکل مدی الشرا، ان تعدد البائع وان تعدد
 احدہما فقط استویا ذکر الرعی وشہودہ
 فقد الوقت احق ثم لا بد من ذکر الرعی قبل البائع
 ما یفید مالاً بائعاً ان لم یکن المبیع قبل البائع
 ولو نہ بر وایدہ شولان برارہ (فان) برهن خارج
 علی المثل ووالید علی الشرا، منه اورضا
 علی سبب ملان لا یتکرر کا حاج) رافی مفاء
 کسح لا یعاد وغزل وطن

وفيه حق كل واحد منهم ثبت في البعض الشائع فاذن ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل يراد به صاحب البعض في كل شيء اما صاحب البعض لا يراد به صاحبه في الكل فلم يكن في معنى الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة مفروض انه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركه التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت في الذمة لان حق كل واحد منهما في وجوب الجنانية وموجبها يكون في الذمة فكانت القسمة في احوالية فعلى هذا يخرج المسائل اه (قوله والا) بان ثبتا في وقتين مختلفين او على وجه التميز فجازعة حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشروع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركه اذا اجتمعت فيها ديون متفاوتة فان حقه ثبت في وقت واحد وهو حالة الموت او المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك الوصايا في العبد والمدير اذا فاقا عين انسان وقتل آخر خطأ في اصحاب الجنانية ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني او وقت دفع قيمة المدير لان موجب جنانية الخطأ لا يملك قبل القبض وانما يملك عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث واما مسئلة انقضوا فوقت ثبوت الحقين فيها مختلف لان المالك ثبت عند الاجازة مستندا الى وقت القدر ووقت العقد مختلف وكذا القسم اربع بمسائله الخمس وقت ثبوت الحقين مختلف امام مسئلة الادانة فلان الحق ثبت في الادانة ووقتها مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا او آخر خطأ وللمقتول عدو اولى بالحق فانه اذا اختار المولى دفع العبد او قيمة المبرور ثبت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكن كان في القصاص والمال بدل عن القصاص الذي هو حقه الاصل فسيب عليه اصله وهو القتل فكان وقت ثبوت حق الساكن وقت القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع ثبت عند الدفع لا قبله لانه صلة معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلم تكن في معنى الميراث فكانت القسمة نزاعية وفي جنانية ام الولد وجوب الدية لذي لم يعف خاض الى القتل لما قتلوا القتلان اختلف وقتها فكانت نزاعية عندهما (قوله نصف لا بالتقضاء) لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما يده لتسكون يده محقة فلم النصف مدعي الجميع بلا منازعة في مافي يده لاه على وجه التقضاء اذ لا تقضاء بدون الدعوى واجتمع بينه الخارج وذو اليد في مافي يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج (قوله واخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يستخرج (قوله ويأني في السكاف) هذه الثلثة في الجميع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى احد ثلاثة في يدهم دار كاه والاخر ثلثها والاخر نصفها وبرهن كل على ما ادعاه فلتفرض اسم مدعي الكل كاملا ومدعي الثلثين لثا ومدعي النصف نصرا فانه في مقسومة بينهم عنداني خفيفة بالنازعة من اربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وفي خمسة ثمان الدار وربعه والثلث ونصرا انما تجعل الدار ستة لاحتياجنا الى النصف والثلثين واقل خربهما ستة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على مافي يده غير مقبولة لكونه فايد وان بينة الخارج اولى في الملك للمطابق فاجتمع كامل وليت على مافي يد نصير كامل يدعي كاه وليت نصفا وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدى وبني ثلث آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فلم لكامل نصف مافي يده وهو سهم بلا نزاع والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصيبان فيضرب بخارج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر ثم كامل ونصرا اجتماعا على مافي يد ليت وهو اربعة فكامل يدعي كاه ونصرا ربيعة لانه يقول حتى في النصف ستة وقد اخذت الثلث اربعة وبني لي سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد الثلثين سهم في يد كامل وثلاثة من اربعة صلت لكامل وتمازعا في سهم فيضرب بخارج النصف في اثني عشر فصارت الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجمع كامل وليت على الثمانية التي في يد نصير فاربعة صلت لكامل بلا نزاع لان لثا يدعي الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده واربعة في يد نصير واربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لانهما في المنازعة فاصل لكامل ستة وليت سهمان ثم اجتمع كامل ونصير على مافي يد نصير يدعي ربع مافي يده وهو سهمان صلت ستة لكامل وامتوت منازعة مافي سهمين نصرا لكل واحد منهم سهم فاصل لكامل سبعة ونصرا سهم ثم اجتمع ليت ونصير على مافي يد كامل فليت يدعي نصف مافي يده اربعة ونصرا يدعي ربع مافي يده سهمين وفي المال سعة فياخذ ليت

وقد علمنا من هذا ما عاين في الشروع في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني او وقت دفع قيمة المدير لان موجب جنانية الخطأ لا يملك قبل القبض وانما يملك عند التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث واما مسئلة انقضوا فوقت ثبوت الحقين فيها مختلف لان المالك ثبت عند الاجازة مستندا الى وقت القدر ووقت العقد مختلف وكذا القسم اربع بمسائله الخمس وقت ثبوت الحقين مختلف امام مسئلة الادانة فلان الحق ثبت في الادانة ووقتها مختلف وفي العبد اذا قتل رجلا عمدا او آخر خطأ وللمقتول عدو اولى بالحق فانه اذا اختار المولى دفع العبد او قيمة المبرور ثبت ثبوت الحقين مختلف لان حق الساكن كان في القصاص والمال بدل عن القصاص الذي هو حقه الاصل فسيب عليه اصله وهو القتل فكان وقت ثبوت حق الساكن وقت القتل وحق ولي الخطأ في القيمة اذا العبد المدفوع ثبت عند الدفع لا قبله لانه صلة معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت الحقين مختلفا فلم تكن في معنى الميراث فكانت القسمة نزاعية وفي جنانية ام الولد وجوب الدية لذي لم يعف خاض الى القتل لما قتلوا القتلان اختلف وقتها فكانت نزاعية عندهما (قوله نصف لا بالتقضاء) لان دعوى مدعي النصف منصرفه الى ما يده لتسكون يده محقة فلم النصف مدعي الجميع بلا منازعة في مافي يده لاه على وجه التقضاء اذ لا تقضاء بدون الدعوى واجتمع بينه الخارج وذو اليد في مافي يد صاحب النصف فتقدم بينة الخارج (قوله واخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يستخرج (قوله ويأني في السكاف) هذه الثلثة في الجميع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى احد ثلاثة في يدهم دار كاه والاخر ثلثها والاخر نصفها وبرهن كل على ما ادعاه فلتفرض اسم مدعي الكل كاملا ومدعي الثلثين لثا ومدعي النصف نصرا فانه في مقسومة بينهم عنداني خفيفة بالنازعة من اربعة وعشرين لكامل خمسة عشر وفي خمسة ثمان الدار وربعه والثلث ونصرا انما تجعل الدار ستة لاحتياجنا الى النصف والثلثين واقل خربهما ستة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على مافي يده غير مقبولة لكونه فايد وان بينة الخارج اولى في الملك للمطابق فاجتمع كامل وليت على مافي يد نصير كامل يدعي كاه وليت نصفا وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدى وبني ثلث آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فلم لكامل نصف مافي يده وهو سهم بلا نزاع والنصف الاخر وهو سهم بينهما نصيبان فيضرب بخارج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر ثم كامل ونصرا اجتماعا على مافي يد ليت وهو اربعة فكامل يدعي كاه ونصرا ربيعة لانه يقول حتى في النصف ستة وقد اخذت الثلث اربعة وبني لي سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد الثلثين سهم في يد كامل وثلاثة من اربعة صلت لكامل وتمازعا في سهم فيضرب بخارج النصف في اثني عشر فصارت الدار اربعة وعشرين في يد كل منهم ثمانية اجمع كامل وليت على الثمانية التي في يد نصير فاربعة صلت لكامل بلا نزاع لان لثا يدعي الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده واربعة في يد نصير واربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لانهما في المنازعة فاصل لكامل ستة وليت سهمان ثم اجتمع كامل ونصير على مافي يد نصير يدعي ربع مافي يده وهو سهمان صلت ستة لكامل وامتوت منازعة مافي سهمين نصرا لكل واحد منهم سهم فاصل لكامل سبعة ونصرا سهم ثم اجتمع ليت ونصير على مافي يد كامل فليت يدعي نصف مافي يده اربعة ونصرا يدعي ربع مافي يده سهمين وفي المال سعة فياخذ ليت

اربعة ونصير سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فاصل لكامل مافي يد نصير ستة ومافي يد ليت سبعة ومافي يده سهمان فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهي ربع الدار لانه حصل له مافي يد نصير سهمان ومافي يد كامل اربعة فذا ستة وللثالث وهو نصير ثلاثة وهي ثمن الدار لانه حصل له مافي يد ليت سهم ومافي يد كامل سهمان وذا ثلاثة وبالاختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة اثمانها لكامل وربعها سهمان ليت وثلثها واحد نصير وهذا قول الامام وقال بالعول تقسم ويأني ان الدار بينهم اثنان لكامل والثلث اجتماعا على مافي يد نصير فكامل يدعي كاه وليت نصفه فذا اخذ اقل عدله نصف وهو اثنان فيضرب لكامل بكاه سهمين وليت بنصفه سهم مافي يده اربعة ثم لكامل والنصرا اجتماعا على مافي يد ليت والكامل يدعي كاه ونصرا ربيعة ومخرج الربع اربعة فيضرب بربيعة سهم وكامل بكاه اربعة فعالت في خمسة ثم ليت ونصرا اجتماعا على مافي يد كامل فليت يدعي نصف مافي يده ونصرا ربيعة والنصف والربع يخرجان من اربعة فتجعل مافي يده اربعة لان في المال سعة فنصفه سهمان ليت وربعه سهم نصير وبني ربع لكامل فاصل هنا ثلاثة وخمسة واربعة وانكسر حساب الدار على هذا وهي متباينة فنصير ثلثا الثلاثة في اربعة فصارت اثنى عشر ضرب بناها في خمسة صارت ستين ضرب بناها في اصل المسئلة ثلاثة بلغت مائة وثمانين في يد كل واحد ستون فللكامل مائة وثلاثة لان ربع مافي يده وهو خمسة عشر سلمه واخذ من نصير ثلثي مافي يده وهو اربعون ومن ليت اربعة اخماسه وهي ثمانية واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة وثلثي خسون لان ليت اخذ نصف مافي يد كامل وهو ثلثون وثلث مافي يد نصير وهو عشرون وثلثا وهو نصير سبعة وعشرون لانه اخذ خمس مافي يد ليت وهو اثنان عشر وربع مافي يد كامل وهو خمسة عشر انتهى حلي بتصرف وهذا كاه اعتبار وتقدير (قوله تاريخه) اي تاريخ البيعة وانما ذكر الضمير بتأويل البرهان حموي (قوله بشهادة الظاهر) قال في المنع لان علامة الصدق ظهرت فيمن وافق تاريخه سنفا فخرجت بيته بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب ردها اه (قوله فلولو بورخا قضي بها لذي اليد) الظاهر ان حكم موافقة المسألة كذلك (قوله فاهما ان كانت في ايديهما) لان احدهما ليس باولي من الاخر (قوله قضي بهما) لانه لما اشكل اي اونا خلف سقط التاريخان فصارت مافي يد بورخا (قوله هو الاصح) مقابلة ان البيتين تطلان في مخالفتها لسن لظم وركب القرين وتترك في يدهم كانت في يده (قوله وهذا اوله لما وقع في الكثر) اذ تعبير المصنف بقوله وان لم يوافقهما العموم اولى من تعبير الكثر بقوله وان اشكل انتهى حلي واصل هذا صاحب البحر (قوله برهن احد الخارجين) على المدعي عليه وهو زيد (قوله من زيد) اي الكائن من زيد (قوله على الودعة منه) يعني انه اودعه عنده (قوله استويا) فيقضي بالعين بينهما نصفين (قوله نصير غضبا) حتى يجب عليه الضمان ولا يقطع بالرجوع الى الوفاق بالافرار حتى يرد الى صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا وجود ثم عاد الى الوفاق حموي اي وهذا قد جده الودعة فكان كل من الخارجين يدعي على زيد غضبا (قوله الناس احرار) لان الدار احرار الحرية اولانهم اولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا حرين (قوله الا في الشهادة) اي فلا يكتفي فيه بانظاها الحرية بل يسأل عنه اذ اطعن الخضم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسأل كافي التبيين وذلك لان الظاهر يدعي به الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به يقول الشاهد ونظاها الحرية لا يكتفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل موجب له فان قال الشهود نحن احرار لم تملك قط لا يقبل قولهما بالادلة الى قبول شهادتهما حتى يأتيا بالبينة على ذلك والا فها ماصدقان في قولهما انا احرار لم تملك قط بحسب الظاهر وفي اي السعد على الاشياء تفسيره في الشهادة اذ اشهد اهدان لربيل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه ه ما عبدان واني لا قبل شهادتهما حتى اعلم انهم احرار ونفسره في الحد اذا قذف انسانا ثم زعم القاذف ان المذوف عبد فانه لا يجد القاذف حتى يثبت المذوف حريته بالخجة وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المذوف يده عبد فانه لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حريته وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ وزعم القاتل انه عبد فانه لا يقضي عليه بالدية حتى تقوم البينة على حريته وقال البيهقي لو كان المدعي به جدا الوفاة اصاسا لم يقضي عنهم طعن المصم اولا بلا اجماع اه لان في القذف اي مثلا الزام الحد على القاذف وفي القصاص الجواب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ الجواب الدية على القاتل وذلك لا يجوز الا باعتبار حرية الشاهد لم ثبت الحرية بالخجة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك (قوله والقتل) اي

(وارخا قضي ان وافق سنفا تاريخه) فلهما (قوله بورخا قضي بها لذي اليد) بان خاف او اشكل (قوله فاهما ان كانت في ايديهما) او كانا خارجين فان في يد احدهما وقع في الكثر هو الاصح قلت وهذا اولى مما وقع في الكثر (قوله برهن احد الخارجين) على المدعي عليه وهو زيد (قوله على الودعة منه) يعني انه اودعه عنده (قوله استويا) فيقضي بالعين بينهما نصفين (قوله نصير غضبا) حتى يجب عليه الضمان ولا يقطع بالرجوع الى الوفاق بالافرار حتى يرد الى صاحبه بخلاف ما اذا خالف بالفعل بلا وجود ثم عاد الى الوفاق حموي اي وهذا قد جده الودعة فكان كل من الخارجين يدعي على زيد غضبا (قوله الناس احرار) لان الدار احرار الحرية اولانهم اولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا حرين (قوله الا في الشهادة) اي فلا يكتفي فيه بانظاها الحرية بل يسأل عنه اذ اطعن الخضم بالرق اما اذا لم يطعن فلا يسأل كافي التبيين وذلك لان الظاهر يدعي به الاستحقاق وفي الشهادة اثبات الاستحقاق في المشهود به يقول الشاهد ونظاها الحرية لا يكتفي لذلك لان الاستحقاق لا يثبت الا بدليل موجب له فان قال الشهود نحن احرار لم تملك قط لا يقبل قولهما بالادلة الى قبول شهادتهما حتى يأتيا بالبينة على ذلك والا فها ماصدقان في قولهما انا احرار لم تملك قط بحسب الظاهر وفي اي السعد على الاشياء تفسيره في الشهادة اذ اشهد اهدان لربيل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه ه ما عبدان واني لا قبل شهادتهما حتى اعلم انهم احرار ونفسره في الحد اذا قذف انسانا ثم زعم القاذف ان المذوف عبد فانه لا يجد القاذف حتى يثبت المذوف حريته بالخجة وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المذوف يده عبد فانه لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حريته وفي الدية اذا قتل انسانا خطأ وزعم القاتل انه عبد فانه لا يقضي عليه بالدية حتى تقوم البينة على حريته وقال البيهقي لو كان المدعي به جدا الوفاة اصاسا لم يقضي عنهم طعن المصم اولا بلا اجماع اه لان في القذف اي مثلا الزام الحد على القاذف وفي القصاص الجواب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ الجواب الدية على القاتل وذلك لا يجوز الا باعتبار حرية الشاهد لم ثبت الحرية بالخجة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك (قوله والقتل) اي

خمساً وموجبه الدية وهي العقل فأك النسخ الثلاث واحد وفي حاشية الاشياء للحموى وقد سئل الشيخ محمد
 الفتي العبادي هل الاصل في الناس الرشد والافقه وهل الاصل في الناس الفقر والغنى وهل الاصل في الناس
 الامانة او الخيانة وهل الاصل في الناس الجرح او التعديل فاجاب الاصل الرشد والفقر والامانة والتعديل وانما
 على القاضي ان يسأل عن الشهود سرا وعلمنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدول فيعرف
 عن اعدائه وفيه صون قضائه عن البطلان انتهى وفي قوله وفيه صون قضائه عن البطلان نظر فدره انتهى
 ووجه انه اذا قضى بشهادة فاضل في صحت قضاؤه (قوله اكرام لا) بيان لمجهول الحال ولو قال في الحرية رءسها
 اكرام اوضح (قوله والدليل الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضع اليد بلا برهان وهل يصدق بينه بنظر
 بأن حكمه في التنبيه الا في (قوله احق من آخذ الحكم) لان تصرف الدليس اظهر لاقتضائه المالك فكان
 صاحب يد والاخذ رجاؤا واليد اولى بخلاف ما اذا اقام آخذكم البيعة حيث يكون اولى والعلة المذكرة
 تجري فيما بعد (قوله اولى من رديفه) لان في ذلك الموضع دليل على تقدم يده قال الشربلالي نقل
 اساطني هذه الرواية عن انوار وفي ظاهر الرواية هي يتم ما يصح بخلاف ما اذا كانا راكبين في السرج فانها
 بينهما قول واحد كما في الغاية ويؤخذ منه اشتراكهما اذ لم تكن مسرجة انتهى (قوله ممن علق كوزها بها)
 احتراز بذكر الكوز مما لو كان له بعض حلقها فلو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما مشربلية
 عن اثنين والحل بكسر الحاء ما يحمل على ظهر او رأس جوى (قوله لانه اكرت تصرفا) علة لجميع المسائل
 (قوله والجالس على البساط والمتعلق به سواء) لا بطريق القضاء لان الجالس ليس بيد عليه لان اليد تنبت
 بكونه في يده او بقله من موضعه وفي الجوى كان ينبغي ان يكون القاعدة احق من المتعلق (قوله وطرفه مع آخر)
 فينصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يد احدهما في الاكثر فلا يرجح له ما لم يأت به لارجح
 بالاكثرية انتهى درر (قوله الغير منسوجة) الاولى ان يقول المنسوجة بالالف واللام لان غير بمنزلة اسم الفاعل
 لا يضاف الا لما فيه ال او ما اضيف الى ما فيه ال كالضارب رأس الخاني (قوله لانه ليس بشوب) فلم يكن في يده
 شيء من الشوب فلا يراحم الاخر انتهى درر (قوله حيث لا يقضي لهما) لا بطريق الترتيب ولا بغيره لان الجالس
 لا يدل على المالك انتهى درر قال في الشربلية كذا قال في العناية وبما قلناه في البدائع لو اذعيا دارا واحدا
 ما كنهنا في الساكن وكذلك لو كان احدهما احدث فيها شيئا من بناء او حفرة فهي لصاحب البناء والحفرة ولو لم
 يكن شيء من ذلك ولكن احدهما داخل فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيها لان اليد على
 العقار لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف انتهى (قوله في البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما
 لكون المدعي في يده يجب عليه ايمين لصاحبه اذا اطلب فان حلف برئ وان تكل بقضى عليه بالتكول انتهى
 شربلية (قوله وهذا) اي في مثله البساط اذا كانا جالسين عليه وعيارة العيني ولو تنازعا في بساط احدهما
 فاعده عليه والاخر متعلق به فهو بينهما نصفان بحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء وكذا اذا كانا جالسين عليه
 بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار تنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بها الا احتمال انها في يد غيرهما وهما علم ليس
 في يد غيرهما انتهى (قوله لمن جذوعه عليه) جمع جذع يكون للخلعة وغيرها والمراد الاخشاب التي ترص على
 الجدران لاجل تركيب السقف على اودانها لانه في يد صاحب الجذوع لان يده يد استعانة والحائط ما بين الاله
 (قوله او متصل الخ) لا وضع ان يقول او متصل يئانه اتصال التبريع (قوله بان تدخل انصاف لينانه) اي
 مثلا قد دخل الاخر والجرح واختلف في صفة اتصال التبريع فقال انكرخ صفتته ان يكون الحائط المتنازع فيه
 متصلا بمائتين لاحدهما من المائتين جميعا والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه حتى
 يصير مريعا يشبه انبة فحينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد والمروى عن ابي يوسف ان اتصال جاني الحائط
 المتنازع فيه بمائتين لاحدهما يكن ولا يشترط اتصال الحائطين بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه
 وعما ذكرنا في هوان يكون احدهما طرف في هذا الحائط والطرف الاخر في الحائط الاخر حتى يصير معنى
 واحد وبناء واحد فيكون ثبوت اليد على البعض بنوعه على الكل وهو عين ما روى عن ابي يوسف ومعه
 (قوله في رواية الطحاوي) (قوله ولو من خشب) عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من لبن ولونه خشب
 وان كان من حديد او غيره

وفي حاشية العقل وعما ذكره الاشياء والدية
 وجعل في قوله في الناس الرشد والافقه وهل الاصل في الناس
 الامانة او الخيانة وهل الاصل في الناس الجرح او التعديل فاجاب
 الاصل الرشد والفقر والامانة والتعديل وانما على القاضي ان يسأل
 عن الشهود سرا وعلمنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة
 العدول فيعرف عن اعدائه وفيه صون قضائه عن البطلان انتهى
 وفي قوله وفيه صون قضائه عن البطلان نظر فدره انتهى
 ووجه انه اذا قضى بشهادة فاضل في صحت قضاؤه (قوله اكرام لا)
 بيان لمجهول الحال ولو قال في الحرية رءسها اكرام اوضح
 (قوله والدليل الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضع اليد
 بلا برهان وهل يصدق بينه بنظر بأن حكمه في التنبيه الا في
 (قوله احق من آخذ الحكم) لان تصرف الدليس اظهر لاقتضائه
 المالك فكان صاحب يد والاخذ رجاؤا واليد اولى بخلاف ما اذا
 اقام آخذكم البيعة حيث يكون اولى والعلة المذكرة تجري فيما
 بعد (قوله اولى من رديفه) لان في ذلك الموضع دليل على
 تقدم يده قال الشربلالي نقل اساطني هذه الرواية عن انوار
 وفي ظاهر الرواية هي يتم ما يصح بخلاف ما اذا كانا راكبين
 في السرج فانها بينهما قول واحد كما في الغاية ويؤخذ منه
 اشتراكهما اذ لم تكن مسرجة انتهى (قوله ممن علق كوزها
 بها) احتراز بذكر الكوز مما لو كان له بعض حلقها فلو كان
 لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما مشربلية عن اثنين
 والحل بكسر الحاء ما يحمل على ظهر او رأس جوى (قوله
 لانه اكرت تصرفا) علة لجميع المسائل (قوله والجالس على
 البساط والمتعلق به سواء) لا بطريق القضاء لان الجالس ليس
 بيد عليه لان اليد تنبت بكونه في يده او بقله من موضعه
 وفي الجوى كان ينبغي ان يكون القاعدة احق من المتعلق (قوله
 وطرفه مع آخر) فينصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه
 وان كان يد احدهما في الاكثر فلا يرجح له ما لم يأت به لارجح
 بالاكثرية انتهى درر (قوله الغير منسوجة) الاولى ان يقول
 المنسوجة بالالف واللام لان غير بمنزلة اسم الفاعل لا يضاف
 الا لما فيه ال او ما اضيف الى ما فيه ال كالضارب رأس الخاني
 (قوله لانه ليس بشوب) فلم يكن في يده شيء من الشوب
 فلا يراحم الاخر انتهى درر (قوله حيث لا يقضي لهما) لا
 بطريق الترتيب ولا بغيره لان الجالس لا يدل على المالك
 انتهى درر قال في الشربلية كذا قال في العناية وبما قلناه
 في البدائع لو اذعيا دارا واحدا ما كنهنا في الساكن وكذلك
 لو كان احدهما احدث فيها شيئا من بناء او حفرة فهي لصاحب
 البناء والحفرة ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن احدهما داخل
 فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيها
 لان اليد على العقار لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف
 انتهى (قوله في البدائع كل موضع قضى بالملك لاحدهما لكون
 المدعي في يده يجب عليه ايمين لصاحبه اذا اطلب فان حلف برئ
 وان تكل بقضى عليه بالتكول انتهى شربلية (قوله وهذا) اي
 في مثله البساط اذا كانا جالسين عليه وعيارة العيني ولو
 تنازعا في بساط احدهما فاعده عليه والاخر متعلق به فهو
 بينهما نصفان بحكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء وكذا
 اذا كانا جالسين عليه بخلاف ما اذا كانا جالسين في دار
 تنازعا فيها حيث لا يحكم لهما بها الا احتمال انها في يد
 غيرهما وهما علم ليس في يد غيرهما انتهى (قوله لمن جذوعه
 عليه) جمع جذع يكون للخلعة وغيرها والمراد الاخشاب التي
 ترص على الجدران لاجل تركيب السقف على اودانها لانه في
 يد صاحب الجذوع لان يده يد استعانة والحائط ما بين الاله
 (قوله او متصل الخ) لا وضع ان يقول او متصل يئانه اتصال
 التبريع (قوله بان تدخل انصاف لينانه) اي مثلا قد دخل الاخر
 والجرح واختلف في صفة اتصال التبريع فقال انكرخ صفتته
 ان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بمائتين لاحدهما من
 المائتين جميعا والحائطان متصلان بحائط له بمقابلة الحائط
 المتنازع فيه حتى يصير مريعا يشبه انبة فحينئذ يكون الكل
 في حكم شيء واحد والمروى عن ابي يوسف ان اتصال جاني
 الحائط المتنازع فيه بمائتين لاحدهما يكن ولا يشترط اتصال
 الحائطين بحائط له بمقابلة الحائط المتنازع فيه وعما ذكرنا
 في هوان يكون احدهما طرف في هذا الحائط والطرف الاخر في
 الحائط الاخر حتى يصير معنى واحد وبناء واحد فيكون ثبوت
 اليد على البعض بنوعه على الكل وهو عين ما روى عن ابي
 يوسف ومعه (قوله في رواية الطحاوي) (قوله ولو من خشب)
 عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من لبن ولونه خشب
 وان كان من حديد او غيره

الح (قوله لانه) علة لكون صاحب اتصال التبريع اولى (قوله على انهما) اي الحائط المتنازع فيه والحائطين
 المتصلين به (قوله ولذا ينبغي بذلك) اي لكونهما يئانه معاً في اتصال التبريع قد علت تفسير اتصال التبريع على
 قول الكرخي وهو ظاهر وتسميته به على قول ابي يوسف باعتبار التبريع في حائطه باللبسات (قوله يعني مريعا)
 هذا انما يظهر على قول الكرخي (قوله لانه اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا لحائط
 احدهما من غير ادخال فيه (قوله انقلب ودخل) هذا محترز قوله في حائط الحطب بان تكون الخشبة مركبة
 في الاخرى قل البدر العيني وان كان الجدار من خشب قال التبريع ان يكون ساج احدهما مريكا على الاخر
 واما انقلب ودخل فلا يكون مريعا فلا عبرة به ولا باتصال الملازقة من غير تبريع لعدم المداخلة فلا يدل
 على انهما يئانه معاً انتهى ومثله فيما يظهر القرب في جدار نحو اللبن (قوله او هرادي) جمع هردي قصبات تضم
 ملوية بطاقات من الكرم قترسل عليها قصبات الكرم كذا في ديوان الادب وصحح فيها الحاء والهاء جميعا وانكر
 الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والكافي للشميد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح السكاكي بالهاء لا غير
 انتهى شلي في الحاشية لمخصا وفي الخ هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب وفي الوافي هي جمع
 هردي بكسر الهاء وتكون الرأ وقبح الدال المهملة وتصر اللف نوع من التبت وقيل نصب موضع فوق الحائط
 فهي كالدرب او المكعب ومثل الهرادي البواري وهي البورية والبورية والبورية والبورية والبورية (قوله
 الحصر المقموع) والى يبعه تب الحسن بن الربيع البواري شيخ البخاري ومسلم كافي القاموس (قوله
 وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي في الحائط على ثلاث
 مراتب اتصال تبريع واتصال ملازقة وبجواره ووضع جذوع وبجاذة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا
 قالا لهما صاحب التبريع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب الجاذة انتهى (قوله وتماه
 في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما لا استواءهما في اصل العلة
 ولا يمتيز بالكثر والقله بعد ان يبلغ ثلاثة وتماه ثلث الثلاثة لان الحائط يئانه لتسقيف وذلك لا يحصل بدون
 اثلاثة غالبا فصارت الثلاثة كالنصاب له ولولا احدهما ثلاثة ولذا خرافل فهو صاحب الثلاثة استحسسه
 الامام والقياس المناسبة وقد روى عنه ايضا صاحب الجذوع الواحد والاثنين حتى الوضع لانا حكمنا
 بالحائط لصاحب الجذوع اي الثلاثة فاكثرا بالظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق فلا يؤمر بالقلع الا اذا ثبت
 بان يئانه ان الحائط لصاحب الجذوع فحينئذ يؤمر بالقلع انتهى (قوله فلا يئانه بآراء) اي عن رفع الجذوع
 لان البراء لا يكون في الاعيان بل عمافي الذمة (قوله ولا صلح) يشي عن الوضع لجهالة مدة الوضع (قوله ويبيع)
 اي اذا باع الواضع او الموضوع على شرط داره فلهم تترى حتى المطالبة بالرفع (قوله والجاره) اي اذا أبرداره
 منه لا تسقط المطالبة بالرفع بالجاره (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود) ذكره وعما ذكره في فصول
 الاختلاف ولم اقف عليه فيها فتراجع وبحر المقام وسأني للشرح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما
 اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعهما ثم باع المعيار الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه
 وقت البيع قلت وبالقيل يرم في الخلاصة والبرازية وغيرهما انتهى (قوله وذويت) اي قد وضع يده عليه (قوله
 في حق ساحتها) بالحاء المهمة هي عرصة في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العلوي يد احدهما
 والسفل في يد الاخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما حائنة وحلقا وكل منهما يدعي الجميع بترك السفل في يد
 صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حتى المروى في رواية وفي رواية اخرى الساحة
 بينهما نصفان انتهى (قوله فهي بينهما نصفين) لانهما استويا في استعمال الساحة في المروى ووضع الامتعة
 وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد احدهما دون الاخر انتهى اتفاق وفي ابي السعود عن الشيخ شاهين
 ان القصة تكون على الرقس في الساحة والشفعة وابرة القسام والنواكب اي المأخوذة ظلمة والعاقلة
 وما يرى من المركب خوف الفرق والطريق انتهى اتفاق (قوله كالطريق) فانه يستوي فيها صاحب البيت
 وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاق وصاحب بيت وما يحب بيت (قوله فانه بقدر الارض) لان الشرب
 يحتاج اليه لاجل حتى الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي مخ (قوله وهما
 اي الخارجان الخ) اشار به الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكول عن ايمين لا احتمال انهما

لانه حائنة على انهما يئانه معاً في اتصال التبريع قد علت تفسير اتصال التبريع على
 قول الكرخي وهو ظاهر وتسميته به على قول ابي يوسف باعتبار التبريع في حائطه باللبسات (قوله يعني مريعا)
 هذا انما يظهر على قول الكرخي (قوله لانه اتصال ملازقة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا لحائط
 احدهما من غير ادخال فيه (قوله انقلب ودخل) هذا محترز قوله في حائط الحطب بان تكون الخشبة مركبة
 في الاخرى قل البدر العيني وان كان الجدار من خشب قال التبريع ان يكون ساج احدهما مريكا على الاخر
 واما انقلب ودخل فلا يكون مريعا فلا عبرة به ولا باتصال الملازقة من غير تبريع لعدم المداخلة فلا يدل
 على انهما يئانه معاً انتهى ومثله فيما يظهر القرب في جدار نحو اللبن (قوله او هرادي) جمع هردي قصبات تضم
 ملوية بطاقات من الكرم قترسل عليها قصبات الكرم كذا في ديوان الادب وصحح فيها الحاء والهاء جميعا وانكر
 الهاء صاحب الصحاح والرواية في الاصل والكافي للشميد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح السكاكي بالهاء لا غير
 انتهى شلي في الحاشية لمخصا وفي الخ هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب وفي الوافي هي جمع
 هردي بكسر الهاء وتكون الرأ وقبح الدال المهملة وتصر اللف نوع من التبت وقيل نصب موضع فوق الحائط
 فهي كالدرب او المكعب ومثل الهرادي البواري وهي البورية والبورية والبورية والبورية والبورية (قوله
 الحصر المقموع) والى يبعه تب الحسن بن الربيع البواري شيخ البخاري ومسلم كافي القاموس (قوله
 وقيل لذي الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الاول الجرجاني وقال في المحيط الايدي في الحائط على ثلاث
 مراتب اتصال تبريع واتصال ملازقة وبجواره ووضع جذوع وبجاذة بناء ولا علامة في الحائط سوى هذا
 قالا لهما صاحب التبريع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب الجاذة انتهى (قوله وتماه
 في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما لا استواءهما في اصل العلة
 ولا يمتيز بالكثر والقله بعد ان يبلغ ثلاثة وتماه ثلث الثلاثة لان الحائط يئانه لتسقيف وذلك لا يحصل بدون
 اثلاثة غالبا فصارت الثلاثة كالنصاب له ولولا احدهما ثلاثة ولذا خرافل فهو صاحب الثلاثة استحسسه
 الامام والقياس المناسبة وقد روى عنه ايضا صاحب الجذوع الواحد والاثنين حتى الوضع لانا حكمنا
 بالحائط لصاحب الجذوع اي الثلاثة فاكثرا بالظاهر وهو يصلح للدفع لا للاستحقاق فلا يؤمر بالقلع الا اذا ثبت
 بان يئانه ان الحائط لصاحب الجذوع فحينئذ يؤمر بالقلع انتهى (قوله فلا يئانه بآراء) اي عن رفع الجذوع
 لان البراء لا يكون في الاعيان بل عمافي الذمة (قوله ولا صلح) يشي عن الوضع لجهالة مدة الوضع (قوله ويبيع)
 اي اذا باع الواضع او الموضوع على شرط داره فلهم تترى حتى المطالبة بالرفع (قوله والجاره) اي اذا أبرداره
 منه لا تسقط المطالبة بالرفع بالجاره (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود) ذكره وعما ذكره في فصول
 الاختلاف ولم اقف عليه فيها فتراجع وبحر المقام وسأني للشرح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما
 اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعهما ثم باع المعيار الجدار ليس للمشتري رفعها وقيل نعم الا اذا شرطه
 وقت البيع قلت وبالقيل يرم في الخلاصة والبرازية وغيرهما انتهى (قوله وذويت) اي قد وضع يده عليه (قوله
 في حق ساحتها) بالحاء المهمة هي عرصة في الدار او بين يديها قال في شرح الطحاوي ولو كان العلوي يد احدهما
 والسفل في يد الاخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما حائنة وحلقا وكل منهما يدعي الجميع بترك السفل في يد
 صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلو حتى المروى في رواية وفي رواية اخرى الساحة
 بينهما نصفان انتهى (قوله فهي بينهما نصفين) لانهما استويا في استعمال الساحة في المروى ووضع الامتعة
 وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يد احدهما دون الاخر انتهى اتفاق وفي ابي السعود عن الشيخ شاهين
 ان القصة تكون على الرقس في الساحة والشفعة وابرة القسام والنواكب اي المأخوذة ظلمة والعاقلة
 وما يرى من المركب خوف الفرق والطريق انتهى اتفاق (قوله كالطريق) فانه يستوي فيها صاحب البيت
 وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاق وصاحب بيت وما يحب بيت (قوله فانه بقدر الارض) لان الشرب
 يحتاج اليه لاجل حتى الارض فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي مخ (قوله وهما
 اي الخارجان الخ) اشار به الى ان اليد لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالتكول عن ايمين لا احتمال انهما

رجوع المفروغ بماضين لايم هذه الصور بل يقتصر على المشترا والمجولة ابنة والمنكحة بشرط الحرية
 لا الموهوبة والمصدق به او الوصي به بالفاد او السعد (قوله وارثه له) اي لومات الولد وتلك مالا فهو لايم
 ولا يفرم شيئا لان الارث ليس بعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله فان قتله
 اياه) انما غرم لان المنع تحقق بقتله (قوله لاشئ عليه) لان المنع لا يتحقق فيما لم يصل اليه (قوله لزم بقدره)
 اعتبار البعض بالكل (قوله في صورتين) اي موري الملك والتزوج وانما يرجع في صورة المشترا والمجولة ابنة
 كما تقدم اما في صورة الملك فلان البائع صار كفيلا بما شرطه من البدل لوجوب سلامة البدلين في البيع
 ولما لم تكن للبايع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كفيلا بسلامة البدل ولانه ضمن سلامة
 من عيب والاستحقاق عيب واما في صورة التسامح فلان الاستيلاء يبنى على التزوج بشرط الحرية صار كوصف
 لازم للتزوج قتل اي المزوج قاتلا فانا كفيلا بما شرطه من البدل لوجوب سلامة البدلين في البيع
 على وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على المخبر بشئ لان الاخبار يجب محض
 لان العقد حصل باختيار الزوج والمرأة وانما يأخذ حكم العلة بالفرور وذلك باحد امرين بالشرط او بالمعاوضة
 (قوله ولو هالكه) يعني اذا هلك عند المشتري فضمنه اي المستحق قيمته وقيمة الولد فانه يرجع على البايع بثمنها
 وقيمة الولد لا بما ضمن من قيمته لانه لما اخذ المستحق قيمتها ما كان له اخذ عينها في اخذ العين لا يرجع الا بثمن
 فكذا في اخذ القيمة (قوله وكذا الواسطه) اي المشتري اشان فان المشتري الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن
 وقيمة الولد (قوله فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام ولا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا لان البايع الاول ضمن
 لثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولا يسل له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كافي الثمن والرد بالعيب
 ولا يحنيفة ان البايع الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة
 انما يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البايع الثاني لما شرطه باختياره فيقطع به
 سبب الاول بخلاف الثمن لان البايع الاول ضمن البايع الثاني سلامة المبيع ولا يسل له فلا يسل لثمنه الثمن
 وبخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يوجد انتهي من (قوله منافعها) اي منافع بيعها
 كافي الزيلعي (قوله التناقض في موضع الخفاء) منه الاقرار بالزواج فلو قال هذه رضية ثم اعترف بالخطأ
 يصدق في دعواه الخطأ وله ان يزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق
 او صدق او كاذب او شهد عليه ثمرد بذلك او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على اثبات النفس
 ومنه تصديق الورثة بالزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع
 منه فانها تسع دعواهم لقيام العذر لهم حيث استعجبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم اليقونة ومنه
 ادى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يتحقق عليه العتق ومنه استأجر دارا ثم ادعى
 ملكها على المؤجر وانما ارت الى المستأجر مما عاين من ابيه اذ هو عاين من ابيه استأجر دارا ثم ادعى
 اوصدق او كاذب او شهد عليه ثمرد بذلك او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على اثبات النفس
 في جميع هذه الصور مطلقا لطلاق العذر على الراجح على المتيقن به انتهى من حواشي الاشباه (قوله لا تسع
 الدعوى) اي من ادعى كان كدريم دأق ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسع على الدأق
 والمديون (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دأق الميت كما هو المتبادر من البيروني واستظهر الجوى
 انه مديون الميت (فرع) قال في شراة الاكل لومات رجل في بلده يبد وتلك مالا وادعى رجل عليه دينا
 وورثته في بلد منقطع عنه فان القاضي نصب له وصيا وبيع يثمنه ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعا لسمع
 يثمنه على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا هلك) اي منقطعا قال المقدسي هذا صادق بما لو هلكه جميع ماله
 في حقه ثم مات وهذا لا يكون خسرمان له دين ثم ان كان فيما يورثه من ماله موهوبة ونحوها كان خصما للمدعي
 فيجعل على ان الهبة صدرت في مرض الموت لانها تكون وصية وفي البرازية ان الموهبة له بجميع المال او ما زاد
 على الثلث خصم لعدم الوارث لان اتمه على الثلث من خصائص الوارث فليطو بالوارث سوى
 (قوله لكونه زائدا) اي على الثلث كما تقدم وفي نسخة زائد اي صاحب يد وادب الاول كما ذكر في ابيه
 (قوله ليم من فية) يمكن من الرد لانه ان قبله بغير ضامن لم يكن له الرد انتهى وظاهر ان ذلك فيما اذا كان يائمه

اي سببان عيب (قوله في صورتين) اي موري الملك والتزوج وانما يرجع في صورة المشترا والمجولة ابنة
 كما تقدم اما في صورة الملك فلان البائع صار كفيلا بما شرطه من البدل لوجوب سلامة البدلين في البيع
 ولما لم تكن للبايع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كفيلا بسلامة البدل ولانه ضمن سلامة
 من عيب والاستحقاق عيب واما في صورة التسامح فلان الاستيلاء يبنى على التزوج بشرط الحرية صار كوصف
 لازم للتزوج قتل اي المزوج قاتلا فانا كفيلا بما شرطه من البدل لوجوب سلامة البدلين في البيع
 على وتزوجها من غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا ولا يرجع على المخبر بشئ لان الاخبار يجب محض
 لان العقد حصل باختيار الزوج والمرأة وانما يأخذ حكم العلة بالفرور وذلك باحد امرين بالشرط او بالمعاوضة
 (قوله ولو هالكه) يعني اذا هلك عند المشتري فضمنه اي المستحق قيمته وقيمة الولد فانه يرجع على البايع بثمنها
 وقيمة الولد لا بما ضمن من قيمته لانه لما اخذ المستحق قيمتها ما كان له اخذ عينها في اخذ العين لا يرجع الا بثمن
 فكذا في اخذ القيمة (قوله وكذا الواسطه) اي المشتري اشان فان المشتري الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن
 وقيمة الولد (قوله فقط) ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام ولا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا لان البايع الاول ضمن
 لثاني سلامة الولد في ضمن البيع ولا يسل له حيث اخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كافي الثمن والرد بالعيب
 ولا يحنيفة ان البايع الاول ضمن للمشتري سلامة اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة
 انما يثبت بالبيع والبيع الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البايع الثاني لما شرطه باختياره فيقطع به
 سبب الاول بخلاف الثمن لان البايع الاول ضمن البايع الثاني سلامة المبيع ولا يسل له فلا يسل لثمنه الثمن
 وبخلاف الرد بالعيب لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يوجد انتهي من (قوله منافعها) اي منافع بيعها
 كافي الزيلعي (قوله التناقض في موضع الخفاء) منه الاقرار بالزواج فلو قال هذه رضية ثم اعترف بالخطأ
 يصدق في دعواه الخطأ وله ان يزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بان قال هو حق
 او صدق او كاذب او شهد عليه ثمرد بذلك او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على اثبات النفس
 ومنه تصديق الورثة بالزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع
 منه فانها تسع دعواهم لقيام العذر لهم حيث استعجبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم اليقونة ومنه
 ادى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يتحقق عليه العتق ومنه استأجر دارا ثم ادعى
 ملكها على المؤجر وانما ارت الى المستأجر مما عاين من ابيه اذ هو عاين من ابيه استأجر دارا ثم ادعى
 اوصدق او كاذب او شهد عليه ثمرد بذلك او ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على اثبات النفس
 في جميع هذه الصور مطلقا لطلاق العذر على الراجح على المتيقن به انتهى من حواشي الاشباه (قوله لا تسع
 الدعوى) اي من ادعى كان كدريم دأق ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسع على الدأق
 والمديون (قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دأق الميت كما هو المتبادر من البيروني واستظهر الجوى
 انه مديون الميت (فرع) قال في شراة الاكل لومات رجل في بلده يبد وتلك مالا وادعى رجل عليه دينا
 وورثته في بلد منقطع عنه فان القاضي نصب له وصيا وبيع يثمنه ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعا لسمع
 يثمنه على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا هلك) اي منقطعا قال المقدسي هذا صادق بما لو هلكه جميع ماله
 في حقه ثم مات وهذا لا يكون خسرمان له دين ثم ان كان فيما يورثه من ماله موهوبة ونحوها كان خصما للمدعي
 فيجعل على ان الهبة صدرت في مرض الموت لانها تكون وصية وفي البرازية ان الموهبة له بجميع المال او ما زاد
 على الثلث خصم لعدم الوارث لان اتمه على الثلث من خصائص الوارث فليطو بالوارث سوى
 (قوله لكونه زائدا) اي على الثلث كما تقدم وفي نسخة زائد اي صاحب يد وادب الاول كما ذكر في ابيه
 (قوله ليم من فية) يمكن من الرد لانه ان قبله بغير ضامن لم يكن له الرد انتهى وظاهر ان ذلك فيما اذا كان يائمه

بالشراء من آخر اما اذا كان مورثا او موهوبا او موصى به او متاجلا بشكر البينة وصورته ان لا يكون عالما
 بالعيب قبل البيع والا كان راضيا به فلا يمكن من الرد قال الجوى ويلحق بدعوى العيب دعوى استحقاق
 المبيع فيسوغ للمشتري انكاره حتى يثبت مدعى الاستحقاق لئلا يمكن المشتري من الرجوع على يائمه بالثمن
 اذ لو اخذه المستحق منه باقراره لم يرجع وزيد عليه ما لو كالة والوصية فلا يثبت كون المدعى وكفلا او وصيا
 الا بالدعوى على خصم جاحد فليطو هذا في ما يائمه حتى لو دفع اليه المال بمجرد دعواه انه وكيل او وصى قبل
 الثبوت يضمن انتهى ونحنا (قوله اذا لم يدين) اي او بالنسب كذا يفهم من عبارة العلامة الخافقي في مساواه
 انتهى ابو السعود ويلحق بالوصى احد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو اقر بالحق لزمه الكل من حصته
 وان انكر فاقامت عليه البينة يلزم من حصته وحصته جوى والظاهر ان في المسئلة قولين ابو السعود ويأق
 ما يفيد (قوله دعوى دين على الميت) قال في توير الاذهان من ادعى دينه على الميت اي وبره من عليه يحلفه
 القاضي بلا طاب الوصى والوارث بالله ما استوفيت من المديون ولا من احد اداء اليك عنه ولا قضه لك فاض
 بامر لولا ابرائه منه ولا شيئا منه ولا حلت بشئ من ذلك احدا ولا عندك بشئ منه ومن كذا في البرازية
 قال في الولائية وفي كل موضع يدعى حق في التركة وانتهى بالبينة فانه يحلف بغير خصم انه ما استوفى حقه
 انتهى وفي شرح الكتر احب الجرم اركم من ادعى انه دفع للميت دينه وبره من حل يحلف وينبغي ان يحلف
 احتياطا (قوله واستحقاق مبيع) من مشتريه اذا استحق المبيع بالبينة للمستحق عليه تحلف المستحق
 بالله ما به من ولا وبيته ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آبق)
 اي دعوى تلك آبق ومورثه حبس القاضي آبقا فجاء رجل وادعاه وادعاه بدينه انه عبده يستحلف بالله انه باق
 في ملكه ولم يخرج ببيع ولا هبة فاذا حلف دفعه اليه وذلك صيانة اقتضاه عن البطلان ونظر الى حاله هو عاجز
 عن النظر لنفسه من مشروموهوبه ويلحق بهذه المسائل ما اذا قامت البينة للغير بالجهول حاله بانه معدوم
 فلا بد من عينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد مالا يؤدي حقه عاجلا لان البينة انما قامت على الظاهر
 وله له عيب ماله وما لو شهد للشهم ودان له عايه درهم سوا قالوا لا تعرف عددها ام لا تجعل ثلاثة ويحلف على
 نفي ما زاد عنها اذا كان المدعى يدعى الزيادة انتهى ابو السعود ومخلصا (قوله الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع)
 هي خمس ويلحق بذلك البينة اذا اتيت لاسقاط الدين عن يقبل قوله مثال ذلك انقاض قالوا ان القول قوله
 فيما قبضه ولكن تقبل يثمنه على مادعاه لثني اليقين عنه والمودع اذا ادعى الرد او الهلاك تقبل يثمنه لاسقاط
 الدين عنه وفيه تأمل ويزاد التيم فلو خصم الاب بحق على الصبي فاقرا لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة
 على اقراره بخلاف الوصى وامين القاضي فانهما اذا اقرارا يخرجان عن الخصومة وما لو اقرارا على مورثه
 بدين فانها تسع البينة عليه ويلزم الدين بقيمة الورثة (قوله وكالة) يعني لو اقر بوكالة رجل بقض دين عليه لموكله
 فان الوكيل يقيم يثمنه اذ لو دفعه بلائمة يتضرر اذ لا تبرأ ذمته اذا انكر الموكل وكالته (قوله ووصاية) يعني اذا
 اقر المدعى عليه بالوصاية وصورته رجل قال لقاضي ان فلان ابن فلان القلاقي اقامني وصيا ومات وله على هذا
 كذا اوفى يد هذا كذا فصدقه المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وما يثمنه باقراره حتى يقيم البينة عليها لانه اذا دفع
 اليه المال اعتمادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا انكر الوارث اما لو دفع بعد البرهان تبرأ ذمته
 افاده صاحب توير الاذهان (قوله وانبات دين على ميت) صورته ادعى على بعض الورثة دين على الميت فاقرا
 الوارث بالدين فانه يستوفى من نصيبه قدر ما يخصه من الدين ولا يطلب ان يقيم يثمنه على حقه ليكون حقه في كل
 التركة وكذا اذا اقر جميع الورثة تقبل يثمنه لان المدعى يحتاج لاثبات الدين في حقه وحقوقه من آخر
 وفي البيروني يختلفون فيما اذا اقر المدعى عليه بعد اقامة البينة هل يقضى عليه بالاقرار او بالدين قيل يقضى
 بالبينة لانه لا ينكار واقامة البينة استحق عليه الحكم فلا يسل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة
 استعدي اثباته بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار الا لاحق في بطلانه انتهى ونحنا (قوله واستحقاق عين من مشتري)
 فان المشتري اذا اقر بالاستحقاق للمستحق لا يمكن من الرجوع على يائمه فاذا اقيمت عليه البينة امكنه
 وقد تقدم انه يسوغ له الانكار مع العلم لاجل هذا التمكن (قوله ودعوى الايق) اي اذا ادعى على شخص
 ان العبد الذي عنده آبق منه واقرا واضع اليد بذلك فله ان يطلب البينة على ذلك لاحتمال ان الغير غاصه منه

وفي الوصى اذا علم الدين لا يحلف مع الزمان
 الا في ثلاث دعوى دين على ميت واستحقاق
 مبيع ودعوى آبق ووصاية وانبات دين على
 ميت واستحقاق عين من مشتريه على الاطلاق

(قوله على - من يدين - اي دعى به مدعى) قوله د انهم القاضى وصى يمين ومنولى وقف) قال في الحاشية
 لو ان رجلا دعى على رجل انه استهلك ماله وطلب التعليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا شريكى
 وقد خان فى الربح ولا ادرى قدره لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغت ان فلان ابن فلان اوصى لى ولا ادرى قدره
 واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضى وكذا المدينون اذا قال قضيت بعض دينى ولا ادرى كم قضيت او قال نسيت
 قدره واراد التعليف الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الاثمة الحلوى الى الجاهل كما تمنع قبول الدية تمنع الاستعلاف
 الا اذا انهم القاضى وصى اليقين اوقم الوقت ولم يدع عليه شيئا هو لو ما فانه يحلف نظر المقيم والوقت انتهى جوى
 (قوله وفى رهن مجهول) اي لو ادعى الراهن وهما مجهولا اى كئوب فأنكر المهرن فانه يحلف وقيد بعض
 الفضلاء عازيا الى القنية بما اذا ذكر المدعى قدر الدين الذى وقع به الرهن (قوله ودعى سرقة) فيه نظر فان قاضى
 خان ذكر انه يشترط ذكر القيمة فى الدعوى اذا كانت بسرقة ليهل انما انصاب ام لا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة
 الى بيانها بالاعود ولعل ذلك فى حق القطع لا الضمان كما يفيد كلامه (قوله وغصب) قال فى الدرر والغرر ولو
 قال غصب مئى عين كذا ولا ادرى انه هالكا او قائم ولا ادرى كم كانت قيمته ذكر فى عامة الكتب انها تسع
 لدعى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر وفائدة صحة لدعى مع هذه الجملة
 ساجدة توجه اليين على شخص اذا انكر والجهر على اليان اذا اقر انشكل عن اليين انتهى (قوله وخيانة مودع)
 فانه يحلف ما خان فيما اتفق فان حلف برى وان نكل يجبر على بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يستحلف حتى يقدّر
 شيئا يستحلف عليه وذكر بعض الفضلاء ان معاج الدعوى فى هذه المسائل مع الجملة متفق عليه الا فى دعوى
 الوديعة ودعى الغصب حيث يشترط لسماعها فيما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى ويطبق زيادة دعوى
 السرقة كما يعلم من الجوى (قوله الا فى مسئلة الخ) قال الشيخ الطورى الحصر منوع لانها اذا اختلفا فى قدر
 الثمن او المبيع ولا يمينه فحالفوا واشترى امة بالف وقبضها ثم تقايلا وقبل قبضها اختلفا فى قدر الثمن فحالفوا
 ولو اختلفا فى الاجرة او المنفعة او فيها ما قبل التمكن فى المدة فحالفوا جوى وفيه ان كلامهما فى هذه المسائل
 مدعى ومدعى عليه (قوله والزم بيانه) لانه اقر بقيمة مجهولة فان اخبر بشئ يحلف على ما يدعيه المصوب منه
 من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت ايضا ما لم يحلف المدعى ان قيمته مائة
 فان حلف اخذه من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف او لا على ذلك فلو كانت
 هذه العين على ما ذكره من القيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان يمين المدعى عليه انها لم تكن قيمته مائة
 ودين المدعى ان قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) اى ان قيمته لم تكن مائة وانما هو ما عدا هذه المائة
 الخياره اذا ظهر (قوله ولو ظهر) اى اثوب (قوله يمين اخذه) اى اثوب بما دفعه من الدرهم لابقية اثوب
 فى ذاته وان كانت اقصى اوازيد لان المالك لم يرض الا بدفعه بالمائة (قوله او قيمته) بان يردّه وبأخذ القيمة التى
 دفعها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى ولعل الذى عليه الحق امره بالاملا فلو لم يقبل اقراره لما كان للامل معنى
 وقوله كونوا قوامين بانقسط شهادته ولو على انفسكم والمراد به الاقرار زراعى والسنة فقد قبل صلى الله عليه
 ولم اقرار ما عدا القامدية والاجماع قد اجعت الامة على ان الاقرار حجة فى حق نفسه حتى اوجبوا الحد
 والنكاح باقراره فاولى المال والمعقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت
 جهة الصدق فى حق نفسه لعدم التهمة وكالولاية اه (قوله مناسبتة الخ) قال السيد الجوى مناسبتة بسابقه
 ان المدعى امان بقوله المظلوب او ينكر والا لائق بالمسلم الاقرار بالحق اى كان الا لائق بالمدعى ان تكون دعواه
 - فاقدمه على ما بعده وهو الصلح لترتب على الانكار غالبا ثم اذا حصل بالصلح شئ امان ان يسترجع فيه بنفسه
 وتقدم طريقه فى البيع او غيره وهو المضاربة وان لم يسترجع فاما ان يحفظه بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه
 او غيره وهو الوديعة انتهى (قوله وهو) اى الاقرار اقرب الى طلال المسلم (قوله لقلب الصدق) اى من المدعى
 فى دعواه ومن المقر فيما تراه لان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه او ماله فترجحت جهة
 الصدق فى حق نفسه لعدم التهمة وكالولاية اه (قوله وهو) اى الاقرار اقرب الى طلال المسلم (قوله لقلب الصدق) اى من المدعى

لا يحلف على حق مجهول الا متى اذا انهم
 مجهول ودعى وصى يمين ومنولى وقف وفى رهن
 لا حاجة للمدى اذا حلف المدعى عليه الا فى
 الفضلاء عازيا الى القنية بما اذا ذكر المدعى قدر الدين الذى وقع به الرهن
 خان ذكر انه يشترط ذكر القيمة فى الدعوى اذا كانت بسرقة ليهل انما انصاب ام لا فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة
 الى بيانها بالاعود ولعل ذلك فى حق القطع لا الضمان كما يفيد كلامه
 قال غصب مئى عين كذا ولا ادرى انه هالكا او قائم ولا ادرى كم كانت قيمته ذكر فى عامة الكتب انها تسع
 لدعى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرر وفائدة صحة لدعى مع هذه الجملة
 ساجدة توجه اليين على شخص اذا انكر والجهر على اليان اذا اقر انشكل عن اليين انتهى
 فانه يحلف ما خان فيما اتفق فان حلف برى وان نكل يجبر على بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يستحلف حتى يقدّر
 شيئا يستحلف عليه وذكر بعض الفضلاء ان معاج الدعوى فى هذه المسائل مع الجملة متفق عليه الا فى دعوى
 الوديعة ودعى الغصب حيث يشترط لسماعها فيما بيان القيمة عند بعض المشايخ انتهى
 السرقة كما يعلم من الجوى
 الثمن او المبيع ولا يمينه فحالفوا واشترى امة بالف وقبضها ثم تقايلا وقبل قبضها اختلفا فى قدر الثمن فحالفوا
 ولو اختلفا فى الاجرة او المنفعة او فيها ما قبل التمكن فى المدة فحالفوا جوى
 مدعى ومدعى عليه
 من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت ايضا ما لم يحلف المدعى ان قيمته مائة
 فان حلف اخذه من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف او لا على ذلك فلو كانت
 هذه العين على ما ذكره من القيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان يمين المدعى عليه انها لم تكن قيمته مائة
 ودين المدعى ان قيمته المائة
 الخياره اذا ظهر
 فى ذاته وان كانت اقصى اوازيد لان المالك لم يرض الا بدفعه بالمائة
 دفعها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

حسب ما يقال اقره واذا كان قويا يقال اقره فالاقرار افيان لما كان متزلا لايين الجود والنبوت جوى وفى المنع
 وهو فى اللغة افعال من قر الشئ اذا ثبت واقره غيره اذا ثبتت (قوله لانه لو كان لنفسه يكون دعوى) ولو كان
 الاخبار للغير على الغير - كونه شهادة (قوله ثم فرع على كل من الشبهين) تبس فيه المصنف ولم يقدم ما يفيد
 الشبهة وانما تقدم انه اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض احكام الاخبارات عليه وانما من وجه من حيث
 ترتب بعض احكام الانشاءات عليه فالمعنى انه يعطى حكم الاخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاءات فى بعض
 آخر واما بالنظر لانه ظاهرا فافادته عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فلا وجه الخ) علة مقدمة على العلول
 (قوله صح اقراره) لان الاخبار فى ملك الغير صحيح لكن بالنظر للمقرر (قوله اذا ملكه برهة من الزمان) اى قليلا
 من الزمان حتى لو تصرف فيه لغيره لم يرد له ملكه لا يتقدم تصرفه ونقض لتصرفه فى ملك غيره كما يتوخذه من
 القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كما قال ابو السعود انه لو ادعى شخص عينا فى يد غيره فشهد به شخص فردت
 شهادته لتهمته ونحوها كتفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى (قوله لما صح) اى اقراره
 لغير اى ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع باليمن) على البائع اى لاقتصار اقراره عليه فلا يمدى لغيره (قوله صارت
 وقفا) بخلاف ما اذا غصب ضيقة من رجل فوفقهها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب
 انشاء فى غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بخلاف الاقرار اكونه اخبارا لا انشاء (قوله مكرها) حال من
 الضمير المضاف الى الاقرار وانما يصح اقراره بما مكرها القسام دليل الكذب وهو الاقرار وهو الاقرار اخبار
 يحتمل الصدق والكذب فيجوز تخلف مدلول المظن الوضعى عنه (قوله ولو كان انشاء لصع لعدم التخلف) اى لانه
 يتنوع فى الانشاء تخلف مدلول لقته الوضعى عنه (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين يده) ولو كان انشاء
 لا يصح لانه يصير تبرعاً عنه وهو ليس اهلاله (قوله والمسلم بغير) فيؤمر بالتسليم لانه قوله ولو كان انشاء لكان
 تعليق المسلم الحر من غيره وهو لا يملكه ولا يملكه لغيره والذي فى الدرر فصح الاقرار بالحر للمسلم قال الشرنبلالى
 يعنى الحر القاضية لا المستهلكه اذ لا يجب بدله للمسلم نص عليه فى المحيط واليه الاشارة بقول المصنف حتى
 يؤمر بالتسليم اليه انتهى وهو صحيح ايضا قوة ونصف داره مشاعا اى الدار مقابل للقسمة فانه يصح الاقرار
 بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة لانه ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت
 وحمام صغيرين فانها تصح فيه وتم بالقبض (قوله به يفتى) مقابله انها تسع كما فى جامع الفصولين (قوله
 لانه اخبار) اى لا سبب للزوم المقربة على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الاقرار فكانه
 قال اطالبه بلا سبب لوجوبه عليه اول زومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام مشايخنا ان الاقرار ليس سببا
 له لانه (قوله لم يحل له) اى لا يجوز له اخذه جبراً ديانته كاقراءه لامرأته بجميع ما فى منزله وليس لها عليه شئ
 انتهى بجراى ولو كان انشاء يحل اخذه كفى الدرر (قوله ثم لو انكر الاقرار) اى وقد ادعى ما اقربه لكونه ملكه
 ولم يبين على مجرد اقراره لما تقدم (قوله وامادعى الاقرار فى الدفع) بان اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر
 انه لا حق له قبل المدعى عليه او اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه (قوله لا يصح)
 كما اذا وهب شيئا لاسان فم يقبل ثم قبل وهذا فى الاقرار بما يرتد ما فيما لا يرتد بالرد كالحق والنسب فانه لو اقربه
 ثم ادعاه المقر بعد ردّه يقبل ميسوط والعقود اللازمة مثل النكاح مما لا يرتد بالرد فلو قال لها تزوجت امس
 فقال لا ثم قالت بلى وقال هو لا زمة النكاح لان اقراره لم يطل اذ النكاح عقد لازم لا يطل بمجرد جود
 احد الزوجين فيصح تصديقه بها بعد التأكيد فيثبت ولا يعتبر انكاره بعد انتمى سرى الدين لمخصا (قوله
 لانه اقرار آخر) اى وقد صدقه فيه فيلزمه قالة العلامة عبد البر (قوله ثم لو انكر اقراره الثانى) اى وادعاه المقر
 كونه ملكه وادعى عليه لا تسع ولو اراد تخليته لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه
 الاقرار الاول وعدم علم القاضى بما يرفع التناقض وهو وجوع المقر الى اقراره كذا فى القنية وفهم من كلامه
 انه لو كان انقاضى عالما بالرجوع الى الاقرار تسع الدعوى وتقبل البينة قالة عبد البر (قوله قال البديع) هو
 استاذ صاحب القنية فانه عبر فيها بقال استاذنا قال عبد البر يعنى القاضى البديع وفى نسخة قال فى البديع
 رايست واما (قوله والاشبه) اى بالصواب والقواعد (قوله واعتمد ابن النخبة) ونظمه فى بيت فقال
 وقد صوب القاضى البديع قبواها • وعندى له الوجه الصحيح المنور

يقال قرأ الشئ اذا ثبت واقره غيره اذا ثبتت
 (قوله لانه لو كان لنفسه يكون دعوى) ولو كان
 الاخبار للغير على الغير - كونه شهادة
 الشبهة وانما تقدم انه اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض احكام الاخبارات عليه وانما من وجه من حيث
 ترتب بعض احكام الانشاءات عليه فالمعنى انه يعطى حكم الاخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاءات فى بعض
 آخر واما بالنظر لانه ظاهرا فافادته عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير
 (قوله صح اقراره) لان الاخبار فى ملك الغير صحيح لكن بالنظر للمقرر
 من الزمان حتى لو تصرف فيه لغيره لم يرد له ملكه لا يتقدم تصرفه ونقض لتصرفه فى ملك غيره كما يتوخذه من
 القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كما قال ابو السعود انه لو ادعى شخص عينا فى يد غيره فشهد به شخص فردت
 شهادته لتهمته ونحوها كتفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يؤمر بتسليمها الى المدعى
 (قوله لما صح) اى اقراره لغير اى ولو ملكه بعد
 (قوله ولا يرجع باليمن) على البائع اى لاقتصار اقراره عليه فلا يمدى لغيره
 (قوله صارت وقفا) بخلاف ما اذا غصب ضيقة من رجل فوفقهها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه
 والفرق ان فعل الغاصب انشاء فى غير ملكه فلا يصح لان شرط صحته ملكه بخلاف الاقرار اكونه اخبارا لا انشاء
 يتنوع فى الانشاء تخلف مدلول لقته الوضعى عنه
 (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين يده) ولو كان انشاء لكان
 تعليق المسلم الحر من غيره وهو لا يملكه ولا يملكه لغيره والذي فى الدرر فصح الاقرار بالحر للمسلم
 قال الشرنبلالى يعنى الحر القاضية لا المستهلكه اذ لا يجب بدله للمسلم نص عليه فى المحيط
 واليه الاشارة بقول المصنف حتى يؤمر بالتسليم اليه انتهى وهو صحيح ايضا
 قوة ونصف داره مشاعا اى الدار مقابل للقسمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا
 ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة لانه ولو قبض بخلاف ما لا يقسم كبيت
 وحمام صغيرين فانها تصح فيه وتم بالقبض
 (قوله به يفتى) مقابله انها تسع كما فى جامع الفصولين
 (قوله لانه اخبار) اى لا سبب للزوم المقربة على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر
 الاقرار فكانه قال اطالبه بلا سبب لوجوبه عليه اول زومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام
 مشايخنا ان الاقرار ليس سببا له لانه
 (قوله لم يحل له) اى لا يجوز له اخذه جبراً ديانته كاقراءه لامرأته بجميع ما فى منزله
 وليس لها عليه شئ انتهى بجراى ولو كان انشاء يحل اخذه كفى الدرر
 (قوله ثم لو انكر الاقرار) اى وقد ادعى ما اقربه لكونه ملكه ولم يبين على مجرد اقراره
 لما تقدم
 (قوله وامادعى الاقرار فى الدفع) بان اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر
 انه لا حق له قبل المدعى عليه او اقام المدعى عليه بينة ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه
 (قوله لا يصح) كما اذا وهب شيئا لاسان فم يقبل ثم قبل وهذا فى الاقرار بما يرتد ما فيما لا يرتد بالرد
 كالحق والنسب فانه لو اقربه ثم ادعاه المقر بعد ردّه يقبل ميسوط والعقود اللازمة مثل النكاح
 مما لا يرتد بالرد فلو قال لها تزوجت امس فقال لا ثم قالت بلى وقال هو لا زمة النكاح لان اقراره لم يطل
 اذ النكاح عقد لازم لا يطل بمجرد جود احد الزوجين فيصح تصديقه بها بعد التأكيد فيثبت ولا يعتبر
 انكاره بعد انتمى سرى الدين لمخصا
 (قوله لانه اقرار آخر) اى وقد صدقه فيه فيلزمه قالة العلامة عبد البر
 (قوله ثم لو انكر اقراره الثانى) اى وادعاه المقر كونه ملكه وادعى عليه لا تسع
 ولو اراد تخليته لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه
 الاقرار الاول وعدم علم القاضى بما يرفع التناقض وهو وجوع المقر الى اقراره كذا فى القنية وفهم من كلامه
 انه لو كان انقاضى عالما بالرجوع الى الاقرار تسع الدعوى وتقبل البينة قالة عبد البر
 (قوله قال البديع) هو استاذ صاحب القنية فانه عبر فيها بقال استاذنا قال عبد البر يعنى القاضى البديع
 وفى نسخة قال فى البديع رايست واما (قوله والاشبه) اى بالصواب والقواعد
 (قوله واعتمد ابن النخبة) ونظمه فى بيت فقال وقد صوب القاضى البديع قبواها • وعندى له الوجه الصحيح المنور

اوضح او اقرض بان قال الجمل باع منى او اقرضنى انتهى دور (قوله او اقرض) بان قال الجمل فلا تله كذا (قوله
لغا) لانه في صورة التفسيرين - تحيلا لعدم تصورهما من الجنتين لاحقية وهو ظاهر ولا يحكى لانه لا يولى عليه
واما انى فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كما اذا مزح به ولا يصح فكذا هذا
(قوله وجعل محمد المهر على السبب الصالح) لان الاقرار حجة موجبة فيجب اعماله ما لم يكن حله على السبب
الصالح لانه يمكن ان يورثه او اوصى له به فلا يصار الى الابطال مع امكان العجة (قوله لان هذا المقر الخ) قال
العلامة الاتفاق بخلاف ما لو اقرضني ان عليه الف درهم بالبيع او الاجارة لان الرضيع من اهل ان يصدق
الدين بهذا السبب بخلافه لانه يجزى ان كان لا يجزى هو نفسه بخلاف الجنتين انتهى (قوله اقرضني شرط
الخيار) بان قال له على الف درهم قرض او غصب او ودعية او عارية فاعمة او مستلمة على اني بالخيار ثلاثة
ايام انتهى من (قوله لزمه) لوجود الصيغة الملزمة حوى (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود من الخيار
هو التمسك ولا يجوز ان يمتنع الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزمه المال (قوله لم يقبل) الاولى حذفه لعله
ان وصليته (قوله اذا اقرضني) اي يدين لزمه بسبب عقد الخ بان يقول له على الف عن مبيع بخيار (قوله
لانه منكر) اي للتبني في العقد الذي هو من الموارض واقول فيها للمعكر (قوله او قصيرة) الاولى حذفه
انتهى حكي وانما يثبت الكفالة مطلقة ومقيدة لان حكمها هاهنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا
فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه ثلاثة لان اطلاق الخيار
ينافي حكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع البيع من العمل بينهما منافاة (قوله اذا صدقته)
فاذا كذبه لزمه المال من غير شرط واقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو شكر انقضى (قوله لان الكفالة
عقد ايضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف مامر) اي من قوله اقرضني كما يشاء عن الخ (قوله
لانها افعال) لان اقرض وغصب وودعية وعارية (قوله اقرار حكي) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان
متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار انتهى حكي عن الدور (قوله يكون
بالبيان) بالامام الموحدة والثون ومقتضى كلامه ان مسئلة المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر انه من
قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ادم يكتب انتهى حكي (قوله خط اقراري) اي الخط الدال على اقراري
فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول والملازمة التزامية (قوله عدم اعتبار مشايعة الخطين) هو الصحيح فاذا
اقرضني عليه حقا واطهر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه الخط لا يقضى عليه وقال به بعضهم
يقضى به وعليه فادري الهداية (قوله وجهه الباقون) اما لو اقرضني بغيره فالحكم ظاهر (قوله يلزمه الدين كله)
اي في قول ابي حنيفة (قوله دفعنا للضرر) اي عن المقر اي لانه انما اقرضني بمائة على التركة (قوله مع آخر) اي
مع شاهد آخر (قوله وبهذا) اي بقبول شهادة المقر مع آخره على الميت (قوله يجوز اقراره) اذ لو اقرضني جميع
المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع مقرم عن نفسه والشهادة كذلك
لا تقبل لقبولها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزمه به دين وهو شكل فان اقرار الانسان حجة في حق
نفسه وانقضائه فيه فظهر لا مثبت ولو جعل هذا اقرار خرجا على قول ائقعه لكان ظاهرا لانه لم يدفع هذه
الشهادة فمرما عن نفسه (قوله فله بعد هذه الزيادة) وهي كون لاقرار غيره لم يلزم الا بالقضاء (قوله انهم على الف
في مجلس الخ) هذه المسئلة على وجوده لانه اما ان يضيف اقراره الى سبب الاول اما ان يكون السبب متحدا
او متفردا فان اضاف الى سبب واحد بان قال له على الف درهم ثم اقرضني بعد ذلك في ذلك المجلس
او مجلس آخر ان فلان على الف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزم الامال واحد على كل حال في قولهم
جميعا وان كان السبب مختلفا بان فلان على الف درهم عن هذه البشارة ثم فلان على الف درهم
عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم اقرضني في موطن او موطنين والثاني اما ان يكتب به صكا على نفسه
فان كان الصك واحد الزم مال واحد وان كان كتب صكين واقرضني هذا ثم هذا الزم المالان وتزل اختلافهما
بمنزلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكا لكنه اقرضني مائة فان تعدد الاقرار والاقل عند غير الثاني والثاني
عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضي لكن في مجلسين فادعى الطالب مالين والمطلوب يقول انه
واحد فاقول قول المطلوب وان تعدد الاقرار عند غير الثاني فان شهد على كل اقرار فردا فاما مال واحد

(قوله او اقرض) بان قال الجمل باع منى او اقرضنى انتهى دور (قوله او اقرض) بان قال الجمل فلا تله كذا (قوله
لغا) لانه في صورة التفسيرين - تحيلا لعدم تصورهما من الجنتين لاحقية وهو ظاهر ولا يحكى لانه لا يولى عليه
واما انى فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصير كما اذا مزح به ولا يصح فكذا هذا
(قوله وجعل محمد المهر على السبب الصالح) لان الاقرار حجة موجبة فيجب اعماله ما لم يكن حله على السبب
الصالح لانه يمكن ان يورثه او اوصى له به فلا يصار الى الابطال مع امكان العجة (قوله لان هذا المقر الخ) قال
العلامة الاتفاق بخلاف ما لو اقرضني ان عليه الف درهم بالبيع او الاجارة لان الرضيع من اهل ان يصدق
الدين بهذا السبب بخلافه لانه يجزى ان كان لا يجزى هو نفسه بخلاف الجنتين انتهى (قوله اقرضني شرط
الخيار) بان قال له على الف درهم قرض او غصب او ودعية او عارية فاعمة او مستلمة على اني بالخيار ثلاثة
ايام انتهى من (قوله لزمه) لوجود الصيغة الملزمة حوى (قوله فلا يقبل الخيار) لان المقصود من الخيار
هو التمسك ولا يجوز ان يمتنع الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزمه المال (قوله لم يقبل) الاولى حذفه لعله
ان وصليته (قوله اذا اقرضني) اي يدين لزمه بسبب عقد الخ بان يقول له على الف عن مبيع بخيار (قوله
لانه منكر) اي للتبني في العقد الذي هو من الموارض واقول فيها للمعكر (قوله او قصيرة) الاولى حذفه
انتهى حكي وانما يثبت الكفالة مطلقة ومقيدة لان حكمها هاهنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا
فلا يكون اشتراط الخيار كذلك منافيها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه ثلاثة لان اطلاق الخيار
ينافي حكم البيع لان حكمه الملك المطلق وحكم الخيار منع البيع من العمل بينهما منافاة (قوله اذا صدقته)
فاذا كذبه لزمه المال من غير شرط واقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو شكر انقضى (قوله لان الكفالة
عقد ايضا) علة للتشبيه المستفاد من الكاف (قوله بخلاف مامر) اي من قوله اقرضني كما يشاء عن الخ (قوله
لانها افعال) لان اقرض وغصب وودعية وعارية (قوله اقرار حكي) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان
متحدين حقيقة بل المراد ان الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار انتهى حكي عن الدور (قوله يكون
بالبيان) بالامام الموحدة والثون ومقتضى كلامه ان مسئلة المتن من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر انه من
قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب ادم يكتب انتهى حكي (قوله خط اقراري) اي الخط الدال على اقراري
فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول والملازمة التزامية (قوله عدم اعتبار مشايعة الخطين) هو الصحيح فاذا
اقرضني عليه حقا واطهر خط يده فاستكتب فكتب فاذا الخط يشبه الخط لا يقضى عليه وقال به بعضهم
يقضى به وعليه فادري الهداية (قوله وجهه الباقون) اما لو اقرضني بغيره فالحكم ظاهر (قوله يلزمه الدين كله)
اي في قول ابي حنيفة (قوله دفعنا للضرر) اي عن المقر اي لانه انما اقرضني بمائة على التركة (قوله مع آخر) اي
مع شاهد آخر (قوله وبهذا) اي بقبول شهادة المقر مع آخره على الميت (قوله يجوز اقراره) اذ لو اقرضني جميع
المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع مقرم عن نفسه والشهادة كذلك
لا تقبل لقبولها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزمه به دين وهو شكل فان اقرار الانسان حجة في حق
نفسه وانقضائه فيه فظهر لا مثبت ولو جعل هذا اقرار خرجا على قول ائقعه لكان ظاهرا لانه لم يدفع هذه
الشهادة فمرما عن نفسه (قوله فله بعد هذه الزيادة) وهي كون لاقرار غيره لم يلزم الا بالقضاء (قوله انهم على الف
في مجلس الخ) هذه المسئلة على وجوده لانه اما ان يضيف اقراره الى سبب الاول اما ان يكون السبب متحدا
او متفردا فان اضاف الى سبب واحد بان قال له على الف درهم ثم اقرضني بعد ذلك في ذلك المجلس
او مجلس آخر ان فلان على الف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزم الامال واحد على كل حال في قولهم
جميعا وان كان السبب مختلفا بان فلان على الف درهم عن هذه البشارة ثم فلان على الف درهم
عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم اقرضني في موطن او موطنين والثاني اما ان يكتب به صكا على نفسه
فان كان الصك واحد الزم مال واحد وان كان كتب صكين واقرضني هذا ثم هذا الزم المالان وتزل اختلافهما
بمنزلة اختلاف السبب وان لم يكتب صكا لكنه اقرضني مائة فان تعدد الاقرار والاقل عند غير الثاني والثاني
عنده لزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند القاضي لكن في مجلسين فادعى الطالب مالين والمطلوب يقول انه
واحد فاقول قول المطلوب وان تعدد الاقرار عند غير الثاني فان شهد على كل اقرار فردا فاما مال واحد

عند الكل تعدد المجلس او اختلاف وان شهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالمعتمد (زم مال واحد عند
الجميع وان شهد على كل اقرار شاهد من فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود وان تغيروا كان للمال
واحد او بعض المشايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين وان شهد على اقراره شاهد من عندى حصة يلزمه المالان
جميعا سواء شهد على اقراره الثاني الاولين او غيرهما قال خمس الاثمة الخواني كذا ذكر الخصاص والظاهر
ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين اما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحد انتهى
(قوله القان) بدل كل من قوله المالان (قوله او الشهود) هذا لو اقرضني احد القولين السابقين فان القول الاول
حاصل ان اتحاد الشهود يوجب التعدد واختلافهم لا يوجب والتا في اعتبار اختلاف المواطن فتأمل (قوله
ثم عند القاضي) انما كان واحدا لانه اراد باقراره عنده فقيته على نفسه خوف موته او وجوده (قوله
او بعكسه) لانه يجزى عازمه في مجلسه (قوله والاصل ان المعرف) كما اذا عين بيا واحد المال في الاقرارين
(قوله او المنكر) كما اذا اقر باف ثم اقر باف ثم اقر باف عن هذا العبد وهذه لم تذكر في جملته الصور المتقدمة (قوله
او منكر) كما اذا اقر باف ثم اقر باف ثم اقر باف عن عبد ثم باف عن عبد وصورة اعادة المعرف منكر اما اذا اقر
باف عن هذا العبد ثم اقر باف والمثله الاولى هي الخلافية هل يعتبر اتحاد الشهود او اتحاد الموطن على
القولين السابقين فتكونه غيرا عند التنكير على هذا التفصيل (قوله فخطاف) اي المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما اقر
(قوله عند الثاني) وعندهما لا يلتفت الى قوله (قوله فخطاف) اي المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما اقر
(قوله وان كانت الدعوى) اي من المقر او من وارثه (قوله انا لانهم) بدل بمقابله والله سبحانه وتعالى اعلم
واحتقر الله العظيم

(باب الاستثناء وما في معناه)

لما ذكر الاقرار بلا تغيير شرع في بيان وجوبه مع التغيير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استعمال من الشئ
وهو لغة العطف والرد فالاستثناء صرف القائل اي رده من المستثنى فيكون حقيقة في المتصل والمنفصل
لان الالهى التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصبت فكانت بمنزلة الهمزة في التعدية والهمزة تعدى الفعل
الى الجنس وغير الجنس حقيقة واما فكذا ما هو بمنزلة التي حوى (قوله ونحوه) مثل قوله على الف عن عبد
لم اقبضه فان قوله لم اقبضه في معنى الاستثناء انتهى عني (قوله هو عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا) وعند الثاني
رضي الله تعالى عنه اخراج بعد الدخول بطريق المعارضة واحتشك بوقوعه في الطلاق ونحوه اذ لا يحتل
الرجوع والرفع بعد الوقوع وتظهر مرة الخلاف في نحوه على الف الامانة او حدين عندنا يلزمه تسعة مائة
لانه لما كان تكالما بالباقي وكان مانعا من الدخول شككنا في المتكلم به والاصل فراغ الذم فكانه
قال تسعة مائة اونه مائة وخمسون وعنده لما وصل الف ما راكنا في المخرج فيخرج الاقل وهو خمسون
والباقي بحاله كذا في التبيين وسياق الفرع ثمة والثنيا بضم ثاء وبالياء اسم من الاستثناء (قوله باعتبار
الحاصل الخ) كالتا كذا قبله فان التكلم بالباقي بعد الثنيا لا يتلى الا بالنظر لما به الا وما قبله اذ لا يحصل
من مجموع له عشرة الا ثلاثة له على مائة (قوله باعتبار الاجزاء) اي اللفظية فصدر الجملة الاستثنائية في
وتجزها اثبات او بالعكس (قوله فالتا لثلاثة له عشرة الا ثلاثة) اي فاقرب بسبعة بقوله له عبارة ان (قوله وهذا)
الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي الخ ولا حاجة اليه حيث اذى الى قوله باعتبار الحاصل
من مجموع التركيب (قوله وشرط فيه) اي في اعتباره شرعا (قوله لانه للتنبيه) اي تنبيه المتكلم الى
من الكلام (قوله والتا كيد) تعيين المقر له في الجوهرة اذا كان المتكلم غير المقر له بضر (قوله
ولو الاكثر عند الاكثر) اي من انشاء وقال القراء استثناء الاكثر لا يجوز لان العرب لم تكلم به والدليل على
جوازه قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا وورد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من بعد من الفساد ولا تمنع حجة وان لم تكلم به العرب اذا كان موافقا لطريقهم كما استثناء
الكسور لم تكلم به العرب وهو صحيح (قوله ولو فيما يقبل الرجوع) قال في الجوهرة اختلفوا في استثناء الكل
فقال بعضهم هو رجوع لانه يطل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس يرجوع وهو الصحيح لانهم
قالوا في الموصى اذا احتشني جميع الموصى به بطل الاستثناء والموصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية

بلايان السبب (زم) المالان (قوله انما) انما
السبب بخلاف ما لو اقرضني احد القولين السابقين فان القول الاول
او شهد على كل اقرار شاهد من فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود وان تغيروا كان للمال
واحد او بعض المشايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين وان شهد على اقراره شاهد من عندى حصة يلزمه المالان
جميعا سواء شهد على اقراره الثاني الاولين او غيرهما قال خمس الاثمة الخواني كذا ذكر الخصاص والظاهر
ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين اما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحد انتهى
(قوله القان) بدل كل من قوله المالان (قوله او الشهود) هذا لو اقرضني احد القولين السابقين فان القول الاول
حاصل ان اتحاد الشهود يوجب التعدد واختلافهم لا يوجب والتا في اعتبار اختلاف المواطن فتأمل (قوله
ثم عند القاضي) انما كان واحدا لانه اراد باقراره عنده فقيته على نفسه خوف موته او وجوده (قوله
او بعكسه) لانه يجزى عازمه في مجلسه (قوله والاصل ان المعرف) كما اذا عين بيا واحد المال في الاقرارين
(قوله او المنكر) كما اذا اقر باف ثم اقر باف ثم اقر باف عن هذا العبد وهذه لم تذكر في جملته الصور المتقدمة (قوله
او منكر) كما اذا اقر باف ثم اقر باف ثم اقر باف عن عبد ثم باف عن عبد وصورة اعادة المعرف منكر اما اذا اقر
باف عن هذا العبد ثم اقر باف والمثله الاولى هي الخلافية هل يعتبر اتحاد الشهود او اتحاد الموطن على
القولين السابقين فتكونه غيرا عند التنكير على هذا التفصيل (قوله فخطاف) اي المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما اقر
(قوله عند الثاني) وعندهما لا يلتفت الى قوله (قوله فخطاف) اي المقر له انه لم يكن المورث كاذبا فيما اقر
(قوله وان كانت الدعوى) اي من المقر او من وارثه (قوله انا لانهم) بدل بمقابله والله سبحانه وتعالى اعلم
واحتقر الله العظيم

لما ذكر الاقرار بلا تغيير شرع في بيان وجوبه مع التغيير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استعمال من الشئ
وهو لغة العطف والرد فالاستثناء صرف القائل اي رده من المستثنى فيكون حقيقة في المتصل والمنفصل
لان الالهى التي عدت الفعل الى الاسم حتى نصبت فكانت بمنزلة الهمزة في التعدية والهمزة تعدى الفعل
الى الجنس وغير الجنس حقيقة واما فكذا ما هو بمنزلة التي حوى (قوله ونحوه) مثل قوله على الف عن عبد
لم اقبضه فان قوله لم اقبضه في معنى الاستثناء انتهى عني (قوله هو عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا) وعند الثاني
رضي الله تعالى عنه اخراج بعد الدخول بطريق المعارضة واحتشك بوقوعه في الطلاق ونحوه اذ لا يحتل
الرجوع والرفع بعد الوقوع وتظهر مرة الخلاف في نحوه على الف الامانة او حدين عندنا يلزمه تسعة مائة
لانه لما كان تكالما بالباقي وكان مانعا من الدخول شككنا في المتكلم به والاصل فراغ الذم فكانه
قال تسعة مائة اونه مائة وخمسون وعنده لما وصل الف ما راكنا في المخرج فيخرج الاقل وهو خمسون
والباقي بحاله كذا في التبيين وسياق الفرع ثمة والثنيا بضم ثاء وبالياء اسم من الاستثناء (قوله باعتبار
الحاصل الخ) كالتا كذا قبله فان التكلم بالباقي بعد الثنيا لا يتلى الا بالنظر لما به الا وما قبله اذ لا يحصل
من مجموع له عشرة الا ثلاثة له على مائة (قوله باعتبار الاجزاء) اي اللفظية فصدر الجملة الاستثنائية في
وتجزها اثبات او بالعكس (قوله فالتا لثلاثة له عشرة الا ثلاثة) اي فاقرب بسبعة بقوله له عبارة ان (قوله وهذا)
الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي الخ ولا حاجة اليه حيث اذى الى قوله باعتبار الحاصل
من مجموع التركيب (قوله وشرط فيه) اي في اعتباره شرعا (قوله لانه للتنبيه) اي تنبيه المتكلم الى
من الكلام (قوله والتا كيد) تعيين المقر له في الجوهرة اذا كان المتكلم غير المقر له بضر (قوله
ولو الاكثر عند الاكثر) اي من انشاء وقال القراء استثناء الاكثر لا يجوز لان العرب لم تكلم به والدليل على
جوازه قوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا وورد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من بعد من الفساد ولا تمنع حجة وان لم تكلم به العرب اذا كان موافقا لطريقهم كما استثناء
الكسور لم تكلم به العرب وهو صحيح (قوله ولو فيما يقبل الرجوع) قال في الجوهرة اختلفوا في استثناء الكل
فقال بعضهم هو رجوع لانه يطل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس يرجوع وهو الصحيح لانهم
قالوا في الموصى اذا احتشني جميع الموصى به بطل الاستثناء والموصية صحيحة ولو كان رجوعا لبطلت الوصية

فان فضل شيء من التركة يصرف الى غرما المرض اذ في وانما قدم عليه لان المريض مجبور عن الاقرار بالدين
ما لم يفرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجبور لا يراحم الدين الثابت ولا يحجر كعبد مأذون اقربدين بعد
حجره فانما لا يراحم الاول حوى وفي الجوى ولنا ان حق غرما الصحة تعلق بمال المريض مرض الموت
في اول مرضه لانه عجز عن قضاءه من مال آخر فالأقرار فيه صاف حق غرما الصحة فكان مجبورا عليه
ومدقوعا به (قوله ولو المقر به ودية) اى لم يتحقق ملكه له في مرضه والا كانت وصية (قوله كنسكاح مشاهد)
اى للشهود وانما جعل النكاح من جملة ما يجب تقديمه لانه من الحوائج الاصلية منع (قوله اما الزيادة)
اى ان تجزها الورثة (قوله والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض) سواء كان غرما صحة
بعضهم مع بعض او مرض كذا لتعلق حق كل الغرماء بها في يده والتقييد بالمريض بقيدان الحرج والمجور
لا يمنع من ذلك (قوله فلا يسلم لها) من السلامة اى بل يحاسبون فيها ونظر هل هذا هو المراد من قوله
والمريض ليس له ان يقضى الخ فيجوز له القضاء لا سيما لامة من هذا المرض واذا مات لا يسلم اهملا يحجر
(قوله الا في مستلحق الخ) وذلك لان المريض انما منع من قضاء دين بعض الغرماء لموافقه من اسقاط حق الباقي
فاذا حصل لغرماء مثل ما قضى ولم يسقط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى التركة
لا في عينها فاذا اشترى عبد او في غنمه من التركة فعلى التركة حاصل لهم لم يسقط منه شيء بخلاف ما فعله انتهى
(قوله ولو بمثل القيمة) والزيادة تبرع فهو وصية (قوله بخلاف اعطاء المهر ونحوه) اى كايها المهر عليه وذكرها
ليعبد حكمه فيها او وجه ذكره نصف بعد (قوله وما دام يوت) اى وبخلاف ما اذا لم يوت بدل ما استقرض او عن
ما اشترى في المرض (قوله فان البيع) اى والمقرض (قوله اذ يوت) بضم الهمزة وكسر هاء يوت ما قرئ في السبع
(قوله في غنم) لاولى ان يقول في التركة (قوله كان اولى) فتباع ويقضى من غنم اماله فان زاد رده في التركة
وان نقص حصص بنصفه كذا بمعنى (قوله ثم قريدين) وقد تساوى الدينان صحة او مرضا (قوله للاستواء)
في شئوت في ذمة لمقر (قوله ولأقر قريدين ثم يودعة تحاسا) قول الجوى في شرحه وذلك لانه لما بدأ بالأقرار
بالدين تعلق حق الغريم بالالف التى في يده فاذا اقرتها يودعة يريد ان يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق
الا انه قد اقر يودعة بعد تسليمها لانه قد اقرت كالماله ملكك فتكون دين عليه وبها يقرى الغريم الا ترى في الدين
ولو لمقر يودعة ثم يدين فصاحب الودعة اولى بها لانه لما بدأ بالودعة ملكه المقر به بعينها فاذا اقر يدين لم يجز
ان يتعلق بمال الغير (قوله الودعة اولى) يعنى ان الف الف المعين يصرف للودعة من غير محاسبة فيه ويلزمه
ما اقر به (قوله وهو مدينون) ان يستغرق قال ابو السعود في حاشية الاشياء مانصه ليس على الملاحق بل بقيد
ان لا يبقى له من المال انقارغ عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرأ منه من ثلثه ولا يدمن قدر آخر وهو ان يكون
له وارث ولم يميز (قوله انتهى) علته ابو السعود في حاشية الاشياء بقوله لان ابراء الوارث في مرض موته وصية
هى للوارث لا تجوز ما لم يجز الوارث الاخر (قوله لا ديانة) محله اذا كان له شيء في الواقع (قوله لا ديانة) اى اذا
قالت في مرض موته الامهر لى عليه اولى بكن لى عليه مهر (قوله على الصحيح) مقابله ما فى المنع عن البرائة معزى
الى جيل المصنف قالت فيه ليس على زوجها مهر او قال فيه لم يكن لى على فلان شيء ببراءة عندنا خلافا للساقى
انتهى (قوله بخلاف) راجع الى قوله فلا يصح (قوله كما بسطه في الاشياء) وتبعه المصنف في المنع قائلا وليس
هذا من قبيل الاقرار للوارث كما لا يخفى انتهى قال العلامة الجوى كل ما اتى به المصنف اى صاحب الاشياء
لا يشهد له مع نصريحهم بان اقراره بعين يده لو اقره لا يصح ولا ثلث ان الامتعة التى بيد المبتلى ملكها فيها
طهار بالية فاذا قالت هى ملك ابى لا حق لى فيها يكون اقرارا بعين الوارث بخلاف قوله لم يكن لى عليه شيء
اولا حق لى عليه ابراس لى عليه شيء رند من دورا بنى فسلما اى فيه بالاصل وكيف يستدل به على مدعه
ويجعله صريحا فيه وذكر الشيخ ما حل في حاشيته على الاشياء متعقبا لصاحبها في هذه المسئلة مانصها بقول
ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه اثنى شيخ الاسلام ابن الدين بن
عبد الوهاب المصرى نيل العلامة عبد البر ايس هذا اخلافت صور النفى التى ذكرها صاحب استدلالها
وقال اخو الوارث الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما فى اقرارها من التهمة خصوصا ان كان بينا وبين زوجها
خصوصا كزوجها عايات وقال العرى الصراب ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة النفى ولا نزاع في عدم صحة

[illegible]

ذلك لا وارث في مرض الموت وما استند المصنف مقرر في اقرار بصيغة النبي في دين لا في عين والدين وصف قائم بالذمة وانما يصير مالا باعتبار قبضة انتهى وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار الوارث فيه نظر (قوله فاعظم هذا التحرير) قد علمت ما فيه وان الاعتماد على ما في عامة المعتبرات (قوله اوسع اجنبي) سواء تصادقا في الشريعة او تكاديا واجازه محمد للاجنبي بقدر حظه اذ انكاديا في الشريعة او انكر الاجنبي الشريعة انتهى حوى (قوله بين) فيست على الذين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه الهبة ودية وارث اعرابه او غصبها او رهنها منه (قوله بطل) اي على تقدير عدم الاجازة والا فهو موقوف انتهى مخ لئله لو طلب سلم ابيه ثم مات برذالة لم يحتمل صحة لاقرار بالتحاق صحة المريض انتهى حوى عن الرمز (قوله ولنا حديث الخ) رواه الدارقطني لكن قول في المبسوط ان الزيادة شاذة انتهى (قوله الان بصدقة بقية الورثة) قاذم صدقوه في اقراره بحال حياته المقرر لا يحتاج الى تصديق آخر بعد الموت بخلاف الوصية بمآزاد على الثلث فانه لا يتعد الا باجازة الورثة بعد موت الموصي افاده العمادى (قوله واوصى لزوجته الخ) حكم المسألة صحيح في ذاته قال الشربلاني وفي مذكورة في كتاب القضاء من فرائض العتاي الا انه لا يوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار بالاملاحة ان هذا الاقرار يكون وصية ويؤخذ من التقييد بقول المصنف الان بصدقه انه يصح الاقرار ان لا يكون وارث آخر وحزوه (قوله واما غيره) اي ولو كان ذلرحم افاده الشربلاني (قوله فرضا او ذرا) المناسب زيادة او نقصان (قوله اقر بوقف الخ) هذا كلام يحمل يحتاج الى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الخانية وجعل اقر في مرضه بارض في يده انما وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالأقرار المريض بعق عبده وان من جهة غيره ان صدقه ذلك ان غير اورثته جاز في الكل وان لم يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث في منية المقتضى مثله ومساو استد الوقف الى حال الصحة او لم يستد فهو من الثلث الان بجزء الورثة او بصدقوه في الاستناد الى الصحة ولو كان المستد اليه بمجمه ولا واهروفا ولم يصدق ولم يكذب الوصية ولا وارث له الايت للمال فالظاهر انه يكون من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال وضرع عليه صاحب انقرا انه لا يعتبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الايت المال وهذا متقول من كلام شيخنا وان قاله الطرموسي تفقه انتهى تصرف وفي شرح الشربلاني وان اجاز ورثته او صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لا منقضى تأولوا يمكن لا غير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا اطلقه قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة فالظاهر لتفخيم اقراره على غيره وايضا قال حق العامة واما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كائنا ما تقدم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يجزئ ان المقر اذ يستد لغيره ولم يكن له وارث تجوز اجازة السلطان ومن بيت المال كذا في البرازية ولنا فيه رسالة ولا يعمل بما فهمه الطرموسي كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار تصديق السلطان انه نافذ من كل المال (قوله فلو على جهة عامة) كبناء القنطرة والنور اهـ علي (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت المال (قوله وكذا الوقف) اي انشا وقفا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فانه ينفذ من الجميع تصديق السلطان (قوله خلاف ما سارعه الطرموسي) اي من انه لا يعتبر فيه تصديق السلطان ويكون من الثلث كما يؤخذ من عبارة العلامة عبد البر السابقة (قوله او غصبه) بيان اقراره قبض ما غصبه وارثه منه (قوله ونحو ذلك) كأن يقرانه قبض المبيع فادامته او انه رجع فيما وهبه له مريضاً حوى (قوله لا يصح) جعل الوصية في المصنف شرطية واجاب عنها قوله لو قوعه اولاه (ملكاني اليد والمكاتب اذا عجز وحقا فيه اذ لم يهزم نفسه (قوله ولو قوعه) اي ما ذكره في الاقرار (قوله لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله وورثة المقر له من ورثة المريض) صورته اقر لابن ابيه ثم مات ابن الابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط او اثنين احدهما والد المقر له (قوله اجاز اقراره) عند أبي يوسف آخر او محمد بخروجه عن كونه وارثاً حوى (قوله يودعة مستهلكة) اي معلومة لعدم اتمه ولو كد بناء ومات وجب العتقان من ماله لانه مات مجهولا وعليه يثمة فلا فائدة في تكذبه ولو كانت الودعة غيره مروفة لا قبل اقراره باستهلاكها لان بصدقه بقية الورثة انتهى تبين (قوله والحاصل الخ) فيه مخالفة للاشياء ونفسه ما مجرد الاقرار الوارث وفوقه على الاجازة سواء كان بين اودين او قبض

فان لا فاعل من هذا الخبر فانه من مفعول كتابي
(وان اقر اربع اوزنه) خبره او مع اجنبي
يعني ادين (يعقل) خلافا لاسامي واحدث
لاوصية لوارث ولا اقرار له بدنيا لا اقرار له
بقية (الورثة) فلو لم يكن وارث انا غيرهما
زوجته او هي له نصف الوصية اما غيرهما
فرب السكل فرضا ارضا فلا يجزى اقر بوف
من بلاية وفي شرحه الوجه عامة مع تحديد
ولا وارث له فلو على جهة ذلك (اقرارا)
السلطان او نائبه وكذا الوترع خلافا لما راعى
الطرسوى فلنحفظ (ولو) كان ذلك
بقض دينه (او غصبه او ربه ونحو ذلك
عليه) اي على وارثه او عبد وارثه او مكانه
لا يصح لوفوه لولاه ولا فاعل ثم يرى ثمان جاز
لكل ذلك لعدم مرض الموت اختيارا ولو كان
المرضى جاز اقراره كاتقراره للاجنبي بجز
ومعنى عن التصرفية (بجلاف اقراره له)
اي لوارثه (بوديعة مستهلكة) فانه جائز
وصورته ان يقول كانت ظدي وديعة لهذا
الوارث فانه ملكها جوهرة والمحال ان اقرار
لوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة
في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها
التي كلاحق في قبل ابي اوي وهذه الحيلة
في ابرار المريض وارثه ومنه هذا الشيء الغلاني
ملك ابي اوي كان عندي عارية وهذا حيث
لا قرينة وتامة فيها فلنحفظ فانه مهم (افريقية)
اي في مرض موته (لوارثه يورث في القسبة
الى الوارث) فادامات برده (افريقية)
تصريفات المريض نافذة وانما انتقض اعد الموت
(ولعدم كونه وارثا) الموت لا وقت الاقرار
فلو اقر لاحيه مثلا ثم رده له صح الاقرار لموت
ارثه (الاذا صار فارثا) وقت الموت

منه ارا اراء الا في ثلاث لولم ياتلاف وديعته المعروفة او اقرب بعض ما كان عنده وديعة او يقبض ما قبضه
 الوارث بالوكالة من مدونة كذا في تقييد الجاهل وبقية ان يلحق بالنسبة اقراره بالامانات كلها ولو حال الشركة
 اوله اربعة والمعنى في الشكل انه ليس فيه اشارة لبعض فاعلم هذا الخبر برأيه من مفردات هذا الكتاب انتهى
 (قوله اقراره بالامانات) اي قبض الامانات التي عند وارثه وهو وان يحتمل صاحب الاشياء الخافها بالوديعة
 فقد ذكر ذلك في الاخير ومنه في كلتي الحالتين (قوله وهذه الحيلة) اي قوله لاحق في قبله (قوله ومنه) الاولى
 ومنها كما في سابقه (قوله هذا) ليس منها اقدم ما فيه وانه مخافة العامة المتعيرات (قوله وهذا حيث
 لا قرينة) لم يذكر ذلك في الاشياء اصلا وحيث كان هذا اقرارا بعين الوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
 (قوله يوزر في الحال بفساده) لا محالة من هذا الاقرار بعينه من هذا المرض (قوله يرد) اي ان كان له وارث
 غيره ولم يصدق (قوله تصرفات المريض نافذة) لما تقدم من احتمال صحة (قوله وانما ينقض) اي ان تصرف
 المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقض اما لا ينقض كالتسكع فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالثاني وفي
 نسخة تنقض (قوله والعبرة لكونه وارثا الخ) قال المصنف في شرحه ان الاقرار لا يخلو اما ان يكون المقر
 وارثا وقت الاقرار دون الموت او عكسه او وارثا فيما لم يكن وارثا فيما بينهما فالاول كان اقرارا لغيره مثلاً ولله
 يصح الاقرار به كونه وارثا وقت الموت والثاني بخلافه ان كان وارثا عند الموت بسبب كان فاعلم عند الاقرار
 بان اقراره لغيره وله ابن ثم مات الاب قبل الاب لا يصح اقراره وان صار وارثا بسبب جديد كالتزويج وعقد المولاة
 لا يصح على المأخوذ والثالث هو ان اقراره لم يكن اقرارا بعينه وانقضت عدتها ثم تزوجها او والى رجلا فاقوله ثم فسخ
 المولاة ثم عقرها تانيا لا يجوز عند الثاني لان المقر متم في الطلاق وفسخ المولاة ثم عقره تانيا وعند محمد يجوز
 لان شرط امتناع الاقرار ان يبقى وارثا الى الموت بذلك السبب ولم يبق انتهى يتصرف (قوله بخلاف الهبة)
 انما هو انه لا بد من القبض في الهبة والا فلا اعتبار لها (قوله وتزول منها وارثا) انما هو ان قول المؤلف منها
 اتفاقا ويحمل كلام المصنف على انه ترك وارثا من اقراره لغيره (قوله ولو اقره لوارثه) مستند لقوله سابقا
 اومع اجنبى يعني اودين (قوله وهو من اجل التصديق) بان كان يعبر عن نفسه كما يأتى (قوله لما لم) من اقرار
 وارث عند الموت بسبب قد كان عند الاقرار (قوله ولم يثبت) لان نسب في التفسير فلو عرف نسبه او كذبه
 لا يثبت نسبه وصح اقراره ويكون ذلك مضموم قوله يجوز نسبه وقوله وصدقه فتدبر (قوله لعدم ثبوت
 لنسب) تكرار لافادة فيه (قوله يعني باثنا) اي قال شرط البينة ولو صغيرة اما الرجعية فهي زوجة (قوله
 اي في مرض موته) اي ومات اثنا العدة وان مات بعدها صح الاقرار (قوله عليها الاقل من الارث والدين)
 لقيام التهمة في العدة وباب الاقرار كان منسدا لبقاء الرجعية فربما تقدم على الطلاق ليصح اقراره لها
 زيادة على ارتها ولا تنه في اثناء ما خبثت انتهى دور (قوله حتى لا تصير شريكة في اعيان اتركه) ولو كان
 ارثا شارك فيها (قوله فاذامت العدة) اي سواء كان الاقرار قبل فسخها او بعده والظاهر ان مثله
 ما اذا اقرارها وهي زوجته في مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم مات (قوله وان اقر لفلان) لا يخفى
 ان قوله سابقا وان اقر لاجنبى الخ مندرجة في هذه شريكة في اقراره السيد الحموي وكان الاولى تقديم هذه المسئلة
 على قوله ولو اقر لاجنبى ثم اقر بنبوته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة هنا ايضا انتهى ابو السعود (قوله
 اوفى بدونه) او الحكاية الخلاف قال الحموي في شرحه والظاهر ان المراد ببلد هو فيه كما في القضية لا مطلق
 رآه كذا في بعض لان فيه مرجح انتهى (قوله والام يحتمل تصديقه) لانه في يد غيره فينزل منزلة اليه من
 (قوله ويثبت) يعني حذفاً من يد كرهاتى الشرط بلا جواب انتهى حموي (قوله ولو اقر من مرض) لا حاجة
 اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض انتهى حموي (قوله شارك الفلام الورثة) لان المشاركة في التركة من
 ضرورة ثبوت النسب انتهى (قوله فان اتفقت هذه الشروط) اي احدها وهي ثلاثة (قوله يؤخذ المقرر الخ) اي
 ولا يثبت النسب لانه اذا كان ثابت النسب كان غايها عن الثبوت من المقر وان كان لا يثبت له لانه كان مكذبا
 طاهر في النسب وان لم يصدق لا يثبت لان الحق لا يثبت بدون تصديقه وقوله يؤخذ المقرر من حيث
 احتفاظ المال لا يثبت له لان هذا مجرد اقرار بالنسب لا اقرار بالمال ايضا وانما يظهر ذلك في المسئلة
 السابقة وهي ما اذا اقر لاجنبى ثم ادعى نبوته فانه اذا لم يثبت له هذه الشروط لم يكن له المال وان كان النسب لا يثبت

(قوله ببلد هو فيه) اي في بلد موطنه
 (قوله شارك الفلام الورثة) لان المشاركة في التركة من ضرورة ثبوت النسب انتهى
 (قوله فان اتفقت هذه الشروط) اي احدها وهي ثلاثة (قوله يؤخذ المقرر الخ) اي
 ولا يثبت النسب لانه اذا كان ثابت النسب كان غايها عن الثبوت من المقر وان كان لا يثبت له لانه كان مكذبا
 طاهر في النسب وان لم يصدق لا يثبت لان الحق لا يثبت بدون تصديقه وقوله يؤخذ المقرر من حيث
 احتفاظ المال لا يثبت له لان هذا مجرد اقرار بالنسب لا اقرار بالمال ايضا وانما يظهر ذلك في المسئلة
 السابقة وهي ما اذا اقر لاجنبى ثم ادعى نبوته فانه اذا لم يثبت له هذه الشروط لم يكن له المال وان كان النسب لا يثبت

ولا يراد المال ما يلزمه من النفقة والحضانة والارث كما يأتى سابقه فحمل النسب على اغير فانه اذا اتى هنا
 التصديق كيف يرثه او تجب عليه نفقته وكذا اذا كان لا يثبت له لانه اذا كان لا يثبت له لانه اذا
 وجدت الشروط اثلاثة ولم يصدق المقر عليه اي وقد اقره مع ذلك بال فان النسب لا يثبت لان فيه تحميلا
 على الغير ولكنه يصح اقراره بالمال كالأقرار باخوة غيره (قوله عن النسيان) الذي قدمه الشرع لئلا يتعبها
 في المسئلة السابقة منه ولو كذبه او كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقر به ولا يثبت النسب كما في النسيان
 انتهى وعبارة شرح رصديكة فلو قال فلان اخي احدهم هذا شرط وقد اقر به بما لا يؤخذ به المقر لكان
 اوضح لان المانع من صحة الاقرار ثبوت النسب بحيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو بشرط المقام (قوله والرجل
 صح اقراره) زاد لفظة الرجل ليعيد ان الاقرار بالذكورية ليس قاصرا على المريض فقوله بعد اى المريض تفسير
 مضر ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجعه الا ان يجعل مرفوعا تقييد لرجل وهو تقييد مضر ايضا (قوله وفيه نظر)
 وجهه ظاهر فهو كاقراءه يثبت ابن قال في جامع الفصولين اقر بنبوت فلان النصف والباقي للهصة اذ اقراره
 يثبت جائز لا يثبت الابن انتهى وماذا لا الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر (قوله بشرط خلوها الخ)
 ينبغي ان يراد وان لا تكون مجموعية او ثنية ولم ار من صرح به حموي وفي حاشية سري الدين على الزيلعي قوله
 والزوجة لى بشرط ان تكون صالحة لذلك انتهى كافي زاد في ذلك ما اذا كانت حرة بالزواج (قوله مثلا)
 ذكره ليفيد ان المراد بالاخت من لا يجوز الجمع بينها وبين هذه الزوجة (قوله وصح بالمولى) سواء كان اعلى
 او اسفل ان لم يكن له ولا من جهة الغير لان موجب الاقرار بنبوت بتصادقهما وليس فيه تحميل النسب
 على اقراره حموي (قوله من جهة الاقرار بالام) في جانب الريل والمرأة (قوله لان النسب الخ) فيه نظر
 اذ لا يشترط انساب الولد الى امه وانما معناه انه ينظر في النسب والدعوة لاب قال الحموي وفي حاشية شيخ
 الاسلام الحنفى على مد والشرعية مانعة هذا اى ما ذكره من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة
 والمولى وما ذكره من صحة اقرارها بالوالدين والزوج والمولى وافق لنظره بالهداية والكافي وقصة الفقهاء لكنه
 يخالف لعمامة الروايات على ما في النهاية ولتقرير الخلاصة والمحيط وقاضي خان حيث سرحوا بان لا يجوز اقرار
 الرجل بوارثه مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الاب والابن والزوجة والمولى فقاموا بالاربعة كالأمة مثلا لا يرث
 مع الوارث المعروف اما الاقرار فخص في نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل
 انتهى (قوله وفيه حل الزوجية على الغير) الضريح على النسب على الغير لا زوجية على المقر بصاحب اقراره
 من جهة الارث وان كان اقراره لا يسرى على الزوج (قوله ولكن الحق الخ) انما هو من نقل الحفيد انما
 قولان (قوله بجماع الاصالة) هو في الاب معلول بان الاتساب اليه كما قدمه من التعليل على ما فيه ولا يظهر
 ذلك في حق الام وليست له الامالة والا لثبت النسب في الاباء العلون وقد تقدم عن الزيلعي خلافة
 (قوله ان شهد امرأ الخ) قال في ابصاح الاصلاح هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه منه على ما اشار اليه
 وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عندى حنفية وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت
 ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها انتهى فقد علم ان قوله ان شهد الخ محل عند التجاحد وادعت
 كلامه انه اذا لم يوجد شرط صحة الاقرار لا يعمل به في حقه ايضا وفي الشك عن الاتفاق ولا يجوز اقرار المرأة
 بالولد وان صدقه ساول كنتم ما توارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقه ولا يقضى
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت لهما امرأ على ذلك وقد صدقها الولد ثبت
 نسبه منها وكذلك ان لم تشهد لهما امرأ وقد صدقه ازوجها ثبت النسب منها لان النسب يثبت بتصادقهما
 لانه لا يثبت على غيرهما كذا في شرح الكافي انتهى فليست له وهذا في بيان شهادة القابلة مثلا لثبوت النسب
 اذا انكر ولادتها قوله بتعيين الولد انما يكون هذا اذا تصادقا على الولادة واختلفا في تعيين (قوله
 انه حديث كالتساع) فيكون ان في يد حاشية ادعاء وانظر لو كان في يد غيره وادعاء هو فقط والظاهر ان الحكم
 كذلك لما فيه من الصلابة (قوله وصح مطلقا) اي اقرارها وان لم يوجد شهادة ولا تصديق من زوج لان فيه
 الزام على نفسه دون غيره فانه عاين بلغي (قوله بلى لم يعرف لها زوج غيره) اي وقد ادعت انه من غير
 هذا الزوج وانما هو نبوته من عدم تحميل نسب على معلوم فغيرها بعد فحق هذا رأيت ابا السعود قال بطل

في اقراره باخوة غيره كما مر عن النسيان
 (قوله عن النسيان) الذي قدمه الشرع لئلا يتعبها
 في المسئلة السابقة منه ولو كذبه او كان معروف النسب من غيره لزمه ما اقر به ولا يثبت النسب كما في النسيان
 انتهى وعبارة شرح رصديكة فلو قال فلان اخي احدهم هذا شرط وقد اقر به بما لا يؤخذ به المقر لكان
 اوضح لان المانع من صحة الاقرار ثبوت النسب بحيث لم يثبت لزم المقر به وهذا هو بشرط المقام (قوله والرجل
 صح اقراره) زاد لفظة الرجل ليعيد ان الاقرار بالذكورية ليس قاصرا على المريض فقوله بعد اى المريض تفسير
 مضر ولا حاجة اليه بعد تقدم مرجعه الا ان يجعل مرفوعا تقييد لرجل وهو تقييد مضر ايضا (قوله وفيه نظر)
 وجهه ظاهر فهو كاقراءه يثبت ابن قال في جامع الفصولين اقر بنبوت فلان النصف والباقي للهصة اذ اقراره
 يثبت جائز لا يثبت الابن انتهى وماذا لا الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر (قوله بشرط خلوها الخ)
 ينبغي ان يراد وان لا تكون مجموعية او ثنية ولم ار من صرح به حموي وفي حاشية سري الدين على الزيلعي قوله
 والزوجة لى بشرط ان تكون صالحة لذلك انتهى كافي زاد في ذلك ما اذا كانت حرة بالزواج (قوله مثلا)
 ذكره ليفيد ان المراد بالاخت من لا يجوز الجمع بينها وبين هذه الزوجة (قوله وصح بالمولى) سواء كان اعلى
 او اسفل ان لم يكن له ولا من جهة الغير لان موجب الاقرار بنبوت بتصادقهما وليس فيه تحميل النسب
 على اقراره حموي (قوله من جهة الاقرار بالام) في جانب الريل والمرأة (قوله لان النسب الخ) فيه نظر
 اذ لا يشترط انساب الولد الى امه وانما معناه انه ينظر في النسب والدعوة لاب قال الحموي وفي حاشية شيخ
 الاسلام الحنفى على مد والشرعية مانعة هذا اى ما ذكره من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة
 والمولى وما ذكره من صحة اقرارها بالوالدين والزوج والمولى وافق لنظره بالهداية والكافي وقصة الفقهاء لكنه
 يخالف لعمامة الروايات على ما في النهاية ولتقرير الخلاصة والمحيط وقاضي خان حيث سرحوا بان لا يجوز اقرار
 الرجل بوارثه مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الاب والابن والزوجة والمولى فقاموا بالاربعة كالأمة مثلا لا يرث
 مع الوارث المعروف اما الاقرار فخص في نفسه حتى يقدم المقر له على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل
 انتهى (قوله وفيه حل الزوجية على الغير) الضريح على النسب على الغير لا زوجية على المقر بصاحب اقراره
 من جهة الارث وان كان اقراره لا يسرى على الزوج (قوله ولكن الحق الخ) انما هو من نقل الحفيد انما
 قولان (قوله بجماع الاصالة) هو في الاب معلول بان الاتساب اليه كما قدمه من التعليل على ما فيه ولا يظهر
 ذلك في حق الام وليست له الامالة والا لثبت النسب في الاباء العلون وقد تقدم عن الزيلعي خلافة
 (قوله ان شهد امرأ الخ) قال في ابصاح الاصلاح هذا اذا كانت ذات زوج وادعت انه منه على ما اشار اليه
 وان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عندى حنفية وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعت
 ان الولد من غيره فلا حاجة الى امر زائد على اقرارها انتهى فقد علم ان قوله ان شهد الخ محل عند التجاحد وادعت
 كلامه انه اذا لم يوجد شرط صحة الاقرار لا يعمل به في حقه ايضا وفي الشك عن الاتفاق ولا يجوز اقرار المرأة
 بالولد وان صدقه ساول كنتم ما توارثان ان لم يكن لهما وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقه ولا يقضى
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت لهما امرأ على ذلك وقد صدقها الولد ثبت
 نسبه منها وكذلك ان لم تشهد لهما امرأ وقد صدقه ازوجها ثبت النسب منها لان النسب يثبت بتصادقهما
 لانه لا يثبت على غيرهما كذا في شرح الكافي انتهى فليست له وهذا في بيان شهادة القابلة مثلا لثبوت النسب
 اذا انكر ولادتها قوله بتعيين الولد انما يكون هذا اذا تصادقا على الولادة واختلفا في تعيين (قوله
 انه حديث كالتساع) فيكون ان في يد حاشية ادعاء وانظر لو كان في يد غيره وادعاء هو فقط والظاهر ان الحكم
 كذلك لما فيه من الصلابة (قوله وصح مطلقا) اي اقرارها وان لم يوجد شهادة ولا تصديق من زوج لان فيه
 الزام على نفسه دون غيره فانه عاين بلغي (قوله بلى لم يعرف لها زوج غيره) اي وقد ادعت انه من غير
 هذا الزوج وانما هو نبوته من عدم تحميل نسب على معلوم فغيرها بعد فحق هذا رأيت ابا السعود قال بطل

(قوله وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو اقرانه بغيره فلا بد منه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح
تومر الاذهان والاولى الاقتصاد على قوله كذا اذ قوله على هذا (قوله فراجع) ثم ذكره هنا في الاقرار وذكر
في الوقف مسئله اخرى هي الناظر اذ افوض النظر لغيره فان كان له التفويض بالشرط صح مطلقا والا فان
فوض في حقه لم يصح وان فوض في مرض موته صح انتهى قال في حاشية الاشياء وينبغي ان تفرد صحة
التفويض من الناظر بما اذا لم ينعمه من التفويض وقال في السائط لا يعود وقد وقع الاستدراك في مسائل وكثير
السؤال عنها ولم اجد فيها تقلاصا بحدود التفويض منها ان بعض الذرية المشروط لوم الربع اذا اسقط حقه
لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا اسقط لغيره بان فرغ عنه الا انه في التهمة وغيرها ان المشروط له
النظر اذ افوضه لغيره فان كان التفويض على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في حقه لم يجوز ان كان
عند موته جائزا على ان الوصي اربوصى الى غيره ومنها ان الواقف اذا اشترط لنفسه شرط في اصل الوقف
كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذه الشروط وينبغي
ان يقال بالعموم في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه في شيء كما علمنا من كلام جامع الفصولين اذا اذا
اسقط المشروط له الربع حقه لا لاحد فلا يسقط كانهما الطرصين بخلاف ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا
اسقط الواقف حقه لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المشروط له الربع او بغيره انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلا بد
هل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه كما ذكره الخصاص في باب مستقل (قوله القصص
المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب (قوله في الاول) هو قوله في علي وظاهره انه لا خلاف في قوله
فيما علم مع انه بجعله اذ قوله في علي اي معلوم (قوله لانه اتفاقا) لان قد في مثله التحقيق (قوله قال غصنا)
مثله اقرنا فلان ككافي ابن مالك (قوله مثلا) فالمراد انه اشرك معه غيره ولو اوجدا (قوله والزمه زفر
بعشرها) لانه اضاف الاقرار الى نفسه والى غيره فيلزمه بحصته (قوله يستعمل في الواحد) قال تعالى
انما ارسلنا وانما اقلنا بذلك وان كان مجازا لما ذكره من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثة) لان اقراره
للاول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره لثاني وثالث فاستحقا وقامه على مثله الدين اذا اقره
هكذا (قوله لم يقع ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدي القاضي فلا يصح في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه
وبه صرح في حوائج الاشياء كالواقران هذه المرأة امه مثلثا اراد ان يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقته
المرأة قل ان يتزوجها لان هذا مما يجري فيه الغلط وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها وقال لم اكن تزوجتها
حين الطلاق صدق وبازالة ككاح يبري (قوله فافق بعضهم) ولا يفتي بقوبة السارق لانه جور مجتنب
وقهستاق وقد سلف (قوله الاقرار بشئ محال الخ) كقوله ان فلانا اقرضني كذا في شهر كذا وقد مات قبله ونحو
ما اذا اقرت ان المهر الذي على زوجي لفلان اوالذي فانه لا يصح حوى عن شرح المنظومة والنقطة وفيه
ان عدم الصحة فيه لكونه حبة دين لغير من هو عليه ومنه اذا اقرانه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح
جمعه لان الاقرار بالبيع بغير من باطل كافي قاضي خان وهو احدى روايتين كافي الوالدية ومنه اذا زوج
بنته ثم طلبوا منه ان يقر بقبض شيء من المصدق فلا اقرار باطل لان اهل المجلس يعرفون انه كذب ولو البية قال
البيروني يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في زماننا (قوله ولو عمر بعد هبتها على الاشبه) صورته
وهبت تزوجها مهرها ثم اقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البر بقتلها عن الخلاصة
والصحة في قال رجل اقر لامرأة بمهر اقرته وهو في مرض موته وماتت فامت الورثة الدية ان المرأة ومات
مهرها من تزوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر المذكور ولكن في فصول العمادي
ما يقتضي ان الاقرار انما يصح بمقدار مهر المثل انتهى لمخصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تختلف الابراء
فلو ابرأته منه ثم اقر به لا يصح اقراره (قوله يلزمه) لحدوثه بعد الابراء العام وان قامت البيينة بالاقرار ولكن
قد سبق لول الاقرار ان بناء ثبوت المال على مجرد الاقرار لا يصح (قوله قلت ومقاده) اي مقاد التقييد بالسبب
الحادث (قوله انه) اي القريم (قوله بقاء الدين) اي الذي ابرأته فليس دينا حادئا والفرق بين هذا والعبارة
والعبارة السابقة انه قال في الاول فلان على كذا وفي الثانية قال دين فلان ياق على الحكم فمع ما واحد وهو
البطالان (قوله كالاول) اي انه باطل (قوله الفعل في المرض) كالاعتراف به يدين وكالتزوج والعقد والهبة

[illegible]

والحسابان قوله لاحظ من فعل النجاة فان الاقرار فيه بدين مؤخر عن دين الصحة واخرج بقوله فيه بمهر المثل
وتبطل الزيادة بخلاف الصحة والعق وما بعده في المرض تغد من الثلث وفي الصحة من الكل (قوله الا في مسئلة
استناد الناظر النظر لغيره) المراد بالاستناد التفويض فانه اذا فوض في صحته لا يصح الا اذا شرط له التفويض
واذا فوض في مرضه صح (قوله بلا شرط) اي شرط الواقف التفويض له اما اذا كان هناك شرط فيستويان
(قوله تنمة) اي انتهى من التتمة (قوله وعمامة في الاشياء) قال فيها الواخلة في كون الاقرار لوارث في الصحة
او المرض قال قول لمدعي المرض والصغرا والكبر قال قول لمدعي الصغر وكذا لو طلق وراعت ثم قال كنت صغيرا
قال قول له وكذا اذا استند الى جنونه المعهود ولو اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة
الاقرار في المرض انتهى (قوله وفي الوهبانية) هو كذا ردها العلامة عبد البروييت الاصل

اقر بالف مهره اصم مشرقا * ولو وهبت من قبل ايس بغير

(قوله اقرع المثل) قد مناقله عنه عن شرح الرهانية (قوله فيينة الاحباب) اى المماثلة من الورثة اتم اوهيته له هبة صحيحة قبل هذا الاقرار (قوله واستاذيع) بالنصب مع قول الاقربان اوبند اخبر به اقبلن (قوله فيه) اى فى مرض موته (قوله اقبلن) اى اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كما فى المتنق لواخر فى المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان فى صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض الثمن الا بقدر الثالث وانما صح اقراره بالبيع لانه غير محجور عليه فيه الا ان يكون فيه شحابة لا يخرج من الثالث اما لو كان اقبض بمائة شهود الاقرار صح ولو كان فى الدين وتماه فى شرح العلامة عبد البر (قوله وليس بلا شهود الخ) هذا نصوب العلامة عبد البر لايت الاصل وهو

وليس باقرار مقالة لانكس * شهيد اول لا تخبر يقال فيمنظر

يعني اذا قال لا تشهد وان فلان على الف درهم لا يكون اقرارا لانه منى عن اثبات سب الوجوب بالزور فانه
ابن وهبان وانه ليس به على اقامة الشهادة لان النهي عنها لا يصح ولا يميل فلا يعمل كلامه عليه فيعمل على
ارادة النبي اى لا شهادة على لكم بكذ او لو قال هكذا لا يكون اقرارا لانه عبد البر (قوله عنده) بالنون وتشديد الدال
اى لا تعد ذلك في حكم الاقرار (قوله تخلف) منظر فيما اذا قال ابدء فقال الكر حتى انه لا يكون اقرارا وعليه عامة
مشايخ بلخ وقال مشايخ بخارى الصواب انه اقرار وفي القنية وهو الصحيح واعتمده في المنية وزعم شمس الائمة
ان فيه روايتين وجه كونه اقرارا ان النهي عن الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه لقوله تعالى واذا جاءهم امر
من الامن او الخوف اذا هو ابه ذمهم على الاخبار مع وجود الخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم الخبر عنه
في الاثبات فكذلك في النفي فكانه انبى اخبر عنه وكأنه قال فلان على الف درهم فلا تخبره بار له على ذلك
ولو قال ذلك كان اقرارا انتهى من شرح العلامة عبد البر لمخضا ووجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد (قوله
ومن قال ملكي ذاذا) اى لهذا الشخص (قوله كان مفتحا) اى لتليسه فيعتبر فيه شرائط الهبة (قوله فهو
مظهر) اى مقروء وخبر فلا يشترط شروط الهبة وقد سبق هذا مفصلا (قوله في اليوم) بخبرك الياء منى (قوله
منها) اى من دعوى اليوم او ما تقدمه اما اذا كان بسبب حادث فتسمع افاده ابن وهبان ولو قال تركت دعوى
على فلان وفوضت امري الى الاخرة لا تسمع بعد (قوله فتمسكوا) بخبره فيجب الكفاف مع اشباع الراى اى شكره
الشرع ولا يقبله والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الصلح)

(قوله منا ميثمه ان انكار المقر سبب الخصومة) يعني ان الصلح يسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر
اقرار اولى فباسب الصلح والاقرار باثنتين ولكنهما مناسبة حقيقة تتبع فيها المصنف وقد تقدمت منا ميثمه اول
كتاب الاقرار وقال الشريف الجوي في وجه المناسبة ان الصلح قد يكون عن اقرار او ان كلا منهما يحصل به قطع
المنازعة انتهى (قوله اسم من المصالحة) لو قال حكما قال الجوي اسم للمصالحة لكان اظهر (قوله ويقطع
الخصومة) عطف تفسير كما يفيد به الجوي فانه فسر رفع النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) اي فيما يتبع وفيها
لا يتبعين (قوله فيما يتبعين) انما اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريانه في الاعيان
(قوله فبتم لا نقول) اي من المثلوب اذ ابداه ويطبله بان ادعى شخص على شخص وراهم ونحوه فان طلب المدعى

ألقول في المرض احط من فعل العلة الأولى
 مسئلة أسناد الناطر النظر لقول بلا شرط فانه
 صحيح في المرض لا في العلة أتت وتسامه
 في الإنشاء وفي الوهمانية
 أقربهم الأدل في ضعف مؤنة
 فنية الإيجاب من قبل ثم تولى
 وأسناد يبع فيه للعلة أقبلين
 وفي القبح من ثلث الدلائل يقتدر
 وليست بلا تشبه محققا عنده
 ولو قال لا تخبر بخلق بسطر
 ومن قال ملكي ذلك كان مستنفا
 ومن قال لا دعوى لي اليوم عندنا
 فإدعى على بعد منها ففسر
 (كتاب الأصل)
 مناسبة ان انكار المقربب للضرورة
 المستدعية للأصل (هو) انما قسم من الصالحة
 وشرا (عقد برفع النزاع) ويقطع الخصومة
 (وكذا الإيجاب) مطلقا (واقبول) فيما يعين
 إمامة بالإلزامية كالدرهم فيه لا قبول غناية
 ومجني

عليه الصلح على نفسه انتقال المدعي صالحته على ذلك فلا يشترط قبول المدعي عليه لان ذلك انما يقطع من المدعي وهو يتم بالمعقود وحده وهذا انما يظهر في صورة الاقرار (قوله وشروط العقل) لاجابة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح يخنون وصبي لا يعقل (قوله قصص من صبي مأذون) ويصح عنه بان مال ابيه عن داره وقد ادعاها مدعي واقام البرهان (قوله ان عري) بكسر الراء اي خلا وامابة تعهدها من اجل وزل (قوله عن ضررين) بان كان ثمة انحطاط ولا تنفع فيه ولا ضرر وفيه ضرر فخيرين فاذا ادعى الصبي المأذون على انسان ديار صالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بينة يبار الصلح اذ عند انعدامها الاحتمال الا الخصومة والحلف والمال انفع منها وان كانت البينة لم يجز لان الحلف تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلبه عن عينه فخيرتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اضر الدارين فانه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر انتهى (قوله وفيه شفع) لوقال لم يكن فيه ضررين لكان اولي ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غيرين (قوله معلوما) سواء كان مالا او منفعة بان مال على خدمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقتناه لوما فانه يجوز ويكفي في معنى الاجارة وخرج ما لا يمكن كذلك ولا يصح الصلح عن الجور والمينة والدم ومصد الاموال والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فما لا يصح للعوض والبيع لا يصح عوضا في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته كن ادعى - فاني دار وادعى المدعي عليه قبله حقا في حاقوته فتصالحا على ان يتبرك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يكن كل منهما مائة دار حقه لان جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة كذا في الدرر (قوله وكون المصالح عنه حقا) اي لاه الصالح ثابتا في المحل لاحقائه تعالى فخرج بقولنا ان المصالح ما اذا اذنت مطلقة على زوجها ان مبيعا في يد احدهما انها منه فصالحها على شئ لتترك الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا تملك الاعيان عن حق غيرهما وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان اثبات الطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانما مضافة الرأى فلا يجوز الصلح عنه كجاء في (قوله كالتصاص) انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه بصير معلوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك الاعيان عنه بالصالح اهـ (قوله والله زير) الذي هو حق العبد كان صالحه عن به بما دون ذنوبه اما التبرع الذي هو حق الله تعالى كقبلة في اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وسره (قوله او يجهم ولا) كان ادعى عليه قد راس المال فصول (قوله كحق شفعة) يعني اذ مال المشتري الشفعة عن الشفعة التي وجبت له على شئ على ان يسل المالك لثمنه فصول (قوله باطل اذ لا حق للشفيع في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب بتسليم الشفعة لاقبلة فلا يجوز اخذ المال في مقابلته (قوله وكفالة نفس) الوجه فيه كالوجه في مائة وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كفالة المال يكون اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحذف) بان حذف وجلا فصالحه على مال على ان يبرئه عنه لانه وان كان له بعد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ماليا كالزكاة ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب خمر فصالحه على مال على انه لا يرفعه الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح بالصالح يتصرف اما باستيفاء كل حقه او باستيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه (قوله ويبطل به الاول والثالث) الرضى الشفعيع به قوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني) لوقبل الرضى للسالك) ظاهره انه يبطل بالصالح اصلا وهو الذي في الشرع لاجلية عن فاضل شان فانه قال بطل الصلح ومقط لحدان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما يقطع باله فلو عدم المطلب حتى لو عاد وطلب - قد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي اخذ عوض ولا صلح ولا مفرق فيه وعنه نعم لو عا المقتدوف فلا حد لاحقة العفول لترك الطالب حتى لو عاد وطلب حديثي فاذا دانه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطالب (قوله لا حرج في) ان لا يصح الصلح عنه قال فاضل شان زنى رجل بامرأة وجل فعل الزوج واراد احدهما الصلح فتصالحا معا وادعا على معلوم على ان يبرئه كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرضى او بعده انتهى

(قوله وشروط العقل) لاجابة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح يخنون وصبي لا يعقل (قوله قصص من صبي مأذون) ويصح عنه بان مال ابيه عن داره وقد ادعاها مدعي واقام البرهان (قوله ان عري) بكسر الراء اي خلا وامابة تعهدها من اجل وزل (قوله عن ضررين) بان كان ثمة انحطاط ولا تنفع فيه ولا ضرر وفيه ضرر فخيرين فاذا ادعى الصبي المأذون على انسان ديار صالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بينة يبار الصلح اذ عند انعدامها الاحتمال الا الخصومة والحلف والمال انفع منها وان كانت البينة لم يجز لان الحلف تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلبه عن عينه فخيرتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اضر الدارين فانه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر انتهى (قوله وفيه شفع) لوقال لم يكن فيه ضررين لكان اولي ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غيرين (قوله معلوما) سواء كان مالا او منفعة بان مال على خدمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقتناه لوما فانه يجوز ويكفي في معنى الاجارة وخرج ما لا يمكن كذلك ولا يصح الصلح عن الجور والمينة والدم ومصد الاموال والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فما لا يصح للعوض والبيع لا يصح عوضا في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته كن ادعى - فاني دار وادعى المدعي عليه قبله حقا في حاقوته فتصالحا على ان يتبرك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يكن كل منهما مائة دار حقه لان جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة كذا في الدرر (قوله وكون المصالح عنه حقا) اي لاه الصالح ثابتا في المحل لاحقائه تعالى فخرج بقولنا ان المصالح ما اذا اذنت مطلقة على زوجها ان مبيعا في يد احدهما انها منه فصالحها على شئ لتترك الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا تملك الاعيان عن حق غيرهما وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان اثبات الطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانما مضافة الرأى فلا يجوز الصلح عنه كجاء في (قوله كالتصاص) انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه بصير معلوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك الاعيان عنه بالصالح اهـ (قوله والله زير) الذي هو حق العبد كان صالحه عن به بما دون ذنوبه اما التبرع الذي هو حق الله تعالى كقبلة في اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وسره (قوله او يجهم ولا) كان ادعى عليه قد راس المال فصول (قوله باطل اذ لا حق للشفيع في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب بتسليم الشفعة لاقبلة فلا يجوز اخذ المال في مقابلته (قوله وكفالة نفس) الوجه فيه كالوجه في مائة وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كفالة المال يكون اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحذف) بان حذف وجلا فصالحه على مال على ان يبرئه عنه لانه وان كان له بعد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ماليا كالزكاة ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب خمر فصالحه على مال على انه لا يرفعه الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح بالصالح يتصرف اما باستيفاء كل حقه او باستيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه (قوله ويبطل به الاول والثالث) الرضى الشفعيع به قوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني) لوقبل الرضى للسالك) ظاهره انه يبطل بالصالح اصلا وهو الذي في الشرع لاجلية عن فاضل شان فانه قال بطل الصلح ومقط لحدان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما يقطع باله فلو عدم المطلب حتى لو عاد وطلب - قد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي اخذ عوض ولا صلح ولا مفرق فيه وعنه نعم لو عا المقتدوف فلا حد لاحقة العفول لترك الطالب حتى لو عاد وطلب حديثي فاذا دانه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطالب (قوله لا حرج في) ان لا يصح الصلح عنه قال فاضل شان زنى رجل بامرأة وجل فعل الزوج واراد احدهما الصلح فتصالحا معا وادعا على معلوم على ان يبرئه كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرضى او بعده انتهى

(قوله وشرب) قال فاضل شان الامام والقاضي اذا صلح شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفوه عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرضى او بعده اهـ وقد علمت معنى الاطلاق (قوله من المدعي عاياه) متعلق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعي عليه (قوله لانه اسقاط) هذا يفيد انه لا يشترط الطلب كما لا يشترط القبول وان هذا في الاقرار شامل (قوله وطلب الصلح) مستغنى عنه بالمصنف (قوله لانه كالبيع) اي ولا بد فيه من الايجاب والقبول ولو قال المشتري او الباعثي فقال بعثتك فانه لا يكتفى عن القبول (قوله وحكمه) اي اثره الثابت له منع (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لما مر انه عقد يرفع النزاع انتهى (قوله وقوع الملك في ماله عليه) اي للمدعي سواء اقر المدعي عليه او انكره جوى (قوله وعنه) اي وقوع الملك للمدعي عليه في المصالح عنه ان كان مما يحل له ان يملكه وان لم يملكه كدور براءة فالحكم براءة المدعي عليه عن ذلك (قوله لوقر) قيد في قوله وعنه ولما اذا كان منكرا فالحكم براءة عن الدعوى - سواء كانت فيما يحل له ان يملكه او افاده الجوى (قوله وهو صحيح) اقوله تعالى والصلح خير وقوله عليه السلام والصلح والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا حل حراما او حرم حلالا ومعنى جواز الصلح اعتباره حتى يملك المدعي بدل الصلح ولا يشترط المدعي عليه ويبطل حق المدعي في الدعوى والمراد بقوله الا صلحا حل حراما اي ائتمنه كالجور وقوله او حرم حلالا اي لعينه كالمصلحة على تركه وطى الضرر وامادفع ارضه ولا دفع الظلم بخلافه ليس بصلح حل حراما ولا يصحح الا على من اكاه قال محمد في السير الكبير يلقن عن الشتم جابر بن زيد انه قال ما وجدنا في زمن الحجاج اربابا يدينون زبانا شيئا خيرا النامن الرضى انتهى (قوله مع اقرار الخ) قال الاكل المحصر في هذه الانواع ضرورى لان الخصم وقت الدعوى اما ان يكت ارضكم بحسبها وهو لا يخلو عن النقي والاثبات لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بمحل النزاع لانه سقط بقولنا بحسبها انتهى منع (قوله وحينئذ فقيرى) زيادة حينئذ اقتضت زيادة الصلح التقريبية في المصنف وقوله فيه اي في هذا الصلح انتهى منع فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار برار ورجعت فمما الشفعة انتهى جوى (قوله والرد بهيب) بخوان كان بدل الصلح عبدا مثلا فوجد المدعي فيه عيبا له ان يرده وظاهره لاقه انه يرده بسير العيب وقاحته وقد ذكره الطحاوى افاده الجوى (قوله وخيار روية) فبرد العوض اذ اراده وكان ليرده وقت العقد وكذلك ردا المصالح عنه ان كان ليرده (قوله وشروط) بان تصالحا على شئ فشرط احدهما ان يار لانه مثلا (قوله روية - مد جهالة البديل) ذكره هنا وان استقدم من اشتراطه لومية المصالح عليه لانه ذكر بصدد التبرع على انه كالبيع (قوله لانه بسقط) عله لقوله لاجهالة المصالح عنه اي والساقط لا تنقض جهالة الى المنازعة (قوله ونشترط القدرة على تسليم البديل) استئناف واقع موقع التعليل لقوله ويفد جهالة البديل ولا يصح عطفه على يقطع انتهى حلى (قوله ان كالا فكل اوده ضايف بعضا) المصنف صريح في البعض لقوله حصته فلو قال الموقوف بعد المثل وان استحق الكل ردا لكل لكان اوضح (قوله لانه معاوضة) مقتضى المعاوضة انه اذا استحق الثمن فان كان مثليا وجمع بمثله وان كان قيميا رجع بقيته ولا ينقص العقد فالصلح يجري على هذا (قوله كذا كرنا) اي ان كالا فكل ا وان بعضا بعضا اهـ حلى (قوله ان احتج اليه) قال العلامة - مكين وانما يشترط التوقيت في الاجراء الخاص حتى لو تصالحا على خدمة عبده او مكنتى داره يحتاج الى التوقيت وفي المشترك لا يحتاج اليه كذا اذا صالحه على صبغ ثوب او ركوب دابة الى موضع كذا او سئل طه ام اليه انتهى (قوله ويبطل بوث احدهما) اي ان عقده لنفسه جوى (فرع) اذا اقر المدعي في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشئ ثم يبطل الصلح يبطل اقراره الذي في ضمنه وله ان يذيعه بعد ذلك والمدعي عليه اذا اقر عند الصلح بان هذا الشئ للمدعي ثم يبطل الصلح فانه يرد ذلك الشئ الى المدعي انتهى وقد اوضحه الجوى في شرحه (قوله وبه لا للمحل) قبل الاستيفاء ولو قبض بعضه بطل فيما بقي فبرجع بقدره وما ذكره من البطلان بالموت والهلاكة قول محمد وقال ابو يوسف ان مات المطلب لا يبطل الصلح والمدعي يستوفيه او المدعي فكذلك في خدمة عبد وسكنى داره ويقوم وارثه مقامه ويبطل في ركوب دابة وليس يوب ولو كان بخدمته عبد فقتله الدافع بطل او الاجنبى ضمن قيمته واشترى بها عبد يخدمه ان شاء وقناه في الجوى وظاهر المتن اعتماد قول محمد (قوله وكذا لو وقع عن منفعة) اي الصلح عن دعوى منفعة ولقرينها وفيه ان المنفعة منفعة ملك المدعي عليه ولا يصح استجار منفعة ملكه (قوله ابن كمال) قال في الايضاح لكن

(وطلب الصلح) صكاف عن قبول من المدعي عليه ان كان المدعي به مما لا يقين بالتميم) كذا راجع الى ان لا يشترط طلب الصلح على ذلك لانه اسقاط لبعض (قوله وشروط العقل) لاجابة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح يخنون وصبي لا يعقل (قوله قصص من صبي مأذون) ويصح عنه بان مال ابيه عن داره وقد ادعاها مدعي واقام البرهان (قوله ان عري) بكسر الراء اي خلا وامابة تعهدها من اجل وزل (قوله عن ضررين) بان كان ثمة انحطاط ولا تنفع فيه ولا ضرر وفيه ضرر فخيرين فاذا ادعى الصبي المأذون على انسان ديار صالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه بينة يبار الصلح اذ عند انعدامها الاحتمال الا الخصومة والحلف والمال انفع منها وان كانت البينة لم يجز لان الحلف تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلبه عن عينه فخيرتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا اضر الدارين فانه يجوز لانه من اعمال التجارة (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر انتهى (قوله وفيه شفع) لوقال لم يكن فيه ضررين لكان اولي ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر او كان فيه ضرر غيرين (قوله معلوما) سواء كان مالا او منفعة بان مال على خدمة عبد بعينه سنة او ركوب دابة بعينها او زراعة ارض او سكنى دار وقتناه لوما فانه يجوز ويكفي في معنى الاجارة وخرج ما لا يمكن كذلك ولا يصح الصلح عن الجور والمينة والدم ومصد الاموال والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فما لا يصح للعوض والبيع لا يصح عوضا في الصلح اهـ (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته كن ادعى - فاني دار وادعى المدعي عليه قبله حقا في حاقوته فتصالحا على ان يتبرك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه صح وان لم يكن كل منهما مائة دار حقه لان جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة كذا في الدرر (قوله وكون المصالح عنه حقا) اي لاه الصالح ثابتا في المحل لاحقائه تعالى فخرج بقولنا ان المصالح ما اذا اذنت مطلقة على زوجها ان مبيعا في يد احدهما انها منه فصالحها على شئ لتترك الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا تملك الاعيان عن حق غيرهما وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان اثبات الطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانما مضافة الرأى فلا يجوز الصلح عنه كجاء في (قوله كالتصاص) انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه بصير معلوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيملك الاعيان عنه بالصالح اهـ (قوله والله زير) الذي هو حق العبد كان صالحه عن به بما دون ذنوبه اما التبرع الذي هو حق الله تعالى كقبلة في اجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه وسره (قوله او يجهم ولا) كان ادعى عليه قد راس المال فصول (قوله باطل اذ لا حق للشفيع في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب بتسليم الشفعة لاقبلة فلا يجوز اخذ المال في مقابلته (قوله وكفالة نفس) الوجه فيه كالوجه في مائة وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صالحه عن كفالة المال يكون اسقاطا لبعض الدين عنه وهو صحيح (قوله وحذف) بان حذف وجلا فصالحه على مال على ان يبرئه عنه لانه وان كان له بعد فيه حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ماليا كالزكاة ولا عن حد الزنى والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب خمر فصالحه على مال على انه لا يرفعه الى ولي الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لان المصالح بالصالح يتصرف اما باستيفاء كل حقه او باستيفاء بعضه واسقاط الباقي او بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه (قوله ويبطل به الاول والثالث) الرضى الشفعيع به قوط حقه وكذا الطالب (قوله وكذا الثاني) لوقبل الرضى للسالك) ظاهره انه يبطل بالصالح اصلا وهو الذي في الشرع لاجلية عن فاضل شان فانه قال بطل الصلح ومقط لحدان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما يقطع باله فلو عدم المطلب حتى لو عاد وطلب - قد قال المصنف والشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي اخذ عوض ولا صلح ولا مفرق فيه وعنه نعم لو عا المقتدوف فلا حد لاحقة العفول لترك الطالب حتى لو عاد وطلب حديثي فاذا دانه لا صلح وظاهره ولو قبل المرافعة الا ان يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطالب (قوله لا حرج في) ان لا يصح الصلح عنه قال فاضل شان زنى رجل بامرأة وجل فعل الزوج واراد احدهما الصلح فتصالحا معا وادعا على معلوم على ان يبرئه كان باطلا وعفوه باطل سواء كان قبل الرضى او بعده انتهى

انما يجوز عن منفعة بمنفعة اذا كانتا مختلفي الجنس انتهى كما اذا حاله عن سكي دار على خدمة عبد بخلاف
ما اذا اتحد الجنس كما اذا حال عن سكي دار على سكي دار فانه لا يجوز لانه لا يجوز استئجار المنفعة بنفسها
من المنافع فكذا الصلح انتهى حلي (قوله اي الصلح) يشير الى تقديره صاف في المصنف وقوله يسكت وانكار
الباء بمعنى في اي الصلح الواقع في سكوت وانكار والفرقة مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح
الدعوى (قوله وانكار) الزاوي يعني (قوله معاوضة في حق المدعي) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه
انتهى دور (قوله وقد آتينا قطع نزاع في حق الاخر) اذ لو لا في النزاع وزم المدين قال الزاوي وهذا في الانكار
ظاهر لانه تنبى بالانكار ان ما عليه لقطع الخصومة وقد آتينا وكذا في المسكوت لانه يحتل الاقرار والانكار
وجهة الانكار واجهة لذا اصل فراغ الذم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده عوضا عما وقع بالشك
انتهى (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع احدهما) لانه يزعم انه يستحق الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح
ويذفع خصومة المدعي عن نفسه لانه يشتريها زعم المدعي لا يلزمه اه دور (قوله فيدلي بحجته) اي فيتوصل
الشفع بحجة المدعي الى اثبات الدعوى عليه اي على المدعي عليه الشكر او الساكت (قوله لان باقامة الحجية)
مذق اسم ان (قوله غلظ) اي الشفع المدعي عليه ان الدار لم تكن للمدعي (قوله ابو ابراهيم) لاحاجة اليه
للاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار تجري فيه الشفعة (قوله عن المال) ال عوض عن المضمير (قوله فيه)
ان في البعض شفعي (قوله تلوا العوض عن العقرش) لان المدعي عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومته
عن نفسه وبني المدعي في يده بالخصومة احد فذا استحق له مضمونه ووطأ ايضا ان المدعي لم يكن له
خصومة ف يرجع عليه انتهى مخ (قوله هذا اذ لم يقع الخ) اي وهذا ايضا اذا كان المصالح عنه مما يقبل للنقض
مخر كان مما لا يقبله فانه يرجع قيمة البدل كقصاص فاذا كانت الدعوى فيه فانكر المدعي عليه او سكت
وصالح المدعي على جارية فاسئلهما المدعي ثم اخذها مستحق ونسبته قيمة الولد والعقر فان المدعي يرجع
في الدعوى لكن لو اقام يئنه عليها وانكسر المدعي عليه عن التبرير رجع بقيمة الجارية والولد ولا يرجع بالقصاص
لان الصلح فيه عفوه ولا ينقض ومثله في عدم النقض العتق والسكاح وانطاع سوى في حاشية الاشياء (قوله)
فان وقع به بان عبر بلفظ البيع عن الصلح في الانكار والمسكوت (قوله قبل تسليم) واما هلا كه بعد تسليمه
فيهلك على المدعي لدخوله في ضمانه (قوله في انفسه) فان كان عن اقرار رجع بعد الهلاك الى المدعي وان كان
عن انكار رجع الى المدعي واذا ثبت بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره وبني
في الباقي مخ (قوله والا يطل) بان كان دراهم او دراهم فان الصلح لا يطل به لانه لا يملكها لا يملكها ان العقود
وانه سؤخ فلا يمانعهم ما عند الاشارة اليه او بما يتعلق بمثلها في الذمة فلا يصح فيه الهلاك انتهى مخ
(قوله كذا نسخ المتن والشرح) لعله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي يئذي على (قوله اي عين يدعيها)
غيره لا تخصيص اعمومها فانها تشمل الدين اه حلي موضعها (قوله لجواز في الدين) لجواز اسقاطه وهو
عله لتخصيص المذكور اي انما كان هذا الحكم خاصا بالعين لجوازه الخ (قوله فلو اتى عليه دارا) تفرع على المتن
وتشبه له انتهى حلي (قوله على يت معلوم منها) الظاهر انه اذا كان على بعض شائع منها كذلك للعله المذكورة
(قوله فلو لم يغيره فانسح) الاولى تأخير عن قوله لا يفسخ وعلته ان يكون موقفا لتقدير بقوله منها واسلم من
فصل بين ايجابها وهو قوله لا يفسخ باجتناب وهو قوله فلو لم يغيره فانسح (قوله من عين حقه) اي بعض عين
حقه اي راسخه بعض واسقاط البعض لا يرد على العين بل هو محصور بالدين انتهى مخ (قوله كنوب
ودرهم) شارحنا في انه لا فرق بين شفعي وانثي (قوله بتقدير ذلك) اي المراد من اثوب الدرهم (قوله)
او يطق) منصوب بان مضرة فيكون مؤثرا لا بمصدر مجرور بمعطوف على مجرور والمبا انتهى حلي اي او بالحقاق
الابرا او يعلق بدم الياء من الاوهال (قوله الا ابرأ عن دعوى الباقي) في النزاع بين عن محمد ابرأ عن هذه الدار
عن خصومتي في هذا اوس دعوى وراثت من هذه الدار ابرأ ولا حقه في هار في الوقعات ان قوله ابرأ انك
عن خصومتي في هذه الدار خطاب من ابرأ عن الخصوم غيره في ذلك بخلاف برأ لانه ادعى ابرأ الى نفسه
مضربا كونه هو برأ عن الخصوم ونسبته فيه (قوله الحقة مضمرة) ولومن غير هذه الحيلة فلا تنفع الدعوى بعده وان
برأ وسعود (قوله في عارية) ووجهه كذا في الجوز ان الراء لا في عتار ودعوى والا برأ عن الدعوى

[illegible]

صحیح فان من قال لغيره ابرأ منك عن دعوی هذه العین صح ولوادع بعد لم تسع انتی (قوله وقوله) جواب عن سؤال وارد علی ظاهر الروایة بتقديره کیف صح الصلح علی بعض العین المدعاة مطقاً مع انه يلزم منه البراءة عن باقيها وقد قالوا الابرأ عن الاعیان باطل ومقتضاه ان لا یصح وكذا یرد علی رواية ابن جماعة اذا حصل الابرأ (قوله عن دعوی الاعیان) الاولى حذف دعوی لان البراءة عن دعواها صحیحة كما مر وبأی قریناً (قوله ولم یصر ملكاً للمدعی علیه) هو المقصود من المقام ای ان معنی بطلان البراءة عن الاعیان انها لا تصیر ملكاً للغيراً منها لخل للمدعی اخذها وان وجدها وليس معنی البطلان المذكور انه یسوغ له الدعوی بها بعد الابرأ منها (قوله واما الصلح علی بعض الدین) مفهوم قوله سابقه ای عن مدعیها (قوله ای قضاء لادیانة) هذا اذا لم یرأ الغریم من الباقی والابرأ ديانة كمالیخی (قوله وتعمیه فی احكام الاشباه من الدین) قال فیها عن انسانیة الابرأ عن العین المقصودة ابرأ عن ضمانها وتصیر امانة فی ید الغاصب ولو كانت العین مستهلكة صح الابرأ ویری من قیمتها انتهى قولهم الابرأ عن الاعیان باطل معناه انها لا تكون ملكاً بالابرأ والا فالابرأ عنها لسقوط ضمانها صحیح او یحمل علی الامانة انتهى لمخصای ان البطلان عن الاعیان محله اذا كانت الاعیان امانة لانها اذا كانت امانة لا تلحقه عهدتها فلا وجه للابرأ عنها وانما لم یضاهل ان الابرأ المتعلق بالاعیان اما ان یکون عن دعواها او هو صحیح بخلاف مطلقاً وان تعلقت بنفسها فان كانت مقصوبة هالکة ومع ایضا کالدين وان كانت فائمة فعنی البراءة عنها البراءة عن ضمانها لو هلكت وتصیر بعد البراءة من عینها كالأمانة لا تضمن الا بالتعدی علیها وان كانت العین امانة فالبراءة لا تصح ديانة بمعنى انه اذا طهر بها مالها کما اخذها وبصح قضاء فلا یسمع التقاضی دعواه بعد البراءة هذا لخص ما استفید من هذا المقام (قوله وقد حققته فی شرح المتن) نصه قلت وقولهم الابرأ عن الاعیان لا یصح معناه ان العین لا تصیر ملكاً للمدعی علیه لانه یبقی علی دعواه بل تسقط فی الحكم كصلح عن بعض الدین فانه انما یرأ عن باقيه فی الحكم لانی الديانة ولذا لو طهر بها اخذها فهو ساقی وبرجندی وغیره ما واما الابرأ عن دعوی الاعیان فصحیح بخلاف انتی حلی (قوله ولو باقرار) وبكون یعانی حقهم او ان عن انكار او سكوت فهو یصح فی حق المدعی كما سبق (قوله او بمنفعة) ای یصح الصلح عن دعوی المال بالمنفعة ویکون فی معنی الاجارة اذا كان عن اقرار وعن دعوی المنفعة قال فی البحر ان الصلح عن دعوی المال مطلقاً والمنفعة جائز کصلح المستأجر مع المورع عند انكاره الاجارة او المدعی بها والابرأ وكذا الورثة اذا ضلوا الموصی له بالخدمة علی مال مطلقاً والمنافع ان اخذت جنسها لان التحدی انتهى مخ وفوله لان التحدی هذا هو المشهور وبقائه ما فی الروا الحلیة حیث قال اذا ادعی سکنی دار فصالحه علی سکنی دار أخرى مدة معلومة جائز واجارة السکنی بالسکنی لا تجوز انتهى (قوله عن جنس آخر) الاولى التعبير بمن (قوله لو باقرار) ای لو كان الصلح صدر مصاحباً لاقرار العید (قوله والا لا) ای ان كان الصلح عن انكار او سكوت لا یثبت الولاة لانه ینکر العقی ویدی انه حر الاصل (قوله الا ینبیه الخ) ای الا ان ینبیه المدعی البیئة بعد ذلك فتقبل ینبیه فی حق ثبوت الولاة علیه لا غیر حتی لا یتكون رقیفاً لانه جعل معتقاً بالصلح فلا یعود رقیفاً مع (قوله باخذ البذل) متعلق بنزل قال الحوی ولو كان المدعی کاذاً یا یحمل له البذل ديانة ام (قوله وعن دعوی الزوج) لو اسقط لفظ الزوج ماضر (قوله علی غیر زوجة) اما لو كان لها زوج ای ثابت لم یثبت نكاح المدعی فلا یصح الخلع شرئلاً لیه (قوله وكان خلعاً) طاهره انه یقتضی عدد الطلاق فیکل علیها طلقین ولو تزوجها بعد اما اذا كان عن اقرار فظاهر واما اذا كان عن انكار او سكوت فمعامله له برعنه فتدبر (قوله ولا یطیب لو مطلقاً) هذا لا یخص هذه المسئلة بل یمری فی کل مسائل الصلح (قوله لیه) لانه ان جعل ثلث الدعوی منها فرقة فلا عوض علی الزوج فی الفرقة منها كما اذا مکنت ابن زوجها وان لم یجعل فرقة فالحال علی ما كان علیه قبل الدعوی لان الفرقة لما لم توجد كانت الدعوی علی حالها البقاء النكاح فی زوجها فلم یکن شیئاً ثمة بقائه الا عوض فكان رشوة انتهى دور واطاهر انه لا یجوز له التزوج بغيره معاملة لها بزوجها (قوله وصحیح المحبة فی درر البحار) لانه یجعل كانه زاد فی مهرها ثم خالعها علی اصل المهر لا الزیادة فقط الاصل لا الزیادة انتهى درر (قوله عمداً) قد بدله لانه لو كان القتل خطأ فالطاهر الجواز لانه یسأل به مسائل الاموال (قوله لانه ليس من تجارته) ای ولا یجوز له ان ینصرف الا فیما هو من باب التجارة ونصرته فی نفسه ليس من التجارة

[illegible]

ولا ينفذ في حق المولى من (قوله لكن يسقط به القود) لأنه صحيح منه وبين اولى المقتول لأنه مكلف فيصع
 نصرف في حق نفسه (قوله وصالحه المأذون) على تقدير مضاف الى صالح اولى اياه (قوله لأنه من تجارته) لان
 استقلاله كشرائه من (قوله والمكاتب كالمحرر) فيجوز صلته عن نفسه لخروجه عن يد المولى فلواذى احد
 رقبته كان هو الخصم ولو جنى عليه كان له الارض ولو قتل فقيته لورثته تؤدى بها كانه ويحكم بحريته في آخر
 حياته والفضل لهم اعموى (قوله المقصوب الهالك) انما قيد بالهالك لأنه لا خلاف في الصلح بالاكثر عند قيامه
 اذ لا نظر لقيمة حينئذ اصلا فتأمل (قوله قبل القضاء) اما به القضاء لا يجوز لان الحق انتقل بالقضاء الى القيمة من
 خبر الزيادة على القيمة اوسع (قوله جاز) عند الامام ووجهه ان حق المالك في الهالك باق وهلك على ملكه
 وكفنه عليه فاعتباره باكثر من قيمته لا يكون ربا والراى على المالية يكون في مقابلة الصورة الباقية حكما
 لا القيمة وعندهما لا يجوز اذا كان يقين فاحش لان حقه في القيمة فلا يذلل عليها ربا انتهى ومحل ذلك اذا لم يكن
 ثلثا صلح عنه على مثله في شرح الجمع لابن ملك لو كان المقصوب مثليا فلهك فالصلح عليه ان كان من جنس
 المقصوب لا يجوز الزيادة وان كان من خلاف جنسه جازا فاقا (قوله كصلته بعرض) هذا محل اتفاق ولو كانت
 قيمة العرض اكثر من قيمة المقصوب فيما يأتى وكذا لو كان العرض ربا (قوله لأنه قدر شرعا) قال
 في الدرر لان القيمة منصوص عليها وتقرر بالشرح ليس ادنى من تقرير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اه
 (قوله لعدم الربا) لأنه لا دليل على صورة بصورة على قوله او قيمة بصورة على قوله ما وعلى كل فلا ربا (قوله ولو في نفس
 مع اقرار) فلا ملاقى اى مواءمة كان العمدى النفس او مادونه او مواءمة كان الصلح عن اقرار او انكار او مواءمة
 (قوله لعدم الربا) لان الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الربا فلا يبطل الفضل انتهى دور (قوله
 كذلك) اى ولو في نفس مع اقرار انتهى (قوله لا تصح الزيادة) افاد بالتقييد بالزيادة صحة النص ويجعل
 اسقاطا (قوله لان الذية في الخطا مقدرة) اى شرعا لانها في الخطا اما ما نهى عن الابل اخسايا زيادة عشرين من
 ابن مخاصم فهي خمسة الف دينار وعشرة آلاف درهم من الورق فلا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح
 في دعوى الدين على اكثر من جنسه (قوله بغير مقاديرها) كعروض او حيوان غير ما ذكر (قوله بشرط المجلس)
 اذا كان ما وقع عليه الصلح دينيا الذمة (قوله للثلاث يكون دينيا) اى اقرها عن دين وهو الذي يدين
 وهو ما وقع عليه الصلح (قوله احدها) كالابل مثلا (قوله بصير غير تجنيس آخر) فلو قضى القاضي باحد مقادير
 الذية فصالح على جنس آخر منها بالزيادة جاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غيره من مقادير الذية تجنيس آخر
 فامكن الحل على المعارضة من وفي الجوهر الذية قال الكرخى اذا قضى القاضي بالذية ما تعين به فصالح القائل
 اولى عن المماثلة بغير على اكثر من ما في بقرة وهي عنده ودفع ذلك جاز لان قضاء القاضي عين الوجوب في الابل
 فاذا صالح على البقرة البقر الان ليست بمستمدة وبمع الابل بالبقرة جاز وان صالح عن الابل بشئ من المكمل
 والموزون موجب عند عاوض دينيين فلا يجوز وان صالح عن الابل على مثل قيمة الابل او اكثر مما يتعاقب فيه
 جاز لان الزيادة غير متعينة وان كانت لا يتعاقب فيها لانه صالح على اكثر من المستحق (قوله فسد) لان هذا صلح
 عن مال فيكون نظير الصلح عن ما رادون (قوله وبسقط القود) اى في العمدى مجازا ان سمى ثم وخر وان خسد
 بالجهالة تجب الذية قال في المنع في الكلام على العمدى اذا فسدت التسمية في الصلح كذا صالح على ذية او ثوب
 غيره من جنس الذية لان الاولى لم يرض بسقوط حقه مجازا بصار الى موجه الاصل بخلاف ما اذا لم يسم شيئا
 او سمى الجمر ونحوه حيث لا يجب شيئا كذا كرناى من ان القصاص انما يتقوم بالتقوم ولم يوجد في قوله نصا
 الى موجه الاصل فنظر لانه القصاص لا الذية به فسد وورد ذلك بالذهن رأيت سري الدين به عليه (قوله بالصلح
 عن دم عمد) محله ما اذا صدر التوكيل من الجاني (قوله لا يملكه الموكل) هذا ظاهر فيما اذا كان الوكيل من طرف
 الجاني ولا يظهر اذا كان من طرف الوكيل لانه اخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب الدين اذا كان
 الموكل هو المدعى لان الموكل مدع فكيف يلزمه والظاهر في لزومه الموكل فحل الصلح باقسامه الثلاثة وبه صرح
 الهينى (قوله يدعيه على آخر) الاولى يدعيه عليه آخر ما علت ان التوكيل من طرف المدعى عليه (قوله لأنه
 اسقاط) اى لقود عن التنازل وبعض الدين من المدعى عليه (قوله فيلزم الوكيل) اى ويطلب به الموكل (قوله
 لانه - ينفذ كبيع) اى والموقوف في عقد البيع ترجع الى الماشر فكذا انما اذا كان بمنزلة فيلزم الوكيل ما صالح

كأن يسقط به القود ولو أخذ بالبدل بعد عتقه
 (قوله قبل عتقه) اى لا مأذون (رجلا عتقا
 واداه) المأذون (عنه جاز) لانه من تجارته
 ولا يتباعد - ولو صلح عن المقصوب الهالك
 على ان يرضى فقيته قبل القضاء
 كونه به عرض (قوله قبل) فمما صالح عليه
 اى صلح على (قوله قبل) على المقصوب منه شئ
 ولو رجوع لعاصب (قوله قبل) بشرط
 (قوله لا تصح الزيادة) فلو صلح عن شئ شرعا
 بعد منصرفه لم يجز (قوله لأنه قدر شرعا)
 اكثر من نصف (قوله قبل) المستقلة
 فيبطل الفضل انما (قوله قبل) المقصوب (قوله
 (قوله لا) على اكثر من قيمة المقصوب
 اقتضاها قيمة ذية لا يجوز ان تقدر المقاضى
 كذا اشر وكذا لو كان عرضا مع ربا
 القيمة من قيمة مقصود (قوله ولو في نفس
 (قوله مع) في اخايرة (قوله ولو في نفس
 مع فسر (قوله لا) كذا (قوله لا) تصح
 اعم الربا (قوله لا) كذا (قوله لا) تصح
 الربة لان الذية في الخطا مقدرة حتى لو صالح
 بغير مقاديرها صلح كذا في القاضي اعمى
 بدين دينيين وتعين القاضي على خرفه فلو لم
 غيره بجنس آخر ولو صالح عن دم عمد
 الذية في الخطا يسقط القود لعدم ما يرجع له
 اخبار (قوله لا) يرد (قوله لا) يرد من مكمل
 او على بعض دينين ببيع ذية اسقاطا
 ومورون الربة لا يرد (قوله لا) يرد من مكمل
 او كذا (قوله لا) يرد (قوله لا) يرد من مكمل
 بضائه (قوله لا) يرد (قوله لا) يرد من مكمل
 بانه من قدام بدين كذا لانه حقيقه كبيع

عليه ثم يرجع به على الموكل (قوله مطلقا) اى سواء كان في دم عمدى او غيرهما وهذا انما يظهر في جانب المدعى
 عليه اذ هو في جانبه خدأ عين وقطع نزاع وهذا انما يعود الى الموكل لا الى الوكيل (قوله له الخ عنه) اى من المدعى
 عليه قال الزبلى وهذا مفروض فيما لم يحمل على المعاوضة كدعوى القصاص واخواته اما اذا كان عن معاوضة
 فيضى على القضولى اذا كان شرعا عن اقرار (قوله بلا امر) فيده لانه لو كان بامر فقد الصلح على المدعى عليه
 وعليه البدل الا في صورة الضمان فالبدل على المصالح عند الامام الحلوانى وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى
 المدعى عليه ايضا فيطالب المدعى به ايه ما شاء - ثم تنافى عن المحيط (قوله صلح ان ضمن المال) لان الحاصل
 للمدعى عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعى عليه والاجنبى لانه لا يسلط للمدعى عليه شئ كما لا يسلط للاجنبي
 والمقصود من هذا الصلح رضى صاحب الحق لارضى المدعى عليه اذ لا حظ له فيه والمدعى يتقرب بالصلح
 فيما لمعاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجازا فاداسلم له العوض من جهة المتبرع صلح انتهى (قوله
 او اضاف الصلح) اى البدل الذى وقع عليه الصلح الى ماله بان يقول ما لحتك على الف من مالى او على عدى فلان
 لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعى وهو فاد على ذلك فيجب عليه تسليمه (قوله او قال على هذا)
 اى اشار الى نقد او عين وانما صلح فيه لان المعروف المشار اليه كالمضاف الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط
 ان يكون ملكه فيتم به الصلح (قوله او كذا) اشار به الى الصورة الرابعة وهي صورة الاطلاق بان قال على الف
 (قوله وسلم المال) اى في الصورة الرابعة (قوله صلح) لانه بالتسليم حقيقة ثم رضاء نصا وفوق الضمان والاضافة الى
 نفسه (قوله ولا يسلط في الصورة الرابعة) هذا الشئ هو تامين الصور كما يستاد من الدور (قوله فهو وقوف)
 لانه لم يسلط للمدعى عوض فلم يقطع حقه مجازا لعدم رضاه فان اجاز المدعى عليه جاز وزمته المشروط لالتزامه
 باختياره وان رده يبطل لان المصالح لا ولاية له على المطلوب فلا ينفذ عليه تصرفه ومن جعل الصور لربها جعل
 الرابعة بشقيها وهما التسليم وعدمه صورة واحدة كالزبلى (قوله والخلف) اى اذا صدر من فضولى عن المرأة بدل
 فان ضمنه اراضاه الى مال نفسه او اشاركه وزمته وكان متبرعا وان اطلق ان لم صلح والوقوف على اجازتها
 قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الالف المشار اليه او العبد المشار اليه مثل الالف
 المنكر حتى جعل القبول الى المرأة انتهى (قوله ادعى وقضية ار) اطلق فيه فم الوقفية من نفسه وغيره (قوله
 ولا ينفذ له) مفهومه انه اذا وجد البينة لا يجوز الصلح لانه لا مصلحة فيه ولا نظر لكون البينة قد ردت والقاضى
 قد لا يعدل (قوله وطالبه) اى للمدعى ولم يذكر هل يطيب للمدعى عليه الارض اذا كان المدعى صادقا والظاهر
 انه لا انطيط (قوله لو صادقا في دعواه) فيه انه اذا كان صادقا في دعواه كيف يطيب له وفي زعمه انه اوقف وبدل
 الوصف حرام فملكه من غير موع فاخذه مجرور شوة ليكف دعواه فكان كذا لم يكن صادقا وقدي قال
 انه انما اخذه ليكف دعواه لا يبطل وقفته وعسى ان يوجد مدع آخر (قوله فالثاني باطل) اى اذا كان الصلح
 على بدل الاسقاط اما اذا كان الصلح على عوض ثم اسقطها على عوض آخر فالثاني هو الجائز وينسخ الاول
 كالبيع اوسع (قوله وكذا الشكاح بعد الشكاح) فلا يلزمه الا المهر الاول ولا ينسخ العقد الاول اذا الشكاح
 لا يمحى الفسخ والمسئلة ذات خلاف قال في جامع الفتاوى تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالفين فالمهر الفان
 وقيل الف وفي النية تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر ثبتت التسمية في الاصح حوى في حاشية الاشياء
 (قوله والحالة بعد الحوالة) اى اذا صدرت حوالة على شخص قبلها ثم اذا صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة
 لان الدين ثبت في ذمة الاول بالحوالة عليه فلا ينتقل بالحوالة الثانية على غيره (قوله والصلح بعد الشراء) يعنى
 اذا اشترى شخص دارا مثلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع ان الدار ملكه فصالحه البائع فهذا الصلح باطل
 اتناقصه فان اقامه على الشراء منه دليل انه ملك البائع ثم ادعى والصلح بعدها يتناقصه قال في جامع
 الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح فالشراء صحيح والصلح باطل انتهى (قوله الكفالة) فلو اخذته كفلا ثم اخذ
 منه كفلا آخر صلح ولا يبرأ الاول بكفالة الثاني كفى الثانية (قوله والشراء) اى اذا كان بغير النكاح الاول بان كان
 بازيد منه وانقص فانه ينسخ الاول والعبرة لثاني قال في الجوز اذا تعدد الايجاب والقبول انعقد الثاني
 وانفسخ الاول ان كان الثاني بازيد من الاول وانقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى ذكره في البيوع
 (قوله والاجارة) هي مثل البيع لانها بيع المنافع (قوله عن انكار) انما خصه لان ما ذكره لا يأتى عند الاقرار

(اما اذا كان عن انكار) يلزم الوكيل مطلقا
 يجوز در (صالح عنه) فضولى (بلا امر صلح)
 ضمن المال او اضاف الصلح (الى ماله او قال على)
 هذا او (كذا وسلم) المال مع وصار متبرعا
 في الشكل الا اذا ضمن باسمه عزى زاده (والا) يسلط
 في الصورة الرابعة (فهو موقوف فان اطلق
 المدعى عليه جاز وزمته) البدل (بالا بطل
 والخلف في جميع ما ذكره من الاحكام) الخصة
 (كاهل اذى وقضية ار وطالبه) البدل
 (المسكرة قطع الحصة جاز وطالبه) قاله صاحبه
 (لو صادقا في دعواه وقيل) قاله صاحبه
 (الاجسام لا يبيع) كل صلح ببيع معنى واسع
 (الشكاح لا يبيع) كل صلح بعد صلح فالثاني باطل
 (الشكاح بعد الشراء) والاصل ان كل
 الحوالة (الصلح بعد الشراء) والاصل ان كل
 عقدا بعد الشراء باطل الا في ثلاث مذكورة
 في بيع (اقام) المدعى عليه (قوة بعد الصلح
 عن انكار ان المدعى قال قبله) قبل الصلح
 (اي في قبل فلان حق)

(قوله في صلح ما مضى على الصلحة) ولا تقبل الصلحة لاحتمال ان ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فانه اقرار من المدي انه مبطل في دعواه وذكر الشرع في رسالة الابرار عن هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صلحه على اعتبار انه قدى بيمينه بالصلح واقتداء اليقين بالمبال باثر فكان اقدامه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يصح الصلح صار متناقضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى واذا تعليل الثانية بخوما ذكرنا (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى بكر فصلحه ثم ظهر بعده ان لا شيء اعياه بطل الصلح انتهى اقول يجب ان يقيد قوله ثم ظهر بعده اي بعد الصلح بالاقرار اي من المصالح اي لا باليمين على اقرار منه سابق على الصلح اه تصرف (قوله ثم نقل) اي المصنف (قوله عن دعوى البرازية) عبارتها عن المشتق ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدي عليه على اقرار المدي انه لاحق له فيه اي على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح بطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح بطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقتراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال انه ميراث لي عن ابي ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حتى بالشراء او بالهبة لا يسل انتهى (قوله فيجوز) لا يحتاج الى تصور لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد الاقرار بتقيد لعدم صحة الصلح اذا اقر المدي ولا اشكال فيه (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى انه استعار دابة فلان وهلكت عنده فانكر المالك الاعارة واراد التضييع فصالحه مدي العارية على مال ثم اقام يمينه على العارية قبلت يمينه وبطل الصلح انتهى (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خمر وخنزير من مسلم (قوله ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلاى والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالدعوى انما امته قتالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت يمينه على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حدود عن دعوى اجرة نايحة او مغنية او تصدق برحيم (قوله وسرر في الاشياء الخ) الذي يحرم راعنا ماذكره المصنف من هذا التفصيل قال في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في الحد والحد يصح انتهى وفي شرح الطحاوي للاسبغيات الصلح الذي هو فاسد من قبله ما كما اذا ادعى خيرا او خيرا فصالح عن الدعوى على ما على ان تركه المصنف فاسد لانه غير جائز من قبلها جميعا انتهى (قوله وقيل اشترط الدعوى) فلو قبل من غير فائدة فلو قال وقيل يصح مطلقا لكان اوضح وقد علمت المفتي به وما استدل اليه صدور الشريعة من انه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح لا يقيد بالطلاق بل انما يصح الصلح فيه لان الدعوى يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح (قوله عن دعوى حق الشرب) هو نصيب الماء وكذا سرور الماء في ارض على ما يظهر (قوله وحق الشفعة) اي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليقين اما الصلح عن حق الشفعة الثابت فلا يجوز لما مر انه غير مال لا يجوز الاعتياض عنه (قوله في اي حق كان) ولو كان مما لا يقبل الاعتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره او ضله او ما به وسوء نحوه حتى فوجئت عليه اليقين فاقترع ابراهيم فانه يجوز على الاصح منع (قوله دعوى حد) ولو صدقت ولو عن الابرار منه منع (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا ولده منها فصالحها لتترك دعواها (قوله بان كان دينيا بعين) وفي نسخة يدين ونسبه فيما ينظر العين بالعين واحدا للدين بالآخر (قوله منها ابد) ومنه اذا صلحه على سكاة حتى يموت المدي او على منفعة يجمهولة ويصرر الوجه في ذلك اذ عدم الصحة لكونه جزا مدي فلا وجه لقوله ابد وان كانت لجهة المدة فلا وجه لقوله منها تدبير (قوله الى الحصاد) لانه اجل مجهول فيؤدي الى المنازعة (قوله او صلح مع المودع الخ) الصلح في الوديعة على وجوه احدها ان يدعى صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اودعني شيئا من صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم لان الصلح يبي بجوازه على زعم المدي وفي زعمه انه ما راعا بالحد فصار الصلح لجهة الوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقترع المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستلام ثم صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم

(قوله في صلح ما مضى على الصلحة) ولا تقبل الصلحة لاحتمال ان ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فانه اقرار من المدي انه مبطل في دعواه وذكر الشرع في رسالة الابرار عن هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صلحه على اعتبار انه قدى بيمينه بالصلح واقتداء اليقين بالمبال باثر فكان اقدامه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يصح الصلح صار متناقضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى واذا تعليل الثانية بخوما ذكرنا (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى بكر فصلحه ثم ظهر بعده ان لا شيء اعياه بطل الصلح انتهى اقول يجب ان يقيد قوله ثم ظهر بعده اي بعد الصلح بالاقرار اي من المصالح اي لا باليمين على اقرار منه سابق على الصلح اه تصرف (قوله ثم نقل) اي المصنف (قوله عن دعوى البرازية) عبارتها عن المشتق ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدي عليه على اقرار المدي انه لاحق له فيه اي على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح بطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح بطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقتراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال انه ميراث لي عن ابي ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حتى بالشراء او بالهبة لا يسل انتهى (قوله فيجوز) لا يحتاج الى تصور لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد الاقرار بتقيد لعدم صحة الصلح اذا اقر المدي ولا اشكال فيه (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى انه استعار دابة فلان وهلكت عنده فانكر المالك الاعارة واراد التضييع فصالحه مدي العارية على مال ثم اقام يمينه على العارية قبلت يمينه وبطل الصلح انتهى (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خمر وخنزير من مسلم (قوله ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلاى والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالدعوى انما امته قتالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت يمينه على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حدود عن دعوى اجرة نايحة او مغنية او تصدق برحيم (قوله وسرر في الاشياء الخ) الذي يحرم راعنا ماذكره المصنف من هذا التفصيل قال في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في الحد والحد يصح انتهى وفي شرح الطحاوي للاسبغيات الصلح الذي هو فاسد من قبله ما كما اذا ادعى خيرا او خيرا فصالح عن الدعوى على ما على ان تركه المصنف فاسد لانه غير جائز من قبلها جميعا انتهى (قوله وقيل اشترط الدعوى) فلو قبل من غير فائدة فلو قال وقيل يصح مطلقا لكان اوضح وقد علمت المفتي به وما استدل اليه صدور الشريعة من انه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح لا يقيد بالطلاق بل انما يصح الصلح فيه لان الدعوى يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح (قوله عن دعوى حق الشرب) هو نصيب الماء وكذا سرور الماء في ارض على ما يظهر (قوله وحق الشفعة) اي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليقين اما الصلح عن حق الشفعة الثابت فلا يجوز لما مر انه غير مال لا يجوز الاعتياض عنه (قوله في اي حق كان) ولو كان مما لا يقبل الاعتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره او ضله او ما به وسوء نحوه حتى فوجئت عليه اليقين فاقترع ابراهيم فانه يجوز على الاصح منع (قوله دعوى حد) ولو صدقت ولو عن الابرار منه منع (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا ولده منها فصالحها لتترك دعواها (قوله بان كان دينيا بعين) وفي نسخة يدين ونسبه فيما ينظر العين بالعين واحدا للدين بالآخر (قوله منها ابد) ومنه اذا صلحه على سكاة حتى يموت المدي او على منفعة يجمهولة ويصرر الوجه في ذلك اذ عدم الصحة لكونه جزا مدي فلا وجه لقوله ابد وان كانت لجهة المدة فلا وجه لقوله منها تدبير (قوله الى الحصاد) لانه اجل مجهول فيؤدي الى المنازعة (قوله او صلح مع المودع الخ) الصلح في الوديعة على وجوه احدها ان يدعى صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اودعني شيئا من صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم لان الصلح يبي بجوازه على زعم المدي وفي زعمه انه ما راعا بالحد فصار الصلح لجهة الوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقترع المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستلام ثم صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم

والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستلام والمدي عليه يدعي الرد او الاله لانه ثم صلحه على شيء جائز الصلح في قول محمد وابي يوسف الاول وعليه الفتوى والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرد او الماله وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستلام والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم انتهى منع (قوله في دعوى الهلاك) صادق بكونه وبدعواه الرد وقد تقدم انه يصح الصلح فيهما (قوله لانه لو ادعاه) اي الهلاك اي والماله يدعي انه استلمه (قوله وصالحه قبل اليقين) اما لو صلحه بعد حلف المستودع انه ذلك او لا يجوز الصلح اجماع وفيه ان ذلك داخل في مسئلة المصنف المذكورة بعد وفيها خلاف كذا ذكره المصنف (قوله دعواه نزاع) على نقول يصح وقوله باقامة البيئة متعلق بالنزاع (قوله بعده) اي بعد صلح اي راز لم يكن هناك حلف (قوله في الوصي) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) اي اذا صلح عن مال اليتيم وقوله اذا مال الخ على بعضه بدل من هذا المقدر (قوله على انكار) اي ولم يكن هناك يمين اما اذا كان المصنف مقررا بدين اليتيم او كان عليه يمينه فالذي يؤخذ من المقصود انه لا يجوز الصلح على البعض لعدم المصلحة لليتيم (قوله ولو طلب) بالنسبة للجمع ولأي لو طالب الوصي بعد الصلح عين المدي عليه او طلبه اليتيم بعد بلوغه كفي حوشي الاشياء (قوله وبالنسبة في السراجية) رهو قولها ما هو صحيح كفي معين المفتي والاول رواية محمد عن الامام (قوله والابرار) الرازي في السراجية اني بمعنى او مثله ما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة (قوله بالدعوى) اي بالمدي به (قوله بخلاف طلب الصلح عن المال الخ) في البرازية صلحه من حقه فهو اقرار بالحق واقول في بيان اسبق له لانه لا يمكن ان يدعى الحق لم يكن اقرارا انتهى ووجهه ان الصلح عن الدعوى وان ابرأ عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يقيد بثبوت الحق بخلاف طلب الصلح او الابرار عن الحق فانه يقتضي ثبوت دعوى حيث يذم المدي به (قوله عن عيب) اي بالمبيع اي عيب كان يابضا بالعين او حبلأ ازر ورجا (قوله وطهر عديمه) اي العيب او لدين بان طهر ان لا دين عليه اصل او انه على غيره والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في دعوى الدين)

الاولى في صلح عن دعوى الدين ويشال مثله في العبارة الاتية له صنف قال المصنف لما ذكر حكم الصلح عن عموم الدعوى ذكر في هذا الباب حكم الخصام وهو دعوى الدين لان الخصوص ابدأ يكون بعد العموم انتهى (قوله من دين) لزمه بعد اوستلال (قوله او غصب) اي غصب قيمي او مثلي (قوله للربا) اي لا يجوز معاوضة لما لم يملكه من الربا ولا يصح وتصرف العاقل يحمل على الصحة ما يمكن (قوله وحيثئذ) اي حين اذ كان ماذ كراخذا لبعض الحق واسقاطا لباقيها لا معاوضة (قوله بلا اشترط قبض يده) اي الصوري وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هنا لا يدل بل هو اخذ لبعض الحق (قوله على مائة حالة) ويكون اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله او على الف مؤجل) ويحمل على اسقاط وصف الحلول (قوله وعن الف جياذ على مائة زوف) ويجعل حطا لبعض والصفة (قوله لعدم الجنس) اي انما يصح ذلك مؤجلا لعدم الجنس فكان معاوضة ولو كان من الجنس لكان اخذا لبعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله او عن الف مؤجل على نصفه حالا) لان المجهل غير مستحق بعقد المدانة اذ المستحق به هو المؤجل والمجهل خير منه فقد وقع الصلح على ما لم يكن مستحقا بعقد المدانة فصار معاوضة والاجل كان حق المدين وقد تركه باز اما حطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا يرى ان دين الشفعة حرم لشبهة مبادلة المال بالاجل فلان يحرم حقيقته اولى انتهى درر (قوله فيجوز) لان معنى الارفاق بينهما اظهر من معنى المعاوضة شرعا لانه لا يعل على ان السيد تجاوز عن بعض بدل الكتابة وان العبد احسن اليه باعطا ما احسن البدين وصفا (قوله او عن الف سود على نصفه ايضا) لان البيض غير مستحق بعقد المدانة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق بعقد المعاوضة فكان معاوضة الا لف بمقتضى زيادة وصف الجوده فكان ربا انتهى منع (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) بان صلح على شيء هو اذن من حقه قدرا او وصفا او وقتا (قوله وان منما) اي من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كاليض بدل السود او ما هو في معنى الوصف كتجهيل المؤجل

(قوله في صلح ما مضى على الصلحة) ولا تقبل الصلحة لاحتمال ان ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فانه اقرار من المدي انه مبطل في دعواه وذكر الشرع في رسالة الابرار عن هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صلحه على اعتبار انه قدى بيمينه بالصلح واقتداء اليقين بالمبال باثر فكان اقدامه على الصلح اعترافا منه بصحة الصلح فبدعواه بعد ذلك انه لم يصح الصلح صار متناقضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى واذا تعليل الثانية بخوما ذكرنا (قوله قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية ادعى بكر فصلحه ثم ظهر بعده ان لا شيء اعياه بطل الصلح انتهى اقول يجب ان يقيد قوله ثم ظهر بعده اي بعد الصلح بالاقرار اي من المصالح اي لا باليمين على اقرار منه سابق على الصلح اه تصرف (قوله ثم نقل) اي المصنف (قوله عن دعوى البرازية) عبارتها عن المشتق ادعى ثوبا وصالح ثم برهن المدي عليه على اقرار المدي انه لاحق له فيه اي على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح بطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح بطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاقتراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بان قال انه ميراث لي عن ابي ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فاما اذا ادعى ملكا لا بجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حتى بالشراء او بالهبة لا يسل انتهى (قوله فيجوز) لا يحتاج الى تصور لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد الاقرار بتقيد لعدم صحة الصلح اذا اقر المدي ولا اشكال فيه (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى انه استعار دابة فلان وهلكت عنده فانكر المالك الاعارة واراد التضييع فصالحه مدي العارية على مال ثم اقام يمينه على العارية قبلت يمينه وبطل الصلح انتهى (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة) كدعوى خمر وخنزير من مسلم (قوله ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلاى والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كالدعوى انما امته قتالت انا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جائز وان اقامت يمينه على انها حرة الاصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الاصل ومن الباطلة الصلح عن دعوى حدود عن دعوى اجرة نايحة او مغنية او تصدق برحيم (قوله وسرر في الاشياء الخ) الذي يحرم راعنا ماذكره المصنف من هذا التفصيل قال في البرازية والذي استقر عليه فتوى ائمة خوارزم ان الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح والذي يمكن تصحيحها كما اذا ترك ذكر الحد او غلط في الحد والحد يصح انتهى وفي شرح الطحاوي للاسبغيات الصلح الذي هو فاسد من قبله ما كما اذا ادعى خيرا او خيرا فصالح عن الدعوى على ما على ان تركه المصنف فاسد لانه غير جائز من قبلها جميعا انتهى (قوله وقيل اشترط الدعوى) فلو قبل من غير فائدة فلو قال وقيل يصح مطلقا لكان اوضح وقد علمت المفتي به وما استدل اليه صدور الشريعة من انه اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح لا يقيد بالطلاق بل انما يصح الصلح فيه لان الدعوى يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح (قوله عن دعوى حق الشرب) هو نصيب الماء وكذا سرور الماء في ارض على ما يظهر (قوله وحق الشفعة) اي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع اليقين اما الصلح عن حق الشفعة الثابت فلا يجوز لما مر انه غير مال لا يجوز الاعتياض عنه (قوله في اي حق كان) ولو كان مما لا يقبل الاعتياض عنه (قوله حتى في دعوى التعزير) بان ادعى انه كفره او ضله او ما به وسوء نحوه حتى فوجئت عليه اليقين فاقترع ابراهيم فانه يجوز على الاصح منع (قوله دعوى حد) ولو صدقت ولو عن الابرار منه منع (قوله ونسب) كما اذا ادعت ان هذا ولده منها فصالحها لتترك دعواها (قوله بان كان دينيا بعين) وفي نسخة يدين ونسبه فيما ينظر العين بالعين واحدا للدين بالآخر (قوله منها ابد) ومنه اذا صلحه على سكاة حتى يموت المدي او على منفعة يجمهولة ويصرر الوجه في ذلك اذ عدم الصحة لكونه جزا مدي فلا وجه لقوله ابد وان كانت لجهة المدة فلا وجه لقوله منها تدبير (قوله الى الحصاد) لانه اجل مجهول فيؤدي الى المنازعة (قوله او صلح مع المودع الخ) الصلح في الوديعة على وجوه احدها ان يدعى صاحب المال الايداع فقال المستودع ما اودعني شيئا من صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم لان الصلح يبي بجوازه على زعم المدي وفي زعمه انه ما راعا بالحد فصار الصلح لجهة الوجه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فاقترع المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستلام ثم صلحه على شيء معلوم باز الصلح في قولهم

طلب الربح وأهل الجمار يسبون هذا العقد مقارضة وفراضا من القرض وهو لقطع لان صاحب المال يقطع قدر ما من ماله ويسلمه للعامل ويحاسبنا اختاروا لفظ المضاربة لموافقة لفظ النص مخ موصحا (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد الى البضاعة او القرض كما يأتي (قوله وعمل) بالرفع هكذا ضبطه الشرح انتهى شلي فيكون عطا على قوله عقد فيقتضي ان حقيقة العقد والعمل وهو يتأني ما بعده من قوله وركبتها الخ فلو كان مجرورا عطفا على مال والجار والمجرور في قوله بمال متعلق بمحذوف تقديره وتكون لكان وجهها وعبارته الهندية اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين وعمل من الاخر انتهى وهو يؤيد ما قلنا (قوله وركبتها الايجاب والقبول) قال الجوهري في شرحه وركبتها اللفظ الدال عليها كقوله دفعك اليك هذا المال مضاربة او مقارضة او معاملة او اخذ هذا المال واعمل به على ان لا يكون من الربح نصفه او ثلثه او قال ابيع به متاعا فلما كان من فضل فلان منه كذا او اخذ هذا بالنصف بخلاف اخذ هذا بالالف واشتره روي بالنصف ولم يزد عليه فليس مضاربة بل اجارة فاسد له ابر مثله ان اشترى وليس له البيع الا بما انتهى ويقول المضارب قلت او ما يؤذي هذا المعنى انتهى قاضي زاده (قوله وحكمهما النوع) لكنهما بانظار مختلف (قوله لانه لا يداع ابتداء) وذلك لانها قبض المال باذن مالكة لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف القبض على سوم الشراء اي اذا سعى له ثمن لانه قبضه يد لا ويختلف الرهن لانه قبض وثيقة مخ ولوحذف قوله لانه لا يكون قوله ايداع بدل عما قبله ماضر وقوله ابتداء ظاهر انها لا تكون في البقاء كذلك مع انها تكون امانة فيه فحكم الابتداء والبقاء سواء فان قيل اراد الابداع حقيقة وهي في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر فتدبر (قوله ومن حيل الخسبان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة بل قدر خرج العقد الى الشركة في رأس المال وقد ذكر ذلك الشرح وذكر قبلها احيلة اخرى فقال واذا اراد ان يجعله عايله مضمونا اقرضه رأس المال كله ويشم عليه ويسلم اليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يدفعه الى المستقرض يستعين به في العمل فاذا عمل وربح كان الربح بينهما على الشرط واخذ رأس المال على انه بدل القرض وان لم يربح اخذ رأس المال بالقرض وان هلك ذلك على المستقرض وهو العامل انتهى (قوله ثم بعده شركة عنان) وهي لا يلزم ههنا ان يكون الربح فيها على قدر المال فلها ان تنصفه على مناصفة الربح طبعي (قوله على ان يعمل) ذكره لانه لو شرط العمل على احدهما فسدت كما مر فيها والمفسد اشتراط عمل احدهما لا الاطلاق (قوله فهو كعمل مع العمل) حتى يرجع بمالحقه من العهدة عليه مخ (قوله وشركة ان ربح) لان الربح حصل بالمال والعمل فيشتركان فيه مخ (قوله وغضب ان خالف) لتعديه على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل قاضي زاده عد القصب والاجارة من احكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا فسدت المضاربة ومعنى القصب انما يتحقق اذا خالت المضارب وكلا الامرين ناقض لعقد المضاربة منافي لعقد فكيف يصح ان يجعلهما من احكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت به ما يثبت به فطاعا فان قلت قد صلحنا ان يكونا حكما لفساد قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا للصحة فكذا الاحكام على ان القصب لا يدع حكم لفائدة لان حكمها ان يكون للعامل اجر عمله ولا اجر للغاصب انتهى مختصرا (قوله وان اجاز رب المال بعده) حتى لو اقرض المضارب مائتي عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز رب المال لم يجز مخ فيضن بالقصب ويكون الربح بعد ما دام معه واعليه ولكن لا يطيب له عندهما وعند الثاني بطيبه كالغاصب والمردع اذا تصرفا وربحا فانهما على الخلاف المازك كقوله انتهى شلي عن الفاية وفي سري الدين عن السكاكي انه بعد الاجازة يكون كالمستبضع انتهى وفيه مخالفة لما هنا كل مخالفة وبغني اعتمادا ههنا (قوله لصعورته غاصبا انما خالفه) فيه تعليل الشيء بنفسه (قوله بل له اجر مثل عمله مطلقا) لانه لا يستحق المسمى لعدم العتة ولمرض بالعمل مجانا فيجب اجر المثل وعن ابي يوسف ان لم يربح فلا اجر له وهو الصحيح لا ذنبوا الفاسدة على العصمة شيئا عن ابن القزعي الهداية انتهى ابو السعود (قوله لا يراد على الشروط) كما هو حكم الاجارة الفاسدة مخ (قوله الا في وصي اخذ مال يمين مضاربة) ظاهره ان الوصي له ان يضارب في مال اليتيم يجوز من الربح وسياتي بيانه في القروع واذا زاد ان يلقى ان لا يدفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن اليتيم كآية ابو السعود ومنه لا يبري عن البرزخية (قوله فهو واقتناء من اجر عمله) لا حاجة اليه لان المصنف دفع الايام الذي وقع فيه بقوله فلا شئ له وذلك لانه لا يمكن ان يكون امتثالا من قوله

[illegible]

بل له اجر مثله او من قوله بلا زيادة والموافق قصد التوضيح (قوله متبرعا) اي بعده حيث لم يشترط له برأ من الربح (قوله لقله ضرره) قال في التبيين وانما صار المضارب مستقرضا باشتراط كل الربح له لانه لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال ملكا له لان الربح فرع المال كآثار لشجره وكالولد للحيوان فاذا شرط ان يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى قضيته ان لا يرد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالهبة لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فجعلناه قرضا لاشتماله على المدينين علام ما ولا ان القرض ادنى التبرع لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطع عنهم ما فكان اولى لتكونه اقل اضرارا انتهى (قوله سبعة) بضم قوله ومن شروطها (قوله كون رأس المال من الاثمان) لانها شركة عند حصول الربح فلا بد من مال تصعب الشركة وهو الدراهم والدنانير والتبر والفلوس الناقصة انتهى مخ وجوازها بالتبر ان كان رابجا والافهم وكالعروض فلا يجوز ان رابجة عليه وجوازها بالفلوس قول محمد (قوله وكفت فيه) اي في كونه معلوما (قوله الاشارة) كما اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفتها للمضارب مع بينه والبيئة للمالك (قوله لم يجز) لان الدين الذي عليه لا يصلح رأس مال لكونه مضمونا عليه ومن شرط المضاربة كون رأس المال امانة عند المضارب الا ان يعين البائع او المبيع عند الامام رضي الله تعالى عنه حوى وما اشترطه والدين في ذمته مخ والاوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس المال عينا لا دينا (قوله جاز) لان هذا لو اكيل بالقبض وازداده للمضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك جائز بطريق (قوله وكره) لانه شرط لنفسه منفعة قبل العقد ويظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولوقال اشترى عبد الله من الخديجة هديتهم انه لو دفع عرضا وقال له بعه واعمل بتمنه مضاربة انه يجوز بالاولى وقد اوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز المضاربة في العروض وحيلة اخرى ذكرها الخصاص ان يبيع المتاع من رجل يشترطه ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه (قوله فبيعت) اي بتمن مؤجل (قوله اعمل بما في يدك) اي وكان مما تجرى فيه المضاربة (قوله وكون رأس المال عينا) اي مضمونا وليس المراد بالدين العرض (قوله كما بسط في الدور) هو كالذي قدمه في الدين قريبا (قوله ليس كونه التصرف) لان العمل من جانبه ولا يمكنه الا بالتسليم اليه اي على وجه الكمال فلو شرط ان يكون المال كل ليلة عند المالك فسدت المضاربة فاستثنى وقال الاستيعجابي اذا رد المضارب رأس المال على المالك وامره ان يبيع ويشتري على المضاربة فتعمل دور فهو جائز على المضاربة والربح على ما شرطنا لانه لا يوجد صريح النقض ولا دلالة لانه صار مستعينا به على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يجعل استردادا بخلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد فسد انتهى شلي بتصرف (قوله لان العمل فيها من الجانبين) فلو شرط خلوص اليد لا حدهما لم تعد الشركة لانتهاء شرطها وهو العمل انتهى مخ (قوله شائعا) انصافا وان لا نامثلا لتحقيق المشاركة بينهم ما في الربح قل او اكثر قاله في البرهان وفي البحر الرابع ان يكون الربح بينهم شائعا كالنصف والثالث لا ماعينا يقطع الشركة كما نه درهم اربع النصف عشرة انتهى مكي ملخصا (قوله معلوما عند العقد) لان الربح هو المعقود عليه وجهاته فوجب فساد العقد انتهى دور (قوله فسدت) لانها ما شرطنا لا يقتضيها العقد (قوله يوجب جهالة في الربح) كما اذا شرط نصف الربح او ثلثه او الثلث بدنية انتهى حلي (قوله او يقطع الشركة) كالجو شرط لاحدهما دراهم مسماة انتهى حلي واورد الاكل شرط العمل على رب المال فانه يفسدها وليس بواحد منهما واجيب بان المراد بانفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة اصلا اذ حقيقة ان يكون العمل فيها من طرف المضارب (قوله والابطال الشرط) اي ان لم يكن واحدا منهما كاشتراط الخسران على المضارب اهـ حلي او عليه ما حوى وقال قاضي زاده في تكملة شروطها نوعان صحيحة وهي ما يطل العقد به وانه وقاعدة وهي نوعان نوع يفسد العقد ونوع يفسد في نفسه ويبقى العقد صحيحا انتهى ملخصا (قوله ولو ادعى المضارب فسادها) الاخضر الاوضح ان يقول وانقول ادعى الصحة منها قوله ولو فسادها لانه يمكن ان لا يظهروا ربح الا عشرة فاسدناؤها موزا لي قطع الشركة في الربح (قوله وما في الاشياء) من قوله القول قول مدعي الصحة الا اذا قال رب المال شرطت ان الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب انتهى قال المصنف ان الحكم المذكور مطابق لقاعدة المذكورة فان المضارب يدعي الصحة وكذا ذكره

(و) القاسدة (الانهاك من دينا) ايضا
(كصحة) لاعامني (ودفع اسأل الى ارمح
شرط الربح) كله (لما لم يقضاعة) فيكون
وكلا يستبعا (ودعوا) او ربعة (كون
لقسلة شرر من الايمان) كما في الشركة
رأس المال من الاعاوين (وكلت فيه الاشارة)
(وهو معلوم) للعاقدين (وكلت فيه الاشارة)
والقول في قوله وصفه للمضاربة يدعي فان على
والينة للمالك واما المضاربة يدعي فان على
المضارب لم يجز وان على ثالث جاز ذكره وتوافق
اشترى عبد اسبنة من ربه وضارب بئنه قتل
جاز كقوله لغاصب او مستودع او مستضع
اعمل بمافي يدك مضاربة بالنصف جاز مجتبى
(وكون رأس المال عن الادينا) كما ثبت في الدور
مسلكا الى المضارب) ايتمه التصرف (مختلف
الشركة) لان العمل فيها من الجانبين (وكون
الربح بينهما شازما) فلو عين قدر اشدت
(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد
(وكون نصيبها كون نصيب المضارب من الربح
ومن شرطها كون رأس المال اوشه ومن الربح
حتى لو شرط له من رأس المال بوجوب جهالة
فقدت في الجلاية الشركة فيه بعد ابطال
في الربح او يقطع الشركة في بطلانها (ولو ادعى
اشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة وبمكسبه
انتهى بفسادها فاقول ان القول لم يسمى الصحة
فلا مضارب الاصل ان القول لم يسمى الصحة
في العقد واداد اقول ان المضارب ثالث فاقول
الربح الا عشره فاقول ان المضارب ثالث فاقول
رب المال ولو فيه فسادها لانه يكره اذ قيد عيا
المضارب خاتبة وما في الاشياء في اشياء فانهم

او غيره اتفاقا او بعد اصغرا او كبر اصدقه وكذبه انتهى (قوله ولو حكما) اي ولو كان له زل حكما فانه يشترط فيه العلم على ما سلف (قوله ولو حكما) كارتداد مع الحكم بالحقوق وجنونه مطبقا (قوله فالدراهم والدنانير جنسان) لا يظهر التفرع لانهما قد يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل قالوا في المخرج (قوله وان نهى عنه) فلا يملك فيه كالا يصح فيه عن المسافرة في الروايات المتقدمة من كمن عن البحر (قوله ولا في نقد) اي لا يصح ان يصراف ان كان رأس المال قسمة بقصة وجود كبقية عموم (قوله استحسانا) والتقياس لا يبدل من تقدير من جنس واحد من حيث ان يغير قوله لوجوب رد جسمه (الظاهر انه عند النزاع وفي الهندية عن الكافي ان يبيع بها بجنس المال استحسانا وهو يفيد ان يخرجه من جنس على عدم انشاز زل الاشكال (قوله ولا تخصيص الاذن) فاداه بقوله انما وان نهى عنه (قوله صح) والربح بعد ذلك للعامل كما سلف في الشريعة (قوله اقتره) اي قصد المضاربة او تمت (قوله وفي المال ديون) اي وقد باع المضارب عروضا بشئ لم يقبضه من المشتري (قوله على اقتضاء الديون) اي اخذها واقتضىها (قوله اذ يفتد بعمل بالايرة) لانه كالاجير واربح كاجرة وظاهره ولو كان الربح قابلا لقل في شرح الماتى ومفاده ان ففة الطالب على المضارب وهذا لو لم يكن في نصه لافني مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومناحه حتى انت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله لانه حينئذ متبرع) اي ولا جبر على المتبرع ولهذا لا يجبر الوهاب على التسليم ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كالاخذ لانهما قول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة ابو السعود (قوله لانه غير العاقد) اي والحقوق لا ترجع الا الى العاقد فلا يمكن للمالك من المطالبة الا بالتوكيل فيؤمر المضارب به كالا يبيع حتى المالك (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى ان يقول وهذا انما هو مقتضى قوله ولو لم يصرح به من الدين الاول وهو الذي يجب الساع باجر من غير ان يصرح به او باضماره بل بالاجرة ويجعل ذلك بمرنة الاجرة لانهما حكم بعمارة فيجبر على طلب اجره انتهى دور (قوله وكذا الدلال) فرق بينه ما في القمستانى بان السمسار لم يكن في يده شئ بخلاف البياع انتهى اي وهو الدلال (قوله لعدم قدرته عليه) لان الشراء والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البياع والمشتري فلا يقدر على تسليحه انتهى زيلعي (قوله ويستعمله في البيع) انما جازت هذه الحيلة لان انعقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليحه بتسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاء شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازا غير ابدل بقر العادة واما دالمون حسنا فمعه عند الله حسن انتهى زيلعي (قوله لا يبيع) اي ورأس المال اصل ومصرف الهالك الى ما هو تابع اولى كما يصراف الى العفو في الزكاة ولا ربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت اصله انتهى (قوله ولو فاسدة) لانها امانة عند الامام وعنده ما ان كانت فاسدة فالمال مضمون انتهى (قوله من عمله) اي ولو لم يملك من عمله ويقبل قوله في هلاكه لان لم يملك ذلك كما يقبل في الوديعة من (قوله لياخذ المالك رأس المال) فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم قالوا ان خياره فان فضل شئ اقتضاء انتهى در منق (قوله لماسر) من انه امين فلا يكون ضيفا قال لا قطع وقد قال اصحابنا ان مال المضاربة اذا هلك قبل ان يشتري به شيئا بطلت المضاربة لان المضاربة تسعين فيما وقعت عليه كالوديعة واذا تعينت بطل العقد هلاككم ما والقول قول المضارب في هلاكها لانه امين فان استهلكه المضارب ضمه وان لم يكن له ان يشتري بعد ذلك شيئا على المضاربة لانه صار مائنا ومن حكم المضارب ان يكون امينا ولو استهلكها غيره فاخذها منه جاز له ان يشتري بها على المضاربة لانه لما اخذها وضما ما اركبها اخذها انتهى اي كانه باعها من الاخذة التي لا تنبئ المضاربة بالبيع واخذت (قوله والمال في المضارب) خص على المتوهم والا فبالاولى اذا دفعه له المال به الفسخ ثم استرد به ما في المؤلف يعلم ان تقييد ازيلعي الحيلة بتسليم المضارب المال الى به اتفاقا في نه عليه ابو السعود (قوله لانه عقد جديد) اي وهو لا يوجب انقضاء العقد الاول كما لو دفع له مالا جديدا جوى (قوله وهذه هي الحيلة) قال في التبيين وهذه هي الحيلة فحينئذ انما خاف المضارب ان يسترد منه الربح بعد الفسخ بسبب هلاك ما في يده من رأس المال اه والله تعالى اعلم

(قوله ولو حكما) اي ولو كان له زل حكما فانه يشترط فيه العلم على ما سلف (قوله ولو حكما) كارتداد مع الحكم بالحقوق وجنونه مطبقا (قوله فالدراهم والدنانير جنسان) لا يظهر التفرع لانهما قد يكونان جنسا واحدا في كثير من المسائل قالوا في المخرج (قوله وان نهى عنه) فلا يملك فيه كالا يصح فيه عن المسافرة في الروايات المتقدمة من كمن عن البحر (قوله ولا في نقد) اي لا يصح ان يصراف ان كان رأس المال قسمة بقصة وجود كبقية عموم (قوله استحسانا) والتقياس لا يبدل من تقدير من جنس واحد من حيث ان يغير قوله لوجوب رد جسمه (الظاهر انه عند النزاع وفي الهندية عن الكافي ان يبيع بها بجنس المال استحسانا وهو يفيد ان يخرجه من جنس على عدم انشاز زل الاشكال (قوله ولا تخصيص الاذن) فاداه بقوله انما وان نهى عنه (قوله صح) والربح بعد ذلك للعامل كما سلف في الشريعة (قوله اقتره) اي قصد المضاربة او تمت (قوله وفي المال ديون) اي وقد باع المضارب عروضا بشئ لم يقبضه من المشتري (قوله على اقتضاء الديون) اي اخذها واقتضىها (قوله اذ يفتد بعمل بالايرة) لانه كالاجير واربح كاجرة وظاهره ولو كان الربح قابلا لقل في شرح الماتى ومفاده ان ففة الطالب على المضارب وهذا لو لم يكن في نصه لافني مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومناحه حتى انت النفقة في جميع الدين فان فضل على الدين حسب النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله لانه حينئذ متبرع) اي ولا جبر على المتبرع ولهذا لا يجبر الوهاب على التسليم ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كالاخذ لانهما قول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة ابو السعود (قوله لانه غير العاقد) اي والحقوق لا ترجع الا الى العاقد فلا يمكن للمالك من المطالبة الا بالتوكيل فيؤمر المضارب به كالا يبيع حتى المالك (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والاولى ان يقول وهذا انما هو مقتضى قوله ولو لم يصرح به من الدين الاول وهو الذي يجب الساع باجر من غير ان يصرح به او باضماره بل بالاجرة ويجعل ذلك بمرنة الاجرة لانهما حكم بعمارة فيجبر على طلب اجره انتهى دور (قوله وكذا الدلال) فرق بينه ما في القمستانى بان السمسار لم يكن في يده شئ بخلاف البياع انتهى اي وهو الدلال (قوله لعدم قدرته عليه) لان الشراء والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البياع والمشتري فلا يقدر على تسليحه انتهى زيلعي (قوله ويستعمله في البيع) انما جازت هذه الحيلة لان انعقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المدة وهو قادر على تسليحه بتسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط واعطاء شيئا لا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازا غير ابدل بقر العادة واما دالمون حسنا فمعه عند الله حسن انتهى زيلعي (قوله لا يبيع) اي ورأس المال اصل ومصرف الهالك الى ما هو تابع اولى كما يصراف الى العفو في الزكاة ولا ربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت اصله انتهى (قوله ولو فاسدة) لانها امانة عند الامام وعنده ما ان كانت فاسدة فالمال مضمون انتهى (قوله من عمله) اي ولو لم يملك من عمله ويقبل قوله في هلاكه لان لم يملك ذلك كما يقبل في الوديعة من (قوله لياخذ المالك رأس المال) فيبدأ برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا انهم قالوا ان خياره فان فضل شئ اقتضاء انتهى در منق (قوله لماسر) من انه امين فلا يكون ضيفا قال لا قطع وقد قال اصحابنا ان مال المضاربة اذا هلك قبل ان يشتري به شيئا بطلت المضاربة لان المضاربة تسعين فيما وقعت عليه كالوديعة واذا تعينت بطل العقد هلاككم ما والقول قول المضارب في هلاكها لانه امين فان استهلكه المضارب ضمه وان لم يكن له ان يشتري بعد ذلك شيئا على المضاربة لانه صار مائنا ومن حكم المضارب ان يكون امينا ولو استهلكها غيره فاخذها منه جاز له ان يشتري بها على المضاربة لانه لما اخذها وضما ما اركبها اخذها انتهى اي كانه باعها من الاخذة التي لا تنبئ المضاربة بالبيع واخذت (قوله والمال في المضارب) خص على المتوهم والا فبالاولى اذا دفعه له المال به الفسخ ثم استرد به ما في المؤلف يعلم ان تقييد ازيلعي الحيلة بتسليم المضارب المال الى به اتفاقا في نه عليه ابو السعود (قوله لانه عقد جديد) اي وهو لا يوجب انقضاء العقد الاول كما لو دفع له مالا جديدا جوى (قوله وهذه هي الحيلة) قال في التبيين وهذه هي الحيلة فحينئذ انما خاف المضارب ان يسترد منه الربح بعد الفسخ بسبب هلاك ما في يده من رأس المال اه والله تعالى اعلم

(فصل في المنفقات)

(قوله لا تصد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لان الشرط هو الخلية وقد تحقق والابضاع وتوكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به ولما صلح ان يكون وكيله لم يكن اخذه استرداد بل انتقل عمل رب المال الى المضارب وصار كأن المضارب عمل ببقية فلم تنقض المضاربة انتهى جوى (قوله يدفع كل المال) فاداه بالرفع ان المضارب لا بد ان يتسلم المال او لا حتى لو جعل المال بضاعة قبل ان يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيما انتهى مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاثبات بالقبض (قوله بضاعة) المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي هنا لا يتأق لان الربح جميعه فيه لرب المال وايم الامر هنا كذلك (قوله المضاربة) فلو دفعه مضاربة بطلت الثانية لا الاولى هداية ويكون الربح بينهما على ما شرط جوى وهو عطف على المعنى كانه قال وتنع بضاعة لا مضاربة (قوله لماسر) اي من ان الشئ لا يتضمن حمله (قوله وان اخذه اي المالك الخ) قال في المبدوط والحاصل ان كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منعه فرب المال في ذلك يكون معينه سواء باشره بامر او بغير امره وكل تصرف يمكن رب المال ان يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيثبت يكون معينه انتهى مكي (قوله ان باع بعرض الخ) قال في حاشية المكي لوباع العروض بقدر ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال تقنا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعرض مثلها او بمكيل او موزون وبيع هـ كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضا انتهى (قوله لماسر) من انه عامل لنفسه (قوله ولذا سافر) للتجارة او لطلب الدين الا ان يزيد على ذلك قدر الدين فلا يجب الزائد هـ كما في المحيط وماتنقه في الخصومة لتقاضى الدين لا يرجع به في مالها كما في المحيط ايضا (قوله ولو بوما) قال في المخرج وليس المراد بالسفر هنا السفر الشرعي المقدر بثلاثة ايام بل المراد ان لا يمكنه ان يبيت في منزله وان خرج من المصر وامكنه ان يرد اليه في ليلة فهو كالمصر لان نفقة له انتهى (قوله فطعامه) ولو فاكهة جوى اي معتادة والجمع كما كان باكل كذا روى عن ابي يوسف وانما لان نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه ليعتبه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه انتهى مبسوط (قوله وركوبه) اي في الطريق شئ وكشف وكذا فرائض نومه ما تقي (قوله بفتح الراء) ويجوز ان يكون بضم الراء على انه مصدر اريد به اسم المفعول وهو الجارى على الالسنه مكي عن الشيباني هـ كذا اجرة خادمه وعلف دابته وامان نفقة عبيد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فعلى المالك لاقى مال المضاربة ولو انفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استرداد رأس المال لامن الربح انتهى جوى (قوله ولو بكرة) هذا يفيد ان له ان يشتري دابة للركوب فان لم يشتري اكثر من لزمه هـ كراء فلو قال او كراه كان اوضح (قوله وكل ما يحتاجه عادة) كغسل ثيابه ودهن السراج والحطب واجرة الخادم والحمام والحلاق والذهن في موضع يحتاج اليه فان الشخص اذا كان طويل الشعر ووخى انثياب بعد من الصعاليك ويقل معاملة فصار ما به تكثر الغياب في المعاملة معه من جهة النفقة انتهى وكل ما يعين المضارب على العمل او يحتاج دابة فنقته كنفقته الا فيما امره افاده المصنف (قوله بالمعروف) واذا جاز المعروف ضمن الفضل اتفاقا وسأق (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا او كثيرا جوى لانه حينئذ نفسه لاجلها فانه نفقة جزاء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة من غير ان يتفق له شره متاع في ذلك السران هـ (قوله لا فائدة) فنفقة المضارب فيما من مال نفسه من (قوله كنفقة وكيل) فهما متبرعان وفي الاتفاق لا نفقة لامستضعف في مال البضاعة لانه متطوع فيها الا ان يكون اذن له فيها انتهى (قوله وفي الاخير خلاف) ففي الكافي لا نفقة لعدم جريان العرف بذلك وصرح في النهاية بوجوبها انتهى وكأنه لانه حبس نفسه للمالين فتكون النفقة على قدره ما وفي ابن مالك ما يفيد ان المعتد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط (قوله وان عمل في المصر الخ) لانه لم يجزى نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل (قوله كدواؤه) فانه في ماله مطلقا في طاهر الرواية كافي المعدن سواء كان في الحضر او السفر لانه بعرض المرض وقد يمرض وقد لا يمرض فلا يكون من جهة النفقة

(فصل في المنفقات)
(قوله لا تصد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباع فهو على المضاربة لان الشرط هو الخلية وقد تحقق والابضاع وتوكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به ولما صلح ان يكون وكيله لم يكن اخذه استرداد بل انتقل عمل رب المال الى المضارب وصار كأن المضارب عمل ببقية فلم تنقض المضاربة انتهى جوى (قوله يدفع كل المال) فاداه بالرفع ان المضارب لا بد ان يتسلم المال او لا حتى لو جعل المال بضاعة قبل ان يتسلمه لا يصح لان التسليم شرط فيما انتهى مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاثبات بالقبض (قوله بضاعة) المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقي هنا لا يتأق لان الربح جميعه فيه لرب المال وايم الامر هنا كذلك (قوله المضاربة) فلو دفعه مضاربة بطلت الثانية لا الاولى هداية ويكون الربح بينهما على ما شرط جوى وهو عطف على المعنى كانه قال وتنع بضاعة لا مضاربة (قوله لماسر) اي من ان الشئ لا يتضمن حمله (قوله وان اخذه اي المالك الخ) قال في المبدوط والحاصل ان كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منعه فرب المال في ذلك يكون معينه سواء باشره بامر او بغير امره وكل تصرف يمكن رب المال ان يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه الا ان يكون بامر المضارب فيثبت يكون معينه انتهى مكي (قوله ان باع بعرض الخ) قال في حاشية المكي لوباع العروض بقدر ثم اشترى عرضا كان للمضارب حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض وصار المال تقنا في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأه به بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعرض مثلها او بمكيل او موزون وبيع هـ كان بينهما على ما شرط لان رب المال لا يمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضا انتهى (قوله لماسر) من انه عامل لنفسه (قوله ولذا سافر) للتجارة او لطلب الدين الا ان يزيد على ذلك قدر الدين فلا يجب الزائد هـ كما في المحيط وماتنقه في الخصومة لتقاضى الدين لا يرجع به في مالها كما في المحيط ايضا (قوله ولو بوما) قال في المخرج وليس المراد بالسفر هنا السفر الشرعي المقدر بثلاثة ايام بل المراد ان لا يمكنه ان يبيت في منزله وان خرج من المصر وامكنه ان يرد اليه في ليلة فهو كالمصر لان نفقة له انتهى (قوله فطعامه) ولو فاكهة جوى اي معتادة والجمع كما كان باكل كذا روى عن ابي يوسف وانما لان نفقة غلمان المالك لان نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه ليعتبه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة بهذا السبب فكذا نفقة غلمانه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه انتهى مبسوط (قوله وركوبه) اي في الطريق شئ وكشف وكذا فرائض نومه ما تقي (قوله بفتح الراء) ويجوز ان يكون بضم الراء على انه مصدر اريد به اسم المفعول وهو الجارى على الالسنه مكي عن الشيباني هـ كذا اجرة خادمه وعلف دابته وامان نفقة عبيد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فعلى المالك لاقى مال المضاربة ولو انفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استرداد رأس المال لامن الربح انتهى جوى (قوله ولو بكرة) هذا يفيد ان له ان يشتري دابة للركوب فان لم يشتري اكثر من لزمه هـ كراء فلو قال او كراه كان اوضح (قوله وكل ما يحتاجه عادة) كغسل ثيابه ودهن السراج والحطب واجرة الخادم والحمام والحلاق والذهن في موضع يحتاج اليه فان الشخص اذا كان طويل الشعر ووخى انثياب بعد من الصعاليك ويقل معاملة فصار ما به تكثر الغياب في المعاملة معه من جهة النفقة انتهى وكل ما يعين المضارب على العمل او يحتاج دابة فنقته كنفقته الا فيما امره افاده المصنف (قوله بالمعروف) واذا جاز المعروف ضمن الفضل اتفاقا وسأق (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا او كثيرا جوى لانه حينئذ نفسه لاجلها فانه نفقة جزاء الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة من غير ان يتفق له شره متاع في ذلك السران هـ (قوله لا فائدة) فنفقة المضارب فيما من مال نفسه من (قوله كنفقة وكيل) فهما متبرعان وفي الاتفاق لا نفقة لامستضعف في مال البضاعة لانه متطوع فيها الا ان يكون اذن له فيها انتهى (قوله وفي الاخير خلاف) ففي الكافي لا نفقة لعدم جريان العرف بذلك وصرح في النهاية بوجوبها انتهى وكأنه لانه حبس نفسه للمالين فتكون النفقة على قدره ما وفي ابن مالك ما يفيد ان المعتد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط (قوله وان عمل في المصر الخ) لانه لم يجزى نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل (قوله كدواؤه) فانه في ماله مطلقا في طاهر الرواية كافي المعدن سواء كان في الحضر او السفر لانه بعرض المرض وقد يمرض وقد لا يمرض فلا يكون من جهة النفقة

برهان وغيره وفي سري الدين عن المبسوط الحجة والكحل كالدواء اهـ (قوله فله النفقة) ما لم يكن دفع له المال فيه ولو لم يفرغه قال في المبسوط ولودفع المال اليه مضاربة وهما باللكوفة وليست الكوفة بوطن للامضارب لم ينطق على نفسه من المال مادام في الكوفة لان اقامته فيها ليست لامضاربة فلا يستوجب النفقة ما لم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارته انفق في الكوفة من مال المضاربة لان وطنه بها كان مستعارا وقد انتقض بالسفر فرجوعه بعد ذلك الى الكوفة وذمها به الى مصر آخر مواعيد وان تزوج امرأه واتخذها وطناً زالت نفقته من مال المضاربة لان مقامه بها مع ماززوج كان لاجل اهله بمنزلة وطنه الاصلي انتهى مكي (قوله ما لم يأخضا لا) هذه العبارة تفيد انه اذا اخذ مالا غير مال المضاربة واهام باللكوفة لان نفقه له وليس كذلك وكأنه فهم ذلك من قول المخنفوا اخذ مالا بالكوفة وهو من اهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة له انتهى والمقصود من هذه العبارة ما قلناه عن صاحب المبسوط قريبا (قوله او خلط باذن) فيه ان الخلط بالاذن يصير شريكا والشريك لا ينطق على نفسه من مال الشركة على الرابع كذا رأيت في بعض الهوامش (قوله ابو جابر رجلين) هذا مخصوص بان لا يكون المال الاخر بضاعة قال في المحيط البرهاني ولو كان احدهما بضاعة فنقته في المضاربة الان ان يتفرغ للعمل في البضاعة ففي ماله الان باذن له المستبضع انتهى (قوله ورد ما بقي) من كسوة وطعام الى المال لان الاسحقاق امر ينتهي بانتها السفر انتهى ابن ملك (قوله ولو انفق من ماله) اراد ان على المضاربة للنفقة بجرح وهذا يفيد ان قولهم لا يملك الاستدانة مقيد بغير النفقة (قوله له ذلك) لان التدبير في الاتفاق اليه كما لوصى اذا انفق من مال نفسه على الصغير انتهى بجرح (قوله ولو هلك اي مال المضاربة قبل ان يرجع) قوله لم يرجع على المالك لقوات محل النفقة بجرح (قوله من رأس المال) متعلق بانفق قال في البحر وفيه إشارة الى ان المضارب له ان ينطق على نفسه من مال المضاربة قبل الرجوع (قوله ان كان تمهيد) الاوضح ان يقول من الرجوع ان كان تمهيد رجوع (قوله من الحلان) قال في مجمع البحرين والحلان بالضمة الحمل صدر من حل والحلان ايضا جر ما يحمل انتهى وهو المراد (قوله وكذا يضم الى رأس المال ما وجب زيادة) لانها بازاءة على اتحن صارت كالتمن زيلعي وهو مستغنى عنه بما قبله (قوله حقيقة) كالصنع (قوله او حكا) كالقصار (قوله والعادة) قد سبق في المراجعة ان العبرة في الضم لعادة التجار فاذا جرت بضم ذلك يضم (قوله ترا) قال محمد في السير البر يعتقد اهل الكوفة ثياب السكنان والقطن لثياب الصوف والخز مخ عن المغرب (قوله فضعا) اي الافنان اي هلكت في يد من غير تقييده برهان وانما ذكر الفعل لان الالف مذكرة كافي الصحاح (قوله غرم المضارب وبعبهما) لان المال لما صار الفين ظهر الرجوع في المال وهو الف وكان بينهما نصفين فيصيب المضارب منه خمسة ائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال ثم اذا ضاع الافنان قبل التقدر كان عليه ما خسران العبد على قدر ملكتهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمسة ائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو الف وخمسة ائة منع (قوله وغرم المالك الباقي) ولكن الافنان يجبان جميعا للبائع على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخمسة ائة لان المضارب هو الماسر للعقد واحكام العقد ترجع اليه مشلى عن الاتفاني (قوله أكونه مضمونا) علمه لقوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) اي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين الامانة (قوله ولو بيع العبد) اي والمسئلة بمجالها (قوله فخصنا ثلاثة آلاف) عن ثلاثة ارباع العبد (قوله ولو اشترى من رب المال بالف عبدا) اي قيمته الف فالتمن والقيمة سواء وانما قلنا ذلك لانه لو كان نفع ما فضل بان اشترى رب المال عبدا بالف فبلغت قيمة الفان ثم يباعه من المضارب بالفين بعدما على المضارب في الف المضاربة ودفع فيها النصف فانه يبيعه مرابحة على الف وخمسة ائة حصص المضارب امالو كان مال المضاربة الفين فهي كالمسئلة الاولى وكذا اذا كان في قيمة البيع فضل دون الثمن بان كان العبد يساوي الف وخمسة ائة فاشتره رب المال بالف ويباعه من المضارب بالف يبيعه المضارب مرابحة على الف ومائتين وخمسين وعكس هذه الصورة في الخكم كمثلة المصنف (قوله رابع نصحه) لان عقد المراجعة عقد امانة فيجب تنزيهه عن التلبات وعن شبهة الحياة والله قد الاول وقطر رب المال والثاني كذلك لان شراء المضارب لا يخرج عن ملك رب المال الا انه مع العقد زيادة فائدة وهي ثبوت اليد والصرف لادمه فبقية شبهة عدم وقوع العقد الثاني فيبيع مرابحة على اتحن الاول وذلك خمسة ائتي عن الاميجياني (قوله وكذا عكسه) محله فيما اذا كان

[illegible]

الانضال في الثمن واقعية على الف وقد اشترى المضارب بمائة من رب المال يربح على ما اشترى المضارب
ومثلها في الحكم اذا كان الفضل في قيمة المبيع دون الثمن واما اذا كان فيه افضل فانه يربح على ما اشترى به
المضارب وحصة المضارب ومثله اذا كان الثمن فيه الفضل فقط بجزء (قوله لم يرجع عن المضاربة بالفداء) لان
الفداء مؤنة المالك فيتقدر بقدره فذاقياه خرج العبد كله عن المضاربة لما نصيب المضارب فلا نه صار مضمونا
عليه واما تصيب رب المال فبفضاء القاضي بالتقسام الفداء عليه ما لان قضاءه بالفداء يتضمن قسمة العبد
بينهم ما لان الخطاب بالفداء يوجب سلامة المأدب ولا سلامة الا بالقسمة انتهى زياي (قوله لتوهم الربح) حيث
هذه العلة محلها فبها اذا كانت قيمة العبد القاقال في الجرد بقوله قيمته فان لانه لو كان قيمته القاقاقتير
الخصاية الى رب المال لان الرقبة على ملكه لا ملك للمضارب فيما فان اختار رب المال الدفع واختار المضارب
الفداء مع ذلك فله ذلك لانه يستبقى بالفداء مال المضاربة وله ذلك لان الربح يتوهم كذا في الايضاح
فالمراد ان المضارب اراد استبقاء العبد بجماعه للمضارب واما في صورة المصنف فكل مالك ممن اراد ان يدفع دفع
ومن اراد ان يفدى فدى ولا يلزم احدهما ان يفعل فعل الآخر واما مسئلة المصنف فالربح مع اظاهر لامتوهم
تأمل قال في البحر واعلم ان العبد المأدب اذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان
الارض مثل قيمة العبد او اقل او اكثروا والماصل انه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء
الا اذا ابى المضارب الدفع والفداء وقيته مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته وتماه فيه (قوله ثم وسم)
فيه حذف العطف ودخول العاطف على مثله انتهى حموي (قوله ورأس المال جميع ما دفع) يعني لا يكون
للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما وصله للمضارب على انه ممن اراد ان المضارب
ان يبيعه مما اجمعه لا يربح الا على الف كما تقدم انتهى شلبي (قوله بخلاف الوكيل) الحاصل ان الوكيل اذا قبض
الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده
واما لو دفع اليه قبل الشراء فوكل بعد الشراء يرجع مرة لان المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده وهو
قائم على الامانة بعده فذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء افاده المصنف فقول الشرح لان
يده ثانيا الخ محمول على ما اذا دفع الموكل اليه الثمن والا اما اذا لم يدفع الا بعد الشراء فلا رجوع اصلا اذا هلك
(قوله فالقول للمضارب) كالمالوجاء المضارب بالعين وقال الف مضاربة والف ودبعة عندى افلان او من خالص
مالي ورب المال يقول الف درهم ورأس المال والف درهم ربح فالقول قول المضارب بالاتفاق ذكره الفقيه
في شرح الجامع الصغير (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض) لانه احق بمعرفة مقدار المقبوض حموي
(قوله كما لو انكره) اي القبض اصلا فالقول قوله حموي (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح)
بان قال رب المال رأس المال الفان وشرطت لك ثالث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي نصف
الربح (قوله لانه يستفاد من جهته) اي وقد انكر الزيادة وهو لو انكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان قال
كان المال في يده بضاعة كان القول له فكذا في انكاره الزيادة (قوله فقط) اي وليس القول له في قدر رأس المال
بل انقول فيه للمضارب لانه القابض (قوله فالبينة بينة رب المال الخ) لان البينة ثبتت الزيادة (قوله وكذا
لوقال المضارب) الاولى ان يقول واضح اليد لان المستأثنين الاولين اتفقا فيهما على عدم المضاربة (قوله
هو بضاعة) اي لجميع الربح (قوله هي قرض) اي لجميع الربح (قوله او ودبعة) انما كان القول له
وان كان الربح ايسر له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعى عليه التملك وهو ينكره (قوله لانه ينكر الضمان)
اي ورب المال يدعيه والقول للمتكرف قد خرجت هذه عن قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها اكثر
اثما بالانها ثبتت عليه ضمان اليد (قوله واما الاختلاف في النوع) الاولى حذف قوله في النوع لانه لا يظهر
الا في المسئلة الاخيرة (قوله فان ادعى المضارب العموم) اي في انواع التجارات (قوله او الاطلاق) بان قال
اطلقت لي في السفر رابو بجزء (قوله وادعى المالك الخصوص) اي بنوع من التجارة والمناسب والتقييد لخصم
المقابلة بان قال قيمت لك السفر بالبر (قوله فالقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة العموم اذ المقصود
منه الاعتبار بالعموم والاطلاق ياسباه وهذا اذا تنازع بعد تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما اذا
ادعى المالك بعد ان تصرف العموم والمضارب المخصوص فالقول للمالك انتهى در منتنى (قوله فالقول للمالك)

(ولو شري بآفه اعبد اربعة امان فقتل العبد رجلا خطأ فلا ذرة ارباع آفه على المالك ورويه على المضارب) على قدر ملكهما والعبد يجوز المالك ثلاثة ايام والمضارب يوما واخر وجه عن المضاربة بالآفه الا ان شافى كما هو ولو اختار المالك الدفع والمضارب اعد آفه ذلك لتوهم الربح حينئذ للمضارب ان يرضى لانه وهاتان عن قبل التردد للمضارب ان يرضى لانه امين بل (دفع المالك) للمضارب ان يرضى لانه ثم يوم اي كماله ان دفع اخرى الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) بخلاف الوكيل لان يده نائبا بدينه ان شاء او امانه (معها امان فقال) له المالك (دفع) الى امانه ويحت القضا وقال المالك دفع الضيق فاقول للمضارب ان ارضعها كالمواضع او لا (ولو كان الاختلاف في مقدار المقادير) لانه يستفاد من جهته مع ذلك في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته في مقدار الربح فقط) لانه يستفاد من جهته (واوجهها اقام بينة تقبل واب اقامها فالبينة يدهرب المال في دعواه ارياده في الربح) فبينة المضارب في دعواه لانه لو كان في الضقة الاختلاف بكونه في المقدار لانه لو كان في الضقة فالقول رب المال لئلا اقال (معها ان قال المالك مضاربة بال نصف وقدر ربح القضا وقال المالك مضاربة بال نصف وقدر ربح القضا وقال رب المال هو بضاعة فقول للمالك) لانه مضارب (ولو قال المضارب) هي بضاعة او روية او مضاربة فاقول رب المال والبينة بينة المضارب) لانه يدعى عليه اتمالك (واما ان ينكر او اذاعى المالك ان يرضى والمضارب المضاربة فقول للمضارب)

لأنهما اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته منع (قوله والبيعة المضارب) لحاجته الى نفي الضمان
 وعدم حاجة الاخر الى البيعة منع (قوله فيجبها على صحة تصرفه ويلزمه ان الضمان) هذا اشارة الى جواب
 اعتراض ورد على صاحب الهداية ذكره الاكل في العناية بقوله واعترض عليه بان البيعة للاقباط لا للثني وبان
 الاخر يدعي الضمان فكيف لا يحتاج الى البيعة واجيب بان اقامة البيعة على صحة تصرفه ويلزمه ان الضمان
 فقام المصنف للزام مقام المازوم كناية وتامه فيها (قوله قضى بالتأخر) لان آخر الشرطين ينقض الاول
 عناية (قوله والاقتبة المالك) تحت صورتان ما اذا لم يوقت اصلا وما اذا وقت احدهما فان البيعة للمالك
 لانه يتعدى القضاء بهما مع الاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا تعذر بهما القضاء فينتهز
 المال اولى لانها ثبتت ما ليس بثابت افاده الاكل وهذا ينافي ما قدمه من ان البيعة له مضارب الا ان يحمل على
 ان البيعة اتمامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل باقامة البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص (قوله
 بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثرا مما يجعل لأمثاله) بان كان الغير يجعل للقيم النصف منه فجعل له
 الوصي الثلث (قوله وتامه في شرح الوهابية) حيث قال فيه وتجب المصنف من تقييده ما اطلقه المشايخ براه
 مع قيام الدليل على الاطلاق لانه تقع صرف وروق الوصي بنفسه كوقوفه بغيره ثم لوجهه اي الطرسومي
 من باب الديانة والمروءة لكان حسنا واكثر لو عقد بالثلث ص ١٥ واستظهر العلامة عبد البر ما يحسنه الطرسومي
 ووجهه بان تصرف الوصي انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصبي في المضاربة في ماله بائنا مما يفعله الثقات فيه
 بل تخافون لنفسه حيث علم انه لا يرجع له الا في مال القيم فاحذره على هذا الوجه مع الحيف عليه انتهى ولكن
 رجح الى ما قاله ابن وهبان حيث قال التهم الا ان يقال بكني - حصول المصلحة في الجلة وان امكن ما هو اولى منها
 وهذا جيد اعتماد كلام ابن وهبان (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده
 امانة اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دين في تركته لانه صار بالتجهيل مستهلكا
 للوديعة اي مثلا ولا يصدق ورثته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت في حال الحياة او علم ذلك
 يكون تلك امانة في يده وفيه او وراثته كما كان في يده فيصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت
 في حياته انما هو وسيد كراهة في كتاب الوصايا ما هنا من قوله كن مخرج في مجمع الفتاوى) نقل في الم
 عنه ما نصه قال الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
 فيما يعطى من مال المضاربة سلطان طمع فيه وقصد اخذه بطريق النصب وكذا الوصي اذا اصاب في مال القيم
 لانها بقصد ان الاصلاح بهذه المصانة فلو لم يفعل اخذ المانع جميع المال فدفع البعض لآخر اذ ما بقي من جلة
 حقه في مال المولى لا يرجع الى الحفظ لا يكون ضمانا في زمانه فكانت القود والاطمين العدل انتهى
 فخصر اربابهم من عدمه انما يقع من مال نفسه يكون متبعا فيضمع عليه ما دفع الا اذا شهد عند الدفع
 انه يرجع ويحرم (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في الخياض من هذا حيث قال وفيه ايضا اذا اشترى المضارب
 بالمال متاعا فقال المضارب انا املكه حتى اجدهم كثيرا واراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما ان يكون
 في مال المضاربة فنقل بان كان رأس المال قد اشترى به متاعا يابى الغير ان يكون في المال فضل بان كان
 رأس المال قد اشترى به متاعا يابى ان ياتي في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق امساك المتاع من غير
 رضی وبالمال الا ان يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه
 فضل فحينئذ له حق امساكه وان لم يعط ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع ان كان في المال فضل
 يجبر المضارب على بيعه لانه سلمه بدل عمله فيجبر على العمل الا ان يقول رب المال اعطيك رأس المال وحصلت
 من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على
 البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك فله ان ياتي من الجاهل بان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب
 المال المتاع كانه قد حصل فاما ان يحدده رأس مال اربعة حتى يفصل ال رأس ما انتهي من مضاربة
 له حصة والحمد لله (قوله ورد عشرين مائة من ثمنه عليه وهو
 له صبعة الواو نصفها اذا نزلت * له الحصة الاخرى وفي الشرع ينشر
 قال الشرنبلالي حوشر اربابا دفع له ثمنه عشرة دراهم وقال خسة منها هبة لك وخسة وديعة عندك فاحتمل

لأنهما اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من جهته منع (قوله والبيعة المضارب) لحاجته الى نفي الضمان
 وعدم حاجة الاخر الى البيعة منع (قوله فيجبها على صحة تصرفه ويلزمه ان الضمان) هذا اشارة الى جواب
 اعتراض ورد على صاحب الهداية ذكره الاكل في العناية بقوله واعترض عليه بان البيعة للاقباط لا للثني وبان
 الاخر يدعي الضمان فكيف لا يحتاج الى البيعة واجيب بان اقامة البيعة على صحة تصرفه ويلزمه ان الضمان
 فقام المصنف للزام مقام المازوم كناية وتامه فيها (قوله قضى بالتأخر) لان آخر الشرطين ينقض الاول
 عناية (قوله والاقتبة المالك) تحت صورتان ما اذا لم يوقت اصلا وما اذا وقت احدهما فان البيعة للمالك
 لانه يتعدى القضاء بهما مع الاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك واذا تعذر بهما القضاء فينتهز
 المال اولى لانها ثبتت ما ليس بثابت افاده الاكل وهذا ينافي ما قدمه من ان البيعة له مضارب الا ان يحمل على
 ان البيعة اتمامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل باقامة البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص (قوله
 بان لا يجعل الوصي لنفسه من الربح اكثرا مما يجعل لأمثاله) بان كان الغير يجعل للقيم النصف منه فجعل له
 الوصي الثلث (قوله وتامه في شرح الوهابية) حيث قال فيه وتجب المصنف من تقييده ما اطلقه المشايخ براه
 مع قيام الدليل على الاطلاق لانه تقع صرف وروق الوصي بنفسه كوقوفه بغيره ثم لوجهه اي الطرسومي
 من باب الديانة والمروءة لكان حسنا واكثر لو عقد بالثلث ص ١٥ واستظهر العلامة عبد البر ما يحسنه الطرسومي
 ووجهه بان تصرف الوصي انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصبي في المضاربة في ماله بائنا مما يفعله الثقات فيه
 بل تخافون لنفسه حيث علم انه لا يرجع له الا في مال القيم فاحذره على هذا الوجه مع الحيف عليه انتهى ولكن
 رجح الى ما قاله ابن وهبان حيث قال التهم الا ان يقال بكني - حصول المصلحة في الجلة وان امكن ما هو اولى منها
 وهذا جيد اعتماد كلام ابن وهبان (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده
 امانة اذا مات قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون عليه دين في تركته لانه صار بالتجهيل مستهلكا
 للوديعة اي مثلا ولا يصدق ورثته على الهلاك والتسليم الى رب المال ولو عين الميت في حال الحياة او علم ذلك
 يكون تلك امانة في يده وفيه او وراثته كما كان في يده فيصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق الميت
 في حياته انما هو وسيد كراهة في كتاب الوصايا ما هنا من قوله كن مخرج في مجمع الفتاوى) نقل في الم
 عنه ما نصه قال الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
 فيما يعطى من مال المضاربة سلطان طمع فيه وقصد اخذه بطريق النصب وكذا الوصي اذا اصاب في مال القيم
 لانها بقصد ان الاصلاح بهذه المصانة فلو لم يفعل اخذ المانع جميع المال فدفع البعض لآخر اذ ما بقي من جلة
 حقه في مال المولى لا يرجع الى الحفظ لا يكون ضمانا في زمانه فكانت القود والاطمين العدل انتهى
 فخصر اربابهم من عدمه انما يقع من مال نفسه يكون متبعا فيضمع عليه ما دفع الا اذا شهد عند الدفع
 انه يرجع ويحرم (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في الخياض من هذا حيث قال وفيه ايضا اذا اشترى المضارب
 بالمال متاعا فقال المضارب انا املكه حتى اجدهم كثيرا واراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما ان يكون
 في مال المضاربة فنقل بان كان رأس المال قد اشترى به متاعا يابى الغير ان يكون في المال فضل بان كان
 رأس المال قد اشترى به متاعا يابى ان ياتي في الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق امساك المتاع من غير
 رضی وبالمال الا ان يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه
 فضل فحينئذ له حق امساكه وان لم يعط ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع ان كان في المال فضل
 يجبر المضارب على بيعه لانه سلمه بدل عمله فيجبر على العمل الا ان يقول رب المال اعطيك رأس المال وحصلت
 من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على
 البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك فله ان ياتي من الجاهل بان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب
 المال المتاع كانه قد حصل فاما ان يحدده رأس مال اربعة حتى يفصل ال رأس ما انتهي من مضاربة
 له حصة والحمد لله (قوله ورد عشرين مائة من ثمنه عليه وهو
 له صبعة الواو نصفها اذا نزلت * له الحصة الاخرى وفي الشرع ينشر
 قال الشرنبلالي حوشر اربابا دفع له ثمنه عشرة دراهم وقال خسة منها هبة لك وخسة وديعة عندك فاحتمل

افاض منها خسة وهلك الحصة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الحصة الموهوبة مضعونة على القابض
 لانها هبة مشاع يحتمل القسمة وهي فائدة والحصة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
 هذه الحصة والخسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصف فاقط وهذا على
 غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلطه المالك عليه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة
 لما في البرازية دفع اليه الفاسدة هبة فنصفها مضاربة فهلكت يضمن حصة الهبة لاحصة المضاربة لانها
 امانة وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم المالك وهو خلاف المقتضى به اما على المقتضى فلا ضمان مطلقا
 لافي الوديعة ولا في الهبة الفاسدة انتهى - على تصرف واصلاح من شرح العلامة عبد البر ويضمن درهمين
 ونصفا من الامانة التي استهلكها والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الايداع)

اصله اوداع وقعت الواو اثر كسرة قلبت ياء فصار ايداع انتهى سري الدين واعلم ان الفقهاء يجتنبون عن افعال
 المكلف لكن الفقهاء يفتنون بعض المكلف بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهبة وفي بعضها
 بما يتعلق بذلك ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر انتهى درمتمنى وحفظ الامانة يوجب سعادة
 الدين والحيانة توجب الشقاء فيما قال عليه السلام الامانة تجر افعى والحياة تجر العقور وروى ان زاجعا لما
 ابتليت بالفقر وايسرت عينها من الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تداوى ايم الملك اسمع كلامي فوقف
 يوسف عليه السلام فقالت الامانة اقامت المملوك مقام المملوك والحيانة اقامت المملوك مقام المملوك فسال عنها
 فقيل انها زاجعة اقترجها من حمة عليها انتهى زيلي والايداع والاستيداع بمعنى وفي المغرب يقال اودعت زيدا مالا
 واستودعته اياه اذا دفعته اليه ليكون عنده فانما مودع ومستودع بالكسر وزيد مودع ومستودع بالغ فتح والمال
 مودع ومستودع اي وديعة انتهى (قوله وهو الامانة) قال الزياي وحكم الوديعة الحفظ على المستودع
 وجوب الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة في يده وفي حاشية الشلبي مناسبة هذا الكتاب لما تقدم مرث
 وهي ان المال الثابت له ان حقله بنفسه قضاها وان بغيره فوديعة اول الاقرار ثم ذكرت بعده العارية والهبة
 والاجارة للتناسب بالترقي من الادنى الى الاعلى لان الوديعة امانة بلا تعليق شيء وانعارية امانة مع تعليق منفعة
 لكن بلا عوض والهبة تعليق عين بلا عوض وهي الهبة المحضة التي ليس فيها معنى البيع والاجارة تعليق منفعة
 بعوض وفيه معنى اللزوم وما كان لازما اقوى مما ليس يلزم فكان في الكل الترقى من الادنى الى الاعلى (قوله
 من الودع) فالزيد مشتق من المجرد قال في الدر المنثور من ودع ودعا اي تركه وكلاهما مستعمل في القرآن
 والحديث ذكره ابن الاثير انتهى وفي الزياي من الودع وهو مطلق الترك قال عليه السلام لينتبهن اقوام عن
 بدعهم الجماعات اولي حجة على قلوبهم اولي كتمان من القاطنين اي عن تركهم اياها وقال الله تعالى ما وعدك ربك
 وما ظني قرى بالتحفيف والتشديد انتهى وفي مسكين الايداع في اللغة تسليط الغير على الحفظ اي شيء كان مالا
 او غيره ا ه مكي (قوله كان انقضى) عبره لانه لو فتنه ماله وتركه فلا ضمان على احد ولو فتنه غيره فالضمان على
 امانتي كذا ظهر لي ويحرم (قوله فاحذره رجل) اما اذا لم يأخذه ولم يدن منه لا يضمن مخ عن المحيط وهذا يفيد انه
 اذا دانته لزمه وان لم يأخذه والعلة تما فيه (قوله بغيره ماله) اما اذا كان المالك حاضرا لم يضمن في الوجهين
 مخ اي في الاخذ وعدمه (قوله لانه بهذا الاخذ) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة ان
 المالك يجب حفظ ماله ويجب الممانعة على حقله فكان امره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح
 وهو خلاف الموضوع فلو قال لانه بهذا سلطه على حقله دلالة لكان الحق (تنبيه) الوديعة مشروعة مندوب
 اليها والدليل على ذلك قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وهو تعاون على البر لا على التماس فيها اعانة لصاحبها بحفظ
 ماله انتهى شلبي عن الاتفاق (قوله والوديعة) قال نوح ائدى القياس وبيع بدون التاء لان فعلا يستوي فيه
 المذكور والمؤث وانما عدل عنه لانه جعل من الامعاء كذبعة ونطجة فتكون التاء للنقل لا للتأنيث انتهى (قوله
 ما تترك عند الامين) اي للحفظ زاد البرجدي فقط اخراج العارية لانها تترك للحفظ والانتفاع (قوله وهي اخص
 من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع الصور التي لا ضمان فيها كالعارية والمستاجر
 والمودع يحدده في يد المودع له بها والوديعة ما ودع للحفظ بالايجاب والقبول فكانا متغايرين اي بالعموم

كتاب الايداع
 لا يخفى ان اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو
 الامانة (قوله) لغة من اودع اي التملك
 (كتاب الايداع) لا يخفى ان اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو
 الامانة (قوله) لغة من اودع اي التملك
 (كتاب الايداع) لا يخفى ان اشتراكه مع ما قبله في الحكم وهو
 الامانة (قوله) لغة من اودع اي التملك

والخصوص والحكم في الوديعة انه يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق
في الامانة انتهى وقد اوسع الكلام في هذا المقام فاشي راده (قوله كقوله لرجل اعطى الخ) لقول كقوله لرجل
اعطيتك بعد قوله اعطى كان اوضح لان الايجاب هو قوله اعطيتك على ان قوله اعطى ليس بلازم في التصوير
(قوله يحتمل الهبة) اي ويحتمل الوديعة وفيه ان احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعيد جدا لغة وعرفا
فما اذا عدلوا عن التبادر الى غيره (قوله فصاركاية) لا يظهروا كفاية لعدم انتقال من اللازم الى الملزوم
ولا عكسه فلو قال صريحا واحتمالا لكان اظهر واجيب بان المراد بالسكنية ما احتجها وغيرها كسكنية الطلاق
قوله كقوله لرجل اعطى كقوله لرجل اعطى كقوله لرجل اعطى كقوله لرجل اعطى كقوله لرجل اعطى كقوله لرجل اعطى
وان قام واحد بعد واحد ضمن الاخير لانه تعين الحفظ فتعين للضمان انتهى فهذه امن الايجاب دلالة كما انه
من اقبول كقوله دلالة اي كناية ولولا لاقبل لا يكون مودعا لان الدلالة لم توجد ذكره المصنف
والاولى ما في شرح المتن حيث قال لان الدلالة لا تعارض الصريح (قوله بمرأى من الثيابي) ولا يكون الحامي
مودعا مادام الثيابي حاضرا فان كان غائبا فالحامي مودع انتهى مخ وقال في اجابة الخلاصة لبس ثوبا بمرأى
من الثيابي فظن الثيابي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح انتهى حوى لانه ترك السؤال والتفحص
يكون مفردا انتهى ابو السعود (قوله كان ايداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) اي الايجاب
والقبول قال في المنع وما ذكرنا من الايجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وما في حق الامانة فتم
بالايجاب انتهى والمراد بحق الامانة انه لا يكون مضمونا (قوله وان لم يتقبل) انظر هل المراد به السكوت عند قول
امالك اودعتك او المراد منه ما يعم الرذوة والتبادر لان السكوت قبول دلالة والمراد في القول بقبحه فتأمل
(قوله وشروطها كون المال قابلا الخ) لولا وشروطها اثبات اليد عليها بالفعل لكان الاولى لانه يستفاد منه
اشراط القابلية من غير عكس ولا يكفي قبول الاثبات لان حفظ الشيء بدون اثبات اليد عليه بالفعل محال
شريطة (قوله لم يضمن) الاولى ان يقول لا يصح لانه اذا اوجده بعد ووضعه عليه وحلقت من غير تعد لم يضمن
فتدبر (قوله ولو بعد المحجور وانتم بعد عتقه) لو بالغا فلو فاقصر الاضمان عليه اصلا ابو السعود (قوله وهي امانة)
هذا من قبيل حمل العام على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون
الشيء امانة يا تحفظ صاحبه عند غيره قصد او امانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والامانة عامة
والوديعة بالعقد والامانة اعم فتفرد فيها اذا هبت الى بيع ثوب انسان والقتة في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن
الضمان في الوديعة اذا عاد الى الوفاق والامانة غيرها لا يبرأ عن الضمان بالوفاق (قوله والاداء عند الطلب)
الاذا كانت سببا واراد به قتل آخر ظلم انتهى درمشتي (قوله واستعجاب قبولها) ومن يحاسبها اشتغالها
على بذل منافع بدنه وماله في امانة عباد الله واستعجابه الابر واثناء حوى (قوله معزبا لازيما) ذكره
في ضمان الاجير وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يبدل انتهى (قوله سواء امكن التفرغ عنه ام لا)
وليس منه التيسار كما لو قال وضعت عندي فقتلت وقت بل يكون مفردا بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا ادري
كيف ذهبت فان اقول قوله مع يمينه ولا يضمن لانه من انتهى حوى بشرف (قوله الحديث الدار قطن)
قال في المنع وانما كانت الوديعة امانة لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المستعير غير المثل ضمان ولا على
المستودع غير المثل ضمان والقلول والاغلال الخيانة الا ان القلول في المضم خاصة والاغلال عام وهذا
الحديث مستند عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا (قوله واشتراط الضمان الخ)
ولو ضمن تسليمها صحر ابو السعود (قوله وعياله) تفسير من في عياله ان يكن معه سواء كان في نفقة او لم يكن
والعبرة في هذا التمسك كنهه الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير ان يقدر على الحفظ
فهو في هذا التفسير ينبغي ان لا يضمن بالرفع الى اجتناب يسكن معه ذكره - ففيد السعدني - حواشي صدر الشريعة
ويؤيده ما في الولو البنية ورجل آبر بيتان داره انسانا ودفع الوديعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما
علق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله وان لم يكن لكل منهما علق على حدة وكل واحد
منهما يبدل على صاحبه بغير شفعة يضمن لانه بمنزلة من في عياله انتهى وفي خلاصة مودع غاب عن بيته
دفع مفتاحه الى غيره فلما رجع الى بيته لم يجد الوديعة لا يصح وبه مع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يد غيره اهـ

[illegible]

(قوله فلودفعها) تفريع على قوله وحكما (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لودفعها الى ولده الصغير
اوزوجته وهما في محله والزوج يسكن في محله اخرى لا يضمن ولو كان لا يجي اليهما ولا ينق عليها لكن
يشترط في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ فان الزوجة اى والولد الصغير وان كانا في مسكن آخر الا انها
في الحكم كأنهما في مسكن الزوج والاب وقد تقدم زيادة العبد (قوله ولو علم خيائته ضمن) فلا يضمن
في صورتين ما اذا علم اماته وما اذا لم يعلم حاله اصلا (قوله وعن محمد) رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة
الى وكيله وليس في عياله اودفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن لانه يحفظه مثل
ما يحفظ ماله ويجعله مثله فلا يجب عليه اكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه الى الترمذاني
وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا المشرط في التحفة في حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل
الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكر فيه اشياء حتى ذكر ان ان يحفظ بشريك العنان والمقاوضة وعبد
المأذون له الذي في يده ماله وهذا يعلم ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعة انتهى وسيأتي ذكره (قوله واعتمده
ابن الكمال) حيث قال في الاصلاح والايضاح له حفظها بنفسه وامينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال
اغما يجوز بشرط الامانة وعند تحققه لا حاجة الى كونه عيالا انتهى (قوله الا اذا خاف الحرق والفرق) الحرق
بالسكون من النار وبالتعريك من دق القصار وقد روي فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق بفتحين
اسم من احرق النار انتهى والفرق بفتحين مصدر غرق في الماء فهو غريق مكي ومثل خوف الفرق والحرق
خوف اللصوص وفي الخلاصة فان دفع لضرة بان احترق بيت المودع فدفعها الى جاره وكذا فيما يشبه
هذا انتهى اتقاني اى فانه لا يضمن (قوله وكان غالبا محيطا) المراد بكونه غالبا كونه كثيرا فلا ينافي كونه محيطا
والمراد ان ذلك في بيت المودع قال الحوى لا بد ان يكون غالبا محيطا بمنزل المودع وفي التهستاني الا اذا خاف
الحرق اى حرقا محيطا بجميع محالها انتهى (قوله ولو غير محيط ضمن) قال في الخلاصة اما اذا لم يكن محيطا
يضمن بالدفع الى الاجنبى (قوله فسلمها الى جاره) الظاهر من اساليب الكلام انه لا يجب ان يسلمها الى جاره
حتى لو تركها في داره فحرق لا يضمن ويحرق فاداه سرى الدين عن المجتبى ثم رأيت في الهندية عن الترمذاني
انه يضمن (قوله الا اذا امكنه دفعها) اى رقت الحرق والفرق الى من في عياله فدفعها للاجنبي فانه يكون ضامنا
وهذا على اشتراط العيال كما سلف اولى من يحفظ ماله على المفتي به وبأى له نصف (قوله ضمن) لان الاتلاف
حصل بفعله حوى (قوله فحصل بين كلابي الخلاصة والهداية التوفيق) عبارة الخلاصة اما اذا علم انه وقع
الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وعبارة الهداية انه لا يصدق الابينة قال في المنع ويمكن حمل كلام الهداية
على ما اذا لم يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق انتهى حلى وقد ذكر هذا التوفيق صاحب الذخيرة
عن المتنق (قوله لم يضمن) لان مؤنة الرد على المالك حوى (قوله كوكيله) سوى في التجنيس بين الوكيل
والرسول وقال اذامتها عنهما لا يضمن وفي العمادية ذكر الضمان في المنع من الرسول فالمسئلة ذات خلاف
فيما واقتصار المصنف على ما ذكره يدل على اعتماده وقد نقله التهستاني عن المضمرات (قوله ولو بعلامة منه)
لا مكان انيان غير الرسول بهذه العلامة (قوله على الظاهر) راجع الى الوكيل والرسول (قوله وانما على
نفسه او ماله) في المحيط لوطيلها ايام الفتنه فقال لم اقدر عليها هذه الساعة لبعدها اواضيق الوقت قاعا وراعى
ذلك الناحية فقال اغير عليها لم يضمن والقول له انتهى وفي البحر لوطيلها فقال لا يمكنني ان احضرها الساعة
فتركتها وذهب ان تركه عن رضى وذهب لا يضمن لانه المذهب قد انشأ الوديعة وان كان عن غير رضى
يضمن خلاصة وينبغي ان يكون محل التفصيل اذا كان المودع كاذبا في قوله اما اذا كان صادقا فلا يضمن
مطلقا انتهى (قوله كطلب الظالم) اى وديعته ايظلم بها فانه يمنعها لا يكون ظالما حتى لو ضاعت لا يكون ضامنا
كمنعه منه وديعته عنده فانه لا يكون ظالما لان المولى ليس له قبض وديعته عنده ما دونه كان او محجورا ما لم
يحضر وبظمره ان من كسبه لا حعمال انه مال اغير فاذا ظهره للعبد بلينة فحينئذ يأخذه خلاصة (قوله
فلو كانت) تفريع على عدم الضمان بالنوع عند طلب الظالم (قوله ليضرب به رجلا) اى مظلوما ولو معاها
او امرأة او ميما مثل السيف كل مؤذيا يظهر (قوله الى ان يعلم الخ) فلو شك في اذ كولا بعد بمنه ظالما
ولا يضمن به لانه كذا يفاد من مفهومه (قوله كالأودعت) اتى بالكاف ليفيد انه مثال غير مخصص فله كل

فادفعها الى الله المعز وزوجته ولا يكره
 صفة ما لا يتفق عليها بين ملاحقة
 لودعته الزوج لان العدو للصدا كنه لا ينفقة
 وقيل يتبدان ما عني (وسمى حرة) اي من
 في عياله (اسيا) فلو علم خيانتهم من خلاصة
 (و) جاز لمن في عياله الدفع ان في عياله وغيره
 عن الدفع اي بعض من في عياله غير ابن ملك (شمن)
 يدانته بان كان له عيال ابعدهم (شمن) وعن شمر
 والا لا وان حفظه كوكايد واذا في وشرك
 حفظها بن يحفظها له كوكايد والقوي ابن ملك
 مفادته وعنا ابن السكيل وغيره واقره المصنف
 واعتمد ابن الحرق او العرق وكان غايبا
 (الا اذا خاف الحرق او العرق) فسلها الى جاره
 محطبا فلو غير محطبتهم (فصلها الى جاره
 او الى فلان آخر) الا اذا امكنه دفعها ان
 في عياله او القها فو قوت في (فان انما) اي
 اوباته خرج شمن زليحي (صدق ان علم وقوعه) اي
 لجاره او فلان آخر (اي يدور المودع والاول) اعلم وقوع
 الحرق (بنية) اي يدور المودع (والا) اعلم وقوع
 الحرق في داره (لا) يصدق الابنية له
 الحرق كلالى الخلاصة والهداية طلبا بعد طلبا
 بين كلالى التوقيع ولو منعها الودعة طلبا بعد طلبا
 التوقيع ولو منعها طلبا بعد طلبا
 روق ودبعته فلو لمجها اليه لم يضمن ابن ملك
 (نفسه) ولو حكيه كوكايد بخلاف رسول
 ولو بلا منه على الظاهر (فاد راعى تسليها
 شمن والاول) بان كان عاجزا اوصف على نفسه
 او ما به بان كان مدفونا معها ابن ملك
 بنين كعالمب التظام (فلكا) بان اردت
 سيقا او صاحبه ان ياخذها فيضرب به رجلا
 ولا ارفع من ارفع لي ان يعلم انه زلة الزن
 انه زلة راحة يتفع به على وجه مباح جبر

ما كان في معناه فيما يظهر (قوله اي موت المودع مجهلا) من الوديعة الزائدة من الزمان على مقدار الدين
فيضمن بالموت عن تجهيل وتكون الوديعة ونحوها كدين الصحة فيخلص من ربحها الغرماء لان اليد المجهولة
عند الموت تقلب يدها لان الامارات لم يبين صار بالتجهيل مستمرا كما هو (قوله الا اذا علم) بالبناء للفاعل وضيمه
للمودع بالفتح قال الحموي في شرحه وقيد في الخلاصة ضمان المودع بونه مجهلا بان لا يعرفها الوارث
اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف فان لم يبين لا يضمن انتهى وذلك بان سئل عما يقال عند فلان علمنا (قوله
وما لو كانت عنده) اي عند المورث (قوله الا اذا علمه) اي المودع به ان المودع بعد ما دل السارق على الوديعة
فما السارق لياخذها فتمه فاخذها السارق قهرا لا يضمن قال في الخلاصة المودع انما يضمن اذا دل السارق
على الوديعة اذا لم يتعمه من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن انتهى (قوله ومفاوض) عطف خاص (قوله
على ما في الاشياء) وعلى ما في شرح الشربلالي للوهبانية تسعة عشر (قوله ناظر اودع غلات الوقف) الذي
في الاشياء الناظر اذا مات مجهلا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين وجعل
البيروني الحكم في الاول اما الثاني فيضمنه وبحت فيه الطرسوسي بمخاورد الشيوخ صالح وبحت بمخاورد آخر وسياتي
ذكر ذلك في كلام المؤلف (قوله لان الناظر لومات مجهلا مال البدل ضمنه) اما لو علم ضياعه لا يضمن قال في الجبر
عن المحيط لوضع اثنين من المستقبل لاضمان عليه انتهى وهذا صريح في جواز الاستبدال بالدراهم والدنانير
فلا يشترط كون البدل عقارا او هبة نافي ما قدمه في الوقف من اشتراط كون البدل عقارا افاده ابو السعود
في حاشية الاشياء (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل اهل الروم (قوله وقيد) اي
صاحب الزواهر هذا البحث في غلة المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي حيث قال لكن
يقول العبد الضعيف ينبغي ان يقال اذا مات غلة على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيان اهل يكن حابسا ظلمنا
وان مات بمرض ونحوه فانه يضمن لانه تمكن من بيان اهل يكن وكان مانعا ظلمنا فيضمن انتهى وافاد البيروني
ان محل عدم ضمان الناظر بما اذا مات مجهلا غلات المسجد اما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فانه يضمن
انتهى ويأتي بحث صاحب الزواهر (قوله ورد ما يضمنه في اتع الوسائل) حيث ذكر بحثا تفصيلا فقال ان حصل
طلب المستحقين منه المال واخر حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات مجهلا ينبغي ان يقال
ايضا ان كان محجورا بين الناس معروفا بالذات والامانة لاضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
في يده ولم يضره ولم يتعمه من ذلك مانع شرعي يضمن قال الشيخ صالح اقول هو لومات مجهلا فقد ظم وقصر حيث
لم يبين قبل موته فكان حابسا ظلمنا فيضمن موأ طلب منه اولاد دل لكونه محجورا او غير محجود ولو كان
محجورا لبيتها قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحن ماعليه المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق ثم ان هذا
من المؤلف خلط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه بونه مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا
تحقق المستحقين فيه اختلاف المشايخ وماعليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا خلافا لتفصيل الطرسوسي
والحاصل ان بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر في غلة المستحقين (قوله لانه لو روضه في بيته ومات مجهلا
ضمن) وكذا اذا جن جنونا لا يجوز روضه كذا في شرح البيروني مع راجح راجحة الاكل ابو السعود (قوله اودع بعض
الغنية) (قوله انما يكون قبل القسمة ومنها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين ومنها
الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ومنها اذا مات الارث مجهلا ما اودع عنده ورثه وهذه لم يرها صاحب الاشياء
لاحد منها اذا مات مجهلا ما انتقه الربح في بيته ومنها اذا مات مجهلا لما وضعه مالكة في بيته بغير علمه كذا
في الاشياء قال السيد الحموي والصواب بغير امره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم ومنها اذا مات
الوصي مجهلا لما اودع عنده محجورا لانه لم يترحم الحفظ وهي السنة تمام العشرة وكذلك اذا بلغ ثم مات الا ان
يشمروا انها في يده بعد البلوغ زوال المانع وهو الوصي والمعتوه كما صرح في ذلك وذكر البيروني انه اذا مات الوصي
بعد البلوغ ولم يدر متى هلكت الوديعة ولم يعلم كيف حاله لم يوجب القاضي ضمانا في ماله بالعقد الموقوف حتى
يشم المدي بيته يشهدون انهم راوه في يده بعد البلوغ انتهى (قوله لمساكلة المصنف هنا وفي الشركة) ونقله
صاحب الجبر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شريكه) عانا او مضاربة ومال المضاربة مثل مال الشركة
اذا مات المضارب مجهلا لمال المضاربة ولا مسترى بما لها ذكره ابو السعود في حاشية الاشياء وفي الخاتمة اذا اقر

[illegible]

في مرضه انه رجع الفان مات من غير بيان لاضحان الا اذا اقر بوصوله اليه حموى في حاشية الاشياء (قوله واقره
محتوها) اي اقر الصواب بمحتوا الاشياء انتهى حملي (قوله فبقى المستثنى تسعة) لخروج الشر من الهشرة
(قوله الجدة) قلت فيهم من ذكر الاب فان احكامه احكامه الا فيما استثني وهذه ايسر منها (قوله ووصيه ووصي
القاضي) هذا اخلاص في الوصي في كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكر (قوله وستة من المحجورين) اي والبايع
وهو الصبي المحجور عليه مذكوره هنا قلت وهي تعلم من ذكر الصبي (قوله ورق) قال في الظهيرية لو ان عبدا
محجورا عليه اودعه رجل ما لانتم اعقته الولى ثم مات ولم يبين الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد الشهود
بقيام الوديعة بعد العتق ام لا وان مات وهو عبد فلا شيء على مولاه الا ان تعرف الوديعة فتزد على صاحبها انتهى
(قوله والمعتوه كصبي) لا حاجة اليه بعد ثقل ما في الشر نبلالية (قوله وان باع) اي الصبي ومثله اذا اخاف المعتوه
كما يؤخذ مما سلف (قوله ما ذرونا لها) اي في التجارة كما في البيوع عن خزائن الاكل اوفي قبول الوديعة كما في الوجيز
فان عبارته كما في الحموى فان كان ما ذرونا لها في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمننا انتهى ونص في الهندية
على ضمانه في صورتين اجماعا (قوله شرح الجاسع) اي الكبير وقوله الوجيز يدل من شرح فان اسمه الوجيز
(قوله قال) اي الشر نبلالي فبايع اي المستثنى (قوله تسعة عشر) بادخل الشريك فيها (قوله وهي) اي الايات
الاربعة الاولان لابن زهيران (قوله والعين) مفعول مقدم ليحصر ويحصر للاميين ومعناه يجوز (قوله
وما وجدت) اي العين الامانة عيناي معينة مستحقة (قوله ثم مفاوض) قد علت ما فيه (قوله ومودع) بكسر
الدال (قوله وهو المودع) اي الذي جعل امره على الجيش فان ذلك قبل القسمة فالمؤمر بصيغة اسم المفعول
(قوله الفت الرح) اي في تلك الارشياء (قوله لو اتقاء) بفتح الهمزة (قوله ملاك) جمع مالت (قوله بهاليس بشعر)
لو حال وهو ليس يا مريض بها من هول كان اولي لما سبق (قوله جميعها) يعني ان وصي اي واحد من الوالد والجدة
والقاضي لا يضمن وايس المراد ان الجميع اوصوا اليه (قوله ومحجورا) بانواع السبعة وهو بالنصب في كلام
الناظم والاولى الرفع كسابقه ولا حقه (قوله خوارث) بغير تنوين (قوله يسخر) خبر لمبتدأ اتخذوف اي وهذا
يسطر لحفظه وبما تحققت (قوله وكذا لو خلطها المودع) خلط مجاورة كفتح بقع اومارحة كانه جاتع (قوله
الايكافه) اشارة الى ان المراد ان يتعسر تخمير وار لم يتعذر (قوله ضمنها) اي ولا يسجل للمالك هلمها وقال
اذا خلطها اجنبها شر كانه ان شاء لانه لا يمكنه الوصول الى عين حقه صورة وامكنه معنى بالقسمة اذا قسمته
فيما يكال او يوزن افرار فاذا شاء مال الى جانب الهلاك وضمنه وان شاء مال الى جانب القيام وشاركه انتهى مكي
عن الشعبي (قوله قبل اداء الضمان) اي المنعوت ولم يقتصر وفي اباحة تناول المقصوب على اداء الضمان بالنقل
بل ما هو اوضحين القاضي والابراء (قوله وصح الابراء) اي لو ابرأ المالك مع وسقط حقه من العين والدين
بحر (قوله ولو خلطه) اي الجيد (قوله ضمنه) اي ضمن مثل الجيد (قوله وبعبكه) اي لو خلط ردى الوديعة بجيده
(قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبى ولعل ذلك في غير الوديعة او قول مقابله لما سبق من ان الخلط
في الوديعة يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز (قوله لعدم التعدي) علة لمحدوف اي ولا يضمن قال في المنع
فان هلك بعضها هلك من الماله جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كمالا المشترك
انتهى (قوله ولو خلطها غير المودع) ولو كان في عياله كزوجته وابنه هندية (قوله ضمن الخلط) عند الامام
وقال ان شاء ضمنها الخلط وان شاء اخذ العين وكانا شر ميكن هندية (قوله ولو صغيرا) لانه من التعمدي على اموال
الناس كالمو كسر زجاجة الغير فان الضمان عليه (قوله خلط الايتين) اي الباقي مع الخلط (قوله خلط ماله بها)
قال في البحر عن الكل البعض بالاتفاق والبعض بالخلط لانه متعدد بالاتفاق منها وارده باق على ملكه انتهى
(قوله او اتفق ولم يرد) فهلك الباقي لا يضمن لانه حافظ الباقي (قوله وهذا اذا لم يضره التبعض) مرتبط بقوله
او اتفق ولم يرد قال في البحر وقيد بقوله فرد مثالا لانه لو لم يرد كان ضامنا للماتفق خاصة لانه حافظ لما بقي ولم يتعيب
لانه عملا يضره التبعض لان الكلام فيما اذا كانت الوديعة دراهم او دنائير او اشياء من المكمل والموزون اه
ولم ارفعا اذا فعل ذلك فيما يضره التبعض هل يضمن الجميع او ما اخذ ونقصان ما بقي فيعبر (قوله واذا تعدى
عالميا) اما اذا هلك من غير تعد فلا ضمان بشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن انتهى ابو السعود
في حاشية الاشياء (قوله زال ما يؤدى الى الضمان) وهو التعمدي ولا حاجة الى هذه الزيادة وهو مقيد بما اذا لم

قلت واقره محضوها فبقى المستثنى نسو
فاحفظ وزاد السر بلالى فى شرحه له رهبانية
على العشر تسعة الجدد وصيه ووصى اثناسى
وسنة من المحجورين لان النجس يشمل سبعة ذرية
اصغر ورق وجنون وغذلة ودين وسفه وعنه
والله وه كانت فى يده بعد بلوغه لروال المارم
يشهدوا انها كانت فى الصبي والمعتوه مأذونا
وهو الصبي فان كان البلوغ والا فنه نفسا كذا
له اسم ما قبل البلوغ والوجيز قال فبلغ تسعة عشر
فى سراج اجماع العبيد على بنى الرهبانية يتبين وهى
ولقام عاظا على بنى الرهبانية يتبين وهى
وكل ابن ماب والعبيد يصبر
وما وجدت عبادته يتانصير
سوى متولى الوقف ثم ما روض
وهو دوع مال القنم وهو الموصل
وصاحب دار القنم الرابع مثل ما
لوا القاه ملاك جهاليس يشهر
كذا والادب وقاضى وصيهم افوارث يسطر
جعبا وشعبورا فوسيرة
جعبا (بجعبا المودع) بجعبا (بجعبا)
(كذلك الوصله المودع) (بجعبا)
(بجعبا) او مال آجران كمال (بجعبا)
(بجعبا) لا يكف كخطه بنسبه ودرهم
جيبا بربوبى بجعبا (بجعبا)
لكن لا يباح تاويله قبل اداء الفهم وضع
الابرة ولو خلطه بردى نمنه لانه عيب
وبعد شريك العدمه بجعبا (بجعبا)
شركة املاك (بجعبا) او خلطت بغير ضعه (بجعبا)
انفق الكيس اعدم التعدى ولو خلطها غيب
الودع نمن الخياط ولو صغر او لا يضمن اوه
خلاصه (بجعبا) او سبق بعضها (بجعبا)
بالياقنى (بجعبا) او يضمنه (بجعبا)
ما بهما صلبا قاتلى التمييز او يضمنه (بجعبا)
وديعتين فاتفق احدهما نمن ما تفرق فدا بجعبا

تقصم الاستعمال فان قصده اشحن اى القصان لغير ذمة جارية الجزه ثم اعل وجه التعدي كذا فى شرح
توارة الاذهان وانما زال الضمان لانه ما مور بالحفظ فى كل الاوقات فاذا خالف فى البعض ثم رجع اى بالماور به
كما اذا استأجر الحفظ شهر اقره الحفظ فى بعضه ثم حفظ فى الباقي استحق الاجرة بقدر اداءه من (قوله اذ لم يكن من
نيته العود) فلو ليس فوب الوديعة وزعه ليلا ومن عزمه ان يلبسه ثيابه ثم سرق ايلالا يبرأ عن الضمان بجر من
الجنائيات (قوله والمستأجر) بان استأجر دابة الى مكان معين ثم جاوزه ثم عاد اليه لا يبرأ وقيل ان استأجر دابة
وجايبها برأان دابة باقطة لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العقد بينهما
شئى ثم ضمناهما هو المفتى به ومنهم من جعلهما كالمودع اذا كانت مدة الاجارة والاعارة باقية افاده
فى الشربلية والرد (قوله له ملهما الانفسما) وعظه البيرى بانهما أموران بالحفظ تبع الاستعمال
اى المادون فيه لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ناشيا فلا يبرأ بالعود انتهى (قوله
يختلف مودع) لاحاجة اليه لانه اصل المسئلة المقصود بالذكر ولكن انما ذكره ليقنعهم رعدا ويتضح الاستدلال
فى قوله اذ فى هذه العشرة (قوله وركيل بيع) بان استعمال الثوب مثلا الموكل يبيع ثم تركه وضاع فانه لا يضمن
(قوله اوحفظ) صورته تقدمت فريسا (قوله واجارة) بان وكه ليوجره دابة فركبها ثم تركه (قوله او استأجر)
بان وكه ليستأجره دابة فاستعملها ثم تركه وهلك والا حسن فى التصوير ان يدفع دراهم ليستأجره بيتا
فدفعه اى استأجره كان ثم استرده ابعينها فهلك فانه لا يضمن (قوله وضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع
المال لنفقته ثم عاد الى الوفاق صار مضارباً ومستبضعاً بالعود عن الشئ صالح (قوله وشريك عانا ومفاوضة)
فانما يعودان امينين بالعود الى الوفاق بالعود (قوله ومستعير لهن) كما اذا استعار عبدا ليرهنه او دابة
ليرهنها فاستخدم العبد او ركب الدابة قبل الرهن ثم رهن بمال بمثل القيمة ثم قضى المال ولم يقبضها حتى هلك
عند المرتهن فلا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فانما كان امينا خالف فقد عاد الى الوفاق
اذ مستعير الرهن كالمودع وتسليمها الى المرتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك يصير دينا
مقبضا فيستوجب المعير الرجوع على الراهن بمثله فكان ذلك بمنزلة الرد عليه حكما انتهى وقد علمت ان هذه
المسئلة مفيدة بما اذا تعدى ثم رهن فلو استعار ليرهن فتعدى ولم يرهن وضاعت فالضمان عليه ويكون
داخلا فى حكم المستعير المذكور وفى المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول المصنف بخلاف المستعير
كما افاده فى شرحه (قوله الا فى هذه العشرة) بعد الشريكين صورتين (قوله لا يزيد كيد المالك) على المسئلة الوديعة
المذكورة فى المصنف (قوله فاقوله) اى للمالك الا ان يقيم المودع البيئة على العود الى الوفاق والاولى
انصرح بذلك لدفع التمس الراجع فى العبارة فتأمل (قوله وقيل للمودع) بفتح الدال لانه ينشئ الضمان
عنه اى ولا يشترط اقامة البيئة على العود الى الوفاق ونظامهم كالمهم اعتماد الاول (قوله اى بجود الايداع)
ان قال لم يودعنى اموال قال ليس لشيئ ثم ادعى رد او تلف صادق شربلية عن جامع الفصولين (قوله حق
لو ادعى هبة او بيعا) اى وانكر ما حباها ثم هلك (قوله فلو سألته عن حالها) بان قال ما حال وديعتى عندك
ليشكره على حفظها بجره والاولى ان يقول لانه الخ بدل الفاء وكذا يقال فيما ياتى (قوله ونقلها من مكانها
وقت الانكار) لعل المراد انه زمن الانكار ونقلها وليس المراد نقلها وقت حقيقته لانه لا يأتى الا فى نادر من
الصور وانظر ما لو كان نقاه سابقه وفى نيته الجود وقد نقل هذا التقييد الشربلية عن التاطى ونقل عن جامع
الفصولين انه يضمن بجود الوديعة كالعارية ولو لم يجزها وقوله وكانت تنقل لا حاجة اليه بعد قوله ونقلها
من مكانها ولو قدمه عليه لكان اولى (قوله لانه لو لم نقلها وقتها) صادق بهدم النقل اصلا ونقلها بعده وقوله
والحاصل انه على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشروط ان يحج دعه وسؤال ردها وان نقلها وان يكون نقلها
زمن انكارها وان تكون ممن ينقل وان لا يكون عند الانكار من يخاف علمه به وان لا يحضرها به بالجود وان
يكون الجود لمالكها (قوله او نطقت اى دفعتها) اى فانما صادق فى قولى لم يكن لان عدنى وديعة (قوله ولو ادعى
هلاكه اقبل بجودها حلف الخ) واما اذا اقيمت ينة فقال فى التمهيد اذا اقام رب الوديعة البيئة على الايداع
بعد ما جحد المودع واثام المودع البيئة على الضياع فان جحد المودع الايداع بان يقول للمودع لم يودعنى فى هذا
الوجه المودع ضامن ويثبته على الضياع مردودة سواء ثم والشهود على الضياع قبل الجود ابعد الجود وان

[illegible]

محمد الوديعه بان قال ليس لك عندى وديعه ثم اقام البيته على الضياع ان اقام البيته على الضياع بعد الجحود فهو ضمان وان اقام بيته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان اقام بيته على الضياع مطلقا ولم يتعرضوا الكونه قبل الجحود او بعده فهو ضمان انتهى (قوله حلف المالك) اى حلفه القاضى اذا طلب المودع ذلك وذلك عند عدم اقامه البيته على الضياع من المودع (قوله وكذا العاربة) اى اذا ادعى المستعير هلاكه اقبل بجحوده فان القاضى يحلفه على العلم الخ (قوله ويضمن قيمتها يوم الجحود) واعتبر القيمة يومه فى الزيادة والنقصان من حيث السعر والعين ان علم القاضى بذلك والاعتبال بيته المودع على النقصان نسخ فالرد فى الخلاصة رجل اودع رجلا عبدا فحده المودع فمات فى يده ثم اقام المودع مئة على قيمته يوم الجحود قضى على المودع بقيته يوم الجحود فان قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود لكن قيمته يوم الايداع كذا قضى عليه بقيته يوم الايداع مكى انتهى (قوله بخلاف مضارب محمد ثم اشترى لى يضمن خاتمة) الذى فى المنع عن الخاتمة المضارب اذا قال لرب المال لم تدفع الى شئ ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر لنا طافى ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال فى يده بعد الجحود وقبل الشراء فهو ضمان وان قياسا ان يضمن على كل حال وفى الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى برئ عن الضمان وان جحد ها ثم اشترى ثم اقر فهو ضمان والمنازع له انتهى فلو قال المواقف بخلاف مضارب محمد ثم اقر ثم اشترى لم يضمن لاصاب (قوله وله السفر بها) اى برا واجهوا انه لو سافر بها بغير يضمن هندية عن خاية اليان (قوله ولولها سخل) فسر ه فى الجوهره بما يحتاج فى حمله الى نظرها واجرة جمال انتهى مكى وفى الهندية عن المضمرات الوديعه لو كانت طهاما كثيرا سافر بها فمات الطهام فانه يضمن استصانا انتهى وذكره فى المنع ولا يضمن ولو كان الخروجه طويلا وموتة الرد على المالك قال فى التبيين وما يلزم الامر من مؤنة الرد ضرور فحصة امره فلا يعد ذلك اضرا رابه انتهى (قوله عند عدم نهي المالك وعدم الخوف علميا) قال فى الهندية اذا لم يعين مكان الحفظ ولم ينه عن الاخراج نصا بل امره بالحفظ مطلقا سافر بها فان كان الطريق مخوفا فنهكت ضمن بالايجاع ولن كان امنا ولا حمل لها ولا مؤنة لا يضمن بالايجاع وان كان لها حمل وموتة فان كان المودع مضطرا الى المخرجه لا يضمن بالايجاع وان كان له بد من المخرجه فلا ضمان عايه قريب الممانه او بعدت وعلى قول ابى يوسف ان بعدت يضمن ولن قريب لا هذا هو المختص والمختار اه (قوله فان له بدن السفر) هذا التفصيل فى الصورتين كما افاد ما زى بلعى (قوله فان سافر بنفسه ضمن) لانه يمكنه ان يحفظها بعياله وفى الهندية ان امكنه حفظ الوديعه فى المصر الذى امر بالحفظ فيها مع السقر بان يترك عبده فى المصر المأمور به او بعض من فى عياله فاذا سافر بها والحالة هذه ضمن وان لم يمكنه ذلك بان لم يكن فى عياله او كان الا انه احتاج الى نقل العيال فاسافر فلا ضمان تناخانية (قوله فثليا او قريبا) لكن عدم جواز الدفع فى القبي بالايجاع وفى المثلى خلاف الصاحبين فانهم قالوا لا يجوز دفع حظه له (قوله ولودفع الخ) قالوا اذا دفع لا يكون فسخة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحجته وبأخذ حصته منها اذا ظفر بها من وفى الهندية فاذا دفع اليه نصيبه فمات فى يده ثم حضر الاخر فله ان يأخذ ما بقى فى يد المودع فان هلك ما فى يد المودع هلك امانته بالايجاع ينابيع ولو هلك المقبوض فى يد القابض فليس له ان يشارك الغائب فيما بقى غاية البيان (قوله فكان هو المختار) كيف يكون هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام قاله المقدسى وقال الشيخ فاسم اختاره قول الامام اذ فى المحبوس وصدر الشريرة وقد صور الوديعه من اكثر من واحد فى الخاتمة لكن زاد فى التصوير قوله وقالوا لا تدفع المال الى احد منها حتى يجتمع اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع هل يضمن بالدفع اى بناء على الاحتسان طاهر تقييدهم انه لا يضمن الا ان يأتيها بالوديعه حاملين لها وسلمها كذلك اما اذا سلمها احدها محبضه الاخر فطاهرانه يدفع لمن سلمه وحضور الاخر لا يقتضى كونه مودعا لجواز ان يكون شاهدا له ونفوه كذا يحيط المقدسى حوى (قوله وعدى رهن) اى العدلين الذين وضع عندهما الرهن فهو يفتح العين ثمنه عدل كذلك فانهم ما يضمن المثلى ويحفظ كل نصيبه فان دفع احدهما الى الاخر ضمن ما دفع (قوله ووكيل شراء) بان دفع له ما القايث ثريان به عبدا فاستعجا الالف فان دفع احدهما نصفه ضمن الدافع واجهوا ان المدفوع اليه لا يضمن هندية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فمن ما يقسم بالمكسيلات والموزونات ومنهم ما كل ما لا يقسم بالتقسيم وما لا يقسم هو ما يعيب بالتقسيم الحصى انتهى مكى قال السيد الجوى واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التها بوفى الحفظ كذا فى الخلاصة فلودفعه زائد على زمن التها بى ينظر

حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلفه ضفته
 وان نكل رضى وكذا العارية سراج ورضه
 قتيلا يوم الجودان علم والايقوم الا باع عادية
 بخلاف مضارب جندى (المخوف عليها)
 (م) المودع (المالك) عدم (المخوف عليها)
 (عند عدم موى المالك) فان اهدى من السور
 بالاسراج فلو تهاه اوقف نفسه ذنن (بجزان (بدقم
 صحن والا فان سافر اوقفها (الم) بجزان (بدم)
 (ولو اودعها) مثلاً اوقفها (الم) بجزان (بدم)
 المودع الى احد هما خطه في غيبة صاحبه
 ولو رفع هل يفذهن في الدررزم وفي الصر
 الاستعصان لا فكلان هو القاتل (فان اودع
 رجل عند رجلين ما يقسم اذنه ماه وحفظ
 كل نصفه (كرتني ومقتضفين وموتين
 وعدل ورن وركبى شاة (ولو دفعه) احدهما
 الى صاحبه صحن (الذافع) بخلاف ما لا يقسم
 الجوان حفظ احدهما باذن الاخر

انتهى (قوله ولو لم لا يدفع الى عيانت) اي دفع ابراهيم وهالك لا يضمن لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه
وفي الجوى شرط على المودع الحفظ بنفسه فلو ضاع بغيره هل يضمن له الحفظ او لا والذي يظهر من كلامهم عدم
احكام انتهى (قوله فدفعه الى المالك) هذا انما يضمن في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من
عياله لا في انتهى عن الدفع الى العيال طاقا ثم عدم اضمن في اذ دفع الى بعض عياله وقد انتهى عن الدفع اليه
محملة اذا كانت الوديعة يحفظ في يد من منعه اما لو كانت تحفظ عنده فدفعه الى غيره هل يضمن فيه
كما لو كانت الوديعة فراسا فدفعه من دفعه الى امرأته او قد جهر فدفعه من دفعه الى غلامه ودفع ضمن افاده
الزبلي (قوله لم يضمن) لان التقييد غير مفيد لان الدار حرز واحد بليل ان السارق اذا اخذ من بيت من الدار
فقتل الى حيث آخر لم يقطع لعدم ذلك الحرز والحرز الواحد لا فائدة في تخصيص بعضه دون بعض وما لا فائدة
في تخصيصه في الامر بسقط في الابداع كما لو قال احفظها بيديك دون شمالك اوصها في بيت من الدار
وكما لو قال في بيتك هذا موضعها في غيره اوفى الصندوق واحفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت تحفظ
في البيت فانه لا يضمن (قوله والا يضمن) اي وان حفظ عند الزوجة او العلام لذي نهاء عن الدفع اليها ولم يودع
زوجها او غلام آخر اركان البيت الا تراقل حنطابان كان طهر الى الطريق فانه يضمن لانه منع لان من اعيال
من لا يضمن على ائمال وانما غاوت اليوت في الحفظ في داره في دار اخرى فلهذا ذكره شيخ
لاسلام الضمان وان كانت النائية حرز والذى في شرح الطحاوي اذا كانت الدار التي فيها عيال والدار الاخرى
في الحرز على السواء او كانت التي فيها عيال في الحرز فلا ضمان عليه سواء نهاء عن ائمالها او لم ينهه كذا في المحيط
ولو قال احفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة اخرى فحفظها في البلدة المتينة ضمن بالاتفاق انتهى هندية
(قوله لان التقييد مفيد) قال في البدائع الاصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا ان كل شرط يمكن مراعاته وبقيده
فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يقيده وهو هذا انتهى (قوله فيضمن الاول) اذا دفع الى غير من عياله
بغير اذن ولا ضرورة فحرق درختي وانما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه اخذ المال من امين ولا
يجوز حفظ وهذا قول لا امام وعندهما يضمن المالك اياها (قوله لا ضمان) لان حفظه لا يفوت مادام في حياضه
والمالك انما يضمن بحفظه ورأيه لا بصورته اذ اى والحفظ بالرأى قائم مع قيامه ولو استعمل الثاني الوديعة ضمن
بالاتفاق ولصاحب الوديعة ان يضمن الاول ويرجع على الثاني وان يضمن الثاني ولا يرجع اه (قوله لم يصدق) لان
الابداع الى غير موجب لضمن فلا يصدق مخاى في رفع الموجب (قوله وفي اعصب منه بصدق) يعني
لو عصمت الوديعة من المودع وهلكت فاراد المالك ان يضمن الفاعب ضل المودع قدرده على ذلك عندي
وقول لا بل هل عندنا قول قول المودع لما ذكره من (قوله فكل ما ضمن) يعني ان المالك ان يضمن اياها
منه ما قدر ضمن انصار يرجع على المانع وان ضمن انما على لا يرجع هذا ما اقتضت قواعد (قوله فبما تضمن
من شاة المودع تعديه بما يورثه والمعالج لما نثرته من الهلاك (قوله والا لم يرجع) قال في الهندية فان ضمن
لمودع لا يرجع على احد وان ضمن المانع ان علم ان المالك لا يرجع عليه وان لم يعلم ان المانع او فانه يرجع عليه
(قوله بخلاف مودع الفاعب) انه يضمنه لان مودع الفاعب نهى ص لادم اذن المالك ائتماره وبقاء اما مودع
مودع ليس بعاصب فلا ضمان عليه لانه امين استخف (قوله درر) انه في التبيين وعبارته ثم مودع الفاعب
ان لم يعلم انه عاصب رجع على الفاعب قول واحد وان علم فكذلك في الظاهر وبكى ابو اليسر انه لا يرجع اليه
اشاير في الامنة ذكره في النهاية (قوله فشكل لهما) اي انكر وليس لهما عليه بيعة فعرش عليه العيين فشكل
فشكل من باب دخل بمعنى جبر وقول ابو عبيدة شكل بالاكسرة فيه وانكرها الاصحى مختار (قوله فهو لهما)
لعدم الاولوية (قوله وعليه الف آخر) لاقراره بولبذله اياه على اختلاف الاصلين ولا يجابدا بالقاضي
بالتصديق جاز لتعذر الجمع بينهما لعدم الاولوية والاولى عند الشاخن ان يقرع بينهما تطييبا لقلوبهما وتقييما
لنهما الميل فان شكل الاول لا يضي به ليكتشف وجه القضاء هل هو لهما ما او لاحدهما ولا خير عليه في التأخير
لانه لا يفتقر للمقدم حتى ينفذ المتأخر (قوله فلا تملك لمن شكله) بدون الاخر لوجود الجبة في حقه دون
ولو حلف لهما فلا تملك لهما لعدم الجبة زباني (قوله اضاعت ام لم تضع) هذا خلاف ما نقلوه في الهندية عن
المادية وعبارتها قول لا ادري اذا ضاعت ام لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضاعت ام لم تضع يضمن كذا

في القصول العامة مادام قلت ويضمن ان يؤمر باحت عمن في الاولى (قوله لا يضمن) او ان كان لكرم اوله ارباب
وان لم يكن لهما ارباب يضمن فدية عن المحيط (قوله ان خاف الخ) ظاهر صنيعة ان المتصور اليه ما وقع عند المودع
من خوف تلف نفسه او عضوه او حبه اراخذ ما له اى وان كان اتم ديد بطلنا اما اذا كان صريحا باحدها
فالمحكم ظاهر (قوله وان خاف الحبس او اقيده) او تخبر بس كفى في الهندية (قوله وان خشي اخذ ما له كله فهو
عذر) قال في الهندية سلطان هذا المودع بانلاف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة ضمن ان يبق له قدر الكفاية وان اخذ
كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المفتين ولم ين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم او شهر
او العمر الغالب فيعذر (قوله كالمالك الجاهل هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) اي من غير تفصيل كما يؤخذ من المنع
(قوله دفع الامر للمالك) اي على سبيل الاولوية (قوله ليعيه) وان لم يكن في البلد قاض باعها واحدة ثم اهندية
(قوله فلهان حال القراءة) نص على المتوهم فلا ضمان بعدها بالاولى (قوله لان له ولاية هذا التصرف) اي وهو
انقرأة وديا في آخر العارية مانصه اما كتب العلم فينبغي ان يجوز انظر فيها اذا كانت لا تنصرف بالنظر والتقليد
ويكون كالاستقلال بالحائط والاستئذان بالنار لا سيما اذا كان مودعا عاردا الماس في ذلك المساهلة والمساهمة
والاحتياط عدم النظر الا بالامر وفي الهندية اودع عنده طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاغ ان كان
الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان على غير وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر
ان كان في الحب شيء نحو الماء والذوق مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب خاليا وفيه
شي لا يغطي لاجله رأسه لم يكن استعمالا اه (قوله وكذا الوضع السراج) اي سراج الوديعة على المناورة اى على
محل النور اى قاته لا يضمنه اذا تلف (قوله اودع صكا) اي له اما اذا كان لغيره وقد اودعه هو وبها الذي له الصك
يطلبه فلا يضمنه اليه وعليه الفتوى هندية (قوله وانكر الوارث) اي وارث الطالب (قوله ليس المودع الصلح)
لما فيه من الاضرار وقد تقدم نحوه هذا في المصنف وله له محمول على ما اذا كان المكتوب عليه بقره اذ عرض
عليه والا فغيره انما لا يثبت الحق ثم نلنا هركلا به مع ما لو انكر الوارث لكونه لا يعلم الدفع (قوله لا يبرأ مديون
الميت الخ) اظاهر ان يقيده عدم البراءة بما اذا كان الدين مستغرقا والوارث غيره ومن كقيدهم ما في الوديعة
اذا دفعها المودع الى الوارث حوى (قوله ليس السيد اخذ وديعة العبد) اي ولو غيره اذن لا احتمال انه مال الغير
الا اذا اقام السيد بيعة على انه ماله وقد سلف (قوله الوصى) اي وصى القاضي وقد نصه باجر واما وصى الميت
فلا يستحق الاجر كذا في الاشياء من فن الجمع والفرق في الكلام على اجر المثل وقد علل الولا على عدم حجة الاجر له
ولو جعله المتوفى له ليقوله وصاياه بانه يقول الوصية صاير العمل واجبا عليه والاستتجار على هذا لا يجوز انتهى
واذعى خير الدين ان الاجر يجوز له اذ امتنع عن اقيام بالوصية الاجر لانه متبرع ولا جبر على المتبرع
فاذا جعل القاضي له اجرة مثله في المانع قياما او تحسانا انتهى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع
(قوله اذ اعلا) فيستحقان اجرة المثل اشياء (قوله فلم منه انه لا اجر لناط الخ) اي من قوله اذ اعلا اى الا اذا كان
مشروطا من جهة الواقف افاده ابو السعود ووجه العلم انه لا عمل حينئذ (قوله ودافع افه مراضا مقارضا)
يعنى دفع الفاضل له نصفها فترض عليك والنصف الاخر فراض وبضاربة والرجل (قوله ورجع القراض)
اي ربح المال خاصة (قوله الشرط جاز) ويجعل النصف بضاعة ونماء النصف اقترض للمتعترض لان المضاربة
ما سفت يا شرط كل ربح ربح المال صارت بضاعة (قوله ويجذر) انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
قترض برتقا واذا علم صحة الشرط فالربح الحامل من الاقل له ما او الخمر ان عليهما لانهما مشركان في الاقل
(قوله ربح المال قد قيل اجدد) اي بقول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لاتفاقهما
على انقل المفع وبه العمل يضمن والقول الثاني ان القول للمضارب وهو الذي يربى عليه المصنف قبيل
الابداع (قوله وفي العكس) بان قال المضارب وقد ربح هو قرض وقال رب المال مقارضة بالثلث مثلا فالقول
قول رب المال ايضا وعلى المضارب البيعة (قوله كذلك في الابضاع) بان قال رب المال دفعته بضاعة
والمضارب يدعى القرض فالقول لرب المال (قوله ما يغير) اي الحكم في هذه الصور (قوله قد يتصور) بان يجهل
السارق او تكون هي المقصودة ومعنى يصح بصدق (قوله وتارك) بغير توين (قوله لامر) متعلق بتارك
او بصيغة والصيغة مثال وهي قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه ويضمن تقييده هذا القرض بما لا يقسم

اولا ادري وضعها او قتلها في دارى او وضع
آخر فانه يضمن ولو لم يكن مكان الدفن امكنه
قال سرق من المال ان خاف تلف نفسه
وتماهى في اله مادى (قوله) هذا المودع اوصى
على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه
او عضوه فدفعت لم يضمن وان خاف اله عذر
او اقله يضمن وان خشي اخذ ما له كله فهو عذر
او القيد ضمن والاحبار هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
كالمالك الجاهل هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
عامة يضمن على الوديعة القصاص رفع الامر
للمالك ليعيه ولو لم يرفع حتى فسد ضمان
ولواتق عايبا بلا امر قاض فهو مستبرع قرا
من ضعف الوديعة او ارض هذا التصرف صديفة
لان ضمان لان له ولاية هذا التصرف وفيها
قال وكذا الوضع السراج على المناورة ومات
اودع صككا وانكر الوارث الاداء حبس المودع
الطالب وانكر الوارث لا يبرأ مديون الميت
الصك ايدوى الوارث وعلى الميت دين ليس
بدين الدين الى الوارث وعلى الميت دين لغيره امانة
لاجر له لا اجر للوارث ادا عملاقات فسلم
منه ان لا اجر له لا اجر للوارث ادا عملاقات فسلم
استحقاقه فلا يضمن وفي الوهبانية
ودافع الف مقراضا ومقارضا
ورفع الف مقراضا ومقارضا
وان يدعى ذوا المال قراضا ومقارضا
قراضا فرب المال قد قيل اجدد
وفي العكس بعد الرجوع والقول قوله
كذلك ان في الابضاع ما يغير
وان قال قد ضاعت من البيت وحدها
يصح ويستحق القرض بغيره
قراضا او ربح بضاعة

(قوله ولو لم لا يدفع الى عيانت او اخطأ في هذا البيت
قدومه الى المالك لا يضمنه او فغيرها في بيت آخر
من الدار وكذا بيت الدار مستثوية
في الحفظ) او امرز (اي يضمن المودع المودع)
اي يقيده مفيد (ولا يضمن مودع المودع)
فيضمن الاول قطع ان هلكت بعد مفارقتها
وان قلها لا ضمان ولو قال المالك هلكت
عند الثاني وقول بل ردتها وهلكت عندي
لم يصدق وفي اعصب منه بصدق لانه اسبق
سراجية وفي الجنبى انصار اذا غلط فوضع
نوب رجل اعصره قطعه فكلها ضمن المودع
وعن محمد اصاب الوديعة شي فصر المودع
وجزأه ائمالها فغطيت من ذلك فغيرها ضمن
من شاة المالك ان ضمن المالك يرجع على الاول
ان لم يبرأ من شاة المالك ولا يرجع انما (بجلا)
مودع معاصب) يعني المالك وانما ضمن
المودع يرجع على العاصب وان علم على الظاهر دور
خلاف ما نقله فوساى والباقي والرجزى
وعندهم قد رجعوا على من الخلف لهما
منها ما رجع عنه فشكل (قوله وحلف
فوجروا عليه ان يضمنهم) ولو حلف
لا سدد فماتوا فماتوا فماتوا فماتوا
(قوله ان ربح عاروا او هبوا) اوله بلمه
فليدفعوا حتى صاعا ليهن) اوله بلمه
زنا كذا قول اهل اى الوديعة ضل المودع
وفيها حتى مضى يوم) وهلكت ليهن
لا ربح عليه اقلية عادية (قوله رب
الوديعة حرم دفع الوديعة الى فلا تملك
دفعه كذا في قوله (قوله ودينه) لانه مدين
الوديعة اصدق المودع مع مدينه) لانه مدين
سراجية (قوله المودع) لانه مدين
ذهب ليهن على المدين كذا في قوله
ولا ادري) يعني ذهب المدين كذا في قوله
بجلا قوله لا ادري اضاعت ام لم تضع

فانه اذا كان مما ينسب يكون انقائه او الامفرط لعدم قسمة المودع للفظ (قوله يضمن المتأخر) لانه يضمن للفظ
فتعين للضمان انتهى عبد البر فلو قاموا معا ضمنوا جميعا صرح به قاضي خان (قوله فثبت) العث بالثلاثة
السوس او الارضة وهي دويصة تأكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الوديعة كالسرب محيط ويضمن
بتشديد الميم (قوله وقرض الضلوع) الحاصل انه اذا اردعه او ديعه فوضمها في محل لا تعقب فيه فقرضها الدار
او حرقتها النار او تخبث فلا ضمان عليه واما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعة تعقب قد اطلع عليه
المودع ان اخبر صاحبها فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يسه يضمن افاده صاحب الهندية (قوله بلله) كس
يوثر) اي بالخلاف (قوله ولم يهلم) الواو بمعنى او فيفتي عنه الضمان بسده او باعلام المالك به وان لم يسه لان
المالك حينئذ رضئ بوضعه فيه على هذا الحلال (قوله وينبغي تفصيله) قال الطرسوسي وينبغي ان يكون فيها
التفصيل لان الامرد اثربين الاعلام للمودع او السد يدونه وهو موجود وارتضاء عبد البر واقره الشرنبلالي
(نقته) مؤنة ارد على المالك لا على المودع مراعية وان نقله او قبله من محله فؤنه ارد على صاحبها بالانفاق
وكذا اذا فر فيها يجوز له السفر بها كون الاجرة على المالك سراج اي اجرة الرد كما يؤخذ من سابقه وانظر
مؤنة حله لاخراج هل هي على المودع او المالك والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب العارية)

مشروعيتها الكتاب قال الله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يتعارفونه في العادة وقيل الإكافة فقد ذم
الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارة محمودة وبالسنتوهي ما روى البخاري انه عليه السلام
استعار من ابي طلحة فرس يسمى المندوب فركبه وبالاجماع فان الامة اجعت على جوازها وانما اختلفوا
في انها هبة او راجبة والاكثر انها هبة انتهى ابو السعود (قوله لان فيه غمليكا) اي وايداعا فتكون
في الوديعة بمنزلة المقرض من المركب والمركب مؤخر عن المقرض ويحتمل ان يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعة
من انه من باب الترقى والانصب في التركيب ان يقول ذكرها بعد الوديعة لا شتراص كما في الامانة واخرها
لان فيه غمليكا (قوله النبابة عن الله تعالى في اياها المضطر) اي ان المنة تعير مضطرو وقال تعالى لمن من ينجب
المضطر اذا دعاه وقد اعانته المعروف كما انه تاب عن الله تعالى في اعانته وان كان فعل المعير من الله تعالى فلا نيابة
في الحقيقة فتاعلموا قد تخلق بهذا الخلق وود تخلقوا باخلاص الله (قوله لانها لا تكون الاحتياج) غالبه كالقرض
قولهم اقترض بشانية عشر) حقق بعضهم ان ثوابا صدقة اكثر وان افرادها اكثر كغيرها وان كانت في المقرض
اكثر كما قال الماوي قلنا عن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقراض ويجوز كونه بمعنى
المقرض قال البلقيني فيه اي في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة لم يعد منها شئ
القرض عادته درهم فسقط مقابلته وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان عشرون ثوابا الاصل وهذا الحديث
يعارضه حديث ابن حبان من اقترض درهم ما مرتين كان له كاجر صدقة مرة وجمع به ضمهم بان القرض افضل
من الصدقة ابتداء فامتنازه عنها يصون وجهه من لم يعد السؤال وهي افضل انتهى لما فيها من عدم رد المقابل
وعند تقابل الخصوميتين ترجح الثانية باعتبار الاثر المترتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص
والاحوال والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى (قوله شردة) وعليه فهي مفسوبة الى العادة
اسم من الاعارة ويجوز ان تكون من التعاروف وهو التناوب وقيل غير مفسوبة بل يؤول اليها الكسرى واخذها
من العارفة بمعنى التميم لان طلبها عيب كما قال الجوهرى وابن الانبارى ودان العاربانى وهي اوعية وبالمستفات
يقال استعاره منه واستعاره الشئ على حذف من (قوله اعارة الشئ قاموس) قال في المنع عنه اعارة الشئ
واعار منه وعاروه اياه وتروا شئ اطلبها واعتروا الشئ ونعرووه وتعارووه تداولوا (قوله تملك المنافع)
شعرهم ان الله عز وجل قال لا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين ولا يبيع بالدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما يباحة قبلها
لو كانت يباحة لما جاز له ان يبيع لغيره لان المباح له ليس له ان يبيع لغيره كالمباح له الطعام ليس له ان يبيع لغيره
كما ذكره الاتصالي واقول بانها غمليكا قول ابي بكر الرازي وعامة احنابنا وهو الصحيح كما في السراج فله ان يعلق
بغير عوض لان تملك المنافع مشروع بعوض كالاجارة فوجب ان يكون مشروعاً بغير عوض ايضا كما لا عناق
لان ما جاز فيه التملك يدل جاز فيه التملك بغير بدل الا انكساح (قوله لزوم الايجاب والقبول) تقدم ان عقد

[illegible]

التبرع انما يتوقف على الايجاب ولذا قال في الهندية وما ركنها فهو الايجاب من المعير واما القبول من المستعير فليس بشرط عند اصحابنا الثلاثة استحصانا انتهى (قوله ولو فعلا) كالمعطى كفى القهستاني وفي البحر لو قال خذ هذا العبد واستعمل واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه لاسكون عارية حتى تكون ثقته على مولاه انتهى خلاصة ولو استعار منه شيئا فسكت لاسكون عارية انتهى ثانية وهذا يدل على ان الايجاب لا يكون بالفعل نعم قد يكون القبول بالفعل كما اذا قال خذ هذا الثوب عارية غديده واخذه وبهذا يظهر ان قوله ولو فعلا يرجع الى القبول فقط (قوله كونهما امانة) ان هلك من غير تعدل تضمن ولو تعدى ضمن بالايجاع (قوله قابلية المستعار للانتفاع) خرج نحو الخمر والخنزير للمسلم ولا بد ان يكون الانتفاع بدون اسم له لا عينه دفاربه الدراهم والدنانير والفلوس وما يكال ويوزن والقطن والصوف والا برسيم والمك والكافور قرض اذا اطلق اما اذا بين جهة كما اذا استعار نحو الدراهم ليعاير بها الميزان او يزين بهاد كانا او يحبل بها الا يكون قرضا بل تكون عارية ولا يستعملها في غير الوجه الذي سمعا غاية البيان وفي الهندية واما مشرا اطفاها فانواع ثم العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها القابلية المذكورة هنا (قوله لانم اتصير اجارة) الاولى لانها تصير به اجارة وقد قصوا ان الاجارة تعقب بلفظ الاعارة (قوله يعني لان جهالة العين الخ) ليس في هذا جهالة ولا لما صبح البيع وقد نقل في البحر ان الذي لا يصرف في العارية جهالة المتافع اما جهالة العين فضرر اذا كانت تقضي الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا فقال ذلك الرجل لي جار ان في الاصطيل فخذ احدهما واذهب فاخذا احدهما وذهب به يضمن اذ هلك ولو قال خذ احدهما ايما شئت لا يضمن انتهى وفي العناية من الهبة وعقد التملك يصح في الشارع وغيره كالبيع بانواعه يعني الصحيح والفاسد والعرف والسلم فان الشروع لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالايجاع (قوله لانه ودبيعة) الاقرب انه اباحة للانتفاع اذ لو كان ودبيعة لما جازله الانتفاع بها او يقال انها ودبيعة اباح له المالك الانتفاع بها وفي الهندية عن القضية دفعت لك هذا الجمار لتستعمله وتعلمه من عندك عارية انتهى (قوله اي غلتها) قال في البحر لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يؤكل عبته يراد به مايستغل منه مجازا لانه محله انتهى ولو قال اطعمتك هذا الجوز وهو عارية الان يريد الهبة هندية وهذا يفيد تقييد الارض بما اذا كان فيها غلة والافلاححة لهذا التركيب وفيه ان المراد انه اعاره له ليزرعها فانه اذا عزر بالاطعام اختصت عاريتها بالانتفاع بزراعتها فلا يبني ولا يغرس كما سيأتي آخر الكتاب فقوله اي غلتها اي تلك تزرعها وتستغلها (قوله صريح بجائنا) قال فاضى زاده الصريح عند علماء الاصول ما انكشف المراد منه في نفسه فيتناول الحقيقة غير المحبوبة والمجاز المتعارف انتهى فالاول واعرنك والثاني اطعمتك ارضي (قوله ومختك) اصله ان يعطى الرجل ناقه او ثاة امشرب لبنا ثم يرثها ثم اذ ذهب درهما ثم كثر ذلك حتى قيل في كل من اعطي شيئا مختك واذا اراد به الهبة افاد ملك العين والابني على اصل وضعه انتهى زيلي (قوله لانه صريح) هذا ظاهر في مختك اما حلتك فقال الزيلي لان هذا اللفظ مستعمل فيما يقال حل فلان فلا نعلي دابة يراد به الهبة نارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صححت نيته وان لم يكن له نية حل على الادنى كـ بلا يلزمه الاعلى بالنسبة انتهى وهذا يدل على انهم من المشترك فيه مال لكن انما الربيه العارية عند الجرد من النية لا يلزمه الاعلى بالنسبة (قوله اي مجازا) لا دليل في الثاني عليه لانه لا يثبت احدهما الا بالنية وهي القرينة الحالية (قوله واخدمتك عبدي) انما كان عارية لانه اذن له في الاستخدام (قوله شهر اجائنا) وكذا لو لم يقل شهر اوجعله عارية احد قولين وقيل لا يكون عارية وظاهر الهندية اعتقاده (قوله سكني) مصدر بمعنى الإقامة او اسم بمعنى الاسكان فهستانى (قوله تمخير) اي ملكتها لك سكني او حال اي مسكنته فهستانى (قوله مفعول مطلق) او ظرف اي مدة عمرك فهستانى وهو ما اشار اليه المؤلف بعد لكنه مزج احتمالا باحتمال (قوله تمخير) قال الزيلي لان قوله دارى لك يحتل ان يكون له وقتها ويحتمل ان يكون له منفعتها وقوله سكني يحكم في ارادة المنفعة فيحمل المحتمل عليه انتهى ولو قال له هي لك لتسكنها كان تعليقك للدار لانه اضاف التعليك الى رتبة الدار وقوله لتسكنها مشورة فلا يتغيره قضية الهبة انتهى اتفاقا (قوله ولموتته) اعلم ان انواع العارية اربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينفع بها بان وقع

ولو فلهذا وحكمها كونها المأنة وليس لها قابلية
 المستعار لان انتفاع وخلو عن شرط المأنة ومن
 لانها تصير لباية وصريح في العمادية بغير
 اعارة الشائع وليداعه وبعبه يعني لان حياية
 العين لا تقتضى التنازع اعم وكذا نقدا فلهذا
 عطف الداية على المستعير وهذا اذا غلب الاستعارة
 كسوة فعلى المعير وهذا اذا غلب من غير ان
 فلو قال المولى خذوا واشتد منه من غير ان
 يستعير فقتضه على المولى ايضا لانه ودقته
 (واضح باعزك) لانه صريح بجزا من المطلق
 ارشى) اى غلبه لانه صريح بجهة اعطين
 اسم المحل على الحال (وممكن) بجهة داني هذه
 (نوبى او جاني هذه وجلبك (الجهة) لانه صريح
 اذا لم يرد به) بممكن ولاية والجهة بها اى بجزا
 فيفيد العارية بلاية (واجز ندادى شهر اجابا
 (واخذ من عبدى) (ان) خبر (سكى) عميدى
 (ودارى) مبتدا (ودارى النعمري) بقول مطاق
 وطريق السكى (ودارى النعمري) عميدى بجهة
 اى اعترضها كعمري (سكى) عميدى بجهة
 سداها كسدة عمر (و) لعدم زومها (ارجع
 المعبرى شاه) ولو سوتة اوفيه ضرر قبل
 ومنى العين بامر المثل كمن استعار اسد لترضع
 ولده وصار لايأخذه الا ندى ما فانه اجر المثل
 الى النظام

وان استعار برى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه ثم وكل عارية لا يمكن
الانتفاع بها الا باستهلاكه ذلك العين يكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب وورى الى عدد ووقع السهم بينهم
فلا يقدر على تخليصه فيكون مستهلكا فلا يصح قات (قرد) يصح لانه يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده
اليه برى الكفرة بعد ذلك وافق (ق خ) بانه يصح ثم قال (هـ) ونصح عارية السلاح وذكر في السهم انه لا يقطن
كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك (قوله والغرس) بفح الغين وكسر ها مغرب (قوله ويكفه قلعه ها)
وايما مطلب القلع اجيب زيلعي ولا يقطن ما نقص من البناء والغرس لعدم الغرور عند عدم التوقيت افاده
زل يلى (قوله فيترك ان بالقيمة) اي فيضمن صاحب الارض القيمة له ويكون ان له ويستبد هو بذلك لانه صاحب
اصل انتهى يبين وان رضى رب الارض بالنقص قلعه ما لا يجبر على الضمان (قوله فراجع قبله) بكرة الرجوع
الخفاف في الوعد قال صلى الله عليه وسلم المسلمون عند شروطهم اتقاني وقيد بقوله قبله لانه لو مضى الوقت
فصاحب الارض يطلع الاشجار والبناء ولا يقطن شيئا عندها الا ان يضر القلع بالارض فيجمل البناء والغرس
بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا هندية عن المحيط (قوله ما نقص البناء والغرس) كذلك ذكر في الكنز
والتهابة والذي في الهندية واقصر عليه وذكره الحاكم الشهيد وصاحب المحيط ان المستعير في هذه الصورة بالخيار
ان شاء ضمن صاحب الارض قيمة غرسه وبنائه فاما ما في اورد ذلك عليه وملكها ما باء الضمان وان شاء اخذ
غرسه وبنائه ولا شيء على صاحب الارض ومحل التخير اذا لم تنقص الارض بقلعه فان كان مضرا فالخيار
لالمالك ان شاء انتظر الى مضى المدة فيجبره على القلع او يفرم له قيمة البناء والغرس مقلوعا وليس له غير ذلك ولعل
في المستثنين روايتين او قولين (قوله بان يقوم فاعمال الخ) اي ويقوم مستحق القلع في هذا الوقت فيضمن صاحب
الارض تفاوت ما بينهما و معنى قوله وتعتبر القيمة يوم الاسترداد اي يوم اراد رب الارض استردادها (قوله
فتترك باجر المثل) فاذا اهد الزرع طال به باجر المثل وان لم يعقد وكان الفقيه ابو اسحاق الحافظ يقول انما يجب
الاجرا اذا أبرهاسه صاحبها او القاضى وبدون ذلك لا يجب الاجر فان ابنى المزراع ضمان اجر المثل وكره القلع
واراد تضمين رب الارض قيمة الزرع اختلف كلام صاحب المتن في موضع قال له ذلك لان ان يرضى رب الارض
بترك الزرع حتى يستحصل وفي موضع قال ليس له ذلك هندية مختصر امزيد (قوله مراعاة للعقبن) -ق صاحب
الارض المعاودة لثبوت الرجوع فيها وحتى صاحب الزرع لانه مغرور باذنه في الزرع (قوله اشار الى الجواز
في المعنى) وهو المختار في القيانية (قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلعي (قوله
ضمنها) هو قول السرخسي واختار قاضى خان وهو الرابع وفي الكافي ان العارية بعدمضى المدة تكون
وديعة وصححه في المجتبى حيث قال والصحيح ان رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعده يجب انتهى وهو حكم
الوديعة في المسئلة قولان محمدان (قوله لان مؤنة الرد عليه) لوجه لذلك بعد كون ما تلف من عار عليه
(قوله فتكون كالاجارة) فؤنة الرد على المعير كما هي على المور لان هذه اشارة فيما منفعة لصاحبها فانها نصير
مضمونة في المرتين للمعير ان يرجع على المستعير بقيمتها فكانت بمنزلة الاجارة بجر (قوله مؤنة الرد عليه)
لانه هو المنفعة باتين ولو جوبه عليه (قوله وكذا المور) لان العين الموردة مقبوضة لمنفعة المالك
لان الاجرة له فاذا اسكها المستأجر بعدمضى المدة لا يضمنها ما يطالبه صاحبها اه ولا يجب على المستأجر
ردها وما عاين عليه التمكن والتخليص فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب
ان تكون المؤنة عليه لاننا نقول انما حصل له منفعة وفي عرض يقتضى ما حصل للمورعين تبقى فكان هو
بالوجوب اول انتهى زيلعي (قوله والغاصب) لانه يجب عليه نسخ فعله وهو ردها الى مالكها لانه ازال يده
عنها في ردها برأته فمقتضى فكان عاملا لنفسه فوجب عليه المؤنة (قوله والمرتين) لان قبضه قبض استيفاء
فكان قابضا لنفسه زيلعي وهو ظاهر وفي شرح الطحاوى لا لا سيما في انها على الراهن انتهى شلى (قوله
هنا) اسم الاشارة وراجع الى كون مؤنة الرد على المورعين انما تكون عليه اذا اخرجها المستأجر باذنه اما اذا
اخرجها بغير اذنه فعلى المستأجر فيكون كالمستعير قال في المنع قال صاحب المحيط هذا اذا كان مكان الاخراج
بذن رب المال ولو بلاذن فؤنة الرد عليه مستأجرا او مستعيرا انتهى (قوله بخلاف شركة) اي ردها رأس
مال الشركة فيها وفي المضاربة والفضالة ردها راسا انما هو صاحب مال (قوله في ردها راسا)

[illegible]

اى فيها فانها على الواجب مخ والاولى للمؤلف ان يرتفع فيها (قوله مع عبده) وكذا الوردها الى اصطلح
 مالكة او ردها الى دار سيده لانه انى بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطلاح والدار في مال الملك ولو ردها
 على المالك كان ردها الى الاصطلاح والدار فكان الرد اليها رد على المالك انتهى (قوله او اجيره
 مشاهرة) يعلم منه حكم اجير المسانحة بالاولى (قوله لا مباومة) علوه بان لم يكن في عياله وهو بوقية ردها لو كان
 في عياله يرد له قبل الاصول من غير تعد ويجوز (قوله او مع عبدها) قال في التبيين وجه الاستحسان
 ان كل واحد من المعير والمستعير يحفظ دوابه بسائه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها عادة ولو دفعها الى المالك
 لدفعها هو الى السائس وحفظه بسائه كحفظه بنفسه فيكتفى بالتسليم منه الى السائس او من السائس الى
 السائس ومن السائس الى المالك انتهى (قوله يقوم عليها اولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات فيكون رضى
 المالك موجودا دالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من يقوم بها (قوله بخلاف نقبس) هذا مفهوم التقييد
 بالذابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد العبدان عادة واما اذا لم تكن في ايديهم عادة كعقد
 اؤاؤ ونحوه فردتها المستعير الى غلام صاحبها او وضعها في داره او اصطبله يضمن لان العادة لم تجر به في مثله
 انتهى (قوله لتعديه بالامساك بعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذلك اذا تركها في يد الاجنبي انتهى (قوله
 قوله والا فامس تعير الخ) اى ان تصور الدفع الى الاجنبي بهذه الصورة بل اطلقنا الضمان بالدفع اليه لايصح
 فانه لا يضمن بالدفع اليه قبل المضي لان له ان يعيره فاولى ان يكون له الوديعة عنده لان الوديعة لا انتفاع بها
 فهي ادنى حالا من العارية فلا ضمان فيها بالاولى قلت وبهذا يظهر ان التقييد بالاجير والعبد فيما سلف
 لا وجه له لانه ان يرد لها مع اجنبي قبل مضي الوقت ويكون بمنزلة الابداع واذا مضى الوقت فارة اؤها عنده
 وارسلها مع عبده او اجيره مسانحة ثم هلكها قبل الايصال للمالك سواء فاذا افرق فليحذر (قوله
 فيما يملك الاعارة) ظاهره انه لا يودع الا الذي لا يختلف استعماله اذ اعين كالعارية وليس كذلك قال في التبيين
 ولا يختص بشئ دون شئ انتهى لان الكل لا يختلف في حق الابداع وانما يختلف في حق الانتفاع انتهى (قوله
 به يفتى) لم يصرح الزيلعي بالفتوى وانما قال المختار وصرح بها صاحب البحر فقال وقد تقدم ان المختار المفتى به
 جوازها انتهى (قوله فتعين حل كلامهم) اى في الضمان بالدفع الى الاجنبي على هذا اى على ما اذا دفعه له
 بعد مضي الوقت (قوله فانه ليس بتسليم) لان الوديعة للحفظ وپررض يحفظ غيره اذ لو رضى به لما اودعها عنده
 وبخلاف الغصب لانه صار متعديا باثبات يده في العين وبارالة يدها صاحبها فلا بد من ازالة يده واثبات يده صاحبها
 وذلك بالتسليم حقيقة اما في الدفع الى الغلام فيضمن بدفع الوديعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه زيلعي
 مختصرا (قوله للزراعة) قيده لانه لو استعارها المطلق الانتفاع يكتب اعترضى على الظاهر لانه ادل على العموم
 (قوله يكتب المستعير) الظاهر ان هذا على سبيل الاول وعندنا ما يكتب انك اعترضى لان الاعارة هي الموضوع
 لهذا العقد والكتابة بالموضوع اولى وفائدة الكتابة امن بحمود المستعير عند تقاؤل المدة او موت المعير ومن
 المستعير من (زم الاجر بدعوى المعير) انما آجره انتهى (قوله انك اطعمتني) شيخ الهمة لانهما وقعت مفعولا
 يكتب فهي مصدرية ويجوز كسرهما على معنى انه يكتب هذا اللفظ حوى (قوله فيخصص) قال في التبيين لان
 الاطعام اذا اضيف الى ما لا يؤكل يعرف منه ان المراد به الاستقلال بالتمكين من الزراعة بخلاف لفظ الاعارة
 فانها تنظم الزراعة والبناء والمراح ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي ان يكتب في كل فصل ما هو ادل على المقصود
 فيقول في استعارة الارض انك اطعمتني كذا لازرعها اما اذا من غلة الشتاء او الصيف انتهى بتصرف (قوله
 العبد المأذون) وكذا الصبي المأذون هندية (قوله يملك الاعارة) لانها من صنيع التجار مخ (قوله ولو اعاد عبد
 محجور عبد المحجور وامثله) قال في الهندية صبي استعار من صبي شئ كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشئ لغير
 الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول ماذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان اذونا صاحب
 الدفع وكان الهلاك بتدليطه ولو كان ذلك الشئ لا الاول لا يضمن وان كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع
 ويضمن الثاني بالاخذ انتهى والظاهر ان الحكم كذلك في العبدين فتأمل الان يحمل ما هنا على ان المدفوع
 مال سيد الاول (قوله ضمن الثاني) بالاهلاك ولا عبرة للاعارة لانها مال الغير فكانه استهلكه من يد صاحبه
 (قوله حفظ) الاول انبان به مضارعا يسانا ليضبط (قوله والا ضمن) لانه يعدم ضيعا انتهى مخ والظاهر

(وان رد المسئومة لا يسيؤه) (او مع عبديها مطبقاً)
 مشاهرة) (الاولى الاصح) (اواجبه) (اي مشاهرة
 يقوم عليها قبل قبضها (رئى) لانه ان
 كما في هاتكت (بجلاف نفس) (كجوهرة
 بالتسليم المتعارن مع الاجنبى) (اي (باب كس
 (وبجلاف الرد مع الجاهل به باسم الاجنبى)
 العارية موقوفة فتنت ر. (واذا فالاستعير
 لتعديبه بالامساك بعد المدة (من الاجنبى)
 على الاولاد) (فبما ملك الاعان) (من الاجنبى)
 به بقى زباجى فتعير حل كد منهم على هذا
 وبجلاف رد ودعة ومغضوب الى دار المالك
 فانه ليس بتسليم (واذا استعير ارضاً) (بفضاء
 (الزراعة يكتب المستعير) (المالك) (الملك) (الملك)
 ارضك لا زرعها) (فيخصص له لا يعم البناء
 ونحوه) (العبد المأذون على الاعارة والحجج وراثة
 استعار واستهلكه) (يعين بعد ائتمنى ولو ادر)
 عبد محجور عبد محجور (سأله فاستأجره) (كها
 فمن) (الثانى) (للعمال ولو استعاره او افعله
 صيا ففسر الذهب منه) (اي من الصبي) (فان
 كان الصبي يخطأ) (حفظ ما عليه) (من اللباس
 (لرصد من) (والا ضمن

ان هذا محله ما لم يكن مع الصبي حافظ كخادمه الضابط ما على الصبي والا فلا ضمان لانه بمنزلة الوديعة ويجوز
 (قوله لانه امانة) انه لا يقول المصنف لم يضمن والاولى تدمجه على قوله والا ضمن (قوله والمستعير على كفاها)
 اي فلا يكون مضيا (قوله وضمن لو اقام مضطجعا) قال الكردري في الوجيز نام قاعدا او مضطجعا والمستعار
 تحت رأسه او موضوعا بين يديه ويجوز ان يده حافظة انتهى فاعله خلاف او يحمل ما فيه على حالة السفر
 وما في المصنف على غير حالة السفر كما سلف (قوله ليس للاب امانة مال طفله) هذا ما عليه العامة واجازه بعضهم
 وليس له ان يعير نفسه الولد كذكره خمس الاثمة في شرح كتاب الوكالة (قوله وكذا القاضي) مخالف لما في الهندية
 حيث قال وفي شرح سبوع الطحاوي لقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في الملتقط ولعل الفرق ان القاضي عنده
 قدرة الاثمة بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فانها لا تضمن به (قوله
 لكن في المجتبى الخ) فهو ما قولان وعزى في الهندية الاول الى مجموع النوازل وانشى الى فتاوى ابي الليث واهل
 وجه الضمان ان ذلك وعد ولا يجب الوفاء به فباخذ يكون متعديا فيضمن ووجه عدمه انه يضمن وقت الاعطاء
 يكون اذ انما الاعطاء فيه (قوله جهازه) اي الكبيرة اما لو اشترى لها في صغر هافلا سبيل للورثة عليه ويكون
 للثمن خاصة افاده المصنف (قوله به يتي) وقيل لا يصدق في انه عارية الا ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق
 مطلقا لانه هو المانع فمال يقر بان يملك يكون القول قوله وقيل ان كان الاب من كرام الناس واشترافهم لا يقبل
 قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس كان القول قوله (قوله وولي الصغيرة) اي اذ زوجها بجهاز (قوله فيما
 ذكر) اي في اعتبار الحرف وهذا الحكم في الام والولي يثبت لابن وهبان قال العلامة عبد البر وفي الولي عندي
 نظري فان الغالب من حاله العارية بخلاف الابوين لمزيد ثقة كما ولكن حيث كان العرف مستورا ان الولي
 يجيز من عنده فلا نظروا ذكر المصنف في باب المهر ان الام لا يصدق الا بينة وله ان يحلف الوارث ان انكر على العلم
 وفيما يدعيه الاجنبى (اي من انه اعاد المتوفى هذا الشيء لا يصدق الا بينة وله ان يحلف الوارث ان انكر على العلم
 كما هو الحكم في نظرها) قوله كالمدوخ اذا ادعى الرد وكذا الوصي اذا ادعى دفعها اي دفع الامانة المعينة
 اليه بها ولو انكر لا يمين حوى اما المهرن فلا يقبل قوله في الرد كافي جامع الفصولين (قوله والوكيل) كالوكيل
 بالبيع مثلا لا ادعى هلاك الامانة او تسليمها اليه بها كان القول قوله مع اليمين انتهى يبرى والاولى ان يقول
 اذا ادعى هلاك المبيع او اتى من اورد المبيع الى الموكل (قوله وامثالهما) كالهائم والاشراف قال بعض الفضلاء
 ينبغي ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالحيانة كما ذكرنا في ما تابل يجب ان لا يقتضوا بهذه المسئلة حوى
 (قوله المرتزقة) كالامام والقراض والوقاد والفرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابلته عمل فكان ماله محضة
 بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شيبا بالاجرة وشبهه المقتى ابو السعود ذلك بما اذا استاجر شخصا للبناء
 في الجامع بامرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله (قوله واقربه) بل قال في حاشية الاشياء
 وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى (قوله الا في الوكيل) الاولى اسقاط في (قوله بقبض الدين) اي من
 المدين (قوله اذا ادعى بعد موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل يقبل
 قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير يقبل قوله ايضا في ان الضمان عن نفسه فلا يرجع القريم عليه
 لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع او كذبه انتهى ابو السعود (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه
 الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدين يقتضي بانها
 فبادعاه الدفع اليه وجب عليه مثل ما قبض ويلتقي قصاصا بما له على المدين وهو لا يملك ذلك لانه بموت الموكل
 انزل عن الوكالة وقد سكت امر الائمة استنفاه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا
 في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدين وكيل القائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصديقه عليها
 فانتفى وجوعه عليه فلما اقام بينة على الدفع فلو قبل قبلت وان دعت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع
 فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بينة وكذبه في الدفع فالقول قوله لانه مدوع بعد القبض
 لما نصوا عليه من ان الوكيل يقبض الدين بغيره مدوعا بعد قبضه فيعبرى عليه احكام المدوع فاذا صدقه
 في القبض صار وامر قريبان المال في يده وديعة (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا حاجة
 الى هذه الزيادة (قوله لانه يتي الضمان عن نفسه) اي واپس المقدم وهذا لا يوجب على الموكل (قوله وهو ضمان

لانه عارية والمستعير كونه امانة (قوله ووا) اي العارية
 (قوله لانه امانة) انه لا يقول المصنف لم يضمن والاولى تدمجه على قوله والا ضمن (قوله والمستعير على كفاها)
 اي فلا يكون مضيا (قوله وضمن لو اقام مضطجعا) قال الكردري في الوجيز نام قاعدا او مضطجعا والمستعار
 تحت رأسه او موضوعا بين يديه ويجوز ان يده حافظة انتهى فاعله خلاف او يحمل ما فيه على حالة السفر
 وما في المصنف على غير حالة السفر كما سلف (قوله ليس للاب امانة مال طفله) هذا ما عليه العامة واجازه بعضهم
 وليس له ان يعير نفسه الولد كذكره خمس الاثمة في شرح كتاب الوكالة (قوله وكذا القاضي) مخالف لما في الهندية
 حيث قال وفي شرح سبوع الطحاوي لقاضي ان يعير مال اليتيم كذا في الملتقط ولعل الفرق ان القاضي عنده
 قدرة الاثمة بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فانها لا تضمن به (قوله
 لكن في المجتبى الخ) فهو ما قولان وعزى في الهندية الاول الى مجموع النوازل وانشى الى فتاوى ابي الليث واهل
 وجه الضمان ان ذلك وعد ولا يجب الوفاء به فباخذ يكون متعديا فيضمن ووجه عدمه انه يضمن وقت الاعطاء
 يكون اذ انما الاعطاء فيه (قوله جهازه) اي الكبيرة اما لو اشترى لها في صغر هافلا سبيل للورثة عليه ويكون
 للثمن خاصة افاده المصنف (قوله به يتي) وقيل لا يصدق في انه عارية الا ان يشهد بها عند التجهيز وقيل يصدق
 مطلقا لانه هو المانع فمال يقر بان يملك يكون القول قوله وقيل ان كان الاب من كرام الناس واشترافهم لا يقبل
 قوله في الاعارة وان كان من اوساط الناس كان القول قوله (قوله وولي الصغيرة) اي اذ زوجها بجهاز (قوله فيما
 ذكر) اي في اعتبار الحرف وهذا الحكم في الام والولي يثبت لابن وهبان قال العلامة عبد البر وفي الولي عندي
 نظري فان الغالب من حاله العارية بخلاف الابوين لمزيد ثقة كما ولكن حيث كان العرف مستورا ان الولي
 يجيز من عنده فلا نظروا ذكر المصنف في باب المهر ان الام لا يصدق الا بينة وله ان يحلف الوارث ان انكر على العلم
 وفيما يدعيه الاجنبى (اي من انه اعاد المتوفى هذا الشيء لا يصدق الا بينة وله ان يحلف الوارث ان انكر على العلم
 كما هو الحكم في نظرها) قوله كالمدوخ اذا ادعى الرد وكذا الوصي اذا ادعى دفعها اي دفع الامانة المعينة
 اليه بها ولو انكر لا يمين حوى اما المهرن فلا يقبل قوله في الرد كافي جامع الفصولين (قوله والوكيل) كالوكيل
 بالبيع مثلا لا ادعى هلاك الامانة او تسليمها اليه بها كان القول قوله مع اليمين انتهى يبرى والاولى ان يقول
 اذا ادعى هلاك المبيع او اتى من اورد المبيع الى الموكل (قوله وامثالهما) كالهائم والاشراف قال بعض الفضلاء
 ينبغي ان يقيد بان لا يكون الناظر معروفا بالحيانة كما ذكرنا في ما تابل يجب ان لا يقتضوا بهذه المسئلة حوى
 (قوله المرتزقة) كالامام والقراض والوقاد والفرق ان استحقاق نحو الاولاد لم يكن بمقابلته عمل فكان ماله محضة
 بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شيبا بالاجرة وشبهه المقتى ابو السعود ذلك بما اذا استاجر شخصا للبناء
 في الجامع بامرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله (قوله واقربه) بل قال في حاشية الاشياء
 وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى (قوله الا في الوكيل) الاولى اسقاط في (قوله بقبض الدين) اي من
 المدين (قوله اذا ادعى بعد موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فانكر الموكل يقبل
 قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير يقبل قوله ايضا في ان الضمان عن نفسه فلا يرجع القريم عليه
 لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع او كذبه انتهى ابو السعود (قوله لم يقبل قوله) اذا كذبه
 الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدين يقتضي بانها
 فبادعاه الدفع اليه وجب عليه مثل ما قبض ويلتقي قصاصا بما له على المدين وهو لا يملك ذلك لانه بموت الموكل
 انزل عن الوكالة وقد سكت امر الائمة استنفاه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا
 في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدين وكيل القائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصديقه عليها
 فانتفى وجوعه عليه فلما اقام بينة على الدفع فلو قبل قبلت وان دعت الورثة واذا صدقه الورثة في القبض والدفع
 فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بينة وكذبه في الدفع فالقول قوله لانه مدوع بعد القبض
 لما نصوا عليه من ان الوكيل يقبض الدين بغيره مدوعا بعد قبضه فيعبرى عليه احكام المدوع فاذا صدقه
 في القبض صار وامر قريبان المال في يده وديعة (قوله بخلاف الوكيل بقبض العين) هي اصل المسئلة فلا حاجة
 الى هذه الزيادة (قوله لانه يتي الضمان عن نفسه) اي واپس المقدم وهذا لا يوجب على الموكل (قوله وهو ضمان

مثل المقبوض) الذي يقع باقتصاص عما على المدين (قوله قلت ونظاها) اي ما في الولاية الجدية (قوله لاني حق
 نفسه) اي فلا يبرأ بدعواه الدفع الى الميت وهذا غير ظاهر من هابل الظاهر من عبارته انه لا يصدق في حق الموكل
 خاصة بقرينة قوله لانه يوجب الضمان على الميت (قوله انه يصدق في حق نفسه) اي فببر (قوله لاني حق
 الموكل) اي فلا يجب عليه شئ حتى يلتقي قصاصا بما على المدين ويلزم من هذا ان المدين لا يبرأ لعدم تصديق
 الوكيل في حق الموكل وليس للمدين الرجوع على الوكيل حيث صدقه في الوكالة كما سلف (قوله فينبأ
 عند الفتوى) هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهرا للولاية الجدية ما ذكره وليس بظاهر هافتيقين ما فتى به البعض
 فتأمل (قوله ليس للورثة الرجوع) اي على المستعير الموصى له سواء كانت موقفة او مطلقة ومجمله اذا كانت
 تخرج الرقبة من الثالث وقبل بعد موت الموصى فلو لم يقبل بعده بطلت كاذره في الوصية بالخدمة والسكنى
 (قوله تنفسح بموت احدهما) فلورثة المعير الرجوع وليس للورثة المستعير الا تنقاع حتى لو استعده لو هافه لكت
 ضما وهذا فائدة الفسخ كالا يحنى (قوله بغير عينها) اي بان مات بمجملها (قوله فالتركة بينهم) اي بين المعير
 والخرم بالحصص ان لم يوف التركة بالكل (قوله لان ردها عليه) اي وهو لا يتمكن من الرد الا بالجمعي بخلاف
 الاجارة فان مؤنة الرد على المالك وفرق المحبوبي بفرق آخر وهو ان الاستعارة تملك المنفعة بلا عوض فهي تبرع
 وانشرع تجرى فيه المسامحة فاما الاجارة فتملك بعوض ومبنى ذلك المضايقة وفي الهندية لو استعارها ليعمل
 عليها كذا من المنة الى البلد وهلك الخدما في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود باصالي منزل المعير
 اه (قوله لا للمالك) اي فكان به متعديا (قوله لانه عارية) اي وهلك من غيره من المستعير فخذف الشرح
 محل الافادة (قوله لان الاعارة تملك بلا عوض) اي وهما قد جعل له عوضا وهو كون البناء الذي احذنه
 المستعير له (قوله وضدت بجهالة المدة) اي وانما ساعدت يجب فيها البراءة بالانقاع وقد حصل والظاهر ان الحكم
 كذلك فيما لو علمت المدة لجهالة البديل وهو البناء حال عقد الاعارة (قوله وكذا الوشرط الخراج على المستعير) اي
 فانها تصير اجارة فاسدة لان الخراج على المعير فاذا شرطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد اتى بمعنى
 الاجارة والعبرة للمعاني في العقود وتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج مجهول اما اذا كان خراج المقاسمة فظاهر
 لانه بعض الخراج وانما يرجع بريد وينقص واما اذا كان خراجا مطلقا فانه وان كان مقدرا الا ان الارض اذا لم
 تحتل ذلك القدر ينقص عنه وجهالة البديل في الاجارة نفسد الاجارة اه مخ عن جمع الفتاوى (قوله والحيلة)
 اي في صحة كون الخراج على المستعير (قوله ان يؤجره) اي من اراد العارية (قوله منه) اي من ذلك البديل فانه
 جائز فانه وكله ياد ما عليه من مال له عليه انتهى مخ (قوله ان علم رضى صاحبه) فان علم عدم رضى يفتى
 ان لا يصلحة لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه قال ابن وهبان ولا شك ان خطه ان كان صاحب خط الكتاب
 وه ويقطع ان الصواب فيما يصلحه واصح لا بركه صاحب الكتاب ذلك ان كان عاقل ولا يفتى للمستعير اذا لم يكن
 خطه مناصبا ان يكتب الاصلاح في ورقة ويضعه في الكتاب ويعلم عليه ايعلم به صاحبه فيصلحه لان اصلاح
 كتب العلم من القربات والا فلا يفعل فلو فعل يفتى ان يضمن وان لم يقطع بالقط واجع اعلم منه او نبخنة
 اضح انتهى ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من نظري كتاب اخيه بغير اذنه فكأنما يتطرق النار وهو محمول
 عند اهل العلم على كتب الرسائل ام كتب العلم فيفتى ان يجوز النظر فيها اذا كانت لا تنظر بالنظر
 والتقليب وعادة الناس في ذلك المسألة والمسامحة والاحتياط عدم النظر الا بما انتهى عبد البر (قوله في
 الوهبانية) في نسخ بالقلم ولا يظهر تفرقه الا بالنظر الى اول المسئلة وهو قوله استعار كتابا الخ وفي نسخ بالواو
 وهي ظاهرة وثبت في بعض النسخ بعد البيت الاول وفي معانيها (قوله واي معراج) صورته ما اذا اعاره ارضا
 لزراعة وليس لب الارض الرجوع قبل الاختصاص ويلزم المزارع اجرة المثل من وقت الرجوع (قوله
 وفي غير الرهان التصور) اي ان صورة مسئلة عدم رجوع المعير في العارية في غير العارية التي استعيرت لغيره
 فانه لا يرجع المعير في اود ذلك معلوم (قوله وهل واهب لابن) اي من النسب (قوله يجوز رجوعه) اي رجوع
 الاب فيما واهب لانه وصورته وهب لانه الرقيق شيئا فانه يجوز الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وقع الهبة
 اسيد فكون لا جنبي فيثبت له حق الرجوع وتقام هذا البيت ويجوز ان يقرم للعمولة يحظر وصورته استأجر
 فوما حل جنازة وهذا لمن يحمله بغير اجرة فتحظر هذه الاجارة (قوله وهل مدوع باضيع المال بخير)

بجواز الوكيل بقبض الدين لانه يوجب الضمان
 على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق
 وكالة الولاية قلت وظاهره انه لا يصدق
 لاني حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اتى
 به ضمهم انه يصدق في حق نفسه لاني حق
 الموكل وحل عليه كلام الولاية فينبأ عند
 الفتوى (فروع) اوصى بالعارية ليس للورثة
 الرجوع العارية كالا جارة تنفسح بموت
 احدهما مات وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها
 فالتركة بينهم بالحصص استأجر بها الى مكة
 فعلى الذهاب وفي العارية على الذهاب والرجوع
 لان ردها عليه استعارة لانه عارية فاسدة
 في يمينه فملك ضمن لان اعارها لغيره
 لا للمالك استقرض ثوبا فاعاره عليه الاثران
 لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا لغيره
 ويمكن مقدار السكنى والبناء لا المستعير لان
 مثاها مقدار السكنى فكانت اجارة معنى
 الاجارة تملك بالخدمة وكذا الوشرط الخراج
 ونسبت بجهالة البديل والحيلة ان يؤجره الارض
 المستعير لجهالة البديل معلوم تراسه ماداه الخراج
 منه استعار كتابا فوجد فيه خطا فله ان يقره ان
 رضى صاحبه فلتب ولا ياتم بتركه الا في القراءات
 لان اصلاحه واجب بخط مناسبه وفي الوهبانية
 وبغير اذنه اصلاحه مستعير يجوز اذا مولاه لا يثبت
 وفي معانيها
 وي معبر ليس بملك اخذها
 اعاد في غير الرهان التصور
 وهل واهب لابن يجوز رجوعه
 وهل مدوع باضيع المال بخير

صورته مودع الموصى فانه اذا اودعه انقا وقال ادفعها الى واحد من ورثتي وسماه له فامتنثل بعد موته بضمن
البقية الورثة والظاهر ان له الرجوع على من دفع اليه وهذا عجز بيت وصدره ومن غارم اطعام عبد قراضه
وصورته مضارب اشترى عبدا بالقبض ومال المضاربة الف فانه بانفاقه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شيء
من المال فالنفقة استدانة على المال وان لا يعلمكها الا ان يرفع الامر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع
وانه تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الهبة)

هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل ام عندكم خزائن راحة ربك العزيز الوهاب
والبشر اذا بشرها قد اكتب من انشق الصفات لما فيها من استعمال السكرم وازالة النشع النفس وادخال
السرو في قلب الموهوب له واثبات المودة والمحبة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذه من يابرها كان من
المفلقين قال تعالى ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون انتهى تعيين قال الشنقي هي في الاصل مصدر
محذوف الاول معوض هاء التانيث واسمها وذهب يسكن الهاء وتخربتها انتهى هي فوزها على كعدة عيني
باعتدلي الفعل بنفسه وباللام وبمن كافي احاديث كثيرة خلافا للمطرزي في انه خطأ وللتفتازاني في انه عبارة
عنقواء انتهى فها في (قوله وجه المناسبة ظاهر) لان ما قبلها تمليك المنفعة بلا عوض وهي تمليك العين
كذلك انتهى مخ في الشلي قد ذكرنا وجه المناسبة في العارية وهو الترفي من الادنى الى الاعلى ولان العارية
كسرة وانه كماركب لان فيه تمليك العين مع المنفعة انتهى (قوله ولو غير مال) قال تعالى ذهب لي من لذت
وليا وقال تعالى حب لمن يشاء انا ما ويجب لمن يشاء الذكور والاولى ان يقول ولو غير مال (قوله تمليك العين
مجانا) هذا الحد غير مانع اذ يصدق على الوصية فانها تمليك العين بلا عوض والصدقة وغيرهما اللهم الا ان
يقال ان المصنف يرى على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاخص انتهى مري الدين عن
المتنبي وزاد ان كمال قوله الصال لاخراج الوصية وخرج الاباحة والعارية والاباحة والبيع وهبة الدين
من عليه فانه اسقاط وان كان باقظ الهبة منع (قوله اي بلا عوض) الاولى اي بلا شرط عوض قال المصنف
اي بلا شرط عوض لان عدم العوض شرط فيه ليقض بالهبة بشرط العوض انتهى اقول قد صرح الجوى
في شرحه بان ما ذكرنا لاسباحه الى ان التعريف للهبة المطلقة لا يطلق الهبة واطال في بيانه وهو الحق انتهى
هي (قوله فان امره يقبضه محبت) ظاهره انه ليس بوكيل عنه في قبضه والذي في المحيط وذهب ديساله على
رجل وامر ان يقبضه قبضه بخازن الهبة استحصانا فصيروا قبضا للواهب بحكم النيابة ثم يصير قبضا لنفسه
بحكم الهبة انتهى جرد الالسير الجوى منه يعلم ان تصديره لوجه المتجود للغير بعد فراغه غير صحيح مالم
يأذنه بالتقبض وهي واقعة الشئى انتهى ومنه فيما يظهر بيع اوراق الجمامكية ولولان عليه ميرى فانه غير
مديون لمعين ولعدم تعيينه لقضاء هذه الجمامكية (قوله ارادة الخير للواهب) يقصد بها دفع شر الموهوب له
وقد يراد به الخير للموهوب له وقوله ومحبة اي من الموهوب له للواهب (قوله دينوى) بضم الدال وكسرهما
كما هما في دنيا (قوله واخرى) اي وهو الذواب ان حصلت النية وحذفه لم يصبه وصرح به في شرح المتنبي
فقال والاخرى كالنعم المقسم (قوله يجب على المؤمن) الذي تفيده هذه العبارة ان هذا التعليم فرض عين
(قوله اذ حب الدنيا الخ) على محذوف تقديره ولا يتركه من غير تعليم ما ذكره في حب الدنيا وهو مذكوم
اذهورا من كل خطيئة اي فهذا التعليم يخص من هذه الامة (قوله وقبولها سنة) اي الالامرض كان علم انه
مال حرام او انه يمتن عليه بما اهداه اليه (قوله ثم لدا) بفتح الدال وضمها خطأ والاصل ان فعل الامر اذا حقت
واو الجماعة ينظر الى مضارعه فان ختم بالف كيتهادى يتبع ما قبل الواو وان ختم بياء كيرى او واو كيد عوض
ما قبلها (قوله العقل) اي ولو حكا فتصح هبة السكران فاذه ابو السعود (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى
ذكر الجنون (قوله ولو مكاسا) او مديرا او ام ولد ومن في رقبته شئ من الرق هندية (قوله ان يكون مقبوضا)
فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض هندية وفي الزبلي واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك اذا جاوزت ايات
قبل القبض بالاتفاق انتهى مري الدين وهذا يفيد ان القبض شرط لثبوت الملك لا العصة خلاف ما يعطيه
كلام المصنف (قوله غير مانع) هذا شرط الجواز في محتمل العصة لا في غيره كما بان (قوله غير مانع قول)

(كتاب الهبة)
 وجه المناسبة هو (هو لغة التفعل على
 اعراب ولو عمل فسرنا (فعلك) العيني مجازا
 الى الارعاض لان عدم العوض شرط فيه
 واما تأني الدين من غير من عليه الهبة العيني
 اصرة بنفسه صحت الرجوع بها الى هبة العيني
 (وسبها) وادع الخبر لو اهب (تسوى) الى الامام
 ومجته وحسن نساه وانترى هل الامام
 الا انه صرح يجب على المؤمن ان يعلم ولله التوحيد
 وانما حصار كما يجب عليه ان يعلمه التوحيد
 وادع من يجب ان يعلمه التوحيد
 وهو مبدوءة وقوة اعانة قال على الله
 وسائر ادواتها وانما اعانة الله تعالى
 العقل والاولاد وانما اعانة الله تعالى
 ورقيه ولو كانا (ادع) انما اعانة الله تعالى
 ان يكون مقبولا غير متعلق به غير متعلق
 كما ينبغي

اى متجزا عن غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو هب ارضا فها زرع للواهب دون الزرع او عكسه
 او تخلفا ثمرة لآواهب معلقة به دون الثمرة او عكسه لا يجوز وكذلك الواهب دارا او طرقا فيها متاع للواهب
 هندية وترك شرطا اخر في الموهوب ذكره في الهندية منها ان يكون موجودا وقت الهبة فلا تجوز هبة
 ماليس بموجود قبل العقد بان وهب ما يثمره عند الولادة او ما تلده اغنامه السنة او ما في بطن هذه الحمارية
 او الشاة او ما في ضرعها واساطه على قبضه عند الولادة والحلب او زيدا في لبن اودهناني بحسم اود عينا في حنطة
 وان سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم الحال فلم يوجد محل العقد وهو الاصح ومنها ان يكون مالا متقوما
 فلا تجوز هبة ماليس بحال كالحرم والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير ولا هبة ماليس بحال مطلق ككام الولد
 والمكاتب والمدير المطلق وفي شرح المتن انه يشكك في هبة الطاعات فانها هبة صحيحة عند اهل السنة واصله
 لانه مستأنى ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لان غلبك ماليس بمملوك محال ومنها ان يكون
 مملوكا للواهب فلا يجوز هبة مال الغير بغير اذنه لاستحالة غلبك ماليس بمملوك الواهب وترك شروط العقد
 وقد ذكره فيها وهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الوجود كدخول زيد وقدوم خالد وان لا يكون مضافا الى وقت
 بان يقول وهبت منك الشيء غدا او رأس الشهر ولذا كانت الرقي باطله وهي ان يقول دارى لك رقبى ومعناه
 ان مت فهى لى وان مت فهى لك كان كل واحد منهما يراقب موت الاخر انتهى بصرف (قوله وركبها الايجاب
 والقبول) لانها عاقبة فبعضه ديما كالأرقود واما القبض فلا بد منه لثبوت الملك انتهى ثمين وفي الهندية
 واما ركبها فتقول الواهب وهبت لانه غلبك وانه يتم بالملك وحده والقبض شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى
 لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الاخر حث كذا في محيط السرخسى انتهى وفي ابى السعود وركبها الايجاب
 والقبول ولودلالة وانما حث لو حلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له لانه انما منع نفسه عما في وسعه
 انتهى لان الغرض اظهار الجود وقد وجدته مستأنى وايد الله مستأنى ما في المحيط بما قاله الوارثين ماله في طريق
 ليكون ملكا للرافع جاز قال ولعله الحق وفيه تصح الهبة بالتعاطى (قوله وحكمها) اى الاثر المترتب عليها من
 (قوله غير لازم) اى الاثني الصور السبعة (قوله فله الرجوع) اى مع كراهة التعريم كايانى (قوله والفسخ) عطف
 خاص فان الفسخ من الالتقاط الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة شرط الخيار فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار
 الشرط بقرينة التفريع والافقاده انها صحيحة مطلقة والشرط باطل (قوله فلو شرطه) اى الموهوب له الخيار
 وقوله وكذا الوارث اى هذا فيما لو كان شرط الخيار من جانب الواهب (قوله وكذا الوارث) صوابه اقاط كذا كما عبر به
 في المنع والافاقا تشبيه غير صحيح انتهى حلي (قوله وتصح بايجاب) عبر في الاصلاح بتعقد قال في الايضاح لم يقبل
 وبصح لان الصحة امر آخر ورأى الانقضاء له اشرأط ان صالحتها تصح والاتعقد فاسدة والكلام ههنا في بيان
 انقضاءها بالفاظ مخصوصة انتهى وقد يقال المقصد انعقادها على وجه الصحة لانه هو الذي يتناولون الائم (قوله
 ونخلت) قال في مختصر الصحاح نخل بالكسر اعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير ان يأخذ
 عوضا قاله عبد الحى (قوله واطعمتك هذا الطعام) في المحيط البرهاني نقلا عن الامل لو قال اطعمتك هذا
 الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقبل فهو هبة او عارية انتهى فالتعليك انما استفيد من قوله فاقبضه انتهى
 قاضى زاده ونحوه في الدرر (قوله ولو ذلك على وجه المزاج) نقله في الجرع عن الخلاصة قال المقدسى الذى
 في الخلاصة انه طلب الهبة من احوال اجد افوهبه جردا وسلم تحت الهبة لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب
 له قبولا صحيحا انتهى وما نقله المصنف عن الخزانة مستدلا به على ما في متنه لا يقيده فانه نحو ما في الخلاصة
 وعبارتها لو قال هبني هذا الشيء على وجه المزاج فقال وهبت اليه وسلم جازاى انتهى وكذا ما في القهستاني لا يقيده
 ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاج فلو قال وهبت لى كذا فقال وهبت وقال الاخر قبلت وسلم اليه جاز
 انتهى (قوله بخلاف اطعمتك ارضى الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وفي الهندية لو قال مضحك هذه الارض
 او هذه الدار او هذه الحمارية فهي اعادة الاذنى الهبة ولو قال مضحك هذا الطعام او هذه الدراهم او الدنانير
 وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة انتهى (قوله واطعمك لفتها) اى الذى يرزعه المستعير كاتقدم
 ما يقيده (قوله او الاضافة الخ) الاوضح ولو بالاضافة اى ولو صدر الايجاب بالاضافة الخ (قوله لان الامم للعليك)
 ولان المحل عبارة عن التعليك فانه قاضى شان (قوله فانه ليس بهبة) هذا احد قولين وهو غير الاظهر وقال

(وذكرها) هو (الاجتناب والتدبير) كما ينبغي
 (وحكمه) ما يتوقف على (الاجتناب) وهو (بأنه غير لازم)
 فلا الرجوع وانقضى (وعدم صحة شرط الخيار
 فيها) ولو شرطه صحف ان اخذها قبل نفاذها
 وكذا لو ابرأه (لا يتصل بالشروط) فافسده
 (و) حكمها ان يعتق نفعه ويطل الشرط
 فتهيء عليه على ان يعتق نفعه ويطل الشرط
 (واذ صح اجتناب كونه متعلقا بالشرط)
 هذا (اطعمت ولو) ذلك (على وجه التراج)
 يختلف (اطعمت ولو) (والاضافة الى ما) الى
 جزء (وهو به عن اسكن كونه متعلقا بالشرط)
 وجعلته (لان الام لا يملك بخلاف جعلته
 ما يملك فانه ليس بهبة

المعقود عليه (قوله ولا يجوز للاب الخ) لانه تبرع ابتدأ وليس له ان يتبرع من مال الابن فان عوض فلو اهب
 ان يرجع في هبته لطلان التعويض برأيه وهذه العلة تفيد ان الاب يرجع بمعاوض وهو ظاهر ولا يجوز له
 التعويض وان كانت الهبة للصغير بشرط التعويض كما في الهندية (قوله من ماله) اي الصغير فلو من مال غير
 الصغير جاز (قوله فكل من اهب الرجوع) وجهه في العبد انه ليس من اهل التبرع واذا ملك العبد الرجوع
 لطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت انتهى
 ابو السعود (قوله خيرا او خيرا) مفعول تعويض بقرينة التعليل فاذا اوجب التصرف عينا لم فعوضه عنها
 خيرا او خيرا لا يصح هذا التعويض فلذلك ان يرجع في هبته لان المسلم ليس له ان يملك ما ذكر للذي والظاهر
 انه لو كانت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلك ويجوز ان يأت في الهندية مانعه واهل الذمة في الهبة بمنزلة
 المسلمين لانهم اتهموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا يجوز المعاوضة بالخبر من الهبة فيما بين
 المسلم والذمي سواء كان المسلم هو الموهوب للخبر او الذي ثم ذكر ذمي وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع
 في هبته (قوله فله الرجوع في الباقي) لان حقه كان ثانيا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يقطع حقه في الباقي
 زيلعي (قوله صح) سواء كانا في مجلس او مجلسين بحر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف (قوله في هبة) يعني انه
 اذا ربه دراهم تيفت فلو ابدلها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلو اتي بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة (قوله
 ورجوع) اي ليس له ان يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة قائمة بغيرها فلو اتي بها كان اهلا كايمنع الرجوع واذا
 قبضها الموهوب له وايدلها بغيرها او بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير (قوله لحدوده بالطن)
 اي فلا يقال انه عين الموهوب او بعضه (قوله ثم عوضه) اي جعله عوضا عن الهبة فانه يصح حصول الزيادة فيه
 فكانه شي آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح عوضا له منه والظاهر ان ذكر الجاريتين
 اتفاقا والاولى لله مصنف لتعريف احدى وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وصح العوض من اجنبي) اي دفعه
 لان الموهوب له لا يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن ماله من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع
 والصالح عن دم العمد انتهى تبيين (قوله لعدم وجوب التعويض) علة لقوله ولا رجوع ولو اضره (قوله بخلاف
 قضاء الدين) يعني اذا كان باصره فانه يرجع ولو لم يقل على ابي ضامن قال الاتصافي والفقهاء فيه انه لما امره
 بقضاء الدين صار مستقرا منه ذلك انقضى وموكل بالامر صرف الى غيره لا فالولم يجعله كذلك لا تصور فراغ
 ذمته عما عليه لان الذمة لا تنقرغ الا بانقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين
 او لاحق اذا قبض رب الدين وجب له دون مثل ما عليه فيلتحقان قصاصا وهذا يحتاج اليه في الهبة لانه
 لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير الا متقراض فاقتران هذا الوجه انتهى شاي (قوله
 ما يطالب بالانسان) دخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد (قوله بالحس والملازمة) خرج بذلك الامر بالتكفير
 عنه واداء النذر فانه وان كان يطالب به المكن لا بالحس والملازمة فليأتمل (قوله فانه يرجع فيها بلا شرط
 رجوع) كانه لان العرف قاض بضممان ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في بحره وأشار
 بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء (قوله وان استحق نصف الهبة يرجع نصف العوض) قال السمرقندي
 هذا اذا استحق نصف معين اما اذا لم يكن معين بطل الهبة اصلا كذا في الشرح انتهى وقال في الجوهرية وهذا
 اي الرجوع فيما اذا لم يحتل النصف وان فيما يحتلها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض انتهى
 لانه تبين انه لم يملك المستحق بانه فبطل العقد فيه من الاصل فلو جاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتل
 النصف وذلك يمنع ابتداء التحليل بالهبة اليه اثار سري الدين (قوله وعكسه لا) اي اذا استحق نصف العوض
 لا يرجع نصف الهبة لانه ليس عوضا حقيقة على ما تقدم (قوله ليس العوض) الاول ان يقول لعدم سلامة
 له وشر فتأمل (قوله ان المشروط) اي في عقد الهبة (قوله فيوزع) لانه بيع (قوله كالأصق) نظيره يوم
 قوله مالم يرد ما بقي فادارة موهبة انه اذا ردت ما بقي رجع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض
 والهبة هالكه لا يرجع الواهب على الموهوب له اصلا لان هلاك الهبة مانع من الرجوع انتهى شاي اي وقد
 هلكت هي ملكه واستحق الرجوع فيها فاستوى في ذلك التعويض وعدمه (قوله لم يرجع) اي الواهب على
 الموهوب له بدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك (قوله رجع بما يعوض) لان المانع قد ضمن

(قوله ولا يجوز للاب الخ) لانه تبرع ابتدأ وليس له ان يتبرع من مال الابن فان عوض فلو اهب
 ان يرجع في هبته لطلان التعويض برأيه وهذه العلة تفيد ان الاب يرجع بمعاوض وهو ظاهر ولا يجوز له
 التعويض وان كانت الهبة للصغير بشرط التعويض كما في الهندية (قوله من ماله) اي الصغير فلو من مال غير
 الصغير جاز (قوله فكل من اهب الرجوع) وجهه في العبد انه ليس من اهل التبرع واذا ملك العبد الرجوع
 لطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالعوض لان التعويض مبنى على الهبة وقد بطلت انتهى
 ابو السعود (قوله خيرا او خيرا) مفعول تعويض بقرينة التعليل فاذا اوجب التصرف عينا لم فعوضه عنها
 خيرا او خيرا لا يصح هذا التعويض فلذلك ان يرجع في هبته لان المسلم ليس له ان يملك ما ذكر للذي والظاهر
 انه لو كانت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلك ويجوز ان يأت في الهندية مانعه واهل الذمة في الهبة بمنزلة
 المسلمين لانهم اتهموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا يجوز المعاوضة بالخبر من الهبة فيما بين
 المسلم والذمي سواء كان المسلم هو الموهوب للخبر او الذي ثم ذكر ذمي وهب لمسلم شيئا فعوضه خيرا له الرجوع
 في هبته (قوله فله الرجوع في الباقي) لان حقه كان ثانيا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يقطع حقه في الباقي
 زيلعي (قوله صح) سواء كانا في مجلس او مجلسين بحر (قوله والا لا) هي مسئلة المصنف (قوله في هبة) يعني انه
 اذا ربه دراهم تيفت فلو ابدلها بغيرها كان اعراضا منه عنها فلو اتي بغيرها ودفعه له فهو هبة مبتدأة (قوله
 ورجوع) اي ليس له ان يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة قائمة بغيرها فلو اتي بها كان اهلا كايمنع الرجوع واذا
 قبضها الموهوب له وايدلها بغيرها او بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير (قوله لحدوده بالطن)
 اي فلا يقال انه عين الموهوب او بعضه (قوله ثم عوضه) اي جعله عوضا عن الهبة فانه يصح حصول الزيادة فيه
 فكانه شي آخر (قوله امتنع الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فصح عوضا له منه والظاهر ان ذكر الجاريتين
 اتفاقا والاولى لله مصنف لتعريف احدى وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وصح العوض من اجنبي) اي دفعه
 لان الموهوب له لا يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن ماله من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع
 والصالح عن دم العمد انتهى تبيين (قوله لعدم وجوب التعويض) علة لقوله ولا رجوع ولو اضره (قوله بخلاف
 قضاء الدين) يعني اذا كان باصره فانه يرجع ولو لم يقل على ابي ضامن قال الاتصافي والفقهاء فيه انه لما امره
 بقضاء الدين صار مستقرا منه ذلك انقضى وموكل بالامر صرف الى غيره لا فالولم يجعله كذلك لا تصور فراغ
 ذمته عما عليه لان الذمة لا تنقرغ الا بانقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين
 او لاحق اذا قبض رب الدين وجب له دون مثل ما عليه فيلتحقان قصاصا وهذا يحتاج اليه في الهبة لانه
 لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير الا متقراض فاقتران هذا الوجه انتهى شاي (قوله
 ما يطالب بالانسان) دخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد (قوله بالحس والملازمة) خرج بذلك الامر بالتكفير
 عنه واداء النذر فانه وان كان يطالب به المكن لا بالحس والملازمة فليأتمل (قوله فانه يرجع فيها بلا شرط
 رجوع) كانه لان العرف قاض بضممان ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في بحره وأشار
 بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثناء (قوله وان استحق نصف الهبة يرجع نصف العوض) قال السمرقندي
 هذا اذا استحق نصف معين اما اذا لم يكن معين بطل الهبة اصلا كذا في الشرح انتهى وقال في الجوهرية وهذا
 اي الرجوع فيما اذا لم يحتل النصف وان فيما يحتلها اذا استحق بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع بالعوض انتهى
 لانه تبين انه لم يملك المستحق بانه فبطل العقد فيه من الاصل فلو جاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتل
 النصف وذلك يمنع ابتداء التحليل بالهبة اليه اثار سري الدين (قوله وعكسه لا) اي اذا استحق نصف العوض
 لا يرجع نصف الهبة لانه ليس عوضا حقيقة على ما تقدم (قوله ليس العوض) الاول ان يقول لعدم سلامة
 له وشر فتأمل (قوله ان المشروط) اي في عقد الهبة (قوله فيوزع) لانه بيع (قوله كالأصق) نظيره يوم
 قوله مالم يرد ما بقي فادارة موهبة انه اذا ردت ما بقي رجع بكل الهبة (قوله لان كانت هالكه) فان استحق العوض
 والهبة هالكه لا يرجع الواهب على الموهوب له اصلا لان هلاك الهبة مانع من الرجوع انتهى شاي اي وقد
 هلكت هي ملكه واستحق الرجوع فيها فاستوى في ذلك التعويض وعدمه (قوله لم يرجع) اي الواهب على
 الموهوب له بدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك (قوله رجع بما يعوض) لان المانع قد ضمن

النصف (قوله ولا يضر الشيوخ) اي الحاصل بالرجوع في النصف (قوله ولم ارم من غيره) قال المصنف
 بل صرحوا ان العوض قسما قال سري الدين جعل صاحب البدائع والمحيط العوض على نوعين عوض
 مشروط في العقد وسياق في كلام المصنف آخر مسئلة من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وقوما ذكره
 المصنف واليه من العوض اي المتأخر انتهى وقد عقد صاحب الهندية بابا من متعلقاتها وبقرب بينهما بما ذكرهنا
 من انه ان لم يكن مشروطا واستحق بعضه فانه يتمتع الرجوع وان كان مشروطا انقسم على الهبة (قوله وفروع
 المذهب معلقة) قال في المنع منها ما قدمناه من ان ذيق الخطه يصلح عوضا عنها ومنها ما تقدم من انه لو عوضه
 ولدا احدى جاريين موهوبين وجد بعد الهبة فانه يتمتع الرجوع انتهى (قوله ولو باع نصفه الخ) مرية ما يامصنف
 ويظهر في صورة تصكيرا للهبة ايضا (قوله لا يمنع الرجوع) ويجوز به عن الاجنحية والمنفعة عند عقد وليس له
 الرجوع في قول ابي يوسف والصحيح ان قول الامام كقول محمد هندية عن المحيط وسكت عن النذر والظاهر
 عدم الاجر لعدم الوفاء بالنذر وانظر هل يجب عليه ان يقيم غيرها فاقامه الاول الجزر بعدم محل الافاء حيث
 عين (قوله والنذر) لعل المراد به هنا المطلق فلا يتكرر مع المصنف (قوله فله الرجوع) مالم يقبضه للمتصدق
 عليه ولو وهب له شيئا فانه فاختله الواهب وامتلكه غرم قيمته للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب
 بعد قبض الموهوب له ياخذ الشاة المذبوحة من غير ترميم بخلاف ما لو كان ثوبا يقطعها الواهب فان الموهوب له
 ياخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصفة هندية (قوله ورواية عن الامام) الاولى وهي رواية عن
 الامام وظاهره ان قصيد محمدان مذهب الامام وابي يوسف العود وحرره (قوله كالا يعود النكاح) وذكر الصدر
 الشامي انه يعود وذكر محمد في الكتاب في مواضع انه بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والمراد
 انه يعود فيما يتقبل لا فيما مضى الا ترى ان من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول ولم له اليه ثم رجع
 في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى انتهى (قوله والزكاة) فيها لغات فذهب بعض العرب
 ومنهم من يقول زكاة منهم من يقول زكاة فيفسرها ومنهم من يقول زكاة وهذا اصح الوجه لانه لم يأت لهم
 على سرف ومنهم من يقول زكاة فيفسرها ومنهم من يقول زكاة فيفسرها ومنهم من يقول زكاة وهذا اصح الوجه لانه لم يأت لهم
 ان الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث بينهما بلا حاجب وترد شهادة كل واحد منهما الاخر فيكون
 المقصود من هبة كل منهما للاخر الصلة والتوارث دون العوض بخلاف الهبة للاجنبي فان المقصود منها
 العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية كان مقصود العوض فثبت له الرجوع فيها فلا يقطع
 بالتزويج وان كانت حليلته كان مقصود الصلة دون العوض وقد حصل فسلط الرجوع فلا يعود بالابانة
 انتهى زبلي ملخصا (قوله كعكسه) وهو ما اذا كان الواهب المرأة للرجل فيجري فيها حكم الصورتين
 فيما اذا كان هو الواهب والاوضح ان يقول كما اذا كانت هي الواهبه فيها (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا مدقته الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث واذا مات قبل التليم بطلت ويجب
 ان يعلم بان هبة المريض هبة عقد اوليت بوضعية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية ولكن لان حق
 الورثة يتعلق بالمريض وقد تيزج بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف
 هبة عقد المشروط له سائر شرائط الهبة ومن قبضها قبض الموهوب قبل موت الواهب انتهى محيط (قوله
 ولا تغلب وصية) لما علمت ان هبة المريض هبة عقد او هي ليست باهل لقبضها الا ان الوصية كانت ملكا
 ويستحيل ان يملك الانسان ملكا لنفسه (قوله له ثمنها بموت) ويمنع القبول بعد الموت والتحليل واقع لها بعد
 (قوله لذى رحم محرم) قال السمرقندي الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذي يحرم من نكاحه اه وانما لا يرجع
 فيه بالقوله عليه السلام اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيه لان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل
 وفي الرجوع قاطبة الرحم انتهى زبلي (قوله نسبنا) راجع لمحرم (قوله ولو ذميا او مستائنا) مثلها المحرم
 كافي القهستاني (قوله ولو ابن عمه) لانهم المبالغة به على المصنف لان له رجلا فالاولى جعله مسئلة مستقلة
 (قوله رجوع) عند الامام وقال لا يرجع في ادولى لافي الثانية لان الملك يقع للمولى فكان هو المعتبر وللأمام
 ا الهبة تقع لا ادولى من وجه وهو ملك الرقبة فللعبد من وجه وهو ملك اليد الا ترى انه احق به مالم يقبض
 عن حاجته فباعا احدا الجانبين يلزم فيها ما باعتبار الجانب الاخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالشك ولان الصلة

ولا يضر الشيوخ لانه طارئ (تنبيه) نقل
 في المجتبى انه يشترط في العوض ان يكون
 مشروفا عند الهبة اما ان عوضه بمدة و
 ولم ارم من غيره وممنع المذهب مدقة
 كما سقت بر (والظاهر خروج الهبة عن ذلك
 الموهوب له ولو هبته الا اذا رجع الثاني فلا دل
 الرجوع حتى لو كانت بقضاء ارضي لاسيما ان
 الرجوع حتى لو كانت بقضاء ارضي لاسيما ان
 تصدق بها الثالث على الثاني او باع ادم المانع
 الاول ولو باع نصفه رجوع في الباقي ان يكون
 وقد اخرج بقوله (بالكيفية) بان يكون
 ثوبا من ملكه من كل وجه ثم علم بقوله
 ثوبا من ملكه من كل وجه ثم علم بقوله
 (ولو جازى الموهوب له بالثمن الموهوب له اودر
 التصديق به اوجازت الحاديع الرجوع) رتبته
 النعمة واقربان والنذر يجزى في انهم ايج
 وان وهب له ثوبا فجعله صدقة لله تعالى فله
 الرجوع بخلاف الثاني (كأن يوجها من غير
 تفعية) فله الرجوع فوهبه مولا له لعمري
 دين او جنسية سقط الدين والجنسية عند محمد
 اولي الجنانية سقط الدين والجنسية عند محمد
 مع استثناء ما لا يعود النكاح لو وهبها
 ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها
 زوجها ثم رجع ثمانية (واذا راي الزوجية وقت
 الهبة ولو وهب لاصم كعكسه انتهى (فرع) لانهم
 لاصم الاول لام ولوفى من هبة ولا تغلب
 هبة المولى لا للمعجور اما الوارثي لها بعد موت
 وصية ذل لا للمعجور فليس لها كافي (تنبيه) انما
 تصح نفقة الزوجية ولو وهب لذى رحم محرم منه (تنبيه)
 ان ذرية ذميا او مستائنا لا يرجع (قوله ولو ابن عمه) انتهى (ولو وهب
 (ولو ذميا او مستائنا) راجع لمحرم (قوله ولو ذميا او مستائنا) مثلها المحرم
 محرم ولا يرجع كافي رصاعا (ولو ابن عمه) انتهى (ولو وهب
 بالاصح كاهل الجانبين يلزم فيها ما باعتبار الجانب الاخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالشك ولان الصلة
 وهو عبد اجنبي ايعاها حية رجوع

فأمره في حق كل واحد منهما لما ذكرنا من المعنى والصلة الكاملة هي المانعة من الرجوع فلا يفتدى الى
 انقاصه (قوله ولو كانا ذراحم محرم من الواهب) بان كان اخوه لايه عبد الاخيه من امه اه سرى الدين عن
 المبوط (قوله على الاصح) وذكر الكرخي عن محمد بن قيس قول الامام ان رجوعه لانه لم يكن لكل واحد منهما
 صلة كاملة (قوله لان الهبة الخ) اي فليس في المانع شك (قوله ما لا يقسم) فيديه لانها لاتصح الهبة لاثنتين
 فيما يقسم للشيوع كما سلف ما يفيد (قوله الرجوع في حظ الاجنبي) اعتبارا للبعض بالكل مبوط (قوله
 هلاله العين الموهوبة) اي تلف عينها او عامة منافعهما مع بقاء الملك فلا تظن ان الخروج عن الملك معناه
 فلورهب شيئا فجعله ملكا او شيئا آخر لا يرجع بخلاف ثمة ذبحها امك وانما لا يرجع لتعذر الرجوع بعد
 الهلاك اذ هو غير مضمون عليه اه زياي (قوله لانه يكر الد) اي وجوبه ولان دعواه الهلاك اخباره منه هلاله
 ملكه وانه لا يوجب تبنيها رها (قوله حلف المشكر ان يلبس هذه) اي ولا يحلف في الهلاك السابق (قوله
 كما يحلف الواهب الخ) قال في الهندية واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انما اخولك اقول
 موصتك او تصدق به عني وكذبه الواهب فالقول الواهب (قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله مبوط
 النسب) يعني المال انتهى حلي اي فكان المقصود اثباته دون النسب بجري ولو كان المقصود النسب لا يجري
 فيه الامين على قول الامام (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما وبحكم الحاكم) فلو استردا بغير رضاه ولا رضى
 كان غاصبا حتى لو هلك في يده بضمن قبضها للموهوب له انتهى شئ (قوله للاختلاف فيه) اي بين العلماء فان
 بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين (قوله فيض الخ) قال
 المصنف فاما يقض القاضي او يفسخها بالتراضي مالا للموهوب له ثابت في العين حتى ينفذ تصرفه فيه من بيع
 وعق وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو منعه وهلك في يده لا يضمن اقيام ملكه فيه وكذا
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لانه وان القبض كان غير مضمون عليه فلا يتقلب مضمونا بالاستمرار عليه وان منعه
 بعد القضاء ضمن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لزمه بعد الرجوع بالرضي والظاهر ان الحكم واحد (قوله
 بقضاء اورضى) على حذف اي (قوله لاهية الواهب) عطف على فسخها ولو وهبه الموهوب له للواهب قبل
 ان يرضع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك
 لا يضمن هندية (قوله وصح الرجوع في الشائع) اي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)
 اي له بعد الرجوع منه رده الموهوب اذا كان اشترا من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف
 الرذال العيب) اي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رده المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء مكان فسخا
 فثبت حق الرذال للمشتري الاول على بائعه وان كان برضى لا لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لان حق المشتري
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الرذال العيب استع الرذال لوصوله منه اليه واذا لم يكن ملجما فالت رضاء
 ف يرجع بالعرض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصر
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مستمدا من رده غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلناه فسخا
 له موم ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على انفسهما بخلاف الهبة فانها تعقد موجبة حتى
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا تاما بالبالعقد لان العقد وقع غير لازم فان رجع اليه عين ملكه
 كالهبة فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مبتدأة انتهى مخ بصرف وهذا ظاهر قول
 المؤلف فافترقا (قوله لا بطلان اثره اصلا) اي فيما مضى (قوله والا لعماد المنفصل) اي ولو قلنا لا بطلان اثره
 في الماضي لا وجبنا رده الزا اذ المنفصل من الولد والتم والارض التي وجدت عند الموهوب له مع انه لا يثبت
 لنواهب الرجوع في الاصل او لا وجبنا عليه رده كماله الموهوب اذ ارجع فيه لما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه
 كما سلف (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي احد العاقلين
 ويصح كون الرجوع في الموضع بالتراد في الهلاك بحد البدل (قوله يباين هذا الاتفاق منهما) وهل بعد رجوعا
 فلا يشترط القبض اذ هبة مبتدأة فلا بد من القبض بمرور وظاهر كلامهم انه بعد رجوعا لتعديمه به (قوله
 في المارم) ظاهره تقييده بالمارم فيد ان القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف واطلق ابو يوسف

في رواية

(قوله ولو كانا ذراحم محرم من الواهب) بان كان اخوه لايه عبد الاخيه من امه اه سرى الدين عن
 المبوط (قوله على الاصح) وذكر الكرخي عن محمد بن قيس قول الامام ان رجوعه لانه لم يكن لكل واحد منهما
 صلة كاملة (قوله لان الهبة الخ) اي فليس في المانع شك (قوله ما لا يقسم) فيديه لانها لاتصح الهبة لاثنتين
 فيما يقسم للشيوع كما سلف ما يفيد (قوله الرجوع في حظ الاجنبي) اعتبارا للبعض بالكل مبوط (قوله
 هلاله العين الموهوبة) اي تلف عينها او عامة منافعهما مع بقاء الملك فلا تظن ان الخروج عن الملك معناه
 فلورهب شيئا فجعله ملكا او شيئا آخر لا يرجع بخلاف ثمة ذبحها امك وانما لا يرجع لتعذر الرجوع بعد
 الهلاك اذ هو غير مضمون عليه اه زياي (قوله لانه يكر الد) اي وجوبه ولان دعواه الهلاك اخباره منه هلاله
 ملكه وانه لا يوجب تبنيها رها (قوله حلف المشكر ان يلبس هذه) اي ولا يحلف في الهلاك السابق (قوله
 كما يحلف الواهب الخ) قال في الهندية واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انما اخولك اقول
 موصتك او تصدق به عني وكذبه الواهب فالقول الواهب (قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله مبوط
 النسب) يعني المال انتهى حلي اي فكان المقصود اثباته دون النسب بجري ولو كان المقصود النسب لا يجري
 فيه الامين على قول الامام (قوله ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما وبحكم الحاكم) فلو استردا بغير رضاه ولا رضى
 كان غاصبا حتى لو هلك في يده بضمن قبضها للموهوب له انتهى شئ (قوله للاختلاف فيه) اي بين العلماء فان
 بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين (قوله فيض الخ) قال
 المصنف فاما يقض القاضي او يفسخها بالتراضي مالا للموهوب له ثابت في العين حتى ينفذ تصرفه فيه من بيع
 وعق وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الحاكم وكذا لو منعه وهلك في يده لا يضمن اقيام ملكه فيه وكذا
 لو هلك بعد القضاء قبل المنع لانه وان القبض كان غير مضمون عليه فلا يتقلب مضمونا بالاستمرار عليه وان منعه
 بعد القضاء ضمن لوجود التعدي منه انتهى وانظر ما لزمه بعد الرجوع بالرضي والظاهر ان الحكم واحد (قوله
 بقضاء اورضى) على حذف اي (قوله لاهية الواهب) عطف على فسخها ولو وهبه الموهوب له للواهب قبل
 ان يرضع فيه بدائع (قوله لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك
 لا يضمن هندية (قوله وصح الرجوع في الشائع) اي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة (قوله وللواهب رده)
 اي له بعد الرجوع منه رده الموهوب اذا كان اشترا من رجل ثم بعد الرجوع اطلع على عيب فيه (قوله بخلاف
 الرذال العيب) اي لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رده المشتري الثاني على الاول بعيب قديم فان رده بقضاء مكان فسخا
 فثبت حق الرذال للمشتري الاول على بائعه وان كان برضى لا لانه بمنزلة البيع الجديد (قوله لان حق المشتري
 في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الرذال العيب استع الرذال لوصوله منه اليه واذا لم يكن ملجما فالت رضاء
 ف يرجع بالعرض ويلزم منه فسخ العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصر
 مستوفيا حقه فيكون ملكا مستمدا من رده غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلناه فسخا
 له موم ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لهما الا على انفسهما بخلاف الهبة فانها تعقد موجبة حتى
 الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا تاما بالبالعقد لان العقد وقع غير لازم فان رجع اليه عين ملكه
 كالهبة فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن ان يجعل هبة مبتدأة انتهى مخ بصرف وهذا ظاهر قول
 المؤلف فافترقا (قوله لا بطلان اثره اصلا) اي فيما مضى (قوله والا لعماد المنفصل) اي ولو قلنا لا بطلان اثره
 في الماضي لا وجبنا رده الزا اذ المنفصل من الولد والتم والارض التي وجدت عند الموهوب له مع انه لا يثبت
 لنواهب الرجوع في الاصل او لا وجبنا عليه رده كماله الموهوب اذ ارجع فيه لما مضى من السنين مع انه لا يجب عليه
 كما سلف (قوله من الموضع السبعة) لا يظهر في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي احد العاقلين
 ويصح كون الرجوع في الموضع بالتراد في الهلاك بحد البدل (قوله يباين هذا الاتفاق منهما) وهل بعد رجوعا
 فلا يشترط القبض اذ هبة مبتدأة فلا بد من القبض بمرور وظاهر كلامهم انه بعد رجوعا لتعديمه به (قوله
 في المارم) ظاهره تقييده بالمارم فيد ان القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح المصنف واطلق ابو يوسف

في رواية ابن سماعة خلافة تصدق ولم ثم استقبله فاقاله لم يحز حتى يقبض انتهى وهذا يفيد ما ذكرنا ثم فائدة
 التقييد بالقبض انه لو لم يقبضه وتصرف فيه الموهوب له ضح تصرفه وتقليده يقال فيما بعده (قوله وكل شئ
 يشحنه الحاكم) كالباع (قوله فهذا حكمه) يعني ان الاقالة لاتصح فيه الاعقب (قوله لانه غير
 مقبوض) اي بل هو في ذمة المدين وهبة الدين من غير من عليه الدين لاتصح الا بتسليم الموهوب له على قبضه
 وانظر ما لزمنا الولد على القبض من ابيه ومقتضى ما ذكره من ان المرأة اذا وهبت مهرها الذي على زوجها
 لابنه الصغير لاتصح الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض ذكره
 قاضي خان اذ يقال في هذه المسئلة كذلك اذ لا فرق (قوله ثم زال المانع) لا يظهر في الزوجية والقربة وهلاك
 العين والموت والعوض لانه يبيع انهاء واما الخروج عن الملك فيقول اذا عاذا اليه بفسخ فتأمل (قوله فلا يستحق
 فيه السلامة) وتفيد الهبة لان عقود المعاوضات يثبت فيها القبول والمستأجر ثم جاز رجل واستحق الوديعة
 عقد يكون للدافع كوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة او العين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق الوديعة
 والمستأجر وضمن المودع والمستأجر فانها يرجعان على الدافع بما شئنا وكذا كل ما كان في معناهما والحاصل
 ان المرفور يرجع باحد امرين اما بعقد المعاوضة او بعقد يكون للدافع انتهى مخ (قوله لعدم العقد) اي عقد
 المعاوضة والا فالاجارة والهبة لا بد فيهما من عقد (قوله فيشترط التقاض) في المجلس او بعده باذنه مسكين
 ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد ان يمتنع من التسليم هندية (قوله يبيع انتهاء) اي في انتهاء العقد بعد
 التقاض حتى لو تقاضا صح العقد وصار في حكم البيع انتهى حوى (قوله فترد بالعيب) اي في العوض
 والمعوض وكذا خيار الرزية وكذا الشفعة (قوله فهو يبيع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما الملك في حقه
 ولا يمتنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا يضره شيوع (قوله فيكون) اي المقبوض من الهبة وعوضها
 اذا دفع (قوله شرط استبداله) اعاد الضمير مذ كرا على الارض لتأويلها بالوقف والعقار وقوله بلا شرط عوض
 متعلق بوهب (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البدل دراهم ودنانير وقد تقدم في الوقف انه لا بد
 ان يكون البدل عقارا ودمنا فيه كلاما فارجع اليه (قوله بشرط عوض مساو) اي لقيمة مال الصغير وبالأولى
 اذا كان زائدا عليه (قوله بين الوقف) اي الذي شرط استبداله حيث اجاز به بشرط العوض (قوله ومال
 الصغير) حيث لم يجوزاه مطلقا قال الرمي يفرق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يصل بكل عقد
 بفيد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخل في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير اي فانها تبرع
 ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع في ماله والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في مسائل متفرقة)

اشاره الى ان الاولى ترجحه بذلك (قوله ولومينا) اشار به الى انه لا فرق في التعويض بين بعض الموهوب بين
 الجهول والمعلوم لان الفساد ليس من جهة الجهة التي من جهة كونه بعض الموهوب (قوله او على ان يعوض
 في الهبة والصدقة شيئا عن) اي شيئا يجزئ ولا انتهى حلي (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الاولى) لان الاستثناء
 لا يعمل الا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا للجارية فانقلب شرطا فاسدا والهبة
 لا تبطل بالشروط الفاسدة وقد اوسع الكلام على المحل الاتقاني ونقله الشافعي عنه فراجع ان ثبت (قوله
 او يجزئ) هذا انما يظن في صورتين الاختيرتين لافي الثانية والثالثة والارادة الاولى لتعليل المداهمة بان هذه
 الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها افاده الحلبي وفيه ان الشرح ذكره بقوله
 والهبة لا تبطل بالشروط (قوله ولا تنس ما مر) اي فيها لانه مفسدة قال في السراج والاصل في هذا ان كل عقد
 من شرطه القبض فان الشرط لا يفسد كالهبة والرهن انتهى (قوله بخلاف الاول) فان الجنتين لم يبق على ملكه
 فلا يصح كون الموهوب منغولا بملك الواهب انتهى درر وهذا هو الصحيح وقيل يصح فيما قيل لا يصح فيهما
 فهستاق (قوله لانه مخاطرة وتعلق) فيه ان المخاطرة لا تظهر في قوله اذا باع عند الا ان يلاحظ ان جاء عند
 رديني عليك (قوله ليكون تخييرا) الاولى فيكون (قوله وكذا ان مت بضم الناء) فانت بري منه اوفي حل جاز
 فرق بينهما في الهبة ونصه لو قال رب الدين اذ مات فانت في حل منه فهو جاز كذا في فتاوى قاضي خان
 ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري عما لي عليك لا يبرأ كذا

ثم قال وكل شئ يشحنه الحاكم في بيعه
 فهذا حكمه وروى الدين بن ابي
 لم يجوز لانه غير مقبوض
 الرجوع لان من زال المانع
 العين (الموهوب له لم يرجع على الرهب بما
 المستحق (الموهوب له لم يرجع على الرهب بما
 ضمن) لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة
 (والاجارة كالهبة) هذا لان قبض المستمير
 كان لنفسه ولا ضرر لعدم العقد وعامة
 في العمادة (واذ ردت الم بغير طوع
 العين قسمة هبة استبداء بشرط ان يقبل
 في العوض وبطل العوض (بالشروع) فيها
 في العوض وبطل العوض وبطل العوض وبطل العوض
 بضم (بيع انتهاء) هذا اذا قل وهبتك على ان
 وبوخد بالشفعة (قوله اذا قل وهبتك على ان
 تعوضي كذا ما لو قل وهبتك بك فانه معذ الانه
 ابتداء وانتهاء وقيد العوض بك فانه معذ الانه
 لو كان يجزئ بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء
 وانتهاء (فرع) وهب الراغب ارضاء من كان كبيع
 ولا بشرط عوض لم يجز وان شرط كان كبيع
 ذكره الناصبي وفي الجمع واجاز محمد بن مال
 طه بشرط عوض ما ووضعا قلت فيحتاج
 على قوله ما الى الفرق بين الوقف ومال الصغير
 (فصل في مسائل متفرقة)
 (وهبة الامانة او على ان يرد لها عليه
 او بعتهم او بعتهم او بعتهم او بعتهم
 يرد عليه شيئا منها) ولو هبنا كمثل الدار
 او بعتها او بعتها او بعتها او بعتها
 شيئا عنها (فصل) الهبة (بشرط) في انصاف
 في الصورة الاولى (و) بطل (الهبة) لا تبطل
 الباقية لانه بعض او مجزئ او مجزئ او مجزئ
 بالشرط وادس ما مر من اشتراط معلومة
 العوض (اعتق) بطل (الهبة) لا تبطل
 ثم ردها لم يصب (اعتق) بطل (الهبة) لا تبطل
 مشغولا لا يبرأ من الاول (بشرط) بطل
 تعليل (الاباء عن الهبة) بطل (الهبة) لا تبطل

في وجيز الكوردي انتهى والتعليق موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن ان مت من مرضى هذا
 وبين ان مت بلا قيد لجعل الاول تعليقا والثاني وصية (قوله جاز العمرى) هي بالضم اسم من الاعمار صحاح
 يقال عمرته اذا عرى اي جعلتها عليه يسكنها مدة عمره فاذا ماتت عادت اليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية
 وفي الشريعة جعل نحو داره له عملة مدة عمره بشرط ان يردها على المعمر او على ورثته اذا ماتت المعمره
 او المعمر ونحوه وعمرته داره اي هذه حياته او وراثته هذا العبد حياته فاذا مات فهو لورثته نقابه وشرحها
 (قوله لبطان الشرط) اي شرط الرد على المعمر او ورثته (قوله لا يجوز الرقي) هي بالضم من المراقبة هي لغة
 ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فم ولت وان مت في كذا في الميسر وغيره وشريفة ان يقول داري لك
 رقي ان مت قبلت فهي لك انتهي ويعني وان مت قبلي فهي لي وهذا قول الامام ومحمد والعل في عدم الجواز
 ما ذكره المصنف وقال ابو يوسف انه صحيحة لانها تخليق في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مضمرات
 (قوله وادام تصح تكون عارية) لتعني الرقي اطلاق الانتفاع يعني انتهي حلي (قوله للمعمر) بفتح الميم الثانية
 (قوله حياته وموته) يحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المعمر بفتح الميم ومعنى كونها في موته انها من ماله
 المتروكة عنه ويحتمل رجوع الضمير الى من في قوله من (قوله فهو وسيل الميراث) على تقدير مضاف في المبتدا
 اي فطريق هذا الشيء المرقب طريق الميراث عن المرفق بالكسر (قوله هذا ايها) الاولى حذفه لانه يدعي
 العارية (قوله بعد الزفاف) له لانه انشأ لي علم حكم الفراق قبله بالاولى (قوله وحلف) انما يطالب بينة
 لانفاقهم اعلى الملك له فجهة التملك لغيره تعلم منه فاذا تخلفا حلف ومعه فيما يظهر اذا تم بينة على مدعاها
 (قوله وادارت الاسترداد) فاذا لم ترده سقط حقها لاحقه (قوله فلاعوض) اي من جهتها لانها دفعته بنية
 التعويض وقد بطل المعوض فيبطل المعوض (قوله ولو استلمت احدهما) قيد به لخراج الملك فانه لا ضمان
 فيه اذ هو عارية وهذا انما يظهر فيما لا زوج اما هي فلم تدفعها لغيره فاعوضا فليزعمه مطلقا فتأمل (قوله يتم من غير
 قبول) لما فيه من معنى الاسقاط انتهى حلي (قوله اذ لم يوجب انقضاء عده صرف او لم) فان اوجب كما اذا ابرأ
 رب السلم او احد عاقدى الصرف الاخر توقف على قبوله لقوات القبض المستحق بالقدرة واحد العاقدين لا يتقدم
 بفسخه فلهذا توقف افاده المصنف والحلي (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعني
 وان تم من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لما فيه من معنى التملك انتهى حلي (قوله لما فيه
 من معنى الاسقاط) تعليل للتعميم يعني وانما يصح الرد في غير المجلس لما فيه من معنى الاسقاط اذ التملك المحض
 يتقدم ردّه بالمجلس وليس تعليل لقوله يرتد بالرد لما علمت ان علته ما فيه من معنى التملك انتهى حلي (قوله لكن
 في الصيرفة) استدراك على تضييف صاحب العناية القول الثاني انتهى حلي وقد يقال هو وان كان صحيحا
 فغيره اصح فحصل انما قولان معصمان (قوله لكن في المجتبى) استدراك على جعلهم كلاما من الهبة والبراءة
 اسقاطا من وجه تملكه من وجه وانت خبير بان هذا الاستدراك مخالف للمعهور انتهى حلي (قوله حواله)
 اي اذا كان الحال عليه مدبرون المحيل وقد حال شفعاء عليه فان الدين ينتقل من ذمة المحيل الى ذمة الحال
 عليه والتعبير بالانتقال يفيد ان الحال لم يملك ما بذمة الحال عليه من الدين وانما هو لما رضى بالحوالة فقد انزعم
 الدفع له بامر المحيل فاذا دفع عنه بامرهم وقعت المقامة بينهما فليتأمل وايضا الحال مسلط على قبضه من الحال
 عليه ويقال في الوصية ليس فيها تملك وانما هو تسليط ايضا فراجع الامر الى التسليط في الكل (قوله ووصية)
 اي اذا اوصى بثلث ماله مثلا في التركة ديون فان الموصى له يملك من الديون بقدر وصيته اي يملك المطالبة
 وانما يصير ملكا حقيقة اذا صار عينا (قوله واذا اعطاه على قبضه) فيكون وصيلا قابضا للموكل ثم نفسه
 ومقتضاها علة عن التسليط اشياء (قوله للتسليط) اعادة وظاهره انه لا يشترط تسليطها الا بالعدل
 والذي في الهبة عن قاضي خان الصحيح انها لا تصح هذه الهبة الا اذا هبت وسلمت ولها على القبض
 في تزيج بوضعيه ملكا لولا ان قبضه وكذا نص عليه في الاشياء (قوله على هذا الاصل) اي الذي في المصنف
 (قوله لم يبين الا ان يملكه) ان على المديون قبضه منه ونقل في الاشياء قولين بالجواز ووجه تقدم الجواز
 وظاهره اعادة (قوله ولو كان وكلا بالبيع) اي ففرض للموكل الثمن ليصير ما بذمة المشتري له لا يصح
 فيكون القضاء على هذا فادرجع البائع على الامر بما اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى اشياء

قوله لمدونه اذا جاءه غدا وان مت بفتح التاء
 فانت بري من الدين وان مت من مرضك هذا
 او ان مت من مرضي هذا فانت في حل من
 بشرط كائن ان يكون تقييما لقوله لمدونه
 ان كان لي عليك دين ابرأتك عنه صحيح وكذا
 ان كان لي عليك دين ابرأتك بري منه وفي حل
 ان مت بضم التاء فانت بري من المرضي للمعمره
 ان مت بضم الثانية (جاز المعمرى) الرقي
 جاز وكان وصية عارية لا يجوز الرقي
 ولو رثته بعد بطلان الشرط (لا يجوز عارية
 لانها لم يلق بالخطر واذا لم تصح تكون عارية
 حتى يلدت احد وغيره من اعرى عرى فهو
 المعمر في حياته وموته لا يرقبوا من ارقب
 شيئا فهو وسيل الميراث (يعني الى اسرته متاعا)
 هذا ايها (ويثبت له ايضا) هذا اي عرضا
 لا يوجب ميراثا بالعوض اولا (ثم اقترب بعد
 لاهية ميراث الزوج (انه عارية) لاهية
 الزفاف وادعى الزوج (انها عارية) هي
 وحلف (وراد الاسترداد منها) ما اعطى
 (الاسترداد ايضا بترك) منها احد هما
 اذ لاهية فلا عوض ولو استلمت احدهما
 ما بغيره الاثر فتمت لان من عليه الدين يبرأ
 منه خاتمة (هي الدين من عليه الدين) اقتراح
 عنه يتم من غير قبول اذ لم يوجب المجلس
 عده صرف او سلم لكن يرتد بالرد في المجلس
 وغيره لما فيه من معنى العناية لكن في الصيرفة
 بالمجلس كذا في العناية لكن في الصيرفة
 لو اقبل ولو رد حتى اقتراهما بعد ايام رد لا يرتد
 في الصيرفة لكن في المجتبى الاصح ان الهبة تخليق
 ولا يبرأ اسقاط (تلك الدين من ليس عليه
 الدين باطل الا في ثلاث حواله ووصية واداء
 ما له اي لم يملكه غير المدبرين (على قبضه)
 اي الدين (فيص) حيث ذمته ما لو هبت من
 انما على اية فانه لا يملكه للتسليط ويتفرع
 على هذا الاصل لو قضى دين غيره على
 ان يكون له لم يبرأ ولو كان وكلا بالبيع نصيب

الان يملكه الموكل على القبض بعد الدفع اما قبله فالولاية في الطلب له كالايجب (قوله وليس منه) اي من
 تخليق الدين من غير من عليه الدين (قوله فله مقره قبضه) فاذا دفعه اليه بري وكذا اذا دفع الى المقر كافي للمخ (قوله
 وتامه في الاشياء) اهل الضمير راجع الى الدين اي تمام بيان احكامه والا فليشكل في الاشياء على هذه المسئلة
 (قوله لانه مع الاضافة الى نفسه) اي مع استناد المال اليه (قوله فتأمل) يمكن الجواب بان المراد الدين الذي لي
 على فلان بحسب الظاهر وهو فلان اي في نفس الامر فلا اشكال انتهى حلي وقد سبق الى الفهم قبل الاطلاع
 (قوله اصطلاح الخ) مناسبة ذكر هذه المسئلة كتابة اسم غير المستحق فان المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب
 (قوله فانه طالع لمن كتب اسمه) عبارة البرازية بالحرف له عطاء في الديوان مات عن ابن فاصطلاحا على ان يكتب
 اسم احدهما في الديوان ويأخذ العطاء هو والاخر لا شيء له من العطاء ويبدل من كان له العطاء مالا فاصطلاحا باطل
 ويريد الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا بد من رضاي الغير
 وجعله غيران السلطان ان منع المستحق قد عظم مرتين في قضيته بحرمان المستحق واثبات غير المستحق اه (قوله
 فالقول للواهب) لانه المالك وجه التملك تعلم منه (قوله ولا في مشاع يقدم) قيد به لانه انما يصح في مشاع لا يقدم
 حوى (قوله لان المقصود فيها الثواب) وهو قد يقصد في الغنى الكثير العيال انتهى حوى وقد سبق اول الكتاب
 انه يرجع في الصدقة عليه لانها هبة فلهما قولان (قوله لا تصح غير موضة) اي لا تتم (قوله ولا رجوع فيها)
 الاولى ان يقول غيران لا رجوع فيها لان عبارة قوله انه مما اشترى كفيه الهبة فان (تنبه) قال السيد الحوى اعلم
 ان التملك يكون في معنى الهبة ويتم بالقبض واذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء فيه فقيل يجوز
 وقيل لا يجوز قياسا على الهبة واكثر المشايخ على انه يجوز دون تسليم وانه غير الهبة لان التملك والهبة شيان
 اما وحكما اما الاسم فانه لو لم يوجب التملك على رأس الاشياء لا يجوز ولو اقر بالتملك يجوز ثبت
 ان التملك يصح بدون التسليم وانه غير الهبة وعليه الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق كذا
 في المفتاح انتهى والمناسبات في المقابلة ان يقول ولو ملكه لان الاقرار بالملك صورته ان يقول هذا الشيء لفلان وهو
 اخبار لا تملك (قوله جهتها ملكا) هذا انما يتم في ارض واثبات ملك السلطان اما اذا اقطع من غير ذلك
 فلا امام ان يخرج منه متى شاء كما سلف ذلك في العشر والخراج (قوله اقياس نعم) لانه تخليق يحتاج الى قبول
 في المجلس والقياس ان لا يكتفى بالكتابة بل يقتضى ان يقول ملكته وقوله مقام حضوره الاولى مقام قبوله
 (قوله اعطى زوجا الخ) ولو كانت تدفع اليه فضة عند الحاجة الى النفقة او شيئا آخر وهو سقته على عياله ليس
 لها ان ترجع بذلك عليه ولو اعطى لزوجته دنانير لتخذهما انيا با وتليسا عنده فدفعتها الى عماله فتمت لها
 هندية ولو اشترى حليا ودفعه الى امرأته واسمته ملته ثم ماتت فاختلف الزوج وورثتها الهبة او عارية فالقول
 قول الزوج مع البين له دفع ذلك اليها عارية لانه منكر للهبة منع (قوله والا فان كان بينهما الخ) اي بان كان
 فاكهة ونحوها مع لا يذهب التحويل لذته وفي الهندية عن السراج ويقال اذ بعثت اليه هدية في ظرف واذا
 وفي العادة رد ذلك لملكها كالقصاص والجراب وما اشبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كقواصر
 التي في الطرف هدية ايضا لا يرد رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانته في يد المهدى اليه وليس له ان يستعمله
 في غير الهبة ولان يأكل الهدية فيه اذ لم تقتض العادة تفريغه فان اقتضت تفريغه ونحوه لزمه تفريغه
 انتهى (قوله ليس لاهل خوان) هو كغراب وكاب ما يوكل عليه الطعام كاللاخوان انتهى قاهوس (قوله
 مناوله اهل خوان آخر) ولولا من معه على خوانه لا بأس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل
 من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جازوه نأخذ كذا في الحواشي للشاري انتهى هندية وفيها قول الوكيل
 لا اسلم من تناول مالك فقال الامراء في حل من تناول منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان يأخذ مائة
 او خمسين درهم وله ان يتناول من المأكول والمشروب والدرهم مائة درهم ولو اهدى رجل الى مقرضه شيئا
 فان لم يقبل القرض كره القبول (قوله وخادم) اي من هو قائم على رأس المائدة جوهره فاذا ان ذلك
 في خدمة رب المنزل فغيره اولى وقد صور هذه المسئلة في الضيف وادرجها المؤلف في مسئلة اهل الخوان لانهم
 ضيوف (قوله لغريب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا استحسانا جوهره (قوله وتامه في الجوهره)
 قال فيها رجل كتب الى آخر كتابا بذكر فيه اكتب الجواب على ظميره لزمه رده وليس له التصرف فيه والامانة

(و ليس منه) ما اذا اقر الدائن ان الدين
 اعلان وان اسمه في كتاب الدين (عارية) حيث
 اقراره لكونه اخبارا لا تخليقا فلا يشترط
 قبضه برأية وتامه في الاشياء من احكام
 الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان
 اعلان برأية وغيره فقلت وهو مشكل لانه مع
 الاضافة الى نفسه يكون تخليقا وتخليق الدين من
 ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء اصطلاحا
 تصرف الامام مع من اصل البرازية اصطلاحا
 ان يكتب اسم احدهما في الديوان فالعطاء
 لمن كتب اسمه الخ (والصدقة كالهبة) بجامع
 ان تبرع وحديث لا تصح غير مقبوضة ولا في
 مشاع يقدم ولا رجوع فيها) ولو على غنى لان
 المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال
 الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب
 خاتمة (قوله) كتب قسه الى السلطان
 يسأله تخليق ارض محدودة فامر السلطان
 بالتوقيع فكتب كتابه جعلتها ملكا له
 بالقبول في المجلس والقياس نعم لكن
 يحتاج الى قبول اقيم السؤال بالقصة مقام
 لما تعذر الوصول اقيم السؤال بالقصة مقام
 حضوره اعطى زوجها مالا وبه كانت هبة
 حضوره بعض غرمائه ان كانت هبة وان
 قطعه به بعض غرمائه ان كانت هبة وان
 او اقرضته ليس اياهان تسترد من الغريم وان
 اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلهذا
 دنع لانه لا يتصرف فيه فعل والا فبرأ
 فان الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فبرأ
 وتامه في جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية
 في اناه هل يباح اكلها اذ هبت لانه يباح والا فان
 مما لو حوله الى اناه ان رده هبة لانه يباح والا فبرأ
 كان بينهما اسباط يباح ايضا والا فلا فاقوما الى
 طعام وفقرهم على اخوة ليس لاهل خوان ومرة
 اهل خوان آخر ولا اعطاء سائل وخادم ومرة
 لغريب المنزل ولا كاب ولو لم يلبس البيت الا ان
 شاوله الخبز المحرق لادن عادة وتامه في الجوهره

المكتوب اليه انتهى ونحوه في المنع (قوله لا جبر على الصلوات) جمع صله وهي عبارة عن اداء مال ليس بمقابلته عوض مالي كالزكاة وغيره من المنذور والكفارات انتهى معراج لكن لا يظهر ذلك في الشفعة (قوله شفعة) فيجب على المشتري تسليم العصار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة شيئا (قوله ونفقة زوجته) لانها وان كانت صلة من وجه الاتهام عوض من وجه آخر لانها جازاة الاحتباس ذخيرة ويجبر فيه اولو الجس اه يبري (قوله وعين موسى بها) فيجب على الوارث دفعها الى الموصي له بعده موت الموصي اشياء (قوله ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والافقية ثابتها انتهى اشياء ويراد خامسة وهي نفقة الاقارب جوي وكذا اذا ما توفيه العاقلة من الدية فان الايجاب على العاقلة بطريق الصلة يبري (قوله وقد حررت ايات الوهبانية) ركب اشطاريون على اشطار يرون اخر وحذف بعض ما يحتاج اليه منها وزاد فيها ما ليس منها افعوله لم يوف باسكان الوارث وقوله يؤخذ باسكان الدال وقوله وعندي يقع الياء (قوله ليس يرجع مطلقا) اي سواء قبل المدون اول يقبل ومن المشايخ من قال لا بد من القبول والقبول يكون صريحا ودلالة كما لو وهدية فسكت حتى فارقها جاز استحسانا لان السكوت دليل الرضى والابراء كالهبة فجعله بعضهم يتم بلا صريح قبول ويرتد كل منتهما بالرد وقال ابن شجاع لا يعمل رده ويرى المصنف على اطلاق السقوط (قوله وبراءة ذي نصف يصح) اي في جميع نصيبه يعني اذا كان لاثنتين دين مشترك على شخص فبراءة احدهما فتارة يقول ابراءك من نصيبي فهو كما قال انصافا وتارة يقول وهبتك نصف الدين من غير اضافة وظاهر الرواية انه كالاول وقيل يكون ابراء من نصف النصف وهو الرابع (قوله المحرر) اي هذا هو المحرر (قوله على جهتها) متعلق بوجوب وصورتها تركت مهرها للزوج على ان يحجب بها فلم يصح فالمتقى به انه لا يبرأ لان الرضى بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم الرضى والهبة لا تصح بدون الرضى (قوله اتركه ظله لها) بان وهبت مهرها على ان لا يظلمها فقبلت تحت فلو ظلمها فالمهر على حاله لانها لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا فاقات الرضى وهو المتقى به فاذا شرها ما عدا مهرها الا اذا كان لتاديب يستحق عليها لان ما كان حقا لا يكون ظما اذ ذكر العلامة عبد البر (قوله معلق تطلق الخ) ليس هذا في الوهبانية اصلا وانما هي مسئلة شغل عنها الشربلاي وقلمها واحاصلها ما ذكره وصورتها قال لها متى تكعت عليك اخرى وبراءة تني من مهرتك فانت طالق فاذا ابراءه فردا ابراءه لا يقع الطلاق ولو ادعت الابراء فقال الزوج كنت دفعت لها مهرها قبل يتقعه ذلك في عدم وقوع الطلاق لافي ثبوت الدفع فان دعواه الدفع رد لبراءة (قوله وان قبض الانسان الخ) سورة الاولى باع وقبض الثمن من المشتري ثم ابراء البائع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابراءه ويرجع المشتري على البائع بما كان دفعه اليه من الثمن والثانية لو ابراء الدائن المدون بعد ايفاء الدين وقبضه صح ويرجع المدون عليه والاصل فيه ان المدون تقضي بامثالها لا باعيانها فاذا ابراء عا في الذمة بقي ما قبضه لافي مقابلة شئ فيستحق المطالبة ويلزمه رده اذا طال به ذكره العلامة عبد البر (قوله ومن دون) متعلق هو وقوله في البناء بصحبة وصحبة خبر ليمتدأ محذوف تقديره هي اي الهبة (قوله وعندي فيه وقفة) اصلها للعلامة عبد البر بعد ان قال ان المسئلة منقولة عن الذخيرة والمنية والتمتة وعلمه في التتمة بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض والبائع وهبني البناء وقال الشفيع بل اشترى بتم ما قال قول قول المشتري ثم قال وعندي في الاستدلال به نظرا لانه قد يدعي ان الهبة هنا انما جاءت من قبل تقدم ملكه الارض وينبغي ان لا يصح هبة البناء بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الاتراهم قالوا ان هبة الفضل بدون الارض لا تصح لان القبض شرط هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بان رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب زرع في ارض او غرا في نخير او حلبة في سيف او نيا في دار او فخر من صبرة وامره بل المصدا بالجزاز والزرع والنقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه به بالجزاز والمصدا ونحوهما وان لم ياذن له بالقبض وفعل ضمن انتهى وفيه المصير الى هذا التفصيل وقسم الهبة على ما اذا امره بالنقص وفعل فكلام صاحب الكافي فيه الكفاية والله تعالى اعلم (قوله واشترت بالظن) اي الذي هو خبر ليمتدأ محذوف وتقديره وهذا (قوله لاني العمادية) اي مخالفة ما فيها وان اختاره البعض (قوله اي شكاح ضررها) اي من غير طلاق يقع عليه وهو ما ذكره بعد بقوله فلا حث

وفي الاشياء لا جبر على الصلوات الا في اربع شفعة
ونفقة زوجته وعين موسى بها ومال وقف
وقد حررت ايات الوهبانية على وفق ما في
شرحها للشربلاي قتلت
وواهب دين ليس يرجع مطلقا
وابراء ذي نصف يصح المحرر
على جهتها اتركه ظله لها
اذا وهبت مهر او اوفى بخبر
معلق تطلق ببراءة مهرها
واشكاح اخرى لو رد فخطه
وان قبض الانسان مال ببيعة
قارأ ويخذه كالاثنين المحرر
وعندي فيه وقفة فيجبر
وهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لان
كالتابع تامله واشترت بالظن في العمادية
عن خواهر زاده انه لا يرجع وانما رده بعض
المشايخ ويظهر اي شكاح ضررها لا يرد
لا ابراء ابطاله فلا حث فليحفظ

(خاتمة) قال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تحتل القسمة كالثوب او عالا او كل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاحصائه منه شيئا وان كان مهيأ للاكل في الحال يجعل لاحصائه من ذلك حظا ويسلك البقية لاهله كذا في التتارخانية رجل مات فبعت رجل الى ابنه ثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويسكه لنفسه ان كان الميت ممن يتركه يتكفنه افعه او ورع فان الابن لا يملكه ولو كفته في غيره وجب عليه رده لصاحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه حيث احب كذا في السراج الوهاج والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

قال مؤلفه رحمه الله * واكرم بدار النعم مثواه
ثم الجزء الثالث من كتابه الدر بمعونة الله تعالى وفضله الحمد الدائم
على مائتم ويتلو ان شاء الله تعالى الجزء الرابع
اوله كتاب الاجارة والله تعالى اعلم
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم

وقال صحيح طبعه * ومقابل اصله الاصيل بقرعه * غفر الله ذنوبه المشكارة * وستر عيوبه في الدنيا والاخرة الحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على اكل الخلوقات * وعلى آله بدور التمام * واصحابه السابقين الى غايات المرام * وبعد فلما تم الله احسانه * واكمل افضاله وامتنانه * بنعيم هذا الجزء الثالث من حواشي الدر المختار * الذي هو شرح تورير الابصار * وكانت هوامشه الغر * قد فتحت اجيادها بالدر * تكملا لجماله * وتكميلا لكماله * حتى بلغ الغاية في محاسن الطبع * ووصل الى النهاية في جملة الوضع * وباهى عقود الدر جوهره الفرد * وفي عنق الحناء يستحسن العقد * انشالسان الحال * وانشد مؤرخا وقال

هذي عروس فضائل * رفعت سنننا رجبها
رفت حواشيه المين * امسى بهم بجمعها
وتقلدت بالدر اذ * جلست لطالب قربها
وزدت بحسن الطبع في * حبل الكمال لجبها
كم من فروع اسباب * لتزيد ريشة صلبها
هي آية الحسن التي * شهدت بقدره رهبها
واذا بدت لسورخ * لغتاه ملك بها

١١٢٦ ١٢٠ ٨

وكان ذلك في دار الطباعة العامرة * الكائنة بيولاقي مصر القاهرة
لثلاث عشرة ليلة خلت من المحرم الحرام سنة اربع
وخمسين وما تثنى بعد الالف من
هجرت عليه اكل الصلاة
والسلام

